

حَاشِي

## تَحْفَةُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ

لِلْعَلَامَتَيْنِ الْفَهَامَتَيْنِ وَالْإِمَامَيْنِ الْقُدَوَتَيْنِ الْعَلَامَةِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ  
الْشَيْخِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّرَوَانِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ وَالْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ  
وَالْعَلَامَةِ الْمَدْقُقِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمِ الْعِبَادِيِّ عَلَى تَحْفَةِ  
الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنِهَاجِ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ  
الْأَوْحَدِ الْفَهَامَةِ خَاتَمَةِ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ  
ابْنَ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ نَزِيلِ مَكَّةَ الْمَشْرِقَةِ  
تَعَمَّدَ اللَّهُ الْجَمِيعَ بِرَحْمَتِهِ أَمِينَ  
(الجزء السادس)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الإمام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني  
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ التَّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مَدِينَةِ مَكَّةَ

لِصَاحِبِهَا مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مُطْبَعَةُ مَصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(كتاب الغصب)

(هو) لغة اخذ الشيء ظلما  
وقيل بشرط المجاهرة وشرعا  
(الاستيلاء) ويرجع فيه  
للعرف كما يتضح بالامثلة  
الاتية وليس منه منع  
المالك من سقي ماشيته او  
غرسه حتى تلف فلا ضمان  
وان قصد منعه عنه على  
المعتمد وفارق هذا هلاك  
ولدشاة ذبحها بانه ثم اتلف  
غذاء الولد المتعين له باتلاف  
امه بخلافه هنا وبهذا الفرق  
يتايد ما ياتي عن ابن الصلاح  
وغيره قبيلا والاصح ان  
السمن وياتي قبيلا قول  
المتن فان اراد قوم سقي  
ارضهم فيمن عطل شرب  
ارض الغير ما يؤيد ذلك  
(على حق الغير) ولو خمر  
وكلبا محترمين وسائر الحقوق  
والاختصاصات كحق متحجر  
وكاقامة من قعد بسوق او

مسجد

## (كتاب الغصب)

(قوله لغة) الى قول المتن فلوركب دابة في النهاية (قوله ظلما) ثم ان كان من حرز مثله خفية سمي سرقة او  
مكابرة في صحراء سمي محاربة او مجاهرة واعتمد الهرب سمي اختلاسا فان جحد ما اؤتمن عليه سمي خيانة بر ماوى  
اه بجيرى (قوله وقيل الخ) اى زيادة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكما بدليل ما ياتي قريبا وكاقامة  
من قعد الخ قال شيخنا وهذا المعنى الشرعى اعم من كل من اللغو بين لان الاستيلاء اعم من الاخذ لشموله  
المنافع فهذا على غير الغالب من ان المعنى الشرعى اخص من اللغو اى بجيرى (قوله فيه) اى الاستيلاء  
وكذا ضمير منه (قوله منع المالك الخ) اى او غيره منعا خاصا كمنع المالك واتباعه مثلا اما المنع العام كان منع  
جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك اه ع ش (قوله من سقى ماشيته الخ) اى كان حبسه مثلا فيترتب عليه  
عدم السقي فلا ينافي قوله بعد وان قصد منعه عنه اه ع ش (قوله وفارق هذا) اى تلف ذلك بما ذكر (قوله  
بانه) اى المتسبب في التلف (ثم) اى في الشاة (قوله ما ياتي عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شريك غور ماء  
عين ملك له ولشركائه فيس ما كان يسقى بها من الشجر ونحوه اه ووجه التايد ان ابن الشاة من حيث  
نسبته اليها متعين لولدها وكذلك العين التي اعدت بخصوصها السقي زرع فانها معدة بحسب القصد من هياها  
لذلك الزرع وعليه فيتعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسألة الزرع فيما اذا لم يكن الماء معدا له  
كماء الامطار والسيول ونحوهما اه غ ش (قوله قبيلا قول المتن الخ) اى في باب احياء الموات سيد عمر  
ورشيدى (قوله فيمن عطل الخ) اى في شأنه وحقله (قوله او كلبا الخ) خرج به العقور وكذا ما لا نفع فيه  
ولا ضرر كالفواسق الخمس فلا يدعيه ولا يجب رد هابر ماوى اه سم على منهج وهو ظاهر اه ع ش (قوله  
وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خمر الخ فكانه قال شمل اى الحق الخمر والكلب المحترمين وسائر الحقوق  
الخ (قوله وكاقامة من الخ) لعله عطف على قوله كحق متحجر يتوهم انه قال كابطال حق متحجر عبارة النهاية

(كتاب الغصب) (قوله وليس منه الخ) اعتمده م



لا يزج منه والجلوس محله وجعله في دقائقه حجة البر غير مال مرادة به غير متمول لما قدمه في الاقرار انها مال وعبر اصله بالمال لانه بمعنى المتمول المترتب عليه الضمان الاتي وعدل عنه الى اعم منه كما تقرر ليكون التعريف جامعاً لا فراد الغصب المحرم الواجب فيه الرد واما الضمان فيصرح بانتفائه عن غير المال بقوله ولا يضمن الخرفضي صنيعة احسن خلافاً لمن انتصر لصنيع اصله (٣) (عدوانا) اي على جهة التعدى والظلم وخرج به

نحو عارية قوماً خوذ بسوم وامانة شرعية كسب طيرته الريح الى حجره او داره ولا يرد عليه مالوا اخذ مال غيره يظنه ماله فانه يضمنه ضمان الغصب لان الثابت في هذه الصورة حكم الغصب لاحقيقته قاله الرافعي نظراً الى ان المتبادر والغالب من الغصب ما يقتضى الاثم وعبرة الروضة بغير حق واستحسن لانها تشمل هذه الصورة وتقتضى ان الثابت فيها حقيقة الغصب نظر الى ان حقيقته صادقة مع انتفاء التعدى اذ القصد بالحد ضبط سائر صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها واستحسن الرافعي زيادة قهر التخرج السرقة وغيره زيادة لاعلى وجه اختلاس او انتهاب ورد بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء لانبائته عن القهر والغلبة والتنظير في هذا بادعاء ان السرقة نوع من الغصب أفرد بحكم خاص فيه نظر وصنيعهم بافرادها بباب مستقل وجعلها من مباحث الجنائيات قاض بخلافه واخذ مال غيره بالحياة له حكم الغاصب وقد قال الغزالي من طلب

وشمل الاختصاصات كحق متحجرو من قعد بنحو مسجد أو شارع الخ اه وهي ظاهرة (قوله لا يزج منه) وصف لسوق او مسجد اي بان كان جلوسه بحق اهرشيدى (قوله والجلوس محله) اسقطه النهاية وشرح المنهج وقال البجيرمي قوله من قعد بمسجد الخ وان لم يستول على محله شيخنا اه (قوله وجعله) اي المصنف و (قوله حبة البر غير مال) مفعول لا الجعل و (قوله مراده الخ) الجملة خبر الجعل (قوله وعبر اصله) اي بدل حق الغير (قوله غير متمول) بفتح الواو فان كلام المصباح صريح في ان ما كان صفة للمال اسم مفعول وما كان صفة للمالك اسم فاعل اه عرش (قوله كما تقرر) اي بقوله ولو خيراً الخ (قوله عن غير المال) اي غير المتمول كما مر انفا (قوله والظلم) عطف تفسير (قوله نحو عارية الخ) كما خوذ باحة (قوله الى حجره الخ) اي بخلاف ما طيرته الى محل قريب منه وليس له عليه يد كالمسجد اه عرش (قوله ولا يرد عليه) اي جمع التعريف (قوله لان الثابت) علة لعدم الورد (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي ان الثابت في هذه حكم الغصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر الى ان الغصب يقتضى الاثم مطلقاً وليس مراداً وان كان غالباً اه وعلى هذه يتم التقريب بخلاف ما في الشرح قال النهاية والمغنى نقلاً عن الشهاب الرملي والذي يتحصل من كلام الاصحاب في تعريف الغصب انه اثم او ضمانا الاستيلاء على مال الغير عدواناً وضماناً بالاستيلاء على مال الغير بغير حق واثماً الاستيلاء على حق الغير عدواناً اه قال الرشيدى زاد الشهاب سم على ما ذكره وحقيقته لا ضماناً ولا اثم بل وجوب رد فقط الاستيلاء بلا تعدى على محرم غير مال كاخذ سرجين الغير يظنه له اه (قوله وعبرة الروضة) اي بدل عدوانا (قوله بغير حق) خبر وعبرة الخ (قوله لانها تشمل الخ) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشمئها أيضاً اه سم عبارة الرشيدى بل قيد دخل الصورة المذكورة بادعاء انها من غير الغالب اه (قوله اذ القصد) علة لعلية قوله لانها تشمل الخ للاستحسان (قوله وغيره) اي واستحسن غير الرافعي (قوله وردا) اي الرافعي وغيره (قوله بان الثلاثة خارجة الخ) يتأمل اه سم (قوله لانبائه عن القهر والغلبة) هل يتحققان في اخذ ما ظنه ماله اه سم (قوله في هذا) اي في اخراج السرقة ونحوها اه عرش عبارة الرشيدى اي في الرد المذكور اه (قوله واخذ مال) الى قوله قال في المغنى (قوله له حكم الغاصب) اي وإن لم يحصل طلب من الاخذ فامدار على مجرد العلم بان صاحب المال دفعه حياء لامروءة اورغبة في خير ومنه مالو جلس عند قوم ياكلون مثلاً وسالوه في ان ياكل معهم وعلم ان ذلك لمجرد حياتهم من جلوسه عندهم اه رشيدى (قوله في الملا) ليس بقيد وكذا الطلب ليس بقيد كما تقدم انفا (قوله وهو كبيرة) إطلاقه شامل للمال وإن قل وللاختصاصات ومالوا اقام لانساً من نحو مسجد وسوق فيكون كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو اولى من غصب نحو حبة البر لان المنفعة به اكثر والايذاء الحاصل بذلك اشد اه عرش عبارة المغنى والغصب كبيرة وإن لم يبلغ المفسوب نصاب سرقة اه (نصاً با) اي نصاب سرقة وهو ربيع دينار (قوله ويوافقه) اي ما نقله ابن عبد السلام (قوله ومع عدمه) اي عدم الاستحلال (قوله وكان هذا التفصيل الخ) اي ولعل نسبة هذا التفصيل للباوردي الخ والافصريح المذهب فييد ذلك ولا حاجة لعزوه للباوردي اه عرش (قوله وان فعله) اي وعلم حرمة اه عرش وفيه نظر لان اراد بالعلم نحو الظن قول المتن (فلو ركب دابة) ولو نقل الدابة وما لكها راكب عليها بان اخذ براسها وسيرها مع ذلك فيحتمل ان (قوله واستحسن لانها تشمل هذه الصورة) يمكن حمل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فيشمئها ايضاً (قوله بان الثلاثة خارجة بالاستيلاء) يتأمل هذا في الاختلاس (قوله لانبائه عن القهر والغلبة)

من غيره ما لا في الملا فدفعه اليه لباعث الحياء فقط لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة واجماع الامم وهو كبيرة قالوا عن الهروي إن بلغ نصاباً واعترض بنقل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة لكن توقف فيه الاذرعى ويوافقه اطلاق الماوردى الاجماع على أن فعله مع الاستحلال لا يخفى عليه كقروم مع عدمه فسق وكان هذا التفصيل لئلا يهاجم من جهة حكاية الاجماع عليه ولا فصریح مذهبا ان استحلال ما تحريمه ضرورى كقروم وإن لم يفعله وما لا فلا وإن فعله فتفتن له (فلو ركب دابة)

لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستريلا عليها مع استقلال مال كها بالركوب بدليل انها لو تنازعاها بها أو أتلفت شيئا حكم بها للراكب واختص به الضمان سم على حج اقول ويصرح بعدم الضمان ما ذكره الشارح مر اي والتحفة في العارية من انه لو سخر رجلا ودابته فتلفت الدابة في يد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في يد صاحبها اعرش و اقول ويصرح به الشاويح ايضا قيل قول المتن ولو دخل داره (قوله لغيره) إلى قوله و افي القاضي في النهاية لا قوله اي وإن اعتمد الى المتن وقوله اي جمع إلى المتن (قوله وان كان هو) اي مال كها (قوله بحضوره) انظر مفهومه اه سم (قوله فسيروها) أي أو ساقها أو أشار اليها بحشيش مثلا في يده فتبعته اه عش (قوله فانه يضمن) اي المالك ش اه سم وقال الرشيدى لعل صورته انه وضعه ليقضى حاجة مثلا ثم يأخذه اذ يبعدان مالك الدابة لو كان قاصدا نحو دار صاحب المتاع فوضع المتاع على الدابة وقد دلت الحال على اذنه في إيصاله إلى محله انه يضمن فليراجع اه اقول ويؤيده قول الشارح الاتي لم تدل قرينة الحال الخ (قوله مال كها) اي المتاع قول المتن (او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول سم على حج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ يبغي ان يأتي مثل ذلك فيما لو تعاقب اثنان على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد به ان من غرم به منهما لا يرجع على الاخر اي شيء لان المالك يأخذ من كل منهما بدل المغصوب وقوله ويظهر الاول وقد يقال الاقرب الثاني لدخولها في ضمان كل منهما وتساويمها في كونها في يد واحد منهما اه عش وقوله وقد يقال الخ اليه ميل القلب وفي الجبري عن البرماوى وانظر لو كان الفراش هل يضمن جميعه او قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل يضمن كل منهم الجميع او قدر ما عد مستويا عليه فقط والذي يظهر الثاني فهما اه قول المتن (او جلس الخ) خرج بالجلوس ضمنه إلى بعضه بغير حمل فليس غصبا اه بجبري (قوله أو تحامل برجله) ومنه ما يقع كثيرا من المشي على ما يفرش في صحن الجامع الازهر من الفراوى والثياب ونحوهما وينبغي أن محل الضمان ما لم تعم الفراوى ونحوها المسجد بان كان صغيرا أو كثرت والا فلا ضمان ولا حرة لتعدى الواضع بذلك اه عش (قوله على الرجل الاخرى) اي الخارجة عن الفراش قول المتن (على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان الفراش مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق سم على حج اي بان الفراش لما كان معدا للارتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعا من الوجه الذي قصد منه فعد ذلك استيلاء بخلاف الخشبة ونحوها فلحققت بياق المقولات ويدل للفرق عموم قول الشارح مر وأفهم كلام المصنف اعتبار النقل اه عش (قوله كفرش مصاطب البرازين) اي لمن له عندهم حاجة اه

لغيره بغير اذنه وإن كان هو المسير لها بخلاف ما لو وضع عليها متاعا بغير اذنه بحضوره فسيروها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مال كها الدابة إذ لا استيلاء منه عليها (أو جلس) أو تحامل برجله كما قاله البغوى أي وإن اعتمد معها على الرجل الاخرى فيما يظهر (على فراش) لم تدل قرينة الحال على اباحة الجلوس عليه مطلقا أو لناس مخصوصين كفرش مصاطب البرازين

هل يتحققان في أخذ ما ظنه ماله (قوله بخلاف ما لو وضع عليها الخ) اعتمده مر (قوله بحضوره) انظر مفهومه (قوله فانه) اي المالك ش (قوله في المتن او جلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس اخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الاول بانتقاله عنه لان الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو لمن يقوم مقامه فلو تلف فينبغي ان يقال ان تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه او بعد انتقاله ايضا عنه فعلى كل القرار لكن هل للكل او النصف فيه نظر ويظهر الاول ولو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يعد مستويا عليها مع استقلال مال كها بالركوب بدليل انها لو تنازعاها أو تلفت حكم بها للراكب واختص به الضمان (قوله أو تحامل الخ) اعتمده مر (قوله في المتن على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر ان الفراش مثال وعليه فيؤخذ من ذلك مع ما ذكره عن البغوى ان من تحامل برجله على خشبة كان غاصبا لها وقد يفرق

نهاية (قوله أى جمع الخ) الاولى اسقاط أى (قوله لحصول غاية الاستيلاء) إلى قوله كافى الروضة فى المعنى (قوله ولولم يقصد الاستيلاء) كذا فى شرح المنهج وهو عطف على قول المصنف وإن لم ينقله (قوله كافى الروضة) معتمد اه ع ش (قوله وصوب الخ) عطف على نظر الخ (قوله فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس بيده فان كان بيده كوديعة أو غيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر اه سم قال ع ش قوله مر او غيرها أى من سائر الامانات وقوله فنفس انكاره غصب ينبغى ان محل ذلك ما اذا لم تدل قرينة على ان انكاره لغرض المالك كان خاف عليه من ظالم ينتزعه منه اه (قوله غير ذلك) أى الدابة والفراسخ وغير ما يأتى فى شرح وفى الثانية وجه واه اه ع ش (قوله وهو كذلك) خلافا للمعنى عبارة وكلام المصنف قد يفهم ان غير الدابة والفراسخ من المنقولات لا بد فيها من النقل وبه صرح صاحب التوجيه والمعتد انه لا فرق بينهم وبين غيرهما واستخدام العبد كركوب الدابة كذا كره ابن كج اه (قوله خلافا لقول جمع) الى قوله لم يضمه فى هذه المقابلة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد من النقل ابن قاسم اقول وهو كذلك ولا يماحى من مقابلة قول هؤلاء بان النقل كاف وان عرى عن القصد اه سيد عمر (قوله على ان ما يأتى الخ) عبارة النهاية ولا دليل لهم فيما يأتى فى الدخول للتفرج لان الاخذ والرفع استيلاء الخ اه (قوله الا ان يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره اه سم (قوله لو اخذ بيد قن الخ) قياسه انه لو اخذ بزمام دابة او براسها ولم يسير هالم يكن غاصبا اه ع ش (قوله لم يضمه) وجهه ظاهر اذا استيلاء اه سم (قوله قال بعضهم الخ) اعتمده المعنى كما مروا كذا النهاية عبارتها وقال البغوى انه لو بعث عبد غيره فى حاجة له بغير اذن سيده لم يضمه مالم يكن اعجميا او غير مميز ضعيف فقد رجح خلافه فى الانوار ونقل عن تعليق البغوى اخر العارية ضمانه اه (قوله وعبارة غير

(قوله فى المتن فغاصب وان لم ينقله) قال فى القوت الثانى اى من التبيين المتولى إنما حكى الوجهين فى الجلوس على البساط فيما إذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فازعجه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد لم يضم ثم إن كان لما استوفاه عوض فى العادة ضمن اجرة مثله وان كان يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد صار ضامنا كذا اطلقه الرافعى وقياس ما يأتى فى العقار ان لا يكون ضامنا الا نصفه قلت وبه صرح شيخه القاضى الحسين فاما اذا جره المالك فلم ينزجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز ان يقال اذا كان بمنعه من التصرف فيه كما ذكر وهو اقوى من مالكة تقوى كونه غاصبا للكل لما يأتى فى العقار اذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على إرادة اثبات الغصب اعم من الكل او البعض فان لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله وإن كان فغاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله فازعجه اى عن البساط بان منعه من الجلوس عليه بدليل مقابلة ذلك بقوله وإن تركه على البساط فقوله ضمن اى الجميع كما هو ظاهر وقوله فان كان لا يمنع المالك الى لم يضم محل نظر ان كان جلس مع المالك الا ان يعرض صرف عن قصد الاستيلاء بان جلس لنحو اختيار لينة او غرض امر المالك فيظهر عدم الضمان كالمو دخل الدار لنحو التفرج وقوله وقياس ما يأتى فى العقار الخ اى لان الفرض مشاركة المالك فى الجلوس عليه كما يدل عليه قوله الاق فقول المنهاج الخ وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه تفصيل لقوله اعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح (قوله ولولم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده مر (قوله وافهم المتن انه لا بد فى منقول الخ) ومحل اشتراط نقل المنقول فى الاستيلاء عليه فى منقول ليس بيده فان كان بيده كوديعة وغيرها فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل كما صرح به الاصحاب شرح مر او عبر العباب بقوله ونقل المنقول كالبيع اه وقضيته ان مجرد رفع المنقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذى يتناول باليد (قوله خلافا لقول جمع الخ) فى هذه المقالة نظر لان عدم الضمان لا يقابل انه لا بد من النقل (قوله الا ان يفرق بان الخ) فرقوا بهذا وسيد كره (قوله وافهم اشتراط النقل الخ) ثم حكاه ما يأتى عن غيره واحدا وما يتعلق به كذا شرح مر (قوله لم يضمه) وجهه ظاهر لا اذا استيلاء (قوله قال بعضهم بخلاف بعثه فى حاجته الخ) وقول البغوى انه لو

أى جمع مصطبة بالصاد  
والسين وتفتح الميم وقد  
تكسر ( فغاصب ) وإن لم  
ينقله (لحصول غاية الاستيلاء  
وهى الانتفاع تعديا ولولم  
يقصد الاستيلاء كافى الروضة  
وان نظر فيه السبكي وصوب  
الزركشى قول الكافى من  
لم يقصده لا يكون غاصبا ولا  
ضامنا وافهم كذلك خلافا  
لقول جمع لو رفع منقولا  
ككتاب من بين يدي مالكة  
لينظره ويرده حالا من غير  
قصد استيلاء عليه لم يضمه  
نعم قد يحمل كلامهم على  
مال اذا دلت القرينة على رضا  
مالكة بأخذه للنظر اليه على  
ان ما يأتى فى الدخول للتفرج  
يؤيدهم إلا أن يفرق بأن  
الاخذ والرفع استيلاء حقيقى  
فلم يحتج معه لقصد بخلاف  
مجرد الدخول وافهم اشتراط  
الذلل أنه لو اخذ بيد قن ولم  
يسير لم يضمه قال بعضهم  
بخلاف بعثه فى حاجته كما  
ذكروه اه وعبارة غير

واحد اخذ يدقن غيره وخوفه بسبب (٦) تهمة ولم ينقله من مكانه الى آخر أو نقله لا بقصد الاستيلاء عليه أى بناء على خلاف ما مر عن

واحد الخ) عبارة النهاية وصرح كثير بانه لو اخذ يدقن الخ اه (قوله أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب لا ينقص عن البعث في الحاجة ويحجب بانه استعمال اه سم (قوله ضمنه) ويوجه بانه لما ترتب عدم رجوعه على فعله كان ضامنا كما لو فتح قفصا عن طائر اه ع ش (قوله مثلا) أى اوفى السوق ونحوه (قوله ضمنه) أى الزالق المتاع (قوله الا ان وضعه) أى صاحب المتاع وكذا الضمير في قوله ووجد (قوله) أى المتاع ش اه سم (قوله ووجد الخ) صوابه وان وجد له و (قوله فيهدر المتاع الخ) أى لعذر الزالق يكون المتاع بمحل لم يره الداخل اه ع ش وقوله صوابه وان وجد له الخ قد يقال هذه الغاية مخالفة لقاعدتها من كون المقدر اولى بالحكم وانما الموافق لها وان لم يجد له الخ (قوله وافهم المتن) الى قوله واقى القاضى في النهاية الا قوله عن الاذرعى (قوله وافهم المتن ايضا الخ) في القوت انما حكى المتولى الوجهين في الجلوس على البساط فيما إذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فازجعه ضمن وان تركه على البساط فان كان لا يمنع المسالك من التصرف فيه لو اراد لم يضمن ثم ان كان لما استوفاه عوض في العادة ضمن اجرة مثله وان كان يمنع المالك من التصرف فيه صار ضامنا كذا اطلق الرافعى وقياس ما يأتى في العقار ان لا يكون ضامنا الا نصفه قلت وبه صرح شيخه القاضى الحسين فيما اذا جرعه المالك فلم ينزجر فيجوز تنزيل كلام المتولى عليه ويجوز ان يقال اذا كان يمنعه من التصرف فيه كاذكرو هو اقوى من مالكة يقوى كونه غاصبا للكل لما يأتى في العقار اذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على ارادة اثبات الغصب اعم من الكل او البعض فان لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله وان كان فغاصب لنصفه اه كلام القوت وقوله فازجعه أى عن البساط بان منعه من الجلوس عليه فقوله ضمن أى الجميع كما هو ظاهر وقوله فان لم يكن الخ الظاهر انه تفصيل لقوله اعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح اه سم بخذف (قوله لافرق فيهما) أى في الدابة والفراس أى غصبهما وضمنهما (قوله ان هذا) أى غصبهما (قوله والا) أى وان كان حاضرا (قوله ان يزجعه) أى الراكب او الجالس المالك عن الدابة او الفراس بان منعه من الركوب او الجلوس (قوله او بمنعه) أى الراكب او الجالس المالك (قوله فيه) أى في الدابة او الفراس (قوله وحيث اذا الخ) مفهوما انه اذا لم يزجعه لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا الا الاجرة وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه م راه سم (قوله الا النصف الخ) أى وان استولى بجلوسه على اكثر من نصف البساط خلافا لاذرعى م راه سم أى في النهاية (قوله وان ضعف المالك الخ) غايته وظاهر اطلاقه انه لافق في غير المالك بين ان يكون قويا او ضعيفا جد او قياس ما يأتى فيهما اذا كان المالك في الدار وكان الداخل فيها ضعيفا الخ من انه لا يكون غاصبا لشيء منها انه هنا كذلك الا ان يفرق بان اليد عن المنقول حسية وعلى الدار حكمية اه ع ش والاقرب عدم الفرق (قوله على ما يأتى الخ) أى في شرح الا ان يكون ضعيفا الخ (قوله انفصال المرفوع) أى بجميع اجزائه فقوله والا بان انفصل كله عن الارض (قوله من نحو غاصب الخ) عبارة شرح م ولو اخذ شيئا لغيره من غاصب او سبع حسبة ليرده على مالكة فتلف في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان الماخوذ منه غير اهل للضمان كحربى وقن المالك والا ضمن وان كان معرضا للتلف خلافا للسبكي واطلاق الماوردى وابن كج لضمين محمول على هذا التفصيل انتهت اه سم قال ع ش قوله م وان كان معرضا الخ قضيته انه لو وجد

بعث عبد غيره في حاجة له بغير اذن سيده لم يضمنه ما لم يكن اعجميا او غير مميز ضعيف فقد رجح خلافه في الانوار ونقل عن تعليق البغوى آخر العارية ضمنا نه شرح م (قوله أو ضرب ظالم الخ) قد يقال هذا الضرب لا ينقص عن البعث في الحاجة ويحجب بان البحث استعمال (قوله ولو زلق داخل حمام الخ) كذا شرح م (قوله الا ان وضعه) أى صاحبه وكذا الضمير في قوله ووجد وقوله له أى المتاع شرح م (قوله وحيث اذا) مفهوما انه اذا لم يزجعه لم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئا الا الاجرة بشرطه وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه م (قوله الا النصف) أى وان استولى بجلوسه على اكثر من نصف البساط خلافا لاذرعى م (قوله ويتعين حملها الخ) كذا شرح م

الروضة لم يضمنه وكذا ان انتقل هو من محله باختياره او ضرب ظالم قن غيره فابق لان الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يهتد الى دار سيده ضمنه ولو زلق داخل حمام مثلا فوقع على متاع لغيره فكسره ضمنه ولا يضمن صاحبه الزالق الا ان وضعه بالمر بحيث لا يراه الداخل ووجد له محلا سوى الممر فيهدر المتاع دون الزالق به لو دفع عبده الى غيره ليعله حرفة قامانة وان استعمله في مصالح تلك الحرفة أى المتاع ملقة به بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم المتن ايضا انه لافرق فيهما بين حضور المالك وغيته لكن فيما نقل المتولى ان هذا ان غاب أى وحيث يضمن الكل والا اشترط ان يزجعه او يمنعه التصرف فيه وحيث اذا جلس او ركب معه لا يضمن الا النصف وان ضعف المالك بناء على ما يأتى عن الاذرعى قال المتولى ولورفع برجله شيئا بالارض لينظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قال شارح ونظيره رفع بحجارة برجله ليصلى مكانها اه ويتعين حملها على رفع ليس فيه انفصال المرفوع عن الارض على رجله والا ضمنه لما هو ظاهر ان الاخذ بالرجل كهو باليد في حصول الاستيلاء واقى



وابن كج انه يضمنه بوضع يده عليه وتأييد الزركشى للاول باخذ المحرم صيدا ليدأويه مردود بان هذا حق الله فيسأخ فيه وسياتي عن الشيخين في شرح والايدى المترتبة ما يصرح بالثاني والحق الغزى بالصدوق غيره اذا عرف مالكة بخلاف من لم يعرفه اولم يرد رده او قصر فيه فانه يضمنه مطلقا لتقصيره ولوسخر ظالم قهرا مالك دابة يده على عمل قتلت في يد مالكها لم يضمنها المسخر وعليه اجرة مثل ذلك العمل ولو سبقت او انساقت بقره الى راع لم تدخل في ضمانه الا ان ساقها مع البقر (ولو دخل داره وازعجه عنها) اي اخرجها منها فغاصب وان لم يقصد الاستيلاء لان وجوده يغني عن قصده وقيداه بان يدخل باهله على هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخولها هجما لا اراجا وقد قطع الامام بعدم ضمانه لكن رجح ابن الرفعة انه غصب كما اقتضاه المتن كاصله قيل وتصريح الروضة واصحابها بحصوله المفهوم منه حصوله هنا بالاولى في قولها (وازعجه) اي اخرجها عنها (وقهره على الدار) اي منعه التصرف فيها وهذا لازم للازعاج فالتصريح به تصريح باللازم ومن ثم حذفه غيره

متاعا مثلامع سارق او منتهب وعلم انه اذا لم ياخذ منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء فانه يضمنه حتى لو تلف في يده بلا تقصير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما صرفه على مال السكة لعدم اذنه له في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مال السكة لو بقي بيد السارق فان ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه بقي ما يقع كثير ان بعض الدواب يفر من صاحبه ثم ان شخصا يحوزه على نية عوده لما السكة فيتلف حينئذ هل يضمنه او لا فيه نظر والا قرب الثاني للعلم برضا صاحبه اذا المالك لا يرضى بضياعه ماله ويصدق في انه نوى رده الى مال السكة لان النية لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان وفي الباب فرع لو دخل على حداد يطرق الحديد فطارت شرارة احترقت ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه اهافول وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من الدكان واحترقت شيئا حيث اوقد الكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه او اوقد لا على العادة وتولد منه ذلك فانه يضمنه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وفي الباب فرع من ضل نعله في مسجد ووجد غير هالم يحزله لبسها وان كانت لمن اخذ نعله اه وله في هذه الحالة بيعها واخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم انها لمن اخذ نعله والا فبى لقطعة وفي الباب فرع من اخذ انسانا ظنه عبدا حسبة فقال انا حر وهو عبد فتركه فابق ضمن اه كلام عرش وقوله من اخذ انسانا ظنه الخ ياتي في الشرح مثله (قوله لم يضمنه) مرانفعان عرش استقرابه واليه ميل القلب (قوله الاول) اي عدم الضمان و(قوله بالثاني) اي الضمان (قوله والحق الغزى) الى قوله ولوسخر الخ كان الاول ذكره قبيل قوله واطلق الماوردى (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة اه سم (قوله مطلقا) اي صديقا كان الاخذ او لا (قوله بيده) صفة دابة اي كائنة في يده اه سم (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جهلها اه سم قول المتن (داره) اي دار غيره نهاية ومعنى (قوله اي اخرجها) الى قوله وقيداه في النهاية والمغنى (قوله لم يقصد استيلاء) اي بان اطلق او قصد اخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرف فيها حتى يكون مستوليا عليها اما لو قصد اخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصبا لاهل عدم استيلائه عليها اه عرش وسياتي عن سم ما يوافق (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور بمجرد تصوير لا شرط مر اه سم عبارة النهاية وسواء في ذلك اكان باهله على هيئة من يقصد السكنى ام لا فافى الروضة تصوير لا قيد اه وجعل المغنى دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيدادون دخوله باهله (قوله وبه يخرج دخولها هجما لا اراجا) يتجه فيما هجم لا اراجا من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سياتي اه سم (قوله هجما لا اراجا) اي لا ليقم اه معنى (قوله وتصريح الروضة الخ) عطف على المتن اي واقتضاه تصريح الروضة الخ (قوله بحصوله) اي الغصب (قوله المفهوم منه) اي من الحصول (قوله هنا) اي في الدخول هجما (قوله في قولها) متعلق بقوله بحصوله (قوله اي اخرجها) الى قوله وما افهمه في النهاية (قوله وهذا لازم للازعاج الخ) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد اخراج عنها اه سم (قوله وان لم يقصد الانتقال

(قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في الثانية لانه فيها في بدضا منه دون الاولى لانه ليس مضمونا على احد ولعل ما ياتي عن الشيخين لا ينافي ذلك والحاصل ان الوجه انه اذا كان الماخوذ منه غير اهل للضمان كحرزى وقن المالك فلا ضمان والا ضمنه واطلاق الماوردى وابن كج الضمان محمول على هذا التفصيل (قوله من لم يعرفه) هلاقام الحاكم مقام مال السكة في هذه الحالة (قوله بيده) صفة دابة اي كائنة في يده (قوله الا ان ساقها الخ) ظاهره وان جهلها (قوله وقيداه بان يدخل باهله الخ) التقيد المذكور بمجرد تصوير لا شرط مر (قوله وبه يخرج دخولها هجما) يتجه فيما هجم لا اراجا من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه عنها ان لا يكون غاصبا لان هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سياتي (قوله وهذا لازم للازعاج) فيه نظر مع تفسير الازعاج بمجرد اخراج عنها (قوله وان لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمده

(ولم يدخل فغاصب) وان لم يقصد الاستيلاء عليها خلا فاجمع (وفي الثانية وجهه اه) انه لا يكون غاصبا عملا بالعرف

ولو منعه من نقل الامتعة فغاصب لها ايضا وان لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها وما افهمه كلام جمع انه لا بد ان يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الداررده الاذرعى فقال الاقرب وفاقا لصاحب الكافي ان الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف (ولو سكن بيتا) اولم يسكنه (ومنع المالك) (٨) منه دون باقى الدار فغاصب للبيت فقط) لانه الذى استولى عليه (ولو دخل

الخ) خلافا للمغنى (قوله ولو منعه الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله فقال الاقرب الخ) وفاقا للنهاية (قوله) ولا من يخلفه (الى قوله وبه يعلم فى النهاية والمغنى الا قوله فعلم الى اما اذا (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغى وغيرهم كحارس لها سم ورشيدى (قوله لان قوته الخ) تعليل للغاية (قوله ادعى) ببناء المفعول (قوله بانها الخ) متعلق بقوله ائق الخ (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما اذا لم يقصد شيئا سم وسيد عمر وحلى وزبادى (قوله كان دخل لتفريج) عبارة للمغنى بل ينظر هل تصلح له او لياخذ مثلها او لىبى مثلها او نحو ذلك اهـ (قوله لتفريج) اى اولسرقه شىء من اجزاء الدار و (قوله لم يكن غاصبا) اى وان منع وامر بالخروج اهـ ع (قوله لذلك) اى للتفريج (قوله فتوقفت) اى اليد على العقار اى تأثيرها (قوله كامر) اى فى شرح فغاصب وان لم ينقل بقوله الا ان يفرق الخ (قوله وقد دخل بقصد الاستيلاء) اى على جمع الدار كما هو واضح اما لو قصد الاستيلاء على البعض فقط فظاهر انه يكون شريكاً فى النصف مالم يمنع المالك منها والافىكون غاصبا لىبىها اهـ سيد عمر (قوله وبه يعلم الخ) اعتمدهم ورواى فى شرحه واما عيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال الكوهيلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لافرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن ام لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلاث وان كان معه عشرة من اهله انتهى سم (قوله كان غاصبا) اى الداخل المذكور اهـ ع (قوله وعكسه) اى بان تعدد الداخل (قوله فلا يكون) الى قوله لىكن بحث فى النهاية الا قوله الا ان يكون الى ولو استولى وكذا فى المغنى الا قوله ورد الى وحيث (قوله لتعذر الخ) عبارة للنهاية والمغنى اذا عبرة بقصد ما الخ اهـ (قوله واخذ منه الخ) عبارة للنهاية واخذ السبكي منه الخ غير صحيح كارداه الاذرعى وتبعه الوالد بان يد المالك والمعارض بمثله الخ مردودة بوضوح الفرق الخ اهـ (قوله واعترضه الاذرعى) عبارة للمغنى قال الاذرعى وفيه نظر لان يد المالك الضعيف موجودة فلا معنى لانها بمجرّد قوة الداخل اهـ وهذا كما قال شيخى اوجه اهـ (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف الخ) اى وليس المالك فيها اى يلزم ان يكون المغصوب فيه النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا سم وكردى (قوله ثم) اى فى الداخل الضعيف و (قوله هنا) اى فيما لو ضعف المالك ش اهـ سم (قوله فتخبأ) اى تسترا اهـ كردى (قوله وهو ظاهر) اى قول الاذرعى اهـ سم لانه صدق عليه انه

مر هنا وفى مسألة نقل الامتعة المذكورة عقب هذه (قوله من اهل ومستاجر ومستعير) ينبغى وغيرهم كحارس لها (قوله اما اذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما اذا لم يقصد شيئا (قوله وبه يعلم ان مالك الدار الخ) اعتمدهم وقال فى شرحه واما عيال المالك فلا يدخلون فى التقسيط فقد قال الكيكيلى فى شرح الحاوى اذا ساكن الداخل الساكن بالحق لافرق بين ان يكون مع الداخل اهل مساوون لاهل الساكن او لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من اهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامنا للثلاث وان كان معه عشرة من اهله اهـ (قوله قد يعارض بمثله فى الداخل الخ) اى وليس المالك فيها اى يلزم ان المغصوب هنا النصف فقط لبقاء يد المالك ايضا (قوله ويرداخ) اعتمدهم (قوله ثم) اى فى الداخل الضعيف وقوله هنا اى فيما لو ضعف المالك ش (قوله وهو ظاهر) وافق عليه م والضمير يرجع لقول الاذرعى

بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلفه من اهل ومستاجر ومستعير (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو انهدمت حيثئذ ضمنها لان قوته انما تسهل النزاع منه حالا ولا تمنع استيلاءه فعلم خطأ من ائق فيمن ادعى عليه غصب عقار فاقام بيته بضعفه بانها تسمع وبطل عنه حكم الغصب وان ثبت بالبيته اما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخل لتفريج لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لافعه لذلك لان يده عليه حقيقة واليد على العقار حكيم فتوقفت على قصد الاستيلاء كامر وان كان المالك او نحوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو التفريج ولم يزجعه عنها فغاصب لنصف الدار) لاجتماع يدهما فيكون الاستيلاء لهما معا وبه يعلم ان مالك الدار لو تعدد كان غاصبا لخصته بعدد الرؤوس وعكسه) الا ان يكون ضعيفا لا بعد مستويا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها لتعذر قصد ما لا يمكن تحققه واخذ منه السبكي وتبعه

الاسنوى انه لو ضعف المالك بحيث لا يبدله مع قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لىبىها اذا قصد الاستيلاء عليها واعترضه استمر الاذرعى بان يد المالك باقية لم تنزل فى قوة لاستنادها للملك وردبانه قد يعارض بمثله فى الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد بوضوح الفرق بان يد المالك الحسية متفتية ثم فارق قصد الاستيلاء وموجوده هنا فلم يؤثر قصده معها فى دفعها لمن اصلها وان ضعفت وحيث لم يحول غاصبا لم تلزمه اجرة على ما ائق به القاضى فى سارق تعذر خروجه فتخبأ فى الدار لىلة لكن قال الاذرعى انه مشكل لا يوافق عليه وهو ظاهر

إلا ان يكون القاضي نظر إلى ان الملية لا اجرة لها غالباً فيصح كلامه حينئذ ولو استولى على ام او هادى الغنم فتبعه الولد او الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه لكن بحث ابن الرفعة أنه لو غصب أم النحل فتبعها النحل ضمن قطعاً لا طراد (٩) العادة بتبعيته لها قيل وكذا الرمكة لذلك اه

وقضيته أنه لو غصب الولد فتبعته امه ضمنها لا طراد العادة بذلك فيها وفي جميع ذلك نظر ومخالفة لا إطلاقهم انه لا يضمن إلا ما استولى عليه واستشهاد ابن الرفعة لضمان الولد والقطيع الذي اختاره بقولهم لو كان بيده دابة خلفها ولدها ضمن اتلافه كامه مردود بجواز حمله على ما إذا وضع يده عليه (وعلى الغاصب) الخروج من المغصوب العقار بنية عدم العود اليه وتمكين المالك منه و(الرد) فوراً عند التمكن للنفق الذي يولد الغصب والمنتقل عنه ولو بنفسه او فعل اجنبى وان عظمت المؤنة ولو نحو حبة و كلب محترم وان لم يطلبه المالك للخبر الصحيح على اليد ما أخذت حتى تؤديه كذا استدلوأ به وهو إنما يدل على وجوب الضمان ولعلمهم وكذا ذلك الى ما هو معلوم بجمع عليه ان الخروج عن المعصية واجب فوري ويكفى وضع العين بين يدي المالك بحيث يعلم ويتمكن من اخذها وكذا بدلهما كما علم مما مر اول المبيع قبل قبضه أنه يكفى ذلك في الديون كالأعيان وقضية

استمر في دار غيره بغير اذنه اه معنى (قوله ولو استولى الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو غصب حيواناً فتبعه ولده الذي من شأنه ان يتبعه او هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الاصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب ام النحل فتبعها النحل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافاً لابن الرفعة اه وفي سم بعد ذلك كرم مثل ذلك بزيادة عن الروض وشرحه ما نصه وقضيته ان الغاصب يضمن نحو ولد المغصوبة الحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة اه (قوله على ام) بلا تنوين على نية الاضافة إلى الغنم (قوله او هادى الغنم) وهو الذي يمشى أمام القطيع اه كردى (قوله الرمكة) وفي القاموس الرمكة محرمة الفرس او البرذونة تتخذ للنسل اه (قوله لذلك) اى للاطراد (قوله ضمن اتلافه الخ) اى ما تلحقه الولد اه كردى (قوله يده عليه) اى على الولد (قوله بنية الخ) الباء بمعنى مع (قوله وتمكين المالك) عطف على الخروج (قوله فوراً) إلى قوله وفي مستعير في النهاية لا قوله وإن لم يطلبه المالك وقوله وكذا إلى ويكفى وقوله وكذا إلى وفي داره وكذا في المغنى لا قوله الذي إلى وان عظمت (قوله فوراً الخ) راجع للخروج وما عطف عليه وإن كان صنيع الشارح مقتضياً للرجوع للرد فقط (قوله الذي يولد الغصب الخ) أى سواء كان المنقول يولد الغصب ام منفصلاً عنه قال النهاية وسواء كان مثلياً ام متقوماً اه (قوله ولو بنفسه الخ) اى ولو كان الانتقال بنفس المنقول او فعل اجنبى و(قوله وإن عظمت المؤنة) اى في رده و(قوله ولو نحو حبة الخ) اى ولو كان المنقول نحو حبة الخ وكل منهما راجع إلى وجوب رد المنقول فوراً عند التمكن و(قوله وإن لم يطلبه) لإلا فید رجوعه لمطلق المغصوب الشامل للعقار والمنقول فرجع الضمير ما ذكر من الخروج والتمكن والرد (قوله إنما يدل على وجوب الضمان) أى لا على وجوب الرد فوراً وقد يمنع هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه أى نفس ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد سم على حجج اه ع (قوله وكذا ذلك) اى وجوب الرد ودليله (قوله بحث يعلم) اى انها المغصوب منه (قوله وكذا بدلهما) خلافاً للنهاية (قوله وجزم به في الانوار) وكذا جزم به النهاية ووجهه محشيه ع ش بان بدلهما عوض عنها والعوض لا يملك إلا بالرضا ومجرد عمله به ليس رضا اه وياتى في شرح وعلى هذا لو قدمه المالك الخ ما يؤيده (قوله وفي داره) عطف على قوله بين يدي المالك ع ش اه سم (قوله إن علم الخ) ظاهره براءة الغاصب بمجرد علم المالك بكونها في داره وإن لم تدخل في يده ولا تمكن من الوصول اليها ولو قيل بخلافه لم يكن بعيداً فيقيد قوله م إن علم بما لو مضت مدة يمكنه الوصول اليها والاستيلاء عليها اه ع ش أقول تقدم في رد العارية ما يؤيد إطلاق الشارح (قوله نحو ودع الخ) من نحو الوديع القصار والصباغ ونحوهما من الامناء اه ع ش (قوله لا ملتقط) لانه غير ما ذون له من جهة

(قوله ولو استولى على ام او هادى الغنم الخ) عبارة شرح مر ولو ساق حيواناً فتبعه ولده الذي من شأنه ان يتبعه او هادى الغنم فتبعه الغنم لم يضمن التابع في الاصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب ام النحل فتبعها النحل لا يضمنه إلا ان استولى عليه خلافاً لابن الرفعة اه وفي الروض فصل يضمن اى ذواليد العادة الاصل وزوائد المنفصلة اى كالولد والثمرة والمتصلة كالسمن وتعلم الصنعة باثبات اليد عدواناً على الاصل قال في شرحه مباشرة وعلى الزيادة تسبباً إذا اثباتها على الاصل سبب لا اثباتها على زوائده اه وقضيته ان الغاصب يضمن نحو ولد المغصوبة الحادث عنده وان لم يضع يده عليه حقيقة ويفرق بينه وبين مسألة ام الغنم التي ذكرها الشارح بان الولد فيها وجدوا انفصل قبل وضع اليد على الام فلا يكون وضع اليد عليها وضعاً لها عليه بخلاف الولد في مسألة الروض فانه إنما وجد بعد التعدي على الام بوضع اليد عليها فيشمله التعدي تبعاً (قوله ولو بنفسه الخ) اعتمده مر (قوله وهو إنما يدل على وجوب الضمان) قد منع هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه اى نفس ما أخذت كما هو ظاهر اللفظ قد يدل على وجوب الرد (قوله ويكفى وضع العين) لا بد لها شرح مر (قوله وفي داره)

أو جههما كما اقتضاه كلامهما كالاول (١٠) بجامع الضمان وقد يجب مع الرد القيمة للحيلولة كالأو غضب أمة فحملت بحر لتعذر بيعها

المالك أه معنى (قوله أو جههما أنها كالمقتط) بل أو جههما أنها كالاول فيبر أن لأنها مأذون لهما من جهة المالك ولو اخذ من رقيق شيئا ثم رده إليه فان كان سيده دفعه إليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها برىء وكذا لو اخذ الالة من الاجير وردها إليه لان المالك رضى به قال البغوى فى فتاويه نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر كلبوس اى وإن كان غير لا ثقب به أه (قوله وقد تجب مع الرد القيمة للحيلولة) قضية ذلك ان مالك الامة إذا اخذ القيمة ملكها ملك قرض فيتصرف فيها مع كون الامة فى يده لان تعذر بيعها عليه نزها منزلة الخارجة عن ملكه أه ع ش (قوله كالأو غضب أمة الخ) أنظر ما لو مات بعد الرد ما الحكم ويظهر انها ان مات بسبب الحمل كانت مضمونة وسيأتى ما يصرح به وإن مات بغيره استرد القيمة فليراجع أه رشيدى اى فان قضية التعليل بل بتعذر البيع الضمان كالاولى (فحملت بحر) اى بشبهة منه او من غيره أه ع ش (قوله وقد لا يجب) إلى المتن فى النهاية والمعنى (قوله كان غضب حربي الخ) لعل الكاف استصائية أه بجميرى عبارة المعنى ولا يملك الغاصب بالغصب إلا فى هذه الصورة أه (قوله او للملك الغاصب لها بفعلة الخ) عبارة المعنى الرابعة أى من المستثنيات كل عين غر منا الغاصب بدلها لما حدث فيها وهى باقية كفى الخطة تبلى بحيث تسرى إلى الهلاك ونحو ذلك أه (قوله كما يأتى) اى فى مسألة الهريسة (قوله وخيف من نزع هلاك محترم) اى فى السفينة ولولو للغاصب على الاصح أه معنى زاد ع ش خلافا لما فى البهجة أه قول المتن (عنده) خرج به مالو تلف بعد الرد إلى المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده إلى المالك باجارة او رهن او ودعة ولم يعلم المالك فتلف عند المالك فان ضما نه على الغاصب ومالو قتل بعد رجوعه إلى المالك برده او جناية فى يد الغاصب فانه يضمنه أه معنى (قوله المغمصوب) الى قوله وخرج فى المعنى والى قول المتن ولو فتح فى النهاية الا قوله ولو غضب الى واستطرد (قوله وهو الخ) اى ما تلف عنده من المغمصوب او بعضه (قوله او تلف) الاولى اوافه (قوله مال محترم) اى مال مسلم او ذمى أه معنى (قوله ثم عصم) اى الحربى بان اسلم او عقده ذمة أه معنى (قوله غضب شيئا وتلفه) اى فانه لا يضمن أه ع ش (قوله حال القتال) قيد لكل من الغصب والاتلاف أه رشيدى (قوله بسببه) لعله راجع لمسئلتى الاتلاف والتلف أه سم اى اخذا عما يأتى فى باب البغاة (قوله وان غرم الخ) اى لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب نقله اجرة أه رشيدى عبارة المعنى ولو كان مستحق الزبل قد غرم على نقله اجرة لم نوجبها على الغاصب أه (قوله وجب قتله) خرج مالو ار تدفى يده فقتله هو او غيره أه سم (قوله بنحو ردة) اى او حرابة او ترك الصلاة بشرطه أه معنى (قوله واستطردا) اى الشيخان عبارة النهاية والمعنى واستطرد المصنف أه وهى انسب بقول الشارح الا فى فقال بالافراد والاستطرد اذكر الشئ فى غير محله مع غيره لمناسبة بينهما (قوله بمباشرة الخ) اى بل بمباشرة (قوله لمناسبتها) اى فى الضمان (قوله محترما) اى فى حد ذاته والالا فاما يأتى فى المستثنيات غير محترم بالنسبة للتلف نعم يرد العبد المرتد الا فى أه رشيدى (قوله كان كسر بابا الخ) او قتل المغمصوب فى يد الغاصب واقتص المالك من القاتل فانه لا شئ على الغاصب لان المالك اخذ بدله قاله فى البحر أه معنى (قوله او من دفع الخ) عطف على من اراقه الخ (قوله وما يتلفه الخ) وقوله الا فى ومهدر عطف على ان كسر بابا الخ (قوله وحربي الخ) و (قوله وقن الخ) عطف على قوله باغ الخ (قوله اتلف)

عطف على بين يدي ش (قوله انهما كالاول) كذا شرح مر وفيه ولو اخذ من رقيق شيئا ثم رده إليه فان كان سيده دفعه إليه كلبوس الرقيق والأت يعمل بها برىء وكذا لو اخذ الالة من الاجير وردها إليه لان المالك رضى به قاله البغوى فى فتاويه أه (قوله او لحوف ضرر كان غضب خيلا الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو غضب حربي الخ) كذا مر ما عدا مسألة القن (قوله بسببه) لعله راجع لمسئلتى الاتلاف والتلف (قوله وان غرم) لعل فاعله صاحب الاختصاص (قوله وجب قتله) خرج مالو ار تدفى يده فقتله هو او غيره

وقد لا يجب الرد لكونه ملكه بالغصب كان غضب حربي مال حربي او لحوف ضرر كان غضب خيلا وخطا به جرح محترم فلا ينزع منه مادام حيا الا اذا لم يخف من نزع مبيع تيمم او ملك الغاصب لها بفعلة كما يأتى وقد لا يجب فورا كان غضب لوطا وادخله فى سفينة وكانت فى الماء وخيف من نزع هلاك محترم وكان اخره للاشهاد كما مر اخر الوكالة (فان تلف عنده) المغمصوب او بعضه وهو مال ممتول بالاتلاف او تلف (ضمنه) اجماعا نعم لو غضب حربي مال محترم ثم عصم فان كان باقيا رده او تلف لم يضمنه كقن غير مكاتب غضب مال سيده واتلفه وباغ او عادل غضب شيئا واتلفه حال القتال او تلف فيه بسببه اما غير ممتول كحبة بر اتلفها فلا يضمنها وكذا اختصاص وان غرم على نقله اجرة ولو غضب قنا وجب قتله بنحو ردة فقتله لم يضمنه واستطرد هنا كالاصحاب مسائل يقع بها الضمان بلا غضب بمباشرة أو سبب لمناسبتها به وان كان الانسب بها باب الجنايات فقال (ولو اتلف مالا) محترما (فى يد مالكة ضمنه) اجماعا وقد لا يضمنه كان كسر بابا او نقب جدارا

فى مسألة الظفر او لم يتمكن من اراقه خمر الابكر انائه او من دفع صائل الا بقتل دابته وكسر سلاحه وما يتلفه باغ على عادل وعكسه حال القتال بيناء وحربي على معصوم وقن غير مكاتب على سيده ومهدر بنحو رده او صيال اتلف وهو فى يده مالكو خرج بالتلف مالو سخر دابة ومعها مال كفا فتلف



السبب منه كان اكثرها  
 لجل مائة فزاد وصاحبها معها  
 ضمن قسط الزيادة وأفتى  
 البغوى بأنه لو صرع فوق  
 على مال لغيره ضمنه كما لو  
 سقط عليه طفل من مهده  
 واعترض بما فى الروضة  
 عنه قيل الجهاد انه لو سقطت  
 الدابة ميتة لم يضمن راعيها  
 ما تلف بها اه وقد يفرق  
 بان الاول اتلاف مباشرة  
 والثاني اتلاف سبب ويغفر  
 فيه لصعفه مالا يغفر  
 فى الاولى لقوتها (ولو فتح  
 رأس زق) وتلف ضمن لانه  
 باشر اتلافه اما اذا كان  
 ما فيه جامدا فخرج بتقريب  
 غيره نار اليه فالضامن هو  
 المقرب لقطع اثر الاول  
 بخلاف ما لو خرج بريح  
 هابة حال الفتح أو شمس  
 مطلقا لانهما لا يصلحان  
 للقطع ومثلها كما هو ظاهر  
 فعل غير العاقل (مطروح  
 على الارض) مثلا (فخرج  
 ما فيه بالفتح او منصوب  
 فسقط بالفتح) لتحريكه  
 الكواء وجذبه او لتقاطر  
 ما فيه حتى ابتل اسفله  
 وسقط (وخرج ما فيه)  
 بذلك وتلف (ضمن) لتسبيه  
 فى اتلافه اذ هو ناشئ  
 عن فعله وان حضر مالكة  
 وامكنه تداركه كما لو رآه  
 يقتل قته فلم يمنع ودعوى ان  
 السبب يسقط حكمه مع  
 القدرة على منعه بخلاف  
 المباشرة ممنوعة (وان سقط  
 بعارض ريح)

ببناء المفعول نعت لمهدراه رشيدى (قوله ما لو سخر دابة الخ) اى بان سخر مال كها وهى فى يده كما عبر به  
 فيما سبق اه سم (قوله كما) اى فى شرح فغاصب وان لم ينقل قوله فلا يضمنها بخلاف ما لو حمل الغاصب  
 المتاع على الدابة واكره مال كها على تسيرها فانه يضمن الدابة لعدم زوال يد الغاصب عنها اه عش (قوله  
 ان كان السبب منه) اى من غير المالك اه عش (قوله عنه) اى البغوى (قوله ما تلف بها) اى او بما على  
 ظهرها (قوله بان الاول) هو قوله واقى البغوى (وقوله والثاني) هو قوله لو سقطت الدابة ميتة الخ اه  
 عش (قوله ويغفر فيه الخ) اى السبب (وقوله فى الاولى الخ) اى المباشرة وفى سم عن فتاوى السيوطى  
 مانصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فمات بالسراية عنده فماذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى  
 القواعد انه لا يلزمه شيء لان هلاكه مستند الى سبب متقدم على الغصب اه قول المتن (زق) بكسر الزاى  
 وهو السقاء نهاية ومعنى (قوله وتلف) الى قوله ويتردى فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله ومثلها الى  
 المتن وقوله ودعوى الى المتن (قوله وتلف) اى نفس الزق (وقوله ضمن) جعله جواب الشرط وكان عليه  
 ان يقدر شرط الضمن الآتى فى كلام المصنف الذى كان جوابا لهذا الشرط فقد صار مهمل اه رشيدى  
 اقول تفسيره ضمير وتلف بالزق نفسه قديانى عنه السياق والسباق واعتراضه صنيع الشارح وتقديره  
 ضمن جوابا للظاهر بل كان ينبغى للشارح ان يحذف هذه السوادة يتماها من هنا ثم يذكر قوله اما اذا كان  
 ما فيه الخ قيل قول المصنف وان سقطت الخ (قوله بريح هابة حال الفتح) قضية ما ذكره فى الريح انه لا فرق  
 بين كون الريح سببا لسقوط الزق مثلا او لتقاطر ما فيه حتى ابتل اسفله فسقط اسكن فى سم على منهج عن  
 الروض وشرحه ان التفصيل فى الريح المسقط للزق اما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق  
 فيه بين كون الريح هابة وقت الفتح وكونها عارضة وفرق سم بان الريح التى تؤثر حرارتها مع مرور  
 الزمان لا يتخلو الجو عنه وان خفيت لحقتها بخلاف الريح التى تؤثر السقوط فليتامل اه عش وما ذكره عن  
 سم عن الروض وشرحه جزم به المعنى (قوله مطلقا) اى موجودة حال الفتح او لا اه عش (قوله ومثلها)  
 اى الريح والشمس وفى هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالريح اشراط حضور غير العاقل وقت الفتح  
 ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشراطه اللهم الا ان يريد التشبيه بان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشر  
 ويمكن دفع الايراد من اصله بجعل الضمير للريح الهابة والشمس اه عش (قوله غير العاقل) لعل  
 المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذى لا يميز والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل  
 حال الفتح كالريح ولا كالشمس ولعل الاول اقرب اه سم (قوله او لتقاطر ما فيه) ولو كان التقاطر باذابة  
 شمس او حرارة ريح مع مرور الزمان فسال ما فيه وتلف ضمن اه معنى (قوله بذلك) اى السقوط و (قوله  
 وتلف الخ) راجع لكل من مستأى المطروح والمنسوب (قوله لتسبيه الخ) عبارة المعنى لانه باشر الاتلاف  
 فى الاولين والاتلاف ناشئ عن فعله فى الباقي اه يعنى بالباقي الخروج بريح هابة عند الفتح وبحرارة شمس  
 او ريح مطلقا (قوله وان حضر الخ) غاية لضمن (قوله كما لو رآه يقتل قته الخ) اى او يحرق ثوبه  
 وامكنه الدفع فلم يمنع اه معنى قول المتن (وان سقط) اى الزق بعد فتحه له (بعارض ريح) اى او جهل  
 الحال فلم يعلم سبب سقوطه كما جزم به الماوردى وغيره اه معنى وياق فى الشرح انفا ما يوافقوه وكذا فى النهاية ما

(قوله ما لو سخر دابة ومعها مال كها) أى بان سخر مال كها وهى فى يده كما عبر به فيما سبق (قوله فلا يضمنها)  
 اما اجرة مثل ذلك العمل فلازمة شرح مر (قوله وقد يفرق الخ) كذا شرح مر (فرع) فى فتاوى  
 السيوطى مانصه مسئلة سيد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فمات بالسراية عنده فماذا يلزم الغاصب الجواب  
 مقتضى القواعد انه لا يلزمه شيء لان هلاكه مستند الى سبب متقدم على الغصب اه (قوله ومثلها كما هو  
 ظاهر فعل غير العاقل) كذا مر ولعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذى لا يميز  
 والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح أو لا كالشمس ولعل الاول اقرب ثم انظر هذا  
 مع قوله الآتى او بوقوع طائر الا ان يراد ان غير العاقل اخرجه ويفرق بين اخرجه السقوط بوقوعه عليه لا

أوزلولة طرأ بعد الفتح أو بوقوع طائر عليه (١٢) (لم يضمن) لأن الخروج ليس بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم

يبعد قصد الفتح له ولا يتردد  
النظر في البلاد الباردة التي  
يعتاد فيها الغيم أياما أو عدم  
إذابتها لمثل هذا فطلعت  
وأذا بته على خلاف العادة  
ومقتضى نظرهم للتحقق  
فيها المقتضى للقصد المذكور  
عدم الضمان عند اطراد  
العادة بذلك ويؤيده عدمه  
في قولهم ولو شك في مسقطه  
فلا ضمان كما في الشامل  
والبحر لأن الظاهر أنه بامر  
حادث وحل السفينة كفتح  
الزق (ولو فتح قفصا عن طائر  
وهيجه فطار) حالا (ضمنه)  
اجماعا لأنه الجاء إلى  
الفرار كما كراه الآدمي (وان  
اقتصصر على الفتح فالأظهر  
أنه ان طار في الحال) أو كان  
آخر القفص فمضى عقب  
الفتح قليلا قليلا حتى طار  
أو وثبت هرة عقب الفتح  
فقتلته كذا اطلاقه وقيد  
السبكي وغيره بما إذا علم  
بحضورها حين الفتح والآن  
كانت كريح طرات بعده  
وقد يفرق بأن الاتفاق قد  
يقصد من هرة تمر عليه بعده  
مفتوحا ولا كذلك الريح  
الطارئة لأن تلك أقوى في  
الاتلاف وأغلب في مراقبة  
المأكول ويتجه أن عليه  
بوجود نحو هرة ضارية  
بذلك المكان غالباً كحضورها  
حال الفتح حتى عند السبكي  
أو أطلق بهيمة وبجانها  
حب فاكلته بخلاف مالو

يوافقه وقال ع ش وقد يقال بالضمان عند الشك لأن فتح رأس الزق سبب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على  
الفتح والأصل عدم عروض الحادث اه (قوله أوزلولة) عطف على ربيع و (قوله طرا) أي العارض اه سم  
(قوله هبوبها) أي وطرو والزلزلة ووقوع الطير (قوله فلم يبعد قصد الفتح له) وافهم كلامه أي المصنف أن  
الريح لو كانت هابتة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ مما مر ومن تفرقتهم بين المقارن والعارض فيما لو  
أو قد نار في أرضه فحملها الريح إلى أرض غيره فالتفت شيئا ولو قلب الزق غير الفاتح فخرج ما فيه ضمنه دون  
الفاتح ولو زال ورق العنب ففسدت بالشمس عناقيدته أو ذبح شاة غيره أو حمامته فهلك فرخهما ضمنهما  
لفقد ما يعيشان به نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر في أرضه أي ما يستحق الاتقاع بها ومفهومه أنه لو أوقد في  
أرض غيره ضمن ما تولد منه مطلقا مقارنا أو عارضنا لتعديده ومن ذلك الإيقاد في الأرض المستأجرة للزراعة  
فإن استجارها لا يبيع إيقاد النار بها نعم لو جرت العادة بإيقادها لتسوية طعام ودفع برد عن نفسه ونحو ذلك  
وعلم المالك بها جاز ولا ضمان بسبب الإيقاد المذكور اه (قوله ويتردد النظر) إلى قوله ويؤيده ذكره ع ش  
عنه وأقره (قوله أو عدم إذابتها) عطف على الغيم والضمير للشمس (قوله لمثل هذا) أي ما في الزق (قوله فيها)  
أي الشمس (قوله بذلك) أي للغيم أو عدم الإذابة (قوله ويؤيده عدمه الخ) في التأييد به نظر لظهور الفرق  
اه سم (قوله كفتح الزق) قال في الروض فرع حل رباط سفينة فغرقت بحله ضمن أو بحادث ربيع فلا فإن  
لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب  
للكشك في الموجب الثاني يضمن لأن المساء أحد المتلفات اه فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا  
الرملي اعتمد الضمان اه سم وقوله فالشارح الخ أي والمعنى وقوله وشيخنا الرملي الخ أي والنهاية قول المتن  
(فطار الخ) ولو طار فصدمه جدار فمات أو كسر في خروجه قارورة القفص ضمن مغنى وروض (قوله اجماعا)  
إلى قوله كذا اطلاقه في المغنى وإلى قوله وقد يفرق في النهاية (قوله حتى طار) كما قاله القاضي قال أو كان  
القفص مفتوحا فمضى انسان على بابه ففرع الطائر وخرج ضمن مغنى ونهاية (قوله فقتلته) وإن لم تدخل  
القفص ولم يمهذ ذلك كما بحثه شيخنا اه مغنى (قوله وقيد السبكي الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما قال السبكي  
بما إذا علم الخ اه (قوله بما إذا علم الخ) ظاهر كلام شرح الروض الاكتفاء بحضورها وإن لم يعلم به اه سم  
(قوله وإلا الخ) شامل لحضورها اه سم (قوله بأن الاتفاق قد يقصد من هرة) يعني قد يقصد الفاتح بالفتح  
مع عدم حضور هرة اتلافنا شئ من هرة تمر بعد على القفص وهو مفتوح (قوله ويتجه أن عليه الخ) أقره سم  
وع ش (قوله كحضورها) أي وعليه به (قوله أو أطلق الخ) عطف على فتح قفصا الخ وجرى النهاية والمغنى

أن هذا ان لم يقتض التساوى في الحكم اقتضى عكسه فليتأمل (قوله أوزلولة) عطف على ربيع وقوله طرا أي  
العارض ش (قوله ويؤيده عدمه في قولهم الخ) في التأييد بنظر لظهور الفرق (قوله لفتح الزق) قال في  
الروض فرع حل رباط سفينة فغرقت بحله ضمن أو بحادث ربيع فلا فإن لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه  
أحدهما المنع أي من الضمان كالزق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب الثاني يضمن لأن الماء  
أحد المتلفات اه فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا الرملي اعتمد الضمان (قوله في المتن أن طار في  
الحال) قال في الروض أو طار فصدمه جدار أو كسر قارورة القفص ضمن اه (قوله أو وثبت هرة) قال في  
شرح الروض ثم ما ذكره من الضمان فيما أخذته هو ما في الأصل عن فتاوى الفقهاء وهو قياس ما يأتي عنه في  
مسئلة الحمار أي فيما إذا حلر باطا على شعير فاكله في الحال حمار بجنبه لكن قياس ما يأتي عن غيره أنه لا ضمان  
اه (قوله وقيد السبكي وغيره الخ) اعتمده مر (قوله بما إذا علم بحضورها) عبارة شرح الروض إذا كانت  
حاضرة وإلا فهو كعرض ربيع بعد فتح الزق اه وظاهره الاكتفاء بحضورها وإن لم يعلم به (والا) شامل  
لحضورها (قوله أو أطلق بهيمة بجانبها حب الخ) لم يزد في شرح الروض على نقله في هذا عن الماوردي  
والرويانى أنه لا ضمان ثم فرق بينه وبين ما اقتصر عليه الروض من الضمان في فتح وعاء الحب ونقله أصله عن

فتح وعاء حب فاكلته بهيمة على ما نقل ويفرق بأنه في الأول أغرى البهيمة باطلاقها وهو بجانبها وفي الثاني لم يغرها وشرح  
والفرض أنه لم يستول على الحب (ضمنه) لا شعاره بتنقيده ومحل قولهم المباشرة مقدمة على السبب ما يمكن السبب ملجأ (وان وقف ثم طار فلا)

وشرح الروض على عكس ما في الشرح عبارتهم واللفظ الاول ولو حل رباطا عن عطف في وعاء فاكلته في الحال بهيمة ضمن ولا ينافيه تصريح الماوردي بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا او كسرت انما يضمن سواء اتصل ذلك بالحل ام لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في المتلف عكس ما هنا قال ع ش قوله مر رباط بهيمة اي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها اذا ارسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنا لا يدل عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فارسله لها تقصيراه (قوله لاشعاره) الى قول المتن والايدي في النهاية والمعنى (قوله لاشعاره الخ) اي الطير ان في الحال (قوله ومحل قولهم الخ) رد لدليل المرجوح عبارة المعنى والثاني يضمن مطلقا لانه لو لم يفتح لم يطر والثالث لا يضمن مطلقا لان له قصد او اختيارا والفاتح متسبب والطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب اه (قوله ويجرى ذلك) اي تفصيل فتح القفص اي نظيره (قوله في حل رباط بهيمة الخ) اي خرجت وضاعت ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب فالتفت زرع او غيره لم يضمنه الفاتح كما جزم به ابن المقرئ وإن جزم في الانوار بخلافه اذ لا يلزمه حفظ بهيمة غيره عن ذلك ولو وقف على جداره طائر ففقره لم يضمنه لان له منعه من جداره وإن رماه في الهواء ولو في هواء داره فقتله ضمنه اذ ليس له منعه من هواء داره ولو فتح حرز فاخذ غيره ما فيه او دل عليه اللصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتسيبه بالفتح في الاولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو اخذ غيره بامر هو غير مميز او اعجمي يرى طاعة امره ضمنه دون الآخذ ولو بنى دارا فالقتل الريح فيها ثواب وضاع لم يضمنه لان لم يستول عليه نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان له منعه من جداره فلو اعتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحبس أو قص جناح له او نحو ذلك وإن لم يتولد عن الطائر ضرر يجلسه على الجدار لأن من شأن الطير تولد النجاسة منه برونه ويترتب على جلوسه منع صاحب الجدار منه لو اراد الانتفاع به قوله ولو بنى دار الخ البناء ليس بقيد وقوله لم يضمنه اي حيث لم يتمكن من اعلام صاحبه ولم يعلمه والضمن اه كلام ع ش (قوله ومثلها فن) اي في حل القيد وفتح الباب ولو اختلف المالك والفاتح في انه خرج عقب الفتح او تراخى عنه فينبغي تصديق الفاتح لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (لا عاقل) عبارة المعنى بخلاف الرقيق العاقل ولو كان ابقا لانه صحيح الاختيار فوجه عقب ما ذكر بحال عليه اه (فامر د انسان باطلاقه) اي فاطلقه فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى اه سم (قوله بغير تزوج) الى قوله لكن رجح في النهاية (قوله الضامن) اخرج به مالو كان غاصبا لا اختصاص فلا يتأتى فيه ماسياتى اه رشيدى اقول وكذا اخرج ماسيد كره لشارح بقوله وكذا من انتزعه الخ (قوله وإن كانت) اي الايدي و (قوله امانة) اي ايدي امانته اه معنى (قوله بان وكله في الرد) ظاهره وإن كان ذلك لعوز عن الرد بنفسه وفيه نظرا اه سم قول المتن (وإن جهل صاحبها) اي او اكره على

فتاوى القفال (قوله ويجرى ذلك في حل رباط البهيمة) عبارة الروض وشرحه وحل رباط البهيمة والعبد المجنون وفتح باب مكانها كما صرح به اصله كفتح القفص فيما ذكر اه وقد يؤخذ منه انه لو كسرت البهيمة حال خروجها باب المكان او اثناء هناك ضمنه الفاتح وهو محتمل وعليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو اي الرويانى كالماوردي بانه لو حل رباط بهيمة فاكلت علفا وكسرت إناء لم يضمن سواء اتصل ذلك باكل ام مالانها المتلفة يمكن ان لا يخالف ذلك بان يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبهيمة لان للطير عادة عند الفتح من الهيجان المؤثر ما ليس للبهيمة ويفرق بين اتلاف الباب الذي فتح والاناء الذي عنده وبين الاتلاف مع الحل لان الخروج مؤثر في الباب وما عنده ما لا يؤثر مجرد الحل فيما هناك وقياس هذا انه لو اتلف الطائر قارورة خارج القفص فلا ضمان فالسئلان سواء على هذا (قوله فامر د انسان باطلاقه) من يده فاطلقه) فينظر هل يطير عقب اطلاقه او لا كذا في شرح الروض عن الماوردي والرويانى (قوله وإن كانت) اي الايدي ش (قوله بان وكله في الرد) هل محل ذلك اذا علم اخذنا من استثناء بغوى الاى او يفرق بين الحرو والقن ثم ظاهر قوله بان وكله في الرد وإن كان ذلك لعجز عن الرد بنفسه وفيه نظر (قوله

لا شعاره باختياره ويجرى ذلك في حل رباط البهيمة وفتح باب اصطبلها ومثلها قن غير مميز ومجنون لا عاقل ولو ابقا والحق جمع بفتح القفص مالو كان بيد صبي أو مجنون طائرا فامر د انسان باطلاقه من يده فاطلقه قال الاذرعى وهذا حيث لا تميز ولا لافقيه نظر اذ عمد المميز عمد وكغير المميز من يرى تحتم طاعة امره قبل الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير ورد بان الذى قاله جمهور اللغويين ان الطائر مفرد والطير جمعه (والايدي المترتبة) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن وإن كانت في اصلها امانة كوديعة وو كاله بان وكله في الرد (أيدي ضمان وان جهل صاحبها الغصب)

لأنه وضع يده على ملك غيره بغير إذنه والجهل إنما يقطع الاسم لأنه من خطاب التكليف لا الضمان لأنه من خطاب الوضع فطالب أيهما شاء نعم  
الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما (١٤) للصحة وكذا من انتزعه ليرده لملكه من يد غيره ضمنه وهي يد قه أو حربي دون غيرهما

المطلقا كما قاله لكن رجع  
السبكي الوجه القائل بعدم  
الضمان إذا كان معرضا  
للضياح والغاصب بحيث  
تفوت مطالبته ظاهر واستثنى  
البغوى من الجهل مالمو  
غصب عينا ودفعها لقن الغير  
ليردها للمالكها فتلفت في  
يده فان جهل العبد ضمن  
الغاصب فقط والاتعلق  
برقبته وغرم المالك أيهما  
شاء اما لو زوج غاصب  
المغصوبة لجاهل بغصبها  
فتلفت عند الزوج بغير  
الولادة منه فلا يضمنان لان  
الزوجة من حيث هي زوجة  
لا تدخل تحت يد الزوج  
وهذا يدفع ليراد هذه على  
المتن (ثم ان علم) الثاني  
الغصب (فكغاصب من  
غاصب فيستقر عليه ضمان  
ما تلف عنده) ويطالب بكل  
ما يطالب به الاول لصدق  
حد الغصب عليه نعم لا  
يطالب بزيادة قيمة حصلت  
في يد الاول فقط بل  
المطالب بها هو الاول ويبرأ  
الاول لكونه كالضامن  
لتقرر الضمان على الثاني  
ببراء المالك للثاني ولا  
عكس (وكذا ان جهل)  
الثاني الغصب (وكانت يده  
في اصلها يد ضمان كالعارية)  
والبيع والعرض وكذا  
الهبة وان كانت يده ليست  
يد ضمان لانه دخل على

الضمان فلا تغير من الغاصب وفي الهبة اخذ للملك (وان كانت يد امانة) بغير اتها ب (كوديعة فالقرار على الغاصب) لانه دخل  
على ان يده نائبة عن الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو رجع على الغاصب ومثله مالمو صال المغصوب على شخص



فألفه كما مر آنفاً ويذكر الاتفاق  
ولو للملك قبله كيد الأمانة  
وبعد كيد الضمان (ومنى  
ألف الآخذ من الغاصب)  
شيئاً (مستقلاً به) أى بالاتلاف  
وهو أهل للضمان (فالقرار  
عليه مطلقاً) أى سواء أكانت  
يده يد ضمان أو أمانة لأن  
الاتلاف أقوى من إثبات  
اليد العادية أما إذا لم يستقل  
بالاتلاف بان حمله عليه  
الغاصب فإن كان لغرضه  
كذب شاة أو قطع ثوب أمره  
به ففعله جاهلاً فالقرار عليه  
أولاً لغرض فعلى المتلف  
وكذا إن كان لغرض  
نفسه كما قاله (وإن حمله  
الغاصب عليه بأن قدم له  
طعاماً مغصوباً بضيافة فأكله  
فكذا) القرار عليه (فى  
الظاهر) لأنه المتلف واليه  
عادت المنفعة هذا إن لم  
يقال له هو ملكى والالم  
يرجع عليه لاعترافه بأن  
المالك ظلمه والمظلوم لا  
يرجع على غير ظالمه (وعلى  
هذا) الاظهر (لوقدمه  
للمالك فأكله) جاهلاً (برىء  
الغاصب) لأنه المتلف أما  
إذا أكله عالماً فبرأ قطعاً  
هذا كله أن قدمه له على هيئته  
أما إذا غصب حباً أو لحماً أو  
عسلاً ودقيقاً وضعه هريسة  
أو حلواً مثلاً فلا يبرأ قطعاً  
لأنه لما صيره كالتلف انتقل

نظر فليراجع فإن الوجه أنه غير مراد اه سم عبارة الحلبي ومقتضى التشبيه أنه أى الموصول عليه  
يكون طريقاً فى الضمان وليس كذلك وعبارة عرش قوله ومثله أى فى عدم ضمان الموصول عليه اه  
فالضمير لاخذ المغصوب الجاهل الذى يده أمانة بتقدير مضاف أى مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان  
عليه وإن كان هذا لا يطالب اه (قوله فالتلف) أى اتلف الشخص الموصول عليه المغصوب الصائل اه  
عرش وفى المعنى فلو كان هو المالك لم يبرأ الغاصب اه (قوله كما مر آنفاً) لعله أراد به ما ذكره فى شرح ولو  
ألف ما لا فى يد الخ من قوله ومهدر بنحوردة أو صيال ألتف الخ وفيه تأمل إذ ما ذكره إنما هو فى إتلافه فى يد  
المالك لا فى يد الغاصب كما هنا ولعل لهذا نظر فيه الرشيدى بقوله انظر أين مر اه (قوله ويذكر الاتفاق الخ)  
عبارة المعنى ولو ضاع المغصوب من الغاصب فالتقطه إنسان جاهل بحاله فإن أخذه للحفظ أو مطلقاً فهو أمانة  
وكذا إن أخذه للملك ولم يملك فإن تملكه صارت يده يد ضمان اه (قوله قبله) أى التملك اه عرش (قوله  
كيد الأمانة) خبر ويذكر الاتقاط قول المتن (فالقرار عليه) أى الآخذ (قوله يد ضمان أو أمانة) أى وإن  
جهله اه سم (قوله بان حمله عليه الخ) أى حمل الغاصب الآخذ على الاتلاف (قوله فان كان) أى الاتلاف  
(قوله لغرضه) أى الغاصب اه عرش (قوله فالقرار عليه) أى الغاصب (قوله فعلى المتلف) لأنه حرام اه  
معنى (قوله لغرض نفسه) أى المتلف (قوله فكذا القرار عليه) أى الكل (قوله هذا إن لم يقل الخ) عبارة  
النهاية والمعنى وعلى الأول لو قدمه لاخر وقال هو ملكى فالقرار على الكل الاضاف لا يرجع بما غرمه على  
الغاصب لكن بهذه المقالة أن غرم الغاصب لم يرجع على الكل لاعترافه الخ ثم قال لا وتقديمه أى الطعام  
المغصوب لرفيق وهما اذن مالكة أى الرقيق جنابة يدمنه أى الرقيق يباع فيها تتعلق موجهها برقبته فلو غرم  
الغاصب رجوع على قيمة الرقيق بخلاف ما لو قدمه لبيمة فاكلته وغرم الغاصب فإنه لا يرجع على المالك إن  
لم ياذن والارجع اه قال عرش قوله لم يرافه لا يرجع على المالك أى وليس للمالك العلف مطالبة صاحب  
البيمة فليس طريقاً فى الضمان اه قول المتن (وعلى هذا لو قدمه الخ) ويبرأ الغاصب ايضاً باعارة وبيعه أو  
أقرضه للمالك ولو جاهلاً بكونه له باشر أخذه ماله باختياره لا بإيداعه ورهنه وأجارته وتزويجه والقراض  
معه فيه جاهلاً بأنه له إذ التسليط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالماً وشمل التزويج الذكرو الأنثى ومحلّه فى  
الأنثى فيما إذا لم يستولدها أى وتسليمها برىء الغاصب اه معنى وكذا فى النهاية إلا أنه قال بدل  
قول الشارح أى وتسليمها وان لم يتسلمها اه عبارة سم بعد ذكر مثل ما مر عن المعنى عن الروض وشرحه قوله  
أى وتسليمها ممنوع بل الحكم كذلك وان لم يتسلمها اه (قوله انتقل الحق لقيمته) أى ومع ذلك لا يجوز  
له التصرف فيه إلا بعد دفع بدله للمالك ولا لغيره ممن علم أن أصله مغصوب تناول شيء منه اه عرش أى  
الابعد دفع الغاصب بدله للمالك وينبغى أن مثل الدفع بالفعل رضا المالك بتأخير فليراجع (قوله

الشخص المذكور وان كان القرار على الغاصب وفيه نظر فليراجع فإن الوجه أنه غير مراد (قوله قبله) أى  
التملك ش (قوله يد ضمان أو أمانة) أى وان جهله (قوله فالقرار عليه) أى الآخذ (قوله والا) بان قال له  
ذلك فى المتن (وعلى هذا لو قدمه لمالكه فاكله برىء الغاصب) فى الروض وشرحه فرع لا يبرأ الغاصب  
من المغصوب باطعامه المالك أو أعارته إياه أو بيعه أو أقرضه له ولو كان جاهلاً بأنه له لأنه باشر أخذه ماله  
باختياره وتمكينه أى ويبرأ بتمكينه منه بالوضع بين يديه عالماً بأنه له لا جاهلاً به لأنه يعد بايصاله فى الأول دون  
الثانى لا بإيداعه ورهنه وأجارته وتزويجه منه والقراض معه فيه جاهلاً بأنه له لأن التسليط فيها غير تام بخلاف ما  
إذا كان عالماً وكلامه فى التزويج يشمل الذكرو الأنثى ما لم يستولدها فان استولدها أى وتسليمها برىء الغاصب  
ولا يبرأ ان صال المغصوب على مالكة فقتله المالك دفع الصياله سواء علم أنه له أم لا لأن الاتلاف بذلك  
كإتلاف العبد نفسه ولهذا لو كان العبد لغيره لم يضمه قال الزركشى وينبغى أن يكون المراد الباغى كذلك إذا  
قتله سيده الامام كنظيره فيما مر فى البيع اه وقوله السابق أى وتسليمها ممنوع بل الحكم كذلك وان لم  
يتسلمها مر وقوله إذا قتله سيده الامام الخ فى التقيد بالباغى إذا كان القتال بالامام نظر (قوله

وهي لا تسقط ببذل غير مال إلا برضا مستحقة أو هو (١٦) لم يرض ولو كان المغضوب قنا فقال الغاصب لما لك اعتقه أو اعتقه عنك فاعتقه جاهلا

وهي لا تسقط ببذل غير مال (الخ) ولو مع العلم بذلك اهـ معنى (قوله و برى الغاصب) قال في شرح الروض قال  
البلقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه اهـ سم على حج وقوله ونحوه اى كان امره بهبته لمسجدا و  
نحوه من الجهات العامة او قال له انذر اعتاقه او اوص به لجهة كذا ثم مات المالك اهـ ع (قوله قال الشيخان  
الخ) عبارة النهاية والمعنى ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في اصل الروضة لكن الاوجه  
معنى كما قاله شيخنا انه يقع عن الغاصب ويكون ذلك بيعا ضمنيا ان ذكر عوضا وإلا فهبة بناء على صحة البيع فيما  
لو باع مال ابيه ظان حيا ته فبان ميتا اهـ قال ع ش قوله مر لكن الاوجه معنى اى لا نقلا وهذا يشعر باعتماد  
الاول لانه الاوجه نقلا عنده لكن اعتمد شيخنا الزياى انه عن الغاصب اهـ (قوله فعتقه عنه) اى عن  
الغاصب وكذا ضمير ذكر (قوله كالمبتدا) بفتح التاء اى كعتق المالك ابتداء بدون طلب الغاصب (قوله  
في امر ترتب الخ) وهو وقوع العتق عن المالك او الغاصب (قوله وقد تقرر انه واقع) هذا محل النزاع اهـ سم  
(قوله عنه) اى المالك (قوله استوفى الشروط الخ) هذا كذلك ومجرد الغصب غير مانع في نفس الامر اهـ سم  
﴿فصل في بيان حكم الغصب﴾ (قوله في بيان) الى قوله وهل يتوقف في الهبة الا قوله لكن الى المتن وقوله  
انثيه الى وفي يديه (قوله وانقسام المغضوب الخ) تفسير للمراد بحكم الغصب هنا وإلا فليس ما ذكر حكمه اذ  
لا تعرض فيه لحرمة ولا لعدمها اهـ ع ش والظاهر ان المراد بحكم الغصب التفصيل بين ضمان نفس الرقيق  
و ضمان أبعاضه (قوله وما يضمن به المغضوب) اى ويان ما يضمن الخ (قوله وغيره) بالرفع عطفا على  
المغضوب اى وما يضمن به أبعاضه ومنفعة ما يؤجر اى وما يتبع ذلك كعدم إراقة المسكر على الذمى او بالجر  
عطفا على الغصب اى وحكم غيره اهـ بجري والاولى الموافق لما ياتي في الشرح انفا لاقصا ر على الرفع ثم  
تفسير الغير بنحو المستام قول المتن (نفس الرقيق) اى كلا أو بعضا فدخل فيه المبيع فيضمن جزء الرقبة  
منه بقيمته و جزء الحرية بما يقابل من الدية كما ياتي اهـ ع ش (قوله ومنه مستولدة) الى قول المتن نصف قيمته  
في المعنى الا قوله لكن الى المتن وقوله لانهم شددوا الى المتن وقوله فيجب الى لان الساقط (قوله ومكاتب)  
اى ومدبراه معنى (قوله بالغمة ما بلغت) اى ولو زادت على دية الحر اهـ معنى قول المتن (تلف أو أ تلف الخ)  
كذا في النهاية بتقديم الثلاثي على الرباعي والاولى العكس كما في المعنى والمحلى قول المتن (تلف) اى بالقتل  
محلى ومعنى (قوله كسائر الاموال) اى المتقومة وإلا فالمثل يضمن بمثله كما ياتي ويحتمل ان التشبيه في اصل  
الضمان والاموال على عمومها اهـ ع ش (قوله وآثرها) اى العادية على الضامنة مع أنها المراد (قوله بالقيمة  
في المغضوب) اى المتقوم فلا يشكل بما ياتي من ان الاصح في المثل اذا فقد انه يضمن باقصى القيم من وقت  
الغصب الى وقت الفقد اهـ ع ش (قوله وفي غيره الخ) شامل للمستام فيضمن بقيمة يوم التلف اى لا تقا بال الحال  
عادة اهـ ع ش (قوله على نحو ظهر) اى بما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر اهـ سم (قوله تضمن الخ)

ولو كان المغضوب قنا فقال الغاصب لما لك الخ) قال في الروض وشرحه بعد هذا وكذا يعتق ويبرأ إن أمره  
بالحك بعتقه بان قال اعتقه أو اعتقه عنك أو عني الى ان قال في شرحه قال البلقيني وينبغي ان يلحق بالاعتاق  
الوقف ونحوه اهـ وانظر هل يعتق هنا عن الغاصب إذا قال المالك عنك بناء على الاوجه فيما إذا كان  
المعتق المالك بامر الغاصب (قوله وعلى العتق قال الشيخان يقع عن المالك الخ) قال في شرح الروض  
ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في اصل الروضة والاوجه معنى انه يقع عن الغاصب  
ويكون ذلك بيعا ضمنيا ان ذكر عوض وإلا فهبة بناء على صحة البيع فيما لو باع مال مورثه ظان حيا ته فبان  
ميتا اهـ (قوله وقد تقرر أنه واقع عنه الخ) هذا محل النزاع (قوله وتلك في عقد استوفى الشروط) هذا  
كذلك (قوله استوفى الشروط في نفس الامر من غير مانع) مجرد الغصب غير مانع في نفس الامر  
﴿فصل في بيان حكم الغصب الخ﴾ (قوله على نحو ظهر الخ) اى بما ليس مقدرا منه بنظيره في الحر (قوله

كونه عبده أو حيا ته بل وان  
ظن موته نفذ العتق و برى  
الغاصب فان قال عني عتق  
و برى اىضا على ما رجحه  
السبكي ومن اتبعه وعلى  
العتق قال الشيخان يقع عن  
المالك لا الغاصب فان قلت  
العبرة في العقود بما في نفس  
الامر فعتقه ا ما بيع ضمنى  
ان ذكر عوضا والا فهبة  
قلت يفرق بان قرينة  
الغصب صيرت عتقه  
كالمبتدا والاصل في عتق  
المالك وقوعه عنه فصرفه  
عنه الى غيره لا بد له من  
مقتضى قوى ولم يوجد وليد  
هذا من تلك القاعدة لان  
ما هنا في امر ترتب عليه  
عتقه وقد تقرر انه واقع  
عنه اصالة وتلك في عقد  
استوفى الشروط في نفس  
الامر من غير مانع فيه فتأمل  
(فصل في بيان حكم الغصب  
وانقسام المغضوب الى مثلى  
ومتقوم وبيناهما وما يضمن  
به المغضوب وغيره) (تضمن  
نفس الرقيق) ومنه مستولدة  
ومكاتب (بقيمته) بالغمة ما  
بلغت (تلف أو أ تلف تحت  
بد عادية) بتخفيف الياء  
كسائر الاموال و اراد  
بالعادية الضامنة وان لم يتعد  
صاحبها ليدخل نحو مستام  
ومستعير ويخرج نحو  
حربي و قن المالك واثرها  
لان الباب موضوع

للتعدى والمراد كما يعلم بما ياتي بالقيمة في المغضوب و أبعاضه أقصاها من الغصب الى التلف وفي غيره قيمة يوم التلف (و أبعاضه خبر  
التي لا يتقدر ارشها من الحر) كهزال وزوال بكاره وجناية على نحو ظهر او عتق تضمن لكن بعد الاند مال لاقبله (بما نقص من قيمته) اجماعا

فان لم تنقص لم يلزمه شيء أما  
الجناية على نحو كف بما  
هو مقدر منه بنظيره في الحر  
ففيها ما نقص من قيمته  
لكن بشرط أن لا يساوى  
النقص مقدره . كنصف  
القيمة في اليد فان ساواه نقص  
منه القاضي كافي الحكومة  
في حق الحر كذا ذكره  
المثولي واعتمده جمع ورد  
بأنه إنما يأتي في غير الغاصب  
أما هو فيضمن بما نقص  
مطلقا لأنهم شددوا عليه  
في الضمان بما لم يشددوا على  
غيره و يؤيده ما يأتي في نحو  
قطع يده من أنه يضمن  
الأكثر (وكذا المقدرة)  
كيد (إن تلفت) بآفة  
سماوية أو قود أو حد  
فيجب بعد الاندمال هنا  
أيضا ما نقص لأن الساقط  
من غير جناية لا يتعلق به  
قود ولا كفارة ولا ضرب  
على عاقلة فاشبه الأموال  
فان لم تنقص كان قطع ذكره  
وأنثاء كما هو الغالب لم يجب  
شيء (وإن تلفت) بالجناية  
عليها (فكذا في القديم)  
يجب ما نقص من قيمته  
كسائر الأموال (وعلى  
الجديد يتقدر من الرقيق  
والقيمة فيه كالأدوية في الحر  
وفي) أنثاء و ذكره قيمتان  
وإن زادت قيمته وفي بذيه  
كال قيمته نعم إن قطعها  
مشترى وهو يبيد البائع لم يكن  
قابضاً له

خبر وابعاضه (قوله فان لم تنقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتي في الجناية أنه يعبر هنا حاله قبيل الاندمال اللهم  
إلا ان يقال ما هنا مصور بما إذا لم تنقص قيمته شيئاً لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأت في سم على حج كذلك اه  
عش (قوله اما الجناية الخ) أي بجرح لا مقدره اخذ من قول سم على حج وهو مقابل قوله على نحو ظهر أو  
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتامل ويجاب بالمنع لأن المراد في  
الاتي ان تكون الجناية با تلاف المقدرة وهنا ان تكون با تلاف شيء فيه مثلاً المراد في الاتي إتلاف الكف  
وهنا جرحه اه عش عبارة الرشيدى قوله بما هو مقدر بيان لنحو كف أى ولو جنى على ما هو مقدر  
منه بنظيره في الحر كال كف والرجل أى والصورة ان الجناية لا مقدرها كان جرح كفه فهو غير ماسيات  
في المتن اه (قوله منه بنظيره) الاولى حذفه (قوله ان لا يساوى الخ) يعنى إن لا يبلغ ما نقص من قيمة الرقيق  
بالجناية على نحو كفه مقدره (قوله فان ساواه) أى أو زاد عليه كما هو مفهوم بالاولى (قوله نقص) أى  
وجوباً (منه) أى المساوى اه عش (قوله في غير الغاصب) أى فيما إذا كان الجاني على نحو كف الرقيق  
غير الغاصب له (قوله أما هو) أى الغاصب و (قوله فيضمن بما نقص) معتمد و (قوله مطلقاً) أى ساوى  
المقدر ام زاد عليه اه عش (قوله مطلقاً) لعله إذا كان التلف بجناية بخلاف ما إذا كان بآفة سماوية ونحوها  
أخذاً مما يأتي انفا (قوله قطع يده) أى الرقيق (فرع) لو غصب جارية ناهداً أو عبد اشباهاً أو امرء فتدلى  
نديه أو شاخ أو التحى ضمن النقص عاب اه شوبرى اه يجزى (قوله أو قود أو حد) أى بجناية وقعت منه بعد  
الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضمونة لأن المستند إلى سبب سابق على الغصب  
كالمتقدم عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره أو أنثاء) أى بأن سقطت بلا جناية أو قطعت قوداً سم على حج  
أى اما بالجناية فتضمن اه عش أى كايأتى قول المتن (والقيمة فيه كالأدوية الخ) مبتدأ وخبر (قوله ففي أنثيه  
الخ) أى في قطعها (قوله وإن زادت قيمته) أى الرقيق بالقطع (قوله وهو يبيد البائع) غرضه مجرد افادة الحكم  
وإلا فالكلام في المغصوب نعم بالنظر لما فسر به لشارح اليد العادية يكون استندرا كما اه عش (قوله لم يكن)

فان لم تنقص لم يلزمه شيء) هكذا ذكره وفيه نظر في الجناية المذكورة لما يأتي في الجنايات أنه لو لم يبق نقص  
بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يكن قدر القاضي شيئاً باجتهاده فان قلت هذا لا يرد لان  
الكلام في الجناية من غير ذى اليد كالغاصب فلا يناسب تضمينه اعنى ذاليد كالغاصب لا نعلم يصدر منه شيء  
ولم يفت عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذى اليد لما ذكره هذا إنما يمنع تضمينه قرار الا تضمينه  
طريقاً على أنه لو كان المراد ذلك لم يصح الحكم بالتضمين عند وجود النقص فليتامل وليحزرو قولهم ان  
المراد لم يلزمه شيء أى اصالة فلا ينافى ما يأتي في الجنايات اه (قوله اما الجناية الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو  
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله الاتي وكذا المقدرة فلم ذكر هذا هنا فليتامل ويجاب بالمنع لأن المراد  
في الاتي ان تكون الجناية با تلاف المقدرة وهنا ان تكون با تلاف شيء فيه مثلاً المراد في الاتي إتلاف  
الكف وهنا جرحه (قوله أو قود أو حد) هذا يفيد حيث حمل الشارح اليد العادية على الضامنة كيد المستعير  
ضمان المستعير بما نقص فيما لو تلفت ابعاض المعارف يده بقود أو حد لكن هذا شامل لما إذا وجد السبب  
في يد المعير قبل الاستعارة ولا يخفى أنه مشكل وأنه غير مراد له بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال في  
الروض وإن كانت الجناية أو الردة في يد المالك والعقوبة في يد الغاصب لم يضمن ويضمن في عكسه اه (قوله  
كان قطع ذكره وأنثاء) أى بان سقطت بلا جناية أو قطعت قوداً (قوله وإن تلفت بالجناية عليها الخ)  
ينبغي ان الجناية إذا كانت من غير ذى اليد ان المراد بالضمان الجاني قرار أو ذى اليد طريقاً (قوله لم  
يكن قابضاً له) ينبغي ان يجرى هنا ما قاله فيما إذا قبض المشتري الجارية المبعة قبل القبض فيقال ان قبض  
المبيع لزومه الثمن بكاله وإن تلف قبل قبضه لزومه من الثمن قدر ما نقص من قيمته كاصحوا بمثل ذلك في  
افتراض البكر ولعل مرادهم انه يلزمه من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة قدر ما نقص من القيمة إذ قد يكون  
النقص قدر الثمن أو أكثر وعبارة الروض في باب المبيع قبل قبضه فان قطع المشتري يده فيجعل قابضاً البعض

أى المشتري اه ع ش (قوله فلا يلزمه إلا ما نقص) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويجعل قابضا لمقابله فإذا نقص تلك القيمة يجعل قابضا للثلث ويستقر عليه ثلث الثمن ورشدى وع ش وقال سم كان الزوم إذا فسخ اه والاول احسن (قوله ولا) أى إن الزمانه كمال القيمة سيد عمر وع ش وكردى (قوله مع كونه الخ) أى ولا قائل به اه ع ش قول المتن (نصف قيمته) أى بعد الاندمال اه ع ش (قوله ايضا) أى كافى الذى لا يتقدر وفى الذى يتقدر إذا تلف باقة (قوله قد برى) أى فرض برؤه (قوله ظاهر فى ذلك) أى فى الاخذ بعد الاندمال وتقدم عن ع ش ويأتى عن سم اعتماده (قوله هذا ان كان) إلى التنبية فى النهاية والمغنى والاشارة الى ما فى المتن (قوله إذا كان الجانى غير غاصب) أى وإن كان فى يد الغاصب اه معنى (قوله اما هو) أى الغاصب ذو اليد العادية اه معنى (قوله فيلزمه) أى كثر الامرين الخ هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغى الثانى وقوله لاحتمال التشبهين أى شبه الحر وشبه المالك سم على حج اه ع ش عبارة البجيرمى أى شبه الادى من حيث انه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا من حيث جريان التصرف عليه شورى اه (قوله على القولين) أى القديم والجديد (قوله لزمه النصف الخ) عبارة النهاية والمغنى لزماه النصف الخ (قوله لزمه) أى الغير (قوله والغاصب الزائد الخ) ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما افاده كلام شرح الروض الماراه سم وتقدم عن ع ش ان هذا إذا سقطت بلا جناية أو قطعت بقودا ما بالجناية فتضمن اه ويوافقه قول النهاية والمغنى ولو قطع الغاصب من الرقيق أصعبا زائدة وبرى ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص كما قاله أبو إسحق ويقوم قبل البرء والدم سائل للضرورة والمبعض يعتبر بما فيه من الرق كاذكره الماوردى فى قطع يده مع ربع الدية كثر الامرين من ربع القيمة ونصف الارش اه وهو أى نصف الارش نصف ما نقص من قيمته

المبيع حتى يستقر عليه ضمانه فان تلف بعد الاندمال وقبل القبض لم يضمن المشتري اليد بارشها المقدر ولا بما نقص من القيمة بل بجزء من الثمن فيقوم العبد صحيحا ثم مقطوعا فيستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة اه وهو كالصريح فى انه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامل لما إذا كان الخيار للبايع فقط فليراجع ولنظر فيما إذا لم ينقص بجناية المشتري كالو قطع ذكره وانتيه فلم ينقص أو زاد ما إذا يلزمه (قوله فلا يلزمه إلا ما نقص الخ) كان الزوم إذا فسخ (قوله قابضا) أى فى الذى لا يتقدر والمقدر إذا تلف كما تقدم فيها (قوله اما هو فيلزمه أكثر الامرين الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغى الثانى (قوله لاجتماع التشبهين) أى شبه الحر وشبه المالك (قوله نعم إن كان القاطع غير الغاصب الخ) فى الروض وشرحه فى الطرف الاول من الباب الثانى وكذا فى الجراحة يطالب بها أى يطالب المالك الجانى والغاصب وقرار بدلهما المقدر وغيره على الغاصب إلى ان قالوا وان لم يكن ارش الجراحة مقدرا فالمتبعض فى النقص نقص القيمة بعد الاندمال فان لم يكن حيث نقص لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل وفى المطالبة بارش المقدر قبل الاندمال القولان فى الجناية على الحر وسياق أن المرجح المنع اه بمعناه فقوله لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل أى لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر اما الجانى فلا وجه لعدم مطالبته مطلقا لما سياتى فى الجناية انه لو لم يبق نقص بعد الاندمال اعتبر اقرب نقص الى الاندمال فان لم يوجد فرض القاضى شيئا باجتهاده فعلم انه لاشئ على الغاصب فيما لا مقدره له إذا كان الجانى غيره ولم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارح والغاصب الزائد عليه المفروض فيما لا مقدره ظاهره وإن لم يبق نقص بعد الاندمال فليراجع فان فيه نظرا لكن ينبغى فى الاول ان الكلام فيما قرره على الغاصب لا مطلقا وحيث قد هو طريق فيما يلزم الجانى لما تقرر أنه يفرض اقرب نقص اليه فان لم يكن فرض القاضى شيئا باجتهاده وعلم ايضا ان اقتصار الشارح فى الغاصب على ضمان الزائد باعتبار القرار والافه طريق فى ضمان غيره كما علم (قوله والغاصب الزائد عليه) ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد خارج عن ارش المقدر فهو كارش غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه إلا ما نقص والا كان قابضه مع كونه يد البائع وفى (يده نصف قيمته) كما سيذكره آخر الديات وهل يتوقف الضمان هنا على الاندمال ايضا قولان ظاهر النص كما قاله القمولى لا وقال الاذرى انه الاصح فيقوم مجر وحاقد برى وقال البلغنى والزركشى المرجح ان المال لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بمرىان الى نفس او بشركة جارحة وكلام الشيخين هنا ظاهر فى ذلك وعلى الاول فالفرق بين المقدرو غيره خفى اذا المحذور المذكور فى التعليل المذكور يأتى فى المقدرو غيره هذا ان كان الجانى غير غاصب اما هو فيلزمه أكثر الامرين من نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع التشبهين فلو نقص بقطع ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والسدس بالغصب نعم ان كان القاطع غير الغاصب والمالك وهو من يضمن كما هو ظاهر لزمه النصف والغاصب الزائد عليه



فقط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أي باقيه وهو ما عدا الآدمي إلا الصيد في الحرم أو على المحرم لما مر أنه يضمن بمثله للنص تضمن نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم بما يأتي وأجزاؤه بما نقص منها لأنه لا يشبه (١٩) الآدمي بل الجاد وحمل المتن على ما ذكره أولى من

تخصيص الاسنوى له بالأجزاء قال لأن ضمان نفسه بالقيمة يشارك فيه القن اه لكن وجه تمايزهما أن أجزاءه كنفسه بخلاف القن فحمل المتن على هذا التعميم المختص به ليفرق به بينه وبين القن أولى (تنبه) التكوين بعد الاندمال دائما والقيمة المعتبرة كلا أو بعضا قيمة يوم التلف في غير المغصوب وأقصى القيم فيه فتأمله فرع: أخذ قنا فقال أنا حر فتركه ضمنه وافي بعضهم فيمن اطعم دابة غيره مسموما فماتت بانه يضمنها لا غير مسموم مالم يستول عليها ومن أجر داره الا يبتا وضع فيه دابته لم يضمن ما تلفته على المستاجر الا ان غاب وظن ان البيت مغلق وبهذا يقيد ما يأتي قيل السير من اطلاق عدم الضمان (وغیره) أي الحيوان من الاموال (مثلي ومتقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها (والاصح ان المثلي ما حصره كيل او وزن) أي امكن ضبطه باحدهما وان لم يعتد فيه لحصوله (وجاز السلم فيه) فاحصره عدأ وذرع كحيوان وثياب متقوم وان جاز السلم فيه والجواهر والمعونات ونحوها وكل ما مر ما

عش (قوله فقط) أي باعتبار القرار ولا فهو طريق في ضمان غير الزائد اه سم (قوله أو المالك) أي ان كان القاطع المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط اه نهاية قال عش قوله مر ان كان القاطع المالك الخ أي ولو تعدى وكذا لو قطع الرقيق يد نفسه كما في شرح الروض وقد يقال الاقرب انه يضمن اكثر الامرين لأن جنايته على نفسه يد الغاصب مضمونة على الغاصب ويفرق بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بان السيد جنايته مضمونة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جنايته العبد فانها مضمونة على الغاصب مادام في يده اه قول المتن (وسائر الحيوان) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه اه سم (قول المتن بالقيمة) أي سواء تلف أو تلف اه معنى (قوله أي أقصاها) أي ان كان غاصبا اه عش عبارة الرشيدى هذا لا يناسب ما قدمه اول الفصل من ان مراد المصنف ما هو اعم من الغصب ولا ما سياتى في المتن في المتقوم اه (قوله وأجزاؤه بما نقص الخ) عطف على قوله نفسه بالقيمة (قوله وأجزاؤه الخ) أي تلفت أو تلفت اه معنى (قوله على ما ذكر) أي شموله لنفس الحيوان وأجزائه اه عش (قوله ان أجزاءه كنفسه) أي تضمن بالقيمة أي بما نقص اه سم (قوله بخلاف القن) أي يفصل في أجزاءه بين ما يتقدر ارشه من الحر وما لا يتقدر منه اه سم (قوله فحمل المتن على هذا التعميم) قد يقال انه لم يحمله على التعميم لانه لم يحمله على ضمان النفس وجعل ضمان الأجزاء قدرا زائدا عليه كما لا يخفى فهو تخصيص عكس ما حمله عليه الاسنوى لا تعميم اه رشيدى (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى سم على حج لعل وجهه انه إذا حمل كلام المصنف على الأجزاء يحصل الفرق بينه وبين القن ايضا لان الاسنوى يجعل غير القن كالقن في أن نفسه تضمن باقصى القيم ولا إذا حمل كلام المصنف على الأجزاء دل على ان القن إنما يفرق بينه وبين غيره في الألباض اه عش (قوله التكوين بعد الاندمال) مبتدأ وخبر (قوله لا غير مسموم الخ) أي لان اطعمها غير مسموم فماتت (قوله مالم يستول عليها) ينبغى مالم يكن ما اطعمه إياها مضر بها سم وعش (قوله إلا ان غاب الخ) أي المستاجر (قوله وهذا) أي بقوله إلا ان غاب الخ (قوله أي الحيوان) إلى قول المتن كما في النهاية الاقوله ويرد إلى وبر اختلاط وكذا في المعنى الاقوله أي امكن إلى المتن (قوله وقيل بفتحها) فيه ما لا يخفى سم على حج ولعل وجهه ان اسم المفعول لا يصاغ من قاصر اه رشيدى زاد عش الا بالصلة وليس المعنى هنا على تقديرها اه وقد يجاب بان باب التفعّل قد يكون متعبدا بعبارة المقصود ووابواب الخاسى كلها لوازم الا ثلاثة ابواب نحو افعّل وتفعّل وتفاعّل فانها مشتركة بين اللازم والمتعدى اه (قوله فاحصره عد الخ) محترز كيل او وزن و(قوله كحيوان الخ) نشر على ترتيب اللفظ و(قوله متقوم) خير الموصول و(قوله وان جاز الخ) غاية و(قوله والجواهر الخ) محترز وجاز السلم الخ و(قوله متقوم) خبر والجواهر الخ وافراده بتاويل المذكور و(قوله لان المانع الخ) تعليل لكون الجواهر وما عطف عليه متقوما (قوله عليه خل التمر) أي على الحد منه ما خل التمر وكذا ايراد معيب الحب الخ الاتى واما ايراد البر الاتى فعلى جمعه (قوله فانه متقوم) المعتمداً به مثلى نهاية ومعنى وسم (قوله احدهما) أي الكيل والوزن (قوله بذلك) أي باحدهما (قوله وبر اختلاط) إلى المتن في النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله وبر اختلاط الخ) مبتدأ خبره قوله مثلى لكن

يبقى نقص بعد الاندمال كما افاده كلام شارح الروض المار (قوله في المتن وسائر) مبتدأ خبره قول الشارح تضمن نفسه (قوله أي أقصاها) انظر فانه إنما يأتي في الغاصب مع انه فرض الكلام في اعم حيث قال واد بالعارية الخ وغير ذلك (قوله ان أجزاءه كنفسه) أي يضمن بالقيمة أي بما نقص (قوله بخلاف القن) أي يفصل في أجزاءه بين ما يتقدر ارشه من الحر وما لا يتقدر منه (قوله ليفرق به الخ) فيه ما لا يخفى (قوله مالم يستول عليها) ينبغى مالم يكن ما اطعمه إياها مضر (قوله بفتحها) فيه تأمل (قوله فانه متقوم) المعتمداً به مثلى مر (قوله ويرد بمنع حصره بذلك) انظر مع صحة السلم المتوقعة على حصره بذلك فان قلت اراد حصر ما عدا

يتمتع السلم فيه متقوم وان حصره كيل او وزن لان المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدى وأورد عليه خل التمر فانه متقوم مع حصره باحدهما وصحة السلم فيه ويرد بمنع حصره بذلك لان ما فيه من الماء صيره مجهولاً وبر اختلاط بشعير مثلى مع عدم صحة السلم فيه

فيجب إخراج القدر المحقق من كل منهما كذا قاله الاسدي و تبعه جمع لكن قال الاذري انه عجيب ومن ثم قال الزركشي وقد يمنع رد مثله لانه بالاختلاط انتقل من المثلي إلى المتقوم (٣٠) للجهل بقدر كل منهما وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثلي صحة السلم فيه

فعلية لا يراد على أن إيجاب رد المثلي لا يستلزم كونه مثليا كما يجب رد مثلي المتقوم في القرض ومعيب حب أو غيره تجب قيمته كما ائقي به ابن الصلاح مع صدق خد المثلي عليه وقد يمنع صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه بوصف العيب لعدم انضباطه (كباء) غير مسخن بنار اما المسخن بها فتقوم على ما في المطلب لاختلاف درجات حموه والحق به الاذري الادهان إذا دخلت النار أي لغير التمييز لكن خالفه في الكفاية حيث جوز بيع به بضع بعضه والاول اوجه وقيد شريح وغيره بما لم يخاطه تراب وترددوا في الماء الملح ويظهر انه ان اختلفت ملوحتة ولم ينضبط كان متقوما لعدم صحة السلم فيه وإلا كان مثليا ولو ألق حجر حارا في ماء برد في الصيف فال برده فوجه اوجهها انه يارمه ما بين قيمته باردا وحارا حيثئذ ( وتراب ورمل ونحاس) بضم اوله اشهر من كسره (وحديد وفضة و تبر) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه وياتي ما يعلم منه ان نحو الاناء من نحو النحاس متقوم ودرهم ودنانير ولو مغشوشة ومكسرهما ونحو سبيكة (ومسك وكافور وقطن) وإن كان فيه حبه كاذ كرهه الرافعي ولم يره ابن الرفعة بجواز

فيبحث خلافة قال بعضهم وقشرين لم يعرض على النار بما يمنع صحة السلم فيه اه ومثله في ذلك ابن نفسه (وعنب) وسائر الفواكه الرطبة

على ما جرى عليه هنا لئلا ينهكهما  
 جريا في الزكاة نقلا عن  
 الأكثرين على أن ذلك  
 متقوم وصححه في المجموع  
 واعتمده ابن الرفعة وغيره  
 (ودقيق) كما في الروضة  
 أيضا خلافا لمن وهم فيه  
 ونحوه وحبوب وإدهان  
 وسمن ولبن ومخض وخل  
 لآماء فيه ويصن وصابون  
 وتمر وزبيب (لا غالية  
 ومعجون) لاختلاف  
 أجزائهما مع عدم  
 انضباطهما (فيضمن المثل  
 بمثله) مالم يتراضيا على قيمته  
 لأنه أقرب إلى حقه نعم إن  
 خرج المثل عن القيمة كان  
 اتف ماء بمفاز ثم اجتمعا  
 بمحل لا قيمة للماء فيه أصلا  
 لزمه قيمته بمحل الاتلاف  
 بخلاف ما إذا بقيت له قيمة  
 ولو تافهة لأن الأصل المثل  
 فلا يعدل عنه إلا حيث زالت  
 ماله من أصلها والافلا كما  
 لا ينظر عند رد العين إلى  
 تفاوت الأسعار ومحل كما يعلم  
 مما يأتي في قوله ولو ظفر  
 بالغاصب في غير بلد التلف  
 الخ فيما لا مؤنة لنقله والا  
 غرمة قيمته بمحل التلف ولو  
 صار المثل متقوما أو مثليا أو  
 المتقوم مثليا كجعل الدقيق  
 خبزا والسمسم شيرجا  
 والشاة لحما ثم تلف ضمن  
 المثل ساوى قيمة الآخر  
 أم لا مالم يكن الآخر أكثر  
 قيمة فيضمن بقيمته في  
 الأولى والثالثة

بحوز بيع بعضه ببعض وإن ما فيه ذهنية لا مائية فجواز السلم فيه أولى من بيع بعضه ببعض (قوله)  
 على ما جرى (الخ) عبارة النهاية والمغنى كما صححه في الشرح والروضة وهما هو المعتمد وأن صحاح في الزكاة الخ (قوله)  
 (قوله على أن ذلك) أي العنب وسائر الفواكه أه كرى (قوله أيضا) أي كالعنب (قوله وحبوب) أي ولو  
 حب برسيم وغاسول أه عش (قوله وخل لا ماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمعتمد أنه لا فرق  
 بين ما فيه ماء وغيره م أه سم عبارة البحرى عن عش ومن المثل الخلول مطلقا سواء كان فيها ماء أم لا على  
 المعتمد خلافا لمن قيدها بالتى لا ماء فيها لأن الماء من ضرورياتها أه (قوله ويصن) الجع فيه معتبر لأن البيضة  
 الواحدة متقومة أه رشيدى (قوله مع عدم انضباطها) أي الأجزاء أه عش (قوله مالم يتراضيا) إلى التنبيه في  
 المغنى (قوله مالم يتراضيا الخ) عبارة البحرى أي بشروط خمسة الأول أن يكون له قيمة في محل المطالبة والثاني  
 أن لا يكون لنقله من محل المطالبة إلى محل العصب مؤنة والثالث أن لا يتراضيا على القيمة والرابع أن لا يصير  
 متقوما أو مثليا أخرا أكثر قيمة منه والخامس وجود المثل أه وهذه الشروط كلها مأخوذة من الشرح  
 والمتن (قوله لأنه) أي المثل (قوله ولو تافهة) يؤخذ مما سيأتى من أن هذا في الآمؤنة لنقله والأوجبت  
 قيمته أه عش (قوله ومحل) أي بالتفصيل فيما إذا طال به بغير محل التلف بين أن يبقى له قيمة ولو تافهة وإن  
 لا أماء وإذا لم يكن لنقله مؤنة أو لا قالو أجب القيمة مطلقا م أه سم على حج وقضيته أنه لا نظر لاختلاف  
 الأسعار وهو غير مراد من ثم صرح في فصل القرض بأن كلامنا من اختلاف الأسعار والمؤنة عبارة مستقلة  
 وعبارة شيخنا الزيدى هنا المراد بمؤنة النقل ارتفاع الأسعار بسبب النقل أه عش (كجعل الدقيق) نشر  
 على ترتيب الف (قوله ثم تلف) خرج به ما إذا لم يتلف فيرده مع أرش النقص أه سم (قوله ضمن المثل) هو  
 ظاهر في الأولى والثالثة بخلاف الثانية فإن كلامنا السمسم والشيرج مثلى وليس أحدهما معبودا حتى  
 يحمل عليه فلعلم المراد ضمن المثل في غير الثانية ويخير فيها وعبارة سم على حج عبارة شرح الروض أخذ  
 المالك المثل في الثلاثة مخير في الثالث منها أي ما لو صار المثل مثليا بين المثلين أه وهو صريح فيما قلناه أه

انظره مع أنه قد يصدق عليه حد المثل (قوله وخل لا ماء فيه) كذا في شرح الروض وهو على وجهه والمعتمد أنه  
 لا فرق بين ما فيه ماء وغيره م (قوله بخلاف ما إذا بقيت له قيمة ولو تافهة) هذا مع قوله الاتى ومحل الخ  
 يتحصل منه في مسألة الماء المذكورة أنه حيث كان لنقله مؤنة قالو أجب القيمة بقيت له بعدم مطلقا أو لا وحيث  
 لا فإن بقيت له قيمة ولو تافهة فالمثل والألف القيمة م (قوله ومحل الخ) أي فيما إذا طال به بغير محل التلف (قوله)  
 ومحل الخ) فالتفصيل بين أن يبقى له قيمة ولو تافهة وإن لا أماء وإذا لم يكن لنقله مؤنة أو لا قالو أجب القيمة  
 مطلقا م (قوله ولو صار المثل متقوما إلى قوله ضمن المثل) إلى المالم يكن الآخر أكثر قيمة فيضمن بقيمته في  
 الأولى الخ فيه أمر أن الأول أن هذه القاعدة أفادت فيما إذا غصب مثليا وصار متقوما أن الواجب عليه رد المثل  
 سواء ساءت قيمة المثل قيمة ذلك المتقوم الذى صار إليه أو زادت عليها فإن نقصت عنها وجب قيمة ذلك المتقوم  
 فإن قلت هذا يخالف ما سيأتى فيمن غصب أيضا فترخ أو جبا فثبت من أنه يردده مع أرش النقص أن نقص إذ  
 هذا من قبيل صيرورة المثل متقوما وقد أوجبوا رد ذلك المتقوم مع أرش نقصه ومن لازم ذلك نقص قيمته عن  
 قيمة المثل والالم يكن له أرش نقص وقضية القاعدة المذكورة رد المثل كما هو ظاهر قلت لأن سلم المخالفة لأن  
 القاعدة المذكورة مفروضة عند التلف وما ذكر مفروض مع بقاءه حتى لو انعكس الحال انعكس الحكم كما  
 هو قضية تقسيدها بالتلف والثانى أنه لو وجب المثل لكون المتقوم الذى صار إليه انقص قيمة فرضى  
 المغصوب منه بقيمة ذلك المتقوم أو وجبت قيمة المتقوم لأنها أكثر من قيمة المثل فرضى المغصوب منه بالمثل  
 فهل يجبر الغاصب على موافقته فيه نظر ويتجه أنه لا يجبر لأنه لا يجبر على خلاف الواجب شرعا عليه وقد يكون  
 له غرض في الامتناع به لتيسير الواجب دون غيره فليتامل (قوله ثم تلف) خرج به ما إذا لم يتلف فيرده مع أرش  
 النقص ولهذا قال في الروض فصل وأن نقصت الصفة فقط كمن ذبح شاة أو طحن خنطة ردها مع الارش أه مع  
 أن ذبح الشاة قد يكون من قبيل صيرورة الشاة لحما تأمل (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الروض أخذ المالك

المثلين في الثانية فلم انزل  
ذهب صاع بريقته درهم  
فأجابه بشارت قيمته درهم  
وسدسائة فصارت درهما  
وثلاثا واكاه لزمه درهم  
وثلاث وكيفية الدوى هنا  
امتدح غاية قيمة خبر  
درهم وانما لو صار المتقوم  
مائة واكاه نحاس صبيغ  
مائة حلى وجب فيه اقصى  
القيم ويضمن الحلى من  
النقد بوزنه وصنعتة بقيمتها  
من نقد البلد وقال الجمهور  
يضمنه كله بقيمتة من نقد  
البلد وان كان من غير  
جنسه ولا ربالا انه مختص  
بالعقود (تلف) المغصوب  
اذ الكلام فيه خلافا لمن  
وهم فاورد عليه ما لا يرد (أو  
تلف فان تعذر) المثل  
حسا كان لم يوجد بمحل  
الغصب ولا بدون مسافة  
القصر منه نظير ما مر في السلم  
او شرعا كان لم يوجد المثل  
فيما ذكر الا باكثر من ثمن

المثل (فالقيمة) هي الواجبة  
لانه الان كما لا مثل له  
(والاصح) فيما اذا كان  
المثل موجودا عند التلف  
فلم يسلمه حتى فقدته كما صرح  
به أصله (ان المعتبر اقصى  
قيمة من وقت الغصب الى  
تعذر المثل) لان وجود المثل  
كبقاء عين المغصوب لانه  
كان مأمورا برده كما كان  
مأمورا ببرد المغصوب فاذا لم  
يفعل غرم اقصى قيمة في  
تلك المدة لانه ما من حالة الا

وهو مطالب برده فيها

عش عبارة المغنى ثم تف عنده اخذ المالك المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها بين المثلين الا ان يكون  
الاخر اكثر قيمة فؤخذ في الثالث وقيمتة في الاولين وهذا محل الاستثناء اه (قول) ويتخير المالك (الخ)  
ذكره المغنى وشرح الروض قبل قوله ما لم يكن الخ (قول) واكاه) ليس بقيد اه رشدي اى وانما المدار على  
مطلق التلف (قوله) كانه نحاس الخ) يتأمل الجزم بانه متقوم مع صدق حد المثل عليه ولعل المتجه حل هذا  
الكلام على اناء نحاس يتمتع السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتمتع السلم فيه كالاسطال المربعة وما صلب في  
قالب فيضمن ذاته بمثله وصنعتة بقيمتة كحلى النقد وخرج بقوله نحاس النقد لحرمة الصنعة اه سم وقوله  
ولعل المتجه حل هذا الخ جزم بهذا الحل الزيادة وخش وساطان (قوله) صنع منه حلى) اى ثم تلف اه سم  
(قوله) وصنعتة بقيمتها) هذا هو المعتمد هنا وفي الصداق مر اه سم (قول) وقال الجمهور الخ) عبارة النهاية  
والصنعة بنقد البلد كما جزم به ابن المقرئ وهو المعتمد وان ذكر في الروضة عن الجمهور ضمان الجزم والصنعة  
بنقد البلد الخ اه زاد المغنى وان كانت الصنعة محرمة كالاناء من احد التقدين ضمنه بمثله وزنا كالتسليكة  
وغيرها مما لا صنعة فيه كالنهر اه (قوله) وان كان الخ) هذه المبالغة راجعة الاول ايضا بل لم يذكرها في  
شرح الروض اى والمغنى الا عليه اه سم (قوله) من غير جنسه) الاول من جنسه كفى النهاية والمغنى  
(قوله) لانه مختص بالعقود) اى وما دنا بديل متف وهو ليس به ونا بعت اه عش (قول) المانصوب الخ)  
عبارة المغنى زاد في المحرر تحت يد عادية لقوله لهما في اول الفصل فخذها المصنف فور دلت عليه المستعير والمستام  
فانهما يضمنان المثل بالقيمة كما تقدم انتميه عليه في المستعير فكان الاحسن ذكره هنا وحذفه هناك لكن  
لما كان كلامه في الغصب استغنى عن ذلك اه (قوله) الا باكثر الخ) اى وان قل اه عش قول المتان  
(فالقيمة) ولو وجد المثل بعد اخذ القيمة فلا يس لاحد هماردها وطلبه في الاصح والمغصوب منه أن  
يصبر حتى يوجد المثل ولا يكف اخذ القيمة مغنى وروض قول المتان (والاصح ان المعتبر الخ) هذا  
يجرى نظيره في اتلاف المثل بلا غصب كما في الروض اه سم (قوله) موجودا) اى حسا وشرعا و (قوله)  
حتى فقدته) اى في احدهما (قوله) حتى فقدته) اى حسا او شرعا اه سم قول المتان (اقصى قيمة)  
اى المغصوب عند الشارح ومثل المغصوب عند النهاية والمغنى كياتي (قوله) لان وجود المثل الخ) تعليل  
لقوله من وقت الغصب الى تعذر المثل (قوله) برده) اى المثل (قوله) فاذا الخ) و (قوله) لانه الخ) لا يخفى ما فيها  
بالنظر الى ما اختاره الشارح من اعتبار قيمة المغصوب لا المثل (قوله) بردها) اى العين اه عش اقول لو  
اراد عين المغصوب كما هو ظاهر يرد عليه انه مطالب برد المثل لا المغصوب ولو اراد عين المثل لا يتم تقريب

المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها اى ما لو صار المثل مثليا بين المثلين اه (قوله) كانه نحاس الخ) يتأمل الجزم  
بانه متقوم مع صدق حد المثل عليه لا يقال صنعتة معتبرة وهي غير مثلية لانا نقول هذا لا يمنع اعتبار مثلية ذاته  
فلتضمن بوزنها وصنعتة بقيمتها كحلى النقد الا في فليتأمل ولعل المتجه حل هذا الكلام على اناء نحاس يتمتع  
السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما لا يتمتع السلم فيه كالاسطال المربعة وما صلب في قالب فتضمن ذاته بمثله  
وصنعتة بقيمتة كحلى النقد وخرج بقوله نحاس النقد لحرمة الصنعة (قوله) صبيغ منه حلى) اى ثم تلف (قوله)  
من النقد) انظر وجه التقييد مع ان العين في كل من النقد ونحو الحديد والنحاس مثلية فان كان لكون  
الخلاف مختصا به فيقال اختص مع ما ذكر (قوله) وصنعتة بقيمتها) هذا هو المعتمد هنا وفي الصداق مر (قوله)  
وان كان من جنسه) هذه المبالغة راجعة للاول ايضا بل لم يذكرها في شرح الروض الا عليه (قوله) ولا حواليه)  
اى فيما دون مسافة القصر كما في الروض (قوله) في المتان والاصح ان المعتبر الخ) هذا يجري نظيره في اتلاف  
المثل بلا غصب ولذا قال في الروض فصل غصب مثليا فتلف او اتلفه بلا غصب والمثل موجود فلم يغرم حتى عدم  
المثل اى حسا او شرعا فيما دون مسافة القصر اى من بلد الغصب او الاتلاف لزمه اقصى القيم من الغصب  
اى في الاولى او الاتلاف اى في الثانية الى الاعواز اى للمثل فان قال له المستحق انا اصبر الى وجود  
المثل اجيب ولو تلف او اتلفه والمثل مفقود وهو غاصب اى فيهما فاقصى القيم من الغصب الى التلف

اما اذا كان المثل مفقودا عند التالف فيجب الاكثر من الغصب الى التالف (تنبيه) هل المعتبر قيمة المثل او المذهب وجها رجع السبكي وغيره الاول قالوا لا انه الواجب وان كان المذهب هو الاصل وينبى عليهما ان الواجب (٢٣) على الاول الاقصى من التلف الى اقطاع

المثل وعلى الثاني الاقصى من الغصب الى التلف كذا قاله شارح والذي صرحوا به كما علمت ان الواجب الاقصى من الغصب الى تعذر المثل في حالة او الى التلف في اخرى وهذا غير الامرين الذين بناهما على ما ذكره وهو ظاهر او صريح في ان العبرة بقيمة المذهب والمثل والام يعتبر من وقت الغصب ومن ثم ذكر شيخنا في شرح الروض ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المذهب (ولو نقل المذهب المثل) او انتقل بنفسه او بفعل اجني وكذا المنقول كاعلم كالذي قبله من قوله السابق وعلى الغاصب الرد فذكر نقله مثال الاقتصار على المثل لانه الذي يترتب عليه جميع التفرجات الاتية منها قوله طالبه بالمثل فلا اعتراض عليه خلافا لمن زعمه (الى بلد) او محل (آخر) ولو من بلد واحد بشرط ان يتعذر احضاره حالا كما اعتمد الاذرعى اى والام يطالبه بالقيمة (فللمالك ان يكلفه رده) اذا علم مكانه لخبر على اليد السابق (وان يطالبه) وان قرب محل المذهب ولو لم يخف هربه ولا نواريه كما يصرح به اطلاقهم وهو الاوجه خلافا للماوردى

الدليل (قوله اما اذا كان الخ) محتمز قوله فيما اذا كان المثل الخ (قوله عند التلف الخ) بان قد قبله كان غصبه في رجب مثلا وفقد المثل في رمضان وتلف المذهب في شوال فيكون المذهب مضمونا باقصى قيمه من رجب الى شوال اه بجيرى (قوله قيمة المثل) اى اقصى قيم المثل (قوله رجع السبكي وغيره الاول) اى المثل وهو ظاهر كلام الاصحاب خلافا لبعض المتأخرين نهاية ومعنى اى لابن حجج ع ش (قوله عليهما) اى الوجهين (قوله كما علمت) اى من قوله فيما اذا كان الخ مع محتمزه المار (قوله في حالة) اى فيما اذا كان المثل موجودا عند التلف و (قوله في اخرى) اى فيما اذا كان المثل مفقودا عنده (قوله وهذا) اى ما صرحوا به ان الواجب الاقصى من الغصب الى تعذر المثل في حالة الخ وكذا قوله وهو الخ (قوله ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المذهب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تعذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه اه سم (قوله او انتقل) الى قوله وهو ما رجحه الرافعى في المعنى الا قوله فذكر نقله الى المتن وقوله وان قرب محل المذهب و الى قوله وقضيت في النهاية الا قوله كما علم الى فذكر نقله وقوله فلا اعتراض الى المتن (قوله او انتقل بنفسه) اى كالمثل نقله سيل اوريا ع ش (قوله كالذى قبله) يعنى الانتقال بصورتيه وقول الكردى اى كالمثل الذى فى المتن مع كونه خلاف المتبادر يردده التفرع الاق بقله فذكر نقله مثال اى ومثله الانتقال (قوله فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغى التعميم ثم التفرع على كل ما يناسبه اه سم (قوله بشرط ان يتعذر احضاره حالا) اى بحسب العادة وان استغرق حمله من ايزيد على الوقت الذى هم فيه عرفا اه ع ش (قوله وان قرب محل المذهب) خلافا للمعنى وشرح المنهج عبارتهما ان كان بمسافة بعيدة والا فلا يطالب الا بالرد قاله الماوردى وهذا كما قال الاذرعى فيما اذا لم يخف هرب الغاصب او نواريه والا فالوجه عدم الفرق بين المسافتين اه قال البجيرى قوله قاله الماوردى هذا راي والمعتمد انه يطالب بالقيمة مطلقا قربت المسافة ام بعدت امن تعززه او نواريه ام لا مراه ع ش اه قول المتن (في الحال) متعلق بقوله يطالبه بالقيمة وينبغى كما قال الاسنوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب اى الغاصب بها لانه باق على ملكه معنى واسنى واقره سم وع ش اى المذهب (قوله لانه لا بد الخ) علة العلية الحيلولة لعدم المطالبة بالمثل واسقط المعنى لفظه من ثم وعليه التعليل ظاهر (قوله ويملكها الخ) اى فيجوز له التصرف فيها ولو وجدت فيها زوائد فحكمها حكم زوائد القرض فتكون ملكا لمن هي تحت يده بان اخذ بدل القيمة دابة اه بجيرى (قوله ملك القرض) قضيته عدم جواز اخذامة تحل له بدلها كالا يحل له اقراضها والاوجه خلافا اذا الضرورة قد تدعو الى اخذها خشية من فوات حقه

او غير غاصب اى في الثانية فقيمة يوم التلف فلو غرم ثم وجد المثل لم يرجع اليه اه (قوله ومن ثم ذكر شيخنا في شرح الروض ما يصرح بان المنقول هو اعتبار المذهب) قد يشكل على هذا اعتبار قيمته الى تعذر المثل لان فيه اعتبار قيمته بعد تلفه فان قيل انه كالموجود بوجود مثله قيل اعتبار الزيادة بعد تلفه مع وجود المثل الذى لا يساويها مشكل لا يقال هي لا تعتبر حيث لا نأقول فلم تعتبر اقصى قيمه الى تعذر المثل فليتامل (قوله فلا اعتراض عليه الخ) فيه بحث لان المعترض يقول الحكم لا يختص فكان ينبغى التعميم والتفرع على كل ما يناسبه (قوله ولو لم يخف هربه الخ) كذا شرح مر (قوله اى باقصى قيمه من الغصب الى المطالبة) لوزادت القيمة بعد ذلك فينبغى اخذ الزيادة في الروض فيما لو ابق المذهب او سرقه او عيبه الغاصب او ضاع كما في شرحه ان للمالك تضمين الغاصب القيمة للحيلولة اقصى ما كانت من الغصب الى المطالبة اه قال في شرحه وينبغى كما قال الاسنوى اذا زادت القيمة بعد هذا ان يطالب بالزيادة لانه على ملكه اه (قوله ويملكها ملك القرض) قضيته انها لو كانت جارية تحل له امتنع اخذها لكن الاوجه جواز اخذها للحاجة

ومن تبعه (بقيته) اى باقصى قيمه من الغصب الى المطالبة (في الحال) اى قبل الرد للحيلولة بينه وبين ملكه ومن ثم لم يطالب بالمثل لانه لا بد من التراد فقد يزيد السعر او ينحط فيحصل الضرر والقيمة شىء واحد ويملكها ملك القرض لانه ينتفع بها على حكم ردّها او ردّها عند رد العين



ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجرته ومعنى كونها للحيلولة وقوع الترادف فيها (فأذا رده) أي المغضوب أو عتق مثلاً (ردها) إن بقيت وإلا فبدلها الزوال الحيلولة ويمتنع رد بدلهامع (٢٤) وجودها وإلّا لم يرددها إذا أخذها فقد المثل ثم وجد لأنه ليس عين حقه بخلاف المغضوب ولو

اتفقا على تركه في مقابلتها فلا بد من بيع بشروطه وقضية الماتن أنه ليس للغاصب حبسه لاستردادها وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للمشتري فاسدا حبس المبيع لاسترداد ثمنه على مامر و فرق غيره بان المشتري رضى بوضع البائع يده على الثمن ولا كذلك الغاصب فانها اخذت منه قهرا ويرد بانه قهر بحق فهو كالاجتبار على ان وجوب الرد عليه فورا يمنع الحبس مطلقا وليس كالحبس للاشهاد كما مر قبيل الاقرار (فان تلف المغضوب المثل في البلد) أو المحل (المنقول) أو المتقل (اليه) أو عا د وتلف في بلد الغاصب (طالبه بالمثل في أي البلدين) أو المحليين شاء لان رد العين قد توجه عليه في الموضعين وأخذ منه الاسنوى أن له الطلب في أي موضع شاء من الموضع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) لذلك ويأتى هنا بحث الاسنوى ايضا فله مطالبة بأقصى قيم المحال التي وصل اليها المغضوب (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف)

والملك لا يستلزم حل الوطء بدليل المحرم والوثنية والجوسية بخلاف القرض اه نهاية قال ع ش قوله مر والوجه خلافه أي فيجوز له أخذها ويحرم عليه الوطء ومع ذلك لو خالف ووطئ لا حد عليه ولو حملت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها وقوله بخلاف القرض أي فان صحته تتوقف على عدم حل الوطء فحيث جاز التملك للقيمة جاز أخذ الامه وإن حل وطؤها كما يحل شراؤها وان امتنع القرض اه (قوله ولا يبرأ بدفعها) أي القيمة عبارة المغنى ويجب على الغاصب اجرة المغضوب إلى وصوله للمالك ولو اعطى القيمة للحيلولة وكذا حكم زوائده وارش جنايته اه زاد انها تقول ان ابق اه (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغضوب مستولدة اه سم عبارة المغنى وقضية كلام المصنف انه لا يسترد القيمة إلا إذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو اخذ السيد قيمة ام الولد للحيلولة ومات السيد قبل ردها فان الغاصب يسترد القيمة كما قاله في المطلب ويلتحق بذلك ما لو اعتقها أو عتق العبد المغضوب اه وعبارة النهاية أو خرج عن ملكه بعق منه أي المالك أو موت في الايلاد وكلا لا اعتاق إخراجا عن ملكه بوقف أو نحوه اه قال ع ش قوله مر أو موت في الايلاد أي فيرد الوارث ان كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها فهل ترد القيمة لان الاصل الحياة فيه نظر واما لو مات قبله فتمتسك القيمة سم وقوله فيرد الوارث أي القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله فيه نظر لا يبعد عدم الرد بتحقيق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسقط إلا بعوده ليدها او ما يقوم مقام العود ولم يوجد واحد منهما اه قول الماتن (ردها) أي زوائدها المتصلة دون المنفصلة. ويتصور زيادتها بان يدفع عنها حيوانا فينتج او شجرة فتثمر كما قاله العمراني اه معنى وفي ع ش عن العباب مثله (قوله وجد) أي المثل وكذا ضمير قوله لانه الخ (قوله على تركه) أي رد المغضوب (في مقابلتها) أي القيمة اه ع ش (قوله بشروطه) ومنها قدرة المشتري على تسليمه وعليه فلو ابق المغضوب في يد الغاصب ولم يقدر على رده لم يصح شراؤه ويحتمل خلافه لتزويل ضمانه منزلة كونه في يده اه ع ش (قوله حبسه) أي المغضوب اه ع ش (قوله وهو ما رجحه الرافعي) عبارة المغنى وهو كذلك وان حكى القاضي الحسين عن النص ان له ذلك اه (قوله فانها اخذت) أي القيمة (منه) أي الغاصب (قوله فهو) أي الاخذ منه قهرا (قوله مطلقا) أي اخذ بحق أو لا اه ع ش (قوله وليس الخ) أي الحبس للاسترداد عبارة النهاية وله الحبس للاشهاد الخ اه (قوله المغضوب المثل) أي قوله وقضية في المغنى (قوله واخذ منه الاسنوى الخ) معتمد ع ش ومعنى قول الماتن (فان فقد المثل) حسبان لم يوجد او شرعا بان منع من الوصول اليه مانع أو وجد بزيادة على ثمن مثله اه معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض وشرحه وقوله أو وجد بزيادة أي وإن قلت وامتنع الغاصب من بذلها اه قول الماتن (قيمة) والعبرة في التقويم بالنقد الغالب في ذلك المحل كما يأتي في قوله هذا كله إن لم ينقله الخ اه ع ش (قوله لذلك) أي لان رد العين الخ قول الماتن (بالغاصب) أي المتلف بغير غصب اه معنى (قوله وقضيته)

وقد يحتاج إلى أخذها ثلاثيفوت حقه لعدم تيسر غيرها ولا يطؤها ثلاثا يرددها فيكون ما جرى شبهها باعارة الجوارى للوطء وقد يمتنع الوطء مع وجود الملك كافي الجوسية مر (قوله أو عتق) ولو بموته كان يكون المغضوب مستولدة فيرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها حينئذ فهل ترد القيمة لان الاصل الحياة فيه نظر واما لو مات قبله فتمتسك القيمة (قوله ولو اتفقا على تركه الخ) عبارة شرح الروض فان اتفقا على ترك الترادف هنا أي فيما إذا أخذها لا باق المغضوب أو سرقة مثلية أو متقومة وفيها مر أي فيما إذا غصب المثل ونقله الى بلد آخر فلا بد من بيع أمالو اتفقا على ذلك قبل رده قال الزركشي فجائز بالاتفاق قال الامام ولا حاجة الى عقد قلت ويوجه بان القيمة حينئذ على ملك المالك تكني فيما ذكر بخلافها بعد رده اه ثم ذكر عن السبكي انه بمجرد عود المغضوب ينتقض الملك في القيمة فيما يظهر ثم نقله عن تصريح المحاملي في مجموعته (قوله وقضية الماتن الخ) كذا شرح مر (قوله في الماتن فان فقد المثل) قال في الروض أو وجد

والمغضوب مثل والمثل موجود (فالصحيح أنه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد) اليسير وكان الطريق آمنا (فله مطالبة بالمثل) اذا ضرر على واحد منهما حينئذ وقضيته بل صريحه وصريح مامر في السلم والقرض أن ماله مؤنة أي

وتحملها المالك كالأمانة له بل هو داخل فيه لانه بعد التحمل صدق عليه انه لا مؤنة له ولا ينافيه قولهما لو تراضيا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل ولا قول السبكي والقمولى كالبغوى لو قال له الغاصب خذ وخذ مؤنة حمله لم يجبر اما الاول فلان على الغاصب ضرر في اخذ المثل ومؤنة النقل منه واما الثاني فلان على المالك ضرر في تكليفه حمله الى بلده وان اعطاه الغاصب مؤنة وأما صورتنا فلا ضرر فيها على واحد منهما لان المالك اذا رضى باخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) ويؤيد ذلك قول البرهان الفزارى لم تمتنع

المطالبة بالمثل هنا لاجل اختلاف القيمة بل لاجل مؤنة حمله وقضية كلام المصنف ايضا انه لا فرق بين زيادة سعر المثل في بلد المطالبة وعدمها وهو ما رجحاه لكن اطال جمع متأخرون في الانتصار للتقييد بما اذا لم يزد ويرد بان حيث تيسر المثل بلا ضرر ولا نظر للقيمة (والا) بان كان لثقله مؤنة ولم يتحملها المالك اخذا بما تقرر او خاف الطريق (فلا مطالبة بالمثل) ولا للغاصب ايضا تكليفه قبوله لما فيه من المؤنة والضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) سواء اكانت بلد الغصب ام لا هذا ان كانت اكثر قيمة من المحال التي وصل اليها المغصوب والا فقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حل بها المغصوب وذلك لان تعذر الرجوع للمثل كفقده والقيمة هنا للفيضلة فاذا غرمها ثم اجتمعا في بلد المغصوب لم يكن للمالك ردها وطلب المثل ولا للغاصب استردادها وبذل المثل (واما) المغصوب (المتقوم) كالحيوان

أى التعليل (قوله وتحملها المالك) أى بدفعها كما يأتي اه سم (قوله ولا ينافيه) أى قوله ان ماله مؤنة وتحملها المالك الخ (قوله لو تراضيا) أى فيما اذا كان للنقل مؤنة (قوله له) أى للمالك (تكليفه) أى الغاصب (قوله ودفع مؤنة حمله) منه يعلم ان المراد مؤنة نقله الى بلد الظفر واما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا ينافيه قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ اه سم (قوله ويؤيد ذلك) أى القضية المذكورة (قوله هنا) أى في مسألة الظفر فيها اذا كان للنقل مؤنة (قول وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع اه سم (قوله للتقييد بما اذا لم يزد) اعتمده مر اى فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلف اه سم ومن الزيادة وعش اعتماده وعن المغنى آتفا ما يوافقه قول المتن (والا فلا مطالبة الخ) ولو ظفر بالتلف الذى ليس بغاصب في غير مكان التلف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف اه معنى (قوله بان كان) الى قول المتن واما في النهاية الاقوله ولم يتحملها الى او خاف (قوله بان كان لثقله مؤنة) وزيادة قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منهج اه عش (قوله او خاف الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الا ان يقال بل يعود الضرر على الغاصب ايضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذى المؤنة اذا خطر ومعاناته كاله مؤنة سم على حجب وقد يقال المراد ان لا يطالب بالرد الى محله لما فيه من الخطر على الغاصب فلا ينافى انه يطالب به بمثله ان اراد اخذه ثم وقد يؤيد هذا ما مر في السلم انه اذا كان لثقله مؤنة وتحملها المسلم اجبر على التسليم اه عش (قوله ولا للغاصب ايضا تكليفه قبوله) أى المثل ومثله العين المغصوبة لما ذكره اه عش (قوله سواء) الى قوله والقيمة هنا فى المغنى (قوله هذا) أى اعتبار قيمة بلد التلف (قوله كالحيوان) الى قوله انتهى في النهاية الاقوله قال القاضى (قوله وابعاضه) محله في الرقيق ان لم يكن اقصى القيم اكثر من مقدار العضو كما مر اه رشيدى وتقدم هناك انه في غير الغاصب اما هو فيضمنه وبما نقص مطلقا قول المتن (باقصى قيمة الخ) ولا فرق في اختلاف القيمة بين تغير السعر وتغير المغصوب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التلف اه معنى وقوله لانه الى الفرع فى المغنى لا اقوله على انه الى فتجب (قوله يتوقع زيادتها) أى بالنظر لذاتها وان قطع بعدمها عادة اه عش أى فلم تقت بالكلية (قوله من غالب نقد الخ) فان غلب نقدان وتساويا عين القاضى واحدا كما قاله الرافعى فى كتاب البيع اه معنى (قوله ومحله) أى اعتبار غالب نقد بلد التلف (قوله وهو) أى محل القيمة (أكثر المحال الخ) أى قيمة (قوله) وقد يضمن المتقوم الخ) غرضه منه مجرد الفائدة والا فالكلام فى المغصوب نعم هو محتاج اليه بالنظر لتأويله قول المتن السابق يد عادية بالضامنة فان المال الزكوى بعد التمكن مضمون على المالك اه عش (قوله لانه لو اخرج) أى المالك (قوله

بزيادة أى على ثمن مثله قال فى شرحه أو منعه من الوصول اليه مانع اه (قوله وتحملها المالك) أى بدفعها كما يأتي (قوله ودفع مؤنة حمله) منه تعلم ان المراد مؤنة نقله الى بلد الظفر واما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا ينافيه قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ (قول وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع (قوله للتقييد بما اذا لم يزد) اعتمده مر اى فان زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلف (قوله او خاف الطريق) انظر لم منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقد رضى الا ان يقال بل يعود الضرر على الغاصب ايضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذى المؤنة اذا خطر ومعاناته

(٤ - شروانى وابن قاسم - سادس)

وابعاضه سواء القن وغيره (فيضمنه بأقصى قيمة من الغصب الى التلف) لانه فى حالة زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فذا لم يرد ضمن بدله بخلاف ما لو رد بعد الرخص لا يغرم شيئا لانه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على انه لا انظر مع وجودها للقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف ومحله ان لم ينقله والا اعتبر نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل اليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصورى كالمثل تلف الهال الزكوى في يده بعد التمكن لانه اخرج مثله الصورى مع بقاءه جاز فاولى مع تلفه (فرع)

قال القاضي غصب برأيه خمسة عشر فطاحنه فعاد عشرين فغزبه فعاد خمسين ثم تلف ضمن ثمانين إذ ما نقصه الطحن لا تجبره زيادة الخبز كالونسي  
القفن حرفته وعلمه أخرى أو أقره جمع متأخرون بل جزم به آخرون وكانهم نظروا إلى أن هذا من صور ما إذا صار المثل متقوما المرجح فيه أنه  
يجب مثله ما لم يكن المتقوم أغبط فتجب (٢٦) قيمته وهي الثمانون في صورة القاضي لأنها لا غبط والثلاثون وإن وجبت للنقص لكنها

بدل الجزء الفائت بالطحن  
فضمنت للخمسين وبهذا  
يجاب عما يقال القياس  
وجوب البر والتلايين لأنه  
حيث لا أغبط يجب المثل  
وأما الثلاثون فقد استقرت  
بالطحن أو لا يجبره وإن زاد  
بالخبز أضعا فاما يقال  
أيضا هذا مبني على ما قاله  
القاضي أنه لو طحن البر ثم  
خبزه وجب أكثر القيم ولا  
يطالب بالمثل نظر الحالة عند  
تلفه وهو ضعيف ووجه  
الفرق بين هذا وصورته  
الاولى ما تقرر أنه وجب  
ارش اجزاء فائتة فضمن  
للأصل ووجب قيمة الكل  
فوجب القيمة هنا ليس  
للنظر لوقت التلف بل لضم  
الارش إلى الأصل وفيما  
انفرد به القاضي للنظر  
إلى وقت التلف فتخالف  
المدركان نعم يلزم على ذلك  
أن محل قولهم إذا صار المثل  
متقوما وجب المثل ما لم يكن  
المتقوم أغبط ما لا يمكن  
الغاصب ضمن جزءا من المثل  
إذا ضم ارشه إلى قيمة  
المتقوم صار أغبط فيجب  
الأغبط هنا نظرا لما قررته  
من تبعية الارش للعين لأنه  
بدل جزئها ولا ينافي مامر  
من ضمان الثلاثين ما قيل

فعاد عشرين) فقد نقص ثلاثين اه سم (قوله ثم تلف) أي الخبز (قوله من صور الخ) أي فان الخبز الذي  
صار إليه متقوم اه سم (قوله المرجح فيه الخ) نعت لما إذا الخ (قوله مثله) أي المثل (قوله قيمته) أي المتقوم  
(قوله والثلاثون الخ) جواب عما يقال المتقوم هنا الخبز وقيمه خمسون لا ثمانون وحاصل الجواب أن قيمة  
الخبز مع ملاحظة بدل الجزء التالف ثمانون اه كردى (قوله وبهذا) أي بالضم المذكور (قوله لأنه حيث  
لا أغبط) أي كما هنا لا استواء قيمة البر والمثل والخبز المتقوم إذ كل خمسون اه سم (قوله يجب المثل) أي وهو البر  
هنا (قوله وأما الثلاثون الخ) من جملة ما يقال (قوله فقد استقرت) أي وجوب الثلاثين على حذف المضاف  
(قوله هذا) أي ما قاله القاضي وأقره الجميع المتأخرون (قوله على ما قاله القاضي) أي مرة أخرى قبل قوله  
السابق اه كردى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هذا مخالف لما تقرر في قاعدة صيرورة المثل متقوما من أنه  
يطالب بالمثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فلماذا قال وهو ضعيف اه سم (قوله وهو) أي القول الثاني  
للقاضي ضعيف أي والمبني على الضعيف ضعيف اه كردى (قوله بين هذا وصورته الاولى) جعلها صورتين  
باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز في الاولى دون هذا اه سم عبارة الكردى قوله بين هذا  
أي القول الثاني وقوله وصورته الاولى أراد بها قوله غصب برأيه خمسة عشر الخ اه (قوله فضمنت) أي الارش  
وهو الثلاثون فالتأنيث لرعاية المعنى (قوله فوجب القيمة هنا) أي قيمة الكل في الصورة الاولى و(قوله  
وفيما انفرد به الخ) أي في وجوب القيمة في الصورة الاخرى من صورتي القاضي التي انفرد هو بها اه كردى  
(قوله على ذلك) أي ما تقرر (قوله ما لا يمكن الخ) خبر أن محل الخ اه كردى (قوله فيجب الاغبط الخ)  
متفرع على اللازم المذكور (قوله مامر الخ) أي في الصورة الاولى (قوله لان هذا) أي ما قيل الخ (قوله رده  
الخ) أي سواء رد المثل أو تلف (قوله وان زاد الخ) تعميم ثان لقوله فيضمنه (قوله كما مر) أي في الصورة الاولى  
وفي أول الفصل قول المتن (وفي الاتلاف) أي للستقوم اه معنى (قوله لمضمون) إلى قول المتن ولا تضمن في  
النهاية (قوله لمضمون بلا غصب) دخل فيه المعار والمستام فيضمنان بقيمة يوم التلف اه ع ش قول المتن (يوم  
التلف) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضمن بالاقصى إلى فقد المثل كما بيناه عند  
قول المتن السابق والاصح أن المعتبر الخ سم على حجج اه ع ش (قوله أن صلح) أي محل التلف للتقويم وكذا ضمير  
قوله إليه الا في (قوله وذلك) أي اعتبار يوم التلف (قوله عبد مغنيا الخ) ولو اتلف ديك الهراش أو كبش  
النطاح ضمنه غير مهادش أو ناطح اه نهاية (قوله لأنه لحمة الخ) عبارة النهاية قال في الروضة لأنه محرم كما

كاللؤنة (قوله فعاد عشرين) فقد نقص ثلاثين (قوله من صور ما إذا صار المثل متقوما) أي فان الخبز الذي  
صار إليه متقوم (قوله لكنها بدل الجزء الفائت بالطحن) في إطلاقه أنه بالطحن فأت جزءا نظرا بل قد يقطع  
بعدم فوات ممول (قوله بهذا يجب الخ) يتامل وجه الجواب به (قوله لأنه حيث لا أغبط) أي كما هنا لا استواء  
قيمة المثل وهو البر والمتقوم وهو الخبز إذ كل خمسون (قوله ولا يطالب بالمثل) هذا مخالف لما تقرر في قاعدة  
صيرورة المثل متقوما من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون الاخر أكثر قيمة فلمذا قيل وهو ضعيف (قوله  
ووجه الفرق بين هذا وصورته الاولى) جعلها صورتين باعتبار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبز  
في الاولى دون هذه (قوله في المتن يوم التلف) هذا في غير المثل بخلاف المثل إذا تلفه مع وجود مثله ثم فقد  
فيضمن بالاقصى إلى تلف المثل كما بيناه عند قول المتن السابق والاصح أن المعتبر الخ (قوله لم يلزمه ما زاد على  
قيمتها بسبب الغناء) قال في الروضة لأنه محرم كما في كسر الملاهي قال في شرح الروض وهو محمول على غناء

القاعدة في المثل أنه لا يتغير ضمانه بنقص القيمة لأن هذا في نقص بالرخص فقط ثم رده بعينه أو ما نقص بفعل الغاصب أو بغير  
فعله كدسيان الصنعة عنده فيضمنه رده أو تلف وان زاد عنده ما يزيد على ذلك النقص كما مر (وفي الاتلاف) لمضمون (بلا غصب) يضمنه (بقيمة  
يوم التلف) في محله أن صلح والا كفارة قيمة أقرب محل إليه وذلك لأنه لم يدخل في ضمانه قبل وبعد التلف هو معدوم وضمن الزائد في المغصوب  
أنما كان بالغصب ولم يوجد هنا ولو اتلف عبد مغنيا لزمه تمام قيمته أو أمة مغنية لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لأنه لا حرمة استعائه منها

عند خوف الفتنة لقيمة له وقصته ان غناء العبد لو حرم لكونه امر دحسنا يخشى منه الفتنة (٢٧) او غير امر دلكنه لا يعرف الغناء إلا

على وجه محرم كان مثلهما  
فيما ذكر ولو استوى في  
القرب اليه محال مختلفة  
القيم تخير الغاصب فيما  
يظهر (فان جنى) عليه بتعد  
لابنحو صيال وهو يبد  
ماله او من يخلفه في اليد  
(وتلف بسرية) من تلك  
الجنابة (فالواجب الاقصى  
أيضا) من حين الجنابة إلى  
التلف لأن ذلك إذا وجب  
في اليد العادية في التلف  
الساري أولى (ولا تضمن)  
حشيشة ونحوها من  
المسكرات الطاهرة على ما  
قاله ابن النقيب كالخمر وفيه  
نظر لانها متقدمة يصح بيعها  
فليحمل على ما إذا فاتها على  
مريدا كلها المحرم وانحصر  
تفويتها في إتلافها ولا  
(الخمر) ولو محترمة لذمى  
لا قيمة لها ككل نجس ولو  
دهنا وماء على الأوجه  
والمراد بها ما يعم النبيذ  
نعم لا ينبغي إراقته قبل  
استحكام غير حنفى فيه لئلا  
يرفع له فيغرمه قيمته ولا  
نظر هنا لكون من هو له  
يعتقد حله او حرمة خلافا  
لما يورمه كلام الأذرعى  
لأن ذلك إنما هو بالنسبة  
لوجوب الإنكار لما يأتي  
انه إنما يكون في مجمع عليه  
او ما يعتقد الفاعل تحريره  
(ولا تراق) هي فاولى بقية

في كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة لئلا ينافي ما يأتي في الشهادات من كراهته بخلاف ما لو لم  
يكن الغناء محرما فيلزمه تمام قيمتها وكالامة في ذلك العبد اه (قوله عند خوف الفتنة) أي بان يخاف منها  
ذلك عادة أي باعتبار غالب الناس فان لم يخف الفتنة كان مكروها وحينئذ يضمه حلي اه بيجرى  
(قوله إلا على وجه محرم الخ) نحو المقترب بآلات اللهو وفيما يظهر أي بناء على حرمة على خلاف فيه يأتي في  
الشهادات اه سيد عمر (قوله ولو استوى الخ) من متعلقات ما قبل مسئلة العبد فكان الاتق تقديمه هناك  
اه رشيدى (قوله تخير الغاصب) أي المتلف وإنما سماه غاصبا مجازا اه كردى (قوله عليه) أي المتقوم  
اه معنى (قوله على ما قاله ابن النقيب) اعتمده النهاية والمغنى لكن عبارتهما كما قاله الاسنوى اه (قوله  
وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع متشوف لانتلاف المسكرات فلا ضمان شرح مر اه سم وقال ع ش  
أقول وهو أي ما في التحفة من الضمان الأقرب ووجه أنها طاهرة ينفع بها ويجوز أكلها عند الاحتياج  
كالدواء فانتلافها يفوت ذلك على محتاجها اه (قوله ولو محترمة) إلى قوله انتهى في المغنى إلا قوله ومثله إلى  
لأنهم يقررون وقوله وآلة اللهو وإلى قول المتن وتضمن في النهاية إلا قوله والخزير وقوله يأتي في الإيراع إلى  
المتن (قوله ولو محترمة لذمى) هذا يفهم ان الجزرة في يد الذمى قد تكون غير محترمة وليس مراد ابل هي محترمة  
وان عصرها بصد الجزرة فلا تراق عليه إلا إذا اظهر نحو بيعها فتراق الاظهار لعدم احترامها اه ع ش  
(قوله والمراد بها الخ) أي على سبيل التجوز أي بناء على ما قاله الاكثر من أن تغارهما فالخمر هي المعتصر من  
العنب والنبيذ والمعتصر من غيره لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك واحمد والاثار  
انها اسم لكل مسكر وعلى هذا لا تجوز في كلام المصنف (قوله نعم لا ينبغي الخ) عبارة المغنى والنهاية ولكن  
لا يريه إلا بامر حاكم مجتهد يرى ذلك كما قاله الماوردى لئلا يتوجه عليه الغرم فانه عند أي حنيفة مال  
والمقلد الذي يرى إراقته كالمجتهد في ذلك اه قال ع ش قوله ولكن لا يريه الخ والذي يظهر ان مراده ان  
الاولى ان لا يريه إلا بامر الحاكم المذكور لانه يمتنع بغير امره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضي المنع سم  
على منهج اه (قوله قبل استحكام غير حنفى) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به  
غيره ان مجرد الاستئذان لا يمنع تغريم الحنفى فتأمل اه سم ومر عن النهاية والمغنى ما يفيد ان المراد  
بالاستحكام الأمر (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله نعم الخ (قوله هنا) أي في التوقي عن الغرم بالاستحكام  
(قوله يعتقد حله) أي حتى يحتاج توقي الغرم إلى الاستحكام (قوله او حرمة) أي حتى يكون النبيذ  
حينئذ كالخمر المجمع عليها فلا يحتاج التوقي إلى الاستحكام اه معنى (قوله لان ذلك الخ) عبارة المغنى لان  
توقي الغرم عندهم يراه لا فرق فيه بين من يعتقد تحريره وغيره فلا وجه لما قاله أي الاذرعى اه قول المتن (ولا  
تراق على ذمى) انظر إرافة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا نظر هنا الخ على انه  
براق عليه اه سم وهو محل تأمل فان ظهر فيها صريح نقل والافواولى من الذمى بعدم الاراقة لانه يتخذ  
باجتهاده مبنى على شريعة الاسلام وان ضيق مدركه فليتأمل فان كلام التحفة السابق إنما هو في الضمان

نخاف منه الفتنة لئلا ينافي ما صححه في الشهادات من انه مكروه ثم قال في شرح الروض وكالجارية فيما ذكر  
العبد وما نقله الاصل فيه من لزوم تمام قيمته يحمل على ذلك اه ع ش مر (قوله في الانتلاف السارى أولى)  
وقد يضمن بالاقصى في الانتلاف غير السارى أيضا كالألف في يد مالكو والمثل وجود ثم فقد فيلزمه اقصى  
القيم من الانتلاف إلى فقد المثل قال في الروض فصل غصب مثليا فتألف او اتلفه بلا غصب والمثل وجود فلم  
يغرم حتى عدم المثل فيما دون مسافة اقصر لزمه اقصى القيم من الغصب أي في الاول او الانتلاف أي في الثاني  
إلى الاعواز أي فقد المثل اه وقد تقدم عند قول المتن والأصح أن المعتبر الخ (قوله على ما قاله ابن النقيب)  
اعتمده مر (قوله وفيه نظر الخ) جوابه ان الشارع متشوف لانتلاف المسكرات فلا ضمان شرح مر (قوله  
قبل استحكام غير حنفى) كان وجه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به غير ان مجرد الاستئذان  
لا يمنع تغريم الحنفى فتأمل (قوله في المتن ولا تراق على ذمى) انظر إرافة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق

المسكرات (على ذمى) ومثله فيما يظهر معاهد ومستأمن لأنهم يقررون على الانتفاع بها بمعنى أنهم لا يتعرض لهم فيه

(إلا أن يظهر شرها أو بيعها) أو هبتها ونحو ذلك ولو من مثله بأن يطالع عليه من غير تجسس فتراق عليه لأن في إظهار ذلك استهانة بالاسلام وآلة الله والخزير مثلها في ذلك هذا كله إذا كانوا بين أظهرنا وإن انفردوا بمحلة من البلد فإن انفردوا بإبداء بان لم يخاطبهم مسلم كما هو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو لم يظهرها (إن بقيت العين) لما تقرر أنه يقر علمها والمؤنة على الغاصب كافي الروضة وأصلها وإن اطالوا في الانتصار لمقابله أنه ليس عليه (٢٨) إلا التخلية (وكذلك المحترمة) وهي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء من خلية ولا خيرية

على المعتمد (إذا غصبت من مسلم) يجب ردها عليه ما بقيت العين لأن له إمساكها لتصير خلا ما غير المحترمة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خمر أو زعم أنها محترمة لم يقبل منه وإلا لا يتخذ الفساق ذلك وسيلة إلى اقتناء الخمر وإظهارها قال الأذري إلا أن يعلم ورعه وتشهر تقواه ويؤيده قول الامام لو شهدت مخائل بأنها محترمة لم يتعرض لها (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاحى) والآواني المحرمة (لا يجب في إبطالها شيء) لوجوبه على القادر عليه ولأن صنعة المحرم لا تقابل بمال أما آلهة الهوى غير محرمة كدفع فيحرم كسرها ويجب إرشاها ويأتى في الإبراع المختلف فيه ما مر في التنبذ (والاصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش) لا مكان لآلة الهيئة المحرمة بذلك مع بقاء بعض المادية (بل تفصل لتعود كما قبل التأليف) لزوال اسمها وهيئتها المحرمة بذلك فلا يكفي إزالة الآلة أو تار مع بقاء الجلد اتفاقا (فإن عجز المنكر عن رعاية هذا الحد)

على تقدير الاراقة لا في جوازها بل قولها السابق إنما هو بالنسبة لوجوب الانكار الخ ظاهر في أنه لا يراق عليه أه سيد عمر أى مطلقا وهو وجهه وكلام المغنى كما مر صريح في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الاراقة لا في جوازها قول المتن (إلا أن يظهر الخ) ومن الاظهار ما يقع في مصرنا كثيرا من شيل العتالين لظروفها والمروربها في الشوارع أه عش (قوله ولو من مثله) أى ولو كان الاظهار بشيء من ذلك لمثله (قوله بأن يطالع الخ) تصوير للاظهار (قوله وآلة الله) بأن يسمعا من ليس في دارهم أى محلتهم أه نهاية (قوله مثلها) أى الخمرة أه عش (قوله وإن انفردوا الخ) غاية (قوله وهو لم يظهرها) أى والحال أه عش (قوله أولا بقصد شيء الخ) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحوهبة أو إرث أو وصية ممن جهل قصده أو عصرها من لا يصح قصده في العصر كصبي ومجنون أو قصد الخمرية ثم مات أو عصرها كافر للخمر ثم أسلم ولو طرا قصد الخمرية زال الاحترام وعكسه بالعكس شرح مر أه سم قال الرشيدى قوله مر ممن جهل قصده ليس بقيد بالنسبة للارث والوصية كما يعلم بما ذكره بعد والظن هل كذلك بالنسبة للهبة أه عبارة عش قوله ممن جهل الخ سياتى أنها محترمة إذا عصرها بقصد الخمرية ثم مات وعليه فالجهل ليس بقيد بالنسبة للارث وقد يقال بمثله في الهبة والوصية أه (قوله على المعتمد) راجع للبعطوف فقط (قوله أما غير المحترمة) وهى ما عصره بقصد الخمرية نهاية أى قصد ما اعتبر أولم يطرا عليه ما يوجب احترامه اخذ الامام رشيدى (قوله ومن أظهر خمرها) قضيته أنها لو وجدت في يده من غير اظهار أو ادعى ما ذكر لا تراق وهو مقتضى ما تقدم من أنها إذا جهل حالها لا تراق على من يده أه عش (قوله وزعم) أى قال (قوله إلا أن يعلم ورعه الخ) أى أو يعرف منه اتخاذ ذلك للخلية أه عش (قوله مخائل) أى علامات أه عش (قوله ويأتى في الإبراع الخ) عبارة المغنى وقضية التعليل كما قال الاسنوى إن ما جاز من الآلات كالدفع والإبراع يجب الارش على كاسره أه قول المتن (والاصح أنها لا تكسر الخ) نعم للامام ذلك زجرا وتاديبا على ما قاله الغزالي في إثناء الخمر بل أولى أه مغنى وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح الروض ما نصه أقول ومثل الامام أرباب الولايات كالقضاة ونوابهم أه (قوله باحراق الخ) الأولى كافي النهاية ولو باحراق (قوله لأن رضاضها متمول الخ) أى وقد اتلفه بالاحراق (قوله بخلاف ما لو جاوز) أى

قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا نأظر هنا الخ أنه يراق عليه (قوله أولا بقصد شيء) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طبخه دبسا أو انتقلت له بنحو إرث أو هبة ممن جهل قصده أو عصرها ممن لا يعتبر قصده كصبي ومجنون أو قصد الخمرية ثم مات أو عصرها كافر للخمر ثم أسلم ولو قصد الخمرية بعد الاحترام زال الاحترام وبالعكس وقولهم على الغاصب إراقة الخمر محمول على ما لو كانت بقصد الخمرية لعدم احترامها وإلا فلا تتجاوز له إراقتها وإن قال ابن العبادان وجوب إراقتها ظاهر متجه لأن العصير لما انقلب عند الغاصب لزومه مثله وانتقل حق المالك من العصير الذى قد صار خمر أو لم يوجد من الغاصب قصد صحيح شرح مر (قوله في المتن فإن عجز المنكر الخ) في فتاوى السيوطى السؤال عن بنى مكانا بجوار مسجد وقصره على سكنى جماعة لازمه ملازماتهم أنواع الفساد فيه من زنا واطو وشرب خمر هل يهدم وأجاب بأنه يهدم واطال جدا في الاحتجاج لذلك بالأحاديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وبكلام العلماء من أهل المذاهب الأربعة وما أجاب به من الهدم ظاهر أن تعين طريقا في منع هذه المعاصى وينبغي أن يختص جوازه بالولاية والله أعلم (قوله لأن رضاضها متمول محترم)

في الانكار (لنوع صاحب المنكر) مثلا من يريد إبطاله لقوته (أبطله كيف تيسر) باحراق تعين طريقا أو لا فبكسر وإن زاد على ما ذكر لتقصير صاحبه متى أحرقها من غير تعين غرم قيمتها مكسورة بالحد المشروع لأن رضاضها متمول محترم بخلاف ما لو جاز الحد المشروع مع إمكانه فإنه لا يلزمه إلا التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وقيمتها منتهية إلى الحد الذى أتى به قال في الاحياء ويجرى ما ذكر من الإبطال كيف تيسر فيما لو عجز عن صب الخمر لضيق رؤوس أو أنها مع خشية لحوق فسقة له ومنعهم من ذلك أو كان يمضى في ذلك زمانه ويتعطل

شغله أى بحيث يمضى فيه زمن يقابل عمله فيه بأجرة غير تأفئة عرفا فيما يظهر قال وللولة كسر ظرفها مطلقا جزا وتاديبا دون الأحاد قال الاسنوى وهو من النفائس المهمة ولو اختلف المالك والمنكر فى انه لم يمكن الامافعه ( ٢٩ ) صدق المالك على ما بحثه الزركشى اخذ من

قول البغوى لو اراقه ثم قال كان خمر او قال المالك بل عصير اصدق المالك يمينه لاصل بقاء المالية اه قال غيره وفيه نظر ويوجه بوضوح الفرق فانا نتحققنا هنا المالية واختلفنا في زوالها فصدق مدعى بقاءها لو جود الاصل معه وأما في مسئلتنا فهما متفقان على اهدار تلك الهيئة التي الاصل عدم ضمائها فاذا اختلفا في المضمن صدق المنكر لان الاصل عدم ضمائه وسيأتى ان الزوج لو ضرب زوجته وادعى انه بحق وقالت بل تعدى اصدق لان الشارع لما اباح له الضرب جعله وليا فيه فوجب تصديقه فيه وهذا بعينه يأتى هنا فالوجه تصديق المتلف « تنبيه » سيأتى في الجهاد انه يجب إزالة المنكر ويختص وجوبه بكل مكلف قادر ولو انشئ وقتنا فاسقا وثاب عليه المميز كما يثاب عليه البالغ ( وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما ) من كل ماله منفعة يستأجر عليها ( بالتفويت ) بالاستعمال ( والفوات ) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كاغلاق الدار ( في يد عادية ) لان المنافع متقومة فضمنت

من غير اتلاف ليلائهم ما قبله وما بعده اه رشيدى ( قوله وهو ) أى قول الغزالي وللولة الخ ( قوله مطلقا ) أى توقفت اراقة الخمر عليه ولا اه ع ش ( قوله على ما بحثه الزركشى الخ ) أفره المغنى ( قوله والاوجه تصديق المتلف ) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر اه سم وكذا اعتمده الزياى ( قوله ويختص الخ ) الى قوله لان ماله كفى المغنى الا قوله ولا يتصور انى ولو كان للبغصب وقوله ان وضع الى واجرته ( قوله وفاسقا ) نعم قال الاسنوى ليس للكافر إزالته وجزم به ابن الملقن في العمدة ويشهد له قول الغزالي في الاحياء ومن شروط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ان يكون المنكر مسلما لان ذلك نصرة للدين فكيف يكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوله اه معنى زاد النهاية وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع رد باننا نمانعنا منه لان فعله لذلك منزل منزلة استهزائه بالدين اه قال ع ش قوله لم ر ليس للكافر إزالته ظاهره ولو بقول او وعظ وهو ظاهر لما علل به الشارح من ان نهيه عن المنكر استهزاء بالدين فلا يمكن منه لكن فى كلام سم على حج جوازه بالقول حيث قال وفي فتاوى السيوطى لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تقنع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنية ليزنى بها وكسره الات الملاحى وارقته او انى الخور وهذه المراتب الاربعة للسلم وليس للذمى منها سوى الاولى فليقتضئ ذلك كلام الاسنوى وكلام الغزالي ثم قال واما مجرد قوله لا تزن فليس بممنوع من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للسلم بل نقول ان الكافر اذا لم يقل للسلم لا تزن يعاقب عليه ان رأينا خطاب الكفار بالفروع اه ع ش عبارة البجيرى عن القليوبى قوله او فسقه أى بغير الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الازالة فى الآخرة كفى الصلاة فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه ( قوله كما يثاب عليه البالغ ) أى فى اصل الثواب لافى مقداره اذ الصبي يثاب عليه ثواب النافلة والبالغ ثواب الفرض اه ع ش ( قوله من كل ماله ) الى قوله لو حيث يذصرف الامام فى النهاية ( قوله من كل ماله منفعة يستأجر عليه ) كالكتاب والدابة والمسك ( قوله بالاستعمال ) كان يطالع فى الكتاب ويركب الدابة ويشم المسك اه معنى ( قوله كما يأتى ) أى فى المتن آخر الفصل ( قوله عما قبله الخ ) متعلق بالا انفصال ( قوله استواءهما ) أى الاجرة والقيمة ( قوله اما مالا منفعة له ) محترز قوله من كل ماله منفعة الخ

أى وقد اتلفه بالا حراق ( قوله فالوجه تصديق المتلف ) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح مر ( قوله تنبيه سيأتى فى الجهاد الخ ) سكت عن الكافر فلم يبين ان عليه ازالته المنكر والمنهى عنه لانه مكلف بفروع الشريعة اولا او يفصل بين ان يكون مرتكب المنكر كافرا او مسلما وفى فتاوى السيوطى ما نصه مسألة رجل ذمى نهى مسلما عن منكر فهل له ذلك بناء على انه مكلف بفروع الشريعة اولا الجواب لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن مثالا ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تقنع عن الزنا لارمينك بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من امسك امرأة اجنية ليزنى بها وكسره الات الملاحى وارقته او انى الخور وهذه المراتب الاربعة للسلم وليس للذمى منها سوى الاولى فليقتضئ ذلك كلام الاسنوى فيها ولا ية وتسلا لا يليقان بالكافر واما الاولى فليان فليس فيها ذلك بل هما مجرد فعل خير وقد ذكر الاسنوى فى شرح المنهاج ان فى حفظه انه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالفعل وهى المرتبة الرابعة وكذا ذكر الغزالي فى الاحياء وعاله بان ذلك نصرة للدين فلا يكون من أهله من هو جاحد لاصل الدين وعدوله ثم قال فى اثناء

بالغضب كالا عيان سواء كان مع ذلك ارش نقص ام لا كما يأتى فان تفاوتت الاجرة فى المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتصور هنا اقصى لانفصال واجب كل مدة باستقراره فى الذمة عما قبله وما بعده بخلاف القيمة خلافا لمن وهم فرع استواءهما فى اعتبار الاقصى ولو كان للبغصب صنائع وجبت اجرة اعلاها ان لم يمكن جمعها والافاجرة الكل كخياطة وحراسة وتعليم قرآن اما مالا منفعة له او له منفعة لا يجوز استئجاره لها



كحب و كلب وآلة فهو فلا أجر له ولو اصطاد الغاصب به فهو له كالأجر عصب شبة أو قوسا و اصطاد بها لانه آلة محضه له بخلاف ما لو غصب قنبا و اصطاد له فانه يضمن صيده إن وضع يده عليه لانه على ملك مالكه و أجره لان مالكه بما استعمله في غير ذلك ولو اتلف ولد حلوب فانقطع بسببه لبنها لزمه مع قيمته ارشها وهو ما بين قيمتها حلوبا (٣٠) و قيمتها و لابن فيها (ولا يضمن منفعة البضع) وهو الفرج (إلا بتفويت) بالوطء فيضمنه

بهر المثل بتفصيله الآتي آخر الباب لا بفوات لان اليد لا تثبت عليه ومن ثم صح تزويجه لامته المفضولة مطلقا لا بإيجارها ان عجز كالمستاجر عن انتزاعها لان يد الغاصب حائلة (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمن الا بالتفويت (في الاصح) دون الفوات كان حبسه ولو صغير الان الحر لا يدخل تحت اليد كما سيذكره في السرقه اذ لو حمله لمسبعة فأكله سبع لم يضمنه فنافعه الفائتة تحت يده اولى فان اكرهه على العمل وجبت أجرته الا ان يكون مرتدا ويموت على رده بناء على زوال ملكه بالردة أو وقفه ومنفعة المسجد والرباط والمدرسة كمنفعة الحر فاذا وضع فيه متاعه و اغلقه لزمه اجرة جميعه تصرف لمصالحه فان لم يغلقه ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع وضمه او لم يكن فيه تضيق على المصلين او كان مهورا لا يصلى احد فيه على ما اقتضاه إطلاقهم وكذا الشوارع وعرقه ومنى ومزدلفة وارض وقفت لدفن الموتى وإطلاقهم ذلك كله مشكل جدا لذي يتجه

على ترتيب اللفاه عش (قوله كحب) أى لحقارته هو مثال الاول و (قوله و كلب) أى لكونه غير مال و (قوله والآلة) أى لكونه محرما هما مثال الثانى (قوله به) أى الكلب و (قوله فهو) أى الصيد (قوله لانه الخ) لعل الاولى ولا نه الخ بالواو عطف على قوله كالأجر عصب الخ (قوله فانه يضمن صيده) ولو كان أى القن غير مميز كما صرح به الرويانى اه معنى (قوله ان وضع يده عليه) أى الغاصب على الصيد (قوله لانه) أى الصيد (على ملك مالكه) أى القن (قوله و أجرته) أى ويضمن اجرة القن (قوله ولد حلوب) أى ولد دابة تحلب اه نهاية بضم اللام عش (قوله مع قيمته) أى الولد اه عش (قوله وهو الفرج) أى لانه اذ لو الخ فى المغنى (قوله بالوطء) أى ولو فى الدبر بخلاف استدخال المني اه عش (قوله لا بفوات الخ) أى لا تضمن بفوات اه معنى (قوله لان اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعة المرأة اه معنى (قوله مطلقا) أى قدر على انتزاعها ولا اه عش قول المتن (وكذا منفعة بدن الحر) (فرع) من نقل حراقهرا الى مكان لزمته مؤن قد رده الى مكانه الاول إن كان له غرض فى الرجوع اليه وإلا فلا اه عباب اه عش (قوله دون الفوات) شمل ما لو كانت منافعه مستحقة للغير بنحو اجارة او وصية وتوقف فيه الاذرعى اه رشيدى عبارة البحرى محلله أى عدم الضمان بالفوات ما لم يكن مستحق المنفعة للغير كان اجر عبده سنة مثلا ثم اعتقه قبل تمامها او أوصى بمنافعه أبدا ثم اعتقه الوارث فوجب أجرته فى الصورتين بالفوات لما لك المنفعة اذا حبسه انسان ويصور ايضا بحر اجر نفسه مدة معينة فحبسه انسان قبل تمامها م اه (قوله كان حبسه الخ) هو مثال للفوات ومثال التفويت يأتى فى قوله فان اكرهه الخ اه رشيدى (قوله اذ لو حمله الخ) لعله من تحريف السكتة عبارة النهاية ولا نه لو الخ (قوله او وقفه) عطف على زوال ش اه سم (قوله ومنفعة المسجد الخ) الى قولهم اطلاقهم فى المغنى الا قوله تصرف لمصالحه وقوله ان ابيع الى وكذا الشوارع (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه انه لو لم يضع فيه شيئا و اغلقه لم يلزمه أجرته كالأجر حبس الحر ولم يستعمله اه سم أى كما صرح به النهاية والمغنى (قوله فاذا وضع فيه الخ) أى فى نحو المسجد (قوله وان ابيع الخ) غاية اه عش (قوله وان ابيع وضعه) انظر مع قوله الاقنى قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز لا اجرة فيه اه سم اقول ما هنا مجرد حكاية لما اقتضاه إطلاقهم ومعتمده ما يأتى فلا منافاة (قوله وكذا الشوارع الخ) أى حكمها ما تقدم فى المسجد اه عش (قوله بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الخ) أفهم أن شغله بغير ذلك حرام وتجب فيه الأجرة ومنه ما اعتيد كثير من بيع الكتب بالجامع الا زهر فيحرم ان حصل به تضيق وتجب الأجرة ان شغله بهامدة تقابل باجرة اه عش (قوله ولا مصلحة الخ) يتأمل تصوير مفهومه (قوله وفى نحو عرقه الخ) عطف على فى نحو المسجد الخ (قوله فى مصالح المسلمين) ينبغى انه لو احتاجت اليه مصالح نحو عرقه قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغى اذ لم يحتج اليه البيان مانصه فان قيل فليجز للكافر الذى أن يحتسب على المسلم ان رآه نرى قلنا اذا منع المسلم بفعله فهو تسليط عليه فمنعه من حيث انه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سيلا واما مجرد قوله لا ترن فليس بمنوع منه من حيث انه نهى عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم الى ان قال بل نقول ان الكافر اذ لم يقل للمسلم لا ترن يعاقب عليه ان راينا خطاب الكفار بالفروع اه (قوله كحب) ما المانع من استئجار الحب لتزين نحو الحانوت (قوله أو وقفه) عطف على زوال ش (قوله كمنفعة الحر) يؤخذ منه أنه لو لم يضع فيه شيئا أو اغلقه لم يلزمه أجرته كالأجر حبس الحر ولم يستعمله (قوله وان ابيع وضعه) انظر مع قوله الاقنى قريبا ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا اجرة فيه (قوله فى مصالح المسلمين) ينبغى انه لو احتاجت اليه مصالح

أنه ينبغى أن يقيد ما ذكر فى نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمسجد فى وضعه فيه من المثلثة فى اجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى او المعتكف لو وضعه وفى نحو عرقه بما اذا شغله وقت احتياج الناس له فى النسك بما لا يحتاج اليه البتة حتى ضيق على الناس وأضرهم به وحيث يصرف الامام أو نائبه ما لزمه فى مصالح المسلمين الا فى الارض الموقوفة للدفن فلهما الحما كالمسجد ونحو الرباط فيما يظهر وقد جمعت فى شرح العباب بين اطلاق جمع حرمة غرس الشجرة فى المسجد واطلاق آخرين كراهته بحمل الاول على

ما إذا غرس لنفسه أو أضر بالمسجد أو ضيق على المصلين والثاني على ما إذا اتنى ذلك وصرح الغزالي فما منع من غرسها بانه يازمه اجرة مثلها وظاهره ان ما يبيع غرسها لا اجرة فيها وذكر الرافي في تاريخ قزوين ما هو صريح كما بينته ثم أيضا في جواز وضع مجاورى الجامع الازهر خزانهم فيه التي يحتاجونها لكتبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الاقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعهم التي يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز ردده عليهم ثم أيضا ويؤخذ مما ذكر عن الغزالي انه لا اجرة عليهم لما جاز وضعه ان يلزمهم الاجرة للملحح وضعه ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا اجرة فيه وكل ما لم يحجز (٣١) وضعه فيه الاجرة وبه يتايد

ما ذكرته فتأمله وقس به ما ذكرته في نحو عرفة فان ذلك مهم (وإذا نقص المغصوب) أو شيء من زوائده (بغير استعمال) كعمى حيوان وسوط يده بأفة (وجب الارش) للنقص (مع الاجرة) سليما إلى حدوث النقص ومعينا من حدوثه إلى الرد لفوت منافعه في يده وخالف في ذلك بغوى فاقى فيمن غصب عبدا فشتل يده عنده وبقي عنده مدة بأنه تجب عليه اجرة مثله صحيحا قبل الرد بعده إلى البرء فاعتبرها اجرة سليم مطلقا واعتبر ما بعد الرد إلى البرء وهذا الاعتبار الأخير متجهان تعذر بسبب العيب عمله عند المالك أو نقص فوجب الاجرة أو ما نقص من الرد إلى البرء (وكذا لو نقص به) أي الاستعمال (بان بلى الثوب) باللبس فيجب الارش واجرة المثل (في الاصح) لأن كلا منهما

في الحال يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل اه سم (قوله من غرسها) أي في نحو المسجد (قوله واذكر الرافي) إلى قوله ويؤخذ اقره سم وعش والزيادة (قوله ولما يضطرون الخ) يعلم منه انه لا يجوز وضعها لاجارتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق اه عش قال البجيرمي وبقي ما لو وقف شخص قائما من الخزان على المجاورين ثم خصص احدا بخزانة منه بتقرير القاضي هل له ان يؤجرها للغير ام لا فيه نظر والا قرب الثاني بل ينتفع بها مادام مجاورا فان ترك المجاورة بالمرقة وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاؤها لمن يسكن بالمسجد واما إذا كانت ملكا له ووضعها أولا في المسجد على وجه جائز فله بيعها لمن ينتفع بها عش وهل له اجارتها حينئذ لمن ينتفع بها لكونها ملكا له لا قياسا على الموقوفة فيحرر اطفحى اه اقول قوله وجب عليه اخراجها من المسجد واعطاؤها الخ فيه نظر بل الظاهر انه لا يجوز اخراجها من المسجد وقوله وهل له اجارتها إلى قوله ام لا الخ الا قرب فيه الثاني ايضا والله اعلم (قوله لا اجرة عليهم) أي المجاورين (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية لا قوله وبه إلى وقس وقوله فان ذلك مهم (قوله من ذلك) أي مما ذكر عن الغزالي أو من المأخوذ مما ذكر عنه (قوله أو شيء) إلى وخالف في النهاية (قوله من زوائده) أي وإن حدثت في يده ثم نقصت اه نهاية (قوله كعمى حيوان) إلى قوله وخالف في المغنى (قوله مطلقا) أي قبل حدوث العيب وبعده (قوله أو نقص) أي عمل المغصوب (فتجب الاجرة) أي في تعذر العمل (أو ما نقص الخ) أي اجرة ما نقص من العمل (قوله من الرد الخ) متعلق بتجب الخ قول المتن (بلى الثوب) من الباب الرابع أي خلق (قوله ولو خصي) إلى الفصل مكرر مع ما ذكره في أول الفصل (قوله بخلاف ما لو سقط بأفة الخ) أي فلا يجب شيء لانه الخ (قوله به) أي بسقوطهما بأفة (فصل في اختلاف المالك والغاصب) (قوله في اختلاف المالك والغاصب الخ) أي في تلف المغصوب وقيمته وغيرهما ما يأتي (قوله وجنابته) عطف على ما ينقص الخ والضمير للمغصوب (قوله وتوابعهما) أي توابع الاختلاف والضمان من قوله ولو لورده ناقص القيمة الخ وقوله ولو حدث نقص الخ وغيرهما (قوله الغاصب) إلى قوله فصار كالتالف في النهاية وكذا في المغنى لا قوله اخذ إلى محله (قوله واخذ منه) عبارة النهاية وقضية الترجيح كما قاله الزركشى تصوير ذلك بما إذا الخ اه (قوله اما إذا ذكر سببا ظاهر الخ) أي ولم يعرف فان عرف وعمومه صدق بلايين او دون عموم صدق بيمين قاله الحلبي وفيه قول الشارح كالتناهية كالوديع وقول المغنى وسياق بسط ذلك في الوديع اه (قوله ومن ثم) أي من اجل انه صار كالتالف اه سم (قوله لما يعذر من التلف) والا قرب تصديق الغاصب في الزمن الذي عينه للتلف لان الاصل براءة

نحو عرفة قدمت وعلى هذا فقد يقال ينبغي اذا لم يحتج اليه في الحال ان يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل (قوله أو ما نقص من الرد إلى البرء) فيه اعتبار اجرة سلمية (فصل في اختلاف المالك والغاصب الخ) (قوله واخذ منه الزركشى) كذا شرح مر (قوله ومن ثم) أي من اجل انه صار كالتالف (قوله لما بعد من التلف) بقي ما لو لم يعين في حلقه من التلف فهل تجب الاجرة

يجب ضمانه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع على أن الاجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة الفوات ولو خصى العبد المغصوب أي قطع ذكره وانثياه لزمه قيمته لانه جنابة فلا نظر مع الزيادة القيمة بخلاف ما لو سقط بأفة لانه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة (فصل في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص من المغصوب وجنابته وتوابعهما) (ادعى) الغاصب (تلفه) أي المغصوب (وانكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح) لانه قد يصدق ويعجز عن البينة فلو لم نصدقه أدى ذلك إلى دوام حبه واخذ منه الزركشى ان محله إذا لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا اما إذا ذكر سببا ظاهرا فيحبس حتى يبينه كالوديع (فاذا حلف غرمه المالك) المثل أو القيمة (في الاصح) لعجزه عن الوصول إلى عين ماله يمين الغاصب فصار كالتالف ومن ثم لم يجب للمالك اجرة لما بعد من التلف الذي حلقه عليه

وله اجباره على قبول البدل  
منه لتبرأ ذمته (فلو اختلفا  
في قيمته) بعد اتفاقهما  
على تلفه او حلف الغاصب  
عليه (أو) اختلفا في  
(الثياب التي على العبد  
المغضوب) فادعاها كل  
منهما (أو) اختلفا في عيب  
خلق (كان قال كان أعيب  
أو أخرج خلقه وقال  
المالك بل حدث عندك  
(صدق الغاصب بيمينه)  
أما الأولى فلا صل برأه  
ذمته من الزيادة فيثبتها  
المالك وتسمع بيته بأنها  
بعد الغصب لا قبلها أكثر مما  
ذكره الغاصب وان لم تقدر  
شيئا فيكلف الغاصب الزيادة  
الى حد لا تقطع البيعة  
بالزيادة عليه ولا تسمع اى  
لا تقبل لافادة ما ياتي انه  
يصغى اليها بالصفات  
لاختلاف القيمة مع  
استوائها لكن يستفيد  
باقامتها ابطال دعوى  
الغاصب بقيمة حقيرة  
لا تليق بها فيؤمر بالزيادة  
الى حد يمكن ان تكون  
قيمة لمثل ذلك الموصوف  
وعلى ذلك يحمل قولهم لو  
شهدا بانه غصب عبدا  
صفته كذا فمات سمعت  
وأما في الثانية فلان يده  
على العبد وما عليه ومن ثم  
لو غصب حرا او سرقة  
لم تثبت يده على ثيابه

ذمته من الاجرة اه ع ش (قوله وله اجباره على قبول البدل الخ) أى أو على الا برأه اه ع ش قول المتن  
(فلو اختلفا في قيمته) في تجريد المزج ما نصه إذا اختلفا في قيمة المغضوب التالف فالبيعة على المالك ويجوز  
للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكفي عنداى اسحق شاهد ويمين وشاهد وامرأتان وعندان اى هريرة  
لا مدخل للنساء واقتصر في الانوار على الثانى اى كلام ابن ابي هريرة اه سم على حج وقوله لا مدخل  
للنساء الخ كتب عليه شيخنا الشوبرى هذا لا يحصى عنه اه اقول وقد يتوقف فيه بانه خارج عن قواعدهم  
في جميع الأبواب من أن المال يكفي فيه رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين ولعل وجه خروجه  
ان ما هنا ليس شهادة على نفس المال بل قيمته وهى تطلع عليه الرجال غالباً والتقويم ليس من المال اه ع ش  
(قوله بعد اتفاقهما) الى قوله ولو اختلفا في النهاية والمعنى لا لقوله وعلى ذلك الى واما في الثانية وقوله  
فيصدق الولي انها لمولية (قوله او حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما اه سم (قوله عليه) اى  
التلف اه ع ش (قوله فادعاها الخ) كان قال المالك هى لى وقال الغاصب بل هى لى اه معنى قول المتن (أو في  
عيب خلق) به بعد تلفه اه محلى ويأتى عن سم اعتماد وهى وقال الحلبي على المنهج ظاهره انه لا فرق بين أن  
يكون بعد التلف او قبله رده او لا خلافا لتقييد الجلال المحلى ببعد التلف وقد كان الشيخ قيد به ثم ضرب  
عليه في نسخته اه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى قول المتن (خلق) اى بحسب دعوى الغاصب  
والا فالمالك يدعى حدوته ويحتمل ان المراد بالخلق ما من شأنه ان يكون خلقا بل هو الاقرب (قوله وتسمع  
بينته الخ) اى المالك اى بخلاف الدعوى في هذا وغيره فانها لا بد ان تكون بقدر معين سم على منهج  
اقول وعليه فتصور المسئلة هنا بان يدعى المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البيعة  
بان قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء اه ع ش (قوله بانها) اى القيمة (قوله وان لم  
تقدر) اى البيعة اه سم (قوله لا تقطع البيعة الخ) اى بان تجوز الزيادة وعدمها اه ع ش (قوله لافادة  
الخ) تعليل لتفسير نفي السماع بنفي القبول سم ورشيدى (قوله ما ياتي) اى قوله لكن يستفيد الخ اه سم  
(قوله بالصفات) متعلق بقوله لا تسمع سم ورشيدى عبارة النهاية والمعنى وان اقامها اى المالك البيعة  
على الصفات لتقومه المقومون به لم تقبل نعم يستفيد المالك الخ اه (قوله لاختلاف القيمة الخ) تعليل  
لقوله ولا تسمع بالصفات (قوله مع استوائها) اى الصفات للتفاوت في الملاحة وغيرهما لا يدخل  
تحت الوصف قاله في شرح الروض اه سم (باقامتها) اى اقامة البيعة على الصفات (قوله بها) اى بتلك  
الصفات (قوله فيؤمر بالزيادة الخ) اى كما يؤمر به الواقف بالصفات وذكر قيمة حقيرة نهاية ومعنى (الى حد  
يمكن الخ) عبارة النهاية والمعنى الى الحد الاثنا اه فان امتنع من ذلك حبس عليه ع ش (قوله وعلى ذلك)  
اى القبول بالنسبة لا بطلان دعوى الغاصب بقيمة غير لائقة وامره بالزيادة الى الحد الاثنا (قوله  
سمعت) عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفة اه سم (قوله واما في الثانية) اى في صورة

لجميع الزمن السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) في تجريد المزج  
ما نصه إذا اختلفا في قيمة المغضوب التالف فالبيعة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكفي  
عنداى اسحق شاهد ويمين وشاهد وامرأتان وعندان اى هريرة لا مدخل للنساء فيه واقتصر في الانوار  
على الثانى اه (قوله او حلف) عطف على اتفاق ش (قوله وتسمع بينته) اى المالك وقوله وان لم تقدر اى  
البيعة ش (قوله اى تقبل) اى المراد بنفي السماع بنفي القبول لان نفي الاصغاء لان ما ياتي بدل على انه يصغى  
الى ما والمراد بنفي القبول بالنسبة للقدر الذى ادعاه المالك فلا يثبت به الا مطلقا ولا فقد قبلت بالنسبة للزيادة  
على القدر الذى ادعاه الغاصب (قوله لافادة) تعليل لقوله اى تقبل وقوله ما ياتي اى قوله لكن يستفيد الخ  
وقوله بالصفات متعلق بتسمع ش (قوله مع استوائها) اى الصفات المتفاوتة في الملاحة وغيرهما لا يدخل  
تحت الوصف قاله في شرح الروض (قوله فمات سمعت) عبارة شرح الروض فمات استحق قيمته بتلك الصفة  
اه فالمراد منه ان فائدة القبول انه لا يسمع تقدير الغاصب بحقيرتها في مقتضى الصفة ثم الجواب عن قولهم

الاختلاف في الثياب (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) أي بلايين فتبقى تحت يده من غير استعمال وفي سم  
عن شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي ليحلف انتهى ومثله أفاقة المجنون فتنتظر فإن امتنع بعد البلوغ  
والأفاقة من الحلف ردت اليمين على الغاصب وقضى له بها فإن أيس من أفاقة المجنون فهل ترد اليمين على الغاصب  
فيقضى له بها أو يوقف الأمر فيه نظر اه ع ش (قوله في الثالثة) أي فيما لو اختلفا في عيب خلقي (قوله  
العدم) أي عدم السلامة من الخلقي اه على (قوله صدق الغاصب الخ) وفاقا للنهاية والمغنى وشرح الروض  
(قوله وبطل حق المالك الخ) فهو أي الغاصب مقر بشيء لم ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف أنه لم يأخذ  
سواء اه نهاية (قوله كسرة) إلى قوله وإنما لم يعتبروا في النهاية (قوله ادعاء الغاصب) أي ادعى الغاصب  
حدوثه عند المالك (قوله والغالب) عطف تفسير اه ع ش (قوله ومحلله ان تلف الخ) هذا يجري في الخلقي  
بالأولى اه سم (قوله معينا) (فرع) لوحم العبد عنده فردة محمولات بيد المالك غرم جميع قيمته  
بختلاف المستعير إذا حم العبد في يده فردة كذلك فوات بيد المالك فإنه يغرم ما نقص فقط مر اه سم على  
منهج أقول ولعل الفرق بينهما التعليل على الغاصب ومن ثم ضمن باقصى القيم بخلاف المستعير فإنه إنما  
يضمن بقيمة يوم التلف اه ع ش (قوله صدق الغاصب الخ) فإن قيل لا يتقيد ذلك برد المغصوب بل لو تلف كان  
الحكم كذلك أخذ من التعليل المذكور ومن مسألة الطعام الاتية اجيب بان الغاصب في التلف قد لزمه  
الغرم فضعف جانبه بخلافه بعد الرد مغنى ونهاية وسم قول المتن (ناقص القيمة) يتردد النظر فيما لو رده  
معدوم القيمة كقربة ماء غصبت بمقازة وردت بجانب الشط و (قوله لم يلزمه شيء) أي من حيث نقص  
القيمة كما هو ظاهر فلا ينافي وجوب الاجرة المعلوم بما تقدم اه سيد عمر أقول قضية التعليل الاتي عدم  
لزوم شيء في رد المغصوب معدوم القيمة ويؤيده ما يأتي قبيل قول المصنف ولو غصب ارضا الخ قول المتن  
(فصارت بالرخص الخ) ولو عادت العشرة باللبس إلى خمسة ثم بالغلاء إلى عشرين لزمه مع رده خمسة فقط وهي  
الفائتة باللبس لا متناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التلف ولو اختلفا فقال المالك حدث الغلاء قبل التلف وقال  
الغاصب بل بعده صدق الغاصب يمينه لأنه الغارم نهاية ومعنى قول المتن (ثم لبسه الخ) خرج به ما لو لبسه قبل

المذكور نقله أعني في شرح الروض عن غيره ثم قال ويوجب أيضا بأن تلك فيها إذا ذكر الشهود قيمتها به  
صرح صاحب الاستسقاء اه (قوله فيصدق الولي أنها لمولية) قال في شرح الروض فينتظر بلوغ الصبي  
ليحلف اه (قوله ولو اختلفا في العيب إلى صدق الغاصب الخ) قال في الروض ولو أقر بغصب دار بالكوفة  
أو بجارية فقال أي المالك لا بل بالمدينة أو عبد حلف الغاصب وبقطعت دار المدينة أو العبد يمينه ودار الكوفة  
أو الجارية برد الاقرار اه ثم قال في الروض وشرحه ولو قال أي المالك للغاصب وقد غصب منه طعاما طعمامي  
الذي غصبتة جديده وقال الغاصب بل عتيق صدق الغاصب أي يمينه ويفارق ما مر من تصديق المالك فيما  
إذا اختلفا في حادث بان المغصوب ثم متفقان على تعيينه فان نكل حلف المالك وأخذ الجديده وله أخذ العتيق  
لأنه دون حقه اه قوله في صورة الطعام صدق الغاصب أي ولا شيء عليه لأن ما اعترف به رده المالك وما  
ادعاه المالك لم يعترف به وهذا كله كمسئلة الشارح المذكورة في كلامهم بما ينازع البلقيني فا ذكره  
في مسألة الثوب حيث قال ولو غصب ثوبا ثم احضر ذلك وقال هذا الذي غصبت منك وقال المالك بل غيره جعل  
المغصوب كالتلف فيلزم الغاصب القيمة وإذا قال المالك غصب مني ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا  
الثوب وقيمته خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة اه بل قياس ما ذكره في هذه المسائل أنه لا يلزم الغاصب  
شيء في الصورتين وقد يتوهم الفرق بينهما لم يتفقا على الغصب فيما ذكره الاصحاب بخلاف مسألة البلقيني  
وهو فاسد بل اتفقا عليه فيما ذكره الاصحاب خصوصا في مسألة الطعام بل لا نسلم اتفاقهما عليه فيما ذكره  
وقوله وإذا قال المالك غصب الخ قال مر ممنوع بل الوجه أنه انوافق الغاصب على أن ما غصبه هو  
ما احضره فلا معنى للنزاع ولا يلزم خمسة لأن الرخص غير مضمون وان لم يوافق على ذلك فقد ردا قراره فلا  
يلزمه شيء فليتامل (قوله ومحلله ان تلف) هذا يجري في الخلقي بالأولى (قوله لان الاصل براءته من الزيادة)

فيصدق الولي أنها لمولية  
وأما في الثالثة فلان الاصل  
العدم والبيئة ممكنة ولو  
اختلفا في العيب فقال  
الغاصب انما غصبت هذا  
العبد وقال المالك بل انما  
غصبت امة صفقتها كذا  
صدق الغاصب انه لم يغصب  
امة وبطل حق المالك من  
العبد لده الاقرار له به (وفي  
عيب حادث) كسرة  
واباق وقطع يد ادعاء  
الغاصب (يصدق المالك  
يمينه في الاصح) لان  
الاصل والغالب السلامة  
ومحلله ان تلف فان بقي ورده  
معينا وقال غصبتة هكذا  
صدق الغاصب كما نقله  
وأقر اه لان الاصل براءته  
من الزيادة (ولو رده ناقص  
القيمة) بسبب الرخص  
(لم يلزمه شيء) لانه لا نقص  
في ذاته ولا في صفاته والفائت  
إنما هو رغبات الناس وهي  
غير متقومة (ولو غصب  
ثوبا قيمته عشرة فصارت  
بالرخص درهما ثم لبسه  
قابلا

لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم) وهو العشرة لان الناقص باللبس نصف القيمة فلزمه قيمته اكثر ما كانت من الغصب الى التالف وهي خمسة والنقص الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير مضمون ويجب مع الخمسة اجرة اللبس (قلت ولو غصب خفين) اي فردتي خف ومثلهما كل فردين لا يصلح احدهما الا بالآخر كزوجي نعل ومصراعى باب و طائر مع زوجه وهو يساوى معها اكثر (قيمتها عشرة فتلف احدهما ورد الآخر وقيمتها درهمان او اتلف) او تلف عطف على غصب (احدهما غصبا) له فقط (او) اتلف احدهما (في يد مالكة) لزمه ثمانية في الاصح) وان نوزع في الثانية بقسميها (والله اعلم) خمسة للتام وثلاثة لارش ما حصل من التفريق عنده اما في الاولى فواضح واما في الاخيرتين فلانه اتلف احدهما وادخل النقص على الباقي بتعديه وانما لم يعتبروا في السرقة قيمة احدهما منضمنا الى الآخر احتياطا للقطع ولو اتلفها اثنان معالزم كلا خمسة او مرتبا لزم الاول ثمانية والثاني اثنان (ولو حدث نقص) في المغصوب

الرخص فالبلاء ثم رخص سعره فارشه ما نقص من أقصى قيمه وهو العشرة اه ع ش قول المتن (فصارت نصف درهم) لو صارت قيمه بالرخص خمسة ثم لبسه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لانها ثلاثة اخماس التالف من أقصى قيمته اه ع ش لان التالف من الخمسة ثلاثة اخماسها فتجب من الاقصى وهو العشرة (قوله نصف القيمة) الا صوب كافي المحل والنهاية والمغنى نصف الثوب (قوله وتجب مع الخمسة اجرة اللبس) و ظاهر ان الاجرة لا تتوقف على اللبس حلبي اه بجيرى (قوله اي فردتي خف) اذ كل واحدة تسمى خفا نهاية ومعنى (قوله وطائر الخ) عبارة النهاية والمغنى وأجره الدارمى في زوجي الطائر اه (قوله معها) الاولى مع الاخر قول المتن (او اتلف احدهما غصبا) يجوز بناء تالف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اي غصبا او اذا غصب او على الحال من المفعول اي احدهما اي مغصوبا او اذا غصب وهذا اوفق بجعل اوفى يد مالكة عطفًا على الحال اي او حال كون احدهما في يد مالكة سم على حج اقول لكن يرد على قراءته مبنيًا للمفعول انه يصدق بما لو كان المتلف له وهو في يد الغاصب غيره مع ان الذي يلزمه في هذه درهمان لثمانية اه ع ش وتقدير الشارح قوله له يناسب الاول فقط (قوله عطف الخ) اي قوله اتلف عطف على قوله غصب اي لا على قوله تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبها سم على حج اه ع ش قول المتن (غصبا) بان غصب احدهما فالتلف او تلف اه سم قول المتن (في يد مالكة) احتريزه عما لو اتلفه في يد الغاصب فانه لا يلزمه الادرهمان مغنى ونهاية اي والباقي على الغاصب وقضيته انه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كونه غصبهما معا وهو ظاهر في الاولى لان التفريق حصل بفعل الغاصب واما الثانية فتدبر فتوقف فيها بأن التفريق والاتلاف كلاهما من فعل المتلف ع ش عبارة الجيرى قوله الا درهمان اي وهما قيمته وحده اي اذا كان الغاصب اتلف الاولى قبل والا فيلزم المتلف ثمانية لان التالف والتفريق حصلا بفعله سلطان اه قول المتن (لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي مالو مشى شخص على قرده غيره فجذبها صاحب النعل فانقطعت وذلك ان تقوم النعل سليمة هي ورفقتها ثم تقومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشى وصاحب النعل فما يخص صاحب النعل يسقط لان فعله في حق نفسه هدر وما يخص الاخر مضمون عليه اه ع ش وهذه الحادثة تقطع في الطواف كثيرا (قوله في الثانية) اي في قول المتن او اتلف احدهما و (قوله بقسميها) اي قوله غصبا وقوله اي في يد مالكة (قوله عنده) لعل المراد عند التالف اه رشيدى ويحتمل عند المتلف اي بسببه (قوله وانما لم يعتبروا الخ) اي في القطع والافقد اعتبروا في الضمان كما صرح به النهاية والمغنى وكذا سم عبارته لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو اتلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته منضمًا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه اه قول المتن (يسرى الى التالف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكر الا انه لا يسرى الى التالف م اه سم على حج اي فهو باق على ملك صاحبه فيرده مع ارش ان نقص ومثله مالو جعل اللحم قديدا او ذبح الحيوان فصيروه لحما اه ع ش قول المتن (بان جعل الحنطة الخ)

أى وبعد التالف قد لزمه الغرم فضعف جانبه فلم يصدق (قوله في المتن أو اتلف أحدهما غصبا له) يجوز بناء تالف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه اي غصبا او اذا غصب او على الحال من المفعول اي احدهما اي مغصوبا او اذا غصب وهذا اوفق بجعل اوفى يد مالكة عطفًا على الحال اي او حال كونه او احدهما في يد مالكة (قوله عطف على غصب) اي لا على تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما اذا غصبها (قوله في المتن غصبا) بان غصب احدهما فالتلف او تلف (قوله في المتن او في يد مالكة) خرج مالو اتلفه فتلف في يد الغاصب فيلزمه درهمان لانها قيمته والزيادة لاجل التفريق ولم يحصل بفعله فلم تلزمه (قوله وانما لم يعتبروا في السرقة قيمة احدهما الخ) لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلف احدهما المسروق غرم السارق قيمته منضمًا مع ارش التفريق لان سرقة احدهما لا تنقص عن غصبه ان لم تكن منه (قوله في المتن يسرى الى التالف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكر الا انه لا يسرى الى التالف م



مثلا بالمثل إذ لا يأتي في ذلك المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته يملكه اه  
 بجبري اقول وقد ينفيه ما يأتي انفا عن النهاية والمغنى وشرح المنهج قول المتن (بان جعل الحنطة الخ) اي  
 اوصب الماء في الزيت وتعذر تخليصه او وضع الحنطة في مكان ندى فتعفت عفنا غير متناه اه نهاية قول  
 المتن (فكالتالف) ويحتمل ان يستثنى من كونه كالتالف ما لو كان الغاصب مفلسا ثم رايت ما يأتي عن المطلب  
 في شرح قوله فالذهب انه كالتالف في الفصل الاتي ما حاصله موافقة الاحتمال المذكور اه سم (قوله  
 نظير ما يأتي الخ) أي في الفصل الاتي في خلط المغصوب بغيره (قوله فكانه ملك) فيغرم بدل جميع المغصوب  
 من مثل او قيمة نهاية ومغنى وشرح منهج (قوله بل قال) اي السبكي وكذا ضمير اختار (قوله انه للمالك)  
 بيان للوجه الثاني (قوله واقف) اي غير سار (قوله ووجه الاول الخ) وهو كونها كالتالف فيملكها الغاصب  
 (قوله مقامها) اي الحنطة (قوله انه يحجر عليه الخ) لإطلاقه صادق بما إذا تعذر عليه اداء البدل حالا واشرف  
 نحو الهريسة على التلف ولعل وجهه ان ثم التغليظ عليه لتعديده وزجر غيره عن الاقدام على الغصب اه سيد  
 عمر ويأتي عن عرش ما قد يخالفه (قوله إلى اداء بدله) عبارة النهاية ومعنى ملك الغاصب لما ذكر انه يملكه  
 ملكا مرامعي بمعنى انه يتمتع عليه ان تصرف فيه قبل غرم القيمة اه اي او المثل رشيدى قال الجبري ولولا كل  
 وان خاف تلفه بالكلية خلا فالبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الاكل من الكوارع  
 المطبوخة اي الماخوذة في المكوس الان وان جهلت اعيان ملاكها لانهم معلومون فبى من الاموال  
 المشتركة وما نقل عنه مر من انها من الاموال الضائعة وامر هاليت المال لم يثبت عنه بل هو باطل وما نقل  
 عن الحنفية من أنه إذا تصرف الغاصب في المغصوب بما يزيل اسمه ملكه كطحن الحنطة وخبز الدقيق أنكره  
 اصحابنا اشد انكار ونقل عن بعض الحنفية إنكاره ايضا فراجعه قليوبى على الجلال وقرره الحنفى اه وقال  
 عرش قوله مر قبل غرم القيمة ولو عجز عن القيمة واشرف على التلف فينبغي ان يرفع الامر إلى القاضي ليبيعه  
 ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احتمل ان يتولى المالك بيعه بحضرة الغاصب او الغاصب  
 بحضرة المالك وياخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فللغاصب لانه يقدر دخوله في ملكه فان فقد  
 المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لحضور المالك وبقى ما يقع في بلاد الارياض من الطعام المسبى بالوحشة  
 ومن الولا ثم التي تفعل بمصرنا من مال الايتام القاصرين ومعلوم ان حكمه حكم الغصب فهل بوضعه في فمه  
 يصير كالتالف وإن لم يمضغه او لا يصير كذلك إلا بالمضغ وعلى الاول فهل يتمتع عليه بلعه قبل دفع القيمة او  
 يبلعه وتثبت القيمة في ذمته او يلفظه ويرده لصاحبه مع غرامة ارش النقص والا قرب انه يتمتع عليه البلع قبل  
 غرمه للقيمة فان لم يغمها وجب عليه لفظه من فيه وورده للمالك مع غرامة ارش النقص اه (قوله اداء بدله) اي  
 من المثل او القيمة (قوله وإنما كان الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول اي كونه كالتالف يملك الغاصب  
 ذلك وقيل يبقى للمالك لثلا يقطع الظلم حقه وكالوقتل شاة يكون المالك احق بجلدها لكن فرق بينهما بان  
 المالية هنا باقية وفي مسألة جلد الشاة غير باقية اه قال الرشيدى قوله وقيل يبقى للمالك اي مع اخذه  
 للبدل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتن وفي قول رده مع ارش النقص اه  
 (قوله وبزيت نجسه الخ) عبارة المغنى ومثل الشاة مالو نجس الزيت مثلا فانه يغرم بدله والمالك احق بزيت  
 اه (قوله لانها صار كالتالف) لعل الاولى إسقاطه لانه موجود في مسألة الهريسة ايضا والمقصود من  
 هذا الكلام الفرق بينهما كما مر آفا (قوله وخرج) إلى قوله وسيأتي في النهاية والمغنى (قوله مالو حدث  
 النقص في يده الخ) فيه إشعار بان المراد بالغاصب اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل من انبت يده على

(قوله في المتن فكالتالف) قال في شرح الروض وفارق نظيره في الفلاس حيث جعل مشتركا بين البائع  
 والمفلس ولم يجعل كالتالف باننا لم نثبت له الشركة لما حصل له تمام حقه بل احتاج إلى المضاربة وانه يحصل  
 للمالك تمام البدل اه وقد ردد عليه ان الغاصب قد يكون مفلسا إلا ان يفرق بانه ايضا يحجر عليه إلى اداء  
 البدل كما ذكره الشارح فلا يفوت تمام حق المالك بخلاف المفلس غير الغاصب لان عمله محترم فلا يتعلق

(فكالتالف) نظير ما يأتي  
 بما فيه مع جوابه لانه لو  
 ترك بحاله لفسد فكانه هالك  
 كما رجحه المصنف في نكته  
 وابن يونس والسبكي بل  
 قال لا وجه للوجه الثاني  
 أنه للمالك ثم اختار لنفسه ما  
 استحسنته الرافعي في الشرح  
 الصغير ونسبه الامام إلى  
 النص من أن المالك يتخير  
 بين جعله كالتالف وبين  
 أخذه مع أرش عيب سار  
 أي شأنه السراية وهو  
 أكثر من أرش عيب  
 واقف ووجه الاول  
 المعتمد ان الغاصب غرم  
 ما يقوم مقامها من كل وجه  
 نعم الأوجه نظير ما يأتي  
 أنه يحجر عليه فيه إلى اداء  
 بدله وإنما كان المالك احق  
 بجلد شاة قتلها غاصبا  
 بزيت نجسه غاصبه لانه  
 لامالية فيهما فلم يغرم في  
 مقابلتهما شيئا لانها صار  
 كالتالف (وفي قول رده مع  
 أرش النقص) كالتعيب  
 الذي لا يسرى وخرج  
 بجعل مالو حدث النقص في  
 يده من غير فعله كالموت  
 الطعام عنده لطول مكثه

فيتين اخذه مع ارشه قطعاً وسياتي ما يعلم منه ان خلط نحو زيت بجنسه يصيره كالحالك فيملكه وله ابداله او اعطاؤه بما خلطه بمثله او ايجاد لا بأرد إلا برضاه وكذا الحكم فيما لو غصبه من اثنين أو خلط الدر احم بمثلها بحيث لا تتميز على المعتمد فيهما (ولو جنى) القن (المغصوب فتعق برقبته مال) ابتداء أو للعفو عليه (لزم الغاصب (٣٦) تخليصه) لانه نقص حدث في يده وهو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية

لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل ضمانه او المال فلا واجب غيره (فان تلف) الجاني (في يده) اي الغاصب (غرمه المالك اقصى القيم) من الغصب إلى التلف كسائر الاعيان المغصوبة (وللجنى عليه تغريمه) اي الغاصب لان جناية المغصوب مضمونة عليه (و) له (ان يتعلق بما اخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه لان حقه كان متعلقاً بالرقبة فيتعلق بيدها ومن ثم لو اخذ المجنى عليه الارش لم يتعلق به المالك (ثم) إذا اخذ المجنى عليه حقه من تلك القيمة (يرجع المالك على الغاصب) بما اخذه منه المجنى عليه لانه أخذه منه بجناية مضمونة على الغاصب وافهم ثم انه لا يرجع قبل اخذ المجنى عليه منه لاحتمال انه يبريء الغاصب نعم له مطالبة الغاصب بالاداء للجبني عليه حتى لا يتعلق بما اخذه كما يطالب به الضامن الاصيل (ولو رد العبد) اي القن الجاني (الى المالك فيبيع في الجناية) يرجع المالك بما اخذه المجنى عليه على الغاصب لان الجناية

يد الغاصب ومنه لو باشر الفعل الذي يسرى إلى التلف أجنى وهو يد الغاصب اه عش أقول كون المراد ما ذكره مسلم ودعوى الاشعار فيها وقفة (قوله فيتين اخذه الخ) قال شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النقص هنا بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريسة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه سم (قوله بجنسه) اي بشيرج كما ياتي اه سم (قوله مما خلطه الخ) متعلق بالا عطاء فقد يعنى من المخلوط ان كان الخلط مع مثله الخ (قوله وكذا الحكم الخ) ياتي عن النهاية والمعنى خلافه (قوله فيما لو غصبه) اي في مخلوط بفعله لو غصب جزأه من اثنين أو في الخلط لو غصب المخلوط من اثنين (قوله فيهما) اي في خلط المغصوب من اثنين وخلط الدر احم بمثلها (قوله ابتداء) إلى قوله وصوب في المغنى لا قوله ومن ثم إلى المتن وإلى قول المتن ولو غصب ارضاً في النهاية (قوله أو للعفو عنه) اي لاجل العفو عن المال قول المتن (لزم الغاصب الخ) ويجب عليه ايضا ارض ما تصف به من العيب وهو كونه جاني نهاية ومعنى قول المتن (تخليصه) فلو لم يخلصه ويبيع اخذ المالك من الغاصب ما بيع به فقط لا أقصى قيمة لما ياتي في قوله وصوب البلقيني الخ ويحتمل ان يغرمه الاقصى ويفرق بان في مسئلة البلقيني رد المالك بالفعل بخلاف ما هنا اه عش ولعل الفرق اقرب (قوله وهو مضمون عليه) جملة حالية وعبرة بالمعنى والنهاية فيلزمه تخليصه بالتفريع قول المتن (وللبني عليه تغريمه) اي الاقل من الارش وقيمة يوم الجناية كما في شرح الروض سم على حج اه عش قول المتن (ثم يرجع المالك الخ) فعلم ان القرار على الغاصب وانه يضمن قيمة الرقيق المغصوب وارش جنانيته اه بجيرى (قوله لاحتمال انه) اي المجنى عليه (قوله يبرا الغاصب) اي وذلك يمنع من الرجوع اه معنى (قوله نعم له) اي للمالك قول المتن (ولو رد العبد الخ) ولو جنى الرقيق في يد الغاصب او لا ثم في يد المالك وكل من الجنائتين مستغرفة قيمته بيع فيهما وقسم ثمنه بينهما نصفين وللمالك الرجوع على الغاصب بنصف القيمة للجناية المضمونة عليه اه معنى (قوله إذا اخذ) اي المجنى عليه (قوله مثلاً) أى أو بعضه لكون المال الواجب بالجناية أقل من ثمنه (قوله ولم يوجد ذلك) أى التلف (قوله فهو) اي الرد المذكور (قوله للفرق الواضح) وهو ان العين هنارت إلى يد المالك فالبيع وإن كان بسبب سابق لكنه مع قيام صورة العين بصفاتها فكان إلحاقه بالرخص اظهر من إلحاقه بالتلف اه عش (قوله بكشط) إلى الفرع في النهاية لا قوله لا من طم إلى المتن (قوله او حفرها) اسقطه المغنى واقتصر على الكشط ثم قال خرج بما قيدت به المتن ما لو اخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فان المصنف ذكره بعد ذلك (قوله ان بقي) إلى قوله ولا يرد المثل في المغنى لا قوله ولو فرض انه لا قيمة له (قوله عليه) اي الرد

بخصوص ما عمل فيه حق المالك ويحتمل أن يستثنى من كونه كالتلف ما لو كان الغاصب مفلساً وهو خلاف ظاهر كلامهم فليتأمل ثم راي ما ياتي عن المطلب في شرح قوله في الفصل الاتي فالذهب انه كالتلف بما حاصله موافقة الاحتمال المذكور (قوله فيتين اخذه مع ارشه قطعاً) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتلف نظير ما مر لان النص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المغصوب هريسة بنفسه اخذه المالك مع الارش اه بقي ما لو صار هريسة بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك فهل يشاركه المالك بنسبة مائه (قوله ان خلط نحو زيت بجنسه) اي شيرج كما سيأتي (قوله في المتن وللجنى عليه تغريمه) اي الاقل من الارش وقيمته يوم الجناية كما في شرح الروض (قوله وفيه نظر وان بسط ذلك الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن اجبره المالك على رده) قال الاسنوى ولو كان الماخوذ من القهات التي

حصلت حين كان مضموناً عليه وصوب البلقيني أنه إذا أخذ الثمن بجملة مثلاً وكان دون أقصى القيم يرجع المالك على الغاصب بالاقصى لا بما بيع به فقط وفيه نظر وان بسط ذلك واستشهد له لانه لا نظر للاقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد ذلك هنا فهو نظير ما مر في الرخص فان قلت يبعه بسبب وجد يد الغاصب منزل منزلة تلفه في يده قلت ممنوع للفرق الواضح بينهما (ولو غصب ارضاً فتمل ترابها) بكشط عن وجهها أو حفرها (اجبره المالك على رده) ان بقي وان غرم عليه أضعاف قيمته ولو فرض

انه لا قيمة له (أورد مثله) ان تألف المأمر انه منلي ولا يرد المثل الى الاباذن المالك لانه (٣٧) في الذمة فلا بد من قبض المالك حتى يبرأ منه

(و) على (اعادة الارض كما كانت) من ارتفاع أو ضده لا مكانه فان تعذر بعد ذلك الا بزيادة تراب اخر لزومه لكن ان اذن له المالك (والتناقل) للتراب (الرد) له (وان لم يطالبه) المالك به بل وان منعه منه كما قال في المطلب عن الاصحاب (ان) لم يتيسر نقله لموات (و) كان له فيه غرض (كان نقله للمسك أو غيره) وأراد تفريغه منه ليتسع أو ليزول الضمان عنه أو نقصت الارض به ونقصها ينجر برده ولم يبرأ منه وانما لم يحزله رفوثوب تخرق عنده لانه لا يعود به كما كان أما اذا تيسر نقله لنحو موات في طريقه ولم تنقص الارض لولم يبرده أو أراه فلا يبرده الا بالاذن وكذا في غير طريقه ومسافته كسافة أرض المالك أو أقل وللمالك منعه من بسطه وان كان في الاصل مبسوطا لا من طم حفر به حفرها وخشى تلف شيء فيها الا اذا أبرأه من ضمانها نظير ما يأتي (والا) يكن له فيه غرض بأن نقله لموات ولم تنقص به ولا طلب المالك رده (فلا يبرده الا باذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فعل كلفه النقل (ويقاس بما ذكرنا حفر البئر)

(قوله انه الخ) أي التراب المنقول قول الماتن (أورد مثله) فان تعذر رد مثله غرم الارش وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها وحل ما مر مالم يكن المأخوذ من القمامات والافني المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها لانه محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها ان كانت باقية وهو كذلك كما صرح به الاسنوي نهاية ومعنى وسم قال ع ش قوله مر وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض باخذها الى القمامات والافنا لقياس وجوب ارش النقص كما هو معلوم من نظائره اه (قوله ولا يرد المثل الا باذن المالك) يأتي عن المعنى خلافه (قوله الا باذن المالك) أي وبعد اذنه برده مثله عند الاطلاق فان عين له شيئا تعين اه ع ش (قوله حتى يبرأ منه) قديقال مجرد اذن المالك ليس قبضا سم على حجج قديقال تسومح فيه للزوم الرد له فنزل اذنه منزلة قبضه اه ع ش (قوله فان تعذر) أي كونها كما كانت قبل (بعد ذلك) أي بعد الرد (قوله لزومه) أي التراب الآخر (قوله لكن ان اذن له المالك) فيه ان مجرد اذن المالك لا يقتضي اللزوم بل لا بد فيه من طلبه اه سم اقول واصل المطلب مستفاد من قول المتن واعادة الارض الخ والاحتياج الى الاذن انما هو لاحتمال نفيه عن الزيادة (قوله للتراب) الى قوله واستشكل في المعنى (ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتبار في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ سم وع ش (قوله كان نقله للمسك أو غيره) عبارة النهائية والمعنى كان ضيق ملكه او ملك غيره او نقله لشارع وخشى منه ضمانا او حصل في الارض نقص الخ اه (قوله ليتسع أو ليزول الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او نقصت الارض الخ) ظاهره أنه ليس له ان يرد في هذه الحالة اذا كان في طريقه موات وهو غير مراد كما صرح به الشهاب ابن قاسم اخذ من قوله الآتي اما اذا تيسر الخ اه رشیدی (قوله رفوثوب) بالهمز اي اصلاحه (قوله لانه لا يعود الخ) اي ولانه تصرف في ملك غيره اه ع ش (قوله وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه اه سم (قوله وللمالك منعه من بسطه الخ) ظاهره وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان التعثر والنقص لكن في الاذرعى خلافة في الاولى ويؤخذ مما مر في الشرح في مسألة الردان له البسط وان منعه المالك لدفع ارش النقص ان لم يبرئه المالك منه فليراجع اه رشیدی وقوله مما يأتي في مسألة الطم وقوله فليراجع اقول يصرح بذلك قول ع ش اي مالم تنقص القيمة للارض بعدم بسطه اه (قوله به) متعلق بطم الخ والضميز للتراب (قوله حفرها) الجملة صفة حفر (قوله الا اذا أبرأه من ضمانها) أي او قال رضيت باستدامتها لما يأتي ان قوله هذا كاف في البراءة من الضمان (قوله لموات) أي او من احد طرفيها الى الآخر اه معنى (قوله ولم تنقص) أي الارض (قوله فان فعل) أي رده الغاصب بلا اذن (قوله كلفه) أي المالك الغاصب اه ع ش قول المتن (بما ذكرنا) أي من نقل التراب بالكشط اه معنى (قوله وقال له المالك رضيت الخ) وان اقتصر على منعه من الطم فكذلك في احد وجهين نقله الروياني وابن الرفعة عن الاصحاب اه معنى عبارة شرح المنهج فلم يكن له غرض سوى دفع الضمان يتعثر بالحفيرة او بنقص الارض ومنعه المالك من الطم فيهما وابرأه من الضمان في الثانية امتنع عليه الطم واندفع عنه الضمان اه

تجتمع في الدور وفي المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند التلف لانه محقرة ومقتضى كلامه وجوب ردها وهو واضح اه (قوله في المتن) اورد مثله قال في شرح الروض فان تعذر رد مثله غرم الارش اه (قوله لانه في الذمة) لا يشكل ذلك بقوله الآتي ولنا قل الرد الى قوله وان منعه الخ لانه في رد ترابها لا في رده اورد مثله وان كان السياق قديوهمه لكن في كنز شيخنا البكري خلاف ذلك كما ساذكره قريبا (قوله فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه) قديقال مجرد اذن للمالك ليس قبضا (قوله لكن ان اذن له المالك) قديقال في تقييد اللزوم بذلك حرازة لان مجرد اذن المالك لا يقتضي اللزوم بل لا بد فيه من طلبه فليتأمل (قوله ان لم يتيسر نقله لموات) اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما افاده قوله اما اذا تيسر الخ (قوله وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه ش (قوله ولم تنقص) أي الارض

الذي تعدى به الغاصب (وطمها) ان اراده فان أمره المالك بالطم وجب والا فان كان له فيه غرض استقل به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان التردى فان لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضيت باستدامة البئر امتنع عليه الطم

لاندفاع الضمان عنه بذلك وتعلم بترابها ان يبق والا فبمثله واستشكل بما مر ان المثل في الذمة وهو لا يملك الا بقبض صحيح فليحمل على ما اذا اذن له المالك في رده وله نقل ما طوى به البئر (٣٨) وللبالك اجبار عليه وان سمح له به (وإذا أعاد الارض كما كانت ولم يبق نقص فلا ارش) إذا

لا موجب له ( لكن عليه  
اجرة المثل لمدة الاعادة)  
والخفر كافي الروضة واصلا  
لانه وضع يده عليها مدتيا  
تعديا وان كان آتيا بواجب  
(وان بقي نقص) في الارض  
بعد الاعادة (وجب ارشه  
معا) اي الاجرة لاختلاف  
سببهما (ولو غصب زيتا  
ونحوه) من الادهان  
( واغلاه فنقصت عنه  
دون قيمته) بان كان صاعا  
قيمه درهم فصار نصف  
صاع قيمته درهم (رده)  
لبقاء العين ( ولزمه مثل  
الذاهب في الاصح) لان  
له بدلا مقدرا وهو المثل  
فاوجبناه وان زادت القيمة  
بالاخلاء كالموخي العبد  
فانه يضمن قيمته وان  
زادت اضعافا ( وان  
نقصت القيمة فقط ) اي  
دون العين (لزمه الارش)  
جبراله (وان نقصتا) اي  
العين والقيمة معا ( غرم  
الذاهب ورد الباقي) مطلقا  
(مع ارشه ان كان نقص  
القيمة اكثر) مما نقص  
بالعين كرتلين قيمتهما  
درهمان صار الاغلاء  
رطلا قيمته نصف درهم  
فيرد الباقي ويرد معه رطلا  
ونصف درهم اما اذا لم يكن  
نقص القيمة اكثر بان لم  
يحصل في الباقي نقص كما  
لو صار رطلا قيمته درهم

اي فيصير المالك بمنعه من الطم كالموخرها في ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها عشاها بجيرى (قوله)  
لاندفاع الضمان عنه (الخ) اي وعن المالك عبارة عشاها وتصير البئر برضا المالك كالموخرها في ملكه  
ابتداء فلا يضمن ما تلف بها بعد رضا المالك يبقاها ويقي ما لو لم يطعمها ثم حصل بها تلف فطلب من الغاصب  
بدل التالف فادعى الغاصب ان المالك رضى باستدامة البئر فانكره المستحق فالظاهر تصديق المستحق لان  
الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك يبقاها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال  
الغصب وعدمه اهـ اي ولا بين تصديق المالك للغاصب وعدمه (قوله فليحمل الخ) وقد يقال هلا جاز وان لم  
ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يدفع الاشكال فليتامل  
ثم رايت في كنز شيخنا الكبرى ما نصه ويحجب اي عن الاشكال بان غرض البراءة سوما فيه بمثل ذلك سم  
على حججها عشاها عبارة المعنى بعد ذكر الاشكال المذكور عن الاستوى نصها ولعلمهم اغفروا ذلك للحاجة  
اهـ (قوله وله) الى الفرع في المعنى (قوله ما طوى به) اي بنى به (قوله عليه) اي النقل (قوله وان سمح له به)  
اي الغاصب للبالك (بما طوى به) اي لما فيه من المنفعة عشاها (قوله والخفر الخ) عبارة المعنى لمدة الاعادة من  
الرد والطم وغيرهما كما يلزمه اجرة ما قبلها اهـ (قوله مدتيا) اي الاعادة والخفر وظاهره دون ما بينهما  
وتقدم آفعا عن المعنى خلافة وهو الظاهر (قوله وان كان آتيا بواجب) اي في الاول اهـ سم (قوله قيمته درهم)  
اي او اكثر كما ياتي (قوله فانه يضمن قيمته) اي يضمن جميع قيمته لان الاثنين فيهما القيمة فيلزمه رده  
للمالك مع قيمته شيخنا العزيز وظاهر ان المراد قيمته قبل الخصى اهـ بجيرى (قوله وان زادت الخ) اي  
قيمه بعد الخصى اضعافا ما كانت عليه عشاها (قوله مطلقا) اي سواء كان نقص القيمة اكثر من  
نقص العين او لا اهـ عشاها (قوله ولو غصب عصيرا فاغلاه) ومثل اغلاء العصير ما لو صار العصير خلا او  
الرطب ثم او نقصت عنه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب واجراه الماوردى والرويانى في اللبن اذا صار  
جينا ونقص كذلك وتعرف النسبة بوزنها معنى ونهاية وشرح الروض (قوله لانه مائة الخ) يؤخذ من  
هذا التعليل انه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة لكن الاوجه انه يضمن مثل الذاهب كالدهن اهـ نهاية  
قال الرشيدى والظاهر انه يرجع في الذاهب وعدمه وفي مقدار الذاهب الى اهل الخبرة وانظر ما المراد  
بالمثل الذي يضمنه ويحتمل ان يضمنه عصيرا بقول اهل الخبرة انه مشتمل على عصير خالص من المائة  
بمقدار الذاهب او يكلف اغلاء عصير حتى تذهب مائته ويغرم منه بمقدار الذاهب فليراجع اهـ عبارة  
عشاها قوله مر انه يضمن مثل الذاهب اي بما ذكر من العصير والرطب والجبن وينبى ان محل ذلك اذا  
كان الذاهب اجزاء متقومة فان كان مائة فلا (فرع) وقع السؤال في الدرس عن شخص غصب من آخر  
عبدين ثم ان احدهما جنى على الآخر واقتص السيد من الجاني في بدل الغاصب هل يضمنهما لانهما قاتا  
بجناية في يد الغاصب او يضمن الجاني فقط والجواب عنه ان الظاهر الاول للعلة المذكورة اهـ (قوله)  
ملاحظا اجرة الكتابة) معناه انه يضمن قيمتها التي منشؤها الكتابة بالاجرة (قوله لانه تجب مع ذلك) اي

(قوله فليحمل الخ) كذا شرح مر وقد يقال هلا جاز وان لم ياذن المالك لغرض دفع الضمان وان لم يبرأ  
من عهدة المالك لعدم القبض وبهذا يدفع الاشكال فليتامل ثم رايت شيخنا الكبرى في كنهه قال في شرح  
قول المصنف وللناقل الرد الى ان كان له فيه غرض مانصه واستشكل رد بدل التالف اذ لم ياذن المالك بان  
ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح ويحجب بان غرض البراءة سوما فيه بمثل ذلك اهـ (قوله وان كان آتيا  
بواجب) اي في الاول (قوله لم يغرم مثل الذاهب الخ) قال في شرح الروض وفارق نظيره في المفلس حيث  
يضمن مثل الذاهب للبائع كالزيت بان ما زاد بالاغلاء ثم للبشترى فيه حصة فلم يضمن المشتري ذلك لاجفنا  
بالبايع والزائد بالاغلاء هنا للبالك فانجبر به الذاهب اهـ وفي الروض وكذا الرطب يصير تمر اقال في شرحه

أوأكثر فيغرم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصيرا أو اغلاه فنقصت عنه دون قيمته لم يغرم مثل الذاهب لانه مائة لا قيمة لان  
لها والذاهب من الدهن متقوم (فرع) غصب وثيقة بدني أو عين وأتلفها ضمن قيمة الكاغد مكتوبا ملاحظا اجرة الكتابة لانه تجب مع ذلك

كما حملوا عليه عبارة الروضة الموهمة لا يجابها الذي لا يقوله احد على ما قاله الزركشي وان (٣٩) محاه ضمن قيمة ما نقص منه وافتاء ابن

الصلاح بانه يلزمه قيمة ورقة فيها اثبات ذلك الممال فيقال كم قيمة ورقة يتوصل بها الى اثبات مثل هذا الملك ثم يوجب ما ينتهي اليه التقويم ضعيف وان اعتمده الاسنوى وقال مقتضاه وجوب قيمة الكاغد ايضاً واجرة الوراق قال ولا بد من اعتبار اجرة الشهود وان لم يكتبوا شهادتهم اه وليس كما قال ثم رايت الاذرعى بالغ في الرد عليه فقال وهذا كلام ردىء ساقط واقى ايضا بضمان شريك غور ماء عين ملك له ولشركائه فليس ما كان يسقى بها من الشجر وبنحوه اقضى الفقيه اسمعيل الحضرمى ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر لقولهم لو اخذ ثيابه مثلاً فهلك برء لم يضمنه وان علم ان ذلك مهلك له لكن مر اول الباب ما يرده فتامله (والاصح ان السمن الطارىء في يد الغاصب لا يجبر بقص هزال قبله) فلو غصب سميئة فهزلت بالبناء للمفعول لا غير ثم سمنت ردها وارش السمن الاول لان الثانى غير هو ما نشاعن فعل الغاصب لاقيمته حتى لو زال هذا غرم ارشه ايضا هذا ان رجعت قيمتها الى ما كانت عليه والا غرم ارش النقص قطعاً وأشار بقوله نقص هزال الى انه لا اثر لزال سمن مفرط لا

لان الاجرة تجب مع قيمة الكاغد مكتوباً اه كرى قوله منشؤها الخ المناسب من منشئها الخ بزيادة من التبعية وقوله مكتوباً ينبغى اسقاطه فالمراد ان الواجب قيمة الكاغد مكتوباً مع اجرة الكتابة وهى اقل من قيمة الكاغد ايضاً مع اجرة الكتابة المنقولة بقول الشارح لانها تجب الخ عبارة ع ش فرع غصب وثيقة الخ حجج والتذاكر لزمه اذا تلفت قيمة الورق واجرة الكتابة وثوباً بمطرز الزمه قيمته مطرزا والفرق ان الكتابة تعيب الورق وتقص قيمته فلو الزمناه قيمة الوثيقة دون الاجرة لا جحفنا بالمالك ولا كذلك الطراز لانه يرد في قيمة الثوب فلا ضرر عليه سم على حجج اه (قوله كما حملوا عليه) اى وجوب الاجرة مع قيمة الكاغد مكتوباً (قوله لا يجابها) اى الاجرة اه كرى اى مع قيمة الكاغد ايضاً (قوله وان محاه) اى الوثيقة اى خطها على حذف المضاف والتذكير باعتبار الكاغد المكتوب (قوله وافتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبره قوله ضعيف (قوله بانه يلزمه) اى متلف الوثيقة (قوله واجرة الوراق) اى السكاتب (قوله اجرة الشهود) اى اجرة احضارها (قوله كما قال) اى الاسنوى وكذا ضمير عليه (قوله واقى) اى ابن الصلاح (قوله عين ملك) باضافة العين الى الملك اه كرى اقول ويجوز القطع ايضا على الوصفية اى هى ملك الخ (قوله ما كان يسقى الخ) فاعل ببس والضمير فى الفعلين لما وقوله من الشجر بيان له (قوله وبنحوه) اى افتاء ابن الصلاح والجار متعلق بقوله اقضى الفقيه الخ (قوله ونظر فيه) اى فى افتاء ابن الصلاح (قوله لكن مر اول الباب الخ) كانه يشير الى هلاك ولد شاة ذبحها فانه يضمنه لانه اتلف غذاء المتعين له باتلاف امه اى وفما نحن فيه اتلف ماء المتعين اه سيد عمر عبارة سم قوله لكن مر اول الباب ما يرده اى النظرش قال هناك وليس منه اى من الاستيلاء منع المالك من سقى ماشيته او غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عنه على المعتمد وفارق هذا هلاك ولد شاة ذبحها بانه ثم اتلف غذاء الولد المتعين له باتلاف امه بخلافه هنا وبهذا الفرق يتايد ما يأتى عن ابن الصلاح وغيره قبيل والاصح ان السمن الخ اى ضمان ما كان يسقى بها لانه اتلف ماء المتعين له فليتامل اه (قوله الطارىء) الى قوله خلافاً لما اطال فى النهاية والمعنى الا قوله بالبناء للمفعول لا غير (قوله سميئة) اى جارية سميئة مثلاً (قوله بالبناء للمفعول) عبارة القاموس هزل يعنى هزال او هزل كنصر هزال او هزال او قد تضم الزاى اه فتلخص ان فيه لعتين فلعل من اقتصر على البناء للمفعول كابن حج لكونه الاكثر اه ع ش (قوله ثم سمنت) فى المصباح سمن يسمن من باب تعب يتعب وفى لغة من باب قرب اذا كثر لحمه وشحمه فليوبى اه بحجى (قوله لاقيمته له) اى لا يقابل بشيء للغاصب ليلاً ثم مارتبه عليه اه رشيدى (قوله هذا) اى السمن الثانى وقوله ايضا اى كالسمن الاول (قوله هذا) اى ماصحه المتن (قوله ان رجعت قيمتها) اى بالسمن الطارىء فى يد الغاصب وقوله الى ما كانت الخ اى الى قيمتها قبل الهزال (قوله والا غرم ارش النقص الخ) لو نقصت بالهزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثانى الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغى ان يغرم الربع الفائت قطعاً والربع الراجع بالسمن الثانى على الاصح فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله معتدلة) فاعل سمنت و (قوله سمن مفرطاً) مفعول مطلق نوعى له (قوله

ينقص زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمنت فى يد معتدلة سمن مفرطاً نقص قيمتها ردها ولا شئ عليه لانهم تنقص حقيقة ولا عرفاً كذا نقله



في الكفاية وافرده وفيه نظر كما قاله الاسنوى وغيره لانه مخالف لقاعدة الباب في تضمين نقص القيمة (و) الاصح (ان تذكر صنعة) بنفسه او بتعليم (نسيها) عند الغاصب (يجبر النسيان) (٤٠) لان العائد هو عين الاول بخلاف السمن وشمل المتن تذكره في يد المالك فيسترد ما دفع

وفيه نظر (الخ) عبارة المغني وقال الاسنوى نعم أي يغرم ارش النقص وهو الاوجه لان الاول مخالف اه قول المتن (وان تذكر صنعة نسيها يجبر النسيان (الخ) ولو تعلقت الجارية المنصوبة الغناء فزادت قيمتها به ثم نسيته لم يضمه حيث كان محرما كما علم بامر ومرض القن المنصوب او تمعط شعره او سقوط سنه ينجر بعوده كما كان ولو عاد بعد رد اللبالك بخلاف سقوط صوف الشاة او ورق الشجرة لا ينجر بعوده كما كان لانه متقوم بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسننه غير متقومة نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر او سقوط سنه ينجر الخ اي ولو مثغورا اه (قوله بتعليم) اي ولو لم يغرم في تعلبه شيئا كان عليه بنفسه او بمتبرع لانه وان كان كذلك منسوب للمالك وقد تحقق نقصه حين رجوعه ليه اه ع ش (قوله كعود السمن) اي فلا يجبر النقص (قوله وكذا) اي كعود السمن عبارة المغني ويجري الخلاف اي الذي في السمن الطاريء فيما لو كسر الحلي او الالاء ثم اعاده بتلك الصنعة اه (قوله لانه عين ماله) وانما انتقل من صفة الى صفة نهاية ومعنى (قوله ويجري ذلك) اي الخلاف والتصحيح (قوله فتفرخ) اي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقياس ذلك انه لو غصب حطبوا احرقه انه يرد مع ارش النقص نعم ان صار لقيمة له فيحتمل وجوب رده مع قيمته سم على حج اه ع ش (قوله او حبال الخ) او بزرق فصار قرانها به ومعنى قال ع ش فيه مساحاة اذ البز لا يصير قرا وانما يتولد منه بعد حلول الحياة فيه اه (قوله ان الخمر الخ) خبر قوله وقياس الخ (قوله ترد للمالك الخ) وفاقا للنهاية (قوله مطلقا) اي محترمة اولا (قوله وقد تقرر) اي انفا بقوله وقياس الخ (قوله ومتى تخلت الخ) والظاهر ان الحكم كذلك لو تخلت في يد المالك بعد ردها اليه فيسترد العصير وعليه ارش النقص ان كان اه سم (قوله وليس قضيته) اي التعليل اه رشدي (قوله لان ملكه هو العصير) هذا التعليل لا ياتي فيمن لم يسبق له ملك العصير ووضع يده على الخمر بنحو اعراض مستحقها عنها ثم غصبت منه فتخلت ثم رايت قال الرشدي قوله مر لانها فرعا ملكه جرى على الغالب والافتد لا يسبق له ملك العصير كالوورث الخمرة او الجلد مثلا وغيره لانها فرعا اختصاصا اه (قوله سوى المتولى الخ) اعتمده النهاية والمغني ايضا (قوله فان تلقا) الى الفصل في النهاية والمغني ثم قالوا ولو اتلف شخص جلدًا غير

من الارش كما اعتمده ابن الرفعة واستشهد له بالورده من يضائم يرى قال الاسنوى نعم لو تذكره في يده بتعليم فالوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كعود السمن لا كذا كذا الصنعة قاله الامام وكذا صوغ حلي انكسر (وتعلم صنعة لا يجبر نسيان) صنعة (اخرى قطعاً) وان كانت ارفع من الاولى للتغاير مع اختلاف الاغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصيرا فتخمر ثم تخلل فالاصح ان الخلل للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الخلل انقص قيمة) من العصير لحصوله في يده يجري ذلك فيما اذا غصب ايضا فتفرخ او حبا فثبت فان لم ينقص عن قيمته عصير افلا شيء عليه غير الرد وخرج ثم تخلل ما لو تخمر ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير لا اراقتها لانها محترمة مالم يعلم ان المالك عصرها بقصد الخمرية خلافا لما اطل به شارح هنا وقياس ما مر في زيت نجسه ان الخمر المحترمة هنا ترد للمالك فقول هذا الشارح لم يوجب اردها مع غرامة المثل للمالك مبني على ما اعتمده من وجوب اراقتها مطلقا وقد تقرر انه

بالجزال نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني الى ثلاثة ارباع القيمة فينبغي ان يغرم الربع الفائت قطعا والربع الراجع بالسمن الثاني على الاصح فليتأمل (قوله وفيه نظر كما قاله الاسنوى الخ) كذا مر (قوله) وشمل المتن تذكره في يد المالك) وانما حمل المحل كلام المتن على كون ذلك في يد الغاصب لانه محل كلام الاصحاب وهذا الخلاف مر (قوله في المتن وتعلم صنعة لا يجبر نسيان اخرى) في شرح مر ولو تعلقت الجارية المنصوبة الغناء فزادت قيمتها به ثم نسيته لم يضمه حيث كان محرما كما علم بامر ومرض القن المنصوب او تمعط شعره او سقوط سنه ينجر بعوده كما كان ولو عاد بعد رد اللبالك بخلاف سقوط صوف الشاة او ورق الشجرة لا ينجر بعوده كما كان لانه متقوم بنقص به وصحة الرقيق وشعره وسننه غير متقومة اه (قوله ويجري ذلك فيما اذا غصب ايضا الخ) هذا من قبيل صيرورة المثل متقوما ومع ذلك لا يخالف القاعدة السابقة فيما اذا صار المثل مثليا اخر او متقوما او مثليا لان هذا مفروض مع عدم التلف وتلك القاعدة مفروضة مع التلف كما تقدم من بيان ذلك (قوله فتفرخ) اي ولو بفعله كما هو ظاهر وكذا ما بعده (قوله فتفرخ او حبا فثبت) قياس ذلك انه لو غصب حطبوا احرقه انه يرد مع ارش نقصه نعم ان صار لقيمة له فيحتمل وجوب رده مع قيمته (قوله ومتى تخلت ردها مع ارش النقص واسترد العصير) بقي ما لو تخلت في يد المالك بعد ردها اليه والظاهر ان الحكم كذلك فيسترد العصير وعليه الارش ان كان (قوله ومن ثم سوى المتولى بينهما) اعتمده مر

ضعيف ومتى تخلت ردها مع ارش النقص واسترد العصير (ولو غصب خمر افتخلت او جلد مية فدبغه فالاصح ان مدبوغ الخل والجلد المنصوب منه) لانها فرعا ملكه وليس قضيته اخراج غير المحترمة خلافا لمن ادعاه لان ملكه هو العصير ولا شك ان خل المحترمة وغيره افرع عنه ومن ثم سوى المتولى بينهما وهو اوجه من استثناء الامام لغير المحترمة من ذلك فان تلقا في يده ضمنهما وخرج بنصب

مالوا عرض عنهما وهو من يصح إعراضه فيملكه أخذه (فصل) فيما يطرا على المصوب (٤١) من زيادة وطء وانتقال الغير

وتوابعها (زيادة المصوب إن كانت أثرا محضا كقصة) لثوب ووطن لبر وخياطة بخيط للمالك وضرب سيكة دراهم (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعديده بعمله في ملك غيره وبه فارق ما مر في المفلس من مشاركته للبائع لانه عمل في ملك نفسه (وللمالك تكليفه رده كما كان إن أمكن) ولو بعسر كرد اللين طينا والدرهم والحلي سبائك إلخا قاررد الصفة برد العين لما تقرر من تعديده وشرط المتولى أن يكون له غرض خالفه فيه الامام واطلاق الشيخين يوافقوه فهو الاوجه وأن قال الاذرعى ان الاول احسن فان لم يمكن رده كما كان كالقصة لم يكلف ذلك بل يرد به بحاله وقد يقتضى المتن أنه لو رضى المالك ببقائه لم يعد وقيداه بما إذا لم يكن له غرض والا كان ضرب الدراهم بغير اذن السلطان فله اعادته خوفا من التعزير (وارش) بالرفع عطف على تكليفه والنصب عطف على رده (النقص) لقيمه قبل الزيادة سواء حصل النقص به من وجه اخرام بازاتها ويلزمه مع ذلك اجرة مثله

مدبوغ وادعى المالك أنه مذكى والمتلف أنه ميتة صدق المتلف بيمينته لان الاصل عدم التذكية اه (قوله) لو اعرض) أى مستحق الخروا والجلد (قوله فيملكه) الاولى فيملكهما واولى منه وليس للمالك استردادهما كما عبر به النهاية والمغنى

(فصل) فيما يطرا على المصوب (قوله فيما يطرا) إلى قول المتن ولو صبح في النهاية الا قوله وهو حسن الى والغاصب وقوله ولا يلزمه الى المتن (قوله من زيادة) المراد بها الامر الطارىء على المصوب وان حصل به نقص قيمته اه بجيرى (قوله وتوابعها) كقوله ولو خلط المصوب الخ قول المتن (كقصة) بفتح القاف مصدر لقصر الثوب وحكى كسرها والمعروف ان الذى بالكسر اسم للصناعة اه برماوى والمراد بالقصة وما بعدها كونه مقصورا ومطحونا ومخيطا حتى يصلح جعلها مثالا للآخر والا فالقصة والقصة والخياطة افعال لا تصلح مثالا للآخر فالمراد بها ما ينشأ عنها اه بجيرى (قوله لثوب) الى قوله الخا فى المغنى (قوله) بخيط للمالك) اما لو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به ان لم يمكن فصله كما ياتى فى الصبح اه ع ش (قوله وضرب سيكة الخ) أى وضرب الطيز لبناء وذهب الشاة وشها اه مغنى (قوله لتعديده) أى بحسب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره يظنه ثوبه لم يكن له شيء اه ع ش (قوله وبه) أى بالتعدي (قوله لانه) أى المفلس (قوله وشرط الخ) مبتدأ (قوله ان يكون له) أى للمالك مفعوله (قوله خالفه الخ) خبره (قوله يوافقوه) أى الامام (قوله فهو) أى ما قاله (اوجه) اعتمده المغنى وكذا اعتمد قوله الاقوى وقيدته الخ (قوله ان الاول) أى ما قاله المتولى (قول فان لم يمكن الخ) محترز المتن (قوله) وقد يقتضى المتن الخ) لعل وجه الاقتضاء جعل الرد مرتبا على تكليف المالك اه ع ش (قوله بغير اذن السلطان) أى او على غير عياره منهج ومغنى (قوله فله اعادته) أى للغاصب (قوله من التعزير) أى من ان بقاء الدراهم بحالها يؤدى الى اطلاع السلطان فيعززه اه سم (قوله لقيمه) أى المصوب وهو الى قوله ومن ثم فى المغنى (قوله بها) أى الزيادة اه ع ش وكذا ضمير ازاها كفى الكردى (قوله لا لما زاد الخ) عطف على لقيمه ش اه سم عبارة الرشيدى أى له أرش نقص قيمته قبل الزيادة لا أرش نقص حصل بازالة الصنعة الحاصلة بفعله اه أى كان كانت قيمة المصوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الازالة الى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة (قوله لان فواته) أى ما زاد ع ش وكردى (قوله لو رده) أى ازالة الغاصب (بغير امره) أى المالك (قوله ولا غرض له) أى للغاصب بخلاف ما إذا كان له غرض اه (قوله غرم ارشه) أى ارش النقص لما زاد بصنعتة سم على حج اه ع ش عبارة البجيرى والحاصل ان رده كما كان إن كان يطلب المالك او لغرض الغاصب لزمه ارش النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب لزمه ارش النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما افاده البرماوى اه (قوله ومنعه المالك الخ) ليس المنع بقيد بل المدار على البراءة وينبغى فيما لو اختلفا فى البراءة وعدمها ان المصدق هو المالك لان الاصل عدم البراءة بقاء شغل ذمة الغاصب اه ع ش عبارة البجيرى عن القليوبي ولا حاجة لمنع المالك مع البراءة خلافا لما يوهمه كلام المنهج ولا يكتفى بالمنع من غير البراءة

(فصل) فيما يطرا على المصوب من زيادة الخ (قوله فهو الاوجه) اعتمده مر وكذا قوله وقيداه الخ (قوله فله اعادته خوفا من التعزير) يدل على أنه فى الواقع يسقط التعزير باعادته وقد يمنع دلالة على ذلك بناء على ان المراد ان بقاء الدراهم بتجاليها يؤدى الى اطلاع السلطان فيعززه واعادتها طريق الى عدم اطلاعه على ما وقع وقد يقال لولا سقوط التعزير ما جاز له التسبب فى دفعه بالاعادة وقد يوجه بانه ما لم يبلغ الامام فينبغى له كتمه والسعى فى دفعه كافى موجب الحد (قوله لا لما زاد) عطف على لقيمه ش (قوله ولا غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض (قوله غرم ارشه) أى ارش النقص لما زاد بصنعتة (فرع) قال فى شرح الروض ولو ضرب الشريك الطين المشترك لبناء والسبائك دراهم بغير اذن شريكه فيجوز له كما اقضى

(٦ - شروانى وابن قاسم - سادس) لدخوله فى ضمانه لا لما زاد بصنعتة لان فواته بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره ولا غرض له غرم أرشه وعلم بما مر فى رد التراب أنه لو لم يكن للغاصب غرض فى الرد سوى عدم لزوم الارش ومنعه المالك منه

بخلاف ما مر في الحفر اه (قوله و ابراه) أي من الارش اه ع ش (قوله امتنع عليه) نعم لو ضرب الشريك  
الطين لبنا او السباتك دراهم بغير اذن شريكه جاز له كما اقي به بغوى ان ينقضه وان رضى شريكه بالبقاء  
ليتنفع بملكه كما كان مغنى و شرح الروض و اقره سم (قوله و ارش النقص) ان كان واعادتها كما كانت  
واجرة المثل ان مضت مدة مثلها اجرة مغنى و نهاية و منهج (قوله لعرق ظالم) بكسر العين المهملة و سكون الراء  
المهملة اه ع ش (قوله وفيها التنوين الخ) قال الطيبي ان اضيف فالمراد بالظالم الغارس سماء ظالمالا انه تصرف  
في ملك الغير بغير الاذن و قال غيره المراد بعرقه عرق زرعه و شجره و ان وصف فالمراد به المغروس على  
الاستناد المجازي لان الظلم حصل به اه ك ر دى (قوله و تنوين الاول و اضافة الثاني) يتأمل فعل في العبارة  
قلبا من النساخ ان لم تكن بخط الشارح اه سيد عمر عبارة ع ش فيه تأمل و عبارة شرح المشكاة و اضافة  
الاول و تنوين الثاني و هي الصواب لان حق معنى احترام اسم ليس فلا يكون مضافا اليه اه (قوله و للغاصب)  
الى قوله و به فارق في المغنى و شرح الروض (قوله قلعه) اي الزائد من البناء و الغراس فالمراد بالقلع ما يشمل  
الهدم (قوله اذ لا أرش على المالك في القلع) و لو بادر لذلك أى القلع اجنى غرم الارش أى للغاصب لان عدم  
احترامه بالنسبة للمالك فقط و لو كان البناء و الغراس معصوبين من آخر فلكل من مالكي الارض و البناء  
و الغراس الزام الغاصب بالقلع و ان كانا لصاحب الارض و رضى به المالك امتنع على الغاصب قلعه و لا شيء  
عليه اي الغاصب و ان طال به بقلعه فان كان له فيه غرض لزمه قلعه مع ارش النقص و الا فوجها و وجهها  
نعم لتعديده اما نداء المغصوب كمالو اتجر الغاصب في المال المغصوب فالربح له فلو غصب دراهم و اشترى شيئا  
في ذمته ثم نقدها في ثمنه و ربح دراهم عند تعذر رد عينها فان اشترى بالعين بطل و لو غصب ارضا و بذرا  
من شخص و بذره في الارض كلفه المالك اي للارض و البذر اخرج البذر منها و ارش النقص و ان رضى  
المالك ببقاء البذر في الارض امتنع على الغاصب اخر اجه و لو زوق الغاصب الدار المغصوبة بها لا يحصل منه  
شيء بقلعه لم يحز له قلعه ان رضى المالك ببقائه و ليس للمالك إجباره عليه كما في الروضة خلافا للزركشي كالثوب  
اذ اقصره نهاية و مغنى قال ع ش قوله مر الزام الغاصب الخ اي فان لم يفعل جاز لكل منهما فعله بنفسه و ينبغي  
ان مؤنة القلع ان تبرع بها صاحب الارض او البناء و الغراس فذلك و الارتفاع الامر الى قاض يلزم الغاصب  
بصرفها فان فقد القاضى صرفها المالك بنية الرجوع و اشهد و قوله امتنع اي فان فعل لزمه الارش ان نقصت  
و قوله بطل اي و الزيادة للبائع فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة و امرها بليت المال اه كلام ع ش  
(قوله و به فارق ما مر في العارية) اي فانه لو طلب المعير منه التبقية بالاجرة او تملكه بالقيمة لزم المستعير  
موافقته لكن محله كما مر حيث لم يختر القلع اما عند اختياره له فلا تزمه موافقة المعير لو طلب التبقية بالاجرة  
او التملك بالقيمة ثم رأيت في سم على حج ما يصرح به عبارته قوله و به فارق الخ فيه نظروا انما يحتاج للفرق  
بينهما فيما اذا امتنع المستعير و الغاصب من القلع فللمالك حينئذ قهرا الابقاء بالاجرة او التملك هناك  
لا هنا فليراجع اه ع ش (قوله و لا يلزمه) اي المالك (قبوله) اي الزائد (لو و به له) اي الغاصب  
الزائد للمالك قول المتن (بصبغه) بكسر الصادعين ما صبغ به و بفتحها الصنعة و الكلام في الاول و ان انضم  
اليه الثاني لافي الثاني وحده لانه فعل الغاصب و هو مدر قلي وى اه بجري قول المتن (و امكن فصله) كصبغ  
الهند بخلاف غيره برماوى اه بجري (قوله بأن لم يتعقد) الى قوله و خرج في المغنى و الى قول المتن و ان لم يكن  
في النهاية الا قوله و محل ذلك الى اما ما هو قول المتن (اجبر عليه) و لو امتنع عن الفصل فيجوز فيه نظير ما مر عن

و أبراه امتنع عليه و سقط  
عنه الارش (و ان كانت)  
الزيادة التي فعلها الغاصب  
(عيننا كبناء و غراس كلف  
القلع) و ارش النقص الخبر  
ليس لعرق ظالم حق هو  
حسن غريب وفيه كلام  
بينته في شرح المشكاة مع  
بيان معناه بما ينبغي الرجوع  
اليه و المراد بالعرق هنا  
أصل الشيء وفيهما  
التنوين و تنوين الاول  
و اضافة الثاني و للغاصب  
قلعه و ان نقصت به الارض  
أو رضى المالك ببقائه  
بالاجرة أو أراد تملكه اذ  
لا أرش على المالك في القلع  
و به فارق ما مر في العارية  
و لا يلزمه قبوله لو و به له  
وكذا الصبغ فيما يأتي  
للينة (و لو صبغ) الغاصب  
(الثوب بصبغه و امكن  
فصله) بان لم يتعقد الصبغ  
به (اجبر عليه) اي الفصل  
و ان خسر خسرانا بينا  
و لو نقصت قيمة الصبغ  
بالفصل (في الاصح) كالبناء  
و الغراس و له الفصل قهرا  
على المالك و ان نقص  
الثوب به لانه يغرم ارش  
النقص

نظير مامر آتفا ولو تراضياعلى الابقاء فهما شريكان ومحل ذلك في صبيغ يحصل منه (٤٣) عين مال اما ما هو تمويه محض ولم يحصل به نقص

فهو كالتزويق فلا يستقل  
الغاصب بفصله ولا يجبره  
المالك عليه وخرج بصيغه  
صبيغ المالك فالزيادة كلها  
للمالك والنقص على  
الغاصب وليس له فصله  
بغير اذن المالك وله اجباره  
عليه مع ارش النقص  
وصبيغ معصوب من آخر  
فلكل من مالكي الثوب  
والصبيغ تكليفه فصلا يمكن  
مع ارش النقص فان لم يمكن  
فهما في الزيادة والنقص كما  
في قوله (وان لم يمكن) فصله  
لتعقده (فان لم تزد قيمته)  
ولم تنقص بان كان يساوي  
عشرة قبله وسواها بعدد  
مع ان الصبيغ قيمته خمسة  
للاختفاض سوق الثوب  
(فلا شيء للغاصب فيه) ولا  
عليه لان صبيغه كالمعدوم  
حينئذ (وان نقصت) قيمته  
بان صار يساوي خمسة (لزمه  
الارش) وهو ما نقص من  
قيمه لحصول النقص بفعله  
(وان زادت قيمته) بسبب  
الصبيغ او الصنعة (اشتركا  
فيه) اي الثوب بالنسبة فاذا  
صار يساوي خمسة عشر  
فهو بينهما اثلاثا وان كان  
الصبيغ يساوي عشرة مثلاً  
لان النقص عليه او بسبب  
ارتفاع سعر احدهما فقط  
فالزيادة لصاحبه ولو نقص

عش (قوله نظير مامر آتفا) أي بقوله وللغاصب قلعه الخ (قوله ومحل ذلك) أي قول المتن أجب عليه مع قول  
الشارح وله الفصل قهر الخ (قوله ولم يحصل به نقص) أي فان حصل به نقص يزول بفصله اجبره المالك  
واستقل به الغاصب على ما افهمه هذا القيد اه سم اقول وهو قياس مامر في رد التراب ورد اللبن طينا (قوله  
فلا يستقل الغاصب الخ) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء وهذا  
لا ينافي امكان الفصل اه سم (قوله وله) اي المالك (قوله وصبيغ معصوب) عطف على صبيغ المالك (قوله  
تكليفه فصلا الخ) هل له ذلك بغير اذنها او مع رضاهما ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاه ببقائه مع  
سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الثوب والصبيغ وفي احدهما وتصور زواله بالفصل كما  
يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض السابقة سم على حج اه عش (قوله فصله) الى قول المتن ولو خلط في  
النهاية والمغنى (قوله لا لا تخفاض سوق الخ) بل لاجل الصبيغ اه معنى عبارة الكردي اي بل لا تخفاض سعر  
الصبيغ او بسبب الصنعة كما سيثير اليه اه (قوله وان نقصت قيمته) اي بالصبيغ او الصنعة لا بانخفاض  
سعر الثوب (قوله بسبب الصبيغ او الصنعة) اقتصر المغنى على الصبيغ وقال الرشيدى قوله او الصنعة لا حاجة  
اليه لان العمل لا يدخل له كما لا يخفى اه اي لما تقدم في شرح والاصح ان السمن لا يجبر الخ ان ما نشأ عن فعل  
الغاصب لا قيمة له قول المتن (اشتركا فيه) ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصبيغ ليمتلكه لم يجب اليه  
امكن فصله ام لا ولو اراد احدهما الانفاد ببيع ملكه لثالث لم يصح اذ لا ينتفع به وحده نعم لو اراد المالك  
بيع الثوب لزم الغاصب بيع صبيغه معه لانه متعدد بخلاف ما لو اراد الغاصب بيع صبيغه لا يلزم مالك الثوب بيعه  
معه ولو طيرت الرخ ثوبا الى مصبغة آخر فالصبيغ فيها اشتركا في المصبوغ ولم يكلف أحدهما البيع ولا الفصل  
ولا الارش وان حصل نقص اذ لا تعدى نهاية ومغنى وفي سم عن شرح الروض فيما لو كان الصبيغ لثالث  
انه لا يلزم واحدا من مالكي الثوب والصبيغ موافقة الآخر في البيع اه وقال عشي بقى ما لو استاجر صباغا  
ليصبغ له قيصا بخمسة فوقع بنفسه في دن قية صبغة عشرة هل يضيع ذلك اي الزيادة على الصباغ او  
يشتركان فيه لعذرده فيه نظر والا قرب الثاني واما لو غلط الصباغ وفعل ذلك بنفسه فينبغي ان لا شيء في مقابلة  
الزيادة لتعديده بذلك أي في نفس الامر وهذا كله في الصبيغ تمويهها واما لو حصل به عين وزادت بها القيمة فهو  
شريك بها اه (قوله اثلاثا) ثلثاه للغاصب منه وثلثه للغاصب (قوله وان كان الصبيغ الخ) غاية (قوله  
عليه) اي الصبيغ (قوله او بسبب ارتفاع الخ) عطف على قوله بسبب الصبيغ الخ (قوله قيمتهما) فاعل  
نقص (قوله فان كان النقص الخ) جواب ولو نقص الخ ومشتمل على قسم قوله لا لا تخفاض سوق الخ (قوله  
او بسبب الصنعة الخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث

أنه اذا اختار المستعير القلع قلع ولا يمنعه منه رضا المالك بالابقاء بالاجرة ولا طلب تملكه فلا فرق بينهما حينئذ  
فقوله وبه فارق ما في العارية فيه نظروا انما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغاصب من القلع  
فللمالك حينئذ قهر الابقاء بالاجرة او التملك بالقيمة هناك لانهما فليراجع (قوله ولم يحصل به نقص) اي فان  
حصل به نقص يزول بفصله اجبره المالك واستقل به على ما افهمه هذا التقيد (قوله فلا يستقل الغاصب  
بفصله) يقتضي امكان فصله ولا ينافيه قوله تمويه محض لان معناه لا يتحصل منه شيء وهذا لا ينافي امكان  
الفصل (قوله وصبيغ معصوب) عطف على صبيغ المالك ش (قوله تكليفه فصلا يمكن) هل له ذلك بغير  
اذنها او مع رضاهما ببقائه او بغير اذن مالكة او مع رضاه ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان  
يحصل نقص في الثوب والصبيغ وفي احدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسألة حفر تراب الارض  
السابقة (قوله في المتن وإن زادت قيمته اشتركا) قال في الروض ولو اراد احدهما الانفاد ببيع ملكه لم يجز  
نعم لو اراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب البيع معه لا عكسه اه وفي شرحه فيما لو كان الصبيغ لثالث  
ما حاصله انه لا يلزم واحدا من مالكي الثوب والصبيغ موافقة الآخر في البيع (قوله او بسبب ارتفاع الخ)

عن الخمسة عشرة قيمتها كان ساوى اثني عشر فان كان النقص لا تخفاض سعر الثياب فهو على الثوب او سعر الصبيغ او بسبب الصنعة فعلى  
الصبيغ وبهذا أعنى اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعر ملكه يعلم انه ليس معنى اشتركا كما انه على جهة الشروع بل هذا بثوبه وهذا بصبيغه

جعل على الغاصب وحده ان للثوب دخلا في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل اه حلي عبارة المغني وان حصل ذلك اي النقص او الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصبغ اي بسبب العمل فالنقص على الصبغ لان صاحبه هو الذي عمل والزيادة بينهما لان الزيادة الحاصلة بفعل الغاصب اذا استندت الى الاثر المحض تحسب للغاصب منه وايضا الزيادة قامت بالثوب والصبغ فهي بينهما اه قول المتن (ولو خلط المغصوب) شمل مالو وكله في بيع مال او شراء شيء او اودعه عنده غلطه بمال نفسه فيلزمه تميزه ان امكن ولا فيجب رد بدله لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن شتصا وكل آخر في شراء قماش من مكة فاشتراه وخطه بمثله من مال نفسه هو انه كالتالف اه ع ش (قوله او اختلط) الى قوله وشمل قوله في النهاية (قوله او اختلط عنده) هذا انما ياتي في الشق الاول وهو ما يمكن تميزه اما في الشق الثاني فهو حيث يكون مشتركا كما نقله الشهاب بن قاسم عن الشارح مر اه رشيدى وباقى ما فيه (قوله عنده) اي الغاصب (قوله كبرايض الخ) الذي ينبغي ذكر هذا عقب قول المتن وامكن التمييز لان هذه امثله والكلام في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تميزه كالامثلة المذكورة هنا وما لا يمكن كالامثلة الآتية في قوله كخط زيت بمثله الخ اه رشيدى وقد يجب بانه اشار بذكره هنا الى ما صرح به المغني هنا من انه لا فرق بين الخلط بجنسه كالمثال الاول والخلط بغير جنسه كالمثال الثاني (قوله سدى) نعت غزل (قوله لنفسه) انظر ما الداعي له مع الاضافة في لخته اه رشيدى قول المتن (وان تعذر فالمذهب انه كالتالف) مع قوله السابق (او اختلط عنده) هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خطه او اختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كما أن شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التالف ان يكون بفعله كجعله المغصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر اه سم اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية قبيل المتن الآتي كظاهر صنيعهما هنا ان اختلاط المغصوب بنفسه بمال الغاصب كخط الغاصب في كونه كالتالف وان الاشتراك بالاختلاط انما هو عند عدم الغصب وقد يفيد ايضا قول المغني ولو اختلط الزيتان او نحوهما بانصباب ونحوه كصب بهيمة أو برضا مالهما فمشتراك لعدم التعدى ثم قال في اختلاف الجنس ولو لم يكن غصب كان انصب احدهما على الآخر فمشتراك لما مر اه وسياق ما يتعلق به (قوله ودراهم بمثلها) اي بدراهم مثلها للغاصب فان غصبها من اثنين وخطها مشتركا فيهما اه ع ش اي على ما ياتي عن البلقيني (قوله خطه الخ) اي سواء اخطه الخ (قوله كتراب ارض موقوفة الخ) افهم ان تراب المملوكة اذا خطه يملكه الغاصب بخطه وان جعله آجر فلا يرد له مال الكوة انما يرد مثل التراب اه ع ش (قوله غرم مثله) اي التراب (قوله لانه اضمحل بالنار) بقی مالو كان لبنا سم على حج وينبغي انه ان امكن تمييز ترابه من الزيل بعد بدله لزمه والا رده للنظر كالأجر وغرم مثل التراب اه ع ش (قوله يحجر عليه فيه) اي في قدر المغصوب الذي حكنا بملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيده بل يصرح به ما ذكره عن فتاوى المصنف اه سم (قوله مثله) الاولى بدله (قوله على الاوجه) وفاقا للمغني (قوله ويكنى كافي فتاوى المصنف ان يعزل الخ) ولو تلف ما افترزه للمغصوب منه قبل التصرف في الباقي او بعده فالأقرب في الاول انه يتبين عدم الاعتداد بالافراز حتى لا يجوز له التصرف فيما بقي الا بعد افراز قدر التالف وفي الثاني أنه يتبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب اه ع ش

(ولو خلط المغصوب) او اختلط عنده (بغيره) كبر ايض باسمر او بشعير وكغزل سدى نسجه بلحمته لنفسه وشمل كلامهم خطه او اختلاطه باختصاص كتراب يزبل (وامكن التمييز) للكل او للبعض (لزمه وان شق) عليه ليرده كما اخذه (وان تعذر) التمييز كخط زيت بمثله او شيرج وبر ايض بمثله ودراهم بمثلها (فالمذهب انه كالتالف) على اشكالات فيه يعلم ردها عما ياتي (فله تعريجه) بدله خطه بمثله او باجود او باردا لانه لما تعذر رده ابد الشبه التالف فيملكه الغاصب ان قبل التملك والا كتراب ارض موقوفة خطه يزبل وجعله آجر اغرم مثله ورد الآجر للنظر ولا نظر لما فيه من الزيل لانه اضمحل بالنار كذا ذكره بعضهم ومع ملكه المذكور يحجر عليه فيه حتى يرد مثله لما لملكه على الاوجه ويكنى كما في فتاوى المصنف ان يعزل من المخلوط اي بغير الاراد اقدر حق المغصوب

عطف على سبب الصبغ ش (قوله في المتن وان تعذر فالمذهب انه كالتالف) هذا مع قوله السابق او اختلط عنده هل يدل على انه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خطه واختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شريكا كما ان شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسرى الى التالف ان يكون بفعله كجعله المغصوب هريسة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع ارش النقص مر (قوله ولا نظر لما فيه من الزيل لانه اضمحل بالنار) بقی مالو كان لبنا (قوله يحجر عليه فيه) اي في قدر المغصوب الذي حكنا



منه ويتصرف في الباقي كما ياتي وبهذا يدفع كما يعلم بما ياتي ايضا ما اطال به السبكي من الرد والذنب على القول بملكه وانما قلنا بالشركة في نظير ذلك من المفلس لئلا يحتاج للبضاربة بالثمن وهو اضرار به وهنا الواجب المثل فلا (٤٥) اضرار ومن ثم لو فرض فلس الغاصب

ايضا لم يبعد كما في المطالب جعل المغصوب منه احق باختلاط من غيره وشمل قوله بغيره خلطه بمال اخر مغصوب ايضا فكذلك كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب واصله ايضا وغيرهما لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية انه لا يملك شيئا منه ولا يكون كالمالك واعتمده بعضهم لموافقة لما افتى به المصنف وفرق بانه انما ملك في الخلط بماله تبعا لماله وهنا لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلا وخلطها بحيث لا تميز ثم فرق عليهم انخلوط على قدر حقهم حل لكل اخذ قدر حصته فان خص احدهم بحصة لزمه ان يقسم ما اخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة الى قدر اموالهم هذا كله اذا عرف المالك او الملاك كما تقرر اما لو جمعا فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليمسكها أو ثمنها لوجود ملاكها وله ان يقترضها لبيت المال وان ايس منها اى عادة كما هو ظاهر صارت من اموال بيت المال فليست تصرف فيها بالبيع واعطاؤها لمستحق

(قوله ويتصرف في الباقي الخ) قضيته ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فليتامل سم على حج اقول لا مانع من ذلك اه ع ش (قوله كما ياتي) اى في الصيد والذباح اه كرى (قوله وبهذا) اى يكون نه يحجر عليه حتى يؤدى مثله و (قوله بما ياتي) اى في شرح المتن الاتي اه رشيدى (قوله ما اطال به السبكي الخ) عبارة المغنى قال السبكي والذي اقول واعتقده وينشرح صدرى له ان القول بالهلاك باطل لان فيه تمليك الغاصب مال المغصوب منه بغير رضاه بمجرد تعديده بالخلط واطال الكلام في ذلك اه (قوله والتشنيع على القول بملكه) بما حاصله ان ما قاله الاصحاح من ملك الغاصب بالخلط تخفيف عليه وحاصل الدفع انه ليس تخفيفا عليه بل هو تغليظ عليه اه رشيدى (قوله لئلا يحتاج) اى البائع من المفلس (قوله وهنا) اى في الغصب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا اضرار هنا (قوله ايضا) اى كالمشترى و (قوله جعل الخ) مفعول ما لم يسم فاعله لم يبعد اه كرى والصواب فاعل لم يبعد (قوله فكذلك) اى فهو كالمغصوب زينة وخلطه بزيته فيصير المجموع كالتابع فيملكه الغاصب ويغرم بدله (قوله ايضا) اى مثل هذا الكتاب واصله (قوله وغيرهما) عطف على الشيخين وكذا الضمير راجع اليهما (قوله قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغنى وافتى به الشهاب الرملى ولعله هو المراد بقول الشارح الاتي واعتمده بعضهم الخ (قوله لما افتى به المصنف) اى السابق في قوله ويكفى كفاي فتاوى المصنف ان يعزل الخ قاله ع ش وقال الرشيدى اى الاتي على الاثر في قوله وفي فتاوى المصنف غصب من جمع الخ اه وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صنيع المغنى (قوله وفرق) اى البلقيني بين ما خلطه بماله وما خلطه بمال اخر مغصوب اه كرى وظاهر السياق ان الضمير للبعض كما يؤيده قول الرشيدى اى بين مسألة البلقيني وبين ما حمل عليه الشارح م كلام المتن من كون الغير للغاصب اه (قوله وفي فتاوى المصنف) الى قوله هذا كله في المغنى والى قوله وسيأتى في النهاية (قوله فان خص) اى الغاصب (قوله اخذ قدر حصته) اى والتصرف فيه (قوله لزمه) اى الاحد (قوله هذا كله) اى ما ذكر في خلط الغاصب نحو الزيت بمثله من ماله او مال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المغصوب او بدله ونحوه (قوله اذا عرف المالك) اى في خلط المغصوب بماله و (قوله او الملاك) اى في خلط مغصوب بمغصوب اخر (قوله اعطاؤها) اى الاموال المغصوبة او ابدالها (قوله وان ليس منها) اى المعرفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسد من جماعة بل يتصرف فيه من باب الظفر لانه دفع في مقابلته الثمن وتعذر عليه استرجاعه مع انه لا مطالبة به في الآخرة لا اخذه برضا مالكيه اه ع ش (قوله واغیره اخذها) ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمغصوب منه او لو ارثه اه ع ش وفيه ان الكلام هنا فما اذا لم يعرف المالك فكان المناسب أن يقول وصرفه للمستحق وكذا المصارف نفسه ان كان من المستحقين (قوله هذا الخ) مقول ابن عبد السلام (قوله والا) اى وان لم يتوقع معرفة اهله (فهو) اى جميع ما في ذلك القطر وان كان بايد موضوعه عليه اه ع ش (قوله واختلط الخ) عبارة فيما سبق او اختلط الخ (قوله الاختلاط الخ) عبارة النهاية ولو خلط مغصوبا مثليا بمثله مغصوب برضا مالكيه او لا وانصب كذلك بنفسه فمشتك لا تنفاه التعدي كما قال البلقيني الى ان قالت

(بملكه اياه كما هو ظاهر هذه العبارة ويؤيده بل يصرح به ما ذكر عن فتاوى المصنف (قوله ويتصرف في الباقي) قضية ذلك ان الحجر عليه انما هو في القدر المغصوب لا في جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المغصوب شائعا قبل العزل فليتامل ثم لا يخفى ان هذا الكلام من المصنف ظاهر في ثبوت الحجر لا فهمه توقف التصرف على العزل المذكور وظاهر ان الحجر في جعل الخنطة هريسة حيث لا خلط معها للغاصب ثابت في الجميع (قوله لكن قال البلقيني المعروف الخ) اعتمده م

شىء من بيت المال وللمستحق أخذها وظفر او لغيره أخذها ليعطيها للمستحق كما هو ظاهر ثم رأيت ابن جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبد السلام عقب قول الامام وغيره لو عم الحرام قطر بحيث ندرو جود الحلال فيه جاز اخذ المحتاج اليه وان لم يضطر ولا يتيسر اه هذا ان توقع معرفة اهله والا فهو لبيت المال كما تقرر فيصرف للمصالح وخرج بخلط او اختلط عنده الاختلاط حيث لا تعدى

كان المثار على مثله فيشترك المالكا (٤٦) بحسبهما فان استويا قيمة فقدر كيلهما فان اختلفا قيمة بعا وقسم الثمن بينهما بحسب

وخرج بخاط إلى آخر ما في الشرح قال ع ش قوله مر او انصب قد يخالفه قوله قبل او اختلفت عنده حيث جملة ثم كالتالف هنا مشتركا ويجاب بان ما مر من قوله بغيره المراد به من مال الغاصب وما هنا من مال غيره فلا تناقض هذا والاولى ان يقال ما سبق من قوله او اختلفت عنده مصور بما اذا امكن تمييز الخلو ط لما ياتي في قوله مر وخرج بخاط اه ولا يخفى ان جوابه لا ول صريح فيما قدمنا عند قول الشارح او اختلفت عنده من ان اختلفا المغمصوب بنفسه بمال الغاصب كخطله في كونه كالتالف وقال الرشدي قوله مر لا تتفاء التعدي قاصر على ما اذا اختلف بنفسه وكلام البلقيني وغيره انما هو في خصوص ما اذا اختلفا بغير رضا مالكيهما كما يعلم بمراجعة شرح الروض وايضا قوله بغير رضا مالكيه وقوله او انصب بنفسه ليس من صور المغمصوب بالخصوص كما يعلم من شرح الروض ايضا على ان هاتين المسئلتين كرر احدهما في قوله الاتي وخرج بخاط او اختلفت عنده من غير تعدل اه وهذا بقطع النظر عن قوله بالخصوص وجعل الشارح كالنهاية الاختلاط عند الغاصب مقابلا للاختلاط بلا تعدل في كل منهما ما لا لالة على ما قدمناه ايضا (قوله فيشترك) الى قوله للرباني المغنى الا قوله نظير الى ولا تجوز (قوله مالكا كما بحسبهما الخ) فلو تنازع في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي سأل اليه غيره لان اليد له فلو اختلفا ولم تعلم يد لاحدهما كان سأل كل منهما الى الاخر وقف الامر الى الصالح (فرع) سئل سم عن بذر في ارض بذر او بذر بعده اخر على بذر فاجاب بان الثاني ان عدم مستويا على الارض يبذره اى كان كان اقوى من الاول او كان بذره اكثر من بذره ذلك بذر الاول لرزومه اى للاول بدل بذر لانه اذا استولى على الارض كان غاصبا لها ولما فيها وان لم يعد الثاني مستويا على الارض يبذره لم يملك بذر الاول وكان الزرع بينهما بحسب بذرهما وعبارة العباب فرع من بث بذر على بذر غيره من جنسه ونوعه واثار الارض انقطع حق الاول وغرم له الثاني مثله واما لو اختلف الجنس كان بذر الاول حنطة مثلا والاخر باقلاء فلا يكون بذر الاول كالتالف اه وقدا فتى الشيخ الرملى في هذه بان النابت من بذرهما لها وعليهما الاجرة وهذا بخلاف ما لو غصب بذر او زرع في ارضه فانه يكون للمالك وعلى الغاصب ارش النقص انتهى اه كلام سم اه ع ش بخذف (قوله وان اختلفا قيمة الخ) عبارة المغنى فان كان أحدهما أربأ أجبر صاحبه على قبول المختلط لان بعضه عين حقه وبعضه خير منه لا صاحب الاجود لا يجبر على ذلك فان اخذ منه قدر حتمه فلا شيء له لعدم التعدي والايع المختلط وقسم الثمن الخ اه (قوله او يفرز الخ) اى من الخلو ط بغير الاردا (قوله كامر) اى انفا في شرح فالذهب انه كالتالف الخ (قوله وان ابى) الى قول المتن ولو غصب في النهاية الا قوله ومنع تصرف الى بخلاف ما (قوله لان الحق) الى التنبيه في المغنى (قوله صار كالهالك) اى فيرد مثله لانه مثلى اه ع ش (قوله مطلقا) اى رضى المالك ام لا اه ع ش (قوله او باردا) لو اختلفا فقال الهالك خلط بارد او الغاصب بمثله واجود ولم يمكن اثبات الحال من المصدق اه سم اقول في ع ش عن الزياى ان القول قول الغاصب في القدر اه وقيامه تصديق الغاصب هنا اى في الصفة فليراجع (قوله ان رضى) فله اخذه ولا ارش له وكان مساحا ببعض حقه مغنى ومنهج (قوله بسبب الخ) وهو الخلط بلا امكان التمييز (قوله يقتضى الخ) يمكن منع ذلك اه سم (قوله مع تمكين الخ) متعلق بتعذر (قوله جعل الخ) جواب لى (قوله وذلك) اى السبب المذكور (قوله فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء) في هذه الملازمة كالاتية خفاء اه سم اقول لا خفاء اذ الذى شغل ذمة الغاصب للمالك واوجب عليه الفور انما هو تعديه كما قرر الشارح مر كالشهاب ابن حجر والتعدي مفقود في الهالك فلو قلنا بملكه للجميع لم يكن لرجوع الغاصب عليه وجب كما لا يخفى لان العين صارت مملوكة له وذمته غير

قيمتها نظير ما ياتي في اختلاط حمام البرجين ولا تجوز قسمة الحب على قدر قيمتهما للربا وسياتي لذلك مزيد قبيل الاضحية (وللغاصب ان) يفرز قدر المغمصوب ويحل له الباقي كما مروان (يطيه) اى المالك وان ابى (من غير الخلو ط) لان الحق قد انتقل الى ذمته لما تقرر من ان المختلط صار كالهالك ومن الخلو ط ان خلط بمثله او اجود مطلقا او باردا ان رضى (تنبيه) قيل ليس الغاصب باولى من المالك بملك الكل بل المالك اولى به لعدم تعديه وجوابه منع ذلك لان المغمصوب لما تعذر رد عينه للمالك بسبب يقتضى شغل ذمة الغاصب به لتعديه مع تمكين المالك من اخذ بدله حالا جعل كالتالف للضرورة وذلك غير موجود في المالك اذ لا تعدى يقتضى ضمان مال للغاصب فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء وبفرض انه يلزمه لا يلزمه الفور ففيه حيف اى حيف وقدي وجد الملك بدون الرضا للضرورة كاخذ مضطر طعام غيره قهر عليه نفسه او لبيمته وليس اباق القن كالخلط حتى يملكه الغاصب لانه مرجو العود فيان ذمته قيمته للحيلولة لعدم الضرورة للمقتضية كونها للفيصولة

مشغولة له بشيء فأتضحت الملازمة أي هنا وفيما يأتي اه رشدي وقال ع ش لعل وجه الخفاء انا لو قلنا بملكه الكل الزمناه برد بدل مال الغاصب اه (قوله ففيه حيف الخ) أي في ملك المالك كل المختلط حيف عظيم بالغاصب (قوله وقد يو جد الملك الخ) دفع به ما قد يقال كيف يملكه الغاصب بدون تملك من المالك اه ع ش (قوله كاخذ مضطرا الخ) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قال تدل له هذه العبارة او يجري فيه ما قيل في ملك الضيف او كيف الحال سم على حج القياس الثاني بل لو قيل بانه لا يملك هنا إلا بازدراد وإن قلنا بملك الضيف بوضعه بين يديه أو في فمه لم يعدلانه إنما جازله أخذه لضرورة وحيث لم يبلغه بان سقط من فمه أو بدخله فمه أصلا لم يتحقق دفع الضرورة به اه ع ش (قوله لانه صار الخ) أي حق كل من المالك والغاصب (قوله ففيه) أي قول الشركة و (قوله تملك كل حق الاخر) إن كان كل مضافا لحق فتوجه منع تملكه بجانا او ببده ثابت على قول الهلاك ايضا وإن كان مجرورا منونا وكان حق منصوبا على المفعولية فيتوجه ان هذا غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخططهما فان الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الاخر بغير اذنه فليتامل اه سم وأجاب الرشدي عنه بمأنصه وحاصل ما في المقام انهم انما لم يرجحوا قول الشركة لان فيه ما في القول بالهلاك وزيادة اما كونه فيه ما في القول بالهلاك لان حق كل من المالك والغاصب يصير مشاعا فيلزم ان كلا يملك حق الاخر بالاشاعة بغير اذنه وهو المحذور الموجود في القول بالهلاك واما كونه فيه زيادة على ما في القول بالهلاك فهو انه يلزمه عليه منع المالك من التصرف قبل البيع والقسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك رجحوه وبما قررته يندفع ما اطال به الشهاب سم بما هو مبني على فهم أن مراد التحفة ان جميع ما ذكر من قوله ففيه تملك كل حق الاخر الخ وقوله ومنع تصرف الخ موجود في القول بالشركة وليس موجودا في القول بالهلاك وقد تبين بما تقرران هذا ليس مراده فتأمل اه وقوله وذلك غير موجود الخ ظاهر المنع يرده قول الشارح ايضا وإنما الزائد فيه ما افاده الشارح بقوله بل فوات حقه (قوله ايضا) أي كالقول بتملك الغاصب اه كردى عبارة الرشدي أي كان القول بانه كالهالك كذلك إذ فيه تملك الغاصب عين مال المالك وملك المالك ما في ذمة الغاصب قهر اه (قوله ومنع) عطف على تملك الخ ش اه سم أي وفيه منع الخ (قوله قبل البيع) أي إن اختلفا قيمة (أو القسمة) أي ان استويا قيمة (قوله هنا) أي في القول بالشركة و (قوله ايضا) أي كالقول بتملك الغاصب (قوله بسبب التعدى) متعلق بمنع أي بسبب انه لو تصرف في المختلط قبل ذلك يصير متعديا اه كردى (قوله إذ قد يتاخر الخ) فيه ان المتاخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مرجع كيف وهو مالك لحصته من هذا المشترك على هذا القول اه سم عبارة الرشدي فيما حكاه عن الشارح اذ قد يتلف الخ اه فلا اشكال على هذه النسخة وقد كان يجب ان يحجب عنه على النسخة الاولى بان المراد بحقه جواز تصرفه فيه حالا (قوله ذلك) أي البيع والقسمة ع ش اه سم (قوله فانه يتصرف الخ) أي المالك (قوله ومن ثم) أي من اجل ان في قول الشركة محذور قول الهلاك مع زيادة (قوله حتى يعطى البدل) أي او يعزل من المخلوط قدر المصوب كما

ففيه تملك كل حق الآخر  
بغير اذنه ايضا ومنع تصرف  
المالك قبل البيع أو القسمة  
هنا ايضا بسبب التعدى  
بل فوات حقه إذ قد يتأخر  
ذلك فلا يجد مرجعا بخلاف  
ما إذا علقنا حقه بالذمة فانه  
يتصرف فيه حالا بحواله  
أو نحوها ومن ثم صوب  
الزركشي قول الهلاك قال  
ويندفع المحذور بمنع الغاصب  
من التصرف فيه وعدم  
نفوذه منه حتى يعطى البدل  
كما مر وإذا كان المالك لو  
ملكه له بعوض لم يتصرف  
حتى يرضى بذمته فكيف  
بغير رضاه قيل كيف يستبعد  
القول بالملك وهو موجود  
في المذاهب الاربعة بل  
اتسعت دائرته عند الحنفية

قدمه عن فتاوى المصنف سم على حج فلو تعذر رد البدل لغية المالك رفع الامر لحكم يقبضه عن الغاصب او تعذر رد البدل لعدم القدرة عليه فيحتمل منعه من التصرف لتقصيره وإن تلف ويحتمل ان يرفع الامر للحاكم ليبيعه ويحصل بثمنه البدل او بعضه وما بقي من البدل يبقى ديناً في ذمة الغاصب اه ع (قوله ولو ملكه له) من التملك اي ملك المالك المغصوب للغاصب و (قوله بعوض) اي معين او مطلقاً في العقد و (قوله لم يتصرف) اي يتمتع تصرف الغاصب فيه شرعاً بقي ما لورضى المالك بذمة الغاصب وتأخير البدل والظاهر حيث يجوز تصرفه ونفوذه في المخلوط قبل إقباضه البدل (قوله فكيف بغير رضاه) أي فكيف يجوز تصرف الغاصب فيما ملكه بغير رضاه المالك بدون إعطائه بدله (قوله القول بالملك) اي للغاصب اه ع ش قول المتن (وبني عليها) في ملكه او غيره كمنارة مسجد اه معني قال في الباب ولو منارة لمسجد ثم قال وغرم نقص المنارة للمسجد وإن كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه اه سم (قوله ولم يخف) إلى قوله وثني معصومين في النهاية (قوله نحو نفس او مال) اي كالعضو والاختصاص كما يأتي (قوله او مال معصوم) اي ولو للغاصب أو غير البناء الموضوع فوقها فانه مهدر اه حلي وسيأتى عن ع ش ما يوافقه (قوله وكلامه الآتي) اي قوله إلا ان يخاف الخ (قوله شمله) اي رجوعه (لهذه) اي لمسئلة البناء (ايضا) اي كمسئلة السفينة (قوله وإن تلف) الى قوله فتجب قيمتها في المعنى (قوله هذا) اي لزوم الإخراج (قوله ولا فبي هالكة) وينبغي ان الخشية حيثئذ للمالك لأنها غير متقومة وهي اثر ملكه سم على حج اقول ومنه يؤخذ انه لا نظر إلى تلف ما بيني عليها وإن كان معصوماً به يعلم ان قوله إلا ان يخاف تلف مال يعني غير ما درجت فيه الخشية اذا كان تلفه باخر اجها بنحو غرق وبه يندفع ما يقال قوله وان تلف من مال الغاصب الخ منافي لما يأتي من قوله ولو للغاصب اه ع ش اقول وفي كل من الاخذ والمأخوذ نظر ظاهر بل الثاني مخالف لما كتبه على قول الشارح الآتي مالم تصرف لقيمة لها (قوله فتجب قيمتها) عبارة النهاية فيلزمه مثلها فان تعذر قيمتها اه وعبارة سم قوله فتجب قيمتها هكذا ذكره غيره ويرد عليه ان الخشية مثلية فلا بد من تأويله كان يحمل على تعذر المثل او على ان المراد بالقيمة البدل اه (قوله ويرجع المشتري) اي من الغاصب ع ش اي بان اشترى شخص تلك الخشية وبني عليها داراً مع الجهل فان أخرجت الخشية فنقضت داره رجع على الغاصب الذي باعه تلك الخشية كرده (قوله ان جهل الخ) ويصدق في ذلك مالم تدل قرينة على خلافه اه ع ش (قوله مع الخوف) انما قيده لانه مظنة لعدم رجوع المستاجر على الغاصب لكونه قصر بالسفر به في زمن الخوف لكنه لما كان باذن من الغاصب نسب التفرير له فرجع المستاجر عليه اما من الأمن فالرجوع فيه لانه أمين ظاهر فلا يحتاج للتنبيه عليه اه ع ش (قوله وغرمه) اي الآخر المكترى اه ع ش (قوله بانه) متعلق بقوله اتقى (قوله مالم تصرف لقيمة لها) أي فلا تخرج لانها كالحالكة ولا ينافي هذا ما قدمناه عن سم من أنها للمالك اذ هي اثر ملكه لان المراد انها اذا اخرجت بعد ذلك كانت للمالك اه ع ش قول المتن (معصومين) يمكن اعرابه حالاً لجيهاً قليلاً من النكرة بلا تخصيص اه سم (قوله للشط) اي او نحوه كرقاق اه معني اي السفينة

والمالكية (ولو غصب خشبة) ولبنه (وبني عليها) ولم يخف من اخرجها تلف نحو نفس أو مال معصوم وكلامه الآتي يصلح شمله لهذه أيضاً (أخرجت) وان تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده ويلزمه أجرة مثلها وأرش نقصها هذا ان بقي لها قيمة ولو تافه والا فبي هالكة فتجب قيمتها ويرجع المشتري ان جهل الاستحقاق على بائعه بأرش نقص بنائه ومن ثم اتى بعضهم فيمن اكرى اخر جلا واذن له في السفرة مع الخوف فتلف فائتبه اخر له وغرمه قيمته بانه يرجع بها على مكربه ان جهل ان الجمل لغيره (ولو) غصب خشبة و (ادرجها في سفينة فكذلك) تخرج مالم تصرف لقيمة لها (الا ان يخاف تلف نفس أو مال معصومين) او اختصاص كذلك ولو للغاصب بان كانت في اللجة والخشية في اسفلها فلا تنزع الا بعد وصولها للشط لسهولة الصبر اليه بخلاف الخشية فيما مر لانه لا امد ينتظر ثم وحيثئذ ياخذ المالك قيمتها

للحيلولة والمراد اقرب شط يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط مقصده وكالنفس (٤٩) نحو العضو وكل مبيع للتيمم وقول

الزر كشى كغيره الا الشين  
اخذا مما صرحوا به في  
الخيطة مراده الا الشين في  
حيوان غير آدمي لان هذا  
هو الذي صرح به ثم حيث  
قالا وكخوف الهلاك  
خوف كل محذور يبيح  
التيمم وفاقا خلافا ثم قال  
للحيوان غير الماكول حكم  
الآدمي الا انه لا اعتبار  
بقائه الشين اه امان نفس غير  
معصومة كزان محصن  
ولو قنا كان زنى ذميا ثم  
حارب واسترق وتارك  
صلاة بشرطه وحربي  
ومرتد ومال غير معصوم  
كالحرني فلا يبيح لاجلها  
لا هدارهما وثني معصومين  
لان بين النفس والمال شبه  
تناقض وان صدق احدهما  
على الآخر (ولو وطىء)  
الغاصب (المغصوبة عالما  
بالتحريم) وليس أصلا  
للمالك (حد) وان جهلت  
لان زان (وان جهل) تحريم  
الزنا مطلقا او بالمغصوبة  
وقد عذر بقرب اسلامه ولم  
يكن مخالطا لنا او مخالطنا  
وأمكن اشتباه ذلك عليه أو  
نشئه بعيدا عن العلماء (فلا  
حد) للشبهة (وفي الحاليين)  
اي حالي عليه وجهله (يجب  
المهر) وان اذن له المالك  
لانه استوفى المنفعة وهي  
غير زانية اذ الفرض كما يعلم  
بما يأتي انها جاهلة او مكرهه  
نعم يتحدثون تعدد الوطء

العظيمة (قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه سم على حج اه ع ش (قوله بما صرحوا الخ) عبارة  
المغنى من قولهم ولو خاط شيئا بمغصوب لزمه نزع منه وورده الى ما سلك ان لم يبل ولا فكلها لك لان جرح  
حيوان محترم يخاف بالنزع هلاكا او ما يبيع التيمم فلا يجوز نزع منه لحرمة الا انه لا يؤثر في ذلك الشين في  
غير الآدمي بخلاف الآدمي كما في التيمم ولو شد بمغصوب جبيرة كان كالر خاط به لانه احوال بينه وبين مالكة  
ولو خاط به الغاصب جرحا لآدمي باذنه فالقرار عليه اي لآدمي ولو جهل الغصب كالقرب له طعاما مغصوبا  
فاكله وينزع الخيط المغصوب من الميت ولو ادما اه وقوله ولو شد الخ في النهاية مثله (قوله الا الشين) قضية  
الاقتصار على هذا الاستثناء اي بقاء البرء كغيره ولا يخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمالك كقول سم على حج  
اي وهو مناف لما قيد به بعد في قوله للحيوان الغير الماكول اه ع ش وفي سم ان الروض اي والمغنى لم يقيد بغير  
المالك (قوله ثم) اي في مسألة الخيط و (قوله بقاء الشين) اي في الحيوان الغير الماكول اه ع ش (قوله  
ذميا) حال من فاعل زنى (قوله بشرطه) وهو اخر اجهاجها عن وقت الضرورة كركى اي بعد امر الامام بها  
نهاية (قوله ومال غير معصوم) اي واختصاص غير معصوم و (قوله كمال الحرني) اي واختصاصه (قوله  
فلا يبيح) اي الخشبة (قوله لاجلها) اي النفس والمال الغير المعصومين (قوله وثني معصومين) اي مع ان  
العطف باو (قوله شبه تناقض) اي والافراد يشعر بعدمه (قوله وان صدق احدهما الخ) اي في الجملة اه سم  
(قوله الغاصب) الى قوله وارضاءها في النهاية والمغنى قول المتن (عالما بالتحريم) اي ومختارا منهج ومغنى  
(قوله وان جهلت) اي بالتحريم قول المتن (وان جهل) اي او اكره عليه او اشتبهت عليه اه مغنى (قوله  
مطلقا) اي بالمغصوبة وغيرها (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها  
وهي ان شخصاً وطىء جارية زوجته واجلها مدياً جلها له وان ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه  
وحده وكون الولد رقيقاً لعدم خفاء ذلك على مخالطنا اه ع ش (قوله وان اذن له المالك) عبارة المغنى  
والاسنى والنهاية (فرع) لو اذن المالك للغاصب أو المشتري منه في وطء الامة المغصوبة ووطىء وجب  
عليه المهر في احدى وجهين رجحه ابن القطان وقيمة الولد في احدى طريقين رجحه غيره (قوله بما يأتي) اي بقول  
المصنف الا ان تطاوعه عالمة بالتحريم (قوله يتحد) اي المهر (حالة الجهل) متعلق بقوله يتحد (قوله بخلافه)

(قوله والمراد اقرب شط) اي ولو ما سار منه (قوله الا الشين في حيوان غير آدمي) قضية الاقتصار على هذا  
الاستثناء ان بقاء البرء كغيره ولا يخلو عن وقفة وقوله حيوان شامل للمالك (قوله غير الماكول) عبارة  
الروض (فرع) وان خاط بمغصوب نزع ان لم يبل لان جرح محترم يخاف به هلاكا او ما يبيع التيمم  
الا انه لا يؤثر الشين في غير الآدمي اه فلم يقيد بغير الماكول (قوله الا انه لا اعتبار الخ) عبارة الروض الا  
انه لا يؤثر الشين في غير الآدمي اه (قوله امان نفس غير معصومة الخ) في العباب مانصه (فرع) لو ادخل  
حيوانا بناء او بني حوله ولم يترك له مخر جافا لم يكن آدميا وهو محترم نقض أو غير محترم فلا وان كان آدميا  
محترماً نقض ما لم يمت او حرياً فلا او مرتدا او زانيا محصنا او قاتلا في محاربة فان رأى الامام تركه حتى  
يموت او اخرجه وقتله على الوجه الشرعي فعل وان مات وهو مسلم نقض ليغسل ويصلى عليه او كافرا فلا  
اه وصدر في تجريد هذه المسائل بقوله قال المتولى ثم قال مانصه قلت ما ذكره في المرتد من ان الامام له  
تركه حتى يموت يخالفه ما نقله القمولى بعد هذا عن القاضي من انه انما يستحق قتل المرتد بحز الرقبة ولا يجوز  
تغريقه ولا تحريقه فليتامل اه اقول وهذا هو الموافق للامر باحسان القتل وحيث يشك عدم النقض للبناء  
على غير المحترم آدميا أو غيره إذا كان فيه تعذيب له لانه خلاف احسان القتل ثم قال في التجريد ولو ادخل  
المصحف في البناء نقض واخرج سواء كان المصحف له او لغيره اه (قوله وثني معصومين الخ) يمكن  
إعرا به حالاً لجوازها قليلا من النكرة بلا تخصيص (قوله وإن صدق احدهما على الآخر) اي في الجملة

(٧ - شرواني وابن قاسم - سادس)

في حالة الجهل لاستدامة الشبهة بخلافه مع العلم بتعدد الوطآت

ولو وطىء مرة جاهلا ومرة عالما فهران ويجب في البكر مهر الثيب مع أرش البكارة كما مر في البيع (لأن تطاوعه) عالمة بالتحريم

كما يفهمه قوله الآتي إن علمت (فلا يجب) (٥٠) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهي عن مهرها وانما اثر رضاها في سقوط حق السيد لانه

لأنما ينشأ عنها ومن ثم سقط  
بردتها قبل وطء وارضاها  
إرضاها مفسدا ويظهر في  
ممة عالمية بالتحريم انها  
ككبيرة في سقوط المهر  
لأن ما وجد منها صورة زنا  
فاعطيت حكمه الا ترى انه  
لو اشترأها ثم بان فيها ذلك  
ردها به (وعليها الحدان  
علمت) بالتحريم لزناها  
وكالزانية مرتدة ماتت على  
ردها (ووطء المشتري من  
الغاصب كوطئه) أي  
الغاصب (في) ما قرر فيه  
من (الحد والمهر) وارش  
البكارة لا شترأ كهما في  
وضع اليد على مال الغير  
بغير حق نعم تقبل دعواه  
هنا الجهل مطلقا ما لم يتل  
علمت الغصب فيشترط  
عذرهما (فان غرمه) أي  
المالك المشتري المهر (لم  
يرجع به) المشتري (على  
الغاصب في الاظهر) لانه  
الذي انتفع به وباشر  
الاتلاق وكذا أرش  
البكارة (وإن أحبل)  
الغاصب أو المشتري منه  
المغصوبة (علما بالتحريم  
فالولد رقيق غير نسيب)  
لما مر انه زنا فان انفصل  
حيا ضمنه كل منهما أو ميتا  
بجناية فبدله وهو عشر قيمة  
أمه للسيد أو بغيرها ضمنه  
كل منهما بقيمته يوم  
الانفصال وقول الاسوى  
انهما ناقضا ما هنا رده

أي المهر (قوله كما يفهمه) أي التقييد بالعلم (قوله الآتي إن علمت) يتأمل اه سم أقول وجه الافهام  
ما في المعنى عقب القول الآتي وهذا ايضا قيد فيما قبله كما قدرته اه (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة  
فيجب مع المطاوعة كما قال في شرح الروض ولا يسقط ارشها بمطوعتها اه سم على حج اه ع ش (قوله وانما  
اثر رضاها الخ) عبارة النهاية والمعنى والثاني يجب لانه لسيدها فلم يسقط بمطوعتها كما لو اذنت في قطع يدها  
واجاب الاول بان المهر وان كان للسيد فقد عدا نائره بفعلها كما لو ارتدت قبل الدخول اه (قوله لانه  
لأنما ينشأ) أي المهر (قوله وارضاها) أي ارضاع الأمة للزوج ارضاعا مفسدا للنكاح اه كرى (قوله  
الا ترى انه لو اشترأها الخ) وقد يفرق بين الرود ما ذكر بان العيب في المبيع مانقص القيمة والزنا منها على  
الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقل الرغبة فيها ومدار المهر اى سقوطه على الزنا ولم يوجد منها زنا حقيقة  
اه ع ش (قوله ان علمت بالتحريم الخ) اي وطاوعت اه معنى (قوله بالتحريم) إلى قوله او بغيرها في  
النهاية (قوله وكالزانية) أي في عدم وجوب المهر سم وع ش (قوله وارش البكارة) إلى المتن في المعنى  
(قوله نعم يقبل) عبارة المعنى فيأتى فيه ما ذكر في حالي العلم والجهل إلا أن جهل المشتري قد ينشأ من الجهل  
بكونها مغصوبة فانه يقبل قوله في ذلك اه (قوله مطلقا) قرب عهده بالاسلام ام لا نشأ بعيدا عن العلماء  
ام لا اه ع ش (قوله وكذا ارش البكارة) فلا يرجع به على الاظهر لانه بدل جزء منها اتلفه اه معنى قول  
المتن (وان أحبل الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص الولادة فان  
ماتت بها ولو بعد ردها لمالكها سقط كل ارش اى ارش البكارة وارش نقص الولادة لدخولها في القيمة  
المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاجرة انتهى اه سم (قوله فان انفصل حيا) أي حياة مستقرة  
عباب اى ومات روض اه سم على حج اى فان بقي حيا فهو رقيق للسيد اه ع ش (قوله او بغيرها ضمنه  
كل منهما) وفاقا للمعنى وشرحي الروض والمنهج وللحلي اولا وخلافا للنهاية وللحلي ثانيا عبارة المعنى او  
بغيرها في وجوب ضمانه على المحبل وجهان اوجههما كما قال شيخنا نعم كما هو ظاهر النص لثبوت البدلية  
تبعاللام والثاني لان حياته غير متيقنة ويجرى الوجهان في حمل البهيمه المغصوبة إذا انفصل ميتا اه وكذا  
في النهاية إلا أنها اعتمدت الوجه الثاني فقالت اوجههما كما قاله أبو إسحق وغيره عدمه لأن حياته الخ  
اه قال ع ش قوله مر كما قال أبو إسحق الخ معتمد اه ونقل البجيرى اعتماده اى الثاني ايضا عن القليوبي  
والحلي والزيادى ثم قال والحاصل انه ان انفصل حيا وهو رقيق فهو للسيد او هو حر على الغاصب القيمة يوم  
الولادة وان انفصل ميتا بلا جناية لاشئ فيه مطلقا حر او رقيقا او بجناية فان كان رقيقا ضمنه الجاني بعشر  
قيمة امه وضمنه الغاصب بذلك وإن كان حرا فعلى الجاني الغرة وعلى الغاصب عشر قيمة امه لانه هو الذي  
فات على المالك بالحرية وتكون الغرة لورثة الجنين كذا اقره شيخنا البايلي انتهى برماوى اه (قوله انهما)  
اى الشيخين (قوله فان هذا) اى ترجيحهما الضمان (قوله وذلك) اى ترجيحهما عدم الضمان وحاصل الرد  
كافى المعنى انه انتقل نظره اى الاسوى من مسألة إلى أخرى (قوله وسياق الخ) اى في شرح وعليه قيمته

(قوله كما يفهمه قوله الآتي إن علمت) يتأمل (قوله فلا يجب مهر) خرج ارش البكارة فيجب مع المطاوعة  
كما قال في الروض ولا يسقط ارشها بمطوعتها اه (قوله وكالزانية) اى في عدم وجوب المهر (قوله في المتن  
وإن أحبل علما بالتحريم الخ) قال في الروض وشرحه ويضمن المحبل في حالي العلم والجهل ارش نقص  
الولادة فان ماتت بها ولو بعد ردها لمالكها سقط كل أرش اى أرش البكارة وأرش نقص الولادة لدخولها  
في القيمة المذكورة في قوله وضمن القيمة كالمهر والاجرة (فرع) إذن المالك للغاصب أو للمشتري منه  
بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان او تسقط قيمة الولد فيه طريقان رجح ابن القطان عدم سقوط المهر وهو  
قياس نظيره في الرهن وقياسه ترجيح عدم سقوط قيمة الولد اه (قوله فان انفصل حيا) أي حياة  
مستقرة بمباب (قوله فان انفصل حيا) اى ومات روض (قوله ضمنه كل منهما الخ) هو احاد الوجهين قال في  
شرح الروض وظاهر النص وفي شرح المنهج انه الاوجه والوجه الثاني لا ضمان لان حياته غير متيقنة

الاذرى بانه اشتباه فان هذا في عالم وذلك في جاهل أى وسياق الفرق بين الرقيق وهو ما هنا والحر وهو ما هناك قول



(وإن جهل) التحريم (لخر) من أصله لانه انما قد قاسم عتيق (نسب) للشبهة (٥١) (وغيره) إذا انفصل حيا حياة مستقرة

(قيمه) بتقدير رقه لتفويته  
رقه بظنه فان انفصل ميتا  
بجناية فعلى الجاني الغرة  
وهي نصف عشرية الاب  
وعليه عشر قيمة أمه لالكها  
لانا نقدره قناني حقه قال  
المثولي والغرة مؤجلة فلا  
يغرم الواطي حتى يأخذها  
وتوقف فيه الامام أبو بغير  
جناية لم يضمه لعدم تيقن  
حياته وفارق ما مر في  
الريق بأن يدخل تحت  
اليدين فجعل تبعاً للام في  
الضمان وهذا حر فلا يدخل  
تحت اليد وتردد الاذرع  
في حيا غير مستقرة  
ورجح غيره أنه كالحى كما  
أفهمه تعليلهم الميت بأنا  
لم نتيقن حياته وقد يقال  
بل قياس الحاقهم لهذا  
بالميت في نظائره أنه هنا  
كذلك ومعنى التعليل أنا لم  
نتيقن حياته حياة يعتد بها  
والعبرة بقيمته (يوم  
الانفصال) لتعذر التقويم  
قبله ويلزمه أرش نقص  
الولادة (ويرجع بها) أى  
بقيمة الولد ومثله أرش  
قيمة الولادة (المشتري  
على الغاصب) لان غرمها  
ليس من قضية الشراء بل  
قضيته أن يسلم له الولد حراً  
من غير غرامة ورجح  
البلقينى أن المتهب كالمشتري  
(ولو تلف المغصوب عند

قول المتن (وإن جهل) أى المحجل من الغاصب أو المشتري (قوله من أصله) إلى قوله وفارق في النهاية وإلى  
قوله وتردد الاذرعى في المعنى (قوله لانه انما قد قاسم عتيق) وتظهر فائدة ذلك في الكفاءة في النكاح اه ع ش  
(قوله دية الاب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه (قوله وعليه) أى الاب اه سم (قوله عشر قيمة امه)  
أى سواء كان حراً أو رقيقاً لانا نقدر الحر رقيقاً في حق الغاصب والمشتري لان ضمانهما لتفويت الرق على  
السيد اه ع ش (قوله في حقه) أى الاب أى والقن يضمن بذلك اه سم زاد المعنى والروض وشرحه ثم ان  
كان الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين أو أقل ضمن الغاصب أو المشتري منه للمالك عشر قيمة الام كاملاً اه  
(قوله قال المثولي الخ) معتمد اه ع ش (قوله والغرة مؤجلة) عبارة المعنى والنهاية وسيأتى إن شاء الله  
تعالى ان يدل الجنين المجنى عليه تحمله العاقلة قال المثولي والغرة تجب مؤجلة الخ اه (قوله فلا يغرم  
الواطى) أى للمالك العشر المذكور (قوله حتى يأخذها) أى الغرة من الجاني اه ع ش (قوله وفارق  
ما مر) أى على ما اعتمدته الشارح اما على مقابله فيستويان كما هو ظاهر اه سم (قوله ورجح غيره الخ)  
اعتمدته النهاية والمعنى (قوله أنه كالحى) أى فيجب ضمانه لانا تيقنا حياته معنى ونهاية قال ع ش هل تعتبر  
قيمه بتقدير ان له حياة مستقرة او يضمه بعشر قيمة امه كالزائد لورثة الجنين فيه نظر ولا يبعد ان المراد  
الاول لانه الذى يظهر فيه التردد بين كونه مضموناً أو لا اه (قوله لتعذر التقويم) إلى قوله ورجح في  
النهاية الا قوله ومثله الى المتن والى قوله لانه لم يتلفها في المعنى الا لفظة حراً (قوله أى بقيمة الولد) قال في  
الروض المنعقد حر اه سم (قوله ومثله) الاولى التانيث (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض  
وقد يشكل بعدم الرجوع بارش التعيب عنده بفعله أو بغير فعله كما سيأتى الا ان يفرق بان هذا من اثار ما  
يرجع بما غرمه بسببه وهو الوطء اه سم (قوله ورجح البلقينى الخ) وفاق للمعنى وشرح الروض وخلافاً  
للهناية عبارته واقصاره على المشتري يفهم ان المتهب من الغاصب لا يرجع بها أى القيمة على الغاصب  
وهو اصح الوجهين خلافاً لبعض المتأخرين اه قال ع ش ولعل وجهه ان المتهب للم يفرم بدل الام  
ضعف جانبه فالتحق بالمتمدى والمشتري يبذله الثمن قوى جانبه وتاكد تغريمه من البائع باخذ الثمن

وجزم به في الانوار وأفهمه كلام الروض كما قاله في شرحه ويجرى الوجهان في حل هيمة مغصوبة انفصل  
ميتاً واقصا الشارح أى المحلى على حكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعاً لانه تبع فيه الرافعى هنا وقال انه  
ظاهر النص لكنه صحيح بعد ذلك باوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير شرح م ر (قوله وهى  
نصف عشر دية الاب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه (قوله وعليه) أى الاب عشر قيمة امه لالكها  
قال في الروض فياخذ المالك إن ساوى قيمة الغرة وإن كانت الغرة أكثر فالزائد لورثة الجنين وإن  
كانت أقل ضمن الغاصب أى أو المشتري منه للمالك عشر قيمة الام كاملاً وإن مات أى المحجل قبل الجناية  
فالغرة لا يهـ أى إن كان هو الوارث وهل يضمن أى أبوه ما كان يضمه هو لو كان حياً وجهان اه قال في شرحه  
والاوجه الضمان متعلقاً بتركه المحجل اه وقوله فالزائد لورثة الجنين يتأمل التقيد بالزائد مع ان الغرة  
للورثة حتى لو كان مع الاب الذى هو الغاصب أو المشتري منه جدة استحققت سدس جميع الغرة لانها تركه  
الجنين ولم يتعلق بها حق يقدم على الارث فان لزوم قيمة الام للمجل لا تعلق له بالغرة فليتأمل وليحرر (قوله  
لانا نقدره قناني حقه) أى والقن يضمن بذلك (قوله وفارق ما مر في الرقيق) أى على ما اعتمدته الشارح اما  
على مقابله فيستويان كما هو ظاهر (قوله ورجح غيره الخ) اعتمد م ر (قوله أى بقيمة الولد) قال في  
الروض المنعقد حر اه (قوله ومثله قيمة أرش الولادة) كذا في الروض وقد يشكك بعدم الرجوع بارش  
التعيب عنده بفعله أو بغير فعله كما سيأتى إلا ان يفرق بان هذا من اثار ما يرجع بما غرمه بسببه وهو الوطء  
(قوله لان غرمها ليس من قضية الشراء الخ) قد يخرج الولد الرقيق حتى لا يرجع بقيمته وقد يقتضيه تقيد  
الروض بالحر في قوله وقيمة الولد المنعقد حر اه أى يرجع بها (قوله ورجح البلقينى أن المتهب كالمشتري  
عبارة الروض وفي رجوع المتهب منه أى من الغاصب بقيمة الولد وجهان اه واصح الوجهين عدم الرجوع

المشتري وغرمه لم يرجع به)

وإن جهله لأن المبيع بعد القبض من ضمانه وإنما يرجع عليه بالثمن (وكذا لو تعيب عنده في الاظهر) تسوية بين الجملة والاجزاء هذا إن لم يكن بفعله وإلا لم يرجع قطعا (ولا يرجع بغرم منفعة استوفاهما) كلبس (في الاظهر) لما مر في المهر (ويرجع بغرم ما تلفت عنده) من المنافع ونحوها كشمير وتاج وكسب من غير استيفاء إذا غرمه المالك مقابلها لأنه لم يتلفها ولا التزم ضمانها بالعقد وما وإن شملت العين أيضا لكنه غير مراد لأنه قدم حكمها وكلامه هنا إنما هو في المنفعة والفوائد من قبيل المنفعة ولدفع هذا الإلهام ألحقت في خطه تأه بعد الفاء ليعود الضمير للمنفعة صريحاً وإن صح عوده لها مع عدم التائيد رعاية (٥٣) للفظ ما (وبارش نقص بنائه) بالجملة (وغيره إذا) اشترى أرضاً أو غرس فيها ثم بانت

مستحقة للغير فلم يرض ببقاء ذلك فيها حتى (نقص) بالمعجمة بناءً أو غراسه (في الاصح) فيها أما الأولى فلما مر وأما الثانية فلأنه غره بالبيع وإن جهل الحال أيضاً لأنه مقصر بعدم بحثه حتى وقع في ذلك فرجع عليه بارش ما حصل في ماله من النقص وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً وللمستحق تكليف المشتري نزع ما زوق به من نحوطين أو حبس ثم يرجع بارش نقصه على البائع لذلك قال في الروضة عن البغوى وأقره والقياس أن لا يرجع على الغاصب بما انفق على العبد وما أدى من خراج الأرض لأنه شرع في الشراء على أنه يضمها له (وكل ما لو غرمه المشتري رجع به) على الغاصب كقيمة الولد وأجرة المنافع الفائتة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لأن القرار على الغاصب فقط (وما لا) أي وكل ما لو

قياس التغليظ على البائع بالرجم التغليظ عليه بالقيمة اه (قوله وإن جهله لأن) إلى قوله وإن جهل الحال في النهاية لا لقوله ولدفع هذا إلى المتن قول المتن (وكذا لو تعيب الخ) أي لا يرجع بغرم أرش عيب طرأ عنده باقاً بخلاف ما غرمه بنقصانها بالولد فيرجع به كامراً (قوله كلبس) أي وركوب وسكنى (قوله لما مر الخ) أي من أنه الذي انتفع به وبأشكاله (قوله وما) أي في قول المتن ما تلف الخ (قوله أيضاً) أي كالمنفعة (نوله لكنه غير مراد الخ) أي فهي أي لفظة ما من العام المراد به الخصوص (قوله والفوائد) أي كشجرة الشجرة وتناج الدابة وكسب العبد اه معنى (قوله هذا الإلهام) أي إلهام الشمول (قوله للمنفعة) أي المرادة بما (قوله فلم يرض) أي الغير (قوله حتى نقص الخ) قضية سياقه أنه ببناء الفاعل وقضية سياق النهاية والمعنى وكتابة بناءً أو في الشارح بالوارد أنه بناء المفعول (قوله فهما) أي في قوله ويرجع بغرم ما تلف الخ وقوله وبارش نقص بنائه الخ (قوله فلما مر) أي بقوله لأنه لم يتلفها الخ (قوله وإن جهل الحال) أي البائع (أيضاً) أي كالمشتري (لأنه الخ) أي البائع (قوله في ذلك) أي في بيعه (قوله فرجع الخ) أي المشتري هذا ما تيسر لي في الحل ولوحذف هذه الغاية وعلتها كان أولى لأن تلك العلة إنما هي ظاهرة في مقابل الاصح فليتأمل (قوله قال في الروضة الخ) اعتمده المعنى ثم قال ولو زوج الغاصب الأمة المغصوبة ووطئها الزوج أو استخدمها جاهلاً وغرم المهر أو الأجرة لم يرجع لأنه استوفى مقابلها بخلاف المنافع الفائتة عنده فإنه يرجع بغرمها اه (قوله على العبد) أي والدابة أخذ من التعليل (قوله يضمها) أي مؤنة الرقيق والأرض قول المتن (وكل ما) «فائدة» تكتب ما موصولة بكل إذا كانت ظرفاً فإن لم تكن ظرفاً تكتب مفصولة كما هنا معنى وزادى وفي الجبرمى كل مبتدأ وموصولة أو موصوفة ولو شرطية بمعنى أن والجملة الأولى من الشرط والجزاء صلة أو صفة والجملة الثانية خبر وقوله وما لا يرجع مقتضى ضيعة أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر والنظر هل هو جائز عريية اه أقول لا مانع من الجواز مع القرينة الظاهرة على أنه يمكن أن ما في قوله وما لا الخ موصولة استغرافية وقول الشارح أي وكل ما الخ حل معنى فليس فيه حذف المبتدأ (قوله على الغاصب) إلى الفرع في النهاية والمعنى (قوله هذا) أي قول المتن وما لا فيرجع (قوله للمشتري) أي عنده ولوحذفه كافى النهاية والمعنى لكان أولى (قوله بالملك) أي للغاصب (قوله كما مر نظيره) أي في شرح والأيدي المترتبة الخ (قوله فهو مقر) أي الغاصب وكذا ضميره (قوله ولو زادت القيمة الخ) كما إذا كانت قيمته وقت الغصب مائة وبعاه بخمسين وهو يساومها وبلغت قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلثين اه بجبرمى أي وإن لم ترد عنده على خمسين فلا يرجع الغاصب بالخمسين الناقصة عنده قول المتن (فكالمشتري) أي إلا فيما مر (في قول الشارح مر) واقتصاره على المشتري الخ اه رشيدى أي خلافاً لما مر في التحفة والمعنى وشرح الروض المواقف لا إطلاق المتن هنا (قوله ومر أوائل الباب الخ) عبارة النهاية والمعنى قال الأسنوى وقد سبق أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة شرح مر (قوله لكنه غير مراد لأنه قدم حكمها وكلامه هنا الخ) فهو من العام المخصوص (قوله فلم يرض) أي الغير ش (قوله فيما تقرر من الرجوع وعدمه) قال الأسنوى وليس المراد أنهم كالمشتري في جميع

غرمه المشتري لم يرجع به على الغاصب كقيمة العين والاجزاء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على المشتري لأن القرار عليه فقط لتلفه في يده هذا إن لم يسبق من الغاصب اعتراف بالمشتري بالملك كما مر نظيره والافهم مقر بان المغصوب منه ظالم له والمظلوم لا يرجع الا على ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة لأنه لم يضع يده عليها فإذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك بما شمله الضابط لما تقرر أن المشتري لا يغرم الزائد ولا يطالب به (قلت وكل من انبنت) بنونين ثانية ورابعة كما بخطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقرر من الرجوع وعدمه ( والله اعلم) ومر أوائل الباب ذكر ذلك باين من هذا

فراجعهم (فرع) ادعى  
على آخر تحت يده دابة ان  
له فيها النصف مثلاً وأنه  
غصبها فاجاب بانها انما  
كانت عندي بحجة المايادة  
وأقام بينة بهالم يضمنها كما  
استنبطه البلقيني من كلام  
المروزي في الشركة وقول  
بعضهم انها في زمن نوبته  
كالمعارفة عنده فليضمنها يرد  
بان جعل الاكساب كلها  
له زمن نوبته صريح في انه  
كالمالك لها حيث لا  
كالمستعير

### (كتاب الشفعة)

باسكان الفاء وحكى ضمها  
وهي لغة من الشفع ضد  
الوتر فكان الشفع يجعل  
نفسه أو نصيبه شفعاً بضم  
نصيب شريكه إليه أو من  
الشفعة لان الاخذ جاهلية  
كان بها أو من الزيادة  
والنقوية ويرجعان لما  
قبلهما وشرعاً حق تملك  
قهرى ثبت للشريك القديم  
على الحادث فيما ملك  
بعوض لدفع الضرر أى  
ضرر مؤنة القسمة  
واستحداث المرافق وغيرها  
كالمصعدو المنور وبالواعة  
في الحصة الصائرة إليه  
وقيل ضرر سوء المشاركة  
ولكونها تؤخذ قهراً  
جعلت أثر الغصب إشارة  
الى استثنائها منه والاصل  
فيها

على يد الغاصب أي يد ضمان الخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا قال ع ش قوله وقيد به ما أطلقه  
هنا أى بان يقال وكل من انبت يده وهي ضامنة كالمستعير والمستام امالو كانت يده امانة كالوديع فهو  
كالغاصب في كونه طريقاً في الضمان واما قرار الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من انبت يده على يد الغاصب  
متبها فقرار الضمان عليه كالمشتري اه وقوله ما لم يكن من انبت يده الخ أى على مختار النهاية خلافاً  
للتحفة والمغنى والاسنى (قوله) واقام بينة الخ) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه تصديق المدعى  
كالو ادعى احد على آخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً سم على حج أى فالصدق مدعى الغصب اه ع ش  
(كتاب الشفعة)

(قوله) باسكان الفاء الى قوله كذا قيل في النهاية لا لفظه أو نصيبه (قوله) باسكان الفاء أى وضم الشين اه  
مغنى (قوله من الشفع) عبارة المغنى والبرماوى ماخوذة من الشفع بمعنى الضم على الاشهر من شفعت الشيء  
ضمته سميت بذلك لضم نصيب الشريك الى نصيبه وبمعنى التقوية أو الزيادة وقيل من الشفاعة اه أى فالماخوذ  
أخص من المأخوذة منه كما هو الاصل في النقل (قوله) إليه أى نفسه أو نصيبه (قوله) أو من الشفاعة عطف  
كقوله الاقنى أو من الزيادة الخ على قوله من الشفع (قوله) كان بها أى بالشفاعة (قوله) أو من الزيادة  
والنقوية المناسب أو التقوية لانهما ماخذان مختلفان قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في  
الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو الشفاعة أو غيرهما اه رشيدى اقول قد علم مما مر عن المغنى ان  
المستعمل فيهما لفظ الشفع (قوله) والتقوية عطف مغاير اه ع ش (قوله) ويرجعان لما قبلهما) أى  
يرجع الزيادة والشفاعة الى الشفع لان الشفاعة في اللغة مدلولها أيضاً الزيادة فيصير مآل الكل الى الزيادة  
قاله الكردي وقوله لان الشفاعة الخ أى والشفع في اللغة الخ وعبارة ع ش قوله ويرجعان أى الزيادة  
والنقوية لما قبلهما أى من قوله أو من الشفاعة وذلك لان اقل ما يزاد عليه الواحد والمزيد عليه وتروا الزائد  
إذا انضم الى الواحد كان المجموع ضد الوتر اه اقول قوله وذلك لان الخ لا يفيد الرجوع للشفاعة بل  
للشفيع فتقتضى تعليله الموافق لما مر عن المغنى ان يفسر ما قبلهما بالشفع ويحتمل ان ما كناية عن الشفع  
والشفاعة في كلامه نشر على ترتيب اللف (قوله) وشرعاً) الى قوله كذا قيل في المغنى لا قوله وقوله لم يقسم  
الى والعفو (قوله) وشرعاً عطف على لغة (قوله) حق تملك) أى استحقاق التملك وان لم يوجد التملك (قوله)  
قهرى) بالرفع أو الحرصة للبضاف أو المضاف إليه (قوله) واستحداث عطف على مؤنة أى وانما ثبتت  
الشفعة ليدفع الشفع ضرر مؤنة القسمة وضرر استحداث المرافق لولم يأخذ بالشفعة اه بجري وبجوز  
العطف على القسمة أيضاً (قوله) وغيرهما) انظر ما المراد بغير المرافق وقد اسقطه النهاية والمغنى وشرح  
المنهج (قوله) الصائرة إليه) أى الشفع بالقسمة لو طلبها المشتري اه بجري (قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة)  
وينبى على القولين انا ان قلنا بالاول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعة المقصودة كحمام ورحى  
صغيرين وهو الاصح الاقنى وان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما المانع من القول بهما  
رشيدى وع ش وقد يجاب بان مراد سم بقوله بهما دفع الضررين معا وهذا لا يوجد في نحو الحمام الصغير  
(قوله) ولكونها) أى الحصة المأخوذة بالشفعة (قوله) إشارة الى استثنائها منه) فى الاستثناء شئ لعدم  
دخولها في الغصب لخروجها عنها بقيد عدواناً وبغير حق إلا أن يراد الإشارة الى أنها كانت مستثناة  
منه اه سم عبارة المغنى وذكر عقب الغصب لانها تؤخذ قهراً فكانها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير

ما سبق فقد سبق في اول الباب بيان ذلك فقال والايدي المترتبة على يد الغاصب أي يد ضمان الخ فتأمل  
ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا اه (قوله) واقام بينة) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل انه  
لتصديق المدعى كالو ادعى احد على الآخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً اه والله تعالى اعلم  
(كتاب الشفعة)

(قوله) وقيل ضرر سوء المشاركة) ما المانع من ارادة الامرين (قوله) إشارة الى استثنائها منه) فى الاستثناء شئ

كخبر البخارى ففى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فى كل مالم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت للطرق فلا شفعة وقوله لم يقسم ظاهر فى انه يقبل القسمة لان الاصل فى النفي بلم ان يكون فى الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز او اجمال قاله ابن دقيق العبد والعفو عنها أفضل الا ان يكون المشتري نادما أو مغبونا وأركانها ثلاثة آخذ وما خوذ منه وما خوذ والصيغة انما تجب فى التملك كإياى (لا تثبت فى منقول) ابتداء وان بيع مع أرض للخبر المذكور ولانه لا يدوم بخلاف العقار فيتأبد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهم الدار بعد ثبوت الشفعة فان نقضها وان نقل عنها يؤخذ بها كذا قيل ولا يصح لان التبعية هنا فى التملك لافى الثبوت الذى الكلام فيه (بل) انما تثبت (فى أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه من باب ورف سمر ومفتاح غلق مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل على مامر فى البيع (وشجر) رطب وأصل يجز مرارا (تبعا) للأرض لخبر مسلم قضى رسول الله صلى الله عليه

قهر اه (قوله الاجماع الخ) عبارة المغنى وحكى ابن المنذر فيها الاجماع لكن نقل الرافعى عن جابر بن زيد من التابعين انكارها قال الدميرى ولعل ذلك لم يصح عنه اه (قوله فى كل مالم يقسم) اى مشترك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ولو اية مسلم فى كل شركة لم تقسم اه ع ش (قوله فاذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطرق انه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جارا للآخر بعد ان كان شريكا ولا شفعة للجار ع ش اه بجيرى (قوله وصرفت الخ) هو بالتشديد اى ميزت وبينت اه ع ش وفى البجيرى قال سم بالتخفيف أى فرقت أى جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير إذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطرق اه (قوله لان الاصل فى النفي الخ) ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر فى ذلك اه سم (قوله بخلافه بلا) فيكون فى الممكن وغيره اه ع ش اقول قضية قول الشارح كالتبعية واستعمال أحدهما الخ ان لا يعكس لم فالأصل فى المنفى بلا الامتناع فليراجع (قوله تجوز) اى مجاز ان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كفى قوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يولد اذ لم تكن قرينة معينة لخصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجماله لم تنضح دلالاته ع ش اه بجيرى وقوله وإذ لم تكن قرينة معينة اى بل قرينة صارفة عن الامكان فى لم وعن الامتناع فى لا فاذا لم تنصب قرينة أصلا فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقى من الامكان فى الاولى والامتناع فى الثانية فلا يكون فى الكلام تجوز ولا اجمال (قوله والعفو عنها أفضل) ظاهره وان اشتد اليها حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الايثار وهو اولى لكنه حيث لم تدع اليها ضرورة كالا حياج للباء للطهارة بعد دخول الوقت ومحله أيضا حيث لم يترتب على الترك معصية ولا كان يكون المشتري مشهورا بالفجور فينبغى ان يكون الاخذ مستحبا بل واجبا ان تدعى طريقا لدفع ما يريده المشتري من الفجور ثم اه ع ش (قوله أو مغبونا) عطف سبب على مسبب اى فيكون الاخذ افضل اه ع ش (قوله والصيغة انما تجب الخ) اى فلا حاجة إلى عدما ركنا بل لا يصح اه ع ش قول المتن (فى منقول) اى كالحیوان والياب (قوله ابتداء) راجع للنفي اى لا تثبت ابتداء اه كرى اقول قول المغنى والمراد بالمنقول المنقول ابتداء ليخرج الدار إذا انتهت بعد ثبوت الشفعة الخ صريح فى أنه قيد للمنقول وكذا اقول الشارح الآتى لان التبعية الخ مع ما يأتى عن سم هناك صريح فيه (قوله للخبر المذكور) فانه يخصها بما تدخله القسمة والحدود والطرق وهذا لا يكون فى المنقولات اه معنى (قوله فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قديقال الذى اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر سم على حج ويمكن الجواب بانهم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكر التعليلين معاقوله هنا للخبر الخ ناظر للتعليل الاول وقوله ولانه لا يدوم الخ ناظر للتعليل الثانى اه ع ش أى ولم يذكره بصيغة التريض اكتفاء بما مر (قوله ولا يصح) أى الاخراج لاحكام المخرج من أخذ النقص بالشفعة خلافا لما فهمه ع ش (قوله هنا) اى فى مسألة تهدم الدار (قوله لافى ثبوت) اى لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا منقولا اه سم (قوله وما يتبعه) الى قوله وببحث فى المغنى لا قوله على مامر فى البيع وقوله وخرج الى وشرط التبعية الى قول المتن ولا شفعة فى النهاية لا قوله ولم يشرط دخوله فيه ولفظة ما فى وما شرط الخ وقوله واما ما حدث الى وانما تؤخذ (قوله من باب) اى منصوب او منفصل بعد البيع كإياى (قوله واصل يجز) اى ما يثبت منه اه ع ش (قوله تبعا للارض) قال الحلبي هل وان نص عليه

لعدم دخوله فى الغصب لخروجها عنه بقيد عدوانا أو بغير حق الا أن يراد الاشارة الى انها كانتا مستثناة (قوله لان الاصل فى النفي بلم الخ) ولان مقابلته بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر فى ذلك (قوله او اجمال) الظاهر او احتمال وكذا فى النقل عن ابن دقيق العبد فيحتمل ان المراد بالاجمال المساحة من قبيل التجوز فليتأمل وقدير ادبه معنى التساهل (قوله فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قديقال الذى اعتبره فيما سبق ضرر مؤنة القسمة وهو لا يتكرر (قوله لافى الثبوت) اى لان النقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتا لا منقولا (قوله

مع الارض أو لانه إذا نص عليه صار مستقلا نظر اه وفي ع ش على م ر ماية تضي أنها تثبت فيه ولو نص على دخوله وان التخصيص عليه لا يخرج عن التبعية عند الاطلاق اه بجمري (قوله اي تانيث ربع) الاولى حذف اي (قوله وهو الدار الخ) عبارة ع ش الربع مفرد وقيل اسم جمع قال النووي في شرح مسلم والربع والربعة بفتح الراء وسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق الارض واصله المنزل الذي يربون فيه والربعة تانيث الربع وقيل واحده والجمع الذي هو اسم الجنس ربع كتمر وتمر اه انتهت (قوله أو حائط) من الحديث وعطف على ربعة (قوله لا يحل له الخ) الذي في النهاية ولا يحل الخ بالواو (قوله حتى يؤذن) اي يعلم (قوله الحديث) آخره كما في المعنى وشرح الروض فان شاء اخذوا وإن شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو احق به ثم قال شرح الروض ومفهوم الخبر انه إذا استاذن شريكه في البيع فاذن له لاشفعة له قال في المطلب ولم يصير اليه احد من اصحابنا تمسكا ببقية الاخبار اه (قوله اي لا يحل الخ) عبارة شرح الروض قال اي في المطلب والخبر يقتضي ايجاب استئذان الشريك قبل البيع ولم اظفر به في كلام احد من اصحابنا وهذا الخبر لا يحيد عنه وقد صرح وقد قال الشافعي إذا صح الحديث فاضربوا بجمري عرض الحائط انتهى وقد يجاب بحمل عدم الحل في الخبر على خلاف الاولى والمعنى ان ذلك لا يحل حلا مستوي الطرفين اه (قوله اذ لا اثم الخ) هذا بمجرد لا يصلح صار فاعن الحرمة فكان ينبغي ان يذكر ما يدل على عدم الاثم اه ع ش (قوله في ارض محتكرة) وصورتها على ما جرت به العادة الآن ان يؤذن في البناء في ارض موقوفة او مملوكة باجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الارض من غير تقدير مدة في كالحراج المضروب على الارض كل سنة بكذا واغتفر ذلك للضرورة اه ع ش (قوله لانه) أي ما ذكر من البناء والشجر (قوله ان يباعا) اي البناء والشجر (قوله واسه) اي ارضه الحاملة له اه سم زاد ع ش لكن المفهوم بما يأتي في الشارح م ر عن السبكي ان المراد حفيrote اه (قوله لا غير) اي بلا ضم شيء الى الاس من الارض التي في حواله (قوله من اشجار الخ) عطف على جدار الخ وكان الاولى او اشجار الخ عطف على شقصا (قوله تابعه) اي من حيث القصد للمشتري لان المراد انه باع الجدار ودخلت الارض تبع لما ياتي عن السبكي اه ع ش (قوله وصرح السبكي) عبارة في شرح المنهاج وينبغي أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس في البيع وكنا مرتين قبل ذلك فانه اذا لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل في البيع في الاصح فان قلت كلامهم في البيع يقتضي انه إذا قال بعثك الجدار واساسه صح وإن لم ير الاساس الذي هو بعضه كحشو الجبة اما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع انتهى وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح من الاجمال والايهام سم على حج ويؤخذ من كلام الشارح في الفرق الآتي ما هو المقصود من انه إذا باع الجدار واسه واراد به الارض لم يصح البيع او ما هو مستور بالارض صح لانه الذي يدخل في اسم الجدار عند الاطلاق اه ع ش (قوله لا بد منها) اي لا بد في صحة بيع الجدار مع اسه فقط وبيع الاشجار مع مغارسها فقط (قوله من رؤية الاس) اي الارض الحاملة للبناء

وأسه) أي أرضه الحاملة له (قوله وصرح السبكي الخ) عبارة في شرح المنهاج مانصه وينبغي أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الاساس والمغرس في البيع وكنا مرتين قبل ذلك فانه لم يرهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصرح بدخولهما لم يدخل في البيع في الاصح فان قلت كلامهم في البيع يقتضي انه إذا قال بعثك الجدار واساسه صح وإن لم ير الاساس الذي هو بعضه كحشو الجبة اما الاساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الاطلاق على الاصح فاذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والحمل متردد بين المرتبتين يشبه الجزء ويشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة البيع إذا قال بعثك الجارية وحملها انتهى وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح من الاجمال والايهام (قوله الاس) اي الارض الحاملة للبناء وقوله والمغرس اي الارض الحاملة للشجرة

أي تانيث ربع وهو الدار  
ومطلق الارض أو حائط  
أي بستان لا يحل له أن يبيع  
حتى يؤذن شريكه الحديث  
أي لا يحل له ذلك حلا  
مستوي الطرفين إذا اثم  
في عدم استئذان الشريك  
وخرج بقبا يبيع بناء  
وشجر في أرض محتكرة  
لانه كالمقول وشرط التبعية  
أن يباعا مع ما حولها من  
الارض فلو باع شقصا من  
جدار وأسه لا غير أو من  
أشجار ومغارسها لا غير فلا  
شفعة لان الارض هنا تابعة  
وصرح السبكي بأنه لا بد  
هنا من رؤية الاس

والمغرس وفرق بينه وبين ما مر في بعثك (٥٦) الجدار واساسه بانه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه هنا فانه عين منفصلة لا تدخل في المبيع

و(قوله والمغرس) اى الارض الحاملة للشجر اه سم (قوله وفرق) اى السبكي (قوله بينه) اى بيع الجدار مع اسه فقط الخ (قوله واساسه) اى ما غاب منه فى الارض اه سم (قوله بانه) اى الاساس و(قوله ثم) اى فيما مر (قوله بخلافه هنا فانه الخ) يعلم منه ان المراد بالاساس هناك بعض الجدار وهذا الارض الحاملة للجدار وصرح به الاذرعى هنا اه رشيدى ومر عن سم وعش ما يوافق (قوله وبحث) اى السبكي (ايضا انه الخ) زاد النهاية عقبه وهو مرادهم بلا شك اه (قوله حينئذ) اى عند البيع (قوله ولم يشترط دخوله فيه) أسقط النهاية والمغنى وشرحا الروض والمنهج قال عش قوله مر لم يؤثر عند البيع اى وإن شرط دخوله لانه تصريح بمقتضى العقد فلا يخرج عن التبعة هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح مر وهو ظاهر ثم رايت فى سم على حجج مثل ما استظهرته عبارته قوله ولم يشترط دخوله فيه ان هذا القيد يقتضى ان غير المؤبر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى اما مؤبر عند البيع او ما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا تفيد ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر انه ممنوع انتهى اه كلام عش أقول وكذا عبارة النهاية والمغنى وتعليل الشارح الآتى بقوله لانه يتبع الاصل الخ تشعر بخلافه (قوله وإن تأخر) الى المتن فى المغنى لا قوله ولا نظر الى بل وقوله قال الماورى وقوله وما شرط دخوله فيه (قوله) لتأخره) اى الاخذ ش اه سم (قوله وزيادته كزيادة الشجر) مبتدأ وخبر وجواب سؤال (قوله قال الماورى الخ) هذا هو المعتمد اه عش (قوله ياخذوه وان قطع) وكذا كل ما دخل فى البيع ثم انقطعت تبعيته فانه يؤخذ بالشفعة كالموافاة فصلت الابواب بعد البيع مغنى وسلمان (قوله وما شرط دخوله الخ) كان وجهه ان دخوله فى البيع حينئذ ليس بطريق التبعة فهو كمين أخرى ضمت الى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكدا لا مستقل اه سم (قوله كشجر غير رطب الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترز بقوله تبعاعا لوباع ارضها وفيها شجرة جافة شرط ادخلوها فى البيع فلا تؤخذ بالشفعة لانها لم تدخل بالبيع بل بالشرط اه قال عش قوله مر لانها لم تدخل قصيته ثبوتها فى الشجر الرطب وإن نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الاطلاق اه (قوله فلا ياخذ الا لان لم يؤثر عند الاخذ) وفاقا للمغنى واطلق النهاية اخذ الحادث بعد البيع وقال عش بعد ذكره عن سم على منهج والزيادة ما يوافق كلام التحفة مانصه. وعليه فبقيد قول الشارح مر بمالم يؤثر وقت الاخذ اه (قوله وانما تؤخذ الخ) هذا انما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقال بحصتها اه سم (قوله بحصتها) اى فتقوم الارض والنخل مع الثمر المؤبر ثم بدونه ويقسم الثمن على ما يخص كلا منهما كالموافاة شقفا مشفوعا وسيفا اه عش (قوله لكونه لثالث) الى قوله انتهى فى المغنى (قوله بهذا فقط) اى نصيبه من السفلى ش اه سم (قوله ويجرى ذلك فى ارض الخ) فلو باع الشجر مع نصيبه من الارض فالشفعة فى الارض بحصتها من الثمن لافى الشجر نهاية ومغنى قال عش قوله مر لافى الشجر اى لشفعة فيه له دم الشركة ويبنى ان يجب على مالك الشجر نصف الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذى كان له قبل دون ما يقابل النصف الذى انتقل اليه بالشفعة لان صاحبه كان يستحق الابقاء فيه مجانا فتنتقل الارض للشفيع مسلوقة بالمنفعة كالموافاة وارضوا واستثنى لنفسه الشجر فانه يبقى بلا اجرة وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر ولا تملكه بالقيمة ولا القلع مع غرامة ارض

(قوله واساسه) اى ما غاب منه فى الارض (قوله) لم يشترط دخوله فيه) هذا القيد يقتضى أن غير المؤبر اذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضى ذلك قوله الآتى اما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه الخ ولا يخفى اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض واصله لا تفيد ذلك بل تشعر بخلافه والظاهر انه ممنوع (قوله لتأخره) اى الاخذ ش (قوله وما شرط دخوله) كان وجهه ان دخوله فى البيع حينئذ ليس بطريق التبعة فهو كمين أخرى ضمت الى المبيع وفيه نظر لان هذا الشرط مؤكدا لا مستقل (قوله وانما تؤخذ الخ) هذا انما يصلح لما قبل واما حادث الخ دونه لانه غير مقابل بشئ من الثمن حتى يقابل بحصتها (قوله اخذ الشريك هذا) اى نصيبه من السفلى ش

عند الاطلاق فاشتربت رؤيتها وبحث ايضا انه لو عرض الجدار بحيث لو كانت ارضه هى المقصودة ثبتت الشفعة لان الارض هى المتبوعة حينئذ (وكذا ثمر) موجود عند البيع (لم يؤثر) حينئذ ولم يشترط دخوله فيه (فى الاصح) وإن تأخر عند الاخذ لتأخره لعذر وذلك لانه يتبع الاصل فى البيع فكذا فى الاخذ هنا ولا نظر لطر وتأخره لتقدم حقه وزيادة كزيادة الشجر بل قال الماورى ياخذوه وإن قطع اما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كشجر غير رطب شرط دخوله واما حادث بعد البيع فلا ياخذ الا لان لم يؤثر عند الاخذ وإنما تؤخذ الارض والنخل بحصتها من الثمن (ولا شفعة فى حجرة) مشتركة باع احدهما نصيبه منها وقد (بنيت على سقف غير مشترك) لكونه الثالث أو لاحدهما إذ لا قرار لها فى كالمشترك (وكذا مشترك فى الاصح) لان السقف الذى هو ارضها لا يثبت له فافى عليه كذلك ولو اشتركا فى سفلى واختص أحدهما بعلوه فباع صاحب العلو علوه مع نصيبه من السفلى أخذ الشريك هذا فقط لان العلو لا شركة فيه ويجرى ذلك فى ارض مشتركة فيها

شجر لاحدهما (وكل ما لو قسم بطلت منفعته المقصودة) منه



من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها (كحما ورحى) صغيرين لا يمكن تعددهما (لاشفعة فيه في الاصح) بخلاف الكبيرين لان علة ثبوتها في المقسم كما مردفع ضرورة القسمة والحاجة إلى افراد الحصص الصائرة إلى الشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باعه لغيره سلطه الشرع على اخذه منه فلم ثبوتها لكل شريك يجبر على القسمة كالك عشر دار صغيرة باع شريكه بقيتها فثبت له بخلاف عكسه لان الاول يجبر على القسمة دون الثاني كما يأتي في بابها وعبر اصله بطاحونة فعدل عنه للرحى مع ترادفهما لانه اخص قيل العرف اطلاق الطاحونة على المكان والرحى على الحجر وهو غير مراد هنا لانه منقول وهو إنما يؤخذ تبعاً للمكان فالمراد المحل المعد للطحن وحينئذ فتعبر المحرر اولى به وليس بسديد لان هذا ان سلم عرف طارئ والذي تقرر ترادفها لغة فلا ايراد (ولاشفعة إلا لشريك) في العقار الماخوذ ولو ذمياً مكاتباً مع سيده وغير ادعى كسجده لشفص لم يوقف فباع شريكه يشفع له ناظره فلا تثبت لغير

النقص لانه مستحق البقاء وعليه فلو اقتسما أى الشريكان القديمان الارض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فالأقرب انه يكلف حينئذ اجرة الجميع لانه لاحق لمالك الشجر لان في الارض اه (قوله بان لا ينتفع به بعد القسمة من الوجه الخ) ظاهره انه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كان امكن جعل الحمام دارين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة حينئذ لان نفعهما في هذه ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة والاعل غير مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة اخذاً من العلة وهي قوله لان العلة في ثبوت الشفعة في المنقسم دفع ضرورة القسمة الخ قاله ع ش ثم قال قوله كطاحون وحمام ظاهره وان أعرضنا عن بقائها على ذلك وقصدنا جعلها دارين وهو ظاهر ما دام على صورة الحمام والطاحون فلو غير صورتهما عن ذلك فيبغى اعتبار ما غير اليه اه وهذا يخالف ما تقدم منه والظاهر ان المعتمد هو ما تقدم اه يجزى اقول عبارة الروض وشرحه وهي لا تثبت الشفعة فيما لا يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه وهو ما لا تبقى منفعة المعتادة بعد القسمة وان بقي غيرها أى غير المعتادة بعد القسمة التفاوت العظيم بين المنافع كحما لا ينقسم حمامين اه كالصريح في موافقة الثاني والله أعلم (قوله لان علة الخ) أى والذي يبطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر ولا بد من هذه الضمنية للتعليل لينتج المدعى وهو اشتراط ان لا يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة لان التعليل المذكور إنما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط اه يجزى (قوله في المنقسم) أى في الذي يقبل القسمة متعلق بثبوتها (قوله كما مر) أى في اول الباب (قوله دفع ضرر الخ) خبر ان (قوله الحاجة) عطف على مؤنة والمراد بالحاجة الاحتياج (قوله وهذا الضرر الخ) عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقعا قبل البيع لو اقتسم الشريكان لكن كان من حق الراغب في البيع تخلص شريكه ببيعه منه فاذا لم يفعل سلطه الشارع على اخذه منه فلم انها لا تثبت الا فيما يجبر الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه اه (قوله ومن حق الراغب الخ) قضيته انه لو عرض البيع على شريكه فامتنع من الشراء ثم باع لغيره ليس له اى للشريك الاخذ بالشفعة وليس مراد ما ذكره حكمة لا يلزم اطرادها اه ع ش ومر عن شرح الروض جواب اخر (قوله فيه) اى في البيع و (قوله منه) اى من الضرر ش اه سم (قوله على اخذه) اى الشقص المبيع (منه) اى من الغير (قوله فعلم) اى من التعليل (قوله كالك عشر دار الخ) يؤخذ منه انه لو وقف احدهما حصته من الدار المذكورة مسجداً صح ويجبره صاحب الملك على قسمته فوراً وان بطلت منفعة المقصودة كما يجبر صاحب العشر إذا طلب صاحب التسعة اعشار القسمة اه ع ش ولم يظهر لى وجه الاخذ (قوله بخلاف عكسه) اى بان باع مالك العشر حصته فلا تثبت الشفعة لشريكه لانه من القسمة إذ لا فائدة فيها فلا يجاب طالها لتعنته مغنى وكردى اى مالم يكن مشترى العشر له ملك ملاصق له فثبت الشفعة حينئذ لصاحب التسعة اعشار لان المشترى حينئذ يجاب لطالب القسمة ع ش وسم (قوله لان الاول) اى مالك العشر و (قوله دون الثاني) اى شريكه مالك التسعة اعشار ش اه سم (قوله قبل الخ) اقره المغنى (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتامله اه سم (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تعبير المحرر لانه لا ايهام فيه لغة ولا عرفاً ومالا ايهام فيه مطلقاً اولى بما فيه ايهام في الجملة فتامل سم على حج اه ع ش (قوله في العقار) اى قوله كان مات في المغنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله وليس لنحو شافعى إلى ولا موقوف عليه (قوله في العقار الماخوذ) اى في رقبته اه رشيدى (قوله ولو ذمياً الخ) عبارة المغنى وثبت لذى على مسلم ومكاتب على سيده كعكسها اه (قوله لشفص) اى من دار مشتركة بشراء او هبة ليصرف في عمارته اه مغنى (قوله يشفع له ناظره) اى ان

(قوله ومن حق الراغب فيه) اى في البيع وقوله منه اى من الضرر ش (قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان بيع العشر هنا لمن له ملك ملاصق له إذ يجب القسمة بطلبه كما يأتي (قوله لان الاول) اى المالك وقوله دون الثاني اى شريكه ش (قوله وليس بسديد) بل هو سديد فتامله (قوله لان هذا ان سلم الخ) قد يقال هذا لا يمنع اولوية تعبير المحرر لانه لا ايهام فيه لغة ولا عرفاً فانه موهم عرفاً ومالا ايهام فيه

حصته في دينه لا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكالجار الحبر البخاري السابق وهو صريح لا يقبل تاويلا بخلاف احاديث اثباتها للجار فانه يمكن حمله على الشريك فتعين ( ٥٨ ) جمعا بين الاحاديث ولا ينقض حكم الحنفى بها ولو لشافعى بل يحل له الاخذ

بها باطنا على ما يأتي في القضاء وليس لنحو شافعى سماع الدعوى بها كما يأتي اوائل الدعاوى الا ان قال المشتري هذا يعارضني فيما اشتريته وهو كذا بغير حق فتسمع دعواه وينزع الجار من معارضته وحينئذ ليس للحنفى الحكم له بها ولا لموقوف عليه بناء على اطلاق امتناع قسمة الملك على الوقف وسيأتى آخر القسمة ما فيه وهو وصى له بالمنفعة ولو أبدا وليست اراضى الشام موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف اراضى مصر لانها فتحت عنوة ووقفت واخذ السبكي من وصية الشافعى انه كان له بها ارض ترجيح انها ملك وفيه تايد للقاتلين بأنها فتحت صلحا وسيأتى ما في ذلك في السير مبسوطا وقد لا تثبت للشريك لكن لعارض كولى غير اصل شريك لمولاه باع شقص محجوره فلا يشفع لانه متهم بالمحاباة في الثمن وفارق ماله وكل شريك فباع فانه يشفع بأن الموكل متاهل للاعتراض عايله لو قصر ( تنبيه ) قد يشفع غير الشريك كان يكون بينهما معة شركة فيدعى

رأه مصلحة ولو كان لبيت المال شريك في ارض فباع شريكه كان للامام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة اه معنى ( قوله حصته ) اى الميث ( قوله لان الدين لا يمنع الارث ) اى فكان الوارث باع ملك نفسه هذا اذا كان الوارث حائزا كانه مثلا بخلاف غيره فياخذ بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث اه ع ( قوله حمله ) اى الجار الواقع فيها و ( قوله فتعين ) اى الحمل ( قوله ولا ينقض الخ ) اى ولو قضى بالشفعة للجار حنفى لم ينقض حكمه ولو كان قضاؤه بها لشافعى كظاثره من المسائل الاجتهادية اه معنى ( قوله بل يحل له ) اى للجار الشافعى ع ش اه سم ( قوله وحينئذ ليس للحنفى الحكم الخ ) قضيته ان منع الشافعى حكم بمنهها سم على حج وهو ظاهر لان قوله منعتك من الاخذ في قوة حكمت بعدم الشفعة اه ع ش ( قوله ولا موقوف عليه الخ ) عطف على قوله لغير الشريك اى ولا تثبت لشريك موقوف عليه ( قوله بناء على اطلاق امتناع الخ ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض اى والمغنى والنهاية اه سم ( قوله وسيأتى اخر القسمة الخ ) عبارة المغنى والنهاية ولاشفعة لصاحب شقص من ارض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه اذا باع شريك اخر نصيبه كما اتى به البلقنى لامتناع قسمة الوقف عن الملك ولا تنفاه ملك الاول الرقبة نعم على ما اختاره الرويانى والمصنف من جواز قسمة عنه لا مانع من اخذ الثاني وهو المعتمد ان كانت القسمة قسمة افراز اه قال سم وينبغي حينئذ ان ياخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة العدم اه وقال ع ش قوله لم رولا لشريكه اى الوقف بان كانت اثلاثا لزيد ولعمرو وللسجد وقوله ان كانت القسمة قسمة افراز اى لا قسمة رد او تعديل وينبغي ان عمل امتناع قسمة الرد اذا كان الدافع للدرهم صاحب الملك لانه شراء لبعض الوقف بمادفعه من الدراهم اما لو كان الدافع ناظر الوقف من ريعه لم يتمتع لانه ليس فيه بيع الوقف فيه شراء له اه ( قوله وموصى له ) عطف على قوله موقوف عليه اى ولا لموصى له ( قوله وسيأتى ما في ذلك الخ ) الذى يأتى له مر في السير انما هو الجزم بانها فتحت عنوة وهو الذى اتى به والده مر وزاد انها لم توقف اه رشيدى عبارة البحرى فرع قال شيخنا كابن حجر اراضى مصر كلها وقف لانها فتحت عنوة فلاشفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا مر خلافة وهو الذى جرى عليه الناس في الاغصار قليوبى وقرره شيخنا اه ( قوله كولى غير اصل ) افهم ان الاصل له ذلك ويوجه بانه غير متهم اه ع ش ( قوله فانه يشفع الخ ) اى الشريك ش اه سم اى الوكيل في البيع ( قوله غير الشريك ) اى للبايع باعتراف ذلك الغير كما يأتى ( قوله الاخر ) اى الشريك الاخر باعتبار اليد ( قوله لآخر ) اى غير الثلاثة ( قوله وهذا ) اى لزوم رده للشهود له اه سم ( قوله مع زعمه بطلان البيع ) اى

مطلقا أولى عافيه ايهام في الجملة فتأمله ( قوله فانه يمكن حمله ) اى الجار وقوله فتعين اى الحمل وقوله بل يحل له اى للشافعى ش ( قوله وحينئذ ليس للحنفى الحكم له بها ) قضيته ان منع الشافعى حكم بمنعها ( قوله ولا لموقوف عليه ) ينبغي امتناع اخذه وان جوز ناقسمة الملك عن الوقف لعدم ملكه على الاصح اضعفه على خلاف الاصح بخلاف شريك الوقف اذا باع شريك لها اخر فله الاخذ ان جوز ناقسمة لكونها افرازا وينبغي حينئذ أن ياخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاخذ بمنزلة العدم ( قوله بناء على اطلاق امتناع الخ ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض ( قوله فانه ) اى الشريك ش ( قوله كان يكون بينهما معة الى اخره ) قد يستشكل هذا المثال بان الشاهد شريك قطعا اما للشهود عليه او للاجنبي فكيف صدق انه شفيع غير الشريك الا أن يقال انه بزعمه غير شريك للبايع فصدق ما ذكر وفيه نظر فان ذلك انما يوجب كون ما ذكر من قبيل انه شفيع الشريك مع غير بيع من الشريك لانه شفيع غير الشريك والحق انه يصدق انه غير شريك للبايع اى بزعمه وانه شفيع مع وجود بيع شرعى ( قوله وهذا ) اى لزوم رده للشهود له ش ( قوله مع زعمه بطلان البيع ) اى بدليل شهادته ( قوله في المتن ولو باع دارا وله شريك في ممرها الخ )

أجنبي نصيب أحدهما ويشهد له الآخر فتد شهادته ثم يبيع المشهود عليه نصيبه لآخر فللشاهد أن يشفعه ثم يلزمه رده للشهود له باعتزافه وهذا هو المسوغ لاخذه بها مع زعمه بطلان البيع ( ولو باع دارا وله شريك في ممرها ) بدليل

بدليل شهادته اه سم (قوله فقط كدرب) الى قول المتن ملكا لازما في المغنى الا قوله من غير الى المتن والى قوله ولو شرط في النهاية (قوله فقط) اى لا فيها ايضا اه سم (قوله كدرب غير نافذ) قال ابن الرفعة اما الدرب النافذ فغير مملوك فلا شفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعاهم مغنى قول المتن (والصحيح ثبوتها في العمر) الى قوله والا فلا والثاني ثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث المنع مطلقا اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الاسنوى ما نصه ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح اى والنهاية من غير مؤنة لها وقع وعبرة الروض اى والمغنى صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجه ضعيف اه وفي النهاية والمغنى وسم ايضا ومحل الخلاف اذ الم يتسع الممر فان اتسع بحيث يمكن ان يترك للمشتري منه شئ يمر فيه ثبتت الشفعة في الباقي قطعاهم وزاد الاخير ان وفي المقدار الذى لا يتاقي المرور بدونه الخلاف اه (قوله ويجرى النهر الخ) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الارض اى البستان وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر انتهى اه سم (قوله ولو اشترى الخ) عبارة المغنى قبيل هذه المسئلة ولو باع نصيبا ينقسم من ممر لا ينفذ فلا له الشفعة لانهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الممر خاصة في الروضة واصلها ان للشريك الاخذ بالشفعة ان كان منقسمها اى واتصلت الدار المبيع ممرها بملكه او شارع اه (قوله نصيبا في ممر) اى تمكن قسمته اى الممر كما هو ظاهر اه سم (قوله ثبت) اى في النصيب (قوله مطلقا) اى يمكن اتخاذ الممر للدور او لا مغنى وعش وشرح الروض (قوله ثم) اى في مسئلة المتن قول المتن (فيما ملك الخ) اى فيما ملكه الشريك الحادث (قوله وغيرها) اى غير محضة والواو بمعنى او كما

ذكر في الروض قبل هذه المسئلة بيع حصته من الممر فقط فقال فرع لو باع نصيبا من ممر ينقسم لا ينفذ فلا له الشفعة اه قال في شرحه وتعبيره بنصيبا اولى من تعبير أصله بنصيبه المحتاج الى قول المهمات وصورة المسئلة ان متصل دار البائع بملك له او شارع والافهو كمن باع دار واستثنى منها بيتا والاصح فيها البطلان لعدم الانتفاع بالباقي ولتقصان الملك اه وانظر اطلاق قوله والاصح فيها البطلان مع قول الروض في باب البيع ولو استثنى بائع الدار لنفسه بيتا فلا للممر اى منها فلو بناه ولم يمكن تحصيل ممر لم يصح البيع اى فان امكن صح اه (قوله فقط) اى لا فيها ايضا (قوله في المتن والصحيح ثبوتها في الممر الخ) قال الاسنوى والثاني انها تثبت وان تعذر المرور والثالث لا تثبت وان امكن المرور اذا كان في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع والرابع انه اذا لم يمكن استطراد المشتري من موضع اخر فيقال للشفيع ان اخذته على ان تمكن المشتري من المرور مكنك من الاخذ جميعا بين الحقين والامتنعك منه اه باختصار التعاليل ولا يخفى ان حكاية الثالث صريح في انه لا فرق على الصحيح بين ان يكون في اتخاذ الممر عسرو مؤنة لها وقع او لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنة لها وقع وعبرة الروضة صريحة في ان هذا الذى قاله الشارح وجه ضعيف فانه قال ما نصه فان اراد واخذ الممر بالشفعة نظر ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار وامكنه فتح باب اخر الى شارع فلم ذلك على الصحيح ان كان منقسما والافعلى الخلاف في غير المنقسم وقال الشيخ ابو محمد ان كان في اتخاذ الممر الاخر عسرو مؤنة لها وقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الاول وان لم يكن له طريق اخر ولا يمكن اتخاذ الخ اه (قوله في المتن والصحيح ثبوتها الخ) قال الاسنوى وحيث قلنا ياخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من امكان القسمة وغير ذلك ثم قال محل الخلاف كما قاله في المطلب والكفاية اذ الم يتسع الممر فان اتسع وكان يمكن ان يخلى للمشتري للدور منه شئ يمر فيه ثبتت الشفعة في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذى لا يتاقي المرور بدونه هذه الاوجه اه وقوله فلا يخفى الخ فيد اشترط امكان جعله ممرين (قوله ويجرى النهر كالممر) عبارة الروض ولصحن بيوت الخان ويجرى النهر اى وبئر المزرعة حكم الممر اه قال في شرحه اى الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الارض وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر اه (قوله وغيرها) يدخل فيه القرص

فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لا انتفاء الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممر) بحصته من الثمن (ان كان للمشتري طريق اخر الى الدار او امكن) من غير مؤنة لها وقع (فتح باب الى الشارع) ونحوه او الى ملكه لا مكان الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شئ من ذلك (فلا) لما فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة ثبتت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ويجرى النهر كالممر فيما ذكر ولو اشترى ذو دار لا عمر لها نصيبا في ممر ثبتت مطلقا على الاوجه لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما تثبت فيما ملك معاوضة) محضة وغيرها نصا في البيع وقياسا في غيره بجامع الاشتراك في المعاوضة مع حقوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كارت وهبة بلا ثواب ووصية (ملكه لازما تأخرا)

عبر به النهاية والمعنى (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان اقرض شقفا بشرطه فثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميرى وسند كرهه عن الروض سم على حج اى وياخذ الشريك بقيمته وقت القرض اه ع ش (قوله سببه) الى قول المتن في البيع في المعنى الا قوله وسيدكر الى المتن (قوله سببه) انما قدره الشارح ليندفع ما اورد على المتن من ثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري فقط كما سياتى في قوله فلو باع أحد شريكين نصيبه الخ قول المتن (ومهر) اى وشقص جعل مهر او كذا ما بعده وياخذ فيهما الشفع بمهر المثل وفي صلح الدم بالدية حلبي اه بجيرى (قوله وعوض صلح عن نجوم الخ) كان ملك المكاتب شقفا فصالح سيده به عن النجوم التى عليه والا فالشقص لا يكون نجوم كتابة لان عوضها لا يكون الا دينا والشقص لا يتصور ثبوته في الذمة اه معنى (قوله في قتل عمد) فان كان خطأ وشبه عمد فالواجب فيه انما هو الا بال والمصالحة عنها باطلة على الاصح لجهالة صفاتها اه معنى (قوله ومن المملوك بمحضة الخ) عبارة المعنى قوله واجرة ورأس مال سلم هما معطوفان على مبيع فلو جعلهما قبل المهر كان اولى للتأثير عطفهما على خلع فيصير المراد عوض اجرة وعوض رأس مال سلم وليس مراد الان رأس مال السلم لا يصح الاعتياض عنه ولو قال المستولدة ان خدمت اولادى بعد موتى سنة فلك هذا الشقص بخدمتهم فلا شفعة فيه لانه وصية اه (قوله وصلح عن مال الخ) عبارة المعنى تنبيه تقييد الصلح بالدم ليس لاجراج الصلح عن المال فانه ثبت فيه الشفعة قطعا وانما خصصه ليكون منتظما في سلك الخلع من حيث انه معاوضة غير محضة اه (قوله ويصح عطف نجوم الخ) اى ولا يكون تفريعا على الضعيف وصورته حيث ان يكاتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلا وينجم كلا بوقت ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف به بملك له لسيد فثبت لشريك المكاتب الاخذ بالشفعة اه ع ش (قوله وما قيل يتعين الخ) وافقه المعنى (قوله يتعين فيه) اى عطف نجوم (قوله ممنوع) انظر ما وجه المنع اه رشيدى عبارة ع ش قوله ممنوع اى لان الممتنع انما هو ثبوت العقار الكامل في الذمة لاشقصه وبه يندفع ما اعترض به سم على حج على المنع المشار اليه بقوله وتسليمه اه عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه اشارة الى منعه فانظر وجهه مع ما ياتى للشارح في الاجارة ان العقار لا يثبت في الذمة ومع ما ياتى في الكتابة ان شرط عوضها كونه دينا اه اقول يؤيد اعتراضه ما مر عن المعنى فان كان ما قاله ع ش من الفرق بين العقار وشقصه فيه نقل صريح والا فظاهر ما مر امتناع كون مطلق العقار نجوما فليراجع (قوله يمكن عطفه على خلع) اى فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على دم وقديقال هذا الا ينافى مقصود هذا القائل فليتأمل اه سم عبارة الرشيدى قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلع اى ويلزمه ما ياتى من انه لا يصح الاعتياض عن النجوم ومراده بهذا دفع تعين عطفه على دم اه وعبارة ع ش قوله بتسليمه اى تسليم امتناع ثبوته في الذمة وانه مبنى على صحة الاعتياض عن النجوم فليس المراد انه بتقدير عطفه على خلع يكون تفريعا على المعتمد من امتناع الاعتياض اه (قوله ثم ما ذكر الخ) اى من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم او خلع (قوله لكن الذى جز ما به في بابها المنع الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله او ثبت) اى الخيار عبارة المعنى وما ذكر في خيار الشرط يجري في خيار المجلس ويتصور انفراد احدهما به باسقاط الآخر خيار

سببه (عن) سبب (ملك الشفع) وسيدكر محترزات ذلك فالمملوك بمحضة (كسب و) بغيرها نحو (مهر وعوض خلع و) عوض (صلح دم) في قتل عمد (و) عوض صلح عن (نجوم و) من المملوك بمحضة ايضا نحو (اجرة ورأس مال سلم) وصلح عن مال كما مر في بابها ويصح عطف نجوم على مبيع وما قيل يتعين فيه التقدير الاول لان عقد الكتابة بالشقص لا يمكن لانه لا يتصور ثبوته في الذمة والمعين لا يملك لعبد ممنوع بل لتسليمه يمكن عطفه على خلع اى وعوض نجوم بان يملك شقفا ويعوضه السيد عن النجوم ثم ما ذكر فيها هنا مبنى على صحة الاعتياض عنها وهو منصوص وصححه جمع لكن الذى جز ما به في بابها المنع لانه غير مستقرة (ولو شرط) او ثبت بلا شرط كخيار المجلس

بان اقرض شقفا بشرطه فثبت فيه الشفعة ومن صرح بذلك الدميرى وسند كرهه عن الروض (قوله سببه) قدر السبب ليندفع ما اورد عليه من نحو مالو باع احد الشريكين نصيبه في زمن خيار بيع الشريك الاخر بيعت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثانى والثانى وان تاخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الاول كما سياتى (قوله بل بتسليمه) فيه اشارة الى منعه فانظر وجهه مع ما ياتى للشارح في الاجارة ان العقار لا يثبت في الذمة ومع ما ياتى في الكتابة ان شرط عوضها كونه دينا (قوله يمكن عطفه على خلع) اى فلم يتعين التقدير الاول الذى العطف فيه على عدم وقديقال هذا الا ينافى مقصود هذا القائل فليتأمل (قوله بان يملك شقفا ويعوضه السيد عن النجوم) قال في الروض فان عوضه عن بعضها اى النجوم ثم عجز ورق لم يبق شفعته لخروجه اى اخر اعن العوض اه (قوله لكن الذى جز ما به الخ)

(في البيع الخيار لهما) او لاجنبى عنهما (او للبائع) او لاجنبى عنه (لم يؤخذ بالشفعة (٦١) حتى ينقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فيها

اذ هو في الاولى موقوف وفي الثانية ملك البائع وهذا محترز ملك كما احترز به ايضا عما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف ان المشتري ملك هو محترز لازما (وان شرط للمشتري وحده) او لاجنبى عنه (فالاظهر انه يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك للمشتري) وهو الاصح لانه لاحق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازما لانه لكونه يؤول الى اللزوم مع افادته الملك للمشتري كاللازم او لانه لازم من جهة البائع فاندفع ما قيل بقيسده باللزوم قيد مضر ولا يقال فيما اذا كان لهما او للبائع انه آيل للزوم لخروجهما بقوله ملك اذ لا ملك للمشتري فيهما على انه قيد لا بد منه في غرضه وهو ذكر المتفق عليه والا ثم المختلف فيه وببحث الزركشى انتقال الخيار الثابت للمشتري الى الشفيع فياخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كافي الوارث مع المورث وفيه نظر والفرق بين الوارث والشفيع ظاهر (والا) اي وان قلنا بالضعيف ان الملك للبائع او موقوف (فلا) يؤخذ بقاء ملك البائع او انتظار عوده (ولو) وجد المشتري بالشقص عيا او اراد رده بالعيب واراد

نفسه فلو عبر بثبت لكان اولى وقوله لهما من زيادته ولا حاجة اليه فان المانع ثبوته للبائع اه قول المتن (في البيع) وفي عميرة ما نصه قول المصنف في المبيع قال الاسنوى هو بالميم قبل الباء وهو احسن من التعبير بالمبيع لانه يشمل شرط الخيار في الثمن والعين وذلك مانع من الاخذ مطلقا اه ع ش عبارة المغنى لو شرط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت الشفعة الا بعد لزومه ثلاثا يبطل خياره نه عليه الاسنوى اه (قوله او لاجنبى عنهما) اي عن جانبي البائع والمشتري (قوله عنه) اي عن جانب البائع قول المتن (لم يؤخذ الخ) اي اخذ المستقر ابل يوقف فان تم العقد تبين صحته كافي العباب عن الاسنوى بحثا اه ع ش (قوله لان المشتري) الى قول المتن ولا تشتط في النهاية الا قوله او لاجنبى عنه وقوله على انه قيد الى وببحث الزركشى وقوله وقيل الخ (قوله فيهما) اي في صورتى المتن وكان المناسب لما زاده من مسئلتى الاجنبى التانيث (قوله في الاولى) اي في صورة الخيار لهما او لاجنبى عنهما و (قوله وفي الثانية) اي في الخيار للبائع وحده او لاجنبى عنه (قوله وهذا) اي عدم الاخذ فيما ذكره المصنف وكذا الضمير في قوله الاتى هو محترز الخ (قوله عما جرى) اي عن شقص جرى (سبب ملكه) اي مملوكيته (قوله وعلى الضعيف) متعلق بقوله الاتى محترز الخ و (قوله ان المشتري ملك) بيان للضعيف قال الرشيدى قوله مرو على الضعيف ان المشتري ملك الخ فيه نظر يعلم من المتن عقبه اه (قوله ولا يرد هذا) اي الانهر المذكور (قوله مع افادته الملك الخ) احتراز عن الخيار لهما او للبائع اه سم (قوله فاندفع الخ) في كنز الاستاذ البكرى ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اي في قوله ولو لو شرط الخ لعدم الملك الطارىء لا لعدم اللزوم وينع بان الملك اذا تم العقد تبين انه طر امن حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائد اه سم (قوله ما قيل الخ) وافقه المغنى وشرح المنهيج عبارتهما وتقييد الملك باللزوم مضر او لاحاجة اليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري وعدم ثبوتها في مدة خيار البائع او خيارهما انما هو لعدم الملك الطارىء لا لعدم اللزوم اه قال البجيرى قوله لثبوت الشفعة الخ اي فهو مضر وقوله وعدم ثبوتها الخ جواب عما يقال يحتاج اليه اذا كان الخيار للبائع او لهما فانها لا تثبت لعدم اللزوم وقوله لعدم الملك الطارىء خبر وعدم ثبوتها وقوله لا لعدم اللزوم الخ اي فهو غير محتاج اليه فالوللتنوع اه (قوله ولا يقال الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله لانه لكونه يؤول الخ (قوله ذكر المتفق عليه الخ) اي بقوله ولو لو شرط الخ و (قوله ثم المختلف فيه) اي بقوله وان شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والاول وجه خلافه اه اي فلا خيار للشفيع اذا اخذ في زمن خيار المشتري ع ش (قوله ظاهر) اي لان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع اه ع ش (قوله بقاء ملك البائع الخ) نشر على ترتيب اللف قول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب احد العوضين اذ ارضى باخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذ ارضى به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش سم وع ش وفي المغنى ما يوافقه قول المتن (بالشقص) بكسر المعجمة اسم للقطعة من الشيء اه معنى (قوله لسبق حقه) الى قوله وقيل في المغنى (قوله حقه) وهو تملكه بالشفعة (قوله على حق المشتري) اي على حقه في الرود رشيدى ومعنى (قوله بالاطلاع) اي على العيب (قوله ولو لورده المشتري الخ) عبارة المغنى وعلى الاول لورده المشتري

اعتمده مر (قوله مع افادته الملك للمشتري) احتراز عن الخيار لهما او للبائع (قوله اولانه لازم من جهة البائع) فيجوز حمله على انه اراد اللزوم ولو من جهة الملك فقط بقرينة هذا (قوله فاندفع ما قيل بقيسده باللزوم الخ) في كنز الاستاذ البكرى ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر اذ عدم الثبوت فيما ذكر اي في قوله ولو لو شرط الخ لعدم الملك الطارىء لا لعدم اللزوم وينع بان الملك اذا تم العقد تبين انه طر امن حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائدة اه (قوله في المتن ولو وجد المشتري بال الشقص الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولذا عبر في الروض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب احد العوضين اذ ارضى باخذه اه والعباب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشقص اذ ارضى

الشفيع اخذه ويرضى بالعيب فالظاهر اجابة الشفيع) لسبق حقه لثبوته بالبيع على حق المشتري لثبوته بالاطلاع ولورده المشتري قبل

طلب الشفع فله رد الرد ويشفع ولا يتبين بطلانه كما صححه السبكي فالزوائد من الرد الى رد المشتري وكالرد بالعيب رده بالاقالة (ولو اشترى اثنان معا) دار او بعضها فلا شفعة (٦٢) لاحدهما على الآخر) لاستوائهما في وقت حصول الملك وهذا محترم متأخر الى آخره وحاصله

كما اشرت اليه في حله انه لا بد من تاخر سبب ملك الماخوذ منه عن سبب ملك الاخذ فلو باع احد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الاخر نصيبه في زمن الخيار يبع بت فالشفعة للمشتري الاول ان لم يشفع بائعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وان تاخر عن ملكه ملك الاول لتاخر سبب ملكه عن سبب ملك الثاني وكذا لو باع امرتا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء اجازا معام احدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الارض) كان كانت بين ثلاثة اثلاثا فباع احدهم نصيبه لاحد شريكه (فالاصح ان الشريك لا ياخذ كل المبيع بل حصته) وهي السدس في هذا المثال كما لو كان المشتري اجنبا لاستوائهما في الشركة ولا نقول ان المشتري استحقا على نفسه بل دفع الشريك عن اخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفع اخذه وقيل ياخذ الكل او يدع لكل (ولا يشترط في) استحقاق (التملك بالشفعة حكم حاكم) لثبوته بالنص (ولا احضار الثمن) لانه تملك

قبل مطالبة الشفع كان للشفع ان يرد الرد ويأخذه في الاصح وهل يفسخ الرد او يتبين انه كان باطلا وجهان صحح السبكي الاول وفائدتهما كما قال في المطلب الفوائد والزوائد من الرد الى الاخذ ولو اصدقها شقصاصم طلقها قبل الدخول فللشفيع اخذ النصف الذي استقر لها وكذا العائد للزوج لثبوت حق الشفع بالعقد والزوج ثبت حقه بالطلاق ومثله مالو افلس المشتري قبل الاخذ اه (قوله فله رد الرد) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه سم عبارة ع ش قوله فله رد الرد اي للشفع الفسخ قال في الروض لان انفسخ بتلف الثمن المعين قبل قبضه اي فلا ياخذ الشفع بالشفعة اه قال في الشرح والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه ياخذها لما مر في الفسخ ان الانفساخ كالفسخ في ان كلا منهما يرفع العقد من حينه لا من اصله اه اي فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري بيد الثمن سم على حج وهو ظاهر في ان الشفع يدفع الثمن للمشتري وان كان شراؤه انفسخ بتلف الثمن المعين في يده والمشتري يدفع بدل ما تلف في يده للبائع اه (قوله بطلانه) اي الرد سم وع ش (قوله كما صححه) اي فسخ الرد وعدم تبين البطلان (قوله فالزوائد الخ) مفرع على المنى المرجوح والتمني منصب عليه اه رشدي عبارة ع ش اي وعلى القول بالتبين المرجوح فالزوائد الخ اي وعلى الاول اي القول بالفسخ فالزوائد للبائع اه (قوله حاصله) اي قوله متأخرا وكذا ضمير في حله (قوله بشرط الخيار له) اي للبائع اما اذا كانت بشرط الخيار للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعة للمشتري لثبوت الملك له اه رشدي (قوله فالشفعة للمشتري الاول) اي حقها ثابت له لكنه انما ياخذ بعد لزوم البيع كما علم مما مر في المتن اه رشدي (قوله ان لم يشفع بائعه) اي الشريك القديم (قوله بشرط الخيار لهما) اي البائعين كما يعلم من السياق واولى منه اذا شرط للتبايعين اه رشدي (قوله دون المشتري) بل او للمشتري فليتامل اه سم زاد الرشدي اما اذا كان للمشتري اي وحده فقيه ما مر اه (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم مما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع اه سم (قوله بكسر الشين) عبارة المعنى بكسر المعجمة بخط المصنف اي نصيب وقوله في الارض مثال لاحاجة اليه اه (قوله ولا نقول ان المشتري الخ) عبارة النهاية والمعنى والثاني ياخذ الجميع وهو الثالث ولا حق فيه للمشتري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه واجاب الاول باننا لا نقول ان المشتري الخ اه (قوله فلو ترك المشتري الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فلو قال المشتري اترك الكل او خذ وقد اسقطت حق لكن لم يلزمه الاجابة ولم يسقط حق المشتري من الشفعة اه (قوله في استحقاق التملك) الى قوله لان اخذه الخ في النهاية الا قوله وقول جمع الى والمعتمد (قوله لثبوته) اي الاستحقاق (قوله وبقدير الاستحقاق) اي في قوله في استحقاق التملك اه سم (قوله انه لا بد الخ) بيان لما بعده (قوله من احده هذه الامور) اي الثلاثة المنفية في المتن (قوله ان ما هنا في ثبوت

به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارش (قوله فله رد الرد ويشفع الخ) عبارة العباب فله الاخذ ويفسخ الرد من حيث انه (قوله فله رد الرد ويشفع الخ) قال في الروض لان فسخ اي العقد بتلف الثمن المعين قبل قبضه اي فلا ياخذ الشفع بالشفعة اه قال في شرحه والتصريح بالترجيح من زيادته والوجه انه ياخذها لما مر في الفسخ والانفساخ كالفسخ في ان كلا منهما يرفع العقد من حينه لا من اصله اه فعلى هذا الوجه يرجع البائع على المشتري بيد الثمن (قوله بطلانه) اي الرد ش (قوله ان لم يشفع بائعه) اي بان كان الخيار له فقط فلو شفع بائعه ثم اجيز البيع قبل للمشتري الثاني بان ياخذ منه بالشفعة ما اخذه منه لانه طرا ملكه حيثذ على ملك المشتري الثاني يتجه لانه لم يبق للمشتري الثاني ملك لياخذ به بل لا نسلم طرو ملك البائع الذي اخذ به على ملك المشتري الثاني (قوله بشرط الخيار لهما دون المشتري) بل او للمشتري فليتامل (قوله سواء اجازا معام الخ) ومعلوم مما ياتي انه لا شفعة الا بعد انقضاء خيار البائع (قوله وبقدير الاستحقاق) اي في

بعض كالبيع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كافي الرد بالعيب وبقدير الاستحقاق التملك يتدفع ما ورد ان ما هنا يتافيه ما بعده انه لا بد من احد هذه الامور او ما يلزم منه احدها ووجه اندفاعه ان ما هنا في ثبوت



وما ياتي انما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهذا اوضح بل اصوب من الجواب بان المراد هنا ان كل واحد مخصوصه على انفراد لا يشترط وشم انه لا بد من وجود واحد مما ياتي على ان لنا ان لا نقدر الاستحقاق ونقول لا منافاة لان التملك وهو ما هنا غير حصول الملك وهو ما ياتي اذ لا يلزم من التملك عقبه كالباع بشرط الخيار ثم رايت الفتى اجاب بنحو ذلك لكنه فسر التملك باخذ الشفعة فورا اي بطلبها فورا ثم السعي في واحد من الثلاث الالية فهذا هو التملك لا مجرد طلبها فورا خلافا لما يقتضيه كلامه ثم رايت ما يصرح بذلك وهو قول بعض تلامذته واما الجواب عن قول الشيخين ولا يكتفى ان يقول لي حق الشفعة وانا مطالب بها وقولها في صفة الطلب انما مطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتملك فكان منهما اولا في حقيقة التملك وثانيا في مجرد طلب الشفعة اه و قول جمع الواجب فورا هو الطلب لانفس التملك فعلمنا تغايرهما لكن قولهم لانفس التملك لانفس التملك في اطلاقه نظروا المعتمد الذي دل عليه كلام الراعي وصرح به البقيني في اللعان انه لا بد من الفور في التملك عقب الفور في الاخذ في سببه

التملك الخ) عبارة لمغني ان المراد هنا الاخذ بالشفعة وهو قوله اخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص واما حصول الملك فيشترط فيه ما سياتي (قوله واستحقاقه) عطف تفسيرا للتملك (قوله وتقرره) عطف تفسير لحصول الملك (قوله من الجواب) اي من جواب الاسنوي اه معنى (قوله بنحو ذلك) اي بنحو جوابه بان التملك غير حصول الملك كروى وعش وانما زاد النحول لسياق من الاعتراض على الفتى (قوله اي بطاها فورا) من كلام الشارح اه عش اي وقوله ثم السعي الخ من كلام الفتى كما في الرشيدى ومعطوف على اخذ الشفعة (قوله فهذا هو التملك) من كلام الشارح والمشار اليه بمجموع الطلب فورا ثم السعي الخ او الاخير فقط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) اي من انه الطلب اه عش (قوله ما يصرح بذلك) اي بان هذا هو التملك عش وكردى (قوله وهو) اي ما يصرح بذلك (قوله عن قول الشيخين الخ) يعني عن التناهي بين قول الشيخين ولا يكتفى الخ وقولها في بيان صيغة الطلب انما مطالب بها (قوله فهو بناء الخ) هو جواب ما وكان انما سب ان يقول واما قول الشيخين الخ لان المبني هو قول الشيخين لا الجواب وتقدير الكلام على ما هنا واما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو ان كلامهم مبني على الفرق الخ اهرشيدى (قوله اه) اي قول بعض التلامذة (قوله وقول جمع الخ) عطف على قول بعض التلامذة (قوله فعلمنا الخ) اي من كلام بعض تلامذة الفتى وكلام الجمع (تغايرهما) اي الطلب والتملك (قوله لكن قولهم) اي الجمع (قوله انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذي هو واحد الامور الالية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا فما اقتضاه قوله الا في الفصل الا في وكذا ان علم الخ من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله الم يترأخ في الابدال والدفع الى المشتري والاسقط حقه لانه بدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه بان يبادر الى الابدال والدفع اه سم عبارة عش بعد كلام ذكره عن الجمال الرملى نصها فيه وقفة لانه يقتضى انه لو اخذ بالشفعة ولم يشرع عقبها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن او كان حاصله عنده ودفعه للمشتري بقية يومه والظاهر خلافه اه (قوله عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ في السبب اي قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك والنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اي حاجة للفظ الفور اه سم عبارة الرشيدى قول اي في سببه تفسير لقوله في التملك فالمراد بالسبب هنا هو احد تلك الثلاثة اه وبه قد يندفع اشكال سم بقوله وانظر اي حاجة الخ المبني على المتبادر من كون ذلك تفسيرا للاخذ فامل (قوله نعم في الروضة الخ) قال سم قضية كون هذا استدراكا على ما قبله ان هذا استثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وان المراد به انه اذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان احضر العوض قبل انقضاء ثلاثة ايام استمر تملكه والافسخ اذ لو كان المراد بقوله الا في وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يحتاج للجمع بينهما واما ما ياتي ثم قال بعد ان سرد نص كلام الروضة ولا يخفى ان المتبادر منه ان ما قاله ابن سريج مفروض فيما اذا ملك بغير الطريق الاول وانه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين قوله واستحقاق التملك (قوله انه لا بد من الفور في التملك الخ) كان حاصل هذا انه اذا شرع في السبب المملك الذي هو واحد الامور الالية وجب الفور في اتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا كما اقتضاه قوله الا في الفصل الا في وان دفع الشفع مستحقا لم تبطل شفعتان جهل وكذا ان علم في الاصح من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محله ما لم يترأخ في الابدال والدفع الى المشتري والاسقط حقه لانه بدفع المستحق شرع في السبب المملك فوجب الفور فيه وذلك بان يبادر الى الابدال والدفع وعلى هذا قبل يقيده بطلان الشفعة في مسألة الخاوى الالية في الشرح اول الفصل بما اذا لم يعدو يبادر الى الاخذ او يفرق فيه نظر ثم قضية قوله نعم الخ انه يملك بدون تسليم العوض وقضاء القاضي ورضا المشتري اذا غاب ماله اذ مره بغيبته فتامل وراجعه وليحرر المراد بالتملك والاخذ (قوله عقب الفور في الاخذ اي في سببه) مفهومه انه قبل الاخذ

نعم في الروضة وأصلها إذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فإن انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه هكذا حكاه ابن سريج وساعده المعظم اه ويوجه بان غيبة الثمن عذر فامهل لأجله مدة قريبة يتسامح بها غالبا وبه يندفع زعم بنائه على ضعيف وللشفيع إجبار المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه لأن أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة لأن به يفوت التسليم المستحق للبشترى فيسطل البيع وتسقط الشفعة (ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (لفظ) أو نحوه كإشارة الآخرس وكالكتابة (من) الشفيع كتملكت أو اخذت بالشفعة (ونحوهما) كاخترت الاخذ بها بخلاف انا مطالب بها وان سلم الثمن لانه رغبة في التملك والملك لا يحصل بذلك (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم من قوله الاتي ولو اشترى بجزاف نعم لا يشترط عليه في الطلب ورؤية شفيع الشقص كما ذكره الان واحد الثلاثة

الاخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائبا وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيبته ويدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويهل ثلاثا إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه عبارة الرشدي قوله نعم في الروضة الخ هذا ليس استدرا كافيا للحقيقة لأن محل الامهال فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويدل عليه ان الشارح مر ذكر فيما يأتي قريبا بلفظه وإذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه الخ فاعلم انه لا يهل للتملك مطلقا واعلم ان المراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى له القاضي بقرينة قوله فسخ الحاكم تملكه فتأمل اه أقول يدل على ما قاله وعلى ان ما ذكره الشارح والنهاية هنا عين ما ذكر اه فيما يأتي اقتصار المغنى على ما يأتي (قوله زعم بنائه) اى ما في الروضة وأصلها (قوله على ضعف) لعله انه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون وجود واحد من الثلاثة الاية في المتن (قوله لان أخذه الخ) خالفه النهاية فقال وله اى الشفيع أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي قوله مر ويقوم قبضه الخ اشار به إلى دفع ما علل به الشهاب بن حجر ما اختاره من تعيين إجبار المشتري من قوله لان أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة الخ ووجه الدفع ان قبض الشفيع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح مر مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر ان الشارح مر رجوع عنه بعد ان كان تبعه فيه وأشار إلى رده بما ذكره عبارة سم قوله لان أخذه من يد البائع الخ قضية ذلك انه لا يكفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافه اه (قوله في حصول الملك) إلى قوله والقمولى في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وان سلم الثمن إلى المتن وقوله سواء الثمن المعين والذي في الذمة قول المتن (لفظ) ولا يكفي المعاطة كما مر في البيع اه مغنى (قوله ورؤية شفيع) و (قوله واحد الثلاثة) معطوفان على كون الخ ش اه سم (قوله ورؤية شفيع) (تلييه) اشعر اقتصاره على رؤية الشفيع انه لا يشترط ان يراه الماخوذ منه وهو كذلك قال الاسنوى وسببه انه قهرى ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الاخذ من الوارث مغنى واسنى اى بان يموت المشتري

في السبب أى قبل الشروع في سبب الاخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سياتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك وانظر اى حاجة للفظ الفور (قوله نعم في الروضة وأصلها) وإذ لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك الخ قضية كون هذا استدرا كاعلى ما قبله خصوصا مع الجميع بينه وبين قوله الاتي وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ ان هذا الاستثناء من اشترط تسليم العوض في التملك وان المراد به إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان حضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر تملكه ولا فسخ إذ لو كان المراد بهذا هو المراد بما سياتى لم يكن له موقع هنا ولم ينجح للجميع بينه وبين ما يأتي لكن الذى في الروضة إنما هو مانصه وإذا ملك الشفيع الشقص بغير الطريق الاول اى تسليم العوض لم يكن له ان يتسلمه حتى يؤدي الثمن وإن تسلمه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزمه ان يؤخر حقه بتأخير البائع حقه وإذا لم يكن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يحضره فسخ الحاكم تملكه هكذا قاله ابن سريج والجمهور وقيل إذا قصر في الاداء بطل حقه وإن لم يوجد رفع إلى الحاكم ففسخ منه ولا يخفى أن المتبادر منه أن ما قاله ابن سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الاول وأنه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين الاخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائبا وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيبته ويدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويهل ثلاثا إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه وسياق مثله في شرح قوله إذا حضر مجلسه واثبت حقه الخ فليحذر (قوله لان أخذه من يد البائع الخ) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لا يكفي الاخذ من البائع وفي الروض خلافه وعبارته في المسائل المنشورة آخر الباب وللشفيع تكليف المشتري القبض أى للشقص لياخذه منه وله الاخذ من البائع وعهده على المشتري اى لا تنقل الملك اليه منه سواء أخذه منه ام من البائع اه (قوله ورؤية شفيع الشقص كما يذكره) قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لا يشترط رؤية المشتري قال الاسنوى

(أما تسليم العوض إلى المشتري فإذا تسلبه أو الزمه القاضي) لا متناعه من اخذ العوض (التسليم) بضم اللام (ملك الشفع الشقص) لأن المشتري وصل لحقه أو مقصرو من ثم كفى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين (٦٥) والذي في الذمة وقبض الحاكم عن المشتري

كاف (وأما رضا المشتري بكون العوض في ذمته) أي الشفع إلا لما كان باع داراً فيها ذهب يتحصل منه شيء بفضة أو عكسه فلا بد من التقابض الحقيقي كاعلم من كلامه في الربا (وأما قضاء القاضي له بالشفعة) أي بثبوتها لا بالملك كما قاله ابن الرفعة والقول وغيرهما وهو المفهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي إنما يحكم بالملك لأنها ثابتة بالنص (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيملكه به في الأصح) لتأكد اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الأشهاد على الطلب واختيار الشفعة كما أفهمه المتن وبحث ابن الرفعة أن محله عند وجود الحاكم وإلا قام كافي هرب الجمال ونظائره وإنما يتجه إن غاب المشتري أو امتنع من اخذ الثمن وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض لم يتسلبه حتى يؤديه فإن لم يؤده أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضره فسخ الحاكم ملكه (ولا يملك شقص المبره الشفع) تنازعه الفعلان (على المذهب) بناء على الاظهر أن بيع

للشقص فينتقل لو ارثه أو يأخذ منه الشريك القديم ع (قوله يذكره الآن) أي في هذا الفصل بقوله لا يملك شقصاً لم يره الشفع قول المتن (أما تسليم العوض الخ) أي أو التخليه بينه وبينه إذا امتنع من التسليم اه معنى (قوله وصل إلى حقه) أي في الحالة الأولى (أو مقصر) أي فيما يعدها اه معنى (قوله ومن ثم) أي لاجل أنه مقصر لكن في هذا التفريع خفاء (قوله وقبض الحاكم الخ) أي إذا امتنع من التسليم اه معنى (قوله بحيث يتمكن الخ) ولو أنكر المشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري في بقاء الثمن في جهة الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لأنها ثبتت بالبيع والمشتري يريد إسقاطها بعدم مبادرة الشفع اه ع (قوله كاف) أي في ملك الشفع الشقص (قوله كان باع داراً الخ) أي وأما لو باع داراً فيها ذهب أو فضة بجنسه فلا يصح لأنه من قاعدة مدعجوة اه ع (قوله لا بالملك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالملك بل حكمه بثبوتها يحصل به مع سبق طلب الملك كذا نقل عن الشارح م اه رشدي أقول ويفيده قول الشارح في مقابلته وقال صاحب الكافي الخ وقوله لتأكد الخ (قوله كما قاله ابن الرفعة) الأولى تقديمه على قوله لا بالملك كما فعله المعنى (قوله وهو) أي قوله أي بثبوتها (قوله لأنها الخ) أي الشفعة (قوله فيها) أي الشفعة واختيار التملك اه معنى (قوله فيها وطلبه) إلى الفرع في النهاية والمعنى قول المتن (به) أي القضاء اه معنى (قوله مقامه) أي القضاء (قوله كما أفهمه المتن الخ) عبارة المعنى تنبيه اشتراط المصنف أحد هذه الأمور يفهم أنه لا يسكن التملك عند الشهود وهو كذلك كما هو ظاهر الوجين ووجه ابن المقرئ ولو عند فقد القاضي كما هو ظاهر كلامهم وإن قال ابن الرفعة لا يبعد التفصيل كما في مسألة هرب الجمال حيث يقوم الأشهاد مقام القضاء لأن الضرر هناك أشد منه هنا اه (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ اه شرح م اه سم قال ع ش قوله م ظاهر كلامهم خلافه أي وهو المعتمد فلا يقوم الأشهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التأخير إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه اه (قوله أن محله) أي عدم القيام (قوله وإلا قام) أي وإن لم يوجد الحاكم قام الأشهاد مقام حكمه (قوله وإنما يتجه الخ) عبارة النهاية وبفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فأنما يظهر إن غاب الخ اه (قوله أو امتنع الخ) أي ولم يثبت للشفع وضعه بين يديه كما مر (قوله وإذا ملك الشقص الخ) عبارة المعنى وإذا ملك الشفع الشقص بغير الطريق الأول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يتسلم الشقص حتى يؤدى الثمن وإن تسلبه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه فإن غاب ماله أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم التملك وقيل يبطل بلافسخ وليس للشفع خيار مجلس لما مر في باب اه (قوله ثلاثة أيام) أي غير يوم العقد اه ع ش أي التملك (قوله فسخ الحاكم الخ) ظاهر كلامهم وإن رضى المشتري بزيادة المهلة وفيه وقفة بل قولهم وأما رضا المشتري الخ صريح في عدم إرادته (قوله تنازعه) أي الشفع ش اه سم (قوله الفعلان) أي يملك ويرى اه ع ش قال المعنى والروض فرع لا يتصرف الشفع في الشقص قبل قبضه وإن سلم

وسببه أنه قهري ويتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الأخذ من الوارث اه ورؤية وأحد معطوفان على كون ش (قوله أو مقصر) يتأمل (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ شرح م (قوله وإلا قام) أي الأشهاد ش (قوله وإنما يتجه) بفرض اعتماد اه شرح م (قوله وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ) عبارة الروض ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ويمهل ثلاثاً إن غاب ماله ثم يفسخه القاضي اه (قوله تنازعه) أي الشفع ش (فرع) الشفع يرد بالعيب أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فإن قبضه بالأذن

واطال فيه غافلا عما قاله هنا (٦٦) عن ابن الصلاح من انه لا يلزمه بيان مقدار سهمه كذا قاله بعضهم موها التناقض

والثمن للمشتري وله الرد بالعيب عليه أى المشتري فان قبضه باذن المشتري وأفلس بالثمن رجع فيه المشتري كما  
في البيع في ذلك كله اهـ (قوله فيه) أى الاعتاد (قوله غافلا عما قاله) أى الغزى (قوله كذا قاله) المشار اليه  
قوله غافلا الخ أى نسبة الغفلة إلى الغزى اهـ كردى (قوله موها) أى البعض (التناقض) أى بين قولى الغزى  
(قوله وليس كذلك) أى ولا تناقض بين قوليه (قوله بل الاول) أى ما نقله الغزى عن الانوار واعتمده  
و (قوله والثانى) أى ما قاله عن ابن الصلاح (قوله لتحديدتها) أى لبيان قدرها (قوله في بعض الصور)  
أى كما مر في قول المتن ولو كان للمشتري شرك الخ (قوله هذا) الإشارة إلى المشتري و (قوله وهو) أى  
ما اشتراه هذا و (قوله هكذا من الخ) تحديد للشقص و (قوله بضمن كذا الخ) كقوله (من فلان) متعلق  
بقوله اشتراه (قوله قبضه منه) أى حاجة اليه مع جواز الاخذ من البائع كما تقدم عن الروض اهـ سم أقول  
وذكره مبنى على ما اختاره فيما تقدم من عدم جوازه خلافا للروض والنهاية (قوله للشفعة فيه) أى فيما  
اشتراه الخ (قوله فأنبته) أى الشراء و (قوله وثمنه) عطف على ضمير أنبته و (قوله الشفع) فاعله (قوله  
ولم يثبت الخ) من الثبوت وكان الاولى كما يعلم عما يأتى عن سم وثبت جملته (قوله ولو بينة) يعنى اقامها المشتري  
على جهله الثمن أخذما يأتى عن سم خلافا لما يوهمه صنيعة (وتنظير الغزى الخ) عبارة الغزى وأن اعترف  
أى المشتري بالشراء والملك للبدعى لكن قال كان الثمن مجهولا فان صدقة الشفع سقطت شفعتها فان انكر  
الشفع ذلك و اقام المشتري بينة بانه اشتراه بضمن مجهول هو صبرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة مثلا  
سقطت شفعتها وفي سماع بينة المشتري نظر لانه بمنزلة الداخل فينبغى أن لا تسمع بينته ويحلف أن الثمن مجهول  
انتهى اهـ سم (قوله بانه) أى المشتري (قوله بمنزلة الداخل) أى من جهة اليد فلم يؤمر بالبينه حتى يقيم  
الخارج أى الشفع بينة اهـ كردى (قوله وهنا) أى واقامة المشتري البينة فيما إذا ادعى جهل الثمن  
﴿فصل في بيان بدل الشقص﴾ (قوله في بيان) إلى قوله بجامع في النهاية إلا قوله وغير ذلك وقوله حيثند  
(قوله الذى يؤخذ به) أى البدل الذى يؤخذ بالشقص بهذا البدل فالصلة جارية على غير ما هي له ولم يبرز لامن  
الليس كما هو مذهب الكوفيين (قوله أو تعدد الشقص) مجرور عطفا على بيان والشقص مضاف اليه اهـ  
رشيدى ومقتضاه ان العطف هنا بالو او لكنه فيما بايدينا من نسخ النهاية والتحقفة باو فيتعين انه جملة فعلية  
معطوفة على جملة تعددوا (قوله وغير ذلك) أى كظهور الثمن مستحقا ودفع الشفع مستحقا وتصرف  
المشتري في الشقص قول المتن (ان اشترى) أى شخص شقصا من عقار اهـ معنى قول المتن (بمثلى) أى كبر  
ونقدنهاية ومعنى أى ولو مغشوشا حيث راجع عن قول المتن (أخذه الشفع بمثله) ظاهره ولو اختلفت  
قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحب غال فللشفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه  
بأن ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض  
والغصب سم على حج أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف في كل منهما  
بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما أن العبرة بمحل العقد حيث كان لنقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفر به  
في غير محله وبؤيده ما سنده كره عن شرح الارشاد بل هو صريح فيه اهـ عن قول المتن (بمثله) أى ان  
تيسر نهاية ومعنى أى بان وجد فيما دون مرحلتين مر اهـ سم على منهج اهـ عن قول المتن (لانه) إلى

وليس كذلك بل الاول  
في تحديد الشقص المأخوذ  
فلا بد منه لانه المدعى به  
والثانى في حصة الشفع فلا  
يحتاج لتحديدتها لانه غير  
المدعى به وان توقف  
الاخذ على العلم به في بعض  
الصور وحاصل عبارة  
الغزى أنه يدعى بحصة  
المشتري أى استحق أخذ  
ما اشتراه هذا وهو كذا  
من أرض كذا بضمن كذا  
حالا من فلان قبضه منه  
وأنى حال على ذلك أشهد  
على أنى طالب للشفعة فيه  
وبادرت للمشتري وطلبت  
منه تسليم الشقص وقبض  
الثن فان صدقه المشتري  
أو أنكر الشراء فأنبته  
وثنه الشفع سلم الثمن له  
وتسلم منه الشقص وان  
أنكر شركة الشفع خلف  
أنه لا يعلمها وعلى الشفع  
اثباتها وان ادعى جهل  
الثن ولم يثبت علمه ولو  
بينته سقطت شفعتها وتنظير  
للغزى فيه بانه بمنزلة  
الداخل مردود بان إقامة  
الداخل لها لإثبات الملك  
وهو ثابت فلم يحتاج اليها  
وهنا للدفع وهو محتاج اليه  
﴿فصل﴾ في بيان بدل  
الشقص الذى يؤخذ به  
والاختلاف في قدر الثمن  
وكيفية أخذ الشركاء إذا

وأفلس رجع فيه المشتري أى كما في البيع روض (قوله قبضه منه) أى حاجة اليه مع جواز الاخذ من  
البائع كما تقدم عن الروض (قوله وتنظير الغزى فيه الخ) عبارة الغزى وان اعترف أى المشتري بالشراء  
والملك للبدعى لكن قال كان الثمن مجهولا فان صدقة الشفع سقطت شفعتها فان أنكر الشفع ذلك و اقام  
المشتري بينة بانه اشتراه بضمن مجهول هو صبرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة مثلا سقطت شفعتها  
وفي سماع بينة المشتري نظر لانه بمنزلة الداخل فينبغى أن لا تسمع بينته ويحلف ان الثمن مجهول اهـ  
﴿فصل في بيان بدل الشقص الخ﴾ (قوله في المتن) ان اشترى بمثلى أخذه الشفع بمثله

تعددوا أو تعدد الشقص وغير ذلك (ان اشترى بمثلى أخذه الشفع بمثله) لانه أقرب إلى حقه منه قوله

قوله ولو كان دنانير في المغنى (قوله فان قدر بالوزن الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو قدر المثل بغير معياره الشرعى كقطار حنطة الخ اه (قوله فان انقطع المثل) اى بان فقد حسا فيما دون مرحلتين او شرعا كان وجد باكثر من ثمن مثله والمراد بثمان مثله ما يرغب في ذلك الوقت برماوى اه بجيرى (قوله بقيمته) اى قيمة المثل لا الشقص اه سم (قوله حيثئذ) اى وقت الاخذ واسقط النهاية لفظة حيثئذ كما بينها وكتب عليه ع ش مانصه قوله مر بقيمته اى المثل يوم البيع مثلا اخذا بما ياتى في المتقوم اه وفي الجيرى عن الزيادة ما يوافق (قوله فان تراضيا) اى المشتري والشفيع (عنها) اى عن الدنانير التى اشترى الشقص بها (قوله مستجدا) بفتح الجيم من استجده اذا احداثه وبكسر ها من استجد لازما بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه ع ش (قوله تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا اخذ اى الشفع بالدينانير ثم عوض عنها بالدينانير فينبغى ان لا تبطل مر انتهى سم على حج اه ع ش (قوله وهى) اى ما فى الحاوى والثانيث باعتبار المسئلة (قوله هنا) اى فى مسئلة التراضى (قوله مامر من التفصيل الخ) اى من ان محل البطلان ان علم ولا فلا ع ش ورشيدى (قوله فهو) اى التراضى (قوله فوجب الفرق بين علمه وجهله) اى بالبطلان مع العلم دون الجهل قول المتن (بقيمته) اى كالغصب قال فى شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتى هنا نظير مامر فيما لو ظفر الشفع بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفيصوله سم على حج اه ع ش (قوله ياخذ به) الى قوله بناء على الاصح فى النهاية (قوله تعين الاخذ به) لان العدول عنه انما كان لتعذر نهاية ومغنى (قوله ولو مثليا) عبارة النهاية والمغنى لاسيما المتقوم اه (قوله واعتمده الاذرى

أو بمتقوم بقيمته) اى كالغصب قال فى شرح الارشاد ومنه يؤخذ انه ياتى هنا نظير مامر فيما لو ظفر الشفع بالمشتري ببلد اخر واخذ فيه وهو انه ياخذ بالمثل ويجبر المشتري على قبضه هناك ان لم يكن لنقله مؤنة والطريق آمن ولا اخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للفيصوله ولا ين الرفعة فى ذلك احتمالات غير ماذ كرت لم يرجع منها هو ولا غير شيئا وقد علمت ان ماذ كرت هو القياس وليس ذلك عذر فى تاخير الاخذ ولا الطلب اه (فى المتن بمثله) ظاهره وان اختلفت قيمة المثل بان اشترى دارا بمكة بحب غال فللشفيع اخذها بمصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا ويوجه بأن ذلك القدر هو الذى لزم بالعقد ممر وانظر فى عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما فى القرض والغصب (قوله فان انقطع المثل وقت الاخذ اخذ بقيمته حيثئذ) المتبادر ان المراد بقيمته المثلى ويوافق انه فى الروضة قال كالغصب اه وتقدم فى الغصب فيما اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل او المغصوب وان السبكى رجح الاول ويوافق ايضا قوله الا فى لقيمة الشقص الخ (قوله كان شراء مستجدا تبطل به الشفعة) ينبغى ان هذا بخلاف ما اذا اخذ بالدينانير ثم عوض عنها بالدينانير فينبغى ان لا تبطل مر (قوله الذى يتجه انه ياتى هنا مامر من التفصيل الخ) كذا شرح ممر وهذا المتجه يشكل على ما ياتى فى المتن من قوله وان دفع الشفع مستحقا اى او نحو نحاس كما ياتى فى الشرح لم تبطل شفعته ان جهل وكذا ان علم فى الاصح الا ان يفرق بان هذا لما كان ظاهرا فى عقد اخر لانه شراء مستجدا كان صار فاعن الشفعة فمقرقنا بين ان يذوق فلا تسقط ولا لا تسقط مطلقا لانه قد يشكل بان فوات الفورية بعد الشروع فى الاخذ مسقط كما تقدم فى شرح قوله ولا يشترط فى التملك الخ وفى الحاشية هناك والتشاغل بدفع المستحق ونحوه يفوتها الا ان يفرض فيها اذا لم تفت ووقع التدارك على الفور او يقال ان هذا الاخذ لاغ لا اثر وكانه لم يشرع فى الاخذ فيه ما فيه (قوله الذى يتجه الخ) قد ينازع فى هذا كالمقول عن الحاوى المذكور ان قضية ما ياتى من ان الفورية معتبرة فى الطلب لافى التملك ان التراضى المذكور لا يبطل الشفعة لانه انما يكون فى الاخذ التملك فغايبته تفويت فورية التملك وذلك لا يضر بعد تقدم فورية الطلب ويفارق ذلك مسئلة الرد بالعيب لان المعتبر فيه فورية الفسخ والاستغلال بالصلح مفوت لها ولا ينافى ما قلناه ما قالوه فى الصلح عن الشفعة بمال انه كالصلح به عن الرد بالعيب لان الصلح عنها بالمال مع العلم بفساده ينبغى

وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل لزوم انحط عن الشفيع أو كله فلاشفعة إذ لا بيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور الى آخره ان المراد بالقيمة هنا غيرها السابق في الغصب (٦٨) فحيث لا يرد عليه خلافا لمن زعمه ما لو صالح عن دم العمد على شقص فانه يأخذه بقيمة

(الخ) وكذا اعتمده المغنى (قوله قبل لزوم) اي لزوم الشراء (قوله إذ لا بيع) أي لبطلانه بالبراءة بالثمن قبل لزوم لانه يصير بيعا بلا ثمن اه ع ش (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قديقال لا حاجة لذلك مع اقتصار المصنف على الشراء سم على حج اه ع ش (قوله غيرها السابق الخ) اي غير القيمة التي سبقت في الغصب وهي اعل القيمة وهذا رد لما في شرح الروض من قوله واعتبار المثل والقيمة فيما ذكر مقيس على الغصب اه ك ر د ي ويؤخذ منه الجواب عن قول سم المار انفا قديقال لا حاجة الخ (قوله فياخذه بقيمة) اي الدية من غالب ابل البلد فلا يأخذه بنفس الابل وبما ذكر من اعتبار الغالب يتدفع ما يقال صفة الابل بمجولة فلا يتأتى التقويم بها مع الجهل بصفتها اه ع ش (قوله يوم الجناية) خلافا لبعضهم اه نهاية يعني شيخ الاسلام حيث قال عقب قول الروض يوم الجناية صوابه يوم الصلح اه سم ورشيدى ووافق المغنى شيخ الاسلام عبارة ولو جعل الشريك الشقص راس مال سلم اخذه الشفيع بمثل المسلم فيه ان كان مثليا وبقيته ان كان متقوما او صالح به عن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك او صالح به عن دم عمد او استاجر به او امتعه اخذه بقيمة الدية وقت الصلح أو أجرة المثل لمدة الاجارة أو متعة حال الامتاع وان اقرضه اخذه بعد ملك المستقرض بقيته اه (قوله وتعتبر) الظاهر انه دخول في المتن وقال الكردى عطف على قوله لا يرد عليه الخ اه (قوله في غير هذا) اي في غير الماخوذ عن نحو مهر وعوض نحو صلح الدم (قوله في قدرها) اي إذا تلف الثمن اه ع ش (قوله ولما كان) الى قول المتن ولو بيع في الهاية والمغنى لا قوله عطف بها الى المتن وقوله قيل (قوله ماسبق) اي قوله اما تسليم العوض الى المشتري الخ (قوله ان المراد) اي من الدين السابق ضمنا (قوله بقوله) اي بالمقابلة لما سبق قول المتن (فالاظهر انه بخير) ولو اختار على الاول الصبر الى الحلول ثم عن له ان يجعل الثمن ويأخذ قال في المطلب والذي يظهر ان له ذلك وجهها واحدا قال الاذرعى وغيره وهو ظاهر اذ الم يكن زمن نهب يخشى منه على الثمن المعجل الضياع اه نهاية زاد المغنى ولو مات الشفيع فالحيرة لوارثه اه (قوله وان حل) غاية (قوله لما ياتي) اي في شرح ويتخير فيما فيه شفعة الخ (قوله اي حلول الكل في المنجم) عبارة المغنى اي الحلول والثلث المنجم كالمؤجل فيعجل او يسبر حتى يحل كله ليس له الخ اه قول المتن (ويأخذ) اي بعد ذلك اه معنى (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله بذمة الشفيع) أي بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محله نهاية ومعنى (قوله والاسقط الخ) اي وان ابي الشفيع الا الصبر الى المحل بطلت شفעתه نهاية ومعنى (قوله سقط حقه) ينبغي ان محله حيث علم بذلك والافلا اه ع ش وكتب عليه سم ايضا مانصه قديشكل بان الفور

فورية طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد رد هذا بان لا يلزم نفي فورية الطلب لجواز ان يطلب على الفور ثم يصالح نعم يمكن ان يقال حيثئذ ان المصالحاة من قبيل الشروع في الاخذ ومع الشروع فيه تعين الفورية فالامر دائرين فوات فورية الطلب وفورية الاخذ فليتأمل فيه نعم يتدفع النزاع المذكور بناء على ما تقدم قبيل قوله وبشترط لفظ حيث قال والمعتد الذي يدل عليه كلام الرافي الخ لكن يشكل حيثئذ على هذا ان قياس ما تقدم انه ان فاتت الفورية سقطت الشفعة علم بفساد الصلح او جهل والالم تسقط كذلك الا ان يحجب بان السقوط اما يكون بفوات الفورية اذ لم تكن ليدرو الجهل المذكور عذر (قوله ولو حط عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة الروض ما زيد او حط من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فان حط الكل فلاشفة اه قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد او حط بعدها فلا يلحق بالثمن كما مر اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) قديقال لا حاجة الى ذلك مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله فحيث لا يرد الخ) ما صورة الايراد مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله يوم الجناية) خلافا لبعضهم شرح مر وعبرة الروض وان صالح به عن دم اخذه بقيمة الدية يوم الجناية قال في شرحه كذا في الاصل ايضا وصوابه يوم الصلح اه (قوله ويصدق المشتري) كذا شرح مر (قوله والاسقط حقه) قديشكل بان الفور انما

الدم وهو الدية فياخذه بقيمة يوم الجناية وتعتبر قيمة المتقوم في غير هذا (يوم البيع) أي وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ويصدق المشتري بيمينه في قدرها حيثئذ كما في البحر لما ياتي انه اعلم بما باشره (وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) كانا المعبر في الثمن حالة لزوم بناء على الاصح من حقوق الخط والزيادة في زمن الخيار ولما كان ماسبق شاملا للدين وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشترى (بمؤجل فالاظهر انه بخير) وان حل الثمن بموت المشتري او كان منجما بأوقات مختلفة (بين أن يعجل) الثمن (ويأخذ في الحال) ومحله اخذا من كلام الاذرعى وغيره مالم يكن على المشتري ضرر في قبوله لنحوه وبالالم يجب الشفيع (أو) عطف بها في حيزين لما ياتي (يصبر الى المحل) بكسر الحاء أي حلول الكل في المنجم وليس له كلما حل نجم ان يعطيه يأخذ بقدره لافيه من تفريق الصفقة على



ولذا خير لم يلزمه اعلام المشتري بالطلب على ما في الشرحين وصحح في اصل الروضة اللازم (٦٩) قيل وهو سبق قلم (ولو بيع شقة وصغيره)

بما لا شفعة فيه كيف  
(اخذه) اي الشقص لو جرد  
سبب الاخذه فيه دون غيره  
ولا يتخير المشتري بتفريق  
الشفقة عليه لانه المورط  
لنفسه وهذا اولي من التعليل  
بانه دخل فيها عالما بالخال  
لان قضيته ان الجاهل  
يتخير وهو خلاف اطلاقهم  
ومدركهم وبكل من  
التعليلين فارق هذا مامر  
من امتناع افراد المعيب  
بالرد (بحصته) اي بقدرها  
(من) الثمن باعتبار (القيمة)  
بان يوزع الثمن عليهما  
باعتبار قيمتهما وقت البيع  
وياخذ الشقص بحصته من  
الثمن فاذا ساوى مائتين  
والسيف مائة والثمن خمسة  
عشر اخذه بثلثي الثمن  
وما قررت به كلامه هو  
مراده كما هو ظاهر وبه يندفع  
ما قيل ان ذكر القيمة سبق  
قلم (ويؤخذ) الشقص  
(المهور بمهر مثلا) يوم  
النكاح (وكذا) شقص  
هو (عوض خلع) فيؤخذ  
بمهر مثلا يوم الخلع سواء  
انقص عن قيمة الشقص ام  
لا لان البضع متقوم بقيمته  
مهر المثل ولو امرها شقصا  
مجهولا وجب لها مهر المثل  
ولا شفعة لان الشقص باق  
على ملك الزوج ويجب في  
المتعة متعة مثلا لا مهر مثلا  
لانا الواجبة بالفراق

انما يعتبر في الطلب لا في التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم مما تقدم اه (قوله  
واذا خير الخ) اي المشتري وهو كلام مستقل ليس من الاستدراك قول المتن (ولو بيع شقة وصغيره) اي صفقة  
واحدة اه معنى (قوله بما لا شفعة) الى قوله وبه يندفع في المعنى الا انه اقتصر على التعليل الثاني وإلى قوله وفيه  
نظر في النهاية (قوله كيف) اي او نقدا وارض اخرى لا شركة فيها للشفيع اه معنى (قوله دون غيره) حال  
من مفعول اخذه (قوله لان قضيته ان الجاهل يتخير) والظاهر كما قال شيخنا انهم جروا في ذكر العلم على الغالب  
معنى و نهاية (قوله خلاف اطلاقهم الخ) وهو اي اطلاقهم المعتمد اه ع ش قول المتن (بحصته من القيمة)  
يوجه بانه على حذف مضافين اي بمثل نسبة حصته من القيمة اي من الثمن اه سم اي بقدرها من الثمن قول  
المتن (ويؤخذ المهور بمهر مثلا) قال في شرح الروض وان اجعله اي جعله جعللا على عمل او اقرضه  
اخذه بعد العمل باجرته اي العمل في الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اي في الثانية وان قلنا المقترض يرد  
المثل الصوري اه سم (قوله يوم النكاح) الى قوله لا مهر مثلا في المعنى (قوله سواء الخ) راجع الى  
ما قبل وكذا ايضا (قوله شقصا مجهولا) اي بان لم تره اه ع ش (قوله ويجب في المتعة الخ) ولو جعل  
الشريك الشقص راس مال سلم اخذه الشفيع بثلثي المسلم فيه ان كان مثليا وبقيمته ان كان مقوما او صالح به  
عن دين اخذه بمثله او قيمته كذلك اه معنى (قوله او بقيمتها) اي ان كانت مقومة وفي سم على حج ينبغي  
يوم التعويض اه ع ش (قوله بناء على مامر) اي من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارح مبني عليه  
اه نهاية قال ع ش قوله مر من جواز الاعتياض الخ وهو المرجوح اه قول المتن (بجزاف) بتثليث  
جيمه كما مر نقدا كان او غيره كذروع ومكيل اه معنى وفي البجيرى الجزاف بيع الشيء وشراؤه بلا كيل  
ولا وزن اه اي ولا ذرع ولا عد قول المتن (وتلف) اي الثمن قبل العلم بقدره معنى ونهاية وتلف البعض  
كتلف الكل سيد عمر وس (قوله او غاب) اي قبل العلم بقدره (قوله وتعدر احضاره) اي والعلم بقدره في  
الغيبة اه شرح الروض (قوله او بمتقوم) عطف على بجزاف (قوله وهذا من الحيل الخ) يمكن دفع هذه  
الحيلة بان يطلب الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر افي المثل وقيمة في المتقوم فالوجه ان  
له ذلك وان يحلف المشتري ان لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به سم على حج  
وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لا لسقوط الحرمة عن المشتري بما ذكر لا احتمال ان ماعينه وحلف  
عليه بعد نكول المشتري ازيد مما اخذه فيعود الضرر على الشفيع بذلك اه ع ش (قوله من الحيل المسقطه  
الخ) ومنها ان يبيعه الشقص باكثر من ثمنه بكثير ثم ياخذ به عرضا يساوي ما تراضيا عليه عوضا عن  
الثمن او يحط عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيعه بمجهول مشاهد ويقبضه ويخلطه  
بغيره بلا وزن في الموزون او ينقعه او يتلفه ومنها ان يشتري من الشقص جزءا بقيمة الكل ثم يهبه الباقي  
ومنها ان يهب كل من ماله الشقص واخذه بالآخر بان يهب له الشقص بلا ثواب ثم يهب له الآخر قدر  
قيمه فان خشيا عدم الوفاء بالهبة وكلا ميتين ليقضاهما منهما معا في حالة واحدة معنى وشرح الروض  
ومنها ان يشتري منه البناء خاصة ثم يهب منه نصيبه من العرصة ومنها ان يستاجر الشقص مدة لا يبقى  
الشقص اكثر منها باجرة يسيرة ثم يشتريه بقيمة مثله فان عقدا لا جارة لا تنفسخ بالشراء على الاصح كرى

يعتبر في الطلب لا في التملك الا ان يصور هذا بما اذا شرع في سبب التملك على ما علم مما تقدم (قوله وهو  
خلاف اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله في المتن بحصته من القيمة) يوجه بانه على حذف مضافين اي بمثل نسبة  
حصته من القيمة اي من الثمن (قوله في المتن ويؤخذ المهور بمهر مثلا الخ) قال في الروض وان اجعله اي  
جعله جعللا على عمل او اقرضه اخذه بعد العمل باجرته اي العمل في الاولى او بعد ملك المستقرض بقيمته اي  
في الثانية وان قلنا المقترض يرد المثل الصوري اه (قوله او بقيمتها) ينبغي يوم التعويض (قوله بناء على مامر

والشقص عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم شقصا اخذ الشفيع بمثل النجوم او بقيمتها بناء على مامر (ولو اشترى بجزاف وتلف)  
او غاب وتعدر احضاره او بمتقوم كقص وتعدر العلم بقيمته او اختلط بغيره (امتدح الاخذ) لتعدر الاخذ بالمجهول

(قوله مكروهة) إلا في دفع شفعة الجار ورضومغنى (قوله كذا أطلاقه) أى في غير شفعة الجواراه نهاية (قوله وقيدته) أى ما ذكر من الكراهة اهـ ع ش (قوله وقيدته بعضهم الخ) أقره النهاية وساطان (قوله قال اما بعده الخ) أى كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الابهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن اهـ سم (قوله لا فرق) وهو ظاهر اطلاق المغنى والروض وشرحه (قوله فانهما ذكر الخ) وقد يجاب بانهما ارادا بالكراهة ما يعم التنزيه أى بالنسبة للحيل قبل البيع والتحريم أى بالنسبة لما بعده وبانهما ارادا بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الكراهة أو الحرمة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع بمجهول بقصد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه اهـ سم (قوله اما اذا بقى) إلى قول المتن وللشفيع في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله بمائتين إلى المتن وقوله واعتمده السبكي وقوله وخروج النقد نحاسا لخروجه مستحقا وقوله فان قلت إلى المتن وقوله او نحو نحاس وقوله فالقول وان دالى والذي يتجه (قوله نعم لا يلزم البائع احضاره) أى فيتعذر الاخذ بالشفعة وطريقه أن يذكر قدر ايعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما ر عن سم اهـ ع ش (قوله ولا الاخبار به) أى بالقدر وقال النهاية والمغنى بقيمته اهـ (قوله وفارق ما م ر) أى من أنه ليس للبشترى منع الشفيع من رؤية الشقص اهـ سم (قوله بانه) أى الشفيع (قوله حلف) أى المشتري فان نكل حلف الشفيع واخذ بما حلف به كما يأتى (قوله كما يأتى) أى بقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن الخ (قوله بتا) بياؤه وحدة فتاء مشاة فوقية (قوله والزم الشفيع الاخذ) أى إن اراده اهـ ع ش (قوله وإن قال) أى المشتري (لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ م ر اهـ سم وتستفاد هذه ايضا عما يأتى في شرحه ولو اختلف المشتري والشفيع (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود وان تبين الحال ويوجه بانه مقصر بالتحليف اذ كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال سم على حجب وقد يقال قوله ويوجه الخ لما يتم اذا كان يجاب لتاخير الامر وقضية تضعيف الشارح م ر ما نقله عن القاضي انه اذ لم يحلف عدنا كلا وحلف الشفيع اهـ ع ش (قوله وجرى عليه الخ) عبارة المغنى وهو كذلك كما صرح به في نكت التنبيه وقيل ان الشفعة موقوفة الخ اهـ (قوله ونص عليه) عطف تفسير لقوله

وهذا من الحيل المسقطه  
للشفعة وهى مكروهة كذا  
أطلقاه كغيرهما وقيدته  
بعضهم بما قبل البيع قال  
اما بعده فهى حرام وفيه  
نظر بل كلاهما صريح في  
انه لا فرق فانهما ذكرنا من  
جملة الحيل كثير انما هو بعد  
البيع اما اذا بقى فيكالمثلا  
ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم  
البائع احضاره ولا لخبار  
به وفارق ما م ر فيما لم يره  
بانه لا حق له على البائع  
مخلاف المشتري (فان  
عين الشفيع قدرا) بان  
قال اشترته بمائة (وقال  
المشتري) بمائتين حلف  
كما يأتى بناء على ما ادعاه  
والزم الشفيع الاخذ به  
وإن قال (لم يكن معلوم  
القدر حلف على نفي العلم)  
بما عنه الشفيع لان الاصل  
عدم علمه به وحينئذ تسقط  
الشفعة كما اقتضاه المتن  
وجرى عليه في نكته

أى من صحة التعويض (قوله وهذا من الحيل المسقطه للشفعة) يمكن دفع هذه الحيلة بان يطلب الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدرافى المثلى وقيمة فى المتقوم فالوجه ان له ذلك وان يحلف المشتري إن لم يعترف بانه لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به اقوله وقيدته بعضهم الخ) اعتمده م ر (قوله قال اما بعده) أى كان اشترى بصبرة من الدراهم ثم اتلف بعضها على الابهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن (قوله فانهما ذكرنا من جملة الحيل كثير انما هو بعد البيع) اقول عبارة الروض فصل الحيلة في دفع الشفعة مكروهة لا في شفعة الجار وهى أى الحيلة في دفعها مثل أن يبيعه الشقص بكثير ثم يأخذ به عرضا يساوى ما تراضيا عليه إلى ان قال او بمجهول أى وان يبيع بمجهول مشاهدة أى ويقبضه ويخطئه بغيره بلا وزن أى فى الموزون قال فى شرحه او ينقعه او يضع منه اشياء اهـ فقوله او يبيع بمجهول إلى آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو بما عنه الشارح بقوله فانهما ذكرنا الخ وقد يجاب بانهما ارادا بالكراهة ما يعم التنزيه أى بالنسبة لما بعده وبان المراد بقوله وهى مثل ان يبيع الخ بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المتبر فى الحرمة او الكراهة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه ان يجعل البيع بمجهول بعد اسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع لانه يتوصل به إلى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه بعد ذلك ولا يضر فى الحكم بكراهة الشراء بالمجهول وانه حيلة ان الاسقاط لا يتم إلا اذا تلف أو اتلف بعد الشراء (قوله وفارق ما م ر) أى انه ليس للمشتري منع الشفيع من الرؤية (فى المتن وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ) فلو اقام الشفيع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الاخذ م ر (قوله وحينئذ تسقط الشفعة) ظاهره انها لا تعود وإن تبين الحال لا نقطاع الخصومة بالحلف

ونص عليه وقال القاضي عن النص يوقف إلى أن يتضح الحال واعتمده (٧١) السبكي وليس له الحلف أنه اشتراه

بشئ مجهول لانه قد يعمله  
بعد الشراء فان نكل حلف  
الشفيع وعلى ما عينه واخذ  
به (وإن ادعى عليه) بقدر  
وطالبه بليانه (ولم يعين  
قدرا) في دعواه (لم نسمع  
دعواه في الاصح) لانها غير  
ملزمة وله ان يدعى قدرا  
ويحلفه ثم آخر ويحلفه  
وهكذا حتى يقر او يتكل  
فيستدل بنكوله على انه  
الثن ويحلف عليه وباخذ  
به لما ياتي انه يجوز الحلف  
بالظن المؤكد (وإذا ظهر)  
بعد الاخذ بالشفعة (الثن)  
المذلول في الشقص النقد  
او غيره (مستحقا) بيته او  
تصادق من البائع والمشتري  
والشفيع (فان كان معينا)  
بان وقع الشراء بعينه (بطل  
البيع) لانه يغير ثمن  
(والشفعة) لثبوتها على  
البيع ولو خرج بعضه بطلا  
فيه فقط وخروج النقد  
نحاسا كخروجه مستحقا  
فان خرج ردثا تخير البائع  
بين الرضا به والاستبدال فان  
رضى به لم يلزم المشتري  
الرضا بمثله بل يأخذ من  
الشفيع الجيد قاله البغوي  
ونظر فيه المصنف ورده  
البغوي بانه جار على قوله  
في عهد ثمن للشقص ظهر  
معينا ورضى به البائع ان  
على الشفيع قيمته سلم  
لانه الذي اقتضاه العقد

جرى عليه الخ (قوله وقال القاضي الخ) عبارة النهاية وان نقل القاضي عن النص أنها توقف الخ اه (قوله  
وليس له) اي للمشتري (فرع) لو ذكر للشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا آخذ به اجيب  
فليراجع اه سم عبارة النهاية والمغنى ولو قامت بينة بان الثمن كان الفا وكفا من الدراهم هو دون  
المائة يقينا فقال الشفيع انا آخذ به مائة كان له الاخذ كما في فتاوى الغزالي لكنه لا يحل للمشتري  
قبض تمام المائة اه عش قوله لا يحل الخ اي أنه لا تجوز الزيادة على مثل الثمن او قيمته ولو  
بالاتراضى على أنه هنا لا تراضى لان الشفيع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الاخذ اه (قوله بعد الشراء)  
واي وقبل الحلف اه عش (قوله وله ان الخ) عبارة النهاية والمغنى وللشفيع بعد حلف المشتري ان يزيد في  
قدر الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا الخ ولا يكون قوله اي المشتري نسبت قدر الثمن عذرا بل يطلب منه  
جواب كاف اه (قوله وهكذا حتى ينكل الخ) اي ولو في ايام مختلفة وان أدى ذلك لاضرار المشتري باحضاره  
مجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى بمجهول انه قصد منع الشفيع من الشفعة فعوقب  
بذلك اه عش (قوله على أنه) أي ما وقف عنده اه عش قول المتن (معينا) أي في العقد أو في مجلسه كما  
يؤخذ من عش اه بجري (قوله بطلا فيه فقط) اي بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من  
الشقص دون الباقي تفريقا للشفعة اه مغنى (قوله وخروج النقد نحاسا) ظاهره وإن كان متمولا وقد  
يشكل البطلان حيث في المعين إلا ان يقال لم يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المتمول سم على حج وينبغي  
اخذ من مسألة شراء حاجة ظنها جوهرية تصوير المسئلة بما لو قال اشتريت بهذه الفضة مثلا فبان الثمن  
نحاسا وقد يدل لما ذكرناه قول سم قوله كخروجه مستحقا ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذي لم يوصف  
بانه دراهم او دنانير كبعثك هذا فيبغى صحة المبيع به اخذ من شراء حاجة ظنها جوهرية فانه يصح وحيث  
ثبتت الشفعة فليراجع انتهى اه عش (قوله فان خرج ردثا) اي وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر  
في ذلك لكن لا وجه حيث لقوله والاستبدال سم وعش ورشدي وقديمع الظهور بل الشمول للبعين  
قول اشارح الآتي إلا ان يفرق ثم رايت ما ياتي عن سم (قوله تخير البائع بين الرضا به والاستبدال الخ)  
هو مشكل إن كانت الصورة أن الثمن معين كما هو صريح السياق فان القياس فيه إنما هو التخير بين الفسخ  
والامضاء لارد المعين وطلب بدله عش ورشدي زاد سم لكن قوله الآتي إلا ان يفرق بان الردى  
والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح في التعمير بما إذا كان الثمن في الذمة وحيث ففي ذكر هذا  
الكلام في هذا الشق ما لا ينبغي اه اقول ولذا اخر المغنى والمنهج هذا الكلام بتمامه وذكره في شرح ولا  
ابدل وبقي (قوله الجيد) عبارة المغنى ما اقتضاه العقد اه (قوله ورده) اي قول البغوي وكذا ضمير بانه  
الخ (قوله ثمن الخ) نعت عبد (قوله وقد غلظه) أي البغوي (فيه) أي في قوله في عهد ثمن الخ (قوله قال وإنما  
الخ) اي قال الامام (قوله اولي) ووجه الاولوية ان العيب في المتقوم يمكن زواله بخلاف الرداءة في المثل  
شيخنا الحنفى اه بجري (قوله والصواب الخ) اي قال البلقيني مغنى وعش (قوله في كلتا المسئلتين) اي  
مسئلة الردى ومسئلة المعيب (قوله اعتبار ما ظهر) اي بعد العقد وهو مثل الردى وقيمة المعيب اه عش

ويوجه بانه مقصر بالتحليف إذ كان يمكنه ترك التحليف إلى تبين الحال وليس هذا كذى الحق الاصلى فانه  
بعد تحليف خصمه له إقامة البينة لان الحق هنا عارض يسقط في الجملة بالتقصير فليتامل (قوله وليس له  
الحلف الخ) (فرع) لو ذكر للشفيع قدرا لا يزيد عليه الثمن وقال انا آخذ به اجيب م فليراجع  
(قوله وخروج النقد نحاسا) ظاهره وإن كان متمولا وقد يشكل البطلان حيث في المعين إلا ان يقال لمالم  
يقصد إلا الفضة كان بمنزلة غير المتمول (قوله كخروجه مستحقا) ينبغي ان يستثنى المعين المتمول الذي  
لم يوصف بانه دراهم او دنانير كبعثك هذا فيبغى صحة المبيع به اخذ من شراء حاجة ظنها جوهرية فانه يصح  
وحيث ثبتت الشفعة فليراجع (قوله فان خرج ردثا) وإن وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك لكن  
لا وجه حيث لقوله والاستبدال (قوله فان خرج ردثا الخ) هذا الصنيع حيث ذكر هذا في الكلام على

وقد غلظه فيه الامام قال وإنما عليه قيمته معينا فالغليظ بالمثلي اولى قال والصواب في كلتا المسئلتين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار ما ظهر

عبارة المغنى اعتبار ما ظهر أى لا مارضى به البائع وهو الظاهر وبه جزم ابن المقرئ  
 فى المعيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد لزوم الشفع قيمته معيا فان سلم قيمته سليما استرد قسط السلامة  
 اه وجزم ابن المقرئ فى الردى بخلاف ما جزم به فى المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى من  
 الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه انتهى اه سم ووافقه أى ابن المقرئ النهاية عبارة توالا وجه الفرق  
 بين المعيب والردى إذ ضرر الرداء أكثر من العيب إذ لا يلزم من عيبه ردائه أه قال ع ش والرشيدي قوله  
 م ر والوجه الفرق الخ أى فلا يجب على المشتري قبول الردى ويجب قبول قيمة المعيب واعتمد الفرق  
 المذكور شيخنا الزياى اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة إنما تنتج إذا كان الشراء فى صورة العبد  
 بالعين وفى صورة الردى فى الذمة وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما حتى يعتبر ما ظهر فيهما فى صورة العين  
 دون الذمة اه (قوله موجوده فيهما) أى فى الخطو وقبول الردى او المعيب (قوله بخلاف الثمن) أى إذا  
 حط بعضه (قوله فسرى ما وقع فيه الخ) بخلاف الردى او المعيب فلا يسرى فلا يعطيه إلا الجيد سواء ما قبل  
 الزوم وما بعده لأن ما قبل الزوم ثبت بالفرق المذكور وما بعده بالاولى وهذا الفرق موافق لما مر عن  
 البغوى اه رشيدي (قوله بان كان فى الذمة) أى ودفع عما فيها فخرج المدفوع مستحقا نهاية ومعنى قال  
 ع ش قوله ودفع الخ أى بعد مفارقة المجلس اخذ من قولهم الواقم فى المجلس كالواقف فى صلب العقد اه قول  
 المتن (ابدل وبقياً) وللبائع استرداد الشقص ان لم يكن تبرع بتسليمه ويحبسه الى ان يقبض الثمن نهاية  
 ومعنى قال ع ش قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا اجبار ولو اختلفا فينبغي تصديقه فى  
 عدم التبرع اه قول المتن (ان جهل) أى كونه مستحقا بأن اشتبه عليه بماله اه معنى قول المتن (وكذا ان  
 علم الخ) قد يشكل على ما تقدم من انه إذا شرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال ان دفع  
 المستحق مع العلم بماله تقصير ينافى الفورية فيحمل هذا على ما إذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً سم  
 على حج اه ع ش (قوله وكذا الخ) عبارة المغنى عقب المتن ان كان الثمن معينا كتملكت الشقص بهذه  
 الدراهم فان كان الثمن فى الذمة لم تبطل جز ما عليه ابداله وان دفع ردئاً لم تبطل شفيعته علم اوجهل اه  
 (قوله وإذا بقي حقه) أى الشفع فيما إذا دفع مستحقاً بصورتيه (قوله واستظهر) أى الثانى (قوله تعين

هذا الشق الاول أعنى كون الثمن معينا قبل الكلام على الشق الآخر أعنى كونه فى الذمة يقتضى ان هذا  
 مصوراً بما إذا كان الثمن معينا او اعم ويوافقه تعبير العباب بقوله ولو بان الثمن ردئاً عين او لا فللبائع  
 طلب بدله والرضا به فان رضى به فللمشتري لا عليه قبول مثله اهو ما ذكره من ان له طلب بدل المعين فى العقد  
 لا يخفى اشكاله وان القياس فيه انما هو التخيير بين الفسخ والامضاء لارده واخذ بدله كالمبيع المعين فليتأمل  
 لكن قوله الاقنى إلا ان يفرق بان الردى والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية صريح فى التصوير بما إذا  
 كان الثمن فى الذمة وحيث نفي ذكر هذا الكلام فى هذا الشق ما لا يخفى (قوله وبه جزم ابن المقرئ فى  
 المعيب) قال فلورضى البائع باخذ العبد معيا لزوم الشفع قيمته معيا فان سلم قيمته سليما استرد قسط  
 سلامة اهو جزم ابن المقرئ فى الردى بخلاف ما جزم به فى المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الردى  
 من الشفع ولو قبل أى قبله البائع منه اه والفرق بين المعيب والردى ظاهر فان الرداء تنقص القيمة دائماً  
 او غلبا بخلاف العيب كفى الخصاص والحمل وقد يكون مع المعيب صفات صابرة م ر والوجه ان هذه التفرقة  
 إنما تنتج إذا كان الشراء فى صورة العبد بالعين وفى الذمة وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما  
 حتى يعتبر ما ظهر فيهما فى صورة العين دون الذمة (قوله فى المتن وكذا ان علم فى الاصح) قد يشكل على ما تقدم  
 قبيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من انه اذا شرع فى سبب الاخذ وجب الفور فى التملك وجه الاشكال  
 ان دفع المستحق مع العلم بحالة تقصير ينافى الفورية مع انه شرع فى الاخذ بدليل ذكر الخلاف فى انه  
 يحتاج لتملك جديد او لا فليتأمل فيحمل هذا على ما إذا لم تفت الفورية بان تدارك فوراً (قوله وكذا لو لم  
 ياخذها بمعين) يدل على نقض ما لا شفعة فيه ما الوصى بالشقص ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك واخذ

وبه جزم ابن المقرئ فى  
 المعيب فان قلت قياس ما  
 قاله فى حط بعض الثمن  
 من الفرق بين ما قبل الزوم  
 وبعده ان يقال بنظيره هنا  
 من ان البائع ان رضى  
 بردى او معيب قبل الزوم  
 لزوم المشتري الرضا به من  
 الشفع او بعده فلا قلت  
 القياس بمثل لان منه  
 البائع ومساحتها موجودة  
 فيهما الا ان يفرق بان  
 الردى او المعيب غير ما وقع  
 به العقد بالكلية بخلاف  
 الثمن فانه وقع به العقد  
 فسرى ما وقع فيه الى  
 الشفع (والا) يعين فى  
 العقد بان كان فى الذمة  
 (ابدل وبقياً) أى البيع  
 والشفعة لان العقد لم ينقصد  
 به (وان دفع الشفع  
 مستحقاً) او نحو نحاس (لم  
 تبطل شفيعته ان جهل)  
 لعذره (وكذا ان علم فى  
 الاصح) لانه لم يقصر فى  
 الطلب والشفعة لا تستحق  
 بمال معين حتى تبطل  
 باستحقاقه وكذا لو لم ياخذها  
 بمعين كتملكت بعشرة دنانير  
 ثم نقد المستحق لم تبطل قطعاً  
 واذا بقي حقه فهل يبين انه  
 لم يملك فيحتاج لتملك جديد  
 أو ملك والثمن دين عليه  
 فالقوائد له وجهان رجح  
 الراعى الاول وغيره الثانى  
 واستظهر والذي ينتج ان  
 الاخذ ان كان بالعين تعين

الاول او في الذمة تعين  
 الثاني (وتصرف المشتري  
 في الشقص كبيع ووقف)  
 ولو مسجدا ( واجارة  
 صحيح ) لانه واقع في ملكه  
 وإن لم يلزم فكان كتصرف  
 الولد فيما وهب له أبوه  
 (وللشفيع نقض مالاشفعة  
 فيه ) ابتداء (كالوقف)  
 والهبة والاجارة قال  
 الماوردي وإذا أمضى  
 الاجارة فالاجرة للمشتري  
 ( وأخذه ) لسبق حقه  
 والمراد بالنقض الاخذ لا  
 أنه يحتاج للفظ فقوله  
 وأخذه عطف تفسير  
 ( ويتخير فيما فيه شفعة  
 كبيع بين أن يأخذ بالبيع  
 الثاني أو ينقض ويأخذ  
 بالاول ) لأن كلا منهما  
 صحيح وربما كان أحدهما  
 ثمة أقل أو جنسه أسرع عليه  
 وأوهنا بمعنى الواو الواجبة  
 في حيز بين لكن الفقهاء  
 كثير ما يتسامحون في ذلك  
 ( ولو اختلف المشتري  
 والشفيع في قدر الثمن )  
 ولاينة أو أقاما بينتين  
 وتعارضتا (صدق المشتري)  
 يمينه لانه أعلم بما باشره  
 من الشفع فان نكل حلف  
 الشفع وأخذ بما حلف عليه

الاول) وعليه لا بد من الفور اه رشيدي قول المتن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على إذن من الشريك والالم يصح بيعه قبل علم الشفع ورضاه بالقبض وتقدم ان الحكم كذلك في العقار دون المنقول كالحبوان فلا بد لصحة قبضه من إذن الشريك وان الفرق بين المنقول والعقار ان اليد على العقار حكيمية بخلاف المنقول اه ع ش (قوله وان لم يلزم) اى ملكه لا مكان اخذ الشفع منه اه ع ش (قوله فكان كتصرف الولد الخ) اى حيث قلنا بنفوذ له لكن تصرف الولد يمنع رجوع الاب بخلاف تصرف المشتري لما باتى من أن للشفيع نقضه والاخذ اه ع ش (قوله ابتداء) معمول للنقض ومنه مالو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصل له فله نقض ذلك واخذ الشقص ودفع الثمن اوقيمته للوارث كما هو ظاهر ش اه سم على حج اه ع ش وعبارة المغنى بما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء اه ومقتضاه ان ابتداء هنا معمول للاشفعة الخ وهو الظاهر (قوله والهبة) الى قوله وفيه نظر في المغنى لا قوله قال الى المتن وقوله واوهنا الى المتن وإلى قوله وردته في النهاية (قوله وإذا أمضى الخ) اى الشفع بأن طلب الاخذ بالشفعة الآن وآخر التملك الى انقضاء مدة الاجارة ثم اخذ فالاجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبارة العباب اوى او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الاخذ لزو والهبا بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسحها فذاك وإن قررهما فالاجرة للمشتري انتهى وقوله بطل حقه قد يشكل على ما باتى ان الذى على الفور هو الطلب لا التملك إلا ان يصور هذا بما اذا شرع في الاخذ اخذ اما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا والاسقط حقه سم على حج اه ع ش أقول الاولى في دفع الاشكال حمل الاخذ في قول العباب فان اخر الاخذ الخ على الطلب كما هو الظاهر لا على التملك (قوله والمراد بالنقض الاخذ) بان يقول اخذت بالشفعة اه ع ش (فرع) لو بنى المشتري او غرس او زرع في المشفوع ولم يعلم الشفع بذلك ثم علم قلع ذلك بجنا العدو ان المشتري نعم ان بنى او غرس في نصيبه بعد القسمة ثم اخذ بالشفعة لم يقطع مجانا فان قيل القسمة تتضمن غالبا رضا الشفع بتملك المشتري اجيب بان ذلك يتصور بصور منها ان يظهر المشتري بانه هبة ثم يتدين انه اشتراه او انه اشتراه بثمن كثير ثم ظهر انه باقل أو يظن الشفع عند القسمة أن المشتري وكيل للبائع فيها ولبناء المشتري وغراسه حينئذ حكم بناء المستعير وغراسه اى من التخيير بين التملك بالقيمة والقلع مع ارش النقص والتبعية بالاجرة إلا ان المشتري لا يكلف تسوية الارض إذا اختار القلع لانه كان متصرفا في ملكه فان حدث في الارض نقص فياخذه الشفع على صفته او يترك ويبقى زرع الى او ان الحصاد بلا اجرة وللشفيع تاخير الاخذ بالشفعة الى او ان الحصاد لانه لا ينفع به قبله وفي جواز التأخير الى او ان جذا الثمرة فما إذا كان في الشقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان او جههما لا والفرق ان الثمرة لا تمنع الانتفاع بالماخوذ بخلاف الزرع ولو ادعى المشتري احداث بناء وادعى الشفع انه قد صدق المشتري مغنى ونهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله او جههما لا الخ قال ع ش قوله مر لعدوان المشتري اى لان كل جزء مشترك بينه وبين الشريك القديم وقد فعل بلا إذن منه وقوله لا تستحق اى بان حدثت بمدا مقد وتا برت قبل الاخذ كما تقدم وقوله لا اى لا يجوز التأخير (قوله صدق المشتري) اى فله نقضه أو بيعه للشفع مثلا ومحل كما هو ظاهر ما لم تدل القرينة على خلافه اه قول المتن (في قدر الثمن) اى او في قيمته ان تلف اه مغنى (قوله او إقامة بينتين الخ) ولو اقام احدهما بينة قضى بها وان اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن لزم الشفع ما ادعاه المشتري وان ثبت ما ادعاه

الشقص ودفع الثمن اوقيمته للوارث كما هو ظاهر (قوله ابتداء) معمول نقض ش (قوله قال الماوردي الخ) عبارة العباب اوى او تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كرهن واجارة فان اخر الاخذ لزو والهبا بطل حقه وان شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسحها فذاك وان قررهما فالاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه قد يشكل على ما باتى أن الذى على الفور هو الطلب لا التملك إلا ان يصور هذا بما اذا شرع في الاخذ اخذ اما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لورضى المشتري بذمة الشفع تعين عليه الاخذ حالا

وبحث الزركشي أنه لو كذب به الحس كان (٧٤) ادعى ان الثمن ألف دينار وهو يساوي دينار الم يصدق وفيه نظر ماخذه مامر من أنه لا خيار في

البائع لا اعترف المشتري بان البيع جرى بذلك والبائع ظالم بالزيادة وقبل شهادة الشفيع للبائع لعدم التهمة دون المشتري لانه متهم في تقليل الثمن ولو فسخ البيع بالتحالف او نحوه بعد الاخذ بالشفعة اقر الاخذ بالشفعة وسلم المشتري قيمة الشقص للبائع ولو تحالف قبل الاخذ اخذ بما حلف عليه البائع لان البائع اعترف باستحقاق الشفيع الاخذ بذلك الثمن في اخذ حقه منه وعهدة المبيع على البائع لتلقى الملك منه مغنى وروض مع شرحه (قوله وبحث الزركشي الخ) اعتمده المغنى وقال الرشيدى استوجه الشهاب بن قاسم ما قاله الزركشي وقرره في حواشى التحفة تقريراً حسناً فليراجع اه وقال السيد عمر قوله وفيه نظر ماخذه مامر الخ لا يخفى ما فيه فان تصور ذلك في زجاجة تشبه بالجوهرة لا بعد فيه بخلاف شراء شقة من عمار يساوي درهماً بالف ثم رايت المحشى سم قال الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كالو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقة واطردت العادة بان احد الا يرغب في مثله بازيد من عشرة دراهم لخسته وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا يرد مسألة الزجاجة لان الغنى فيها إنما شام من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغب فيها وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه وقال عرش بعد ذكر عبارة سم والفرق له وجه والنظر معتمد اى فيصدق اه اى المشتري وفيه وقفة (قوله ماخذه) اى النظر (مامر) اى قبيل باب المبيع وقبل القبض (قوله وبه يعلم ان الحس الخ) فيه نظر إذ قد تقطع القرائن بالتكذيب سم على حج اه عرش (قوله في زعم الشفيع) متعلق بالمشتري اه عرش قول المتن (الشراء) بان قال لم اشتريه سواء قال معه ورثته أو انتهته أم لا اه مغنى (قوله الشريك القديم) وهو البائع (قوله في يده) اى البائع (قوله وقال) اى المشتري (قوله فلا يصدق البائع عليه) اى حيث لا يثبت اه عرش (قوله على ذمها) الاولى الاظهار قول المتن (ويسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفيع كان له مطالبة المشتري في احد وجهين رجحه شيخنا وهو الظاهر لان ماله قد يكون ابعد عن الشبهة فان حلف المشتري فلا شئ عليه فان نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكانت عهدة عليه مغنى ونهاية قال عرش قوله ممر كان له مطالبة المشتري به اى ويبقى الثمن في يد الشفيع حتى يطالبه البائع أو المشتري اه (قوله لانه) اى الشفيع وكذا ضمير كانه وقوله منه اى البائع وقوله المشتري بكسر الراء (قوله إن كان معينا) بان تملك بعينه فقال تملك هذه العشرة مثلاً ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها فغير اقرار جديد اى من البائع وفارق مامر في الاقرار بان ما هنا معاوضة فقوى جانبها بخلافه هناك اه سم (قوله فالاعتراض الخ) اقر المغنى عبارته تنبيه قوله في يد الشفيع كان الاولى

ولا اسقط حقه (قوله وبحث الزركشي الخ) الوجه انه لا عدول عن بحث الزركشي إذ قد يستحيل في العادة ما ادعاه المشتري كما لو علم انه في غاية الرشد واليقظة وانتفى احتمال غرض ماله في ذلك الشقص بازيد من عشرة دراهم مثلاً لخسته وخسة محله وادعى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة والحال ما ذكر في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحس له ولا يرد مسألة الزجاجة لان الغنى فيها إنما يمكن من جهة اشتباهاها بالجوهرة التي يرغب فيها بمثل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحال ما ذكر اه (قوله وبه يعلم ان الحس الخ) فيه نظر إذ قد تقطع القرائن بالتكذيب (قوله في زعم) متعلق بقول المتن المشتري (قوله في المتن ويسلم الثمن الى البائع الخ) قال في الروض فلو امتنع من قبضه من الشفيع فهل له مطالبة المشتري وجهان قال في شرحه او جههما نعم لانه قد يكون ماله ابعد عن الشبهة والرجوع عليه بالدرك اسهل ثم ان حلف المشتري فلا شئ عليه وإن نكل حلف البائع واخذ الثمن منه وكان عهدة عليه اه (قوله إن كان معينا) اى بان تملك بعينه فقال تملك هذه العشرة مثلاً ثم اراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها لان

شراء زجاجة بالف وهي تساوي درهماً به يعلم ان الحس لا يكذب ذلك لان الغنى بذلك قد يقع (وكذا لو أنكر المشتري) فزعم الشفيع (الشراء) وإن كان الشقص في يده (او) أنكر (كون الطالب شريكاً) فيصدق يمينه لان الأصل عدمهما ويحلف في الاولى أنه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فان نكل حلف الطالب بتا واخذ (فان اعترف الشريك القديم) بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة) عملاً باقراره وإن حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن ام لا إذ الفرض ان الشقص بيده او يد المشتري وقال انه وديعة منه أو عارية مثلاً ام لو كان في يد المشتري فادعى ملكه وأنكر الشراء فلا يصدق البائع عليه لان اقرار غير ذي اليد لا يسرى على ذمها (ويسلم الثمن الى البائع إن لم يعترف بقبضه) لانه تلقى الملك عنه فكانه المشتري منه (وإن اعترف) البائع بقبضه (فهل يترك في يد الشفيع) إن كان معينا وذمته إن كان غير معين فالاعتراض عليه بانه كان ينبغي التعبير بذمة الشفيع غير صحيح (ام) قيل صوابه أو لأن أم تكون بعد الهزمة و او بعد هل اه وهذا أغلب لا كلى كما ياتي تحريره في الوصايا بالتعبير بالصواب غير صواب (ياخذه القاضي ويحفظه) فانه مال ضائع في



(فيه خلاف سبقي) أوائل (الاقرار نظيره) والاصح منه الاول وذكر هنا المقابل (٧٥) دون التصحيح تكس ما ذكرتم اكتماء

عن كل بنظيره واغتفر  
للسفيع التصرف في  
الشقص مع بقاء الثمن في  
ذمته لعذره بعدم مستحق  
معين له وبه يفرق بين هذا  
ومامر بما يعلم منه توافق  
تصرفه على أداء الثمن ثم  
رأيت شارحا فرق بأن  
المشتري هناك معترف  
بالشراء وهنا بخلافه وهو  
يؤول لما فرقت به (ولو  
استحق الشفعة جمع) كدار  
مشاركة بين جمع بنحو شراء  
أو لربث باع أحدهم نصيبه  
واختاف قدر أم لا كهم  
(أخذوا) ها (على قدر  
الحصص) لأنه حق  
مستحق بالملك فقسط على  
قدره كالأجرة وكسب  
الغن (وفي قول علي  
الرؤس) لأن سبب الشفعة  
أصل الشركة وهم مستوون  
فيها بدليل أن الواحد  
يأخذ الجميع وأن كل نصيبه  
وأطال جمع في الاتصاره  
ورد الأول مع أن عليه  
الاكثرين ورددته عليهم  
في شرح الارشاد الكبير  
في الصوم وتفريق الصفة  
وهنا (ولو باع أحدهم  
نصف حصته) أو ربعها مثلا  
(لرجل ثم باقيا الآخر) قبل  
أخذ الشريك القديم  
ما بيع أولا (فالشفعة في  
النصف الأول، للشريك

في ذمته فانه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض وتسمح المصنف في استعماله أم بعدهل وإلا فالأصل أن أم يكون  
بعد الحزمه أو بعدهل ولو ادعى المشتري شراء الشفعة وهو في يده والبايع غائب فللسفيع اخذه على الاصح  
كما في الروضة واصحابا ويكتب القاضي في السجل انه اخذه بالتصادق ليكون الغائب على حجته ولو قال المشتري  
اشتريته لغيري نظرا ان كان المقر له حاضر او وافق على ذلك انتقلت الخصومة اليه وإن انكر اخذ السفيع  
الشقص بلا ثمن وكذا إن كان غائبا ومجولا لئلا يؤدي إلى سد باب الشفعة وإن كان طفلا معينا فان كان عليه  
ولا به فكذلك وإلا انقطعت الخصومة عنه اه مغنى وقوله ولو ادعى المشتري الخ كذا في الروض مع شرحه  
قول المتن (سبق الخ) وسبق ايضا في الاقرار انه لو عاذ في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا باقرار جديدا ولا  
يبقى ذلك هنا بل إذا عاذ البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق انه هنا في معاوضة  
بخلافه هناك شرح مراه سم (قوله في أوائل الاقرار الخ) في قول المتن هناك إذا كذب المقر له المقر ترك  
المال في يده في الاصح فصرح هناك بالاصح وصرح هنا بذكر المقابل له ايضا فالمراد سبق اصل الخلاف لأن  
الوجه كلها سبقت في الاقرار اه مغنى وقوله أيضا أي كالاصح لكن بدون التصحيح (قوله المقابل) وهو قوله  
ياخذه القاضي (قوله دون التصحيح) أي لم يقل هنا والاصح منه الاول (قوله واغتفر الخ) وفي الاسنوي ان  
حاصل هذا الكلام ان الرجاء تسلط السفيع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق  
ما تقدم قبيل الفصل من انه لا بد في حصول الملك للسفيع احد الامور الثلاثة فان فرض هنا حصول الملك  
بسبب اخر كالقضاء استقام اه فالشارح اشار الى جواب ذلك بقوله واغتفر الخ اه سم (قوله ومامر)  
أي قبيل الفصل من قول المصنف ويشترط مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري الخ قول المتن (أخذوا)  
الذي في النهاية والمغنى اخذوا بها اه قول المتن (على قدر الحصص) فلو كانت ارض بين ثلاثة تلو احد نصفها  
وللاخر ثلثها وللآخر سدسها فباع الاول حصته اخذ الثاني سهمين والثالث سهما اه مغنى (قوله فيها) أي  
في اصل الشركة والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله ان الواحد) أي ان مستحق الشفعة إذا كان واحدا  
(قوله ان عليه الاكثرين) أي على الاول وهو معتمد اه ع ش (قوله ورددته الخ) (فرع) لو مات  
مالك ارض عن اثنين ثم مات أحدهما عن ابنين فباع أحدهما نصيبه ثبتت الشفعة للعم والآخر لا لاخ فقط  
لاشتركا كما في الملك والنظر في الشفعة الى ملك الشريك لا الى سبب ملكه لان الضرر المحوج الى إثباتها  
لا يختلف وكذا الحكم في كل شريكين ملكا بسبب وغيرهما من الشركاء ملك بسبب اخر مثاله بينهما دار  
فباع أحدهما نصيبه او وهبه لرجلين ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الاول والثاني لما مر وإن مات  
شخص عن بنتين واخين وخلف دار افباع إحداهن نصيبها شفعت الباقيات كلهن لا اختفا فقط مغنى  
وروض مع شرحه قول المتن (لرجل) أي مثلا (قوله قبل أخذ الشريك) أي قول المتن فاذا علم السفيع في  
النهاية لا قوله فان قال الى ولورضى وقوله كما حرة في شرح الارشاد وقوله وكأنه اعتضد الى ولا نه خيار وفي  
المغنى لا قوله فان قال الى ولورضى وقوله او وكليهما الى المتن وقوله لخبر ضعيف الى ولا نه خيار (قوله قبل  
أخذ الشريك الخ) أي وقبل العفو عن الشفعة اه مغنى قول المتن (والاصح انه ان عفا الخ) ولا يصدق  
المشتري في دعوى عفو السفيع وتقديره في الطلب مع انكاره لذلك بل يصدق السفيع بيمينه لان الاصل بقاء

الملك وقع بعينها فليأتا (قوله في المتن فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره) وسبق أيضا في الاقرار انه لو عاذ في  
نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا باقرار جديد ولا ياتي ذلك هنا بل إذا عاذ البائع وطلبه وادعى عدم  
قبضه من المشتري استحقه مطلقا والفرق انه هنا في معاوضة بخلافه هناك مر (قوله واغتفر للسفيع  
التصرف الى المتن) وفي الاسنوي ما نصه واعلم ان حاصل هذا الكلام يقتضي ان الرجاء تسلط السفيع على  
الملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق القواعد المتقدمة فقد سبق قبيل الفصل ان الممتنع  
لا بد من رفعه الى القاضي ليلزمه القبض او يحل بينه وبين الثمن ليحصل الملك للسفيع فان فرض في هذه المسئلة  
حصول الملك بسبب اخر كالقضاء استقام اه فالشارح اشار الى جواب ذلك بقوله واغتفر الخ (قوله ومامر)

القديم) لأنه ليس معه حال البيع شريك غير البائع وهو لا يشفع فيما باعه (والاصح أنه ان عفا) الشريك القديم (عن النصف الاول)

حقه اه روض مع شرحه وعش (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آتفا محترزه اه سم (قوله فشاركه) اي فيستحق مشاركتها في غنائه (قوله امالو عفا عنه الخ) عبارة النهاية والمعنى وعلم بما تقرر من كون العفو بعد البيع الثاني انه لو عفا قبله اشتر كافيه جزما او اخذ قبله انتفت جزما اه قول المتن (لو عفا أحد شفعين سقط حقه ويخير الآخر الخ) لو كان عفوه بعد اخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال لا لآخر تاخذ حصته العافي والابطال تملكك لحصتك او لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته سم على حج اه عش وفيه وقفة ظاهرة اذ قول المصنف وليس له الخ كقوله ويخير الخ مترتب على العفو قول المتن (ويخير الآخر) فلو مات الآخر قبل الاخذ وقبل التقصير وورثه العافي اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق الاول الذي اسقطه العفو م ر سم ونهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله كالمفرد) اي في انه اما ياخذ الجميع او يتركه وقد تقدم انه قد ياخذ بعض المبيع كالمو باع مالك دار جميع ما وله في عمرها شريك فليس لشريكه في الممر اخذه الا اذا اتسع حصته الدار المبيعة منه جدا بحيث يمكن جعلها ممرين فللشريك اخذ ما زاد على ما يكتفي مشتري الدار للورور اه عش قول المتن (وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضى المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تعليل قاصر او جرى على الغالب م ر اه سم على حج اه عش ورشيدى قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض وشرحه وجزم به الا نوار فان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل

بعوض وكذا الشفعة ان علم بطلانه والا فلا انتهى اه سم ويأتي عن النهاية والمعنى ما يوافقه (قوله لا البعض الخ) عبارة النهاية والمعنى لا الاقتصار على حصته لثلاثا تبعض الصفقة على المشتري لو لم ياخذ الغائب اذ يحتمل انه ازال ملكه بوقف او غيره او لا رغبة له في الاخذ اه (قوله فان قال لا اخذ الخ) اي و اراد الان اخذ قدر حصته فقط اه سم (قوله بطل حقه) ينبغي ان مجرد اطلاق قوله ذلك لا يبطل حقه لاحتمال ارادة التأخير لحضور الغائب لياخذ كل قدر حصته فقط م ر اه سم (قوله مطلقا) صادق بالعالم والجاهل ولو معذورا فليراجع اه سيد عمر عبارة عش قوله بطل حقه مطلقا الخ وينبغي تقييده بما اذا كان عالما بذلك فان كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما ان كان بمن يخفى عليه ذلك اه (قوله لم يحز كما اعتمده الخ)

كانه قبيل الفصل (قوله بعد البيع الثاني) يأتي آتفا محترزه (قوله في المتن والاصح انه لو عفا أحد شفعين الخ) لو كان عفوه بعد اخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال لا لآخر ان لم تاخذ الباقي وهو حصته العافي والابطال تملكك بحصتك او لافيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد اخذ حصته (قوله في المتن ويخير الآخر بين اخذ الجميع وتركه) فلو مات الآخر قبل الاخذ وقبل التقصير وورثه العافي اخذ الكل بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لان اخذه الان بغير الطريق الاول الذي اسقطه العفو م ر سم (قوله في المتن وليس له الاقتصار على حصته) اي وان رضى المشتري على قياس ما ياتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الامر انه تعليل قاصر او جرى على الغالب م ر (قوله في المتن وان الواحد الخ) اسقط بعض حقه (قوله في المتن وان الواحد الخ) في الروض وشرحه من زيادته وجزم به في النوار فان صالحه عن الشفعة في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة ان لم يعلم بطلانه والا فلا انتهى (قوله فان قال لا اخذ الا قدر حصتي) اي اراد الان اخذ قدر حصته فقط (قوله بطل حقه مطلقا) ينبغي ان مجرد اطلاق قوله لا اخذ الا قدر حصتي لا يبطل حقه لاحتمال ارادة التأخير لحضور الغائب واخذ قدر حصته فقط م ر وعبارة غيره كالميرى وابن شهبة ولو قال الحاضر لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقه اذا قدم الغائب لان الشفعة اذا امكن اخذها فالتأخير يقتضي تقصير اي فوت بخلاف نظيره من القسامة كاذكره الرافي في بابها اه (ولو رضى المشتري باخذه حصته فقط لم يحز كما اعتمده السبكي كابن الرفعة

بعد البيع الثاني (شاركه المشتري الاول في النصف الثاني) لان ملكه سبق البيع الثاني واستقر بعفو الشريك القديم عنه فشاركه (والا) يعف عنه بل اخذه منه (فلا يشاركه) لزوال ملكه امالو عفا عنه قبل البيع الثاني فيشاركه جزما وخرج بشم مالموقع معا فالشفعة فيهما معا للاول وحده (والاصح انه لو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتخير الآخر بين اخذ الجميع وتركه) كالمفرد (وليس له الاقتصار على حصته) لثلاثا تبعض الصفقة على المشتري (و) (الاصح) (ان الواحد اذ أسقط بعض حقه سقط) حقه (كله) كالقود (ولو حضر أحد شفعين فله أخذ الجميع في الحال) لا البعض لتيقن استحقاقه ورغبته والشك فيهما بالنسبة للغائب فان قال لا اخذ الا قدر حصتي بطل حقه مطلقا لتقصيره ولو رضى المشتري باخذه من حصته فقط لم يحز كما اعتمده السبكي كابن الرفعة

كألو أراد الشفع الواحد  
أن يأخذ بعض حقه وإذا  
أخذ الكل استمر الملك  
والفوائد له مالم يحضر  
الغائب ويأخذ فإذا حضر  
الغائب شاركه (لثبوت  
حقه فإذا كانوا ثلاثة فحضر  
واحد وأخذ الكل ثم حضر  
الآخر أخذ منه النصف  
بنصف الثمن فإذا حضر  
الثالث أخذ من كل أو من  
أحدهما ثلث ما يده ولا  
يشاركه الغائب في ريع  
حدث قبل تملكه (والأصح  
أن له تأخير الأخذ إلى قدوم  
الغائب) لظهور غرضه في  
تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا  
يلزمه الإعلام بالطلب على  
مأمر (ولو اشتريا شقفا  
فللشفيع أخذ نصيبها)  
وهو ظاهر (ونصيب  
أحدهما) لأنه لم يفرق عليه  
ملكه (ولو اشترى واحد  
من اثنين) أو وكيلهما المتحد  
إذا عبرة في التعدد وعدمه  
هنا بالمعقود لا بالعاقدا  
حررته في شرح الإرشاد (فله  
أخذ حصة أحد البائعين في  
الأصح) لأن الصفقة تعددت  
بتعدد البائعين ولوجود  
التفريق هنا جرى الخلاف  
دون ما قبله وبهذا فارق  
ما مر في البيع من عكس  
ذلك وهو تعددها بتعدد  
البائع قطعاً والمشتري على  
الأصح

عبارة النهاية والمغنى فالمتجه كما اعتمده السبكي كابن الرفعة أنه كألو أراد الخ والاصح منعه اه (قوله والفوائد  
الخ) أي وما استوفاه الحاضر قبل تملك الغائب من نحو ثمرة وأجرة لا يشاركه فيه الغائب كما أن الشفع  
لا يشارك المشتري فيه نهاية ومغنى (قوله فإذا كانوا الخ) أي الشفعاء عبارة المغنى والنهاية ولو استحق الشفعة  
ثلاثة كانت دار لاربعة بالسواء فباع أحدهم نصيبه واستحقها الباقيون فحضر أحدهم وأخذ الكل أو ترك  
أو آخر لحضورهما فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كألو لم يكن الاشفيعان وإذا حضر الثالث  
أخذ من كل ثلث ما في يده لأنه قدر حصته ولو أراد أخذ ثلث ما في يدهما فقط جاز كما يجوز للشفيع أن  
يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم بسطاوا بلغنا الصور إلى اثنتين وسبعين راجع (قوله ولا يشارك الغائب  
الخ) يعني عنه قوله المار آنفاً والفوائد الخ (قوله لظهور غرضه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض وإن كان  
الأخذ بالشفعة على الفور لعذر له أن له غرضاً ظاهراً في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه ولا أنه قد لا يقدر الآن الأعلى  
أخذ البعض اه زاد الثاني فيؤخر لينظر هل يأخذ الغائبان فيأخذ معهما أو لا اه (قوله على ما مر) أي  
في شرح أو بمؤجل فالأظهر أنه بخير اه ع ش (قوله أو وكيلهما) عطف على اثنين (قوله المتحد)  
فالمتمدد بالاولى اه سم (قوله إذ العبرة الخ) قاعدة العبرة في اتحاد العقود تعدده بالوكيل إلا في  
الشفعة والرهن فالعبرة فيها بالموكل اه ع ش (قوله هنا) أي في الشفعة (قوله بالمعقود لا بالعاقد)  
فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار  
بالعاقداً بالمعقود له مبنى على ضعف اه سم وفي المغنى ما يؤاقيها أي الروض وشرحه (قوله وبهذا فارق  
ما مر في البيع) إذ لا تفريق بالرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تام له اه سم

هذا الوجه أعني أخذ الجميع فإذا أراد أخذ قدر حصته فقط صار غير شفيع بالنسبة لهذا القدر فلا يفيد رضا  
المشتري بذلك لأنه حينئذ رضى بأخذ غير الشفع والرضا بذلك لا يفيد استحقاق الشفعة بل يخرج الأخذ عن  
موضوع الشفعة وهو الأخذ قهر أو يفارق الرد بالعيب حيث جاز رد بعض المبيع به بالرضا بأن الرد ليس تملكاً  
جديداً بل هو رجوع إلى الملك الأصلي بخلاف ما هنا فإنه ابتداء تملك فليتام لا يقال هل جاز لأن غاية الأمر أنه  
ملك ملكه لغيره وهو جائز له لا نقول الفرض أنه لا إيجاب ولا قبول بل مجرد تملك بالوجه السابق الذي  
لا يسوغ إلا في الأخذ بالشفعة (قوله كألو أراد الشفع الواحد الخ) يمكن أن يفرق بأن حصته فقط هنا هي  
حقه في الأصل ولا كذلك بعض حقه في المقدس عليه فليس حقه في الأصل في الاقتصار عليه إسقاط لبعض  
حقه فيسقط كله كالقود كما تقدم وقد وجه ما اعتمده السبكي بأن حق الشفعة ثبت قهر أفلام دخل لرضا  
المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق إلا في جميع الحصص والجملة هنا هي حصة الحاضر الآن هذا وفي العباب  
فصل ليس للشفيع تفريق شقص بيع صفقة بغير رضا المشتري اه ومفهومه الجواز برضا المشتري  
وهو متجه يؤيده أن المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقد زال برضاه ويؤيده ما تقدم فيما لو كان الشراء  
بمؤجل أنه لو رضى المشتري بذمة الشفع وأخذ في الحال والأسقط حقه وعلى هذا فخير الشفع هنا حينئذ بين  
أخذ الجميع وأخذ قدر حصته فإن ترك الأمرين سقط حقه لكن يخالفه قول الشارح عن السبكي كابن الرفعة  
كألو أراد الشفع الواحد الخ فإن القياس على هذا يدل على أنه متفق عليه (قوله فإذا حضر الثالث الخ) قال في  
الروض وأعلم أن الثاني أخذ الثلث من الأول فإن حضر الثالث وأخذ نصف ما في يده الأول وثلث ما في يده كل  
وكان الثاني قد أخذ النصف استوا أو ثلث الثلث الذي في يده الثاني فله ضم إلى ما في يده الأول ويقسمانه  
بالسوية اه وهو كالصريح في استقرار الحال على هذا فيكون الحاصل للثاني دون الثلث وقد ذكرنا بهامش  
شرح البهجة من كلام الروضة وأصلها ما يؤيد ذلك بل يعينه فراجع اه (قوله أو وكيلهما) عطف على اثنين  
(قوله المتحد) فالمتمدد بالاولى (قوله بالمعقود لا بالعاقد) فقول الروض ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع  
نصيبهما صفقة لم يفرقها الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعاقداً بالمعقود له مبنى على ضعف (قوله وبهذا  
فارق ما مر في البيع الخ) إذ لا تفريق في الرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق

(قوله وتعدد هنا) ولو اشترى ياه من اثنين جاز للشفيع أخذ ربعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الجميع ولو كانت دار بين اثنين فوكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقا ومع نصيب صاحبه صفقة فباع كذلك للموكل أفراد نصيب الوكيل بالأخذ بالشفعة بحق النصف الباقي له لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة للموكل فيه وهو مملوكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشبهه من باع شقصا وثوباً بمائة مغنى وروض مع شرحه (قوله لخبر ضعيف) عبارة عميرة لحديث الشفعة كحل العقال أى تقوت بترك المبادرة كما يقوت البعير الشرود عند حل العقال إذا لم يبادر إليه انتهت اه ع ش (قوله وقد لا يجب) أى الفورش اه سم (قوله فى صور) عبارة المغنى فى عشر صور اه (قوله أكثرها) فيه أن ما علم من كلامه خمسة فقط الثلاثة الأولى والخامسة والسادسة اللهم إلا أن يدعى علم السابعة والثامنة من ذكر نظيرهما فى الرد بالعيب (قوله من كلامه) أى سابقا ولا حقا (قوله أو واحد الخ) أى أو الحال أن أحدا الخ (قوله لا تتظار ادراك زرع) أى كله فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذا ما أدرك لما فيه من المشقة اه ع ش (قوله أو ليخلص الخ) والأوجه أن محله أى كون الغصب عدرا إذا لم يقدر على بزعه إلا بمشقة اه نهاية (قوله أو ليخلص نصيبه المغصوب) ما الحكمة فى انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذا الحصة المبيعة بالشفعة وتصرفه فيها وإن دام الغصب فى نصيبه اه ع ش وقد يقال أن مصلحة الشفيع قد تصير فى اجتماع النصيبين فى يده فقط ورجوع حصته إلى يده ليس يمتنع (قوله كأنص عليه فى البويطى) فقال وإن كان فى يد رجل شقص من دار فغصب على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله الشفعة ساعة رجوعه إليه نقله البلقبى اه مغنى (قوله وكماخير الولى أو عفوه) أى والمصلحة فى الأخذ للولى الأخذ بعد تأخير ه واللى الأخذ إذا أكمل قبل الأخذ للولى ولا يمنع من ذلك تأخير الولى وإن لم يعذر فى التأخير لأن الحق له فيه فلا يسقط بتأخير ه وتقديره أما إذا كانت المصلحة فى الترك فيمتنع أخذ الولى ولو فوراً فضلا عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوه بل لا اعتبار بعفوه وعدمه لا امتناع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولى الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر اه أى أن المصلحة فى الترك امتنع على المولى الأخذ بعد كاله م راه سم على حج وقوله امتنع أى فيجرم تملكه لفساده ولا ينفذ اه ع ش (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ البكرى فى كنزه ويتجه مثله فى الشفعة المتعلقة فى المسجد وبيت المال سم على حج أى فلو ترك متولى المسجد وبيت المال الأخذ أو عفا عنه لم يكن مسقطا للثبوت للشفعة فله الأخذ بعد ذلك وإن سبق العفو منه إذا لحق له فيه ولو لم يأخذ ثم عزل وتولى غيره كان للغير الأخذ ولو كانت المصلحة فى الترك فعفا امتنع عليه وعلى غيره الأخذ بعد ذلك لسقوطها بانتفاء المصلحة وقت البيع اه ع ش (قوله عقب عليه) أى قوله نعم فى المغنى الأقوله وضابط إلى وذكر الخ والى الكتاب فى النهاية الأقوله لأن تسلط إلى لأن الشهاد وقوله فى غير العدل عنده وقوله أى أصالة إلى ولأن له غرضا (قوله كما مر الخ) خروضا بضابط الخ (قوله وذكروا) أى المصنف (قوله بعض ذلك) أى ما لا يعد العرف تركه الخ (قوله كما تقرر) أى بقوله وضابط الخ (قوله لما يأتى) أى فى شرح بطل حقه فى الاظهر من قوله

وتعدد هنا بتعدد المحل أيضا فلو باع شقصين من دارين صفقة وشفيعهما واحد فله أخذ أحدهما فقط (والاظهر أن الشفعة) أى طلبها (على الفور) وإن تأخر التملك لخبر ضعيف فيه وكأنه اعتضد عندهم بما صيره حسنا بغيره ولا نه خيار ثبت بنفسه لدفع ضرر فكان كخيار الرد بالعيب وقد لا يجب فى صور علم أكثرها من كلامه كالباع بموكل أو واحد الشريكين غائب وكان أخبر بنحو زيادة فترك ثم بان خلافه وكالتأخير لا تتظار ادراك زرع وحصاده أو ليعلم قدر الثمن أو ليخلص نصيبه المغصوب كما نص عليه أو لمحله بان له الشفعة أو بانها على الفور وهو بمن يحق عليه ذلك وكدة خيار شرط لغير مشتر وكماخير الولى أو عفوه فانه لا يسقط حق المولى (فاذا علم الشفيع بالمبيع فليبادر) عقب عليه من غير فاصل (على العادة) فلا يكلف البدار بعد أو بعده مما يعد العرف تركه قصير أو تأنيسا وضابط ما هنا كما مر فى الرد بالعيب رذ كر كغيره بعض ذلك ثم بعضه هنا ليعلم اتحاد ابائين كما تقرر أى غالبا لما يأتى أما إذا لم يعلم فهو على شفيعته وإن مضى سنون ثم يأتى فى خيار أمة

تقت أنه لا يقبل دعواها

الجهل به إذا كذبها العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فيظهر ان يقال مثله هنا (فان كان مريضا) او محبوسا ظلما او بحق ويجز عن  
الطلب بنفسه (او غائبا عن بلد المشتري) بحيث تدغيته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب (٧٩) كما جزم به السبكي كابن الصلاح (او خائفا من

عدو) أو أفرط حر أو برد  
(فليؤكل) في الطلب (ان  
قدر) لانه الممكن (والا)  
يقدر (فليشهد) رجلين او  
رجلا وامرأتين بل أو  
واحد يحلف معه كما مر في  
البيع (على الطلب) ولو قال  
اشهدت فلانا وفلانا  
فانكر الم يسقط حقه (فان  
ترك المقدور عليه منها أي  
التوكيل والاشهاد المذكورين  
بطل حقه في الاظهر)  
لتفصيله المشعر بالرضا  
نعم الغائب يخبر بين التوكيل  
والرفع للحاكم كما اخذه  
السبكي من كلام البغوي  
قال وكذا اذا حضر الشفيع  
وغاب المشتري وللقادر  
أيضا أن يوكل فقرضهم  
التوكيل عند العجز انما هو  
لتعينه حيثنظر بقاؤه ولو سار  
بنفسه عقب العلم او وكل  
لم يلزمه الاشهاد حيثنظر على  
الطلب بخلاف ما مر في  
نظيره من الرد بالعيب لان  
تسلط الشفيع على الاخذ  
بالشفعة اقوى من تسلط  
المشتري على الرد بالعيب  
اذله نقض تصرف المشتري  
وليس لذاك ذلك ولان  
الاشهاد ثم على المقصود  
وهو الفسخ وهنا على

بخلاف ما مر في نظيره الخ (قوله الجهل به) أي بعثتها (قوله معه) أي مع سيدها (قوله فيظهر) عبارة النهاية  
فلا وجه ان يقال الخ (قوله او محبوسا) أي قوله بخلاف ما مر في المعنى لا لفظة كابن الصلاح وقوله ولو قال  
الى المتن (قوله او أفرط حر أو برد) ويختلف ذلك باختلاف احوال الشفيع فقد يكون عذرا في حق نحيف  
البدن مثلا دون غيره اه عش قول المتن (فليشهد) قال في الروض وشرحه ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع الى  
القاضي ثم قال فان غاب المشتري رفع الشفيع امره الى القاضي واخذ بالشفعة وله ذلك أي الرفع والاخذ مع  
حضوره أي القاضي كنه نظيره في الرد بالعيب فان فقد القاضي من بلده خرج لطلبها هو او وكيله لان كان  
الطريق مخوفا الخ اه (قوله فليشهد رجلين الخ) ينبغي ان يحتمل ان قدر عليه اخذ من قوله الاتي فان ترك المقدور  
عليه الخ فليراجع اه سيد عمر عبارة المعنى والروض مع شرحه وحيث الزمه الاشهاد فلم يقدر عليه لم  
يلزمه ان يقول تملكك الشفيع كما مر انه الاصح في الرد بالعيب اه (قوله بل او واحدا فيحلف معه) قال  
الحلي ظاهره وان كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال سلطان وقيل لا يكفي لان بعض القضاة لا يقبله فلم  
يستوثق لنفسه اه بجري (قوله على ما مر في البيع) عبارة النهاية والمعنى قياسا على ما مر في الرد بالعيب وقال  
الزركشي انه الاقرب وبه جزم ابن كعب في التجريد خلا للروايات اه (قوله لم يسقط حقه) أي لاحتمال  
نسيان الشهود اه عش (قوله نعم الغائب الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك اه رشيدى (قوله قال) أي  
السبكي (قوله وكذا اذا حضر الشفيع الخ) أي يخبر بين التوكيل والرفع للحاكم (قوله أيضا) أي كالعاجز  
(قوله لم يلزمه الاشهاد الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يكلف الاشهاد على الطلب اذا سار طالبا في الحال  
او وكل في الطلب فلا تبطل الشفعة بتركه ويفرق بينه وبين نظيره في الرد بالعيب بان تسلط الشفيع الخ ثم  
قالا ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع الى القاضي اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير لا يغنيه بخلاف  
الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب اه سم (قوله وليس لذاك) أي المشتري (قوله ذلك)  
انظر المشار اليه ماذا اه سم عبارة البجيري وجه القوة ان للشفيع فسخ تصرفات المشتري بالاخذ  
وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل ياخذ بدله اذا خرج عن ملك البائع كما افاده الحلي وسلطان  
اه وبها علم المشار اليه قول المتن (في صلاة) أي ولو نفلا كما يأتي اه عش (قول المتن او طعم) او قضاء  
حاجة نهاية ومعنى قول المتن (او طعم) أي حال اكل اه سم عبارة عش أي في وقت حضور طعام او  
تناوله اه (قوله ولا يلزمه الاقتصار الخ) أي في نحو الصلاة (قوله ويؤخذ منه) أي من المتن حيث اطلق  
الصلاة (قوله ذلك) أي انيان الاكل (قوله بهذا القيد) أي قيد الحيثية ولو نوى نفلا مطلقا فلا وجه  
انه يغتفر له الزيادة مطلقا ما لم يزد على العادة في ذلك اه نهاية أي فلو لم تكن له عادة اقتصر على ركعتين  
فان زاده عليهما بطل حقه عش عبارة البجيري وله الزيادة فيه أي النفل المطلق الى حد لا يعده مقصرا  
حلي وقلوبى اه (قوله وكذا ان دخل الوقت الخ) عبارة المفتي ولو حضر وقت الصلاة او الطعام او  
قضاء الحاجة جاز له ان يقدمها وان يلبس ثوبه فاذا فرغ طالب بالشفعة اه (قوله في الذهاب اليه ليلا)

في الشفعة المتعلقة بالمسجد وبيت المال اه (قوله بحيث تدغيته حائلة الخ) أي حاجة لذلك مع قوله الاتي أو  
خائفا الخ الا ان يكون التصوير بغير التوكيل (قوله بل او واحد الخ) خلا للروايات شرح مر (قوله  
وللقادر ايضا ان يوكل الخ) له ايضا الرفع الى القاضي (قوله لم يلزمه الاشهاد حيثنظر الخ) عبارة الروض ولا  
أي ولا يكلف الاشهاد اذا سار أو وكل ولا يغنيه الاشهاد عن الرفع اه وفيه تصريح بان الاشهاد حال السير  
لا يغنيه بخلاف الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب (قوله وليس لذاك) أي المشتري وقوله ذلك انظر  
المشار اليه ماذا (قوله في المتن او طعام) حال اكل (قوله ما لم يامن في الذهاب اليه ليلا) أي من غير مشقة

الطلب وهو وسيلة وهي يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقصود واذ كان الفور بالعادة (فاذا كان في صلاة أو حمام او طعام فله الاتمام) كالعادة  
ولا يلزمه الاقتصار على أقل مجزئ بل له الاكل بحيث لا يعد متوانيا ويؤخذ منه أن له ذلك في النافلة المطلقة بهذا القيد وكذا ان دخل  
الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله التأخير ليلا حتى يصح ما لم يامن في الذهاب اليه ليلا ولو ادعى تأخير العذر فان علم قيام اصل العذر به

(ولو اخر الطلب وقال لم اصدق المخبر لم يعذر ان اخبره عدلان) اورجل وامراتان بصفة العدالة لانه كان من حقه ان يعتمد ذلك نعم الاوجه تصديقه في الجهل بعد التهما ان امكن خفاء ذلك عليه ولو كانا عدلين عذره لا عند الحاكم عذر على ما قاله السبكي لكن نظر فيه غيره ولو اخبره مستوران عذركما بحثه شارح (وكذا ثمة في الاصح) ولو امة لانه اخبار (ويعذر ان اخبره من لا يقبل خبره) لعذره بخلاف من يقبل كعدد التواتر ولو كفار لانهم اولى من العدلين لافادة خبرهم العلم هذا كله ظاهرا اما باطنا فالعبرة في غير العدل عنده بمن يقع في نفسه صدقه وكذبه (ولو اخبر بالبيع بالف) او جنس او نوع او وصف او ان المبيع قدره كذا او ان البيع من فلان او ان البائع اثنان او واحد (فترك) الاخذ (فبان بخصائمه) او بغير الجنس او النوع او الوصف او القدر الذي اخبر به او ان البيع من غير فلان او ان البائع اكثر او اقل مما اخبر به (بقي حقه) لانه انما تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه رغبة عنه (وان بان باكثر) من الف (بطل) حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالاقل فبالاكثر اولى وكذالو

اي من غير مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه سم (قوله صدق) اي الشفيع لان الظاهر صحة الاخذ ولو اقاما يثبتان فالوجه تقديم بينة الشفيع لانها مثبتة ومعهما زيادة علم بالفور شوبرى اه بجيرى (قوله او رجل) الى قوله ولو كانا في المغنى (قوله ولو كانا عدلين الخ) ولو قال اخبرني رجلان وليس اعدلين عندي وهما عدلان لم تبطل شفيعته لان قوله محتمل نهاية ومعنى قال ع ش قوله وهما عدلان اي والحال انهما عدلان في نفس الامر اه (قوله لا عند الحاكم) اي مخالفته مذهب الشفيع مثلا وينبغي ان مثل ذلك عكسه لعدم الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لاننا نقول الرفع الى الحاكم فرع عن ظن البيع او تحققه ولم يوجد واحد منهما عنده اه ع ش (قوله على ما قاله السبكي) وهو الاوجه اه نهاية (قوله كما بحثه شارح) عبارة النهائية وسم قاله ابن الملقن بحثا والاوجه حمل كلام السبكي على ما اذا لم يقع في قلبه صدقهما ويأتي نظيره فيما بعده اي في اخبار مستورين ولا ينافي الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان اذا ما هنا فيما اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم اه قال ع ش قوله على ما اذا لم يقع الخ اورد عليه انه بعد كونهما عدلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بان مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع غلطا ونحوه وبفرض تعدد الاخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد كذب والكذبة الواحدة كما تقدم لا توجب فسقا فلا تنافي العدالة وقوله اذا ما هنا الخ اي قول السبكي اي وما هناك فيما اذا كانا عدلين عنده وعند غيره اه اي عند الحاكم سم (قوله لانه اخبار) اي وخبر الثقة مقبول نهاية ومعنى قول المتن (من لا يقبل خبره) كصبي وفاسق نهاية ومعنى (قوله بخلاف من يقبل الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا اذا لم يبلغ المخبرون للشفيع حد التواتر فان بلغوا ولو صديقا فاسقا او كفارا بطل حقه اه (قوله في غير العدل عنده) الاولى اسقاطه كافي النهاية (قوله وكذبه) الو او بمعنى او (قوله او جنس) الى قوله وكذالو باع في المغنى لاقوله اي اصاله الى ولان له (قول المتن وان بان باكثر الخ) وكذا لو اخبر ببيع جميعه بالف فان انه باع بعضه بالف اه معنى (قوله وكذالو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه اه سم قول المتن (ولو لقي المشتري الخ) ولو لقي الشفيع المشتري في غير بلد الشقص فاخر الاخذ الى العود الى بلد الشقص بطلت شفيعته لاستثناء الاخذ عن الحضور عند الشقص نهاية ومعنى واسنى قول المتن (فسلم عليه) اي اوساله عن الثمن

لا تحتل عادة فيما يظهر (قوله عذره على ما قاله السبكي) اعتمدهم وروى شكل عليه امران الاول قول المصنف لم يعذر ان اخبره عدلان فانه هنا قد اخبره عدلان عنده والثاني ما في شرح الروض عن الماوردي انه لو اخبره غير مقبول الرواية كفاسق وصدقه سقطت شفيعته وغير العدلين عند الحاكم لا يتقصان عن الفاسق فان حمل هذا على ما قاله السبكي على ما اذا علم انهما غير عدلين عند الحاكم ولم يصدقهما اندفع الامر انما الثاني فلو جرد التصديق في مسألة الفاسق لاهنا وزيادة العدالة هنا لا اثر لها مع عدم وجودها عند الحاكم واما الاول فلغرض ما قاله المصنف فيما اذا كانا عدلين عند الحاكم والفرق انه ر بما احتاج الى اثبات الشراء عند الحاكم وذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكان معذورا في عدم تعويله على اخبارهما وقوله ولو اخبره مستوران عذريشكل بمسئلة تصديق غير مقبول الرواية كالفاسق المذكورة الا ان يصور هذا بما اذا لم يصدقها فليتامل (فروع) قال في التنبيه وان طلب اي الشفيع الشفعة واعوزه الثمن بطلت شفعة وان قال بعني وكم الثمن بطلت شفيعته وان قال صالحني عن الشفعة على مال او اخذ الشقص بعوض مستحق فقد قيل تبطل شفيعته وقيل لا تبطل وان دل في البيع او ضمن الثمن او قال اشتر فلان اطلبك اي بالشفعة لم تبطل شفيعته وان توكل في شرائه لم تسقط شفيعته وان توكل في بيعه سقطت وقيل لا تسقط اه قال الاسنوي في تصحيحه وعدم اي والاصح عدم بطلان الشفعة اذا قال الشفيع بكم الثمن او طلب واعوزه لكن للحاكم ابطالها عند الاعواز وانه اذا قال صالحني عن الشفعة على مال او اخذ الشقص بعوض مستحق لم تبطل شفيعته وبطلانها اذا صالح عنها على مال عالما بفساد المصالحة الى ان قال لان توكل في بيعه اي لا تبطل اه (قوله) وكذالو اخبر بمؤجل الخ) بخلاف عكسه



هي بمعنى الواو (قوله) عبارة البجيرى أو سلم عليه وبارك له في صفقته وسأله عن الثمن كما صرح به في حواشي شرح الروض خلافا لما يوهمه ظاهر تعبير المصنف كغيره بأوشو برى ويمكن أن تكون أو في كلامه مانعة خلو فتجوز الجمع فيشمل ما ذكره (قوله) أو شفقتة (أو هنا للتخيير في التقدير أو للتويع في التعبير واقتصر النهاية والمعنى على حقه (قوله) لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذ لم يسن السلام مراه سم على حج وهو واضح اه ع ش عبارة البجيرى قوله فسلم عليه أى وكان ممن يشرع عليه السلام اخذ من العلة والا كفاسق بطل حقه إن علم بحاله نعم ولو وجد المشتري يقضى حاجته أو يجامع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شيخنا مرقليوني اه وينبغي تقييد ذلك بما إذا كان عالما بالحكم فإن كان جاهلا لم يبطل حقه بذلك سيما إن كان ممن يخفى عليه ذلك قول المتن (ولو باع الشفيع حصته) أو أخرجه عن ملكه بغير بيع كبيع كبة معنى ونهاية وروض قول المتن (جاهلا بالشفعة) أى أو بالبيع أو بفورية الشفعة اه معنى (قوله) لزوال سببها (وهو الشركة (قوله) بخلاف بيع البعض) أى جاهلا فلا كما في زيادة الروضة لعذر مع بقاء الشركة ولو زال البعض قهرا كان مات الشفيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر على الوارث وبقي باقيها كان له الشفعة كما قاله ابن الرفعة لا تنفاه تخيل العفو منه معنى وشرح الروض وفي ع ش بعد ذكر ذلك عن سم عن شرح الروض وقوله كان له أى لو ارث الشفيع اخذ الجميع بالشفعة اه (قوله) كالوعفا (خ) في هذا القياس وقفة (قوله) وكذا (خ) خلافا لاطلاق المعنى (قوله) وكذا الوبايع) أى حصته (بشرط الخيار) أى ولو جاهلا ببيع الشريك لما علل به الشارح اه ع ش (قوله) حيث انتقل الملك عنه) أى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط سم وع ش (خاتمة) لا يصح الصلح عن الشفعة بمال كالدبالعيب وبطل شفقتة إن علم بفساده فان صالحه عنها في الكل على اخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة إن علم بطلانه وإلا فلا كما جزم به في الانوار والمفلس الاخذ بالشفعة والعفو عنها ولا يزاحم المشتري الغرماء بل يبقى ثمن مشتراه في ذمة الشفيع إلى أن يوسر فله أى المشتري الرجوع في مشتراه إن جهل فلسه وللعامل في القراض اخذها فان لم ياخذها جاز للمالك اخذها وعفو الشفيع قبل البيع وشرط الخيار وضمن العهدة للمشتري لا يسقط كل منهما شفقتة وإن باع شريك الميت فلوارثه أن يشفع لاولي الحل لانه لا يتيقن وجوده وإن وجبت الشفعة للميت وورثها الحل آخرت لا انفصالة فليس لوليه الاخذ قبل الانفصال لذلك ولو توكل الشفيع في بيع الشقص لم تبطل شفقتة في الاصح معنى ونهاية وفي الاول والروض مع شرحه ولو باع الورثة في الدين بعض دار الميت لم يشفعوا وإن كانوا شركاء له فيها لانهم إذا ملكوها كان البيع جزء من ملكهم فلا ياخذ ما خرج من ملكه بما بقي منه فالمراد أن كلامهم لا ياخذ ما خرج عن ملكه بما بقي من ملكه وأما اخذ كل منهم نصيب الباقي بالشفعة فلا مانع منه اه وفي الاول ايضا زيادة بسط في اخذ عامل القراض راجعه

### (كتاب القراض)

(قوله من القرض) أى مشتق منه وهو لى قول المتن فلا يجوز في النهاية (قوله) لأن المالك (خ) أى ولا يناسى المعنى الشرعى بذلك لأن (خ) (قوله) قطع له) أى للعامل (قوله) ومن الربح) أى وقطعة منه (قوله) والاصل فيه) أى في جوازه (قوله) قبل أن يتزوجها (خ) وتزوجها وهى بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين على الاصح وهى بنت خمس وستين سنة برماوى اه بجيرى (قوله) وانفذت) أى أرسلت وقد يراد عليه

(قوله) لأن السلام قبل الكلام سنة) يؤخذ منه بطلان حقه إذ لم يسن السلام مراه وهو واضح (قوله) بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض قهرا كان مات الشفيع وعليه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر على الوارث وبقي باقيها فالتذى يظهر كقائه في المطلب أن له الشفعة لا تنفاه تخيل العفو منه اه (قوله) حيث انتقل الملك عنه) أى بأن شرط الخيار للمشتري منه فقط والله اعلم

### (كتاب القراض)

(كتاب القراض)  
من القرض أى القطع لأن المالك قطع له قطعة من ماله ليتصرف فيها ومن الربح والاصل فيه الاجماع وروى أبو نعيم وغيره أنه عليه السلام ضارب لخديجة رضى الله عنها قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنه اذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة بما لها الى بصرى الشام وانفذت معه

عندها ميسرة وهو قبل النبوة فكان وجهه (٨٢) الدليل فيه انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> حكاه مقرر له بعدها وهو قياس المساقاة بجامع ان في كل العمل في شيء.

ببعض نمائه مع جهالة العوض ولذا اتحد في اكثر الاحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لانه اكثر واشهر وايضا فهي تشبه الاجارة ايضا في اللزوم والتاقية فتوسطت بينهما اشعارا بما فيها من الشبهين وهو رخصة لخروجه عن قياس الاجارات كما انها كذلك لخروجها عن بيع مالم يخلق (القراض) وهو لغة اهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة اهل العراق لان كلا يضرب بسهم من الربح ولان فيه سفر او هو يسمى ضربا اي موضوعهما الشرعي هو العقد المشتمل على توكيل المالك الاخر وعلى (ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه والربح مشترك) بينهما فخرج يدفع مقارضته على دين عليه او على غيره وقوله ببيع هذا وقارضتك على ثمنه واشترى شبكة واصطد بها فلا يصح نعم يصح البيع وله اجرة المثل وكذا العمل ان عمل والصيد في الاخيرة للعامل وعليه اجرة الشبكة التي لم يملكها كالغصوبة ويذكر الربح الوكيل والعبد المأذون واركانه ستة عاقدان وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلها ككثر شروطها من كلامه

ما في السير انها استأجرته بقلوصين ويمكن الجواب بتعدد الواقعة أو أن من عبر بالاستئجار تسمح به فعبر به عن الهبة اه ع ش (قوله ميسرة) بفتح السين وضما قال السيوطي لم أقف على رواية صحيحة انه بقي إلى البعثة وقال بعضهم لم ازل ذكر في الصحابة والظاهر انه مات قبل البعثة وإنما رسلته معه ليكون معاونه ولا ويتحمل عنه المشاق برماوى اه بجرى وقوله وقال بعضهم هو البرهان الحلبي في حواشي الشفاء ع ش (قوله وجه الدليل) اي الدلالة (فيه) اي الحديث (قوله انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> حكاه الخ) وقد يقال ايضا انه لم يثبت انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> رد عليها ما اخذه منها في مقابل ذلك اه رشيدى وقد رد على كل من التوجيهين انه لاحكم قبل الشرع (قوله مقرر اه) اي مبناه (قوله وهو) اي القراض اه ع ش عبارة المغنى والاصل فيه الاجماع والقياس على المساقاة لانها لما جوزت للحاجة من حيث ان مالك النخيل قد لا يحسن تعهدها او لا يتفرغ له ومن يحسن العمل قد لا يملك ما يعمل فيه وهذا المغنى موجود في القراض اه (قوله وقضية ذلك) اي كونه مقبىسا على المساقاة اه ع ش (قوله لانه أكثر الخ) أو لأنها كالدليل له وهو يذكر بعد المدلول اه سم (قوله أيضا) أي كاستدلال السابق (قوله فهمي) اي المساقاة و (قوله ايضا) اي كشبهها للقراض في جهالة العوض والعمل اه ع ش (قوله وهو) اي القراض (رخصة) فان قلت الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى ولم يتغير القراض من المنع إلى الجواز بل هو جائز من اول الامر قلت المراد بالتغير في التعريف ما يشمل الخروج عما يقتضيه قواعد الشرع كما هنا وقد اشار اليه بقوله لخروجه اه ع ش (قوله كما انها) اي المساقاة (كذلك) اي رخصة عبارة المغنى كما خرجت المساقاة عن بيع مالم يخلق والحوالة عن بيع الدين بالدين والعرايا عن بيع المزانية اه قول المتن (والمضاربة) اي والمقارضة وهي المساواة لتساويهما في الربح بحلى واسنى ونهاية اي في اصله وإن تفاوتا في مقداره ع ش (قوله لان كلا) اي سمي المغنى الشرعي بالمضاربة لان كلا من المالك والعامل (قوله يضرب بسهم) اي يحاسب بسهم اه ع ش (قوله اي موضوعها) اي وموضع المقارضة (قوله العقد المشتمل الخ) وفي التعبير بالعقد الخ دون التعبير بالتوكيل إشارة إلى انه ليس توكيلا محضا إذ ينعبر لصحة القراض القبول بخلاف التوكيل اه ع ش (قوله المشتمل على توكيد المالك) اي المقتضى لكل من التوكيل والدفع اه ع ش (قوله مقارضته على دين الخ) او على منفعة كسكنى دار نهاية ومعنى كان قال قارضتك على منفعة هذه الدار تسكن فيها الغير وما حصل بيننا رشيدى وقوله تسكن الخ عبارة البجيرى عن شيخه تؤجر هامة بعد اخرى ويكون الزائد على اجرة المثل بيننا اه وهى أحسن (قوله على دين عليه) أي على العمل أي لا أن يعين في المجلس لقوله الآتى نعم لو قارضه على الف الخ فيراد بالدفع في المتن الدفع ولو بعد العقد وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما يأتى في شرح ومسلما الخ من قوله وليس المراد الخ اه سم عبارة ع ش قوله مر او على دين عليه اي على العامل ظاهره ولو عينه العامل في المجلس وفي حج ما يخالفه اه (قوله وقوله ببيع الخ) عطف على مقارضته الخ (قوله واشترى الخ) اي وقوله واشترى الخ اه ع ش (قوله وله اجرة المثل الخ) اي له اجرة مثل البيع فقط إن لم يعمل واجرة مثل البيع والقراض إن عمل (قوله التي لم يملكها) أي بأن اشتراها بعين مال المالك أو بذمة نفسه وقصد المالك وقول ع ش اي بأن اشتراها في ذمته بقصد نفسه وإن دفع دراهم المالك عن ثمنها بعد اه تفسير للبنى (قوله ويذكر الربح) اي وخرج به (قوله وعمل ورجح) المراد من كونهما ركنتين انه لا بد من ذكرهما ليوجد ماهية القراض فاندفع ما قيل إن العمل والربح إنما يوجدان بعد العقد بل قد يقارض ولا يوجد عمل او ربح اه ع ش (قوله لاجمع) اي لا مانعة جمع فيجوز كون بعضه دراهم وبعضه دنائير اه ع ش (قوله خالصة)

(ويشترط لصحته كون المال دراهم أو) هي مانعة خلولا لاجمع (دنائير خالصة) باجماع الصحابة ولأنه عقد غرر لعدم انضباط العمل لفظه

لفظة خالصة في أصله من المتن وفي المغنى والنهاية والمحلى من الشرح اه سيد عمر (قوله والوثوق الخ) عطف على انضباط ش ا ه سم (قوله وهو) اى ما يروج غالبا (قوله ثمن الاشياء) اى الثمن الذى تشتري به الاشياء غالبا اه ع ش (قوله ويجوز عليه) اى عقد القراض على النقد المضروب (قوله وإن ابطله السلطان) اى ولو في ناحية لا يتعامل به فيها اه شرح البهجة (قوله ونظر فيه الاذرعى الخ) استظهره المغنى (قوله عند المعاملة) عبارة النهاية والمغنى عند المفصلة اه (قوله تيسر الاستبدال به) اى وإن رخص بسبب ابطال السلطان له جدا اه ع ش (قوله وهو ذهب) الى قوله وإن أمكن عليه في المغنى لا اقوله وسبائك وقوله او استهلك وقوله وقيل يجوز الى وقيل والى قوله ولو قارضه على الف في النهاية لا اقوله أو استهلك وقوله ولا على الف (قوله وهو ذهب او فضة) تفسير مراد لا بيان للمغنى الحقيقى لما ياتى انفا (قوله تغليب) اى والقرينة عليه ما قدمه في المخرج عليه ومن ذكر الدراهم وما قول الشاب بن قاسم لضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب اه فيقال عليه ليس من شرط التغليب الضرورة بل يكفي في ارادته قيام القرينة عليه والباعث عليه الاختصار وهذا اولى مما في حاشية الشيخ اه رشيدى اى من قول ع ش حمله على ذلك أى التغليب جعل حكم الفضة مستفاد بالمنطوق اه (قوله وقيل يجوز عليه الخ) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية نعم إن استهلك غشه جاز العقد عليه كما جزم به الجرجاني اه وكذا اعتمده شرح المنهج والبهجة قال ع ش قوله مر نعم إن استهلك اى بان يكون بحيث لا يتحصل منه شىء بالعرض على التارمر ومفهومه انه إن تحصل منه شىء بالعرض على التارمر لم يصب القراض عليها لانه يتحصل من الغش قدر لوميز بالنار عن الفضة وعليه فالدرهم لموجوده بمصر الان لا يصب القراض عليها لانه يتحصل من الغش قدر لوميز بالنار وفيه نظرو الذى ينبغى الصحة ويراد بالمستهلك عدم تميز النحاس على الفضة مثلا في رأى العين اه (قوله وقيل ان راج) هذا مقابل قوله وان راج فهو قول في اصل المغشوش وإن لم يستهلك رشيدى وع ش قول المتن (وعروض) أى ولو فلوسا اه مغنى (قوله لما مر) أى بقوله باجماع الصحابة الخ (قوله قدره) أى وزنه اه انوار (قوله فلا يجوز الخ) ويفارق راس مال السلم بان القراض عقد ليفسخ ويميز بين راس المال والربح بخلاف السلم غرو ونهاية وغنى به يفارق الشركة يضاع ع ش (قوله على نقد مجهول القدر) ومن ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصورة فلا يصب القراض عليها لان صفة القص وإن علت إلا ان مقدار القص مختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدر منها معلوم القدر وزنا فالظاهر عدم الصحة لانه حين الرد وان أحضر قدره وزنا لكن الغرض يختلف بتفاوت القص قلة وكثرة اه ع ش وقوله فالظاهر عدم الصحة فيه وقفة وقوله لانه الخ ظاهر المنع (قوله مجهول القدر) حق التفريع على ما قبله اما اسقاط لفظة القدر كما في النهاية او زيادة قوله او الجنس او الصفة كما في المغنى (قوله ولو علم جنسه الخ) كذا في شرح المنهج لكن في شرح البهجة عقب ذكر مسألة الشرح الصغير مانصه ومثله ياتى في مجهول القدر بل اولى فقول النظم كغيره معين اى ولو في المجلس اه سم (قوله او قدره) قد يقال لا موقع للبالغة في هذا مع التعبير بالف لان من لازمه العلم بالقدر إلا أن يقال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضا بقوله فلا يجوز على نقد مجهول فيكون قوله او قدره باعتبار هذا اه سم وعبارة النهاية سالمة عن الاشكال فانها

والوثوق بالربح يجوز للحاجة  
فاختص بما يروج غالبا  
وهو النقد المضروب لانه  
ثمن الاشياء ويجوز عليه  
وان ابطله السلطان كما بحثه  
بن الرفعة ونظر فيه الاذرعى  
إذا عر وجوده او خيف  
عزته عند المعاملة ويحاج  
بان الغالب مع ذلك تيسر  
الاستبدال به (فلا يجوز على  
تبر) وهو ذهب او فضة لم  
يضرب سواء القراض  
وغيرها وتسمية الفضة تبر  
تغليب (وحلى) وسبائك  
لاختلاف قيمتها  
(ومغشوش) وإن راج  
وعلم قدر غشه واستهلك  
وجاز التعامل به وقيل يجوز  
عليه إن استهلك غشه  
وجزم به الجرجاني وقيل  
إن راج واقتضى كلاهما  
في الشركة تصحيحه واختاره  
السبكي وغيره (وعروض)  
مثلية أو متقومة لما مر (و)  
كونه (معلوما) قدره  
وجنسه وصفته فلا يجوز  
على نقد مجهول القدر وإن  
أمكن عليه حالا ولا على  
الف ولو علم جنسه أو قدره  
أو صفته في المجلس

وبالضرورة أنه يدفعه للعامل بعد قبضه فيراد الدفع ولو بعد العقد فلا يرد ذلك وما يدل على الاكتفاء بالدفع بعد العقد ما ياتى في شرح ومسلما الى العامل من قوله وليس المراد الخ (قوله والوثوق) عطف على انضباط ش (قوله وتسمية الفضة تبر) تغليب لضرورة الى حمل العبارة على ما يشمل الفضة حتى يحتاج الى التغليب (قوله وإن راج) اعتمده مر (قوله وقيل يجوز عليه الخ) اعتمده مر (قوله وقيل إن راج الخ) الصحيح خلافة مر (قوله ولو علم الخ) اعتمده مر (قوله ولو علم جنسه او قدره او صفته) قال في شرح المنهج على الاشبه في المطلب اه لكن في شرح البهجة ذكر مسألة الشرح الصغير ثم قال ومثله ياتى في مجهول القدر بل اولى فقول النظم كغيره معين اى ولو في المجلس اه (قوله او قدره) قد يقال لا موقع للبالغة فهذا مع

ولو قارضه على الف من نقد  
كذا ثم عنها في المجلس صح  
فان قلت ظاهر قولهم عن  
الشرح الصغير وغيره لو  
قارضه على درهم غير معينة  
ثم عنها في المجلس صح خلافا  
للغوى انه لا يحتاج لقوله  
من نقد كذا قلت بل لا بد منه  
بدليل تعليلهم للصحة  
بالقياس على ما في الصرف  
والسلم والذي فيهما ان  
الالف معلومة القدر  
والصفة ولو قارضه على  
صرة معينة بالوصف غائبة  
عن المجلس صح على ما رجحه  
السبكي انه لا يشترط هنا  
الرؤية لانه توكيل وهو  
متجه واطلاق الماوردي  
منعه في الغائب يحمل  
على غائب مجهول بعض  
صفاته على ان ما يضعفه انه  
جعل ذلك علة للنسج في الدين  
وقد صرحوا بصحته في الدين  
على العامل كما يأتي (معينا)  
فيمتنع على منفعة ودين له  
في ذمة الغير وعلى احدى  
الصرتين نعم لو قارضه  
على الف درهم مثلا في ذمته  
ثم عنها في المجلس وقبضها  
المالك جاز خلافا لجمع  
كالصرف والسلم بخلاف  
ما في ذمة الغير فانه لا يصح  
مطلقا كما هو ظاهر كلامهم  
لانه غير قادر عليه حالة  
العقد فوقمت الصيغة باطلة  
من اصلها ولم ينظر لتعيينه  
في المجلس ولا ينافيه قول  
شيخنا يصح القراض

أسقطت قول الشارح ولا على ألف كما مر (قوله ولو قارضه) إلى المتن من متعلقات شرط التعيين فكان  
المناسب ان يؤخره ويذكره في شرح معينا كما في النهاية والمغني (قوله انه لا يحتاج) خبر قوله ظاهر قولهم  
الحاقول ظاهر اقتصار النهاية والمغني والانوار وشروح المنهج والروض والبهجة على ما صححه الشرح  
الصغير عدم الاحتياج لقوله من نقد كذا (قوله على ما رجحه السبكي الح) اقره المغني وشرحا الروض  
والبهجة (قوله يضعفه) اي اطلاق الماوردي (قوله جعل ذلك) اي المنع في الغائب (قوله كما يأتي)  
أي في قوله نعم الح اه سم (قوله فيمتنع) إلى قوله خلافا الح في النهاية لا لقوله وقبضها المالك قال ع ش  
قوله مر في ذمته اي المالك مفهومه انها إذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه  
المالك او لا وفي كلام حج انه إذا قارضه على دين في ذمة العامل وعينه في المجلس وقبضه المالك صح اه عبارة  
الرشدي قوله مر في ذمته اي المالك كما يعلم من سوابق كلامه وهو مخالف في هذا للشهاب بن حج فليراجع  
وليحرر اه اقول اطلاق النهاية عدم الصحة على ما في ذمة غير المالك موافق لما في الروض وشرحه وشرح  
المنهج والغرر والانوار والمغني عبارة الغرر والانوار والمغني ولا أي لا يصح على دين ولو في ذمة العامل  
لان الدين انما يتعين بالقبض بل لو قال لغريمه اعزل قدر حق من مالك فعزله اي ولم يقبضه ثم قال قارضتك  
عليه لم يصح لانه لم يملكه اي ما عزله بغير قبض اه بل عبارة المغني في شرح تعريف القراض ولا يصح على  
دين سواء كان على العامل ام غيره ثم في شرح معينا فلا يجوز على ما في ذمته او ذمة غيره كما في المحرر وغيره ولا  
على احدى الصرتين لعدم التعيين اه صريحة في مخالفة الشارح وعدم الصلة بما في ذمة العامل مطلقا والله اعلم  
(قوله وقبضها المالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل ويدل عليه أيضا قوله السابق أنفا على  
العامل كما يأتي وأما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك فيفيدها قوله السابق ولو قارضه على الف من عقد  
الح اه سم اقول صريح صنيع النهاية والمغني وغيرهما ان مسألة المقارضة المذكورة سابقا عين المسئلة التي  
ذكره (١) هنا بقوله نعم لو قارضه الح وقوله وقبضها المالك زاده الشارح بناء على ما فهمه من رجوع  
ضمير ذمة في عبارة الشرح الصغير إلى العامل وان غير الشارح رجعه إلى المالك كما مر لكن قضية مسألة  
المقارضة السابقة المنقولة عن الشرح الصغير الذي اعتمدها الجماعة وقضية قول الشارح الاتي نعم ان عين  
الح وقد اعتمده النهاية والغرر وشرح المنهج وكذا ابن المقرئ في غير روضه صحة المقارضة هنا لوجود  
التعيين والقبض في المجلس هنا ايضا وقد تقدم عن الغرر ان قول النظم كغيره معين اي ولو في المجلس اه  
والله اعلم (قوله جاز) اي فيرده للعامل بلا تجديد عقده ع ش (قوله مطلقا) اي وإن عينه في المجلس وقبضه  
المالك فيحتاج إلى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك له اه ع ش (قوله لانه غير قادر) اي العامل  
(عليه) أي على تحصيل ما في ذمة الغير أي بخلاف ما في ذمة نفسه فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه  
ع ش (قوله ولا ينافيه) اي عدم الصحة بما في ذمة الغير (قوله قول شيخنا الح) عبارة الاسني والمغني ويصح  
قراضه على الوديعة مع المودع وكذا المنصوب مع غاصبه لتعيينها في يد العامل بخلاف ما في الذمة فانه انما  
يتعين بالقبض ويبرا العامل باقباضه للبغصب البائع له منه اي من ضمان الغصب لانه اقبضه له باذن  
مالكه وزال عنه يده وما يقبضه من الاعراض يكون امانة بيده لانه لم يوجد منه فيه مضمن وكلامه يشمل

التعبير بالف لان من لازمه العلم بالقدر لان يقال المبالغة بقوله ولو الح متعلقة أيضا بقوله فلا يجوز على نقد  
مجهول القدر فيكون قوله او قدره باعتبار هذا (قوله على ما رجحه السبكي الح) اقر شيخ الاسلام في شرح  
البهجة ما رجحه السبكي ونظر فيما قاله الماوردي لكنه مع ذلك قال في المساقاة مانصه وظاهره انه لا يأتي هنا  
ما مر في القراض من الاكتفاء بالرؤية وبالتعيين في مجلس العقد اه (قوله كما يأتي) اي في قوله نعم الح  
(قوله وقبضها المالك) هذا يدل على أن قوله في ذمته أي ذمة العامل ويدل عليه أيضا قوله السابق انفا على  
العامل كما يأتي اه وأما مسألة المقارضة على ما في ذمة المالك فيفيدها قوله السابق ولو قارضه على الف عن

مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر اه لان القدرة على الدين اقوى منها على الدين ولو خلط الفين له بالف لغيره ثم قال له قارضتك على احدهما وشاركتك في الآخر جاز وان لم تتعين ان القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشتركان في التصرف في الباقي ولو قارضه على الفين على ان له من احدهما نصف الربح ومن الاخر ثلثه صح ان دين كلا منهما (٨٥) ولا فلا في الجواهر في ذلك كلام كالتناقض

فليحمل على هذا التفصيل قيل هنالو أعطاه ألفا وقال اضمم اليه الفان عندك والربح بينهما سواء صح اه وظاهره صحة ذلك قراضا وليس مراد ابل اذا خلطه بالفصار مشتركا فأتى فيه أحكام الشركة كما هو واضح (وقيل يجوز على لاحدى الصرتين) ان علم ما فيها وتساويا جنسا وقدرها وصفة فيتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراض والأصح المنع لعدم التعيين كالبيع نعم ان عين احدها في المجلس صح بشرط علم عين ما فيها كما هو ظاهر ويفرق بين هذا وما مرفى العلم بنحو القدر في المجلس بان الإبهام هنا اخف لتعيين الصرتين وإنما الإبهام في المرادة منهما بخلافه فيما مرفى وقضية ما ذكر في تعيين احدى الصرتين صحته فيما لو اعطاه الفين وقال قارضتك على احدهما ثم عينه في المجلس وهو ما اعتمدته ابن المقرئ في بعض كتبه ومال شيخنا في شرح الروض إلى فساده قال لفساد الصيغة ويرده ما في نسخ شرح

صحة القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وهو ظاهر اه (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب اه سم (قوله بشرطه) وهو قدرة انتزاع العامل المغصوب من الغاصب لان القدرة الخ تعليل لعدم المناقاة ببدء الفرق (قوله ولو خلط الفين) إلى قوله ولو قارضه في المعنى وإلى قوله قيل في النهاية (قوله ثم قال له) أي صاحب الالفين لصاحب الالف (قوله جاز وان لم يتعين الخ) لان الاشاعة لا تمنع صحة التصرف اه شرحا الروض والبهجة وفي المعنى والغرر ولو كان بين اثنين دراهم مشتركة فقال احدهما للآخر قارضتك على نصيبى منها صح اه (قوله وينفرد العامل الخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد ان المالك يتمتع عليه التصرف في حصة القراض بل يجوز له ذلك ويدل لهذا قول الشارح في الفصل الا ترى بعد قول المصنف لكل فسخه او باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة عليه بل بيعه اعانة للعامل اه ع ش (قوله على الفين) أي متميزين ولا لم يتات قوله ان عين كلا منهما اه سم (قوله على ان له) أي للعامل (قوله ان عين كلا الخ) لعل وجهة اشتراط التبيين انه قد يختلف ربح النوعين فيؤدى عدم التبيين إلى الجهل بما يخص كلا من الالفين اه ع ش (قوله قيل هنا) أي في باب القراض (قوله وتساويا) أي ما فيها من النقد (قوله في إيهما فيتعين) وقوله (احدهما) الاولى فيهما التانيث (قوله نعم ان عين الخ) كذا شرح م وهذا ونحوه يدل على ان لمجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد ما يدخله خيار المجلس اه سم وتقدم عن القرض ما يوافقه (قوله صح) خلافا للمعنى (قوله بشرطه علم الخ) انظر ما الحاجة إلى هذا الشرط مع انه من صورة المسئلة اه رشيدى عبارة سم وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ اللهم إلا ان يقال لما غابت هناك عذر في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه اه وعبارة النهاية علم ما فيها اه باسقاط لفظة عين وقال ع ش أي جنسه وصفة وقد راقب العقد اخذ من قوله ويفرق الخ اه وهى ترجح اشكاله أي سم (قوله وما مرفى العلم الخ) أي انه لا يكفي اه سم (قوله لتعيين الصرتين) أي عند المتعاقدين (قوله بين احدى الالفين) الاولى احد الالفين (قوله وضبط) أي المصنف (قوله بحيث) إلى قول المتن معه في المعنى وإلى قول الشارح ولا يشترط في النهاية (قوله بل ان لا يشترط الخ) عبارة المعنى وإنما المراد ان يستقل العامل باليد عليه والتصرف فيه اه قول المتن (فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) ولا شرط مراجعته في التصرف وكالمالك في ذلك نائبه كمشرف نصبه شرح الروض ومعنى (قوله ويشترط ايضا الخ) إشارة إلى الاعتراض عبارة المعنى تنبيه قضية كلامه كالمحرر ان هذا أي قوله ولا عمله من محترز قوله مسلما إلى العامل وليس مراد ابل هو شرط آخر وهو استقلال العامل بالتصرف فكان الاولى ان يقول وان يستقل بالتصرف فلا يجوز شرط عمله اه وإنما

نقد كذا ثم عينها في المجلس صح (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب (قوله ولو قارضه على الفين) أي متميزين ولا لم يتات قوله ان عين كلا منهما (قوله نعم ان عين احدهما الخ) كذا شرح م وهذا ونحوه يدل على ان لمجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد ما يدخله خيار المجلس (قوله بشرط علم عين ما فيها) كذا شرح م وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صرة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ فتأمل فان علم ما فيها كما دل عليه قوله او لا ان علم ما فيها مع عدم علم عينها لا ينقص عن علم ما في الصرة مع عدم علم عين ما فيها لغيبها عن المجلس والاقتصار على تعيينها بالوصف اللهم إلا ان يقال لما غابت عذر في عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه (قوله وما مرفى العلم بنحو القدر الخ) أي انه لا يكفي (قوله

المنهج المعتمدة انه لو علم في المجلس عن احدى الصرتين صح ولا فرق بين احدا الالفين واحدى الصرتين فالوجه ما قاله ابن المقرئ وضبط بخطه الصرتين بتشديد الراء (و) كونه (مسلما إلى العامل) بحيث يستقل باليد عليه وليس المراد تسليمه حالة العقد ولا في المجلس بل ان لا يشترط عدم تسليمه كما افاده قوله (فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك) ولا غيره لانه قد لا يجده عند الحاجة (و) يشترط ايضا استقلال العامل بالتصرف فحيث (لا) يجوز شرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (معه) لانه يناق في مقتضاه من استقلال العامل بالعمل

أى قته أو المملوكة منفعة له المعلوم بالمشاهدة أو الوصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يدا ولا تصرفا (على الصحيح) كالمساقاة لأنها من جملة ماله فجاز استتباع بقية المال لعمله ومن ثم لو شرط عليه الحجر للغلام أو كون بعض المال في يده فسد قطعا ويجوز شرط نفقته عليه ولا يشترط تقديرها اكتفاء بالعرف في ذلك اخذنا مذكروه في عامل المساقاة (ووظيفة العامل التجارة) وهي هنا الاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرفة كالطحن والخبز فان فاعلها يسمى محترفا لا تاجرا وفي الجواهر عن الروياني في خذ هذه الدراهم وابتع بها الرخ بيننا نصفي ان لا يصح بخلاف خذها واعمل فيها لاقتضاء العمل البيع ولا عكس انتهى واعترض بما فيها أيضا انه لو تعرض في الإيجاب للشراء دون البيع صح وهو ظاهر (وتوابعها كنشر الثياب وطيبها) وذرعها وجعلها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وحمله لقتضاء العرف بذلك (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز أو غزلا

قال الأولى دون الواجب لا مكان حمل قوله مسلما الخ على ما يشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن (ويجوز شرط عمل غلام المالك) كشرط اعطاء بهيمة له ليحمل عليها وتعير المصنف بغلامه أولى ليشمل أجيره الحر فالظاهر انه كعبده لانه مالك لمنفعته وقد ذكر الأذرعى مثله في المساقاة ولو شرط لعبده جزءا من الرخ صح وان لم يشرط عمله معه لرجوع ما شرط لعبده اليه معنى وشرح الروض عبارة الفرر وخرج به اى بالمملوك له غير مملوكه كغلامه الحروز وجته وامينه فلا يجوز شرط عملهم مع العامل الا ان يكون شرط لهم شيء من الربح فيجوز ويكون قرضا مع اكثر من واحد قاله الجمهور واطلاق ابن القاص عدم الجواز محمول على ما اذا لم يشرط لهم ربح اه (قوله او المملوكة منفعة) اى ولو بهيمة اه ع ش (قوله المعلوم) اى غلام المالك قنا اولا (قوله ولم يجعل الخ) اى والحال لم يجعل الشارط لغلام المالك قنا اولا (قوله لانه من جملة ماله) اى عينا او منفعة ليشمل أجير الحر والموصى له بمنفعته اه ع ش عبارة سم قوله لانها اى المنفعة ش اه (قوله استتباع بقية الخ) اى كون عمل غلام المالك تابعا لبقية ماله (قوله ومن ثم الخ) اى للتعليل بما ذكره ويحتمل ان المشار اليه قوله ولم يجعل له الخ وهو الاقرب وجزم به ع ش (قوله الحجر للغلام الخ) اى بان لا يتصرف بدون مراجعته عبارة الفرر نعم ان ضم الى ذلك ان لا يتصرف العامل بدونه او يكون المال او بعضه بيده لم يصح اه (قوله شرط نفقته) اى غلام المالك بمعنى قته دون الحر المملوك منفعة له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قته تعود اليه بخلاف نفقة الحر المذكور اه سم عبارة ع ش اى المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستاجر ايضا اه (قوله ولا يشترط تقديرها) والاوجه اشتراط تقديرها وكان العامل استاجر بها اه نهاية وقال البجيرى والذي جزم به ابن المقرئ عدم اشتراط تقدير النفقة زيادى وفي القليوبي على الجلال ويجوز شرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على المعتمد اه (قوله اكتفاء بالعرف الخ) (رفع) قارضه بمكة على ان يذهب الى اليمن ليشتري من بضائعها ويبيعها هناك او يردّها الى مكة ففي الصحة وجهان الا كثرون على الفساد لان النقل عمل مقصود وقد شرطه مع التجارة سم على حج اقول قد يقال ليس المشرط نقله بنفسه انما المقصود من مثل ذلك الاستتجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حيث من اعمال التجارة فينبغى الصحا ويؤيده ما ذكره الشارح م من جواز استتجار من يطحن الحنطة الخ اه ع ش (قوله كالطحن الخ) اى والزرع قول المتن (وظيفة العامل) (فائدة) الوظيفة بظاء مشاله ما يقدر على الانسان في يوم ونحوه اه معنى (قوله وهى) الى قوله وفي الجواهر في النهاية والمعنى الالفة هنا (قوله وفي الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله انه لا يصح الخ وفي سم بعد ذكر كلام للروض مع شرحه مانصه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون الثانى الذى استظهره الشارح اه ويأتى عن المعنى والفرق فى اول الفصل الا ترى ما يوافق ايضا (قوله البيع) الاولى الاتباع قول المتن (وتوابعها) بما جرت العادة ان يتولاها بنفسه نهاية ومعنى اى وان استاجر على فعل ذلك كانت الاجرة عليه كما يأتى فى الفصل الآتى فى شرحه وما لا يلزمه له الاستتجار عليه ع ش (قوله وذرعها) الى قوله اما اذا سكت فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله ويظهر الى وفي الحاوى قول المتن (فلو قارضه ليشتري حنطة فيطحن الخ) ولو اشترى العامل الحنطة وطحنها من غير شرط لم يفسخ القراض فيها اذا طحن بغير الاذن فلا اجرة له ولو استاجر عليه لزمه الاجرة ويعير ضامنا وعليه غرم ما نقص بالطحن فان باعه

أى قته) أو من يستحق منفعة كاحتثه شيخ الاسلام وهو ظاهر شرح م (قوله المملوكة منفعة) كانه احتراز عن قته الموصى بمنفعته مثلا (قوله لانها) اى المنفعة ش (قوله ويجوز شرط نفقة) اى غلام المالك بمعنى قته دون الحر المملوك منفعة له كما هو ظاهر لان نفع نفقة قته تعود اليه بخلاف نفع نفقة الحر المذكور (قوله وفي الجواهر عن الروياني الخ) فى الروض وشرحه ولم يقل له قارضتك بل دفع اليه الفامثلا وقال اشترى بها كذا ذلك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح القراض لتعرضه للشراء دون البيع فترى ما على الاصح من ان التعرض للشراء لا يغنى عن التعرض للبيع اه وهذا قد يوافق كلام الجواهر الاول دون



منهما (فسد القراض) لأنه شرع رخصة للحاجة وهذه مضبوطة ييسر الاستجار عليها (٨٧) فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الزرقة

جواز شرط أن استأجر  
العامل من يفعل ذلك من  
مال القراض ويكون حظه  
التصرف فقط ونزع فيه  
الأذرعى بقول القاضى لو  
قارضه على أن يشتري  
الحنطة ويخزنها إلى ارتفاع  
السعر فيبيعها لم يصح لأن  
الربح ليس حاصلًا من جهة  
التصرف (ولا يجوز أن  
يشرط عليه شراء متاع  
معين) كذه السلعة (أو  
نوع يندر وجوده)  
كالياقوت الأحمر (أو معاملة  
شخص) كالبيع من زيد  
والشراء منه لأن في ذلك  
تضييقًا لمظان الربح ويظهر  
في الأشخاص المعينين أنهم  
إن كانوا بحيث تقضى  
العادة بالربح معهم لم يضر  
والأضر في الحاوى يضر  
تعيين حانوت كعرض معين  
لاسرق كنوع عام ولا  
يضر تعيين غير نادر  
لم يدم كفاكة رطبة (ولا  
يشرط بيان) نوع هنا  
وفارق ما روى الوكيل بأن  
للعامل حظًا يحمله على بذل  
الجهد بخلاف الوكيل ولا  
بيان (مدة القراض) لأن  
الربح ليس له وقت معلوم  
وبه فارق وجوب تعيينها  
في المساقاة (قلو ذكر) له  
(مدة) على جهة تأقيته بها  
كسنة فسد مطلقًا سواء  
أسكت أم منعه التصرف  
بعدها أم البيع أم الشراء  
لأن تلك المدة قد لا يروج

لم يكن الثمن مضمونًا عليه لأنه لم يتعد فيه وأن ربح فالربح بينهما عملاً بالشرط نهاية ومعنى (قوله منهما) أى  
الخبز والثوب (قوله ونزع فيه الأذرعى الخ) عبارة النهاية والمعنى ونظر فيه الأذرعى بأن الربح لم ينشأ عن  
تصرف العامل وهذا الوجه ثم قال بعد سوق كلام القاضى وفي البحر نحوه وهذا هو الظاهر بل ولو قال على أن  
تشتري حنطة وتبيعها في الحال فإنه لا يصح اه وفي سم عن مر أنه قرر أنه يتجه أن سبب عدم الصحة  
التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق اتجه الصحة إذ غاية الأمر أنه قيد أنه بنوع خاص وذلك لا يضر  
اه قال الرشيدى قوله مر بأن الربح الخ صوابه إن كان الربح الخ ليوافق ما في الأذرعى اه (قوله لم يصح)  
وظاهر أنه لو قارضه ولم يشرط عليه ما ذكره القاضى فاشترى هو وأدخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر  
سم و الرشيدى قول المتن (شراء) بالمدة بخطة نهاية ومعنى قول المتن (أو معاملة شخص) ولو قارضه على أن  
يصارف الصيارفة فهل يتعينون عملاً بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أو لا لأن المقصود أن يكون تصرفه  
صرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو جهتهما ثانيهما اه نهاية وقال المعنى وذكره سم عن شرح الروض  
أوجهما الأول أن ذكر ذلك على وجه الاشتراط والإفالتاى اه قول المتن (أو معاملة شخص) ظاهره وإن  
جرت العادة بحصول الربح بمعاملته وعليه فلهل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع  
الأشخاص أكثر منها مع الواحد لاحتمال قيام مانع به يفوت المعاملة معه اه ع ش (قوله لأن في ذلك  
تضييقاً الخ) ولونهاه عن هذه الأمور صرح لتسكنه من شراء غير هذه السلعة والشراء والبيع من غير زيد ومعنى  
ونهاية (قوله وفي الحاوى يضر الخ) عبارة المعنى وفي الحاوى ويضر تعيين الحانوت دون السوق لأن السوق  
كالنوع العام والحانوت كالعرض المعين اه (قوله ولا يضر تعيين الخ) محترز قول المتن أو نوع يندر  
وجوده ((قوله بيان نوع هنا الخ) وعليه الامتثال لما عينه أن عين كافى سائر التصرفات المستفادة باذن فالأذن  
في البز يتناول ما يلبس من المنسوج لا الأكسية ونحوها كاللبس عملاً بالعرف نهاية ومعنى وروض مع  
شرحه (قوله كسنة) بأن قال قارضتك سنة اه رشيدى (قوله) وأن ذكرها لا على جهة الخ) مقابل قوله على  
جهة تأقيته عبارة المعنى ظاهر عبارة المصنف كغيره أنه اقت القراض بمدة ومنعه الشراء بعدها وليس مراداً  
بل المراد أنه لم يذكر تأقيتها أصلاً كقوله قارضتك فلا تصرف بعد شهر فان القراض المؤقت لا يصح سواء  
منع المالك العامل من التصرف أم البيع كأم سكنت أم الشراء كما قاله شيخنا في شرح منجه اه وعبارة سم في  
الحلى وإن اقتصر على قوله سنة فسد العقد انتهى قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وإن اقتصر الخ أفهم أنه لو  
قال قارضتك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكنت وهو الذى أفهمه صريح عبارة

الثانى الذى استظهره الشارح (قوله ونزع فيه الأذرعى بقول القاضى الخ) يمكن الفرق وفي شرح مر بعد  
سوقه كلام القاضى مانعه وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل ولو قال على أن تشتري حنطة وتبيعها في الحال لم يصح  
اه وقرر أنه يتجه أن سبب عدم الصحة التقييد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق اتجه الصحة إذ غاية الأمر  
أنه قيد أنه بنوع خاص وذلك لا يضر اه وظاهر أنه لو قارضه ولم يشرط عليه ما ذكره القاضى فاشترى هو  
وآخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر والفرق أنه إذا شرط لم يجعل التصرف إلى رأى العامل بل إلى رأى  
نفسه فلم يكن حصول الربح برأى العامل (قوله في المتن أو معاملة شخص) ولو قارضه على أن يصارف مع  
الصيارفة فهل يتعينون عملاً بالشرط فتفسد المصارفة مع غيرهم أو لا لأن المقصود بذلك أن يكون تصرفه  
صرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو جهتهما ثانيهما شرح مر وقال في شرح الروض أو جهتهما الأول أن  
ذكر ذلك على وجه الاشتراط والإفالتاى اه (قوله في المتن فلوز ذكر مدة الخ) فى الحلى وإن اقتصر على قوله  
سنة فسد العقد اه قال شيخنا الشهاب البرلى قوله وإن اقتصر الخ أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتري  
بعدها صح سواء أقال ولك البيع أو سكنت كما سلف وهو الذى أفهمه من أنه لو قال قارضتك ولا تشتري بعدها  
يصح وهو صريح عبارة الروضة والرافعى فلا تغتر بما نرى شرح المنهج مما يخالف ذلك فإنه مخالف للنقول  
حملة عليه ظاهر عبارة الروض اه وعبارة الروضة فلوز وقت فقال قارضتك سنة فإن منعه من التصرف

فيها شيء وإن ذكرها لا على جهة التأقيت (ومنه التصرف بعدها) كقوله قارضتك على كذا ولا تصرف بعد سنة (فسد)

لأنه قد لا يجد فيها رابعا في شراء ما عنده (٨٨) من الرض (وان منعه الشراء بعدها) دون البيع بان صرح له بجوازه (فلا) يفسد (في الاصح)

الروضة والرافعي فلا تغتر بما في شرح المنهج مما يخالف ذلك انتهى أقول ظاهر الانوار يوافق ما قاله عميرة وجمع النهاية بما نصه ان ذكر المدة ابتداء تأقيت . ضرر ان منعه بعدها متراخيا عنها بخلاف ما لو قال قارضتك سنة وذكر منع الشراء متصلا لضعف التأقيت حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اه قال الرشيدى قوله متراخيا لعله بان فصله عن الكلام بما فوق سكتة التنفس والى وقوله بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض اى على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا مخالفة اه أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره يوافق ما في شرح المنهج (قوله) لأنه قد لا يجد الخ) يؤخذ منه ان المنع من البيع كالبيع من التصرف اه سم (قوله) لا كساعة) ولو كانت المدة مجعولة كمدة إقامة العسكر لم يصح في وجه الوجهين نهاية ومعنى (قوله) اما إذا سكت الخ) مقابل قوله بان صرح له بجوازه اه سم (قوله) لكن اختار في المطالب الصحة الخ) اعتمده النهاية والغرر ويوافق إطلاق المنهج ونقل سم اعتماده عن عميرة وقاره كما مر (قوله) والذي يتجه الاول الخ) وفاقا لظاهر المغنى والانوار (قوله) لان تعيين المدة يقتضى الخ) قديم منع دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه التأقيت كما صور به اه سم (قوله) لا يجوز تعليقه الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو قال قارضتك ما شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز او علقه على شرط كاذب اجراء اس الشهر فقد قارضتك او علق تصرفه كقارضتك الآن ولا تصرف الى انقضاء الشهر لم يصح اه زاد الاول ولا نولدفع له ما لا وقال اذا امت تصرف فيه بالبيع والشراء قراضا على ان لك نصف الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بدهم وتلحقه لم يلق ولان القراض يبطل بالموت لو صح (قوله) فيمتنع الخ) الى قوله ومن ثم في النهاية والمغنى قال ع ش فرع سالت عما يقع كثيرا من شرط جزء للمالك وجزء للعامل وجزء للمال او الدابة التي يدفعها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض مثلا هل هو صحيح ام باطل والجواب ان الظاهر الصحة وكان المالك شرط لنفسه جزأين وللعامل جزء او هو صحيح (قوله) لأنه يلزم) الضمير ان البارز والمستتر يرجعان لاسم الاشارة ش اه سم (قوله) يمنع اللزوم) اى القطعى اذ منع الظنى مكابرة اه سم (قوله) واستأثر) اى استقل اه ع ش (وان لاشئ له) مفهومه انه ان علم الفساد دون هذا المستحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الاق وأنه لا أجر له فيما يظهر اه سم (قوله) لم يستحق شيئا) وفاقا للشروح والمنهج والروض وللبهجة وخلافا للنهاية ولا طلاق المغنى والانوار عبارة النهاية وله أجره المثل لانه عمل طامعا وسواء في ذلك اكان عالما بالفساد ام لا لانه حينئذ طامع فيما اوجبه له الشرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى قوله مر اكان عالما بالفساد اى وان ظن ان لا أجره له كما يعلم مما ساقى اه وقال ع ش قوله مر خلافا لبعض المتأخرين اى ابن حجج تبع للشيخ في شرح منهجه اه

بعدها مطلقا او من البيع فسد لأنه يخل بالمقصود وان قال على ان لا تشتري بعد السنة ولك البيع صح على الاصح لان المالك يتمكن من منعه من الشراء متى شاء بخلاف البيع ولو اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد على الاصح الخ اه (قوله) لأنه قد لا يجد فيها رابعا الخ) يؤخذ منه ان المنع من البيع كالمنع من التصرف (قوله) اما إذا سكت) مقابل قوله بان صرح له بجوازه (قوله) لان تعيين المدة يقتضى الخ) قديم منع دعوى الاقتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على جهة التأقيت كما صور به (قوله) لا يجوز تعليقه ولا تنجيزه وتعليق التصرف) قال في الروض وان علق القراض وكذا تصرفه بطل اه ومثل في شرحه الاول بان قال إذا جاء رأس الشهر فقد قارضتك والثاني بان قال قارضتك الآن ولا تصرف حتى ينقضى الشهر اه (قوله) لأنه يلزم) الضمير ان البارز والمستتر يرجعان لاسم الاشارة ش (قوله) ويرد بمنع اللزوم الخ) الظاهر ان الممنوع اللزوم القطعى اذ منع الظنى مكابرة فانه لا يفهم من قولنا اختصاصا بكذا الا نبوته لكل منهما (قوله) لانه عمل طامعا) وسواء علم الفساد ام لا لانه حينئذ طامع فيما اوجبه له الشرع خلافا لبعض المتأخرين شرح مر (قوله) وان لاشئ له) مفهومه انه لو علم الفساد دون هذا المستحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله الاق وأنه

لحصول الاسترباح بالبيع الذى له فله بعدها بخلاف المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراء مبيع عادة لا كساعة اما إذا سكت عن البيع فقصية كلام الروضة وأصلها الجزم بالفساد وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطالب الصحة وهي مفهوم المتن وأصله وغيرهما والذي يتجه الاول لان تعيين المدة يقتضى منع البيع بعدها فاحتاج للنص على فعله ولم يكتف في ذلك بأن المفهوم من منع الشراء عدم المنع من البيع وكما لا يجوز تأقيته لا يجوز تعليقه ولا تنجيزه وتعليق التصرف لمنافاته غرض الربح وبه فارق نظيره في الوكالة (ويشترط اختصاصها بالربح) فيمتنع شرط بعضه لثالث لا أن يشرط عليه العمل معه فيكون قراضا بين اثنين نعم شرطه لقن أحدهما كشرطه لسيده (واشترأ كهما فيه) - خذ المالك بملكه والعامل بعمله قيل لا حاجة لهذا لأنه يلزم من اختصاصهما به اه ويرد بمنع اللزوم لاحتمال أن يراد باختصاصهما به أن لا يخرج عنهما وان

استأثر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك لئلا يؤول ذلك الى إلهام (فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فاسد) (قوله) لأنه خلاف مقتضى العقد وله أجره المثل لانه عمل طامعا ومن ثم اتجه أنه لو علم للفساد وأن لاشئ له لم يستحق شيئا لأنه غير طامع حينئذ

(وقيل) هو (قراض صحيح) نظر اللبني (وان قال كله لى قراض فاسد) لماذا ذكر ولا أجره له وان علم الفساد أى وأنه لا أجره له فيما يظهر لأنه لم يطمع فى شيء (وقيل) هو (إبضاع) نظر اللبني أيضا والابضاع بيع المال مع (٨٩) من يشتره به تبرعا والبضاعة المال المبسوط

وعلم من اثباتهم أجره المثل تارة ونفيا أخرى صحة تصرفه وهو نظير ما فى الوكالة الفاسدة لعموم الاذن (وكونه معلوما بالجزئية فلو لم يعلم أصلا كان (قال) قارضتك (على) انك فيه شركة او نصيبا فسد) لما فيه من الغرر (او) على ان الربح (بيننا) فالأصح الصحة ويكون نصفين) كما لو قال هذا بيني وبين فلان إذا المتبادر من ذلك عرفا المناصفة (ولو قال لى النصف) وسكت عما للعامل (فسد فى الأصح) لانصراف الربح للمالك أصالة لأنه تمامه دون العامل فصار كله مختصا بالمالك (وان قال لك النصف) وسكت عن جانبه (صح على الصحيح) لانصراف ما لم يشترط للمالك بمقتضى الأصل المذكور واستناد كل ما ذكر للمالك مثال فلو صدر من العامل شرط مشتمل على شيء عما ذكر فكذلك كما هو ظاهر (ولو) علم لكن بالجزئية كان (شرط لاحدهما عشرة) بفتح اوليه (او ربح نصف) كالرقيق أو ربح نصف المال او ربح احد الالفين تميزا لا (فسد) القراض سواء أ جعل الباقي للآخر

(قوله) وقيل هو قراض فى المتون المجردة والمغنى والمحلى قرض بغير ألف وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله) لما ذكر) أى من انه خلاف مقتضى العقد (قوله) أى وأنه لا أجره له) خلافا للنهاية ولا طلاق المغنى والانوار عبارة النهاية ولا أجره له وان ظن وجوبها عبارة سم قوله وأنه لا أجره له مفهومه ان له الاجرة إذا ظن ذلك وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن لا منشأ له من الصيغة مراه قول المتن (ابضاع) أى توكيل بلا جعل ويجزى الخلاف فيما لو قال ابضعتك على ان نصف الربح لك او كله لك هل هو قراض فاسد او ابضاع ولو قال خذته وتصرف فيه والربح كله لك قرض صحيح أو كله لى ابضاع ولو اقتصر على قوله أبضعتك فهو بمثابة تصرف والربح كله لى فيكون ابضاعا ولو دفع اليه دراهم وقال اتجر فيها لنفسك كان هبة لا قرض فى أصح الوجهين ولو قال خذ المال قراضا بالنصف مثلا صح فى احد وجهين رجحه الاسنوى اخذ من كلام الرافعى وعليه لو قال رب المال ان النصف لى فيكون فاسدا وادعى العامل العكس صدق له المال لأن الظاهر معه اه نهاية وكذا فى المغنى إلا انه قال بدل قوله كان هبة لا قرضا الخ حل على قرض فى احد وجهين يظهر ترجيحه كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (وكونه) أى بشرط كون الاشراك فى الربح (قوله) بالجزئية) أى كالنصف او الثلث (قوله) ان لك) أى اولى اه معنى قول المتن (شركة او نصيبا) أى اوجزاه او شيئا من الربح او على ان تخصصى بذاته شترها من راس المال او تخصصى بركوبها او بربح احد الالفين مثلا ولو كانا مخلوطين او على انك ان ربحت الف الفلك نصفه او الفين ذلك ربه معنى ونهاية قال عرش ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح اه (قوله) كما لو قال) إلى الفصل فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله واسناد كل الى المتن (قوله) كما لو قال الخ) ولو قال قارضتك على أن الربح بيننا ثلاثا لم يصح كما فى الأنوار للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان او قارضتك كقراض فلان وهما يعلمان أى عند العقد القدر المشروط صح وإلا فلا ولو قال قارضتك ولك ربع سدس العشر صح وان لم يعلم قدره عند العقد سهولة معرفته نهاية ومعنى (قوله) فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق إذ ليس فى الصيغة تصريح بنفيه عن المالك سم على حج اه عرش (قوله) وهو مفسد) ولو قال قارضتك ولم يتعرض للربح فسد القراض لانه خلاف وضعه اه معنى

(فصل فى بيان الصيغة) (قوله) فى بيان الصيغة) الى قول المتن ولو قارض فى النهاية إلا قوله ولا شيء له إلى المتن (قوله) لصحة القراض) الى قول المتن ولو قارض فى المغنى إلا قوله فان اقتصر على المتن (قوله) ايضا) أى كالشروط المارة (قوله) على أن الربح بيننا) راجع لجمع ما قبله عرش ورشيدى (قوله) فان اقتصر الخ) أى ترك قوله على أن الربح بيننا وقضية صنيعة استحقاق العامل الاجرة فى مسئلة واتجر فيها إذ لم يقل والربح بيننا وانظر ما وجهه اه رشيدى ويأتى عن عرش انه لا يستحق فيها الاجرة ايضا أى كما يفيد التعليل بانه لم يذكر له الخ (قوله) فسد) ولو دفع إليه الفاملا وقال اشترها كذا ولك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح القراض معنى واسنى وعرر وتقدم فى الشرح خلافا (قوله) فسد) لعل المراد إذا اريد القراض لا أجره له فيما يظهر (قوله) ولا أجره ان علم الفساد) وان ظن وجوبها شرح مروق قول الشارح وأنه لا أجره له مفهومه ان له الاجرة ان ظن ذلك وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن لا منشأ له من الصيغة مراه (قوله) فى المتن او بيننا) فالأصح الصحة ويكون نصفين قال فى شرح الروض قال فى الأنوار ولو قال على أن الربح بيننا ثلاثا فسد أى للجهل بمن له الثلث ومن له الثلثان اه (قوله) فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل ان تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق إذ ليس فى الصيغة تصريح بنفيه عن العامل (فصل فى بيان الصيغة الخ) (قوله) فان اقتصر على بيع او اشترى فسد) لعل المراد إذا اريد القراض حتى لو

(١٨ - وشروانى وابن قاسم - سادس) ام بينهما لان الربح قد ينحصر فى العشرة أو ذلك الصنف مثلا فيختص به أحدهما وهو مفسد (فصل) فى بيان الصيغة وما يشترط فى العاقدين وذكر بعض أحكام القراض (يشترط) لصحة القراض أيضا (ايجاب) كقارضتك وضاربتك وعاملتك وخذ هذه الدراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على أن الربح بيننا فان اقتصر على بيع واشترى فسد ولا شيء له

لانه لم يذكر له طمعا (وقبول) بلفظ متصل (٩٠) كالبيع واراد بالشرط مالا بدمنه لان هذين ركنان (وقيل يكنى) في صيغة الامر كخند

هذه واتجر فيها (القبول بالفعل) كما في الوكالة والجمالة ورد بانه عقد معاوضة يختص بمعين فلا يشبه ذينك (وشرطهما) اى المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالموكل والعامل كالوكيل فلا يصح اذا كان احدهما محجورا أو عبدا اذن له في التجارة أو المالك مفلسا او العامل اعشى ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز ابداعه عنده وله ان يشرط له أكثر من اجرة المثل ان لم يجد كافيا غيره (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشاركه في العمل والربح لم يجز) أى لم يحل ولم يصح (في الاصح) لانه خلاف موضوع القراض الخارج عن القياس لان احدهما مالك لا عمل له والآخر عامل لا مال له فلا يعدل الى ان يعقده عاملان اى ولا نظر الى ان العامل الاول وكيل عن المالك فهو العاقد حقيقة لان ذلك لا يتم مع بقاء لانة العامل غاية الامر ان الثانى يصير كالنائب عنهما وهو خلاف موضوع العقد كما تقرر بل مع خروجه من البين لثمحض فعله حينئذ لوقوعه عن جهة الوكالة ومن ثم احتزوا بشاركه عما اذا اذن له في ذلك لينسلخ من البين

حتى لو اطلق كان توكيلا صحيحا سم على حج اى بلا جعل فلا يستحق العامل فيه شيئا اه ع ش (قوله) لان لم يذكر له طمعا يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شخصا طلب من آخر دراهم ليتجر فيها فاحضر له ذلك ودفعه له وقال اتجر فيها ولم يرد على ذلك وهو انه لا شىء للعامل في هذه الصورة اه ع ش (قوله) واراد بالشرط اى لا المعنى الاصطلاحي لان الخ (قوله في صيغة الامر) يعنى بخلاف صيغة العقد كقارضتك فلا بد من القبول اللفظى بخلاف اه كرى (قوله فلا يشبه الخ) اى في هذا الحكم او من كل الوجوه بل من بعضها فلا يشكل بقوله الآتى كغيره وشرطهما كوكيل وموكل اه سم (قوله ذينك) اى لان الوكالة مجرد اذن لا معاوضة فيها والجمالة لا تختص بمعين لصحة من رد عبدي فله كذا اه ع ش (قوله محجورا) اى سفيها او صديا او مجنونا اه معنى (قوله او عبدا اذن الخ) اى ولم ياذن سيده في ذلك نهائة ومغنى وسم والاولى اوريقا كافي المعنى (قوله او المالك مفلسا) عطف على قوله احدهما الخ عبارة النهائية والمعنى اما المحجور عليه بفلس فلا يصح ان يقارض ويجوز ان يكون عاملا ويصح من المريض ولا يحسب ما زاد على اجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من ماله والربح ليس بحاصل حتى يفوته وانما هو شىء يتوقع حصوله وإذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه اه (قوله او العامل اعشى) اى اما لو كان المالك اعشى فيجوز لكن ينبغي ان لا يجوز مقارضته على معين كما يتمتع ببيع للمعين وان لا يجوز اقباضه للمعين فلا بد من توكيله سم على منهج اقول قد يقال فيه نظرا اذ القراض توكيل وهو لا يتمتع في المعين كقوله لو كي له بع هذا الثوب لان يقال ان ما هنا ليس توكيلا محضا بدليل اشتراط القبول هنا لفظا اه ع ش (قوله ويصح من ولى في مال محجور لمن يجوز الخ) سواء كان الولي أباً أم جدا ام وصيا ام حاكما اميته نعم ان تضمن العقد الاذن في السفر اتجه كما في المطلب كونه كارة الولي السفر بنفسه مغنى ونهاية قول المتن (باذن المالك) خرج ما باذن الولي او الوكيل فانه وان لم يجز ايضا لكن لا يصح التصرف لان ولايتهما لا يستفاد بها الاذن في الفاسد اه سم وسيفيده الشارح كالنهائة والمعنى في شرح وإذا فسد القراض نفذ الخ (قوله لم يحل ولم يصح) اى القراض الثانى اما الاول فباق بحاله كما هو ظاهر م اه سم (قوله الخارج) نعت القراض (قوله ان احدهما الخ) بيان للموضوع (قوله لان ذاك) اى كون العاقد حقيقة هو المالك والعامل انما هو وكيل له (قوله بل مع خروجه الخ) عطف على مع بقاء الخ اه سم اى بل انما يتم ذاك مع الخ (قوله لثمحض فعله الخ) اى مقارضه بالآخر عن جهة كونه وكىلا لاعتن جهة كونه عاملا اه كرى (قوله ومن ثم) اى من اجل تمام ذاك مع خروجه من البين (قوله احتزوا) الى قوله وان لم يفعل في النهاية والمعنى (قوله بيشاركه) عبارة المعنى بقوله ليشاركه اه (قوله لينسلخ) اى يخرج (قوله بشرط ان يكون المال نقدا الخ) فلو وقع بعد تصرفه وصيرورة المال عرضا لم يجز قال الماوردى ولا يجوز عند عدم التعيين ان يقارض إلا امينا نهائة ومغنى (قوله واذن المالك الخ) عبارة المعنى والاشبه

اطلق كان توكيلا صحيحا (قوله فلا يشبه ذينك) قد يشكل بقولهم واللفظ للروض وشرحه وهما اى عاقدان قراض لسكون القراض توكيلا وتوكلا بعوض كالوكيل والموكل فى أنه يشترط اهلية التوكيل فى المالك الخ وقول البهجة عقد القراض يشبه التوكيل الخ الا ان يراد لا يشبه ذينك فى هذا الحكم او من كل الوجوه بل من بعضها (قوله او عبدا اذن الخ) لعلة بلا اذن سيده (قوله فى المتن باذن المالك) خرج ما باذن الولي او الوكيل فانه وان لم يجز ايضا لكن لا يصح التصرف لان ولايتهما لا يستفاد بها الاذن فى الفاسد (قوله أى لم يحل ولم يصح) اى القراض الثانى اما الاول فباق بحاله كما هو ظاهر فان تصرف الثانى فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شىء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا شرح م (قوله بل مع) عطف على مع بقاء الخ ش (قوله واذن المالك له فى ذلك يتضمن عزله وان لم يفعل) فى الناشئ وهى ينزعل بمجرد الاذن ام لاحتى يقارض ثلاث احتمالات الثالث ان ابتداء المالك العزل او هو فلو هو الاشبه قاله ابن الرفعة قال الاذرى وهذا

ويكون وكىلا فيه فيصح قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقدا خالصا حينئذ أى لانه ابتداء اقراض واذن المالك له فى ذلك يتضمن عزله وان لم يفعل ما اذن له فيه على الاوجه (و) مقارضته آخر (بغير اذنه) اى الى المالك تصرف

(فاسد) لما فيه من الاقيات  
وعبر ثم لم يجز وهنا فاسد  
تفنا ولا يؤثر فيه إفادة الاول  
حكيم الحرمة والفساد  
والثاني الثاني فقط لما هو  
مشهور ان تعاطى العقد  
الفاسد حرام ولا تميز الفساد  
ثم بحكاية الخلاف فيه لان  
هذا أمر خارج عن اللفظ  
الذي هو محل التفنن لا غير  
فاستوي حينئذ فان تصرف  
الثاني في المسئلة الاولى  
صح تصرفه مطلقا فيما  
يظهر لعموم الاذن والفساد  
لأنما خصوصه فهو نظير  
ما مر في الوكالة الفاسدة ولا  
شيء له في الربح بل ان طمعه  
المالك لزمه اجرة مثله  
والافلا ولا شيء له على العامل  
فيما يظهر أيضا وفي المسئلة  
الثانية (تصرف غاصب)  
لان الاذن صدر ممن ليس  
بمالك ولا وكيل (فان اشترى  
في الذمة) للاول ونقد الثمن  
من مال القراض وربح  
(وقلنا بالجديد) المقرر في  
المذهب الظاهر عند من له  
أدنى المام به وهو أن الربح  
لغاصب اشترى في الذمة  
وتقدم المغصوب لصحة  
شرائه وإنما الفساد تسليمه  
فيضمن ماسله وبما قررت  
اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا  
الجديد ذكر في الكتاب فلا  
تحسن الاحالة عليه

في المطلب أنه ينزل بمجرد الاذن له في ذلك ان ابتداء المالك به لان أجاب به سؤاله فيه اه زاد النهاية قال  
الاذرعى وهذا اي انزله بمجرد اذنه مع ابتدائه فيما اذا امره أمر اجاز مالا كما صوره الدارمي ان رأيت ان  
تقارض غيرك فافعل اه وفي سم عن الناشري مثل ما مر عن النهاية قال ع ش والرشيدى قوله م لان  
اجاب به سؤاله اي فان اجاب المالك به سؤال العامل لم ينزل إلا بمقارضة غيره اه وفي البجيرى ما نصه والمعتمد  
انه لا ينزل إلا بالعقد مطلقا اي ابتداء المالك ام لاحلبي وم ر اه وقوله وم ر لعلة في غير النهاية ثم ليراجع  
ما وجه اعتماده ماقاله مع مخالفته للتحفة والنهاية والمعنى قول المتن (فاسد) مطلقا سواء قصد المشاركة  
في عمل و ربح ام ربح فقط ام قصد الانسلاخ لا تنفاه اذن المالك واتمناه على المال غيره كالواراد الوصى  
ان ينزل وصيا منزله في حياته يقيمه في كل ما هو منوط به فانه لا يجوز كفاؤه الامام قال السبكي ولو اراد ناظر  
وقف شرط له النظر إقامة غيره مقامه وإخراج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصى نهاية ومعنى قال ع ش قوله  
ناظر وقف شرط له الخ ومنه الارشد في الوقف الاهلي المشروط فيه النظر لا رشد كل طبقة عليه فلا يجوز له  
إخراج نفسه وإقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ وحقه باق وقوله وإخراج نفسه الخ اي امالو اقامه مقامه  
في امور خاصة كالنصرف في عمارة او نحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم يمتنع وخرج بمن شرط له النظر غيره  
فله إخراج نفسه من النظر متى شاء وبصير الحق في ذلك للقاضي يقرر فيه من شاء بكيفية الوظائف وإذا اسقط  
حقه لغيره جاز له الاخذ في مقابلة الاسقاط كما ذكره في القسم والنشوز والجماعة اه كلام ع ش (قوله) إفادة  
الاول) اي لم يجز (قوله) والثاني الثاني) اي إفادة فاسد الفساد (قوله) لما هو مشهور ان الخ) اي فالثاني  
أيضا يفيد الحكمين والاولى أن يجاب بان إفادة الاول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك المشهور لا بنفسه (قوله)  
ولا غير الفساد الخ) عطف على قوله إفادة الاول الخ (قوله) فاستويا) اي التعبير ان (قوله) في المسئلة الاولى) اي  
في مقارضة العامل آخر باذن المالك (قوله) مطلقا) اي سواء اشترى في الذمة لا بقصد نفسه واشترى بعين مال  
القراض (قوله) ولا شيء له في الربح الخ) عبارة النهاية ومحل المنع بالنسبة للثاني اما الاول فالقراض باق في حقه  
فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولا شيء للعامل الاول حيث لم يعمل شيئا اه (قوله) بل ان  
طمعه المالك لزمه الخ) قد يقال التطمع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه قوله ليشترك الخ فلا  
يحتمل هذا التفصيل اه سم اي ولهذا اطلق النهاية لزوم الاجرة (قوله) ولا شيء له) اي للثاني (على العامل)  
اي الاول (قوله) ايضا) اي كالأشياء له على المالك (قوله) او في المسئلة الثانية) اي في المقارضة بغير اذن  
المالك وهو عطف على قوله في المسئلة الاولى قول المتن (تصرف غاصب) اي فتصرفه تصرف غاصب  
فيضمن ما تصرف فيه نهاية ومعنى وشرح منهج وفي البجيرى عن ع ش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن  
بوضع اليد عليه وان لم يتصرف اه (قوله) لان الاذن) الى قوله نعم في النهاية (قوله) الظاهر) اي الجديد الخ  
(قوله) أدنى المام به) اي مباشرة بالمذهب اه كودي (قوله) وهو) اي الجديد (قوله) فيضمن ماسله) اي  
الثمر الذي سلمه ويسلم له الربح سواء علم بالحال ام لا كما صرح به سليم الرازي اه معنى (قوله) بما قررت  
هو قوله المقرر في المذهب الظاهر عند من له أدنى المام به (قوله) اندفع الخ) فيه نظر ظاهر سم على حج  
ولعل وجه منع ان ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يمتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا ينبغي الاحالة عليه اه ع ش  
عبارة السيد عمر وكان وجه النظر ان ما ذكره غاية ما يفيد التصحيح فلا يدفع نفي الحسن اه (قوله) ما قيل  
الخ) ارتضى به المعنى عبارة تنبيه هذا الجديد الذي ذكره لم يتقدم له ذكر في الكتاب فلا يحسن الاحالة  
عليه وقد صرح في المحرر هنا بمسئلة الغاصب وذكر القولين فيها ثم فرع على الجديد مسئلة الكتاب وهو حسن  
واسقط المصنف مسئلة الغاصب وهي اصل لما ذكره فاختل وإنما حال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا  
اذا أمره أمر اجاز ما كما صوره الدارمي بخلاف ما لو قال ان رأيت أن تقارض غيرك فافعل اه وشرح م (قوله)  
بل ان طمعه المالك لزمه الخ) قد يقال التطمع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذي دل عليه ليشترك في العمل  
فلا يحتمل هذا التفصيل (قوله) بما قررت اه اندفع الخ) فيه نظر ظاهر

(فالربح) كله (للعامل الاول في الاصح) لان الثاني تصرف له باذنه فاشبه الوكيل (وعليه للثاني أجرته) لانه لم يعمل مجانا وقيل هو للثاني جميعه

واختير لانه لم يتصرف باذن المالك فاشبه الغاصب المألو واشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه (وإن اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه  
شراء فضولي (ويجوز أن يقارض) (٩٣) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حظاه من الربح ويجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان

عقده معها كعقدين وان  
شرط على كل مراجعة  
الآخر لم يضر خلافا لما اطال  
به البقني لانها بمثابة عامل  
واحد فلم ينافي ما مر من  
اشتراط استقلال العامل  
ولا قولهم لو شرط عليه  
مشرقا لم يصح (و) يجوز  
ان يقارض (الاثنين  
واحدا) لانه كعقدين  
ويشترط فيها إذا تفاوتا  
فيما شرط له ان يعين من له  
الاكثر (والربح بعد نصيب  
العامل بينهما بحسب المال)  
ولا فساد لما فيه من شرط  
بعض الربح لمن ليس بمالك  
ولا عامل (وإذا فسد  
القراض) وبقي الاذن  
لنحو فوات شرط ككونه  
غير نقد والمقارض مالك  
(نفذ تصرف العامل) نظرا  
لبقاء الاذن كافي الوكالة  
الفاصلة اما إذا فسد لعدم  
اهلية العاقد او المقارض  
ولي او وكيل فلا ينفذ  
تصرفه (والربح) كله  
(للمالك) لانه نماء ملكه  
وعليه الخسران ايضا (وعليه  
للعامل اجرة مثل عمله) وإن  
لم يحصل ربح لانه عمل طامعا  
في المسمى ولم يسلم له نعم إن  
علم الفساد وأنه لا اجرة له  
فلا شيء له كما هو ظاهر نظير  
ما مر وكذا إذا اشترى في  
الذمة ونوى نفسه لان  
الربح يقع له فلم يستحق على

لتقدم ذكره له في البيع والغصب اه (قوله واختير) عبارة النهاية والمغني واختاره السبكي اه (قوله)  
أما لو اشترى في الذمة لنفسه) أي وأطلق وبقي المألو ونوى نفسه والعامل الاول فيه نظرا ونقل عن الزينادي  
بالدرس انه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة أقول هذا قريب فم لو اذن له في شراء شيء بعينه أما لو اذن  
له في التجارة من غير تعرض لشيء بخصوصه فيبغى الصحة ويكون ما اشتراه مشتركا بينهما اه ع ش (قوله)  
فيقع لنفسه) أي لا للقراض فيكون الربح كله له والمال مضمون عليه ضمان المغضوب اه ع ش (قوله)  
فيقع لنفسه) هذا كله إن بقي المال فان تلف في يد العامل الثاني وعلم بالحال فغاصب فقرار الضمان عليه  
وإن جهل فعلى العامل الاول معنى واسنى وانوار قول المتن (متفاضلا ومتساويا) كان يشترط لاحدهما ثلث  
الربح والآخر الربع ويشترط لهما النصف بالسوية اه شرح منهج (قوله) ويجب تعيين أكثرهما  
المراد تعيين احدهما من الآخر اما بتعيين أكثرهما أو أقلهما وكذا يقال فيما يأتي اه رشيدى (قوله)  
لم يضر) وفاقا لشرح المنهج والنهاية وخلافا للمغني وشرح الروض (قوله) ولا قولهم الخ (عطف على  
ما مر قول المتن (واحدا) أي عاملا واحدا (قوله شرط له) أي للعامل (قوله من عليه الخ) أي من  
المالكين وأوضح منه قول الشارح مر من له الاكثر لان التعبير بعليه يوم ثبوت الاكثر في ذمة احد  
المالكين نعم أوضح منها ان يقول من الاكثر من جهة اه ع ش عبارة المغني والروض مع شرحه  
وان تفاوتا كان شرط احدهما للعامل النصف والآخر الربع فان ابهما لم يجز أو عينا جاز ان علم قدر المال  
منها اه قول المتن (بحسب المال) فان كان مال احدهما الفين والآخر الفا وشرط للعامل نصف الربح  
اقتسما نصفه الآخر بينهما اثلاثا على نسبة ماليتها معنى وشرحا للروض والمنهج (قوله) ولا فساد أي  
والاي يجعل الربح بحسب المال فسد الخ اه سم عبارة المغني والروض وشرح المنهج فان شرط غير  
ما تقتضيه النسبة فسد العقد اه أي كان شرط التساوي بين المالكين المتفاوتين مالا أو شرط لصاحب  
الاقل من المالكين الاكثر من الربح ع ش (قوله) لمن ليس بمالك الخ) لان صاحب الثلث إذا شرط له قدر  
ما لصاحب الثلثين يصدق عليه بالنسبة لما زاد على الثلث انه ليس بمالك ولا عامل (قوله) والمقارض مالك  
الجملة حال من القراض في المتن وهو إلى قوله نعم في المغني الا قوله لعدم اهلية العاقد (قوله) فلا ينفذ تصرفه  
أي ويضمنه ضمان المغضوب لو وضع يده عليه بلا اذن من مالك اه ع ش (وإن لم يحصل ربح) بل وإن حصل  
خسران اه ع ش (قوله) نعم إن علم الفساد الخ) وفاقا للشروح والروض والبهجة والمنهج وخلافا للنهاية  
والمغني ولظاهر الانوار (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيته ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه  
حينئذ طامع فيها ووجه الشرع من اجرة المثل اه سم (قوله) نظير ما مر) وهو قوله ولا فلا في شرح فان  
تصرف الثاني اه كرى وقال ع ش أي بعد قول المصنف فلو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض  
فاسد اه ولا مانع من إرادتهما معا (قوله) وكذا إذا اشترى الخ) أي أو قال بع في هذا واشترى أو قال اتجر فيه  
ولم يذ كر بحاشي فلا شيء لان ما ذكره توكل لا قراض اه ع ش أي كما مر في اول الفصل (قوله) ونوى  
نفسه) أي أو أطلق كما تقدم عن ع ش بزيادة (قوله) نعم إن جهل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغني  
والانوار وشرح المنهج والروض والبهجة وتقدم استشكل سم إياه بما نصه وفيه نظر إذ لا اعتبار بظن

(قوله) أما لو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه) وبقي حالة الاطلاق فهل يقع لنفسه أو للاول وينبغي مراجعة  
باب الوكالة (قوله) لم يضر خلافا لما اطال به البقني الخ) كذا شرح مروا نظير شرح الروض (قوله) ولا فساد  
الخ) أي والاي يجعل الربح بحسب المال فسد الخ (قوله) والمقارض مالك) قيد في قول المتن وإذا فسد القراض ش  
(قوله) لانه عمل طامع في المسمى الخ) فرجع إلى الاجرة وإن علم الفساد وظن ان لا اجرة نظير ما مر كما افاده  
السبكي شرح مر (قوله) وانه لا اجرة له الخ) قضيته ان مجرد علم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه انه حينئذ طامع

المالك شيئا (إلا إذا قال قارضتك وجميع الربح فلا شيء له في الاصح) لانه لم يطمع في شيء نعم إن جهل ذلك  
بان ظن أن هذا لا يقطع حقه من الربح أو الاجرة وشهد حاله بجهله بذلك استحق أجرة المثل فيما يظهر (ويتصرف العامل محتاطا



لابغين) فاحش في نحو بيع أو شراء (ولا نسيئة في) ذلك الفرع ولا نه قد يتلف رأس المال فتبقى العدة (٩٣) متعلقة بالمالك (بلا اذن) بخلاف ما اذا

أذن كالكيل ومن ثم جرى  
هنا في قدر النسيئة واطلاقها  
في البيع ما مر ثم نعم منع  
الماوردي البيع والشراء  
سلما لأنه أكثر غررا قال  
فان أذن له في الشراء سلما  
جاز أو البيع سلما يجوز لان  
الشراء أحظ اه وفيه نظر  
ظاهر ويجب الاشهاد  
والا ضمن بخلاف الحال  
لانه يحبس المبيع الى استيفاء  
الثمن ومتى أذن في التسليم  
قبل قبض الثمن لم يجب  
اشهاد والمراد بالاشهاد  
الواجب كما رجحه ابن  
الرفعة ان لا يسلم المبيع حتى  
يشهد شاهدين على اقراره  
بالعقد قال الاسنوي أو  
واحدة ثقة اه وقضية كلام  
ابن الرفعة انه لا يلزمه  
الاشهاد على العقد وقد  
يوجه بانه قد يتيسر له البيع  
بربح بدون شاهدين ولو  
اخر الهمافات ذلك لحاز  
له العقد بدون ما ولزمه  
الاشهاد عند التسليم (وله  
البيع) وكذا الشراء كما قال  
جمع متقدمون (بعرض)  
ولو بلا اذن لان الغرض  
الربح وقد يكون فيه وبه  
فارق الوكيل وقضيته ان له  
البيع بنقد غير نقد البلد  
لكن منعه العراقيون  
وبه جز ما في الشركة وفوق  
السبكي بان نقد غير البلد

لا منشأ له من الصيغة م ر اه (قوله فاحش) الى قوله والمراد بالاشهاد في المعنى الا قوله ومن ثم الى نعم والى  
قول المتن ولا يعامل في النهاية الا قوله نعم الى ويجب الاشهاد وقوله او المحكم (قوله فاحش) ظاهره انه يبيع  
بغير الغبن الفاحش ولو كان ثم من يرغب فيه بتمام قيمته ولعله غير مراد اخذ انما تقدم في الوكالة ان محل الصحة  
لما لم يكن ثم راغب ياخذ هذه الزيادة اه ع ش (قوله للفرع الخ) عبارة المعنى لانه في الغبن يضر بالمالك  
وفي النسيئة بما يهلك رأس المال الخ فيتضرر ايضا اه (قوله لانه قد يتلف الخ) لعل هذا في الشراء فقط اه سم  
وقد يصرح به قول شرح المنهج ووجه منع الشراء نسيئة انه كما قال الراعي قد يتلف الخ اه وقول الرشيدى  
قوله للفرع يرجع للبيع وقوله لانه قد يتلف رأس المال الخ راجع للشراء اه لكن قضية اقتصار  
المعنى وشرح الروض في تعليل منع البيع والشراء نسيئة على احتمال التلف رجوعه للبيع ايضا وهو  
الظاهر قول المتن (بلا اذن) اى من المالك في الغبن والنسيئة معنى وع ش (قوله بخلاف ما اذا  
اذن الخ) اى فيجوز اى ومع جوازه ينبغي ان لا يسالغ في الغبن كبيع ما يساوى مائة بعشرة بل يبيع بما تدل  
القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل  
انه كالكيل (قوله في البيع) اى نسيئة (قوله ما مر ثم) اى في الوكالة اى من انه ان عين له قدرا اتبع والا فان  
كان ثم عرف في الاجل حمل عليه والاراعى المصلحة اه ع ش (قوله منع الماوردى) اى عند الاذن  
في النسيئة معنى وشرح الروض وسم (قوله او البيع سلما يجوز) في شرح الروض وقد يقال الاوجه جوازه  
في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين اه سم عبارة الغنى والاوجه كما قال شيخنا جوازه  
في صورة البيع الخ اه (قوله وفيه نظر) كذا شرح م ر اه سم ولعله في محل اخر من النهاية (قوله وفيه  
نظر ظاهر) اى فالفقهاء الجواز مطلقا لان الحق لهما لا يعدوهما حيث اذن جاز لانه راض بالضرر  
والعامل هو المباشر اه ع ش (قوله ويجب الاشهاد) اى في البيع نسيئة معنى وشرح المنهج وع ش  
وفي شرح الروض والمعنى قال الاذرعى ويجب ان يكون البيع اى نسيئة من ثقة ملى كما مر في بيع مال  
المحجور وقال الماوردى ولو شرط على العامل البيع بالموجل دون الحال فسد العقد اه (قوله والا ضمن)  
اى بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيلولة لانه يضمن الثمن اه ع ش (قوله لم يجب اشهاد) لعدم جريان  
العادة بالاشهاد في البيع الحال نهاية ومعنى وشر حال الروض والبهجة قال ع ش ويؤخذ منه اى التعليل ان  
العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بها وجب الاشهاد ولا مانع منه اه (قوله على اقراره) اى  
المشتري (قوله قال الاسنوي الخ) معتمدا اه ع ش (قوله او واحدة) عبارة المعنى وشرح الروض وقياس  
ما مر في الوكالة باداء الدين ونحوه الا كتفاء بشاهد واحد وبمستور قاله الاسنوي اه قال السيد عمر كان وجه  
الا كتفاء بواحدة انه يمكن الاثبات به مع التمين وعليه فينبغي ان يكون محله حيث كان ثم قاض يرى ذلك اه  
قول المتن (وله البيع بعرض) وله شراء المعيب ولو بقيته معيبا عند المصلحة وليس له ولا للمالك رده بالمعيب  
معنى والروض مع شرحه (قوله لان الغرض) الى المتن في المعنى (قوله وقضيته) اى التعليل بان الغرض الخ  
(قوله وبه جز ما الخ) اى بالمنع واعتمده الشارح م ر ثم اه ع ش (قوله وفرق السبكي بان نقد الخ) ويؤخذ  
منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن ابى عصرون السابق اى في الشركة م ر وشرح الروض

فيما أوجه الشرع من أجرة المثل (قوله لانه قد يتلف رأس المال الخ) لعل هذا في الشراء فقط (قوله نعم منع  
الماوردى الخ) اى عند الاذن بالنسيئة كما أفصح به شرح الروض عنه (قوله او البيع سلما يجوز الخ) في شرح  
الروض وقد يقال الاوجه جوازه في صورة البيع ايضا لوجود الرضا من الجانبين (قوله وفيه نظر ظاهر  
الخ) كذا شرح م ر (قوله قبل قبض الثمن) اى حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن (قوله والمراد بالاشهاد  
الواجب الخ) كذا شرح م ر (قوله في المتن وله البيع بعرض) قال في شرح الروض واستشكله الاسنوي بالمنع في  
الشريك ويحاج بانهم لم يمنعوا في الشريك وانما قالوا لا يبيع بغير نقد البلد والمراد بنقد غير نقد البلد الا ان  
يروج وبه صرح ابن ابى عصرون ولا اشكال اه (قوله وفرق السبكي الخ) كذا شرح م ر وفي شرح

خلاف لمن زعمه ويصح كونه حالا من ضمير الظرف وزعم انه اذا تقدم لا يتحمل ضميرا مردود (تقتضيه) ويصح كونه صفة للرداذ تعريفه للجنس وهو كالسكره نحو آية لهم الليل نسلخ منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك لان له حق في المال بخلاف الوكيل (فان اقتضت) المصلحة (الامساك فلا) يردده (في الاصح) لا خلا له بمقصود العقد فان استويا جاز له الرد قطعا (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل واولى لانه مالك الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع او في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل بين ان يسميه في العقد ويصدقه البائع وان لا (فان اختلفا) اي المالك والعامل في الرد والامساك اي لا اختلافهما في المصلحة (عمل) من جهة الحاكم او المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده لان كلاهما له حق فان استوى الامساك والرد فيها رجع لاختيار العامل كما يحته ابن الرفعة لتمكنه من شراء المعيب بقيمته اي فكان جانبه هنا اقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض اي لا يبيعه اياه لانه يؤدي الى بيع ماله بماله بخلاف شرائه له منه بعين

اه سم (قوله لا يروج فيها) اي في البلداه سم قول المتن (وله الرد الخ) اي العامل عند الجهل اه مغني (قوله على مذهب سيويه) اي من صحة مجيء الحال من المبتداه ع ش عبارة المغني تنبيه اعترض تغيير المصنف بان جملة تقتضيه لا يصح كونها صفة للرد لانها معرفة و الجملة في معنى السكره ولا كونها حالا من الرد لانه مبتداه ولا يجيء الحال منه عند الجمهور ولا حالا من الضمير العائد على الرد في الجار والمجرور الواقع خبرا لتقدمه على المبتداه ولا يتحمل حينئذ ضمير اعند سيويه واجيب اما يجعل لام الرد للجنس فيكون في معنى السكره فيصح وصفه بجملة تقتضيه فهو كقوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار واما يجعل الجملة صفة عيب والتقدير يعيب يقتضي الرد به مصلحة وحينئذ فلم توصف السكره الا بسكره واما يصح مجيء الحال من المبتداه كما صرح به ابن مالك في كتابه يسمى سبك المنظوم تبعالسيويه واما يجعل الرد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد كما ذهب اليه الاخفش وغيره وان منعه سيويه وحينئذ يصح مجيء الحال منه اه (قوله) وان رضى به المالك (في اطلاقه مع قوله بل عليه) ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بله وعدم تعلقه ايضا به اه سم وحاصله جواز الرد للعامل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة في الرد وجوبه عليه ان لم يرض المالك بذلك (قوله فلا يردده) اي لا يجوز له الرد ولا ينفذه منه اه ع ش (قوله فان استويا جاز له الخ) ولا ينافي هذا ما ياتي قريبا من انه اذا استوى الامر ان في المصلحة رجع الى اختيار العامل لان ذاك عند اختلافهما وما هنا فيما اذا توافقا على استواء الامرين اه ع ش (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة في الابقاء اه ع ش (قوله رده على البائع الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع سم على حج اي فيكون الرد من جهة العامل فقط فان تعذر عليه ذلك فينبغي ان يتصرف فيه المالك بالظرف اه ع ش (قوله ونقض البيع) اي فسخه اه ع ش (قوله صرفه) اي المالك العقد ويحتمل ان المعنى رده المالك (قوله التفصيل السابق الخ) وهو ان سماه وصدة لم يقع العقد للوكيل والواقع له اه ع ش (قوله عنده) اي الحاكم او المحكم (قوله فان استوى الخ) اي عند الحاكم قول المتن (ولا يعامل الخ) اي لا يجوز ولا ينفذ (قوله المالك) اي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك اه ع ش (قوله لانه يؤدي الخ) صريحه امتناع معاملة وكيله وما ذونه بخلاف مكاتبه ولو فاسد او خرج بمال المالك غيره كان 'اي المالك وكيله عن غيره فتجوز معاملته قليوب اه بحجري (قوله بمال القراض) الى قوله وقضية المتن في النهاية (قوله اي لا يبيعه اياه) اي ولا يشتري منه للقراض كما في كلام غيره فكان الاولى حذف هذا التفسير لاهامه اهرشدي عبارة الانوار ولا يعامل المالك ولا يستاجر منه دكانا لقراض اه (قوله بخلاف شرائه) اي شراء العامل مال القراض و (قوله له منه بعين الخ) اي لنفسه من المالك بعين من مال نفسه او بدين في ذمته سم وع ش (قوله بطل) اي الشراء اه سم (قوله مطلقا) اي شرط البقاء اولا (قوله وجهان) اعلم انه ان

الروض قلت ويؤخذ منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عمرون السابق اه (قوله لا يروج فيها) اي في البلد ش (قوله بل عليه) في شرح الروض فيما اذا اقتضت المصلحة الرد ما نصه بل القياس وجوبه على العامل كعكسه اه (قوله وان رضى به المالك) في اطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بل وعدم تعلقه ايضا به اه (قوله رده على البائع الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع (قوله بين ان يسميه في العقد ويصدق البائع وان لا) هذا التفصيل لم يتقدم في الوكيل في مسائل العيب ولم يزد فيها هناك على قوله وعلم عامر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء بالعين بطل الشراء وإلا وقع للوكيل اه وانما تقدم ذلك التفصيل في مسائل مخالفة لكن لا يبعد جريانها فيها هناك لانه حيث انصرف عن المالك كان سبب انصرافه عنه مخالفة ما تنزل عليه الاذن وهو السلم فليتامل (قوله بخلاف شرائه له) كان المراد شراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال نفسه او بدين في ذمته (قوله بطل) اي الشراء (قوله فهل لاحدهما معاملة الآخرة وجهان) اعلم انه ان كان المراد بمعاملة الآخرة ان الآخر

كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره وإن كان المراد به أن الآخر يشتري منه للقراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك ولا مجال فيه للخلاف لأن فيه مقابلة مال المالك بماله هذا كله إذا كان المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال بل امرأجة الآخر كما هو ظاهر العبارة أما إذا انفرد كل من العاملين بمال كصور به بعضهم مسئلة الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري من صاحبه لنفسه فالوجه بل القطع جواز ذلك لأنه اجنبي بالنسبة للمائع الآخر وإن اراد أن يشتري لقراضه فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بماله فليحرر سم على حج اه عش وقوله كصور به بعضهم جرى عليه المغنى عبارة ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بمال فهل لأحدهما الشراء من الآخر فيه وجهان في العدة والبيان أحدهما لا اه (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر اه سم ولعله في غير شرحه أو في محل آخر منه والافكلامه هنا صريح في اعتماد المنع (قوله ووجه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي الخ (قوله بغير جنس) إلى التنبيه في النهاية (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر بل معلوم من قوله باع الذهب بدرهم الخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض يتجه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم ولا يعارض ذلك أنه يلزم أن يملك من المصحف بقدر حصته من الربح لأن حصوله امر مستقبل غير لازم للعقد سم على حج اه عش (قوله بقاءه) أي القراض (قوله ولا بأكثر من رأس المال والربح) فان فعل لم يقع الزائد لجهة القراض اه شرح المنهج زاد المغنى والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده أو مع ربحه مائة فاشترى عبدا بمائة ثم اشترى آخر بعين المائة فالثاني باطل سواء اشترى الأول بالعين أم في الذمة لأنه إن اشترى بالعين فقد صارت ملكا للبائع بالعقد الأول وإن اشترى في الذمة فقد صارت مستحقة للصرف للعقد الأول وإن اشترى الثاني في الذمة وقع للعامل حيث يقع للوكيل إذا خالف اه (قوله والربح) إلى قول المتن لم يقع للمالك في المغنى إلا قوله فان فعل فسيأتي وقوله ولا يربح (قوله إذ ظاهر المتن عود بغيره أنه الخ) وهو صريح شرح المنهج

يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كافي الوصيين المستقلين فان لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه وإن كان المراد به أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلا عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فليمتنع بيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إن كان المراد أن المال واحدا وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كصور بذلك بعضهم مسئلة الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لأنه اجنبي بالنسبة للمائع الآخر وإن اراد أن يشتري لقراضه بمائع الآخر فالوجه امتناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحرر (معاملة الآخر) بأن يبيعه مال القراض (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر (قوله في المتن ولا يشتري للقراض الخ) هل شرطه عدم الإذن أيضا كما هو قياس ما بعده (قوله بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه فلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر وهو حينئذ نظير ما ذكره قوله باع الذهب بدرهم الخ (فرع) هل للعامل الكافر شراء المصحف للقراض الذي يتجه الصحة أن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف لموكله المسلم لوقوع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزءا من المصحف لأن حصول الربح امر مستقبل غير لازم للعقد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهر أنه يمتنع قسمة المصحف والالزام ملكه جزا منه وهو تمتع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنصوص المال مع فسخ العقد فان ذلك من الطرق التي تحصل ملك الحصة واستقراره ما فليتامل (قوله في المتن ولا من يعتق على المالك بغير إذنه وكذا وجهه) قال في العباب فان اشتراها باذن المالك انفسخ النكاح ولا يرفع القراض مطلقا وعق

وقضية المتن الجواز لكن رجح بعضهم عدمه ووجهه ظاهر (ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فان كان ذهباً وجد سلعة تباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى بها السلعة ولا ثمن المثل ما لا يرجو ربحه أي أبدأ أو مدة طويلة عرفا بحيث يشق بقاءه إليها فيما يظهر ولا (بأكثر من رأس المال) والربح بغير إذن المالك إذ ظاهر المتن عود بغيره أنه إلى هذه أيضا وهو متجه وإن قال الأذرع لم أره نصا وذلك لأن المالك

لم يرض به فان فعل فسياتي  
(ولامن يعتق على المالك)  
لكونه بعضه أو أقر أو شهد  
ولم يقبل بحريته أو مستولته  
ويبعث لنحورهن (بغير  
اذنه) لان القصد الربح  
وهذا خسران فان أذن  
صح ثم ان لم يكن في المال  
ربح عتق على المالك وما  
بقى هو رأس المال وكذا  
ان كان فيه ربح فيعتق على  
المالك ويغرم نصيب العامل  
من الربح ولو أعتق المالك  
عبدا من مال القراض  
فكذلك (وكذا زوجه)  
أى المالك الذكر أو الأنثى  
لا يشتره بغير اذنه (في  
الاصح) لاضرار المالك  
بانفساح نكاحه أمواله  
اشترى للعامل من يعتق  
عليه وزوجه فان كان بالعين  
ولاربح لم يعتق عليه ولم  
ينفسخ النكاح وكذا ان  
كان في الذمة واشترى  
للقراض (ولو فعل) مامنع  
منه من نحو الشراء باكثر  
من رأس المال وشراء نحو  
بعض المالك وزوجه (لم  
يقع للمالك ويقع للعامل  
ان اشترى في الذمة) وان  
صرح بالسفارة لما مرفى  
الوكالة أما اذا اشترى بالعين  
فيطل التصرف من أصله  
(ولا يسافر بالمال بلاذن)

(قوله لم يرض به) عبارة شرعى الروض والمنهيج لم ياذن في تملك الزائده (قوله لكونه بعضه الخ) مفهومه  
انه يشترى ذوى الارحام وينبغى خلافه اذا كان هناك كما يرى عتقهم عليه لاحتمال دفعه اليه فيعود عليه  
الضرر اه ع ش (قوله بحريته) تنازع فيه اقر وشهد ش اه سم (قوله وما بقى هو رأس المال)  
أى ان بقى شىء والار ترفع القراض معنى وشرح الروض زاد سم عن العباب وللعامل اجرة مثله اه (قوله)  
ويغرم نصيب العامل) أى فيستمر للعامل بقدر ما يخصه من الربح فيأخذه بما بقى في يده من المال فلوم لم يبق  
بيد العامل شىء بان كان ثمن العبد جميع مال القراض وكان المالك معسرا بما يخص العامل فينبغى عدم نفوذ  
العتق في قدر نصيب العامل اه ع ش (قوله ولو أعتق المالك الخ) وليس للمالك ولا للعامل ان ينفرد  
بكتابه عبد القراض فان كاتبه صح فالنجوم قراض فان عتق وثمر ربح شارك العامل المالك في الولا بقدر ماله  
من الربح فان لم يكن ثمر ربح فالولا للمالك معنى وروض مع شرحه (قوله الذكر أو الأنثى) بدل من الزوج  
(قوله اما لو اشترى العامل) عبارة الروض (فرع) اشترى العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر  
صح ولم يعتق عليه اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة  
الشارح سم على حج اه ع ش ويفيده ايضا قول شرح المنهيج فيه أى للعامل شراؤه أى زوجه ومن  
يعتق عليه للقراض وان ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشترى زوجه ومن يعتق عليه  
لموكله اه وكذا يفيد صنيع المعنى حيث حذف قيد ولا ربح (قوله ولم يفسخ النكاح) ويتجه ان له الوطء  
لبقاء الزوجية لعدم ملكية شىء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء يستحب ولا يعارض ذلك انه يحرم على  
العامل وطء أمة القراض لان ذاك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة سم على حج اه  
ع ش (قوله من نحو الشراء الخ) أى كالشراء بغير جنس رأس المال والشراء لمن أقر المالك بحريته قول  
المتن (ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل مالم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال للشراء كافي  
نظائر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيده قولهم هنا للمار في الوكالة وقولهم المار في شرح وللمالك الرد وفي  
وقوعه التفصيل السابق في الوكيل الخ (قوله اما اذا اشترى بالعين الخ) وكذا ان اشترى في الذمة بشرط ان  
ينقد الثمن من مال القراض قاله الرويانى اه معنى وفيه تأيد لما مر آنفا (قوله فيطل التصرف الخ)  
ظاهرة البطلان في الكل في الشراء باكثر من رأس المال لافى الزائد فقط بخلاف عبارة شرح الروض اه  
سم وع ش اقول ومثلها عبارة المعنى وشرح المنهيج كما مر فينبغى حل كلام الشارح والنهاية على ذلك او  
على اتحاد العقد عبارة الجيرى قوله ولا يصح الشراء في الزائد أى والصورة ان العقد تعدد والا فلا يصح في  
الجميع اه قول المتن (ولا يسافر بالمال بلاذن) نعم لو قارضه لا يصلح للاقامة كالمنفعة واللجة فالظاهر  
كاقال الاذرى انه يجوز له السفر به الى مقصده المعلوم لها ثم ليس له بعد ذلك ان يحدث سفر الى غير محل

المبيع على المالك ثم ان لم يظهر ربح ارتفع القراض واشترى بكل ماله والا فباقيه رأس مال وللعامل اجرة  
مثله وان ظهر ربح غرم المالك للعامل نصيبه وكذا الحكم اذا أعتق عبد القراض اه (قوله بحريته) تنازع  
فيه اقر وشهد ش (قوله اما لو اشترى العامل من يعتق عليه وزوجه الخ) عبارة الروض فرع اشترى  
العامل للقراض اباه ولو في الذمة والربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي  
الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى زوجه للقراض صح ولم يفسخ  
نكاحه ويتجه ان له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكة شىء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستحب ولا  
يعارض ذلك انه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذاك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة  
ثابتة (قوله عليه) أى العامل وكذا قوله زوجه ش (قوله من نحو الشراء باكثر من رأس المال) ظاهره  
البطلان في الكل لافى الزائد بخلاف عبارة شرح الروض لانه قال فان اشترى باكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة  
القراض الخ اه وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين ورأس المال عشرة (قوله في المتن ويقع للعامل الخ)  
هل محل الوقوع للعامل مالم يذكر انه للقراض ويصدقه البائع والابطال للشراء كافي نظائر ذلك من الوكالة

وإن قرب السفر وانتفى الخوف والمؤنة لأن السفر مظنة الخطر فيضمن به وبائهم ومع (٩٧) ذلك القراض باق بحاله سواء أسافر بعين المال

أو العروض التي اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر منه أو استويا صح البيع للقراض أو اقل قيمة بما لا يتعين به لم يصح اما بالاذن فيجوز نعم لا يستفيد ركوب البحر الا بالنص عليه ولاذن في بلد لا يسلك اليها الا فيه وألحق به الأذرعى الانهار اذا زاد خطرهما على خطر البر ثم ان عين له بلدا فذاك والاتعين ما اعتاد اهل بلد القراض السفر اليه منه (ولا ينفق) العامل واراد بالنفقة ما يعم سائر المؤن (منه) أى من مال القراض (على نفسه حضرا) عملا بالعرف فان شرط ذلك فى العقد فسد (وكذا سفرا) فى الاظهر لان النفقة قد تستغرق الربح وزيادة (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كطى الثوب ووزن الخفيف) وان لم يعتد فرفعه مدين (كذهب ومسك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضطه أى نحو وزنها كنفها من الخان الى الدكان لتعارف الاستجار لذلك ويصح جـ

أقامته إلا باذن معنى وشرح الروض (قوله وإن قرب) الى التنبيه فى المعنى لا قوله سواء إلى وقد قال وقوله وإن لم يعتد وقوله ويصح جـ الى المتن (قوله وان قرب السفر الخ) ومحل امتناع السفر الى ما يقرب من بلد القراض اذا لم يعتد اهل بلد القراض الذهاب اليه ليبيع ويعلم المالك بذلك والا جاز لان هذا بحسب عرفهم يعد من اسواق البلد اه ع ش (فيضمن الخ) أى فان سافر بمال القراض بلا ضرورة يضمن الخ نهاية وغرر عبارة المعنى والروض مع شرحه فان سافر بغير اذن أو خالف فيما اذن له فيه ضمن ولو عاد من السفر اه (قوله ولم ينزل) ثم ان اراد التصرف فى مال القراض عزل قدره أو اشترى بالجميع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض اه ع ش عبارة الانوار فلو خلط الف بالالف وربح فالنصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط اه (قوله ثم اذا باع فيما سافر اليه الخ) ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه بتقد بلد القراض بل يجوز بالعرض وبتقد ما سافر اليه حيث كان فيه ربح اخذ اما تقدم ثم ظاهر كلامه صحة البيع فيه وان عين غيره للبيع بل ولو نهاه عن السفر اليه وقد استفاد ذلك من قوله ثم اذا باع الخ اه ع ش (قوله صح البيع للقراض) واستحق نصيبه من الربح وان كان متعديا بالسفر ويضمن الثمن الذى باع به مال القراض فى سفره وان عاد بالثمن من السفر لان سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود معنى وروض مع شرحه (قوله ويجوز) وان سافر بالمال بالاذن فوجده يباع رخيصا بما يباع فى بلد القراض لم يبيع الا ان توقع رجحا فيما يعتاض او كانت مؤنة الرد اكثر من قدر النقص اه روض مع شرحه (قوله نعم لا يستفيد الخ) عبارة الروض ولا يركب البحر فان فعل بلا اذن ضمن وان عاد من السفر اه (قوله ركوب البحر) أى الملح سم ورشيدى (قوله إلا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالملاح مر اه سم (قوله او الاذن فى بلد الخ) كساكن الجزائر التي يحيط بها البحر اه معنى (قوله ثم ان عين) راجع الى قوله اما بالاذن فيجوز قول المتن (ولا ينفق الخ) ولا يتصدق من مال القراض ولو بكسرة لان العقد لم يتناوله وروض معنى (قوله ولا ينفق الخ) أى وان جرت العادة بذلك وظاهره وان أذن له المالك وينبغى خلافه ولعله غير مراد وعليه فاذا فرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح فان لم يوجد حسب من راس المال اه ع ش (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغى جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل لا شرطها فسد القراض اه سم وكذا يفيد ذكر النهاية والمعنى هذه العبارة فى شرح وكذا سفر فى الاظهر بل يفيد صنيع الشارح ايضا بارجاع قول المتن وكذا سفر الخ الى ما قبله متنا وشرحا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل يعتاد ش اه سم (قوله فرفعه متعين) أى عطف على فعل ما يعتاد (قوله لقضاء العرف به) يشكل مع قوله وان لم يعتد اه سم ورشيدى (قوله بالرفع) أى عطف على الامتعة أى على المضاعف المحذوف منه والاصل لا وزن الامتعة الثقيلة ولا نحوه (قوله ما بعد لا) وهو الامتعة الثقيلة دون قوله ونحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ اه ع ش (قوله والا اوهم عطفه على الامتعة الخ) افهم انه على الجـ ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا يعطف فان قيل هذا الايهام متحقق على تقدير رفع الامتعة ايضا لانه يتوهم انه نفس المعطوف عليه فلم يحترز عنه قلت لعدم امكان

(قوله أو اقل قيمة بما يتعين به لم يصح) ولا يفسخ القراض بالبيع مطلقا كما صرح به الامام والغز الى شرح روض (قوله ركوب البحر) أى الملح (قوله إلا بالنص عليه) ويكفى فى التنصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالملاح مر (قوله فان شرط ذلك فى العقد فسد) ينبغى جريانه فى صورة السفر ايضا كما يفيد قول الروض ولا النفقة على نفسه من مال القراض إن سافر بل لو شرطها فسد القراض اه (قوله فى المتن) وعليه فعل ما يعتاد وقضيته أنه لو احتاج ذلك الى مؤنة كانت عليه وسأقضى فى كلام الشارح قريبا (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل قول المتن يعتاد ش (قوله لقضاء العرف به) قد يشكك مع قوله وان لم يعتد (قوله والا اوهم عطفه على الامتعة الثقيلة) افهم انه على الجـ ليس عطفا على الامتعة فعلى ماذا هذا ولا يقال هذا

فلا اجرة له وما يلزمه عمله ان استوجر عليه تكون الاجرة من ماله وما ياخذ الرصدى والمكاس يحسب من مال القراض كما قاله الماوردى  
(تنبيه) فديقال في كلامه تكرار فان (٩٨) ما أفاده قوله وعليه الخ يفيد قوله السابق وتوابعها كدشر الثياب وطبها وقد يجاب انه ذكره

هنا للتصريح بالزوم وليان  
انه لا يستأجر عليه من مال  
القراض المعلوم منه انه لا  
اجرة له في مقابلته وهذا لا  
يستفاد من ذلك لجواز اخذ  
الاجرة في مقابلة الواجب  
وان تعين كتعلم الفاتحة  
وأيضاً بين بهذا أن التوابع  
منها ما يعتاد وغيره وان  
كليهما إذا خف عليه فقيه  
فائدة لا تعرف من ذلك  
لا يهاهم ان التوابع هي  
المعتادة فقط (والاظهر ان  
العامل يملك حصته من  
الربح بالقسمة لا بالظهور)  
اذلوا ملك به لشاركي في المال  
فيكون النقص الحادث بعد  
ذلك محسوبا عليهما وليس  
كذلك بل الربح وقاية  
لرأس المال وبه فارق ملك  
عامل المساقاة حصته من  
الثمر بالظهور لتعينه خارجا  
فلم يتخير به نقص النخل  
وعلى الاول له بالظهور فيه  
حق مؤكد فيورث عنه  
ويتقدم به على الغرماء  
ويصح اعراضه عنه ويغرمه  
المالك باتلافه للمال او  
استرداده ومع ملكه بالقسمة  
لا يستقر ملكه إلا إذا  
وقعت بعد الفسخ  
والنضوض الاتي والاجبر  
به خسران حدث بعدها  
ويستقر نصيبه ايضا  
بنضوض المال مع ارتفاع  
العقد من غير قسمة ولا

الاحتراز عنه عليه بخلاف تقدير الجرفلا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن سم على حج اه رشدي (قوله)  
وما يلزمه عمله ان استوجر الخ ولو شرط على المالك الاستئجار عليه من مال القراض حكى الماوردى فيه  
وجمين والظاهر منهما عدم الصحة مغنى ونهاية (قوله فلا اجرة له) سياق في الشارح م في المساقاة ان مالا  
يلزم العامل فعله إذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما لو قال اقض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان  
محل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلا إذن من المالك فليحجر اه عش (قوله وما ياخذ الرصدى  
الخ) اى والخفير اه مغنى (قوله يحسب من مال القراض) اى من رأس المال ان لم يوجد ربح فان وجد  
ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمكاس حسب منه كما يدل عليه قول المصنف الآتى وللنقص الحاصل الخ وينبغي  
ان مثل ذلك مالودفع الوكيل ذلك من المال الموكل فيه إذا تعذرت مراجعة المالك اما إذا لم تعذر فليس له ذلك  
إلا بالاذن منه فلو خالف كان متبرعا به وضاع عليه وينبغي ان محل الاحتياج للمراجعة حيث لم يعتد ذلك  
ويعلم به المالك والادفع بلا مراجعة وان سهلت اه عش (قوله المعلوم منه) اى من البيان (قوله وهذا) اى  
انه لا اجرة له الخ (قوله من ذلك) اى الزوم (قوله وان تعين) غاية (قوله وان كليهما) اى المعتاد وغيره (قوله  
عليه) خبر ان والضمير للعامل قول المتن (من الربح) اى الحاصل بعمله اه مغنى قول المتن (لا بالظهور) اى  
لربح (قوله اذلوا ملك) إلى الفصل في النهاية لا قوله ولو العامل وكذا في المغنى لا قوله ولا ترد إلى المتن وقوله  
ولا يؤيده إلى المتن (قوله عليهما) اى على رأس المال والربح كما يدل عليه تعبير غيره بالمالين (قوله وبه) اى  
بقوله وليس كذلك بل الربح الخ (قوله وعلى الاول) اى الاظهر و (قوله له) اى للعامل قبل القسمة و (قوله  
فيه) اى نصيبه من الربح (قوله على الغرماء) اى وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين شرح الروض اه سم  
وعش (قوله اعراضه) اى العامل (قوله باتلافه) اى اتلاف المالك مال القراض باعتاق او ايلاد او  
غيرهما ولو قبل القسمة اه شرح البهجة والروض (قوله او استرداده) اى المالك مال القراض من  
العامل (قوله لا يستقر ملكه الخ) عبارة للمغنى والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العامل بالقسمة بل  
إنما يستقر بتنضيض المال وفسخ العقد معها لبقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنضيض المال حتى لو  
حصل بعد القسمة نقص جبر بالربح المقسوم او تنضيض المال والفسخ بلا قسمة المال لا ارتفاع العقد  
والوثوق بحصول رأس المال او تنضيض رأس المال فقط واقتسام الباقي مع اخذ المالك رأس المال  
وكالاخذ الفسخ اه (قوله نصيبه) اى العامل اى ملك نصيبه (قوله من غير قسمة) فالمدار على النضوض  
مع الفسخ ولا أثر للقسمة اه وتقدم آنفا أن الأخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله في مجرد الملك الخ)  
اى لا في استقراره وفي هذا الجواب نظر اذ للعارض ان يقول ان مجرد الملك يحصل بالنضوض وارتفاع  
العقد بلا قسمة ايضا (قوله في حصوله بماذا) الاولى في انه بماذا يحصل (قوله ومراخ) والراجح منه انها من  
الربح ان اخذت قبل القسمة اه عش قول المتن (والنتاج) اى من امة او بهيمة (وكسب الرقيق) اى من صيد  
واحتطاب وقبول وصية اه نهاية زاد المغنى وهبة اه (قوله بشبهة منها) اوزنا مكرهة او مطاوعة وهى

الايهام متحقق مع رفع الامتعة الثقيلة لانه يتوهم أنه نفس المعطوف عليه ولم يحترز عنه فدل على عدم  
مراعاته لانه لا بأس بالاحتراز عنه حيث امكن لكنه لم يمكن على ذلك التقدير (قوله وقد يجاب بانه ذكره هنا  
الخ) وايضا في المذكور تفصيل لتوابع التجارة لا يستفاد خصوصه مما سبق (قوله وان كليهما) خبر ان قوله  
عليه (ويتقدم به على الغرماء) وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلقه بالعين مع شرح الروض (قوله من غير قسمة)  
فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا اثر للقسمة (قوله على من وطىء امة القراض بشبهة منها) فان وطئها  
العامل عالما بالتحريم ولا ربح حد لا تنفاه الشبهة ولا فلا حد للشبهة ويكون الولد حرا وتلزم قيمته للمالك فيما

ترد هذه على المتن خلافا لمن زعمه لأن كلامه في مجرد الملك الذى وقع الخلاف في حصوله  
بماذا ومرا آخر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض (وثمار الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر) على من وطىء امة القراض بشبهة منها



ولو العامل وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف (٩٩) العامل (يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد

التجارة وخرج بالحاصلة  
من ذلك الظاهر في حدوثها  
منه ما لو اشترى حيوانا حاملا  
أو شجرة عليه ثم لم يؤبر فان  
الوجه ان الثمرة والولد  
مال قراض (وقيل) كل ما  
حصل من هذه الفوائد  
(مال قراض) لأنها بسبب  
شراء العامل لاصلها ولا  
يؤيده ما مر في زكاة التجارة  
ان الثمرة والنتاج مال تجارة  
لان المعبر فيما يركى كونه  
من عين النصاب وهذا  
كذلك وهنا كونه بحرق  
العامل وهذا ونحوهما  
ليست كذلك (والنقص  
الحاصل بالرخص) أو بعيب  
كمرض حادث (محسوب من  
الربح ما يمكن ومجبور به)

انه المتعارف (وكذا والتلف  
بعضه بأفة) سبوبة (أو  
غصب أو سرقة) وتعذر  
أخذ بدله (بعد تصرف  
لعامل في الاصح) لانه نص  
حصل فاشبه نقص العيب  
والمرض أمالو أخذ بدل  
المغصوب أو المسروق  
فيستمر القراض فيه وله  
الخاصة فيه ان ظهر في  
المال ربح وخرج ببعضه  
نحو تلف كذا فان القراض  
يرتفع مالم يتلفه أجنبي  
ويؤخذ بدله أو العامل  
ويقبض المالك منه بدله  
ثم يردده اليه كما بحثناه

من لا تعتبر مطاوعتها أو نكاح نهاية ومغنى وشرح الروض (قوله ولو العامل) عبارة النهاية والمغنى والاسنى  
والغرر ويحرم على كل من المالك والعامل وطء جارية القراض سواء كان في المال ربح ام لا وتزويجها اى  
لثالث وليس وطء المالك فسخ للقراض ولا موجباً لمهر او لاحد او استيلاده كاعتاقه فينفذ ويغرم للعامل  
حصته من الربح فان وطئ العامل عالماً بالتحريم ولا ربح حد لعدم الشبهة والافلاحد للشبهة ويثبت عليه  
المهر ويجعل في مال القراض كما قاله الشيخان اه زاد النهاية ويكون الولد حراً وتلزمه قيمته للمالك فيما  
يظهر اه قال عث والقياس كما يؤخذ من توجيه كلامهما في المهر أنها تكون مال قراض مر انتهى  
حواشي شرح الروض اه عبارة البجيرمي عن القليوبي قال والدشيخنا مر وتكون اى قيمة الولد مال  
قراض ايضاً وخالفه ولده فيها وقال انها للمالك ومال شيخنا الاول وهو ظاهر اه وفي الغرر والروض ولو  
استولد للعامل جارية القراض لم تصرام ولداً لانه لا يملك بالظهور اه (قوله العينية) بخلاف غير العينية  
كالسمن وتعلم صنعة فهو مال قراض اه شرح الروض والبهجة قول المتن (والحاصلة) اى كل منها (من  
مال القراض) المشتري به شقص ورقيق وأرض وحيوان للتجارة اذا حصل في مدة التربص لبيع كل من  
الامور المذكورة اه مغنى (قوله) لأنها ليست من فوائد التجارة) اى الحاصلة بتصرف العامل في مال  
التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من عين المال من غير فعل من العامل اه مغنى (فرع) لو استعمل  
العامل دواب القراض وجب عليه الاجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن  
العامل فان خالف فلا شيء فيه سوى الاثم سم على منهج ويشكل كون الاجرة للمالك على ما ذكره الشارح  
من أن المهر الواجب على العامل بوطئه يكون في مال القراض اللهم الا ان يقال ما ذكره منى على أن مهر  
الامة مطلقاً للمالك او ان المراد بكونها للمالك انها تضم مال القراض كالمهر وهو الاقرب اه عث  
(قوله وخرج بالحاصلة الخ) عبارة المغنى اما لو اشترى حيواناً حاملاً فيظهر كما قال الاسنى تخريجه على نظير  
من الفليس والرد بالعيب وغيرهما اه (قوله لو اشترى حيواناً حاملاً الخ) ولو اشترى دابة او امة حائلاً ثم  
حملت هل يجوز بيعها من كل منهما لكونها مال قراض او يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه اولا  
يجوز لو احدهما لا اختصاص المالك بالحل فاشبه ذلك الدابة الموصى بحملها أو الحامل بحرقه نظراً والاقرب  
الثاني ويكون ذلك كما لو استرد بعض المال فيفسخ القراض فيه ثم ان لم يظهر ربح فظاهر والا استقر  
للعامل قدر حصته منه ويعرف مقدار الربح بتقويم الدابة غير حامل اه عث (قوله ولا يؤيده) اى القيل  
(قوله او بعيب الخ) عبارة المغنى او العيب او المرض الحادثين اه وهى الموافقة قول الشارح الاق فاشبه  
نقص العيب والمرض (قوله بأفة سبوبة) كحرق وغرق نهاية ومغنى (قوله اخذ بدله) عبارة النهاية  
والمغنى اخذ اه وأخذ بدله اه قول المتن (بعد تصرف العامل) اى بالبيع والشراء (قوله وله الخاصة)  
اى للعامل اه عث عبارة المغنى وشرح المنهج والروض مع شرحه والخضم في البدل المالك ان لم يكن في  
المال ربح والمالك والعامل اذا كان فيه ربح (قوله ثم يردده) اى بلا استئناف القراض اه (قوله كما  
بحثناه) معتمد اه عث وفي البجيرمي عن الزياى اعتماده ايضاً ويأتى عن الاسنى والمغنى خلافاً (قوله  
وسبقهما اليه المتولى الخ) واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قال به الامام وهو المعتمد مغنى وروض مع  
شرحه (قوله يرتفع) اى القراض بالتلف العامل (مطلقاً) اى سواء اخذ منه بدله ورده اليه ام لا اه عث

يظهر شرح مر (قوله ولو العامل) مشى في الروض على المهر الواجب وطء العامل يجعل في مال القراض  
واعتمده شيخنا الشهاب الرملى ووجهه بانه فائدة عينية حصلت بفعل العامل كارباحه اه ويحتمل ان  
يجرى ذلك في قيمة الولد فيما اذا ولد الموطوء فيكون مال قراض للتوجيه المذكور لكن الذى يظهر خلافه  
والفرق مر قال في الروض فان جنى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض اولا وجهان اه  
والمعتمد الاول وان قال في شرحه ان الوجه الثاني مر والله تعالى اعلم (قوله مالم يتلفه اجنبى الخ) اعتمده  
مر وعبارة شرحه كعبارة الشارح (قوله ويؤخذ بدله) وانما لم يكن مال قراض قبل اخذه وقبضه كما كان

وسبقهما اليه المتولى وقال الامام يرتفع مطلقاً

أى وحيتذ يحتاج إلى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما قاله الامام (قوله يفسخ مطلقا) أى سواء دفع بدله ليكون مال قراض ام لا وفي صورة الدفع إنما يصير قراضا بعد جديد اه ع ش قول المتن (وإن تلف قبل تصرفه) ظاهره ولو بنحو غصب او سرقة واخذ بدله فليراجع (فرع) قال في الروض وان جنى عبد القراض فهل يفديه العامل من مال القراض وجهان اهو المعتمد الاول وإن قال في شرحه ان الواجهة الثاني مر اه سم (فرع) في المغنى والروض مع شرحه ولو قتل عبد القراض وقد ظهر في المال ربح فالقصاص بينهما فليس لاحدهما الانفراد به فان عفا العامل عن القصاص سقطت وجبت القيمة كالمو عفا المالك ويستمر القراض في بدله ولو لم يكن في المال ربح فللمالك القصاص والعفو مجانا وإن تلف مال قراض اشترى بعينه شيئا قبل تسليمه انفسخ البيع والقراض وإن اشتراه في الذمة وتلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء للعامل فيرفع القراض وإن تلف بعد الشراء وقع للمالك ولو كان المال مائة وتلف لزمه مائة اخرى اه (قوله ولا يجبر به) أى بالربح

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين) قوله في بيان إلى قوله وكان الفرق في النهاية إلى قوله لانه إلى ويحصل وقوله أى حيث إلى وباسترجاعه قول المتن (لكل فسخه) وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا توقع فيه ربحا كان ظفر بسوق اوراغب ولا يشتري لارتفاع العقد مع كونه لا حظ له فيه مغنى ونهاية قال ع ش ومحل نفوذ الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال او ضياعه وإلا لم ينفذ وينبغي ان لا ينفذ من المالك ايضا إن ظهر ربح والحالة ما ذكرنا فيه من ضياع حصة العامل اه (قوله متى شاء) إلى قوله حيث في المغنى لا قوله أى حيث إلى باسترجاعه (قوله لانه وكالة ابتداء وشركة الخ) أى وكلها عقود جائزة اه مغنى (قوله وشركة) أى بعد ظهور الربح (او جمالة) أى قبله (قوله ويحصل) أى الفسخ (قوله بقول المالك) الاولى بقوله فسخته وقول المالك لا تصرف الخ (قوله فسخته) او رفعته او ابطلته او نحو ذلك نهاية ومعنى كنفقته ولا تبع ولا تشترع ش (قوله ولا تصرف) أى بعد هذا اه نهاية (قوله أى حيث الخ) راجع للصورتين جميعا اه ع ش (قوله وباسترجاعه الخ) وباعتاقه واستيلاده ولو حبس العامل ومنعه من التصرف أو باع ما اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخا له لعدم دلالة عليه بل يبيعه إعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومعنى (قوله فقيما استرجعه) أى وبقي في الباقي اه مغنى (قوله حيث لا غرض الخ) اعتمدهم وحاصل المعتمد انكار القراض من المالك او العامل كانكار الوكالة من الموكل او الوكيل وانه لا فرق في جميع ذلك بين ان يكون الانكار ابتداء او بعد سؤال خلافا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الروض أى والمغنى اه م ع عبارتهما اجيب أى عن استشكل تصحيح النووي والانزال بانكار القراض بانه ينبغي أن يكون كانكار الوكالة فيفرق بين كونه لغرض أو لا بان الفقه ما قاله النووي لأن صورة ذلك في الوكالة ان يستل عنها المالك فينكرها وصورته في القراض أن ينكره ابتداء حتى لو انعكس انعكس الحكم اه (نظير ما مر في الشركة) عبارة غيره كالوكالة قال ع ش مقتضى تشبيهه بالوكالة عدم انزاله بالخيانة قال الاذرعى الظاهر ولم اره نصا ان عامل المحجور عليه إذا خان أو غش ان عزل بخلاف عامل مطلق التصرف اه حواشى الروض وقياس ما مر للشارح مر من ان الوكيل عن المحجور عليه إذا فسق ان عزل عن بقاء المال في يده لا عن التصرف انه هنا كذلك وانه يفرق بين الابتداء والدوام اه

بدل المرهون رهنه في ذمة الجاني لان القراض أضنف لجوازه من الجانبين (قوله في المتن وإن تلف قبل تصرفه الخ) ظاهره ولو بنحو غصب واخذ بدله فليراجع لم يفصح عما لو كان التلف للكل او البعض قبل التصرف بنحو غصب او سرقة واخذ بدله فليراجع حكم ذلك

(فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين الخ) (وبانكاره له حيث الخ) اعتمدهم وحاصل المعتمد ان انكار القراض من المالك او العامل كانكار الوكالة من الموكل او الوكيل وانه لا فرق في جميع ذلك بين ان يكون الانكار ابتداء او بعده سؤال خلافا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الروض (قوله

وعليه ففارق الاجنبى بان للعامل الفسخ فجعل إتلافه فسخا كالمالك بخلاف الاجنبى وفيما إذا أتلفه المالك يفسخ مطلقا ويستقر عليه نصيب العامل (وإن تلف) بعض المال (قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال في الاصح) ولا يجبر به لان العقد لم يتأكد بالعمل

(فصل) في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فسخه) متى شاء ولو في غيبة الآخر لانه وكالة ابتداء وشركة وجعالة انتهاء ويحصل بقول المالك فسخته أولا تصرف أى حيث لا غرض فيما يظهر أخذا بما يأتي في الانكار وباسترجاعه المال فان استرجع بعضه فقيما استرجعه وبانكاره له حيث لا غرض وإلا فلا كالوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة وأصلها (ولومات أحدهما أو جن أو أغنى عليه انفسخ) نظير ما مر في الشركة وللعامل

البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير اذن وارث وليس الوارث عامل مات الاباذن (١٠١) المالك وكان الفرق ان بيع العامل واستيفاء

من لو ازم عقده فلم يمنعها موت المالك بخلاف وارثه نعم يظهر تقييد جواز بيعه بما اذارجى فيه ظهور ربح اخذ ما ياتي (ويلزم العامل) وان لم يكن ربح (الاستيفاء) لديون التجارة اى لرأس المال منها فقط كما اعتمدته الاسنوى وغيره لتصريحهم في العروض بانه لا يلزمه الا تنضيض رأس المال فقط مع قياسهم مسألة الدين عليها لكن اعتماد ابن الرفعة ما اقتضاه المتن كالروضة واصلها انه يلزمه استيفاء الربح ايضا وتبعه السبكي وفرق بين هذا والتنضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيه حقيقة لكونه حاصل ايده فاكتفى بتنضيض قدر رأس المال فقط (اذا فسخ احدهما) او انفسخ لان الدين ناقص وقد اخذ منه ملكا تاما فليرد كما أخذ (وتنضيض رأس المال ان كان) ما يده عند الفسخ (عرضا) او نقدا غير صفة رأس المال اى بيعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال وان ابطله السلطان والاباع بالاغبط منه ومن جنس رأس المال فان باع بغير جنسه حصل به جنسه وانما يلزمه استيفاء ما ذكر وتنضيضه ان طلبه المالك او كان لمحجور عليه وحظه في ذلك ولا يتمتع بمنع

(قوله بعد موت المالك) وكذا للعامل بعد جنون المالك أو اغنامه بيع مال القراض واستيفاء ديونه بغير اذن الولي مغنى وروى مع شرحه (قوله وليس) اى البيع والاستيفاء (قوله الاباذن المالك) فان امتنع المالك من الاذن في البيع تولاه امين من جهة الحاكم ولا يقرر ورثة المالك العامل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على العرض فان رض المال ولو من غير جنس رأس المال جاز تقرير الجميع فيكفى ان يقول ورثة المالك للعامل قررناك على ما كنت عليه مع قبوله اى لفظا او يقول المالك لورثة العامل قررناكم على ما كان مورثكم عليه مع قبولهم وكالورثة ولهم وكالموت الجنون والاغناء فيقرر المالك بعد الافاقة منهم ما ولى الجنون مثله قبل الافاقة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العامل بربح نصيبه ويشتركان في ربح نصيب الاخر مثاله المال مائة ووربحها مائتان مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بيع مال القراض بستمائة فلكل منهما ثلاثمائة اذ للعامل من الربح القديم مائة ووربحها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث ووربحها مائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع للبشرى قررناك على المبيع فقبل صح النكاح لانه لا بد فيه من لفظ التزويج او الانكاح مغنى وروى مع شرحه وقوله لا يقرر ورثة المالك الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ويجوز التقرير اى بان يقول قررناك وقوله وقرر العقد اى من جانب المالك او وارثه وقوله مقسوم بينهما اى الوارث والعامل وقوله ولو قال البائع الخ ذكره لمناسبته للتقرير في القراض اه (قوله اذارجى) كذا في اصله بخطه بالياء سيد عمر (قوله ما ياتي) اى في قوله ولا يتمتع بمنع المالك الخ قول المتن ( ويلزم العامل الاستيفاء) ولورضى المالك بقبول الحوالة جاز نهاية ومعنى اى الحوالة الصورية رشيدى عبارة ع ش فيه مسأحة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا ببقاء الدين في ذمة من هو عليه اه واستيفاء المالك اياه بنفسه مثلا (قوله لكن اعتمدته ابن الرفعة ما اقتضاه المتن الخ) وكذا اعتمدته النهاية والمعنى وشر حال الروض والمنهج عبارة السيد عمر وما اعتمدته ابن الرفعة تحقيق بالاعتماد اه (قوله انه يلزم) الى قول المتن مثله في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او برضاه الى المتن (والتنضيض) اى حيث لم يلزمه تنضيض ما زاد على رأس المال (قوله والمالية فيه حقيقة) اى بخلاف الدين (قوله لان الدين ناقص) اى انه قد يحى وقد لا اه ع ش (قوله ما يده) اى حسا او حكما ليشمل ما في الذمم اهرشيدى (قوله او نقدا غير صفة رأس المال) اى كالصالح والمكسرة اه مغنى (قوله والاباع) اى وان لا يوافق نقد البلد لرأس المال سم ورشيدى (قوله فان باع بغير جنسه) اى ولم يكن نقد البلد الذى باع به اغبط اخذ اعماقه اه رشيدى (قوله حصل به جنسه) ولو قال رب المال لا اثق به جعل مع يده يدفى أو وجه الوجهين لان الائتمان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم أنه لا ينفذ حتى ينض المال ويعلم به المالك انها يقال ع ش قوله جعل مع يده يدفى ينبغى ان اجرة ذلك على المالك اه وقال الرشيدى قوله وظاهر كلامهم الخ اى ولا ملازمة بين الانفساح والانعزال فليتأمل اه (قوله ان طلبه المالك) اى كلاما من الاستيفاء والتنضيض وكذا قوله في ذلك قال ع ش فلو كان المالك اثنين وطلب احدهما التنضيض والاخر عدمه فينبغى ان يقسم المال عروضا فما يخص من طلب العروض يسلم له وما يخص من طلب التنضيض يباع ويسلم له جنس رأس المال اه (قوله ما لم يقل) اى المالك (له) اى للعامل (قوله بتقويم عدلين) قضيته انه لا يكتفى بتقويم رجل وامرأتين ويوافقهما في الغصب عن العباب ثم هذا ظاهر في الاعيان واما اذا كانت ديونا فطريق قسمة ذلك ويحتمل ان يقال ان تراضى العامل والمالك على تعيين بعضها للعامل وبعضها للمالك فذاك والارفع الامر الى الحاكم فيستوفيهما ويقسم الحاصل عليهما وعلى التراضى يكون ذلك كالحوالة فان تعذر على احدهما استيفاء ما عين له من الدين لم يرجع على صاحبه او يقسم كل واحد من

والاستيفاء) اى لديون التجارة (قوله وليس) اى البيع والاستيفاء ش (قوله لكن اعتماد ابن الرفعة الخ) اعتمدته مر (والاباع الخ) اى وانه لا يوافق رأس المال ش

المالك ان توقع ربحا بظهور راغب مالم يقل له نقسم بتقويم عدلين أو أعطيك نصيبك من الربح ناضا

ولم يزد راغب وخرج براس المال الربح لانه مشترك بينهما فلا يكلف احدهما بيعه نعم ان توقف تنضيض راس المال عليه بان كان بيع بعضه ينقص قيمته كعبد وجب بيع الكل كما بحثه في المطلب (وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه العمل إلا لفائدة له ويرد بانه وطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو ١٠٢) استرد المالك بعضه) اى مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجوع راس المال

إلى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل او برضاه وصرح بالاشاعة او اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع رجاء راس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسر وقع بعده (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين) فالربح سدس المال وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح (وباقية من رأس المال) فوعد ما في يده الى ثمانين لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا وثلثين ويرد الباقي واستشكل الاسنوى كابن الرفعة استقلاله باخذ ذلك بانه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقى وإلا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا بنحورهن ولم يوجد حتى لو افلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجاب بأن

الديون بالمحاصة على حسب ما يخص كلا منهما أصلا ورجاءه ع (قوله ولم يزد راغب) كما جزم به ابن المقرئ فلو حدث بعد ذلك غلام يؤثر نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف احدهما الخ) اى بل يقتسمانه ان شاء او يبيعانه معااه ع (قوله عليه) اى يبيع مال القراض كله (قوله وجب بيع الكل) معتمد اه ع (قوله مطلقا) اى حصل فائدة او لا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) اى فى المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها او قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك فى تصوير المسئلة وفيه بحث لماسياتى عن المطلب انه قرض حيثنذ فكيف يحكم بانه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر فى شرح الروض عدم نفوذ تصرفه إلا فى الاسترداد بغير رضاه فليتأمل سم على حجج اهرشيدى وقوله فى المسترد يعنى فى قدر نصيب العامل منه وقوله فى شرح الروض اى والمعنى حيث اسقط قول الشارح او برضاه الى المتن ثم قال فى شرح فالمسترد شائع رجاء راس مال مانصه اما اذا كان الاسترداد برضا العامل فان قصده هو والمالك الاخذ من الاصل اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العامل بما يده مقدار ذلك على الاشاعة فان اطلقا حمل على الاشاعة وحيثنذ الاشبه كما قال ابن الرفعة تكون حصة العامل قرضا نقله عن الاسنوى واقره ثم قال وإذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينفذ تصرفه فى نصيبه وان لم يملكه بالظهور اهو سياقى عن ع ش الجمع بين كلامى الشارح بما يوافق ما فى المعنى وشرح الروض قول المتن (سدسه) بالرفع مبتدأ (قوله من الربح) خبره والجملة خبر يكون سيد عمر وع ش اى وجملة وباقية من راس المال عطفت على جملة الخبر قول المتن (وباقية) اى المسترد وهو ستة عشر وثلثان (من راس المال) فيعود راس المال الى ثلاثة وثمانين وثلث اه معنى (قوله فلو عاد) الى قوله وقد يجاب فى المعنى الى المتن فى النهاية إلا قوله على ان ما فى يده الى وخرج (قوله فلو عاد) اى بنحو انخفاض السوق (ما فى يده) اى العامل وهو ثلاثة وثمانون وثلث (قوله وثلثين) بضم او ليه (قوله ويرد الباقي) وهو ثمانية وسبعون درهما وثلث درهم اه معنى (قوله فيه) اى المسترد (قوله به) اى بنصيبه من المسترد (قوله مالو استرده برضاه الخ) فيه اطلاق الاسترداد بالرضائهم تفصيله بما بعده مع ان جملة قوله المذكور الذى خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ سم على حجج اهرشيدى اقول بل حق المقام ما قدمناه عن المعنى (قوله فان قصد) اى المالك وكذا الضمير فى قوله الاتى فان لم يقصد الخ (قوله اختص به) اى الماخوذ براس المال قال الجيرى فان اختلف قصد هما بان قصد المالك الاخذ من راس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الشوبرى اه (قوله وحيثنذ)

(قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح مر وقوله فيه اى فى المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد برضاه مع اطلاقها او قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك فى تصوير المسئلة وفيه بحث لماسياتى عن المطلب انه قرض حيثنذ فكيف يحكم بانه قرض للمالك ويمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر فى شرح الروض عدم نفوذ تصرفه فيه إلا فى الاسترداد بغير رضاه فليتأمل (قوله بل يأخذ منها واحدا الخ) اى وحيثنذ ينفذ تصرف المالك كما هو ظاهر (قوله واستشكل الاسنوى كابن الرفعة الخ) قد يستشكل ذلك ايضا بان الظاهر عدم جواز نظير ذلك فى الشركة إذ الظاهر انه لو اخذ احدهما جزءا من المشترك لم يكن للآخر الاستقلال باخذ مقابلته بحيث يستقر لهما اخذاه بل هو باق على حكم الاشتراك فالفرق (قوله مالو استرده برضاه) فيه اطلاقه الاسترداد بالرضائهم تفصيله بما بعده مع ان جملة قوله المذكور الذى خرج هذا به بعض اقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير ان يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتأمل (قوله وحيثنذ يملك العامل مما فى يده قدر حصته الخ) اعتمده مر وينبغى ان له الاستقلال باخذه مما فى يده كما تقدم

المالك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزء مكن العامل من الاستقلال باخذه مثله ليتكافأ على أن ما فى يده لما كان فى تصرفه اى كان له به نوع تعلق يشبه الرهن فتمكن من أخذه حقه منه وخرج بقولى بغير رضا العامل الى اخره مالو استرد برضاه فان قصد الاخذ من راس المال اختص به او من الربح اختص به وحيثنذ يملك العامل مما فى يده قدر حصته على الاشاعة فان لم يقصد احد ذينك حمل على الاشاعة

كما علم بما مرور جرح في المطلب ان نصيب العامل حينئذ قرض للمالك لاهية (وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لورج بعد ذلك مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد (١٠٣) عشرين فربع العشرين حصة المسترد

ويعود رأس المال إلى خمسة

(وسبعين) لان الخسران إذا

وزع على الثمانين خص كل

عشرين خمسة فالعشرون

المسترد حصتها خمسة فيبقى

ما ذكر فلورج بعد قسم

بينها على ما شرطه (ويصدق

العامل بيمينه في قوله لم أر جرح)

عنه اصلا (أو لم أر جرح إلا

كذا) عملا بالاصل فيهما ولو

قال ربحت كذا ثم قال غلطت

في الحساب او كذبت لم يقبل

لانه اقر بحق لغيره فلم يقبل

رجوعه عنه نعم له تحليف

المالك وان لم يذكر شبهة

ويقبل قوله بعد خسرت ان

احتمل كان عرض كساد

(او اشتريت هذا للقراض

اولى) والعقد في الذمة لانه

أعلم بقصده أمالو كان الشراء

بعين مال القراض فانه يقع

للقراض وان نوى نفسه كما

قالة الامام وجزم به في

المطلب وعليه فتقسم بينة

المالك انه اشتراه بمال

القراض لما تقرر انه مع

الشراء بالعين لا ينظر إلى

قصده وهو واحد وجهين في

الرافعي من غير ترجيح

ورجح جمع مقدمون مقابله

لانه قد يشترى به لنفسه

متعديا فلا يصح البيع وقد

يجمع بحمل ما قاله الامام

على ما اذنوى نفسه ولم

اي حين إذ اختص المأخوذ بالربح (قوله ان نصيب العامل حينئذ) اي حين إذ حمل على الاشاعة ش وكذا  
إذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر اه سم (قوله قرض للمالك) هذا يشكل بما مر من انه لا ينفذ تصرف المالك  
عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يتمتع على المالك التصرف  
فيه ويحجب عنه بان ما سبق هو بغير اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه اه ع ش قول المتن (فلا يلزم  
جبر حصة المسترد) وهو في المثال الاتي خمسة وأما حصة الباقي وهي خمسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي اه  
بجرحي قول المتن (فربع العشرين) اي التي هي جميع الخسران (حصة المسترد) فكانه استرد خمسة  
وعشرين (ويعود رأس المال الخ) اي الباقي بعد المسترد وبعد حصة من الخسران اه معنى قول المتن  
(إلى خمسة وسبعين) اي بضم العشرين الخسارة بمعنى انه إذا حصل ربح جبرنا الستين بخمسة عشر فيصير  
رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشرين خمسة من الخسران فاندفع ما يقال ان رأس المال يعود ستين  
لانه لما كان الخسران عشرين وأخذ عشرين صار الباقي ستين اه بجرحي (قوله لان الخسران) إلى قوله  
وعليه فتقسم في النهاية والمغنى (قوله فلورج الخ) اي فلو بلغ المال ثمانين مثلاً تقسم الخمسة بينهما نصفين  
ان شرط المناصفة (قوله ويقبل قوله بعد) اي بعد ذكر الكذب او بعد اخباره بالربح معنى وشرح روض  
عبارة الغرر اي بعد قوله ربحت ولو مع قوله غلطت او كذبت اه (قوله خسرت) اي او تلف المال  
اه روض (قوله ان احتمل الخ) فان لم يحتمل لم يقبل معنى وغرر قول المتن (للقراض) وان كان خاسرا  
(اولى) وإن كان رابحا نهاية ومعنى (قوله والعقد في الذمة) قيد للثاني فقط اه معنى (قوله لانه اعلم الخ)  
ولانه في الثانية في يده معنى واسنى (قوله فانه يقع للقراض) اي حيث اتفق على ذلك (قوله ورجح جمع  
مقدمون الخ) اي حيث اختلفا فيما حصل به الشراء فلا تخالف بينهما وهذا حاصل ما ذكره المؤلف م ر في  
المحلين اه ع ش وقوله ما ذكره المؤلف اي م ر في هامش شرحه وسياتي انفا عن سم ما يوافقه (قوله  
وان نوى نفسه) اعتمده م ر اي والمغنى اه سم (قوله كما قاله الامام الخ) قديقال مسألة الامام اذا لم  
يختلفا بخلاف مسألة الوجهين م ر اه سم (قوله وعليه فتقسم الخ) هذا في غاية الاتجاه اه سم (قوله وهو  
أحد الخ) اي سماع بينة المالك (قوله ورجح جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن  
الامام والمطلب كما لا يخفى اه سم عبارة النهاية والمغنى والاوجه كما قاله جمع مقدمون عدم قبول بينة  
المالك انه اشتراه بمال القراض لانه قد يشترى الخ اه (قوله مقابله) اي مقابل احد وجهي الرافعي وهو  
اي مقابله عدم قبول بينة المالك انه اشتراه الخ (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به الروض اه سم قول  
المتن (اولم تنهى عن شراء كذا) اما لو قال المالك لم اذنك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق  
المالك نهاية وغرر وسم (قوله ثم ادعى النهي مطلقا) ادراجه في غاية البعد (قوله وتصويره بالثاني

(قوله ان نصيب العامل حينئذ) اي حين إذ حمل على الاشاعة ش (قوله حينئذ) وكذا اذا قصد الاشاعة كما هو  
ظاهر (قوله قرض الخ) اعتمده م ر (قوله نعم له تحليف المالك الخ) اعتمده م ر (قوله وان نوى نفسه) اعتمده  
م ر (قوله كما قاله الامام) قديقال مسألة الامام اذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين م ر (قوله وعليه فتقسم)  
هذا في غاية الاتجاه (قوله ورجح جمع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب  
كما لا يخفى (قوله فلا يصح البيع) اي كما جزم به في الروض وعبارة وان قامت اي فيما اذا قال اشتريت  
لنفسى بينته اي المالك بشرائه بمال القراض لم يحكم بها اي للقراض فيبطل العقد اي لانه قد يشترى لنفسه  
بمال القراض عدوانا اه وقيل يحكم بها فلا يبطل العقد (قوله في المتن ولم تنهى عن شراء كذا) اما لو قال  
المالك لم اذن لك في شراء كذا فقال العامل بل اذنت لي فالمصدق المالك شرح م ر (قوله وتصويره بالثاني)

ينفسخ القراض ومقابله على ما اذا فسح وحينئذ فالذى يتجه سماع بينة المالك ثم يسأل العامل فان قال فسخت حكم بفساد الشراء والافلا (او  
لم تنهى عن شراء كذا) سواء اطلق الاذن له ثم ادعى النهي مطلقا او عن شيء مخصوص ام اذن له في شيء معين ثم ادعى انه نهاه عنه وتصويره  
بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم انهما لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا بما لا يفسد شرطه صدق العامل ايضا

(الخ) أى كافى شرح الروض والبهجة (قوله ويشهد له) أى لظاهر كلامهم المذكور (قوله فى جنس) إلى قوله كما فى المغنى والى قوله ولو لودعى المالك فى النهاية والمراد بالجنس ما يشمل الصفة (قوله او قدر راس المال وان كان الخ) فلو قارض اثنين على ان نصف الربح له والباقي بينهما بالسوية فربحا واحضرا ثلاثة الاف فقال المالك راس المال الفان وصدقه احدهما وانكر الآخر وحلف انه الف فله خمسة مائة لانها نصيبه بزعمه وللمالك الفان عن راس المال لاتفاقه مع المعترف عليه وثلاثا خمسمائة عن الربح والباقي منها للمقر لاتفاقهم على أن ما يأخذه المالك من الربح مثلا ما يأخذه كل من العامين وما أخذه المنكر كالتلف ولو احضر الفين اخذ المنكر ربع الاف الزائد على ما اقر به لانه نصيبه بزعمه والباقي يأخذه المالك نهاية وروض وبهجة مع شرحهما وكذا فى المغنى لاقولهم ولو احضر الخ قال ع ش قوله هم والباقي يأخذه الخ اى ولا شيء للمقر اه قول المتن (ودعوى التالف) شامل للمالو ادعى تلفه ثم اعترف ببقائه ثم ادعى تلفه اه نهاية (قوله على التفصيل الاتى الخ) عبارة المنهج هناك وحلف فى ردها على مؤتمنه وفى تلفها مطلقا او بسبب خفى كسرقة او ظاهر كحريق عرف دون عوموه فان عرف عوموه واتهم فكذلك وان لم يتم صدق بلايين وان جهل طواب بيئته ثم يحلف انها تالتت به اه (قوله الاتى فى الوديعه) ومنه انه اذا لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيا صدق بيمينه لكن هل من السبب الخفى مالو ادعى موت الحيوان ام لافيه نظار ولا يبعد انه ان غلب حصول العلم به لادل بحلته كوت جل فى قرية او عملة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا بيئته والا كان كان بيرية او كان الحيوان صغير الا يعلم وبعادة كدجاجة قبل قوله لانه من الخفى اه ع ش (قوله كان خلط الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان قارضه على ما بين فى عقدين نخلها ماضن لتعديه فى المال بل ان شرط فى العقد الثانى به بالتصرف فى المال الاول ضم الثانى الى الاول انسدا لقراض الثانى وامتنع الخلط لان الاول استقر حكمه ربحا وخسرا وان شرط قبل التصرف صح وجاز الخلط وانه دفعه ماعانهم ان شرط الربح فيها مختلفا امتنع الخلط ويضمن العامل ايضا لو خلط مال القراض بماله او قارضه اثنان فخلط مال احدهما بمال الآخر ولا ينزل بذلك عن التصرف كما قاله الامام عن الاصحاب اه عبارة الانوار ولو دفع الفاقراضا ثم الفاقراضا وقال ضمه الى الاول فان لم يتصرف بعد فكال دفع معا وان تصرف ففسد القراض فى الآخر والخلط مضمن ولو عقده له عقدا صحيحا لم يحز الخلط اه (قوله لا يميز به) اى بسبب الخلط اه ع ش (قوله كما مر) اى فى شرح ولا يسافر بالمال (قوله ما لا يمكن القيام الخ) اى بنفسه اه مغنى (قوله فتلف بعضه) انظر مفهومه اه سم ولعل مفهومه انه ان تلف كله لا يضمن الكل بل البعض الخارج عن قدرته (قوله فتلف بعضه) اى بعد عمله فيه كما هو نص البويطى اه رشيدى (قوله ضمنه) ظاهره وان علم المالك عجزه كما صرح به فى شرح الارشاد وفيه شىء لتفريط المالك بتسليمه مع ظله اه سم عبارة البجيرمى عن شرح المناوى على متن عماد الرضا فى اداب القضاء للشيخ الاسلام وقيد الاذرى بما اذا ظن المالك قدرته على جميعه او حمل حاله اما اذا علم حاله فلا ضمان اه (قوله وطرد الخ) عبارة النهاية وينبغى طرده فى الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامناء كما قاله الزركشى كالاذرى وبحث اى الاذرى ايضا انه لو كان القراض لغير الدفع دخل المال فى ضمان العامل بمجرد اخذه اه (قوله انه قرض) اى فيلزمه مثله (قوله والعامل انه الخ) اى فلا يلزمه شىء (قوله حلف العامل الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج وخلافا للنهاية عبارة صدق المالك بيمينه كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه القمولى فى جواهره وفاقى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للبعوى وابن الصلاح وقال فى الخادم انه الظاهر ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بيمينه اى ولا اجرة للعامل نعم لو اقاما يمينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لزيادة عليها اه قال سم بعد سردها قوله مر نعم لو اقاما يمينتين الخ اى فى هذه الصورة وفى دعوى العامل

ويشهد له تعليمهم بان الاصل عدم النهى (و) يصدق العامل بيمينه أيضا (فى) جنس او (قدر راس المال) وان كان هناك ربح لان الاصل عدم دفع زيادة اليه (و) (فى) (دعوى التالف) على التفصيل الاتى فى الوديع لانه أمين مثله ومن ثم ضمن بما يضمن به كان خلط مال القراض بمالا يميز به ومع ضمانه لا ينزل كما مر فيقسم الربح على قدر المالكين نعم نص فى البويطى واعتمده جمع متقدمون انه لو اخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط باخذه وطرد فى الوكيل والوديع والوصى ولو ادعى المالك بعد التالف انه قرض والعامل افاق به ابن الصلاح كما بغوى لان الاصل عدم الضمان

أى كافى شرح الروض (قوله فتلف بعضه) انظر مفهومه (قوله ضمنه) ظاهره وان علم المالك عجزه وفيه شىء لتفريط المالك بتسليمه مع عليه ثم رايته فى شرح الارشاد قال اى وان جهل المالك حاله كما هو ظاهر اه



وخالقهما الزركشي فرجع تصديق المالك وتبعه ذير واحد وجمع بعضهم بحمل الاول (١٠٥) على ما اذا كان التالف قبل التصرف لانهما

حينئذ اتفقا على الاذن  
واختلفا في شغل الذمة  
والاصل برأيتها وحمل الثاني  
على ما اذا كان بعد التصرف  
لان الاصل في التصرف  
في مال الغير انه يضمن مالم  
يتحقق خلافه والاصل عدمه  
اما قبل التالف فيصدق  
المالك لان العامل يدعى  
عليه الاذن في التصرف  
وحصته من الربح والاصل  
عدمهما ولا ينافي ما هنا مامر  
آخر العارية من تصديق  
المالك في الاجارة دون  
الاخذ في العارية لا تفاقمهما  
ثم على بقاء ملك المالك  
وانما اختلفا في ان انتفاع  
مضمون والاصل في الانتفاع  
بملك الغير الضمان ولو اقاما  
في مسألة القرض والقرض  
بينتين قدمت بينة المالك  
على احد وجهين رجحه ابو  
زرعة وغيره لان معها زيادة  
علم بانتقال الملك الى الاخذ  
وقال بعضهم الحق التعارض  
اي فيأتي مامر عند عدم  
البينة ولو قال المالك قرضا  
والاخذ قرضا صدق  
الاخذ كما جزم به بعضهم  
وترتب عليه احكام القرض  
وخالفه غيره فقال لو اختلفا  
في القرض والقرض او  
الغصب والامانة صدق  
المالك قال البغوي ولو  
ادعى المالك القرض والاخذ  
الوديعة صدق الاخذ لان  
الاصل عدم الضمان وخالفه  
في الانوار فقال في الدعاوى

القرض والمالك التوكيل وقوله لزيادة علمها اي بوجوب الاجرة كذا قررره مراه (قوله فرجع تصديق المالك الخ) وجزم به في الروض واقى به شيخنا الرملي واعتمده ولده اه سم قال البجيرمي وهذا هو المعتد اه (قوله اما قبل التالف الخ) فالخاصل على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التالف وبده اه سم (قوله قبل التالف) اي وبعد التصرف وظهور الربح اخذ من التعليل (قوله وحصته من الربح) لعل هذا هو محط التعليل والا فالاذن في التصرف موجود في القرض ايضا (قوله ما هنا) اي من تصديق العامل (قوله في الاجارة) اي في دعواها و (قوله في العارية) اي في دعواها (قوله ولو اقاما الخ) اي بعد التالف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره اه سم اي كالتناية (قوله رجحه ابو زرعة الخ) اي وشرح الروض (قوله اي فتاى مامرا الخ) اي من تصديق العامل او المالك اه سم (قوله ولو قال المالك الخ) عبارة النهاية اما لو كان المال باقيا وقال المالك دفعته قرضا في حصة من الربح وقال الاخذ اخذته قرضا صدق الاخذ يمينه والربح له اي جميعه وبدل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه الابينة كما اقى به الوالدرحمه الله تعالى اه (قوله صدق الاخذ كما جزم الخ) اقى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمده ولده وكذا اقى به الجلال السيوطي واقى ايضا شيخنا الشهاب الرملي بانه لا اجرة له ولا يقبل قوله في الردم واخذة له بمقتضى دعواه ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه احكام القرض اذا اجرة للمقرض ولا يقبل قوله في الردم واخذة له في الرادع والقرض مع بقاء المال بخلاف ما تقدم في مسألة الزركشي فلو كان الاختلاف هنا بعد التالف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر فلو اقاما بينتين اي فيما لو كان المال باقيا اتجه تقديم بينة الاخذ لان معها زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابي زرعة وغيره اه سم (قوله فقال) اي الغير (لو اختلفا في القرض والقرض) المتبادر بما قبله بان يدعى المالك القراض والعامل القرض (قوله ولو ادعى المالك القرض والاخذ الوديعة الخ) لعله بعد التالف (قوله وخالفه في الانوار الخ) اعتمده مراه اه سم ويأتي عن المغني والروض اعتماده ايضا (قوله فيما لو ابدل الخ) اي فيما لو ادعى المالك القرض والاخذ

ولا يخفى أن حالة الجهل أولى بالضمان فالمبالغة بها غير ظاهرة فليتأمل (قوله وخالقهما الزركشي فرجع تصديق المالك وتبعه غير واحد) وجزم به في الروض واقى به شيخنا الرملي واعتمده ولده قال في شرحه ويشهد لذلك قول الشيخين قبل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك يمينه اي ولا اجرة للعامل نعم ان اقاما بينتين قدمت بينة العامل لان معها زيادة علم اه وقوله ان اقاما بينتين اي في هذه الصورة وفي دعوى العامل القراض والمالك التوكيل وقوله لزيادة علم اي بوجوب الاجرة كذا قررره (قوله اما قبل التالف فيصدق المالك الخ) فالخاصل على ترجيح الزركشي ان المصدق المالك مطلقا قبل التالف وبده (قوله ولو اقاما في مسألة القرض والقرض بينتين) اي بعد التالف كما فرضه في ذلك في الروض وغيره (قوله رجحه ابو زرعة) واعتمده مراه (قوله اي فيأتي مامر عند عدم البينة) اي من تصديق العامل او المالك (قوله صدق الاخذ كما جزم به بعضهم) اقى به شيخنا الشهاب الرملي واعتمده ولده وكذا اقى به الجلال السيوطي فقال الذي يظهر تصديق العامل لان معه يداو بلغى انه منقول عن المالكية كذلك اه لكن قد يخدش تعليله تسليمه ان يده ناشئة عن دفع المالك اليه وانه في الاصل مال المالك واقى ايضا شيخنا الشهاب الرملي بانه لا اجرة ولا يقبل قوله في الردم واخذة له بمقتضى دعواه انتهى ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه احكام القرض اذا اجرة للمقرض ولا يقبل قوله في الردم واخذة له في الرادع والقرض مع بقاء المال بخلاف ما تقدم في مسألة الزركشي فلو كان الاختلاف هنا بعد التالف فالأخذ مقر بالبدل لمنكره كما هو ظاهر (قوله صدق الاخذ) فلو اقاما بينتين اتجه تقديم بينة الاخذ لان معها زيادة علم على قياس ما تقدم عن ابي زرعة وغيره (قوله وخالفه في الانوار الخ)

فيما لو ابدله الوديعة بالوكالة صدق المالك

والوكالة والوديعة متحدان لان الاداع توكيل والوجه ما قاله البغوي ثم رأيت أبا زرعة بحثه وكأنه لم يطلع عليه وعلله بان الاصل براءة ذمته والاصل عدم انتقال الملك عن الدافع (١٠٦) وعدم الصيغة من الجانبين المتطرفة في القرض دون الوديعة ثم استدل بمأمر اول القرض

انهما لو اختلفا في ذكر البذل صدق الاخذ ويقول الروضة لو بعث لبيت من لا دين له عليه شيئا ثم قال بعثته بعوض صدق المبعوث اليه وما نحن فيه اولى وانما صدق مطعم مضطر في انه بعوض حملا للناس على هذه المكرمة العظيمة وابقاء النفوس وايضا الاصل هنا عدم انتقال الملك بخلافه ثم (وكذا) يصدق في (دعوى الرد في الاصح) كالوكيل يجعل لانه اخذ العين لمنفعة المالك وانتفاعه هو ليس بها بل بالعمل فيها وبه فارق المرتن والمستأجر ولو ادعى تلفا ورد اثم الكذب نفسه ثم ادعى احدهما وامكن قبل كمالو ادعى الربيع ثم اكذب نفسه ثم قال خسرت وامكن (ولو اختلفا في المشروط) له اهو النصف او الثلث مثلا (تحالفا) لاختلافهما في عوض العقد مع اتفاقهما على صحته فاشبهها باختلاف المتبايعين (وله اجرة المثل) لتعذر رجوع عمله اليه فوجب له قيمته وهو اجرة مثله وللمالك الربيع كاه ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف نظير ما مر في البيع

(كتاب المساقاة)

الوكالة (قوله والوكالة والوديعة الخ) دليل لخالفه الانوار (قوله والوجه ما قاله البغوي) مشى في آخر العارية على خلاف ما قاله البغوي اه سم (قوله بحثه) اي ما قاله البغوي من تصديق الاخذ وكذا ضمير عليه (قوله وكأنه الخ) اي ابا زرعة وكذا ضمير وعلله المستبر وضمير استدل (قوله له عليه) الضمير الاول لمن والثاني "باعث" (قوله هنا) اي فيما نحن فيه و (قوله ثم) اي في مسئلة المضطر (قوله كالوكيل) الى الكتاب في النهاية والمعنى الا قوله يجعل وقوله ولو ادعى الى المتن (قوله وانتفاع) اي العامل بالربح (هو ليس) اي الانتفاع (بها) اي بالعين قول المتن (ولو اختلف الخ) وان قال العامل قارضتي فقال المالك وكلتلك صدق المالك يمينته ولا اجرة للعامل مغنى وروض وفي شرحه فان اقاما يمينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لان معها زيادة علم اه قول المتن (تحالفا) ولو كان القراض لم يجور عليه ومدعى العامل دون الاجرة فلا تحالف كظهير في الصداق نهاية ومعنى وشرح روض (قوله فاشبهها) الظاهر فاشبه اي بالافراد لكن في اصله بصورة التثنية فهو على تقدير مضاف اه سيد عمر اي والاصل اشبه باختلافهما (قوله ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف) بل يفسخانه أو أحدهما أو الحالك كما في زيادة الروضة عن البيان وان أشعر كلام المصنف بانه يفسخ بمجرد التحالف وصرح به الروياني مغنى وعش وذكر سم عن شرح الروض ما يفيد (خاتمة) لو اشترى العامل ولو ذميا ما يمتنع بيعه كخمر او ام ولد وسلم للبائع الثمن ضمن وان كان جاهلا او قارضا ليجلب من بلدة الى اخرى لم يصح لانه عمل زائد على التجارة ولو اشترى بالعين لمقارضين له رقيقين فاشتباه عليه وقعاه ورغم لهما الالفين لتفريطه بعدم الافراد لقيمتها وان مات العامل واشتباه مال القراض بغيره فساك او ديع يموت وعنده الوديعة واشتباه بغيرها وسياق في بابها وان جنى عبد القراض فهل يفسده العامل من مال القراض كالفقة عليه او لا وجهان اصحهما نعم اه نهاية وكذا في المغنى والروض مع شرحه الامسئلة موت العامل وقوله اصحهما نعم فقالا ارجحهما لا يفيد المالك من مال نفسه لامن مال القراض كمالو ابق فان نفقة رده على المالك وإن كان في المال ربح اه

(كتاب المساقاة)

(قوله هي معاملة) الى قوله وأقضى في المغنى الا قوله وبالغ الى وأركانها والى قوله وليس كما زعم في النهاية الا قوله وبه يندفع الى لكن انتصر وقوله وأشار اليه الى المتن (قوله معاملة) اي بصيغة معلومة فيؤخذ منه جميع اركانها اه بجري (قوله على تعهد شجر) اي مخصوص هو النخل والعنب بسقى وغيره (قوله من السقى) خبر ثان لقوله هي عبارة النهاية والمغنى وهي مأخوذة من السقى بفتح السين وسكون القاف اه وفي ع ش عن سم على منهج وقيل من السقى بكسر القاف وتشديد اليا وهو صغار النخل اه (قوله الذي هو الخ) هذا في معنى العلة لا اخذها من السقى دون غيره والمراد أن عمل العامل وإن لم يكن قاصرا على السقى لكنه لما كان اكثر اعمالها نفعا ومؤنة اخذت منه (قوله قبل الاجماع) هذا صريح في انها يجمع عليها مع ان ابا حنيفة منعها كما سياق إلا ان يقال لم يعتد بخلافه لشدة ضعفه كما اشار اليه بقوله الاتي وبالغ ابن المنذر الخ (قوله والحاجة ماسة اليها الخ) لان مالك الاشجار قد لا يحسن تعدها ولا يتفرغ له ومن يحسن ويتفرغ

اعتمد هذا مر (قوله والوجه ما قاله البغوي) مشى في آخر العارية على خلاف ما قاله البغوي (قوله كالو ادعى الربح الخ) وان اقر بربح ثم ادعى غلطا او كذبا لم يقبل قاله في الروض وقد تقدم هذا في الشرح بزيادة (قوله ولا يفسخ العقد هنا بالتحالف الخ) قال في شرح الروض وإذا تحالفا ففسخ العقد واختص الربح والخسران بالمالاء ووجب الاجرة عليه للعامل اه وقول الشارح ولا يفسخ العقد بالتحالف لا ينافي ذلك لان الانفساخ غير الفسخ اه والله تعالى اعلم

(كتاب المساقاة)

هي معاملة على تعهد شجر بجزء من ثمرة من السقى الذي هو أهم اعمالها

والاصل فيها قبل الاجماع معاملته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يهود خيبر على نخلها وارضها بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع رواء الشيطان والحاجة ماسة اليها

والاجارة فيها ضرر بتغير قيم المالك حالاً مع انه قد لا يطلع شئ وقد يتهاون الاجير في العمل لاخذ الاجرة وبالغ ابن المنذر في رد مخالفة ابي حنيفة  
رضي الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحتل الجهالات (١٠٧) مردود بان اهل خير كانوا مستأمنين

واركانها ستة عاقدان  
ومورد وعمل وثمر وصيغة  
وكلها مع شروطها تعلم من  
كلامه (تصح من) مالك  
وعامل (جائز التصرف)  
وهو الرشيد المختار دون  
غيره كالقراض (و) تصح  
(لصي ومجنون) وسفيه  
من ولهم (بالولاية) عليهم  
عند المصلحة للاحتياج  
إلى ذلك وليت المال من  
الامام والوقوف من ناظره  
واقى ابن الصلاح بصحة  
ايجار الولي لياض ارض  
موليه باجرة هي مقدار منفعة  
الارض وقيمة الثمر مساقاة  
المستاجر بسهم للمولى من  
الف سهم بشرط ان لا يعد  
ذلك عرفاً غبنافاً حشافي عقد  
المساقاة بسبب انضمامه  
لعقد الاجارة وكونه نقصاً  
بجور زيادة الاجرة الموثوق  
بها ورده البلقيني بما حاصله  
انهم ماصفان متباينتان فلا  
تنجز احدهما بالآخر وبه  
يندفع استشهاده الزركشي  
له بان الولي اذا وجدته اشتراه  
للمولى معيباً والغلبة في  
بقائه ابقاءه ولو بلا ارش  
لكن انتصر له ابو زرعة  
بعد اعتماده له بانه ما زال  
يرى عدول النظار والقضاة  
الفقهاء يفعلون ذلك ويحكمون

قد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل مغني وشرح منهج (قوله والاجارة) جواب  
عما يقال ان الحاجة تندفع بالاجارة (قوله قد لا يطلع الخ) اي قد لا يحصل له شئ من الثمار مغني وشرح منهج  
(قوله في رد مخالفة ابي حنيفة الخ) والرد مضاف الى مفعوله والمخالفة الى فاعله (قوله ومن ثم) اي من اجل  
اشتداد ضعف منع ابي حنيفة للمساقاة (قوله وزعم الخ) رد لجواب ابي حنيفة عن الخبر بان المعاملة الخ (قوله)  
مردود بان اهل خير الخ) اي والمعاملة انما تحتل الجهالات مع الحريرين رشيدى وعش (قوله وعامل  
الخ) ولو كان العامل صبياً لم تصح وله اجرة المثل ويضمن بالاتلاف لا نعلم يسلطه على الاتلاف لا بالتلف  
ولو بتقصير مراه سم على حج وقوله لم تصح اي اذا عقدها بنفسه بخلاف مالو عقده له ولي لمصلحة فينبغي الصحة  
كايجاره للرعي مثلاً وقد يشمله قول المصنف ولصي بان يرد في ماله او ذاته ليكون عاملاً له عش (قوله دون  
غيره) اي جائز التصرف (قوله تصح) استغنى المحل والمنى عن تقديره وتقدير قوله من ولهم بتقدير لنفسه  
عقب جائز التصرف والمعنى حيث ذكنا في الرشيدى تصح من جائز التصرف وصحتها منه لا فرق فيها بين كونها  
لنفسه بالاصالة وبين كونها لصي ومجنون بالولاية (قوله وليت المال الخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي  
الامام في بساتين بيت المال ومن لا يعرف مال السكوك كذا بساتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه وكذا في  
المغني والنهاية لكن بلفظ كما قاله الزركشي (قوله من الامام) اي او نائبه ولو تبين المالك بعد ذلك هل يصح  
التصرف ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية اخذها ولا يرجع على  
بيت المال اه عش (قوله ارض موليه) اي ارض بستانه (قوله وقيمة الثمر) عطف على منفعة الخ (قوله)  
ثم مساقاة الخ) عطف على ايجار الخ (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله ان لا يعد اي بعدم العد (قوله ورده  
البلقيني الخ) عبارة النهاية ورد الباقي الخ مردود كما قاله الولي العراقي بانه لم يزل الخ اه (قوله انتصر له)  
اي لابن الصلاح وقد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم احد العقدتين الى الاخرى يحصل من مجموعهما اكثر  
مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل  
او تعطل احد العقدتين ولم يرغب فيه فالوجه ما ذكره بل وجوبه وقد يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة  
الخ سم على حج اه عش بقى مالو تساوى الحاصلان ولم يخف التعطل ولعل الاقرب حينئذ عدم الجواز  
لعدم المصلحة فليحرر (قوله ويحكمون به) اي فصار كما لجمع عليه اه عش قول المتن (وموردها) اي  
ما يرد صيغة عقد المساقاة عليه أصالة اهمنى (قوله وتجوز صاحب الخصال الخ) وفاقاً للنهاية عبارة  
وموردها النخل ولو ذكرنا كما اقتضاه اطلاقه وصرح به الخفاف وقد ينازع فيه بانه ليس الخ اه قال عش  
قوله الخفاف هو صاحب الخصال اه عبارة الحلبي قوله كونه نخلاً ولو ذكرنا كورام و ذكر اهل الخبرة ان ذكر  
النخل قد تشرأه قول المتن (في سائر الاشجار المثمرة) احتراز بالاشجار عملاً لا ساق له ولا بطيخ وقصب السكر

(قوله مردود بان اهل خير الخ) يتامل هذا الرد (قوله كانوا مستأمنين) اي وهم لهم احكام المسلمين (قوله)  
وليت المال من الامام الخ) عبارة شرح الروض وفي معنى الولي الامام في بساتين بيت المال ومن لا يعرف  
مال السكوك كذا بساتين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه (فرع) لو كان العامل صبياً لم يصح وله اجرة  
المثل ويضمن لصي بالاتلاف لا بالتلف ولو بتقصير لانه لم يسلطه على الاتلاف مراه (قوله لكن انتصر له  
ابو زرعة الى قوله وبانهم اغتفروا الغن الخ) قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم احد العقدتين الى  
الاخر حصل من مجموعهما اكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث  
لو لم يحصل هذا الضم حصل اقل او تعطل احد العقدتين ولم يرغب فيه فالوجه ما ذكره بل وجوبه وقد  
يشير الى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ فليتامل (قوله بانه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا النفي انه

به وبانهم اغتفروا الغن في احد العقدتين لاستدراكه في الاخر لتعين المصلحة فيه المترتب على تركها ضياع الشجر والثمر (وموردها النخل  
والعناب) للنس في النخل والحق به العناب بحاج وجوب الزكاة واما كان الخرص وتجوز صاحب الخصال لها على فحول النخل مقصودة  
منظر فيه بانه ليس في معنى المنصوص عليه وبانه بناء على اختياره القديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة)

لقوله في الخبر السابق من  
ثمر او زرع ولعموم الحاجة  
واختيار الجديد المنع لانها  
رخصة فتختص بموردها  
وعليه يتمتع في المقل كما صححه  
المصنف وتصح على اشجار  
ثمرة تبعاً للنخل والعنب  
إذا كانت بينهما وان كثرت  
وشرط بعضهم تعذر افرادها  
بالسقي نظير المزارعة وعليه  
فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم  
من اتحاد العامل وما بعده  
ويشترط رؤية المساق  
عليه وتعيينه فلا يصح على  
غير مرئي ولا على مبهم  
كاحد الحديقتين ولا ياتي  
فيه خلاف احدي الصريتين  
السابق للزوم المساقاة (ولا  
تصح اخارة) قيل باتفاق  
المذاهب الاربعة (وهي  
عمل الارض) اى المعاملة  
عليها كما باصله وعبر به في  
الروضة وأشار اليه هنا بقوله  
وهي هذه المعاملة (بعض  
ما يخرج منها والبذر من  
العامل ولا المزارعة وهي  
هذه المعاملة والبذر من  
المالك) للنهي الصحيح عنهما  
ولسهولة تحصيل منفعة  
الارض بالاجارة واختار  
جمع جوازهما وتناولوا  
الاحاديث على ما اذا شرط  
لواحد زرع قطعة معينة  
ولآخر أخرى واستدلوا  
بعمل عمر رضى الله عنه  
وأهل المدينة ويرد بانها

وبالثمرة عن غيرها كالتوت الذكرو وما لا يقصد ثمره كالصنوبر فلا تجوز المساقاة عليهما على القولين اه  
معنى (قوله لقوله) الى قوله وشرط في المغنى (قوله في الخبر السابق من ثمر وزرع) تديفيع بان قوله في الخبر  
من ثمر بعد قوله على نخلها مصروف لثمر النخل فليتأمل سم ورشيدى وعش (قوله واختير) عبارة النهاية  
والغنى واختاره المصنف في تصحيح التنبيه اه (قوله لانها رخصة) في رده لدليل القديم نظراً لانه استدل بعموم  
الثمر في الخبر لا بالقياس (قوله فيختص بموردها) تديفيع يرد عليه قياس العنب فان فرق بتحقيق شرط القياس  
في العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومنع القياس فيها وايضا فعدم الحاق سائر الاشجار  
حينئذ لعدم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة فليتأمل على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح  
جواز القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة سم على حج اه رشيدى (قوله وعابه) اى الجديد اه عش (قوله  
في المقل) اى الدوم اه عش عبارة القاموس والمقل المكي ثمر شجر الدوم اه (قوله والعنب) الوار  
بمعنى اوو (قوله بينهما) اى بين النخل والعنب اه عش (قوله وشرط بعضهم الخ) عبارة النهاية وشرط  
الزر كشي بخاتعة الخ اه عبارة الفرغ فان ساق عليها تبعاً لنخل او عنب فالاصح في الروضة الصحة كالزراعة  
ويؤخذ من التشبيه انه يعتبر في ذلك عسر افرادها بالسقي كالزراعة وكلام الماء ردى يفهمه اه وظاهر  
صنيع المغنى وشرحى الروض والمنهج ان لافرق حيث اطلقوا وسكتوا عن قيد عسر الافراد (قوله وعليه فياتي  
هنا جميع ما ياتي الخ) منه ان لا يقدم الزراعة بان ياتي بها عقب المساقاة كما سياتي فيشترط هنا ان تتأخر المساقاة  
على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل والعنب على غيرهما فقال ساقيتك  
على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع اه سم اقول وقد يفيد قول المغنى والروض  
مع شرحه في المزارعة مانصه وافهم الاول انه لا يغنى لفظ احدهما عن الاخر ولكن لوان بلفظ يشملهما  
كعام لملك على النخل واليباض بالنصف فيهما كفى بل حكى فيه الامام الاتفاق اه حيث صرح بلفظ النخل  
واليباض (قوله على غير مرئي الخ) ولا على غير مغروس كما ياتي قول المتن (ولا تصح المخارة الخ) ولا المشاطرة  
المساة ايضا بالمناسبة بموحدة بعد صادمهمة التي تفعل بالشاك وهي ان يسلم اليه ارضا ليغرسها من عنده  
والشجر بينهما وفي تناوى القفال ان الحاصل في هذه الصورة للعامل والمالك الارض اجرة مثلها عليه اه معنى  
(قوله وعبر به) اى بلفظ المعاملة (قوله وأشار) اى المصنف (اليه) اى الى ان المراد بالعمل المعاملة (هنا)  
اى في المنهاج (بقوله الخ) اى في تعريف المزارعة الاتي انفا (قوله واختار جمع) عبارة الفرغ والمغنى  
وشرحى الروض والمنهج واختار النوى تبعاً لابن المنذرو ابن خزيمة والخطاى صحتهما معا ولو منفردين  
لصحة اخبارهم او حملوا اخبار النهى على ما اذا الخ اه (قوله لواحد) اى من المالك والعامل و(قوله زرع  
قطعة) اى ما يخرج منها و(قوله اخرى) اى قطعة اخرى اى زرعها (قوله بابها) اى اعمال عمر واهل المدينة  
لا يوجد فيه وجوب الزكاة وامكان الخرص الا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس ويدعى شمول  
الثمر في لفظ النص لطلع الذكور وحينئذ لا يلزم بناء هذا على القديم (قوله لقوله في الخبر السابق من ثمر او  
زرع) قد يدفع بان قوله في الخبر من ثمر بعد قوله على نخلها مصروف لثمر النخل فليتأمل (قوله لانها رخصة)  
في رده لدليل القديم نظراً لانه استدل بعموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فتختص بموردها قد يقال يرد  
عليه قياس العنب فان فرق بتحقيق شرط القياس ان العنب دون غيره فلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة  
ومنع القياس فيها وايضا فعدم الحاق سائر الاشجار حينئذ لعدم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة  
فليتأمل على ان حاصل كلام جمع الجوامع ان الصحيح جواز القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة  
(قوله وعليه فياتي هنا جميع ما ياتي ثم) منه كما سياتي ان لا يقدم الزراعة بان ياتي بها عقب المساقاة كما سياتي  
فيشترط هنا ان تتأخر المساقاة على تلك الاشجار عن المساقاة على النخل والعنب فلو اشتمل البستان مع النخل  
والعنب على غيرهما فقال ساقيتك على اشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع (قوله  
وأشار اليه هنا بقوله وهي هذه المعاملة) اى الاتي انفا فعلم ان قول المتن عمل بمعنى المعاملة (قوله

وقائع فعليه محتملة في المزارعة لكونها تابعة وفيها وفي المخابرة لكونها باحدى الطرق الاتية ومن زارع على ارض بجزء من الغلة فعطّل بعضها  
لزمه اجرته على ما اُتفق به المصنف لكن غلظه التاج الفزاري وليس كما زعم في البحر (١٠٩) التصريح بما اُتفق به لكن في المخابرة فيحمل

كلامه عليه وصرح السبكي  
بان الفلاح لو ترك السقي  
مع صحة المعاملة حتى فسد  
الزرع ضمنه لانه في يده وعليه  
حفظه (فلو كان بين النخل)  
او العنب (ياض) اي  
ارض لا زرع فيها ولا شجر  
(صحت المزارعة عليه مع  
المساقاة على النخل) او  
العنب تبعا للمساقاة لعسر  
الافراد وعليه حمل ما مر من  
معاملة اهل خيبر على شطر  
الثرو الزرع (بشرط اتحاد  
العامل) اي ان لا يكون  
من ساقاه غير من زارعه  
وان تعدد لان افرادها  
بعامل يخرجها عن التبعية  
(وعسر) هو على بابها على  
الاجرة خلافا لجمع بل  
قولهم الاتي وان كثير  
(لبياض) صريح فيه فتعين  
حمل التعذر في عبارة الروضة  
واصلها عليه وكذا تعبير  
آخريين بعدم الامكان  
(افراد النخل بالسقي و)  
افراد (الياض بالعمارة)  
اي الزراعة لان التبعية انما  
تتحقق حينئذ بخلاف تعسر  
احدهما (والاصح انه  
يشترط ان لا يفصل بينهما)  
اي المساقاة والمزارعة  
المتابعة بل ياتي بهما على  
الاتصال لتحصل التبعية

(وقائع الخ) اي وبان فعل الصحابي واهل المدينة ليس بحجة اه رشدي (قوله فعطّل بعضها) اي لم يزرعه  
(قوله لزمه اجرته الخ) اي اذا صحت المعاملة اخذا بما ياتي عن السبكي اه كردى (قوله لكن غلظه فيه  
التاج الفزاري) وقال بعدم لزوم وهو الاوجه معنى ونهاية قال ع وش وخرج بالمزارعة المخابرة فيضمن وبه  
صرح ابن حجب اه (قوله لكن في المخابرة) كان الفرق ان المخابر في معنى مستاجر الارض فيلزمه اجرته وان  
عطّلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا عطّل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر  
اتلافها فلا وجه للزوم سم على حج اه ع ش (قوله كما زعم) اي التاج و (قوله كلامه) اي المصنف اه كردى  
(قوله عليه) اي عقد المخابرة (قوله لو ترك السقي) في الروض مع شرحه ترك سقيها اي الارض عمدا اه  
فقيد بالعمد اه سم (قوله مع صحة المعاملة) اي بخلافه مع فسادها اذ لا يلزمه عمل وقد بذر البذر بالاذن  
اه رشدي عبارة السيد عمر قوله مع صحة المعاملة بان كانت تابعة للمساقاة او قلنا بالاختيار من صحتها مطلقا اه  
(قوله حتى فسد الزرع) اي او الثمرة اه ع ش (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان  
الاجير ثم لم يتعد ولم يفرط بما تنفسد به العين التي في يده غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهو لا يوجب  
ضمان اجرة ولا غير ما بخلافه هنا لانه فرط في العين التي عليه حفظها بترك سقيها سم على حج اه ع ش (قوله  
او العنب) الى قوله لان الزراعة في المعنى الا قوله خلافا لجمع الى فتعين وقوله وكذا الى المتن والى الفصل في  
النهاية الا قوله خلافا لجمع وقوله بل يشترط الى لان الخبر وقوله واعترض الى المتن وقوله وبهذا علم الى المتن  
قول المتن (بياض) ولو كان فيه زرع موجود ففي جواز المزارعة وجهان ارجحهما كما قال الزركشي الجواز  
فيما لم يبد صلاحه حينئذ لا اختصاص للتبعية بالبياض المجرد اه معنى وشرح الروض وسيد كره الشارح  
قبيل وانه لا يجوز ان يخبر (قوله وعليه) اي ما في المتن (قوله وان تعدد) فلو ساقى جماعة وزارعههم بعقد  
واحد صح اه معنى (قوله على بابها) اي حقيقته وليس المراد به التعذر (قوله بخلاف تعسر احدهما) كان امكن  
افراد الارض بالزراعة وعسر افراد النخل بالسقي اه ع ش قول المتن (ان لا يفصل) بضم اوله وفتح ثالثة  
بخطة اي لا يفصل العاقدان نهاية ومعنى وقد يقال اشتراط اتحاد العقديني عن اشتراط عدم الفصل سم  
وع ش (قوله على النصف) اي من ثمرة هذا الشجر المعين اه رشدي (قوله بان ياتي بها عقبها ولو فعل

لكن غلظه التاج الفزاري) وهو الاوجه شرح مر (قوله لكن في المخابرة الخ) كان الفرق ان المخابر في معنى  
مستاجر الارض فيلزمه اجرته وان عطّلها بخلاف المزارع فانه في معنى الاجير على عمل فلا يلزمه شيء اذا  
عطّل لانه لم يستوف منفعتها ولا باشر اتلافها فلا وجه للزوم شرح مر (و صرح السبكي الخ) في الروض  
وشرح ما نصه فيضمن فيها اي في المزارعة ما تلف من الزرع اذا صحت بترك سقيها اي الارض عمدا لانه في يده  
وعليه حفظه وهذا ذكره الاصل في الاجارة اه وفيه التقيد بالعمل وليحرر مفهوم قوله اذا صحت (قوله  
ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري لان الاجير ثم لم يتعد ولم يفرط بما تنفسد به العين التي هي في يده  
غاية الامر انه ترك العمل الواجب عليه وهذا لا يوجب ضمان اجرة ولا غيرها بخلافه هنا لانه افرط في العين  
التي عليه حفظها بترك السقي (قوله فتعين حمل التعذر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن) انه يشترط ان لا يفصل  
بينهما) قد يقال اشتراط اتحاد العقد يعني عن اشتراط عدم الفصل فليتأمل (قوله وانه يشترط اتحاد العقد)  
لا يقال اشتراط اتحاد العقد يعني عن اشتراط عدم الفصل لان ذلك صحيح لكن المصنف اقتصر على اشتراط  
الثاني وهو لا يعني عن اشتراط الاول فنبه الشارح على اشتراطه (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة  
في القبول وقدمها كقبلت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان (فرع آخر) قال في الروض والمعاملة  
تشمّلها اي المساقاة والمزارعة فان قال عاملك على النخل والياض بالنصف جاز وكذا جعل احدهما  
اقل او شرط النقر على العامل اه ويظهر انه لو قال عاملك على هذين مشير النخل والياض لم يصح لان

وانه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لان  
تعدد العقد يزيل التبعية (و) الاصح انه يشترط (ان لا يقدم المزارعة) على المساقاة بان ياتي بها عقبها لان التابع لا يتقدم على متبوعه

واشترط الدارمي بيان ما يزرع لانه شريك وبه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بان اتسع ما بين مغارس الشجر (كقليله) لان الفرض تعمرا لافراد والحاجة لا تختلف (و) الاصح (انه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع وربع الثمر مثلا للعامل لان الزراعة وإن كانت تابعة هي في حكم عقد مستقل وكون التفاضل يزيل التبعية من اصلها منوع ويفرق بين هذه وازالتة لها في بعتك الشجرة بمشرة وثمرتها بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان الثمرة قبل بدوه غير صالحة اتفاقا لا يراد العقد عليها وحدها (١١٠) من غير شرط قطع فاحتاجت لمتبوع قوى ولا كذلك البياض هنا لما مر من جواز المزارعة

مستقلة عند كثيرين وقضية كلامها انه يلحق بالبياض فيما مر زرع لم يبد صلاحه (و) الاصح (انه لا يجوز ان يخابر تبعا للمساواة) بل يشترط ان يكون البذر من رب النخل لان الخبر ورد في المزارعة تبعا في قصة خير وهي في معنى المساواة من حيث انه ليس على العامل فيهما الا العمل بخلاف المخابرة فانه يكون عليه العمل والبذر واعتراض السبكي هذا التعليل بان الوارد في طرق الخبر ظاهر ان البذر منهم فتكون هي المخابرة (قان أفردت ارض بالزراعة فالمغل للمالك) لانه نماء ملكه (وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه والاته) ان كانت له وسلم الزرع لبطان العقد وعمله لا يحبط بجنا اما اذا لم يسلم فلا شيء للعامل على ما اخذ من تصويب المصنف لكلام المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيما اذا تلف الزرع انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء ورد بان قياسه على القراض

الموجب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقدم المزارعة كقبلت المزارعة والمساواة لم يبعد البطلان اه سم اقول بل يشمله المتن اذ المراد ان لا يقدم المزارعة لإيجابا وقبولا وبقي ما لو اجل العامل القبول كقوله قبلتهما بعد قول المتن ساقيتك وزارتك والظاهر فيه الصحة لان الضمير حكاية للظاهر قبله وفي سم ايضا ويظهر انه لو قال عاملتك على هذين مشيرا للنخل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعية اه ع ش (قوله لانه شريك) اي المالك (قوله لان الزراعة) اي المزارعة (قوله ويفرق بين هذا وازالتة لها) اي التفاضل للتبعية اه ع ش (قوله في بعتك) قديقال المزبل لها ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وإن تساوى الثمنان اوزاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزبل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد سم ورشيدى (قوله لمتبوع قوى) اي وهو الشجر بشرط ان لا يفرد الثمرة بثمن اه ع ش (قوله لما مر) اي في شرح ولا المزارعة الخ اي وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (قوله وقضية كلاهما الخ) عبارة الروض وتصح المزارعة ولو على زرع موجود تبعا للمساواة اه سم (قوله فيما مر) اي في الصحة تبعا بشرطها اه ع ش (قوله بل بشرط الخ) فيه ان العقد حينئذ يصير مزارعة لا مخابرة قوله لهذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله لان الخبر الخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة النهاية والمغنى لعدم ورود ذلك والثاني تجوز كالمزارعة واجاب الاول بان المزارعة في معنى المساواة الخ اه (قوله منهم) اي من اهل خير (فتكون هي) اي المعاملة معهم قول المتن (ارض) اي قراح او بياض متخلل بين النخل او العنب اه مغنى (قوله ان كانت له) إلى الفرع في المغنى الا قوله وهذا علم إلى المتن (قوله وسلم الزرع) اي من التلف (قوله في نظيره) اي عقد المزارعة الفاسد (قوله في الشركة الخ) بيان للنظير (قوله فيما اذا الخ) بدل من في نظيره (قوله انه لا شيء الخ) بيان لكلام المتولى (قوله ورد) اي الاخذ (قوله بان قياسه على القراض الخ) جزم به الاسنى اه سم (قوله لاتحاد المساواة الخ) الاولى المزارعة (قوله فالعامل هنا) أي في المساواة (أشبه به الخ) اي بالعامل (قوله او افردت) عطف على قول المصنف افردت الخ والافراد ليس بقيد عبارة الروض مع شرحه فان خابره تبعا لم يصح كما لو افرداهما الزرع للعامل وعليه الاجرة وله حكم المستعير في القلع اه (قوله وعليه لمالك الارض الخ) قضيته انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل اوان الحصاد ووجهه انه انما زرع بالاذن فخصوص المخابرة وإن بطل لكن بقي عموم الاذن كالوكالة الفاسدة ع ش واسنى (قوله ولكل على الآخر الخ) اي حيث سلم الزرع على ما مر عن المتولى لان هذه الآن شركة فاسدة اه ع ش (قوله ما صرف) كذا في اصله بصيغة افعال وعبارة النهاية صرفه اه سيد عمر (قوله

المقارنة تنافي التبعية كالتقدم فليتأمل (قوله واشترط الدارمي الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بين هذا وازالتة لها في بعتك الخ) قديقال المزبل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج إلى شرط القطع وان تساوى الثمنان اوزاد ثمن الثمر كما هو الظاهر بل المزبل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد (قوله وقضية كلاهما انه يلحق) عبارة الروض فتصح المزارعة ولو على زرع موجود لا المخابرة تبعا للمساواة الخ اه (قوله ورد بان قياسه الخ) كذا شرح مر واقصر في شرح الروض على الجزم بهذا القياس (قوله

الفاسد أوجه لاتحاد المساواة والقراض في أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق بين وتفارق الشريك والعامل ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتيج في وجوب اجرة له لوجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساواة او افردت بالمخابرة فالمغل للعامل لان الزرع يتبع البذر وعليه لمالك الارض اجرة مثلها ولو كان البذر لها فالغلة لها ولكل على الآخر اجرة ما صرف من منافعه على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة لها ولا اجرة) في أفراد المزارعة (أن يستأجره) اي المالك العامل (بنصف البذر) شائعا (ليزرع له النصف الآخر) من البذر في نصف الارض مشاعا (وبعيره نصف الارض) مشاعا وهذا علم جواز اعارة المشاع (او يستأجره بنصف



البذر ونصف منفعة الأرض) شائعين (ليزرع له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشتركان في الغلة مناصفة ولا  
أجرة لأحدهما على الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع  
وتفارق الأولى هذه بأن الأجرة ثم عين وهناعتين ومنفعة وثمرتين يمكن من الرجوع بعد (١١) الزراعة في نصف الأرض وياخذ الأجرة وهناعتين

لا يتمكن ولو فسد منبت  
الأرض في المدة لزمه قيمة  
نصفها ثم لا هنالان العارية  
مضمونة ومن الطرق أيضا  
أن يقرضه نصف البذر  
ويؤجره نصف الأرض  
بنصف عمله ونصف منافع  
آلته فإن كان البذر من  
العامل فمن طرقة أن يستاجر  
العامل نصف الأرض بنصف  
البذر ونصف عمله ونصف  
منافع آلاته أو منها فمن  
طرقة أن يؤجره نصف  
الأرض بنصف منافع عمله  
وآلاته ويشترط في هذه  
الاجارات وجود جميع  
شروطها الآتية (فرع) \*  
أذن لغيره في زرع أرضه  
فخرتها وهياها للزراعة  
فزادت قيمتها بذلك فأراد  
رهنها أو بيعها مثلاً من غير  
إذن العامل لم يصح لتعذر  
الانتفاع بها بدون ذلك  
العمل المحترم فيها ولأنها  
صارت مرهونة في ذلك  
العمل الزائد بـ قيمتها وقد  
صرحوا بأن لنحو القصار  
حبس الثوب لرهنها بأجرته  
حتى يستوفها وللغاصب  
إذا غرم قيمة الحيلولة ثم  
وجد المغضوب حبس حتى  
يرد له ما غرمه على مامر  
(فصل) في بيان الأركان  
الثلاثة الأخيرة ولزوم  
المساقاة وهرب العامل \*

وتفارق الأولى) أي صورة أن يستأجره بنصف البذر ليزرع له الخ (هذه) أي صورة أن يستأجره به  
وبنصف منفعة الأرض الخ و (قوله ثم) أي في الأولى و (وهنا) أي في الثانية (قوله وثمرتين يمكن الخ) الأولى  
ليظهر العطف وبأنه أي العامل ثم يتمكن الخ وبأنه لو فسد الخ (قوله وياخذ الأجرة) أي المساقاة فيما يظهر  
(قوله وهناعتين لا يتمكن) لعل الفرق اشتغال الصفقة ثم على عقد العارية الذي هو من العقود الجائزة بخلافه هنا  
وظاهر إطلاقه عدم التمكن ولو وقع بنصف البذر وترك نصف منفعة الأرض للمالك فليراجع (قوله ولو فسد  
المنبت) أي بغير الزراعة سم وعش ورشيدى (قوله أيضاً) أي كالطريقين المذكورين في المتن و (قوله  
أن يقرض الخ) أو أن يعيره نصف الأرض والبذر منها ثم يتبرع العامل بالعمل مغنى وشرح المنهج (قوله  
فإن كان البذر الخ) بين به الطريق المصحح للمخاطرة بتعمية الكلام المصنف ولذا قال المحلى أي والمغنى وشرح  
المنهج وطريق جعل المغل لها في المخاطرة ولا أجرة أن يستأجر العامل الخ اه ع ش (قوله بنصف البذر الخ) أي  
أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل ومنافع آلاته مغنى وشرح المنهج (قوله وجود جميع شروطها الخ) أي  
من الرؤية وتقدير المدة وغيرهما اه مغنى (قوله ولأنها صارت مرهونة) هذا يدل على أن هناك معاملة  
اه سم أي فقول الشارح إذن لغيره في زرع الخ أي مزارعة فليراجع اه رشيدى والظاهر أن المراد  
أن الأذن في زرع الأرض المحتاج لذلك العمل نزل منزلة عقد الإجارة (قوله لرهنها) الأولى التذكير كما في النهاية  
(قوله حبسه حتى الخ) وإن كان الأصح خلافه اه نهاية أي في الغاصب فقط ع ش (قوله على مامر)  
أي في الغصب من الخلاف

\*(فصل في بيان الأركان الثلاثة) \* (قوله في بيان) إلى قوله ولو ساقاه في ذمته في النهاية لا قوله ووقع إلى قيل  
وقوله وياق و قوله أن على إلى ويفسد (قوله الثلاثة الأخيرة) أي العمل والثمر والصيغة وأما الثلاثة الأولى  
أي العاقدان والمورد فقد مرت اه ع ش (قوله وهرب العامل) أي وما يتبع ذلك كون العامل ونصب  
المشرف إذ أثبت خيانة العامل وخروج الثمر مستحقاً قول المتن (يشترط) أي لصحة المساقاة (قوله فكما مر الخ)  
عبارة النهاية الثالث غير أن أحدهما فسد العقد كالقراض نعم لو شرط نفقة قن المالك على العامل جاز فإن  
قدرت فذاك وإلا نزلت على الوسط المعتاد اه قال ع ش قوله مر غير قن الخ ومن الغير أجبر أحدهما  
اه (قوله بينهما) أي المساقاة والقراض (قوله في ذلك) أي في الاشتراط الثالث أي في جوازه و (قوله على  
أن فرقه) أي ما فرق به (قوله ويرده مامر) أي في البيع بعد قول المتن وقبض المنقول تحويلة اه كردى  
(قوله أن الباء الخ) بيان لما مروى ياق (قوله تدخل على المقصور والمقصور عليه) أي وإن غلب الأول قول المتن  
(واشتركا كهيأته) فلو ساقاه بدارهم لم تنعقد مساقاة ولا إجارة إلا إذا فصل الأعمال وكانت معلومة مغنى وشرح  
الروض (بالجزئية) أي وإن قل كجزء من الف جزء ولو ساقاه على نوع كصيحاني بالنصف وآخر كعجوة  
بالثلاث صح إن عرفا قدر كل من النوعين وإلا فلا لما فيه من الغرر فإن المشروط به الأقل قد يكون أكثر وإن  
ساقاه على النصف من كل منهما صح وإن جهلا قدرهما وإن ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقاه على آخر  
بالثلاث فسد الأول للشرط الفاسد وأما الثاني فإن عقده جاهلاً بفساد الأول فكذلك ولا يفصح مغنى واسنى  
(قوله في الثانية) أي وله الأجرة في الأولى وإن علم الفساد لانه دخل طامعاً اه ع ش أي على مسلك النهاية

ولو فسد منبت الأرض الخ) أي فسد بغير سبب المزارعة (قوله ولأنها صارت مرهونة الخ) هذا يدل على أن  
هناك معاملة (قوله حبسه) وإن كان الأصح خلافه شرح مر (قوله على مامر) أي من الخلاف  
\*(فصل في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة) \* (قوله تفسد ولا أجرة له في الثانية) وإن جهل الفساد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بهما) فلو شرط بعضه لثالث فكما مر في القراض بتفصيله ووقع لشارح الفرق بينهما في بعض ذلك وليس بصحيح على  
أن فرقه في نفسه غير صحيح أيضاً كما يعرف بتأمله مع كلامهم قبل صواب العبارة اختصاصهما بالثمر اه ويرده مامر وياق أن الباء تدخل على  
المقصور والمقصور عليه (واشتركا كهيأته) بالجزئية نظير مامر في القراض ففي على أن الثمرة كلها لك أولى تفسد ولا أجرة له في الثانية

ان علم الفساد وانه لاشي له نظير مامر وتفسد ايضا ان شرط الثمر لو احدثوا النصب للآخر واحتاج لهذا مع فهمه بما قبله لانه قد يفهم منه ايضا ان  
القصده اخراج شرطه ثالث فيصدق بكونه (١١٢) لاحدهما ولما بعده لانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الابهام ولو

ساقاه على ذمته ساق غيره  
او عينه فلا فان فعل ومضت  
المدة انفسخ العقد والثمر  
للبالك ولاشيء الاول مطلقا  
واللثاني ان علم فساد العقد  
والافله اجرة مثله على الاول  
وكذا حيث فسدت نظير  
مامر في القراض (والعلم)  
منهما (بالنصيبين بالجزئية)  
ومنها بيننا لئلا على المناصفة  
(كالقراض) في جميع مامر  
فيه ولو فاوت بين الشئيين في  
الجزء المشروط لم يصح على  
ما في الروضة واعترض  
وخرج بالثمر ومثله القنو  
وشاريحه الجريد واصله  
وكذا العرجون على أحد  
وجهين يتجه ترجيحه ان  
اريد به اصل القنو كما هو  
أحد مدلولاته المذكورة  
في القاموس والليف يختص  
به المالك فان شرطت الشركة  
فيه فوجهان اوجههما  
فسادها لانه خلاف قضيتها  
ثم رايت شيخنا قال ان الصحة  
اوجه او شرط للعامل بطل  
قطعا ومرا ان العامل يملك  
حصته بظهور الثمر ومحل  
ان عقد قبل ظهوره والا  
ملك بالعقد (والاظهر صحة  
المساقاة بعد ظهور الثمرة)  
كما قبل ظهورها بل اولى لانه  
ابعد عن الغرر ولو وقع  
الآفة فيه كثير انزل منزلة  
المعدوم فليس اشتراط جزء  
منه كاشتراط جزء من

والمغنى وأما التحفة فانها فصلت في القراض في الاولى ايضا بين العلم بالفساد فلاشيء له وبين الجهل بذلك فله  
الاجرة (قوله ان علم الفساد الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وان جهل الفساداه (قوله نظير مامر) اي في  
القراض (قوله ان شرط الثمر لو احدثوا النصب الخ) لعله فيما اذا كانت الحديقة مشتملة على النخل والكرم  
(قوله الثمر) بالناء المثلثة في اكثر النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالمشاة (قوله ولهذا) اي لقوله  
واشترا كما فيه (قوله بما قبله) اي من قوله يشترط تخصيص الخ (قوله منه) اي بما قبله (قوله  
ايضا) اي كفهم الاشتراك (قوله ولما بعده) اي لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال  
ان ما بعده يغني عنه (قوله لانه) اي الثمر (قوله ساق غيره) ثم ان شرط له مثل نصيبه او دونه فذاك او اكثر  
من نصيبه صح العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزائد تقريرا للصفقة ولزمه ان يعطى للثاني للزائد اجرة المثل  
اه مغني زاد شرح الروض نعم لو كان الثاني عالما بالحال فالظاهر انه لا يستحق شيئا ذكره الاذرعى اه  
وقوله لا يستحق الخ اي للزائد (قوله او عينه) الى قوله وكذا في النهاية والمغنى والروض مع شرحه (قوله  
ومضت المدة انفسخ العقد) أي ينفسخ بمضي المدة مع ترك العمل لا بمجرد العقداه سم عبارة النهاية  
انفسخت بتركه العمل اي بفوات العمل بمضي المدة او بعمل الثاني لا بمجرد العقداه (قوله مطلقا) اي  
علم الفساد او لا (قوله ان علم فساد العقد) اي وانه لاشي له (قوله نظير مامر) اي لو فسدت المساقاة واتي  
العامل بالعمل استحق اجرة المثل لعمله والثمره كلها للبالك وقياس مامر للشارح م في عامل القراض  
انه يستحق الاجرة وان علم الفساد لا اذا قال المالك وكل الثمرة لي فلا اجرة للعامل اه ع وش وقوله للشارح  
م ر أي والمغنى خلافا للتحفة (قوله ومنها) الى قول المتن ويشترط ان لا يشترط في النهاية الا قوله وكذا  
العرجون الى والليف (قوله ومنها) اي من الجزئية بيننا اه ع ش زاد المغنى وكذا منها قول المالك على  
ان لك النصف اه (قوله واعترض) بل قيل انه تحريف ولهذا جزم ابن المقرئ بخلافه اه نهاية عبارة  
الروض لم يشترى اه وعبارة شرحه ووقع في الروضة لم يصح وهو تحريف اه (قوله الجريد الخ) فاعل  
خرج (قوله واصله) اي الجريد (قوله وكذا العرجون الخ) اعتمده الغرر (قوله ان اريد) عبارة ع ش  
والقنو هو مجمع الشاربخ أما العرجون وهو الساعد فللبالك اه شيخنا الزيادي (قوله والليف) أي  
الكرناف وهو عطف على الجريد اه (قوله اوجههما فسادها) اعتمده م ر (قوله او شرط للعامل  
بطل قطعا) هذا يؤيد البطلان فتأمل اه سم اي في اشتراط الشركة (قوله فيختص به) اي بما خرج  
بالثمر وكذا ضمير فيه (قوله فوجهان الخ) عبارة النهاية لم يحز خلافا لبعض المتأخرين اه اي شيخ  
الاسلام ع ش اي في شرح الروض وتبعه المغنى (قوله ومز) اي في القراض (ان العامل) اي في المساقاة  
(قوله فيه) اي الثمر قبل بدو الصلاح (قوله بل قبل بدو الصلاح) اذا جعل عوض العامل من الثمرة  
الموجودة بخلاف ما لو ساقاه على النخل المثمر على ما يحدث من ثمر العام فلا تصح قطعاه مغنى (قوله ولو في  
البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي تفريق الصفقة فيصح فيما لم يبد صلاحه  
ويفسد فيما بدا صلاحه ولو ساقى على ما لم يبد صلاحه فقط فينبغي ان يصح بشرط تأتى العمل في صورتين  
على ما لم يبد صلاحه وحده ولا يدخل ما بدا صلاحه تبعا وقد توقف في هذا الشرط سم على حج وما اقتضاه  
ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لما علل به من القياس على البيع وفيه ما لا يبد صلاحه تابع لما بدا صلاحه

م ر (قوله ولما بعده) عطف على لهذا ش (قوله فان فعل ومضت المدة) اي مع تركه العمل (قوله ومضت  
المدة) اي لا بمجرد العقد (قوله لم يصح على ما في الروضة) عبارة الروض لم يضر قال في شرحه ووقع في الروضة  
لم يصح وهو تحريف اه (قوله ومثله القنوا الخ) اعتمده م ر وكذا قوله اوجههما فسادها (قوله او شرط  
للعامل بطل قطعا) هذا يؤيد البطلان فتأمل (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع

النخل (لكن) لا مطلقا بل (قبل بدو الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبعض فيمتنع قطعاه بل قيل  
اجماعا (ولو ساقاه على ودي) غير مغروس بفتح فكسر للمهمة فتحته مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه ويكون الشجر) أو ثمرته إذا اثمر (لها

في صحة بيعه مطلقا وبشرط الابقاء وقياسه هنا ان ما لا يبدو صلاحه تابع لما بدا صلاحه فيبطل في الجميع اه  
عش قول المتن (ولو ساقاه على ودي الخ) عبارة المغني ويشترط في الشجر المساقى عليه ان يكون مغروسا كما مر  
وعلى هذا لو ساقاه الخ اه قول المتن (لم يجز) فاذا وقع احدى الصورتين وعمل العامل فله اجرة المثل على المالك  
ان توقعت الثمرة في المدة والا فلا وله اجرة الارض ايضا ان كانت له ولو كان الغراس للعامل والارض للمالك  
فلا اجرة له ويلزمه اجرة الارض مغني وروض مع شرحه واقره سم (قوله لانه اخصه) اي المساقاة (قوله  
منعها) اي المساقاة على ودي الخ وكذا ضمير بها وضمير جوازها (قوله على ذلك) اي المنع (قوله والشجر  
للمالك) اي على المنع اه سم (قوله وعليه لذي الارض الخ) او فيما اذا كان ملك الشجر غير مالك  
الارض (قوله كما ان على ذي الارض الخ) اي فيما اذا كانا لغير العامل اه رشدي عبارة عش قوله  
وعليه لذي الارض الخ هذا صريح في انه حمل المتن على ما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك ولكن المتبادر  
من المتن ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كما ان على ذي الارض الخ اه (قوله هنا) اي فيما  
اذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودي غير مالك الارض (قوله ما مر اخر العارية) اي من تخيير مالك  
الارض بين بقاء الشجر بالاجرة وتملكه بالقيمة وقلعه وغرم أرش نقصه قول المتن (فان قدر) اي في عقد  
المساقاة جزءا من الثمن على جزء من الثمر (قوله غالبا) اي كخمس سنين نهاية ومغني (قوله وان كان اكثرها  
الخ) اي المدة كالمساقاة خمس سنين والثمرة يغلب وجودها في الخامسة خاصة اه مغني (فيه) اي في  
الاكثر (قوله لانها) اي سنى المدة المقدرة اه اسنى (قوله فان لم يثمر الخ) عبارة المغني فان اتفق ان لم يثمر  
لم يستحق العامل شيئا كالمساقاة على النخل المثمرة فلم يثمر اه (قوله فلا شيء له) وكذا لا شيء في الثمرة الغير  
المتوقعة قال في الروض مع شرحه ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع الا في العاشرة جاز فان  
اثمر قبل العاشرة فلا شيء في الثمر للعامل لانه لم يطعم في شيء منه انتهى اه سم وعش (قوله في هذه الحالة)  
اي في لو كان الودي مغروسا وشرط الخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما علل به ان هذا جار في  
جميع صور المساقاة حيث لم يخرج الثمرة وسيأتي التصريح به في اخر الباب اه عش (قوله والاي ثمر فيها  
غالبا الخ) والنبي راجع للقيد كما هو الغالب والمغني وان اتنى غلبة الاثمار فيها بان امكن فيها الاثمار نادرا او  
علم عدمه أو استويا أو جهل الحال (قوله في الاخيرتين) أي صورتي الاستواء والجهل (قوله لانه طامع) قال  
في شرح الروض مع ان المساقاة باطلة اه فخرج بذلك ما اذا صحت بان قدرت الى المدة التي تثمر فيها غالبا  
فانه لا شيء له اذا اتفق عدم الاثمار وان كان عمل طامعا كالمساقاة فلم يربح كما صرح به الروض شرحه قبل

ولكن ينبغي تفريق الصفة فيصح فيما لم يبد صلاحه ويفسد فيما بدا صلاحه بشرط تأني العمل على مالم  
يبد صلاحه وحده بان تميز عن غيره ولو ساقى على مالم يبد صلاحه فقط فيبغى ان يصح بهذا الشرط ولا يدخل  
ما بدا صلاحه تبعا وقد يتوقف في اشتراط هذا الشرط في المسئلتين ذيلتا مل (قوله في المتن لم يجز) قال في  
الروض وشرحه فان وقع ذلك وعمل العامل وكانت الثمرة متوقعة في المدة فله اجرة عمله على المالك والا فلا  
لان كان الغراس للعامل فلا اجرة له بل يلزمه للمالك اجرة الارض فان كانت الارض للعامل استحق اجرة  
عمله وارضه اه وقوله استحق اجرة عمله لعله اذا كانت الثمرة متوقعة اخذ انما تقدم (قوله والشجر للمالك  
الخ) اي على المنع (قوله كما ان على ذي الارض الخ) ينبغي فيما اذا كان مالك الشجر استاجر ينبغي ان المراد  
بذي الارض المستاجر (قوله فان لم تثمر فلا شيء له) اي وان اثمرت فله اي ان اثمرت فيما توقع فيه اثمارها  
لا مطلقا قال في الروض ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع الا في العاشرة جاز فان اثمر قبلها اي  
العاشرة فلا شيء فيه أي في الثمر للعامل أي لانه لم يطعم في شيء منه انتهى (قوله نعم له الاجرة الخ) اعتمده مر  
(قوله لانه طامع) قال في شرح الروض مع ان المساقاة باطلة انتهى فخرج بذلك ما اذا صحت فانه لا شيء له اذا  
اتفق عدم الاثمار وان كان عمل طامعا كما قال في الروض وشرحه قبل هذا كمن قدرها اي المدة التي تثمر  
فيها غالبا ولم تثمر فانه لا يستحق اجرة كالمساقاة فلم يربح اه ولو اثمرت في العام مرتين استحق العامل حصته

ورد بأن الظاهر وجود الربح بخلاف هذا (وله مساقاة شريكة) في الشجر اذا شرط له (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين  
وشرط له ثلثي الثمرة فان شرط قدر حصته لم (١١٤) يصح لعدم العوض وكذا الاجرة بخلاف ما اذا شرط له الكل كما مر واستشكل هذا

بان عمل الاجير يجب كونه  
في خالص ملك المستاجر  
واجاب السبكي بان صورة  
المسئلة أن يقول ساقيتك  
على نصيبي وبهذا صور أبو  
الطيب كالمزني قال لكن  
ظاهر كلام غيرهما كالمزني  
انه لا فرق بين ذلك وقوله  
على جميع هذه الحديقة  
اي وعليه فقد يجاب بانه  
يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر  
في الاجارة (ويشترط) لصحة  
المساقاة (ان لا يشترط على  
العامل ما ليس من جنس  
اعمالها) التي ستذكر قريبا  
انها عليه فلا اعتراض  
عليه خلافا لمن زعمه  
ويوجه كونه في القراض  
قدم ماعليه ثم ذكر حكم  
مالو شرط عليه ما ليس عليه  
وعكس هنا بان الاعمال ثم  
قليلة وليس فيها كبير  
تفصيل ولا خلاف فقد ثبت  
ثم ذكر حكمها وهما  
بالعكس فقدم حكمها ثم  
أخرت لطول الكلام عليها  
فاذا شرط عليه ذلك كبناء  
جدار الحديقة لم يصح العقد  
لانه استئجار بلا عوض  
وكذا شرط ماعلى العامل  
على المالك كالسقي ونص  
البويطي انه لا يضر شرطه  
على المالك وبه جزم الدارمي  
ضعيف (وان نفرد)  
العامل (بالعمل) نعم لا

ذلك اه سم ومر عن المغني وساقى عنه وعن الهية التصريح بذلك ايضا قول المتن (وله مساقاة شريكة  
الخ) اي اذا استقل الشريك بالعمل فيها نهاية ومعنى اما اذا لم يستقل بان شرط معاوته له في العمل فيفسد  
العقد كالوساقى اجنيا هذا الشرط فان عاونه واستوى عملهما فلا اجرة لاحد منهما على الآخر وكذا الاجرة  
للمعاون ان زاد عمله بخلاف الآخر اذا زاد عمله فله اجرة عمله بالحصصة على المعاون لانه لم يعمل بمجانا مغنى  
وروض مع شرحه (قوله قدر حصته) اي اودونه اه مغنى (قوله واستشكل هذا) اي مسئلة الكتاب اه  
مغنى (قوله قال) اي السبكي (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا  
بغير اذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في شرح ارشاده وافتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض  
المتأخرين وان ساقى الشريكان ثالثا لم تشترط معرفته بحصة كل منهما الا ان تفاوتا في المشروط له فلا بد من  
من معرفته بحصة كل منهما اه نهاية خلافا للمغنى في المسئلة الاولى وله وشرح الروض في الثانية ووافقا  
لهما في الثالثة عبارة المغنى بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال ساقيتك على كل الشجر لم يصح  
او على نصيبي او اطلق صح والظاهر كما قال شيخنا صحة مساقاة احد الشريكين على نصيبه اجنيا ولو بغير اذن  
شريكه الآخر اه (قوله وعليه) اي ظاهر كلام غير أبي الطيب والمزني كالمزني الخ (قوله بانه يغتفر في  
المساقاة الخ) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما ساقى له في الاجارة في شرح ولو استأجرها لترضع  
ريقا يعضه جاز الخ لكن سنين في هاشم ذلك المحل ان المعتمد خلافا سم على حج اه ع ش ورشيدى  
(قوله لصحة المساقاة) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله فياى هنا الى المتن (قوله لمن زعمه اي الاعتراض)  
والزاعم هو الدميرو وواقفه المغنى (قوله كونه) اي المصنف و (قوله ماعليه) اي العامل و (قوله ثم  
ذكر حكم) عطف على جملة قدم و (قوله مالو شرط الخ) ما مصدرية ولو زائدة و (قوله وعكس هنا) اي  
في المساقاة عطف على قوله في القراض قدم الخ و (قوله بان الاعمال) متعلق بقوله ويوجه و (قوله  
فقدت) الانسب فيقدمها و (قوله ثم ذكر الخ) عطف على جملة فقدت و (قوله وهما بالعكس) عطف  
على قوله ثم قليلة الخ و (قوله ثم آخرت) الاولى ثم ذكرها (قوله فاذا شرط) الى قوله ويفرق في المغنى  
الا قوله ونص البويطي الى المتن وقوله نظير ما مر الى المتن (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغنى والروض مع  
شرح فلو شرط عمل المالك معه فسد بخلاف مالو شرط عامل غلام المالك معه بلا شرط يدولا مشاركا في تدبير  
فانه يصح ولا بد من معرفته بالروية او الوصف ونفقته على المالك بحكم الملك فلو شرطت عليه جاز وكان تأكيذا  
ولو شرطت في الثمرة بغير تقدير يجرى به معلوم لم يصح او شرطت على العامل وقد رت صح ولو لم تقدر صح ايضا

منهما ولو تأخر اثمارها عن عام المساقاة فان كان لعارض استحق منه والا فلا مر (قوله ورد بان الظاهر  
وجود الربح بخلاف هذا) وعليه فله الاجرة وان لم تثمر لانه عمل طامعاً شرح مر (قوله قوله في المتن وله مساقاة  
شريكة الخ) ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنيا بغير اذن شريكه لم يصح كما جرى عليه ابن المقرئ في  
شرح ارشاده وافتى به شيخنا الشهاب الرملى فان ساقى الشريكان ثالثا لم يشترط معرفته بحصة كل منهما الا ان  
تفاوتا بالمشروط له فلا بد من معرفته بحصة كل منهما شرح مر (قوله وكذا الاجرة له) كذا شرح مر اي  
لانه لم يطعم (قوله قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالمزني انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة الخ)  
عبارة الروض وشرحه وساقاه اي شريكه على الكل بطل ولكن له الاجرة لانه عمل طامعاً وقيد الغزالي  
كاما مه تفقها بما اذا لم يعلم الفساد انتهى اي بخلاف ما اذا علم الفساد وهو ظاهر ان علم مع ذلك ان لا اجرة  
(قوله يغتفر في المساقاة ما لا يغتفر في الاجارة) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما ساقى له في الاجارة  
في شرح قول المصنف ولو استأجرها لترضع ريقا يعضه في الحال جاز على الصحيح لكن سنين في هاشم  
ذلك المحل ان المعتمد خلافا (قوله كالسقي) اعتمده مر

فالعرف

يضر شرط عمل عبد المالك معه نظير ما مر في القراض بل

اولى لان بعض اعمال المساقاة على المالك فياى هنا جميع ما مر ثم (واليد في الحديقة) ليعمل متى شاء فشرط كونها بيد المالك او عبده

فالعرف كاف وان شرط العامل عمل الغلام في حوائج نفسه أو استئجار معاون بجزء من الثمرة أو من غيرها من مال المالك لم يصح العقد ما إذا جعلت الاجرة من مال العامل فإنه يصح (قوله مثلاً) ادخل به اجيره الحرو والظاهر انه لا فرق وان المراد من يستحق منفعته وان كان حراً اه شرح الروض (قوله ولا مؤبدة) اي ولا مؤقتة بمدة لا يشر فيها عادة اه ع ش اي كامر (قوله وهذا) اي اشترط معرفة العمل الخ (قوله ولو ادركت الثمرة) اي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها اه ع ش وقدر عن المغني والروض مع شرحه وسم مثله (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد) خلافاً لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما اه نهاية زاد المغني ولا يلزم العامل اجرة تبقية حصته على الشجر إلى حين الادراك لانه يستحقها ثمرة مدركة بحكم العقد اه (قوله التبقية) في نسخ السقية وعبارة النهاية التبقية وصورة الموجود في اصل الشارح بخطه اقرب إلى التبقية اه سيد عمر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما مع اشتراكهما في الثمرة والاشارة بقوله هذا وقوله الآتي هنا إلى ما لو انقضت المدة والثمر طلع أو بلح (قوله غير مقصودة منه) اي من جهة العامل ويحتمل ان الضمير راجع إلى العقد بقرينة المقام فلا تقدير في الكلام (قوله ولاحق للعامل الخ) عبارة المغني وان لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل اه زاد النهاية وافرهم وهو صحيح ان تاخر لا بسبب عارض فان كان بعارض كبرد ولو لاه لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى الصحيح ان العامل شريك اه قال الرشيدى قوله مر لا بسبب الخ اي والصورة ان المدة يطلع فيها حتى تصح المساقاة وقوله مر لقول الماوردي والرويانى الخ عبارة القوت واما حدوث الطلع بعد المدة في الحاوى والبحر انها إذا طلعت بعد تقضى المدة ان الصحيح من المذهب ان العامل شريك والثمر بينهما لان ثمرة العام حادثة على ملكهما ولا يلزم العمل بعد انقضاء المدة ومن اصحابنا من قال العامل اجير فعلى هذا لا حق له في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة بل اجرة المثل فالخلاف مبنى على انه شريك او اجير انتهت اه وقال ع ش قوله مر استحق حصته وعليه فهل الخدمة على المالك او العامل فيه نظرو قضية إطلاقهم أنها على الأول ونقل بالدرس عن بعض الهوامش ما يوافقه اه أقول ما مر آتفا عن الرشيدى من قوله ولا يلزم العمل الخ وفي الشارح في مسئلة انقضاء المدة والثمر طلع أو بلح من ان التعهد على المالك صريح فيه (فرع) في النهاية وافرهم حواشيه وسم ما حاصله لو كان النخل المعقود عليها بما يشر في العام مرتين فان اثمرت مرتين معاً قبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فان اثمرت الثانية بعد انقضائها فالوجه انه يفوز بها المالك ولاحق للعامل فيها اه وينبغي تقييده اخذاً بما مر عنه بما إذا كان التأخير لا عارض نحو برد أو لا فللعامل منها حصته كالاولى (قوله أى جذاذة) إلى قوله لكن الذى في المغني وإلى التنبيه في النهاية (قوله كما قاله) اي ان المراد بالادراك الجذاذ قول المتن (بكذا) افهم تعبيره بكذا اعتبار ذلك العرض فلو سكنت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجرة وجهان اوجههما نعم شرح مر اه سم وقال المغني اوجههما عدم الاستحقاق اه قال ع ش قوله مر اوجههما نعم اي وان علم بالفساد على

(قوله ويستغنى عن العمل) كذا شرح مر وهل يشكل إدخاله في الاقل مع قوله الآتى وان انقضت وهو طلع الخ المقتضى عدم استزائها للاستغناء إلا ان يفرض هذا فيما إذا كان انقضاؤها مع كونه طليماً أو بلحاً العارض (قوله عمل بقيتها بلا اجرة وان انقضت وهو طلع الخ) في شرح مر وإن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تاخر بلا سبب عارض فان كان بعارض كبرد ولو لاه لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرويانى ان العامل شريك ولو كان النخل المعقود عليها مما اثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الاولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يفوز المالك بها أو يكون العامل شريكاً فيها لأنها ثمرة عام فيه احتمال والوجه الاول اه (قوله وعلى المالك التبقية والتعهد إلى الجذاذ) خلافاً لما في الانتصار والمرشد من انه عليهما شرح مر (قوله ويفرق بين هذا) اي حيث لم يكن التعهد فيه عليهما لا اشتراكهما (قوله في المتن بكذا) وافهم قوله بكذا اعتبار

لأنه الموضوع لها (أو سلمته اليك لتعده) أو اعمل عليه أو تعده بكذا الاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها لكن الذي اعتمده السبكي والاذرعي انها كناية (ويشترط القبول) لفظا متصلا فظير مامر في البيع ومن ثم اشترط في الصيغة هنا مامر فيها ثم إلا عدم التأنيق وتصح باشارة آخرس وبكتابة مع النية ولو من ناطق (دون تفصيل الاعمال) فلا يشترط التعرض له في العقد ولو بغير لفظ المساقاة على الاوجه لان المحكم فيها العرف كما قال (١١٦) (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لانه يحكم في مثل ذلك هذا ان كان عرف

غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزما (وعلى العامل) بنفسه او نائبه عمل (ما يحتاج اليه لصلاح الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي) ان لم يشرب بعروقه وتوابعه كاصلاح طرق الما وادارة الدولاب وفتح راس الساقية اى القناة وسدها عند السقي (تنبيه) قد يقال جعل ما ذكر توابع للسقي يحيل حقيقته وجوابه انه اريد به إيصال الماء وتوابعه ما يحصله فلا حالة (و تنقية نهر) اى مجرى الماء من طين وغيره (واصلاح الاجاجين) وهى الحفر حول النخل (التي ثبت فيها الماء) شبهت بالاجانة التى يغسل فيها (وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع اناثي (وتنحية حشيش) ولور طبا وإطلاقه عليه لغة وإن كان الاشهر انه اليابس (وقضبان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وقيدنا ماعليه بالعمل لانه لا يجب عليه عين اصلا فتحو طلع يلحق به وقوصرة تحفظ العنقود عن الطير على المالك (وتعريش جرت به) اى

قياس مامر له غير مرة هنا وفي القراض اه (قوله لانه) اى لفظ ساقيتك على هذا الخ (قوله لها) اى للمساقاة (قوله ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها) وهو الظاهر معنى ونهاية وشرح الروض قال عش وهو المعتمد اه (قوله ولو بغير الخ) اى ولو كان العقد بغير الخ (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله لانه محكم) الى التشبيه في المعنى قول المتن (على العرف الغالب) اى فيها في العمل معنى ونهاية (قوله هذا ان الخ) تفيد للثمن والمشار اليه كفاية الاطلاق وحمله على العرف الغالب في محل العقد قول المتن (وعلى العامل) اى عند الاطلاق اه معنى (قوله عمل ما يحتاج الخ) قدر الشارح عمل كما ترى ولك ان تقول يغنى عنه تفسير ما بعمل اه سم (قوله يحيل حقيقته) اى اذا المتبادر بالسقي جميع ما يتوقف عليه وصول الماء (قوله اى مجرى الماء) الى قوله فان لم ينحفظ في المعنى وإلى قوله وهو مادل في النهاية قول المتن (نهر) اى وبئر اه معنى (قوله من طين الخ) متعلق بتنقية الخ قول المتن (يثبت) اى يجتمع قول المتن (وتلقيح) وقد يستغنى عنه لكون الاناث تحت ريع الذكور فتحمل الهوام ريع الذكور اليها نهاية ومعنى قول المتن (وتنحية الخ) اى ازالته قول المتن (وقضبان) بضم القاف وكسرها جمع قضيب وهو الغصن (قوله وقيدنا الخ) انظر هلا اخر هذا عن جميع ما على العامل اه رشيدى (قوله وقيدنا ماعليه بالعمل الخ) يهنى عن زيادته تفسير ما بعمل كما مر اه سم قول المتن (وتعريش الخ) وهو أن ينصب اعدا ويطللها ويرفع الغنب عليها شرح منهج ومعنى (قوله ووضع حشيش الخ) بالجر عطف على سقي ولو اخره وادخله في تفسير حفظ الثمر كما فعل في المعنى لكان انساب (قوله من نحو سارق الخ) اى كالزناير اه معنى (قوله فالملؤنة عليه) اى العامل معتمد و (قوله لكن قال الاذرعي الخ) هو ضعيف اه عش (قوله معونته) اى العامل (عليه) اى على الكراء (قوله اى قطعه) الى قوله وظاهر كلامهم في المعنى (قوله بهما) عبارة عن النهاية والمعنى لانها من مصالحه اه بارجاع الضمير الى الثلاثة المذكورة - وكذا قوله لكنه معترض الخ ويمكن دفع الاعتراض بحمل معتاد التجفيف في كلام الروضة واصلا على ما يحذف غير ردى اى بخلاف ما لا يحذف اصلا او يحذف رديا فلا يجب تجفيفه (قوله ولذا وجب) اى التجفيف (قوله وماعليه) مبتدأ اى وكل عمل وجب

ذكر العوض فلو سكت عنه لم يصح وفي استحقاقه الاجرة وجهان أو جهما نعم شرح مر (قوله ومن ثم اعتمد ابن الرفعة صراحتها) وهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله على الاوجه) اعتمد مر (قوله في المتن على العرف الغالب) اى ان شمل ذلك العرف جميع ما ياتى انه على العامل كاهو ظاهر ولا لم يتجه الحل على العرف كما افاد ذلك قوله هذا الخ (قوله في المتن ما يحتاج اليه الخ) قدر الشارح عمل كما ترى ولك ان تقول يغنى عن تقديره تاويل ما بعمل مع ان تقديره لا يغنى عن التاويل المذكور فيحتاج لحل ماعلى العمل بمعنى الحاصل بالمصدر والعمل المقدر بالمعنى المصدري لان الحاصل بالمصدر اثره ولا يأتى بالعكس اذا الحاصل بالمصدر لا يكون المعنى المصدري اثره وحيث يذللزم ان المكلف به المعنى المصدري وليس بصحيح فان المقرر في الاصول ان المكلف به الحاصل بالمصدر لانه الوجودى ولا تكليف إلا بوجودى والمعنى المصدري ليس بوجودى كما تقرر ثم فلم يقدم ما قدره إلا الضرر فامل (قوله يحيل حقيقته) يتأمل كيف الورد (قوله وقيدنا ماعليه بالعمل الخ) يغنى عن زيادته تفسير ما به كما مر (قوله لكن قال الاذرعي الخ) كذا اشرح مر (قوله

التعريش (عادة) في ذلك المحل ليمتد الكرم عليه ووضع حشيش على العناقيد صونا لها عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الثمر) على النخل وفي الجرين من نحو سارق وطير فان لم يتحفظ به لكثرة السريق أو كبر لبستان فالملؤنة عليه كما اقتضاء إطلاقهم لكن قال الاذرعي الذي يقوى انه لا يلزمه ان يكرى عليه من ماله بل على المالك معونته عليه (وجذاذه) اى قطعه (وتجفيفه في الاصح) لان الصلاح يحصل بهما نعم الذي في الروضة واصلا تقييد وجوب التجفيف بما اذا اعتيد او شرطاه لكنه معترض بان الوجه ما اطلقه المتن من وجوبه مطلقا إذ مقابل الاصح لا يأتى إلا عند انتفاء العادة والشرط إذ لا يسعه مخالفتها وإذا وجب وجب اصلاح موضعه وتهيته ونقل الثمرة اليه وتقليبها في الشمس وماعليه



يصح استجاره المالك له ولو فعل ما على المالك باذنه استحق عليه الاجرة تنزيلا له منزلة قوله اخره (١١٧) افض ديني وبه فارق قوله له

اغسل ثوبي وظاهر كلامهم  
ان ما ذكره وان على العامل  
او المالك من غير تعويل  
فيه على عادة لا يلتفت فيه  
الى عادة مخالفة له وهو ظاهر  
بناء على ان العرف الطارىء  
لا يعمل به اذا خالف عرفا  
سبقه وهو ما دل عليه كلام  
الزركشي في قواعده بل  
كلامهم في الوصية والايمان  
وغيرهما صريح فيه فبحث  
ان ما ذكره على العامل  
لو اعتد منه شيء على المالك  
لزمه غير صحيح ولو ترك  
العامل بعض ما عليه نقص  
من حصته بقدره كما في الجملة  
(وما قصد به حفظ الاصل  
ولا يتكرر كل سنة كبناء  
الحيطان) ونصب نحو باب  
ودولاب وفاس ومعمل  
ومنجل وبقر تحرث  
او تدوير الدولاب واستشكل  
باتباع العرف في نحو  
خيط الخياطة في الاجارة  
وفرق بان هذا به قوام  
الصنعة حالا ودواما  
والطلع نفعه انعقاد الثمرة  
حالا ثم يستغنى عنه بعد  
ويطله جعلهم ثم الطلع  
كالخيط والذي يتجه ان  
العرف هنالم ينضبط فعمل  
فيه باصل ان العين على  
المالك وثم قد ينضبط وقد  
يضطرب فعمل به في الاول

على العامل و(قوله يصح الخ) خبره (قوله ولو فعل ما على المالك) الانسب وما على المالك لو فعله (قوله باذنه)  
اي من غير تعرض لاجرة سم على حج اه ع ش اي والاف يستحقها قطعاً (قوله استحق عليه الاجرة الخ) قياسه  
ان ما وجب على العامل اذا فعله المالك باذنه استحق به الاجرة على العامل للعلة المذكورة اه ع ش (قوله  
تنزيلا له منزلة افض ديني) اي بجامع الوجوب اذا ما يخصه يجب عليه فعله لحق العامل اه رشيدى (قوله  
وبه فارق) اي بالتنزيل (قوله له) اي لآخر (قوله وهو ظاهر بناء الخ) اي وما تقدم ان المطلق يحمل  
في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه اذا شمل ذلك العرف الغالب جميع  
ماتين انه على العامل والافلا وجه للحمل عليه اه سم (قوله فبحث) عبارة النهاية فقول الشيخ في شرح  
منهجه اه (قوله ذكره على العامل) الاول ذكره وان على الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فبحث الخ (قوله  
ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الروض لاشترط المالك على العامل اعمالا تلزمه فاشترت الاشجار  
والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف مالزمه استحق نصف ما شرط

له اه مبنى على ان العامل اجبر لكن الصحيح انه شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له ان ترك جميع  
الاعمال سواء في ذلك المساقاة على العين والذمة وفي العباب ولو اطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل  
الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولزمه اجرة ما التزمه من العمل انتهى اه سم وياق عن النهاية والمغنى  
ما يوافقه قول المتن (حفظ الاصل) اي اصل الثمر وهو الشجر (قوله ونصب) الى قوله واستشكل في المغنى  
وإلى قوله وبحث غير واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطف على بناء الحيطان (قوله ومعمل ومنجل)  
كمنبر والاول الفاس العظيمة التي ينقر بها الصخر والثاني الحديد التي يقضب بها الزرع (قوله واستشكل  
باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قبيل قول المتن وتعريش الخ كما يظهر من الجواب بالفرق بين الخيط  
والطلع فان الطلع المذكور هناك اه كردى عبارة السيد عمر ما وجه ارتباطه بسابقه مع عدم ذكر الطلع ثم  
رايت في اصل الشارح قبل واستشكل وطلع الذكور الذي يذر في طلع الاناث وضرب عليه فاعل الضرب  
وقع لغير الشارح من غير تأمل فليتأمل اه وفي الرشيدى ما يوافقه (قوله ويطله) اي الفرق (قوله ثم)  
اي في الاجارة (قوله والذي يتجه) اي في دفع الاشكال (قوله هنا) اي في الطلع اه كردى (قوله وثم) اي  
في الخيط (قوله فعمل به) اي بالعرف و(قوله في الاول) اي فيما اذا انضبط و(قوله في الثاني) اي فيما اذا لم  
ينضبط اه رشيدى قول المتن (وحفر نهر جديد) اي واصلاح ما انهار من النهر مغنى وروض وشرح منهج  
قول المتن (فعلى المالك) وعليه ايضا خراج الارض الخرجية مغنى وروض (قوله لانه) الى قوله وبحث في  
المغنى ثم قال وفي فروع ابن القطان ان العامل لو قطع الثمرة قبل ان تبلغ كان متعديا قال ولا شيء له منها الاول

ولو فعل ما على المالك باذنه) اي من غير تعرض لاجرة (قوله وظاهر كلامهم الخ) اعتمدهم (قوله وهو ظاهر  
بناء الخ) فما تقدم انه يحمل في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب وعرفاه انما يتجه اذا شمل  
ذلك العرف الغالب جميع ماتين انه على العامل والافلا وجه للحمل عليه (قوله ولو ترك العامل بعض ما عليه  
نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الروض فرع في فتاوى القاضي لاشترط المالك على العامل  
اعمالا تلزمه فاشترت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف  
مالزمه استحق نصف ما شرط له اه مبنى على ان العامل اجبر لكن الصحيح كما قاله الماوردى والرويانى انه  
شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له وان ترك جميع الاعمال التي عليه سواء في ذلك المساقاة على العين  
والذمة وفي العباب ولو اطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل الشجر ام لا استحق حصته من الثمرة ولزمته  
اجرة مثل ما التزمه من العمل اه ونقله في تجريده عن الماوردى وهو مبنى على انه شريك وما قوله في اصل  
الروض فان كانت اي المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل اه فيحتمل تفريعه على انه  
اجبر ويحتمل خلافه ويفرق بينه وبين مجرد الترك بان في مساقاة الغير مع الترك مزيد اعراض ومنافاة  
للحال تقتضى الانفساخ فايحرج (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح مر فليتأمل

ووجب البيان في الثاني (حفر نهر جديد فعلى المالك) لانه المتعارف فيمنع صاحب حياضه ان يتابع العرف كذا وضع الشريك على راس الجد

وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ضمن و ابوزرعة انهم اختلفوا اثناء المدة في اتيان العامل بمالزمه فان بقي من اعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم (١٨١) العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه

صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه (والمساقاة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده لان عملها في اعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت الثمرة كلها باقية ونحو غصب كما يلزم عامل القراض التضييع مع عدم الربح (فلو هرب العامل) او مرض او حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (واتمه المالك متبرعا) بالعمل او بمؤنته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كما لو تبرع اجنبي بذلك والتبرع عنه مع حضوره كذلك وبحسب السبكي انه لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه او عمل الاجنبي عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئا كالجعالة وهو ظاهر ولا نظر لحوازي تلك ولزوم هذه فان قلت يمكن الفرق لان الاعمال صارت كالدين عليه كما يعلم من استئجار الحاكم عنه وغيره مما ياتي فالعمل في حصته كقضاء دينه وهو يقع عنه وإن لم يقصد وقوعه عنه قلت ممنوع لان قصده المالك صرف له عن جهة العامل

ظاهر والثاني لا ياتي على القول بان العامل يملك حصته بالظهور اه (قوله وبحسب غير واحد الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن السبكي قبل الفصل قبيل ولو كان بين النخل يياض اه سم (قوله و ابوزرعة الخ) عطف على غير واحد (قوله فان بقي الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته على الصحيح ان العامل شريك بل الموافق له استحقاق العامل حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له مر اه سم (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره كما سبق قريبا اه سم (قوله ولا يمكن تداركه) الا خصر الانسب يمكن تداركه (قوله لتضمن دعوى المالك الخ) يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا اه سم اي في حاشية ولو ترك العامل الخ (قوله من الجانبين) الى قوله وبحسب السبكي في النهاية وكذا في المغني الا قوله فيلزمه الى المتن (قوله دون القراض) لا يتبع اعيانه بعد العمل فاشبه الوكالة اه معنى (قوله كما يلزم الخ) تعليل للغاية قول المتن (ولو هرب العامل) والهرب ليس بقيد كما اشار اليه الشارح مر بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك اه رشيدى اي بقوله ولو امتنع الخ (قوله او مرض الخ) اي او عجز بغير ذلك اه معنى قول المتن (واتمه المالك) والاطماف ليس بقيد فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المغني والمالك ايضا ليس بقيد فلو فعله اجنبي متبرعا عن العامل فكذلك اه وأشار الشارح الى الاول بقوله ولو قبل الشروع فيه وإلى الثاني بقوله كما لو تبرع اجنبي الخ (قوله كما لو تبرع اجنبي بذلك) سواء اجله المالك ام عليه اي تبرع الاجنبي نعم لا يلزمه اي المالك اجابة الاجنبي المتطوع معنى ونهاية قال ع ش ظاهر ولو امينا عارفاً بذنبه خلافة اخذنا بما ياتي في الوارث إذ الظاهر عدم الفرق ولانه لا ضرر فيه على المالك وفيه نفع للعامل فاشبهه مالو استاجر من يعمل عنه اه (قوله بذلك) اي بالاطماف وكذا بالجميع كما مر (قوله والتبرع) اي تبرع المالك او الاجنبي (عنه) اي العامل و (قوله كذلك) اي كالتبرع بعد هربه (قوله انه الخ) اي المالك (قوله لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله وهو ظاهر) وفاقا لشرح الروض وخلافاً للنهية والمغني واسم عبارته المتجهة استحقاقه وليس هذا كالجعالة لانه عقد لازم بخلافه مر وايضا الاستحقاق هو الموافق لما قدمته قريبا من ان الصحيح انه شريك وانه لو ترك الاعمال جميعها استحق اه (قوله لجواز تلك) اي الجعالة (ولزوم هذه) اي المساقاة (قوله يمكن الفرق) اي بين المساقاة والجعالة فيما اذا عمل الاجنبي عن المالك (قوله عليه) اي العامل (قوله عنه) اي عن العامل بماله (قوله وغيره) عطف على استئجار الخ (قوله فالعمل في حصته) يعني عمل الاجنبي مالزوم العمل من اعمال المساقاة (قوله لان قصده الخ) اي الاجنبي اي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عمله الى نفسه (قوله صرف له الخ) اي للعمل خبر ان (قوله عليه) اي الدائن (قوله تبرع احد) الى قوله على مارجحه في المغني الا قوله ولم يكن الى المتن وإلى قول المتن ان اراد الرجوع في النهاية الا قوله وان قل قول المتن (من يثمه) اي ولو المالك كما ياتي (قوله والهرب) عطف على المساقاة و (قوله وتعذر الخ) عطف على ثبوت الخ (قوله لانه وجب) اي الاطماف (عليه)

(قوله وبحسب غير واحد الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن السبكي فيما لو ترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع (قوله فان بقي من اعمالها الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك او العامل لا اثر له مر (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره (١) حتى ما سبق قريبا (قوله لتضمن دعوى المالك انفساخها) هذا يدل على ان ترك الاعمال في المدة يوجب انفساخ المساقاة فانظر ما قدمته قريبا (قوله لم يستحق العامل شيئا كالجعالة) المتجهة استحقاقه وليس هذا كالجعالة لانه عقد لازم بخلافها

فهو كالاداء للدائن بقصد التبرع عليه (والا) يتبرع احد باتمامه ورفع الامر للحاكم ولم يكن له ضمان فيما لزمه من اعمال المساقاة او كان ولم يمكن التخلص منه (استاجر الحاكم عليه من يثمه) بعد ثبوت المساقاة والهرب مثلاً وتعذر احضاره عنده لانه واجب عليه (قوله حتى ما سبق (١)) هكذا بالنسخ التي بايدنا ولعله فينا في ما سبق

أى العامل (فنا ب) أى الحاكم (عنه فيه) أى العامل فى الاتمام (قوله ولو امتنع) أى العامل من العمل ولو قبل الشروع فيه (قوله فكذلك) أى كالحرب فيستأجر الحاكم عليه من يعمل (قوله من ماله الخ) أى ولو عقارا أه مغنى (قوله ولو من نصيبه الخ) عبارة المغنى وشرح الروض والغرر وإن لم يكن له مال فإن كان بعد بدو الصلاح باع نصيب العامل كله أو بعضه بحسب الحاجة واستأجر بثمنه وإن كان قبل بدو الصلاح سواء أظهرت الثمرة أم لا اقترض عليه من المالك أو اجنى أو بيت المال أن لم يجد من يعمل باجرة مؤجلة مدة ادراك الثمرة لتعذر بيع نصيبه وحده للحاجة الى شرط قطعه وتعذره فى الشائع واستأجر بما اقترضه ويقضيه العامل بعد زوال مانعه أو يقضيه الحاكم من نصيبه من الثمرة بعد بدو الصلاح فإن وجد من يتم العمل بذلك استغنى عن الاقتراض وحصل الغرض ولو استأجر الحاكم المالك أو اذن له فى الانفاق فانفق ليرجع رجع كالمو اقترض منه أه (قوله إذا كان) أى نحو هرب العامل أو استأجر الحاكم (قوله أو من يرضى باجرة الخ) لعله معطوف على قوله من ماله الخ (قوله ذلك) أى الاستئجار (قوله اقترض عليه الخ) وقولهم استقرض واكترى عنه يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك مغنى وأسنى أه سم وعش (قوله أو من غيره) أى من اجنى أو بيت المال واستأجر بما اقترضه مغنى وأسنى (قوله فان تعذر اقتراضه الخ) ليس بقيد كما مر عن المغنى والروض إنما قيد به لتعين عمل المالك بنفسه حينئذ (قوله عمل المالك بنفسه) أى ورجع بالاجرة أه عش (قوله فعل ما ذكر) أى الاستئجار رسم ورشيدى (قوله باذن الحاكم) والاولى رجوعه لكل من عمل المالك وفعل ما ذكر ليوافق ما مر عن المغنى والروض واخذنا بما ياتى فى شرح فليشهد على الانفاق أن أراد الرجوع (قوله على ما رجحه ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية كما رجحه ابن الرفعة وقيد السبكي الخ أه قال عش قوله وقيد السبكي الخ معتمداه لكن عبارة النهاية وشرح الروض والمغنى والغرر كما مر ظاهرة فى ترجيح الاطلاق فليراجع (قوله هذا كله) أى الاستئجار على العامل بصورة (قوله ليس له) أى للعامل المساقى على عينه (قوله أن يستتب) أى يساقى كما عبر به فى شرح واشترا كما فيه عبارة الروض فان كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل أه أى فيصح الاستعانة بالغير فى المساقاة على العين كالذمة (قوله أنه لا يستأجر الخ) خبر قوله ففضية الخ (قوله مطلقا) أى وجد للعامل مال أو لا تعذر الاقتراض أو لا وقال عش أى سواء تعذر عمله أم لا كان العامل المالك أم لا قدرت له اجرة أم لا أه (قوله وقال السبكي الخ) عبارة شرح المنهج والبهجة والروض نعم إن كان المساقاة على العين فالذى جزم به صاحب المعين اليمنى والنشأى واستظهره غيرهما أنه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ أه زاد المغنى وهذا هو الظاهر أه (قوله والنشأى) بكسر النون والمدنسية لبيع النشاء برماوى أه بحجى (قوله بين الفسخ والصبر) هذا إن لم تظهر الثمرة كما ياتى أه كرى وفيه نظر لان ما ياتى فيما إذا كانت المساقاة على الذمة والكلام هنا فيما إذا كانت على العين ثم رايت ما ياتى انفا عن سم الصريح فى اطلاق التخيير هنا (قوله بين الفسخ والصبر) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق العامل لحصة ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أن يستحق أجرة المثل لان فضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاقا للرملى وقديوده قوله فى نظيره والثمر كله للمالك فليتامل سم على حج أه عش وقوله وفاقا للرملى أى والمغنى وشرح الروض كما ياتى (قوله بان كان) إلى قوله فان عجز فى المغنى إلا قوله أو اجابة إلى المتن (قوله بان كان فوق مسافة العدوى الخ) أو عجز عن الاتبات أه شرح الروض عبارة القليوبى ومثله عجز المالك عن

مر وأيضاً الاستحقاق هو الموافق لانه شريك وانه لو ترك الاعمال استحق كما قدمته قريبا (قوله فان تعذر ذلك اقترض عليه الخ) قال فى شرح الروض وقولهم استقرض واكترى عنه يفهم أنه ليس له أن يساقى عنه وهو كذلك أه (قوله وللمالك فعل ما ذكر) أى الاستئجار الخ (قوله ففضية قوله ليس له الخ) كذا شرح مر (قوله فان فعل انفسخت بتركه) عبارة الروض فان كانت المساقاة على عينه وعامل غيره انفسخت بتركه العمل أه (قوله ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر) وإذا فسخ بعد ظهور الثمرة فلا يبعد استحقاق

فنا ب عنه فيه ولو امتنع وهو حاضر فكذلك يستأجر من ماله أن وجد ولو من نصيبه إذا كان بعد بدو الصلاح أو من يرضى باجرة مؤجلة أن وجد فان تعذر ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الثمرة فان تعذر اقتراضه عمل المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكر باذن الحاكم على ما رجحه ابن الرفعة لكن قيده السبكي بما إذا قدر له الحاكم الاجرة وعين الاجير وإلا لم يجز هذا كله إن كانت المساقاة على الذمة فان كانت على العين ففضية قولها ليس له أن يستتب غيره فان فعل انفسخت بتركه العمل والثمر كله للمالك أنه لا يستأجر عنه مطلقا قاله الإذرعى وقال السبكي والنشأى وصاحب المعين لا يستأجر عنه قطعاً ولكن يتخير المالك بين الفسخ والصبر (وان لم يقدر) المالك (على الحاكم) بأن كان فوق مسافة العدوى أو حاضرا ولم يجبه لما التمسه أو أجابه اليه لكن بمال

يعطيه له وان قل كما هو ظاهر (فليشهد ١٢٠) على الاتفاق) اي لمن استاجره وانه لما يبدل بشرط الرجوع او على العمل

اثبات هرب العامل اه (قوله يعطيه له) أي للحاكم أي أول من يوصله اليه اه ع ش قول المتن (فليشهد على الاتفاق) وينبغي الاكتفاء بواحد ويخلف معه ان اراد الرجوع اه ع ش وينبغي تقييده بما اذا كان هناك قاض يرى ذلك ولا فلا بد من شاهد من (قوله وانه الخ) عطف على الاتفاق (قوله او على العمل) عطف على قول المتن على الاتفاق (قوله وانه لما الخ) عطف على العمل (قوله تنزيلا) الى الكتاب في بعض نسخ النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض الى اما اذا (قوله للاشهاد حينئذ) اي اذا لم يقدر على الحاكم (قوله ويصدق الخ) اعتمده النهاية واعتمد المغني تصديق العامل قياسا على تصديق الجمل في مسألة هرب به (قوله حينئذ) اي حين اذ انفق واشهد عليه (قوله لان المالك مقصر الخ) قد يقال هذا موجود فيما نحن فيه ايضا (قوله فان تعذر الاشهاد لم يرجع) ظاهره ولو باطنا ولو قيل بان له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا لومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لفقد الشهود فان الشهود لما تعذر لا شبات الحق ظاهر او لا فالمدار في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اه ع ش وهو وجيه (قوله فان عجز الخ) صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام اذا لم تكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه اه سم زاد ع ش اما اذا كانت على العين خير بين الفسخ والصبر مطلقا اه (قوله حينئذ) اي حين اذ لم يقدر على الحاكم (قوله فلا فسخ) قال في الروض لاجل الشركة اه سم (قوله قبل العمل) اي قبل تمامه وهو الى الباب في المغني قول المتن (تركة) وفي معنى التركة نصيبه من الثمرة قاله القاضي وغيره اه معنى زاد ع ش وقد افاده الشارح بقوله السابق ولو من نصيبه اه (قوله ولا انفسخت بموته) اي ولو ارثه اجرة مثل ما مضى ان لم تظهر الثمرة فان ظهرت أخذ جزءا منها وهل يوزع باعتبار المدينين وان تفاوتا او باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة قلة وكثرة فيه نظروا الاقرب الثاني اه ع ش وقوله فان ظهرت الخ ياتي انقاع الرمي خلافة (قوله انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله اذامات في اثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ ولم يبق الا التجفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس ان يستحق اجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق الرمي آخر اعلى هذا القياس سم على حج اه ع ش وسياتي عن المغني والاسنى ما يوافق القياس المذكور (قوله ولا تنفسخ بموت المالك الخ) الا لو ساقى البطن الاول البطن الثاني ثم مات الاول في اثناء المدة وكان الوقف وقف ترتيب فينبغي ان تنفسخ كما قاله الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث اي الحائز اذا ساقاه مورثه ثم مات المورث فتفسخ نهاية ومعنى اقول ينبغي ان يستثنى ما لو اوصى الانسان بشمر شجر لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيد عمر قال ع ش وفائدة الانفساخ في الصورة الاولى انقطاع تعلق حق البطن الاول بالثمره حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمره لانها ليست من التركة والوارث إنما العامل منها لخصه ما عمل بناء على أنه شريك والقياس أنه يستحق اجرة المثل لان قضية الفسخ تراد العوضين فيرجع لبدل عمله وهو اجرة المثل وفاقا لم فور او قد يؤيده قوله في نظيره و التركة للمالك فليأمل (قوله فان عجز حينئذ عن العمل) الخ صريح في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام اذا لم يكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه (قوله فلا فسخ) قال في الروض لاجل الشركة اه (قوله وهي لها) انظر هذا مع بحث السبكي السابق عقب قوله بقي استحقاق العامل الا لان يكون ذلك فيما اذا لم تظهر الثمرة وعلى ما ذكرناه هناك ان الاوجه الاستحقاق لا اشكال (قوله ولا انفسخت بموته) ظاهره وان ظهرت الثمرة (قوله ولا انفسخت بموته) قال في شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي ان يكون محله اذامات في اثناء العمل الذي هو عمدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح او الجذاذ ولم يبق الا التجفيف ونحوه فلا اه ولو كانت الثمرة ظهرت او كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظروا لا يبعد ان يستحق منها بقسط ما عمل قبل موته والقياس ان يستحق اجرة المثل دون الثمرة لارتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق م راخرا على

ان عمل بنفسه وانه انما يعمل بشرط الرجوع (ان اراد الرجوع) تنزيلا للاشهاد حينئذ منزلة الحكم ويصدق حينئذ المالك في قدر ما أنفق كما رجحه السبكي واعترض بان كلامهما في هرب الجمل صريح في تصديق العامل لان المالك مقصر بعد الاشهاد على عين ما أنفق مع كونه غير مستدلا بتمان من جهة الحاكم اما اذا لم يشهد كما ذكرنا فلا يرجع لظهور انه متبرع فان تعذر الاشهاد لم يرجع ايضا لانه عذر نادر فان عجز حينئذ عن العمل والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي لهما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركة اتم الوارث العدل منها) كسائر ديون مورثه (وله ان يتم العمل بنفسه او بماله) ولا يجبر على الوفاء من عين التركة وعلى المالك تمكينه ان كان أميناعارفا بالعمل فان امتنع بالكلية استاجر الحاكم عليه اما اذا لم يخلف تركة فلا ارث العامل ولا يزمه هذا كله ان كانت على الذمة والا انفسخت بموته كالاجير المعين ولا

مطلقا فيستمر العامل وياخذ نصيبه (ولو ثبتت خيانه عامل) باقراره او بيئته او يمين (١٢١) مردودة (ضم اليه مشرف) ولا تزال يده لان

العمل حق عليه ويمكن  
استيفاؤه منه بهذا الطريق  
فتعين جمعا بين الحقين  
واجرة المشرف عليه فان  
ضم اليه لرية فقط فاجرته  
على المالك (فان لم يتحفظ)  
العامل (به) اى المشرف  
على الخيانة (استؤجر من  
ماله عامل) لتعذر الاستيفاء  
منه هذا إن كان العامل في  
الذمة ولا تخير المالك على  
الاوجه نظير ما مر انفا (ولو  
خرج الثمر مستحقا) لغير  
المساقى (فللعامل) الجاهل  
بالحال (على المساقى اجرة  
المثل) لانه فوت منافعه  
بعض فاسد فرجع بيدها  
كالواستاجر رجلا للعمل  
في مغصوب فعمل جاهلا  
اما العالم فلا شيء له قطعا  
(كتاب الاجارة)  
بتثليث الهمزة والكسر  
افصح من آجره بالمدايجار  
وبالقصر ياجره بكسر الجيم  
وضمها اجرا هي لغة اسم  
الاجرة ثم اشتهرت في العقد  
وشرعا تملك منفعة بعوض  
بالشروط الآتية منها علم  
عوضها وقبولها للبذل  
والاباحة فخرج بالاخير  
نحو منفعة البضع على ان  
الزوج لم يملكها وانما ملك  
ان ينتفع بها والعلم المساقاة  
والجعالة كالخج بالرزق  
فانه لا يشترط فيهما علم  
العوض وان كان قد يكون

استحقها من قبل الواف وفي الثانية استحقاق الوارث للثمرة تركه حتى لو كان على الميت دين تعلق بها مقدما  
على حق الورثة اه (قوله مطلقا) اى سواء كانت المساقاة على العين او الذمة اه ع ش (قوله فتعين) اى هذا  
الطريق (قوله لرية فقط) اى بان لم تثبت الخيانة ولو كان تاب المالك فيه (قوله عن الخيانة) اى الثابتة بما مر  
(قوله مرانفا) اى قبيل وإن لم يقدر على الحاك قول المتن (ولو خرج الثمر مستحقا الخ) قال في الروض فان  
تلفت اى الثمرة او الشجر طوب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المغصوبة  
اى لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه سم على حج اه ع ش (قوله اما العالم فلا شيء له الخ)  
وكذا إذا كان الخروج قبل العمل ولو اختلفا في قدر المشروط للعامل ولا بينة لاحدهما او لهما بينتان  
وسقطتا تما لافا وفسخ العقد كما في القراض وللعامل على المالك اجرة عمله إن فسخ العقد بعد العمل وإن لم  
يشمر الشجر ولا فلا اجرة له فان كان لاحدهما بينة قضى له بما غنى وشرح الروض وفي المغنى والنهاية  
وتصح الاقالة في المساقاة كما قاله الزركشى فان كان ثم ثمره لم يستحقها العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة  
من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل مع المشتري كما كان مع البائع ولو شرط المالك على  
العامل اعمالا تلزمه فأنثرت الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق جميع ما شرط له  
كالم لم يعمل شيئا لانه شريك كما قاله الماوردى وغيره اه وقولهما لم يستحقها العامل اى وله اجرة عمله  
اخذ من نظائره السابقة خلافا لعش حيث قال ظاهره انه لا اجرة له ثم فرق بكون الاقالة بالتوافق  
منها والفسخ باستقلال المالك ويرد الفرق الانقاسخ بموت العامل واستقلال العامل بالفسخ في التحالف

### (كتاب الاجارة)

(قوله بتثليث الهمزة) الى المتن في النهاية لا قوله من آجره الى هي لغة وقوله كالخج بالرزق وقوله ولك الى  
واحاديث (قوله ثم اشتهرت الخ) اى لغة على وجه المجاز بدليل قوله وشرعا الخ اه ع ش (قوله علم عوضها)  
يعنى عوض الاجارة الشامل للنفعة والاجرة اما ضمير قبولها فللنفعة ولك ان تقول ان ضمير عوضها للنفعة  
أيضا إذ لو كان للاجارة فلا ترد المساقاة أصلا لأن أحد العوضين فيها وهو العمل لا يكون إلا بجهولا اه  
رشيدى (قوله وقبولها) عطف على علم الخ (قوله للبذل) بالذال المعجمة اى الاعطاء (قوله والاباحة) عطف  
تفسير على البذل اه ع ش (قوله بالاخير) اى بشرط قبولها الخ (قوله نحو منفعة البضع) فلا تصح اجارة  
الجوارى للوط اه م ش (قوله على ان الزوج الخ) اى فخرج عقد نكاح بتملك منفعة (قوله ان ينتفع بها)  
الاولى به اى البضع (قوله وبالعلم) اى خرج بشرط علم العوض (قوله كالخج بالرزق) مثال الجعالة  
(قوله فانه لا يشترط فيهما علم الخ) فيه انه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط العلم فاشكال الشارح الآتى  
منع التعريف بنحو الجعالة على عوض معلوم على حاله لا يدفع بذلك عبارة ع ش حاصل الجواب ان العلم  
بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة والجعالة وإن اتفق وجوده واعترض سم  
على حج على هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فرد من  
غيره لم يكن مانعا اه (قوله وإن كان) اى العوض اه ع ش (قوله وهو يستلزم الخ) فيه بحث

هذا القياس (قوله ولا تخير المالك على الاوجه) في شرح الروض انه ظاهر به عليه الاذرعى وغيره اه  
واعتمده مر (قوله في المتن ولو خرج الثمر مستحقا الخ) قال في الروض فان تلفت اى الثمرة او الشجر  
طوب الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجير للعمل في الحديقة المغصوبة اى لا يطالب ويرجع  
العامل لكن قرار نصيبه عليه اه

### (كتاب الاجارة)

(قوله فانه لا يشترط فيهما علم العوض) لقائل أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور لان  
حاصل هذا ان قيد التعريف اشتراط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم الا ترى إلى قوله منها اى

(١٦) - شروانى وابن قاسم - سادس) معلوما كمساقاة على ثمرة موجودة وجعالة على معلوم فاندفع ما شارح هنا والاصل فيها قبل  
الاجماع آيات منها فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن ومنازعة الاسنوى في الاستدلال بهامردودة إذ مفادها وقوع الارضاع للآباء

وهو يستلزم الأذن لمن فيه لعوض وإلا كان تبرعا وهذا الأذن بالعوض هو الاستتجار الذي هو تملك المنفعة بعوض الخ ويدل له أيضا وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى إلى آخر الآية وذكروا أن يقول إن أراد المنازعة على أصل الإيجار فرده بما ذكره واضح أو مع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك لردّه إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا بوجه وكون ما مر من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لأنها نوع منه لا يمنع النزاع في الاستدلال بها وحدها على ذلك وأحاديث منها استتجاره عليه السلام وهو والصديق دليل في الهجرة وأمره عليه السلام بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة ولكونه الأصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر الدال عليهما لفظ الاجارة (كبايع ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشتراط في عاقدها ما يشترط في عاقده مما مر كالرشد وعدم الاكراه بغير حق نعم يصح استتجار كافر لمسلم ولو اجارة عين لكنها مكروهة ومن ثم أجبر فيها

لأنه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لا مكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما أن قوله وإلا كان تبرعا أول المسئلة ايضا سم (قوله والا) أي وإن يوجد الأذن بعوض (كان تبرعا) أي الارضاع (قوله هو الاستتجار الخ) في هذا الحصر بالنسبة إلى قوله إلى آخره نظر (قوله ويدل له) أي لعقد الاجارة ومشروعيته (قوله مع الإيجاب الخ) أي والشروط (قوله على القبول الخ) أي والشروط (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول الخ) وايضا فقد علق في الآية إتياء الاجر على الارضاع فدل على أنه لا عقد ولا واجب الا إتياء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قررناه سم (قوله على الصيغة في البيع) أي على اعتبار الصيغة وركنيته في البيع (قوله يأتي هنا) خبر للسكون من حيث مصدريته و (قوله لأنها نوع منه) متعلق بيأتي و (قوله لا يمنع الخ) خبر للسكون من حيث ابتداءه (قوله والصديق) مفعول معه ويصح أن يكون معطوفا على الضمير فهو بالجر أه ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذهب الكوفيين وابن مالك (قوله دليل في الهجرة) أي ليدلهم على طريق المدينة عبارة النهاية والمغنى وغيرهما رجلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط أه قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الياء التحتية وقيل بضم اوله وكسر ثانيه مهموزا أه (قوله وأمره الخ) عبارة المغنى والاسنى وخبر مسلم أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة أه (قوله بالمؤاجرة) بالهمز ويجوز إبدال الهمز أو الواو لكونه مفتوحا بعد ضمة أه ع ش (قوله اليها) أي الاجارة (قوله أي المؤجر) إلى قوله لأن يبعه في المغنى وإلى قوله وفرق في النهاية قول المتن (كبايع ومشتري) أي كشرطهما وعلم من قوله كبايع أن الاعمى لا يكون مؤجرا وإن جازله اجارة نفسه أه معنى زاد سم عن الزركشي وكذا للغير أن يستأجر ذمة الاعمى لأنها سلم أه زاد ع ش وقياس ما في السلم من جواز كونه مسددا ومسلما إليه جواز أن يلزم ذمة الغير هنا أيضا أه (قوله نعم يصح استتجار الخ) استثناء من طرد المتن و (قوله الاتي ويصح بيع السيد الخ) من عكسه (قوله لكنها مكروهة الخ) أي اجارة العين سم وع ش (قوله ومن ثم أجبر

الشروط الآية علم عوضها ولم يقل منها اشترط علم عوضها فجعل الشرط العلم لا اشترطه فقوله بالشروط الآية معناه مع المشتراطات الآية وما ذكرنا أن حاصل التعريف هو صريح تعبيرهم في التعريف بقولهم واللفظ لشرح الروض بعوض معلوم أه وحينئذ فشمول التعريف للمساواة والجعالة إذا كان العوض فيها معلوما مما لا شبهة فيه فلم يندفع ما للشارح المشار إليه اللهم إلا أن يريد بقوله منها علم عوضها منها شرط علم عوضها حتى يكون القيد شرط علم العوض لا علم العوض فيتم ما قاله إن كان التعريف الذي أورد عليه ذلك الشارح جعل القيد فيه شرط العلم لأن نفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الإرادة المذكورة لأن الشرط علم العوض لا اشترطه بدليل أنه لو ذكر عوض معلوم كفي وإن لم يشترطه فإن قيل ذكره اشترطه قلنا هذا موجود في المساواة والجعالة قطعا فلا يفيد إرادة ذلك شيئا فظهر عدم الاندفاع مطلقا فتأمل نعم أن أريد بعلم العوض كون علمه بما لا بد منه تم الاندفاع إلا أن حل العبارة على هذا المعنى في غاية التعسف الذي لا يناسب التعريف لأنه لا يفهم من اللفظ ولا قرينة عليه بوجه فليتأمل (قوله وهو يستلزم الأذن لمن فيه بعوض الخ) فيه بحث لأنه إن أراد أن وقوع الارضاع للاباء مطلقا يستلزم الأذن المذكور فغير صحيح لا مكان وقوعه لهم بالأذن بلا عوض أو مطلقا وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما أن قوله وإلا كان تبرعا أول المسئلة ايضا فقام له ليظهر لك من هذا وأمثاله ما جرت به عادته من المبالغة على الأئمة بما لا يصح به المبالغة أو بما هو أوهن من بيت العذكبوت أه (قوله إذ لا دلالة فيها على القبول لفظا) وأيضا فقد علق في الآية إتياء الاجر على الارضاع فدل على أنه لا عقد ولا واجب الا إتياء بالعقد لأن الاجرة تملك وتستحق بالعقد على ما قررناه (قوله في المتن شرطهما كبايع ومشتري) قال الزركشي وعلم منه أنه لا تصح اجارة الاعمى لأنه لا يصح بيعه نعم له أن يؤجر نفسه كالعبد الاعمى أن يشتري نفسه قاله في الروضة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا للغير أن يستأجر ذمته لأنها سلم أه (قوله لكنها مكروهة) أي اجارة العين وقوله أجبر



على إيجاره لمسلم وإيجار سفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج لأنه يجوز له التبرع به على ما مر فيه ويصح بيع السيد فنه نفسه لا إجارته إياها لأن بيعه يؤدي لعنته فاغتفر فيه ما لا يغتفر في الإجارة إذ لا تؤدي لذلك ولو كان للوقف ناظر أن فاجر أحدهما الآخر ارضا للوقف صح أن استقل كل منهما وإلا فلا كما بحثه أبو زرعة و فرقه بينه وبين وصيين اشترط اجتماعهما على التصرف (٢٣) في مال محجور بهما لأحدهما أن يشتري من الآخر لمحجوره عينا

الخ) مجرد الكراهة لا يستلزم الإجارة فكان الأولى أن يقول ومع ذلك يجبر على إيجاره اه ع ش (قوله على إيجاره الخ) ولولم يفعل وخدمه بنفسه استحق الإجير المسماة اه ع ش (قوله وإيجار سفيه الخ) عطف على استجار الخ (قوله لما لا يقصد الخ) بأن يكون غنيا بما له عن كسب يصرفه على مؤنته أو مؤنة مؤنه اه ع ش (قوله فاجر أحدهما الآخر ارضا) حاصله أن أحدهما استاجر هال نفسه من الآخر (قوله و فرقه بينه) أي بين عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا (قوله لأحدهما الخ) استئناف ياتي ولو قال حيث صح لأحدهما الخ لكان أوضح (قوله لمحجوره) الأولى ثنية الضمير أو بدل أل منه (قوله للآخر) نعت عينا (قوله بوجود الفرض) بالقاء والجار متعلق بفرق (قوله للغير) وهو المحجور (قوله لتوقف الإيجاب الخ) قال قابل قابل بنفسه وموجب بنائيه اه سم قول المتن (والصيغة) مبتدا لا معطوف وما بعده خبره وهو قوله أجر تك الخ اه معنى هذا في المتن وأما في الشرح فغيره قوله لا بد منها هنا وقول المتن (أجر تك الخ) مبتدا مؤخر (قوله فن الصريح) خبره (قوله لا بد منها) إلى قوله وقول الشيخين في النهاية لا قوله عندهما وإن نوزعاه في قول المتن (هذا) أي الثرب مثلا اه معنى قول المتن (أو ملكتك الخ) أو عا وضتك منفعة هذه الدار سنة بمنفعة دارك اه نهاية (قوله ليس ظرفا) إلى قول المتن والأصح في المعنى الإقوله وافهم إلى ولا يشترط وقوله عندهما وإن نوزعاه في قوله لكن نظري أكثرها وقوله الذي لم ينظر فيه (قوله بل المقدر الخ) عبارة المعنى بل المعنى أجر تك واستمر أنت على ذلك سنة كما قيل بذلك في قوله تعالى فاماته الله مائة عام والمعنى فاماته الله واستمر على ذلك مائة عام والاف من الاماة يسيرا (قوله على القول به) قضيته أن تتم أي في الآية من لا يقدر محدثا فلا تكون ممانحن فيه اه ع ش وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله فالبته الله ميتا مائة عام أو اماته فلبث ميتا مائة عام اه (قوله على القول به في الآية) الأسبك الآخر أن يؤخره فيقول عقب الآية على القول به فيه (قوله امر موهوم) أي معدوم غير محقق في الخارج (قوله والظرفية تقتضي الخ) أطال سم في منعه وأقره ع ش (قوله خلاف ذلك) أي خلاف الموهوم بأن يكون المظروف محققا اه ع ش (قوله أولى) أي أن جعل ظرفا للمنافعة (قوله متعينا) أي أن جعل ظرفا لآجر وما بعده اه ع ش (قوله وتختص إجارة الذمة الخ) أي تنفرد إجارة الذمة عن إجارة العين بنحو الخ فالبا. داخل على المقصور (قوله بنحو ألزمت ذمتك) أي كذا أو كان الأولى أن يذكره وخرج به ما قال الزمك فانه إجارة عين كما نقل سم على منهج عن الدميري أنه أقرب احتمالين اه ع ش (قوله أو أسلمت الخ) يعني بتعقد إجارة الذمة بلفظ السلم لأنها نوع منه اه ك ر د ي (قوله باستيجاب) كاجرنى (قوله وافهم كلامه الخ) أي حيث اشتمل على ذكر سنة وذكر بكذا فقول له لا تنفاه الجاهالة الخ علة للمقدر لا للافهام أي وهو كذلك لا تنفاه الخ (قوله أن يقول الخ) نائب فاعل يشترط (قوله لا العين) عطف على المنافع (قوله عند الجمهور) متعلق بمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ في قوله ومورد إجارة الخ المنافع فكان الأنسب ذكره عقب ذلك (قوله لكل منهما) أي المنفعة والعين (قوله نازعوهما الخ) عبارة المعنى نازع في ذلك ابن الرفعة بأن في البحر وجهها

فيها أي في إجارة العين أيضا ش (قوله فاجر أحدهما الآخر ارضا) أي أجرها الآخر لنفس ذلك الآخر وحاصله أن أحدهما استاجر هال نفسه من الآخر (قوله و فرقه بينه) أي عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا ش (قوله لتوقف الإيجاب على مباشرته أو أذنه) فالقابل قابل بنفسه وموجب بنائيه (قوله في المتن أو ملكتك منافعه سنة) أو عا وضتك منفعة هذه الدار بمنفعة تلك م (قوله والظرفية تقتضي خلاف ذلك) ينظر وجه هذه

الدرهم في خياطة هذا أو في دابة صفحتها كذا أو في حملي إلى مكة (يقول) المخاطب متصلا (قلت أو استاجرت أو أكرتيت) ومن الكناية أسكن داري شهر أبكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة وتعقد باستيجاب وإيجاب وبشارة آخرس مقبمة وافهم كلامه أنه لا بد من التاقيت وذكر الإجارة لا تنفاه الجاهالة حينئذ ولا يشترط عندهما وإن نوزعاه في أن يقول من الآن ومورد إجارة العين والذمة المنافع لأنها المقصودة لا العين التي هي محلها عند الجمهور وقول الشيخين الخلاف غير محقق إذ لا بد من النظر لكل منهما اتفاقا نازعوهما فيه بأن له فوائد

جملتها الذي لم ينظر فيه قوله  
(والأصح انعقادها) أي  
الاجارة (بقوله أجزرك)  
أو أكرتلك (منفعتها) أي  
الدار سنة مثلا بكذا لأن  
المنفعة هي المقصود منها  
فيكون ذكرها تأكيداً  
وإدعاء أن لفظها إنما وضع  
مضافاً للعين فلا يضاف  
للمنفعة ممنوع وقوله (و)  
الأصح (منعها) أي منع  
انعقادها (بقوله بعثك)  
أو اشتريت (منفعتها) لأن  
لفظ البيع موضوع لتملك  
العين فلا يستعمل في المنفعة  
كما لا ينحصر بلفظ الاجارة  
واختار جمع المقابيل  
اعتباراً بالمعنى فإنها صنف  
منه أذى يبيع المتافع ومن  
ثم كان الوجه على الأول  
أن ذلك كناية قيل هذا كله  
في اجارة العين دون اجارة  
الذمة كالزمت ذمتك كذا  
أه وفيه نظر بل يجري ذلك  
في اجارة الذمة كاجر ترك  
أو بعثك منفعة دابة صفتها  
كذا (وهي قسمان واردة  
على عين كاجارة العقار) لم  
يقيد بما بعده ليفيد أنه  
لا يتصور فيه اجارة الذمة  
لأنه لا يثبت فيها (ودابة أو  
شخص) أي آدمي ولكونه  
ضد الدابة أتضح التثنية  
المغلب فيها المذكور لشرفه  
في قوله (معينين) في تصور  
فيهما اجارة العين والذمة

أن حلي الذهب لا تجوز إجارته بالذهب وحلي الفضة لا تجوز إجارته بالفضة ولا يظهر له وجه إلا على التخيـ  
رج بان المؤجر العين وقد صار خلافاً محققاً ونشأ منه الاختلاف في هذا الفرع اه (قوله لكن نظري أكثرها)  
أي القوائد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذي وخبره قوله الخ اه سم ويجوز  
أن يكون من جملتها خبر القول له قوله ويكون الذي نعتاً لجملتها التي لا تستعمل إلا بالتألف فتذكر وتوث كالمعرفة  
والنكرة (قوله منها) أي الاجارة (قوله وإدعاء الخ) رد للمقابل الأصح (قوله مضافاً للعين) أي مرتبطاً  
بها وإن كان المقصود بالمنفعة (قوله وقوله والأصح منعها الخ) عطف على قوله قوله والأصح الخ عبارة  
المعنى وهذه المسئلة من فوائد الخلاف إضافة أن مورد العقد العين أو المنفعة والصحة على قول العين والمنع  
على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كناية فيها أيضاً لأن بعثك ينافي قوله سنة فلا يكون صريحاً ولا كناية  
خلافاً لما بحثه بعض المتأخرين من أنه فيها كناية هذا كله في اجارة العين أما اجارة الذمة فيكون فيها الزمت  
ذمتك كذا عن لفظ الاجارة ونحوها فيقول قلت كافي الكافي أو التزمت اه ويأتي عن النهاية ما يوافقه  
خلافاً للشيخ الاسلام والشارح (قوله كما لا ينعقد) أي البيع (قوله المقابل) أي مقابل الأصح من الانعقاد  
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك الاعتبار (قوله كان الوجه الخ) وفاقاً لشرحي الروض  
والمهجع وخلافاً للمعنى كما مر انفاً وللنهاية عبارة وعلم مما تقرر أنه أي قوله بعثك منفعتها لا يكون كناية  
والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيثئذ إذ لفظ البيع يقتضي التأيد فيأتي ذكر المدة اه (قوله  
هذا كله) أي الخلاف في المستلثين (قوله كاجر ترك أو بعثك الخ) أي والأصح انعقاد الاجارة بالأولى دون  
الثانية قول المتن (على عين) أي منفعة مرتبطة بعين (قوله لم يقيد) إلى قوله وزعم فرق في النهاية (قوله  
لم يقيد) أي العقار (بما بعده) أي يقيد بما بعده على حذف المضاف أي بالتعين الذي يقيد به الدابة والشخص  
(قوله ليفيد) تعليل للنفي ش اه سم أي ترك التقيد بما بعده ليفيد الخ (قوله لأنه الخ) تعليل لا تنفاه  
التصور والضمير للعقار (قوله فيها) أي الذمة (قوله ولكونه الخ) ويمكن جعل أو للتبويب فيندفع  
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام أن أوفى قوله تعالى أن يكن غنياً وفقيراً فأنه أولى بهما للتبويب وحكما  
حكم الوافى وجوب المطابقة نص عليه الآمدي وهو الحق اه سم عبارة المعنى ولو قال معين بالأفراد  
وافق المعروف لغة من أن العطف بأو يقتضي الأفراد ولهذا الجيب عن قوله تعالى أن يكن غنياً الخ بان المراد  
التبويب وبه يجاب عن المصنف هنا وفي كثير من الأبواب اه (قوله ضد الدابة) أي العرفية التي ذات  
الأربع اه رشيدى (قوله أتضح التثنية) أي ولا يقدح فيها كون العطف بأولان محل تعين الأفراد  
بعدها إذا كانت للشك أو نحوه لا للتبويب اه رشيدى (قوله في قوله الخ) متعلق بقوله التثنية (قوله

الاتضاء وعليه فيرد على ما قدره لأن الاتضاء امر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منافعها وبالجملة  
فدعوى هذا الاتضاء بما لا سند لها إلا مجرد التخيل وما تقول في نحو الله على أن أصوم هذه السنة أو أن اعتكف  
هذا اليوم فإن كلاماً من الصوم والاعتكاف امر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لها الإجماع ظرفية  
لا شبهة في صحتها لا حد (قوله ومن جملتها) حال من المبتدأ على قول والمبتدأ هو قوله الذي وخبره (قوله لأن  
لفظ البيع إلى قوله بلفظ الاجارة) وعلم مما تقرر أنه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيثئذ  
إذ لفظ البيع يقتضي التأيد فيأتي ذكر المدة شرح مر (قوله ومن ثم كان الوجه على الأول أن ذلك كناية) قيل  
بل الوجه أنه غير كناية أيضاً للتنافي للفظ وتهافته إذ ذكر البيع يقتضي تملك العين وذكر المنفعة يقتضي  
خلافه اه وقد يمنع أن لفظ البيع يقتضي تملك العين على الإطلاق بدليل ما قاله في بيع راس الجدار للبناء  
عليه (قوله ليفيد) تعليل للنفي ش (قوله في المتن ودابة أو شخص معينين) يمكن جعل أو للتبويب فيندفع  
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام في الباب الثاني من المعنى في الكلام على الجملة المعترضة في أمثلة الاعتراض  
مانصه ونحو أن يكن غنياً وفقيراً فأنه أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك والظاهر  
أن الجواب فأنه أولى بهما ولا يرد على ذلك تثنية الضمير كما توهموا الآن أو هنا للتبويب وحكما حكم

وبحث الجلال البلقيني الحاق السفن بها بالاعقار والمراد بالين دئامة بل الذمة وهو محسوس ببقاء العقد به وفي صورة الخلاف السابقة انفا مقابل المنفعة وهو محام الذي يستوفي منه ولو اذن اجير العين لغيره في العمل باجرة (١٢٥) فعمل فلا اجرة للاول مطلقا ولا للثاني

ان علم الفساد والا فله اجرة المثل أى على الاول كما هو ظاهر (و) واردة (على الذمة كاستيجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الآتية (و) يتصور أيضا (بان يلزم ذمته) عملا ومنه أن يلزمه حمله الى كذا أو (خياطة أو بناء) بشرطها الآتي أو يسلم اليه في أحدهما أو في دابة موصوفة لتحمله الى مكة مثلا بكذا (ولو قال استأجرتك) أو اكتريتك (لتعمل كذا) او لكذا أو لعمل كذا فلا فرق بين هذه الصيغ وزعم فرق بينهما كالوصية بالسكنى وان تسكن ليس في محله لان الخطاب هنا معين للعين فلم يفترق الحكم بذنيك ولا كذلك ثم (فاجارة عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين المخاطب كاستأجرت عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان القصد حصول العمل من غير نظر لعين فاعله ويرد بمنع ذلك نظرا لما دل عليه الخطاب (ويشترط في اجارة الذمة) ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسليم الاجرة في المجلس) كراس مال السلم لانها سلم في المنافع فيمتنع فيها

وبحث الجلال (الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة وما بحثه الجلال البلقيني من الحاق الخ أفتى الوالدرحه الله تعالى بخلافه وهو انه لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم في السفن اهـ وافرسم الافتاء المذكور ونقل البجيرمي عن الحلبي والقلوبي اعتماده (قوله) والمراد (الخ) عبارة المغني تنبيه تقسيم الاجارة الى واردة على العين واردة على الذمة لا ينافي تصحيحهم ان موردها المنفعة لان المراد (الخ) (وهو) أى مقابل الذمة (قوله السابقة انفا) أى بقوله ومورد اجارة العين (الخ) اهـ ع (قوله وهو) أى مقابل المنفعة (محله) أى المنفعة (قوله تستوفي الخ) صلة جرت على غير من هـ له ولم يبرز لعلوم الالتباس على مذهب الكوفيين (قوله باجرة الخ) مفهومه استحقاق الاول الاجرة اذا أذن للثاني بلا تعرض للاجرة فبالاولى مع التعرض بعد ما فليراجع (قوله للاول) أى الاجير الاول (قوله مطلقا) أى علم الفساد ام لا (قوله ولا للثاني الخ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فما الفرق سم على حج وقد يفرق بانه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عمله فيه جائزا وهنا بغير اذن منه فهو كما ذون الغاصب ومن ثم لو كانت المساقاة على عينه وساقى غيره انفسخت المساقاة كما مروا لاشي للعامل الثاني على الاول ان علم الفساد اهـ ع (قوله ان علم الفساد) أى وانه لا شيء له (قوله أى على الاول) أى لا على المالك اهـ ع (قوله لا رجوع له على المالك اخذ اماما في القراض والمساقاة) (قوله ويتصور) أى عقد اجارة الذمة قول المتن (ذمته) أى الشخص (قوله ومنه) أى الزام الذمة (قوله ان يلزمه حمله الخ) أى بان يقول الزمك حملي الى كذا لكن قد منعنا عن الديمري انه لو قال الزمك عمل كذا كان اجارة عين فيحتمل ان ما هنا مفرع على كلام غير الديمري فامر عن الديمري خلاف المعتمد ويحتمل ان ما هنا مصور بما لو قال الزمت ذمك حملي الى كذا فلا يكون مخالفا له اهـ ع اقول صنيع التحفة والنهاية كالصريح في الاحتمال الاول وصنيع المغني ظاهر في الثاني (او يسلم الخ) عطف على يلزمه (قوله في أحدهما) أى الخياطة والبناء اهـ ع (قوله بكذا) راجع لما في المتن والشرح معا (قوله او لعمل كذا) أى او الزمك عمل كذا كما اقدمناه عن الديمري اهـ ع (قوله بين هذه الصيغ) يعنى بين التعبير بالفعل والتعبير بالمصدر اهـ ع (قوله وترك لفظ العمل بالكلية) (قوله هنا) أى في الاجارة (قوله معين) اسم فاعل (قوله بذنيك) أى بالتعبير بالفعل والتعبير بالمصدر وقال السكودي أى بالجملة الاسمية والفعلية اهـ وفيه تامل (قوله ثم) أى في الوصية (قوله لان الخطاب) الى قوله وانما اشترطوا في المغني الا قوله سواء الى والاستبدال والى قول المتن ويشترط في النهاية الا قوله كشم المبيع مطلقا كما يأتي (قوله بلفظ اجارة) يعنى كل لفظ من الفاظها المارة وليس المراد خصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان بلفظ الاجارة او السلم اذ المراد التعميم لا التقيد رشيدى وع (قوله فيمتنع الخ) الاول ان يعبر بالواو اذا امتناع التاجيل وما بعده لا يتفرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة في المجلس نعم لو قال يشترط لها مشروط لراس مال السلم شمل ذلك كله ويمكن ان التفرع بالنظر لما افاده التشبيه بقوله كراس مال السلم اهـ ع عبارة المغني تنبيه لا يعلم من كلامه وجوب كون الاجرة حالة وهو لا بد منه لانه لا يلزم من القبض في المجلس الحلول اهـ (قوله والاستبدال) (قوله والحوالة) (قوله والابراء) عطف على قوله تاجيل الاجرة (قوله ذلك) أى تسليم الاجرة في المجلس (قوله ايضا)

الواو في وجوب المطابقة نص عليه الآمدى وهو الحق وأما قول ابن عصفوران تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل اهـ ولعل هذا مراد المحقق المحلى مما قاله (قوله وبحث الجلال البلقيني الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملى واقفى بان اجارة السفن لا تكون الاعينية كالعقار لاذمية بدليل عدم صحة السلم فيها اهـ (قوله ولا للثاني ان علم الفساد الخ) كذا شرح مر وتقدم في القراض والمساقاة انه قد يستحق مع علم الفساد فافرق (قوله والاستبدال) عطف على تاجيل ش

تأجيل الاجرة سواء تأخر العمل فيها عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحوالة بها وعليها والابراء منها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع انه سلم في المعنى ايضا

لضعف الاجارة بورودها على معدوم وتعذر (١٣٦) استيفائها دفعة ولا كذلك بيع ما في الذمة فيها فخير واضعفها باشتراط قبض الاجرة

في المجلس (واجارة العين)  
الاجرة فيها كالتن في البيع  
حينئذ (لا يشترط ذلك)  
اي قبض الاجرة المقيمة  
والتي في الذمة في المجلس  
(فيها) كضمن المبيع نعم  
يتعين محل العقد لتسليمها  
على مامر فيه في السلم  
(ويجوز في الاجرة) (فيها)  
اي اجارة العين (التعجيل  
والتأجيل) للاجرة لكن  
(ان كانت) الاجرة (في  
الذمة) اذا لايان لا تؤجل  
والاستبدال عنها والحوالة  
بها وعليها والبراء منها  
مطلقا كما يأتي (وإذا أطلقت)  
الاجرة عن ذكر تأجيل او  
تعجيل (تعجلت) كضمن  
المبيع المطلق ولان المؤجر  
يملكها بالعقد لكن لا  
يستحق استيفاءها الا بتسليم  
العين فان تنازعا في البداءة  
فكما مر في البيع (وان  
كانت) الاجرة (معينة) بان  
ربطها بعين او مطلقة او في  
الذمة (ملك في الحال)  
بنفس العقد وإن كانت  
مؤجلة كما يملك المستأجر  
المنفعة به في اجارة العين لكنه

أي كالعقد بلفظ الاجارة (قوله على معدوم) أي دائماً والا فالمبيع في الذمة قد يكون معدوماً ما حال العقد بالنسبة للبائع اه سيدمر عبارة سم قد يقال العقد على ما في الذمة ايضاً واراد على معدوم ضرورة ان ما في الذمة غير موجود نعم يفترقان من جهة ان ما في الذمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل اه (قوله وتعذر استيفائها) اي المنفعة (قوله باشتراط قبض الاجرة الخ) اي وبامتناع الاستبدال عنها الى آخر ما تقدم (قوله اي قبض الاجرة) الى قوله وقضية في المعنى الا قوله مطلقاً كما يأتي وقوله ولان المؤجر الى فان تنازعا وقوله وان كانت مؤجلة وقوله في اجارة العين (قوله كضمن المبيع) لا حاجة اليه مع ما قدمه عقب قول المتن واجارة العين (قوله نعم يتعين الخ) عبارة المعنى ثم ان عيناً لما كان التسليم مكاناً معيناً والافوض العقد اه عبارة ع ش قوله محل العقد اي تلك المحلة حيث كان المحل صالحاً ولم يعيناً غيره اه (قوله على مامر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم اه ع ش (قوله للاجرة) لا حاجة اليه مع قوله في الاجرة السابق عقب قول المصنف ويجوز اه رشدي (قوله والاستبدال عنها الخ) عطف على التعجيل (قوله مطلقاً) اي ولو في المجلس اه ع ش عبارة سم أي معجلة كانت أو مؤجلة وظاهر عبارة دليل قوله كما يأتي اختصاص الاطلاق بالبراء مع انه جار فيما قبله ايضاً كما هو ظاهر اه (قوله كما يأتي) اي في شرح ملك في الحال (قوله واذا أطلقت الاجرة) اي التي في الذمة في اجارة العين او الذمة اه ع ش (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التعليل نظير يظهر من التعميم الذي ذكره في شرح ملك في الحال (قوله فكما مر في البيع) اي في هذا بنا بالمؤجر ان كانت الاجرة في الذمة والافيجبر ان اه ع ش (قوله او مطلقة) عطف على قول المتن معينة اه سم اي فافي المتن ليس بقيد والمراد أنها تملك في الحال سواء عينها بان ربطها بعين أو بدين بان قال بالعشرة التي في ذمة فلان او أطلقها او قال في ذمتي رشدي (قوله او في الذمة) اي بان صرح بكونها في الذمة والا فالمطلقة محمولة على الذمة ثم رايته في سم على حج اه ع ش (قوله وان كانت مؤجلة) اي الاجرة (قوله به) اي بالعقد (قوله في اجارة العين) ينظر وجه هذا التقيد اه سم ويؤيد النظر اسقاط المعنى وشرح الروض هذا القيد (قوله لكنه ملك الخ) راجع الى المتن والاحسن في تعبيره عبارة النهاية لكن ملكاً مراعى كبا مضي الخ وعبارة المعنى ملك في الحال بالعقد ملكاً مراعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان ان المؤجر استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك اما استقر ا جميعها فباستيفاء المنفعة او بتفويتها كما سيأتي في كلامه آخر الباب اه (قوله انها لا تستقر) اي الاجرة جميعها (قوله لا خيار فيها) اي الاجارة (قوله بعد لزومه) اي عقد البيع (بخلافه) اي البراء (قبله) اي اللزوم (فرع) قال النهاية ولو أجز الناظر الوقف سنين وقبض الاجرة جاز له دفع جميعها لاهل البطن الاول وان علم موتهم قبل مضي مدتها فلو مات الء ابض قبل مضي المدلة لم يضمن المستأجر ولا الناظر كما أفتى به الو الدر حمة الله تعالى تبعا لابن الرفعة خلافا للفقهاء لان الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما مضوا عليه ويرجع المستحق بحصته من الاجرة المسماة في تركة القابض اه واقصر الاسنى والمعنى على مقالة الفقهاء فقالوا ولو أجز الناظر الوقف سنين واخذ الاجرة لم يجز له دفع جميعها للبطن الاول وانما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فان دفع اكثر منه

(قوله لضعف الاجارة بورودها على معدوم) قد يقال والعقد على ما في الذمة ايضاً واراد على معدوم إذ ما في الذمة معدوم ضرورة انه غير موجود نعم يفترقان من جهة ان العقد على ما في الذمة واراد على ما يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة فليتأمل (قوله على مامر فيه في السلم) يقتضي تفصيل السلم (قوله والبراء منها مطلقاً) اي معجلة كانت أو مؤجلة وظاهر عبارة دليل قوله كما يأتي اختصاص الاطلاق بالبراء مع جريانه فيما قبله ايضاً كما هو ظاهر (قوله فكما مر في البيع) يتأمل (قوله او مطلقة) عطف على قول المتن معينة ش (قوله أو في الذمة) كان مراده بذلك أنه صرح بأنها في الذمة ليتأتى مع ذلك ذكر قوله او مطلقة ولا فالمطلقة اي عن التعيين والتصريح بكونها في الذمة ايضاً كما هو ظاهر (قوله في اجارة العين) ينظر وجه هذا التقيد (قوله لكنه الخ) استدرك على قول المتن ملك في الحال ش (قوله بخلافه)

فات الآخذ ضمن الناظر تلك الزيادة للبطن الثاني قاله القفال قال الزركشي لو أجز الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونها لغيره بموته اه وهو كما قال السبكي محمول على ما إذا طال المدة اما إذا قصرت فيتصرف في الجميع لأنه ملكها في الحال اما صرفها في العمارة فلا يمنع منه بحال اه ولعل ما قاله القفال لاسيما عند ظهور انقراض البطن الاول قبل مضي المدة هو الظاهر فليراجع ثم رايت الشارح في فصل لا تنفسح اجارة بعذر الخ اعتمد ما قاله القفال وسم هناك ذكر عن الاستاذ البكري ما يوافقوه اقره (قوله لصحة الاجارة) إلى قول المتن ولا يسلخ في النهاية (قوله جنسا) إلى قوله وجواز الحج في المغنى (قوله والا) أي بان كانت معينة (قوله معاينتها) أي مشاهدتها (قوله نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير التقدير وجب من نقديوم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجعالة إذا العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا ووزنا اه نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في الجعالة الاولى كالجعالة اه (قوله إن قلنا انه إجارة الخ) على أنه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير بل نوع جعالة تغتفر فيها الجهل بالجعل كمسئلة الصلح نهاية ومغنى قول المتن (بالعمارة) بان اجرها بعمارتها او بدراهم معلومة على ان تعمرها بها اه شرح الروض ولى هذين التصويرين اشار الشارح بقوله كاجر تكما الخ (قوله بصرف او بفعل العلف) إضافة الصرف من إضافة المصدر إلى مفعوله وإضافة الفعل من إضافة الاعمال إلى الاخص المعروفة بالاضافة للبيان (قوله بفتح اللام الخ) نشر على ترتيب اللف (للجهل بها) أي بالعمارة و العلف (قوله كاجر تكما بعمارتها) أي إذا لم تعين العمارة لما يأتي من قوله فان عينت الخ سم وعش (قوله او علفها) عطفه على عمارتها الاول اولى من عطفه على الثاني ولو قال او بعلفها او بدينار على ان تصرفه في علفها لكان واضحا (قوله للجهل بالصرف الخ) علة للعلة فلما اقتصر عليه كما في المغنى لكان حسنا عباره لان العمل بعض الاجرة وهو محمول فتصير الاجرة مجهولة اه (قوله بالصرف) أي العمل وقوله فتصير الاجرة مجهولة أي لأنها مجموع الدينار والصرف والمجهول اذا انضم إلى معلوم صيره مجهولا اه رشيدى (قوله فان صرف وقصد الخ) ظاهره أنه لا فرق في الرجوع عند نيته بين كون الآذن مالكا وغيره كولى المحجور عليه وناظر الوقف والظاهر ان المستاجر يرجع بما صرفه جاهلا بالفاسد على الولى و الناظر ولا رجوع لها على جهة المحجور و الوقف مطلقا لأنه لا ينبغي لها الاذن في الفاسد اه عش (قوله رجع) أي بالمصرف وباجرة عمله اه رشيدى (قوله والا) أي إن لم يقصد الرجوع (قوله كذلك) أي عدم الصحة (قوله وإن علم الخ) غاية (قوله كييع زرع الخ) أي قياسا عليه فانه باطل اه عش (قوله هناك شرط) أي ولو بالقوة كقوله أجز تكما بدينار على ان تصرفه الخ اه عش (مطلقا) أي سواء علم الصرف او جهله فعلة البطلان الشرط لا الجهل اه كردى (قوله والا) أي ان لم يكن شرط في العقد (قوله بعمارتها) أي او بعلفها (قوله فان عينت) أي العمارة كاجر تكما بعمارتها هذا المحل على كيفية كذا اه عش (قوله اما اذا) إلى قوله على انه في المغنى (قوله في صرفها) أي الاجرة و (قوله بعد العقد) متعلق بقوله

أي الا براء قبله أي لزوم ش (قوله والا كفت معاينتها) والمعلومة شاملة لها (قوله نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن انها لو حلت وقد تغير التقدير وجب من نقديوم العقد لا يوم العمل ولو في الجعالة إذا العبرة في الاجرة حيث كانت نقدا بنقد بلد العقد وقته فان كان بيادية اعتبر اقرب البلاد اليها كما يحتمل الاذرعى والعبرة في اجرة المثل في الفاسدة بموضع اتلاف المنفعة نقدا او وزنا شرح مر (قوله ان قلنا انه اجارة الخ) على أنه ليس باجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافا للولى العراقى وهو نوع من التراضى والمعوثة فهو جعالة اغتفر فيها الجهل كمسئلة الصلح شرح مر (قوله كاجر تكما بعمارتها) انظر هذا مع قوله الآتى والا كاجر تكما الا ان يكون هذا اذ لم تعين العمارة (قوله كاجر تكما بعمارتها او بدينار الخ) كذا مر الخ (قوله والاوجه) أي وفاقا لتنظيم ابن الرفعة

(ويشترط) لصحة الاجارة  
(كون الاجرة معلومة)  
جنسا وقدرا وصفة إن  
كانت في الذمة وإلا كفت  
معاينتها في اجارة العين  
والذمة نظير ما مر في الثمن  
وجواز الحج بالرزق  
مستثنى إن قلنا انه إجارة  
توسعة في تحصيل هذه العبادة  
(فلا تصح) الاجارة لدار  
(بالعمارة) لها (و) لا  
لدابة بصرف او بفعل  
(العلف) لها بفتح اللام  
المعلوف به وباسكانها كما  
يخطه المصدر للجهل بها  
كاجر تكما بعمارتها او  
بدينار على ان تصرف في  
عمارتها او علفها للجهل  
بالمصرف فتصير الاجرة  
مجهولة فان صرف وقصد  
الرجوع بها رجع للآذن  
مع عدم قصد التبرع والا  
فلا والاوجه ان التعليل  
بالجهل للاغلب وان الحكم  
كذلك وان علم المصرف  
كييع زرع بشرط ان يحصده  
البائع فالخاص ان حيث  
كان هناك شرط بطلت  
مطلقا والا كاجر تكما  
بعمارتها فان عينت صحت  
ولا فلا أما إذا أذن له في  
صرفها بعد العقد من غير

أذن و (قوله فيه) أى فى صلب العقد (قوله و تبرع به) أى بالصرف أى العمل اه رشيدى وعش (قوله فيجوز) أى سواء كان ذلك فى الملك أو الوقف اه عش (قوله واغتفر اتحاد الخ) عبارة المغنى وشرح الروض والبهجة والمنهج قال ابن الرفعة ولم يخبر جوه على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه ضمنا اه (قوله اتحاد القابض والمقبض) لأن المستاجر مقبض عن نفسه وقابض عن المؤجر عبارة الرشيدى لأنه أى المستاجر كانه قبض المؤجر ثم قبض منه للصرف اه (قوله للحاجة) ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى زمنا من تسوية الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مراهسم قال عش قوله من ذلك أى من الاكتفاء بالأذن للمستاجر فى الصرف اه (قوله للقابض من المستاجر الخ) قد يقال قبض البناء مثلا جرت به العادة من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن جهة المؤجر فيقبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة عش فيه أن تنزله منزلة الوكيل يصح قبضه عن الناظر فيكون في يده أمانة للناظر ودخوله فى ملكه يستلزم كونه قابضا عن الناظر مقبضا لنفسه فلم ينتف الاتحاد المذكور اه وقد يقال أيضا إن هذا التنزيل لا يتأتى فى مسألة الدابة إذا كانت الاجرة علفا معينا للمستاجر (قوله ويصدق الخ) الى قوله نظير الخ فى المغنى وشرحى الروض والبهجة (قوله ويصدق المستاجر الخ) هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقف إذا وقع منه مثل ذلك فى تصديق المستاجر فيما صرفه نظر فلا يرجع لأن تصديقه ليس فى ملكه بل تصديق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستاجر فيه صادقا اه عش (قوله على أنه) عبارة النهاية ولا ينافيه قولهم لو قال الخ اه (قوله ثم لا خارج) عبارة النهاية ليس هناك شىء فى الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل الخ اه (قوله وهنا الخارج) قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل سم على حج أقول وهو ظاهر اه عش (قوله بين البابين) أى المستثنين (قوله شهادة الصناع الخ) أن اريد بالصناع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزلا للقابض الخ ينافى قوله لأنهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور وإن اريد بهم غيره فليحذر اه سم عبارة السيد عمر قوله لأنهم وكلاؤه تأمل الجمع بينه وبين قوله انفا على أنه فى الحقيقة لا اتحاد تنزلا للقابض الخ اه (قوله على أيديهم كذا) المراد على عملهم ومن ثم علله بقوله لأنهم وكلاؤه أى فهم شهادة على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بانه صرف كذا فأنها تقبل إلا أن علم الحاكم أنهم يعنون لأنفسهم قاله الزيادى اه رشيدى عبارة عش قوله على أيديهم أى لأنفسهم اما لو شهدوا بانه اشترى الالة التى بنى بها بكذا أو كانوا أعدوا أو شهد بعضهم لغيره بانه دفع له كذا عن أجرته لم يمتنعوا أو شهدوا بانه صرف على عمارة المحل ولم يضيفوا ذلك لأنفسهم فيقبل القاضى شهادتهم ما لم يعلم أنهم يعنون أنفسهم اه (قوله يعلم عادة الخ) قضيته أنه لو لم يعلم ثم طرأ ما يوجب تعطيلها لم تنفسخ وهو كذلك اه عش (قوله تعطيلها) لعل التأنيث بتأويل العين اه سيد عمر (قوله من الاجارة) انظر ما مفهوم هذا الشرط عبارة العباب لو أجر حاما على أن مدة تعطله محسوبة على المستاجر بمعنى انحصار الاجرة فى الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلها بعد المدة فسدت لجهل نهاية المدة فان علمت بعادة أو تقدير كتعطل شهر كذا للعمارة بطلت فى تلك المدة (قوله واغتفر اتحاد القابض والمقبض للحاجة الخ) ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة فى زمنا من تسوية الناظر للمستحق باستحقاقه على ساكن الوقف فيما يظهر شرح مراهسم (قوله تنزلا الخ) قد يقال قبض البناء مثلا أجرته من المستاجر يتضمن الاتحاد المذكور لأنه مقبض عن المؤجر ويقبض لنفسه من نفسه (قوله تنزلا للقابض) أى القابض إذا علف بنفسه (قوله ويتعين تقييده الخ) عبارة شرح الروض اشبهها أى القولين فى الانوار المنفق أى تصديقه إن ادعى محتلا وبه جزم ابن الصباغ وغيره اه (قوله ويرد بانه ثم لا خارج الخ) قضية هذا الفرق أنه لو كان الموكل فيه نحو عمارة بمال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور بها صدق الوكيل (قوله ولا تكفى شهادة الصناع له الخ) ائق به شيخنا الشهاب الرملى ثم إن اريد بالصناع القابض من المستاجر السابق فى قوله تنزلا للقابض الخ ينافى قوله لأنهم وكلاؤه مع قوله السابق فى قوله

شرط فيه و تبرع به المستاجر فيجوز واغتفر اتحاد القابض والمقبض فيه للحاجة على أنه فى الحقيقة لا اتحاد تنزلا للقابض من المستاجر وإن لم يكن معينا منزلة الوكيل عن المؤجر وكالة ضمنية ويصدق المستاجر فى اصل الاتفاق وقدره كما رجحه السبكي لأنه ائتمنه ويتعين تقييده بما إذا ادعى قدر الاتفاق عادة نظير ما يأتى فى الوصى بل أولى والاحتياج لبينة على أنه اعترض بقولهم لو قال الوكيل أتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل ويرد بانه ثم لا خارج يصدق الوكيل والاصل عدمه وهنا الخارج وهو وجود العارة واستغناء الدابة مدة عن اتفاق مالكها عليها يصدق المستاجر فلا جامع بين البابين ولا تكفى شهادة الصناع له أنه صرف على أيديهم كذا لأنهم وكلاؤه ولو اكرترو نحو حمام مدة يعلم عادة تعطيلها فيها لنحو عمارة فان شرط احتساب مدة التعطيل من الاجارة وجهلت فسدت



والاقيبا وفيما بعدها (ولا) الايجار (ليس) مذبوحه (بالجدو يطحن) برا (بعض الدقيق او بالنخالة) الخارج منه كئلته للجمل بشخانة  
الجلدورقته ونعومة احدا لاخيرين وخشونته ولعدم القدرة عليهما حالا والخبر الدار قطنى (١٢٩) وغيره انه صلى الله عليه وسلم نهى على قفيز

وما بعده وصح فيما اتصل بالعقد انتهت اه رشيدى (قوله والاقيبا) اى وان لم يكن الامر كما ذكر بان لم  
تشرط او شرطت وعلت اه سيد عمر (قوله قفيبا) اى قنطل فيها الخ وطريق الصحة تجديد العقد فيما  
بقى من المدة باجرة معلومة اه ع (قوله مذبوحه) الى قوله اه فى المعنى الاقوله وصورة الى فضايط  
وكذا فى النهاية الاقوله كئلته وقوله فضايط الى وجعل (قوله الخارج منه) اى كل من الدقيق والنخالة من  
البروي يحتمل انه نعت للنخالة فقط والتذكير لراية لفظ ال وضمير منه حينئذ للبر او للدقيق (قوله كئلته)  
على كلا الاحتمالين مثال لبعض الدقيق عبارة المعنى البر مثلا ببعض الدقيق منه كربة او بالنخالة منه اه  
وهى حسن (قوله ولعدم القدرة عليها الخ) عبارة شرعى الروض والبهجة ولان الاجرة ليست فى الحال بالهبة  
المشروطة فهى غير مقدور عليها اه (قوله وصورة المسئلة الخ) وفاقا للمعنى وشروح المنهج والروض  
والبهجة وخلافا للنهاية كما يأتى (قوله او يطلق) اى ولم تدل قرينة على ان المراد حصته فقط اخذا بما يأتى  
فليتأمل اه سيد عمر (قوله بقفيز من هذا) اى الحب فالاجرة من الحب لامن الدقيق اه سم (قوله  
لتطحن ما عاده) وامر فى الشارح مر فيما لو ساق احد الشريكين شريكه وما يأتى فيما لو استاجر  
امراة لارضاع رقيق ببعضه لان من ان المعتمد فيه الصحة مطلقا انه هنا كذلك فتصح سواء قال لتطحن باقية  
او كله اه ع (قوله الجاني) اى الجامع للخراج ونحوه اه كردى (قوله ايضا) اى لو حذف لفظة  
نظير (قوله ويتجه صحته جمالة) انظر ما معنى الصحة مع اشتراط علم الجعل فى الجمالة وفسادها بجهله وفى شرح  
مر اى والمعنى والغرر والالوجه فيها البطان للجهل بالجعل انتهى اه سم قال ع (قوله مر) والالوجه  
البطالان اى ويستحق اجرة المثل اه (قوله اى امراة) الى قول المتن وكون المنفعة فى النهاية الا انه  
عقب قوله فقط جاز بما نفيه لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اه (قوله مثلا) اى اذكر او  
صغيرة سم على منجه اه ع عبارة الغرر ودخل فى المرأة الصغيرة فصيح استجارها لذلك بناء على  
طهارة لبنها وفى معناها الرجل فيما يظهر اه (قوله له) نعت لرفيقا و (قوله اى حصته منه) اى حصة  
المستاجر من الرقيق تفسير لرفيقاه و (قوله الباقية له) نعت لخصته و (قوله بعد ما جعله) ظرف للباقية وما  
واقعة على الجزم و (قوله المذكور) نعت لها (قوله للمقابل) اى القائل بعدم الصحة (قوله من التفصيل)  
اراد به قوله اى حصته الخ (قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه اطلاقهم اه  
شرح مر اه سم قال ع (قوله المعتمد اطلاق الصحة) اى هنا وفى المساقاة وكذا فى استجارها لطحن هذه  
الوية بربعها فى الحال ولا يضرب وقوع العمل فى المشترك وان نوزع فيه مر اه سم على حج اه (قوله  
قال السبكي التحقيق الخ) اعتمد المعنى وشروح الروض والبهجة والمنهج (قوله او على حصته) عطف على قوله  
على الكل (قوله اذ ذاك) اى وقت الفطام اه ع (قوله قال البلقيني اوسخلة الخ) وانما صح ايجار

تنزيلا للقباض منزلة الوكيل عن المؤجر وان اريد بهم غيره فليحرق (قوله والاقيبا) اى وان لم يجمل (قوله  
بقفيز من هذا) بالاجرة من الحب لامن الدقيق (قوله ويتجه صحته جمالة) انظر ما معنى الصحة مع اشتراط  
علم الجعل وفسادها بجهله وفى شرح مر والالوجه فيها البطان للجهل بالجمل اه (قوله فى المتن ولو استجارها  
لارضاع رقيقا الخ) قال فى الروض وتصح بجز منه اى ما عمل فيه فى الحال اه اى كاستجارها لارضاع  
الرقيق ببعضه فى الحال واستجارها لطحن هذه الوية بربعها فى الحال ولا يضرب وقوع العمل فى المشترك كما فى  
مساقاة احد الشريكين الاخر وهذا هو المعتمد وان نوزع فيه مر (قوله بعد) معمول للباقية ش  
(قوله ومن ثم قال السبكي الخ) المعتمد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم شرح مر (قوله قال البلقيني  
اوسخلة فلا يصح) وانما صح ايجار المرأة لاصيد الفار لانها بطبعها لا تقاد لاصيده بخلاف الشاة لا تقاد

(١٧ - شروانى وابن قاسم - سادس) يحمل النص لوقوع العمل فى ملك غير المكترى قصدا او على حصة المستاجر فقط جاز وفى  
الحال متعلق ببعضه احترزا اعمالوا استاجرها ببعضه بعد الفطام مثلا فلا يصح قطعها لما مر ان الاجرة المعينة لا تؤجل وللجهل بها اذ ذاك وخرج  
بنحو المرأة استجار شاة مثلا لارضاع طفل قال البلقيني اوسخلة فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالا استجار

المرأة لارضاع سخله (و) يشترط لصحتها ايضا (كون المنفعة) معلومة كما ياتي (مقومة) اي لها قيمة ليحسن بذل المال في مقابلتها والابان كانت محرمة او خسيصة كان بذل المال في مقابلتها سقيما وكونها واقعة للمكثري وكون العقد عليها غير متضمن لاستيفاء عين قصدا كاستئجار بستان ثمره بخلاف نحو استئجارها للارضاع وان بقي الحضنة الكبرى لان اللبن تابع لما تناوله العقد نعم يصح استئجار قناة او بئر للارتفاع بمائها للحاجة وكونها تستوفي مع بقاء العين وكونها مباحة مملوكة مقصودة لا كسفحة للشم بخلاف تفاح كثير كما يجوز استئجار مسك ورياحين للشم كذا ذكره الرافعي لكن نازع فيه السبكي وغيره لان هذين القصد منهما الشم وذاك القصد منه الاكل قل او كثير تضمن باليد لا ككلب وتباح بالاباحة لا كبضع واكثر هذه القيود تؤخذ من كلامه (فلا يصح استئجار يباع على) نحو (كلمة) ومعلم على حروف من قرآن او غيره (لا تعب) اي عادة فيما يظهر (وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا بمبيع مستقر القيمة في البلد كالحزن بخلاف نحو عبد و ثوب نما يختلف

المرأة لصيد الفار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبعها للارضاع سم على حج ومن طرق استحقاقه اجرة المرأة ان يضع يده عليها لعدم مالك لها ويتعدها بالحفظ والثرية فيملكها بذلك كالوحوش المباحة حيث تملك بالاصطياد اه ع ش (قوله بخلاف المرأة لارضاع سخله) فان الظاهر صحة كما قال اعني البلقيني اه سم (قوله ويشترط الخ) اشار به الى ان هذا الشرط معطوف على قول المتن كون الاجرة معلومة (قوله معلومة) الى قوله ومن ثم اختص في النهاية الا قوله وان نفى الى وكونها تستوفي (قوله معلومة الخ) عبارة المغنى وضابط ما يجوز استئجاره كل عين يتنفع بها مع بقاء عينها منفعة مباحة معلومة مقصودة تضمن بالبدل وتباح بالاباحة اه (قوله كما ياتي) اي في اول الفصل الا في (قوله لها اي قيمة) عبارة المغنى لم يرد بالمقومة هنا مقابل المثلية بل لها قيمة الخ اه (قوله محرمة) في التنبيه كالغناء اه قال الاسنوي في تصحيحه الاصح كراهته لا تحريمه اه وسياتي في الشهادة وبياح الغناء بلا آلة وسماعه اه وسياتي هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرم انما هو الآلة وفي تجريد المزجد اطلاق الغزالي والصباغ والشيخ ابى اسحق منع الاستئجار للغذاء تعليلا بانه حرام ممنوع ثم قال وفي الانوار يجوز استئجار القوال للقول المباح وضرب الدف إذا قدر بالزمن ولم يكن امرأة ولا امرء انتهى سم (قوله كان بذل المال الخ) جواب و الا (قوله وكونها واقعة للمكثري) اي او موكله او موليه وخرج بذلك العبادة التي لا تقبل النيابة كالاصلاة اه رشيدى (قوله كاستئجار بستان ثمره) اي فانه ياطل ع ش ومر في اول المساقاة حيلة جوازها كردى (قوله لان اللبن تابع لما تناوله العقد) عبارة الغرر واستئجار المرأة للارضاع مطلقا يتضمن استيفاء اللبن والحضنة الصغرى وهى وضع الطفل في الحجرة والقائه الثدي وعصره له بقدر الحاجة والاصل الذى تناوله العقد فيما ذكر فعلها واللبن تابع واما الحضنة الكبرى وهى حفظ الطفل وتعده بغسل راسه وبدنه وثيابه ودهنه وكحلته وربطه في المهد وتحريره ليلا ونحوها مما يحتاج اليه فلا يشملها الارضاع بل لا بد من النص عليها اه (قوله قناة) وهى الجدول المحفور اه شرح الروض (قوله وكونها تستوفي الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله وكون العقد عليها الخ (قوله وكونها مباحة) قد يقال يغنى عنه قول المصنف مقومة ومن ثم اخرج هو بها المحرمة كما مر اه رشيدى (قوله بخلاف تفاح كثير الخ) اعتمده الاسنوي والمغنى والنهاية عبارة عنهم فان كثرة التفاح صحت الاجارة لان منه ما هو اطيب من كثير من الرياحين اه زاد الا ولان وكون المقصود منه الاكل دون الراحة لا يقدح في ذلك اه وزاد الثالث كما ذكره الرافعي وان نازعه السبكي وغيره اه (قوله تضمن بالبدل) خبر راجع للكون في قوله وكونها مباحة الخ (قوله وتباح الخ) عطف على تضمن (قوله ومعلم) الى قول المتن وكذا في النهاية والمغنى الا قوله ومن ثم الى بخلاف نحو وقوله فان لم تكن الى وفي الاحياء (قوله ومعلم على حروف الخ) عبارة المغنى ويلحق بما ذكره المصنف ما اذا استأجره ليعلمه انه لا يجب فيها كقوله تعالى ثم نظر كما صرحوا به في الصداق وكذا على اقامة الصلاة اذ لا كلفة فيها بخلاف الاذان فان فيه كلفة مراعاة الوقت اه قول المتن (وان روجت السلعة) اي وكانت ايجابا وقبولا اه معنى (قوله اختص هذا الخ) خلافا للنهاية كما ياتي (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب والا فلا فرق مر اه سم اي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام

بطبعها للارضاع (قوله بخلاف المرأة لارضاع سخله) فان الظاهر صحة كما قال اعني البلقيني (قوله والابان كانت محرمة) في التنبيه ولا تصح اي الاجارة على منفعة محرمة كالغناء اه قال الاسنوي في تصحيحه الاصح كراهة الغناء لا تحريمه اه وسياتي في الشهادات قول المتن وبياح الغناء بلا آلة وسماعه اه وياتي هناك ما يتعلق بذلك ومنه قول الزركشي انه مكروه ايضا مع الآلة والمحرم انما هو الآلة وفي تجريد المزجد اطلاق الغزالي وابن الصباغ وابى اسحق منع الاستئجار للغذاء تعليلا بانه حرام ممنوع ثم قال قال في الانوار يجوز استئجار القوال للقول المباح وضرب الدفوف إذا قدر بالزمن ولم تكن امرأة ولا امرء اه (قوله نعم يصح استئجار قناة) قال في شرح الروض وهى الجدول المحفور (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب

فصح استجاره عليه وحيث لم يصح فان تعب بكثرة تردد او كلام فله اجرة مثل وال (١٣١) فلا يبحث فيه الاذرعى بان الغرض انه استأجره

على ما لا تعب فيه فتعغير  
معقود عليه فيكون متبرعا  
به وردبانه لا يتم عادة الا  
بذلك فكان كالمعقود عليه  
فان لم تكن الصورة ذلك  
كاستأجرتك على بيع هذا  
بكذا صح وكعبه وانا  
ارضيك فسدوله اجرة المثل  
وفي الاحياء يمتنع اخذ  
طيب اجرة على كلمة بدواه  
ينفرد به لعدم المشقة بخلاف  
ماهر عرف ازالة اعوجاج  
نحو سيف بضربة واحدة  
اى وان لم يكن عليه فيها  
مشقة لان هذه الصناعات  
يتعب في فعلها ليتكسب  
بها ويخفف عن نفسه  
التعب وخالفه البغوى في  
هذه ورجح الاذرعى الاول  
( وكذا دراهم ودنانير  
للتزين ) او الوزن بها او  
الضرب على سكتها ومرفى  
الزكاة خلاف في حل  
التزين بالمعرة والمثوبة  
فعلى التحريم لا يصح  
استجارها للتزين بها (و)  
نحو ( كلب للصيد ) او  
الحراسة به فان ذلك لا يصح  
استجاره (في الاصح) لان  
منفعة التزين بهما لا  
تقصدا للبا ومن ثم لم يضمن  
غاصبها اجرتها ونحو  
الكلب لقيمة لعينه ولا  
لنفعته ولولم يقل للتزين  
ونحوه لم يصح قطعاً كالوكان  
نحو الكلب غير معلم  
واجرى البغوى الخلاف

المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تعب اه قال  
عش قوله مر خلافاً لمحمد الخ حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كلمة لا تتعب اذا كان المادى عليه  
مستقر القيمة اه شيخنا الزياى (قوله فصح استجاره عليه) وكانهم اغتفروا جهالة العمل هنا  
للحاجة فانه لا يعلم مقدار الكلمات التى ياتى بها ولا مقدار زمان ومكان التردد اه عش (قوله فله اجرة  
مثل) لعل محلوه محل نظيره الا ان لم يكن عالماً بالفساد والافضل تأمل اه سيد عمر (قوله وردبانه  
لا يتم عادة الخ) قد يقال هذا لا يرد بحث الاذرعى لان فرض المسئلة ان الاجارة على ما من شأنه عدم التعب وما  
العادة فيه عدم التعب اه رشيدى (قوله فان لم تكن الصورة ذلك) لعله راجع الى ما في المتن اى فان كان  
المعقود عليه بما يتعب قائله ففيه تفصيل فان وجد العقد الشرعى صحوله المسمى والافسدوله اجرة المثل  
(قوله لعدم المشقة) يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له مشقة بالكتابة ونحوها  
من استعمال البخور وتلاوة الاقسام التى جرت عادتهم باستعمالها ومنه ازالة ما يحصل للزوج من الانحلال  
المسمى عند العامة بالباطوا الاجرة على من التزم العوض ولو اجنيا حتى لو كان المانع بالزوج والتزمت المرأة  
او اهلها العوض لزمت الاجرة من التزما وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستجار لان من قبيل  
المداء او هي غير لازمة للمريض من الزوجين ثم ان وقع ايجار بمقد صحيح لزم المسمى والافجارة المثل اه  
عش (قوله يتعب) اى صاحب هذه الصناعات (وخالفه) اى الغزالي (البغوى) لعل الاولى اسناد المخالفة  
للغزالي لتقدم البغوى في الطبقة اه سيد عمر وقد قال اشار الشارح بذلك الى رجحان ما قاله الغزالي فشبّه  
الرجحان بالتقدم الزماني عبارة المغنى واقتى القفال بانه لا يصح استجاره اى الماهر له وهذا هو الظاهر وان  
قال الاذرعى المختار ما قاله الغزالي اه (قوله في هذه) اى في ضربة السيف اه عش (قوله ورجح الاذرعى  
الاول) وهو الارجح اه نهاية (قوله الاول) اى الصحة في ضربة السيف اه عش قول المتن (وكذا دراهم  
ودنانير) خرج بهما الحلى فيجوز اجارته حتى بمثله من ذهب او فضة نهاية ومغنى قال عش قوله مر حتى  
بمثله الخ اى لان المعقود عليه في الاجارة المنفعة فلا ريب في ذلك لانه انما يكون في بيع النقد بمثله اه (قوله او  
الوزن) الى قول المتن فلا يصح في النهاية الا قوله واجر الى المتن وقوله بان اقطع الى كاقى وقوله وان جاز الى  
لكن خالفه وقوله لزوجة ملكك ملكاً تاماً وقوله به يعلم الى ويوجه وكذا في المغنى الا قوله ومرفى الزكاة  
الى المتن (قوله ومرفى الزكاة الخ) عبارة النهاية ويعلم بما مرفى الزكاة عدم صحة اجارة دنانير مثقوبة غير معرة  
للتزين بها اه (قوله فعلى التحريم الخ) اى وعلى الحل يصح والمعتمد حل التزين بالمعرة دون المثقوبة اه  
سم قول المتن (وكلب الخ) خرج به الخنزير فلا تصح اجارته جزماً والمتولد منها كذلك كما قاله بعضهم نهاية  
ومغنى (قوله او الحراسة الخ) اى لما شية او زرع او درب اه مغنى (قوله ولا لمنفعة) الاولى فلا بالفاء كفى  
المغنى (قوله وقطع المتولى بالجواز) اعتمده النهاية والمغنى والروض مع شرحه عبارتهم ولو استأجر شجرة  
للاستغلال بظلمها او الربط بها او طائراً للانس بصوته كالعندليب او لونه كالطاوس صح لان المنافع المذكورة  
مقصودة متقومة ويصح استجارها لرد دفع الفار وشبكه وباز وشاهين للصيد لان منافعها متقومة اه (قوله  
او المستأجر الخ) عطف على المؤجر الخ (قوله كذلك) اى حسا وشرعاً (قوله اخذ الخ) علة لزيادته او  
المستأجر الخ (قوله ليتمكن الخ) علة لما في المتن والشرح معاً (قوله منها) اى المنفعة (قوله ومن القادر على

والا فلا فرق مر (قوله ورجح الاذرعى الاول) اعتمده مر (قوله في المتن وكذا دراهم ودنانير للتزين)  
وخرج بالدرهم والدنانير الحلى فيجوز اجارته حتى بمثله من ذهب او فضة ويعلم بما مرفى الزكاة عدم صحة اجارة  
دنانير مثقوبة غير معرة للتزين شرح مر (قوله فعلى التحريم) اى وعلى الحل يصح والمعتمد حل التزين  
بالمعرة دون المثقوبة (قوله في المتن وكلب للصيد) وخرج بالكلب الخنزير فلا تصح اجارته جزماً والمتولد  
منهما كذلك كما قاله بعضهم شرح مر (قوله وقطع المتولى بالجواز) جزم به في الروض واعتمده مر (قوله

في استجار طائر للاستئناس بصوته او لونه وقطع المتولى بالجواز (وكون المؤجر قادراً على تسليمها) اى المنفعة  
بتسليم محلها حسا وشرعاً والمستأجر قادراً على تسليمها كذلك اخذاً مما مر في البيع ليتمكن المستأجر منها ومن القادر على التسليم

(الخ) عبارة المغنى والنهاية والقدرة على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة فيدخل المستاجر فله ايجار ما استاجره وكذا للمقطع ايضا اجارة ما اقطعه له الامام كما اقي به المصنف اه (قوله المقطع) وهو ما اقطعه الامام من ارض بيت المال لواحد من المستحقين اه كردى اقول هذا التفسير وان ناسب ما بعده لكن المناسب لما قبله وهو من اقطع له الامام قطعة من اراضى بيت المال من المستحقين (قوله فان اقطع) ببناء الفاعل وفاعله ضمير الامام المعلوم من المقام او ببناء المفعول ونائب فاعله قوله رقبته (قوله او منفعتها) عطف على رقبته وضميرهما للمقطع المراد به الارض التى اقطعها الامام على مامر عن الكردى اولئك الارض المعلومه من المقام كما هو المناسب لقوله ومن القادر (قوله وان جاز للسلطان الخ) اى حيث اقطع ارفاقا فاما اقطاع التملك فيمتنع على الامام الرجوع فيه اه ع (قوله خالفه) اى المصنف (قوله قال الزركشى الخ) عبارة المغنى والاولى كما قال الزركشى الخ اه (قوله والحق ان الامام اذا اذن الخ) اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة اه سم وقد يجاب بان الاذن المذكور متضمن لتملك المنفعة (قوله وبه) اى بقول الزركشى (يعلم انه) اى خلاف العلماء للمصنف هو المعتمد اه كردى وهذا مبنى على ان قول الشارح معتمد بفتح الميم ولا م الجر للتعليل ويظهر انه بكسر ها واللام مجر دالتدنية والمغنى ان الزركشى معتمد لما قاله العلماء من ان المقطع لم يملك المنفعة وانما يبيع له الانتفاع (قوله ويوجه صحة ايجاره) (فرع) في فتاوى السيوطى مسئلة رجل استاجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنتين وخلف ولدا فهل تنفسخ الاجارة او تبقى لولد المؤجر الجواب الارض الاقطاعية فى اجارتها كلام للعلماء لكن الذى نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض المملوكة حتى انه اذا مات المؤجر تبقى الاجارة بل نقول بانفساخ الاجارة بموته كما اذا مات البطن الاول وقد اجر الوقف اه سم والكلام كامر عن ع ش وياتى عن الرشيدى ويقتضيه المقام فى اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) اى عدم ملكة المنفعة (قوله فى الاخير) اى فى صورة جريان العرف العام بالاجارة (قوله وحيث قد يجمع) الاول وقد يجمع (قوله فقد يجمع بما قاله الخ) سياتى ان الرجوع صحة ايجاره مطلقا والكلام فى اقطاع الارفاق اما اقطاع التملك فيصح اتفاقا اه رشيدى (قوله بين الكلامين) اى كلام المصنف بالصحة وكلام معاصريه بالبطلان (قوله ولا من نذر) الى قوله اخذ فى المغنى والى قوله وكذا لما فى النهاية الا قوله او مطلقا الى المتن (قوله ولا من نذر عتقه الخ) اى ولا يصح استئجار العبد المنذور عتقه او المشروط عتقه على المشتري اه معنى قال الرشيدى ظاهره وان كانت مدة الاجارة تنقضى قبل دخول وقت العتق بان كان معلقا على شىء كقدوم غائب

والحق ان الامام اذا اذن الخ) اى مدخل للاذن او اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة (قوله وتوجه صحة ايجاره الخ) كذا شرح م (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل استاجر من رجل ارضا اقطاعية ليزرعها مدة ثلاث سنين فمات المؤجر بعد سنتين وخلف ولدا فهل تنفسخ الاجارة او تبقى لولد المؤجر الجواب الارض الاقطاعية فى اجارتها كلام للعلماء حتى قال المحققون انها لا تصبح اجارتها لانها بصدد ان يزعمها الامام من المقطع ويقطعها غيره لكن الذى نختاره صحة اجارتها ومع ذلك لا نقول انها كالارض الموقوفة حتى انه اذا مات البطن الاول وقد اجر الوقف بقى لان البطن الثانى ينتقل اليه الوقف قطعاً والاقطاع لا يتحقق انتقاله الى الولد فقد يقطعه السلطان اياه وقد لا يقطعه اه (مسئلة) رجل سافر لبلاد السلطان فى طلب مال الذخيرة فاعطوه حق طريقه فاخذ صحته ثلاث ممالك فى خدمته فاعطى كل واحد عشرة اشرفية فهل له ان يدعى على احدهم بالمبلغ الذى اعطاه فى نظير سفره معه وهل يلزمه ان يعطى من اخذه معه تفسيره الجواب يلزمه ان يعطى الذى اخذه معه تفسيره بشرط ان يشرط عليه ذلك او لا فان سافر معه ولم يذكر له اجرة فلا شىء له وومتى اعطاه شيئا وقد شرط له او لا ولم يشرطه ولكن تبرع به فلا رجوع له به اه وأقول ينبغى التامل فى جواب هذه المسئلة الثانية وتحريمه فان كان استاجر الممالك لخدمته احتيج الى عقد المالكين او اذنهم له ولا بد ان تكون الخدمة معلومة ولا يخفى ان التفسير امر مجبول فاذا شرطه ينبغى الرجوع لاجرة المثل ولو لم يشرط

المقطع فان اقطع رقبته صحت اجارته اتفاقا او منفعتها فكذلك كما اقي به المصنف لانه مستحق للمنفعة وان جاز للسلطان الاسترداد كما ان للزوجة ايجار الصداق قبل الدخول وان كان متعزضا لزواله عنها الى الزوج بانفساخ النكاح لكن خالفه علماء عصره محتجين بانهم يملك المنفعة بل ان ينتفع فهو كالمستعير والزوجة ملكت ملكا تاما قال الزركشى والحق ان الامام اذا اذن له فى الايجار او جرى به عرف عام كديار مصر صح والامتنع اه وبه يعلم انه معتمد لعدم ملكة المنفعة وتوجه صحة ايجاره مع ذلك فى الاخير بان اطراد العرف بذلك منزل منزلة الاذن من الامام وحيث قد يجمع بما قاله بين الكلامين (فلا يصح استئجار) ابنة منى لعجز مالها عن تسليمها شرعا لانها مستحقة الازالة فورا وكذا يقال فى كل بناء كذلك كالابنية التى فى حريم النيل مثلا ولا من نذر عتقه

أو شرط في بيعه ولا استتجار (أبق ومغصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر هو أو المؤجر على انتزاعه عقب العقد أي قبل مضي مدة لهاجرة مثلا  
أخذ ما ياتي في التفريغ من نحو الامتعة وذلك كييعهما والحق الجلال البلقيني (١٣٣) بذلك ما لو تبين ان الدار مسكن الجن وانهم

يؤذون الساكن برجم أو  
نحوه وهو ظاهر أن تعذر  
دفعهم وعليه فطر وذلك  
بعد الاجارة كطرو الغصب  
بعدها (و) لا استتجار  
(أعني للحفظ) بالنظر  
واخرس للتعليم اجارة عين  
لاستحالة بخلاف الحفظ  
بنحو يبدو اجارة الذمة مطلقا  
(و) لا استتجار (ارض  
للزراعة) او مطلقا والزراعة  
فيها متوقعة (لاماء لها دائم  
ولا يكفيها المطر المعتاد) او  
نحوه كنداءة او ماء تلج لعدم  
القدرة على منفعتها حينئذ  
واحتمال نحو سيل نادرا  
يؤثر نعم ان قال مكر ولو قبل  
العقد فيما يظهر إذ لا ضرر  
عليه لانه ان لم يفله تخير  
في فسخ العقد انا احفر لك  
بئر التسقيها منها أو أسوق  
الماء اليها من موضع آخر  
صحت اي ان كان قبل  
مضي مدة من وقت الانتفاع  
بها لهاجرة وخرج بالزراعة  
استتجارها لما شاء أو لغير  
الزراعة فيصح وكذا لها  
وشرط ان لا ماء لها على ما  
صرح به الجوري مخالفا  
لاطلاقهم البطلان وبحث  
السبكي انه إن أمكن احداث  
ماء لها بنحو حفر بئر ولو  
بكلفة صح وإلا فلا وفيه نظر  
لما مر في البيع ان القدرة  
على التسليم أو التسلم بكلفة  
لها وقع لأثرها فليقيد قوله

والظاهر انه غير مراد فليراجع اه (قوله أو شرط) أي عتقه ش اه سم (قوله هو بيده) الاولى هما كما  
في المعنى (قوله ولا يقدر هو) أي الغير (قوله لهاجرة) وفي بعض النسخ لهاجرة مثلا بزيادة مثلا ولعله بكسر  
فسكون مؤخر عن مقدم عبارة النهاية مدة لمثلها اجرة اه (قوله وذلك كييعهما) التشبيه في اصل الحكم فانه  
لا يشترط ثم كون القدرة قبل مضي مدة لهاجرة بل الشرط ان يقدر بلامؤنة او كلفة لها وقع اه ع ش (قوله  
بذلك) اي المذكور من الأبق والمغصوب (قوله وانهم يؤذون الساكن الخ) قضيته انه لو لم تكن الدار معدة  
للسكن بل لخزين امتعة كتين ونحوه صح استتجارها لذلك وهو ظاهر اه ع ش (قوله وهو ظاهر) أي  
اللاحق (قوله ان تعذر دفعهم) افهم انه لو لم يتعذر دفعهم صحت الاجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكتابة او  
نحوها كتلاوة قسم فالاجارة على المستاجر حيث اجاز الاجارة اه ع ش (قوله كطرو الغصب الخ) اي  
فلا تنسخ به الاجارة ويثبت للسكك ترى الخيار فان رضى بغير انتفاع بها تعذر انفسخت فيها كما ياتي اه ع ش  
(قوله اجارة عين) اي فيها اه سم (قوله لاستحالته) اي كل من الحفظ والتعليم المذكورين (قوله  
بخلاف الحفظ) عبارة المعنى أمالو استأجروا احدا عنهما لحفظ شيء بيده أو جلوسه خلف باب للحراسة ليلا  
فانه يصح وخرج باجارة العين اجارة الذمة فتصح منهما مطلقا لانهما سلم وعلى المسلم اليه تحصيل المسلم فيه باي  
طريق كان اه (قوله مطلقا) اي للحفظ والتعليم وغيرهما (قوله او مطلقا) يتامل صورة الاطلاق اه  
سيد عمر اقول صورته ما سياتي انه لو لم تصلح الارض الاجبة واحدة من البناء والزراعة والغراس فانه يكفي  
فيها الاطلاق ولا يشترط تبين المنفعة واليه اشار الشارح بقوله والزراعة فيها متوقعة اي فقط قول المتن  
(دائم) أي مستمر يحى عند الاحتياج اليه (قوله أو نحوه) إلى قوله أي إن كان في المعنى إلا قوله ولو قبل إلى أنا  
احفر (قوله ولو قبل الخ) اي ولو كان القول قبل الخ (قوله إذ لا ضرر عليه) اي المتساجر وكذا ضمير قوله له  
وقوله تخير (قوله لانه ان لم يقف الخ) تعليل لعدم الضرر (قوله انا احفر لك الخ مقول قال مكر) (قوله اي إن  
كان) اي امكن الحفر أو السوق (قوله قبل مضي مدة الخ) اي وبدون كلفة لها وقع كما ياتي (قوله أو لغير  
الزراعة الخ) عبارة المعنى وللسكن فانه يصح وإن كانت بمحل لا يصلح للمفازة اه (قوله فيصح) اي ويفعل  
ما جرت العادة به في تلك الارض اه ع ش (قوله وكذا لها وشرط) اي وكذا يصح للزراعة مع شرط أن لا  
الخ فشرط منصوب على انه مفعول معه اه ك ر د ي (قوله وبحث السبكي الخ) اي في مسألة المتن (قوله  
فليقيد قوله بكلفة) يؤخذ منه تقييد قوله السابق نعم ان قال مكر الخ بانتفاء كلفة لها وقع والالم يصح اذ لا فرق  
في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستأجر كالبايع والمشتري اه سم (قوله ايجارها) اي الارض للزراعة اه  
معنى (قوله من نحو عين) الى قوله كخمسة عشرة ذراعا في النهاية والى قوله ولو أجرها مقيلا في المعنى إلا قوله لان  
اللفظ الى المتن (قوله ان شرط أو اعتيد الخ) عبارة المعنى وان استأجر أرضا للزراعة وأطلق دخل فيها  
شربها ان اعتيد دخوله بعرف مطرد أو شرط في العقد وإن اضطرب العرف فيه أو استثنى الشرب ولم يوجد

أجرة ودفع له شيئا ثم ادعى أنه انما دفع لظنه لزوم ذلك ينبغي أن له الرجوع بشرطه (قوله أو شرطه) أي  
عتقه ش (قوله اجارة عين) أي فيها (قوله قبل العقد فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله أنا  
احفر الخ) مقول قال من قال مكر ش (قوله فيصح) اعتمده مر (قوله وبحث السبكي الخ) هل بحث  
السبكي في المستاجر فقط حتى يغير قوله السابق نعم إن قال مكر الخ او المغايرة بوجه آخر وبكل حال يؤخذ من  
نظر الشارح تقييد السابق بانتفاء كلفة لها وقع والالم يصح اذ لا فرق في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستاجر  
كالبايع والمشتري (قوله ثم ان شرط أو اعتيد في شربها دخول الخ) في الروض وان استأجر أرضا للزراعة  
وأطلق دخل الشرب ان اعتيد دخوله والافسياتي في الباب الثاني اه ثم قال في الباب الثاني فصل لو استأجر  
أرضا للزراعة لم يدخل شربها الا بشرط أو عرف فان اضطرب العرف أو استثنى الشرب لم يصح الا ان وجد

بكلفة بما إذا لم يكن لها وقع ولم يكن لمدة التعطيل أجرة (ويجوز) إيجارها (إن كان لها ماء دائم) من نحو عين أو نهر لسهولة الزراعة  
حينئذ ثم ان شرط أو اعتيد في شربها دخول أو عدمه عمل به والالم يدخل لان اللفظ لم يشمله ومع دخوله

شرب غيره لم يصح العقد للاضطراب في الأول وكألو استثنى عمر الدار في بيعها في الثاني فان وجد شرب غيره صح مع الاضطراب والاستثناء اه وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى مانصه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول وفيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدهم ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا ما افاده كلام الاسنى من التفصيل كما ترى اه (قوله شربها) والشرب بكسر الشين هو النصيب من الماء اه كردى (قوله دخول الخ) اى دخول الشرب أو خروج وجه في الارض المؤجرة (قوله لا يملك المسنأجر الماء) أى فلو فضل منه شيء عن السقي كان للمؤجر لبقائه على ملكه اه ع ش (قوله ان استجار الحمام الخ) اى فان كان له ماء معتاد او يغلب حصوله صح والإفلا اه ع ش اى وفي تفصيل دخول الشرب وعدمه وكذا فيما مر عن المغنى والروض من تفصيل صحة الاجارة وعدمها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب قول المتن (والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة إيجار الارض للزراعة قبل الرى اه سم اقول واصرح منه ما يأتى في اراضى نحو البصرة ومصر (قوله للزراعة) لو تأخر إدراك الزرع عن مدة الاجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أو انه ولا اجرة عليهم وروقه ولا اجرة عليه يخالفه قول الروض اى والانوار وإن تأخر الادراك للعدو حر او برد او مطر او اكل جراد لبعضه اى كروسه فبت ثانيا بقى بالاجرة إلى الحصاد سم على منهج اقول ويمكن حمل قول مرو لا اجرة عليه على ما لو كانت تزرع مرة واحدة واستاجرها للزراعة الحب على ما جرت العادة به في زرع البر ونحوه فتأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة لجريان العادة في مثله بتبقيته الزرع إلى وقت ادراكه وإن تأخر وحمل قول الروض بقى بالاجرة على ما لو قدر مدة معلومة يدرك الزرع قبل فراغها فيلزم باجرة ما زاد على المدة المقدرة إذا جرت العادة بانتفاع بها بعد انقضاء المدة بزرع آخر اه ع ش (قوله والسنة) يعنى بقية سنة الانحسار يظهر (قوله بعد انحسار الماء) متعلق بالاستيجار (قوله وقبل انحساره) وإن سترها عن الرؤية لان الماء من مصلحتها كاستئثار الجوز واللوز بالقشر مغنى واسنى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الارشاد مانصه وقدمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل ثم قال وهل يشترط إمكان الانحسار في زمن لأجرة له كافي لإيجار دار مشحونة بامتنعة وقوله إن رجبى الخ ظاهر في عدم الاشتراط وقد يشعر بالاستراط نظير قوله السابق اى إن كان قبل مضى مدة من وقت الانتفاع له اجرة وهو ظاهر إذ لا فرق لكن في شرح الروض اى والمغنى واعترض على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والماء يمنعوه واجيب عنه بان الماء من مصالح الزرع وبان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كإيجار دار مشحونة بامتنعة يمكن نقلها في زمن لأجرة له انتهى وقضية الجواب الاول عدم التقييد وقضية الثاني التقييد اه اقول الجواب الثاني جواب تسليمى فالمسار على الجواب الاول ويؤيد عدم التقييد بل يصح به جواز الايجار قبل الرى كما مر منه وسياقى في الشرح والنهائية والمغنى ولذا قال ع ش قوله مرو ويجوز استيجار اراضى مصر الخ سياقى ان هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اه (قوله إن رجبى وقتها عادة) اى رجبى الانحسار وقت الزراعة عادة فقوله وقتها متعلق بضمير

لا يملك المستاجر الماء بل يسقى به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وببحث ابن الرفعة أن استيجار الحمام كاستيجار الارض للزراعة (وكذا) يجوز ايجارها (ان كفها المطر المعتاد أو ماء الثلج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح) لان الظاهر حصول الماء حينئذ ويجوز استيجار اراضى نحو البصرة ومصر للزراعة بعد انحسار الماء عنها إن كان يكفيها السنة وقبل انحساره أن رجبى وقتها عادة

غيره اه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم الدخول فيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدهم ولا يخفى ان صنيع الشارح ظاهر في جواز الايجار مطلقا خلافا ما افاده كلام الروض من التفصيل كما ترى (قوله في المتن والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة إيجار الارض للزراعة قبل ريبها (قوله وقبل انحساره) قال في شرح الارشاد وان منع رؤيتها لانه من مصالحها اه وقدمت في البيع اعتماد شيخ الاسلام لذلك دون بحث الاذرعى اشتراط ان يكون رآها قبل وجزم به الاستاذ البكرى في كنزه هل يشترط إمكان الانحسار في زمن لأجرة له كافي لإيجار دار مشحونة بامتنعة الذي نظر به في شرح الروض فانه يشترط في صحته إمكان النقل للامتنعة في الزمن المذكور وقوله إن رجبى الخ ظاهر في عدم الاشتراط (قوله إن رجبى) اى الانحسار وقتها عادة وقد يشعر بنظير التقييد السابق في قوله اى إن كان قبل



الانحسار وقوله عادة بضمير الزراعة على الشذوذ كما مر غير مرة قال ع ش فان تاخر الانحسار عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار اه (قوله وقبل ان يعلوها الخ) عبارة النهاية وقوله اى الرى ان كان ريهما من الزيادة الغالبة ويعتبر فى كل زمن بما يناسبه والتمثيل بخمسة عشر او سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن اه واطلاقهم جواز الايجار قبل الرى شامل لما قبله بمدة لها احره كما هو قضية الاستثناء الاقوى وياق هناك تايد اخر للشمول (قوله ان وثق به) اى يعلو الماء وان كانت الارض على شط بحرو والظاهر انه يغرقها وتنهار فى الماء لم يصح استجاره لعدم القدرة على تسليمها وان احتمله ولم يظهر جاز لان الاصل والغالب السلامة معنى وروض مع شرحه (قوله كالماء بالبصرة) المد ارتفاع النهر اه كرى عبارة القاموس المد كثرة الماء اه (قوله وكالتى) عطف على المدوى (قوله تروى) ببناء الفاعل و(قوله من زيادة النيل الخ) بيان للوصول و(قوله كخمسة عشر الخ) مثال الزيادة الغالبة (قوله بها) اى بالخسة عشر ذراعا (قوله تطرق الاحتمال) اى احتمال عدم الحصول (للاولى) اى للستة عشر و(قوله للثانية) اى للسبعة عشر (قوله ويظهر الخ) عبارة المغنى بل الغالب فى زماننا وصول الزيادة الى السبعة عشر والثمانية عشر اه (قوله كذلك) اى كخمسة عشر ذراعا فى الصحة (قوله ولو اجرها) الى قوله وتفسخ (قوله لم يصح الخ) ويتجه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكر اه سم قال ع ش قوله مر بما اذا قصد الخ فهو مره انه يصح اذا اطلق وينبغى ان حالة الاطلاق محمولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المعنى اجر تلك هذه الارض لتتفع بما شئت وانما ذكر المنافع الثلاث لمجرد بيان انها عا شملت منفعة الارض لا لتقيدها بهذه الثلاث اه (قوله عين ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح لانهما كالشيء الواحد ومن الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المقييل والمراح على حدته اه سم (قوله ومن ثم) اى لاجل اشتراط التعيين (قوله قال الفقهاء الخ) بقى ما لو اجره ليزرع النصف بر او النصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر فى الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولا نه يمتنع ابدال الشعير بالحنطة او يفرق باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظرو صمم مر على الفرق فليحرر سم على حج اقول والاقرب عدم الفرق اه ع ش (قوله أو قطع) الى قول المتن ولا تجوز فى المغنى الا قوله واقول الى ر تفسخ قول المتن (كالحنطة) هذا يدل على انه اراد بالسابق الحنطة فقط ولو اراد به الاعم كما حمله عليه الشارح هناك لا تستغنى عما هنا (قوله من نحو سن صحيحة الخ) فلو استاجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق اجرة لعدم الاذن الشرعى نعم لو جهل الاجير انها صحيحة فينبغى استحقاقه الاجرة ولو اختلفا فالاقرب تصديق الاجير لانه الظاهر اذ الغالب ان الاجارة لا تقع الا على الرجعة اه ع ش (قوله بخلافه لنحو قود) اى بخلاف قلع او قطع نحو سن صحيحة الخ لنحو قود فيصح الاستجار له لان الاستجار فى القصاص واستيفاء الحدود جائز وفى البيان ان الاجرة على المقتض منه اذ لم ينصب الامام جلاد اقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح نهاية ومعنى

مضى مدة من وقت الانتفاع لها اجرة وهو ظاهر اذ لا فرق لكن فى شرح الروض واعترض على الصحة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد شرط والى مانعه واجيب عنه بان الماء من صالح الزرع وبان صرفه يمكن فى الحال بفتح موضع ينصب اليه فيتمكن من الزرع حالا كما يجار دار مشحونة بامتعة يمكن نقلها فى زمن لا اجرة له او قضية الوجه الاول من الجواب عدم التقيد وقضية ما نظر به فى الوجه الثانى منه التقيد (قوله وقبل ان يعلوها) ما ضابطه (قوله لم يصح الا ان يبين عين ما لكل) ويتجه تقييده بما اذا قصد توزيع اجرة منفعة الارض على المنافع اخذا بما بعدها شرح مر اى فان لم يقصد لم يشترط بيان ما ذكره قوله بما بعدها اى من كلام الفقهاء (قوله لم يصح الا ان يبين عين ما لكل) الظاهر ان المراد ما لكل من مجموع المقييل والمراح لانهما كالشيء الواحد من الزراعة فلا يشترط ان يعين ما لكل من المقييل والمراح على حدته (قوله ومن ثم قال الفقهاء) بقى ما لو اجره ليزرع النصف بر او النصف شعير اهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر

وقبل ان يعلوها ان وثق به كالماء بالبصرة وكالتى تروى من زيادة النيل الغالبة كخمسة عشر ذراعا فاقول والحق بها السبكي ستة عشر وسبعة عشر لغلبة حصولها ولكن تطرق الاحتمال للاولى قليل وللثانية كثير ويظهر ان ثمانية عشر كذلك لغلبة حصولها أيضا كما هو مشاهد ولو اجرها مقيلا ومراحا وللزراعة لم تصح الا ان يبين عين ما لكل ومن ثم قال الفقهاء لو اجره ليزرع النصف ويغرس النصف لم يصح الا ان يبين عين كل منهما (والامتناع) للتسليم (الشرعى كالحصى) السابق (فلا يصح استجار لقطع) أو قطع ما يحرم قلعه أو قطعه من نحو (سن صحيحة) وعضو سليم ولو من غير آدمى للعجز عنه شرعا بخلافه لنحو قود

(قوله أو علة صعب) أى قوى واليد المتأكلة كالسن الوجعة اه معنى (قوله وقالوا) أى الخبراء (قوله جاز) أى القلع (قوله واستشكل) أى الأذرعى (صحتها) أى الإجارة (قوله وإجاب) عبارة المغنى وإيجاب بان الفصد ونحوه يجوز للحاجة اه (قوله وأقول بل فيه الخ) قد يسلم هذا الاستدراك بالنسبة إلى غير الماهر أما الماهر فهو فى معنى الماهر باصلاح عوج السيف من غير فارق فينبغى أن يأتى فيه خلاف البغوى والغزالي المتقدم اه سيد عمر (قوله وتنفسح الإجارة الخ) وفاقا للمغنى وللررو والروض وشرحه وخلافاً للنهاية ووافقه سم والرشيدى وعش عبارة النهاية لم تنفسخ بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول بانفساخها مبنى على مقابلة اه وعبارة سم الوجه تفريع الانفساخ على القول بانه لا يجوز ابدال المستوفى به والاصح الجواز وقضية مر عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة فقول الروض ويستحق الاجير الإجارة أى تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى مدة إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او برئت او برئت رد الاجير الإجارة إنما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز ابدال المستوفى به اه وعبارة الرشيدى فالحاصل أن المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الإجارة وفى حاشية التحفة للشهاب سم أن المعتمد عدم الانفساخ واستقرار الإجارة اه وسياق انفا ما يتعلق به (قوله ولا يجب) إلى قول الماتن ويجوز تأجيل فى النهاية (قوله ولا يجبر عليه مستاجر الخ) عبارة المغنى وللررو والروض مع شرحه ولو استأجره لقلع سن ووجهه فبرئت انفسخت الإجارة لتعذر القلع فان لم تبرأ ومنعه من قلعه لم يجبر عليه اه (قوله لكن عليه للاجير أجرة الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق نهاية ومعنى وروض قال عش قوله مر رد الإجارة قد يشكل الردها بما يأتى من أنه لو عرض الدابة المستأجرة على المستاجر أو عرض المفتاح وامتنع المستاجر من تسلّم ما ذكر حتى مضت مدة تمكّن فيها استيفاء المنفعة استقرت الإجارة على أن قياس ما مر له مرويات من جواز ابدال المستوفى به بعدم الرد وأنه يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قلع السن المذكورة فليحرر اه وفى الجير مى عن سلطان ما يوافقه وعن القليوبى ما يوافق ما مر عن سم والرشيدى وعش من الاستقرار أقول وظاهر كلام الشارح أيضاً الاستقرار وأفعله

أو علة صعب معها الالم عادة  
وقال الخبراء أن القلع أو  
القطع يزيله نظير ما يأتى فى  
السلعة ولو صح نحو السن  
لكن انصب تحته مادة من  
نحو نزلة قالوا لا يزول إلا  
بقلعه جاز كما بحثه الأذرعى  
للضرورة واستشكل  
الأذرعى صحتها ونحو الفصد  
دون نحو كلمة البيع وإجاب  
غيره بان هذا فى معنى اصلاح  
عوج السيف بضربة لا  
تعب وأقول بل فيه تعب  
بتمييز العرف وإحسان ضربه  
وتنفسخ الإجارة لقلع سن  
عليلة بسكون الماها لتعذر  
القلع ولا يجبر عليه مستاجر  
إياه لكن عليه للاجير أجرته  
أن سلم نفسه ومضى زمن  
إمكان القلع (ولا) استجار  
(حائض) أو نفساء مسلمة  
(لخدمة مسجد) أو تعليم  
قرآن

فى الزرع والغراس بجامع اختلاف الضرر ولأنه يتمتع ابدال الشعير بالحنطة أو يفرق باتحاد الجنس هنا  
وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فهما جنسان فيه نظرو صمم مر على الفرق فليحرر (قوله وتنفسخ  
الإجارة لقلع سن عليلة بسكون الماها الخ) الوجه تفريع الانفساخ على القول بانه لا يجوز ابدال المستوفى به  
والاصح الجواز وقضية عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة وعبارة الروض وشرحه ويستحق الاجير الإجر  
أى تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن او برئت  
رد الاجير الإجارة لا تنفسخ الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارقها فان المهر يجب تسليمه بالتمكين غير  
مستقر ويرد نصفه بعد المفارقة قال فى الاصل ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة إمكان السير حتى تستقر  
عليه الإجارة لتلف المنافع تحت يده وسياق فى الباب الثالث عن الامام ما يخالفه أى عدم الاستقرار فيما ذكر  
فقول الروض غير مستقرة الخ إنما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز ابدال المستوفى به ويؤيده  
تعليل شرحه رد الإجارة بقوله لا تنفسخ الإجارة وقول الروض وسياق فى الباب الثالث الخ هذا الاى هو الموافق  
الاصح من جواز ابدال المستوفى به المقضى لعدم الانفساخ لئلا مل (قوله ولا يجبر عليه مستاجر إياه) قال فى  
شرح الروض وما اقتضاه قولهم أن المستاجر لا يجبر على قلع السن من أنه لا يجب تسليم العين للاجير ليعمل فيها  
لا يخالف ما مر فى باب المبيع قبل قبضه من أنه يجب له عينا بل تسليمه له ليعمل فيه أو دفع  
الإجارة من غير عمل اه (قوله لكن عليه للاجير أجرته الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كمن  
مكنت الزوج فلم يطاها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة بعد إمكان السير حتى تستقر الإجارة عليه لتلف  
المنافع تحت يده وما تقررهنا لينا فى ما نقل عن الامام من استقرارها إذ لم يطرأ ما يتبين به عدم إمكان الفعل  
المستاجر عليه شرح مر (قوله مسلمة) خرجت الكافرة وهل مع أمن التلويت

هو المعتمد (قوله إجارة عين) وأما إجارة من ذكر في الذمة فتصح ولا يصح الاستئجار لتعليم التوراة أو الانجيل والحر والفقير والنجوم والرمل ولا لختان صغير لا يحتمل ولا لختان كبير في شدة برد وحر ولا لزمو نياحة وحمل مسكر غير محترم إلا للرافقة ولا لتصور يرحبوا ونساء المحرمات ولا يحل اخذ عوض على شيء من ذلك كبيع البنة وكما يحرم اخذ عوض على ذلك يحرم إعطاؤه إلا لضرورة كفك أسير وإعطاء شاعر دفعاً لهجوه وظالم دعا ظلمه أه نهاية زاد المعنى في الأول ولا لتقريب الأذن ولو لا تقي وفي الآخر والجائر ليحكم بالحق فلا يحرم الإعطاء عليها أه قال ع ش قوله فتصح ولو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كنست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الإجارة وإن أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقر اجنباً فإن الظاهر عدم استحقاقه الإجارة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصرفه عن حكم القراءة كان اطلق اتقى المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عنده (فرع) سامع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لأنه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ م راه سم أه وقوله فينبغي أن تستحق الخ سياتي عن النهاية والمعنى ما يخالفه (قوله بخلاف الذمة) محترم مسلمة عبارة المعنى وشرح الروض اما الكفارة إذا امتن التلويث فالاشبه الصحة كما قاله الأذرعى بناء على ترجيح الأصح من تمكن الكافر الجنب من المكث بالمسجد لأنها لا تقدر حرمة أه قال ع ش ولو قيل بعدم صحة إجارة الذمة وإن قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المكث في المسجد لم يبعد لأن في صحة الإجارة تسليطها على دخول المسجد ومطالبتها بالخدمة و فرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد ذلك ما صرحوا به من حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع أننا لا نتعرض له إذا وجدناه يأكل أو يشرب أه وهو وجبه والله أعلم (قوله على مامر) أي في باب الحدث أه رشدي (قوله وبطرو نحو الحيض ينفسخ العقد) أي في العينية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ و ابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله سم على حج أه ع ش (قوله ينفسخ العقد) فلو دخلت و كنست عصمت ولم تستحق إجارة وفي معنى الحائض المستحاضة ومن به سلس بول أو جراحة نضاجة يخشى منها التلويث نهاية ومعنى (قوله منكوحه) أي لغير المستاجر وتملك منافع نفسها أمالو كانت مستأجرة فلا يصح أن توجر نفسها قطعاً معنى ونهاية (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لعمل) أي لعمله في بيتها أه ع ش (قوله ينقض قبل قدمه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي م راه سم وع ش ومثله يقال في التأهل قبل فراغ المدة على خلاف العادة (قوله مردود) معتمداه ع ش (قول) اما الأمانة لسيدها الخ نعم المكاتب كالحرة كما قاله الأذرعى لا تنفأ سلطنة السيد عليها والعتيقة الموصى بمنافعها أبدا لا يمتد بغير إذن الزوج في إيجارها كما قاله الزركشي نهاية ومعنى (قوله امامه اذنه الخ) محترم قول المصنف بغير إذن الزوج أه سيد عمر (قوله

(قوله بخلاف الذمة) أي الإجارة للذمة (قوله بخلاف الذمة على مامر) لو أتت بالعمل بنفسها في هذه الحال بأن كنست المسجد بنفسها في حال الحيض فينبغي أن تستحق الإجارة وإن أتمت بالمكث فيه لحصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجره لقراءة القرآن عند قبر مثلاً فقر اجنباً فإن الظاهر عدم استحقاقه الإجارة وذلك لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة أو على وجه يصرفه عن حكم القرآن كان اطلق اتقى المقصود أو نقص وهو الثواب أو نزول الرحمة عنده م راه (فرع) سامع قراءة الجنب حيث حرمت هل يثاب لا يبعد الثواب لأنه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ م راه (وبطرو نحو الحيض ينفسخ العقد) أي في العينية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قياسه عدم الانفساخ و ابدال خدمة المسجد بخدمة بيت مثله إذا المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخيطة والخدمة نظير الارضاع والخيطة (قوله لعمل ينقض قبل قدمه) فلو حضر قبل فراغ المدة فينبغي الانفساخ في الباقي م راه (قوله اما الأمانة فلسيدها إيجارها الخ) نعم المكاتب كالحرة كما قاله الأذرعى لا تنفأ سلطنة السيد

إجارة عين وإن أمنت التلويث لاقتضاء الخدمة المكث وهي بمنوعة منه بخلاف الذمة على مامر وانظرو نحو الحيض بنفسه العقد كما يأتي (وكذا) حرة (منكوحه لرضاع أو غيره) مما لا يؤدي إلى خلوة محرمة فلا يجوز استئجارها إجارة عين (بغير إذن الزوج على الأصح) لا تستغراق أوقاتها بحقه ومنه يؤخذ ترجيح ما يحته الأذرعى أنه لو كان غائباً أو طفلاً فأجرت نفسها لعمل ينقض قبل قدمه وتأهله للتمتع جاز واعتراض الغزى له بأن منافعه مستحقة له بعقد النكاح مردود بأنه لا يستحقها بل يستحق أن ينتفع وهو متعذر منه أما الأمانة فلسيدها إيجارها الوقت الذي لا يجب تسليمها للزوج فيه بغير إذنه وأما مع اذنه

فيصح وليس للمستاجر منعه من وطء المربعة خوف الحبل وانقطاع اللبن كما في الروضة وعن اصحاب المنع كنعن الراهن من وطء المربعة  
ويفرق بأن الراهن هو الذي حجر على نفسه بتعاطيه لعقد الرهن بخلاف الزوج وإذنه ليس كتعاطي العقد كما هو ظاهر وله استئجار زوجته  
لارضاع ولده منها ومن غير ها وافتى (١٣٨) السبكي بمنع استئجار العكامين للحج والوجه خلافه إذ لا مزاحمة بين الحج والعكم لانه لا

يستغرق الازيمة (ويجوز  
تأجيل المنفعة في اجارة الذمة  
كالزمت ذمتك الحمل) لكذا  
(الى مكة اول شهر كذا)  
لانهادين اذهي سلم كامر  
ومن ثم يأتي في تأجيلها مامر  
ثم وكان مراد المتن باول  
الشهر هنا مستهلكه لما مر ثم  
ان التأجيل به باطل لوقوعه  
على جميع نصف الشهر  
الاول (ولا يجوز اجارة عين  
لمنفعة مستقبله) بان صرح  
في العقد بذلك أو اقتضاه  
الحال كاجارة هذه سنة  
مستقبله او سنة اولها من  
غد وكذا ان قال اولها  
امس وكاجارة ارض  
مزروعة لا يتأق تفرغها  
قبل مضي مدة لها اجارة وذلك  
كما لو باعه عينا على ان يسلمها  
له بعد ساعة بخلاف اجارة  
الذمة كامر ولو قال وقد  
عقد اخر النهار اولها يوم  
تاريخه لم يضر كما هو ظاهر  
لان القرينة ظاهرة في ان  
المراد باليوم الوقت وفي  
التعبير باليوم عن بعضه  
وكل منهما سائق شائع ولو  
قالا بقسطين متساويين في  
السنة فان اراد النصف في  
اول أو آخر نصفها الاول  
والنصف في أول أو آخر  
نصفها الثاني صح كما هو

أما مع إذنه أي الزوج ولو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج لان الاصل عدم الاذن اه ع ش (قوله  
فيصح) أي قطعاه معنى (قوله خوف الحبل) أي اما الوطء المضرب بالطفل حالا فيمتنع كما يأتي له مر بعد  
قول المصنف وتصح لحضانه وإرضاع اه ع ش (قوله كما هو ظاهر) لان الاذن لا يستلزم لعقد الموجب  
لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه مستلزم للحجر عليه في المهرين بحق المرتين اه ع ش  
(قوله العكامين) العكام من العكم أي الشد فاطلاقه على اجير الحجاج لانه يشد الرحل (قوله لا مزاحمة الخ)  
أي لا منافاة إذ يمكن ان يأتي بأعمال الحج من غير إخلال بالعمل الاول اه ك ردی (قوله لانه) أي العكم  
(قوله الازيمة) أي أزيمة العكام أو أزيمة أعمال الحج (قوله لانها) أي المنفعة في اجارة الذمة و (قوله  
اذهي) أي اجارة الذمة و (قوله كامر) أي قبيل قول المصنف واذا اطلقت الاجرة و (قوله مامر ثم) أي  
في السلم فان اطلق كان حاله نهاية ومضى (قوله مستهلكه) أي غرقته (قوله به) أي باول الشهر (قوله باطل) على  
ما نقله عن الاصحاب ومر ثم ان المعتمد ما نقله عن الامام والبقوى انه يصح ويحمل على الجزء الاول  
وعليه فكلما هناء على اطلاقه اه نهاية (قوله بذلك) أي الاستقبال (قوله كاجارة هذه) أي قوله وللزوج  
حيث في النهاية (قوله وكذا ان قال الخ) استطردى وبه يندفع اعتراض السيد عمر بمافسه قوله وكذا الخ  
يتامل وجه اندراجها فيما نحن فيه اه (قوله وكاجارة ارض الخ) مثال الاقتضاء كما ان قوله كاجارة هذه  
الخ مثال التصريح (قوله وذلك) أي عدم الجواز الذي في المتن (قوله بخلاف اجارة الذمة) محترز  
اجارة العين (قوله كامر) أي في المتن آتفا (قوله آخر النهار) أي في آخر جزء منه (قوله اولها) أي المدة  
(قوله تاريخه) أي العقد (قوله او في التعبير الخ) أي في انه عبر باليوم الخ والاخصر الاوضح وبعضه  
(قوله ولو قال بقسطين متساويين الخ) المراد من هذه العبارة ان القسط الاول ستة اشهر متوالية من  
اول السنة والقسط الثاني ستة متوالية تلي الستة الاولى اه ع ش (قوله فان اراد النصف في اول الخ) أي  
متفقين في اول الخ فالجار متعلق بقوله ارادا باعتبار تضمنه معنى الاتفاق كما يدل عليه قوله الاتي وإن  
اختلفا الخ واول النصف الاول وقت العقد كما هو ظاهر واخره تمام ستة اشهر وهو أي الاخر اول  
النصف الثاني واخره تمام ستة اشهر أخرى اه ك ردی (قوله في أول أو آخر نصفها الاول) المراد به أول  
جزء من النصف الاول واخر جزء منه وبما بعده اول جزء من النصف الثاني واخر جزء منه فاو بأسكان  
الواو والمراد الاول او الاخر على التعيين لا واحد منهم منها اه ع ش (قوله ولو اختلفا) أي في إرادة القسطين  
او الاول او الاخر (قوله للجهل به) أي بالتساوي في القسطين وذلك مجبول يعني ان اللفظ في ذاته مبهم فلا بد  
لازالته من إرادة صالحة لها وهي إرادة النصفين لا غير اه ك ردی (قوله واطلق) أي ولم يذكر في العقد ان  
العمل في النهار مفهومة انه لو ذكر لم يصح كما يفيد كلام المغني (قوله واجارة عين الشخص الخ) عطف على  
مالو اجاره ليلا الخ (قوله وفي اشهره الخ) عطف على عند خروج الخ (قوله واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين)  
هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبله بدليل استثنائها من المنع او من

عليها والعقبة الموصى بمنافعها أبدأ لا يعتبر اذن الزوج في ايجارها كما قاله الزركشي شرح مر (قوله ويفرق  
بان الراهن الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق يدل على ان السيد لو اجارته الخلية امتنع عليه وطؤها لانه  
حجر على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق بينه وبين الراهن لانه لا تبع (قوله والوجه  
خلافه الخ) كذا شرح مر (قوله واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول

ظاهر أيضا لاستغراقها السنة حيث تدفع احتمال اللفظ له وان اختلفا بطل للجهل به اذ يصدق تساويهما بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر زمن  
مثلا من السنة وذلك مجبول ويستثنى من المنع في المستقبل مسائل منها مالو اجاره ليلا ما يعمل نهارا وأطلق نظير مامر في اجارة ارض للزراعة قبل  
الري واجارة عين الشخص للحج عند خروج قافلة بلده أو تهيئتها للخروج ولو قبل أشهر اذ الميقات الايتان به من بلد العاقد الا بالسيرة في ذلك الوقت  
وفي اشهره قبل الميقات ليحرم منه واجارة دار ببلد غير بلد العاقلين ودار مشغولة بامتععة وارض مزروعة يتأق تفرغها قبل مضي مدة لها اجارة

زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه إلا أجرة ما بقي من المدة بعد الوصول  
 ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة في كل ذلك نظروا لم ار منه شيئا ويتجه الاول وهو ان المدة  
 إنما تحسب من زمن الوصول فليحرر اه سم على حج قال شيخنا ع ش في حاشيته ونقل ذلك يعنى الاول عن افتاء  
 النووي قال اى النووي فلا يضر فراغ السنة قبل الوصول اليها لأن المدة إنما تحسب من وقت الوصول اليها  
 والتمسك منها اه وعلى الثاني فلوا انقضت المدة قبل الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة اه مافى حاشية الشيخ  
 وما نقله عن افتاء النووي لم أره فى فتاويه المشهورة وفى فتاوى الشارح م ر خلافه وهو أن المدة تحسب من  
 العقد ونص ما فيها سئل عما لو أجرة دار امثلا بمكة شهر او المستاجر بمصر مثلا هل يصح ذلك وان كان لا يمكنه  
 الوصول الى مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة او لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه وإذ فعل ذلك  
 فهل يستحق المسمى او القسط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بانه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله  
 والالم تصح فان زادت استقر عليه من الاجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها اعنى فتاوى الشارح م ر جواب  
 آخر يوافق ما هنا فليراجع اه رشيدى قول المتن (فلو أجرة السنة الثانية) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق  
 والوقف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثا فى عقد وثلاثا  
 فى عقد قبل مضى المدة فالمعتمد كما فى به ابن الصلاح ووافقه السبكي والاذرى وغيرهما عدم صحة العقد الثانى  
 وان قلنا بصحة اجارة الزمان لقابل من المستاجر اتباعا لشرط الواقف لان المدتين المتصلتين فى العقدين فى  
 معنى العقد الواحد ولو اجر عينا فأجرها المستاجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستاجر الاول فالظاهر كما قاله  
 السبكي وغيره صحة الاقالة ولا تنفسخ الاجارة الثانية نهاية وشرح الروض ومغنى قال ع ش قوله م ر للطلق اى  
 الارض المملوكة وعبارة المختار والطلق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوك وقوله م ر عدم صحة العقد الخ  
 اى ما لم تدع اليه ضرورة كما ياتى والاجاز وقوله لان المدتين المتصلتين الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من  
 ان الناظر يؤجره القدر الذى شرطه الواقف ثم قبل مضيه باسهر او ايام بعقد المستاجر عقدا آخر خوفا من  
 تقدم غيره عليه فلا يصح للعله المذكورة اه وقوله م ر ولا تنفسخ الاجارة الخ اى فيرجع المستاجر الاول على  
 الهالك بقسط المسمى من وقت التقابل وللبالك عليه اجرة مثل ما بقي من المدة ويستحق المستاجر على الثانى  
 ما ساءه فى اجارته سم وع ش ورشيدى وفى المغنى وشرح الروض عقب مسألة الاقالة البارة آفيا يخالف  
 نظيره فى البيع بانقطاع علقه بخلاف الاجارة اه وفى سم بعد ذكر ما يوافق ذلك عن الدميرى ما نصه هذا  
 اى مخالفة الاجارة للبيع على احدا رين وإلا فالاصح صحة الاقالة فى مسألة البيع ايضا اه عبارة ع ش  
 وكالا اجارة مالوا اشترى عينا ثم باعها وتقابل المشتري مع البائع فانه يصح على المعتمد ولا يفسخ البيع اى  
 الثانى على حج اه (قوله أو مستحقها) الى قوله كما صرح به فى المغنى (قوله بنحو وصية) أى كالنذر (قوله  
 لاتصال المدتين) مع اتحاد المستاجر كالو أجرة منه السنتين فى عقد واحد فانه يصح على المعتمد ولا يفسخ البيع اى  
 الاتصال (قوله الاول) عبارة النهاية والمغنى العقد الاول اه وهو المناسب لقوله الآتى فى الثانى (قوله لان  
 الاصل عدمه) اى طرو ومقتضى الانفساخ او الانفساخ والهال واحد (قوله ذلك) اى الانفساخ (قوله  
 لم يقدح) اى لانه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (قوله فى الثانى) اى فى صحة العقد الثانى اه ع ش  
 (قوله حينئذ) أى حين إذا انفسخت الاجارة الاولى اه كرى (قوله لانه الخ) حقه أن يقدم على قوله  
 وللؤجر الخ (قوله وقضية المتن) اى قوله قبل انقضائها فانه يصح (قوله ومن ثم) اى لاجل انتهاء المعاقدة  
 (قوله صحة اجارة الثانية له) اى صحت من الهالك اجارة السنة الثانية لمستاجر السنة الاولى بان أجزيد من

اليها كما هو قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبلية بدليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه  
 اجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الاجرة ما بقي من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول  
 يستغرق المدة فهل تمتنع الاجارة فى كل ذلك نظروا لم ار منه شيئا ويتجه الاول وهو ان المدة إنما تحسب من زمن  
 الوصول فليحرر (فى المتن فلوا أجرة الخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلق والوقف نعم لو شرط الواقف

ومنها قوله (فلوا أجرة السنة  
 الثانية لمستاجر الاول) أو  
 مستحقها بنحو وصية أو  
 عدة بالاشهر (قبل انقضائها  
 جاز فى الاصح) لاتصال  
 المدتين واحتمال طرو عدمه  
 بطرو مقتضى لانفساخ  
 الاول لا يؤثر لان الاصل  
 عدمه فان وجد ذلك لم  
 يقدح فى الثانى كما صرح به  
 فى العزيز وللؤجر حينئذ  
 ايجار ما انفسخت فيه  
 لغير مستاجر الثانية لانه  
 يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر  
 فى الابتداء وقضية المتن ان  
 مستاجر الاول لو أجزها  
 من غيره صحت اجارة  
 الثانية له

لما بينهما من المعاقدة لا للمستاجر منه إذ لا معاقدة بينهما وان وجد اتصال المدتين ومن ثم لو باعها المالك لم يكن للبشترى منه إيجارها من مستاجر الأولى وبذلك كله أقي القفال (١٤٠) بل قال ان الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظر الماذكره من انتفاء المعاقدة بينهما

وعكس ذلك القاضي

والبغوى فقال لا يجوز حتى

للو ارث إيجارها ممن هي في

يده مدة تلي مدته دون من

خرجت عنه قال السبكي

وكلام الرافعي يشبه أن

يكون ما تلاله لكن الأول

اغوص اه والثاني هو

المعتمد وقضية الماتن ايضا انه

لو قال أجر تكهاسة فاذا

انقضت فقد أجر تكهاسة

أخرى لم يصح لأنه لم يحصل

إيجار الثانية مع كونه

مستاجرا للأولى بل مع

انقضائها وعجيب أراد

بعضهم لهذه على الماتن ومنها

قوله (ويجوز كراء العقب)

بضم العين جمع عقبة أى

نوبة لأن كلا يعقب

صاحبه وفي حديث البيهقي

من مشى عن رحلته عقبة

فكانما اعتقر رقبة وفسروها

بسته اميال ولعله وضعها

لغة ولا يتقدم ما هنا بذلك

(في الاصح) وخرج بإجارة

العين التي الكلام فيها إجارة

الذمة فتصح اتفاقا لما مر

ان التأجيل فيها جائز (وهو

أن يؤجر دابة رجلا ليركبها

بعض الطريق) ويمشى

بعضها ويركبها إلى كذا تناوبا

(أو) يؤجرها (رجلين

ليركب هذا أيا ما وذا أيا ما)

تناوبا ومن ذلك أجر تك

نصفها محل كذا أو كلها

لتركبها نصف الطريق

عمر وسنة وعمر ومن بكر تلك فيصح إيجار زيد سنة تليها من عمره ولا من بكر (قوله لما بينهما) أى بين المالك ومستاجر السنة الأولى منه (قوله لا للمستاجر منه) أى من مستاجر الأولى وهو بكر في مثالنا اه كرى (قوله دون من خرجت الخ) أى مستاجر الأولى (قوله ما تلاله) أى ما قاله القاضي والبغوى (قوله اغوص) أى ادق (قوله والثاني هو المعتمد) وفاقا للمغنى والنهاية وشرح الروض عبارتهم وان استؤجرت الدار من المستاجر الأول فللمالك ان يؤجرها السنة الاخرى من الثاني لأنه المستحق الآن المنفعة لا من الأول كما جزم به صاحب الأنوار لأنه الآن غير مستحق للنفعة خلافا لما أقي به القفال ويجوز المشتري العين المستأجرة ان يؤجرها من المستاجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الأولى لاتحاد المستاجر خلافا لابن المقرئ وكذا لو أجر الوارث ما أجره مورثه لمستاجر منه لما مر هذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا يصح الثانية قطعا اه (قوله وقضية الماتن) إلى قوله ولو استأجرها في النهاية لا قوله وفي توجيه النص الى ويؤخذ (قوله ومنها) أى من المستثنيات (قوله جمع عقبة) بضم العين اه معنى (قوله من مشى) أى قاصدا را حياها (قوله وفسروها) أى العقبة اه ع شر (قوله وخرج بإجارة الدين) كان الأولى تأخيرها عن تمام المسئلة اه رشيدى (قوله وخرج) إلى قوله وفي توجيه النص في المغنى (قوله لما مر) أى في الماتن عن قريب (قوله ويمشى وبعضها الخ) والأولى وتمشى بحالها بعضها أو يركبها المالك فيه (قوله أو يركب) فيه حذف وإيصال والاصل أو يركب فيه أى بعضها الآخر (قوله أتركبها نصف الطريق) أى ثم ان كان ثم مر أحل معلومة حل عليها وإلا اشترط بيان ما يمشيه وما يركبها اه ع ش (قوله وإلا حل) أى وان كان هناك عادة مضبوطة كفى الاطلاق

أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فاجره الناظر ثلاثا في عقد وثلاثا في عقد قبل مضي المدة فالمعتمد كما أقي به ابن الصلاح وواقفة السبكي والأذرعى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة إجارة الزمان القابل من المستأجر اتباعا لشرط الواقف لأن المدتين المتصلتين في العقد في معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع في هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف شرح مر (فرع) أجر عينا مدة فأجرها المستاجر لغيره ثم ان المستاجر والمؤجر الأول تقايلا قال الشيخ يعنى السبكي الظاهر صحة الاقالة ولا تنفسخ لإجارة الثانية والفرق بينهما وبين ما لو اشترى عينا فباعها من غيره ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح الانقطاع علق البيع بخلاف الإجارة كذا فى الدميرى وقوله عن السبكي والفرق الخ أى على احدا رابين وإلا فالأصح صحة الاقالة في مسألة البيع ايضا ولا يخفى انه إذا تقابل المستاجر والمؤجر الأول رجع المستاجر على المؤجر بالمسمى ولزمه أجره المثل من حين التقابل لا المسمى لارتفاع العقد بالتقابل وقد اتفقت عليه المنفعة بإيجارها فلزمه قيمتها وهى اجرة المثل وما سبق التقابل يستقر قسطه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى الجلال السيوطى في باب الاقالة فانه سئل عن ذلك فاجاب بقوله ما نصه الذى يظهر بطلان الاقالة فى العين المستأجرة بعد إيجارها لتعلق حق الغير بها ولأن الاقالة واردة في هذه الحالة على المنفعة وهى غير باقية في ملكه فاشبهه ما لو تقايلا فى العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقابل فالإجارة الثانية باقية والمطالبة للمؤجر الثاني بما أجر به اه (قوله وعكس ذلك القاضي والبغوى الخ) فى شرح مر ويجوز المشتري لما اجرة البائع من غيره إيجار ذلك من المستاجر كما أقي به شيخنا الشهاب الرملى واقضاه كلام جمع خلافا لابن المقرئ وفي جواز إيجاب الوارث ما أجره الميت من المستأجر تردود الأقرب منه الجواز لأنه نائبه وقال الزركشى انه الظاهر وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا يصح قطعا اه (قوله لم يصح) قال فى شرح الروض كالأول علق بتجىء الشهر (فرع) استأجر زيد سنة من عمره ثم أجر نصفها للبكر فهل لعمر وإيجار السنة الثانية لاتصالها بالنصف الثاني الذى يستحق منفعة اوله لأن زيدا غير مالك للنفعة الحاضرة فيه نظر

فيصح كييع المشاع (وبين البعضين) فى الصورتين كنصف أو ربع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة ويحمل بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ وفرسخ والاحل عليها والمحسوب فى الزمن زمن السير لازم النزول لنحو استراحة أو علف



(ثم بعد صحة الاجارة) يقتسمان) البعضين بالتراضى فان تنازعا في البادى افرع وذلك للملكها المنفعة معا وبغفر التأخير الواقع لضرورة القسمة نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر ولا يبطلت لتعلقها بالمستقبل (١٤١) والفن كالدابة واغتفر فيهما ذلك دون نظيره

في نحو دار وثوب لا طاقتهما دوام العمل وقضية قوله أياما جواز جعل النوبة ثلاثة أيام فاكثر كان يتفقا على ذلك وان خالف العادة او ما اتفقا عليه في العقد وهو كذلك ما لم يضرب بالبيمة وعليه يحمل كلام الروضة وغيرها او بالماشي وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما للثلاث ما يوافق ذلك فانه قال ان ذلك اضرار بالماشي والركوب لانه اذا ركب وهو غير تعب خف على الركوب وإذا ركب بعد كلال وتعب وقع على الركوب كالميت اهو يؤخذ منه انه لا بد من رضا مالك الدابة بذلك اخذا من قولهم لا يجوز النوم على الدابة في غير وقته لان النائم يشغل ويثقل وانه لو مات المحمول لم يجبر مالك الدابة على حمله على ما ياتي ولو استاجرهما ولم يتعرضا للتعاقب فان احتملتها ركبا معا والالتيا فان تنازعا فيمن يبدأ اقرع

﴿فصل﴾ في بقية شروط المنفعة وما تقدر به وفي شروط الدابة المكتراة ومحمولها (يشترط كون) المعقود معلوم العين في اجارة العين والصفة في

ويحمل عليها قول المتن (يقتسمان) أى المكترى والمكترى في الاولى والمكترى في الثانية اه معنى (قوله) بالتراضى) على الوجه المبين او المعتاد اه معنى (قوله) نعم شرط الاولى الخ) عبارة المغنى والاسنى عقب قول المتن ليركبا بعض الطريق نصها والمؤجر البعض الآخر تناوبا مع عدم شرط الدابة بالمؤجر سواء شرطا للمستاجر ام اطلقا او قال لا يركب احدهما اذا اشترط ان يركبها المؤجر او لا فان العقد باطل في اجارة العين اه واقره سم (قوله) نعم شرط الاولى) وهو قول المتن ان يؤجر دابة رجلا (قوله) ان يتقدم ركوب المستاجر) اى يتقدم ركوبه على مشيه او على ركوب مالك اه كرى (قوله) ان يتقدم ركوب المستاجر الخ) ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافا كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر او لا او اقتسما بعد العقد وجعل نوبة المستاجر او لا فسامح كل الاخر بنوبته جاز فليتامل سم على حج اه عش ورشيدى اقول بل المدار كما مر عن المغنى والاسنى آتفا على ان لا يشترط في العقد ركوب المؤجر او لا (قوله) ذلك) اى كراء العقب (قوله) لا طاقتهما) لعل صوابه لعدم اطاقتهما عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو اجاره حانوتا او نحوه لينتفع به الايام دون الليالى او عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الانتفاع ببعض ببعض بخلاف العبد والدابة فيصح لانها عند الاطلاق للاجارة يرفهان في الليل او غيره على العادة لعدم اطاقتهما العمل دائما اه (قوله) وان خالف الخ) غاية (قوله) او ما اتفقا عليه الخ) عطف على العادة (قوله) وهو) اى الجواز الذى اقتضاه (قوله) اياما كذلك) اى ظاهر (قوله) وعليه) اى الضرر (يحمل كلام الروضة الخ) اى بعدم الجواز (قوله) او بالماشي) عطف على قوله بالبيمة (قوله) وفي توجيه النص) من اضافة المصدر الى فاعله و (قوله) المنع) مفعوله (قوله) الثلاث) الاولى للثلاثة بالتاء (قوله) فانه قال) اى الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله) لان ذلك) اى الركوب ثلاثة ايام والمشي ثلاثة ايام (قوله) ويؤخذ منه) اى من التوجيه (انه لا بد الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيمة سم على حج اه عش ورشيدى (قوله) اخذ الخ) انظر ما متعلقه و لعل الاولى ان يقول ويفيده ايضا قولهم الخ (قوله) وانه لو مات المحمول الخ) انظروا مرض سم على حج والظاهر ان المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق انفا اه عش واث ان تقول ان اقتصارهم على الموت يفهم ان المرض بخلافه والفرق ظاهر (قوله) على ما ياتي) اى قيل قول المتن ولو اكترى جمالا (قوله) ولو استاجرهما) الى الفصل في المغنى والروض مع شرحه ﴿فصل في بقية شروط المنفعة﴾ (قوله) في بقية شروط) الى قوله لكن هل يعتبر في النهاية لا قوله ولو باشارة الى ولا يجب وقوله لانه صريح الى ولا لتسكنها (قوله) في بقية شروط المنفعة) اى زيادة على ما مر في قوله وكون المنفعة متقومة الخ قال المغنى ولم يقل وكون المنفعة معلومة اى بالعطف بدون ترجمة لكثرة ابحاث هذا الشرط اه (قوله) كون المعقود عليه) اى كالدابة مثلا (قوله) بالتقدير الاتى) اى في المتن والشرح (قوله) كالبيع في الكل) اى في انه اذا ورد على معين اشترط معرفة عينه وتقديره على ما ياتي وان ورد على ما في الذمة اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الاولى تغنى عن تقديره اه رشيدى (قوله) لكن مشاهدة محل

وبادرم للثاني (قوله) في المن ثم يقتسمان) قال في الروض ولو اجره معا فليركب المكترى أو لا صح لا عكسه قال في شرحه وقوله من زيادته ليركب المكترى أو لا قاصر بل لو سكتا عنه أو قال لا يركب احدهما أو نحوه صح ثم يقتسمان اه (قوله) نعم شرط الاولى ان يتقدم ركوب المستاجر) ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والمتجه خلافا كما قد يدل عليه التعليل بل المتجه انه اذا شرط في العقد ركوب المستاجر او لا او اقتسما بعد العقد وجعل نوبة المستاجر او لا فسامح كل الاخر بنوبته جاز فليتامل (قوله) ويؤخذ منه انه لا بد من رضا مالك الدابة الخ) كذا شرح مر وقد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالبيمة (قوله) وانه لو مات المحمول) انظروا مرض

﴿فصل في بقية شروط المنفعة﴾

اجارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الآتى كالبيع في الكل لكن مشاهدة محل المنفعة لا تغنى عن تقديرها وإنما أغنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره لانه تحيط به ولا كذلك المنحة لانها امر اعتبارى يتعلق بالاستقبال

المنفعة) أى كالدابة مثلا (قوله فعلم أنه يشترط الخ) أى فلا يكفي أن يقول آجر تلك قطعة من هذه الأرض مثلا و ظاهر أنه إذا أجره دار مثلا كفت مشاهدته كما يعلم مما قدمه اهرشيدى عبارة ع ش لعل فائدة اشتراط التحديد مع أن إجارة العقار لا تكون إلا عينية والاجارة العينية يشترط فيها لكل من العاقدين رؤية العين أنه قد يكون العقار ارضاً متصلة بغيرها فيراها كل من العاقدين ولكن لا يعرف المستاجر مقدراً ما يستاجر من الأرض فيذكر المؤجر حدودها للتمييز عن غيرها ويجرد الرؤية لا يفيد ذلك اه (قوله تحديد جهات العقار) أى حيث لم يشتهر بدونه اه نهاية أى للعاقدين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله لا تصح اجارة اخد عبديه) أى قوله لكن الاجرة فى المعنى (قوله وغائب) أى فى اجارة العين فراده بالغائب غير المرنى كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ومدة مجهولة) أى ولا اجارة مدة غير مقدرة اه معنى (قوله او عمل كذلك) أى مجهول ع ش (قوله وفيما له منفعة واحدة الخ) أى عرفاً فلا ينافى أنه يمكن الانتفاع به بغير الفرش كجعله خيمة مثلاً اه ع ش (قوله وغيره الخ) أى وماله منافع كالارض والداية وجب بيانها كما قال ثم تارة الخ اه معنى (قوله) مع الجمل بقدر المكث الخ) أى ومع ذلك يمنع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن الزيادة فى استعمال الماء على ما جرت به العادة ايضا وقال سم انظر ما صورة المعاودة للصحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلاً لو قال استاجر منك هذا الحمام بكذا او قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاودة مع غيره ايضا ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او ائذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتأمل انتهى اه ع ش (قوله وغيره) كالماء (قوله لكن الاجرة الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه والاصح أن الذى يأخذه الحامى أجرة الحمام وما يسكب به الماء والازار وحفظ الشاب أما الماء فغير مضبوط على الداخل والحامى اجير مشترك لا يضمن على المذهب اه (قوله فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات اه سم (قوله لا الماء) أى فهو مقبوض بالا باحة اه ع ش (قوله ما لم يستحفظه عليها) فان استحفظه عليها صارت ودعية يضمنها بالتقصير كما يأتى فى محله اما إذا لم يستحفظه عليها فلا يضمنها اصلاً وان قصر وما فى حاشية الشيخ ع ش من تقييد الضمان بما إذا دفع اليه اجرة فى حفظها لم اعلم ما اخذه اه رشيدى أقول الذى فى ع ش إنما هو تنزيل أخذ الحامى الاجرة مع الاستحفاظ منزلة لإجابته عبارة ته قوله ينجبه إلى ذلك أى او ياخذ منه الاجرة مع صيغة الاستحفاظ اه لو ابعده فى ذلك (قوله من سكانها) أى والامتنع الموضوعه فيها (قوله ثم إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتى فانظر بعد ذلك حاصل المعنى اه أقول المراد بشروط المنفعة شروطها فى نفسها ككونها متقومة إلى اخر ما مر هناك وكذا المراد بعلمها الذى هو شرطها هو كونها معلومة فى نفسها غير منهمة كما أشار إليه الجلال المحقق والمعنى يتقدر فيها له منافع عقب قول المتن يشترط وأما التقدير الذى ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطاً لها فى نفسها لكن يعكس على هذا الجواب قول الشارح م ر كإن حجب بالتقدير الاتى عقب قول المصنف معلومة فليحجر اهرشيدى أقول ولقوة الاشكال ترك المعنى العبارة المذكورة (قوله حينئذ) أى حين إذ قدرت المنفعة بالزمان فقط (قوله علمه) أى الزمان (قوله او تطمين الخ) قد يقال ما الهانع من ضبطه بالعمل كتطمين هذا الجدار تطميناً سمكه قدر شبر وكذا

(قوله فعلم أنه يشترط تحديد جهات العقار) حيث لم يشتهر بدونه شرح م ر (قوله نعم يجوز دخول الحمام باجرة اجماعاً الخ) انظر صورة المعاودة للصحة على دخول الحمام مع تعدد الداخلين فانه مثلاً لو قال استاجر منك هذا الحمام بكذا او قدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاودة مع غيره ايضا ولم يقدر مدة فبعد تسليم الصحة يستحق منفعة الجميع ايضا ولا يمكن المعاودة مع غيره ولعل من صورها اذنت لك فى دخول الحمام بدرهم فيقبل او ائذن لى فى دخول الحمام بدرهم فيقول اذنت فليتأمل (قوله لكن الاجرة فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات (قوله ثم إذا وجدت الشروط فى المنفعة) قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الاتى فانظر بعد ذلك حاصل

فعلم أنه يشترط تحديد جهات العقار وانه لا تصح اجارة أحد عبديه وغائب ومدة مجهولة أو عمل كذلك وفيما له منفعة واحدة كاللبساط يحمل الاطلاق عليها وغيره لا بد من بيانها نعم يجوز دخول الحمام بأجرة اجماعاً مع الجهل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة فى مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يسكب به الماء غير مضمون على الداخل وثيابه غير مضمونة على الحامى ما لم يستحفظه عليه ويجبىه لذلك ولو بالاشارة برأسه كما يعلم مما يأتى فى الودعية ولا يجب بيان ما يستاجر له فى الدار لقرب التفاوت بين السكنى ووضع المتاع ومن ثم حمل العقد على المجهود فى مثلها من سكانها ولم يشترط معرفة عدد من يسكن اكتفاء بما اعتيد فى مثلها (ثم) إذا وجدت الشروط فى المنفعة (تارة تقدر) المنفعة (بزمان) فقط وضابطه كل ما لا ينضبط بالعمل وحينئذ يشترط عمله كرضاع هذا شهر او تطمين أو تجويع

يقال في قوله وآية ونحوه ما المانع فيه من التقدير بالعمل كان يقول لا نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل اه سم (قوله او اکتحال) الاولى او تكحيل (قوله او مداواة هذا) وتقدر المداواة بالمدة لا بالبرء والعمل فان برى قبل تمام المدة انفسخت الاجارة في الباقي اه معنى (قوله وكدار وارض) عطف على قوله كرضاع الخ بتقدير ايجار عقب الكاف (قوله وآية) إلى قوله لانه صريح في المغنى (قوله ويقول) إلى المتن الاولى تاخير وذكروه قيل قوله فان لم يعلم (قوله ما قبله) اى قوله لتسكنها (قوله اذ ينظم معه إن شئت) اى وإن لم تشافا تسكنها من شئت فلا تحجير بخلاف صيغة على الخ اه سيد عمر (قوله قال بعض الاصحاب الخ) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى قال ع ش ولو تقدم القبول من المستاجر وشرط على نفسه ذلك بان قال استاجرتها لاسكنها وحدى صح كما يعرض الهوامش عن الصيمرى اقول وهو قياس شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفاسدة سواء ابتدأها المؤجر أو القابل يقتضى خلافه ويوجه بانه شرط يخالف مقتضى العقد وقديموت المستاجر وينقل الحق لوارثه ولا يلزم مساواة في السكنى للبورث اه (قوله ولا لتسكنها وحده) والاقرب ان محله إذا كانت متسعة لسكنى اكثر من واحد عادة لانه حينئذ متحجر اما إذا كانت لا تسكن عادة لاكثر من واحد وكان غرضه من القول المذكور وحدة الساكن لا اشتراط خصوص سكنى المستاجر فالاقرب انه يصح وحينئذ فقوله المذكور تصريح بما يقتضيه العقد وهو لا يضر اه سيد عمر (قوله ولا لتسكنها الخ) ينبغى ولا لتسكن غيرك بضم التاء وكسر الكاف اه سم (قوله فان لم يعلم) أى الزمان (قوله كأجر تسكنها كل شهر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو أجره شهر امثلا واطلق صح وجعل ابتداء المدة من حينئذ لانه المهور المتعارف وان قال ابن الرفعة لا بد ان يقول من الان ولا تصح اجارة شهر من هذه السنة وبقى منها اكثر من شهر للايهام فان لم يبق منها غيره صح وقوله أجر تلك من هذه السنة كل شهر بدرهم فاسد وكذا لو قال أجر تلك كل شهر منها بدرهم لان قال أجر تلك هذه السنة كل شهر بدرهم فيصح لانه اضاف الاجارة إلى جميع السنة بخلافه في الصور السابقة ولو قال أجر تلك هذا الشهر بدینار وما زاد فبحسابه صح في الشهر الاول قال في المجموع واجمعوا على جواز الاجارة شهر امع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين قال الزركشى لكن إذا أجره شهر امعينا بثلاثين درهما كل يوم منه بدرهم فجاء الشهر تسعة وعشرين بطل كالمواضع الصبرة بمائة درهم كل صاع بدرهم فخرجت تسعين مثلاً اه اى فيسقط المسمى وتجب اجارة المثل سم (قوله لم يصح) اى حتى في الشهر الاول للجهل بمقدار المدة اه ع ش (قوله للاذان) ومثله الخطبة اه زيادى اى والتدريس (قوله بخلافه من بيت المال) فانه يصح وان لم يقدر المدة لانه رزق لا اجرة اه ع ش (قوله وكل شهر بدینار الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية هذا الشهر بدینار وما زاد بحسابه صح الخ اه (قوله كل محتمل) والثاني اقرب والله اعلم لا طلاقهم صحة بيع اقل ما يتمول ولم يتعرضوا لاشتراط اعتياديه بذلك المحل اه سيد عمر (قوله ليحسن الخ) متعلق بقوله كون المنفعة الخ (قوله اى بمحله) إلى قوله الا ان يجاب في النهاية لا لقوله ولا ينافى

المعنى وقوله أو تطين قد يقال ما المانع من ضبطه بالعمل كتطين هذا الجدار تطينا سمكة قدر شهر وكذا يقال في قوله وآية ونحوه ما المانع في نحو الآية من التقدير بالعمل لا نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل (قوله ولا لتسكنها وحده) ينبغى ولا لتسكنها اى بضم التاء وكسر الكاف اى غيرك (قوله فان لم تعلم) اى المنفعة كأجر تسكنها كل شهر بدینار إلى قوله فان قال هذا الشهر وكل شهر الخ قال في الروض فرع اجر شهرا واطلق صح وجعل من حينئذ لا شهر من هذه السنة وفيها غيره هو أجر تلك من هذه السنة كل شهر بدرهم فاسد وكذا لو قال كل شهر منها لا هذه السنة كل شهر بدرهم انتهى قال في شرحه ولو قال أجر تلك هذا الشهر بدینار وما زاد فبحسابه صح في الشهر الاول قاله البغوى قال في المجموع في بيع الغرر أجمعوا على جواز الاجارة شهرا مع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين بطل (١) كالمواضع الصبرة بمائة درهم كل صاع بدرهم فخرجت تسعين مثلاً انتهى اى فيسقط المسمى وتجب اجارة المثل (قوله اى بمحله)

أوبزمن (كدابة) معينة وموصوفة للركوب أو الحمل شيء عليها (إلى مكة) أولير كهاشهر بشرط بيان الناحية التي يركب إليها ومحل تسليمها للبؤجر أو نائبه ولا ينافي هذين جواز (١٤٤) الأبدال والتسليم للقاضي أو نائبه لأن ذلك لا يعرف إلا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى

يبدلان بمثلها (وكخياطة ذا الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجرتك لخياطته أو أزلت ذمتك خياطته لتميز هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكاستأجرتك للخياطة شهر أو يشترط في هذه بيان ما يخطه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قيصا أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطة أهى رومية أو غيرها هذا ان اختلفت العادة والاحمل المطلق عليها وبما تقرر يعلم أنه لا يتأتى التقدير بالزمن في إجارة الذمة فلو قال أزلت ذمتك عمل الخياطة شهرا لم يصح لأنه لم يعين عاملا ولا محلا للعمل وقيدته ابن الرفعة بحثا وسبقه إليه القفال بما إذا لم يبين صفة العمل ولا محله والابان بين صفته أو محله صح قال القفال لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه وتارة تقدر بعمل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج (فلو جمعها) أى العمل والزمان فاستأجره ليخطه (أى هذا الثوب يوما معينا أو ليحرق هذه الأرض أو يبني هذه الحائط (بياض النهار) المعين (لم يصح في الأصل) للغرر إذ

إلى المتن (قوله أى بمحله) كالمسافة إلى مكة أه سم (قوله أوبزمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الأمرين العمل أو الزمن وسياق قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل سم ورشيدى (قوله أولير كهاشهر بشرط الخ) مثال أوبزمن وما قبله مثال يعمل على ترتيب اللب (قوله ولا ينافي هذين) أى بيان الناحية ومحل التسليم ش أه سم (قوله جواز الأبدال) أى للناحية ومحل التسليم بمثلها أه كرى (قوله لأن ذلك) أى الأبدال والتسليم للقاضي الخ قول المتن (ذا الثوب) والمراد بالثوب نحو المقطع أه بجيرى (قوله أو ثوب) إلى قوله وقيدته فى المعنى (قوله لتميز هذه المنافع الخ) تعليل لكفاية التقدير بالعمل من غير مدة فى الأمثلة المتقدمة لكن كان المناسب تأخير قوله أولير كهاشهر الخ عن هذا التعليل كما فعل المعنى لأنه من صور التقدير بالزمن (قوله فى هذه) أى فى الإجارة للخياطة شهرا بل فى التقدير بالزمن (قوله بيان ما يخطه) انظر ما المراد به وان اراد تعيين نحو المقطع أو وصفه كما فى البجيرى فيرجع إلى المثال المتقدم (قوله أو غيره) أى كقباء أو سراويل أه سم (قوله وطوله الخ) أى وبيان طول الثوب (قوله أهى رومية الخ) والرومية بغرزين والفارسية بغرزة أه معنى قال البجيرى واعلم ان استجاره لمجرد الخياطة قبل القطع لإجارة فاسدة لأنها عمل مستقبل لتوقف الخياطة على القطع بخلاف الإجارة للقطع والخياطة معا مرسوم وقلوبى أه (قوله هذا ان الخ) أى اشتراط بيان نوع الخياطة بل بيان كونه قيصا الخ كما فى شرح الروض (قوله وبما تقرر) أى من تصور التقدير بالعمل بكل من إجارة العين والذمة وتصور التقدير بالزمن بإجارة العين فقط (قوله وسبقه إليه القفال) عبارة النهاية لعدم اطلاعه على كلام القفال أه يعنى فوافق بحثه ما قاله القفال ع ش (قوله صفته أو محله) عبارة شرح الروض أى وشرح البهجة تقتضى اعتبار الأمرين وهى نعم ان بين صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرفعة انتهت أه سم كذا تقتضيه عبارة النهاية وهى والابان بين محله وصفته صح ولا فرق كما قاله القفال بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه (قوله بين الإشارة إلى الثوب) أى مثلا أه سم (قوله أو وصفه) أو بمعنى الواو (قوله وتارة تقدر الخ) عطف على قوله تارة تقدر المنفعة بزمن فقط (قوله فقط) أى لا بزمن أيضا أه سم (قوله يوما معينا) يعنى عنه بياض النهار المعين (قوله أو يبني هذه) الأولى هذا بالتذكير قول المتن (بياض النهار) الإضافة للبيان أه سم (قوله صح الخ) و (قوله قال السبكي الخ) وفاقا لشرحى الروض والمنهج فيها وخلافا للمعنى فيهما وللنهاية فى الثانى (قوله إلا ان يحجب بانه) أى العائق (خلاف الأصل الخ) فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب قلت بل هو صحيح فى نفسه لان حاصل الجواب حمل الاحتمال الذى هو علة البطلان على ما لا يكون خلاف الأصل والغالب لقوته حينئذ وقربه

كالمسافة إلى مكة (قوله أوبزمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الأول ما لا يقدر إلا بالزمن والثاني ما يقدر باحد الأمرين العمل أو الزمن وسياق قسم ثالث وهو ما لا يقدر إلا بالعمل (قوله ولا ينافي هذين) أى بيان الناحية ومحل التسليم ش (قوله جواز الأبدال) أى للناحية بمثلها (قوله أو غيره) كقباء أو سراويل (قوله والابان بين صفته أو محله) عبارة شرح الروض تقتضى اعتبار الأمرين وهى نعم ان بين صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرفعة الخ (قوله لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب) أى مثلا (قوله فقط) أى لا بزمن أيضا (قوله فى المتن بياض النهار) لعل الإضافة فيه بيانية (قوله فى المتن لم يصح فى الأصل) قال الشارح والثانى يقول ذكر النهار للتعجيل أه يعنى انه محمول على التعجيل وان كان ظاهره الشرطية وإن لم يقصد بذكره مجرد التعجيل وبهذا تظهر مغايرة هذا لما استثناه بقوله نعم الخ لأنه مفروض فى قصد التعجيل بهذا اللفظ (قوله ولا يخلو عن نظر) مر (قوله إلا ان يحجب بانه خلاف الأصل) بل

قد يتقدم العمل وقد يتأخر نعم ان قصد التقدير بالعمل فقط وان ذكر الزمن إنما هو للحمل على التعجيل بخلاف صح على الأوجه قال السبكي وغيره أخذوا من نص البويطى ويصح أيضا فيما لو صغر الثوب بحيث يفرغ منه عادة فى دون النهار أه ولا يخلو عن نظر لأنه قد يعرض له عائق عن اكماله فى ذلك النهار إلا ان يحجب بانه خلاف الأصل بل والغالب فلم يلتفت إليه ويظهر انه إذا

عرض ذلك تخيير المستأجر (فرع) يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب اليها على غمله وطهارتها ورايتها  
وزمن الاكل وقضاء الحاجة وظاهر ان المراد اقل زمن يحتاج اليه فيها وهل زمن شراء ما يحتاجه (١٤٥) لا كله كذلك فيه نظروا ويتجه أنه إن

بخلاف ما يخالف الغالب وإن لم يخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتأمل واعلم أن هذا الجواب  
الذي ذكره الشارح بحاج على قياس المنع على ما لو اسلم في قبض حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال  
زيادته أو نقصه إذ لا اصل ولا غالب ثم اهتم واراد به الرد على النهاية والمغنى وفي الرشيدى ايضا ما يؤيد الرد  
(قوله عرض ذلك) اى العائق على خلاف الغالب (قوله فعل المكتوبة) اى زمنه اى فيصلها بمحله او  
بالمسجد إذا استوى الزمان في حقه ولا تعين محله واستجاره عذر في ترك الجمعة والجماعة اه ع ش (قوله في  
عمله) اى في فساده (قوله وطهارتها الخ) عطف على المكتوبة (قوله ومن الاكل) عطف على فعل الخ  
(قوله فيهما) اى الاكل وقضاء الحاجة (قوله كذلك) اى مستثنى (قوله ولا اغتفر الخ) اى وإن لم يمكن  
واحد من الاعداد ولا بانه اغتفر له الشراء في اقل زمن يمكن الشراء فيه (قوله ذلك) اى تفصيل شراء  
ما يحتاجه لا كله (قوله دون نحو الذهاب الخ) حال من فعل المكتوبة اى لا يستثنى نحو الذهاب للمسجد ولو  
للجمعة بقيدها (قوله إن قرب جد الخ) ولعل المراد به ما مر انفا عن ع ش (قوله واما مه الخ) الو او حالية  
(قوله ويلزمه) اى الامام (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدهم ورو ظاهر أن هذا بخلاف استثناء نحو يوم الجمعة  
إذ لا يؤدي إلى جهل مر اه سم عبارة النهاية واعلم ان اوقات الصلاة الخمس مستثناة من الاجارة  
نعم تبطل باستثناءها من اجارة ايام معينة كافي قواعد الزركشى للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع اخراجه  
مسمى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعى وهو ظاهر وافي به الشيخ رحمه الله وإن نوزع فيه اه وقوله  
الخ تعريض للشارح قال ع ش قوله مر وافي به الشيخ بقى ما لوجر نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف  
زمنها في العمل المستأجر له هل تصح الاجارة ويلغو الشرط لاستثناءها شرعا أم تبطل فيه نظر  
والاقرب الاول للعلة المذكورة اه ع ش (قوله باستثناء زمن ذلك) اى زمن فعل المكتوبة الخ وزمن  
الاكل الخ وزمن شراء ما يحتاجه لا كله بقيد (قوله من تفردة) اى حال كون القول بالبطلان  
باستثناء زمن ذلك من الزركشى (قوله استثناء الخ) اى حال كون الزركشى مستثنيا لذلك من قاعدة  
الخ ويحتمل ان التقدير من تفرد الزركشى باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله ووجه) اى مافى القواعد  
(قوله اه) اى التوجيه (قوله ثم قال الخ) الاولى قال بعده لو قيل الخ قول المتن (ويقدر  
تعلم القرآن بمدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم من اول القرآن واخره اوسطه لان الغرض يختلف  
جداً بذلك فليراجع هل في المنقول ما يوافقه أو يخالفه مر اه سم (قوله كشر) إلى قوله قيل وفيه نظر  
في النهاية والمغنى (قوله هذا) اى جواز تقدير تعليم القرآن بمدة (قوله فان اراد جميعه) اى او بعضا معينة  
منه وإن قطع بحفظه عادة اه ع ش اى على مختار النهاية والمغنى خلافا للشارح في مسألة الثوب

والغالب فان قيل لا يصح هذا الجواب لان علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الاصل والغالب  
قلت بل هو صحيح في نفسه لان حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما يكون خلاف الاصل  
والغالب وإن لم يخالف الاصل لضعفه وبعده فلا اعتبار به فليتأمل واعلم ان هذا الجواب الذي ذكره  
الشارح بحاج عن قياس المنع على ما لو اسلم في قبض حنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه  
إذ لا اصل ولا غالب ثم (قوله فرع يستثنى من زمن الاجارة الخ) قال في الروض وكذا سبب اليهود اى مستثنى  
ان اعتيد اى لهم قال في شرحه وحكم النصارى في يوم الاحد كذلك قاله الزركشى قال وهل يلحق بذلك بقية  
اعيادها فيه نظر لا سيما التي تدوم اياما والاقرب المنع الخ اه ولا ينافى استثناء سبب اليهود انه إذا  
استعدى عليه يوم السبت احضر لأنه لحق تعلق به والاجارة تنزل على العمل المعتاد والجمعة للمسلم مستثناة  
ايضا (قوله نعم تبطل الخ) اعتمدهم (قوله باستثناء زمن ذلك) وظاهر ان هذا بخلاف استثناء نحو يوم  
الجمعة إذ لا يؤدي إلى جهل مر (قوله في المتن ويقدر تعليم القرآن بمدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم

الصغير السابقة آنفا قبل الفرع (قوله كان من الجمع الخ) أي وهو مبطل كما مر اه عش (قوله وكذا إن اطلقا) أي فيبطل أيضا اه عش (قوله لا يطلق إلا على الكل) أي غالبا ولا يفقد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض أيضا نهاية وسم (قوله وفي دخول الجمع) أي أيامها و(قوله في المدة) أي مدة التعليم وخرج به ما لو استاجر مدة لحياطة أو بناء أو غيرهما فإن أيام الجمع يدخل فيما قدره من الزمن ويستثنى أوقات الصلاة على ما مر وظاهره وإن اطردت عاداتهم في محل العقد بترك العمل في أيام الجمع اه عش وقوله وظاهره وإن اطردت الخ صرح بخلافه الروض وأقره سم بل هو خلاف ما يأتي عن البلقيني الذي اعتمد النهاية والمعنى فانه على إطلاقه كما هو ظاهر وليس مخصوصا بالتعليم وإن كان الكلام فيه (قوله) هل يلزم المكثري ذلك) أي والراجح اللزوم لانه غير ماذون فيه اه عش (قوله والذي رجحه الخ) عبارة النهاية والوجه كما رجحه البلقيني الخ اه (قوله عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيدي الفطر والاضحى بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مر اه سم وينبغي أن مثل أيام التشريق ما لو اعتادوا بطلالة شيء قبل يوم العيد أو بعده بل أو غير ذلك كالأيام التي اعتيد فيها خروج المحمل مثلا اه عش (قوله) كالأحد للنصارى) وفي شرح الروض قال الزركشي وهل يلحق بذلك بقية أعيادهم فيه نظر لا سيما التي تدوم أياما والأقرب المنع اه سم على حج اه عش (قوله بخلاف عرفنا في الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتيد بطلالة الجمع اه سم عبارة السيد عمر قد يقال لا بعده أي فيما رجحه البلقيني من عدم الدخول الخ بالنسبة للاستاجر لتعليم القرآن لأن العرف مطرد فيه في سائر الأقطار بتعطيل التعليم يوم الجمعة أو ما غيره فينبغي أن يعلق الأمر فيه باطراد العرف في محل الإيجاز اه (قوله أو آيات) إلى قوله فإن أقره غير في النهاية لا قوله بل الذي إلى على أن التحقيق (قوله من أول سورة كذا) أو آخرها أو وسطها نهاية ومعنى وسيأتي قبل الفرع تقييدها بانه يشترط علم المتعاقدين بما يقع العقد على تعليمه فإن لم يعلماه وكلام من يعلم ذلك ولا يكفي أن يفتح المصحف ويعينا قدر أمته (قوله للتفاوت) صعوبة وسهولة (قوله) وشرط القاضي (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لأن الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاء في المداواة كما يأتي أو يصح لأنه المقصود من التعليم ويفرق فيه نظر سم على حج ولا يبعد الصحة لما علل به من أن المقصود من التعليم الحفظ اه عش (قوله والذي يتجه أن المدار على الكلفة) أي ولو حرفا واحدا كان ثقل عليه النطق به فعالجه ليعرفه له اه عش (قوله كآقراثها)

من أول القرآن أو من آخره أو من وسطه لأن الغرض يختلف جدا بذلك ولا ينافي ذلك قوله ولا نظر لاختلاف الخ وليس فيه بيان قدر معين حتى يلزم الجمع بين محل العمل والزمان بل بيان البداية فليراجع هل في المنقول ما يوافق ذلك أو يخالفه مر (قوله وكذا إن اطلقا) اعتمده مر فليراجع (قوله لا على الكل) أي غالبا ولا يفقد إطلاق ويراد به الجنس الشامل للبعض أيضا شرح مر (قوله وفي دخول الجمع في المدة) أي للتعليم (قوله والذي رجحه البلقيني عدم الدخول) قياسه بالاولى عدم دخول عيدي الفطر والاضحى بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مر (قوله أن السبت لا يدخل الخ) اعتمده مر (قوله بخلاف عرفنا في الجمع) قد يجاب بانه لا اثر لهذا الفرق حيث اعتيد بطلالة الجمع (قوله كعشر من أول سورة كذا) أو آخرها أو وسطها شرح مر وهذا ظاهر في حافظ سورة كذا وفيمن قرأها نظرا ونحوها ما عاين غير حافظ لها ولا قرأها نظر أو لاسمعه من غيره فالوجه عدم صحة عقده لجهلها وبصفتها من نحو الصعوبة والسهولة مطلقا ومجرد قوله من سورة كذا لا يفيد شيئا فلا بد في صحة العقد من إسماعه إياها قبل العقد أو توكيله غيره فيه فليتامل ثم رايت قوله الاتي وعليها بما عقد عليه الخ وهو مفيد لما تقرر فليتامل (فرع) لو استاجر لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لأن الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاء في المداواة كما يأتي أو يصح لأن المقصود منه التعليم ويفرق فيه نظر (قوله وجزم الماوردى بانه لا يصح لاستيجار لدون ثلاث آيات لان تعيين الخ) إن كان مراد الماوردى ما لو عين المستاجر له كاستاجر ترك التعليم آية أو آيتين

بالعمل والزمن وكذا إن اطلقا لقول الشافعي أن القرآن بال لا يطلق إلا على الكل وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استاجر ظهرا ليركبه في الطريق واعتيد نزول بعضها هل يلزم المكثري ذلك والذي رجحه البلقيني عدم الدخول كالأحد للنصارى أخذ من افتاء الغزالي أن السبت لا يدخل في استيجار يهودي شهرا لا طراد العرف به قيل وفيه نظر وكان وجهه أن عرف اليهود محرم للاشتغال يوم السبت ومثلهم النصارى في الأحد بخلاف عرفنا في الجمع (أو تعيين سور) كاملة أو آيات كعشر من أول سورة كذا للتفاوت وشرط القاضي أن يكون في التعليم كلفة كان لا يتعلم الفاتحة مثلا إلا في نصف يوم فإن تعلبها في مرتين لم يصح الاستيجار وبه جزم الرافعي بالنسبة للصداق والذي يتجه أن المدار على الكلفة عرفا كآقراثها ولو مرة خلاف ما يوجهه قوله نصف يوم وجزم الماوردى بانه لا يصح الاستيجار لدون ثلاث آيات لأن تعيين القرآن يقتضى الإعجاز ودونها لا الإعجاز فيه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتجه خلافه لأن المدار هنا على ما ينتفع به وما دون الثلاث ينتفع به وأما الإعجاز فاعتبار دائما هو لرد عناد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أن التحقيق أن مادونها معجزة كما قاله جمع أي



ولا يشترط تعيين قراءة مثلاً لان الامر في ذلك قريب فان عين شيتا تعين فان (١٤٧) أقرأه غيره فالذي يتجه ان له اجرة

المثل لانه أتى باصل العمل المقصود كما أفهمه التعليل المدكور ولو كان ينسب ما يتعلمه لوقته ففيه وجوه اصحها اعتبار العرف الغالب في اعادة التعليم أنسى قبل انقضاء المجلس أو بعده فان لم يكن غالب فالذي يظهر وجوب البيان في العقد فان طرأ كونه ينسب بعده احتمل أن يقال يتخير الاجير وأن يقال لا يلزمه التجديد لما حفظ سواء فيما ذكر أنسيه قبل كمال الآية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فان لم يكن عرف غالب فالوجه اعتبار مادون الآية فاذا علم بعضها فنسيه قبل ان يفرغ من بانها لزم الاجير اعادة تعليمها اه وفي البيان محل الخلاف فيما اذا علمه آية فاكثروا والا وجبت الاعادة قطعاً لان بعض الآية لا يقع به الاعجاز اه ولعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وان كان ما قاله فيما اذا لم يغلب عرف وما في البيان فيما غلب وفيه نظر لانا ان اعتبرنا الاعجاز فدون ثلاث آيات لا اعجاز فيه على الاصح أو لم نعتبره وهو الوجه كما مر آنفاً أدركنا الامر على العرف الغالب في الآية ودونها وعند عدم الغلبة هناك إبهام فاحتج

أي الفاتحة (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) قضيته أنه يعلمه ما شاء من القرات لكن قال الماوردي والرويانى تقر بعا على ذلك يعلمه الاغلب من قراءة البلد كما لو اصدقها دراهم فانه يتعين غالب دراهم البلد اي فان لم يكن فيها اغلب علمه ما شاء من ذلك وهذا الوجه اه معنى عبارة ع ش اي فلو اطلقا صح وحل على الغالب في بلده ان كان والا اقره ما شاء فان تنازع فيما يعلمه اجيب المعلم اه (قوله فالذي يتجه انه له اجرة الخ) واعتمد النهاية والمغنى وسم عدم استحقاقه الاجرة وفي سب بعد نقله اي عدم الاستحقاق عن العباب والتجريد ما نصه وهذا أي الخلاف في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرأه فيه غير ما عينه فلا اجرة له وتنفسخ الاجارة بمضى المدة مر اه وفي ع ش هل المراد انه لا يستحق اجرة الكلمات التي فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره او جميع ما علمه اياه فيه نظر ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه مر الثاني وينبغي ان هذا الخلاف يجري فيما لو اقره لقرأة على قبر او قرأة ليلة عنده اه (قوله التعليل المذكور) اي بقوله لان الامر الخ (قوله نسي قبل الخ) اي سواء نسي الخ ويحتمل ان المراد اذا نسي الخ (قوله وجوب البيان) اي للزوم الاعادة أو عدمه مطلقاً أو الاعادة في النسيان قبل انقضاء المجلس لا بعده او قبل تمام الآية لا بعده (قوله ينسب بعده) اي التعليم (قوله فيما ذكر) اي من الوجوه والاحتمالات والترجيح (قوله فيما اذا علمه آية الخ) اي ثم نسيها (قوله ثم رأيت شيخنا الخ) مقابل قوله السابق فالذي يظهر الخ (قوله قال فان لم يكن عرف الخ) اعتمده المغنى (قوله وفيه نظر) اي فيما في البيان (قوله على الاصح) قد يقال هذا مناف لقوله السابق على ان التحقيق الخ ويحجب بان التحقيق ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف المصحح لشهرته اول ذهاب الاكثرين اليه فقوله على ان التحقيق بمثابة قولهم الاوجه مدركا أو الاقوى او المختار اي من حيث الدليل اه سيد عمر (قوله كما مر آنفاً) اي بقوله بل الذي يتجه خلافه الخ (قوله وبه) اي بتوجيه النظر بقوله لا نا الخ و (قوله ما ذكرته اي قوله فان لم يكن غالب فالذي يظهر الخ) (قوله

من أول سورة كذا كما هو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحة ولا اعتبار الاعجاز لان الآية والايتين فيما ذكر لا ينقصان عن تعيين شعر مباح للتعليم وان كان مراده ما لو قال لتعليم قرآن فهذا لا يوافق عبارة الشارح اذ لا يقال في هذا انه استاجر له دون ثلاث آيات اذ ليس في هذا تعرض للآيات ولا يناسبه التعليل بما ذكر بل ان كان الماوردي يرى صحة الاستئجار للقرآن بدون تعيين فالمناسب ان يقول صح الاستئجار ويزم تعليم ثلاث آيات او اكثر ولا يكتفى مادونها وان كان لا يرى صحة ذلك للابهام فالمناسب ان يقول لم يصح للابهام اللهم الا أن يكون مراده ما لو استاجر لتعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر ايضا لان تقييده بدون الثلاث مبين لمراده فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح مر ويمكن حمل كلامه على ما لو استاجر لتعليم قرآن بمقدور من فيعتبر حينئذ ما يحصل به الاعجاز اه او اقول فيه نظرا ايضا لان بعض القران قرآن وان لم يتصف بالاعجاز استملا لا ولهذا يحرم على الجنب قراءة كلمة بل حرف مثلاً (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً الخ) عبارة العباب ولا يتعين قراءة شيخ فيتعين غالب قراءة البلد اه فلو لم يكن في البلد غالب فهل يعتبر التعيين في العقد أو يحتمل على واحدة من القرات في نظر والثاني هو مقتضى قولهم انه لا يشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا فلو طلب احدهما قراءة شيخ والاخر قراءة اخر فن يجاب (قوله فان اقره غيره فالذي يتجه ان له اجرة المثل الخ) قد يقال بل المتجه انه لا اجرة له لان ما أتى به ليس بالصفة المشروطة فهو متبرع به ويجب عليه تعليم المشروط ثم رأيت العباب رجحه فقال فان عينت قراءة شيخ تعينت وان اقره غيره هاتمة برع ويلزمه تعليم ما التزمه اه وعبارة تجريد فهل له اجرة المثل او لا وجهان في الراجح في الصداق اه وهذا في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرأه فيه غير ما عينه فلا اجرة له وتنفسخ الاجارة لمضى المدة مر (قوله ولو كان ينسب ما يتعلمه) هذا نص في أن المراد بتعليم القران تعليم نتيجته من الحفظ خلا لما توهمه جمع من الطلبة من ان المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع ذلك فهذا لا يتنافى ما قدمته من التردد في صحة الاجارة اذ الاستاجر له التحفيظ لانه ليس في قدرته وذلك لظهور

ليانه في العقد والابطال وبه يتجه ما ذكرته

ويشترط تعيين المتعلم وإسلامه أو رجاء إسلامه ويفرق بينه وبين عدم جواز بيع نحو مصحف بمن يرجي إسلامه بأن ما يترتب على خلف الرجاء فيه من الامتثال أفحش مما يترتب على (١٤٨) التعيين هنا لارؤيته ولا اختبار حفظه نعم إن وجدته فيه خارجا عن عادة أمثاله تخير كما بحثه

ابن الرفعة وعلمها بما عقد عليه والاوكلان يعلمه ولا يكفي ان يفتح المصحف ويعين قدر امته لاختلاف المشار اليه صعوبة وسهولة وفارق الاكتفاء بمشاهدة الكفيل في البيع كما مر بانه توثيق للعقد لا معقود عليه ويسهل السؤال عنه فخفف امره (فرع) يصح الاستئجار للخدمة ثم ان عيننا شيئا اتبع والا اتبع العرف الاثني بالاجير والمستاجر وكان الهروي بينه بقوله يدخل فيها اذا أطلقت غسل ثوب وخياطته وخبز وطحن وعجن وايقاد نار في تنور وعلف دابة وحلب حلوبة وخدمة زوجة وفرش في دار وحمل ماء لشرب المستاجر او يتطهر اه لكن نقل الصعلوكي عن شيوخه انه لا يدخل علف الدابة وحلب الحلوبة ويأتي اوائل الوصية بالمنافع انه لا تجب كتابة وبناء (وفي) استئجار شخص لفعل (البناء) على ارض او نحو سقف (بين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) له وهو الامتداد من احدى الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الجدار (والسمك) بفتح اوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى

ويشترط) الى قوله وفارق في المغنى وإلى الفرع في النهاية (قوله ويشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لارؤيته اه سم وقال الرشدي قوله تعيين المتعلم اي فلا يصح استأجر تك لتعليم احد عبدى اه (قوله بينه) اي بين جواز الاجارة لتعليم من يرجي إسلامه (قوله فيه) اي المبيع اه ع ش (قوله على التعليم) اي على خلف الرجاء فيه (قوله لارؤيته) اي كما قال الغزالي مر اه سم وكذا لا يشترط تعيين الموضع الذي يقرئ فيه اه مغنى (قوله إن وجدته فيه) اي وجد المتعلم المتعلم في الحفظ (قوله وعليهما الخ) اي المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذاراجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعليم القرآن بمدة وتوقف في ذلك مر و (قوله بما عقد عليه) شامل لكل القرآن وبعضه اه (قوله وكلا) اي اذا جهل كل منهما ولا فيوكل الجاهل منها فقط ويتصور جهل الاجير في اجارة الذمة فقط سيد عمر وكذا يتصور بان يعلم من المصحف دون الحفظ ولا يلزم من العلم من المصحف معرفة السورة التي يريد العقد عليها ع ش (قوله بانه) اي الكفيل وكذا ضمير امره (قوله ويسهل الخ) عطف على توثيقه الخ (قوله بينه) اي العرف (قوله فيها) اي الخدمة (قوله اه) اي قول الهروي (قوله انه لا تجب) اي على الموصي بمنفعته كتابة وبناء اي وقياس ذلك انهما لا يدخلان في الخدمة قول المتن (وفي البناءيين) او يبين في النسخة عدد الاوراق واسطر الصفحة وقدر القطع اي كونه في نصف الفرخ او كامله مثلا والحواشي ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الاذرعى ولا يبعد اشتراط رؤية خط الاجير وهو كما قال ولم يتعرضوا البيان دقة الخط وغلظه والوجه اعتباره ان اختلف فيه غرض ولا فلا يبين في الرعي المدة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطع معين وعلى قطع في الذمة ولولم يبين فيه العدد اكتفى بالعرف اه نهاية وكذا في المغنى لا قوله ويبين قال ع ش قوله اكتفى بالعرف اي اذا كان في محل العقد عرف مطرد ولا فلا بد من بيان عددها (قوله استئجار شخص) الى قوله وراقتي في النهاية (قوله او نحو سقف) كجدار اه ع ش قول المتن (وما يبنى به) نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فمشاهدته تغني عن تبينه نهاية ومغنى وشرحا الروض والمنهج (قوله اهو منضد الخ) المنضد ما جعل بعضه فوق بعض والجوف ما فيه تجويف والمسنم المملوء اه كرى عبارة البجيرمي عن الحنفى قوله منضد أى محشوا وقوله او مجوفا اي غير محشوا وقوله او مسنما اي على صورة سنام البعير اه (قوله او بالزمن الخ) عبارة شرح المنهج والغرض والمغنى وان قدر بزمن لم يحتاج الى بيان غير الصفة اه يعنى غير ما يبنى به وكيفية البناء (قوله كما صرح به) الى قوله وفارق الخ متعلق بالزمن الذي زاده اه رشدي (قوله العمران) كذا في النهاية والمغنى وعبارة شرح الروض الفارقي وغيره قال الرشدي قوله مر العمران صوابه الفارقي كما هو كذلك في شرح الروض الذي نقل الشارح مر عبارة مع المتن بالحرف اهو يدفع باحتمال ان شرح الروض أدخل العمران في الغير (قوله وفارق ما ذكر تقدير الحفر الخ) عبارة الروض وتقدير الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستأجر تك لتحفر لي او تبني او تضرب اللبن لي شهرا وبالعمل فيبين في الحفر طول النهر والبشر والقبر وعرضها وعمقها ويعرف اي الاجير الارض اي بالرؤية اه وعبارة شرحه وقضية كلامه

الفرق بين الاشتراط الصريح والضمني فليأمل (قوله ويشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لارؤيته (قوله لارؤيته) اي كما قال الغزالي مر (قوله وعليهما بما عقد عليه والاوكلان يعلمه هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقدر تعليم القرآن بمدة وتوقف في ذلك مر وقوله بما عقد عليه شامل لكل القرآن وبعضه (قوله في المتن وما يبنى به) قال في شرح الروض نعم ان كان ما يبنى به حاضرا فمشاهدته تغني عن تبينه اه (قوله وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط

به) من حجر أو غيره (وكيفية البناء) اهو منضد أو مسنم أو مجوف (ان قدر بالعمل) أو بالزمن كما صرح به العمراني كاصله وغيره لاختلاف الغرض به واعتمده الاذرعى اخذا مما مر في خياطة قدرت بزمن انه لا بد ان يعين ما يخطه وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك بان الغرض يختلف في الخياطة والبناء بخلاف الحفر ولو استأجر محلا للبناء عليه

وهو نحو سقف اشترط جميع ذلك وارض اشترط غير الارتفاع وما يبنى به وصفه البناء (١٤٩) لانها تحمل كل شيء واقى ابن الرفعة في

استجار علو مكان موقوفة  
للبناء عليه بجوازه ان كان  
عليه حالة الوقف بناء وتعدت  
اعادته حالاً ومالاً ولم يضر  
بالسفل قال وان لم يكن  
عليه بناء واعتيد ارتفاع  
المستاجر بسطحه وكان  
البناء عليه يمنع من ذلك  
وتنقص بسببه اجرة لم يجر  
وان زاد اجرة البناء على  
ما نقص من اجرة لان ذلك  
تغير للوقف مع امكان  
بقائه وان لم يوجد ذلك جاز  
واعترض السبكي ما قاله من  
الجواز بانه خلاف المنقول  
لقولهم لو انقلع البناء  
والغراس لم يجر الارض  
ليبنى فيها غير ما كانت عليه  
بل ينتفع بها بزرع او نحوه  
الى ان تعاد لما كانت عليه  
وخلاف المدرك لان الباني  
قد يستولى عليه ويدعى ملك  
السفل ويعجز الناظر عن  
بيئته تدفعه (واذا صلحت)  
بفتح اللام وضما (الارض  
لبناء وزراعة وغراس) او  
لثنين من ذلك (اشترط) في  
صحة اجارتها (تعيين) نوع  
(المنفعة) المستاجر لها  
لاختلاف ضررها (ويكفي  
تعيين الزراعة) بان يقول  
للزراعة او للزراعة (عن  
ذكر ما يزرع في الاصح)  
فيزرع ماشاء فله تفاوت  
انواع المزروعات ومن ثم لم ينزل  
على اقلها ضرراً واجرياً  
ذلك في لغرس او لتبني فلا  
يشترط بيان افرادها

كاصله عدم اشتراط هذه الامور في التقدير بالزمان لكن مرأه يشترط في الاجارة للخياطة شهر ابيان الثوب  
وما يرام منه ونوع الخياطة وقد يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر هو عبارة النهائية والمغنى  
وبين في الاستجار لضرب اللبن اذا نذر بالعمل العدد والقالب بفتح اللام طولاً وعرضاً وسماً لم يكن  
معروفاً ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اه  
(قوله وهو نحو سقف) كجدار سم وعش (قوله للبناء عليه) متعلق باستجار الخ (قوله بجوازه) متعلق  
بقوله واقى (قوله عليه) اي العلو (قوله لاعدته) اي البناء القديم (قوله ولم يضر) اي البناء المحدث (قوله  
وان لم يوجد ذلك الخ) شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الاجرة فليتام في ذلك اه سم اي والظاهر  
عدم جوازه حيث نذر عاية لشرط الواقف (قوله بانه خلاف المنقول لقولهم الخ) قديمين ورود هذا على  
ابن الرفعة لتقيده بما اذا تعدت الاعادة حالاً ومالاً وهذا فيما اذا رجيت الاعادة اه سم (قوله ليبنى  
الخ) والمراد به ما يشمل الغراس (قوله غير ما كانت عليه) الا ترى ان كان عليها قول المتن (واذا صلحت الخ) اي  
بحسب العادة ولا فغالبا الاراضى يتاقي فيها كل من الثلاثة اه عش (قوله بفتح اللام) الى قوله وفما اذا  
في المغنى ولى قوله على انه لو قيل في النهاية (قوله نوع المنفعة) فلو اختلف في ذلك فيبغى تصديق المالك اه  
عش قول المتن (ويكفي تعيين الزراعة) (واقعة) اجر ارض للزراعة فغطها المستاجر فثبت بها عشب  
فلن يكون اجاب شيخنا بانه للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وإنما تملك به المنافع اه دميرى  
ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تلمزم المستاجر لما تقدم انها تجب بقبض العين وقياس ما اجاب به انما  
يطلع في خلال الزرع من غير بذر المستاجر كالحشيش مثلاً يكون المالك الارض اه عش وفي كل من المقيس  
والمقيس عليه وقفة والقلب اميل الى خلافه فليراجع (قوله فيزرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع  
شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان يتقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وان عمم فقال يزرع  
ماشئت مر اه سم عبارة عش قوله مر فيزرع ماشاء اي بما جرت به العادة ولو من انواع مختلفة وفي  
مرات مختلفة ثم رايته في الزيادة وفي كلامه مر الاتي اه اي فطريق زرع ما لم يجر العادة بزرعه في تلك  
الارض ان ينص عليه (قوله واجرياً ذلك) اي الخلاف المذكور (قوله فيغرس او يبنى الخ) اي ولو  
بغرس البعض وبناء البعض اه عش وفيه وقفة فليراجع (قوله او يبنى ماشاء) اي من دار او حمام او  
من غيرهما وقد مر ما يعلم منه انه لا بد من بيان الموضع والطول والعرض اه رشيدى اقول وقياس ما مر  
انفا عن سم وعش في اطلاق الزراعة ان يتقيد الغراس والبناء بالمعتاد في مثل تلك الارض ثم رايته سم قد

الخ قال في الروض ويتقدر الحفر وضرب اللبن والبناء بالزمان كاستأجرتك لتحفر لي أو تبني أو تضرب  
اللبن لي شهر أو بالعمل فيين في الحفر طول النهر والبر والقبر وعرضها وعمقها وليعرف اي الاجير الارض  
اي بالرؤية ليعرف صلابتها ورخاوتها اه قال في شرحه وقضية كلامه كاصله عدم اشتراط هذه الامور في  
التقدير بالزمان لكن مرأه يشترط في الاجارة للخياطة شهر ابيان الثوب وما يرام منه ونوع الخياطة وقد  
يفرق بان الغرض يختلف في الخياطة بخلاف الحفر اه وهل يكفي اطلاق اللبن عن بيان قدر اللبنات طولاً  
وعرضاً وسماً في لضرب اللبن شهر او لا عرف مطرد في قدرها كما هو ظاهر اطلاق هذه العبارة او لا بد  
من بيانها فيه نظر فليراجع ثم رايته في شرح مر ما نصه ويبين في الاستجار لضرب اللبن اذا قدر بالعمل العدد  
والقالب بفتح اللام طولاً وعرضاً وسماً لم يكن معروفاً ولا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يحتج  
الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول الشارح فان قدر بالزمان لم يحتج الى بيان ما ذكر اي جميعه فلا  
ينافي وجوب بيان صفته اه (قوله وهو نحو سقف) كجدار (وان لم يوجد ذلك جاز) شامل لما اذا منع من  
ذلك ولم تنقص بسببه الاجرة فليتام في ذلك (قوله واعترض السبكي ما قاله من الجواز بانه خلاف المنقول  
لقولهم الخ) قديمين ورود هذا على ابن الرفعة لتقيده بما اذا تعدت الاعادة حالاً ومالاً وهذا فيما اذا رجيت  
الاعادة (فيزرع ماشاء) شامل لنحو القصب والارز مع شدة ضرره بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان

فيغرس او يبنى ماشاء واعتراضا بكثرة التفاوت في انواع هذين ويرد بمنع ذلك فاهام المتن اختصاص ذلك بالزراعة غير مراد وخرج به صلحت

صرح به عند قول الشارح الاتي ولا يصح لزرع وتغرس الخ (قوله لذلك) اي للثلاثة او لاثنتين منها (قوله ما لم تصلح الا لاحدهما) اي بحسب العادة والافعال الاراضى يتاقي فيها كل من الثلاثة اوسع (قوله يلزم غاصبها الخ) لعلة لا انتفاع الممكن سم على حجب فلولم يمكن الا بانتفاع بها الا بالزراعة ليستحق اجرة فمدة الغصب ع شر وقديحا فمما سياتى من قول الشارح كانه لا نالا نعتبر الخ (قوله وعداء غيره الى بيوت منى الخ) اي قال من تعدى باستعمال نحو جدرانها لا اجرة عليه لما استعمله اهرسم (قوله فليس في محله الخ) عبارة النهاية ويلحق به فيما يظهر بيوت منى غير ايام الموسم لا نالا نعتبر الخ قال الرشيدى اي من حيث الآلة والافارضها لا تملك وما يبنى فيها واجب الهدم ثم ذكر قول الشارح على انه لو قيل الخ فاقد (قوله مطلقا) اي في ايام الموسم وغيرها (قوله منافع ارضها) اي ارض منى (قوله لكن شرط الخ) اعتمده المغنى وكذا النهاية عبارة لكنه يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد اى في تلك الارض كما مر نظيره في العارية وافتى به الوالد رحمه الله وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما اتى به ابن الصلاح راحة الما جاور على الوجه المعتاد كافي راحة الدابة ولا اثر للفرق بينهما لان اتعاب الدابة المضرا لا لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها للحقوق الضرر للمالك بمخالفتها واه قره سم (قوله وظاهر) الى قول المتن ويشترط في النهاية (قوله ان الآدمى الخ) اي حر اكان ورقية او لوقيل بالصحة والجل على ما جرت به العادة في ايجار مثله لكان له وجه اه ع شر (قوله لينتفع به المؤجر) كذا في نسخ اشرار مروحىة فنتين قراءته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف والايصال اي المؤجر له اهرشيدى (قوله ويتخير) الى قوله وانما اعتبروا في المغنى (قوله فيصنع ماشاء من زرع او غرس) يتجه ان يجوز له زرع البض و غرس البض لانه اخف قطعاه من غرس الجميع الجائز له بل لو قال له ان شئت فاغرس وان شئت فابن جواز غرس البعض والبناء في البض لانه رضى بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض ان لم يكن اقل من كل منهما زاد عليه ويحتل م المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منها اذ قد رضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما فليتأمل فلعل هذا اوجه سم على حجب اهرش اي الاحتمال الثانى (قوله لتزرع وتغرس) وكذا التزرع او تغرس باو كافي الروض قال في

يتقيد بالمعتاد في مثل تلك الارض وان عمم فقال لتزرع ماشئت م (قوله يلزم غاصبها في سنى الجذب اجرة مثلها الخ) لعلة لا انتفاع الممكن (قوله وعداء غيره الى بيوت منى) اي قال من تعدى باستعمال نحو جدرانها لا اجرة عليه اما استعمله (قوله فليس في محله) كذا م (قوله وجبت اجرته) كذا م (قوله ويصنع ماشاء لرضاه به) لكن يشترط ان ينتفع به على الوجه المعتاد كما مر نظيره في العارية وافتى به شيخنا الشهاب الرملى وعدم الاضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما اتى به ابن الصلاح راحة الما جاور على الوجه المعتاد كافي راحة الدابة ولا اثر للفرق بينهما بان اتعاب الدابة المضرها حرام حتى على مال كها بخلاف الارض لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها للحقوق الضرر للمالك بمخالفتها شر م (قوله وظاهر ان الآدمى الخ) اعتمده م (قوله ويتخير بينهما فيصنع ماشاء من زرع او غرس) يتجه ان يجوز له زرع البض و غرس البعض لانه اخف قطعاه من غرس الجميع الجائز له ولا وجه لمنعه بل لو قال له ان شئت فاغرس وان شئت فابن جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه رضى بكل من ضررى غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض ان لم يكن اقل من ضرر كل منهما ما زاد عليه ويحتل المنع لانه لا يلزم من رضاه بمحض ضرر كل رضاه بالمفق منهما اذ قد رضى بمحض ضرر ظاهر الارض كافي البناء او بمحض ضرر باطنها كافي الغرس دون المتبعض منهما فليتأمل فلعل هذا اوجه (قوله ولا يصح لتزرع وتغرس) وكذا التزرع او تغرس وكافي الروض قال في شرحه للابهام لانه جعل له احدهما لابعينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يفعل ايهما شاء صح كما نقل عن التقريب اه وقوله لانه جعل له احدهما لابعينه مع قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين البطلان في لتزرع او

فلا يشترط تعيينه وفيما اذا لم تصلح الا للزراعة يلزم غاصبها في سنى الجذب اجرة مثلها في مدة الاستيلاء عليها لا مكان الانتفاع بها بنحو ربط الدواب فيها واما افتاء بعضهم بخلاف ذلك معللانه بانه لا اجرة لها في ذلك الوقت وعداء غيره الى بيوت منى من حيث الانتفاع بالآلة في غير ايام الموسم فليس في محله لا نالا نعتبر في تغريم الغاصب ان للغصب اجرة بالفعل بل بالامكان فحيث امكن الانتفاع به وجبت اجرة له على انه لو قيل في آلات منى لا اجرة فيها مطلقا لم يعد لان مال كها متعدد بوضعها ثم فلم يناسب وجوب اجرة لها لان فيه منع الناس من استيفاء منافع ارضها المباحة لهم (ولو قال) آجر تكها (لانتفع بها بما شئت صح) ويصنع ماشاء لرضاه به لكن شرط ابن الصباغ في ارض الزراعة عدم الاضرار فيجب اراحتها اذا اعتدت كالدابة وقد يفرق بان اتعاب الدابة المضرها حرام حتى على مال كها بخلاف الارض وظاهر ان الآدمى ليس مثلها في ذلك فلا تصح اجارته لينتفع به المؤجر ما شاء (وكذا) تصح (لو قال) له (ان شئت فازرعها) (وان شئت فاغرسها) في الاصح) ويتخير بينهما

فيصنع ماشاء من زرع او غرس لانه رضى بالاضرو ولا يصح لتزرع وتغرس ولا ازرعها واغرسها لانه لم يبين قدر كل منهما شره

بل قال القفال لا يصح ازرع الغرس الف حتى يبين جانب كل (ويشترط (١٥١) في إجازة دابة لركوب) عينا واذمة (معرفة

الراكب بمشاهدة أو وصف تام) له بنحو ضمانة أو نحوه ليعرف زنته تخميناً وقول الجلال البلخي لا بد من الوزن مع الوصف ضعيف وإنما اعتبروا في نحو الحمل الوصف مع الوزن لأنه إذا عين لا يتغير والراكب قد يتغير بسمن أو هزال فلم يعتبر جمعهما فيه (وقيل لا يكفي الوصف) وتعين المشاهدة للخبر السابق ليس الخبر كالمعاينة ولما يأتي أنه لا يكفي وصف الرضيع وأطالوا في ترجيحه لأنه الذي عليه الأكثرون بل الأول بحث لها فقط (وكذا الحكم فيما) معه من زاملة ونحوها كما باصه ولا ترد عليه خلافاً لمن زعمه لأن كلامه الآتي في الحمل يفيد وفيما (يركب عليه من محمل وغيره) كسرج أو أكاف (ان) فخش تفاوته ولم يكن هناك عرف مطرد (كان) ذلك (له) أي تحت يده ولو بعارية يشترط أحدهما أن ذكر في العقد لكن المعتمد أنه لا بد منها من الرؤية مع الامتحان باليدان أمكن وأحقوا نحو الحمل بالزاملة لا بالحمول الآتي الاكتفاء فيه بأحد هذين لأن الفرض كما تقرر

شرحه للإبهام لأنه جعل له أحدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيهما شاء صح كأنقل عن التقريب اه وقضية هذا أي ما نقل عن التقريب الصحة في لغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيهما شاء اه سم وما ذكره عن الروض وشرحه في المغني مثله وقوله على معنى أنه الخ هذا يجري في لزوع وغرس وفي ازرعها وغرسها بالو أو كما مر عن النهاية قبيل قول المصنف والامتناع الشرعي كالحسي ما يصرح به (قوله بل قال القفال) أي كما مر اه سم أي قبيل قول المتن والامتناع الشرعي الخ (قوله حتى يبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز لا بدال الغرس بالزرع كما هو ظاهر لأنه أخف اه سم (قوله عينا) إلى قوله ان ذكر في النهاية إلا قوله وأطالوا إلى المتن (قوله جمعهما) أي الوصف والوزن (قوله كالمعاينة) وفي رواية كالعيان اه ع (قوله معه) إلى قوله لكن في المغني إلا قوله ولا ترد إلى المتن (قوله من زاملة) وهي ثياب تجمع ويضم بعضها إلى بعض اه كردد أي وتوضع على ظهر الدابة بدل نحو السرج ويركب عليها (قوله يفيد) أي لدخوله في قوله وغيره اه معنى قول المتن (من محمل) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية اه معنى (قوله تفاوته) أي ما يركب عليه وكذا الإشارة بقوله ذلك (قوله يشترط الخ) راجع لقوله وكذا الحكم فيما معه الخ أو فيما يركب الخ وبيان لفائدة التشبيه وكان الانسب التفريع ولذا قال في النهاية والمغني فيشترط معرفته بمشاهدته أو وصفه التام اه (قوله ان ذكر) أي ما مر مناه معه وما يركب عليه (قوله لكن المعتمد الخ) وفاقال للروض والبهجة وشيخ الاسلام (قوله لا بد منها) أي في نحو الحمل (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه اه سم وظاهر صنيع النهاية والمغني هنا اعتماد قضية التشبيه من كفاية الرؤية أو الوصف التام حيث حمل المتن على ظاهره وأسطع قول الشارح لكن إلى أمالو اطرد (قوله ان أمكن) مفهومة كما يأتي عن المغني أنه ان لم يمكن الامتحان باليد كفت الرؤية (قوله والحقوا) أي في اشتراط الرؤية مع الامتحان (قوله الاكتفاء) فاعل الآتي و(قوله فيه) أي المحمول (قوله باحدهذين) أي الرؤية والامتحان اه سم وقال السكودي أي المشاهدة والوصف التام اه (قوله لان الغرض الخ) لتعليل اللاحق (قوله فلا يحيط به) أي بنحو الحمل (قوله ثم) أي في نحو الحمل (قوله وبه يرد الخ) أي بالتعليل المذكور و(قوله في ذلك) أي في اللاحق (قوله أو من الوصف الخ) عطف على قوله من الرؤية الخ أي وصف ما يركب عليه بضيقه أو سعته اه شرحا للروض والبهجة (قوله اما لو اطرد) إلى قوله كالمالو استاجردا في المغني إلا قوله وصحن وأريق وادوة وقوله قال إلى المتن وقوله وزعم إلى المتن وقوله وقد يغني عن الجنس وإلى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله وقد يغني عن الجنس (لمعرفته)

غرس والصحة في أن شئت فازرع وإن شئت فاغرس وتوهم بعض الطلبة من قول الروض وكذا الوأجر لغرس أو ليبنى وأطلق وغرس وبني ما شاء أنه مصور بجمعه بين الصيغتين في العقد بان قال المؤجر أجزرك لغرس أو لتبنى واستشكله بالبطلان في لزوع أو لغرس وهو خطأ بل هو إشارة إلى مسئلتين أحدهما أجزركها لغرس ولم يبين المغروس فيغرس ما شاء والثانية أجزركها لتبنى ولم يعين ما يبنى به فيبنى ما شاء ولا يبعد فيهما التقيد بالمعتاد في مثل تلك الأرض من الغراس والبناء وقضية ما تقدم عن التقريب الصحة في لغرس أو تبني على معنى أنه يفعل أيهما شاء (قوله بل قال القفال) أي كما مر (قوله حتى يبين جانب كل) وإذا بين جانب كل جاز لا بدال الغرس بالزرع كما هو ظاهر لأنه أخف (قوله مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه وعبارة شرح الروض مع امتحانه الزاملة باليد كما نقله الأصل عن البغوي وأقره ثم الحق بها الحمل والعمارية لكن رد ابن الرفعة اللاحق الخ (قوله ان أمكن) انظر مفهومة (قوله باحدهذين) أي الرؤية والامتحان ش (قوله أو من الوصف) قال في شرح الروض بضيقه أو سعته اه (قوله أو من الوصف) عطف على من الرؤية ش (قوله ويحمل في الأولى على العرف) وبهذا يرد قول الأذرعى يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتي يتبع في السرج

أنه لا عرف مطرد ثم مع خش تفاوته إذ نحو الخشب يتفاوت ثقله فلا يحيط به العيان وبه يرد تنظير ابن الرفعة في ذلك أو من الوصف مع الوزن أمالو اطرد بما يركب عليه عرف ولم يكن للراكب فلا يحتاج لمعرفة ويحمل في الأولى على العرف ويركبه المؤجر في الثانية

على ما يليق بالدابة كما يأتي وان أحضر الراكب ما يركب عليه ولا بد في نحو المحمل من وطاء فيه يجلس عليه وكذا غطاء له إن شرط في العقد ويعرف أحدهما بأحد ذينك ما لم يكن فيه (١٥٢) عرف مطرد في حمل الاطلاق عليه (ولو شرط) في عقد الاجارة (حمل المعاليق)

جمع معلوق بضم الميم وقيل  
معلق كسفرة وقدر وصحن  
وابريق واداة وقصعة  
فارغة أو فيها نحو ماء أو  
زاد قال الماوردي ومضربة  
ومخدة (مطلقا) عن الرؤية  
مع الامتحان باليد وعن  
الوصف مع الوزن  
(فسد العقد في الاصح)  
لاختلاف الناس فيها قلة  
وكثرة ولا يشترط تقدير  
ما ياكله كل يوم (وان لم  
يشترطه) أي حمل المعاليق  
(لم يستحق حملها) ولا حمل  
بعضها وان خف كاداة  
اعتيد حملها على ما اقتضاه  
اطلاقهم وذلك لاختلاف  
الناس فيها (ويشترط في  
اجارة العين) لدابة لركوب  
أو حمل (تعيين الدابة) أي  
عدم إلهامها فلا يكفي أحد  
هذين وزعم أن هذا معلوم  
من أول الفصل بتسليمه لا يمنع  
التصريح به (وفي اشتراط  
رؤيتها الخلاف في بيع  
الغائب) والأظهر اشتراطه  
وكذا يشترط قدرتها على  
ما استوجرت لحمله (و)  
يشترط (في اجارة الذمة)  
للكوب (ذكر الجنس  
والنوع) وقد يغني عن  
الجنس (والذكورة  
والانوثة) كغير بختي  
ذكر لاختلاف الغرض  
بذلك ووجهه في الأخير

عبارة النهاية والمغنى إلى ذكره اه ع ش (قوله على ما يليق بالدابة) من سرج وكاف أو زاملة أو غيرها اه شرح الروض (قوله يليق بالدابة) ظاهره وان لم يلحق بالراكب ويوجه بان عدم تعيينه ما يركب عليه رضامنه بما يصلح للدابة وإن لم يلحق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة اه (قوله كما يأتي) أي في الفعل الآتي بعد (قوله وان أحضر الخ) غاية (قوله ولا بد في نحو المحمل الخ) أي سواء شرط في العقد أم لا اه شرح الروض ويفيده أيضا إطلاق الشارح كالتحقيق والمغنى هنا وتقيدهم في الغطاء (قوله من وطاء) بكسر الراء وهو ما يفرش في المحمل ونحوه ليجلس عليه اه شرح الروض (قوله وكذا غطاء الخ) بكسر الراء وهو ما يستظل به ويتوق به من الشمس والمطر فان كان للمحمل ظرف من لبد أو اديم فكالغطاء فيما ذكر شرح الروض ومعنى (قوله ويعرف أحدهما) أي يشترط معرفة أحدهما أي الوطاء والغطاء (قوله بأحد ذينك) أي بالرؤية أو الوصف معنى وكردى وعش وفي سم بعد سرد عبارة الروض مع شرحه الموافقة لهذا مانصه ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذينك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الآتي اه أي في تفسير مطلقا (قوله بضم الميم) أي واللام اه ع ش (قوله معلق) أي بكسر الميم (قوله كسفرة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما يعلق على البعير كسفرة الخ اه (قوله قال الماوردي الخ) أي عطف على السفرة (قوله ولا يشترط تقدير ما ياكله الخ) أي من الطعام المحمول ليؤكل في الطريق وانما ذكر هذه المسئلة هنا لمناسبتها لما أفهمه المتأمن من اشتراط معرفة المعاليق المشروط حملها التي منها الطعام كما أشار إليه الشارح بقوله السابق أو فيها نحو ماء أو زاد (قوله تقدير ما ياكله) أي فإكل على العادة لمثله فلو اتفق له عدم الأكل لضياقة أو تشويش مثلا فينبغي أنه لا يجبر على التصرف فيما كان ياكله في تلك المدة لأن ذلك يقع كثير النعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما أكله وقصد أكله من الزاد ليعيه إذا ارتفع السعر كلف نقص ما كان ياكله في تلك المدة فلو امتنع لزمه اجرة مثل حمله اه ع ش قول المتأمن (لم يستحق) بالبناء للمفعول نهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر أنه ليس بمتعين اه عبارة ع ش ويجوز بناؤه للفاعل يعود الضمير للمؤجر بل هو النسب بقوله وان لم يشترطه اه و (قوله المؤجر) صوابه المستاجر (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ وقوله بتسليمه متعلق بالثاني (قوله لا يمنع التصريح به) مع أن فيه توطئة لما بعده اه سم (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الآتي للجنس الدابة وصفتها اه سم قول المتأمن (ذكر الجنس) كالابل والخيول اه معنى (قوله كغير بختي ذكر) نشر على ترتيب اللف (قوله ووجهه) أي الاختلاف (في الأخيرة) أي الذكورة والانوثة (قوله بحر أو قطوفا) أي أو مهملجا والبحر الواسع المشي والقطوف بفتح القاف البطيء السير والمهملج بكسر اللام حسن السير في سرعة اه معنى عبارة البجيرى المهملجة هي بضم الميم وفتح الهاء واسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادى والقطوف بطيشة والبحر ما بينهما اه (قوله ويجوز مجاوزة الخ) عبارة

العرف في الاصح شرح م (قوله ولا بد في نحو المحمل من وطاء الخ) سواء شرط في العقد أم لا قاله في شرح الروض (قوله ويعرف أحدهما بأحد ذينك ما لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ويشترط رؤية وطاء وصفه سواء شرط في العقد أم لا وكذا الغطاء ان شرط في العقد لا ان اطرد فيه عرف فيكفي الاطلاق ويحمل على العرف ويأتي مثله في الوطاء اه باختصار ولم يتعرض للامتحان مع الرؤية ولا للوزن مع الوصف وقول الشارح بأحد ذينك قد يفيد اعتبارهما وقد يناسب ذلك ما يفيد كلامه الآتي في المضربة والمخدة (قوله لا يمنع التصريح به) وفيه توطئة لما بعده (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله الآتي لا الجنس الدابة وصفتها (قوله وكونه ليلا أو نهار الخ) عبارة الروض فرع ويتبع الشرط ولا فالعرف في سير الليل والنهار والنزول

المغنى

ان الذكر أقوى والانثى أسهل ويشترط أيضا ذكر كيفية سيرها ككونها بحرا أو قطوفا

(ويشترط فيهما) أي اجارة الدين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه ليلا أو نهارا والنزول في عام أو صحراء لتفاوت الغرض بذلك ويجوز مجاوزة المحل المشروط والنقص عنه لحرف ظن منه ضرر دون غيره كما لو استاجر دابة ويعود عليها فانه لا يحسب عليه مدة اقامتها



الخوف (الا ان يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فينزل) قدر السير (عليها) (١٥٣) ما لم يشرط خلافه فان لم ينضبط اشترط بيان

النزل او التقدير بالزمن وحده هذا كله ان كانت الطريق آمنة والا لم يحز تقدير السير فيه لانه لا يتعلق بالاختيار ذكره جمع قالا ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان ايضا وحينئذ يتعذر الاستئجار في طريق مخوفة لا منازل بها مضبوطة اه وقال الاذرعى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد كذا الى بلد كذا للضرورة (ويجب في الايجار للحمل) اجارة عين او ذمة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضرره (فان حضر رآه) ان ظهر (وامتحنه بيده ان) لم يظهر كان كان في ظلمة او (كان في ظرف) وامكن تخمين الوزنه (وان غاب) او حضر (قدر بكيل) ان كان مكيلا (او وزن) ان كان موزونا ومكيلا لان ذلك طريق معرفته والوزن في كل شيء اولى لانه اضبط (و) ان يعرف (جنسه) اى المحمول المكيلا لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كيله كما في الملح والذرة اما الموزون كما اجر تكمل التحمل عليها مائة رطل وان لم يقل ماشئت فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضامته باضر الأجناس بخلاف عشرة افقزة ماشئت فانه لا يغنى عن ذكر الجنس لكثرة الاختلاف مع اتحاد الكيل

المغنى فان زاد في يوم على المشروط او نقصا عنه فلا جبر ان من اليوم الثاني بزيادة او نقص بل يسيران على الشرط ولو اراد احدهما زيادة او نقصا لخوف اجيب ان غلب على الظن الضرر به او لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب اه زاد الاسنى قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف انتهى اه وفي سم بعد سرد عبارة الاسنى مانصه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه وينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام اه قال ع وش مع ذلك اى الجواز يلزمه اجرة مثل استعماله في القدر الزائد ولا شيء له في مقابلة ما نقص من المسافة ان قدر بالزمن ويحيط عنه اجرة ما نقص بان قدر بمحل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) اى وفي السير ليلا او نهارا وفي النزول في عامر او صحراء عرف عبارة الروض مع شرحه ويتبع الشرط وان خالف العرف ولم يكن شرطا فالعرف يتبع في سير الليل او النهار وفي النزول في القرى او الصحراء وفي سلوك احد الطريقين اذا كان للمقصد طريقان فان اعتيد سلوكهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كنظيره في النقود في المعاملة بها اه واقرها سم (قوله فان لم ينضبط) المناسب التابث (قوله هذا كله) اى قول المتن ويشترط فيهما الى هنا (قوله تقدير السير فيه) عبارة النهاية التقدير بالسير به اه قال الرشيدى وانظر ما مرجع للضمير في العبارتين اى النهاية والتحفة وعبارة القوت وقال القاضي ابو الطيب ان كان الطريق مخوف لم يحز تقدير السير فيه اه فرجع الضمير فيها الطريق اه اى فرجع الضمير في العبارتين الطريق الغير المأمون (قوله لانه الخ) اى السير (قوله وقال الاذرعى الخ) عبارة النهاية وقضية كلام الشامل كما افاده الاذرعى الخ اه قال ع ش قوله كما افاده الاذرعى الخ) وهو مقابل لما اقتضاه كلام الشيخين من البطان مطلقا وحاصله انه يكفي التقدير في زمن الخوف بالاجارة الى بلد كذا طال زمن السير له لكثرة الخوف او قل اه (قوله صحة التقدير الخ) معتمداه ع ش (قوله اجارة عين) الى الفصل في النهاية (قوله وامكن) اى الامتحان (قوله تخمين الخ) تعليل للامتحان ش اه سم عبارة المغنى فان لم يمكن امتحانه باليد كفت الرؤية ولا يشترط الوزن في الحالين (تنبيه) (ان كان في ظرف) بوم ان ما يستغنى عن الظرف كالا حجاروا الاخشاب لا يمتحن باليد وليس مراد افلو قال وامتحنه بيده ان امكن لكان اولى اه (قوله او حضر) اسقطه النهاية والمغنى وفي الكردي قوله او حضر اى حضورا غير ما ذكر بان لم يظهر ولم يمكن امتحانه باليد اه وهذا خلاف ظاهر ما مر في الشرح وخلاف ما مر آتفا عن المغنى من كفاية الرؤية عند عدم امكان الامتحان باليد ويظهر ان الشارح افاد بهذه الزيادة ان التقدير بكيل او وزن يكفي في الحاضر كما يكفي فيه ما مر (قوله ان كان مكيلا) الى قوله انما لم يشترط اى المحمول في المغنى الا قوله وباتى ذلك الى قوله وفي مائه قدح (قوله اى المحمول المكيلا) اى الغائب مغنى وغرر (قوله فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل انه لا يكفي ذكر وزنه عن ذكر وصفه

في القرى او الصحراء وسلوك احد الطريقين اه قال في شرحه فان اعتيد سلوكهما معا وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما من سائر الوجوه فيحتمل الصحة كنظيره في النقود في المعاملة بها اه (قوله لخوف ظن منه ضرر دون غيره) قال في الروض وشرحه وان اراد احدهما الزيادة او النقص لخصب او لخوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب قال الزركشى وينبغي ان يجاب طالب النقص للخصب حيث لا علف وقد يدخل في الخوف اه وقضيته انه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علف لكن مع خوف الضرر بتركه ينبغي ان يجاب كما يفهمه اول الكلام (قوله وامكن) اى الامتحان وقوله تخمينا تعليل للامتحان ش (قوله في المتن وجنسه) عبارة المنهاج وشرحه وشرط محل رؤية محمول ان حضرا وامتحانه يد كذلك او تقديره حضر او غاب بكيل في مكيل و ذكر جنس مكيل اه باختصار فقول المنهاج وجنسه ليس على اطلاقه (قوله فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل انه لا يكفي في المحمل ذكر وزنه عن ذكر

والفرق يمكن اه سم (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله او كيله) عطف على وزن الخ اي او قدر بكيل المحمول كناية ففين حنطة (قوله فيشترط رؤيته كحباله الخ) لعل هذا وقوله الاتي ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الخ في اجارة العاين لما سياتي ان ظرف المحمول في اجارة الذمة على المؤجر ولا معنى لاشتراط رؤية ما عليه او وصفه او محمولان على ما لو اشترط المستاجر الظرف من عنده ويقال فيما ياتي ايضا ان ادخاله الظرف في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اه سم (قوله او وصفهما) عبارة الغرر فيعرفه المؤجر بالرؤية والوزن اه وهي الانسب للمتن (قوله بغرائر) اي وحبال (قوله ويأتي ذلك) اي اشتراط الرؤية او الوصف ما لم يطردها العرف فيما اذا ادخل الخ عبارة الروض مع شرحه والمعنى ويشترط فيه اي الحمل ذكر الجنس له محمول نعم لو قال مائة رطل مما شئت بل وبدون مما شئت صح العقد والتقدير بالوزن يغني عن ذكر الجنس وحسب من المائة الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فانه يصح لزوال الغرر بذكره الوزن ويحسب منها ظرفها وان لم يذكر وزنه فان قال مائة رطل حنطة او مائة ففين حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته بالرؤية او الوصف ان كان يختلف والا كان ثم غرائر متماثلة اطرد العرف باستعمالها حل العقد عليها اه وهي صريحة كاترى في انه انما يشترط معرفة الظرف عند عدم دخوله واما عند دخوله بلا ذكره كقوله والشارح الاتي اما لو قال مائة رطل الخ او بذكره كما هنا فلا خلاف ما يفيد قول الشارح كناية في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف ولذا قال سم بعد نقل عبارة العباب والروض مائة وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها يقتضي ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظره مع قول الشارح في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر الجنس وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد عمر قوله لا بد ان يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله انفا اما الموزون الخ فان الظرف من جملة الموزونات فليست تأمل تصوير هذه المسئلة مع قوله الاتي اما لو قال مائة رطل فالظرف منها اه (قوله لا بد ان يكون) اي الظرف (عما لا يختلف الخ) اي والا لا بد من معرفته بالرؤية او الوصف كما مر (قوله اما لو قال مائة رطل) اي بدون نحو حنطة (قوله فالظرف منها) اي يشترط معرفته قول المتن (اجارة ذمة) اما اجارة عين

وصفه والفرق يمكن (قوله وقلته) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف ش (قوله ومتى قدر بوزن للمحمول كناية رطل حنطة او كيله لم يدخل الظرف) عبارة الروض وشرحه فان قال مائة رطل حنطة او مائة ففين حنطة لم يحسب الظرف اه (قوله فيشترط رؤيته كحباله الخ) لعل هذا في اجارة العين لما سياتي ان ظرف المحمول في اجارة الذمة على المؤجر اذا لا معنى لاشتراط رؤية ما عليه او وصفه او يحمل هذا على ما لو اشترط المستاجر الظرف من عنده وكذا يقال فيما سياتي انفا من ادخاله الظرف في حساب فهو محمول على اجارة العين لما ذكر من انه سياتي ان ظرف المحمول على المؤجر في اجارة الذمة او يقال يحمل ما سياتي لذل يشترط المستاجر ان يكون الظرف من عنده او يقال هنا حيث ادخله في الحساب دل على ارادته انه من عنده وهذا اقرب اذ يبعد ان يستاجر مائة من بظرفها ويكون الظرف خارجا عنها على المؤجر فليراجع (قوله ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب في مائة من بظرفها الخ) عبارة العباب ويحسب الظرف من المائة فلا يحتاج الى معرفته كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل او مائة ففين حنطة لم يكن الظرف منها فليعرف برؤية او وصف ان اختلف اه وعبارة الروض نعم لو قال مائة رطل مما شئت اي او بدون مما شئت صح وحسب الظرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فان قال مائة رطل حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته ان كان مختلفا اه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها يقتضي ان المعنى فلا يحتاج الى معرفته فانظره مع قول الشارح في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه (قوله اما لو قال مائة رطل) بدون حنطة (قوله للاجارة للحمل) قال الاستاذ في الكنز واجارة العين للحمل يشترط فيها تعيين الدابة ورؤيتها اه

وقلته مع اتحاد الوزن ولا يصح لتحمل عليها ماشئت بخلاش لتزرعها ماشئت لان الارض تطيق كل شيء ومتى قدر بوزن للمحمول كناية رطل حنطة او كيله لم يدخل الظرف فيشترط رؤيته كحباله او وصفهما ما لم يطردها العرف ثم بغرائر متماثلة اي قرينة التماثل عرفا كما هو ظاهر ويأتي ذلك فيما اذا ادخل الظرف في الحساب في مائة من بظرفها لا بد ان يذكر جنس الظرف او يقول مائة من ماشئت وفي مائة قدح بر بظرفها لا بد ان يكون مما لا يختلف عرفا كما ذكر اما لو قال مائة رطل فالظرف منها (لا جنس الدابة وصفتها) فلا يشترط معرفتهما في الاجارة للحمل (ان كانت اجارة ذمة)

الملتزم في الذمة وهو لا يختلط باختلاط الدواب (إلا ان يكون) في الطريق نحو وحل أو يكون (المحمول) الذي شرط في العقد (زجاجا) بتبليث أوله (ونحوه) مما يسرع انكساره كالخزف فيشترط معرفة جنس الدابة وصفتها كافي الاجارة للركوب مطلقا لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وانما يشترطوا في المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض به سرعة وابطاء عن القافلة لان المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب وبحث الزركشي وجوب تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف السير باختلاف الدواب

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها ومنافع تخفى الجواز فيها وما يعتبر فيها) (لا تصح اجارة مسلم لجاهد) وان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته للاسلام على الاوجه لانه يتعين عليه بحضور الصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل أخذ الاجرة على نحو تعليم تعين عليه اما الذي فيصح لكن من الامام فقط استجاره للجهاد كما يأتي في بابه (ولا) لفعل (عبادة تجب لها) اي فيها (نية) لها او لمتعلقها بحيث يتوقف اصل حصولها عليها فالمراد

دابة لحل فيشترط رؤيتها وتعيينها كما في اجارة الدين للركوب اه معني وفي سم عن كثر الاستاذ مثله ومرآنا في شرح ويشترط في اجارة الدين ما يصرح بذلك (قوله لان الغرض الخ) يؤخذ منه انه لو استاجر لنقل احمال في البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها العملة المذكورة لكن ينبغي اي يحملها في سفينة تليق عرفا بحمل مثل ذلك اه ع (قوله مطلقا) اي اجارة عين او ذمة (قوله لان المنازل) هذا واضح عند الامن عليها بتخليها فليجرح الحكم عند الخوف عاها من التخلف اه سيد عمر ويمكن ان يقال بدخولها حينئذ في قولهم (لا ان يكون في الطريق نحو وحل (قوله عيب) اي تخير به بين الفسخ والاجارة اه ع (قوله وجوب تعيينها) لعل المراد جنسا وصفة

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها) (قوله في منافع) الى قوله كما ينتهي في النهاية (قوله وما يعتبر فيها) اي في المنافع الثانية قول المتن (لا تصح) اي من امام وغيره اسنى ومعني قول المتن (اجارة) شامل للعين والذمة (قوله مسلم) ينبغي او مر تدو المسلم شامل للامام فلو استاجر له الاحاد للجهد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكنه ابدال نفسه باستئجار ذمي لانه فرعه سم على حج اه ع (قوله مسلم) اي ولو عبدا اه معني زاد النهاية وصيهاه قول المتن (لجهد) ومثله الماربطة كما اقي به البلقيني سم ونهاية (قوله وصرف عائدته للاسلام الخ) اي خلافا لقال بالصحة حينئذ اه رشيدى عبارة شرح الروض قال الزركشي وغيره هذا اي عدم الصحة اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته اي فائدته الى الاسلام فوجهان الخ اه (قوله يتعين عليه) اي حقيقة بان كان مكلفا أو حكا بان كان غير مكلف فانه يلزم على وليه منعه من الخروج عن الصف اه ع (قوله وبه فارق الخ) اي بالوقوع عن نفسه (قوله على نحو تعليم تعين عليه) اي بالنسبة للآثر المترتب عليه وهو التعلم الحاصل للتعلم فتكون الاجرة المبذولة في مقابلته ولا كذلك في الجهاد فانه ليس فيه اثر يحصل للغير واما انصرة الدين ونحوه فلا يختص به احد سيد عمر وسم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا سم على حج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز الا فعل ما فوضه له الامام اه ع (قوله اي فيها) انما فسر به ليشمل ما اذا كانت النية لها أو لمتعلقها الذي صرح به بعداه رشيدى (قوله أو لمتعلقها) اي كالامامة سم ورشيدى فان متعلقها الصلاة ع (قوله بحيث الخ) متعلق بتجب (قوله حصولها عليها) اي حصول العبادة على النية (قوله لان القصد الخ) تعليل للبتن ثم هو الى قوله ودخل في المعنى (قوله لا بد منه) اي في الحصول وان لم ياتهم بترك اه رشيدى (قوله بها) اي العبادة والجار متعلق بالمكلف (قوله بكسر الخ) مة لاق بالامتحان (قوله بالامثال) متعلق بالكسر (قوله وغيره) اي غير المكلف

(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها الخ) (قوله في المتن اجارة) شامل للعين والذمة وقوله مسلم ينبغي او مر تدو المسلم شامل للامام فلو استاجر له الاحاد للجهد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة وان أمكنه ابدال نفسه باستئجار ذمي لانه فرعه (قوله في المتن لجهد) ومثله الماربطة كما اقي به البلقيني (على الاوجه) اعتمده مر وعبارة شرح الروض عقب قوله فلا يستاجر له اي للجهد مسلم قال الزركشي وغيره هذا اذ قصد المستاجر وقوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته الى الاسلام الخ (قوله وبه فارق حل أخذ الاجرة على نحو تعليم تعين عليه) يتأمل الفرق فانه ان اريد بوقوعه عن نفسه خروجه عن العهدة بكونه ادى مالزمه فالتعليم المذكور كذلك وان اريد ان فائدة الجهاد تقع له وتعود اليه فقد يمنع بانها انما تعود للاسلام او المسلمين وان كان هو احدهم كما ان فائدة التعليم لا تعود له بل للتعليم الا ان يقال يكفي عود الفائدة اليه وان لم تخصصه فليتأمل (قوله فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه ايضا (قوله كما يأتي في بابه) سيد كر فيه تردد افيما لو اسلم بعد استجاره هل تنفسخ كالمواستجر عينا لخدمته مسجد فحاضت او لا ويفرق فراجع والفرق يمكن بتعذر العمل ثم لاهنا (قوله أو لمتعلقها) يمكن تمثيل هذا القسم بالامامة (قوله

بالوجوب ما لا بد منه لان القصد امتحان المكلف بها بكسر نفسه بالامثال وغيره لا يقوم مقامه فيه ولا يستحق الاجير شيئا وان عمل طامعا

(قوله لقولهم كل ما لا يصح الاستنجار له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فالاجارة الفاسدة تجب فيها الاجرة سم على حج اي مع انها بصفة الفساد لا يصح الاستنجار عليها ومع ذلك يجب فيها الاجرة اه ع ش (قوله وان عمل طامعا) ومن ذلك ما يقع لكثير من ارباب البيوت كالامراء انهم يجعلون لمن يصلي بهم قدر معلوما في كل شهر من غير عقد اجارة فلا يستحق المعلوم لان هذه اجارة فاسدة وما كان فاسدا الكونه ليس محلا للصحة اصلا لاشيء فيه للاجبر وان عمل طامعا فطريق من يصلي ان يطلب من صاحب البيت او غيره ان ينذر له شيئا معين ما دام يصلي فيستحقه عليه اه ع ش (قوله والحقوا بتلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساخة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة انهاية قال ع ش قوله مر من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استئابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له ان يستنيب غيره الا باذن من منييه وللاصيل باقي المعلوم المشروط اه عبارة البجيرمي واما من شرطه لشيء في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استاجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيث نفعه على المستأجر اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة حيث نزل في القيام في محله فتى انا به فيه صح واستحق الجعل كما قرره شيخنا الحنفى اه (قوله بتلك) اي العبادة التي تجب لها نية و(قوله الامامة) وكالات الامامة الخطابة مر اه ع ش وياتى انفعائه ما يخالفه ولعله اي ما ياتى هو الراجح (قوله ولو في نفل) كالترابيح اه حنفى (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبغي ان يدخل في مسمى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها واز لم يكونا من مسماه شرعا صار امته بحسب العرف اه ع ش وأقره الرشيدى عبارة الغرر ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كلفة فيها قاله الراعى ولا يخلو عن اشكال اه (قوله مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغنى والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلتين كما قيل بكل منها اه (قوله ودخل في تجب زيارة قبره الخ) صريح في وجوب النية فيها ولا بعده فيتمتاز عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد اه رشيدى (قوله الوقوف عنده ومشايدته) وانظر مامعة له ولو آخره وذكروه بدل قوله لها لكان ظاهرا (قوله فتدخلهما الاجارة) أى اذا عينا كان كتب له بورقة (والجمالة) اي وان جهلا كما مر في الحج وفي البجيرمي عن ع ش وخرج به الاستنجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعو به فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة اما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجهور اه وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه وان جهل اه قال ع ش قوله مر وان جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اه وعبارة سم ليس في كلامه أى الشارح افصح بحكم الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة مانصه ذكر اصحابنا ان الاستنجار للزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافها على الدعاء عنده لقوله النيابة ولا اثر للجهل اي لانه يتسامح في انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجارة والجمالة عليه انتهى اقول وقوله ولا اثر للجهل

لقولهم كل ما لا يصح الاستنجار له لأجرة لفاعله وان عمل طامعا وألحقوا بتلك الامامة ولو في نفل لانه مصل لنفسه فمن أراد اقتدى به وان لم ينو الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فائدة تختص به فلا يعود على المستأجر منها شيء أما ما لا تجب له نية كالاذان فيصح الاستنجار عليه والاجرة مقابلة لجمعه مع نحو رعاية الوقف ودخل في تجب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للوقوف عنده ومشايدته فلا يصح الاستنجار لها كما قاله الماوردى وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم لانه مما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخلهما الاجارة والجمالة ومر أوائل الحج ماله تعلق بذلك فراجع

لقولهم كل ما لا يصح الاستنجار له) كان المراد لا يقبل الصحة والا فالاجارة الفاسدة تجب فيها الاجرة (قوله والحقوا بتلك الامامة) وما جرت به العادة من جعل جامكية على ذلك فليس من باب الاجارة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساخة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة انهاية قال ع ش قوله مر من باب الارزاق ومنه ما جرت به العادة من استئابة صاحب الوظيفة لمن يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له ان يستنيب غيره الا باذن من منييه وللاصيل باقي المعلوم المشروط اه عبارة البجيرمي واما من شرطه لشيء في مقابلة الامامة فانه جملة فاذا استاجر المشروط له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حيث نفعه على المستأجر اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة حيث نزل في القيام في محله فتى انا به فيه صح واستحق الجعل كما قرره شيخنا الحنفى اه (قوله بتلك) اي العبادة التي تجب لها نية و(قوله الامامة) وكالات الامامة الخطابة مر اه ع ش وياتى انفعائه ما يخالفه ولعله اي ما ياتى هو الراجح (قوله ولو في نفل) كالترابيح اه حنفى (قوله كالاذان الخ) ومثله الخطبة وينبغي ان يدخل في مسمى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانها واز لم يكونا من مسماه شرعا صار امته بحسب العرف اه ع ش وأقره الرشيدى عبارة الغرر ويدخل في الاجارة له الاقامة ولا يجوز الاجارة لها وحدها لانه لا كلفة فيها قاله الراعى ولا يخلو عن اشكال اه (قوله مع نحو رعاية الوقت) عبارة المغنى والنهاية لا على رفع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الحيلتين كما قيل بكل منها اه (قوله ودخل في تجب زيارة قبره الخ) صريح في وجوب النية فيها ولا بعده فيتمتاز عن الحضور عند قبره صلى الله عليه وسلم لا بذلك القصد اه رشيدى (قوله الوقوف عنده ومشايدته) وانظر مامعة له ولو آخره وذكروه بدل قوله لها لكان ظاهرا (قوله فتدخلهما الاجارة) أى اذا عينا كان كتب له بورقة (والجمالة) اي وان جهلا كما مر في الحج وفي البجيرمي عن ع ش وخرج به الاستنجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين له ما يدعو به فان لم يعين له ذلك لم تصح الاجارة اما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على المجهور اه وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه اي على الدعاء عند زيارة قبره المعظم لدخول النيابة فيه وان جهل اه قال ع ش قوله مر وان جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اه وعبارة سم ليس في كلامه أى الشارح افصح بحكم الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة مانصه ذكر اصحابنا ان الاستنجار للزيارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافها على الدعاء عنده لقوله النيابة ولا اثر للجهل اي لانه يتسامح في انواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجارة والجمالة عليه انتهى اقول وقوله ولا اثر للجهل

واختار أبو عبد الله الأصمحي جواز الاستئجار للزيارة ونقله عن ابن سراقه (إلا الحج) والعمرة (١٥٧) فيجوز الاستئجار لهما ولا أحدهما

عن ميت أو معضوب كأم  
ويتبعهما صلاة ركعتي نحو  
الطواف لوقوعهما عن  
المستاجر (وتفرقة زكاة)  
وكفارة وذبح وتفرقة  
أضحية وهدى وصوم عن  
ميت وسائر ما يقبل النيابة  
وان توقف على النيابة فيها  
من شائبة المال (وتصح)  
الاجارة لكل ما لا تجب له  
نية كما أفهمه كلامه ومن ثم  
فصله عما قبله المستثنى من  
المنطوق فتصح لتحصيل  
مباح كصيدو (لتجهيز ميت  
ودفته) عطف خاص على  
عام وإن تعين عليه لأن مؤن  
ذلك في تركته أصالة ثم في  
مال مومنه ثم المياسير فلم  
يقصد الإجير لفعله حتى  
يقع عنه (وتعليم القرآن)  
كله أو بعضه وإن تعين عليه  
للخير الصحيح إن أحق  
ما أخذتم عليه اجرا كتاب  
الله وصرح به مع علمه بما  
قدمه في تقريره نظر الاستثناء  
من العبادة واهتمامه بشهرة  
الخلاف فيه وكثرة  
الاحاديث الدالة بظاهرها  
على امتناعه كما بينتها مع  
ما يعارضها ومع مسائل  
عزيزة النقل تتعلق بالتعليم  
والمعلمين في تأليف مستقل  
ولو قال سيدق صغير لمعلمه  
لا تدعه يخرج لقضاء الحاجة  
إلا مع وكيل ووكيل به  
صغير أفهرب منه ضمنه لانه  
مفرط ولا تصح لقضاء

الح ظاهره عدم اشتراط التعيين في الاجارة للدعاء كالجماعة له وهو مخالف لما مر آتفا ليراجع ذلك للجماعة  
فقط (قوله واختار أبو عبد الله الأصمحي الخ) ضعيف اه ع ش قول المتن (إلا الحج) بالنصب على الاستثناء  
أو الجر على البدلية من العبادة وهو المختار (قوله والعمرة) إلى قوله واهتمامه به في المعنى (قوله نحو الطواف)  
كالا حرام اه سم (قوله لوقوعهما) أي الحج والعمرة (قوله وذبح) بلا تنوين على نية الاضافة إلى اضحية  
اه سم (قوله لما فيها من شائبة المال) يتأمل في الصوم عن الميت اه سم عبارة الرشيدى هو تعليل للمتن  
كما هو عادته مر ومثله ما في معناه وإلا فالصوم عن الميت ليس فيه ذلك اه قول المتن (وتصح لتجهيز ميت  
الخ) (تنبيه) احتج بعضهم على جواز اخذ الاجارة على فرض الكفاية بعامل الصدقة فانها اجرة على  
الاصح اه معنى (قوله ومن ثم) أي من أن المراد هنا ما لا تجب له نية (قوله فصله) أي بقوله ويصح اه  
ع ش (قوله كصيد) ظاهره سواء قدر بالزمان كاستجاره يومًا للصيد أو بمحل العمل كهذا الغزال مثلاً اه  
ع ش (قوله في مال مومنه) لعل صوابه مال مائه اه رشيدى عبارة السيد عمر لعل الاولى ما منه أي من مومن  
الميت في حياته والموجود في أصله بخطه مومنه فيمكن أن يقرأ على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل أن ثبت  
استعماله اه وعبارة المعنى بمال من تلمذه نفقته اه وهى سائلة (قوله ثم المياسير) لم يذكر بيت المال مع انه  
مقدم على مياسير المسلمين ع ش وسم (قوله فلم يقصد الاجير الخ) ولا يضر عروض تعينه عليه كالمضطر فانه  
يتعين إطاعامه مع تعزيمه البدل اه نهاية قول المتن (وتعليم القرآن) ولو استأجره على تعليم ما نسخ حكمه  
فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر اه نهاية وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر على وجه القرانية  
وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القراءة لا مطلقاً لا ينقص عن نحو الشعر  
مر اه سم على حج اه ع ش (قوله كله وبعضه) عبارة المعنى قد مر عن النص أن القرآن بالعرف لا يطلق  
إلا على جميعه فكان ينبغي تكثيره فإن بعضه كذلك اه (قوله وصرح به) أي بتعليم القرآن أي بصحة الاجارة له  
(قوله نظراً لاستثنائه الخ) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم ليس منها فامعنى الاستثناء  
اه سم ويمكن أن يقال أراد بالعبادة هنا مطلق العبادة لا العبادة المذكورة في المتن (قوله ولو قال سيد) إلى المتن  
في النهاية لإقوله ونية الثواب إلى أو بحضرة الخ (قوله سيدقن) خرج به ما لو قال ولى صغير حر لمعلمه مثلاً ما ذكر  
فلا ضمان عليه إذا تركه فضاء أو سرق منه متاع لأن الحر لا يدخل تحت اليد ومتاعه الذي أخذه منه في يده مال له  
لا في يد المعلم اه ع ش (قوله ووكيل به صغيراً) إن كان عاجزاً عن حفظ مثل ذلك العبد في العادة فواضح وإلا  
فحل تأمل إذ كثير من المراهقين يمنع من بعض البالغين اه سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد بالصغير هنا من  
من لا يقدر عادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق النسبة لرقيق سنه نحو خمس سنين ومحلها أيضاً  
مالم يقل سيده أو كل به ولد ام عندك وخرج ما لو لم يقل له ذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للحفاظ  
وإن جرت به العادة اه (قوله ضمنه) هل هذا مقيد بقبول المعلم ما امره السيد به ولو بالإشارة فليراجع (قوله)  
وكذا القضاء الخ) أي وكذا يجوز الاستئجار للقضاء إن عين ما يقضى به عليه اه كردى (قوله لقراءة  
القرآن عند القبر الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه (فرع) الاجارة للقراءة على القبر مدة معلومة أو قدر  
معلوما جائزة لا لتفادع بنزول الرحمة حيث يقر القرآن ويكون الميت كالحى الحاضر سواء أعقب القراءة

النيابة فيه وإن جهل اه (قوله نحو الطواف) كالا حرام (قوله وذبح) مضاف (قوله لما فيها من شائبة المال)  
يتأمل في الصوم عن الميت (قوله ثم المياسير) بقي بيت المال (قوله في المتن وتعليم القرآن) ولو استأجره على  
تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك صح فيما يظهر شرح مر وكان المراد الاستئجار على تعليم ما ذكر  
على وجه القرانية وأفهم عدم صحة الاستئجار على منسوخ الأمرين أي على وجه القرانية لا مطلقاً لا ينقص  
عن نحو الشعر مر (قوله نظراً لاستثنائه من العبادة) قد يقال العبادة المذكورة هي المتوقفة على النية والتعليم  
ليس منها فامعنى الاستثناء (قوله وكذا القضاء) أي مثل التدريس في الاستثناء المذكور كما بحثه  
في شرح الروض (قوله عند القبر الخ) عبارة شرح الروض سواء أي في جواز الاجارة للقراءة على القبر

ولا لتدريس علم أو إعادته إلا ان عين المتعلم وما يعلمه وكذا القضاء على الأوجه ويصح الاستئجار لقراءة القرآن عند القبر

بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا فتعود منفعة القراءة إلى الميت في ذلك ولأن الدعاء بلحقه وهو بعدها أقرب اجابة وأكثر بركة ولا نه إذا جعل أجره الحاصل بقراءته لليت فهو دعاء يحصل الاجر له فينتفع به فقول الشافعي أن القراءة لا تصل إليه محمول على غير ذلك اهـ (قوله أو مع الدعاء الخ) أي لليت أو المستأجر اهـ نهاية (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستأجر أي أو عند غير القبر مع الدعاء (قوله له) أي للقارىء متعلق بمحصل (قوله أو بغيره) عطف على يمثل أي كالمغفرة رشیدی وسم (قوله أو بغيره) ينبغي أن يعين له ليصح الاستئجار وترتفع الجاهالة اللهم إلا أن يقال الدعاء هنا غير معقود عليه وإنما المعقود عليه القراءة والدعاء تابع ولعل هذا الوجه نعم في قوله والحق بها الخ ينبغي تعيين الذكر والدعاء لانه المعقود عليه اهـ سيد عمر (قوله لغو) أي فلا يصح الاستئجار لقراءة القرآن مع نية الثواب لليت مثلاً عند غير القبر وبغير حضرة نحو المستأجر ومن غير دعاء له أو ذكره في القلب حالة القراءة (قوله) وإن اختار السبكي الخ) وافقه شرح الروض وبسط في ترجيحه وسيأتي عن السيد عمر ما يؤيده (قوله) وكذا أهديت قراءتي الخ) (فرع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح ينتقل ثواب ذلك اليه وإذا قال شخص لا آخر أقر إلى كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك ما لا مه لموافق فعل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أن مسألة الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء وأما مسألة القراءة فجازة إذا شرط الدعاء بعدها انتهى اهـ سم (قوله) خلافاً لجمع أيضاً وبحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع بركة وتنزيل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا نزلت على قلب القارىء والحق بها الاستئجار لمحض الذكروا الدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه

أو مع الدعاء يمثل ما حصل من الاجر له أو بغيره عقبها عين زمانا أو مكانا أولاً ونية الثواب له من غير دعاء لغو خلافاً لجمع وإن اختار السبكي ما قالوه وكذا أهديت قراءتي أو ثوابها له خلافاً لجمع أيضاً وبحضرة المستأجر أي أو نحو ولده فيما يظهر ومع ذكره في القلب حالتها كما ذكره بعضهم وذلك لأن موضعها موضع بركة وتنزيل رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا نزلت على قلب القارىء والحق بها الاستئجار لمحض الذكروا الدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه

أعقب القراءة بالدعاء له أو جعل أجر قراءته له أم لا اهـ (قوله أو مع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد أو بحضرة المستأجر ش (قوله أو بغيره) عطف على يمثل والغير كالمغفرة ش (قوله) ومع ذكره في القلب حالتها أي القراءة ظاهرة أنه لا يكتفي بمجرد كون القراءة بحضرة من ذكره وقد يقال قياس ما تقدم في القراءة عند القبر خلافاً فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهاً مستقلاً ليس من تنمة ما قبله فلا اشكال (فروع) في فتاوى السيوطي مسألة شخص حج حجة نافلة فقال له آخر يعني ثواب حجك بكذا فقال له بعثك فهل ذلك صحيح وينتقل ثواب ذلك اليه وإذا قال شخص لا آخر أقر إلى كل يوم ما تيسر من القرآن واجعل ثوابه لي وجعل له على ذلك ما لا معلوماً ففعل فهل ثواب القراءة للمجموع له الجواب أما مسألة الحج وسائر العبادات فباطلة عند الفقهاء



جائز كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافا لمن فيه لانه صلى (١٥٩) الله عليه وسلم أذن لنا بامره بنحو سؤال الوسيلة

له في كل دعاء له بما فيه زيادة  
تعظيمه وحذف مثل في الاولى  
كثير شائع لغة واستعلا  
نظير ما مر في بما باع به فلان  
فرسه وليس في الدعاء  
بالزيادة في الشرف ما يوهم  
النقص خلافا لمن وهم فيه  
ايضا كما بينته في الفتاوى  
وفي حديث ابى المشهور  
كم اجعل لك من صلاتي  
أى دعائى أصل عظيم في  
الدعاء له عقب القراءة  
وغيرها من الزيادة في شرفه  
ان يتقبل الله عمل الداعي  
بذلك ويثيبه عليه وكل من  
أثيب من الامة كان له صلى  
الله عليه وسلم مثل ثوابه  
مضاعفا بعدد الوسائط التي  
بينه وبين كل عامل مع اعتبار  
زيادة مضاعفة كل مرتبة  
عما بعده في الاول ثواب  
ابلاغ الصالحى وعمله وفي  
الثانية هذا وابلغ التابعى  
وعمله وفي الثالثة ذلك كله  
وابلاغ تابع التابعى وعمله  
وهكذا وذلك شرف لا غاية  
له (فرع) استوجر لقراءة  
فقر اجنبوا ولو ناسيا لم يستحق  
شيئا لان القصد بالاستتجار عليها  
لها حصول ثوابها لانه  
اقرب الى نزول الرحمة وقبول  
الدعاء عقبها والجنب لا  
ثواب له على قراءته بل على  
قصده في سورة النسيان كن  
صلى بنجاسة ناسيا لا يثاب  
على افعال الصلاة المتوقفة  
على الطهارة بل على مالا

بعدها) أى قراءة القرآن (قوله جائز الخ) يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سم على حج  
اه رشيدى وفي عرش (فائدة) وقع السؤال عما يقع من الداعين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما  
قرأت زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف امثاله الى روح فلان او في  
صحيفته او نحو ذلك هل يجوز ام يمتنع لما فيه من اشعار تعظيم المدعوله بذلك حيث اعتنى به فدعاه باضعاف  
مادعاه للرسول صلى الله عليه وسلم اقول الظاهر الجواز لان الداعى لم يقصد بذلك معظما لغيره عليه صلى الله  
عليه وسلم بل كلامه محمول على اظهار احتياجه لغيره لرحمته سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور  
وللاشارة الى انه صلى الله عليه وسلم لقرب مكانته من الله تعالى الاجابة بالنسبة له محقة وغيره ليعدر تيبته عما  
اعطيه صلى الله عليه وسلم لا لتحقيق الاجابة له بل قد لا تكون مظنونة فتناسب تأكيد الدعاء له وتكرير رجاء  
الاجابة (قوله بنحو سؤال الخ) متعلق بالامر والاولى بسؤال نحو الوسيلة او بنحو امره بسؤال الخ (قوله  
في كل دعاء الخ) متعلق باذن و (قوله بما الخ) متعلق بدعاء (قوله وحذف مثل الخ) قد يقال ما الداعى الى ذلك  
وأما التقدير في مسألة البيع فضرورى فليتأمل فان الوارد في نقل حسنات الظالم الى ديوان المظلوم مشعر بانه لا  
منع في نقل الثواب عن العامل الى غيره شرعا ووقع لبعض العارفين انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال  
له يا رسول الله انى جعلت لك ثواب اورادى او نحو ذلك فقال له عليه السلام ابق لنفسك كذا وكذا اه سيد  
عمر (قوله وفي حديث ابى الخ) خبر مقدم لقوله اصل عظيم (قوله عمل الداعى بذلك) اى باجعل ثواب ذلك  
او مثله زيادة الخ وعمله شامل لقراءته ودعائه بعدها وغيرهما (قوله فى الاولى الخ) مفرع على قوله وكل من  
أثيب من الامة الخ (قوله ثواب ابلاغ الخ) أى مثله أخذ اماما بل عشرة أمثاله باعتبار أقل مراتب المضاعفة  
كما اشار اليه بقوله مع اعتبار زيادة الخ (قوله وفي الثانية هذا الخ) لعل المشار اليه هنا وفيما يأتى الابلاغ فقط  
فان الظاهر ان سبب ابلاغ وعمل كل طبقة ابلاغ الطبقة التى قبلنا فقط دون عملها ولعل قول المحشى سم  
العلامة قوله وفي الثانية هذا يتأمل جدا اه مبناه ان المشار اليه كل من الابلاغ والعمل كما هو المتبادر  
ويحتمل ان وجه التأمل ان المناسب ان يقول مائة امثال هذا اى باعتبار أقل مراتب المضاعفة الحاصلة  
للصالحى ثم له صلى الله عليه وسلم (قوله حصول ثوابها) اى مثل ثوابها كما تبين من قوله السابق آتفا وحذف  
مثل الخ اه كردى وفيه تأمل (قوله لانه) اى حصول ثوابها (قوله والجنب لا ثواب له الخ) اى حتى يقصد  
حصول مثله للبيت مثلا بالاستتجار (قوله لا تحصل) من التحصيل (قوله المذكور) وهو ثواب القراءة (قوله

وأما مسألة القراءة فحائزة اذا شرط الدعاء بعدها والمال الذى ياخذ من باب الجمالة وهى جمالة على الدعاء  
لاعلى القراءة فان ثواب القراءة للقارى ولا يمكن نقله للمدعوله وانما يقال له مثل ثوابه فيدعو بذلك ويحصل له  
ان استجاب الله الدعاء وكذا حكم القارى بلا جمالة في الدعاء (مسئلة) فيمن يقرأ اخبات من القرآن باجرة  
هل يحل له ذلك وهل ما ياخذ من الاجرة من باب التكسب والصدقة الجواب نعم يحل له اخذ المال على القراءة  
والدعاء بعدها وليس ذلك من باب الاجرة والصدقة بل من باب الجمالة فان القراءة لا يجوز الاستتجار عليها  
لان منفعتها لا تعود للاستتجار لما تقر في مذهبن أن ثواب القراءة للقارى لا للبرء له وتجاوز الجمالة عليها  
ان شرط الدعاء بعدها والا فلا وتكون الجمالة على الدعاء لا على القراءة هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا  
اشياخنا وفي شرح المهذب انه لا يجوز الاستتجار لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وتجاوز الجمالة ان كانت على  
الدعاء عند زيارة قبره لان الدعاء تدخله النيابة ولا يضر الجهل بنفس الدعاء وان كانت على مجرد الوقوف عنده  
ومشاهدته فلا لانه لا تدخله النيابة اه ومسئلة القراءة نظيره اه كلام السيوطى ولا يخفى ما فيه مما  
ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستتجار على القراءة واقتضاء منع الجمالة على الزيارة والاستتجار للدعاء عند  
القبر المكرم (قوله جائز) قد يؤخذ منه اجعل ثواب ذلك او مثله في صحيفة فلان (قوله بل حسن مندوب اليه  
الخ) كذا اشرح مر (قوله وفي الثانية هذا) يتأمل جدا

يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة مع عذره فن اطلق اثابة الجنب الناسي يحمل كلامه على اثابته  
على القصد لا غير وإثابته عليه لا تحصل غرض المستتجار المذكور ويؤيد عدم الاعتداد بقراءته عدم نذب سجود التلاوة

لها كإمر وقولهم لو نذرنا فقرأنا (١٦٠) يجوز أنه لأن القصد من النذر التقرب والمعصية أى ولو في الصورة لتدخل قراءة الناس

لها) أى لقراءة الجنب (قوله وقولهم الخ) عطف على عدم ندب الخ (قوله لو نذرنا) أى القراءة (قوله والمعصية) مبتدأ خبره قوله لا يتقرب بها والجملة حال من القصد على مختار سيويوه (قوله لتدخل الخ) تعليل للتعميم بالغاية (قوله وبه فارق الخ) أى يكون القصد من النظر التقرب الخ (قوله ولغا النذر) مستأنف اه عش والأولى عطفه على جملة لو نذرنا فقرأنا الخ (قوله أن نص) أى الناذر (فيه) أى النذر (عليها) أى القراءة (قوله ويظهر أن المستأجر الخ) قضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنب بل الظاهر صحة العقد مع وجودها اه سم وقال عش وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستأجر عينه ولا ينص على أن يقرأه جنبا فيتفق له الجنابة ويعلم معها بخلاف ما لو استأجر عينه وهو جنب ليعلمه جنبا فلا يصح لأن ما ذكر عقد على معصية وهو فاسد لا يقال المؤجر يتمكن من التعليم بقصد الذكرا لانا نقول قصده للذكرا إنما يمنع كون المأني به قرأنا حين التعليم لا يراده على كون المعلم قرأنا فهو تنصيص من المستأجر على فعل المعصية اه وفيه تأمل (قوله أن المستأجر) بفتح الجيم و(قوله يستحق) أى الاجارة (قوله وافي بعضهم) اعتمده النهاية (قوله بأنه لو ترك) (فرع) نقل أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بأن الاجير لقراءة القرآن لو قرأه آية آية وعقب كل آية بتفسيره لم يستحق شيئا وانكر مر ذلك وقال أن صح حل على ما لو شرط التوالى او قامت عليه قرينة (فرع آخر) افتى شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو التركى ايضا (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن فى القراءة فى التعليم للحاجة الى ذلك سم على حجج اه عش وقوله بالقلم الهندى الخ فيه تأمل فان المكتوب بالقلم الهندى ونحوه إنما هو ترجمة القرآن لانفسه (قوله لزومه قراءة ما تركه الخ) فلوم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى اه عش (قوله قلت هنا قرينة الخ) أن كانت كونه عند القبر فقد يرد ما لو نذر القراءة عنده اه سم (قوله لو وقعها) متعلق بصارفة و(قوله عما استؤجر له) متعلق بوقوعها أى انها تصرف القراءة لما استؤجر له عن غيره اه رشيدى (قوله وصحناه) أى وهو الراجح اه عش وعبارة الرشيدى قوله وصحناه أى خلاف ما مر من الحصر فى الصور الاربع اه (قوله وتصح الاجارة) الى التنبيه فى النهاية (قوله أن امنت) ببناء المفعول (قوله من الحضن) بكسر الحاء و(قوله الى الكشح) هو اسم لما تحت المحاصرة اه عش قول المتن (وارضاع) شامل لما لو كانت المرضة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما فى البيان شرح مر اه سم واعتمد المغنى ما فى البيان من اشتراط بلوغ المرضة تسع سنين (قوله ولولبنا) بالقصر اه عش قال المغنى ظاهر كلام المصنف صحة الاجارة على ارضاع اللب أو كذلك وان كان ارضاعه واجبا على الام كما يعلم من باب النفقات خلافا للزركشى اه (قوله لان الحضنة الخ) عبارة المغنى اما الحضنة فانه نوع خدمة واما الارضاع فللقوله تعالى فان ارضعن لكم الآية واذا جاز الاستئجار للارضاع وحده فله مع الحضنة أولى

(قوله ويظهر أن المستأجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنبا) اعتمده مر وقضيته عدم انفساخ الاجارة بعروض الجنابة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها وقضية ما تقدم من انفساخ الاجارة بطر وحيض من استؤجرت لخدمة مسجد انها لو خدمته مع الحيض لم تستحق الاجارة والام تنفسخ الاجارة وقد يشك على مسألة الجنب المذكورة لان مقصود الخدمة حاصل مع الحيض الا ان يفرق بان الجنب يمكنه دفع اثم القراءة بان لا يقصد القرآنية والحائض لا يمكنه دفع اثم المكث بالاختيار نعم ان كانت الخدمة بدون مكث ككنس امكن بدونه فلا يبعد عدم الانفساخ بطر والحيض (قلت هنا قرينة صارفة) ان كانت كونه عند القبر فقد يرد ما لو نذر القراءة عنده (فرع) نقل أن شيخنا الشهاب الرملى أفتى بأن الاجير لقراءة القرآن لو قرأه آية آية وعقب كل آية بتفسيره لم يستحق شيئا وانكر مر ذلك وقال أن صح حل على ما لو شرط التوالى او قامت عليه قرينة (فرع آخر) افتى شيخنا المذكور بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جوازه بنحو التركى ايضا (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن فى القراءة فى التعليم للحاجة الى ذلك (قوله أن امنت على الاوجه) اعتمده مر (قوله من الحضن) بكسر الحاء (قوله فى المتن وارضاع) وشمل كلام المصنف ما لو

لا يتقرب بها وبه فارق البر بقراءة الجنب سواء أنص فى حلقه على القراءة وحدها او مع الجنابة ولغا النذر ان نص فيه عليها مع الجنابة ويظهر أن المستأجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنبا لان الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة وافي بعضهم بأنه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزومه قراءة ما تركه ولا يلزمه استئناف ما بعده وبأن من استؤجر لقراءة على قبر لا يلزمه عند الشروع أن ينوى أن ذلك عما استؤجر عنه أى بل الشرط عدم الصارف فان قلت صرحوا فى النذر بأنه لا بد أن ينوى انها عنه قلت هنا قرينة صارفة لوقوعها عما استؤجر له ولا كذلك ثم ومن ثم لو استؤجر هنا لمطلق القراءة وصحناه احتاج للنية فيما يظهر او لا لمطلقها كالقراءة بحضرتها لم يحتج لها فذكر القبر مثال (و) تصح الاجارة من الزوج وغيره لحره أو امة ولو كافرة ان امنت على الاوجه (لحضنة) وهى الكبرى الآتية فى كلامه من الحضن وهو من الابط الى الكشح لان الحضنة تضمه اليه (وارضاع) ولو لبنا (معا) وحينئذ المفعول عليه كلاهما لانها مقصودان (ولا أحدهما فقط) لان الحضنة نوع خدمة وآية الارضاع السابقة اول الباب

وهي وضعت في الحجر والقامه  
للثدى وعصره له لتوقفه  
عليها ومن ثم كانت هي  
المعقود عليها واللبن تابع  
اذا الاجارة موضوعة للمنافع  
وانما الاعيان تتبع للضرورة  
وانما صحت له مع نفيها توسعة  
فيه لمزيد الحاجة اليه  
ويجب في ذلك تعيين مدة  
الرضاع ومحلها هو بيته لانه  
احفظ له او بيت المرضعة  
لانه اسهل فان امتعت من  
ملازمة ماعين او سافرت  
تخير ولا اجرة لها من حين  
الفسخ والصبي برؤيته او  
وصفه على ما في الحاوى  
لاختلاف شربه باختلاف  
نحو سنة وتكلف المرضعة  
أكل وشرب كل ما يكثر  
اللبن وترك ما يضره كوطء  
حليل يضر والاختيار وعدم  
استمرار الطفل لبنها لعله  
فيه عيب يتخير به المستاجر  
ولو سقته لبن غير هافي اجارة  
ذمة استحققت الاجرة او عين  
فلا ( والاصح انه ) اى  
الشان (لا يستتبع أحدهما)  
اى الارضاع والحضانة  
الكبرى ( الاخر )  
لاستقلالها مع جواز استقلال  
كل منها بالاجارة (والحضانة)  
الكبرى (حفظ صبي) أى  
جنسه الصادق بالاثني  
والختي ( وتعده بغسل  
رأسه وبدنه وثيابه ودهنه)  
بفتح الدال (وكحله وربطه  
في المهد وتحريكه لينام  
ونحوها ) لاقتضاء اسم

والحاجة داعية الى ذلك اه (قوله ويدخل) الى قوله فان امتعت في المغنى الا قوله وانما الى ويجب (قوله  
فيه) اى الارضاع (قوله لتوقفه عليها) اى الارضاع على الحضانة الصغرى (قوله كانت هي) اى الحضانة  
الصغرى و (قوله وانما صحت له) اى الارضاع اه ع ش (قوله مع نفيها) اى عدم ذكرها لما سياتى مر  
من انه لو استاجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم يصح لكن لم يذكر التحفة قوله مر ولو استاجرها  
للارضاع الخ وعبر هنا بمثل ما عبر به الشارح مر فكتب عليه سم مانصه قوله وانما صحت مع نفيها الخ  
ظاهره مع نفي الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفي  
الحضانة جاز بقوله الكبرى وعبارة الزركشي فان استاجر للرضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص  
الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى واما نفي الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقراءه لكن في الكفاية  
عن القاضي الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه ع ش اقول وظاهر صنيع المغنى موافق لما في  
النهاية من عدم صحة الاجارة مع نفي الحضانة الصغرى (قوله ويجب في ذلك) اى في الاستئجار للارضاع (قوله  
بيته) اى الصبي (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به سم وع ش اى وان ارضعت  
رشيدى (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحاوى) عبارة النهاية والمغنى كافى الحاوى  
اه (قوله باختلاف نحو سنة) اسقط النهاية والمغنى لفظة النحر وقال الرشيدى قوله مر باختلاف سنة قد  
يؤخذ منه ان المراد بوصفه ذكر سنة فليراجع اه (قوله وتكلف المرضعة اكل وشرب كل ما يكثر اللبن)  
قاله الرافعى وقال ابن الرفعة الذى قاله الماوردى اى الصيمرى والرويانى انه اى المكثرى منعها من اكل  
ما يضر لبنها اه وهذا أظهر مغنى واسنى (قوله ما يكثر اللبن) ينبغي ان المراد الكثرة الى حد الكفاية لا غير  
فليراجع اه رشيدى (قوله كوطء حليل يضر) والاقرب انها تصير ناشزة بذلك فلا تستحق نفقة وان ذن  
الزوج لها في ذلك قياسا على ما لو اذن لها في السفر لحاجتها وحدها وغاية الاذن لها في ذلك سقوط الاثم عنها  
فقط وان الزوج يحرم عليه الوطء وان خاف العنت لما فيه من الاضرار بالولد المؤدى الى قتله فيجوز له نكاح  
الامة حينئذ ونقل عن بعض اهل العصر خلاف ما قلناه في المسئلة الاولى فاحذر اه ع ش (قوله وعدم  
استمرار الخ) مبتدا خبره عيب اى عدم كون اللبن مريثا له اى محمود العاقبة عيب اه كرى عبارة المغنى  
اذ لم يقبل الرضيع ثديها في انفساخ الاجارة وجهان في تعليق القاضي وينبغي عدم الانفساخ وثبوت  
الخيار وفي الحاوى والبحران الطفل اذا لم يشرب لبنها لعله في اللبن فهو عيب يثبت للمستاجر الفسخ اه  
(قوله ولو سقته) الى قوله اما الدهن في المغنى (قوله اما الدهن الخ) لم ار من تعرض للكحل ونحو ماء واشنان  
لغسله وغسل ثوبه وينبغي ان يكون حكمه حكم الدهن اه سيد عمر عبارة ع ش وينبغي ان مثل الدهن في  
كونه على الاب اجرة القابلة لفعولها المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام بما جرت به  
العادة من نحو ملازمة ما قبل الولادة وغسل بدنهما وثيابها فانه عليها كصرهما ما تحتاج اليه للمرض اه (قوله  
ف قيل على الاب وقيل الخ) وجميع المغنى بينهما مانصه واما بالضم في الروضة كاصلا انه على الاب فان جرى

كانت الرضعة صغيرة لم تبلغ تسع سنين خلافا لما في التبيان شرح مر (قوله وانما صحت له مع نفيها) ظاهره  
مع نفي الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف في شرح الروض الحضانة في قوله وان نفي الحضانة جاز  
بقوله الكبرى وعبارة الزركشي فان استاجر للرضاع ونفى الحضانة فالاصح الصحة ثم قال وخص الامام  
الخلاف بنفى الحضانة الصغرى فاما نفي الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازه واقراءه لكن في الكفاية عن القاضي  
الحسين جريان الخلاف فيها ايضا اه وعبارة شرح مر ولو استاجرها للارضاع ونفى الحضانة الصغرى لم  
يصح اه (قوله ولا اجرة لها من حين الفسخ) ظاهره وان لم تعلم به (قوله والصبي) عطف على مدة الرضاع ع ش  
(قوله او وصفه الخ) كذا شرح مر (قوله وتكلف المرضعة الخ) جزم به الروض ومر (قوله اما الدهن بالضم  
الخ) سكت عن الكحل بالضم وسياتي حكمه بالنسبة للكحل (قوله والذى يتجه الاول) اعتمده مر (قوله

إذا العادة في ذلك لا تنضب  
(ولو استأجر لها) أى  
الحضانة الكبرى والارضاع  
(فانقطع اللبن فالذهب  
انفساخ العدة في الارضاع)  
فيسقط قسطه من الاجرة  
(دون الحضانة) لما مر أن  
كلاهما مقصود معقود  
عليه (والاصح أنه لا يجب  
حبر وخط وكحل) وصيغ  
وطلع (على وراق) وهو  
الناسخ (وخياط وكحال)  
وصباغ وملقح اقتصارا  
على مدلول اللفظ مع أن  
وضع الاجارة أنه لا يستحق  
بها عين (قلت صحح الرافي  
في الشرح) الكبير (الرجوع  
فيه الى العادة) اذا  
ضابط له لغة ولا شرعا  
(تنبيه) غالب استدراكات  
المتن على أصله من الشرح  
وحينئذ فقد يقال ماحكمة  
الاستناد اليه في هذا الموضع  
لا غير وقد يجاب بأنه هنا  
لم يرجح له أحد الموضعين  
المتناضين فارسلهما بخلاف  
البقية ثم رأيت لشارح  
ما قد يخالف ذلك وليس  
كما قال (فان اضطربت)  
العادة (وجب البيان) نفيًا  
للغرض (ولما) يبين في  
العقد من عليه ذلك (فتبطل  
الاجارة والله أعلم) لما فيها  
من الغرر المؤدى الى  
التنازع لا الى غاية وأفهم

عرف البلد بخلافه فوجهان اه والظاهر منهما اتباع العرف اه (قوله إذا العادة في ذلك لا تنضب) قد  
يقال اطلاق عدم الانضباط محل تأمل فقد ينضب ويطر في بعض المواضع اه سيد عمر عبارة سم قد  
يقال عدم انضباطها لا يوجب انه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة اه (قوله أى الحضانة الكبرى) إلى  
التنبيه في المغنى (قوله فيسقط قسطه) بان تعتبر نسبة اجرة مثل الارضاع لمجموع اجرتى الارضاع والحضانة  
ويؤخذ مثل هذه النسبة من المسمى ع ش اه بجري قول المتن (حبر الخ) بكسر الحاء اسم للبداد  
وكالمذكورات فيما ذكر قلم الناسخ ومروء الكحال وابرة الخياط ونحوها اسنى ومغنى زاد النهاية ومرهم  
الجر ايجى وصابون وماء الغسال اه (قوله وهو الناسخ) اما يباع الورق فيقال له كاغدى اه مغنى (قوله  
مع أن وضع الاجارة الخ) وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة نهاية ومغنى قول المتن (صحح الرافي الخ)  
اعتمده الروض وشيخ الاسلام والنهاية والمغنى قول المتن (الرجوع فيه) أى المذكور اه مغنى (قول المتن  
إلى العادة) أى العرف اه روض (قوله من الشرح) أى الشرح الكبير للرافعى (قوله) وقد يجاب بانه  
هنا لم يرجح الخ) خلافا للنهاية وشرحي الروض والبهجة (قوله فان اضطربت العادة) أى ولم يكن عرف كما  
فهم بالاولى مغنى وشرح الروض قول المتن (وجب البيان) وحيث شرطت على الاجير فلا بد من التقدير في نحو  
المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستاجر وشرط عليه فلا  
يجب عليه ذلك شرح م ر وقوله وحيث شرطت يخرج ما لو كانت عليه بالعرف اه سم قال الرشيدى قوله م ر  
وأخواته أى مما يستهلك كالكحل بخلاف الابرة والقلم كذا ظهر فليراجع اه (قوله وافهم) إلى قوله وقطع  
في المغنى والنهاية (قوله) اما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الاوجه اه مغنى زاد النهاية وفى  
ذكر المصنف كلام الشرح إشعارا بترجيح ما فيه وهو المعتمد وإذا اوجبتنا الخط والصغ على المؤجر أى  
حيث جرت به العادة او شرط عليه فالوجه ملك المستاجر لها فيتصرف فيه كالثوب لان المؤجر اتلفه على

إذا العادة في ذلك لا تنضب) قد يقال عدم انضباطها لا يوجب أنه على الاب بدليل ما يأتي في الزيادة (قوله في المتن  
والاصح أنه لا يجب حبر وخط الخ) قال في شرح الروض وكالمذكورات فيما ذكر قلم الناسخ ومروء الكحال  
وابرة الخياط ونحوها اه زاد م ر في شرحه ومرهم الجرائجى وصابون وماء الغسال اه (فرع)  
في شرح البهجة للشيخ الاسلام مانصه قال السبكي وإذا اوجبتنا الخط والصغ على المؤجر هل نقول ان  
المستاجر يملكه حتى يتصرف فيه كالثوب وان المؤجر اتلفه على ملك نفسه او كيف الحال و قريب منه  
الكلام على ماء الارض المستجرة للزرع والذي يظهر فيه انه باق على ملك مال كها ينتفع به المستاجر لنفسه  
وفى اللبن والكحل كذلك واما الخيط والصغ فالضرورة تجوز الى تقدير نقل الملك والحقوق اما تقدم  
الخطب الذى يوفده الخباز ولا شك انه يتلف على ملكه اه ما فى شرح البهجة ويتجه ان الخبر كالخيط  
والصغ وان المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل ومالا فاما يتوقف عليه  
الانتفاع بعد الخيط والصغ فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطته بدون الخيط ولا بعد صيغته باعتبار كونه  
مصبوغا بدون الصغ يملكه المستاجر ومالا يتوقف عليه ذلك كما الارض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن  
انفصل ما شرب منه عنها وكالكحل فانه بعد وضعه فى العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل عنها  
بعد ذلك وكالخطب فانه بعد حى التنور باحراقه والخبز يستغنى عن رماده ولا شك ان الخبر من القسم الاول  
لانه بعد الكتابة لا ينتفع بالمكتوب بدون الخبر وان اللبن من القسم الثانى لانه بعد حصوله فى المعدة يحصل  
التغذى ثم يستغنى عنه حتى لو انفصل كان التغذى بما له فليتأمل (قوله فى المتن قلت صحح الرافي فى الشرح الخ)  
وحيث شرطت على الاخير فلا بد من التقدير فى نحو المرهم وأخواته فان شرطه مطلقا فسد العقد بخلاف ما لو  
اقتضى العرف كونه على المستاجر او شرط عليه فلا يجب ذلك شرح م ر (قول فى المتن الرجوع فيه إلى  
العادة) عبر فى الروض بالعرف (قوله فى المتن فان اضطربت ووجب البيان الخ) قال فى الروض فان لم توجه أى  
ذكره بات لم يختلف العرف فشرطه بلا تقدير بطل أى العقد اه (قوله وافهم كلام الامام) وهو الاوجه

وقطع ابن الرفعة فيما إذا كانت على مدة وجوز التردد فيما إذا كانت على عمل (فرع) (١٦٣) اقتضى كلامهم وصرح بعضهم أن

الطيب الماهر أي بأن كان خطؤه نادرا وإن لم يكن ماهر في العلم فيما يظهر لانا نجد بعض الأطباء استفاد من طول التجربة والعلاج ما قل به خطؤه جدا وبعضهم لعدم ذلك ما كثر به خطؤه فتعين الضبط بما ذكرته لو شرطت له أجرة وأعطى ثمن الأدوية فعالجها فلم يبرأ استحق المسمى أن يحسب الاجارة والافاجرة المثل وليس للعليل الرجوع عليه بشيء لأن المستاجر عليه المعالجة لا الشفاء بل أن شرط بطلت الاجارة لأنه يبد الله لا غير نعم أن جاعله عليه صح ولم يستحق المسمى إلا بعد وجوده كما هو ظاهر أما غير الماهر المذكور بقياس ما يأتي أو ائله الجراح والتعازير من أنه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجرة ويرجع عليه بثمن الأدوية لتقصيره بمباشرة للماليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا النفع (فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة (يجب) يعني يتعين لدفع الخيار الآتي على المكري (تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (إلى المكترى) لتوقف الاتقاع عليه وهو أمانة

ملك نفسه ويظهر لي الحاق الخبر بالخطو والصنع ولم أر فيه شيئا ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقر من ذلك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه أي ماء الأرض كما افاده السبكي أنه باق على ملك مالكها ينتفع به المستاجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك أي أنه باق على المؤجر وينتفع به المستاجر وأما الخطو والصنع فالضرورة تجوز إلى نقل الملك والحقوه بما تقدم الحطب الذي يوقده الخباز ولا شك أنه يتلف على ملك مالكه أه بادي زيادة من عش وفي سم بعد ذكر قوله مر وإذا أوجبت إلى آخره عن الغرر الامسئلة الحاق الخبر مانصه ويتجه أن الخبر كالخطو والصنع وأن المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الاتقاع بعد حصول العمل وما لا فائتوقف عليه الاتقاع بعد كالخطو والصنع فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطته بدون الخطو ولا بعد صبغه باعتبار كونه مصبوغا بدون الصنع يملكه المستاجر وما لا يتوقف عليه ذلك كما الأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وإن انفصل ما شربت منه عنه وكالكحل فانه بعد وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وإن انفصل منها بعد ذلك وكالحطب فانه بعد حرقه التنور باحرقه والخبز يستغنى عن رماده ولا شك أن الخبر من القسم الاول لانه بعد الكتابة لا ينتفع بالمكتوب بدون الخبر وأن اللبن من القسم الثاني لانه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذي حتى لو انفصل كان التغذي بحاله فليتامل اه (قوله وقطع ابن الرفعة الخ) أي بدم وجوب غير العمل في اجارة العين (قوله اقتضى كلامهم) إلى قوله أما غير الماهر في النهاية الا قوله بان إلى لو شرطت (قوله لعدم ذلك) أي طول التجربة والعلاج (قوله ما كثر به خطؤه) الاولى الاخصر كثر خطؤه باسقاط ما وبه عطف على استفاد الخ (قوله لو شرطت الخ) خبر أن الطيب الخ (قوله أما غير الماهر الخ) هل استجارة صحيح أو لا إن كان الاول قد يشكل الحكم الذي ذكره وإن كان الثاني فقد يقيد الرجوع بثمن الادوية بالجهل بحاله مر فليحرر سم على حج والظاهر الثاني ولا شيء له في مقابلة عمله لانه لا يقابل باجرة لعدم الاتقاع به بل الغالب على عمل مثله الضرر اه ع (قوله انه لا يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ (قوله انه لا يستحق اجرة الخ) ظاهره وإن حصل البرء والشفاء فصل فيما يلزم المكري أو المكترى (قوله فيما يلزم) إلى قوله وانه لا يكلف النزاع في النهاية الا قوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله وفي اطلاقه إلى وانه لو شرط (قوله فيما يلزم المكري الخ) أي وما يتبع ذلك من انقاس الاجارة بتلف الدابة وغيره اه ع (قوله يعني) إلى قوله اه في المعنى (قوله لدفع الخيار الخ) أي لا يدفع الاثم اه ع (قوله على المكري) متعلق بيجب (قوله ضبة الدار) أي العلق المثبت في بابها (قوله معها) أي الدار (قوله لتوقف الاتقاع عليه) (فرع) هل يصح اجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة إن أمكن الاتقاع بها بلا باب كان أمكن التسليم من الجدار وعلى الصحة قبل ثبت الخيار للجاهل كان رأها قبل ثم سد بابها ثم استاجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة سم على حج اه ع (قوله ضمنه) أي بقيمته (قوله وفيها الخ) أي التالف بتقصير والتلف بدونه (قوله فان إلى الخ) أي من التجديد وقضية قوله أو لا يعني يتعين لدفع الخيار أنه لا يجبر على تسليم المفتاح ايضا ولا يأثم بامتناعه وهو مشكل فانه حيث صحت الاجارة يستحق المكترى المنفعة على المكري فعدم التسليم والتجديد امتناع من حق توجه عليه فعلة فالقياس أنه يأثم بعدمه ويجبر على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلا اه ع (قوله وهذا وجه لا سيما في الابتداء لكن) كلام شرعي الروض والبهجة ايضا كالصرح في عدم الاثم بعدم التسليم ابتداء ودوا ما وفي عدم الجبر عليه كذلك بل عبارة المنهج مع شرحه صريح في ذلك وهي فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري عليه تسليم مفتاح دار معها المكترى وعمارها وكس تلج بسطحها سواء في وجوب

شرح مر (قوله استحق المسمى) اعتمده مر وكذا قوله نعم أن جاعله (قوله أما غير الماهر الخ) هل استجاره صحيح أو لا إن كان الاول قد يشكل الحكم الذي ذكره وإن كان الثاني فقد يقيد الرجوع بثمن الادوية بالجهل بحاله مر فليحرر (فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار أو دابة) (قوله معها) أي الدار

يده فاذا تالف بتقصيره ضمنه أو عدمه فلا وفيها يلزم المكري تجديده فان أبي لم يجبر ولم يأثم لكن يتخير المكترى وكذا في جميع ما يأتي

وعذر فيه احتمال ما قاله  
وخرج بالضبة القفل فلا  
يجب تسليمه فضلا عن  
مفتاحه لانه مئة وول وائس  
بتابع (وعمارتها) الشاملة  
لنحو تطيين سطح واعادة  
رخام قلعه هو أو غيره كما  
هو ظاهر ولا نظر لكون  
القائم به مجرد الزينة لانها  
غرض مقصود ومن ثم  
امتنع (على المؤجر) قلعه  
ابتداء ودواما وان احتاجت  
آلات جديدة (فان بادر)  
أى قبل مضي مدة لها أجرة  
كما هو ظاهر (وأصلحها) أو  
سلم المفتاح فذاك (وإلا)  
يبادر (فالمكترى) قهرا  
(على المؤجر الخيار) ان  
نقصت المنفعة بين الفسخ  
والإبقاء لتضرره ومن ثم  
زال نزواله فاذا وكف  
السقف تخير حالة وكف  
فقط مالم يتولد منه نقص  
وبحث أبو زرعة سقوطه  
بالبلات بدل الرخام لان  
التفاوت بينهما ليس فيه  
كبير وقع اه وفي اطلاقه  
ما فيه فالذى يتجه انهما ان  
تفاوتا أجرة لها وقع تخير  
وإلا فلا وانه لو شرط  
إبقاء الرخام فسخ بخلاف  
الشرط هذا في حادث أما  
مقارن علم به المكترى فلا  
خيار وان علم أنه من وظيفة  
المكترى لتقصيره باقدا مه

تسليم المفتاح الابتداء والدوام وليس المراد بكون ما ذكر واجبا على المكترى أنه ياتم بتركه او انه يجبر عليه  
بل أنه ان تركه ثبت للمكترى الخيار اه اختصارا وفي المغنى نحوها وعلم بذلك ان قول الشارح فان أبى الخ  
معناه فان أبى المؤجر من التسليم ابتداء والتجديد بعد التلف لم يجبر الخ (قوله قال القاضي الخ) اعتمده المغنى  
وكذا النهاية قال الرشيدى قوله مر وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر الخ لعل صورة المسئلة  
انه غير متنعف بالدار في تلك المدة كما هو ظاهر فليراجع واعلم انه رجع اليه الشارح مر بعد ان كان تبع ان  
حجج في التنظير في كلام القاضي اه زاد ع ش ووجهه اى الانفساخ انه بامتناع المؤجر من تسليم  
المفتاح فات جزء من المنفعة المعقود عليها كتلف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك يقتضى ثبوت الخيار  
للمكترى لتفريق الصفقة عليه وفي سم على حج ما يصرح بذلك حيث قال مانصه قوله قال القاضي وينفسخ  
في مدة المنع ما قاله القاضي ظاهر شرح مرو يؤيده ويوافقه ماسيا في غضب نحو الدابة من ثبوت الخيار  
والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام القاضي وتخصيص صحته  
بحالة الجهل المذكورة نظر اه (قوله فلا يجب تسليمه الخ) وان اعتيد ولا يثبت له بمنعه خيار روض ومضى  
(قوله قلعه هو) اى المؤجر او غيره ولو للمكترى وضمانه لما قلعه لا يسقط خياره حيث لم يعده المكترى  
(قوله به) أى قلعه الرخام (قوله لانها) أى الزينة اه ع ش قول المتن (على المؤجر) لفظ على المؤجر  
وقع في نسخ المحلى والمغنى والنهاية عقب قوله وعمارها لاهنا بعكس ما في التحفة اه بصرى اقول صنيع  
التحفة لا اتصال الشاملة الخ بمنعوتة وكون قوله وان احتاجت الخ غاية في المتن عليه احسن من صنيعهم إلا  
انه كان المناسب ان يؤخره عن قوله قلعه ابتداء ودواما (قوله وان احتاجت الخ) غاية في المتن اه رشيدى  
(قوله ان نقصت المنفعة) الى قوله وبحث في المغنى (قوله بين الفسخ الخ) متعلق بالخيار (قوله زال)  
أى الخيار (قوله بزواله) اى التضرر (قوله فاذا وكف الخ) اى نزل المطر منه اه ع ش عبارة المغنى  
فاذا وكف البيت اى قطر سقفه في المطر لترك التطيين ثبت له الخيار في تلك الحالة فاذا انقطع زال الخيار إلا  
إذا حصل بسببه نقص اه (قوله مالم يتولد منه نقص) يؤخذ ماسيا في مسئلة الدابة انه لو كان الوكف لحلل  
في السقف لم يعلم به قبل انه يستحق ارش النقص لما مضى سواء فسخ الاجارة ام لا اه ع ش (قوله نقص)  
أى في نحو المنفعة فيما يظهر لا في العين حيث لا تنقص المنفعة سيد عمر والمراد بالمنفعة ما يشمل الزينة اخذا  
بما مر في الرخام (قوله وبحث ابو زرعة سقوطه) اى الخيار والمعتمد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة  
به مقصودة وقد فأت اه ع ش عبارة الرشيدى الظاهر ان الشارح مر لا يرتضى هذا اخذا من  
طلاقة فيما مر امتناع قلعه وبقرينة التعليل المار مع اسناد هذا لقائله بخنا المشعر بعدم تسليمه فليراجع  
اه (قوله وانه لو شرط الخ) عطف على قوله انهما ان الخ (قوله هذا في حادث) اى قول المتن وإلا  
فالمكترى الخيار في خلال حدث بعد العقد (قوله اما مقارن) اى خلل مقارن للعقد (قوله وان علم انه)  
أى الاصلاح (قوله ومحل ما ذكر) اى عدم الاشم في ترك العمارة أى ومثله ترك تسليم المفتاح ابتداء او  
دواما عبارة المغنى (تنبيه) محل عدم وجوب العمارة في الطلق اما الوقف فيجب على الناظر عمارته  
حيث كان قيهر بع كما اوضحوه في كتاب الوقف وفي معناه المتصرف بالاحتياط كولى المحجور عليه بحيث  
لوم يعمر فسخ المستاجر الاجارة وتضرر المحجور عليه اه (قوله وفي الطلق) عطف على نفسه والطلق

(قوله قال "قاضي وتفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح مرو يؤيده ويوافقه ماسيا في غضب  
نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب وان لم ينفسخ في التنظير في كلام  
القاضي وتخصيص صحته بحالة الجهل المذكورة نظر (قوله ان نقصت المنفعة الخ) كذا المتن شرح مر (قوله  
بين الفسخ الخ) معمول قول المتن وقوله ومن ثم زال اى الخيار وقوله بزواله اى التضرر ش (قوله مالم  
يتولد منه نقص) وإلا فطلقا (فرع) هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة إن امكن الانتفاع  
بها بلا باب كان امكن التسلق من الجدار وعلى الصحة فهل ثبت الخيار للجاهل كان راها قبل ثم سد بابها ثم



عن غيره وفي الوقف فتجب  
العمارة لكن لا من حيث  
الاجارة ويلزم المؤجر أيضا  
انتزاع العين من غصبها ودفع  
نحو حريق ونهب عنها ان  
اراد دواام الاجارة والا  
تخير المستأجر ولو قدر  
عليه المستأجر من غير  
خطر لزمه كالوديع ويؤخذ  
منه انه لو قصر ضمن وان لا  
يكلف النزاع من الغاصب  
الموقوف على خصومة  
بل لا يجوز كالوديع  
لانها لا يخاصمان وان  
سمعت الدعوى عليهما  
لكون العين في يدهما كما  
يأتى أوائل الدعاوى  
عليهما (وكسح الثلج) أي  
كنسه (عن السطح) الذي  
لا ينتفع به الساكن كالجلون  
(على المؤجر) بالمعنى  
السابق (وتنظيف عرصة  
الدار) وسطحها الذي  
ينتفع به ساكنها كما يحتمل  
ابن الرفعة (عن ثلج) وأن  
كثر (وكناسة) حصل في  
دوام المدة وهي ما يسقط  
من نحو قشرو طعام ومثلها  
رماد الحمام وغيره (على  
المكترى) بمعنى انه لا يلزم  
به المكترى لتوقف كمال  
انتفاعه لا اصله على الثلج  
ولان الكناسة من فعله  
والتراب الحاصل بالريح  
لا يلزم واحدا منهما نقله  
وبعد انقضاء المدة يجبر  
المكترى على نقل الكناسة

بكسر فسكون الحلال والمراد به هنا المملوك اه عش (قوله وفي الوقف) عطف على عن غيره (قوله لكن  
لا من حيث الاجارة) أي بل من حيث رعاية المصلحة للوقف والمولى عليه اه عش (قوله ويلزم المؤجر الخ)  
حيث قدر على تسليمها ابتداء ودوام اه نهاية عبارة المغنى ولا يلزم المؤجر ان يدفع عن العين المؤجرة  
الحريق والنهب وغيرهما وإنما عليه تسليم العين ورد الاجارة إن تعذر الاستيفاء وإذا سقطت الدار على متاع  
المستأجر لم يلزم المؤجر ضمانه ولا اجارة تخلصه كما اتي به الغزالي ولو غصبت العين المؤجرة وقدر المالك على  
انتزاعها لزمه كما يحتمل في الروضة هنا ولكن اعترض بان ما يحتمل هنا بخلاف ما قاله آخر الباب من انه لا يلزمه ان  
يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما كما مر واجيب بان ما هناك فيما بعد التسليم او فيما لا يقدر على انتزاعه  
لا بكلفة وما هنا بخلافه فلزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة وهذا هو المعتمد وان قال بعض  
المؤخرين الاوجه عدم اللزوم في الحالتين هو يعني ببعض شيخ الاسلام في شرحي الروضة والبهجة ويوافقهما  
إطلاق الشارح والنهاية (قوله ولو قدر الخ) أي إذا كان بعد التسليم مر اه سم (قوله عليه) أي على دفع نحو  
الحريق اه رشيدى (قوله ضمن) أي العين بقيمتها وقت الغصب ويكون للحيلولة حتى لو زالت يد الغاصب  
عنها ورجعت للمالك استردها المستأجر منه اه عش (قوله وان لا يكلف النزاع الخ) أي لانه ليس له الخصومة  
لانه غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للمنفعة فله المحاصمة مر اه سم (قوله المتوقف  
الخ) نعت للنزع عبارة النهاية وإن سهل عليه كالمودع كما هو مصرح به في كلامهم اه قال عش قوله وان سهل  
الخ يتأمل هذا مع قوله اولافان قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه اللهم إلا ان يقال ان عدم اللزوم اذا غرم  
القيمة للحيلولة واللزوم قبل غرمها فلا تنافي اه اقول الذي يفيد صنيع الشارح ان لزوم النزاع انما هو اذا  
سلم من الخطر ولم يتوقف على الرفع الى القاضي وعدمه فيما اذا وجد احدهما قول المتن (وكسح الثلج عن  
السطح الخ) أي في دوام الاجارة لانه كعمارة الدار وان تركه وحدث به عيب ثبت للمكترى الخيار اه معنى  
(قوله كالجلون) أي العقد أي وكما لو كان السطح لا مرقى له اه عش (قوله أي كنسه) أي قوله ومخلفه في النهاية  
والمغنى الا قوله بل الى وعليه (قوله بالمعنى السابق) أي انه يتعين لدفع الخيار عش وكردى عبارة الرشيدى  
أي ان اراد دوام الاجارة اه واملهما واحد قول المتن (عرصة الدار) وهي بقعة بين الابنية ليس فيها بناء  
ويمنع مستأجر دار للسكنى من طرح التراب والرماد في اصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها الا ان اعتيد  
ربطها فيها فانه لا يمنع معنى وروض مع شرحه قول المتن (وكناسة) بضم الكاف (قوله بمعنى انه الخ) أي لا  
بمعنى انه يلزم المكترى نقله اه شرح منبج أي لما ياتي من التفصيل (قوله لتوقف كمال انتفاعه الخ) تعليل  
للمتن (قوله على الثلج) كذا في اصله فكان المراد على كسح الثلج وعبارة النهاية على رفع الثلج اه سيد عمر  
(قوله لا يلزم واحدا منهما نقله) لافي المدة ولا بعدها ظاهره وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه من  
المكترى والمكترى متمكن من ازالته ولو اختلفا هل التراب من الكناسة او مما هبت به الرياح فالاقرب  
تصديق المكترى لان الاصل براءة ذمته اه عش (قوله يجبر المكترى على نقل الكناسة) أي والرماد

استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلتراجع المسئلة (قوله ويلزم المؤجر أيضا الخ) أي  
قبل التسليم لوجوب التسليم عليه مر (قوله انتزاع العين من غصبها الخ) كذا في الروض أوائل الباب الثاني  
وقيده بقدرة المالك على الانتزاع قال في شرحه كما يحتمل أي لزوم الانتزاع في الروضة هنا واعتراض بان ما يحتمل  
يخالف ما ياتي آخر الباب من انه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما واجيب بان ما هناك فيما بعد  
التسليم أو فيما لا يقدر على انتزاعه الا بكلفة وما هنا بخلافه فلزمه ذلك لكونه من تمام التسليم او لعدم الكلفة  
هذا والاوجه عدم اللزوم وهو ما نقله الامام عن الاكثرين ومقابله عن بعض المحققين اه (قوله ولو قدر  
عليه المستأجر) أي اذا كان بعد التسليم مر (قوله وأنه لا يكلف النزاع الخ) أي لانه ليس له الخصومة لانه  
غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للمنفعة فله المحاصمة مر (قوله المتوقف) نعت  
للنزع عش (قوله كما يحتمل ابن الرفعة) اعتمده مر (قوله يجبر المكترى على نقل الكناسة) أي والرماد

بل وفي اثباتها ان اضررت بالسقوط كما هو ظاهر

بمخلافها وبأن العرف فيها  
رفعها ولا فاولا بخلافها  
ويلزم المؤجر تنقيتها عند  
العقد بأن يسلمها فارغين  
ولا تخير المستاجر ومحلها  
لم يعلم به اخذ اعمامو ويحتمل  
الفرق بخفة المؤنة واعتياد  
المساحة هنا لا ثم (وان  
اجرد اذ لم يركب) عينا او  
ذمة (فعلى المؤجر) عند  
الاطلاق (اكاف) بكسر  
اوله وضمه وهو للحمار  
كالسرج للفرس وكالكتب  
للبعير وفسره غير واحد  
بالبرذعة ولعله مشترك وفي  
الطلب انه يطلق في بلادنا  
على ما يوضع فوق البرذعة  
ويشد عليه بالحزام اه  
والمراد هنا ما تحت البرذعة  
(وبرذعة) بفتح اوله ثم ذال  
معجمة او مهملة وهي  
الحلج الذي تحت الرحل  
كذا في الصحاح في موضع  
كالمشترك وقال في حلج  
الحلج للبعير وهو كساء  
رقيق يكون تحت البرذعة  
وهي الآن ليست واحدا  
من هذين بل حلج غليظ  
مخسو ليس معه شيء اخر  
غالبا (وحزام) وهو ما يشد  
به الاكاف (وثر) بمثابة  
وفاء مفتوحة وهو ما يجعل  
تحت ذنب الدابة (ورة)  
بضم اوله وتخفيف الراء  
حلقه تجعل في انف البعير  
(وخطام) بكسر اوله خيط  
يشد في الورة ثم يند بطرف  
المقود بكسر الميم لتوقف

أخذنا ما مروا وأخرج بالكساسة الثلج (قوله) ولا يجبر على تنقيتهما بعد المدة (الخ) اعتمده مر (قوله) ويلزم الجؤجر تنقيتهما عند العقد (الخ) في شرح الروض قال أي ابن الرفعة ولو كان التراب أو الرما أو الثلج الخفيف موجودا عند العقد فالذي يظهر أن إزالته على المؤجر إذ به يحصل التسليم التام اهـ (قوله) ويحتمل الفرق اعتمده مر (قوله) بخفة المؤنة) يتأمل (قوله) عند الإطلاق) يأتي محترزه (قوله) في المتن وبرذعة) قال في شرح الروض وهي ما يحشى ويعد للركوب عليه لكن فسرها الجوهري بالجلس الذي يليق تحت الرحل اهـ (قوله) وبه يندفع بحث الزركشي (الخ) يتأمل وكان وجه الاندفاع أن كلامهم دل على تحقق أطراد العرف

التمسك اللازم له عليها مع اطراد العرف به كما قالوه وبه يندفع بحث الزركشي أن محل ذلك ان اطراد العرف به **والا** وجب وبقرض

البيان كما مر في نحو الخبر اما إذا شرط انه لا شيء عليه من ذلك فلا يلزمه (وعلى (١٦٧) المكترى محمل ومظلة) اى

وبفرض ثبوته فاثبات استمراره على ما مر من الأزمته متقدر بلا شك سيد عمر وسم (قوله أما إذا شرط الخ) عبارة المغنى تنبيه إنما تجب هذه الأمور عند إطلاق العقد في إجارة العين أو الذمة للركوب وإن شرط ما ذكر على المؤجر أو المستأجر أو شرط عدم ذلك كما جرت هذه الدابة عرياً بلا حزام ولا أكاف ولا غيرهما اتبع الشرط اه وفي الاسنى ما يوافقه وأقره سم قول المتن (وعلى المكترى محمل الخ) شامل للعين والذمة سم ورشيدى وشرح الروض وتقدم أن المؤجر لا يلزمه حمل الحمل وغطاؤه إلا بشرطه في العقد قول المتن (ومظلة) بكسر الميم (قوله اى ما يظلال به الخ) كان المراد به الاعواد التى تجعل على المحمل لتصريحهم في الحج بانها خارجة عن مسمى المحمل ولمغايرتهم هنا بين المظلة والغطاء فعلى هذا يكون الغطاء ما يوضع عليها من ثياب ونحوه فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله بكسر اولها) اى بمدودين قول المتن (وتوابعها) ومن ذلك الآلة التى تساق به الدابة اه ع ش (قوله أو أحد المحملين إلى الآخر) وهما على البعير أو الأرض مغنى وشرح الروض (قوله ونقل الماوردى عن اتفاقهم الخ) واعتمد المغنى وشروح المنهج والروض والبهجة أن الحبل الأول كالثانى على المكترى (قوله على الجمال) ضيف اه ع ش (قوله وهو متجه) اى من حيث المغنى وإلا فالتمتداه على المكترى اه ع ش (قوله على المستاجر) نعت للفرس (قوله نظير ما مر) اى قبيل الفصل (قوله بخلاف ما نصوص الخ) اى الاصحاب (قوله فهل يعمل به) اى بالعرف عبارة النهاية عمل به فيما يظهر بناء على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضاه كلامهم (قوله وقضية كلامهم) مبتدأ وخبره الرفع (قوله مطلقاً) اى نصوصاً على خلافه ولا (قوله لالزامه) إلى قول المتن ورفع الحمل في النهاية وكذا في المغنى لإقوله ويجب إلى المتن (قوله إذ ليس عليه) اى المؤجر (قوله وحفظ الدابة

وقد يضطرب (قوله أما إذا شرط الخ) محترز عند الإطلاق وفي الروض وشرحه فان أكثرى الدابة عرياً كان قال أكثرى منك هذه الدابة العارية لقبول فلا شيء عليه من الآلات اه (قوله في المتن وعلى المكترى محمل الخ) شامل للعين والذمة بدليل تعميم المقسم ويتحصل بما هنا مع قوله فيما قبل الفصل السابق وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل وغيره أن كان له أن ما ذكر من المحمل وغيره على المكترى وهو ما ذكره هنا فان كان معه فلا بد من معرفته وهو ما ذكره هنا والالم يحتاج لمعرفة ويركبه المؤجر على ما يليق بدابته كما ذكره الشارح هناك وعبارة الروض وشرحه فان كان الراكب مجرداً أى ليس معه ما يركب عليه حمله المؤجر على ما يليق بدابته من سرج أو أكاف ونحوه ووجب لصحة العقد رؤيته الخ اه وقضية قوله على ما يليق بدابته عدم اعتبار حال الراكب وما يليق به فليتام (قوله ونقل الماوردى الخ) كذا شرح مر (قوله المستاجر) نعت للفرس ش (قوله هذا أن اطرد) اى لعرف ش (قوله والذي يتجه هنا الأول) اعتمده مر (قوله في المتن وظرف المحمول على المؤجر في إجارة الذمة الخ) كذا في الروض قال في شرحه لأنها إذا وردت على العين فليس عليه إلا تسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من برذعة ونحوها أو في الذمة فقد التزم النقل فليسلمه أسبابه العادة مؤبده له فان اضطربت العادة اشترط لصحة العقد البيان اه وفي الروض قبل هذا أيضاً ما نصه فصل لا بد في الحل أى في إيجار الدابة له إجارة عين أو ذمة كما في شرحه من رؤية المحمول أى أن لم يكن في ظرف أو امتحانه باليد أى أن كان فيه فان غاب قدره بكيل أو وزن والوزن أولى ويشترط فيه ذكر الجنس نعم لو قال مائة رطل مما شئت كما بينه في شرحه صح وحسب الظرف إلى أن قال فان قال مائة رطل خنطة أى أو مائة قفيز خنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفته أن كان يختار اه ولا يخفى أن قضية قول الشارح أو لا إجارة عين أو ذمة والسكوت عن ذلك في هذه الفروع المرتبة على ذلك انه لا فرق فيها بين إجارتى العين والذمة وأن المفهوم من قوله فيشترط معرفته الخ انه حينئذ على المكترى وإلا فلا وجه لاشتراط معرفته وحينئذ يلزم انه على المكترى في هذه الصورة حتى في إجارة الذمة وهذا يخالف ما تقدم عن الروض أو لا إلا أن يحمل هذا على إجارة العين على خلاف السياق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليتام (قوله إذ ليس عليه) اى على المؤجر ش (قوله وحفظ الدابة على صاحبها) حفظ مبتدأ وعلى صاحبها خبره (قوله

للا لزامه النقل (وعلى المكترى في إجارة العين) إذ ليس عليه الاتسليم الدابة مع نحو أكافها وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يسلمها له

مبتدأ وخبره على صاحبها قول المتن ( وعلى المؤجر في إجارة الذمة ) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتى للمحل الفلاني بكذا غايته انه اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزوم فيها المسمى وإلا فاجرة المثل اه ع ش قول المتن (واعانة الراكب الخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فاذى ذلك إلى تلفه أو تلف شيء منه فهل يضمن أو لافيه نظروا الأقرب الضمان اه ع ش (قوله والعرف الخ) عطف على الحاجة عبارة المغنى وتراعى العادة في كيفية الاعانة الخ اه (قوله فينبخ البعير لنحو امرأة وضعيف) بمرض أو هرم أو سمن مفرد ونحو ما ولا يلزم إناخه البعير لقوى كما قال الماوردى فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه تعلق به وركب والاشبك الجمال بين أصابعه ليرقى عليها ويركب اه مغنى وكذا في البجيرى عن سلطان (قوله وان كان قويا) ظاهره انه لا خيار للمكرى ويفرق بين هذا وما تقدم في المريض من انه لا يلزم حمله مريضاً بأنه يسير يتساح بمثله عادة اه ع ش (قوله لا نحواكل) أى كالشرب والنافلة (قوله ولا يلزمه) أى المكترى (قوله ولا قصر الخ) عطف على مبالغة (قوله وليس له التطويل) ولو كان عادته ذلك اه مغنى (قوله من فعل نفسه) ظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس وينبغى ان يقال ان لم يعلم المكركى بحال الوقت الاجارة ثبت له الخيار اه ع ش (قوله بل للعقبة) أى المعتاد فيها النزول عبارة الروض مع شرحه والفرع على القوى النزول ان اعتد في العقاب الصعبة لا لراحة الدابة فلا يلزم فيها ان لم يعتد ولا في غيرها وان اعتد لا على الضعيف والمرأة وذوى المنصب إلا بالشرط للنزول أو لعدمه فلا يعتد به فيه ما ذكر بل يعتمد الشرط (قوله إن كان ذكراً) خرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشى لها فيه من عدم السترها اه ع ش عبارة المغنى ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المصنف وينبغى أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة يخل الخ اه (قوله ويجب الايصال الخ) عبارة النهاية وعليه إيصاله إلى أول البلد المكركى اليها من عمراتها ان لم يكن سوروا الا قال السور دون مسكنه قال الماوردى إلا ان كان البلد صغيرا تتقارب أقطاره فيرصله إلى منزله ولو استأجره لخل حطب إلى داره واطلق لم يلزمه إطلاعه السقف وهل يلزمه إدخاله الدار والباب ضيق أو تفسد الاجارة قولان اصحهما اولهما ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن أى فى الواقع حدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الا من لم تحسب عليه مدته وله حينئذ حكم الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه أى الخوف لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن أى المؤجر الامن فوجهاً اصحهما عدم تضمينه أى المستأجر اه وفي الروض وشرحه مثله قال الرشيدى قوله م ر ولو ذهب مستأجر الدابة الخ هذه عبارة العباب بأخرف وعبارة الانوار ولو كان الطريق آمناً والاجارة للذهاب والاياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع إلى ان ينجلي ولا يحسب من المكث فان رجع وسلمت الدابة من ذلك الخوف ولكنها أصابها آفة أخرى ضمن لان من صار متعباً لم يتوقف الضمان عليه على ان يكون من تلك الجهة انتهت (قوله إلى أول البلد) هذا إذا كانت الاجارة للركوب فقط اه رشيدى (قوله لا إلى مسكنه) هل الامر كذلك وان اطر د العرف بارادة مسكن المكترى اه سيد عمر عبارة ع ش وظاهر ان محل ذلك عند الاطلاق أو بالنص له على الايصال إلى منزله فيجب عليه لانه من جملة ما استؤجر له وينبغى ان مثل النص ما لو جرت العادة بايصال المكترى إلى منزله اه أى كافى من مناقول المتن (ورفع الحمل) أى على ظهر الدابة (وحطه) أى عن ظهره اه مغنى (قوله وشدا حد المحملين) إلى قوله وظاهر عبارته في النهاية والمغنى (قوله وشدا حد الخ) و(قوله واجرة دليل الخ) هما عطفان على رفع الحمل (قوله وحفظ متاع في المنزل)

الدابة ) بنفسه أو نائبه ( لتعدها و ) عليه أيضا (إعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ) والعرف في كيفية الاعانة فينبخ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وإن كان قويا عند العقد ويقرب نحو الحمار من مرتفع ليسهل ركوبه وينزله لما لا يتأتى فعله عليها كظهر وصلاة فرض لا نحواكل كل وينتظر فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جمع وليس له التطويل على قدر الحاجة أى بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طول طول فللمكرى الفسخ قاله الماوردى وله النوم عليها وقت العادة دون غيره لأن النائم يثقل ولا يلزمه النزول عنها للراحة بل للعقبة إن كان ذكر اقويا ليس له وجاهة ظاهرة بحيث يخل المشى بمروءته عادة ويجب الايصال الى أول البلد المكركى اليها لا الى مسكنه (و) عليه أيضا (رفع الحمل) بكسر الحاء أى المحمول وأما مفتوحها فهو نحو حمل البطن والشجر من كل متصل (وحطه وشدا الحمل وحله) وشدا أحد المحملين الى الآخر وهما بالأرض وأجرة دليل وخفير وسائق وقائد وحفظ متاع في المنزل

أفصح في الروض بجعل هذا في التزام الحمل فقال وعليه في التزام الحمل الخ وهو لا ينافي كلام الشارح لانه اذا استاجر منه دابة في الذمة للحمل فقد الزمه الحمل فليتامل وانظر متاع الراكب اه سم (قوله في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتقييد بالمنزل والمنازل يخرج حال السير فليراجع سم على حج اقول علم حكمه من قوله وأجرة دليل وخفي الخ اه ع ش اقول وكذا علم من قوله في المنزل بالاولى (قوله وكذا نحو دلو الخ) عبارة المغنى والدلو والرشاء في الاستئجار للاستقاء كالطرف فيما مرو عبارة الروض مع شرحه ووعاء المحمول والة الاستقاء في اجارة الذمة لا العين على المؤجر اه قول المتن (في اجارة العين) لركوب او حمل اه معنى (قوله منها) عبارة المغنى من الانتفاع بالدابة اه (قوله المراد) اى التمكن (بالتخيلة) وليس المراد ان قبضها بالتخيلة لئلا يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعى هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها او قودها زاد النووى ولا يكفي ركوبها اه معنى زاد النهاية وتستقر الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة بالتخيلة في العقار وبالوضع بين يدي المستاجر وامتناعه من القبض الى انقضاء المدة اه (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اريد تمكن يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فسلم بخلاف ما اذالم يتحقق معه ذلك بان مكنه لا على وجه يعد به قبضا كان وجد مجرد الاذن في قبضها ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لمطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع الخ عبارة شرح مرو لا تستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضع يده عليها كما اقتضاه تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه سم وما نقله عن شرح مرو ليس في نسخنا منه لاهنا ولا فيما ياتى لكن ما ذكرته عنه انفا قد يفيد مفاده وكذا قد يشير قول الشارح الا ترى لما قرره فيه وفيما ياتى الخ الى ان مراده بالتمكن هنا الاحتمال الاول اى تمكن يتحقق معه القبض الشرعى فلا تخالف (قوله ولا ينافيه) اى قوله وان لم يضع الخ (قوله لذلك) اى استقرار الاجرة بما ذكره (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل و (قوله لتلف الخ) مقول القول و (قوله لما قرره) متعلق بقوله لا ينافيه و (قوله فيه) اى المبيع و (قوله فيما ياتى) اى في شرح ومتى قبض المكترى الدابة او الدار الخ (قوله وله) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وله) اى للمستاجر في اجارة العين و (قوله قبله) اى القبض اه ع ش (قوله المستاجر) نعت المحل و (قوله له) اى للوصول الى ذلك المحل (قوله سلمها) ولا يردها معه الا باذن المالك اه معنى (قوله ولا يركبها) اى وان لم يلق به المشى و (قوله الا ان كانت جموحا) اى يعسر سوقها من غير ركوب فيركبها حينئذ ولا اجرة عليه اه ع ش (قوله لمن ياتى) اى في شرح يجوز ابداله في الاصح قوله فان فقد اى من ياتى (قوله استصحابها) اى حيث يذهب اه معنى (قوله بالنسبة)

السير فليراجع (قوله في المتن وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة الخ) عبارة شرح الروض لانها اذا وردت على العين فليس عليه الاتسليم الدابة بما يحتاج اليه في عملها من برذعة ونحوها اه (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الخ) ان اريد تمكن يتحقق معه القبض الشرعى كافى قبض المبيع فاستقرار الاجرة فيما ذكر مسلم بخلاف ما اذالم يتحقق معه القبض كذلك بان مكنه لا على وجه يعد به قبضا في البيع بان وجد مجرد الاذن في قبضه ولم يضعه بين يديه وهذا هو الموافق لمطوق ومفهوم قول المصنف الا ترى متى قبض المكترى الدابة او الدار او أمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه اه وزاد الشارح هناك ان قبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه وسباقى مع ما يتعلق به (قوله وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كاف الى قوله ولا ينافيه تعليلهم الخ) عبارة شرح مرو لا تستقر الاجرة بمجرد التمكن حيث مضت مدة الاجارة وكانت المنفعة مقدرة بوقت او مدة امكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل لم يضع يده عليها كما اقتضاه تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى للعين كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه (قوله وله قبله ايجارها من المؤجر الخ)

وكذا نحو دلو ورشاء في استئجار الاستقاء لا اقتضاء العرف ذلك كله (وليس عليه في اجارة العين الا التخيلة بين المكترى والدابة) فلا يلزمه شىء مما مر لانه لم يلزم سوى التمكن منها المراد بالتخيلة وظاهر عبارته ان مجرد التمكن كافى في استقرار الاجرة بمضى مدة الاجارة ان قدرت المنفعة بوقت وبمضى مدة امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل وان لم يضع يده عليها ولا ينافيه تعليلهم لذلك بقولهم لتلف المنفعة تحت يده كالمبيع اذا تلف تحت يد المشتري لما قرره فيه وفيما ياتى ان عرضه عليه كقبضه له وله قبله ايجارها من المؤجر كما صححه في الروضة هنا من غيره واذا وصل المحل المعين المستاجر له سلمها لمن ياتى فان فقد استصحابها ولا يركبها الا اذا كانت جموحا كالوديعة (وتنسخ اجارة العين) بالنسبة للمستقبل

كما ياتي وذكرها هنا لضرورة التقسيم (تلف الدابة) مثلا المستأجرة ولا تبدل لفوات المعقود عليه وبه فارق ابدالها في اجارة الذمة ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق مالكمها القسط (١٧٠) من الاجرة بخلاف ما لو تلف العين المستأجر لحملها أثناء الطريق أخذ من

قولها لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه محضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما له ولو اكتر اهمل جرة فانكسرت في الطريق لاشيء له والفرق ان الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلما لظهور اثره على المحل والحمل لا يظهر اثره على الجرة اه قال بعضهم وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور اثره على المحل ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المكترى عليه بشيء ولو اقر بعد دفع الاجرة بانه لا حقه له على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجعها لانه انما اقر بناء على الظاهر من صحة العقد (ويثبت الخيار) على التراخي على القول المعتمد لان الضرر يتجدد بمرور الزمان (بعيها) المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما اثر في المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت اجرتها ككونها تعثر او تتخلف عن القافلة لخشونة مشيها كما جزما به لكن صوب الزركشي قول ابن الرفعة انه كصعوبة ظهرها عيب ولا تخالف لقولهم

الى قوله واختار السبكي في النهاية الا قوله قال بعضهم وقوله ولو ابراه الى ولو اقر (قوله كما ياتي) اي في فصل لا تنسخ اجارة بعذر (قوله لضرورة التقسيم) اي فلا يعد مكررا (قوله تلفها) اي الدابة (قوله بخلاف ما لو تلفت العين الخ) اي فلا شيء له و ظاهره انه لا فرق بين ان يكون مالك العين معها وان لا يكون وهو لا يخالف ما استند اليه في قوله اخذ من قولها الخ لما ذكره بعد من ان الخياطة يظهر اثرها على المحل اه ع ش (قوله اخذ من قولها الخ) راجع لمسئلة تلف العين فقط لكن قوله ولو اكتر اهمل جرة الخ هو المأخذ فقط (قوله او في ملكه) اي المالك (قوله لاشيء له) اي من الاجرة ثم ان قصر حتى تلفت ضمنها والا فلا ومن التقصير ما لو علم المكري عجز الدابة عن حمل مثل ما حمل عليها فلفظ بسبب عجزها ومن ذلك غثارها اه ع ش (قوله اه) اي قول الشيخين (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة) انظر ما لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا سم على حج اقول القياس الرجوع كالو هبت المرأة صداقها للزوج ثم فسخ النكاح اه ع ش (قوله ولو اقر) اي المستأجر (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ منه جواب حادثة سئل عنها وهي ان شخصا اقر بان لا يدعيه كذا من الدراهم ثم ادعى انه انما اقر بذلك بناء على ظن صحة العقد الذي جرى بينهما وادعى انه يشتمل على الربا واقام بذلك بينة واراد اسقاط الزيادة وانه انما يلزمه مثل ما قبضه منه او قيمته وهو انه يقبل منه ذلك عملا بالبيعة ولا ينافيه اقراره لانه انما بناء على ظاهر الحال من صحة العقد اه ع ش (قوله على التراخي) الى قوله واختار السبكي في المغني الا قوله ككونها الى لخشونة وقوله عملا الى ولو لم يجد (قوله لان الضرر) اي بسبب هذا العيب الحاصل اه رشدي (قوله والحادث) اي لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه اه سم (قوله لتضرره) اي بالبقاء (قوله وهو) اي العيب هنا (قوله تفاوت الاجرة) اي لا القيمة لان مورد العقد المنفعة اه مغني وشرح روض (قوله لخشونة مشيها) والمراد بالخشونة اتعاب راكبيها كان تحول في منطفات الطريق مثلا ليخالف صعوبة ظهرها اه ع ش (قوله لكن صوب الزركشي الخ) معتمد اه ع ش (قوله انه) اي كون مشيها خشنا (قوله عيب) خبر ان (قوله ولا تخالف) اي لا مخالفة بين قول الشيخين هنا وبين قول ابن الرفعة والزركشي (قوله لقولهم الخ) علة لنفي التخالف (قوله وعليه) اي خشونة يخشى منه السقوط (يحمل الثاني) اي قول ابن الرفعة والزركشي اي ويحمل قول الشيخين على ما لا يخشى منه السقوط في البيع الخ عبارة النهاية ولا ينافي ذلك عدم له في البيع عيا فقد اجاب الشيخ بان المعدود ثم ليس مجرد الخشونة بل خشونة يخشى منها السقوط اه وعبارة المغني وجمع بين ما هنا وبين ما هناك اي في عيب المبيع بان المراد هنا خشونة لا يخاف منها السقوط بخلافه هناك اه (قوله واذا علم بالعيب) اي المقارن (قوله بعد المدة) اي بعد انقضاءها (قوله وجب الخ) اي فاق الخيار ووجب الخ (قوله او في اثائها) عطف على بعد المدة (قوله وفسخ) عطف على علم المقدر بالعطف (قوله وتردد السبكي الخ) عبارة المغني ويتجه كما قال الغزي وجوبه فيما مضى كما في كل المدة اه (قوله ورجح الغزي الخ) معتمد اه ع ش (قوله

وفرق شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله بين ذلك وعدم الصحة في نظيره من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما ياتي باستيفائه وبعد الاستيفاء لا يصح اجارته (قوله ولو ابراه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا العقد الخ) انظر ما لو وهبه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا (قوله والحادث) اي لان المنفعة المستقبلية لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه (قوله لخشونة مشيها الخ) كذا شرح مر (قوله وتردد السبكي الخ) كذا ش مر

في البيع انه عيب ان خشي منه السقوط وعليه يحمل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش او في اثائها وفسخ بما وجب لما مضى وان لم يفسخ لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزي وجوبه (ولا خيار في اجارة الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا يتلفها (بل يلزمه ابدال) لانه لا يثبت فيها الا السليم فاذا لم يرض بالمعيب رجع لما فيها فان عجز عن الابدال تخير المستأجر كما عثه الاذرعى



ويختص المستاجر بما تسلمه فله ايجارها ولا يجوز ابدالها الا برضاها ويقدم بمنفعتها على الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل) في الطريق اذالم يعترض في العقد لابداله ولا لعدمه (يبدل إذا اكل في الاظهر) عملا بمقتضى اللفظ (١٧١) لتناوله حمل كذا إلى كذا وكانهم انما قدموه

على العادة انه لا يبدل لعدم اطرادها ولو لم يجده فيما بعد محل الفراغ بسعره فيه ابدل قطعاً واختار السبكي انه لا يجوز الابدال الا ان شرط قدر ايعلم انه لا يكفيه واذا قلنا لا يبدل فلم ياكل منه شيئاً فهل للمؤجر مطالبة بتقص قدر اكله الذي بحثه السبكي فيما اذالم يقدره وحمل ما يحتاجه ان له ذلك لانه العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتبعا للشرط ثم مال إلى انه كالاول واعتمده الاذرعى وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليوصل فيبدل قطعاً وبقوله إذا اكل ماتلف بسرقة أو غيرهما فيبدل قطعاً على نزاع فيه وبفرضه الكلام في الما كوال المشروب فيبدل قطعاً لانه العرف

﴿فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريرا وكون يد الاجير يدا ماته وما يتبع ذلك﴾ (يصح عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) تلك (العين) بصفاتها المقصودة كما هو ظاهر (غالبا) ليوثق باستيفاء المعقود عليه ولا يتقدر بمدة اذ لا توقيف فيه بل يرجع فيه لاهل الخبرة فيؤجر القن ثلاثين سنة والداية عشرين سنين والثوب

بما تسلمه اى عن الاجارة في الذمة اهمغنى (قوله فله) اى للمستاجر (قوله ولا يجوز) اى للمؤجر (قوله ويقدم الخ) اى المستاجر فيما لو افلس المؤجر اهمغنى قول المتن (والطعام المحمول) ولو حمل التاجر متاعا لبيعه في طريقه فباع بعضه ففي فروع ابن القطان يحمل على العرف ويتجه ان يقال هو مثل الزاد اه والوجه الاول اهمغنى (قوله إذا لم يعترض الخ) فان شرط شيء اتبع مغنى ونهاية قول المتن (يبدل الخ) ظاهره وإن لم يحتج اليه بان كان قريبا من مقصده ولو قيل بانه لا يبدل الا إذا كان يحتاج اليه قبل وصول مقصده لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو اكل بعضه اه عش (قوله عملا بمقتضى الخ) عبارة المغنى كسائر المحمولات إذا باعها او تلفت اه (قوله بمقتضى اللفظ) اى لفظ عقد الاجارة (قوله لتناوله) الضمير يرجع إلى اللفظ قاله الكردى ويظهر ان الضمير راجع للطعام المحمول و (قوله حمل كذا الخ) فاعل للتناول (قوله وانما قدموه الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله حمل كذا) اى وما اكل لا يصدق عليه انه حمل إلى المحل المعين اه عش (قوله انما قدموه) اى مقتضى اللفظ اه كردى (قوله انه لا يبدل الخ) بيان للعادة و (قوله لعدم الخ) متعلق بقوله انما قدموه الخ (قوله ولو لم يجده الخ) عبارة المغنى محل الخلاف إذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبلية بسعر المنزل الذي هو فيه والابدل قطعاً اه (قوله بسعره فيه) اى محل الفراغ اى بان لم يجده فيما بعده اصلا او جده بزيادة قدر الا يتعاب به (قوله وإذا قلنا لا يبدل الخ) اى بان تعرضا في العقد لعدم ابداله عبارة النهاية ولو شرط قدر اكله فكل منه فالظاهر كما قاله السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بتقص قدر اكله اتبعا للشرط ويحتمل ان له ذلك للعرف لانهم يصرح بحمل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذى اليه نميل اه قال عش قوله فالظاهر كما قاله السبكي الخ معتمدا اه (قوله الذى بحثه الخ) مبتدا وخبره ان له ذلك والجملة جواب الاستفهام (قوله وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك) اعتمده النهاية كاسر انفا (قوله انه كالاول) اى ان المقدركغيره في ان للمؤجر مطالبة المستاجر بالنقص (قوله وخرج) الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله على نزاع فيه (قوله ما حمل ليوصل) اى فتلف كله او بعضه قبل الوصول اه عش (قوله ماتلف الخ) اى كله او بعضه اهمغنى (قوله فيبدل قطعاً) فلم يبدل في المسائل المذكورة لم يسقط من الاجرة شيء لانهم يوجد من المكربى مانع اه عش (قوله ويفرض الكلام الخ) عطف على بقوله الخ

﴿فصل في بيان غاية المدة الخ﴾ (قوله في بيان غاية المدة) اسطة المغنى لفظه الغاية ولفظ التقريب ولعله هو الاول (قوله التى الخ) نعت للمدة و (قوله تقريرا) راجع للغاية (قوله وما يتبع ذلك) اى كيان من يستوفى المنفعة وجواز ابدال مستوف ومستوفى به دون مستوفى منه معين وغير ذلك قول المتن (مدة) اى معلومة اهمغنى قول المتن (تبقى فيها العين الخ) فلو اجره مدة لا تبقى اليها غالبا فهل تبطل في الزائد فقط سم على حج اقول القياس نعم وتفرق الصفقة ثم رايته في العباب صرح بذلك وعبارته فان زاد على الجائز بطلت في الزائد فقط انتهت وعليه فلو اخلف ذلك وبقيت على حالها إلى تمام المدة المقدره في العقد فالذى يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطان في الزيادة انما كان لظن تبين خطؤه اه عش (قوله ولا يتقدر) اى المدة التى تبقى فيها العين غالبا (قوله اذ لا توقيف فيه) اى لم يات في القرآن والحديث الصحيح تقديره اه كردى (قوله فيه) اى فى قدر تلك المدة عبارة المغنى والمرجح فى المدة التى تبقى فيها غالبا إلى اهل الخبرة اه (قوله فيؤجر القن الخ) اى والدار اهمغنى (قوله اوسنة) اى على ما يلىق بكل منها نهاية ومغنى وكان الاولى للشارح ان يذكره ليظهر قوله الاتى وقولهم الخ (قوله ان ذكر ذلك القدر) اى قوله فيؤجر القن عشرين سنين الخ (قوله وانما ذكروه الخ) عطف على ان ذكر ذلك الخ (قوله من حينئذ) اى بعد بلوغه

﴿فصل في بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة الخ﴾ (قوله فى المتن مدة تبقى فيها العين) فلو اجره مدة لا تبقى

سنتين او سنة والارض مائة سنة أو اكثر كذا قاله كالجهور وقولهم على ما يلىق بكل يعلم به ان ذكر ذلك القدر للتمثيل لا للتقييد وان ما ذكره من المدد لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يلزم عليه فى القن مثلا إذا بلغ تسعين سنة مثلا يؤجر ثلاثين سنة من حينئذ وليس كذلك إذ العين لا تبقى هنا غالبا سنة فضلا عما زاد عليها

وانما المراد حسابان ماضى من الولادة ومدة الاجارة فان بلغ المجموع ثلاثين جازوا الا فلا ثم هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين والافقياس ما ياتى انه لا يعطى من الزكاة حينئذ الا لسنة لان (١٧٣) العمر الغالب قد مضى انه هنا كذلك لان ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فان قلت فلم

اعتبروا العمر الغالب ثم لا هنا قلت لان الكلام ثم في مطلق البقاء وهنا في بقاء مخصوص وهو ما اشرت اليه بقولى بصفتها المقصودة وقال الشيخ ابو حامد يجوز في القرن ستون سنة اى هى منتهاها وكذا الاقايى لخبر الترمذى اعمار امة ما بين الستين الى السبعين اى الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كعب فيه مائة وعشرين وفى الدابة عشرون والدار مائة وخمسون والارض خمسمائة فاكثر وجوز فى الشامل كالقفال بلوغها فيها ألفا واعترض بما مر فى البيع انه لا يجوز التأجيل بها بعد بقاء الدنيا اليها ويجرى ذلك فى الوقف لكن ان وقع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف بان توقفت عمارته على تلك المدة الطويلة لا للموقوف عليهم كما بينته فى كتاب حافل سميت بالتحاف ببيان حكم اجارة الاوقاف واصطلاح الحكماء على انه لا يؤجر اكثر من ثلاث سنين لئلا يندرس استحسان منهم وان رد بان لا معنى له على انه لم ينقل عن مجتهد شافعى منهم وانما اشرت طنا ذلك لفساد الزمان بغلبة

التسعين (قوله وانما المراد حسابان ماضى الخ) محل نظر بل الذى يظهر اخذ من كلامهم فى الزكاة ان المدار على العمر الغالب فالعبد الذى عمره عشر سنين لا مانع من استجاره خمسين سنة والذى عمره اربعون لا يستاجر اكثر من عشرين فاذا بلغ الستين لم يستاجر الا سنة فليتامل سيد عمر وسم وفى البجيرى عن القليوبى والحلبى مثله وسيد الشارح عن الشيخ اى حامد ما يوافقه بل المراد المذكور بخالف للمتن مع قول الشارح بل يرجع فيه الخ (قوله ثم هذا) اى المراد المذكور (قوله فقياس الخ) مبتدا خبره قوله انه هنا كذلك اه كردى (قوله انه لا يعطى الخ) بيان لما ياتى (قوله حينئذ) اى بعد العمر الغالب اه كردى (قوله انه هنا كذلك) اى ان العبد لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما يصرح بكون المراد هذا سابق كلامه ولا حقه لكن لا ينتج تعليله بقوله لان ما يغلب الخ كما هو ظاهر (قوله ثم) اى فى الزكاة (لا هنا) اى فى الاجارة (قوله وهنا فى بقاء مخصوص الخ) فيه ان الغالب بقاء القرن الى خمسين بصفتها المقصودة فلا يتم ما ذكره فارقا (قوله وكذا الاقايى) اى قوله وفى الدابة الخ المعطوف على فى القرن الخ (قوله فيه) اى ايجار القرن (قوله بلوغها فيها) اى بلوغ المدة فى اجارة الارض (قوله ويجرى ذلك) اى ما فى المتن من صحة الاجارة مدة البقاء غالبا اه كردى عبارة المعنى «تتبيه» قضية اطلاق المصنف انه لا فرق فى ذلك بين الوقف والطلاق وهو المشهور اه (قوله لكن ان وقع على وفق الحاجة الخ) «فرع» وقع السؤال عمالوا استاجروا دارا موقوفة وهى منهدمة مدة طويله هل تراعى اجرتها باعتبار حالتها الان او باعتبار حالتها بعد العمارة فيه نظر والاقرب انه يفرض بناءا على الصفة التى يؤول امرها اليها بالعمارة عادة ثم يعتبر اجرة مثلها معجلة وهى دون اجرة مثلها لو قسطت على الاشهر او السنين بحيث يقبض من آخر كل قسط ما يخصه وانما اعتبرنا تلك الصفة لان الغرض من ايجارها كذلك ان تبني بالاجرة المعجلة ولو اعتبرت اجرة مثلها بتلك الحالة التى هى عليها الان كان اضاة للوقف لانها انما يرغب فيها كذلك باجرة قليلة جدا اه ع ش وفيه وقفة ظاهرة فان فيما روجه تسوية بين حالتى خراب وعمارة عرضة واحدة ولا احسب ان احدا يدو غها قيمة او اجرة فليراجع (قوله واصطلاح الحكماء الخ) مبتدا (قوله استحسان الخ) خبره (قوله استحسان منهم الخ) وبمقتضى اطلاق الشيخين افعى الودرحم الله تعالى ويحمل قول القائل بالمنع فى ذلك كالا ذرعى على ما اذا غلب على الظن اندراس اسم الوقف وتلك العين بسبب طول مدتها اه نية قال ع ش قوله م وبمقتضى اطلاق الشيخين الخ اى من الصحة حيث اقتضت المصلحة ذلك اه (قوله وان رد) اى ذلك الاصطلاح وكذا الضائرا لاربعة الاتية (قوله وانما شرطنا ذلك) اى الوقوع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف (قوله وايضا) فى الموضوعين عائد الى قوله لفساد الزمان الخ وتعليل للاشراط (قوله فشرطها) اى اجارة الوقف (قوله وقدم المدة الخ) الو او حاله اه كردى (قوله فقهيا) اى اجارة الوقف مدة بعيدة (قوله وسياق) انه يتبع الى المتن فى المعنى وكذا فى النهاية الا انه عقب مسئلتى الاقطاع ومنذور العتق بما نصه وفى كل منهما نظر ظاهر والوجه فيهما صحة الاجارة فيما زاد على السنة فاذا سقط حقه من الاقطاع فى الاولى بطلت واذا عتق فى الثانية فكذلك لا سماعا وقد يتاخر الشفاء عن مدة الاجارة اه واعتمده سم وع ش كما ياتى وقال الرشيدى قوله م ر والوجه فيهما صحة الاجارة اى سواء كان اقطاع تملك او ارفاق كما ياتى اه (قوله والابطال فى الزائد) بخلاف مالو آجره مدة لا يبلغ فيها بالسن وان احتمل بلوغه بالا حتم لان الاصل بقاء الصبا اه معنى (قوله لا يؤجر

اليها غالبا فهل تبطل فى الزائد فقط (قوله وانما المراد حسابان ماضى من الولادة ومدة الاجارة الخ) هذا بعيد من عبارتهم وما المانع من ايجار عبد بلغ خمس عشرة سنة مثلا ثلاثين سنة مثلا لانه يبقى اليها غالبا (قوله وتقويم المدة المستقبلية البعيدة صوب) قد يقال مجرد الصعوبة لا يقتضى الامتناع (قوله الاستيلاء على الوقف عند طول المدة وايضا فشرطها فى غير ناظر مستحق وحده ان يكون باجرة المثل وتقويم المدة المستقبلة البعيدة صوب وايضا فقيها منع الانتقال للبطن الثانى وضياح الاجرة عليهم غالبا اذا قبضت وسياق انه يتبع شرط الواقف ان لا يؤجر الا سنة مثلا وان الولى لا يؤجر موليه او ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسن والابطال فى الزائد ومران الراهن لا يؤجر

المرهون لاجنبى الامدة لا تجاوز حلول الدين ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كما نقله البدر ابن جماعة عن المحققين وبحث

الباقين في منذور عتقه  
بعد سنة من شفاء مريضه  
انه لا يجوز اجارته اكثر منها  
لثلايودى الى دوامها عليه  
بعد عتقه لما ياتى انها لا  
تنفسخ بطرق العتق (وفى  
قول لا يزداد) فيها (على سنة)  
مطلقا لا تدفع الحاجة بها  
وقول السرخسى انه  
المذهب فى الوقف شاذيل  
فيل غلط (وفى قول) لا يزداد  
على (ثلاثين) سنة لان  
الغالب تغير الاشياء بعدها  
ورد بان ذكرها فى النص  
للتشليل واذا زيد على سنة لم  
يجب بيان حصة كل بل  
توزع الاجرة على قيمة منافع  
السنين ومر بيان اقل ما  
يؤجر له العقار وقد لا يجب  
تقدير المدة كما ياتى فى سواد  
العراق وليس مثله ايجار  
وكيل بيت المال اراضيه  
لبناء او زرع من غير تقدير  
مدة بل هو باطل اذ لا مصلحة  
كلية يغتفر لاجلها ذلك  
وكاستجار الامام من بيت  
المال للاذان اولذى للجهاد  
وكالاستجار للعلو للبناء او  
اجراء الماء (وللسكرى  
استيفاء المنفعة بنفسه  
وبغيره) الامين لانها ملكه  
فان شرط عليه ان يستوفى  
بنفسه فسد العقد كالشرط  
على مشتر ان لا يبيع  
(فيركب ويسكن) ويلبس  
(مثله) فى الضرر اللاحق  
للعين ودونه بالاولى لان  
ذلك استيفاء للمنفعة

المرهون الخ) اى بغير اذن المرتها (قوله) ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز  
ايجار الاقطاع مدة تبقى فيه غالباً وان احتمل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة ولم يعلم بقاء  
المؤجر تلك المدة لانه يستحق فى الحال والاصل البقاء فان رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة  
انفسخت فى الباقي مر اه سم على حج ومن ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام ونحوهما اذا كان  
النظر له فان اجرها مدة ومات قبل تمامها تنفسخ الاجارة فى الباقي اه ع ش (قوله) فى منذور عتقه الخ)  
اى فيمن نذر سيده ان يعتقه اذ امضت سنة بعد شفاء مريضه (قوله) انه لا يجوز اجارته اكثر منها) المتجه جواز  
الايجار اكثر من سنة فاذا امضت سنة بعد الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت فى الباقي  
ويفارق ما ياتى بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم سم وع ش ورشيدى (قوله مطلقاً) اى فى  
الواقف والطلق (قوله السرخسى) بفتحين فسكون المعجمة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان انتهى لب  
للسيوطى اه ع ش (قوله بان ذكرها) اى الثلاثين (قوله واذا زيد) الى المتن فى النهاية الا قوله ومر الى  
وقد (قوله لم يجب بيان حصة كل) اى كل سنة كمالواستاجر سنة لا يجب تقدير حصة كل شهر اه نهاية  
(قوله ومر) اى فى اوائل فصل يشترط كون المنفعة معلومة (قوله وقد لا يجب) الى المتن فى المغنى الا قوله وليس  
الى وكاستجار الخ (قوله وليس مثله) اى مثل ماسياتى من ايجار عمر رضى الله تعالى عنه سواد العراق من غير  
تقدير مدة بل على التاييد (قوله اراضيه) اى بيت المال (قوله بل هو باطل) يرد عليه اقطاع التملك  
وكذا عقد الجزية على الاصح انه عقد اجارة (قوله وكاستجار الامام) (قوله وكالاستجار الخ) معطوفان  
على قوله كما سياتى قول المتن (وللسكرى الخ) عبارة المغنى والمنفعة المستحقة بعقد الاجارة يتوقف استيفاءها  
على مستوف ومستوفى منه وبه وفيه اشار الى الاول بقوله وللسكرى الخ والى الثانى بقوله وما يستوفى منه  
الخ والى الثالث بقوله وما يستوفى به الخ وسكت عن المستوفى فيه وحكمه انه يجوز ابداله اه قول المتن  
(وبغيره) اى الذى مثل السكرى او دونه كما ياتى (قوله الامين) الى قوله وفيه نظر فى المغنى والى قول  
المتن وما يستوفى منه فى النهاية قول المتن (فيركب الخ) اى يركب فى استجار الدابة للركوب مثله ضخامة  
ونحافة وطول او عرضا وقصر او من دونه فيما ذكر اه معنى (قوله ويلبس مثله) ودونه وينبغى فى اللابس

ولا يجوز اجارة الاقطاع اكثر من سنة الخ) المعتمد انه يجوز ايجار الاقطاع مدة يبقى فيها غالباً وان احتمل  
رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة ولم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة لانه يستحق فى الحال والاصل البقاء فان  
رجع السلطان او مات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت فى الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاول فانه يحكم بصحته  
وملكهم جميع الاجرة وجواز قصر فهم فيها وان لم يعلم بقاؤهم تلك المدة فان ماتوا قبل فراغها انفسخت فى الباقي  
مر (قوله) وبحث الباقين فى منذور عتقه بعد سنة من شفاء مريضه) اى نذر ان يعتقه اذ امضت سنة من شفاء  
مريضه (قوله) انه لا يجوز اجارته اكثر منها الخ) المتجه خلافة وجواز الايجار اكثر من سنة فاذا امضت سنة بعد  
الشفاء وحصل العتق قبل انقضاء مدة الاجارة انفسخت فى الباقي ويفارق ما ياتى فيها اذا اجر عبده ثم اعتقه  
انه تستمر الاجارة بتقديم سبب العتق هنا على الايجار بخلافه ثم وما يؤيد ذلك ان من اجر عبده لا يملك المنفعة الا  
فى بعضها صح وتفرقت الصفقة كالمواضع ما يملكه وغيره وما هنا لا يزيد على ذلك ان لم ينقص عنه فكيف يحكم  
بعدم صحة الايجار وما يؤيده ايضا ان الشفاء قد يتاخر عن النذر سنين فقد تمتع ايجار الاكثر بمجرد  
الاحتمال مر (قوله) انه لا يجوز الخ) كذا شرح مر (قوله) لما ياتى انها لا تنفسخ بطرق العتق) هذا للتخريج  
ممنوع والفرق ان سبب العتق يقدم على الايجار هنا لا ياتى وسياتى فى شرح قول المصنف ولو اجر عبده  
ثم اعتقه قول الشارح وخرج ثم اعتقه ما لو علق عتقه بصفة ثم اجره ثم وجدت الصفة اثناء مدة الاجارة فانها  
تنفسخ لسبق استحقاق العتق على الاجارة انتهى وظاهر صحة الايجار ثم انفساخه وان علم بوجود الصفة  
فى المدة وسياتى التنبيه مناعلى ذلك هناك (قوله) وكاستجار الامام) عطف على كما ياتى ش (قوله) كالشرط  
على مشتر ان لا يبيع) كذا شرح مر قال ابن الرفعة وقد يفرق بان للو جر غرض ان لا يكون ماله لا تحت

المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حداً أو) لا (تصاراً) إذ لم يكن ذلك لزيادة الضرر قال جمع الا اذا قال لتسكن من شئت

المائلة في النظافة اه معنى (قوله كازرع الخ) اى قياسا عليه والوجه في ازرع ماشئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الارض وقياسه هنا التقييد بالمعتاد في مثل تلك الدار فلعن التنظير في تنظير الاذرعى باعتبار اطلاقه سم وعش (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية ويرد بان الاصل خلافه اه اى فيسكنهما حيثئذ عش (قوله ولا يجوز الخ) فرع في فتاوى السيوطى رجل استاجر بيتا مرخما على أن يسكنه خاصة واقض الاجرة فوضع فيه كنانا واحترق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمنه فهل بقيمته أو ببناء مثله وهل تنفسخ الاجارة وهل له الرجوع باجرة بقية المدة الجواب إن كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار أو قدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وإن كان غير منسوب اليه فضمانه على من نسب اليه الحريق فان كان الاستئجار لا لتفاد مطلقا فليس المستاجر طريقا في الضمان او للسكنى خاصة فهو ممتد بوضع السكنى فيصير بذلك غاصبا وطريقا في الضمان والقرار على ما نسب اليه الحريق وعلى كل تنفسخ الاجارة ويرجع باجرة بقية المدة او يحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافا في أنه يلزمه بناء مثلها او قيمتها ونقل الاول عن فتاوى النووى ونص الشافعى واعتمده ولكن المعتمد عنه شيخنا الشهاب الرملى وغيره وجوب القيمة في أمثال ذلك اه سم (قوله ولا يجوز ابدال محل الخ) أى بغير معاوضة كما يأتى (قوله لا يتفاوت الضرر) بل وقضية قول المتن مثله عدم التجاوز ولو كان ضرر المبدل به أخف من المسمى في العقد لا اختلاف الجنس اه ع ش وقوله بل وقضية قول المتن مثله الخ أى بقطع النظر عن تقييده بقوله في الضرر اللاحق للعين الخ (قوله قيد) الى قوله وأفردي المعنى (قوله ويجوز عند عدمهما الخ) ينبغى اعتبار رضاه مع التعيب لما ذكر خلاف ما يوهمه صنيعة اه سم (قوله كامر) أى قيل الفصل قول المتن (كثوب وصي) وكالاغنام المعنية للرعى سم وكردى قول المتن (والارضاع) أى أو التعليم معنى وسم (قوله لفعل الارضاع) عبارة المعنى لاجل الارضاع اه وهى احسن (قوله بان التزم الخ) انما قيد به لبيان محل الخلاف لما يأتى من قوله وفي ملتزم في الذمة كما قدمته أمالو استاجر الخ (قوله وأفرد الضمير) أى في عين

يدمن رضاه بخلاف البائع كذا في شرح الروض وقد يقال لو صح هذا لزم امتناع ايجاره (قوله كازرع ماشئت) الوجه في ازرع ماشئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الارض وقياسه هنا التقييد بالمعتاد في مثل تلك الدار فلعن التنظير في نظر الاذرعى باعتبار اطلاقه (قوله ونظر فيه الاذرعى بان مثل هذا الخ) ويرد بان الاصل خلافه ش (فرع) في فتاوى السيوطى استاجر بيتا مرخما على أن يسكنه خاصة وأقضى الاجرة فوضع فيه كنانا واحترق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمنه فهل بقيمته أو ببناء مثله وهل تنفسخ الاجارة وهل له الرجوع باجرة بقية المدة الجواب ان كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب اليه من نار أو قدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقا وإن كان غير منسوب اليه فضمانه على من ينسب اليه الحريق وهل يكون المستاجر طريقا في الضمان ينظر فان كان استاجر لا لتفاد مطلقا فلا او للسكنى خاصة فهو ممتد بوضع السكنى فيصير بذلك غاصبا كما ذكره الاصحاب فيما اذا اكترى ليسكن فاسكن حداد أو قصار أو إذا صار غاصبا صار طريقا في الضمان والقرار على من ينسب اليه الحريق وعلى كل تنفسخ الاجارة ويرجع باجرة بقية المدة أو يحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافا في أنه يلزمه بناء مثلها او قيمتها ونقل الاول عن فتاوى النووى ونص الشافعى واعتمده لكن المعتمد عنه شيخنا الشهاب الرملى وغيره وجوب القيمة في أمثال ذلك وقضية جوابه صحة الاجارة إذا شرط ان يسكنه خاصة وهو ممنوع إلا ان اراد بان يسكنه خاصة منعه من ان يخزن فيه من غير سكنى (قوله ويجوز عند عدمهما لكن برضا المكترى) ينبغى اعتبار رضاه مع التعيب لما ذكر خلاف ما يوهمه صنيعة (قوله وصي) أى ويجب تعيين الصبي برويته أو وصفه على ما في الحاوى انتهى (قوله بان التزم في ذمته خياطة أو ارضاع موصوف ثم عين) تقدم في شرح قول المصنف والحضائنه الخ (قوله وأفرد الضمير) اى في عين لان القصد التنويع قال ابن هشام في قول الالفية في اول باب المعرفة والنكرة وغيره معرفة بعد ان ذكر انه وأرد عليه انه أفرد الضمير في غيره مع عوده على شيئين مانصه وأفرد الضمير على المعنى كما تقدم الإشارة إذا

كازرع ماشئت ونظر فيه الاذرعى بان مثل هذا إنما يراد به التوسعة لا الاذن في الاصرار وفيه نظر ولا يجوز ابدال محل باركاب ونحو قطن بجدي و حداد بقصار والعكس وان قال الخبراء لا يتفاوت الضرر (وما يستوفى منه كدار ودابة معينة) قيد للدابة فقط لما قدمه ان الدار لا تكون الا معينة (لا يبدل) اى لا يجوز ابداله لأنهما المعقود عليه ومن ثم انفسخ العقد بتلفهما وتخير بعيبهما ما في اجارة الذمة فيجب الابدال لتلف او تعيب ويجوز عند عدمهما لكن برضا المكترى لأنه بالقبض اختص به كما مر (وما يستوفى به كثوب وصي عين) الاول (للخياطة) الثاني لفعل (الارضاع) بان التزم في ذمته خياطة او ارضاع موصوف ثم عين وأفرد الضمير

المثنى شاذ (يجوز ابداله) بمثله

(في الاصح) وان ابى الاجير  
لانه طريق للاستيفاء لا  
معقود عليه فاشبهه الراكب  
والمنازع المعين للحمل وانتصر  
للمقابل بانه الذي عليه  
الاكثرون وبانه كالمستوفى  
منه بجامع وجوب تعيين  
كل وما وجب تعيينه لا يجوز  
ابداله وبان القفال حكى  
الاجماع في الزمت ذمتك  
خيطة هذا على انه يتعين  
ومحل الخلاف في ابداله بغير  
معاوضة والاجاز قطعاً كما  
يجوز لمستاجر دابة أن  
يعاوض عنها بسكنى دار  
وفي ملتزم في الذمة كما قدمته  
امالو مستاجر لمعين فيجوز  
ابداله بمثله قطعاً ويجوز  
ابداله المستوفى كطريق  
بمثله مسافة وامنوا بسهولة  
او حزنه بشرط ان لا يختلف  
محل التسليم اذ لا بد من بيان  
موضعه على ما نقله القمولى  
واعتمده ورد بقول الروضة  
لو استاجر دابة ليركبها الى  
موضع فمن صاحب  
التقريب له ردها الى المحل  
الذى سار منه ان لم ينه  
صاحبها وقال الاكثرون  
ليس له ردها بل يسلمها ثم  
لو كيل المالك ثم الحاكم  
تم الامين فان لم يجد ردها  
للضرورة اه ومرفى شرح  
قوله وتارة بعمل ما يعلم منه  
انه انما وجب بيان محل

اه عش (قوله لان القصد التسوية) يراجع وفي كلام ابن هشام ما يؤخذ منه الجواب عما هنا بانه افراد  
ضمير عين على المعنى اى عين ذلك او المذكور مثلاً وهو نظير قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه  
لافتدوا به اى بذلك وعلى هذا الجملة عين صفة للمعطوف والمعطوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)  
الاندفاع يتوقف على عدم شذوذ الافراد بقصد التسوية مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من الشبهة  
اه سم (قوله ما قيل الخ) ومن قال به المعنى (قوله وان ابى) الى قول وانتصر في النهاية والمعنى (قوله فاشبهه  
الراكب) هو مستوف (قوله والمنازع الخ) هو مستوفى به وقاس عليهما لما ياتى من الاتفاق فيهما اه سم  
(قوله وانتصر للمقابل الخ) والاول هو المعتمد معنى ونهاية (قوله ومحل الخلاف) الى قوله مسافة في المعنى  
والى قوله ورد في النهاية (قوله والاجاز الخ) اى بان كان بلفظ يدل على التعويض كقوله عوضتك كذا  
عن كذا اه عش (قوله وفي ملتزم الخ) عطف على فى ابداله عش اه سم عبارة المعنى تنبيه قول المصنف  
عين اشار به الى ما نقله عن ابى على واقراءه ان محل الخلاف اذا التزم في ذمته خيطة ثوب معين او محل متاع  
معين امالو استاجر دابة معينة لركوب او محل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الراكب والمنازع اه وفي سم  
عن الروضة مثلاً (قوله كما قدمته) اى بقوله بان النزم في ذمته الخ (قوله لمعين) باضافة (قوله  
بمثله) اى او دونها كياتى (قوله وقال الاكثرون) الى قوله للضرورة وحيث في حمل القول بوجوب تعيين  
محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما كما والافامين شرح مر اه  
سم (قوله فان لم يجد) اى واحداً منهم و (قوله ردها للضرورة) ولا يجوز له ركوها ما لم يعسر سوقها من  
غير ركوها فيركبها حيث تدو ولا اجرة عليه وفارق عما قالو في الرد بالعيب جواز ركوها عند عدم لياقة المشى  
بانها في صورة الرد بالعيب باقية على ملكه والركوب مضطر اليه للوصول بحقه من الرد بخلافه هنا فان المدة  
انقضت وواجبه التخلية لا الرد اه عش (قوله وحيث فلا تنافى الخ) لكن يشكل على ذلك ما نقله عن  
الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل التسليم ولذا نقل الرد به على القمولى الا ان يؤول كلام الروضة

قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما فى الارض جميعاً ومثله معه لا فتدوا به اى بذلك قال ولا يصح  
الجواب بان او يفرد بعد هذا الضمير لان ذلك فى او التى للشك ونحوها مما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التى  
للتسوية لانها بمنزلة الواو انتهى وقد يؤخذ منه جواب فيما نحن فيه بانه افراد ضمير عين على المعنى اى عين  
ذلك او المذكور مثلاً وهو نظير الاية المذكورة فان فيها افراد الضمير مع العطف بالواو وعلى هذا الجملة عين  
صفة للمعطوف والمعطوف عليه فليتام (قوله لان القصد الخ) يراجع (قوله فاندفع ما قيل الخ) الاندفاع  
يتوقف على عدم شذوذ الافراد بقصد التسوية مع حصول المقصود بالجرى على الاصل من الشبهة (قوله  
فاشبهه الراكب) هو مستوف وقوله والمنازع هو مستوفى به (قوله والمنازع المعين) قاس عليه الاتفاق عليه كما  
سياق (قوله وفي ملتزم في الذمة) عبارة الروضة واما المستوفى به فهو كالثوب المعين للخيطة والصبي المعين  
للارضاع والتعليم والاعنام المعينة للرعى وفي ابداله وجهان وقرر الوجهين الى ان قال والخلاف جارفى  
انفساخ العقد بتلف هذه الاشياء ثم قال وسنزيد هذه المسئلة ايضا حافى الباب الثالث ثم قال فى الباب الثالث  
فصل الثوب المعين للخيطة اذا تلف فى انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ ابو على والخلاف فيما اذا  
لزم ذمته خيطة ثوب بعينه الى ان قال اما اذا استاجر دابة بعينها مدة لركوب او محل متاع فهل كالا ينفسخ  
العقد بل يجوز ابدال الركوب والمنازع بخلاف انتهى وقوله وفي ملتزم معطوف على فى ابداله ش (قوله  
امالو استاجر الخ) كذا مر (قوله وقال الاكثرون) ليس له الى قوله للضرورة وحيث في حمل القول  
بوجوب تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم انه يسلمها لهما كما والافامين  
(قوله وحيث فلا تنافى الخ) لكن يشكل على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل  
التسليم ولذا نقل الرد به عن القمولى الا ان يؤول كلام الروضة فليجرح ثم او ردت ذلك على مر افراد

التسليم ليعلم حتى يبدل بمثله وحيث فلا تنافى بين جواز ابدال واشتراط بيان محل التسليم

فليحرج ثم اوردت ذلك على مر فزاد ما نقلناه عنه اه سم (قوله وحاصل مامر) الى المتن في النهاية (قوله مامر) اي من مسائل الابدال (قوله في الاخيرين) اي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لو شرط عدم ابدال ما استؤجر لعله فتلف في الطريق فينبغي انفساخ العقد فمابق ويحمل قوله قبيل الفصل وخرج بقوله ليؤكد ما حمل ليوصل فيبدل قطعاً على ما اذالم بشرط عدم الابدال اه خ ش (قوله لانه) اي شرط عدم ابدال المستوفى (قوله كما مر) اي في شرح وللمكترى استيفاء المنفعة الخ (قوله ومحل جوازه فيها الخ) المتبادر ان محل الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشكل قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاً بتعيين بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكرنا ايضاً كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور بنحو تواتر السيول عليها الى ان انحرفت انحرافاً لا يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فليراجع وليحرج اه سم وقدمت في الفصل الاول عن شرح الروض وغيره ان العرف يتبع في سلوك احد الطريقين اذا كان للمقصد طريقان فان اعتيد سلوكهما وجب البيان فان اطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ايمان سائر الوجوه اه وبه ينحل الاشكال الاول (قوله برضا المكترى) جعله فيما سبق فيد القول او بعده وبقيا واطلق هناك وجوب الابدال في تلف المعين بعد العقد فلعل قوله برضا المكترى مؤخر عن مقدم فليراجع ثم رايت في سم مانصه قوله برضا المكترى يتامل اي حاجة اليه ويتجه ان للمكترى الابدال قهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض في بقاء الاجرة فليتامل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضال وجوب الابدال اه اي على المكترى (قوله وبقيا) راجع لهما اه سم (قوله او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ الخ) فيه نظربل ظاهر القول يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع مر الشارح في قوله ومحل جوازه الى قوله لا للمستوفى منه ثم ضرب عليه اه سم (قوله لا المستوفى منه) عطف على قوله المستوفى (قوله بتفصيله السابق) اي في قوله وما يستوفى منه الى اخر المتن والشرح اه سم (قوله كما مر) اي في الفرع الذي قيل قول المتن وفي

وحاصل مامر انه يجوز ابدال المستوفى كالراكب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بمنلها ودونها مالم يشترط عدم الابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كما مر ومحل جوازه فيهما ان عيناً في العقد او بعده وبقيا فان عيناً بعده ثم تلقا وجب الابدال برضا المكترى او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد لا المستوفى منه بتفصيله السابق ويجب في الاستيفاء ومثله الخدمة كما مر ويأتي قيل النذر

ما نقلناه عنه (قوله وحاصل مامر) كذا شرح مر (قوله ومحل جوازه فيها الخ) كذا شرح مر وفيه اشارة الى احتمال ارادة جواز عدم الابدال المشروط وان كان هذا الاشكال بحاله فليتامل صحة هذا الاحتمال في نفسه والمتبادر ان المعنى ومحل جواز الابدال في الاخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحينئذ يشكل قوله او بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق اكتفاً بتعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك وانه لا بد من التعيين في العقد وقوله ثم تلقا بالنسبة لما ذكرنا ايضاً كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بانه يتصور تلقا بنحو تواتر السيول عليها الى ان انحرفت انحرافاً لا يمكن المرور معه او الى ان انسدت بما جمعت السيول ونقلته اليها من نحو التراب والاحجار ثم اوردت ذلك على مر فتوقف لكن اجاب عن الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف او جدار فتخرب فليراجع وليحرج (قوله وبقيا) راجع لهما (قوله برضا المكترى) يتامل اي حاجة اليه ويتجه ان للمكترى الابدال قهر اعليه لان الاجارة باقية وله غرض في بقاء الاجرة فليتامل وهذا لا يخالف كلام الشارح لان اعتبار الرضال وجوب الابدال (قوله او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد) كذا في الروض في المستوفى المعين كالوضيع والثوب في الخياطة انتهى لكنه مشى قبل ذلك على عدم جواز ابدال المستوفى به فيحتمل ان هذا مبني عليه وان قياس جواز الابدال الذي مشى عليه المصنف في المنهاج عدم الانفساخ فليحرج ثم رايت ما ساذكره عن شرح بهجة على قوله حتى مضت مدة الاجارة (قوله او عيناً فيه ثم تلقا انفساخ العقد) فيه نظربل ظاهر القول يجوز ابدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع مر الشارح في قوله ومحل جوازه فيهما ان عيناً في العقد اي قوله ثم تلقا انفساخ العقد ثم ضرب عليه (قوله بتفصيله السابق) اي في قوله وما يستوفى منه الخ



اتباع العرف فاستأجره للبس المطلق لا يلبسه وقت النوم ليلا وان اطردت عادتهم (١٧٧) بخلافه على ما اقتضاه اطلاقهم بخلاف ما عاده

ولو وقت النوم نهارا وعليه  
نزع الاعلى في غير وقت  
التجمل (وبد المكنى على)  
العين المكتراة نحو (الدابة  
والثوب يدأمانة) فيأتى فيه  
ما سيذكره في الوديع (مدة  
الاجارة) ان قدرت بزمن  
او مدة امكان الاستيفاء  
ان قدرت بمحل عمل إذ لا  
يمكن استيفاء المنفعة بدون  
وضع يده وبه فارق كون  
يده يد ضمان على ظرف  
مبيع قبضه فيه لتحصن  
قبضه لغرض نفسه وله السفر  
بالعين المؤجرة حيث لا  
خطر في السفر لانه ملك  
المنفعة فيستوفى فيها حيث شاء  
كذا اطلاقه وظاهره انه  
لا فرق بين اجارة العين وهو  
ظاهر والذمة وهو محتمل  
نعم سفره بها بعد المدة  
ينبغي ان يتأتى فيه ما يأتى  
في سفر الوديع (وكذا  
بعدها في الاصح) ما لم  
يستعملها استصحبا لما كان  
ولانه لا يلزمه الرد ولا  
مؤته بل لو شرط احدهما  
عليه فسد العقد وانما الذى  
عليه التخلية كالوديع ورجع  
السبكي انه كالامانة الشرعية  
فيلزمه اعلام مالكها بها او  
الرد فور او الاضمن والمعتد  
خلافه ويفرق بان هذا وضع  
يده باذن المالك ولا بخلاف  
ذى الامانة الشرعية وإذا  
قلنا بالاصح انه ليس عليه  
بعد المدة الا التخلية فقضيته  
انه لا يلزمه اعلام المؤجر

البناء بين الموضع (قوله اتباع العرف) فاعل يجب (قوله فاستأجره الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه  
(فرع) لو استأجر ثوبا للباس لم ينم فيه ليلا عملا بالعادة ولو كان الثوب التحتانى كما هو ظاهر كلام الاصحاب  
فطريقه إذا اراد النوم ان يشرطه وينام في الثوب التحتانى نهارا ساعة او ساعتين او نحو ذلك اى لا أكثر  
النهار واما الفوقانى فلا ينام فيه ولا يلبسه كل وقت بل عند التجمل في الاوقات التى جرت العادة فيها بالتجمل  
كحال الخروج إلى السوق ونحوه ودخول الناس عليه وينزع في اوقات الخلوة عملا بالعرف وليس له ان يتزر  
بقميص استأجره للبس ولا برداء استأجره للارتداء به وله ان يرتدى ويتعمم بما استأجره للباس او الاتزار  
ولو استأجر يوم ما كاملا فن طالع الفجر الى الغروب او نهارا فن طالع الفجر الى الغروب وقيل من طلوع  
الشمس الى الغروب او يوم ما مطلقا فن وقت العقد الى مثله او الثلاثة ايام دخلت الليالى المشتملة عليها اه  
وقولها وليس له الخ في النهاية مثله (قوله لا يلبسه وقت النوم الخ) اى وان لم ينم اه بجيرى عن الشورى عن  
م و (قوله وان اطردت الخ) قدمنا في هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتمد الحلبي وفاقا للاذرى انه ان  
اعتيد النوم فيه بذلك المحل لم يجب نزع مطلقا ونقل ع ش اعتماده عن الزياى عن الشارح في غير التحفة  
واقره وعبارة السيد عمر قوله وان اطردت الخ تأمله مع ما تقدم له في شرح قول المصنف والاصح في السراج  
اتباع العرف ثم رايت في حاشية الزياى على المنهج قال الرافى عملا بالعادة يؤخذ منه انه لو كان بمحل لا  
يعتاد اهله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا كذا قاله ابن حجر اه ولعله اوجه من الذى هنا فليتأمل اه (قوله  
بخلاف ما عاده) اى ما عدا وقت النوم ش اه سم (قوله وعليه نزع الاعلى الخ) كالجوخة والتقميص  
الفوقانى وفي النهاية وشرحى الروض والبهجة انه لا يلزمه نزع الا زار كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده  
اه (قوله فيأتى فيه) الى قوله لو طلبها في النهاية (قوله او مدة امكان الخ) قد يشمل المتن اه سم (قوله  
وبه) اى التعليل المذكور (قوله كون يده) اى المشتري (قوله ظرف مبيع) بالاضافة (قوله قبضه)  
اى الظرف (قوله وله السفر الخ) قضيته ان الدابة لو تلفت في الطريق مثلا بلا تقصير لم يضمنها اه  
ع ش (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) معتمداه ع ش (قوله انه لا فرق) كذا مر اه سم (قوله ما يأتى  
في سفر الوديع) اى فيضمن (بعد المدة) اى مدة الاجارة او مدة امكان الاستيفاء حيث لم تدع اليه ضرورة  
كخوف نهب اه ع ش (قوله ما لم يستعملها) الى قوله فيلزمه اعلامه في المغنى لا لقوله بل الى وانما  
(قوله كالامانة الشرعية) كسوب القته الريح بداره اه معنى (او الرد فوراً) ما المراد بالرد اه سم  
(قوله ويفرق الخ) (تبيينه) لو انفسخت الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به  
ضمنها ومنافعها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه او لم يعلمه لعدم علمه به او كان هو عالما به لم يضمن لانه امين ولا  
تقصير منه اه معنى وفيه وفيه سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه وهذا مع ما ذكره الشارح انه  
المعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه اه (قوله بل الشرط) اى شرط عدم لزوم اجارة المثل او عدم  
الضمان والمال واحد (قوله لو طلبها الخ) خالفه النهاية فقال وان لم يطلبها فلو اغلق الدار او الخانوت بعد

المتن والشرح (قوله لا يلبسه وقت النوم ليلا) قال الرافى عملا بالعادة لم يلزمه نزع الا زار كذا قال المصنف  
في شرح الارشاد وقال الاذرى الظاهر ان المراد غير التحتانى كما يفهمه تلميل الرافى اه وظاهر كلام  
الاصحاب الاول فطريقه ان اراد النوم فيه ان يشرطه كذا في شرح الروض (قوله ما عاده) اى ما عدا وقت  
النوم ش (قوله او مدة امكان الخ) قد يشمل المتن (قوله وظاهره انه لا فرق الخ) كذا مر (فرع) في  
الروض فصل وان قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا ارش عليهما ولو شرط الابقاء بعدهما او  
اطلق صح ولا اجرة عليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه (قوله او الرد فوراً) ما المراد  
بالرد (قوله والمعتمد خلافه) كذا شرح مروى في الروض فان انفسخت اى الاجارة بسبب ولم يعلم المستأجر  
المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومنافعها لتقصيره بعدم اعلامه فان اعلمه به او لم يعلمه لعدم علمه به او كان  
هو عالما به لم يضمن لانه امين ولا تقصير منه اه وهذا مع ما ذكره الشارح انه المعتمد فرق بين حال الانفساخ

بتفريغ العين بل الشرط ان لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها

وحيث يُلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغه وإن لا لكن قال البغوي لو استأجر حائو ثاشهر افأغلق بابه وغاب شهرين لزمه المسمى للشهر الاول واجرة المثل للشهر الثاني قال وقد رايت الشيخ القفال قال لو استأجر دابة نو ما فاذا بقيت عنده ولم ينفع بها ولا حبسها عن مالها لا تزمه اجرة المثل لليوم الثاني لأن الرد ليس واجبا عليه وإنما عليه التخلية إذا طلب مالها بخلاف الخانوت لأنه في حبسه وعلقته وتسليم الخانوت والدار لا يكون (١٧٨) إلا بتسليم المفتاح اه وما قاله في الدابة واضح وفي الخانوت والدار من توقف

تفرغه لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بأنه لو استأجر حائو تا إلى أن قال وما قاله أي القفال ظاهر حتى في الخانوت والدار لأن غلقهما مستصحب لما قبل انقضاء المدة في الحيولة بينهما وبين المالك فلا يعارضه جزم الانوار بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصبا لها لوضوح الفرق إلى آخر ما اطال به في الرد على الشارح (قوله) وحيث يُلزم من ذلك أنه لا فرق (الخ) لو فرغت مدة اجارة الدار واستمرت امتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفرغ ولم يغلقها لا يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها أعني الدار مدة الغلق لأنه حال بينها وبين مالها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه مما ذكره الشارح فليتامل سم على حجج اه ع (قوله قال) أي البغوي (قوله) وما قاله أي القفال (في الدابة) أي من عدم لزوم الاجرة لليوم الثاني (قوله وفي الخانوت) عطف على في الدابة (قوله) المؤجر (له) أي للمستأجر (قوله بذلك) أي بعدم الفرق بين قفل الباب وعدمه أو عدم توقف التخلية على عدم الغلق (قوله خلاف ما قاله القفال) أي في الخانوت والدار واعتمد النهاية ما قاله القفال كما مر آنفا (قوله به محسن) أي بالغلق (قوله أن له) أي للغائب (قوله وفيما إذا) إلى قوله ورجع في النهاية إلا قوله واستشهد إلى أن وجوب (قوله وفيما إذا الخ) متعلق بقوله ألا في تخيير الخ (قوله) ولم يتخير المستأجر (الخ) (فرع) في الروض فصل وأن قدر البناء والغراس بمدة وشرط القلع قلع ولا ارش عليهما ولو شرط الإبقاء بعدها أو أطلق صحت ولا أجرة عليه بعد المدة وأن رجع فله حكم العارية بعد الرجوع اه سم (قوله) ولو استعمل العين (الخ) خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا أجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الإبقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجرة كما قدمته عن الروض سم على حجج اه ع (قوله لما يتجدد الخ) أي لنقد يتجدد اه كرى (قوله لذلك) أي اعتبار نقد البلد الغالب في تلك المدة (قوله بعد الطلب) يعني سبب طلب المالك قيمة المغصوب رهو فقد المثل (قوله بعد الطلب) أي طلب المالك أجرة المثل (قوله مثلا) أي أو غيرهما كحرث واستقاء اه معنى (قوله ليس قيد الخ) إذ لو تلفت في مدة الانتفاع بلاربط كان الحكم كذلك اه معنى (قوله بل يستثنى منه الخ) أن حمل الربط على

التخلية فيها على عدم غلقه لباها فيه نظر ولا تسلّم له ما علق به لأن التسليم لها هنا يحصل وأن لم يدفع المؤجر له مفتاحها كما يصرح به قولهم لو لم يسلمه له تخير في الفسخ المستلزم أنه إذا مضت مدة قبل الفسخ استقرت عليه أجرتها وما يصرح بذلك أيضا جزم الانوار بان مجرد غلق باب دار لا يكون غصبا لها فالذي يتجه خلاف ما قاله القفال لأن التقصير من المالك بعدم وضعه ليد عقب المدة وأما غلق المستأجر فهو محسن به لصونه له بذلك عن مفسد نعم ما ذكره البغوي في مسألة الغيبة متجه لأن التقصير حيثئذ من الغائب لأن غلقه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال أن له فيه شيئا وفيما إذا انقضت والاجارة لبناء أو غرس ولم يتخير المستأجر القلع يتخير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والا ففيماء التملك ولو استعمل العين بعد المدة في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم بما

وعدمه (قوله) وحيث يُلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الخانوت بعد تفرغه وإن لا (لو فرغت مدة الاجارة للدار واستمرت امتعة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفرغ ولم يغلقها لم يضمن اجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والامتعة وضعها باذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو اغلقها فيضمن اجرتها أعني الدار مدة الغلق لأنه حال بينها وبين مالها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس استيلاء كذا قرر ذلك مر وما ذكره في الغلق قد علم ما فيه مما ذكره الشارح فليتامل (قوله) خلاف ما قاله القفال (أي في الخانوت) (قوله) ولو استعمل العين بعد المدة (لزمه اجرة المثل) خرج باستعمالها مجرد بقاء الامتعة فيها فلا أجرة كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والغراس فيها وقد شرط الإبقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجرة كما قدمته عن الروض (قوله) ويستثنى منه قوله (الخ) أن حمل الربط على مطلق الامساك فهذا واضح

يأتي في الودعية لزمه اجرة المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب بمضيها واستشهد لذلك بقوله الوغصب مثلياً ثم فقد المثل غرم القيمة ويعتبر أكثر القيم من حين الغصب إلى الفقد فاذا صححها هذا مع أن القيمة لم تجب إلا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فهنا أولى لأن وجوب اجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب) مثلاً (ولم ينفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمنها) لان يده يدا مائة وتقيده بالربط ليس قيداً في الحكم بل يستثنى منه قوله

مطلق

الواجب

مطلق الامساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم ورشيدى قول المتن (إلا إذا أهدم الخ) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غير ما كتوب استاجره للبهه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصب فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل سم على حجج أه رشيدى وعش (قوله لنسبته) الى قوله ورجع فى المغنى (قوله انه لا عذر له) أى كمرض أو خوف عرض له مغنى وسم (قوله كما يحتمل الأذرعى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام مغنى وسم ويلحق به أى الخوف نحو المطر والوحل المانع من الركوب عادة وينبغى أن مثله مرض الدابة المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الراكب العارض له كما فى شرح الروض أه عش (قوله ذلك) أى الضمان بالربط (قوله بجرح ليل الخ) متعلق بتمثيلها و(قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله ورجع الخ) أى السبكى (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد) والوجه أن الحاصل بالربط ضمان جنائية لا بد فلا ضمان عليه لم يتلف بذلك خلافا لما رجحه السبكى وتبعه الزركشى نهاية وروض ومغنى ويؤخذ منه أن ضمان الجنائية معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب وضمان اليد معناه أنها تضمن مطلقا (قوله ولو أكرها) الى المتن فى النهاية (قوله فاقامه) أى أقام فى الغد فقيه حذف وإيصال (قوله بها) أى الدابة (قوله ضمنه فيه) أى ضمان يد اخذ من قوله لأنه استعملها الخ وعليه اجرة مثل اليوم الثالث وأما الثانى فيستقر فيه المسمى لتمكته من الانتفاع مع كون الدابة فى يده والكلام فيما إذا تأخر لا نحو خوف وإلا فلا ضمان عليه ولا اجرة لليوم الثالث لأن الثانى لا يحسب كما تقدم أه عش (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا اشكل الضمان أو تمتعاً خالف قوله فى شرح ويد المكترى

أو على خصوصه فلا لظهور أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله فى المتن) إلا إذا أهدم عليها اصطبل) أى أو غصبت أو سرت مثلا كما هو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور فى الدابة ينبغى جريانه فى غير ما كتوب استاجره للبهه فاذا ترك لبسه وتلف أو غصب فى وقت لو لبسه سلم من ذلك ضمنه فليتامل (قوله لنسبته الى تقصير حيثئذ) بخلاف ما إذا تلف بما لا يعد مقصرا فيه كان أهدم عليها السقف فى ليل لم تجر العادة باستعمالها فيه وبذلك علم أن الضمان بذلك ضمان جنائية لا ضمان يد ولا تضمن بتلفه بما لا يعد مقصرا فيه كذا فى شرح الروض ثم نقل كلام السبكى وقد يحاجب عن استدلاله وإلا ضمن الخ يمنع الملازمة إذ لم يوجد هنا سبب الضمان ويرض بأن الفرض أنه ربطها فى وقت الانتفاع ثم تلفت بأفة سماوية مثلا فربطها فى وقت الانتفاع سبب للضمان فلا يسقط تلفها بعده بالأفة فلم يتلف إلا بعد وجود سبب الضمان (قوله انه لا عذر له) أى من مرض أو خوف (قوله كما يحتمل الأذرعى) أى فى الخوف اخذ من كلام الامام (قوله لأنه استعملها فيه تعديا) انظر لو لم يستعملها (قوله ضمنه مع الاجرة) أن كان الذهاب به الى البلد الآخر سائغا اشكل الضمان أو تمتعاً خالفه قوله فيما تقدم أى فى شرح قول المتن ويد المكترى يد أمانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر فى السفر إلا أن يختار الاول ويحمل على ما لو كان فى الذهاب خطر أو وجد فيه تفریط وفيه نظر لأنه مع الخطر ينبغى الضمان ولو بدون ذهاب فليراجع ثم وقع البحث فى ذلك مع مر فحمله على ما إذا وقع تفریط وقد علم ما فيه فليتامل (فروع) فى الروض فصل استؤجر فى قصارة ثوب أو فى صبغه بصنع لصاحب الثوب فقصره أو صبغه وانفرد أى باليد فتلف فى يده أى بأفة سماوية أو بأثلافه بعد القصارة أو الصبغ سقطت أجرته لأن عمل فى ملك المستأجر أو بحضرته حتى تلف أى فلا تسقط أجرته فإن تلفه أى وقد انفرد باليد ضمنه غير مقصور أو مصبوغ مع الصبغ أى وسقطت أجرته وإن لم ينفرد ضمنه مصبوغا أو مقصورا ولم تسقط أجرته متى تلفه اجنبى أى وانفرد الاجير باليد فلما لك الفسخ والاجارة فإن أجاز لزمته الاجرة وعلى الاجنبى قيمته مقصورا أو مصبوغا وإن أنفسخ فلا أجره عليه وطالب الاجنبى بقيمته غير مقصورا أو مصبوغ مع بدل الصبغ أه قال فى شرحه للاجير تغريم الاجنبى اجرة القصارة أو الصبغ فيما يظهر وخرج بصنع صاحب الثوب ما استاجر به ليصبغ بصبغ نفسه فصبغه به ثم تلف فى يده فإنه وإن

(إلا إذا أهدم عليها اصطبل فى وقت) للانتفاع (لو انتفع بها) فيه (لم يصبها الهدم) لنسبته الى تقصير حيثئذ إذ الفرض أنه لا عذر له كما يحتمل الأذرعى وقيد السبكى ذلك أخذا من تمثيلها لما لا ينتفع بها فيه بجرح ليل شتاء بما إذا اعتيد الانتفاع بها فى ذلك الوقت إذ لا يكون الربط سببا للتلف إلا حيثئذ ورجع أيضا وتبعه الزركشى أن الضمان الحاصل بالربط ضمان يد فتصير مضمونة عليه بعدوان لم يتلف لأن الربط فى وقت لم يعتد ربطها فيه وفى محل معرض للتلف تضییع ولو أكرها ليركها اليوم ويرجع غدا فاقامه بها ورجع فى الثالث ضمنها فيه فقط لأنه استعملها فيه تعديا ولو أكرى عبدا لعمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد الى آخر فابق ضمنه مع الاجرة

(ولو تلف المال في يد اجير بلا تعد كثوب استوجر لخياطته او صبغه) بفتح اوله كما بخطه مصدرا (لم يضمن ان لم ينفر دباليد بان قعد المستاجر معه) يعني كان يحضره ويظهر الضبط هنا بما مر (١٨٠) في ضبط مجلس الخيار (او احضره منزله) وان لم يقعد معه او حمل المتاع ومثى خلفه

يدأمانة الخ وله السفر بالعين المستأجرة حيث لا خطر في السفر إلا ان يختار الأول ويحمل على مالو كان في الذهاب خطر او وجد منه تفریط وفيه نظر لانه مع الخطر ينبغي الضمان ولو بدون اباقي فليراجع سم على حج اهرشيدى واجاب ع ش عن الاشكال بما نصه إلا ان يصور ما هنا بما لو استاجر الفن لعمل لا يكون السفر طريقا لاستيفائه كالحياطة دون خدمته وما مر إذا استاجر العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والجل فليراجع اه قول المتن (ولو تلف المال) او بعضه (في يد اجير) قبل العمل فيه او بعده اه معنى (قوله بفتح اوله) إلى قول المتن ولو دفع في النهاية إلا قوله ويظهر الى المتن وكذا في المعنى إلا قوله بل نقل الى المتن وقوله وهي مسئلة يعز النقل فيها وقوله كان استاجره الى كان اسرف (قوله مصدرا) عبارة المعنى لان المراد المصدر لا ما يصنع به اه معنى اى حتى يكون بالكسر (قوله او حمل) من التحميل عطف على قعد بقطع النظر عن التمثيل بالثوب عبارة المعنى وكذا لو حمل المتاع الخ وهي أحسن (قوله لثبوت يد المالك عليه الخ) اى وإنما استعان بالاجير في شغله كالمستعين بالوكيل اه معنى قول المتن (وكذا ان انفرد) سواء المشترك والمنفرد اه معنى وفي سم هنا عن الروض فروغ لا يستغنى عنها (قوله ما ذكر) اى بقوله بان قعد الخ (قوله والمستاجر) بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله لانه يمكنه الخ) عبارة المعنى لانه ان التزم العمل لجماعة فذاك او لو احدا ممكنه ان يلتزم لاخر مثله فكانه مشترك بين الناس اه (قوله) فلا يضمنه قطعا اى ان لم يقصر كما ياتي عن الزيادة وغيره (قوله قال القفال لانه الخ) عبارة المعنى لانه لا يده على المال قال القفال وهو بمنزلة الحارس الخ (قوله قال الزركشى ومنه يعرف الخ) عبارة المعنى ويعلم منه كما قال الزركشى ان الخ اه (قوله) ومنه يعلم ان الخفير لا ضمان عليه اى حيث لم يقصر حلبي وزيادى اه بجري عبارة ع ش ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ومن التعليل المذكور ان خفير الجرن والغيط يضمن ومثل ذلك الحامى إذا استحفظه على الامتعة والتزم ذلك وان لم يعرف الحامى افراد الامتعة ومعلوم انها إذا اختلفا في مقدار الضائع صدق الخفير لانه الغارم وان الكلام كله إذا وقعت اجارة صحيحة والا فلا ضمان عليه وظاهره وان قصر وفي حاشية شيخنا الزيادة خلافه في التقصير اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان حينئذ نظر اه سم (قوله) والقرار على من تلفت الخ) اى حيث كان عالما والا فالقرار على الاول شرح م ر اه سم قال ع ش والكلام كله حيث كان الراعى بالغاعا فلا رشيد اما لو كان صديا او سفيها فلا ضمان وان قصر حتى تلفت بخلاف مالو تلفها فانه يضمن لانه لم يؤذن له في الاتلاف اه (قوله) وكان اسرف خباز الخ) او ترك الخبز في النار حتى احترق اه معنى (قوله) من ضرب المعلم اى ولو ضربا معتادا لان التأديب ممكن باللفظ كما في العنانى اه بجري وسيفيده الشارح في شرح ولو اركبها اقل منه (قوله) ويصدق اجير الخ) عبارة المعنى ومتى اختلفا في التعدى عمل بقول عدلين من اهل الخبرة فان لم يوجد فالقول قول الاجير وحيث ضمنا الاجير فان كان بتعدى باقضى قيمه من وقت القبض الى وقت التلف وان كان بغيره فبقيمة وقت التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فيه توقف (قوله) ما لم يشهد بخير ان) مفهوما انه لا يكفي رجل وامرأتان ورجل ويمين وهو ظاهر لان الفعل الذى وقع فيه التنازع ليس مالا وان ترتب عليه الضمان اه ع ش قول المتن (الى قصار الخ) او نحو ذلك كغسل ليفسله اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه ما نصه (فرع) لو قصر الثوب ثم جحده ثم اتى

كان الحكم كما مر لكن تسقط قيمة الصبغ اه (قوله) كان استاجره ليرعى دابته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان نظر (قوله) والقرار على من تلفت في يده اى حيث كان عالما والا فالقرار على الاول شرح م ر (قوله) في المتن ولو دفع ثوبه الى قصار (فرع) قال في الروض كاصله فرع لو قصر الثوب ثم جحده استقرت

لثبوت يد المالك عليه حكما بل نقل عن قضية كلامهم انه لا يده للاجير عليه وينبغي حمله على انه لا يده له عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) باليد بان اتقى ما ذكر فلا يضمن ايضا (في) اظهر الاقوال) لانه انما اثبت يده لغرضه وغرض المالك فاشبه عامل القراض والمستاجر فانها لا يضمنان اجماعا (و) القول الثاني يضمن كالمستعير (و) الثالث يضمن (الاجير) (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملا في ذمته) كخياطة سمي بذلك لانه يمكنه التزام عمل اخر لاخر وهكذا (لا) المنفرد وهو من اجر نفسه اى عينه (مدة معينة لعمل) او اجر عينه وقدر بالعمل لا اختصاص منافع هذا بالمستاجر فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا تجرى هذه الاقوال في اجير لحفظ دكان مثلا اذا اخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعا قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض يوتها قال الزركشى ومنه يعرف ان الخفير لا ضمان عليه وهي مسئلة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا تعد ما اذا تعدى

كان استاجره ليرعى دابته فأعطاها آخرير عاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده وكان أسرف خباز في الوقد به او مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق اجير انه لم يتعد ما لم يشهد بخير ان بخلافه (ولو) عمل لغيره عملا باذنه كان (دفع ثوبه الى قصار ليقصره او) الى (خياط ليخيطه ففعل ولم يذكر) احدهما (اجرة) ولا ما يفهمها بحضرة الاخر فيسمعه ويجب اويسكت كما شمله اطلاقهم

(فلا أجره له) لأنه متبرع قال في البحر ولا نلو قال أسكني دارك شهر فأسكنه لا يستحق (١٨١) عليه أجره إجماعا وبحث الأذرعى

وجوبها في قن ومحجور  
سفه لانها ليسا من أهل  
التبرع ومثلها بالاولى  
غير مكاف (وقيل له) أجره  
مثله لاستهلاكه منفعة  
(وقيل إن كان معروفا بذلك  
العمل) بالاجرة (فله) أجره  
مثله وقال ابن عبد السلام  
بل الاجرة المعتادة بمثل  
ذلك العمل (ولا فلا وقد  
يستحسن) ترجيح له لوضوح  
مدركه لإذهو العرف وهو  
يقوم مقام اللفظ كثيرا  
ومن ثم نقل عن الأكثرين  
وأقضى به كثيرون أما إذا  
ذكر أجره فيستحقها قطعاً  
إن صح العقد ولا فاجرة  
المثل وأما إذا عرض بها  
كارضيك أو لا أخيك أو  
ترى ما يسرك أو أطعمك  
فتجب أجره المثل نعم في  
الآخرة يحسب على الجير  
ما أطعمه إياه كما هو ظاهر  
لأنه لا تبرع من المطعم وقد  
تجب من غير تسميتها ولا  
تعريض بها كما في عامل  
الزكاة اكتفاء بشبوتها له  
بالنص فكانها مسماة شرعا  
وكعامل مساقاة عمل غير  
لازم له باذن المالك اكتفاء  
بذكر المقابل له في الجملة  
وكقاسم بامر الحاكم على  
ما قاله جمع لكن أطال في  
رده في التوشيح ولا يستثنى  
وجوبها على داخل حمام

به استقرت الاجرة أو وجدته ثم قصره لنفسه بل لجهة الاجارة أو أطلق ثم أتى به استقرت أيضا وان قصره  
لنفسه سقطت لأنه عمل لنفسه اه قول المتن (فلا أجره له) على الأصح المنصوص وقول الجمهور لأنه لم يلتزم  
له عوضا فصار كقوله أطعني فاطعمه مغنى وروض قال عرش ونقل بالدرس عن ابن العباد أن مثل ذلك  
أي العمل بلا شرط الاجرة في عدم لزوم شيء ما لو دخل على طباطب فقال أطعني رطلان لحم فاطعمه لأنه لم  
يذكر فيه الثمن والبيع صح أو فسد يعتبر فيه ذكر الثمن أقول وقد يتوقف فيما لو قصد الطباطب بدفعه اخذ  
العوض سيما وقرينة الحال تدل على ذلك فالأقرب أنه يلزمه بدله فيصدق في القدر المتلف لأنه غارم والقول  
قوله أقول إن ما استقر به إنما يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الاول المعتمد بل قضية علته  
ما نقل عن ابن العباد لا سيما وقد صرح بما يوافقه المغنى والروض كما مر انفا والله اعلم (قوله لأنه متبرع)  
إلى قول المتن ولو تعدى في المغنى إلا قوله نعم إلى وقد تجب وقوله ومن ثم نقل عن الأكثرين وفي النهاية إلا  
قوله وقال ابن عبد السلام إلى المتن وقوله ألقى به كثيرون (قوله وبحث الأذرعى وجوبها الخ) عبارة النهاية  
والاوجه كما بحثه الأذرعى الخ وعبارة المغنى وإذا قلنا لا أجره له على الأصح فمحله كما قال الأذرعى إذا كان حرا  
مطلقا التصرف اما لو كان عبدا او محجورا عليه بسفه او نحوه فلا اه وعبارة سم عبارة شرح الروض عن  
الأذرعى فلو كان عبدا او محجورا عليه بسفه او نحوه استحقها الخ اه أي خلافا لما يرويه عبارة الشارح  
كالنهي من عدم تعرض الأذرعى لغير المكلف قول المتن (وقد يستحسن ترجيحه) والمعتمد الاول نهاية  
ومنهج ومغنى وروض (قوله ومن ثم نقل عن الأكثرين) عبارة المغنى وعلى هذا عمل الناس وقال الغزالي  
هو الاظهر اه (قوله أما إذا ذكر أجره فيستحقها الخ) وإذا قال مجانا فلا يستحق شيئا قطعاً اه مغنى (قوله  
كارضيك) من باب الأفعال (قوله أو لا أخيك) من باب التفعيل أي أو تحوز ذلك كقوله حتى أحاسبك اه  
مغنى زاد شرح الروض أو ولا يضيع حقه اه (قوله نعم في الآخرة بحسب الخ) بقى ما لو أطعمه في غير الآخرة  
وقال أطعمته على قصد حسبانته من الاجرة سم على حجب أقول قضية كون العبرة في أداء الدين بنية الدافع ولو  
من غير الجنس حسبانته على الجير ويصدق الاكل في قدر ما أكله لأنه غارم اه عرش (قوله فكانها مسماة  
الخ) الأنسب فهي مسماة الخ باسقاط الكاف كما في المغنى (قوله غير لازم له) أي عملا ليس من أعمال  
المساقاة (قوله اكتفاء بذكر المقابل الخ) يعني أنه تابع لما فيه أجره فقد تقدم ذكر الاجرة في الجملة اه  
مغنى (قوله وكقاسم بامر الحاكم الخ) عبارة النهاية لا قاسم بامر الحاكم فلا شيء له كما فاده السبكي بل هو  
كغيره خلافا لجمع اه (قوله لكن أطال في رده في التوشيح) وقال أنه كغيره وهو الظاهر اه مغنى (قوله  
على داخل حمام) (فرع) ما يأخذه الحمامى أجره الحمام والالة من سطل وازار ونحوها وحفظ المتاع لا ثمن  
اله لأنه غير مضبوط فلا يقابل بعوض فالحمى مؤجر للالة وأجير مشترك في الالعة فلا يضمها كسائر  
الاجراء والالة غير مضمونة على الداخل لأنه مستاجر لها ولو كان مع الداخل الالة من يحفظ المتاع كان  
ما يأخذه الحمامى أجره الحمام فقط مغنى وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر كلام الروض فانظر قوله وحفظ  
المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل يشترط كون المنفعة معلومة والخ واثبا به غير مضمونة على الحمامى

الاجرة أو وجدته ثم قصره لنفسه استقرت وإن قصره لنفسه سقطت اه ولا ينافي قوله سقطت ما ألقى به  
النوى من أنه لو استاجر له لبناء جدار فبناه على ظن أنه له أنه يستحق الاجرة لأن جرده صارف للعمل عن  
الاجارة بخلاف مجرد ظن بان خلافه مر (قوله وبحث الأذرعى وجوبها في قن ومحجور بسفه) عبارة شرح  
الروض عن الأذرعى فلو كان عبدا او محجورا عليه بسفه او نحوه استحقها الخ اه (قوله نعم في الآخرة بحسب  
الخ) بقى ما لو أطعمه في غير الآخرة وقال أطعمته على قصد حسبانته من الاجرة (قوله لكن أطال في رده في  
التوشيح) وافق مر على الرد (قوله ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام) كذا شرح مر وفي الروض  
فرع ما يأخذه الحمامى أجره الحمام والالة وحفظ المتاع لا ثمن اله فهو مؤجر إى للالة وأجير مشترك إى  
في الالعة اه فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق اول فصل يشترط كون المنفعة معلومة

لاستيفائه المنفعة من غير  
أن يصرفها صاحبها اليه  
بخلافه باذنه (ولو تعدى  
المستأجر) في ذات العين  
المؤجرة (بان) أى كان  
(ضرب الدابة أو كبها)  
بموحدة فهمله أى جذبها  
بلجامها (فوق العادة) فيها  
أى بالنسبة لمثل تلك الدابة  
كما هو ظاهر (أو أركبها  
أثقل منه أو أسكن حدادا  
أو قصارا) دق وهما اشد  
ضررا مما استؤجر له (ضمن  
العين) المؤجرة أى دخلت  
في ضمانه لتعديه اماما هو  
العادة فلا يضمن به وانما  
ضمن بضرب زوجته ومعلمه  
لا مكان تاديبهما باللفظ  
وظن توقف اصلاحهما على  
الضرب انما يبيحه فقط  
وفيما اذا اركب أثقل منه  
الضامن مستقرة الثاني ان  
علم والا فالاول وقيد  
الاسنوى بما اذا لم يضمن  
الثاني كالمستأجر والا  
كالمستعير ضمن مستقرا  
مطلقا لان المستأجر هنا لا  
تعدى باركابه صار  
كالغاصب وأيد بقولهم ولم  
يتعد بان اركبها مثله فضررها  
فوق العادة ضمن الثاني  
فقط وخرج بذات العين  
منفعتا كان استأجر لبر  
فزرع ذرة فلا يضمن  
الارض لانه لم يتعد الا في

مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما استحفظه اه (قوله) أوراكب  
سفينة بلا اذن الخ) وسواء في ذلك اسير السفينة بعلم مالكا ام لا وقول ابن الرفعة في المطلب لعله فيما اذا لم  
يعلم به مالكا حين سيرها ولا في شبه ان يكون كالووضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكا فانه لا اجرة  
على مالكة ولا ضمان مردود اه نهاية وفي سم بعد ذكره عن شرح الروض قول ابن الرفعة المذكور  
والاوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على ما شغله من السفينة ومستويا لمنفعته  
وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مراه قال ع ش قوله مردود اه (قوله) الخ  
وكذا لو سيرها المالك بنفسه علم بالراكب ام لا كما يؤخذ من قوله مردود وقول ابن الرفعة الخ مردود اه (قوله)  
بخلافه باذنه) أى فلا اجرة عليه ومنه ما يقع من المعداوى من قوله انزل او يحمله وينزله فيها اه ع ش (قوله) في  
ذات العين) إلى قوله وقيل يسقط في النهاية وكذا في المغنى لا قوله أى بالنسبة إلى المتن (قوله) فيهما) أى قوله  
فوق العادة قيد في المستثنين اه معنى (قوله) دق) افرد الفعل لان العطف السابق باواه سيدعمرأى وثنى  
ضمير وهما اشد الخ نظر إلى ان الالتويح عبارة الرشيدى عبارة التحفة دق وهما اشد ضررا وكانه اشار  
إلى تقييد الضمان بقيدى الاول وقوع الدق بالفعل كما اشار اليه تبعا للجلال المحلى بقوله دق الذى هو  
بصيغة الماضي وصفا للحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار اشد ضررا مما استؤجر له اه قول المتن  
(ضمن العين) أى ضمان المغصوب اه ع ش (قوله) أى دخلت في ضمانه) هو صريح في ضمان اليد اه سم  
عبارة ع ش أى ولو تلفت بغير الاستعمال الذى دفعها لاجله اه (قوله) ولما ضمن الخ) جواب سؤال  
(قوله) ومعلمه) بفتح اللام (قوله) انما يبيحه) أى الضرب عبارة النهاية انما يبيح الاقدام عليه خاصة اه  
(قوله) فقط) أى دون سقوط الضمان اه معنى (قوله) وفيما اذا الخ) متعلق بالضامن و(مستقرا) حال  
منه و(الثاني) خبر له عبارة النهاية ومتى اركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني ان علم والا فالاول  
قال في المهمات ونحله اذا كانت يد الثاني لا تقتضى ضمانا كالمستأجر فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه  
وفارق المستعير من المستأجر ان المستأجر هنا لما تعدى الخ قال الرشيدى قوله مردود وفارق المستعير الخ حق  
التعير وانما ضمن هنا مع أنه مستعير من مستأجر لان المستأجر لما تعدى الخ اه (قوله) وقيد اه) أى قوله والا  
فالاول (الاسنوى بما اذا الخ) اعتمده النهاية والروض والمغنى ايضا (قوله) لم يضمن الثاني) أى لم تكن  
يده بضمان بل يدامانة (قوله) والا الخ) عبارة المغنى وان كانت يد الثاني يد ضمان كالمستعير فالقرار عليه  
كما وضحه في الغصب فان قيل ما ذكره في الغصب فيمن ترتبت يده على يد الغاصب وهما ترتبت يده على  
يد المستأجر والاصح ان المستعير من المستأجر لا يضمن اجيب بانه باركابه من هو أثقل منه صار في حكم  
الغاصب الخ اه (قوله) مطلقا) أى علم بالحال والا اه ع ش (قوله) وايد) أى التعليل (قوله) فلا يضمن  
الارض) انظر لو تلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا ويتجه الضمان اه سم على  
حجج اه ع ش (قوله) بل يلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة النهاية فيلزمه بعد حصدها وانقضاء المدة عند تنازعها  
ما يختاره المؤجر من اجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بدل زيادة ضرر الذرة اه سم عن الروض زيادة

وثيا به غير مضمونة على الحامى مالم يستحفظه عليها ويحبه لذلك إلا أن يحمل قول الروض المذكور على ما اذا  
استحفظه (قوله) بلا اذن) قال في شرح الروض في مسألة السفينة قال في المطلب ولعله فيما اذا لم يعلم به مالكا  
حتى سيرها ولا في شبه ان يكون كالووضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكا فانه لا اجرة على مالكة  
ولا ضمان اه ما نقله في شرح الروض والاوجه الضمان وان علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا على  
ما شغله من السفينة ومستويا لمنفعته وسكوت المالك لا يسقط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدابة مراه  
(قوله) أى دخلت في ضمانه) وافق عليه مردود وهو صريح في ضمان اليد (قوله) وقيد الاسنوى الخ) اعتمده  
مردود (قوله) فلا يضمن الارض) انظر لو تلفت منفعة الارض بسبب زرع الذرة فصارت لا تثبت شيئا ويتجه  
الضمان (قوله) بل يلزمه اجرة مثل الذرة) عبارة شرح الروض (فرع) وان اجر للحظنة فزرع ذرة وحصدها

منفعتا بل يلزمه اجرة مثل الذرة ولو ارتد في ثالث وراه مكثرين



لا يستغنى عنها (قوله بغير اذنها) وكذا باذنها ان لم يتمتع للمكترين الاعارة لمثل ذلك بان جرت العادة  
بركوب الثلاثة على مثل تلك الدابة والا فلا ضمان لانه مستعير من المستاجر اه ع ش وفيه وقفة فان الظاهر  
العكس اى الضمان فى الثانية وعدمه فى الاولى فايراجع (قوله ضمن الثلث) عبارة سم عن شرح الروض  
وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالهما معها وتمكنا من نزولها وانزال الرديف ولم يفعلوا والا فلا  
ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقها اه (قوله وقيل يقسط الخ) عبارة المغنى والاسنى ضمن الثلث ان تلفت  
توزيعا على رؤسهم لا على قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون غالبا اه (قوله يضمن) الى قوله والثانى  
يتحالفان فى المغنى الا قوله ونازع الى المتن وقوله بان اكتر اه الى لاتحاد جرهما الى قوله وقضية ما تقررى  
النهاية الا قوله ونازع الى المتن (قوله وان تلفت بسبب آخر) اى لان يده صارت يد عدوان مغنى واسنى  
قول المتن (لو اكترى لخل مائة الخ) وفى سم عن الروض وشرحه مانصه او اكتر اه ليركب بسرج فركب  
عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثانى زيادة على المشروط او ليركب بسرج فركب با كاف ضمن  
الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او عكسه فلا يضمن الا ان يكون اقل من الا كاف او  
ليحمل عليها با كاف فحمل بسرج ضمن لانه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن الا ان كان اقل من السرج اه  
(قوله كحديد وقطن) ويبدل بالقطن الصوف والوبر لانها مثله فى الحجم لا الحديد وبالحديد الرصاص  
والنحاس لانها مثله فى الحجم مغنى وروض مع شرحه (قوله ونازع فيه) اى فى قياس ما ذكر على الخطة  
والشعير (قوله اذلا فرق الخ) تعليل لقوله وكذا كل مختلفى الضرر الخ (قوله بينهما) اى بين اختلاف  
ضررى الخطة والشعير واختلاف ضررى نحو الحديد والقطن (قوله بان اكتر اه) الاولى التانيث (قوله  
من غير زيادة اصلا) انظر هل هذا ينال فى قضية قوله الاق ومثله بال عشرة الخ (قوله لاتحاد جرهما) باتحاد  
كيلهما الخ ولو اقبل المحمول وثقل بسبب ذلك ثبت للمكترى الخيار لما فيه من الاضرار به بدابته اخذا  
بمالومات المستاجر قبل وصوله الى المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر نقله لثقل الميت اه ع ش قول  
المتن (ولو اكترى لخل الخ) ولو اكترى مكانا لوضع امته فيه زاد عليها نظرت فان كان ارضا فلا شئ عليه  
وان كان غرفة لزمه المسمى واجرة المثل للزائد على قياس مسألة الدابة شرح الروض اى ومغنى اه سم  
(قوله لخل مائة) ظاهره ان لفظة لخل من المتن والذى فى المحل والنهاية والمغنى لمائة وقدرها الثانى بين  
اللام والمائة بطريق المزج وقال الثالث بعدها اى لخل مائة رطل خطة مثلا اه (قوله بالتشديد) الاولى

وتخاصما بعد انقضاء المدة فهو اى المؤجر بالخيار بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع بذل زيادة ضرر الذرة مثال  
اجرة المثل للحنطة خمسون وللذرة سبعون وكان المسمى اربعين فبدل النقص عشرون وان تخصصا قبل  
حصدها فقلع اى المؤجر ان شاء ثم ان امكن فى المدة زراعة الخطة زرعها والا فلا منع لزمه جميع الاجرة اى  
لزمته الاجرة لجميع المدة لانه المفوت لمقصود العقد على نفسه ان لم تمض اى على بقاء الذرة مدة تتاثر بها الارض  
وان مضت تخير بين اجرة المثل واذا اختار اجرة المثل فلا بد من فسخ الاجارة اه منه واخذ قسطها من المسمى  
مع بدل النقصان ولا يضمن الارض اه قوله بالخيار بين اجرة مثل الذرة الخ لو كان وليا وناظر اتعين اخذه  
بالاحظ (قوله ضمن الثلث) قال فى شرح الروض وعلى كل من الاخيرين الثلث ان لم يكن مالهما معها  
وتمكنا من نزولها اذا نزل الرديف ولم يفعل حتى تلفت والا فلا ضمان عليهما قاله ابن الرفعة تفقها (قوله  
وان تلفت بسبب آخر) اعتمده مر ووجهه كما فى شرح الروض ان يده صارت يد عدوان (فرع) قال فى  
شرح الروض اذا اكتر اه ليركب بسرج فركب عريا او عكسه ضمن لان الاول اضربها والثانى زاد زيادة  
على المشروط او ليركب بسرج فركب با كاف ضمن الا ان يكون مثل السرج او اخف منه وزنا وضررا او  
عكسه فلا يضمن الا ان يكون اقل من الا كاف او ليحمل عليها با كاف فحمل بسرج يضمن لانه يشق  
عليها لا عكسه فلا ضمان الا ان كان اقل من السرج اه (قوله فى المتن لزمه اجرة المثل للزيادة) قال فى شرح  
الروض وهذا بخلاف مالوا اكترى مكانا لوضع امته فيه زاد عليها فانه ان كان ارضا فلا شئ عليه لعدم

بغير اذنها ضمن الثلث  
وقيل يقسط وزنه من  
اوزانهم واختير (وكذا)  
يضمن وان تلفت بسبب  
آخر (لو اكترى لخل مائة  
رطل خطة فحمل مائة  
شعيرا او عكس) لانها  
لثقلها تتجمع بمحل واحد  
وهو لحفته ياخذ من ظهر  
الدابة اكثر فاختلف  
ضررها وكذا كل مختلفى  
الضرر كحديد وقطن  
ونازع فيه الا ذرى  
واطال اذلا فرق بينهما  
عرفا (او اكترى) لعشرة  
اقفة شعير (جمع قفيز  
مكيال يسع اثني عشر  
صاعا) فحمل عشرة  
اقفة (خطة) لانها اقل  
(دون عكسه) بان اكتر اه  
لخل عشرة اقفة خطة  
فحمل عشرة اقفة شعيرا  
من غير زيادة اصلا فلا  
يضمن لاتحاد جرهما  
باتحاد كيلهما مع ان الشعير  
اخف (ولو اكترى لخل  
مائة فحمل) بالتشديد  
(مائة عشرة لزمه) مع  
المسمى (اجرة المثل للزيادة)  
لتعديه بها

اغفار نحو الاثنين بما يقع التفاوت به بين السكيلين (وان تلفت بذلك) المحمول اوبسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (ان لم يكن صاحبها معها) لانه صار غاصبا لها بحمل الزيادة (فان كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره لان اليد هنا للمالك فكان الضمان للجناية فقط (ضمن قسط الزيادة) لاختصاص يده بها ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت لم يضمها المسخر لتلفها في يد صاحبها (وفي قول) يضم (نصف القيمة) توزيعا على الرؤوس كجرح من واحد وجراحات من اخر واجيب بتيسر التوزيع هنا لاثم لاختلاف نكباتها باطنا (ولو سلم المائة والعشر الى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلا) بالزيادة كان قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكترى) القسط نظير ما مر واجرة الزيادة (على المذهب) اذ المكري لجهله صار كالاته له اما العالم فكافي قوله (ولو) وضع المكترى ذلك بظورها فسيرها المؤجر او (وزن المؤجر وحمل) بالتشديد (فلا اجرة للزيادة) وان غلط وعلم بها المستاجر لانه لم ياذن في حملها بل لمطالبة المؤجر بردها لحملها وليس لرددها بدون اذن وإذا تلفت ضمنها ولو وزن المؤجر او كمال وحمل المستاجر

كتابته عقب فحمل في الموضع الاول وقدر المغنى عقب لولا كثرى دابة وعقب فحمل في جميع الموضع عليها فحملة على التخفيف (قوله ومثل لها) اي لزيادة (قوله ليفيد اغفارا الخ) هل هذا الاغفار بالنسبة لمعوم الاحكام حتى يحل له الاقدام على هذه الزيادة او بالنسبة الى الضمان فقط فان قيل بالاول فلعل محله اذ ادلت القرينة على رضا المؤجر بذلك كاطراد عرف بذلك ونحوه والافحل تأمل وإن قيل بالثاني فظاهر اه سيد عمر (قوله اغفارا نحو الاثنين الخ) فانه لا اجرة له ولا ضمان بسببه اه مغنى (قوله بين السكيلين) اي او الوزنين اسنى وقرر (قوله فان كان صاحبها معها) اي مع المكترى كما هو فرض المسئلة اه رشيدى (قوله لان اليد هنا الخ) لتعليل لتقييد التأني بكونه بسبب الحمل دون غيره (قوله لاختصاص يده بها) الظاهر ان الضمير في بها للزيادة على حذف مضاف اي بقسط الزيادة من الدابة اذ الفرض انه معها كصاحبها كما مر اه رشيدى (قوله فتأنيت الخ) اي قبل استعمالها اما بعد استعمالها فهي معارة اخذها ممر في العارية كذا في شرح الروض سم وكردى زادعش اقول ولعل المراد انه باثر استعمالها كان ركبها ولو دفع له متاعا وقال له احمله فحملة عليها فلا ضمان لكونها في يده مالها كما ثم راي الشارح ممر في باب العارية صرح بذلك فراجع اه وقوله انه باثر استعمالها اي باذن المالك كما يفيد قوله السابق فهي معارة الخ فان استعمالها بدون اذنه فهو غاصب لها (قوله من اخر) بالمد (قوله ولا خلاف نكباتها الخ) اي ادم انضباطها فقد تساوى بل تزيد باطنا نكابة جرح على نكابة جراحات (قوله كان قال له الخ) فان لم يقل له المكترى شيئا فلا اجرة للزائد ولا ضمان اه غرر (قوله اما العالم الخ) عبارة المغنى وخرج بالجاهل العالم بالزيادة فان قال له المستاجر احمل هذه الزيادة فاجابه فقدا عاره ياها حمل الزيادة فلا اجرة لها وان تأنيت الدابة لا بسبب العارية ضمن القسط اما بسببها فلا ضمان كما علم من باب العارية وإن لم يقل له المستاجر شيئا فحكمه مذكور في قوله ولو وزن المؤجر الخ اه (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظورها فسيرها) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض اي والمغنى ولو كاله المستاجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا انتهى سم وما نقله عن شرح الروض معلوم من قول المصنف المار آتفا بالاولى لا شترا كهما في المغرورية ووزيادة ما هنا بتحميل المكترى (قوله لانه لم ياذن الخ) لتعليل للمتن خاصة اه رشيدى (قوله وليس له ردها بدون اذن) فلو استقل بردها قال الاذرعى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردها الى المكان المنقول اليه او لا شرح روض اه سم (قوله او كمال وحمل المستاجر الخ) ولو كمال اجني وحمل بلا اذن في الزيادة فهو غاصب للزائد وعليه اجرة له للمؤجر ورده الى المكان المنقول منه ان طالبه به المستاجر وعليه ضمان الدابة على التفصيل المذكور في المستاجر من غيبة صاحبها وحضرته على

الضرر وان كان غرفة فطريقان احدهما انه يخير المؤجر بين المسمى واجرة المثل الزائد وبين اجرة المثل للكل وثانيهما قولان احدهما له المسمى واجرة المثل للزائد والثاني اجرة المثل للكل نقله الزركشى عن الجرجاني والرويانى وقياس مامر في مسئلة الدابة ترجيح القول الاول من الطريق الثاني فان قلت قياس مامر فيما اذا استاجر ارض الزرع حنطة فزرع ذرة من انه يتخير بين اجرة مثل الذرة والمسمى مع اجرة الزائد من ضرر الذرة ان يقال بمثله في هذه وفي مسئلة الدابة قلت الفرق انه ثم عدل عن العين اصلا فساغ الخروج عن المسمى بالسكية بخلافه هنا اه وقضية فرقه انه لو عدل عن العين اصلا كان كما هناك فليراجع (قوله ومثل لها بالعشرة الخ) كذاش ممر (قوله ضمان يد) اعتمده ممر (قوله فكان الضمان للجناية فقط) اعتمده ممر (قوله ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت) قال في شرح الروض قبل استعمالها ثم قال اما بعد استعمالها فهي معارة اخذها ممر في العارية اه (قوله ولو وضع المكترى ذلك بظورها فسيرها المؤجر) ظاهره انه لا اجرة مطلقا لكن في الروض ولو كاله المستاجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في شرحه فلا اجرة له ان كان عالما لان كان مغرورا اه (قوله وليس له ردها بدون اذن) قال في شرح الروض فلو استقل بردها قال الاذرعى فالظاهر ان للمستاجر تكليفه ردها الى المكان المنقول

فكما لو كان بنفسه ان علم وكذا ان جعل كما اقتضاه كلام المتولي (ولا ضمان) على المستاجر (ان تلفت) الدابة إذ لا يدو ولا تعدى بنقل ولو قال له المستاجر ارحل هذا الزائد فكستير فيضمن القسط من الدابة إن تلفت بغير المحمول (١٨٥) دون منفعتها (ولو أعطاه ثوبا ليخيطه) بعد

قطعه (خفاطه قباء وقال امرتني بقطعه قباء فقال بل قيصافا لظهر تصديق المالك يمينه) انه لم ياذن له في قطعه قباء لانه المصدق في أصل الاذن فكذا في صفته والثاني يتحالفان واطال الاسنوى في الانتصار له نقلا ومعنى ومنه انها لو اختلفا قبل قطعه تحالفا اتفاقا وكل ما اوجب التحالف مع بقائه اوجبه مع تغير احواله وعليه يبدأ بالمالك كما قاله وقال الاسنوى بل بالخياط لانه بائع المنفعة (ولا اجرة عليه) بعد حلقه لانها انما تجب بالاذن وقد ثبت عدمه يمينه (وعلى الخياط ارش النقص) لما ثبت من انتفاء الاذن والاصل الضمان وقضية ما تقر من انتفاء الاذن من اصله ان المراد بالارش ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما رجحه الاسنوى كابن عسرون وغيره وهو اوجه من ترجيح السبكي انه ما بين قيمته مقطوعا قيصافا ومقطوعا قباء لان اصل القطع ما دون فيه ويوجب بانه لا نظر لهذا مع ثبوت المخالفة المقتضية لانتفاء الاذن من اصله بدليل عدم الاجرة له ويؤخذ من هذا ومن تصليهم

مامر وإن حل بعد كيل الاجنبي المائة والعشرة أحد المتكاريين أى العاقلين ففيه التفصيل السابق بين المغرور وعدمه وإن اختلفا في الزيادة وقدرها فالقول قول الماكترى يمينه لان الاصل عدم الزيادة ولو وجد المحمول على الدابة ناقصة عن المشروط نقصا يؤثر وقد كاله المؤجر حط قسطه من الاجرة إن كانت الاجارة في الذمة لانه لم يف بالمشروط وكذا إن كانت الاجارة عين ولم يلم المستاجر النقص فان عليه لم يحط شي من الاجرة لان التمكين من الاستيفاء قد حصل وذلك كاف في تقرير الاجرة اما النقص الذي لا يؤثر كالذي يقع به التفاوت بين السكيلين أو الوزنين فلا عبرة به معنى وروض مع شرحه (قوله فكما لو كان بنفسه الخ) أى فعله اجرة حملها والضمان اه شرح الروض ولعل هذا اعنى قول الشارح فكما لو كان بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر ولا فلا اثر لتحميل المستاجر اه سم (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية اه سم (قوله بعد قطعه) متعلق بخيطه اه رشيدى عبارة ع ش اى من الخياط اه (قوله ومنه) اى من المغنى اه كردى (قوله وعليه) اى الثانى المرجوح (قوله يبدأ بالمالك) لانه فى رتبة البائع ويجمع كل فى حلقه النفي والاثبات اه كردى (قوله يبدأ بالمالك) معتمد اه ع ش قول الماتن (وعلى الخياط ارش النقص) وللخياط نزع خيطه وعليه ارش النزع ان حصل به نقص وله منع المالك من شد خيطه فى خيط الخياط يجرى فى الدروز مكانه اذا نزع ولو قال المالك للخياط إن كان هذا الثوب يكفينى قيصافا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش لان الاذن مشروط بما لم يوجد وان قال له فى جوابه هو يكفيك فقال اقطعه فقطعه ولم يكفه لم يضمن لان الاذن مطلق وروض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع اه سم (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي) اعتمد النهاية والمغنى ما رجحه السبكي واليه مال شيخ الاسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت او كان مقطوعا قباء اكثر قيمة فلا شيء عليه اه (قوله لهذا) اى للاذن فى اصل القطع (قوله المنة متضية لانتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن اه سم (قوله بدليل عدم الاجرة الخ) لادلالة فيه لان عدمها لا انتفاء الصفة المطلوبة للمالك اه سم عبارة النهاية ولا يقدح فى ترجيح الاول معنى ما رجحه السبكي عدم الاجرة له لادلا ملازمة بينهما وبين الضمان اه (قوله ويؤخذ) الى الفصل فى النهاية (قوله من هذا)

اليه أولا اه ثم قال فى الروض وشرحه والمستاجر مطالبته بالبدل لهما فى الحال للحيلولة الخ اه (قوله فكما لو كان بنفسه الخ) كذا شرح مر قال فى شرح الروض فعليه اجرة حملها والضمان اه ولعل هذا اعنى قول الشارح فكما لو كان بنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها المؤجر ولا فلا اثر لتحميل المستاجر (قوله فكستير) قد ينافيه حيث دل على ملك المؤجر ما زاد من منفعتها على ما يتعلق بالقدر الواجب وجواز تصرفه فيه حيث كان معبرا بالنسبة للزيادة ما صرحوا به من ان المستاجر الدابة منع المؤجر من حمل شيء عليها كتمليق مخللة لانه استحق جميع منفعتها لادلالة هذا على عدم ملك المؤجر شيئا من المنفعة اللهم الا ان تمنع المدافة بان المؤجر ملك زائد المنفعة لكنه ممنوع من التصرف فيه بما يترتب من حق المستاجر وان لم يمنعه من الكلية بخلاف التصرف فيه مع المستاجر باعارة لزيادة ونحوها وقضيته جواز اجارته لزيادة وقد يلتزم فليحذر (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلاف ما اذا تلفت به لان هذا قضية العارية وعلى هذا التفصيل يحمل كما قاله شيخنا الشهاب الرملى قول الروض ضمن العشرة ايضا (قوله فى الماتن وعلى الخياط ارش النقص) فى شرح مر وللخياط نزع خيط وعليه ارش نقص النزع ان حصل كما قاله الماوردى والرويانى وله منع المالك من شد خيطه فيه يجرى فى الدروز مكانه اه (قوله من انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع (قوله وهو اوجه من ترجيح السبكي الخ) اعتمد من ترجيح السبكي (قوله لا انتفاء الاذن من اصله) هذا ممنوع وكيف لا وهما متفقان على اصل الاذن (قوله بدليل عدم الاجرة ل) لادلالة فيه لا انتفاء الصفة المطلوبة

المذكور فى الروضه فى المخالفة فى النسخ المستاجر له ومن قولهم لو استؤجر لكتاب فغير ترتيب ابوابه فان أمكن البناء على بعض المكتوب

كان كتب الباب الاول منفصلا بحيث يبنى (١٨٦) عليه استحق بقسطه من الاجرة والا فلا شيء له ان من استوجر لتضريب ثوب بخيوط

معدودة وقسمة بينة متساوية بخاطه بانقص واوسع في القسمة لم يستحق شيئا بخلافته المشروط الا ان تمكن من اتمامه كما شرط وأتمه فيستحق الكل أو من البناء على بعضه فيستحق اجرة ذلك البعض

\*(فصل) \* فيما يقتضى انفساخ الاجارة \* فيما يقتضى انفساخ الاجارة والتخير في فسخها وعدمها وما يتبع ذلك (لا تنفسخ اجارة) عينية او في الذمة بنفسها ولا يفسخ احد العاقدين (بعذر) لا يوجب خلافا للمعقود عليه (كتعذر وقود) بفتح الواو كما تحطه ما يوقده وبضمها المصدر (حمام) على مستاجرته ومثله على الوجه ما لو عدم دخول الناس له لفترة او خراب ما حوله كما لو خرب ما حول الدار او الدكان والفرق بينهما غير صحيح ومن ثم قيل لم يقل احد فيمن استاجر رجا فعدم الحب لقصده انه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدابة المستاجرة لظرو خوف مثلا وبسكونها جمع مسافر اي رفقة يخرج معهم ويصح عطفه على بعذر اي وكسفر اي بطرو لمكتري دار مثلا (و)

أى بما فى المتن (قوله كان كتب الباب الاول) أى فى الوسط أو الآخر (قوله أن من استوجر) نائب فاعل يؤخذ (قوله لتضريب ثوب بخيوط الخ) أى ليخيط عليه طرازا أى علما بعشرة خيوط مثلا اه كردى والاولى ليتقنه بعشرة اسطر مثلا من الحياطة (قوله بينة) بكسر الباء جمع بين بمعنى البعدين فى قسم البعدين الخيوط بان قال كل بعد اصبعان مثلا اه كردى (قوله بان نقص) راجع الى الخيوط و(قوله واوسع) الى قسمة البينة بان خاط مثلا بخمسة خيوط وقسم البينة باربع اصابع اه كردى (قوله واوسع) الواو بمعنى أولان كلا منها مخالف لما شرط من التساوى اه عش (قوله أو من البناء الخ) عطف على من اتمامه

\*(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة) \* (قوله فيما يقتضى) الى قوله ولا يجوز لناظر فى النهاية (قوله وعدمها) الاولى وما يقتضيهما إذ ليس فى الفصل بيان شيء يقتضى عدم الانفساخ والتخير بل ذلك لعدم هو الاصل حتى يوجد ما يرفع اه رشيدى وقوله الاولى وما لا يقتضيهما أى كما فى شرح المنهج (قوله وما يتبع ذلك) أى كقوله ولو أكرى جمالا الخ (قوله عينية) الى قوله أما إذا أو جب فى المعنى الا قوله والفرق الى المتن (قوله بنفسها الخ) فى هذا التقدير تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد عبارة المغنى والمحلى عينا كانت او ذمة ولا تنفسخ بعذر اه وهذه مختصرة وسالة (قوله لا يوجب خلافا الخ) سيد كر محترزه اه سم (قوله وبضمها المصدر) هذا بيان للاشهر ولما قيل بالضم فيها وقيل بالفتح فيها اه عش (قوله ما لو عدم) من باب علم وتصح قراءته ببناء المفعول (قوله لفترة او خراب الخ) أى او غيرهما (قوله والفرق بينهما) أى بين مسألة عدم دخول الناس الحمام بسبب الفتنة او خراب ما حوله التى قاسها ومسألة خراب ما حول الدار او الدكان التى قاس عليها ومراده به ردما فى البحر من ان عدم دخول الحمام بسبب ما ذكر عيب بخلاف الحانوت والدار فانهما يستاجران للسكنى وهى ممكنة على كل حال اه رشيدى (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل عدم صحة الفرق (قوله رضى) أى طاحونا قال السيد عمران رضى فى أصله بالالف اه (قوله وتعذر سفر) اشار به الى عطفه على وقود اه عش (قوله بفتح الفاء بالدابة المستاجرة لظرو خوف الخ) وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرض مستاجر الخ من عطف الخاص على العام إذ هو من جملة تعذر السفر وانظر ما نكتته اه رشيدى وقوله من جملة تعذر السفر أى من جملة اسبابه (قوله ويصح عطفه الخ) أى سفر بفتح الفاء (قوله ونحو مرض الخ) اشار الى عطفه على تعذر أى على حذف مضاف عبارة المغنى وكعروض مرض الخ اه (قوله الذى يلزمه الخروج) أى بان كانت اجارة ذمة اه عش (قوله إذ لا خلل الخ) عبارة المغنى والمعنى فى الجميع انه لا خلل فى المعقود عليه والاستتابة من كل منهما ممكنة اه (قوله والاستتابة ممكنة) تأمل ما لو تعذرت اه سيد عمر وقد يقال النادر لا عبرة به (قوله نعم) الى قوله أما إذا وافقه المغنى كما يأتى وخالفه النهاية (قوله كان استاجره الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوفى به والى هذا مبنى على المقابل ثم رايت فى شرح مر مانصه بناء فيها أى الشرعى والحسى على ما مر من عدم جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافه انتهى اه سم (قوله كان استاجر الامام الخ) ضعيف اه عش وعبارة المغنى (تنبيه) يستثنى من ذلك اجارة الامام ذميا للجهاد وتعذر لصالح حصل قبل مسير الجيش فانه عذر للامام يسترجع به كل الاجرة كما قاله الماوردى وإفلاس المستاجر قبل تسليم الاجرة ومضى المدة فانه يجوز

لذلك (قوله لا ان تمكن الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

\*(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة الخ) \* (قوله لا يوجب خلافا الخ) يأتى محترزه (قوله ومثله على الوجه الخ) اعتمده مر (قوله كان استاجره لقلع سن الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز ابدال المستوفى به ولعل هذا مبنى على المقابل ثم رايت فى شرح مر مانصه بناء على ما مر من عدم جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافه اه (قوله كان استاجر الامام ذميا الخ) قد يشكك الانفساخ هنا بان الاصح

والاستتابة ممكنة نعم التعذر الشرعى يوجب الانفساخ كان استاجره لقلع سن مؤلم فزال الموه وإمكان عوده لا نظر اليه لانه خلاف الاصل وكذا الحسى ان تعلق بمصلحة عامة كان استاجر الامام ذميا لجهاد فصالح قبل المسير للمؤجر

أما إذا أوجب خلافا للمعقود عليه فان كان في إجارة العين فان أزال منفعته بالكلية انفسخت وإن عيبه بحيث أثر في منفعته تأثيرا يظهر به تفاوت الأجرة تخيير المكترى وسيدكر أمثلة للنوعين (ولو استأجر أرضا للزراعة فزرع فهلك (١٨٧) الزرع بجائحة) كسيل أو جراد (فليس له

الفسخ ولا حط شيء من الأجرة) إذ لا خلل في منفعة الأرض كما لو احترق بر مستاجر دكان (و تنفسخ) الأجرة بتلف متوفي منه عين في عقد لها شرعا كسلمة استقرت عنها مدة لخدمة مسجد فاضت فيها أو حسا كالوت فتفسخ (بموت) نحو (الدابة والاجر المعينين ولو بفعل المستاجر لفوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وإنما استقر بالتلف المشتري له ثمة لانه وارد على العين و بالتلف صار قابضا لها بخلاف المنفعة هنا لان الانفساخ إنما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها (لا) في الزمان (الماضي) بعد القبض الذي لمثل له الأجرة فلا تنفسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتها حالة العقد دون ما بعده فاذا كانت مدة الإجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا أجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وإن كان بالعكس فثلثه لا على نسبة

المؤجر الفسخ كما أطلقه في الروضة وأصلها اه (قوله أما إذا أوجب) أي العذر اه سم (قوله للنوعين) أي الأزالة والتعيب قول الماتن (ولا حط شيء من الأجرة) وله ان يزرعها ثانيا زرع يدرك قبل فراغ المدة فما يظهر من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم ان تأخر عن مدة الإجارة ابقى بأجرة المثل لذلك الزمان اه ع ش (قوله إذ لا خلل في منفعة الأرض) فلو تلفت بجائحة ابطلت قوة الانبات انفسخت الإجارة في المدة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتعذر إبداله قبل الانفساخ بتلفه لم يسترد من المسمى لما قبل التلف شيئا وأما ما بعد التلف فيسترد ما يقابله من المسمى لبطان العقد فيه وإن تلفت الأرض أو لا استرد المستقبل وكذا الماضي كافي جواهر القمولى وإن اقتضى كلام ابن المقرئ خلافا مغنى واسى وقد يقال إن قول المصنف وتفسخ الإجارة بموت الدابة والاجر المعينين في المستقبل لا الماضي الخ يؤيد بل يصرح بما اقتضاه كلام ابن المقرئ إذ لا فرق بين تلف الأرض وتلف الحيوان المعين كما مر انفا عن المغنى ما يفيد (قوله شرعا) راجع لتلف (قوله أو حسا) عطف على شرعا ش اه سم قول الماتن (بموت الدابة والاجر الخ) وكذا معين غيرهما اه مغنى قوله بموت نحو الدابة لعل حقه أن يقال بنحو موت الدابة (قوله ولو بفعل المستاجر) إلى قوله وفي الذمة في المغنى لا قوله وخرج إلى الماتن (قوله ولو بفعل المستاجر) أي ويكون بالتلف الدابة ضامنا لقيمة ما اه ع ش (قوله وإنما استقر الخ) عبارة المغنى فان قبل لو اتلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن فهنا كان المستاجر كذلك اجيب بان البيع ورد على العين فاذا اتلفها صار قابضا لها والأجرة واردة على المنافع ومنافع الزمان المستقبل معدومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها اه (قوله ثمة) فاعل استقر (قوله لانه وارد الخ) أي اتلاف المشتري اه سم والاصوب إرجاع الضمير إلى البيع كما مر عن المغنى ((قوله لان الانفساخ إنما هو في الزمان المستقبل الخ) لا يخفى ما في هذا المزج من قطع قيد مسألة المقت وجعله جزءا من دليل الفرق بين البيع والإجارة (قوله بعد القبض) ظرف للماضي (قوله الذي الخ) نعت للزمان ش اه سم قال المغنى أما إذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن لمثل له الأجرة فانه ينفسخ في الجميع واحترز بالمعنيين عمافي الذمة فلا ينفسخ بتلفهما لان العقد لم يرد عليهما فاذا حضر أو ماتا في خلال المدة ابدا كما مر اه (قوله فلا تنفسخ) يعنى عنه قوله لان الانفساخ الخ (قوله وأجرة مثله) أي النصف الماضي (قوله لا خلافا فهما) أي المدتين وفي بعض النسخ بافراد الضمير بارجاعه إلى اجرة المدتين (قوله إذ قد ترديد الخ) قضيته انه لو قسط الأجرة على الشهور وكان قال آجر تكها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما سماه موزعا على الشهور ولا ينظر إلى اجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملا بما وقع به العقد اه ع ش (قوله وخرج بالمستوفى منه المستوفى به الخ) قد جزم فيما سبق بالانفساخ بتلف المستوفى به المعين في العقد بقوله أو عينا فيه ثم تلقا انفسخ العقد اه فماعتنى هذا الاحتراز وقوله على ما مر فيه مع أنه صور المسئلة هنا بالمعين في العقد اه سم (قوله وغيره) أي والمستوفى فيه (قوله مامر) أي في شرح يجوز ابداله اه كرى (قوله على ما مر فيه) أي من انه إذا عين كل من المستوفى به أو فيه بعد العقد ثم تلف وجب إبداله وإن لم يتلف جاز إبداله برضا المكترى وإن عين في العقد ثم تلف انفسخ العقد اه ع ش (قوله أو وارثه) أي ولو عام أو مثله مالم يكن ثم وارث كان مات ذمى لا وارث له ومن أجره هو مسلم ثم ارتد قاله في و منه

جواز ابدال المستوفى به وكان هذا المدرك آخر لكون استئجار الذمى للجهاد منوطا بنظر الامام وظهور المصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر ولا يقوم احدا للجهادين مقام الآخر فيها فتناسب الانفساخ مطلقا م وليتأمل كون هذا من المستوفى به (قوله أما إذا أوجب) أي العذر (قوله شرعا) راجع لتلف وقوله أو حسا عطف على شرعا ش (قوله ثمة) فاعل استقر وقوله لانه أي اتلاف المشتري (قوله الذي لمثل له الأجرة) نعت للزمان ش (قوله وخرج بالمستوفى منه المستوفى به) المعين في العقد بقوله أو عينا فيه ثم تلقا انفسخ العقد

المدتين لا خلافا لها إذ قد تزيد أجرة شهر على شهر وخرج بالمستوفى منه المستوفى به وغيره مامر فلا انفساخ بتلفه على ما مر فيه (ولا تنفسخ) الإجارة بنوعها (بموت العاقلين) أو أحدهما للزومها كالمبيع فترك العين بعد موت المؤجر عند المستأجر أو وارثه ليستوفى منها المنفعة

وفي الذمة ما التزمه دين عليه فان كان في (١٨٨) التركة وفاء استوجر منها والاختير الوارث فان وفي استحق الاجرة ولا فلا للاستاجر الفسخ

واستثنى مسائل بعضها  
الانفساخ فيه لكونه مورد  
العقد لا لانه عاقد كوت  
الاجير المدين وبعضها  
الانفساخ فيه لغير الموت  
كان اجر من اوصى له بمنفعة  
دار حياته فانفساخها بموته  
انما هو لفوات شرط  
الموصى ولولم يقل بمنافعه  
ولانما قال بان ينتفع امتنع  
عليه الايجار لانه لم يملكه  
المنفعة وانما اباح له ان  
ينتفع كما ياتي وكان اجر  
المقطع كما اتي به المصنف  
ومراده المقطع للانتفاع  
لالتملك وبعضها مبني على  
مرجوح (و) لا تنفسخ  
ايضا بموت (متولى الوقف)  
اي نازله بشرط الواقف  
ولو بوصف كان شرطه  
للارشد من الموقوف  
عليهم ولم يقيد بما ياتي او  
يغير شرطه مستحقا كان او  
أجنبيا اذا اجره للمستحقين  
او غيرهم لانه لما شمل نظره  
جميع الموقوف عليهم ولم  
يختص بوصف استحقاق  
ولا زمة كان بمنزلة ولي  
المحجور نعم ان كان هو  
المستحق واجر بدون اجرة  
المثل وجوز ناه تبعا للامام  
وغيره انفسخت بموته  
اشاء المدة على ما قاله  
ابن الرفعة ولا يجوز للناظر  
اذا اجر سنين ان يدفع جميع  
اجرتها للبطن الاول مثلا  
بل يعطيهم بقدر ما مضى والا  
ضمن الزائد كما قاله القفال  
وابن دقيق العيد واعتمده

منفعة العين المستأجرة (قوله وفي الذمة) متعلق لقوله التزمه (قوله ما التزمه) مبتدأ و (قوله دين عليه)  
خبره وفي متعلق المذكور تقديم معمول الصفة على موصوفها (قوله واستثنى مسائل بعضها) غرضه بذلك  
الاعتراض على من استثنى ما ذكره وان استثناءه لانما هو صوري لاحق بقى اهرشيدى (قوله الانفساخ  
فيه لكونه الخ) هذه الجملة خبر بعضها والجملة نعت مسائل (قوله لا لانه عاقد الخ) فلا يستثنى من عدم  
الانفساخ لكن استثنى منه مسائل منها ما لو اجر عبده المعلق عتقه بصفة فوجدت مع موته فان الاجارة تنفسخ  
على الاصح كما اقتضاه كلام الراعي ومنها ما لو اجر أم ولده ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ بموته خلافا  
لما اقتضاه كلام الراعي في باب الوقف ومنها المذهب فان كالمعلق عتقه بصفة ومنها موت البطن الاول كما سياتي  
ومنها الموصى له بمنفعة دار مثلا مدة عمره وورد بعضهم استثناء هاتين المسألتين بان الانفساخ ليس بموت  
العاقد بل لانتهاء حقه بالموت وليس الرد بظاها راه معنى (قوله ولولم يقل) اي الموصى رد لما قيل ان الوصية  
بالمنافع اباحة لا تملك فلا تصح اجارته اه كردى عبارة المغنى وما قيل من ان الوصية بالمنفعة اباحة لا تملك  
فلا تصح اجارته مردود بان ذلك محله كما سياتي ان شاء الله تعالى في الوصية بان ينتفع بالدار لا بمنفعتها كما هنا  
اه (قوله امتنع عليه) اي الموصى له اه ع ش (قوله لم يملكه) اي الموصى الموصى له (قوله كما ياتي) اي في  
الوصية (قوله كان اجر المقطع) تطف على كان اجر من اوصى الخ (قوله وبعضها مفرع) قسم قوله بعضها  
الانفساخ فيه الخ اه ع ش (قوله بموت متولى الوقف) ثم ان كان قبض الاجرة وتصرف فيها للمستحقين  
لم يرجع على تركته بشيء وان كان تصرف فيها لنفسه رجع على تركته بقسط ما بقي وصرف لارباب  
الوقف اه ع ش وهذا على مرضى النهاية خلافا للشارح والمغنى كما ياتي آنفا (قوله أى ناظره الخ)  
من حاكم او منصوبه او من شرطه النظر على جميع البطون (قوله بما ياتي) اي في شرح ولو اجر البطن الاول  
(قوله مستحقا كان الخ) اي الناظر (قوله اذا اجره) الاول حذف اذا (قوله اذا اجره للمستحقين)  
اي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر اه سم (قوله ان كان هو) اي الناظر (قوله وجوز ناه)  
اي على الراجح اه ع ش عبارة المغنى فانه يجوز له ذلك كما صرح به الامام وغيره فاذا مات في اثناء المدة  
انفسخت اه (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الخ اه (قوله كما قاله القفال الخ) اعتمده  
المغنى وشرح الروض خلافا للنهاية كما مر (قوله كما قاله القفال الخ) قال شيخنا الاستاذ في كنهه قال  
الزركشى وقياسه انا لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال  
الجلال البكري وقد يطرده في المقطع أى يقال لا يتصرف إلا في اجرة ما مضى إذ لا امام ان يرجع ويقطعه  
لغيره وقد يموت فينتهى اقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اه اى والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن  
ان يدعى ان الحكم كذلك في المقطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتامل اه سم (قوله ان  
له صرف الكل) اعتمده النهاية عبارة هنا وتقدم انه يجوز للناظر صرف الاجرة المعجلة لاهل البطن الاول  
ولا ضمان عليه لو مات قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستاجر بل

اه فامعنى هذا الاحتراز وقوله على ما مر فيه مع أنه صور المسئلة هنا بالمعنيين في العقد (قوله إذا أجره  
للمستحقين) اي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما هو ظاهر (قوله كما قاله القفال الخ) قال شيخنا الاستاذ  
الجليل ابو الحسن البكري في كنهه قال الزركشى وقياسه انه لو اجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة  
لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال الجلال البكري وقد يطرده في المقطع أى يقال لا يتصرف إلا في اجرة  
ما مضى إذ لا امام ان يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت فينتهى اقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اه  
اى والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن أن يدعى ان الحكم كذلك في المقطع وان قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور  
الفرق فليتامل (قوله ان له صرف الكل للمستحق) وبانه لا ضمان على الناظر لو مات الاخذ قبل انقضاء  
المدة واتصل الاستحقاق بغيره ولا ضمان على المستاجر بل يرجع اهل البطن الثاني على تركه القابض من  
وقت موته اه شرح مر (قوله ان له صرف الكل الخ) ظاهره وان قطع عادة بعدم بقاء المستحق



بانه ملك الموقوف عليه ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما مر اول (١٨٩) الباب وفي اجارة اربع سنين ثمانين دينارا

السابقة في الزكاة وبانه يلزم على الاول منع الشخص من التصرف في ملكه مع عدم تقدم حجر عليه وبانه اذا بقي في يد الناظر فان ضمن فهو خلاف القاعدة والاضر ذلك بالمالك والذي يتجه الاول ويحاج عما ذكر بان الناظر يلزمه التصرف بالاصلاح للوقف والمستحق ولا اصلحية بل لاصلاح في دفع الكل له حالا مع غلبة تضيقه له المترتب عليه ضياع الوقف من العماره ومن بعده من المستحقين من الصرف اليه ومع ذلك فلا نظر لما يلزم بما ذكر لان الملك هنا مرعى فليس على حقيقة الاملاك وبقاؤه في يد الناظر بشروطه والا فالقاضي الامين اصلح من تمكين من يذهب بالكلية لاسيما ان كان معسرا (ولو اجر البطن الاول) مثلا او بعضهم الوقف وقد شرط له النظر لمطلقا بل مقيدا بنصيبه او بمدة استحقاقه (مدة) لمستحق او غيره (ومات قبل تمامها او) اجر (الولي صيا) او ماله مدة لا يبلغ فيها (بالسن قبل) رشيدا (بالاحتلام) او غيره (فالاصح انفساخا في الوقف) لانه لما قيد نظر من جهة الواقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المنتقلة لغيره

يرجع أهل البطن الثاني على تركه القابض من وقت موته كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تبعاً لابن الرفعة خلافاً للفقهاء ومن تبعه اه قال سمع ش قوله لومات الاخذ قبل انقضاء المدة ظاهره ولو قطع بذلك عادة اه افول قد صرح به النهاية في اول الباب وقد منها هناك ما فيه (قوله بانه) اي الزائد اوجيع الاجرة (قوله وفي اجارة الخ) عطف على اول الباب (قوله وبانه الخ) عطف على بانه ملك الخ (قوله على الاول) اي ما قاله الفقهاء (قوله منع الشخص) اي البطن الاول مثلا (قوله لاذابني) اي الزائد (قوله فان ضمن) اي دخل في ضمان الناظر (قوله بالمالك) يعني مستحق الوقف (قوله عما ذكر) اي لا يظهر ما قاله ابن الرفعة (قوله ومن بعده الخ) اي وضياح البطن الثاني مثلا (قوله ومع ذلك) اي الناظر يلزمه التصرف بالاصلاح الخ (قوله لان الملك الخ) واولي وايضا ان الملك هنا الخ (قوله ولا الخ) اي ان فقد الناظر بشروط في يد القاضي الخ (قوله اصلح الخ) خبر وبقاؤه (قوله من يذهب) كالbطن الاول (قوله مثلا) الى قول المتن لا انقطاع ماء ارض في النهاية لا لقوله وبسطته الى اندفع (قوله مثلا) عبارة المغني وقول المصنف البطن الاول ليس بقيد بل كل البطون كذلك قال الزركشي واحترز بقوله البطن الاول عما لو كان المؤجر الحاكم او الواقف او منصوبه و مات البطن الاول كما وضح ابن الرفعة فالصحيح عدم الانفساخ لان العاقد ناظر للكل اه (قوله وقد شرط له النظر الخ) عبارة المغني وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه فقط اه (قوله بل مقيدا بنصيبه الخ) خرج بذلك ما يقع كثير في شروط الواقفين من قولهم وقفت هذا على ذريتي ونسلي وعقبتي الى اخر شروطهم ويجعلون من ذلك النظر للارشاد فالارشاد فلا تنفسخ الاجارة بموت الناظر المستحق للنظر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواقف ولو بوصف الخ اه ع ش عبارة المغني ولو اجر احد الموقوف عليهم المشروط له النظر بالارشادية ثم مات انفسخت الاجارة في نصيبه خاصة كما اشار اليه الاذرعى واعتمده الغزى اه (قوله او بمدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما وجعل النظر لزوجته مادامت عزى او لولده ما لم يفسق فلا ينفسخ ما اجره بالتزوج او بالفسق كما هو ظاهر خلافا لما في حاشية الشيخ اهرشيدى يعني ع ش عبارة قوله بمدة استحقاقه قضية التعليل انه لو خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر لزوجته مثلا مادامت عازبة ولا بنة الا ان يفسق فتزوجت المرأة او فسق الابن ان يكون كالموت وهو ظاهر فليتام اه (قوله لمستحق) كالbطن الثاني قبل الانتقال اليهم كما مر عن سم (قوله او غيره) كالحيض سم وع ش قول المتن (فالاصح انفساخا في الوقف) اي ولو كانت الاجارة لضرورة كعمارة كما هو صريح التعليل الاتي والاجارة التي لا تنفسخ لتمامها اجارة الناظر العام لعوم ولايته وهذا الوقف لم يثبت له واقفه ناظر اعاما فظاهر العام الحاكم كما هو ظاهر كما انه لو لم يقم الواقف ناظر اصلا فان النظر للحاكم حينئذ بالطريق في بقاء الاجارة الى انقضاء المدة ان يؤجر الحاكم بنفسه او بمن يفوض اليه ذلك من الموقوف عليهم او غيرهم نعم هو اي الناظر المقيد نظره بمدة استحقاقه كالناظر العام في ان الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن يتقيد ببقاؤه بمدة استحقاقه فاذا رجع الاستحقاق الى غيره انفسخت اجارته لعدم ولايته على الغير لكن يبقى الكلام فيما اذا انفسخت على من يرجع المتاجر بقسط ما بقي من المدة من الاجرة والذي يظهر انه يرجع على جهة الوقف لان ما اخذ منه لمصلحة عمارة الوقف فصار كالماخوذ لذلك بالقرض فليحرر ذلك اه رشيدى بخذف (قوله من جهة الخ) و (قوله بمدة الخ) كل منهما متعلق بتقيد ويصح تعلق الاول بنظره ايضا (قوله بمدة استحقاقه) اي ولو التزم ان يشمل ما اذا كان نظره على قدر حصته اه رشيدى (قوله السابق) اي في قوله ولا بموت متولى الوقف اه ع ش عبارة النهاية وبما تقرر علم انه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انفساخها بموت متولى الوقف كما اوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاويه وبه يندفع ما وقع لكثير من الشراح هنا اه (قوله وبسطته الخ) عطف على قرره (قوله الى تمام المدة بان بلغ مائة سنة وكانت مدة الايجار مائة ايضا (قوله او غيره) اي كالحيض وفي شرح مر

وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشيء فصرى أثرها على غيره ولو بعد موته وهذا الذي قرره هنا وبسطته في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع ما للشراح هنا فتأمل وخرج بما ذكرناه موقوف عليه بشرط له نظر عام ولا

خاص فلا يصح إيجاره) بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاه الحاكم فلم يكن مولى من جهة الحاكم وأراد المستحق  
 والإيجار فطريقه أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويسأله التولية على الوقف ليصح إيجاره وعلى هذا وخشى من  
 الرفع إلى الحاكم تعريض دراهم لها وقع أو تولية غير المستحق بمن يحصل منه ضرر الوقف فينبغي أن تصح  
 الإجارة من المستحق لضرورة فليراجع اه ع ش (قوله وبحت الزركشي الخ) اعتمده شرح المنهج والمغنى  
 (قوله ضارب) أي بالإجارة اه ع ش (قوله ولو كان معه ابن الخ) عطف بحسب المغنى على قوله والابن حائز  
 (قوله ورجع) أي المستأجر اه ع ش (قوله بان هذا) أي ما قاله الأذرعى الخ (قوله هنا) أي في مسألة  
 الأذرعى (قوله وقياسه عدم الانفساخ) محل تأمل فإن الأب متصرف عن نفسه في منفعة مملوكة له ولا  
 محذور في انتقال الملك إلى الوارث مسلوقة بالمنفعة بخلاف الناظر في جميع ما ذكر وإيضاً فعلى تقدير عدم  
 الانفساخ في مسألة الوقف ما الحكم في الإجارة فإن قيل يفوز بها ورثة البطن الأول فهو غريب مع عدم ملك  
 مورثهم لما قالها من المنفعة أو البطن الثاني فإمعنى عدم الانفساخ فليتأمل فإنه لا يظهر له ثمرة إلا في نحو  
 الإيمان اه سيد عمر وقوله وإيضاً الخ في سم نحوه وعبرة الرشيدى من فوائد الخلاف إرث المنفعة عن  
 المستأجر وعدمه اه قال الجبيري وقد يجاب أي عن الاشكال الثاني باختیار رجوع البطن الثاني على  
 تركه البطن الأول بما يخصه بعد الموت من الإجارة إذا كان البطن الأول قبض جميع الإجارة ولا اشكال  
 بعدم انفساخ الإجارة إذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناً عليه ولا يلزم عليه أي الرجوع بقاء الإجارة بلا إجارة  
 إذا الإجارة في المعنى هي المستحق له لكن لا بوصف أنها عليه اه طبلاوى اه قول المتن (لا الصبي) ولو  
 أجر الولي مال مولى مدة معلومة ثم مات المالك أي المولى في أثناءها بطلت فيما بقي من المدة كما أفتى بذلك  
 الوالد رحمه الله تعالى لأن ولايته مقصورة على مدة ملك مولى ولا ولاية له على من انتقل ملكه إليه ولا نيابة  
 فاشبه انفساخ إجارة البطن الأول بموته وإجارة أم ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها شرح مر اه  
 سم قال الرشيدى قوله لم يرد إجارة أم ولده بموته الخ أي والصورة أن التعليق والايلا بدسابقان على الإجارة  
 اه (قوله سفياً) محترز قوله رشيداً (قوله بالاكتلام) أي أو بالحيض في الآتي اه نهاية (قوله فتبطل في  
 الزائد أن بلغ رشيداً) عبارة شرح الروض نعم أن بلغ سفياً تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ بما ذكر كاصله  
 أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه ابلغ رشيداً أم لا لم يكن له التصرف في ماله استصحباً بالحكم  
 الصغور وإنما يتصرف الحاكم ذكره الأسنوى اه والمعتمد خلافه إذ لا ترتفع ولاية الولي بمجرد بلوغه  
 رشيداً ولم يعلم مر اه سم على حج أقول قضيته أنه لو علم بلوغه رشيداً بان ثبت ذلك بيينة تبين انفساخه إلى  
 حين البلوغ وهو ظاهر لأنه العبرة في الشروط بما في نفس الأمر وقد بان عدم ولايته عليه اه ع ش

ومثل الاحتلام الحيض في الآتي اه (قوله ورد بان هذا الخ) وافق مر على الرد (قوله وقياسه الخ) وافق  
 عليه م ر ب ق أن البطن الأول بما يخصه بعد الموت من الإجارة إذا كان البطن الأول قبض جميع الإجارة أولاً  
 أن قلنا يرجع اشكال بعدم انفساخ الإجارة ولزم أن تبقى الإجارة بلا إجارة وإن قلنا لا يرجع اشكال بتبين  
 عدم استحقاق البطن الأول لما بعد موته فكيف تبقى له الإجارة مع تبين عدم استحقاقه المنفعة ولو صح  
 هذا امتنع رجوع البطن الثاني على تركه البطن الأول فيما تقدم عن ابن الرفعة وشيخنا الشهاب الرملي ولا  
 تخلص إلا بالالتزام الانفساخ أو التزام أنه قد تبقى الإجارة مع سقوط الإجارة لعارض فليحذر (قوله  
 فتبطل في الزائد أن بلغ رشيداً) عبارة شرح الروض نعم إن بلغ سفياً تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ بما  
 ذكره باصه أن الصبي لو غاب مدة يبلغ فيها بالسن ولم يعلم وليه ابلغ رشيداً أم لا لم يكن له التصرف في ماله  
 استصحباً بالحكم الصغور وإنما يتصرف الحاكم ذكره الأسنوى اه والمعتمد خلافه إذ لا ترتفع ولاية الولي  
 بمجرد بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مر (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملي فيما أوجر الولي مال  
 الصبي مدة فمات الصبي في أثناء تلك المدة بانفساخ الإجارة لأن ولايته على ماله مقصورة على مدة ولايته عليه  
 وقد زالت بالموت والولاية له على من انتقل الملك إليه ولا نيابة له عنه فاشبه انفساخ إجارة البطن الأول في المسئلة

تنفسخ بانعدام

(الدار) كلها ولو بفعل المستاجر لزوال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيفاء (١٩١) عليها لإذلا تحصل لإشينا فشيئا

ولأنما حكمتا فيها بالقبض  
ليتمكن المستاجر من  
التصرف فتفسخ بالكلية  
ان وقع ذلك قبل القبض أو  
بعده وقبل مضي مدة لها  
أجرة وإلا ففي الباقي منها  
دون الماضي فيأتي فيه مامر  
من التوزيع أما انهدام  
بعضها فيتخير به المستاجر  
مالم يبادر المؤجر ويصلحها  
قبل مضي زمن لأجرة له  
وعلى هذا الانهدام يحمل ما  
قاله ان تخريب المستاجر  
يخيره فاراد تخريبا يحصل  
به تعيب فقط وتعطل الرحا  
بانقطاع مائها والحمام  
لنحو خلل أبنيتها أو نقص  
ماء بئرها يفسخها على ما  
قاله واعترضا بأنه مبني  
على الضعيف في المسئلة  
بعده ويحجب بحمل هذا على  
مالا إذ تعذر سوق الماء إليها  
من محل آخر كما يرشد لذلك  
قولهم الآتي لا مكان سقيها  
بماء آخر وأما نقلهما عن  
إطلاق الجمهور فيما لو  
طرات أثناء المدة آفة  
بساقية الحمام المؤجرة  
عطلت ماءها التخير مضت  
مدة مثلها أجرة أو لا وعن  
المتولى عدمه إذا بان العيب  
وقد مضت مدة مثلها  
أجرة وقال أنه الوجه لأنه  
فسخ في بعض المعقود عليه  
فمعرض بان الوجه ما

(قوله كلها) إلى قوله وتعطل في المعنى لإاقوله وإنما إلى أما (قوله ولو بفعل المستاجر) ويلزمه أرش  
نقصها لإعادة بنائها اه ع ش (قوله لزوال الاسم) قضيته ان الحكم دائر مع بقاء الاسم وزواله ففي  
زال الاسم انفسخت الاجارة وما دام باقيا فلا انفساخ وان فانت المنفعة المقصودة فلا تنفسخ إجارة الدار  
مثلا لا لزوال جميع رسومها إذا سبها باق بقاء الرسم والظاهر ان هذا غير مراد وان المدار على بقاء المنفعة  
المقصودة وعدمه ففي فانت المنفعة المقصودة من الدار مثلا من حيث كونها دار انفسخت الاجارة وان  
بقى الاسم اه رشيدى (قوله وان حكمتا الخ) لعله جواب عما يراد على قوله وفوات المنفعة الخ من أنه يتأني  
لحكمكم بحصول قبضها بقبض محلها (قوله ان وقع ذلك) اى انهدام الكل (قوله مامر) اى فى اول الفصل  
(قوله فيتخير به المستاجر الخ) ثم ان كان المنهدم بما يفرد بالعقد كبيت من الدار المكثرة انفسخت فيه  
كما صرح به الدميرى وهو ما خوذ مما ساقى في الشرح فيما إذا غرق بعض الارض الخ وحينئذ فيبقى  
التخير فيما بقي من الدار وان كان المنهدم بما لا يفرد بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم  
يبادر المكري بالاصلاح وهذا يحمل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور اه رشيدى (قوله لا أجرة له)  
صوابه له اجرة اه رشيدى (قوله وعلى هذا الانهدام) اى انهدام البعض (قوله بخيره) اى المستاجر  
(قوله تعيب فقط) اى لا هدم الكل اه معنى (قوله وتعطل الخ) مبتدا خبره يفسخها (قوله الرحا)  
بالف كما فى اصله اه سيد عمر (قوله او نقص ماء بئرها) والصورة انها تعطلت بذلك كما هو فرض  
المسئلة فلا حاجة لما ترجمه الشهاب سم بقوله لعل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع وإلا فلا وجه للانفساخ  
انتهى اه رشيدى (قوله يفسخها) اى تنفسخ الاجارة بذلك (قوله واعترضا) الانسب الافراد (قوله فى  
المسئلة الخ) اى مسئلة انقطاع ماء الارض و(قوله بعده) اى بعد قوله وانها تنفسخ بانهدام الدار اه  
كردى (قوله ويحجب بحمل الخ) هذا الجواب لا يتأني في صورة نحو خلل ابنية الحمام إلا ان يصور بخلل  
يتعذر معه الانتفاع سم وسيد عمر والاولى يتعذر اصلاحه قبل مضي زمن له اجرة (قوله بحمل هذا) اى  
ما قاله فى تعطل الرحا والحمام بما ذكر (قوله سوق ماء اليها) الاولى الثانية (قوله الاتى) اى فى مسئلة انقطاع  
ماء الارض (قوله وأما نقلهما) مبتدا خبره فمعرض (قوله عطلت الخ) نعمت لآفة ولعل المراد نقصته  
بحيث نقص الانتفاع ولم ينتف بالكلية اما لو عطلته راسا بحيث تعذر الانتفاع فينبغي الانفساخ اخذ من  
المسئلة قبلها مع الذى اجاب به فيها سم على حج اه ع ش (قوله التخير) مفعول نقلهما (قوله وعن  
المتولى) عطف على من إطلاق الجمهور و(قوله عدمه) اى عدم التخير عطف على التخير (قوله إذا بان  
العيب) اراد به الآفة بساقية الحمام اه كرى (قوله وقال انه) اى ما قاله المتولى (قوله لانه) اى الفسخ  
المترتب على التخير (فسخ فى بعض المعقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلاف بين المتولى والجمهور فيما إذا  
اراد ان يفسخ فى الباقي من المدة فقط اما الفسخ فى الجميع فهو جائز عند المتولى والجمهور وبه صرح فى  
الروضة اه رشيدى (قوله فمعرض الخ) لا يخفى ان المعارض انما هو قولها فى كلام المتولى انه الوجه  
فقط وليس المعارض نقلهما لكلام الجمهور والمتولى كما يفيد السياق فكان ينبغى خلاف هذا التعبير اه  
رشيدى اى كان يقول واما قولها فيما نقله عن المتولى فيما لو طرات أثناء المدة آفة الخ من عدم التخير

السابقة بموته وإجارة ام ولده بموته والمعلق عتقه بصفة بوجودها (قوله وعلى هذا الانهدام) اى انهدام  
بعضها ش (قوله او نقص ماء بئرها) كذا شرح مر ولعل المراد نقصا يتعذر معه الانتفاع والافلا وجه  
للافساخ (قوله ويحجب بحمل هذا الخ) كذا شرح مر وهذا لا يتأني في صورة نحو خلل ابنية الحمام الا  
ان يصور بخلل يتعذر معه الانتفاع (قوله عطلت ماءها) لعل المراد نقصته بحيث نقص الانتفاع ولم  
ينتف بالكلية اما لو عطلته راسا بحيث تعذر الانتفاع فينبغي الانفساخ اخذ من المسئلة قبلها مع الذى  
اجاب به فيها (قوله وعن المتولى عدمه الخ) عبارة شرح الروض عنهما فالوجه ما ذكره المتولى الخ (قوله  
بحيث يرجى زواله) خرج ما لا يرجى زواله وفى الروض آخر الباب وإن رضى المستاجر بعيب يتوقع

أطلقه الجمهور وصرحا بنظيره فى مواضع

تبعاً لهم منها قوْلهم لو عرض اثناء المدة ما ينقص المنفعة كخطل يحتاج لعمارة وحدث ثلج بسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر المؤجر لاصلاحه تخيير المستاجر وقوْلهم لو اكرى (١٩٢) ارضاً ففرقت وتوقع انحسار الماء في المدة تخيير وغير ذلك مع تصريحهم بان الخيار على

التراخي فيما إذا كان العيب بحيث يرجي زواله كما في مسئلتنا فهذا منهم كالصريح في التخير وان مضت مدة لمثلها أجرة بل صرحا في الكلام على فوات المنفعة وعلى ما اذا اجر ارضا ففرقت بسيل على ان ما مر عنهما في نقص ماء بئر الحمام يقتضي الانفساخ في مسئلتنا فضلا عن التخير فقوْلهم عن مقالة المتولى انها الوجه اى من حيث المعنى على ما فيه ايضا لا من حيث المذهب ( لا انقطاع ماء ارض استوجرت لزراعة ) فلا تنفسخ به لبقاء اسم الارض مع امكان سقيها بماء اخر ومن ثم لو غرقت هى او بعضها بماء لم يتوقع انحساره مدة الاجازة او اوان الزرع انفسخت في الكل في الاولى وفي البعض في الثانية ويتخير حينئذ على التراخي ووهم من قال على الفور والحق بذلك اخذا من العلة انه لو لم يمكن سقيها بماء اصلا انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قررته في نقص ماء بئر الحمام ( بل ثبت ) به ( الخيار ) للعيب ما لم يبادر المؤجر قبل مضى ما مر ويسوق اليها ما يكفيها

إذا بان العيب الخ أنه الوجه لا نه فسخ الخ فغترض باب الوجه ما نقله عن اطلاق الجمهور فيه من التخير مضت مدة الخ وصرحاً بنظيره الخ (قوله منها قوْلهم) لعل الانسب لما قبله هنا وما ياتي من قوله وقوْلهم وقوله تصریحهم وقوله منهم تنية الضمير (قوله بحيث يرجي زواله) خرج مالا يرجي زواله وفي الروض وان رضى المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والانساقع اه سم (قوله كافي مسئلتنا) هى تعطل الرضى بانقطاع ما ئها اه ع ش الاولى طرولا في أثناء المدة بساقية الحمام الخ (قوله فهذا منهم كالصريح في التخير) لكن ينبغي تصويره بما اذا امكن الانتفاع في الجملة اما ذاتعذر راسا فينبغي الانفساخ اخذا من قوله وتعطل الرضى الخ سم على حج اه ع ش (قوله يقتضي الانفساخ في مسئلتنا) فلتصور بما اذا امكن سوق الماء اليها والافليتز انفساخ اه سم وقوله سوق الماء اى الماء الاول او غيره حالا (قوله في مسئلتنا) هى ما لو طرات اثناء المدة افساقية الحمام المؤجرة اه ع ش (قوله عن مقالة المتولى الخ) عن بمعنى بعد او في (قوله انها الخ) مقول القول و(قوله اى من حيث المعنى) خبره قال النهاية ونقله سم عن الشهاب الرملى او يحمل قوْلهم المذكور على ما اذا كانت الاجرة عبدا او بهيمة او ما يؤدى الى التشقيص اه ( قوله فلا تنفسخ ) الى قوله على التراخي فى النهاية (قوله فى الاولى) اى غرق الكل و ( قوله فى الثانية ) اى غرق البعض (قوله حينئذ) اى حين الانفساخ فى البعض بفرقه ( قوله على التراخي ) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ الاول ويتخير حينئذ على الفور لانه خيار تفريق صفقة لا خيار عيب اجارة كما اتى بذلك الوالدرحمه الله تعالى وغلط من قال انه على التراخي لاشتباه المسئلة عليه اه قال سم ويؤيد الفورية قوْلهم فى التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان اذ التفريق لا يتكرر كذلك اه (قوله ووهم من قال الخ) يعنى الشهاب الرملى كما مر (قوله والحق ) الى قوله وما يخبر به فى النهاية (قوله بذلك) اى بفرق الارض بماء لم يتوقع انحساره الخ اه كردى (قوله من العلة ) اى قوله لبقاء اسم الارض مع امكان سقيها الخ (قوله انفسخت ) اعتمده المعنى ايضا (قوله للعيب) الى قوله وما يخير فى المعنى الا قوله ولا يكون الى وحيث (قوله ما مر) اى مدة لمثلها اجرة (قوله ويسوق) بالجزم عطفا على يبادر فكان ينبغي ان يسقط الواو وبوصل القاف بالسين (قوله ولا يكون وعده الخ ) اى لا يسقط خياره بوعده بسوق الماء فلو اخر الفسخ اعتمادا على وعده بذلك ثم لم يتفق له سوق جازله الفسخ اه ع ش (قوله قال الماوردى الخ) عبارة النهاية والخيار فى هذا الباب حيث ثبت ففى على التراخي كما قاله الماوردى اه قال ع ش قوله م ر على التراخي اى الا اذا كان سببه تفريق الصفقة كما مر قريبا اه اى فى النهاية

زواله لم ينقطع خياره والا انقطع انتهى ( قوله فهذا منهم كالصريح فى التخير الخ) لكن ينبغي تصويره بما اذا امكن الانتفاع فى الجملة اما اذا تعذر راسا فينبغي الانفساخ اخذا من قوله وتعطل الرضى الى قوله ويجاب الخ (قوله يقتضي الانفساخ فى مسئلتنا) فلتصور بما اذا امكن سوق الماء اليها والافليتز انفساخ (قوله فقوْلهم عن مقالة المتولى الخ) فى هامش شرح الروض بخط شيخنا الشهاب الرملى انه يحمل على ما اذا كانت الاجرة عبدا او بهيمة او يؤدى الى التشقيص انتهى م ر (قوله مع امكان سقيها بماء اخر) قال فى شرح الروض وقضيته انه اذا لم يمكن زراعتها بغيره تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسيأتى نظيره فى انقطاع ماء الحمام انتهى (قوله ووهم من قال على الفور) اتى شيخنا الشهاب الرملى بانه على الفور قال لانه خيار تفريق الصفقة لا خيار عيب اجارة وهو لا يكون الا على الفور واقول يؤيد قوْلهم انه على التراخي قوْلهم فى التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان اذ التفريق لا يتكرر كذلك وفى الروض اخر الباب وان رضى المستاجر بعيب متوقع زواله لم ينقطع خياره والا انقطع اه فالخيار فى متوقع الزوال على التراخي ( قوله

ولا يكون وعده بذلك على الوجه قال الماوردى وحيث ثبت الخيار هنا فهو على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة أى خلافا

أو بعضها وذلك يتكرر بتكرار الزمان وما يتخير به ايضا ما لو استاجر محلا لدوابه فوقفه المؤجر مسجدا فيمتنع عليه تنجيسه وكل مقدر له

من حيثذ ويتخير فان  
اختار البقاء انتفع به إلى مضي  
المدة أى إن كانت المنفعة  
المستأجرة لها تجوز فيه والا  
كاستجاره لوضع نجس به  
تعين إبداله بمثل من الطاهر  
وامتنع على الوافق وغيره  
الصلاة ونحوها فيه بغير  
إذن المستاجر وحيثذ يقال  
لن مسجد منفعة مملوكة ويمتنع  
نحو صلاة واعتكاف به من  
غير إذن مالك منفعة  
(و غصب) غير المؤجر  
لنحو (الدابة وأباق العبد)  
في اجارة عين قدرت بمدة  
من غير تقييد من المستاجر  
وكان الغصب على المالك  
(يثبت الخيار) مالم يبادر  
بالرد كإمر وذلك لتعذر  
الاستيفاء فان فسح فواضح  
وإن أجاز ولم يرد حتى  
انقضت المدة انفسخت  
الاجارة فيستقر قسط ما  
ستوفاه من المسمى اما لاجارة  
الذمة فيلزم المؤجر الابدال  
فها فان امتنع استأجر  
الحاكم عليه وليس المعين  
عمافيا كمين العقد فبطلفه  
ينفسخ التعيين لأصل  
العقد وقيد الماوردى بما  
إذا لم يقدر بزمان ولا  
انفسخت بمضيه واما اجارة  
عين قدرت بعمل فلا تنفسخ  
بنحو غصبه بل يستوفيه متى  
قدر عليه كضمن حال آخر

خلافا للتحفة (قوله من حيثذ) أى حين وقفته مسجدا (قوله أى إن كانت المنفعة الخ) أنظر هذا التفصيل  
مع فرض أن الاستئجار للدواب اسم وقد يجاب بأنه اشار به إلى أن قوله للدواب مجرد مثال فثله الاستئجار  
لمطلق الانتفاع في ثبوت الخيار وما يترفع عليه (قوله تعين إبداله) اعتمدهم راه سم (قوله ونحوها) أى  
كالا اعتكاف والقراءة (قوله يقال الخ) أى على طريق اللغز قول المتن (و غصب الدابة) أى وندها اه معنى  
(قوله غير المؤجر) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية إلا قوله وقيدته الى واما (قوله غير المؤجر) احترز به عن  
المؤجر كما ذكره بقوله الاق وأما غصب المؤجر الخ وحاصله الاشارة الى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن  
غصب المؤجر يأتى في قوله ولو اكرى عينا مدة ولم يسلمها الخ وفيه بحث لأن ما هنا مصور بما إذا لم يستغرق  
الغصب المدة بدليل التخيير وما يأتى مصور بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم  
يتوارد على محل واحد حتى يقيد ما هنا بغير المؤجر بل الوجه اطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا لمساواة  
لغيره هنا فليتامل اه سم (قوله لنحو الخ) متعلق بغصب شاه سم (قوله في اجارة عين) الى قوله واما لو  
غصب فى المعنى الا قوله وكان الغصب على المالك وقوله له وليس الى وقيدته (قوله وكان الغصب على المالك) ليس  
بقيد كما يعلم مما يأتى اه رشيدى عبارة الكردي أى قصد الغاصب أن الغصب من المالك سواء اخذ من يده  
او من يد المستاجر اه عبارة عرش الظاهر أن المراد أنها غصبت من المستاجر لا جل كونها منسوبة الى  
المالك كان يكون بين الغاصب وبين المالك ما يحمله على غصبها لكونها حقا للمالك كعداوة بينهما وان المراد  
بغصبها على المستاجر أنها غصبت منه لكن لعداوة بينه وبين الغاصب اه (قوله مالم يبادر) أى المؤجر  
(قوله كإمر) أى قبل مضي زمن مثله أجرة (قوله فواضح) أى فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى  
بالنظر لاجرة المثل (قوله فيستقر) فان استغرق الغصب أى او الا باق جميع المدة انفسخت في الجميع وان  
زال وبقي من المدة شيء ثبت الخيار للمستاجر لتفريق الصفقة عليه والخيار على الفور اه عرش عبارة المعنى  
وإذا فسح انفسخ فيما بقي من المدة وفيما مضى الخلاف السابق في موت الدابة وإن أجازوا التقدير بالعمل  
استوفاه متى قدر عليه او بالزمان انفسخت الاجارة فيما انقضى منه أى فقسط حصته من المسمى واستعمل  
العين في الباقي فان لم يفسح وانقضت المدة انفسخت الاجارة اه بحذف (قوله أما لاجارة الذمة الخ) محترز  
قوله في اجارة عين (قوله فيلزم المؤجر الابدال) قضية الصنيع وإن كان بتفريط المستاجر سم وعرش  
(قوله وقيدته) أى لزوم الابدال في اجارة الذمة وعدم انفساخها (قوله ولا انفسخت بمضيه) فساوت  
لحارة العين اه سم (قوله فلا تنفسخ الخ) أى ولا خيار كما يؤخذ مما يأتى في شرح ولولم يقدر مدة الخ من قوله  
ولا يتخير المالك ترى الخ وصرح به في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للراوية اه سم أقول ظاهر  
اطلاق المصنف وصرح المعنى هنا أن له الخيار ويصرح به ايضا مما يأتى قبيل قول المصنف ومتى قبل الخ من  
قول الشارح كالنهاية والمعنى وخرج بتركها مالوهر بها في اجارة العين يتخير الخ ويدفع المناقاة بين هذا

أى إن كانت المنفعة) أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب (قوله تعين إبداله الخ) اعتمدهم مر  
(قوله غير المؤجر) احتراز عن المؤجر كما ذكره بقوله انه او اما غصب المؤجر لها الى قوله كما يأتى وحاصله  
الاشارة الى أن كلامه هنا في غير المؤجر لأن غصب المؤجر يأتى في قول المصنف الاق ولو اكرى عينا مدة  
ولم يسلمها حتى مضت انفسخت وفيه بحث لأن ما هنا مصور بما إذا لم يستغرق الغصب المدة بدليل التخيير إذ  
لو استغرقها انفسخت وما يأتى مصور بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارد  
ما هنا و ثم على محل واحد حتى يقيد ما هنا بغير المؤجر بل الوجه اطلاق ما هنا حتى يشمل المؤجر أيضا لمساواة  
لغيره هنا فليتامل (قوله لنحو) متعلق بقول المتن غصب شاه سم (قوله وكان الغصب على المالك) أى بان  
غصبت من يده (قوله مالم يبادر الخ) كذا المتن الاق مر (قوله فيلزم المؤجر الابدال فيها) قضية  
الصنيع وان كان بتفريط المستاجر (قوله ولا انفسخت بمضيه) فساوت اجارة العين (قوله فلا تنفسخ  
بنحو غصبه) أى ولا خيار كما يؤخذ مما يأتى في شرح ولولم يقدر مدة الخ من قوله ولا يتخير المالك ترى الخ وصرح به

قبضه واما وقوع ذلك بتفريط المستاجر فيسقط خياره ويلزمه المسمى قاله الماوردي واما لو غصبها على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ما بحثه ابن الرفعة اخذ من النص واستشهد (١٩٤) له الغزي بما فيه نظر وقال الاذرعى انه مشكل وما اظن الاصحاح يسمحون به واما

غصب المؤجر لها بعد القبض او قبله بان امتنع من تسليمها فيفسخها كما ياتي (تليه) سئل عن اكثرى لخل مريض من الطائف الى مكة وقد عين في العقد فمات اثناء الطريق فهل يلزمه حملها ميتا اليها فتوقفت الى ان رايت نص البويطي السابق قيل اول فصل من هذا الكتاب المصرح بان الميت انقل من الحي فاخذت منه ان لمن استوجر لخل حي مسافة معلومة فمات في اثنائها واراد وارثه نقله اليها وجوزناه كان كان يقرب مكة وامن تغيره ففسخ الاجارة لطرو ما يشبه العيب في المحمول وهو مزيد ثقله الحسى او المعنوى على الدابة ويوافقه قولهم لا يجوز اليوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لان النائم يثقل ولا ينافيه تفصيلهم السابق في تلف المستوفى به لان ما هنا ليس من التلف لا مكان حمل الميت وإنما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقتضى التخير لا غير فتامله ولو اكرى جمالا عينا او ذمة (وهرب وتركها عند المكترى) فلا خيار لا مكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يتبرع بمؤنتها (القاضي ليونها) بانفاقها وأجرة متعدها كمتعهد

وبين ما ياتي في شرحه ولو لم يقدر مدة الخ بان ما هنا فيما بعد التسليم وما ياتي فيما قبله والتضرر في الاول اشد لاسيما اذا كان نحو الغصب في السفر فليراجع (قوله قبضه) نائب فاعل آخر (قوله وقال الاذرعى الخ) اطلاق الشيخ في شرح منهجه يقتضى ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغصب في يد المستاجر على المالك او المستاجر ويوافق ما قاله الاذرعى وهو المعتمد اه ع ش (قوله انه مشكل) اى فلا فرق بين كون الغصب على المالك او المستاجر في ثبوت الخيار ولو مع التفريط غايته انه يضمن القيمة اذا فرط اه ع ش اقول وقوله ولو مع التفريط الخ يخالف قول الشارح المار ومثله في النهاية والمعنى وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ (قوله كما ياتي) بتامل ما ياتي يعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدق وبعمل فلعل تقييد المتن هنا والتصريح بالمحترز والحوالة فيه على ما ياتي ليس للنخالة بين المستثنين بل لمحجى الثانية في المتن فانه قرينة على عدم ارادتها هنا اسم (قوله فسخ الاجارة) اسم ان (قوله وهو مزيد ثقله الخ) قيل يؤخذ بما ذكر ان هذا في غير الشهيد اما هو فليس للبؤجر فسخ الاجارة بموته لانه حي وقد يمنع الاخذ بان حياته ليست حسية فلا ينافي انه يثقل بعد الموت الحسى وإن كان حيا عند الله اه ع ش اقول ويمنعه ايضا قول الشارح او المعنوى (قوله ولا ينافي تفصيلهم الخ) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في العقد وتلف والمتجه خلاف هذا التقييد انه يبدل مع بقائه ايضا كما نهنا عليه هناك وحينئذ فيتجه جواز الابدال هنا بمرض مثله فليتامل اسم عبارة النهاية فاقتضى التخير مام يده بمرض مثله او دونه اه (قوله فاقتضى التخير) اى بين الفسخ وعدمه فان لم يفسخ الزم بحمله قهر اعليه ولا شىء له زيادة على ماسمى او لا اه ع ش (قوله عينا) الى قول المتن اقترض في المعنى والى قول الشارح لكن لو قيل في النهاية (قوله او ذمة) اى وسلم عينا اه معنى (قوله لا مكان الاستيفاء في قوله الخ) قد يقال ان الذى في قول المصنف المذكور ليس طريقا للاستيفاء فكان الظاهر ان يقول لا مكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لما ذكره في قوله اه رشدى (قوله واجرة متعدها) عطف على الضمير المجزور بتضمنين الانفاق معنى الاعطاء بلا إعادة الخافض على مختار ان مالك ولو حذف الاجرة لاستغنى عن التضمنين (قوله ان لازم) اى التعهد (المؤجر) اى بان كانت اجارة ذمة اه ع ش (قوله وليس) اى والحال ليس الخ (قوله ولا باع الزائد) ظاهر كلامهم انه يبيعه غير مسلوب المنفعة وصار ذلك كانه غير مؤجر حلي وقال العنانى صورها بعضهم بما اذا اكثرى جملين لخل ارددين مثلا وكان احدهما يحملهما اه بجيرى (قوله باع) اى بنفسه او نائبه غير المستاجر كما ياتي (قوله من غير اقتراض) ظاهره وان كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لان في الاقتراض الزاما لذمة المالك وقد لا يتيسر توفيقه عند المطالبة اه ع ش قول المتن (اقترض) اى من المكترى او اجنى او بيت المال اه معنى (قوله قال السبكي الخ) كذا شرح مر مقتصر على كلام السبكي وتاييده اه سم يعنى

هنا في شرح الهجة عن قضية كلام العراقيين للراوزة (قوله واما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ) يتامل صورة تفريط المستاجر مع ان الغصب من يد المالك لا ان يصور بما اذا امتنع من تسليمها حتى غصبت ولو تسلمها لم تغصب (قوله فيسقط خياره ويلزمه المسمى) قال الماوردي قد يشكل ما قاله بان تفريطه لا يزيد على تخريبه بل لا يساويه مع انه يتخير كما تقدم لا ان يفرق بفوات المنفعة في التخريب دون الغصب (قوله كما ياتي) بتامل ما ياتي تعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدق وبعمل فلعل تقييد المتن هنا والتصريح بالمحترز والحوالة فيه على ما ياتي ليس للنخالة بين المستثنين بل لمحجى الثانية في المتن فانه قرينة على عدم ارادتها هنا (قوله ولا ينافيه تفصيلهم السابق) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد ابدال المستوفى به بما لو كان معينا في العقد وتلف والمتجه خلاف هذا التقييد انه يبدل مع بقائه ايضا كما نهنا عليه هناك وحينئذ فيتجه جواز الابدال هنا بمرض مثله فليتامل (قوله قال السبكي واستثذانه الحاكم

أحماها ان لازم المؤجر (من مال الجمال فان لم يجد له مالا) بأن لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستاجر ولا باع الزائد من غير (اقتراض عليه) لانه الممكن قال السبكي واستثذانه الحاكم إنما هو لحق المكترى وحرمة الحيوان لا



فلو وجد ثوبا باضائعا او عبد الغائب واحتاج في حفظه لمؤنة فله بيعه حالا وحفظ ثمنه الى ان يظهر اه وقد يرد به ما ياتي في ملقطة نحو حيوان لكن لو قيل يلزمه استئذان الحاكم ان امن عليه منه واعطاؤه له ان كان امينا وقبله لكان متجها بل متعينا ويفرق بينه وبين الملتقط بانه يجوز له التملك فالباع أولى بخلاف ذوى الامانة الشرعية (فان وثق) القاضي (بالمكترى دفعه) أى المقرض منه أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) يثق به (جعله عند ثقة) يصرفه لذلك الاولى له تقدير النفقة وإن كان القول قول المتفق يمينه (١٩٥) ان ادعى لاقبالا يعرف (وله) اى القاضي عند تعذر الاقتراض ومنه

ان يخشى ان لا يتوصل بعد إلى استيفائه وكذا ان لم يتعذر لكتنه لم يره (ان يبيع منها) بنفسه أو وكيله غير المستاجر لا متناع وكالت في حق نفسه (قدر النفقة) والمؤنة المذكورة للضرورة ومن ثم لم يات هنا الخلاف في بيع المستاجر وبعد المبيع تبقى في يد المستاجر إلى انقضاء المدة كذا صرحوا به وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ بالبيع ذمية كانت او عينية لان الفرض انه لم يهرب بالجمال وعليه فلو لم يجد مشتريا لها مسلوبة المنفعة مدة الاجارة فهل للحاكم فسخها كالموهر بولم يترك جمالا فان للمستاجر فسخ العينة للضرورة او يفرق بإمكان البيع هنا ولو على ندور بخلافه ثم محل نظر والاول اقرب لان النظر لا مكان وجود النادر مع عدم وجوده لا يفيد هنا شيئا ومحل ذلك في الذمية ما اذا لم ير الحاكم بيع الكل والاباع وانفسخت الاجارة كما يصرح به بحث الاذرعى ان الحاكم في اجارة الذمة

لا يظهر له موقع هنا فان الكلام في مراجعة القاضي في الاتفاق لافي بيع المكترى باذنه بل هو مناف لقول الشارح الاقوى وكيله غير المستاجر لان براد بقوله واستئذنه الحاكم المراجعة المذكورة في المتن (قوله) فله بيعه حالا) اى على المعتمد وقضيته ان له الاستقلال بذلك اه ع ش (قوله) لكن لو قيل (الخ) يدل على ان الواجد البائع غير الحاكم فليراجع اه سم (قوله) يلزمه) واجد الثوب او العبد (قوله) واعطاؤه) الو او بمعنى او اى يزم الواجد اما استئذان الحاكم في بيعه ان امن الواجد من الحاكم على الثوب اى على اخذه للثوب او اعطاؤه الثوب للحاكم ان كان الحاكم امينا (الخ) اه كرى (قوله) ويفرق (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه اللقطة اه سم (قوله) يمينه) اى واجد نحو الثوب (قوله) اى الملتقط (قوله) القاضي) إلى قوله ومن ثم في النهاية لا قوله وكذا إلى المتن وقوله غير المستاجر إلى المتن (قوله) أى المقرض (منه) ظاهر هذا التفسير انه لا يدفع له مال الجمل اذا كانت المؤنة منه فليراجع اه رشيدى اقول ظاهر صنيع شرح الروض عدم الفرق عبارته وكذا ياخذ من ماله ثم يقتضى للاتفاق عليها اى على الجمل فان وثق بالمستاجر دفعه اليه اه (قوله) وإن كان القول (الخ) هذه الغاية لاحسن لها هنا (قوله) وكذا ان لم يتعذر لكتنه لم يره) كذا في شرحى الروض والبهجة (قوله) لا متناع وكالت (الخ) يتأمل (قوله) في بيع المستاجر) بفتح الجيم (قوله) تبقى) اى الجمل المبيعة (قوله) وعليه) اى على عدم الانقساخ (قوله) فهل للحاكم فسخها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر يقتضى خلافه اه سم اقول عبارة شرح الروض كالصرح في الشمول (قوله) والاول اقرب) وفاقا للاسنى والمعنى لكنهما عبرا بادل الحاكم المستاجر (ومحل ذلك) اى جواز بيع قدر النفقة دون الكل (قوله) في الذمية) متعلق بذلك (قوله) ما اذا (الخ) خبر ومحل (الخ) (قوله) ان الحاكم (الخ) بيان لبحث الاذرعى واعتمده النهاية والمعنى ايضا (قوله) صريح في انقساخ (الخ) قد يقال بل هو صريح في عدم الانقساخ اذ لو انفسخت لم يكثر له اذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالاجارة اه سم (قوله) به) اى بالبيع (قوله) وعليه) اى بحث الاذرعى (قوله) وبين العينية) اى حيث ان ليس للحاكم بيع الكل فيها ابتداء (قوله) عامر (الخ) اى في غضب الدابة وابق العبد (قوله) مقدماله) اى لبيع قدر الاحتياج (على غيره) اى على الاخذ من ماله والاقتراض عليه وبيع الكل (قوله) وخرج) إلى قوله لتعلق حق (الخ) في المعنى وإلى قوله لان الاجارة في النهاية (قوله) خشية ان تاكل (الخ) علة المنى لا التنى اه سم اى وعلته قوله لتعلق حق (قوله) باعيانها) اى بالعقد في العينة والتسليم في الذمية قول المتن (ولو اذن للمكترى (الخ)

(الخ) كذا شرح مر مقتصرا على كلام السبكي وتأيدته (قوله) لكن لو قيل (الخ) هذا يدل على أن الواجد والبائع غير الحاكم فليراجع (قوله) ويفرق بينه وبين الملتقط (الخ) هذا يدل على ان الموجود لا على وجه اللقطة (قوله) فهل للحاكم فسخها) شامل للذمية لكن قوله كالموهر يقتضى خلافه (قوله) فقوله والاكتر اه (الخ) صريح في انقساخ الاجارة به) قد يقال بل هو صريح في عدم الانقساخ اذ لو انفسخت لم يكثر له اذ لم يبق له حق بعد الفسخ غير المطالبة بالاجارة (قوله) خشية ان تاكل ائمانها) علة المنى لا التنى (قوله) لان الاجارة وإن لم تنفسخ بالبيع (الخ) يقتضى انها بيعت مسلوبة المنفعة او ان إطلاق بيعها يحمل على ما عدا المنفعة المستحقة كما هو الصريح من قوله السابق وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ (الخ) والوجه ان إطلاق بيعها

اذا رأى المصلحة مع بيعها والا كتر اه للدستاجر يبيع بعض ائمانها جاز له ذلك جز ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة اه فقوله والا كتر اه (الخ) صريح في انقساخ الاجارة به وعليه فيفرق بينها وبين العينة بان تعلق حق المستاجر بالمعين فيها اقوى منه في الذمية كما علم بامر فيها وعليه ايضا يظهر انه لو رأى مشتريا لها مسلوبة المنفعة مدة الاجارة لزمه أن يبيعه ما يحتاج لبيعه منها مقدماله على غيره لانه الاصلح وخرج منها كلها فليس له بيعه ابتداء خشية ان ياكل ائمانها كما صرح به جمع متقدمون لتعلق حق المستاجر باعيانها ونازع فيه محلي بانه لا يفوت حقه اذ لا تنفسخ به الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وان لم تنفسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز الا للضرورة وفي الابتداء للضرورة

إلا أن يحمل على ما بحثه الأذرعى إلا أن الحاكم في إجارة الذمة إذا رآى المصلحة في بيعها والاكثر أراء للستاجر ببعض الثمن جاز له ذلك جز ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (١٩٦) (ولو أذن للمكترى في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) لأنه محل ضرورة وقد لا يرى

الاقتراض وأفهم كلامه انه لا يرجع بما انفقه بغير اذن الحاكم ومحل ان وجد وامكن اثبات الواقعة عنده والا اشهد على انه انفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد فقضية مامر في المساقاة انه لا يرجع وان نوى الرجوع لأنه نادر وقد يفرق بان سبب الندرة ثم كون المساقى عليه بين الناس غالبا ولا كذلك المستأجر عليه هنا لأنه كثيرا ما يقع الهروب هنا في الاسفار التي من شأنها ندرة فقد الشهود فيها فينبغي حينئذ الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها مالم يهرب بها ففي إجارة العين يتخير نظير مامر في الابق وكما لو شردت الدابة وفي إجارة الذمة يكتري عليه الحاكم او يقترض نظير مامر ولا يفوض ذلك للمستأجر لامتناع توكله في حق نفسه فان تعذر الاكثر أراء فله الفسخ (ومنى قبض المكترى) العين المؤجرة ولو الحر المؤجرة عينه او (الدابة والدار وامسكها) الظاهر انه زيادة ايضاح للعلم به من قوله قبض وكبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضي ابو الطيب الا فيما يتوقف

والقول قوله في قدر ما اتفق إذا ادعى نفقة مثله في العادة لأنه أمين اه معنى (قوله لأنه محل ضرورة) إلى قوله فان تعذر في المعنى وإلى قوله وقد يفرق في النهاية إلى قوله فقضية مامر إلى لا يرجع (قوله) وامكن اثبات الواقعة (الخ) أى بان سبيل إقامة البينة وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وان قل على مامر اه ع (قوله والا) شامل لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده اه سم (قوله انه لا يرجع الخ) اعتمدته المعنى والنهاية (قوله انه لا يرجع) أى ظاهرا واما باطنا فينبغي ان له الرجوع اه ع (قوله كون المساقى عليه بين الناس) أى فلا يتعذر الاشهاد عليه اه كردى (قوله المساقى) فى اصله بخطه بالف اه بصرى (قوله لأنه) أى الشأن (قوله هنا) أى فى هرب الجمل (قوله الهروب) قضية صنيع القاموس أن الصواب إسقاط الواو (قوله ندرة الخ) صوابه عدم ندرة الخ او حذف لفظة ندرة (قوله وخرج) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المعنى إلى قوله ولا يفوض إلى فان (قوله يكتري عليه الحاكم) أى من ماله و (قوله او اقترض) أى فان لم يجد له مالا اقترض عليه واكثرى عليه اه معنى (قوله العين) إلى التنبيه فى النهاية إلى قوله مامر إلى نعم وفى المعنى إلى قوله ولو الحر إلى المتن وقوله الظاهر إلى وكبضها وقوله قال القاضي ابو الطيب إلى المتن وقوله قال القاضي إلى وليس له وقوله ثم بحث إلى ومنى (قوله ولو الحر المؤجرة الخ) خلافا للفتاوى اه معنى عبارة الكردى يعنى لو أجر الحر نفسه مدة أو لعمل معلوم وسلم نفسه ولم يستعمله المستأجر حتى مضت المدة أو مضت مدة يمكن فيها ذلك العمل استقرت الاجرة كذلك فى الكبير (قوله ولو الحر المؤجرة عينه او الدابة الخ) لا يخفى ما فى هذا المزج عبارة المعنى العين المؤجرة الدابة او الدار او غيرهما فى إجارة عين او ذمة اه وهى احسن (قوله الظاهر انه زيادة ايضاح) قد يقال بمنعه وإنما أتى به ليعلم به قوله حتى مضت الخ إذا لا يصح تعلقه بقبض إلا بتاويل لان القبض ينقض بمجرد وقوعه فلا يستمر إلى انقضاء المدة وإنما المستمر الامساك وقد مر نظير ذلك فى أجر تكسنة اه رشيدى (قوله امتناعه الخ) أى أو وضعها بين يديه أو التخلية بينه وبين الدار اه معنى (قوله الا فيما يتوقف الخ) قد يشكك بما تقرر فى البيع انه لو وضع المبيع عنده صار قابضا واورده على م فاعترف باشكاله سم على حجة ويمكن الجواب بان محل الاكتفاء بالوضع فى خفيف يمكن تناوله باليد وعليه فيمكن حل قول القاضي ابى الطيب الا فيما يتوقف الخ على غيره كالذواب والاحمال الثقيلة اه ع (قوله أى فيقبضه) الاحسن كونه من الاقباض أى قبض المكترى ما يتوقف قبضه الخ (قوله فان صمم) أى المستأجر على الامتناع من التسلم (أجره) أى الحاكم ما قبضه اه ع (قوله وفيه نظر) أى فى قوله فان صمم أجره (قوله لأنه حاضر) أى المكترى الممتنع (قوله لاجله) أى حق الغير (قوله بعد قبضا) أى قبض الحاكم العين اه سم (قوله وتصميمه) أى المستأجر على الامتناع و (قوله يردها الخ)

لو بيع بعضها محمول على ما عدا منفعة المبيع كفى بيع المالك لان المنفعة مستثناة لاستحقاقها م (قوله إلا أن يحمل على ما بحثه الأذرعى الخ) فيه ان مجليا مصرح بعدم الانفساخ فكيف يحمل على ما بحثه الأذرعى المتضمن للانفساخ كما ادعاه فيما سبق (قوله والاكثر أراء للستاجر ببعض الثمن) قد يقال لا حاجة إلى الاكثر أراء للستاجر ببعض الثمن لان إطلاق بيعها محمول على ما عدا المنفعة المستحقة للستاجر إلا أن يحمل على ما اذا باعها بمنافعا مطلقا لعدم من يشتريها مسلوبة المنفعة المستحقة للستاجر (قوله وأفهم كلامه الخ) كذا شرح م (قوله والا) يشمل مالم وجد ولم يمكن إثبات الواقعة (قوله) الا فيما يتوقف الخ) كذا شرح م وقد يشكك بما تقرر فى البيع انه لو وضع المبيع عنده صار قبضا واورده على م فاعترف باشكاله (قوله فان صمم) أى على الامتناع (قوله وفيه نظر الخ) كذا م (قوله بعد قبضا) أى قبض الحاكم اياها (قوله وتصميمه) أى المستأجر

قبضه على النقل أى فيقبضه الحاكم فان صمم أجره قاله فى البيان وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق أى بالعين حق للغير حتى يؤجره لاجله وإيجار الحاكم انما يكون لغية أو تعلق حق فالذى يتجه انه بعد قبضها وتصميمه على الامتناع يردها

للكبا (حي مضت مدة الاجارة استقر بالاجرة) عليه (وإن لم ينتفع به) ولو لعذر كخوف مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة او حكما فاستقر عليه بدلها ومتى خرج بها مع الخوف ضمنها قال القاضي إلا إذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له (١٩٧) فسخ ولا إلزام مكر أخذها إلى الأمن لأنه

يمكنه أن يسير عليها مثل تلك المسافة إلى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة أنه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الأعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضرة فبالنسبة إليه لم يلزم المستاجر اجرة وفيه نظر واضح إلا أن يكون مراده أنه يخير بذلك لأنه نظير ما مر في نحو انقطاع ماء الأرض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتفاع (وكذا) تستقر الاجرة (لو) اكترى دابة لركوب إلى موضع معين (وقبضها) أو عرضت عليه (ومضت مدة) إمكان السير إليه) تمكنه من الاستيفاء وعلم من كلامه أن هذه غير الأولى لأن تلك مقدرة بزمان وهذه بعمل فتستقر بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) أي التقدير بمدة أو عمل (اجارة العين) والذمة (إذا سلم) المؤجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلا الموصوفة للمستاجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما إذا لم يسلمها فإنه لا يستقر عليه اجرة لقاء المعقود عليه في الذمة وكالتسليم العرض كما مر (ويستقر في الاجارة

أي وتستقر الاجرة على المستأجر بمضى المدة اه ع ش (قوله لما سكبها) أي للمكترى (قوله أو حكما) أي في القبض الحكمي كالامتناع من القبض (قوله ومتى خرج الخ) أي المستأجر اه ع ش (قوله إذا ذكر الخ) أي أو كان العقد زمن خوف وعلم به المؤجر اه ع ش (قوله ذلك) أي الخروج مع الخوف (قوله وليس له) أي للمكترى اه ع ش (قوله لأنه يمكنه) أي المكترى (قوله أن يسير عليها) أي أو يؤجرها لمن يسير عليها بمن هو مثله اه ع ش (قوله ومن ثم بحث الخ) عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة أنه الخ يظهر حمله على أن مراده بذلك أنه يتخير به الخ اه (قوله لزمه مع المسمى الخ) وإذا تلفت في هذه الحالة ضمنها ضمان المفصوب وأما لو جاوز المحل المعين للركوب إليه ثم العود عليها إلى محل العقد فيلزمه اجرة مثل ما زاد ويضمنها إذا تلفت فيه وقضية ما تقدم من أنه إذا تعدى بضرب الدابة مثلا صار ضامنا ولو تلفت بغيره أنه يضمنها إذا تلفت في مدة العود إلى محل العقد ايضا اه ع ش قول المتن (وكذا لو أكرى) كذا في أصله وفي نسخة المغنى والنهاية والمحلى اكترى اه سيد عمر (قوله أو عرضت عليه) هذا يخالف ما تقدم عن القاضي أي الطيب لأن الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاقا لما رجع إليه مر أنه لا أثر لمجرد العرض إلا إذا كان على وجه يعد قبضا في البيع سم على حج اه ع ش ولا يخفى أن ذلك يجري في قول الشارح الآتي وكالتسليم العرض (قوله تمكنه الخ) فيه ما مر من بحث الأذرعى (قوله أي التقدير الخ) عبارة المغنى أي المذكور من هاتين المسئلتين اه قول المتن (في الاجارة الفاسدة) خرج بالفاسدة الباطلة كاستئجار صبي بالغاً على عمل فعمله فانه لا يستحق شيئا اه مغنى وفي الكردي عن الدميري مثله (قوله لا يكتفى هنا) أي في الاجارة الفاسدة اه ع ش قول المتن (ولو أكرى عينا مدة) أي اجارة عين أو ذمة كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش قول المتن (ولم يسلمها) أي ولا عرضها اه رشدي (قوله أو غصبها) أي المؤجر العين بعد القبض قاله الكردي والاصوب أي الاجنبي قبل القبض إذا الظاهر تنازع الفعلين بل قوله بعد القبض يناق قول الشارح الآتي لفوات المعقود عليه قبل قبضه (قوله ولو كان الخ) غاية في قول المتن ولم يسلمها فقوله حبسه أي حبس المكترى المذكور بقوله ولم يسلمها فكان الأولى أن يقول عقبه ولو ليقبض الاجرة (قوله

(قوله في المتن استقرت الاجرة وإن لم ينتفع) قال شيخ الاسلام في شرح البهجة ويستثنى من كلامه ما لو تلف المستوفى به كصبي عين للارضاع وثوب عين للخياطة وقلنا بعدم الانفاسخ بناء على جواز الابدال كما مر ولم يأت المكترى لعجز وامتنع مع القدرة ومضت المدة فالاصح في الروضة عدم تقرير الاجرة اه فليحرر وجه الاستثناء ووجه عدم التقرير في الثانية إلا أن يصور بما إذا امتنع لثرو لا عبثا (قوله استقرت الاجرة وإن لم ينتفع) هل له بعد ذلك الانتفاع بها أولا لأن استقرار الاجرة يقتضي أنه استوفى حقه بالقوة فيه نظر وما لم يرد للثاني وكذا يقال في قوله الآتي وكذا لو أكرى دابة لركوب إلى موضع وقبضها ومضت مدة إمكان السير إليه ثم رايت قول الشارح الآتي ومتى انتفع بعد المدة الخ) وهو صريح في الثاني (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله ومتى انتفع بعد المدة الخ) فعلم أنه بمضى تلك المدة ينتهي حقه (قوله أو عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم عن القاضي أي الطيب لأن الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وفاقا لما رجع إليه مر أنه لا أثر لمجرد العرض إلا إذا كان على وجه يعد قبضا في البيع (قوله زادت على المسمى أو نقصت) أو ساوت (فرع) في فتاوى السيوطي استأجر عينا مدة ولزمته الاجرة باستيفاء المنفعة فادعى أنه معسر وكان أقر عند الاجارة أنه لم يوف قدره قبل قبض قوله في دعوى الاعسار بعد إقراره الجواب لا يقبل قوله إلا بينة تشهد أنه كان قادرا وتلف ماله اه (قوله في المتن ولو أكرى عينا مدة) أي اجارة عين أو ذمة كما هو ظاهر (قوله ولو كان حبسه) أي المكترى

الفاسدة أجرة المثل) زادت على المسمى أو نقصت (بما يستقر به المسمى في الصحيحة) بما ذكر وإن لم ينتفع لما مر أن لفاسد المعقود حكم صحيحها ضمانا وعدمه غالبا نعم تخلية العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وإن امتنع لا يكتفى هنا بل لا بد من القبض الحقيقي (ولو أكرى عينا مدة ولم يسلمها) أو غصبها أو حبسها أجنبي ولو كان حبسه لها لقبض الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الاجارة لفوات المعقود عليه قبل قبضه

فان حبسها بعضها انفسخت فيه فقط وبغيره في الباقي ولا يبدل زمان برمان (ولو لم يقدر مدة) (و) انما قدرت بعمل كان (آجر) دابة (لركوب إلى موضع معين ولم يسلبها حتى مضت مدة) (إمكان (السير) اليه (فالأصح أنها) أى الإجارة (لا تنسخ) ولا يغير المكترى لملحقها بالمنفعة دون الزمان ولم يتعدر استيفاءها ولا فسخ ولا خيار (١٩٨) بذلك فى إجارة الذمة قطعاً لأنه دين ناجز بإفاؤه تأخر (تنبيه) علم عامر أنه حيث صحت

لإجارة لزوم المسمى والافاجرة المثل قيل الا فى صورة وهى مالوسكن كافر دارا بالحجاز فيلزمه المسمى لانه لا مثل له اه وليس فى محله حكما وتعليل كما هو ظاهر لان معنى اجرة المثل ان ذلك المحل يرغب فيه تلك المدة بماذا وهذا لا يحتاج الى ان له مثلاً أولاً كما ان ثمن المثل كذلك فنام له (ولو آجر عبده ثم اعتقه) او وقفه مثلاً او أمته ثم استولدها ثم مات (فالأصح أنها) أى القصة فى ذلك (لا تنسخ الإجارة) لان نحو العتق لم يصادف الا رقة مسلوقة بالمنافع لاسما والاصح انها تحدث على ملك المستاجر وخرج ثم اعتقه مالو علق عتقه بصفة

ثم آجره ثم وجدت الصفة أثناء مدة الإجارة فانها تنسخ لسبق استحقاق العتق على الإجارة ومثله ما لو آجر ام ولده ثم مات كما اقتضاه كلامهما هنا واعتمده السبكي وغيره (و) (الأصح) (انه) أى الشأن (لا خيار للعبد) فى فسخ الإجارة بعد العتق وفارق عتق الامة تحت عبد بان سبب الخيار وهو نقصه موجود ولا سبب للخيار هنا لما تقرر ان المنافع تحدث مملوكة

فان حبسها بعضها) أى حبس المؤجر الدابة بعض تلك المدة أى البعض الاول قاله الكردي والاولى أى حبس المؤجر او الاجنبى العين بعض تلك المدة الاول او الوسط عبارة المغنى فان مضى بهض المدة ثم سلبها انفسخت فى الماضى وثبت الخيار فى الباقي اه (قوله) (و) انما قدرت) الانسب قدرها كما فى النهاية قول المتن (وآجر) أى إجارة عين بدليل كلام الشارح الآتى اه سم والاولى لأن الكلام فى إكرام العين عبارة المغنى بدل قول الشارح الآتى ولا نسخ الخ واحترز المصنف بالعين عن إجارة الذمة إذالم يسلم ما يستوفى منه المنفعة حتى مضت المدة التى يمكن استيفائها فلا فسخ ولا انفساخ طعام اه (قوله) (لانه دين) أى المنفعة فكان الاول الثانى كما فى المغنى (قوله) (لا فى صورة وهى الخ) اعتمده المغنى وذكره الكردي عن الدميرى (قوله) (لو سكن كافر الخ) أى بإجارة بدليل ذكر المسمى اه سم عبارة المغنى إذ اعقد الامام الذمة مع الكفار على سكنى الحجاز فسكنوا فاضت المدة فيجب المسمى الخ اه (قوله) (ليس فى محله) قد يؤيد انه ليس فى محله مالوسكن ذمى على وجه الغصب دارا بالحجاز فان لم يلزمه شيء فهو فى غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجرته لم يتصور إلا أن تكون اجرة المثل إذ لا تسمية هنا فليتامل اه سم (قوله) (أو وقفه) إلى قوله كالمزوج امته فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله أى القصة فى ذلك وقوله واعتمده السبكي وغيره (قوله) (مثلاً) أى اوباعه اه معنى (قوله) (أى القصة الخ) يجوز ايضا رجوع الضمير للإجارة ويكون قوله الإجارة من الاظهار فى موضع الاختصار اه سم (قوله) (لا سيما والاصح) الاختصر لان الاصح (قوله) (أى المنافع) (قوله) (أم ولده) ومثله ما مدبرة اه نهاية (قوله) (ثم مات الخ) بقى مالو آجر أم ولده ثم أعتقها وينبغى أن لا تنسخ إلا بالموت ايضا سم على حج اه ع ش (قوله) (نقصه) أى العبد (قوله) (بعقد لازم) متعلق بقوله لتصرفه (قوله) (فما يستوفيه الزوج) أى فى استمتاعه بعد العتق اه سيد عمر (قوله) (ولما مر) عطف على انصرفه الخ (قوله) (ونفقت) إلى قوله وإن اطال فى النهاية والمعنى (قوله) (فى بيت الهال الخ) لان السيد قد زال ملكه عنه وهو عاجز عن تعهد نفسه اه معنى (قوله) (إذ لم ينقض الخ) عبارة المغنى وهو كذلك لانه لم يعقد عليه

بدليل لقبض الاجرة أى حبسه المذكور بقوله وله الخ (قوله) (فى المتن) ولو لم يقدر مدة وآجر) أى إجارة عين بدليل كلام الشارح الآتى (قوله) (ولا يغير المكترى) كذا م را يضا (قوله) (وهى مالوسكن كافر دارا) أى بإجارة بدليل ذكر المسمى (قوله) (ليس فى محله) قد يؤيد انه ليس فى محله مالوسكن ذمى على وجه الغصب دارا بالحجاز فان لم يلزمه شيء فهو فى غاية الاشكال والبعد وإن لزمه أجرته لم يتصور إلا أن تكون اجرة المثل إذ لا تسمية هنا فليتامل (قوله) (أى القصة فى ذلك) يجوز ايضا رجوع الضمير للإجارة ويكون قوله الإجارة من الاظهار فى موضع الاختصار (قوله) (لا سيما والاصح أنها) أى المنافع ش (قوله) (وخرج ثم اعتقه الخ) ظاهر فان الانفساخ فرع الانقضاء أى انقضاء الإجارة ثم تنسخ إذا وجدت وظاهره وإن علم عند العقد وجود الصفة فى أثناء المدة وهو ظاهر تشبيههم هذه المسئلة بمسئلة بلوغ الصبي بالنسبة فى أثناء المدة وعبارة الروض وشرحه وكذا المعلق عتقه بالصفة التى لا يعلم وقوعها فى المدة حكمه حكم البطن الاول فيما تقر فيه لكن وجودها يعنى وجود الصفة التى يعلم وقوعها فى المدة كبلوغ الصبي بالنسبة فيها فلا يؤجر مدة توجد الصفة فيها كالا يؤجر الصبي مدة يبلغ فيها بالنسبة كالمعلق عتقه بصفة المديبراه وقال قبل ذلك فرع وإن اجر الولى الطفل او ماله مدة يبلغ فى اثباتها بالنسبة مضت إجارته بمعنى اننا ندين بطلانها فى الزائد على مدة البلوغ الخ اه (قوله) (ومثله مالو آجر أم ولده ثم مات الخ) بقى مالو آجر أم ولده ثم أعتقها وينبغى

للمستاجر (و) الاظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما) أى المنافع التى تستوفى منه (بعد العتق) إلى انقضاء المدة لتصرفه فى عقدا منافعه حين كان يملكها بعقد كالمزوج أمته ثم أعتقها بعد الوطء لاشئ لها فيما يستوفيه الزوج ولما مر أن المنافع ملك المستاجر ونفقت فى بيت المال ثم على مياسير المسلمين وأفهم فرضه الكلام فيه إذا آجره ثم أعتقه أنه لا يرجع بشئ على وارث أعتق طعاما إذ لم ينقض ما عقده

وانه لو اقر به يتق قبل الاجارة غرم له بعده مضيا اجرة مثله لتعديه بما ولو فسخت الاجارة (١٩٩) بعد العتق يعيب ملك منافع نفسه كافي

الروضة وان اطلال الاسنوى  
في رده (تنبيه) سيد كرفي  
الوقف ان اجارته لا تنسخ  
زيادة الاجرة ولا يظهر  
طالب بالزيادة ولا يختص  
ذلك بالوقف لجرياتها  
بالغبطة في وقتها كما لو باع  
مال مولى ثم زادت القيمة او  
ظهر طالب بالزيادة (ويصح  
بيع العين) (المستاجرة)  
حال الاجارة (للمكثري)  
قطعا اذ لا حائل كبيع  
مغصوب من غاصبه وانما لم  
يصح بيع المشتري قبل  
قبضه للبائع لضعف ملكه  
(ولا تنسخ الاجارة في  
الاصح) لانها واردة على  
المنفعة والملك على الرقبة فلا  
تنافي وبه فارق انفساخ  
نكاح من اشترى زوجته  
ولورد المبيع يعيب استوفى  
بقية المدة او فسخ الاجارة  
يعيب او تلفت العين يرجع  
باجرة باقى المدة (فلو باعها  
لغيره) وقد قدرت بمن  
(جاز في الاظهر) ولو بغير  
اذن المستاجر لما تقرر من  
اختلاف الموردين ويد  
المستاجر لا تعد حائلة في الرقبة  
لانها عليها امانة ومن ثم لم  
يمنع المشتري من تسليها  
لحظة لطيفة ليستقر ملكه  
ثم ترجع للمستاجر ويعفى  
عن هذا القدر اليسير  
للضرورة وتردد الاذرعى

عقد اتم نقضه اه (قوله) (انه لو اقر) أى بعد الاجارة (قوله قبل الاجارة) متعلق بعتق أو نعت له وهو الاول  
(قوله غرم له) عبارة المغنى والنهاية عتق ولم يقبل قوله في بطلان الاجارة ويغرم للعبد اه (قوله لتعديه  
الخ) عبارة المغنى وهو كذلك كما نقله عن الشيخ ابى على واقره وكالا لا تنسخ الاجارة بطرو الحرية لا تنسخ  
بطرو الرقبة ولو استاجر مسلم حرييا فاسترق واستاجر منه دار فى دار الحرب ثم ملكها المسلمون لم تنسخ  
الاجارة اه (قوله ولو فسخت الخ) وان اجر دار ابعد ثم قبضه واعتقه ثم انهدمت فالرجوع بقيمته اه مغنى  
(قوله ملك منافع نفسه) اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على السيد أو الوارث اه ع ش (قوله كما في  
الروضة) والمتجه فيما لو اوصى بمنفعة عبد لزيد وبرقبته لاخر فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة ولو اجر  
داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت للواقف كما افاده الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه م قال ع ش قوله  
رجعت للواقف اى ويرجع المستاجر بقسط ما بقى على الواقف اه (قوله ولا يختص ذلك الخ) اى عدم  
الانفساخ بما ذكره (قوله لجرياتها) اى الاجارة متعلق بقوله لا تنسخ الخ (قوله ولا يختص الخ) جملة  
معتبرة (قوله في وقتها) اى الاجارة متعلق بالجريان (قوله حال الاجارة) اى قوله وتردد الاذرعى في  
النهاية لا قوله ولو لورد الى المتن (قوله قطعا) اشار به الى ان قول المصنف فى الاصح راجع لنفى الانفساخ فقط  
(قوله وانما لم يصح بيع المشتري الخ) اى مع ان فى كل من المشتلين بيع الشخص ما ليس تحت يده لمن هو تحت يده  
اه رشيدى (قوله بيع المشتري) الاولى ضبطه بفتح التاء (قوله وبه فارق الخ) اى باختلاف المورد عبارة  
النهاية والمعنى بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الامة المزوجة بدليل انها لو طلت بشبهة كان  
المهر للسيد لا للزوج اه عبارة سم قوله وبه فارق انفساخ الخ تأمل وكان المراد ان الملك فى النكاح وارد  
على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشئ مخصوص اه (قوله ولورد المبيع) متفرع على  
قول المصنف ولا تنسخ الاجارة الخ فكان الاولى فلو بالفاء بدل الواو (قوله استوفى) اى المكثري وكذا  
ضمير رجوع قول المتن (فلو باعها) او وقفها او وهبها او اوصى بها اه نهاية (قوله وقد قدرت) اى قوله للضرورة  
فى المدة (قوله لم يمنع) اى المستاجر اى لم يحجز له ان يمنع الخ اه ع ش ويجوز كونه ببناء المفعول والمشتري  
نائب فاعله عبارة المغنى ان العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد اليه يستوفى منها الى اخر المدة ويعنى عن  
القدر الذى يقع التسليم فيه لانه يسير ولا يثبت له خيار كما لو اسندت بالوعة الدار فلا خيار لان زمن فتحها يسير  
اه (قوله ثم يرجع) الاولى التانيك (قوله للضرورة) هذا ظاهر حيث تمضى مدة تقابل باجرة اه ع ش  
اى بخلاف ما نحن فيه اى فالاولى ان يعطل بما مر عن المغنى انما (قوله وتردد الاذرعى الخ) المتجه صحة البيع  
قبل التفريغ وتوقف صحة القبض عليه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه مالو كانت مشحونة  
بامتنعة كثيرة لا يمكن تفريغها الا بعد مضى مدة لمثلها اجرة فيصح البيع فيما يظهر وان توقف قبضها على  
تفريغها على ما مر اه قال ع ش ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفريغ تقابل باجرة  
وفىها مشقة لا تحتل عادة الى انتهاء مدة الاجارة فمرا عليه حيث اشترى عالما بكونها مؤجرة فقد رضى  
ببقائها فى يد المستاجر اه (قوله قال وقد اشعر الخ) اطلاقه يقتضى انه على هذا لافرق بين قصر المدة  
وطولها ومقتضى صنيع الشارح اى وصريح النهاية تخصيصه بالطويلة فليتأمل اه سيد عمر (قوله  
ان لا تنسخ الا بالموت ايضا) (قوله) (انه لو اقر) أى بعد الاجارة (قوله غرم له) ولا يقبل قوله فى فسخها  
مر (قوله ملك منافع نفسه الخ) اعتمد مر وفى شرحه والمتجه فيما لو اوصى بمنافع عبد لزيد وبرقبته لاخر  
فرد زيد الوصية رجوع المنافع للورثة اه (فرع) اجر نحو داره ثم وقفها ثم انفسخت الاجارة فلن  
المنافع الباقية فيه ترد وتجه انها للواقف دون الموقوف عليه ولو مسجدا بخلافه فى مسئلة العتق ثم رايت  
ان شيخنا الشهاب الرملى افاد انها للواقف مر (قوله وبه فارق انفساخ نكاح من اشترى زوجته) يتأمل  
وكان المراد ان الملك فى النكاح وارد على المنفعة ايضا اذ الزوج لا يملكها بل يملك ان ينتفع بشئ مخصوص  
(قوله وتردد الاذرعى فيما لو كثرت امتعة الدار الخ) المتجه صحة البيع قبل التفريغ وتوقف صحة القبض

بالتخلى فيها للضرورة وعدم صحة البيع قل وقد اشعر كلام بعضهم ان التسليم والتسلم لا يمايكوان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكل اه

وقد يقال لا اشكال فيه فيؤخر ان في هذه الصورة لعدم اضرار المستاجر ولا ضرورة بالمشتري الى التسلم حيث لا ان التلف قبله يفسخ العقد ويرجع اليه الثمن اما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد فيمتنع البيع كما قاله الزاوي ارتضاء البقني لجهالة مدة السير (ولا تنسخ) الاجارة قطعا كما لا يفسخ النكاح ببيع الامة المزوجة من غير الزوج فتبقى في يد المستاجر الى انقضاء المد ويخير المشتري ان جهل ولو مدة الاجارة كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرعى وغيره بطلان البيع عند جهله المدة فان اجاز فلا اجرة له لبقية المدة ولو عليها وظن ان له الاجرة تخير عند الغزالي ووجه الزركشي لانه بما يخفى وقال (٢٠٠) الشاشي لا يتخير ولو انفسخت الاجارة فقليل منفعة بقية المدة للبائع ووجه ابن الرفعة

وقيل للمشتري ووجه السبكي والاول اوجه كما بينته في شرح الارشاد ولو اجر داره مدة ثم استاجرها تلك المدة ثم باعها فهل تدخل المنفعة في البيع يختلف فيه جمع متأخرون والوجه نعم قياسا على ما قاله الجلال البلقيني ان الموصى له بالمنفعة لو اشترى الرقبة ثم باعها انتقلت بمنافعها للمشتري فكذا هنا كما هو واضح وكذا الحكم فيما لو استأجر دارا مدة ثم اشتراها ثم باعها والمدة باقية فتنتقل بجميع منافعها للمشتري فان استثنى البائع المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المستلتمين ولو اجر لغراس او بناء ثم انقضت المدة فاجر لآخر قبل وقوع التخيير السابق نظيره في العارية لم يصح فيما يضر الانتفاع به الشجر او البناء كما هو ظاهر لبقاء احترام مال المستاجر الاول ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد وكذا ان لم يخصه وامكن التوزيع على المضر وغيره وعلى هذا يحمل قول بعضهم يصح ان

وقد يقال الخ) قدم آتفاعن النهاية وعش ما يوافق (قوله في هذه الصورة) أي التي ترد فيها الاذرعى (قوله قبله) أي التسلم (قوله فيمتنع البيع الخ) وافقه المعنى ثم قال ويقاس بالبيع ماني معناه ويستثنى من محل الخلاف مشكلة هرب الجمال السابقة فانه يباع من الجمال قدر النفقة قال ولا يخرج على الخلاف في بيع المستاجر لانه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق عبدك عني على كذا فاعتقه عنه وهو مستاجر فانه يصح قطعا لقوة العتق كما نقله عن القفال في كفارة الظهار واقراه اه وخالفه النهاية فقال اما اذا قدرت بعمل فكذلك خلافا لابي الفرج الزاوي ان تبعه البقني اه قال عش قوله خلافا لابي الفرج الزاوي ظاهره ان كلام ابي الفرج مصور بما اذا كان البيع لغير المكترى اه (قوله الاجارة) الى قوله عند الغزالي في النهاية وعلى قوله ووجه ابن الرفعة في المعنى الا قوله لكن بحث الى فان اجاز وقوله قيل (قوله لكن بحث الاذرعى الخ) عبارة النهاية خلافا للاذرعى ومن تبعه اه (قوله قليل منفعة الخ) جزم به في الروض واعتمده م اه سم عبارة المعنى فنفقة بقية المدة للبائع في احد وجهين رجحه ابن المقرئ اه (قوله والاول اوجه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله ولو اجر داره) الى قوله ومراوئل البيع في النهاية (قوله فهل تدخل المنفعة) أي منفعة تلك المدة اه سم (قوله قبل وقوع التخيير الخ) وظاهر ان مثله بعده اذا اختار الابقاء بالاجرة اه رشدي (قوله نظيره) الاولى قبل وقوع نظير التخيير السابق في العارية (قوله لم يصح) أي العقد الثاني (قوله فيما يضر الخ) أي في نفع يضر الانتفاع بذلك النفع (قوله وعلى هذا) أي قوله ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد الخ (قوله يحمل قول بعضهم الخ) يتأمل اه رشدي (قوله ولم يسترها الغراس) ليتأمل تصويره فان الذي يتبادر انه لا بد من سترها وكذا في البناء اه سيد عمر اقول تقدم في البيع ما يفيد ان الستر الجزئي لا يضر في صحة البيع (قوله ويعمل فيه) أي في التفرغ اه كردى وبظهر ان الضمير للغراس (قوله بما ذكره الخ) أي من التخيير بين الامور الثلاثة (قوله بان الاجرة تحمل بموته) أي يأخذها المؤجر من تركته (قوله هذا) أي ما ذكر من الحلول وعدم الانفساخ (قوله ان لم يضع المتعدي يده) أي الى انقضاء المدة اه كردى (قوله الذي سببه موت المستاجر) خرج به الحلول الذي سببه مضي المدة قبل موته فلا يرتفع كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به) أي بالمتعدي (قوله ما مر) أي قريبا سم على حج أي في قول الشارح بعد قول المصنف ولو اكرى عينا مدة الخ او حبسها او غصبها الخ اه ع ش (قوله في الغصب) أي للعين المؤجرة عليه م (قوله ما اذا قدرت بعمل كركوب لبلد كذا فيمتنع البيع الخ) وان اقتضى اطلاقهم انه لا فرق وهل يجري ذلك التردد في البيع من المكترى (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده م (قوله فان اجاز فلا اجرة له الخ) عبارة شرح مرفان اجاز لم يستحق اجرة لبقية المدة ولو عليها وظن استحقات الاجرة اه (قوله قليل منفعة بقية المدة للبائع) جزم به في الروض واعتمده م (قوله فهل تدخل المنفعة) أي تلك المدة (قوله والاول اوجه نعم قياسا الخ) كذا شرح م (قوله ويؤيده ما مر) أي قريبا وقوله في الغصب أي لامين المؤجرة (قوله ولو اجر باجرة مقسطة فكسب الشهود) في تجريد المازج ما نصه وسئل أي شيخه عن كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم اربعة دراهم والجملة في السنة الف واربع مائة واربعون بزيادة اربعة

أمكن تفرغها منه في مدة لا أجرة لملها ولم يسترها الغراس ويعمل فيه بما ذكره في باب الاجارة والعارية اه وسئل البلقيني عن سمس اجر ارضه باجرة مؤجلة ثم توفي المستاجر قبل او ان الزرع فاستولى اخر وزرع عدوا فاجاب بان الاجرة تحمل بموته ولا تنسخ الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده والارفع الحلول الذي سببه موت المستاجر لان الحلول انما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فاذا مضت المدة ويد المتعدي قائمة بعد انفسخت الاجارة في الجميع وارتفع الحلول ويزم المؤجر رد ما اخذ من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر اجرة المثل على المتعدي وليس للورثة تعلق به اه ويؤيده ما مر في الغصب ولو اجر باجرة مقسطة فكسب الشهود الاجرة



سم وعش (قوله ثم تقسيطها بما لا يطابق الخ) أى أ مالو لم يقسط الاجرة على أجزاء المؤجر كالو قال أجرتك هذه الارض بكذا على انها خمسون ذراعا مثلاً فبانت دون ذلك لم يسقط من الاجر شيء في مقابلة ما نقص من الاذرع لكن يتخير المستاجر بين الفسخ والاجارة فان فسخ رجع بما دفعه إن كان ولا يسقط المسمى عن ذمته ثم إن كان الفسخ بعد مضي المدة أى بعضها استقر عليه اجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ اه ع ش (قوله تحالفا) أى المؤجر والمستاجر ويفسخانها هما واحدهما أو الحاكم إن لم يتراضيا بقول احدهما اه ع ش (قوله لان تعارض ذينك) أى الاجمال والتقسيط وكذا ضمير سقوطهما (قوله وإن أمكن الخ) فى تجريد المزج ما نصه وسئل أى شيخه عن كتاب إجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم أربعة دراهم والجملة فى السنة الف واربعه ومائة واربعون زيادة أربعة وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بانه ينظر فى كيفية المكتوب فان كانت الجملة كتبت فيه إجمالاً للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل فمجموع ذلك الف واربعائة واربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعه والعشرين فان أحدهما غلط فيحكم بالاقول وإن لم تكن الجملة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجمال لذلك الذى فصل مياومة بان قال استاجرتها باجرة مبلغها كل يوم أربعة دراهم وفى السنة الف واربعائة واربعون ونحوه من الالفاظ فيحكم عليه ظاهر بالجملة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع ممكن بان يكون ذلك تقسيط البعض الاجرة دون بعض اه سم (قوله على تقسيط المبلغ) أى الاربعه الف (قوله على اول المدة) أى إلى ان ينفذ المبلغ اه ك ر دى عبارة ع ش أى وما زاد على ذلك لا تتعلق به الاجارة اه (قوله العشرين) نعت للشهر (قوله ومرأول خامس الخ) عبارته هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح فى صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا مكان الجمع يكون التفصيل لبعضها وإن تأخرت فان قيل فمجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وإن لم يكن ذلك حكم بها كما هو ظاهر اه سم (قوله ومحل الخ) راحع لقوله ثم لاستيفاء اجرة

» (كتاب احياء الموات) »

قول المتن (إحياء الموات) أى وما يذكر معه من قوله فصل منفعة الشارع الى آخر الكتاب (قوله وهو) أى شرعا اه ع ش قول المتن (الارض التى الخ) قال ابن الرفعة وهو قسمان أصلى وهو مال يعمر قط وطارىء وهو ما خرب بعد عمارة الجاهلية اه م نى (قوله أى لم يتيقن) الى قوله وكان ذكرهم للاحياء فى النهاية الا قوله لكن فى اطلاقه نظر (قوله أى لم يتيقن عمارتها الخ) عبارة المغنى وشرح الروض ولا يشترط فى نفي العبارة التحقق بل يكفى عدم تحققها بان لا يرى اثرها ولا دليل عليه من اصول شجر ونهر وجدر أو تاد ونحوها اه (قوله لم يتيقن عمارتها الخ) يدخل فيه ما يتيقن عدم عمارته فى الاسلام وهو ظاهر ولا شك فيه وسياق عدم

وعشرين درهما على التفصيل فاجاب بانه ينظر فى كيفية المكتوب فان كانت الجملة كتبت فيه إجمالاً للتفصيل المذكور مياومة ولفظه يقتضى انها ذكرت جمعا للفصل بان قيل فمجموع ذلك الف واربعائة واربعون ونحو ذلك من اللفظ لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الاربعه والعشرين فان أحدهما غلط فيحكم بالاقول وإن لم تكن الجملة المذكورة مودة بلفظ الجمع والاجمال لذلك الذى فصل مياومة بان قال استاجرتها باجرة مبلغها كل يوم أربعة دراهم وفى السنة الف واربعائة واربعون ونحوه من الالفاظ فيحكم عليه ظاهر بالجملة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع ممكن بان يكون ذلك تقسيط البعض الاجرة دون بعض اه (قوله ومرأول خامس شروط البيع الخ) عبارته هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح فى صك فيه جملة زائدة وتفصيل انقص منها بانها ان تقدمت عمل بها لا مكان الجمع يكون التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قيل فمجموع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وإن لم يقل ذلك حكم بها كما هو ظاهر اه والله اعلم

» (كتاب احياء الموات) »

(قوله أى لم يتيقن عمارتها الخ) عبارة شرح الروض ولا يشترط فى نفي العبارة التحقق بل يكفى عدم

إجمالاً ثم تقسيطها بما لا يطابق الاجمال فان لم يمكن الجمع تحالفا لان تعارض ذينك أوجب سقوطهما وإن أمكن كان قالوا أربع سنين باربعة آلاف كل شهر مائتا درهم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أسابيع يوم لأن حصه كل يوم سبعة ومرأول خامس شروط البيع عن ابن الصلاح وما يوافق هذا عند صدق التأمل له ومرأول المبيع قبل قبضه ان للمستاجر حبس ما استؤجر عليه للعمل فيه ثم لاستيفاء اجرة ومحل كما يعلم عامر فى تعدد الصفقة ما إذا لم يتعددها وإلا كاستأجرتك لكتابة كذا كل كراس بكذا فليس له حبس كراس على أجرة آخر لان الكراس حينئذ بمنزلة أعيان مختلفة (كتاب احياء الموات) هو الارض التى لم تعمر قط أى لم يتيقن عمارتها فى الاسلام من مسلم أو ذمى

ولست من حقوق عامرو لا من حقوق المسلمين واصله الخبر الصحيح من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بها وصح أيضا من أحياء أرضا ميتة فهي له ولهذا لم يحتج في الملك هنا إلى لفظ لأنه أعطاه عام منه عليه السلام لأن الله تعالى أقطعه أرض الدنيا كارض الجنة ليقطع منها من شاء ما شاء ومن ثم اُفتي السبكي بكفر معارض أولاد تميم رضى الله تعالى عنهم فيما أقطعه عليه السلام له بارض الشام لكن في إطلاقه نظر ظاهر واجمعوا عليه في الجملة ويسن التمسك بالخبر الصحيح من أحياء أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي أى طلاب الرزق منها فهو له صدقة ثم تلك الأرض (ان كانت ببلاد الاسلام فلبسلم) ولو غير مكلف كيجنون فيها لا يشترط فيه القصد ما يأتى (تملكها بالاحياء) ويسن استئذان الامام وعبر بذلك المشعر بالقصد لانه الغالب (وليس هو) أى تملك ذلك (لذى) وإن اذن الامام لخبر الشافعي وغيره من سلاعدى الارض أى قديمها ونسب لعاد لقدمهم وقوتهم لله ورسوله ثم هي لكم منى وإنما جاز

جواز إحيائه في قوله ر ولو لم يعرف هل هي جاهلية الخ اه ع ش وقوله م وروياتى عدم جواز إحيائه الخ يأتى في الشرح خلافة (قوله من حقوق عامر) أى حريمه اه معنى (قوله ولا من حقوق المسلمين) كحافات الانهار ونحوها اه ع ش عبارة المغنى ويستثنى من إطلاقه تملك الارض التى لم تعمّر ما تعلق بها حق المسلمين عموما كالطريق والمقبرة وكذا عرفه قومزدلفة ومنى وما حواه النبي صلى الله عليه وسلم ومن مفهوم قوله لم تعمّر قط ما كان معمورا في الجاهلية ثم خرب وبقي اثار عمارتهم فلمسلم تملكه كما سبذ كره وما عمره الكافر في موات دار الاسلام فانه لا يملكه اه (قوله من عمر ايضا الخ) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى إنما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا كله حيث لم تعلم الرواية اه ع ش (قوله فهو أحق بها) اسم التفضيل ليس على بابه (قوله وصح ايضا الخ) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص إذ قوله أحق في الاول قد يشعر بان لغيره فيه حقا اه ع ش (قوله ولهذا) أى لصحة هذا الخبر و (قوله لانه أعطاه الخ) علة للعلة فلا إشكال (قوله أقطعه) أى أعطاه (قوله لكن في إطلاقه نظر) عبارة ع ش امكن الصحيح عدم تكفيره بالمعارضة إذ غايتها انتزاع عين من يد مستحقها نعم إن حمل على مستحل ذلك فلا يبعد التكفير به اه (قوله واجمعوا عليه) أى على إحياء الموات وإتماما لجملة لانهم اختلفوا في كيفية وما يحصل به فلم يجمعوا إلا على مطلق الاحياء رشيدى وبردى (قوله به) أى الاحياء و (قوله فيها) أى الارض أى في إحيائها (اجر) أى ثواب و (قوله طلاب الرزق) أى من إنسان أو بهيمة أو طير اه ع ش قول المتن (فلبسلم) أى يجوز له (تملكها الخ) يرد عليه ما لو تحجر مسلم مواتا ولم يترك حقه ولم تمض مدة يسقط فيها حقه فانه لا يحل لمسلم تملكه وإن كان لو فعل ملكه وإن حمل الجواز في كلامه على الصحة فلا يبرأ مغنى ونهايه (قوله ولو غير مكلف) شامل لصبي غير مميز سم على حج وعبادة شيخنا الزيادى أى بشرط تمييزه اه لكن يعارضها قول الشارح كيجنون إلا ان يحمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على منهج أى ولورقية أو يكون لسيد اه وهذا في غير البعض اما هو فان كان بينه وبين سيده مهايأة فهو لموقع الاحياء في نوبته وان لم تكن فهو مشترك بينهما اه ع ش (قوله فيما لا يشترط) راجع للغاية عبارة النهاية وان لم يكن مكلفا كيجنون كما صرح به الماوردى والرويانى ومرادهما بذلك فيما لا يشترط الخ اه (قوله بما يأتى) أى في التنبيه الثالث قول المتن (تملكها بالاحياء) نعم لو حمى أى الامام لنعم الصدقة موضعا من الموات فاحياه شخص لم يملكه إلا باذن الامام لما فيه من الاعتراض على الائتمه نهاية ومعنى (قوله وعبر بذلك) أى بالتملك و (قوله المشعر بالقصد) فان التملك يلزمه القصد كرى وع ش (قوله لانه الغالب) أى لان الغالب في الاحياء ان يقصد المحي لا لان القصد شرط في الاحياء فانه يحصل من لا قصد له كالصبي والمجنون اه كرى وهو يوافق ما مر عن سم من عدم اشتراط التمييز عبارة ع ش قوله لانه الخ أى التملك اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله أى تملك ذلك) عبارة المغنى أى إحياء الارض المذكورة اه (قوله تملك ذلك لذى) مفهومه انه إذا احياء ذلك للرافق لا يمنع وعليه فينبغى انه إذا ازدحم مع مسلم في إرادة الاحياء ان يقدم السابق ولو ذميا فان جاء امعا قدم المسلم على الذمى فان كانا مسلمين أو ذميين اقرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمى بدار كفر لم يذبوا عن مواتها اه ع ش قول المتن (لذى) ولا لغيره من الكفار كما فهم بالاولى مغنى ونهايه (قوله وإن اذن الامام) فلو احياء ذى ارض ميتة بدار ناو لو باذن الامام نزعته منه ولا اجرة عليه فلوزنرها منه مسلم و احياءها ملكها وإن لم ياذن له الامام فان بقي له فيها عين نقلها ولو زرعا الذى وزعدها أى تركها تبرع صرف الامام الغلة في المصلح ولا يحل لاحد تملكها لانها ملك المسلمين مغنى وروض مع شرحه (قوله لخبر الشافعي) عبارة المغنى لانه استعماله وهو متنع عليهم بدارنا اه (قوله لله ورسوله) فيه دلالة على

تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجدر واثاث أو تاد ونحوها اه (قوله ولو غير مكلف) شامل لصبي غير مميز (قوله في المتن وليس هو لذى) قال في الروض وإن احياء ذى ارض ميتة أى بدار ناو لو باذن الامام نزعته منه ولا اجرة عليه فلوزنرها مسلم و احياءها بغير اذن الامام ملكها فلوزرعا

ما مر ان الله اقطعه ارض الدنيا كارض الجنة اعمش (قوله لسكافر معصوم الخ) فهو به ان غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدارنا وان اذ افعلا لا يملكه وهو ظاهر اعمش وعبارة المغنى والاسنى والذمى والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد بدارنا ونقل تراب من موات دارنا لا ضرر علينا فيه وأما الحرب فيمنع من ذلك لكن لو اخذ شيئا من ذلك مملكته كما قاله المتولى اه (قوله أهل ذمة) عبارة المغنى وسم دار حرب وغيرها اه (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وكان ذكرهم في المغنى (قوله كوات دارنا) اى قياسا عليه (قوله وقد صولحوا الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال ولو كانت ارض هذنة براهيم (قوله على ان الارض لهم الخ) فان صالحا لهم على ان البلد لنا وهم يسكنون بجزية فالمعمور هذنة فهو موأتم الذى يذبون عنه يتحجر لاهل النى على الاصح فيحفظه الامام لهم فلا تكون فينا في الحال فان فى الذمىون فكنا تسهم فى دار الاسلام كسائر اموالهم التى فتوا عنها ولا وارث لهم اهمغنى (قوله مطلقا) اى دفعونا عنه اولا اه ع ش (قوله) فالقياس مملكته بمجرد الاستيلاء الخ) خلافا للنهاية والمغنى والروض وشرحه عبارة المغنى ولا يملكها بالاستيلاء لانها غير مملوكة لهم حتى يملك عليهم ولا استولى عليها وهم لا يذبون عنها فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسها واهل الخس باحياء الخمس فان اعرض كل الغنائمين عن احياء ما يخصهم فاهل الخس احق به اختصاصا كالمتهجر اه وعبارة سم قوله والا فالقياس الخ ثم قوله فسا اقتضاه كلام شارح الخ فيهما نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام فى كونه مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد سرد عبارة الروضة فانظر هذا الكلام فانه نص فيما اقتضاه كلام ذلك الشارح وما منع من القياس المذكور الى ان قال فالخاصل فى موات دار الحرب انه عدم الذب يملك بالاحياء دون مجرد الاستيلاء ولو مع قصد التملك وعند الذب لا يملك بمجرد الاحياء بل بالاحياء بعد الاستيلاء وعلى هذا الحاجة الى حل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب اه وعبارة السيد عمر قوله كما اقتضاه كلام الشارح الخ ما اقتضاه كلام الشارح المذكور هو المصحح فى اصل الروضة هنا من ثلاثة اوجه ثانيا انهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور ثالثا لا يفيد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فايراجع قوله كما يعلم الخ اه

الذى وزهدها صرف الامام الغلة فى المصالح ولا يحل لاحد تملكها اه قال فى شرحه لانها ملك للمسلمين اه وقضيته دخوله فى ملك المسلمين بمجرد زهدها فيها بدون تملكه ولا تملك منهم ولا من نائبيهم (قوله وقد صولحوا الخ) هذا القيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض هذنة بر (قوله مطلقا) اى ذبوا اولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فسا اقتضاه كلام شارح الخ فيهما نظر لان موات دار الحرب غايته انه كوات دار الاسلام فى كونه مباحا وذلك لا يقتضى تملكه بدون احياء كوات دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فانه غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء وعبارة الروضة القديم الثانى ارض بلاد الكفار ولها ثلاثة احوال الى ان قال الحال الثانى ان لا تكون معمورة فى الحال ولا من قبل فيتملكها الكفار بالاحياء واما المسلمون فينظر ان كان مواتا لا يذبون المسلمين عنه فلم يملك بالاحياء ولا يملك بالاستيلاء لانه غير مملوك لهم حتى يملك عليهم وإن ذبوا عنه المسلمين لم يملك بالاحياء كالمعمور من بلادهم فلو استولى عليه فقيه اوجه اصحها انه يفيد اختصاصا باختصاص التحجر لان الاستيلاء ابلغ منه وعلى هذا فاسبق ان شاء الله تعالى خلاف فى ان التحجر هل يفيد جواز البيع إن قلنا نعم فهو غنيمة كالمعمور وإن قلنا لا وهو الاصح فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسه وأهل الخس احق باحياء خمسة الى ان قال والوجه الثانى انهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور والثالث لا يفيد ملكا ولا اختصاصا بل هو كوات دار الاسلام من احياء مملكته اه فانظر هذا الكلام المفروض فى ارض الحرب كما يصرح به كونه ذكر حكم البلد المفتوحة صلحا على ان يكون لنا ويسكنونها بجزية او على ان يكون لهم فى فرع بعد ذلك وبين عن الشق الثانى ان مواتها يختصون باحيائه وكما يصرح به قوله فالغنائمون احق باحياء اربعة اخماسه اذ لا

لكافر معصوم نحو احتطاب واصطياد بدارنا لغلبة المساحة بذلك (وان كانت ببلاد كفار) أهل ذمة (فلهم) ولو غير مكافئين (احياؤها) لانه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك (ان كانت عمالا يذبون) بكسر المعجمة وضما اى يدفعون (المسلمين عنه) كوات دارنا بخلاف ما يذبون عنه وقد صولحوا على ان الارض لهم فليس له احياءه اوما بدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه يجوز تملك عامرها فواتها اولى ولو بغير قادر على الإقامة بها وكان ذكرهم للاحياء لان الكلام فيه والا فالقياس مملكته بمجرد الاستيلاء عليه بقصد تملكه كما يعلم من صريح كلامهم الاق فى السير فسا اقتضاه كلام شارح انه بالاستيلاء يصير كالمتهجر غير صحيح لان العامل اذا ملك بذلك فالموات اولى (وما) عرف انه (كان معمورا)

(قوله في الماضي الخ) من بلاد الاسلام او غيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام نهاية ومعنى (قوله في الماضي) الى قوله في البحر في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولو ذميا) اي او حرييا وان ملك بالاستيلاء سم على حج اعرش ورشيدى (قوله ولو ذميا) اي او نحوه وان كان وارثا نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر او نحوه كالمعاهد والمؤمن اه (قوله الا ان اعرض عنه الخ) كان وجهه انه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فملك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمه او فيء ولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى اه سم (قوله قبل القدرة) اي على الاحياء قاله الكردي والظاهر بل المتعين ان المعنى قبل قدر تنا على الاستيلاء كما يفيد قولهم في هامش نهايته وانما لم يكن فيئا او غنيمه لان محل ذلك اذا كان ملك الحربى باقيا الى استيلائه عليه ولا كذلك هنا وقول سم قوله قبل القدرة اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربين وظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم نستول عليه اه (قوله بدارنا) والمراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كبغداد والبصرة او واسم اهلبا عليها كالمدينة واليمن او فتحت عنوة كخير وسواد العراق او صلح على ان يكون الرقة لنا وهم يسكنونها بخراج وان فتحت على ان الرقة لهم فواتها كموات دار الحرب ولو غلب للكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطر سوس لا تصير دار حرب اه معنى (قوله بدارنا) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه اه سم قول المتن (والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمن مجيء الاسلام اه سم معنى حدث بعده (قوله يقينا) سيدكر محترزه (قوله او استقرضه) اي الثمن (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض اه سم (قوله والا كان ملكا لبيت المال الخ) مفهومه انه مع رجاء ظهور مالكة يتمتع اقطاعه مطلقا اه سم (قوله فله اقطاعه الخ) ويؤخذ منه حكم ما عمت به البلوى من اخذ

في الماضي وان كان الآن خرابا (فلبالكة) ان عرف ولو ذميا الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) مالكة دارا كان او قرية بدارنا (والعمارة اسلامية) يقينا (فالمضائق) امره للامام في حفظه او بيعه وحفظ ثمنه او استقرضه على بيت المال الى ظهور مالكة ان رجى والا كان لبيت المال فله اقطاعه كما في البحر وجرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

يكونون غانمين الا بالنسبة لدار الحرب وقوله والوجه الثاني انهم يملكونه بالاستيلاء فانه لا ياتي في ارض الهدنة والصلح كالا يخفى اذ كيف صرح فيما لا يدون عنه بانه يملك بالاحياء وبانه لا يملك بالاستيلاء وعمله بانه غير مملوك لهم وفيما يدون عنه بانه لا يملك بالاحياء وبان الاستيلاء عليه انما يفيد مجرد الاختصاص والحجر ثم حكى وجهه ضعيفا انه يملك بالاستيلاء كالمعمور فان هذا كله نص فيما اقتضاه كلام ذلك الشرح وما نفع من القياس المذكور واما ما في التكملة من قوله وافهم انهم اذا كانوا يدون عنها فليس لنا احياءها كالعاصر من بلادهم وبه صرح في المحرر واستشكله بعضهم بانهم ذكر وا في السير ان عاصر دار الحرب يملك بالاستيلاء ومواتها حيث يفيد اختصاصا كالنجر فكيف لا يملك بالاحياء واجيب بان صورة المسئلة في ارض صولحو اعلى انها لهم او في ارض الهدنة الخ ما ذكره فاقول ما ذكره فيه عن الاشكال ليس بذلك لان معنى قول المحرر كغيره هنا انه ليس لنا احياءها انها لا تملك بمجرد الاحياء وهذا لا ينافي ثبوت حق التحجر بالاستيلاء الذي افاده ما في السير وحيث لا حاجة الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على ارض الصلح او الهدنة فليتأمل فالخاص في موات دار الحرب انه عند عدم الذب يملك بالاحياء دون مجرد الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالنجر كما صرح به كلام الروضة المذكور فتأمل وعلى هذا الحاجة الى حمل المتن على ارض الصلح بل يجوز حمله على ارض الحرب فليتأمل (قوله في الماضي وان كان الان خرابا) من بلاد الاسلام او غيره وان خصه الشارح ببلاد الاسلام شرح م ر (قوله ولو ذميا) اي او حرييا وان ملك بالاستيلاء (قوله الا ان اعرض عنه الكفار الخ) كان وجهه انه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفار الاعراض قبل القدرة صار مباحا فملك بالاحياء فلا يقال القياس انه غنيمه او فيء ولا يقال انه مخالف لنظيره من مال المسلم فانه لا يملك بالاعراض الا ما استثنى (قوله قبل القدرة) اي عليهم وهذا القيد انما يناسب الحربين وظاهر انه لا عبرة بالاعراض بعد القدرة وان لم يستول عليه (قوله بدارنا والعمارة اسلامية) كان القيد بدارنا لانه اذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن والعمارة اسلامية) اي وجدت في زمان مجيء الاسلام (قوله الى ظهور مالكة) من مسلم او ذمى قاله في شرح الروض (قوله والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه)

الظلمة والمكوس والعشور وجلود البهائم ونحوها التي تذبح وتؤخذ من ملاكها قهر أو تعذر رد ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها وأكلها كما قضي بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه  
نهاية وفي المغني نحوه قال الرشيدى قوله مر وتعذر رد ذلك لهم للجهل الخ أى بان لم يعرف احد منهم كما يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة انهم موجودون لكن جهل عين مالك منهم كما هو الواقع في جلود البهائم الآن إذ حكمها انها مشتركة بين اربابها كما في فتاوى النووى الذى مرّت الاشارة اليه في باب الغصب اه قال عث قوله مر للجهل باعيانهم اما لو عرف مالكوها فبى باقية على ملكهم فلا يحل بيعها ولا أكلها نعم لما لكها ان يأخذ منها ما غلب على ظنه انه حقه ولو بلا إذن من الامام أو نائبه ولا حرم وقوله مر فيحل بيعها وأكلها أى بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه بالمصلحة اه (قوله وتملكها) ومنه ما جرت به العادة الآن في اماكن خربة بمصر ناجهت اربابها وايس من معرفتهم فياذن وكيل السلطان في ان من عمر شيئا منها فهو له فمن عمر شيئا منها ملكه وينبغي ان يحله ما لم يظهر كون الحيا مسجدا او وقفا او ملكا لشخص معين فان ظهر له لم يملكه وبعد ظهوره فهو مخير كما في إعادة الارض للبناء والغراس بين الامور الثلاثة وينبغي ان تلزمه الاجرة للبالك مدة وضع يده اه كلام عث قول المتن (جاهلية) أى يقينا بقرينة ما يأتى ولا ينافيه قوله وجعل دخولها الخ لان المراد ان اتقنا كونها في الاصل جاهلية وشككتنا في انها غنمت للمسلمين قبل اولم تغنم اه عث (قوله أو شك في كونها جاهلية فكلماوات) في تجريد المزجد ما يقتضى خلافه نصه إذ اشك في ان العماره اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذى جهل حاله اه وهو موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولولم يعرف هل هى جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت اه سم قال عث قوله مر قال بعض شراح الحاوى الخ هذا هو المعتمد اه وعبارة الرشيدى ما ظنه هذا البعض جزم به في الانوار وصححه الشارح مر ووالده في تصحيح العباب وعليه فقوله فيما مر يقينا ليس بقيد اه (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه إذ اشك أنه من أى الضربين يكون لقطة اه سم عبارة المغنى وان شككتنا في معمور أنه عمر في الجاهلية أو الاسلام قال في المطلب فيه الخلاف المذكور في الركاز الذى جهل حاله أى وقد تقدم انه انقطعت الاراضى العامرة اذ البسهار مل او غرقها ماء فصارت بحرا ثم زال الرمل او الماء فبى لما لكها ان عرف وما ظهر من باطنها يكون له ولو لبسها الوادى بتراب آخر فبى بذلك التراب له كافي الكافي والافان كانت اسلامية فالضائع او جاهلية فتملك بالاحياء على ما مروا اما الجزائر التى تربها

مفهومه أنه مع رجاء ظهور مالكه يمتنع إقطاعه مطلقا (قوله فقال للامام إقطاع أرض بيت المال وتملكها الخ) في فتاوى السيوطى رحمه الله تعالى مسئلة رجل يده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سلطاني فهل للورثة منازعته الجواب ان كانت الرزقة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعى بان اقطعه السلطان اياها وهى ارض موات فهو يملكها ويصح منه بيعها ويملكه المشتري منه وان مات فبى لورثته ولا يجوز لاحد وضع اليد عليها لا بامر سلطاني ولا غيره وان كان السلطان اقطعه اياها وهى غير موات كما هو الغالب الآن فان المقطع لا يملكها بل ينتفع بها بحسب ما يقرها السلطان في يده وللسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للمقطع بيعها فان باع ففسد واذا اعطاها السلطان لاحد نفذ ولا يطالب اه واقول ما تضمنه كلامه من ان اقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك بمزوع يعلم من كلام الشارع هنا وحينئذ فاذا قطعه غير الموات تملكها فينبغى ان يحرق فيه ما ذكره الحبيب في الشق الاول (قوله أو شك في كونها جاهلية فكلماوات) في تجريد المزجد ما يقتضى خلافه حيث قال مانصه اذا شك في أن العماره اسلامية او جاهلية فوجهان كالقولين في الركاز الذى جهل حاله اه وهذا موافق لما في شرح مر عن بعض شراح الحاوى وعبارته مر ولولم يعرف هل هى جاهلية او اسلامية قال بعض شراح الحاوى في ظنى انه لا يدخلها الاحياء انتهت (قوله كالركاز) هذا في صورة الشك لا يوافق ما تقدم في الركاز انه

فقال للامام إقطاع أرض بيت المال وتملكها وفي الجواهر يقال له إقطاعها إذ رأى فيه مصلحة ولا يملكها أحد إلا باقطاعه ثم ان اقطع رقبته ملكها المقطع كما في الدراهم أو منفعتها استحق الانتفاع بها مدة الاقطاع خاصة هو وما في الانوار مما يخالف ذلك ضعيف (وإن كانت) العماره (جاهلية) وجعل دخولها في أيدينا أو شك في كونها جاهلية فكلماوات وحينئذ (فلا يظهر انه) أى المعمور (يملك بالاحياء) كالركاز لانه لا حرمه لملك الجاهلية

نعم إن كان بدارهم وذبونا عنه وقد صولوا على أنه لم يملك بالاحياء كما علم بامر وانتصر جمع للقبائل نقلا ومعنى (ولا يملك باحياء حريم معمور) لانه ملك لملك المعمور نعم لا يباع وحده كسرب الارض وحده وبحث ابن الرفعة جوازه ككل ما ينقص قيمة غيره ووفر السبكي بان هذا تابع فلا يفرد (وهو) اى الحريم (ماتمس الحاجة اليه لتام الانتفاع) بالمعمور وان حصل أصله بدونه (لحريم القرية) الحياة (النادى) وهو ما يجتمعون فيه للتحدث (ومر تكض) نحو (الخيل) ان كانوا اخيالة وهو بفتح الكاف مكان سوقها (ومناخ الابل) ان كانوا اهل لابل وهو بضم أوله ماتاخ فيه (ومطرح الرمد) والقمامات (ونحوها) كمرأح الغنم وماعب الصبيان ومسبل الماء وطرق القرية لاطراد العرف بذلك والعمل به خلفا عن سلف ومنه مرعى البهائم ان قرب منها عرفاواستقل وكذا ان بعدوهمست حاجتهم له ولو فى بعض السنة على الوجة ومثله فى ذلك المحتطب وليس لاهل القرية منع المارة من رعى مواشيهم فى مراتعها المباحة (وحريم) النهر كالليل ماتمس حاجة الناس

الانهار فان كان أصلها من أراضى النهر وليست حريما للمعمور فهى موات وان وقع الشك فى ذلك فامرها لبيت المال هذا ما يظهر من كلامهم ولم ار من حقق هذا المحل اه معنى وقوله واما الجزائر التى تربها الانهار الخرده سم واقره ع ش بماضيه والوجه الذى لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها اى الجزائر التى تحدث فى خلال النهر لانها من النهر او من حريمه لا تحتاج راكب البحر والماء به لا تتفادعها لوضع الاحمال والاستراحة والمرو ونحو ذلك بل هى اولى بمنع احيائها من الحريم الذى تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم انه لا يتغير حكمه بذلك مر اه (قوله نعم ان) الى قوله وليس لاهل القرية فى المعنى الا قوله وانتصر الى المتن وقوله وبحث الى المتن وقوله ولو فى بعض السنة الى قول المتن وحريم الدار فى النهاية الا قوله وانتصر الى المتن وقوله ان كانوا اخيالة وقوله ان كانوا اهل ابل وقوله ولا مناقضا الى المتن (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقى ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل فى ملكهم وينبغى ان يجرى فيه ما تقرر فى موات دار الحرب اه سم (قوله لانه ملك لملك المعمور) يؤخذ منه انه لو تعدى احد بالزراعة او نحوها فيه لزمه أجره مثله ويقلع ما فعله بجناوا وأجرة المثل اللازمة له اذا اخذت وزعت على اهل القرية بقدر املا كم بمن له حق فى الحريم فيستحق كل منهم ماتمس حاجته اليه بما يحاذى ملكه من الجهة التى هو فيها من القرية مثلا اه ع ش (قوله لا يباع وحده) اى من حيث لم يكن لملك الدار مثلا احداث حريم لها كالمربع على ما مر للشارح مر فى البيع اه ع ش (قوله كسرب الارض الخ) اى نصيبها من الماء اه ع ش (قوله ككل ما ينقص الخ) اى وهو منفصل كاحد زوى خف فلا ينافى ما مر من عدم صحة بيع جزء معين من اناء او سيف على ما مر اه ع ش قول المتن (وهو ماتمس الخ) كان الاولى تقديم بيان الحريم على حكمه لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره اه معنى قول المتن (ماتمس الحاجة اليه الخ) اى ان لا يكون ثم ما يقوم مقامه امالو اتسع الحريم واعتد طر ح الرماد فى موضع منه ثم احتيج الى عمارة ذلك الموضع مع بقاء ما زاد عليه فتهجز عمارته لعدم تقويت ما يحتاجون اليه واما لو اراد عمارة ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم طرح الرماد فى غيره ولو قريامنه فلا يجوز بغير رضاهم لانه باعتيادهم الرى فيه صار من الحقوق المشتركة وكذا يجوز الغراس فيه لما يمنع انتفاعهم بالحريم كان غرس فى موضع يسيرة بحيث لا تقوت منافعتهم المقصودة من الحريم اه ع ش (قوله اصله) اى اصل الانتفاع (قوله ان كانوا اخيالة) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارتها وان لم يكونوا اخيالة خلافا للامام ومن تبعه فقد تجددهم اوى سكن القرية بعدهم من لذلك اه وعبارة سم والوجه عدم التقيد بذلك مر اه (قوله ان كانوا اهل ابل) عبارة للنهاية وان لم يكن لهم ابل على قياس ما مر اه واقره اسم (قوله كمرأح الغنم الخ) والجرين المعد لرياضة الحب فيمتنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على اهل القرية او ينقصها فلا يجوز زرعه فى غير وقت الاحتياج اليه ان حصل فى الارض خلل من اثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المعتاد فتم له الاجرة اه ع ش (قوله واستقل) اى بان كان مقصود الراعى بخلاف ما اذا لم يستقل مرعى وان كانت البهائم ترعى فيه عند الخوف من الابداء شيدى ومعنى واسنى (قوله على الوجة) اعتمده مر اه سم (قوله المباحة) يخرج المرعى المعدود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم سم على حج اه ع ش (قوله ولو لمسجد) اى ولو كان مسجدا لا يجوز على حريم النهر لكن قالوا اذا رأينا عمارة على حافة نهر لا نغيرها لاحتمال انها وضعت بحق وانما الكلام فى الابتداء وما عرف حاله اه كردى (قوله ولو لمسجديهم) قال الشيخ فى حاشيته ومع وجوب هدمه لا تحرم الصلاة فيه لان غاية امره

اذا شك انه من الضربين يكون لقطة (قوله نعم ان كان بدارهم الخ) بقى ما لو كان بدار الحرب اى ولم يدخل فى ملكهم وينبغى ان يجرى فيه ما تقرر فى موات دار الحرب (قوله ان كانوا اخيالة) والوجه عدم التقيد بذلك مر (قوله ان كانوا اهل ابل) وكذا ان لم يكونوا مر (قوله على الوجة) اعتمده مر (قوله المباحة) قد يخرج المرعى المعدود من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم (قوله فلا يحل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم) انظره مع ما سياتى على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرعى على الانهار



أنها صلاة في حريم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فوجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه إلا الزاوية عليه فلو كان للمسجد المذكور امام أو غيره من خدمة المسجد أو ممن له وظيفه فيه كقراءة غيبغي في استحقاقهم المعلوم كافي المسجد الموقوف وقفا صحيحا لأن الإمامة والقراءة ونحوهما لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفه مسجد لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا لأنه يشترط لجواز

القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فانه مهم اه وهو جدير بما ذكره لنفاسته لكن قوله غيبغي استحقاقهم المعلوم لا يخفى أن محل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف يستحق منفعة ما جعل المعلوم منه أما إذا كان لا يستحق ذلك بان كان قد جعله من اما كن جعلها بجوانب المسجد أو أسفله في الحريم أيضا كما هو واقع كثير فلا يخفى أنه لا دخل لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق وقفه ثم إن كان من له المعلوم ممن يستحق في بيت المال جازله تعاطيه لأن منفعة الحريم تصرف لمصالح المسلمين وإن لم يكن ممن يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر تأمل اه رشیدی (قوله ويهدم ما بنى فيه) انظره مع ما سأتى عن الروض من جواز بناء الرحى على الأنهار وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرحى أن يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرراه سم (قوله قال بعضهم) عبارة النهاية ولا يغير هذا الحكم كما افاده الودر رحمه الله تعالى وإن الخ وفي سم واقره ع ش (فرع) الارتفاع بحريم الأنهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعل زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولا ق ومصر القديمة ونحوهما ينبغي أن يقال فيه أن فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه اه عبارة البجيرمي وإن انحصر ماء النهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة فلم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقا للعموم المسلمين وليس للسلطان تملكها ولا تملك شيئا من النهر أو حريمه لاحد وإن انكشف الماء عنه لأنه بصددها يعود اليه نعم له دفعها لمن يرتفق بها حيث لا يضر بالمسلمين كذا تحرر مع مر في درسه بالمباحثة في ذلك اه سم اه (قوله اي لاحتمال عوده اليه) يؤخذ من ذلك أنه لو ايس من عوده جاز وهو ظاهر اه ع ش (قوله لا يزول وصفه الخ) معتمدو (قوله بزوال متبوعه) اي حيث احتمل عوده كما كان اخذا بامراه ع ش (قوله وذكره الخ) مبتدأ (قوله لبيان الخ) خبره (قوله لا يتصور الحريم الا فيه) لو ملك قطعة أرض في أثناء

وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما يفعل للارتفاق ولا يقاس به الدار للارتفاق لأن من شأن الرحى أن يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحرره (قوله قال بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملي (فرعان) أحدهما الارتفاع بحريم الأنهار كحافاتها بوضع الاحمال والاثقال وجعله زريبة من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولا ق ومصر القديمة ونحوهما ينبغي أن يقال فيه أن فعله للارتفاق به ولم يضر بانتفاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جائزا ولا يجوز لاحد اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما يحدث في خلال النهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احيائها لأنها من النهر أو من حريمه لاحتياج ركب البحر والبار به للارتفاع بها لوضع الاحمال والاستراحة والمروور ونحو ذلك بل هي أولى بمنع احيائها من الحريم الذي تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم أنه لا يغير حكمه بذلك مر (قوله في المتن البشر في الموات) هو مثل قول التلخيص الفصاحة في المفرد وقد أشار السعد إلى أن في المفرد صفة الفصاحة وقدرة المتعلقة معرفة أي الكاتبة كما بينه السيد ولا يخفى أن مقتضى كلام النحاة أن الظرف لا يوصف به المعرفة وإن قدر متعلقه معرفة لا يفيد جواز وصفها به فليتأمل (قوله لا يتصور الحريم الا فيه الخ) لو ملك قطعة أرض في أثناء موات ثم حفرها جميعا بئرا

ما بنى فيه كان نقل عليه اجماع المذاهب الاربعه ولقد عم فعل ذلك وطم حتى الف العلماء في ذلك واطالوا لينزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا يغير هذا الحكم وإن تباعد عنه الماء بحيث لم يصير من حريمه اي لاحتمال عوده اليه يؤخذ منه ان ما صار حريما لا يزول وصفه بذلك بزوال متبوعه وهو محتمل وحريم (البشر) المحفورة (في الموات) للتملك وذكره الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحريم الا فيه كما يفهم قوله الآتي والدار المحفورة الى آخره

ويصح أن يحترز به عن المحفورة في الملك وأن علم أنه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء منها بيده أن قصدت لذلك وفي الموات متعلق بما قدرته الدال عليه لفظ البشر للزومه له أو حال منها لأن المضاف كالجزء من المضاف إليه (تنبيه) ظاهر قولهم موقف النازح أنه لا يعتبر قدره من سائر جوانب البشر بل من أحدها (٢٠٨) والذي يتجه اعتبار العادة في مثل ذلك المحل (والحوض) يعني مصب الماء لأنه

موات ثم حفرها جميعها بشرأفقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف وكذا يقال فيما لو بناها دارا بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحترز به الخ اه سم (قوله) ويصح أن يحترز به الخ عبارة المغنى اما المحفورة في ملكه فيعتبر فيها العرف اه (قوله) انه) أي الحریم اه سم (قوله) فيه) أي الملك قول المتن (موقف النازح) وهو القائم على رأس البشريستي اه معنى (قوله للزومه) أي الحفر (له) أي البشر فكان الأولى التأنيت (قوله لأن المضاف) أي حریم البشر (قوله من المضاف إليه) أي البشر أي فلا يرد أن شرط مجيء الحال من المضاف إليه أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه وهنا ليس كذلك اه معنى (قوله) والذي يتجه اعتبار العادة) وعلى هذا فيأتي فيه من التخيير ما سنده عن الخادم فيما لو حفر زائدا على ما يقدر عليه اه ع ش قول المتن (والحوض) بالرفع وكذا المعطوفات بعده عطفا على موقف ومراد المصنف أن الحریم موضع الحوض وكذا يقدر الموضع في المعطوفات على الحوض اه معنى (قوله لزاعمي الخ) بصيغة الجمع (قوله لسقي الماشية الخ) أي الموضع الذي يجتمع الماء فيه لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه اه نهاية (قوله في ذكره) إلى قوله ولو اهتر الجدار بدقه في النهاية لا قوله وفيه نظر إلى المتن وقوله ونظر فيه إلى المتن وقوله وفي القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الاصح وقوله وهذا معتبر إلى ما لم يعتبر (قوله في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته اه سم (قوله وسيأتي) أي حكم المحفورة في المتن (قوله فئاؤها) خبر قول المتن وحریم الدار اه رشیدی (ومصب الخ) عطف على فئاؤها (قوله ومصب ميازيها) هل شرطه اعتياد الميازيب أولا على قياس اعتبار نحو متركض الخيل وإن لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته اه سم على حج أقول قد يقال الأقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاعتقاد حيث أمكن الاحتياج إليه اه ع ش (قوله لا يعتبر كما هو ظاهر) فيه نظر مر اه سم (قوله في بلده) أي الثلج أي البلد الذي فيه الثلج كالشام اه رشیدی عبارة سم وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادرا على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يولد يكثر فيه اه (قوله أي جهته) إلى قول المتن والدار في المغنى لا قوله ونظر إلى المتن وقوله في القاموس إلى المتن وقوله بالتخفيف كما هو الاصح وقوله وهذا معتبر إلى ما لم يعتبر (قوله إذا بقي) أي الغير قول المتن (القناة) الظاهر أن المراد بالقناة العين الجارية وبآبارها الحفر التي

فقد يقال الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فيرد ذلك على قوله إذ لا يتصور الخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف إذ لا يصدق أنها محفورة في الموات وانما هي محفورة في الملك فنامله وكذا يقال فيما لو بناها دارا بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يحترز به الخ (قوله) وان علم أنه) أي الحریم (قوله وفي الموات متعلق بما قدرته الخ) ما المانع من تعلقه بالترس لتأوله بالمشقة أي الحفيرة (قوله في ذكره مامر) ويقال عليه ما قدمته (قوله فئاؤها) خبر قول المتن حریم وعبرة الروض وعلى فناء الجدران حریم وجهان لكن يمنع من حفر بشر بقرها وما يضر بها اه وبين في شرحه أن كلام الأصل يميل إلى ترجيح الوجه الأول وأنه نقله ابن الرفعة عن النص والزرع كشيء عن أكثرين اه (قوله ومصب ميازيها) هل شرطه اعتبار الميازيب أولا على قياس اعتبار نحو متركض الخيل وإن لم يكونوا خيالة على المختار الذي قدمته (قوله لا يعتبر كما هو ظاهر الخ) فيه نظر (قوله في بلده) أي وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادرا على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بتأوله يولد يكثر فيه (قوله

كما يطلق على مجتمعه الآتي يطلق عرفا أيضا على مصبه الذي يذهب منه إلى مجتمعه كما هو عرف بلادنا فلا تكرر في كلامه وليس مخالفا لما في الروضة وأصلها ولا مناقضا لما في أصله خلافا لزاعمي ذلك (والدولاب) بضم أوله أشهر من فتحه فارسي معرب قيل وهو على شكل الناعورة أي موضعه أن كان الاستقاء به يطلق على ما يستقى به النازح وما تستقى به الدابة) ومجتمع الماء) لسقي الماشية أو الزرع (وبتردد الدابة) أن كان الاستقاء بها وملقى ما يخرج من نحو حوضها لتوقف الانتفاع بالبشر على ذلك ولاحد شيء مما ذكر ويأتي بل المدار في قدره على ما تمس الحاجة إليه أن امتد الموات إليه والافاق إلى انتهاء الموات أن كان والافلا حریم كما تقرر (وحریم الدار) المبنية (في الموات) في ذكر مامر ويصح أن يحترز به عن المحفورة بملك وستأتي فئاؤها وهو ما حوالى جدرها ومصب ميازيها قال ابن الرفعة أن كان بمحل

تحدث

تكثر فيه الأمطار اه وفيه نظر بل الذي يتجه أنه لا فرق لمس الحاجة إليه وإن ندر المطر نعم مصب ماء الغسالة لا يعتبر كما هو ظاهر مامر في الصلح و (مطرح الرماد) وكناسة وثلج في بلده (وممر في صوب الباب) أي جهته لكن لا إلى امتداد الموات إذ لغيره أحياء ما قبلته إذا بقي له ممر أو احتاج لانعطاف وازورار ونظر فيه الزركشي إذا تفا حشا للاضرار (وحریم آبار) بالهمز بعد الموحدة الساكنة كما بخطه وهو الأصل ويجوز تقديم الهمزة وقلبها ألفا وفي القاموس جمعها آبار وآبار وآبار (القناة) الحياة

للاستقاء منها (مالو حفر فيه نقص) بالتخفيف كما هو الافصح (ماؤها او خيف الانهار) اى السقوط ويختلف باختلاف لين الارض وصلابتها وهدا معتبر ايضا فى بشر الاستقاء خلافا لما يوهمه ضيعه ولا تالم يعبر هنا ما مر ثم لان المدار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير ومن ثم بحث الزركشى جواز البناء فى حريمها لانه لا يتنافى حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر (٢٠٩) بشر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه فى

ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء تملك (والدار المحفوفة بدور) او شارع بان احبى الكل معاى او جهل كما هو ظاهر (لا حريم لها) لاذلا مرجح لها على غيرها نعم أشار البلقينى واعتمده غيره الى ان كل دار لها حريم اى فى الجملة قال وقولهم هنا لا حريم لها ارادوا به غير الحريم المستحق اى وهو ما يحتفظ به عن يقين الضرر (وينصرف كل واحد) من الملاك (فى ملكه على العادة) ولان اضر جاره كان سقط بسبب حفره المعتاد جدار جاره او تغير بحشه بئر لانه المنع من ذلك ضرر لا جاره (فان تعدى) فى تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولد منه قطعاً او ظناً قويا كان شهادته خبيراً كما هو ظاهر لتقصيره (والاصح) انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبلًا وطاقونا وفرنًا ومدبغة (وحانوته فى البرازين حانوت حداد) وقصار (لذا احتاطوا وحكم الجدران) احكاماً يليق بما يقصده بحيث يندر تولد

تحدث فى حرمها من الابتداء الى انتهائها وظهورها على وجه الارض ويقال لها فى عرف مكة واعمالها فقر العين وواحد ما فقير اه سيد عمر (قوله لا للاستقاء منها) اى بل لتفقد احوال القناة عند الحاجة الى عمارتها او كسجها اه سيد عمر (قوله ثم) اى فى بشر الاستقاء اه سم (قوله لان المدار) اى هنا اه ع ش (قوله لتصرفه فى ملكه) اى ويكون مستثنى من منع ما يضر بالملك او يقال ما ذكر لا يضر بعين الملك نعم نقص الانتفاع به فاشبهه مالو بنى بداره ما يمنع الضرر ونفوذ اهراء الى دار جاره وهذا الثانى اقعدهما يظهر ثم رايت قول الشارح الاقوى واعتراض اه سيد عمر (قوله ابتداء تملك) لا يشمل مال الارتفاق اه سم ويمكن ان يقال ان المعنى ولو حكما فيشمله ايضا (قوله او شارع) بخلاف ما اذا كانت فى غير نافذة اه معنى (قوله اى او جهل) اعتمدهم اه سم (قوله قال) اى البلقينى (قوله اى وهو الخ) اى الحريم المستحق (قوله ما يحتفظ به الخ) يتأمل على هذا هل يعتبر من كل جانب او من البعض وهل يثبت لكل فى ملك كل او كيف الحال اه سيد عمر (قوله ولان اضر) الى امتن فى المعنى قول المتن (فان تعدى ضمن) ولهذا اقضى الوالد رحمه الله تعالى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبه اطفال فأتوا بسبب ذلك لمخالفته العادة اه نهاية قال الرشيدى وع ش قوله مر ولهذا اقضى الخ وقد يشكل عليه قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة الخ الا ان يجاب بالفرق بين ما اعتد فعله بين الناس فى الجملة كالمد كورات فى قولهم المذكور ولان لم يعتد فعلها فى ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يعتد فعله بين الناس مطلقا كما فى هذه الفتوى سم على حج اه قول المتن (والاصح) انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما الخ هذا شامل لما لو كان له دار فى سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا او حانوتا او سبيلا ولان لم ياذن الشركاء خلافا لبعضهم كما علم ذلك مما مر فى الصلح اه نهاية زاد المعنى او حماما وابن قاسم او خاناً (قوله وقصارا) اى وانحدر ذلك نهاية ومعنى (قوله من كل مؤذ لم يعتد) يؤخذ منه حرمة الوقود بنحو العظم والجلود بما يؤذى فيمنع من ذلك حيث كان ثم من يتاذى به اه ع ش (قوله واجرى ذلك) اى المنع مع الاضرار وعدمه مع عدمه (قوله فى نحو إطالة البناء) اى فيما يمنع الشمس والقمر اه كرى اى ونحوهما كالضوء والهواء (قوله وافهم) الى قوله اه فى المعنى (قوله يزعمها) الاولى هنا وفى قوله اليها التذكير (قوله واعتراض الخ) اى ما قاله الزركشى (قوله بما مر الخ) ويعترض ايضا بقوله السابق كان سقط بسبب حفره الخ اه سم (قوله ثم

ولا تالم يعبر هنا ما مر) فى بشر الاستقاء شرح مر (قوله فانه ابتداء تملك) لا يشمل مال الارتفاق (قوله بدور او شارع) قد يحتج به عن المحفوفة بموات بان ملك ارضافيه فجعل جميعها دارا فالوجه ان لها حريمها (قوله اى او جهل) اعتمدهم (قوله فى المتن فان تعدى ضمن) ولهذا اقضى شيخنا الشهاب الرملى بضمان من جعل داره بين الناس معمل نشادر وشبه اطفال فأتوا بسبب ذلك لمخالفته العادة اه وقد يشكل على قولهم والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حماما واصطبلًا وطاقونا وفرنًا ومدبغة (وحانوته فى البرازين حانوت حداد) وقصار (لذا احتاطوا وحكم الجدران) احكاماً يليق بما يقصده بحيث يندر تولد

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - سادس)

لم يعتد والرويانى انه لا يمنع الا لان ظهر منه قصد التعنت والفساد واجرى ذلك فى نحو إطالة البناء وافهم المتن انه يمنع مما الغالب فيه الاخلال بنحو حائط الجار كدق عتيف يزعمها وحبس ماء بملكه تسرى ندواته اليها قال الزركشى والحاصل منع ما يضر الملك دون المالك اه واعتراض بما مر فى قولنا ولا يمنع من حفر بئر بملكه ويرد بان ذلك فى حفر معتاد وما هنا فى تصرف غير معتاد فنامله ثم

رايت بعضهم نقل ذلك عن الاصحاب فقال قال ائمتنا وكل من الملاك يتصرف في ملكه على العادة ولا ضمان إذا افضى إلى تلف ومن قال يمنع بما يضر الملك دون المالك محله في تصرف (٢١٠) يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر بملكه بالوعة أفسدت ماء بئر جاره أو بئر انقصت ماء هالم يضمن

مالم يخالف العادة في توسعة البئر أو تقريبها من الجدار أو تسكن الأرض خواراة تنهار إذا لم تطو فلم يطوها فيضمن في هذه كلها ويمنع منها لتقصيره ولو حفر بئرا في موات فحفر آخر بئرا بقر بها فنقص ماء بئر الاول منع الثاني منه قيل والفرق ظاهر اه وكأنه ان الاول استحق حرما لبشره قبل حفر الثاني فنفع لو قوع حفره في حریم ملك غيره ولا كذلك فيما مرو لو اهتز الجدار بدقه وانكسر ما علق فيه ضمنه ان سقط حالة الضرب والا فلا قاله العراقيون وقال القاضي لا يضمن مطلقا ويظهر على الاول ان سقوطه عقب الضرب بحيث ينسب اليه عادة كسقوطه حالة الضرب بل قد يقال ان مرادهم بحالة الضرب ما يشمل ذلك (تنبيه) ينبغي ان يستثنى من قولهم لا يمنع بما يضر المالك مالو تولد من الرائحة ميسج تيمم كمرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولده وايدأه المذكور منع منه والا فلا (ويجوز قطعا احياء موات الحرم) بما يفيد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكرهه بيع عامر

رايت بعضهم الخ) عبارة النهاية فقد نقل الوالدرحه الله تعالى عن الاصحاب أنه يتصرف كل شخص في ملكه الخ اه (قوله بعضهم) أي كشيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله نقل ذلك) أي الجمع المذكور (قوله وكل من الملاك يتصرف الخ) فالخاضل ان له فعل ما وافق العادة وإن ضر الملك والمالك وان له فعل ما خالفها ان لم يضر الملك وان ضر المالك وكذا لو ضر الاجنبي بالاولى ويكتفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين الابنية وان لم تجر بفعل عينه ومنه حداديين بزأين فخرج نحو معمل النشادر فيضمن فاعله بين الابنية ما تولد منه ومثله معمل البارود (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد مالو اسرج في ملكه ولو بنجس ولزم عليه تسويد جدار جاره قليوبى اه بجيرى (قوله ولا ضمان اذا افضى الى تلف) لا ينافى ذلك ان من فتح سرا بابا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئحته من نفس او مال لجريان العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجهاض الحامل ان لم تاكل منه وجب دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر ولا يجب عليه بانه يريد ان يقلى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن مر سم على حجج أي فيجب عليه الدفع متى عليها وان لم تطلب لكن يقول لها لا ادفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وتضمن هي جنيته على عاقبتها كما اقبى به ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنعت من بذل الثمن الخ انها لو لم تقدر عليه حالا وطلبت منه نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لا يضطرارها وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اه عش (قوله محله في تصرف الخ) قضيته انه لو اسرج في ملكه على المعتاد جاز وان ادى الى تلويت جدار الغير بالدخان وتسويده به او تلويت جدار مسجد بجواره ولو مسجده عليه الصلاة والسلام كذا قال مرو لا شك انه قضية كلامهم بل وقضيته جواز الاسراج بما هو نجس وان ادى الى ما ذكره وقد التزمه مر تارة وتوقف اخرى فيما يلزم منه تلويت المسجد فليحرر اه سم على منهج اقول وحيث استند الى مقتضى كلامهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اه عش اقول بل الظاهر التوقف لاسيما في تلويت مسجده <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (قوله او تسكن الخ) عطف على يخالف الخ وكان الاولى ان يقول ولم تسكن الخ عبارة النهاية او لكون الارض الخ عطف على في توسعة الخ (قوله خواراة) في القاموس والخوار ككتان الضعيف اه (قوله اذالم تطو) أي لم تبني (قوله ولا كذلك الخ) اذ لم يقع الحفر في حریم ملك غيره بل في ملك نفسه سم وعش (قوله ضمنه) خالفه النهاية والمغنى عبارة الاول لم يضمن كما قاله القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافا للعراقيين اه قال عش قوله مر لم يضمن أي حيث كان دقه معتادا ولو اختلفا صدق الدق لان الاصل عدم الضمان اه وعبارة الثاني وقال القاضي لا ضمان في الحالين وهذا هو الظاهر اه (قوله على الاول) أي قول العراقيين (قوله قطعا) الى قوله وان اتسعت في النهاية (قوله بل يسن) أي الاحياء اه عش (قوله وان قلنا بكرهه بيع عامرها) يعني مكة وكأنه توهم انه قد ذكرها اه رشيدى (قوله منه) أي الحرم اه عش قول المتن (في الاصح)

رايت بعضهم) أي كشيخنا الشهاب الرملي (قوله ولا ضمان اذا افضى الى تلف) لا ينافى ذلك ان من فتح سرا بابا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلف برأئحته من نفس او مال لجريان العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قلى أو شوى في ملكه ما يؤثر في الجهاض الحامل ان لم ياكل منه وجب دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كافي المضطر ولا يجب عليه الا اعلام بانه يريد أن يقلى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن مر (قوله ولا كذلك فيما مر) اذ لم يقع الحفر في حریم ملك غيره بل في ملك نفسه (قوله وقال القاضي الخ) اعتمده

(دون عرفات) وان لم يكن منه اجماعا فلا يجوز احياءها ولا تملك به (في الاصح) لتعلق حق النسك بها وان (والثاني اتسعت ولم تضيق به وقياس ما ياتي في المحصب بل اولى ان نمره كذلك لان الاقامة بها قبل زوال يوم عرفة من سنن الحج الا كيدة (قلت

ومزدلفة) وان قلنا المبيت بها سنة (ومنى كعرفة والله اعلم) لذلك مع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله الانبى لك بيتا بمنى يظلك فقال لا منى مناخ من سبق وبحث ابن الرفعة فهما القطع بالمنع لضيقهما والحق بهما المحصب لانه يسن للحاج اذا نفر و ان يبيتوا فيه واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويردبانه تابع لها (ويختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود منه وقد اطلقه الشرع (٢١١) ولا حيلة لغة فوجب الرجوع فيه للعرف

كالحرز والقبض وضابطه ان يهيا كل شئ لما يقصد منه غالبا (فان اراد مسكنها) او مسجدا (اشترط) لحصوله (تحويط البقعة) ولو بقصب أو جريد أو سعف اعتيد ومن ثم قال الماوردي والرويان ان ذلك يختلف باختلاف البلاد واعتمده الاذرعى وفي نحو الاحجار خلاف في اشتراط بنائها ويتجه الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وحمل اشتراطه في كلام الشيخين في الزرية على محل اعتيد فيه دون مجرد التحويط كاتدل عليه عبارتهما وهي لا يكفي في الزرية نصب سعف واحجار من غير بناء لان الممتلك لا يقتصر عليه في العادة وإنما يفعله المجتاز انتهى فافهم التعليل ان المدار في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولى واقره ابن الرفعة والاذرعى وغيرهما لو اعتاد نازلوا الصحراء تنظيف الموضع عن نحو شوك وحجر وتسويته لضرب خيمة وبناء معلف ومخبز ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها او بقصد الارتفاق فهم اولى بها الى الرحلة (وسقف

والثاني ان ضيق امتنع ولا فلا اه معنى قول المتن (ومزدلفة ومنى كعرفة) فلا يجوز احياء هما في الاصح لحق المبيت والرمى وان لم يضيق به المبيت والرمى وقد عمت البلوى بالبناء بمنى وصار ذلك مما لا ينكر فيجب على ولى الامر هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيها معنى ونهاية (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) عبارة المعنى (تنبيه) ظاهر كلامه ان هذا الحكم منقول وان خلاف عرفة يجرى فيه وبه صرح في التصحيح والذى في الروضة ان ذلك على سبيل البحث فانه قال ينبغي ان يكون الحكم في ارض منى ومزدلفة كعرفات لوجود المعنى وقال ابن الرفعة ينبغي فهما القطع لضيقهما بخلاف عرفات اه (قوله فهما) اى مزدلفة ومنى (قوله وألحق) ببناء المفعول عبارة شرح المنهج قال الزركشى وينبغي إلحاق المحصب بذلك لانه يسن للحجيج المبيت فيه اه وجزم شرح الروض بالاحاق (قوله واعترض الخ) اعتمده النهاية والمعنى فقالا قال الولى العرائق لكنه ليس من مناسك الحج فن احيائهما منه ملكه انتهى وهذا هو المعتمد اه (قوله ويردبانه تابع) بل قد يقال قياس استحباب المبيت فيه منع احيائه ولو لم يكن تابعا لها لانه حينئذ من حقوق المسلمين العامة اه سم اقول وهذا هو الظاهر وان خالفه النهاية والمعنى قول المتن (بحسب الغرض) ولو حفر قبرا فى موات كان احياء لتلك البقعة وملكه كما قاله الزركشى كما لو بنى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو حفر قبرا فى مقبرة مسجلة فانه لا يختص به إذ السبق فيها بالدفن لا بالحفر اه معنى اى من سبق بالدفن فيه فهو احق به اه ع ش (قوله المقصود منه) الى قوله ومن ثم قال فى النهاية والمعنى الا قوله مسجدا (قوله كالحرز) اى فى السرة (قوله وفى نحو الاحجار خلاف الخ) وقضية كلام الشيخين الا اكتفاء بالتحويط بذلك اى بالآجر أو اللبن أو القصب من غير بناء ونص فى الام على اشتراط البناء وهو المعتمد اه معنى زاد النهاية والاوجه الرجوع فى جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولى واقره ابن الرفعة الخ اه قال الرشيدى قوله وقضية كلامهما الا اكتفاء بالتحويط بذلك من غير بناء الخ تتامل هذه السوادة فلعل فيها سقطة من النساخ ثم سرد عبارة الشارح الى المتن فاقرها (قوله ويتجه الرجوع) الى المتن فى النهاية لا قوله وحمل الى ومن ثم (قوله وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع (قوله اعتيد) اى البناء (قوله دون مجرد التحويط) حال من نائب فاعل اعتيد اى ولم يعتد التحويط المجرد عن البناء يظهر ان الامر كذلك إذا اعتيد كل من المقارن له والمجرد عنه لاسما إذا غلب المجرد فليراجع (قوله كاتدل عليه) اى ذلك الحمل (قوله لان التملك) كذا فى اصله والاولى الممتلك كما فى الروضة اه سيد عمر (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المتجه الرجوع فى البناء وعدمه الى عادة ذلك المحل (قوله نازلوا الصحراء) كالاعراب والاكراد والتركمان اه كرى قول المتن (وسقف بعضها) نعم قديهيء موضعا للزهوة فى زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مر اه سم (قوله لانه العادة فهما) قال سم على منهج قديؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب للدوام لم يتوقف احيائها على باب وفاقا لم راه ع ش وقوله للدوام لعله محرف عن الدار (قوله فهما) اى المسكن والمسجد قول المتن (اوزرية الخ) عطف على قوله مسكنا (قوله بما اعتيد) اى ولا يشترط بناء كما مر خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما هنا ولا يكفي نصب سعف او احجار من غير بناء اه قال الرشيدى قوله مر او احجار من غير بناء مر ما فيها (قوله والاصح اشتراطه) اطلق تصحيح اشتراط

مر (قوله واعترض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق مر على الاعتراض (قوله ويردبانه تابع لها) بل قد يقال قياس استحباب المبيت فيه منع احيائه ولو لم يكن تابعا لها لانه حينئذ من حقوق المسلمين العامة (فى المتن وسقف بعضها) نعم قديهيء موضعا للزهوة فى زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط

بعضها وتعليق باب) من خشب أو غيره أى نصبه لانه العادة فهما (وفى) تعليق (الباب وجه) انه لا يشترط وكذا فيما قبله لان فقد هما لا يمنع السكنى والاوجه فى مصلى العيد انه لا يشترط تسقيف بعضه كما هو العادة فيه (أوزرية دواب) أو نحو ثمرة أو حطب (فتحويط) بما اعتيد بحيث يمنع الطارق (الاسقف) كما هو العادة (وفى) تعليق (الباب الخلاف) السابق (فى المسكن) والاصح اشتراطه (ومزرعة)

بتثليث الرأى والفتح أفصح (جمع) نحو (التراب) أو الشوك (حولها) كجدار الدار (وتسوية الأرض) بطم المنخفض وكسح العالى وحرثها ان توقف زرعها عليه مع سوق ماء توقف الحرث عليه (وترتيب ماء لها) بشق ساقية مثلا وإن لم يحفر طريقه اليها (إن لم يكفها المطر المعتاد) لتوقف مقصودها عليه بخلاف ما إذا كفاها (٢١٢) نعم بطائخ العراق لا بد من حبسه عنها عكس غير ها وأراضى الجبال التى لا يمكن سوق ماء اليها

الباب فى الزرية وينبغى أخذ ما تقرر أن محلّه حيث اعتيد ذلك اه سيد عمر (قوله بتثليث الرأى) إلى التنبيه فى المعنى لإلا قوله نصب باب له وإلى قول المتن ولو أقطعه الامام فى النهاية لإلا قوله فظهر إلى اماما زاد وقوله وبما وطئت إلى المتن وقوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله ويؤخذ إلى المتن (قوله وكسح العالى) أى ازالته (قوله مثلا) أى او يحفر بشر أو قناة او نحو ذلك وفهم من تعبيره بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا حفر طريقه ولم يبق إلا اجراؤه كفى وان لم يحفر فان هيا ولم يحفر طريقه كفى ايضا كما رجحه فى الشرح الصغير نهاية ومعنى (قوله طريقه) أى الماء و(قوله اليها) أى المزرعة قول المتن (المطر المعتاد) أى او الثلج المعتاد (قوله بطائخ العراق) وهى ناحية فى العراق غلب عليها الماء فالشرط فى احيائها حبس الماء عنها اه معنى عبارة عرش قوله بطائخ العراق اسم لموضع يسيل الماء اليها دائما اه عرش (قوله تكفى الحرانة الخ) أى فى حصول الاحياء والتملك (قوله وجمع التراب) أى ويجوز ان يتكلف نقل الماء اليها او يحصل مطر زائد على العادة يكفيا اه عرش (قوله لان استيفاء المنفعة الخ) علة للعلة قول المتن (او بستانا الخ) أى او اراد احياء الموات بستانا فيشترط لحصوله جمع التراب الخ (قوله نصب باب له) عبارة المعنى وسكت المصنف عن نصب الباب وظاهره انه لا يشترط فى احياء البئر خروج الماء وطى البئر الرخوة ارضها بخلاف الصلبة وفى احياء بئر القناة خروج الماء وجريانه ولو حفر نهر اعتمد الى النهر القديم بقصد التملك ليجرى فيه الماء ملكه ولو لم يحجره كما لا يشترط السكنى فى احياء المسكن اه (قوله بحيث يسمى بستانا) فلا يكفى غرس شجرة او شجرتين فى ارض واسعة نهاية ومعنى (قوله كبناء دار) أى وطاحونة وبستان وزرية اه عرش (قوله يتوقف ملكه على قصد تملكه) وفائدة ذلك ان ما جرت العادة بقصده اذا فعله بلا قصد ككونه غير مكلف لم يملكه فغيره احياءه بخلاف ما لم تجر العادة فى احيائه بقصد فانه يملكه بمجرد عمارته حتى لو عمره غيره بعد احيائه لم يملكه اه عرش قول المتن (ومن شرع فى عمل الخ) ولو شرع فى احياء لنوع فغيره لنوع اخر ملكه بما يحياه به ذلك النوع الاخر كان شرع فى عمل بستان ثم قصد ان يجعله مزرعة ملكه بما يملك به المزرعة اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما اذا قصد نوعا واتى بما يقصده نوعا آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزرية بقصد السكنى لم يملكها خلافا للامام نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله واتى بما يقصده نوع اخر أى وكان الماتى به بما يقصد للملك وغيره فى مثاله بخلاف ما اذا كان لا يقصد إلا للملك فانه يملك به مطلقا كالدار كما ياتى فى كلامه قريبا اه قول المتن (او اعلم الخ) عطف على شرع أى جعل لها علامة العبارة اه معنى (قوله او جمع ترابا) إلى قول المتن ولو أقطعه فى المعنى لإلا قوله فظهر إلى اماما إذا زاد وقوله وبما وطئت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله والمرا دثبوت اصل الحقية له) قال الأزهري أحق فى كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بماله أى لاحق لغيره فيه قال النووى فى التحرير وهو المراد هنا والثانى الترجيح وان كان للاخر فيه نصيب كخبر الايم احق بنفسها اه رشيدى (قوله فظهر الخ) لعل من قوله والمراد الخ (قوله بعود الانتفاع) أى عودا مكانه (قوله فلاحق له فيه) أى فى الزائد فغيره احياء الزائد كما قاله المتولى نهاية ومعنى وقد يستل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفاقا لما ظهر لم ان المراد بها ما يبنى بغرضه من ذلك الاحياء فان اراد احياء دار مسكنا

حينئذ شرح مر (قوله ما لا يفعل عادة إلا للتملك) الظاهر ان من ذلك زرية الدواب فانه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا ينافى قول مر فى شرحه ولو شرع فى الاحياء لنوع فاحياه لنوع اخر بان قصد احياء للزراعة بعد ان قصده للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الطارىء بخلاف ما اذا قصد نوعا واتى بما يقصده

ولا يكفيا المطر تكفى الحرانة وجمع التراب كما اقتضاه كلامهما وجزم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يشترط فى احيائها (فى الاصح) كما لا يشترط سكنى الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء (او بستانا وجمع التراب) حولها ان اعتادوا الاكتفاء به عن التحويط بغيره (و) إلا اشترط (التحويط) ولو بنحو قصب اعتيد لانه (حيث جرت العادة به) لا يتم الاحياء بدونه وما حملت عليه المتن من التوزيع المذكور وهو مؤدى عبارة الروضة واصلا خلافا لبعضهم (وتهيئة ماء) له ان لم يكفه مطر كالمزرعة (ويشترط) نصب باب له (والغرس) ولو لبعضه بحيث يسمى معه بستانا (على المذهب) إذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يشمر (تنبيه) ما لا يفعل عادة إلا للتملك كبناء دار لا يشترط فيه قصده وما يفعل له ولغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملكه (ومن شرع فى عمل احياء ولم يشمه) كحفر الاساس (أو أعلم على بقعة بنصب احجار او غرز

خشبا) او جمع ترابا او خط خطوطا (فتحجر) عليه أى مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على عمارته حالا فكفايته (و) حينئذ (هو أحق به) من غيره اختصاصا لا ملكا والمراد ثبوت أصل الحقية له إذ لاحق لغيره فيه لخبر أبى داود من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يبطل حقه بنحو غرقه وتعذر الانتفاع به فيعود بعود الانتفاع به أما ما زاد على كفايته فلا حق له فيه



فكفايته ما يليق بمسكنه وعياله وإن أراد إحياء دور متعددة أو قرية كاملة ليستغله في مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة سم على منهج اه عش (قوله وإن كان شائعا) وإذا أراد غيره إحياء ما زاد هل يجوز الاقدام عليه من أى محل شاء أولا بد من القسمة بينه وبين الاول لئيتيه حق الاول عن غيره أو يخير الاول فيما يريد إحياءه فيه نظر ثم راي في الخادم قال ينبغي ان يرجع الاول ويقول له اختر لك جهة اه ومراده ينبغي الخ الوجوب وذلك لعدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار فينبغي ان الحاكم يعين جهة لمريد الاحياء فان لم يكن حاكم وامتنع المحي اخنار مرید احياء الزائد بنفسه اه عش (قوله فلا حق له فيه) أى فيما لا يقدر على إحيائه حالا ولا عمل المرجع في القدرة حالا عرف بلد الاحياء فيختلف باختلاف المتصوفيه كاسبوع وشهرو سنة فاكثر (قوله يقتضى الملك) بل الايهام كاف في الاستدراك اه سم عبارة المغنى يوم احقية الملك اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من التمليل (قوله لا يصح هبته) كما قاله الماوردى خلافا للدارمى نهاية ومعنى قول الماتن (وانه لو احياء آخر ملكه) انظر لو احياء الآخر بان اتم على ما فعله الاول الذى شرع فيه ولم يتم هل يملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه يملكه اقول وتسير آلات الاول المبينة مغسوبة مع الثاني فلاول ان يطلب نزعا واذا نزعت لا ينقض ملك الثاني المتم فليحرر سم على منهج أى إذا كان الباقي بعد نزع آلات الاول لا يصح مسكنه من اه عش (قوله هذا) أى الخلاف (إن لم يعرض) أى عن العمارة قال الرافعى والخلاف في هذه المسئلة شبيه بما إذا عايش الطائر في ملكه واخذ الفرخ غيره هل يملكه وكذا الوصل ظي في ارضه او وقع النالج فيها ونحو ذلك انتهى وقد وقع في ذلك اضطراب وسياق تحريره إن شاء الله تعالى في آخر الولية اه معنى (قوله وإلا) أى ان اعرض أى بان صرح به اودل عليه القرائن القوية اخذنا ما ياتي عن عش آتفا (قوله نقل آلات المتحجر) فان نقلها اثم ودخلت في ضمانه اه عش (قوله مطلقا) أى عرض او لا (قوله لتضييقه على الناس الخ) قضيته انه لو كان التحجر فيما لا يتصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البرارى المتسعة التى لا يحتاج اليها عادة احد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض اه سم (قوله حرمة ذلك عليه) لعل محل الحرمة ان حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به اه سم (قوله) وحينئذ فلا حاد امره الخ) بل يجب عليهم ايضا كما يفيد التعليل اه بجمري عن القليوبى (قوله لها) أى السلطان ونائبه (قوله وايدى) فى اصله بالالف اه بصرى (قوله فى رأى الامام) عبارة المغنى وتقديرها الى رأى الامام وقيل يقدر بثلاثة ايام وقيل بعشرة ايام اه (قوله بطل حقه) أى من غير دفع الى السلطان وقضية هذا انه لا يبطل حقه بطول المدة بلا مهلة وهو ما بحثه الشيخ ابو حامد لكنه خلاف من قوله الذى جزم به الامام من انه يبطل بذلك معنى وشرح الروض وقرره سم وقال النهاية ما بحثه الشيخ ابو حامد والقاضى والمتولى من عدم البطلان بذلك هو الاصح اه (قوله او علم منه الاعراض) أى صريحا وينبغى ان مثل العلم الظن القوى سماع دلالة القرائن عليه اه عش (قوله فله ان ينزعا) عبارة النهاية والمغنى والاسنى فينزعا اه (قوله اظهره الخ) أى ذكر الامام مظهر ابعنوان الامامة بعد ان ذكره بعنوان السلطنة

نوع آخر كان حوط البقعة بحيث تصلح للزربية بقصد السكنى يملكها خلافا للامام اه (قوله) ولما كان اطلاق الاحقية يقتضى الملك الخ بل الايهام كاف في الاستدراك (قوله انه لا تصح هبته) أى كما قاله الماوردى (قوله) وبما وطأت به لهذا الاستدراك اندفع التوقف فيه) وكيف يتوقف في الاستدراك من ان مقابل الاصح قائل بصحة البيع (قوله لتضييقه على الناس الخ) قضيته انه لو كان التحجر فيما لا يتصور فيه عادة تضيق لاحالا ولا مالا كبعض البرارى المتسعة التى لا يحتاج اليها عادة احد لم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض (قوله) ويؤخذ منه حرمة ذلك عليه) لعل محل الحرمة ان حصل تضيق بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العلم به (قوله) فان مضت ولم يفعل شيئا بطل حقه) قال فى شرح الروض وقضية كلامه انه لا يبطل حقه بلا مهلة وهو ما بحثه الشيخ ابو حامد لكنه خلاف من قوله الذى جزم به الامام شيئا بطل حقه اما إذا لم يذ كر عذر او علم منه الاعراض فله ان ينزعا منه حالا ولا يملكه (ولو اقطعه الامام) اظهره بوصف آخر تفننا

شيئا بطل حقه اما إذا لم يذ كر عذر او علم منه الاعراض فله ان ينزعا منه حالا ولا يملكه (ولو اقطعه الامام) اظهره بوصف آخر تفننا

(قوله ولو حذفه) أى أخره (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح اه سم (قول دون غيره) لعل محله لئلا يضر الأمر إلى السلطان فوضوا ملكا عاما اه سيد عمر (قول بخلاف قول مامر) أى أحي أو أترك اه كردى (قوله لتملك رقبته) إلى قوله ولا ينافى فى المغنى وإلى قوله بل قد يجب فى النهاية لا لقوله لكن العمل إلى وفيه نظر (قول ملكه الخ) جواب لو (قوله بمجرد اقطاعه له) ظاهره وان لم يضع يده عليه اه سم (قوله فى احكامه السابقة) يؤخذ منه انه لو احياءه آخر ملكه ويدل عليه ايضا قوله وبحث الزركشى الخ اه سم اقول وصرح به المنهج (قول وذلك الخ) عبارة المغنى والاصل فى الاقطاع خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير الخ وخبر الترمذى وصححه انه صلى الله عليه وسلم اقطع واثل بن حجر بحضر موت اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) لك ان تقول التعبير بالاموال يخرج الموات لانه ليس مالا لهم فلا يصلح حجة لما هنا بل لما سيفيده الشارح قريبا قوله اوله ويرمى فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم واقرها عش كان وجه الاستدلال القياس والافلاكلام فى اقطاع الموات واموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر اه وصنيع المغنى المار آتفا سالم عن الاشكال (قوله وبحث الزركشى الخ) عبارة المغنى لكن يستثنى هنا كما قال الزركشى ما اقطعه صلى الله عليه وسلم الخ اه (قوله ان ما اقطعه صلى الله عليه وسلم) أى ارفاها اه رشيدى (قول لا يملك) أى بالاقطاع (قوله لا يملكه الغير) أى غير المقطع اه عش (قوله كما مر) وهو قوله لتملك رقبته الخ اه كردى (قول وافهم قوله الخ) عبارة المغنى تنبيه هل يباح المندرس الضائع بالموات فى جواز الاقطاع فيه وجهان احدهما فى البحر نعم بخلاف الاحياء فان قيل هذا ينافى مامر من جعله كالمال الضائع أجيب بأن المشبه لا يعطى حكم المشبه به من جميع الوجوه والحاصل ان هذا مقيد لذلك واما اقطاع العامر فعلى قسمين اقطاع تملك واقطاع استغلال الاول ان يقطع الامام ملكا احياءه بالاجراء والوكلاء او اشتراه او وكيله فى الذمة فيملكه المقطع بالقبول والقبض ان ابدأ واقت بعمر المقطع وهو العمرى ويسمى معاشا والاملاك المتخلفة عن السلاطين الماضية بالموات او القتل ليست بملك للامام القائم مقامهم بل لورثتهم ان ثبتوا ولا فكا لاموال الضائعة ولا يجوز اقطاع اراضى التى تملكها ولا اقطاع الاراضى التى اصطفاهما الائمة لبيت المال من فتوح البلاد اما بحق الجنس واما باستطاعة نفوس الغانمين ولا اقطاع اراضى الخراج صلحا وفى اقطاع اراضى من مات من المسلمين ولا وارث له وجهان الظاهر منها المنع ويجوز اقطاع الكل معاشا والثانى ان يقطع غلة اراضى الخراج قال الاذرعى ولا احسب فى جواز الاقطاع للاستغلال خلافا لى اذا وقع فى محله من هو من اهل النجدة قدر ايلق بالحال من غير مجازفة اه فى ملكها المقطع بالقبض ويختص بها قبله فان اقطعها من اهل الصدقات بطل وكذا من اهل المصالح وان جاز ان يعطوا من مال الخراج شيئا لكن بشرطين ان يكون بمال مقدردو وجد سبب استباحته كالتأذين والامامة وغيرهما وان يكون قد حل المال ووجب ليصح الحوالة به ويخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع وان اقطعها من القضاة وكتاب الدواوين جاز سنة واحدة وهل يجوز الزيادة عليها وجهان احدهما المنع ان كان جزية والجواز ان كان اجرة ويجوز الاقطاع للجندي من ارض عامرة للاستغلال بحيث تكون منافعه له مالم ينزعها الامام وقضية قول المصنف فى فتاويه انه يجوز له اجارته انه يملك منفعتها قال بعض المتأخرين وما يحصل للجندي من الفلاح من مغل وغيره خلال بطريقه وما يعتاد اخذه من رسوم ومظالم فخرام والمقاسمة مع الفلاح حيث البذر منه منعها الشافعى رضى الله تعالى عنه وغيره وحينئذ فالواجب على الفلاح اجرة مثل الارض واذا وقع التراضى على اخذ المقاسمة عوضا عن اجرة الارض كان ذلك جائزا حتى على الجندي المقطع ان يرضى الفلاح فى ذلك ولا ياخذ منه الا ما يقابل اجرة الارض وان كان البذر من الجندي فجميع المغل له وللأفلاح اجرة مثل ما عمل فان رضى الفلاح عن

ولو حذفه لاستغنى عنه  
ويصح أن يشير بذلك إلى أن  
الامام أخص من السلطان  
لأن من شأنه أنه يحكم على  
السلطين المختلفة وان  
الاقطاع إنما هو من وظيفة  
الامام دون غيره بخلاف  
قول مامر (مواتا) لتملك  
رقبته ملكه بمجرد اقطاعه  
له أو لحييه وهو يقدر عليه  
(صار أحق باحيائه) بمجرد  
الاقطاع أى مستحقا له دون  
غيره وصار (كالمحجر)  
فى أحكامه السابقة وذلك  
لأنه صلى الله عليه وسلم اقطع الزبير  
رضى الله عنه أرضا من  
أموال بنى النضير رواه  
الشيخان وبحث الزركشى  
أن ما اقطعه صلى الله عليه وسلم لا يملكه  
الغير باحيائه كما لا ينقض  
حماءه ولا ينافى ما تقرر  
ان المقطوع لا يملك قول  
المأوردى انه يملك لانه  
محمول كما فى شرح المذهب  
على ما اذا اقطعه الارض  
تملكا لرقبتها كما مر وأفهم  
قوله مواتا انه ليس له اقطاع  
غيره ولو مندرس لكن  
العمل على خلافه كذا قيل  
وفيه نظر لانه ان كان ملكا  
لمرجول يجر له أو لغيره رجو  
فهو ملك لبيت المال فيجوز له

كأمر بل قد يجب عليه ونقل الأذرعى عن الفارقى وقال لا أحسب فيه خلافا جواز الاقطاع للاستئلال اذا وقع لمن هو من أهل النجدة على ما يليق بحاله اه وفيه نظر بل الوجه ما علم مما مر انفا عن المجموع وغيره ان للامام الاقطاع لتليك الرقة وتليك المنفعة فقط بحسب ما يراه من المصلحة سواء اهل النجدة وغيرهم (ولا يقطع) الامام اى لا يجوز له ان يقطع (إلا قادرا) (٢١٥) على الاحياء حسا وشرعا

دون ذى بدارنا (وقدرا يقدر عليه) اى على احيائه لانه اللاتق بفعله المنوط بالمصلحة (وكذا التحجير) لا ينبغي ان يقع من مريده إلا فيما يقدر على احيائه وإلا جاز لغيره احياء الزائد كما مر وهل يحرم تحجير الزائد على ما يقدر عليه الوجه نعم لان فيه منعا لمريدى الاحياء من غير حاجة له فيه ولو قال المتحجير لغيره آثر تك به او اقتك مقامى صار الثانى احق به قال الماوردى وليس ذلك هبة بل هو تولية وإيثار (والاظهر ان للامام) ونائبه ولو والى ناحية (ان يحصى) يفتح اوله اى يمنع وبضمه اى يجعل حى (بقعة موات) بان يمنع من عدا من يريد الحى له من رعيها (لرعى) خيل جهاد (ونعم جزية) وفى (وصدقة) (نعم ضالة) (و)

نعم انسان (ضعيف عن النجعة) بضم النون وهو الابعاد فى الذهاب لطلب الرعى لانه صلى الله عليه وسلم حى النقيع بالنون وقيل بالباء لخل المسلمين وهو بقرب وادى العقيق على عشرين ميلا من المدينة وقيل على عشرين فرسخا

أجرته بالمقاسمة جازاه كلام المغنى من نسخة سقيمة (قوله كما مر) أى فى أوائل الباب اه كردى أى فى شرح فال ضائع وكذا قوله الاقى مما مر انفا (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وقد مر ما فيه وحاصله انه ان توقع ظهور مال كحفظه والاصار ملكا لبيت المال فلا امام اقطاعه ملكا او ارقا فاقبح بحسب ما يراه مصلحة اه (قوله من اهل النجدة) اى القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتامل مع ما فى المغنى فانه نقله نقل المذهب كما هو عادته اه سيد عمر وقد مر عبارة المغنى انفا (قوله الامام) اى الى الفصل فى النهاية الا قوله بان يمنع الى المتن وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله حسا) الى الفصل فى المغنى الا قوله وهل يحرم الى ولو قال وقوله بان يمنع الى المتن وقوله وهو بقرب الى مع كثرة المرعى وقوله خلافا لمن وهم فيه (قوله لا ينبغي ان يقع الخ) عبارة المغنى فلا يتحجر الشخص إلا ان يقدر على الاحياء وقدرا يقدر على احيائه اه (قوله احياء الزائد كما مر) اى فى شرح وهو احق به وقد قدمنا هناك عن عشرين طريق تمييز الزائد عن غيره راجعه ومر هناك ايضا ان لا يقدر على الاحياء حالا لاحق له فيما تحجر عليه فغيره احياءه (قوله ولو قال لتحجير) عبارة المغنى وله نقله الى غيره وإيثاره به كإيثاره بجلدة الميتة قبل الدباغ ويصير الثانى احق به ويورث عنه اه (قوله أو اقتك مقامى) اى ولو لم يمال فى مقابلة ذلك فيما يظهر ويجوز للمؤثر اخذه اخذ اعماذ كروه فى النزول عن الوظائف بعوض وحيث وقع ذلك فلا رجوع له بعد لانه اسقط حقه اه ع ش (قوله قال الماوردى وليس الخ) خلافا للدارمى كما مر (قوله ان الامام ونائبه) خرج بالامام ونائبه غيرهما فليس له ان يحصى مغنى وشرح المنهج (قوله بان يمنع الخ) تصوير للحمى (قوله من رعيها) متعلق بمنع قول المتن (نعم جزية) وانظر كيف هذا مع ان الواجب فى الجزية الدنانير ويمكن ان يصور بما اذا اخذ الامام نعمنا بدلا عن الجزية او اشترى نعمنا بدنانير الجزية به بما اذا اخذ الجزية باسم الزكاة اه بجري و اقصر المغنى على الصورة الاولى والثالثة (قوله ونعم ضالة) وكان الاحسن للوصف تقديم ضالة او تاخيرها حتى لا ينقطع النظر عن النظر اه مغنى (قوله ومعنى خبر البخارى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لاحى الامثل الخ) خبر ومعنى الخ (قوله ومع كثرة الخ) عطف على لما ذكر الخ ش اه سم (قوله بحيث يكفى المسلمين ما بقى) فلو عرض بعد حى الامام ضيق المرعى لجذب اصابعهم او لعروض كثرة مواشيتهم فالقرب بطلان الحى بذلك لان فعله انما هو بالمصلحة وقد بطلت بلحق الضرر بالمسلمين بدوام الحى اه ع ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاظهر ان له نقض حماه الخ) وعليه لو احياء حى باذن الامام ملكه وكان الاذن منه نقضا اه مغنى وفى القاموس الحى كالى ويمدو الحية بالكسر ما حى

والا فال كلام فى اقطاع الموات وأموال بنى النضير ليست منه كما هو ظاهر (قوله ولا جاز لغيره احياء الزائد كما مر) عبارة الروضة وينبغي للمتحجر ان لا يزيد على قدر كفايته وان لا يتحجر ما لا يمكنه القيام بعمارتها فان خالف قال المتولى فلغيره ان يحصى ما زاد على كفايته وما زاد على ما يمكنه عمارته وقال غيره لا يصح تحجيره اصلا لان ذلك القدر غير متعين قلت قول المتولى اقوى والله اعلم اه فحل المراد على قول المتولى صحة التحجير فى الجميع وان جاز لغيره احياء الزائد وفائدة صحة التحجير فى الجميع انه لو مات واحتاج وارثه للجميع بان كانت كفايته اكثر من كفاية المورث استحق الجميع او صحة الاحياء فى قدر الكفاية فقط ولا يتحد على هذا مع قول غيره لانه يقول بفساد التحجير حتى فى قدر كفايته فيه نظر وقد يقال جواز احياء الزائد دليل على عدم صحة تحجيره فليتأمل (قوله لان فيه منعا الخ) يؤخذ منه تقييد الحرمة بموات يمكن الاحتياج اليه عادة (قوله ولو قال للمتحجر الخ) كذا مر (قوله ومع) عطف على لما ش (قوله فيما عدا الصدقة) بخلاف

ومعنى خبر البخارى لاحى الا لله ولرسوله لاحى الامثل حماه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بان يكون لما ذكر ومع كثرة المرعى بحيث يكفى المسلمين ما بقى وان احتاجوا للتباعد للرعى وذكر النعم فيما عدا الصدقة للغالب والمراد مطلق الماشية ويحرم ولو على الامام بخلاف اخذ عوض ممن يرعى فى حى او موات (و) الاظهر (ان له نقض حماه) وحى غيره اذا كان النقض (الحاجة) بان ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها فى الحى

ينقض ولا يغير بحال بخلاف  
حتى غيره ولو الخلفاء  
الراشدين رضى الله عنهم  
(ولا يحى) الامام ونائبه  
(لنفسه) قطعاً لان ذلك من  
خصائصه صلى الله عليه وسلم  
وان لم يقع منه خلافاً لمن وهم  
فيه وليس للامام ان يدخل  
مواسيه ما حاه للمسلمين  
لانه قوى لاضعيف ولو  
رعى الحى غير اهله فلا  
غرم عليه قال ابو حامد  
ولا تعزير وليس للامام  
ان يحى الماء العذب بكسر  
اوله اى الذى له مادة  
لا تنقطع كماء عين او بئر  
لنحو نعم الجزية

(فصل) في بيان حكم  
منفعة الشارع وغيرها  
من المنافع المشتركة  
(منفعة الشارع) الاصلية  
(المروور) فيه لانه وضع له  
(ويجوز الجلوس) والوقوف  
(به) ولو لزمى (لا سراحة  
ومعاملة ونحوهما) كانتظار  
(اذالم يضيق على المارة)  
لخبر لا ضرر ولا ضرار في  
الاسلام وصح النهى عن  
الجلوس فيه لنحو حديث  
الا ان يعطيه حقه من غض  
بصر وكف اذى وامر  
بمعروف (ولا يشترط) في  
جواز الانتفاع به ولو لزمى  
(اذن الامام) لا طباق  
الناس عليه بدون اذنه من  
غير نكبر وسياق في المسجد  
انه اذا اعتيد اذنه تعين  
فيحتمل ان هذا كذلك  
ويحتمل الفرق بان من

من شىء اه (قوله رعاية الخ) تعليل للمتن (قوله فلا ينقض ولا يغير بحال) ولو استغنى عنه فن زرع  
فيه او غرس او بنى فلع مغنى وحلى وزىادى وقلوبى (قوله ولو رعى الحى الخ) ويندب له ولنائبه ان  
ينصب اميناً يدخل فيه دو اب الضعفاء ويمنع منه دو اب الاقوياء فان رعاه قوى منع منه ولا يغرم شيئاً ولا  
يعزر ايضاً قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم والا فلا ريب في التعزير اه ولعلمهم ساءحوا في ذلك  
اى التعزير كساعتهم في الغرم اه مغنى زاد النهاية ويرداى ما قاله ابن الرفعة بانه لا يلزم من منعه من ذلك  
حرمة الرعى وعلى التناول فقد ينتفى التعزير في المحرم لعارض اه (قوله ولا تعزير) اى على الغير  
على المعتمد وان علم التحريم اه ع ش (قوله الماء العذب) ومثله الماء الباقي من النيل كالخمر فلا يجوز  
حماه لانه لعامة الناس اه بجري (قوله بكسر اوله) اى بكسر العين المهملة وتشديد الدال المهملة  
(فصل في بيان المنافع المشتركة) (قوله الاصلية) الى قوله وسياق في النهاية والمغنى (قوله الاصلية)  
فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقرينة التقيد قوله ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية اه سم عبارة  
المغنى والنهاية وتقدمت هذه المسئلة اى مسئلة المروور في الصلح وذكرت هنا توطئة لما بعدها وخرج  
بالاصلية المنفعة بطريق التبع الاشارة اليها بقوله ويجوز الجلوس الخ اه قول المتن (ويجوز الجلوس به)  
اى ولو في وسطه اه مغنى زاد النهاية وان تقدم العهد اه اى وإن طال زمن الجلوس رشيدى (قوله  
والوقوف به) نعم في الشامل ان للامام مطالبة الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد  
من وقوفه ضرر ولو على ندرية نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر ان للامام مطالبة الواقف الخ قضيته عدم  
جوازه للاحاد ويبنى ان محله اذا ترتب عليه فتنه والاجاز ثم قوله للامام يشعر بالجواز فقط ولعله غير  
مراد فان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بان ما يشعر به من الجواز جواز بعد  
منع وهو لا ينافى الوجوب وينبغى انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يذوبون ذلك وجب لانه من المصالح  
العامة وينبغى ايضاً ان مثله الجالس بالاولى (فرع) وقع السؤال عما يقع بمصرنا كثيراً من المناذرة من  
جانب السلطان بقطع الطرقات القدر الفلانى والجواب ان الظاهر الجوار بل الوجوب حيث ترتب عليه  
مصلحة وان الظاهر ان الوجوب على الامام فيجب عليه صرف اجرة ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر  
ذلك لظلم متولى فعلي مياسير المسلمين واما ما يقع الان من اكر اه كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك  
فهو ظلم محض ومع ذلك لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه لانه اذا كان مستاجراً لظالم له الاخذ منه  
والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر كغشور المارة بما فعله من حفر الارض لاضمان عليه  
ولا على من امره بمعاونته باجرة او بدونها لان هذا الفعل جائز بل قد يجب وان حصل الظلم باكر اه ارباب  
الدكاكين على دفع الدرهم اه كلام ع ش (قوله كانتظار) اى انتظار رفيق وسؤال النهاية ومغنى (قوله الخبر  
لا ضرر) اى جائز اه ع ش (قوله فيه) اى الطريق وكذا ضمير حقه (قوله لنحو حديث) متعلق بالجلوس  
(قوله عليه) اى على الانتفاع بالطريق (قوله وسياق الخ) اى عن قريب (قوله اذا اعتيد اذنه تعين)  
فيحتمل الخ) يؤيد الاحتمال الاول انه اذا اعتيد الاذن فتركه مؤدالى الفتنة والاضرار بالجالس بدونه اه

الصدقة اى الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم (قوله ولو رعى الحى غير اهله فلا غرم عليه) قال في شرح الروض  
قال في لروضة وليس هذا مخالفاً لما ذكرناه في الحج ان من اتلف شيئاً من نبات البقيع ضمنه على الاصح اه  
قال شيخنا البرلسى لان هذا في الاتلاف بغير رعى وذلك في الاتلاف بالرعى اه (قوله ولا تعزير) شامل  
للعالم بالتحريم ايضاً واعتمده مر لكن قال في شرح الروض قال ابن الرفعة ولعله فيمن جهل التحريم  
والا فلا ريب في التعزير اه

(فصل في بيان حكم منفعة الشارع الخ) (قوله الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقرينة  
التقيد قوله في المتن ويجوز الخ فهو مقابل الاصلية (قوله والوقوف) نعم في الشامل ان للامام مطالبة  
الواقف بقضاء حاجته والانصراف وهو متجه ان تولد من وقوفه ضرر ولو على ندور شرح م ر (قوله

ولا يجوز لاحد اخذ عوض من يجاس به مطلقا ومن ثم قال ابن الرفعة فيما يفعله وكلاء بيت المال من بيع بعضه زاهمين انه فاضل عن حاجة الناس لا يدري باى وجه يلقي الله تعالى فاعل ذلك وشنع الاذرعى ايضا على بيعهم حافات الانهار وعلى من يشهد او يحكم بانها لبيت المال قال اعنى الاذرعى وكالشارع فيما ذكره الرحاب الواسعة بين الدور فانها من المرافق (٢١٧) العامة كما في البحر وقد اجمعوا على منع اقطاع

المرافق العامة كما في الشامل ويتعين حمله على اقطاع التملك لان الاصح عندنا جواز اقطاع الارتفاق بالشارع اى بما لا يضر منه بوجه فيصير كالتحجر وكالشارع حريم مسجد لم يضر الارتفاق به اهله بخلاف رحبته لانها منه وحكى الاذرعى قولين في حل الجلوس في افنية المنازل وحرما بغير اذن ولا كتبها ثم قال وهذا انما باقى ان علم الحريم اما في وقتنا هذا في الامصار ونحوها التي لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الجزم بجواز القعود في افئتيها وانه لا اعتراض لا رباها اذا لم يضرهم وعليه الاجماع الفعلي اه واعتمده بل قال شيخنا انه في الحقيقة كلام ائمتنا ولا اشكال في ان خرق الاجماع ولو فليما محرم على مفتي زماننا وحاكما لا تنفاه الاجتهاد عنهما فان فرض وجود مجتهد فظاهر كلامهم انه يحرم اى الخرق في الاجماع الفعلي كالقولى وهو الوجه اه وانما يتجه ذلك في اجماع فعلي علم صدوره من مجتهد عصر فلا عبرة باجماع غيرهم وانما

سيد عمر (قوله ولا يجوز) الى قوله بخلاف رحبته في المغنى الا قوله وشنع الى قال وكذا في النهاية الا قوله فانها من المرافق الى لان الاصح عندنا (قوله لاحد) اى للامام ولا لغيره من الولاة نهاية ومعنى (قوله من مجلس به الخ) صادق باخذ المستحق للجلوس به لسبقه وقياس تجوز اخذ العوض على النزول عن الوظائف تجوز به فلينظر اه سيد عمر اقول لعل الاول هو المتعين فان الثاني يخرج به مرور الزمان من الاشتراك الى الاختصاص بل الى التملك كما هو المشاهد (قوله مطلقا) اى سواء كان يبيع ام لا لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف ولو جاز ذلك لجاز بيع الموات ولا قائل به نهاية ومعنى (قوله زاهمين انه) اى ما اخذوا عوضه اه ع ش والاولى اى ذلك البعض (قوله لان الاصح عندنا جواز اقطاع) قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وانه يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويتملكه وان اشارح اجاب عنه في شرح الارشاد بانه على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور وفي الروض هنا ولو اقطعه اياه الامام جاز لا بعوض ولا تملك انتهى اه سم عبارة المغنى والامام ان يقطع بقعة ارتفاقا لا بعوض ولا تملك فيه ير المقطع به كالتحجر ولا يجوز لاحد تملكه بالاحياء ويجوز الارتفاق ايضا لغير الشارع كالهجاري انزول المسافرين ان لم يضر النزول بالمارة اه (قوله وحكى الاذرعى قولين) عبارة المغنى واما الارتفاق بافنية المنازل في الاملاك فان اضر ذلك باصحابها منعوا من الجلوس فيها لا باذنهم والافان كان الجلوس على عتبة الدار لم يجز الجلوس الا باذن مالكها وله ان يقيمه ويجلس غيره ولا يجوز اخذ اجرة على الجلوس في فناء الدار ولو كانت الدار لمحجور عليه لم يجز ليه ان باذن فيه وحكم فناء المسجد كفنائه الدار اه وعبارة البجيرى عن القليوبي ومثله اى الشارع حريم الدار وافئتيها واعتابها فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولو لنحو بيع ولا يجوز اخذ عوض منهم على ذلك وإن قلنا بالمعتمدان الحريم مملوك اه وهى مخالفة لما مر عن المغنى في مسئلة الجلوس على العتبة (قوله التى لا يدري كيف صار الشارع الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التى في الشارع فراجع اه سم اقول ظاهر ما مر آتفان المغنى والقليوبي الاطلاق وعدم تقيد المنازل بكونها في الشارع (قوله محرم على مفتي زماننا وحاكمه الخ) لان الاجتهاد انقطع بعد المائة السادسة كما سيصرح به الشارح اه كرى (قوله وانما يتجه ذلك) اى ما قاله الاذرعى والشيخ (قوله هذا) اى قوله وانما يتجه ذلك الخ (قوله ضابطه) اى الاجماع الفعلي (قوله اجماع مجتهدى عصر الخ) هل المراد بالاجتهاد المطلق المستقل او ولو المنتسب محل تامل فان اريد الاول اتضح قوله وانما يتجه الخ وان اريد ما يعين الثاني فتعقيب كلام الاذرعى وغيره محل تامل لا سيما مع تقرير ما افاده بقوله نعم ما ثبت اه سيد عمر (قوله مع عليهم به وعدم انكارهم له الخ) اقول

لان الاصح عندنا جواز اقطاع الارتفاق بالشارع اى بما لا يضر منه بوجه قدمت في باب الصلح انه نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام مدخلا في اقطاع الشوارع وانه يجوز للمقطع ان يبنى فيه ويتملكه وان اشارح اجاب عنه في شرح الارشاد بانه على تقدير اعتماده والافكلامهما في باب الصلح مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الندور اه وفي الروض هنا ولو اقطعه اياه الامام جاز لا بعوض ولا تملك كما (قوله اما في وقتنا هذا في الامصار ونحوها التى لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا الخ) في هذا الكلام اشعار بان كلامه في المنازل التى في الشارع فراجع اه (قوله مع عليهم به وعدم انكارهم له) اقول مثل هذا اجماع سكوتى

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - سادس) ذكرت هذا لان الاذرعى وغيره كثيرا ما يعترضون الشيخين والاصحاب بان الاجماع الفعلي على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذى ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهدى عصر اولانهم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرت انحصار المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم فعالهم كما هو ظاهر فتأمل

(وله تظليل مقعده) فيه (بإرياء) بتشديد (٢١٨) الياء منسوج بقصب كالحصير (وغيرها) مما لا ضرر فيه أي عرفا كما هو ظاهر على المارة

مثل هذا الإجماع سكوتى وقد صرحوا بجواز مخالفته للتأهل فليتأمل اه سم قول المتن (وله تظليل الخ) أى للجالس في الشارع تظليل موضع قعوده في الشارع اه معنى قول المتن (وله تظليل الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بمبث فيمتنع كالجناح وغيره كثوب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تضيق فلا يمتنع مر سم على حجج أقول وقد يفرق بأن الجناح استلاء من يمر تحته من المسلمين فنع منه بخلاف ما يظلل به فحيث جاز له الانتفاع به فالقياس جواز هذه مطلقا بالمثبت وغيره وإيضاً أن محل الجناح ملك فيدوم حتى بعد موت المخرج له لا يتقال لورثته ولا كذلك ما هنا اه عش (قوله فيه) أى الشارع (قوله بتشديد الياء) كافي الدقائق وحكى تخفيفها ويختص الجالس بمحله ومحل امتناعه ومعاملته وليس لغيره أن يضيق عليه فيه بحيث يضرب في الكيل والوزن والاخذ والعطاء وله أن يمنع واقفاً بقر به أن منع رؤية متاعه أو وصول المعاملين إليه وليس له منع من قعد ليبيع مثل متاعه إذ لم يراحه فيما يختص به من المرافق المذكورة معنى نهاية (قوله مما لا ضرر فيه) إلى المتن في المغنى الاقوله أى عرفاً كما هو ظاهر وإلى التنبيه في النهاية (قوله دون نحو بناء) فلو كان مثبناً ببناء كالدكة امتنع نهاية ومعنى قال عش قوله مر ببناء مفهومه انه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم والذى فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذكر من امتناع الانبات ببناء صريح في انه لا فرق بين بنائه للتملك وبنائه للارتفاق وفي كلام سم على حجج استنباطاً من كلام الروض أن بناء البيوت في حريم الانهار وفي منى إذا كان للارتفاق لا يمتنع وهو مخاف لما اقتضاه هذا الكلام بل لتصريحهم بامتناع بناء المساجد في حريم الانهار لانها لا تفعل للتملك اه (قوله قدم السابق) أى ولو ذمياً كما هو ظاهر لوجود المرجح وهو السابق ونقل مثله عن شيخنا الزيادى اه عش (قوله لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جواً أو هو من يقعد كل يوم في موضع من السوق فانه يبطل حقه بمفارقة اه نهاية (قوله وان الفه) حقه ان يؤخر عن بطل حقه قول المتن (بطل حقه) أى بمفارقتها له لا عراضه عنه اه معنى (قوله تنبيه ما فهمه الخ) ليتأمل حاصل هذا التنبيه فانه لا يخلو عن غرابة إذ الكلام في الشارع الذى يمتنع تملكه اه سيد عمر أى فالمقام قرينة ظاهرة في ارادة خصوص اقطاع المنفعة فقط فلا افهام ولا نظر (قوله خاص باقطاع المنفعة فقط) كافي الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع التملك فيه على ما فيه مما قدمته اه سم (قوله أى عدم الرد الخ) تقدم عن المغنى قبيل الفصل خلافاً ونقله نقل المذهب (قوله أى من محل جلوسه) إلى قول المتن ولو جلس في النهاية قوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وأفهم وقوله ومحله إلى وجلس الطالب قول المتن (ليعود) ويصدق في ذلك يمينه ما لم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله لم يبطل حقه) فإذا فارقته بالميل فليس لغيره من احمته في اليوم الثانى وكذا الاسواق التى تقام كل اسبوع او في كل شهر مرة اه معنى (قوله حقه) إلى قول المتن ولو جلس في المغنى الاقوله هو لازم لما قبله وقوله والواو بمعنى او وقوله وقيل إلى وأفهم وقوله ومحله إلى وجلس الطالب (قوله في شهر الخ) أى أو سنة اه نهاية فإذا اتخذ فيه مقعداً كان احق به في النوبة الثانية اه معنى (قوله ولغيره الجلوس في مقعده الخ) ظاهره وان كان جلوسه هو

صرحوا بجواز مخالفته للتأهل فليتأمل (قوله في المتن وله تظليل مقعده الخ) قد يشمل إطلاقه الذى ولا يبعد أن يفصل بين التظليل بمبث فيمتنع كالجناح وغيره كثوب مع إزالته عند انتهاء الحاجة إليه بلا تضيق فلا يمتنع مر (قوله ويتجه) أى من أحد احتمالين حكاهما الخوارزمى واعتمد هذا مر (قوله لو كان احدهما مسلماً قدم) اعتمده مر (قوله قدم السابق) ظاهره ولو ذمياً وقد يقال يعارض سبقه اسلام المتأخر الذى اقتضى ترجيحه عند المعية (قوله والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط) كافي الشارع الذى الكلام فيه لما تقدم من امتناع اقطاع التملك فيه على ما فيه مما قدمته اه (قوله ولغيره الجلوس في مقعده مدة غيبته ولو لمعاملة) ظاهره وإن كان جلوسه هو باقطاع الامام وهو قضية صنع الروضة لانه بعد ان حكى خلافاً في بقاء حقه عند مفارقتها من جملة قوله وقالت طائفة ان جلس باقطاع الامام لم يبطل بقيامه الخ

كثوب لا اعتياده دون نحو بناء ويتجه جواز وضع سرير لم يضيق به (ولو سبق اليه) أى موضع من الشارع (اثنان) وتنازعا ولم يسعها معاً كما هو ظاهر (أقرع) بينهما وجوباً إذ لا مرجح ومن ثم لو كان احدهما مسلماً قدم لان انتفاع الذى بدارنا لنماه وبطريق التبع لنا وان ترتباً قدم السابق (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأيه) أى اجتماعه كمال بيت المال (ولو جلس) في الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتها وان نوى العود أو (لمعاملة) أو صناعة بمحل وان الفه (ثم) فارق تاركاً الحرفة او منتقلاً إلى غيره بطل حقه (منه ولو) مقطوعاً كما بحثه الاذرى لا عراضه عنه (تنبيه) ما فهمه من جواز الاعراض للمقطع مطلقاً فيه نظر والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط اما مقطع الرقبة فهو بالقبول أى عدم الرد فيما يظهر اخذاً بما يأتى في النذر ملكه فلا يزول ملكه بالاعراض عنه (وان) فارقته أى محل جلوسه الذى الفه ولو بلا عذر (ليعود) اليه والحق به ما لو فارقته بلا قصد عود ولا عدمه (لم)

يبطل) حقه لخبر مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ويجرى هذا في السوق باقطاع الذى يقام في كل شهر مرة مثلاً ولغيره الجلوس في مقعده مدة غيبته ولو لمعاملة (إلا أن تطول مفارقتها) ولو لعذر وان ترك فيه متاعه



باقطاع الامام وهو قضية صنع الروضة اه سم قول المتن (بحيث ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد أن تضي  
مدة من شأنها أن تنقطع الالاف فيها وان لم ينقطعوا بالفعل سم على منهج اه ع ش (قوله) هو لازم لما قبله  
فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا يالفون غيره بل ينتظرون عوده ليعودوا الى معاملته اه  
سم وقد يجاب بان ماذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال ماداموا ينتظرونه لا يقال انقطع الالاف اه  
ع ش قول المتن (ومن الف من المسجد موضع الخ) ولغيره الجلوس في مقعده وتدريبه مدة غيبته التي  
لا يبطل حقه بها لثلاثه متعلات منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقراء والافتاء فيما يظهر  
لانه لما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (ويقريء) خرج مالهو جلوس  
لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومثل ذلك قراءة الاسباع التي تفعل بالمساجد مالم يكن الشارط لمحل يعينه  
الواقف للمسجد قال سم على حج قد يشمل اى قول المصنف ويقريء تعليم القرآن بحفظه في الالواح اه  
وهو ظاهر اه ع ش عبارة البجيرى وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه او يقرأ في مصحف وقف او يقرأ  
نحو سبع فينقطع حقه بمفارقة ومثله من جلس لذكر نحو ورد او صلاة على النبي ﷺ ولو في نحو ليلة  
جمعة مع جماعة فليؤي اه وسياق في الشرح ما يوافق (قوله) او علمنا شرعا كالحديث والفقهاء او الله كنحو  
وصرف ولغة اه معنى (قوله) والواو بمعنى او او بمعناها والغرض مجرد التمثيل اه سم قول المتن  
(كالجالس الخ) على حذف فاء الجزاء كما اشار اليه المغنى بقوله فحكمه كالجالس الخ (قوله) مامر من التفصيل  
وليس من الغيبة المبطل ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة بيطالتها ولو اشهر كما هو العادة في  
قراءة الفقه في الجامع الازهر وبما لا ينقطع به حقه ايضا مالهو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين  
وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الاول في سنته فلا ينقطع حقه بغيبته في الثاني اه ع ش  
واقره الحنفى (قوله) وقيل يبطل الخ) عبارة النهاية وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة  
وأصلها عن العبادى والغزالي وقال الشيخان أنه أشبه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو  
المعتمد وان نوزع فيه اه (قوله) وافهم المتن انه لا يشترط اذن من الامام) وهو كذلك ولو لمسجد كبير  
او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في اوجه الوجهين لقوله تعالى وان المساجد فلا تدعوا مع الله احدا نهاية  
ومغنى (قوله) والاشترط خلافا لانه في المغنى كما مر انفا وفاقا لشرح الروض (قوله) بمحل في مدرسة  
او مسجد اه معنى (قوله) بين يدي المدرس اى او المعبد يظهر او المرشد في التوجه (قوله) كذلك اى  
كالجلوس للاقراء او الافتاء او كالجلوس في الشارع (قوله) او افاد الخ) ظاهر اطلاقهم ولو مسائل قليلة  
او مسئلة فليتامل اه سيد عمر (قوله) والا اى بان كان لا يفيد ولا يستفيد اه معنى (قوله) جلوسا  
جائزا ذكره ع ش عن الشارح واقره (قوله) لا كخلف المقام اى كالجلوس خلف المقام وادخل

قال واذ قلنا بالاول فاراد غيره الجلوس فيه مدة غيبته ولو للبعامة وذكر ما حاصله جواز الجلوس لغيره  
مدة غيبته ولو للبعامة نعم في التنبيه خلاف ذلك حيث قال فان اقطع الامام من ذلك صار المقطع احق بالارتفاق  
به فان نقل عنه فاشه لم يكن لغيره ان يقعد فيه اه وذكر قبل ذلك الجواز فيما اذا كان الجلوس بغير اقطاع  
فليتامل (قوله) هو لازم لما قبله) فيه نظر اذ قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا يالفون غيره بل ينتظرون  
عوده ليعودوا الى معاملته (قوله) في المتن ومن الف من المسجد موضع الخ) ولغيره الجلوس في مقعده  
ونخل تدريبه مدة غيبته التي لا يبطل حقه بها لثلاثه متعلات منفعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير  
الاقراء والافتاء فيما يظهر لانه انما يستحق الجلوس فيه لذلك لا مطلقا شرح مر (قوله) في المتن ويقريء) قد  
يشهد تعليم القرآن لحفظه في الالواح (قوله) والواو بمعنى او او بمعناها والغرض مجرد التمثيل (قوله) في  
المتن كالجالس في شارع لمعاملة) وافهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولو بمسجد  
كبير او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه في احد الوجهين لقوله تعالى وان المساجد فلا تدعوا مع الله احدا  
شرح مر (قوله) والاشترط) هو احد وجهين بل ترجيح في الروض وفي شرحه انه الواجهة والثاني

بحيث ينقطع معاملوه عنه  
ويألفون غيره) هو لازم  
لما قبله فيبطل حقه حيث  
ولو مقطعا كما في أصل  
الروضة وان أطالوا في  
رده لا تنفاء غرض تعين  
الموضع من كونه يعرف  
فيعامل (ومن الف من  
المسجد موضعا يبقى فيه  
ويقريء) فيه قرآنا وعلمنا  
شرعا أو آله له والواو  
بمعنى أو (كالجالس في  
شارع لمعاملة) فقيه مامر  
من التفصيل لان له غرضا  
في ملازمة ذلك الموضع  
ليألفه الناس (وقيل يبطل  
حقه) لقيامه وأطالوا في  
ترجيحه نقلا ومعنى وافهم  
المتن أنه لا يشترط اذن  
الامام ومحل ان لم يعتد  
والا اشترط وجلوس  
الطالب بمحل بين يدي  
المدرس كذلك ان أفاد أو  
استفاد فيختص به والا  
فلا (ولو جلس فيه جلوسا  
جائزا لا كخلف المقام  
المانع للطائفتين من فضيلة  
سنة

الطواف ثم فانه حرام على  
 الاوجه وبه جزم غير واحد  
 والحقوابه بسط السجادة  
 وان لم يجلس قالوا ويعزر  
 فاعل ذلك مع العلم بمنعه  
 ونوزع في تحريم الجلوس  
 بما لا يجدى ومنه التردد  
 في المراد بخلف المقام ويرد  
 بان المراد به ما يصدق عليه  
 ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه  
 موضع من المسجد فكيف  
 يعطل عما وضع المسجد له  
 وان صلاة سنة الطواف  
 لا تختص به ويرد بانه امتاز  
 عن بقية أجزاء المسجد  
 بكون الشارع عينه من  
 حيث الافضية لهذه الصلاة  
 ووقوف امام الجماعة فيه  
 فلم يحز لاحد تفويته بجلوس  
 بل ولا صلاة لم يعينه الشارع  
 لهما من حيث الافضية  
 وانه يلزم عليه تعطيل محل  
 من المسجد عن العبادة فيه  
 لاحتمال فعل عبادة أخرى  
 ويرد بان محل التحريم كما  
 تقرر في الجلوس فيه في  
 وقت يحتاج الطائفون  
 لصلاة سنة الطواف فيه  
 والكلام في جلوس لغير  
 دعاء عقب سنة الطواف  
 لانه من توابعها (لصلاة) ولو  
 قبل دخول وقتها وظاهر  
 ان مثلها كل عبادة قاصر  
 نفعها عليه كقراءة أو ذكر  
 صار أحق به

بالكاف الجلوس تحت الميزاب ونحوه مما عينه الشارع له لاداء الطواف من حيث الافضية (قوله لا يخلف  
 المقام المانع الخ) أقول وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في المحراب وقت  
 صلاة الامام فيه وكذا من الجلوس في الصف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه او يقضي الصف  
 عن المصلين ولا يبعد ان يلحق بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع امكانها في غيره  
 فيزعج منه من اراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه اه ع ش عبارة السيد البطاح في  
 شرح مناسك الشيخ محمد صالح الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طروق الطائفتين  
 له لاجل سنة الطواف ويزعج من جلس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان عالما عامدا  
 وينجي السجادة بنحو رجله ومثل المقام تحت الميزاب والصف الاول والمحراب عند اقامة الصلاة وحضور  
 الامام ومثل ذلك الروضة الشريفة لان في ذلك تجرأ للبيعة الفاضلة المطلوب فيها الصلاة (قوله فانه) اي  
 الجلوس خلف المقام المانع الخ (قوله وبه جزم) اي بالتحريم (قوله والحقوابه) اي بالجلوس خلف  
 المقام (قوله ذلك) اي الجلوس (قوله بما لا يجدى) متعلق بنوزع (قوله ومنه) اي بما لا يجدى (قوله  
 التردد في المراد الخ) يعني ان التحريم يجعل الناس مترددين في الموضع الذي يراد بخلف المقام فلا تعين  
 لموضع حتى يتعلق به التحريم اه ك رد (قوله ما يصدق عليه ذلك عرفا) وضبطه بعض المتأخرين بثلاثمائة  
 ذراع اخذ من مقام المأموم مع الامام اه الشيخ محمد صالح (قوله وانه) موضع الخ (قوله به) ودوانه يلزم الخ  
 معطوف على ما من قوله بما لا يجدى ش اه سم ويصح تحطفا على قوله التردد بل هو الاقرب (قوله  
 وان صلاة سنة الطواف الخ) حال من نائب فاعل يعطل (قوله ووقوف امام الخ) اي ووقوف الخ (قوله  
 تفويته) اي ما ذكر من صلاة الطواف ووقوف الامام ويجوز ارجاع الضمير الى خلف المقام (قوله لم يعينه  
 الشارع لهما) كصلاة النفل مثلا والجلوس للاعتكاف مثلا اه سيد عمر (قوله لهما) اي الجلوس والصلاة  
 (قوله في الجلوس فيه الخ) خبر ان (قوله والكلام الخ) مستأنف (قوله لانه الخ) علة لاستثناء جلوس  
 الدعاء والضمير للدعاء قول المتن (لصلاة) او استماع حديث او وعظ اه نهاية زاد المعنى او قراءة في لوح  
 مثلا وكذا من يطالع منفرد بخلاف من يطالع لغيره اه قال ع ش قوله مر او استماع حديث الخ خرج  
 بالاستماع ما لو جلس لتعلمه بان قراه على وجه يبين فيه العلة ومعاني الاحاديث فانه حينئذ من العلم الشرعي  
 وقد تقدم ان الجالس له يصير احق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء من  
 اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلا فاذا اجتمعوا نظروا ترتيبا على اجتماعهم على الهيئة  
 المخصوصة تشويش على اهل المسجد في صلاتهم او قراءتهم منعوا ما لم ينعوا ماداموا مجتمعين فيه  
 فان فارقه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليه لم يحز لهم اقامته منه  
 اه (قوله ولو قبل دخول وقتها) كذا في النهاية والمعنى (قوله كل عبادة قاصر الخ) منه الاعتكاف وسياتي  
 ما فيه اه سم (قوله كقراءة الخ) مع قوله الاتي فلو فارقه الخ فيفيد ان من جلس في موضع لقراءة او ذكر  
 ثم فارقه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله ان يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لاني  
 وقت آخر فليتامل سم على حج أقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توضع في يوم الجمعة  
 اور مضان او غيرهما فلو احدث من يريد القراءة فيه فقام ليتطهر لم يطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك  
 متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم ففارقه ثم عاد فلا حق له اه ع ش (قوله صار احق به الخ) جواب  
 لا يشترط لان المساجد لله تعالى واعتمده مر (قوله وانه) موضع الخ هو كقوله بعدوانه يلزم الخ معطوف  
 على ما من قوله بما لا يجدى شرح مر (قوله في المتن لصلاة) او استماع حديث او وعظ سواء كان له عادة  
 بالجلوس بقرب كبير المجلس وانفع الحاضرون بقربه منه لعله ونحوه ام لا كما رجحه في الروضة شرح مر  
 (قوله كل عبادة قاصر نفعها اليه) منه الاعتكاف وسياتي ما فيه (قوله كقراءة) هذا مع قوله الاتي  
 فلو فارقه الخ فيفيد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة او ذكر ثم فارقه لحاجة ليعود لم ينقطع حقه وله

فيأولو صيبا في الصف الاول و(لم يصر احتق به في) صلاة (غيرها) لأن لزوم (٢٢١) بقعة معينة للصلاة غير مطلوب

بل ورد النهي عنه وحيث  
فلا نظر لافضلية الصف  
الاول لأن ذلك لم ينحصر  
في بقعة بعينها ولا لافضلية  
القرب من الامام أو جهة  
اليمين وان انحصر في موضع  
بعينه لما تقرر من النهي  
الشامل لهذه الصورة فزال  
اختصاصه عنها لمفارقتها  
بعد الصلاة حتى لا يالفها  
فيقع في رياء ونحوه وبه  
يفرق بين هذا ومما روي  
مقاعد الاسواق إذا عيان  
البقع فيها مقصودة تختلف  
بها الغرض ولا كذلك هنا  
وأما الجواب بأنه لو ترك له  
موضعه لزم إدخال نقص  
بقطع الصف لولم يأت إلا  
بعد الاحرام فيرد بأن يلزم  
قائله التفرقة بين يجيئه قبل  
الاقامة فيبقى حقه وبين ان  
يتأخر عنها فيبطل حقه وهم  
لم يقولوا بذلك (فلو فارقة)  
ولو قبل دخول الوقت على  
الالوجه (الحاجة) كاجابة  
داع وتجديد وضوء  
(ليعود) أو لا بقصد شيء  
فيما يظهر أخذاً مما روي  
ويحتمل الفرق (لم يبطل  
اختصاصه في تلك الصلاة  
في الاصح) فيحرم على غيره  
العالم به الجلوس فيه بغير  
إذنه أو ظن رضاه كما هو  
ظاهر (وان لم يترك ازاره)  
فيه خبر مسلم السابق أنفاً  
نعم ان اقيمت الصلاة

قول المتن ولو جلس فيه (قوله فيها) أي في الصلاة ونحوها مما مر (قوله ولو صيبا) إلى قوله وأما الجواب  
في المعنى إلا قوله أوجه التبيين إلى وبه يفرق وإلى قول المتن ليعود في النهاية (قوله في صلاة الخ) أي  
ونحوها مما مر أه نهاية (قوله للصلاة) أي ونحوها (قوله وحيث) أي حين إذ ورد النهي عنه (فلا  
نظر الخ) هذا جواب عن اعتراض الرافعي بأن ثوابها في الصف الاول أكثر أه نهاية (قوله أوجه التبيين)  
عطف على القرب (قوله لما تقرر الخ) ولأن له طريقاً إلى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع أه معنى  
(قوله لهذه الصورة) أي القرب أوجه التبيين (قوله عنها) أي البقعة (قوله لما يالفها الخ) الاولى تعلقه  
بقوله غير مطلوب بل ورد النهي عنه ويحتمل أنه متعلق بقوله زال اختصاصه الخ (قوله وبه يفرق) أي  
بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي أفاده النهي المذكور عبارة النهاية وفارق مقاعد الاسواق بأن غرض  
المعاملة يختلف باختلافها والصلاة يبقاع المسجد لا تختلف أه (قوله مقصود يختلف بها الغرض) أي مع  
عدم النهي أه سم (قوله وأما الجواب) أي عن اعتراض الرافعي المشار إلى رده بقوله السابق وحيث فلا  
نظر الخ (إدخال نقص) أي في الصلاة فإن تسرية الصف من تمامها ومجيؤه في اثناها لا يجبر الخلط الواقع  
في اولها أه نهاية (قوله قائله) أي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) أي وقرب دخول وقته  
بحيث يعد منتظر للصلاة حلي زاد القليوبي لا نحو بعد صبح لا انتظار ظهور إلا ان استمر جالساً أه يجزى  
(قوله على الالوجه) وفاقاً للمعنى والنهية (قوله وتجديد وضوء) وقضاء حاجة ورعاً أه معنى ومثلها  
فيما يظهر حضور الدرس والطواف والاكل والشرب (قوله اخذاً مما مر) أي في الجلوس في الشارع  
أه سم قول المتن (في تلك الصلاة) وما الحق بها أه نهاية أي بما اعتيد فعله بعد الصلاة من الاشتغال بالاذكار  
ونحوها والمراد منه استماع الحديث والوعظ ونحوهما ومثله ما لو اراد صلاة الضحى أو الوتر ففعل بعضها ثم  
طرات له حاجة فلا ينقطع حقه بذها به إليها إلا انها كلها تعد صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مثل ذلك  
عش (قوله فيحرم) إلى قوله كما يفهمه في النهاية (قوله فيحرم على غيره الجلوس فيه الخ) وينبغي ان المراد  
الجلوس على وجه يمنعه منه إذا جاء أه إذا جلس على وجهه انه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك سم على  
حج أقول وينبغي أن محله حيث لم يؤد جلوسه فيه إلى امتناع الاول من المجيء له حياء أو خوفاً أو الامتناع أه  
عش (قوله لخبر مسلم السابق الخ) وقول الزركشي ينبغي ان يستثنى من حق السبق ما لو قد خلف الامام  
وليس أهلاً للاستخلاف أو كان ثم من هو احق منه بالامامة فيؤخره ويقدم الا حق موضعه لخبر ليليني منكم  
اولو الاحلام والنهي ممنوع إذا صبى إذا سبق إلى الصف الاول لا يؤخر أه معنى وكذا في النهاية إلا انه علل  
بقوله إذا الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمتوهم على ان عموم كلامهم صريح  
في رده ولا شاهد له في الخبر أه (قوله نعم) إلى قوله من غير ان يرفعه في المعنى (قوله فالوجه كما بحثه  
الاذرعى سد الصف الخ) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلط الواقع قبله أه يجزى عن القليوبي  
(قوله أي وان كان الخ) عبارة النهاية ولا عبرة كما افهمه كلام المصنف بفرش سجادة له قبل حضوره  
فلغير تنجيتها برجله من غير ان يرفعه الخ (قوله أي وان كان له سجادة فينجيها الخ) ولو قبل بفرش  
له قبل حضوره كما يفعل بالروضة الشريفة وخلف المقام لم يعد لافيه من التضييق وتنجير المسجد أه  
نهاية (قوله سجادة) أي بسطها في مسجد مثلاً ومضى أو بسطت له أه معنى (قوله من غير ان يرفعهها بها

أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي اراد شغله بتلك القراءة لافي وقت آخر فليأمل (قوله مقصودة  
يختلف بها الغرض) أي مع عدم النهي (قوله وأما الجواب بأنه لو ترك الخ) قديعتبر المحجب المظنة فلا  
يرد عليه ما أورده الشارع (قوله اخذاً مما مر) أي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة)  
وما الحق بها شرح مر (قوله فيحرم على غيره العالم به الجلوس الخ) كذا شرح مر وينبغي ان المراد  
الجلوس على وجه يمنعه منه إذا جاء أه إذا جلس على وجهه انه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك (قوله

واتصلت الصفوف فالوجه كما بحثه الاذرعى سد الصف مكانه أي وان كان له سجادة فينجيها برجله من غير ان يرفعهها بها عن الارض

عليه حينئذ لكن خالفه المتولي فقال لورفعه برجله ليعرف جنسه ولم يأخذه فضاع لم يضمه لانه لم يحصل في يده وايد شارح هذا بان رفع السجادة برجله غير مضمّن اه وفيه نظر لان صورتها من جزئيات ما قاله المتولي الا ان ثبت عن الاصحاب انهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضعفا لما افهمه كلام البغوي اما اذا فارق لا لعذر اوبه لا ليعود فيبطل حقه مطلقا وخرج بالصلاة جلوسه لا اعتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة والالم يبطل حقه بخروجه اثناء الحاجة ﴿فائدة﴾ اقي القفال بمنع تعليم الصبيان في المسجد لان الغالب اضرارهم به وكانه في غير كامل التمييز اذا صانهم المعلم عملا ليليق بالمسجد ويمنع جالس به اتخذه لنحو بيع او حرفة ومستطرق حلقة علم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط) وهو ما بيني لنحو سكنى المحتاجين فيه واشتهر عرفا في الزاوية وانه قد ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة وقد ترادف الرباط فيعمل فيها بعرف محلها المطرد والا فعرّف اقرب محل اليه كما قياس نظائره (مسبل)

(الخ) قضيته عدم جواز ذلك (قوله ثلاث تدخل الخ) يقتضى خلافه وهو الظاهر لانها وضعت بغير حق فلا مانع من ازالته وان دخلت في ضمانه اه عش (قوله لورفعه) اي الشيء المطروح (قوله هذا) اي قول المتولي (قوله وفيه نظر) اي التايد بما ذكر (قوله لان صورتها) اي السجادة (من جزئيات الخ) اي في تأييد قول المتولي بما صادرة (قوله بما ذكر فيها) اي السجادة (قوله فيكون) اي ما ذكر فيها (قوله اما اذا فارق لا لعذر الخ) محترز قول المتن لحاجة ليعود (قوله لا ليعود) قياس ما بحثه ان يقول بقصد ان لا يعود اه سيد عمر (وله وخرج بالصلاة) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله فائدة الى ويمنع (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلا فان لم ينو قدر ابطل حقه بمفارقة والالم يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاثان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم قوله وان خرج الخ المناسب اسقاط الواو (قوله بطل حقه بخروجه) ظاهره وان نوى العود حالة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف انه اذا خرج على نية ان يعود لم يحتج الى تجديد نية اذا عاد وعليه فينبغي ان لا يبطل حقه في هذه الحالة اه عش (قوله والالم يبطل الخ) عبارة المغنى ولو نوى اعتكاف ايام في المسجد فخرج لما يجوز الخروج له في الاعتكاف وعاد كان احق بموضعه وخروجه لغير ذلك ناسيا كذلك كما بحثه شيخنا اه وقوله وخروجه الخ في النهاية مثله (قوله وكانه) اي افتاء القفال (قوله اذا صانهم) اي كامل التمييز (قوله ويمنع) اي ندبا اه سم عبارة المغنى والنهية ويندب منع من يجلس في المسجد لمبايعة وحرقة اذ حرمة تاتي اتخاذه حائوا ولا يجوز الارتفاق بحريم المسجد اذا اضر باهله ويندب منع الناس من استطراق حلق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها وقبراهم اه قال عش قوله من يجلس اي مثلا وقوله او حرفة اي لا تليق بالمسجد كخياطة بخلاف نسخ كتب العلم ونحوها وقوله ولا يجوز الارتفاق اي يحرم جلوسه حينئذ للاضرار المذكور اه وقوله بخلاف نسخ الخ قد يخالف قول السيد عمر مانصه قوله لنحو بيع صادق ببيع الكتب والمصاحف وقوله وحرقة صادق بالكتاب وهو واضح فيها وان عمت بهما البلوى اه الا ان يحمل الاول على النسخ لنفسه بلا قصد نحو البيع او لغيره بلا قصد عوض ويحمل الثاني على خلافه او على نسخ نحو العروض والقصص الغير الصادقة قول المتن (ولو سبق رجل) اي مثلا (قوله فيعمل فيها الخ) يعني لو قال شخص جعلت هذه البقعة زاوية يعمل بعرف محلها بان الزاوية تطلق في ذلك على اي منها اه كردى (قوله وفيه شرط) الى الفصل في النهاية الا قوله وهي بالعجمية ديار الصوفية (قوله وفيه الخ) اي من سبق الى ذلك قول المتن (او صوفي) وهو واحد الصوفية اه مغنى (قوله هي بالعجمية الخ) عبارة المغنى وهو مكان الصوفية اه (قوله ديار الصوفية) الاولى ان يقال هي للصوفية كالمدرسة للعلماء لانها دار عظيمة تشتمل على محل متسع يجتمع فيه الشيخ ومريدوه للصلاة ونحوها وعلى اماكن مختصرة تحتل فيها كل شخص على انفراد للذكر ونحوه ويشبه انها ترادف الزاوية عند العرب وكان اصلها خانة آكاه ومعناه بيت صاحب الحضور والشعور لان الذين هم اهلها حقيقة استشعروا حقيقة الامر على ما هو عليه ثم تحققوا وقاموا بقضية ما عرفوا اه سيد عمر (قوله وان لم يترك متاعا ولا ثابا) ولم ياذن الامام اه نهاية عبارة المغنى سواء اخلف فيه غيره ام متاعه ام لا وسواء ادخله باذن الامام ام لا الا ان

لثلاث تدخل في ضمانه الخ (كذا مر (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس لقراءة مثلا فان لم ينو قدرا بطل حقه بمفارقة والالم يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاثان بما قصده وان خرج لحاجة وعاد (قوله والالم يبطل حقه بخروجه اثناء الحاجة) زادم في شرحه كما لو خرج لغيرها ناسيا كما بحثه شيخ الاسلام اه وعبارة الروضة وينبغي ان يقال له الاختصاص بموضعه ما لم يخرج من المسجد ان كان اعتكافا مطلقا الخ (قوله ويمنع جالس به) اي ندبا كما في شرح مر وفيه ايضا ومن الانتفاع بحريمه ان اضر باهله (قوله في المتن لم يزعج) سواء اذن له الامام ام لا شرح مر

شرط

وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي (او فقيه الى مدرسة) او متعلم قرآن الى ما بيني له (او صوفي الى خانقاه) وهي

بالعجمية ديار الصوفية (لم يزعج ولم يبطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه) من الاعذار وان لم يترك متاعا ولا ثابا للعموم خبر مسلم

وقيد ابن الرفعة بما إذا لم يكن لذلك ناظر أو استأذنه وإلا فلا حق له عملاً بالعرف في ذلك ويوافقه اعتبار المصنف كابن الصلاح أذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى أذنه في ذلك وينبغي حمله على ما إذا اعتيد عدم اعتباره ومتى عين الواقف مدة لم يرد عليها إلا إذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لأن العرف يشهد بان الواقف لم يرد شعور مدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه قاله ابن عبد السلام وعند الإطلاق ينظر إلى الغرض المبني له ويعمل بالمعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لأن العادة المطردة في زمن الواقف إذا علم بها تنزل منزلة شرطه فيزجج متفقاً ترك التعلم وصوفي ترك التعبد ولا يزداد في رباط مارة على ثلاثة أيام إلا أن عرض نحو خوف أو تلج فيقيم لا نقضاً له ولغير أهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مائها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الأوجه وافهم ما ذكر في العادة أن بطلان الأمانة المعهودة الآن في المدارس حيث لم يعلم فيها شرط واقف تمنع استحقاق معلومها إلا أن عهده تلك البطالة في زمن الواقف حالة

شرط الواقف أن لا يسكن أحد إلا بأذن الإمام أه أي أو ناظره أو شيخه أو مدرسه (قوله وقيد ابن الرفعة الخ) عبارة المغني (تنبيه) ظاهر قوله لو سبق الخ أنه لا يحتاج في الدخول إلى إذن الناظر وليس مراداً للعرف كما أفتى به ابن الصلاح والمصنف وإن حمله ابن العمد على ما إذا جمل الواقف للناظر أن يسكن من شاء ويمنع من شاء لما في ذلك من الافتيات على الناظر وإن سكن بيتاً وغاب ولم تطل غيبته عرفاً ثم عاد فهو باق على حقه وإن سكنه غيره لأنه الفقه مع سبقه إليه ولا يمنع غيره من سكناه فيه مدة غيبته على أن يفارقه إذا حضر فإن طال غيبته بطل حقه اه (قوله ويوافقه) أي التقييد المذكور (قوله أذنه) أي الناظر (قوله حمله) أي ما قاله المتولى (قوله ومتى عين) إلى قوله ما لم ينقص الماء في المغني إلا قوله إلا إذا إلى وعند الإطلاق وقوله في مثله إلى فيزجج وقوله وصوفي ترك التعبد (قوله شعور مدرسته) أي خلوها اه ع (قوله قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله الخ (قوله تنزل منزلة شرطه) إذا أراد خلافه لذكر اه ع (قوله فيزجج متفقاً الخ) عبارة المغني فيقيم الطالب في المدرسة الموقوفة على طلبة العلم حتى يقضى غرضه أو يترك التعلم والتحصيل ويؤخذ من هذا كما قاله السبكي أنه إذا نزل في مدرسة أشخاص للاشتغال بالعلم وحضور الدرس وقدر لهم من الجأمة ما يستوعب قدر ارتفاع وقفها لا يجوز أن ينزل زيادة عليهم بما ينقص ما قدر لهم من المعلوم لما في ذلك من الأضرار بهم وفي فوائد المذهب للفارق يجوز للفقهاء الإقامة في الربط وتناول معلومها ولا يجوز للتصوف القعود في المدارس واخذ شيء منها لأن المغني الذي يطلق به اسم المتصوف موجود في حق الفقيه وما يطلق به اسم الفقيه غير موجود في الصوفي اه (قوله فيزجج متفقاً ترك التعلم الخ) ظاهره ولو اطردت العادة حالة الوقف بعدم ازعاج من ذكر وعلم بها الواقف ولم يذكروا خلافها فليراجع (قوله إلا أن اعرض الخ) أي إلا إذا لم يكن ثم يجلس مكانه إذا خرج أخذاً مما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ اه ع (قوله ولغير أهل المدرسة الخ) عبارة المغني ويجوز لكل أحد من المسلمين دخول المدارس والأكل والشرب والنوم فيها ونحو ذلك مما جرى العرف به لا السكنى إلا لفقيه أو بشرط الواقف (فرع) النازلون بموضع في البادية في غير مرعى البلد لا يمنعون ولا يزارحون بفتح الحاء على المرعى والمرافق إن ضاقت فإن استأذنوا الإمام استيطان البادية ولم يضربوا لهم باب السيل راعى الإصلاح في ذلك وإذا نزلوا بها بغير إذن وهم غير مضرين بالسابلة لم يمنعهم من ذلك إلا أن ظهر في منعه مصلحة فله ذلك اه (قوله ما اعتيد الخ) وقع السؤال هل يجوز لنا تمكين الدمي من التخلي والاعتساف في فسقية المساجد إذا كانت خارجة عن المستجد أو يتمتع والجواب يجوز أخذاً من قول الشارح لأن العادة المطردة في زمن الواقف الخ فإن مثل هذا جار بين الناس من غير تكثير فيحمل على أنه كان في زمن الواقف وعلمه ولم يشرط في وقفه ما يخالفه اه ع (قوله في الأخذ المذكور وقفة بل قد ينافي قوله فيحمل الخ ما يأتي آنفاً في مسألة البطالة (قوله ما اعتيد فيها الخ) وهل للغير ذلك وإن منعه أهلها وهل لهم المنع وإن لم يحصل ضرر يحرر شوبرى والذي يؤخذ من ع (قوله على م) أنه لم يشرط الواقف الاختصاص جازد خول غيرهم بغير إذنهم وإن شرطه لم يحز بغير إذنهم فإن صرح بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف قطعاً أي لا يجوز ولو باذنهم اه بجريه وقوله إن لم يشرط الواقف الخ أي ولم تطرد العادة في زمنه بالمنع مع علمه به أخذاً مما مر في الشرح كالنهاية (قوله استحقاق معلومها) أي معلوم أيام البطالة اه ع (قوله أما خروجه) إلى المتن في المغني كما مر (قوله كالمو كان لعذر وطالت الخ) قال في السكندر ولو اتخذ مسكناً ازجج منه سم على حج أي على خلاف غرض الواقف من إعداده للطلبة المشتغلين بالعلم ليستعينوا بسكناه على حضور الدرس ونحوه اه ع (قوله ولغيره الجلوس الخ) أي ولو خرج لعذر ولم تطل غيبته كما مر عن المغني

(قوله وقيد ابن الرفعة الخ) كذا شرح م (قوله وينبغي حمله الخ) كذا شرح م (قوله على الأوجه) اعتمده م (قوله كالمو كان لعذر وطالت غيبته عرفاً) قال في السكندر ولو اتخذ مسكناً ازجج منه

الوقف وعلم بها أما خروجه لغير عذر فيبطل به حقه كالمو كان لعذر وطالت غيبته عرفاً ولغيره الجلوس محله حتى يحضر

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (المعدن) هو حقيقة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر اظهر او باطنا سميت بذلك لعدون اى إقامة ما أثبتته الله فيها والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلا علاج) في بروزه ولانما العلاج في تحصيله (كنفط) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله (٢٢٤) اصله عين تجرى فاذا جمد ماؤها صار كبريتا واعزه الاحمر ويقال انه من الجوهر ولهذا يضيء

في معدنه (وقار) أى زفت (وموميا) بضم أوله وبالمد وحكى القصر شيء يلقبه الماء في بعض السواحل فيجمد ويصير كالقار و قيل حجارة سود بالين ويؤخذ من عظام موتى الكفار شيء يسمى بذلك وهو نجس (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه قدور الطبخ (واحجار رجا) وحص ونورة ومدرو ونحوها قوت وكحل وملح مائي وجبلى لم يحوج لى حفرو تعب والحق به قطعة نحو ذهب اظهرها السيل من معدن (لا يملك) بقعة ونيل (بالاحياء) لمن عليه قبل احيائه (ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر ولا اقطاع) بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالماء والكلا لما صح انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قطع رجلا ملح مارب اى مدينة قرب صنعاء كانت بها بلفيس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء العد اى بكسر أوله لا انقطاع لمنعه قال فلا اذن وللإجماع على منع اقطاع مشاريع الماء وهذا مثلها بجامع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله في بيان حكم) إلى قول المتن فان ضاق في النهاية لا قوله اى وهى الاشجار الى وصيد البحر وقوله لكن اشارة الى فالاول بحمله (قوله في بيان حكم الخ) اى وما يتبع ذلك كقسمة ماء القناة المشتركة اه ع ش (قوله الاعيان المشتركة) اى الاستفادة من الارض نهاية ومعنى (قوله اودعها) اى اودع فيها على الحذف والايصال (قوله والمراد ما فيها) اى فيكون مجازا اه ع ش اى مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال وقال المغنى وقد مر في زكاة المعدن انه يطلق على المخرج وهو المراد هنا وعلى البقعة واذا كان كذلك فلا تساهل في عبارة المصنف كما قيل اه (قوله جوهره) تقديره لا يناسب قوله والمراد ما فيها (قوله وانما العلاج في تحصيله) اى وانما العمل والسعى في تحصيله قد يسهل وقد لا يسهل اه معنى (قوله بكسر أوله) الى قوله والحق به فى المغنى (قوله بكسر أوله) ويجوز فتحه اى واسكان الفاء فيهما اه معنى (قوله فاذا جمد) من باب نصر ودخل اه مختار اه ع ش (قوله ويقال انه) اى الاحمر (قوله يضيء في معدنه) فاذا فارقه زال ضوءه اه معنى (قوله اى زفت) ويقال فيه قير اه معنى (قوله حجارة سود الخ) خفيفة فيها تجويف اه معنى (قوله يسمى بذلك) اى وليس مراد هنا كما هو ظاهر لان الكلام في المعادن التى تخرج من الارض اه ع ش (قوله وهو نجس) اى متجسس اه نهاية (قوله لم يحوج الخ) اى الملح وسيدكر محترزه (قوله والحق به) اى المعدن الظاهر ع ش وكردى قول المتن (لا يملك بالاحياء) خبر قوله المعدن (قوله ولا يثبت فيه اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر اه معنى (قوله لمن عليه الخ) سيدكر محترزه قيل قول المصنف فان ضاق الخ (قوله بالرفع) الى قوله وللإجماع فى المغنى الا قوله اى فقال وقوله اى الى قال (قوله بالرفع) اى عطفًا على اختصاص (قوله مارب) كنزل (قوله اى مدينة) الاولى وهى مدينة (قوله اى) الاولى تاخير عن قوله اوله (قوله قال فلا اذن) وظاهر هذا الحديث وكلام المصنف انه لا فرق فى الاقطاع بين اقطاع التملك واقطاع الارفاق وهو كذلك وان قيد الزركشى المنع بالاول معنى ونهاية وفى سم عن شرح الروض ما يوافقه ويأتى فى الشرح قيل قول المصنف ومن احياموا اتاما فيفده (قوله واخذها الخ) عطف على الحاجة (قوله ويمتنع ايضا) الى قوله وفى الانوار فى المغنى (قوله ويمتنع ايضا) اقطاع وتحجر ارض لاخذ نحو حطبها الخ) مع الجمع الآتى فى الشرح مخصص لما تقدم من جواز اقطاع الموات ولو تملكها فيكون محله فى موات لم يشتمل على شيء من الاعيان التى تعم الحاجة اليها كالحطب والكلا والصيد واشتمل عليها ولكن قصد بالاقطاع الارض ودخل ما ذكر تبعًا وعليه فواضح ان الاقطاع انما يجوز بالمصلحة فحيث كان الاقطاع المذكور مضرا بغيره مما يقرب الى الموات المذكور من بادية او حاضرة فينبغى منعه اه سيد عمر (قوله نحو حطبها الخ) اى كحجرها وتراها وحشيشها وصنغ وثمار اشجارها (قوله وبركة) بكسر الباء وضمها اه ع ش (قوله اى وهى) اى الايكة ولا حاجة الى الجمع بينهما (قوله وصيد البر الخ) عطف على الايكة (قوله وجواهره) اى البحر (قوله ومنه) اى من المشترك المذكور (قوله ما ذكره) اى الانوار (قوله لكن اشارة الخ) عبارة النهاية ويمسك الجمع بحمل الاول على

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله فى المتن ولا اقطاع) قال الزركشى والظاهر ان هذا فى اقطاع التملك اما اقطاع الارفاق فيجوز لانه ينتفع به ولا يضيق على غيره وما قاله فيه نظر كذا فى شرح م ر وفى شرح م ر بعد قول المتن ولا اقطاع ما نصه لا تملكها ولا ارتفاقا اه (قوله فقال رجل الى قوله فلا اذن) قضية الخبر جواز اقطاع غير العد فهل الحكم عندهم كذلك ولعل الجواب حل ما اقتضاه الخبر على نحو ما يأتى

ويمتنع ايضا اقطاع وتحجر ارض لاخذ نحو حطبها أو صيدها وبركة لاخذ سمكها وفى الانوار ومن المشترك بين الناس الممتنع على الامام اقطاعه الايكة وثمارها اى وهى الاشجار النابتة فى الاراضى التى لا مالك لها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يليقه البحر من العنبر فهو لاخذ لا حق لولى الامر فيه خلاف ما يتوهمه جملة الولاة اه ويأتى فى اللقطة تفصيل فى العنبر ويتانى ما ذكره فى الايكة وثمارها ما فى التنبيه من ان من احياموا اتا ملك ما فيه من النخل وان كثر لكن اشارة بعضهم الى الجمع بقوله



ما فيه مقر وجري عليه الاصحاب وعلوه بانه تابع وفارق المعدن الظاهر بانه مشترك بين الناس كالمناهل والكلا والخطب والاجماع منعقد على منع اقطاع مشارع الماء فكذا المعدن الظاهر بجامع الحاجة العامة واخذها بغير عمل (٢٣٥) اه فالاول محمله ما اذا قصد الايكة لا عملها

والثاني محمله ما اذا قصد احياء الارض المشتملة على ذلك فعلم ان من ملك ارضا بالاحياء ملك ما فيها حتى الكلا واطلاقيهما انه لا يملك يذبحى حمله على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه هو احق به اما اذا لم يعلم به الا بعد الاحياء فيملكه بقعة ونيلا لاجمعا على ما حكاه الامام واما ما فيه علاج كان كان بقرب الساحل بقعة لو حفرت وسبق الماء اليها ظهر الملح فيملك بالاحياء وللزام اقطاعها (فان ضاق نبه) أى الحاصل منه عن اثنين تسابقا اليه ومثله في هذا الباطن الاتي (قدم السابق) منها اليه لسبقه وانما يقدم (بقدر حاجته) عرفا فياخذ ما تقتضيه عادة امثاله ويبطل حقه بانصرافه وإن لم ياخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالاصح ازعاجه) لشدة الحاجة إلى المعادن وبه فارق ما مر في نحو مقاعد الاسواق ومحل الخلاف ان لم يضر الغير والازعاج جزما (فلو جاء آ) اليه (معا) أو جهل السابق (أقرع) بينهما وإن كان احدهما غنيا (في الاصح) لاذلا مرجح وان وسعها اجتماعا وليس لاحدهما ان ياخذ اكثر من الاخر لا رضاه كذا في

قصد الايكة دون محلها والثاني على قصد احياء الارض المشتملة على ذلك فيدخل تبعا اه (قوله ما فيه) أى التنبيه مقرر اى في المذهب (قوله فالاول) اى ما في الانوار و (قوله والثاني) اى ما في التنبيه (قوله فعلم) اى من هذا الجمع (قوله واطلاقيهما) اى الشيخين (انه لا يملك) اى الكلا (قوله وعلى عدم ملكه) اى نحو الكلا بالاحياء والافطاع اصالة (قوله هو احق به) قضيته انه ياتى بمأخذ بلا إذن وفيه وقفة (قوله اما اذا لم يعلم الخ) محترز قوله السابق لمن عليه قبل احيائه (قوله على ما حكاه الامام) التبري انما هو بالنسبة لحكاية الاجماع خاصة والا فالحكم مسلم كما يعلم بما يأتى اه رشيدى (قوله وأما ما فيه) الى قوله ويبطل حقه في المغنى (قوله واما ما فيه علاج الخ) عبارة المغنى واما البقاع التى تحفر بقرب الساحل ويساق اليها الماء فينقعد فيها ملحافيجوز احيائها واطلاقيهما اه (قوله كان كان بقرب الساحل الخ) لعله ادخل بالكاف ما اذا كان الملح الجبلي في باطن الارض فاحتاج اخراجه الى حفر الارض وكسر الملح بنحو المطرقة فليراجع (قوله فيملك بالاحياء) اى ولو مع العلم بها وليس الباطن كذلك اه ع ش (قوله وللزام اقطاعها) والأقرب للرافق والتعليك لانها تملك بالاحياء اه ع ش (قوله أى الحاصل) الى قوله فيملكه دون بقعته في النهاية الا قوله ومن ثم الى وخرج وقوله بخلاف الركاز قول المتن (قدم السابق) اى ولو ذميا ونقل عن شيخنا الزياى ما يوافقه اه ع ش قول المتن (بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره او سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك سم على حج اقول الأقرب باعتبار عادة الناس ولو للتجارة اه ع ش و اقول يصرح بهذا قول المغنى ويرجع فيها الى ما يقتضيه عادة امثاله كما قاله الامام و اقره اوقيل ان اخذ لغرض دفع فقر او مسكنة مكن من أخذ كفاية سنة أو العمر الغالب على الخلاف الآتى في قيم الصدقات اه قول المتن (فالاصح ازعاجه) ان زوحم على الزيادة لان عكوفه عليه كالتحجر نهاية ومغنى قال ع ش قوله فالاصح ازعاجه اى وعليه فلو اخذ شيئا قبل الازعاج هل يملكه ام لا فيه نظر والأقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحا وقوله لم ران زوحم اى فان لم يزاحم لم يتعرض له لكن مقتضى التعليق بان عكوفه عليه كالتحجر يقتضى انه لا يفرق فانه مادام مقيما عليه يهاب فلا يقدم عليه غيره وان احتاج اه (قوله وبه فارق) اى بالتعليل (قوله فلو جاء اليه معا) اى ولم يكف الحاصل منه لحاجتها أو تنازعا في الابتداء نهاية ومغنى قول المتن (أقرع) أى وجوب اه ع ش (قوله وان كان احدهما غنيا) عبارة المغنى والنهاية ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان ياخذ احدهما للتجارة والآخر للحاجة وهو المشهور ولو كان احدهما مسلما والآخر ذميا قدم المسلم كما بحثه الاذرعى نظير ما مر في مقاعد الاسواق اه وقولها ولو كان احدهما الخ ذكر سم عن شرح الروض مثله ويفيده ايضا قول الشارح اذ لا مرجح قال ع ش قوله لم ر قدم المسلم اى وان اشتدت حاجة الذمى لان ارتفاقه انما هو بطريق التسبغ لنا اه قول المتن (مالا يخرج) أى لا يظهر جوهره اه مغنى (قوله وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت في امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون التقدير ثم واحجار ياقوت فليحرر اه سم وقوله وتقدم ذكر الياقوت الخ اى في بعض نسخ الشارح بعد قوله ومدر (قوله كما قالاه) عبارة النهاية واعد في التنبيه الياقوت من المعادن الظاهرة وجري عليه الديميرى والمجزوم به في الروضة واصلها انه من الباطنة اه قال ع ش حل سم على حج القول بانه من الظاهر على ان اراد احجاره والقول بانه من الباطن على نفس الياقوت فليراجع اه اقول الذى يخبر به العدد المتواتر من أهل بلد معدن الياقوت أنه بحفر معدنه يخرج بنفسه وليس له حجر

في قوله كان كان بقرب الساحل بقعة الخ (قوله فيملكه بقعة ونيلا) كذا مر (قوله في المتن بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه او اسبوعه او شهره او سنته او عمره الغالب او عادة الناس من ذلك (قوله في المتن فلو جاء معا اقرع) قال في شرح الروض فلو كان احدهما مسلما فالظاهر كما قال الاذرعى انه كظهيره فيما مر في مقاعد الاسواق اه (قوله وياقوت) وتقدم ذكر الياقوت في امثلة الظاهر اللهم الا ان يكون

الجواهر وحمل على اخذ الاكثر من البقعة لا النيل

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - سادس )

فله أخذ الاكثر منه (والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس) وفير وزج وياقوت كما قالاه

وسائر الجواهر المشوثة في الارض (لا يملك) (٢٢٦) محله (بالحفر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في موات على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر

وفارق الموات بأن احياءها متوقف على العارة وهي مناسبة لها و احياءه متوقف على تخريبه بالحفر وهو غير مناسب له ومن شملوا استقلال بالاحياء لم يملك مطلقا كما عليه السلف والخالف وخرج بمحله نيله فيملك بغير اذن الامام بالاخذ قطعاً لا قبل الاخذ على المعتمد وافهم سكوته عن الاقطاع هنا جوازه وهو الاظهر للتابع لكن اقطاع ارفاق لا تملك نعم لا ثبت فيه اختصاص بتحجير لا لظاهر (ومن احياء مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه) بقعة ونيلا لانه من اجزاء الارض التي ملكها بالاحياء بخلاف الركاز ومع ملكه للبقعة لا يملك ما فيها قبل اخذه على ما قاله الجوري وقضية كلام السبكي تضعيفه وهو الاوجه وخرج بقوله فظهر المشعر بانه لم يعمله حال الاحياء مالو عليه وبني عليه دار امثلا فيملكه دون بقعته لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة فالقصد فاسد ومع ملكه له لا يجوز له بيعه لان مقصوده النيل وهو مجهول وبما قرره في المعدنين وبقعتهما من ملكه للنيل عند العلم في الباطن والبقعة عند الجهل فيها على المعتمد من اضطراب في ذلك يعلم ان في تقيده بالباطن هنا فائدة

هو كامن في صلبه (قوله وسائر الجواهر الخ) كالرصاص والعقيق نهاية ومعنى قول المتن (والعمل) هو اعم من الحفر اه عش (قوله مطلقا) اي بقعة ونيلا كرهى وهذا ينافي قول الشارح والنهاية ر المغنى محله وقولهم الاق وخرج بمحله نيله الخ فعنى الاطلاق هنا اخذ من عبارة المغنى والنهاية الاتية انفساواء قصد به التملك ام لا (قوله ولا بالاحياء) احياء المعدن ان يحفر حتى يظهر النيل اه كرهى (قوله على ما يأتي) اي في قوله لو استقل بالاحياء الخ اه كرهى ويجوز ان المراد في قوله وخرج بمحله الخ كما هو المتعين في عبارة النهاية (قوله وفارق الموات الخ) عبارة النهاية والمغنى والثاني يملك بذلك إذا قصد التملك كالموات و فرق الاول بان الموات يملك بالمعارة وحفر المعدن تخريب اه (قوله بان احياءها) اي الموات والثاني بتاويل الارض وكذا ضمير قوله لها الاق (قوله و احياءه) اي المعدن (قوله لو استقل بالاحياء) اي باحياء محل المعدن دون انضمام شيء من اطرافه (قوله مطلقا) اي بقعة ونيلا اي قبل اخذه بقرينة ما بيده (قوله وافهم) الى قوله ومع ملكه في المغنى (قوله هنا) اي في المعدن الباطن (قوله للتابع) اي لانه عليه السلام قطع بلال بن الحرث المعادن القبلية رواه أبو داود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع يضم الفاء واسكان الراء اه معنى (قوله ونيلا) فيه مع قوله الاق ومع ملكه الخ شيء اه سم (قوله بخلاف الركاز) خلافا للنهاية عبارة سم قوله بخلاف الركاز يتأمل هذا فانهم قالوا في زكاة الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالتبع لم يزل ملكه منه فانه مدفون منقول اه سم (قوله وهو الاوجه) وفاق للنهاية والمغنى (قوله فيملكه دون بقعته) وأرجح الطريقين انه لا يملك شيئا من البقعة والنيل خلافا للكفاية محلي ونهاية ومعنى وسم (قوله فالقصد فاسد) لتأنيته الى حرمان غيره من الانتفاع اه عش (قوله ومع ملكه الخ) اي في صورتى الجهل والعلم على مختار الشارح وفي صورة الجهل فقط على مختار غيره فهو حينئذ راجع الى منطوق المتن كما هو صريح صنيع المغنى حيث ذكره عقبه (قوله لا يجوز له بيعه الخ) فلو قال مالك لشخص ما استخرجته منه فهو لي ففعل فلا اجر له او قال له فهو بيننا فله اجر النصف او قال له كله لك فله أجرته والحاصل بما استخرجته في جميع الصور للمالك لانه هبة مجهول اه معنى (قوله وبما قرره في المعدنين وبقعتهما الخ) عبارة المغنى والنهاية وخرج بالباطن الظاهر فلا يملكه بالاحياء ان علمه اما اذا لم يعلمه فانه يملكه الحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وان افهمت عبارة المصنف ان الظاهر لا يملك مطلقا واما بتعة المعدنين فلا يملكها بالاحياء مع علمه بهما الفساد قصد لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأناو نحوها (تنبه) انما خص المصنف المعدن بالذكر لان الكلام فيه والافق ملك ارضا بالاحياء ملك طبقاتها حتى الارض السابعة اه عبارة البجيرمي المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا بقعتهما وان جهلما ملكهما وبقعتهما يادى وسلطان وشورى اه قول المتن (والمياه المباحة الخ) عبارة الروض وهي اي المياه قسما مختصة وغير ما فغير المختصة كالأودية والانهار فالناس فيها سواء ثم قال (فرع) وعمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل من الناس بناء

التقدير ثم وأحجار يا قوت فليحرر (قوله وخرج بمحله الخ) كذا شرح مر (قوله ونيلا) فيه ومع الخ شيء (قوله بخلاف الركاز) يتأمل هذا فانهم قالوا في زكاة الركاز انه لو وجد بملك شخص فهو لذلك الشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى ان ينتهي الامر الى المحي فيكون له وان لم يدعه لانه بالاحياء ملك ما في الارض وبالبيع لم يزل ملكه عنه فانه مدفون منقول اه (قوله وهو الاوجه) اعتمده مر (قوله فيملكه دون بقعته) أرجح الطريقين انه لا يملك شيئا خلافا لما في الكفاية (قوله وبما قرره في المعدنين وبقعتهما) عبارة شرح مر وخرج بالباطن الظاهر فلا يملكه بالاحياء كما علم بما مر ان علمه لم يعلمه ملكه والحاصل ان المعدنين حكمهما واحد وبقعتهما لا تملك بالاحياء مع علمه لان المعدن لا يتخذ دارا ولا مزرعة ولا يستأنا انتهت (قوله في المتن والمياه المباحة من الاودية) عبارة الروض وهي اي المياه قسما مختصة وغيرها

قنطرة وورحى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمر ان فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لكل من الناس بناء قنطرة وورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمر ان القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ونهى انه ينبغي تقيد جواز الرحى في الموات بان لا يضر المنتفع بالنهر لأن حریم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة والرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حریم النهر والبناء فيه إلا ان يحاج بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحریمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو بيت في حریمه الار تفاق حيث لا تضرر لاحد به ولا يجرى ذلك في بناء بيت بمنى لذلك حيث لا تضرر به اه سم وقوله فرع و عمارة هذه الانهار الخ في المغنى نحوه وقوله فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع اى جاز مطلقا ان كان العمران واسعا وباذن الامام ان كان ضيقا اه معنى وقوله إلا ان يحاج الخ قد قدم هو نفسه جوابا اخر في شرح و حریم البئر نصه قوله فلا يحل البناء فيه أى ولو لمسجد ويهدم انظر مع ماسياقى على قول المصنف والمياه المباحة عن الروض من جواز بناء الرحى على الانهار واورده على مرقا جاب على الفور بحمل ما يأتى على ما يفعل للار تفاق ولا يقاس به الدوا للار تفاق لأن شان الرحى ان يعم نفعها بخلاف الدار فليراجع وليحررها وقد يندفع بذلك الجواب ما يستلزمه جوابه هنا من جواز بناء البيوت في حریم الانهار وفي منى للار تفاق المخالف لصريح كلامهم كما مر عن عرش في مبحث تظليل المقعد (قوله بان لم تملك) الى قوله ولو يعمل فيما جهل في المغنى إلا قوله وصح إلى فلا يجوز و الى قول المتن فان اراد في النهاية الا قوله وفيه نظر الى وفيمن له (قوله من الموات) بيان لنحو الجبال (قوله و سيول الامطار) عطف على الاودية (قوله فلا يجوز لاحد تحجرها ولا للامام اقطاعها) بالا لاجماع نهاية ومعنى (قوله ولا للامام اقطاعها) اى لا اقطاع تملك ولا ارفاق كما مر في الشرح (وعند الازدحام وقد ضاق الماء) عبارة المغنى فان ضاق وقد جا أمعا قدم العطشان لحرمة الروح فان استويا في العطش او في غيره فرع بينهما وليس للقار ع ان يقدم دوا به على الآدميين بل اذا استويا استوفت القرعة بين الدواب ويحمل على القرعة المتقدمة لانها جنسان وان جا آمرتين قدم السابق بقدر كفايته إلا ان يكون مستقيا الدوا به والمسبوق عطشان فيقدم المسبوق قال الزركشى ولو كان على الماء المباح قاطنون فاهل النهر اولى به وفي معنى ذلك حافات المياه التي تعم جميع الناس الار تفاقها فلا يجوز تملك شئ منها باحياء ولا بابتاع من بيت المال ولا بغيره وقد عمت البلوى بالا بنية على حافات النيل كما عمت بها بالقرافة مع انها مسجلة اه (قوله وليس) الى قوله بل في النهاية مثله (قوله او مشرعه) اى طريقه اه عرش (قوله وإلا) اى وان لم يكن سبق بان جا أمعا (قوله وعطشان الخ) أى ويقدم عطشان ولو كان مسبوqa على غيره أى ولو أدى ذلك إلى هلاك الدواب حيث كان الآدمى مضطرا اه عرش (قوله وطالب شرب الخ) اى يقدم طالب شرب ولو كان مسبوqa على الخ (قوله ما جهل اصله) اى لم يدرك انه حفر او انحفرا اه معنى (قوله ومحل) اى محل الحكم بمملوكة الماء المجهول الاصل لمن هو في يده عبارة النهاية ومحل كما قاله الازدعى اذا كان الخ

فغير المختصة كالاودية والانهار فالناس فيها سواء ثم قال فرع و عمارة هذه الانهار من بيت المال ولكل أى من الناس بناء قنطرة وورحى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمر ان فالقنطرة كحفر البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤها ان لم يضر بالملك اه وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي بحافات النيل لقوله لكل بناء قنطرة وورحى عليها بل وبحافات الخليج بين عمر ان القاهرة لقوله والرحى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقيد جواز الرحى في الموات بان لا يضر المنتفع بالنهر لأن حریم النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد يشكل جواز بناء القنطرة والرحى في الموات والعمران بامتناع احياء حریم النهر والبناء فيه إلا ان يحاج بان الممتنع التملك بالاحياء واما مجرد الانتفاع بحریمه بشرط عدم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو

بان لم تملك (من الاودية)  
كالنيل (والعيون في الجبال)  
ونحوها من موات وسيول  
الامطار (يستوى الناس  
فيها) لخبر أنى داود الناس  
شركاء في ثلاثة الماء والكلأ  
والنار وصح ثلاثة لا يمتنع  
الماء والكلأ والنار فلا  
يجوز لاحد تحجرها ولا  
للإمام اقطاعها اجماعا  
وعند الازدحام وقد  
ضاق الماء او مشرعه يقدم  
السابق ولا أقرع وعطشان  
على غيره وطالب شرب  
على طالب سقى أو ليس  
من المباحة ما جهل أصله  
وهو تحت يد واحد أو  
جماعة لأن اليد دليل الملك  
قال الازدعى ومحل ان  
كان منبعه منه من مملوك لهم

بخلاف ما منعه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فإنه باق على إباحته ويومل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المشارب والمهاقي وغيرها بالعادة المطردة لأنها محكمة (٢٢٨) في هذا وأمثاله وأقوى بعضهم فيمن لارضه شرب من ماء مباح فعطله آخر بان

أحدث ما ينحدر به الماء عنه بانه ياشم وعليه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء قال وجرى على ذلك جمع متأخرون في نظيره اه وليس بصحيح بالنسبة للأجرة لقولهم لو منعه عن سوق ماء إلى ارضه فتلغ لأضمان عليه اه وما هنا مثله بجامع انه لم يستول فيهما على الارض بوجه وإنما ضمن فرخ حمامة ذبحها فهلك لأنه كالجزء منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فأراد ذو الأعلى أن يسقي من الأوسط برضا صاحبه بان لذى الأسفل منعه لثلاث يتقدم ذلك فيستدل به على ان له شربا من الأوسط اه وفيه نظر لأن الشريكين ثم ورثتهما يمتنعان تلك الدعوى نظير ما مر في السكة غير النافذة على ان التقدم هنا لا يدل على ذلك لما يأتي عن الروضة انه إنما يدل إذا لم يكن لها شرب من محل آخر وفيمن له أرضان عليا ووسطى فسفلى لآخر تشرب من ماء مباح كذلك فأراد ان يجعل للثانية شربا مستقلا ليسر بامعائهم يرسل لمن هو أسفل منه وأراد هذا منعه بانه ليس له منعه إذ لا ضرر عليه وليس فيه تأخير

وعبارة المغنى والظاهر كما قال الأذرعى ان صورة المسئلة ان يكون منبعه الخ (قوله بخلاف ما منعه بموات) بقى ما لو جهل منبعه اه سم اقول الاقرب انه كما لو جهل اصله اه ع ش اى فليس من المباحة بل ملك لذى اليد (قوله فانه باق على إباحته) اى إذا الصورة انه يدخل اليهم بنفسه بلا سوق فلا ينافى في ماسياقى في قوله وكالاخذنى اناء سوقه لنحو بركة او حوض مسدود فها هنا موافق لقوله الآتى ايضا وخرج بما تقرر دخوله في مملسته بنحو سيل ولو بجفر نهر حتى دخل اما قول الشيخ ع ش في حاشيته قوله فانه باق على إباحته اى مالم يدخل محل يختص به أخذ الماء باقى في قوله وكالاخذنى اناء سوقه لنحو بركة او حوض الخ اه فيقال فيه هذا الاخذ لم يصح لاختلاف الماخذ الذى اشرت إليه المعلوم بما يأتى في كلام الشارح على ان اخذه المذكور لم يصح إذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل اه رشيدى (قوله ووقته الخ) الو او بمعنى او المانعة للخلو (قوله واقى بعضهم) الى قوله وفي ثلاثة عبارة النهاية والوجه ان من لارضه شرب الخ تأييم فاعله ولا يلزمه أجرة منفعة الأرض مدة تعطيلها لو سقيت بذلك الماء اخذ الماء في المسافة وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلاث مساق الخ اه (قوله جرى على ذلك جمع متأخرون الخ) بمن جرى عليه الكمال الرداد وولده الفخرو والوجه ان زياد قال الكمال وهو الذى يتعين العمل به في هذا الزمان قال الوجه فاطنك بزماننا اه سيد عمر (قوله فتلف) اى زرع ارضه (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على فيمن وكذا قوله الآتى وفيمن ش اه سم (قوله بان لذى الأسفل منعه الخ) اقره النهاية قال الرشيدى قوله مرفيستدل به الخ اى ويصير ذو الأسفل شريك اربعة فى المغنى بعدن كان شريك ثلاثة ولعل الصورة عند الضيق اه (قوله لأن الشريكين) أى ذوى الأوسط والأسفل (قوله يمتنعان تلك الدعوى) فيه ان مجرد منعهما بعد التقدم لا يسمع ولا يفيد شيئا (قوله لما يأتى الخ) اى في شرح فيها نقب الخ وباقى هناك عن سم وع ش ما فيه (قوله تشرب) اى الثلاث (قوله كذلك) اى لها ثلاث مساق اه ع ش اقول ينافى هذا التفسير قول الشارح الآتى فأراد هذا الخ فان مقتضاها ان للارضين الأوليين شربا واحدا فكان ينبغي تفسيره بقوله اى على الترتيب المذكور (قوله فأراد) اى مالك الارضين (قوله ليشربا) الأولى هنا وفي نظيره الآتين التائيت (قوله وأراد هذا) أى مالك السفلى (قوله بفتح الراء) الى قوله وبحث الأذرعى فى المغنى إلى اقله اى الاقرب للنهر فالأقرب وقوله بل له منعه الى ثم من وليه الى قول المصنف وحافر بشر في النهاية إلى اقله ولا ينافى الى ثم من وليه وقوله ولهم منع الى المتن (قوله من ماء مباح) وفي النهاية والمغنى بدله لفظه منها بالحرمان اى من المياه المباحة الى قول المتن (فضاق) اى الماء عنهم وبعضها أعلى من بعض اه مغنى واحترزه عن الاستواء الآتى في قول الشارح ولو استوت ارضون الخ (قوله مرة أو أكثر لأن الماء مالم يجاوز الخ) قال فى العباب وفى الخادم عن الجرجاني ما يوافقه ومن قدم بالسقى فاحتاجت ارضه سقية اخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده ممكن وإلا فلا حتى يفرغ اه سم (قوله مالم

بيت في حريمه للارتفاق حيث لا تضر لاحد به ويجرى ذلك في بناء بيت بمنى لذلك حيث لا تضر به ومنها ان قضية اطلاقه انه لا فرق في جواز ذلك في الموات بين ان يفعله لنفسه خاصة او لعموم الناس وقضيه ذلك انه يجوز له بناء القنطرة ومنع الناس من المرور عليها لكن عبر في الروضة بقوله قنطرة لعبور الناس اه وقال فى الرحي بين العمران إذا لم تضر وأصحهما اى الوجهين الجواز كاشراخ الجناح والساباط في السكة النافذة اه فليتأمل (قوله بخلاف ما منعه بموات الخ) بقى ما جهل منبعه (قوله وليس بصحيح بالنسبة للأجرة) وكذا فيما يظهر بالنسبة لثلاثى الاثم حيث قصدا ضاراه بلا غرض صحيح (قوله وفي ثلاثة الخ) عطف على قيمته وكذا قوله الآتى وفيمن ش (قوله مرة أو أكثر لأن الماء مالم يجاوز ارضه فهو احق به الخ) قال فى العباب ومن قدم بالسقى فاحتاجت ارضه سقية اخرى فان كان قبل وصوله الى من بعده ممكن وإلا فلا

يجاوز  
لسقى ارضه بل ربما يكون وصول الماء إليه إذا شربا معا أسرع  
منه إذا شربا مرتبا (فان أراد قوم سقى أرضهم) بفتح الراء بلا ألف من ماء مباح (فضاق سقى الأعلى) مرة أو أكثر لأن الماء مالم

يجاوز الخ) عبارة المغنى قبل وصوله للأسفل اه وهي موافقة لعبارة العباب المارة آنفا (قوله أى الأقرب للنهر) أى لا وله ورأسه (قوله ان احيوا مع الخ) الوجه ان يزيد او احيوا الاعلى فالاعلى فتامله اه سم اقول هذا مفهوم بالاولى من قول الشارح اما لو كان الاسفل الخ (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه) ظاهره وان لم يضيق وهو ظاهر لليلة التي ذكرها ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء ابعدا ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ اه سم (قوله احياء اقرب الخ) أى وسقيه منه اه نهاية (قوله أنه مقدم عليه) فى الاحياء والاستحقاق (قوله ما مر آنفا) أى فى تنظيره فى الفتوى وقال الكردى وهو قوله فيستدل الخ اه (قوله ليقوى الاستدلال الخ) من قبيل ليكون لهم عدوا الاية ولو قال فيقوى الخ بالفاء بدل اللام لكان واضحا (قوله كاسبق) أى بقوله على ان التقادم الخ (قوله ثم من ولىه الخ) عطف على قوله هو المقدم (قوله ولا عبرة حينئذ بالقرب) علم من ذلك ان مرادهم بالا على المحي قبل الثانى وهكذا لا الأقرب إلى النهر وعبروا بذلك جريا على الغالب من ان من احياءه او لا يتجرى قربها من الماء ما يمكن لما فيه من سهولة السقى وخفة المؤنة وقرب عروق الغراس من الماء نهاية ومغنى (قوله ولهم منع من اراد احياء موات الخ) ظاهره وإن كان ابعده عن النهر وقياس ذلك أن لا يقيد بالارب فى قوله السابق بل له منع الخ إذا اراد السقى منه وضيق اه سم عبارة المغنى ولو اراد شخص احياء ارض موات وسقيه من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا ارضهم بمرافقتها والماء من اعظم مرافقهم والا فلا منع وقضية ذلك ان لا يتقيد المنع بكونه اقرب إلى راس النهر وهو كذلك كما هو ظاهر كلام الروضة خلافا لان المقرئ اه وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالكا حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده قبل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه اقول ويتجه ان يقال ان لزم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الاخر او كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررتاه اه واقره ع ش (قوله كما يأتى) قبيل قول المصنف ولهم القسمة مهاياة (قوله حتى يفرغ اه وفى الخادم صور الجرجاني فى الثانى المسئلة فيما إذا احتاج إلى الماء قبل وصوله إلى الثانى وهو يفهم انه متى وصل اليه واحتاج اليه لا يمكن منه إلا بعد فراغ الثانى اه (قوله هذا كله ان احيوا معا او جهل الحال) الوجه ان يزيد او احيوا الاعلى فالاعلى فتامله وفى شرح الروض بعد شرحه مسئلة المتن ومن هنا يقدم الأقرب إلى النهر ان احيوا دفعة او جهل السابق ولا يبعد القول بالا قراعه ذكره الا ذرعى اه (قوله بل له منع من اراد احياء اقرب منه إلى النهر) ظاهره وان لم يضيق عليه وهو ظاهر لليلة التي ذكرها لكن ينافيه قول الروض كاصله الآتى وإلا فلا فتامله ثم ينبغي ايضا ان له منع من اراد احياء أبعدا ايضا إذ اضيق عليه اخذ من قوله الاتى ولهم منع الخ وما ذكره فى شرح الروض فانه لما قال الروض وإن اراد احياء ارض اقرب إلى راس النهر فان ضيق على السابقين منع وإلا فلا اه قال التقيد بالا قرية من زيادته وبه صرح القاضي ابو الطيب وغيره وعبارة الاصل وحكى عبارته الحالية عن هذا التقيد وعقبها بقوله وقضيتها ان الحكم لا يتقيد بالا قرية وانه يتقيد بارادة سقى ذلك من النهر وهو ظاهر ويحتمل خلافا لثلا يصير ذلك ذريعة إلى استحقاقه السقى قبلهم أو معهم اه وفى الخادم فرع ارض لها شرب من نهر فقصد مالكا حفر ساقية إلى نهر من جانب اخر لا استحقاق له فيه ويسده فهل له ذلك كتنظيره من الابواب إلى الشارع لم يتعرضوا له اه قلت ويتجه ان يقال ان لزم من ذلك تضيق على السابقين بالاحياء المستحقين السقى من الجانب الآخر أو كونه اقرب إلى ذلك النهر منهم امتنع وإلا فلا اخذا بما تقررتاه (قوله ولهم منع من اراد احياء موات) ظاهره وإن كان ابعده عن النهر وقياس ذلك ان لا يقيد بالقرب فى قوله السابق بل له منع الخ ان اراد السقى منه وضيق (قوله لما صح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك) اعلم انه قد يشكل على اعتبار الكعبين حديث تخاصم الزبير فى شراج الحرة وقوله عليه الصلاة والسلام اسق يا زبير حتى تبلغ

يجاوز أرضه فهو أحق به مادامت له به حاجة (فالا على) أى الأقرب للنهر فالأقرب وان هلك زرع الاسفل قبل انتهاء النوبة اليه أما إذا اتسع فيسقى كل متى شاء هذا كله ان احيوا معا أو جهل الحال أما لو كان الاسفل أسبق احياء فهو المقدم بل له منع من اراد احياء اقرب منه إلى النهر كما صرح به جمع واقتضاه كلام الروضة لثلا يستدل بقر به بعد على أنه مقدم عليه ولا ينافيه ما مر آنفا لان ما هنا يتعذر رفعه فيقوى الاستدلال به بخلاف رضا المالك فان الغالب الرجوع عنه من المالك أو من وارثه فلم يوجد ما يستدل به من أصله وأيضا فالارض هنا لا شرب لها من محل آخر بخلافها فيما مر كاسبق ثم من ولىه فى الاحياء وهكذا ولا عبرة حينئذ بالقرب من النهر ولو استوت ارضون فى القرب للنهر وجعل المحي أولا أقرع للتقدم ولهم منع من اراد احياء موات وسقيه منه ان ضيق عليهم كما يأتى (وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لما صح من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك

وبحث الأذرعى ان المراد جانب الكعب (٢٣٠) الأسفل وخالفه غيره احتججا بآية الوضوء ويرد بان الدال على دخول المغيا في تلك

خارجي وجد ثم لا هنا  
التقدير بهما هو ما عليه الجمهور  
واعترضوا بان الوجه انه  
يرجع في قدر السقي للماء  
والحاجة لاختلافها زمتنا  
ومكانا فاعتبرت في  
حق أهل كل محل بما هو  
المتعارف عندهم والخبر  
جار على عادة الحجاز وقيل  
النخل إن افردت كل بحوض  
فالعادة ماؤه ولا اتباع  
عادة تلك الارض اه ولا  
حاجة لهذا التفصيل لان  
كلا من قسميه لم يخرج عن  
العادة في مثله فشملة كلامهم  
(فان كان في الارض)  
الواحدة (ارتفاع) من  
طرف (وانخفاض) من  
طرف (افرد كل طرف بسقي)  
لثلا يزيد الماء في المنخفضة  
على الكعبين لو سقيا معا  
فيسقي احدهما حتى يبلغهما  
ثم يسد عنها ويرسله إلى  
الآخر (وما أخذ من هذا  
الماء) المباح (في اناء ملك  
على الصحيح) بل حكى ابن  
المنذر فيه الاجماع ولا يصير  
شريكا باعادته اليه اتفاقا  
وكأخذه في اناء سوقه لنحو  
بركة وحوض له مسدود  
وكذا دخوله في كيزان  
دولا به كاقى به ان الصلاح  
وخرج بذلك دخوله في  
ملكه بنحو سيل وان حفر  
نهر احتي دخوله فانه لا يملكه  
بدخوله لكنه يكون أحق  
به بل جرياني موضع على

وبحث الأذرعى الخ) عبارة النهاية والمراد بما ذكر كاجته الأذرعى جانب الكعب الخ (قوله خارجي) وهو  
الاتباع والاجماع اه كرى (قوله واعترضوا الخ) اقره المغني ايضا (قوله بان الوجه ان يرجع الخ) معتمد  
عش (قوله لاختلافها) اي الحاجة وكذا ضمير فاعتبرت ولو نفي الضمير الاول كما في النهاية لكان أولى (قوله  
وحاجة الخ) راجع للقليل خاصة واما الاعتراض فقد اقره اه رشيدى (قوله من قسميه) اي النخل (قوله  
الواحدة) إلى قول المتن ما هنا في الاصح في المغني لا قوله بل جرياني المتن (قوله على الكعبين) اي على ظاهر  
المتن ولا فالراجح كما تقدم أن المرجع العرف المتعارف في ذلك المحل (قوله ولو سقيا) اي الطرفان اه سم  
(قوله فيسقي احدهما الخ) والظاهر كما قاله السبكي انه لا يتعين البداء بالأسفل بل لو عكس جاز نهاية ومغني  
قول المتن (ملك على الصحيح) ظاهره ولو كان الاخذ له غير ميم لان المساحة تغلب في نحو الماء فلم يشترط في  
تملكه التمييز اه عش (قوله ولا يصير شريكا باعادته الخ) والاوجه عدم حرمة صبه عليه والفرق بينه وبين  
رمى المال فيه ظاهر نهاية ومغني قال عش قوله مر عدم حرمة صبه اي بخلاف السمك فانه يحرم القاءه  
فيه بعد أخذه كما شمله قوله الآتي رعى المال والفرق بينهما أن رد السمك اليه بعد تعديا له لعدم تيسر  
أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله مر ظاهر وهو ان ذلك يعد ضياعا بخلاف الماء فانه يتمكن من أخذه  
منه اي وقت ارادوا ان لم يكن خصوص مارد اه وفرق المغني بقوله لما قيل من ان الماء لا يملك بحال اه  
(قوله في كيزان دولا به) في تجريد المزج في الانوار انه لو غصب كوزا وجمع فيه ماء مباحا ملكه سم على  
حج اه عش (قوله وخرج بذلك دخوله في ملكه) اي من غير سوق فقار ق ما قبله اه رشيدى وقد يخالفه قول  
الشارح كالتباية وإن حفر الخ إلا أن يقال أن الحفر لا يستلزم السوق (قوله بنحو سيل صادق بالمطر النازل  
في ملكه اه سيد عمر) (قوله وإن حفر نهر الخ) عبارة المغني ومن حفر نهر يدخل فيه الماء من الوادى فالماء  
باق على اباحته لكن مالك النهر أحق به ولغيره الشرب وسقي الدواب والاستقاء منه ولو بدلو لجريان العرف  
بذلك اه (قوله لا يملك بدخوله الخ) فلو أخذه غير ملكه وإن كان دخوله في ملكه بغير اذنه حراما اه مغني  
(قوله إذا أحرز حمله بالقلل الخ) هل مثله ما إذا كانت أرضه منزلة عن أرض الوادى بحيث ان ما دخل فيها  
استقر فيها لا يخرج منها فانها حينئذ نصير كالخوض المسدود أو لا محل تأمل اه سيد عمر وتقدم آ نفاعن  
الرشيدى ان الداخل بنفسه بلا سوق لا يملك (قوله لنفسه) إلى قول المتن والقناة في النهاية لا قوله وقضية الملعل  
إلى المتن (قوله لنفسه) اي لا للدارة اه مغني (قوله الذي يحتاجه ولو لزعه) اما ما فضل عن حاجته قبل  
ارتحاله فليس له منعه لشرب او ماشية وله منع غيره من سقي الزرع به اه مغني (قوله فان ارتحل الخ)

الكعبين فقال له الانصارى إن كان ابن عمك يا رسول الله فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال اسق  
يا زبير ثم احبس حتى تبلغ الجدر وقال في الشفا في حقوق المصطفى انه ﷺ نذب الزبير رضى  
الله عنه أولا إلى الاقتصار على بعض حقه على طريق التوسط والصلح علما يرض بذلك الاخر استوفى  
النبي ﷺ للزبير حقه ثم نقل ما يصرح بذلك ويؤيده من كلام البخارى وحديثه وهذا كله صريح  
في أن الحق يزيد على الكعبين وانه ما يبلغ الجدر اي على المحوط حول الشجر وهذا يؤيد ما نقله  
الشيخان بعد نقلهما عن الجمهور التقدير بالكعبين عن الماوردى من التقدير بالحاجة في العادة وجزم  
به المتولى واعتمده السبكي والأذرعى وغيرهما وجزم به في الارشاد ولعل حاجة الزبير كانت إلى  
ما يبلغ الجدر ويمكن ان يحجب عن الجمهور بان التقدير بالكعبين باعتبار الغالب فتجوز الزيادة بحسب  
الحاجة (قوله وبحث الأذرعى ان المراد الخ) وافقه الزركشى في الخادم فقال انه الظاهر قال وحينئذ  
فالرجع إلى القدم المعتدل أو إلى الغالب لان من الناس من يرتفع كعبه ومنهم من ينخفض اه (قوله ولو  
سقيا) اي الطرفان (قوله وكذا دخوله في كيزان دولا به الخ) في تجريد المزج في الانوار انه لو غصب  
كوزا وجمع فيه ماء مباحا ملكه ذكره في باب الغصب اه (قوله وينبغي حمله الخ) كذا في شرح م

واعراضه

أنه يملكه وينبغي حمله على ما إذا أحرز حمله بالقلل عليه ونحوه (وحافر بئر بموات للارتفاق)

لنفسه لشربه وشرب دوابه منه لا للتملك (اولى بما هنا) الذي يحتاجه ولو لزعه (حتى يرتحل) سبقة اليه فان ارتحل بطلت احقيقته وان عاد



بنية العود ولم تطل غيبته  
واما اذا حفرها لارتفاق  
المارة اولا بقصد نفسه  
ولا المارة فهو كاحدم  
فيشترك الناس فيها ولم  
يتلفظ بوقفها وليس له  
سدها وإن حفرها لنفسه  
لتعلق حق الناس بها  
(والمحفورة) في الموات  
(للملك او) المحفورة بل  
النابعة بلا حفر (في ملك  
بملك) حفرها ومالك محلها  
(ماءها في الاصح) لانه نماء  
ملكه وإنما جاز لمكترى  
دار الانتفاع بماء بئرها  
لان عقدا لاجارة قديمك  
به عين تبعها للنبع وقضية  
المعلل منع البيع والتعليل  
جوازه إلا أن يقال هو  
ملك ضعيف ملاحظه التبعية  
فقصر على انتفاعه هو بعينه  
للحاجة فلا يتعدى ذلك  
ليعه وهذا هو الوجه  
ومن ثم اقيمت في مستاجر  
حمام اراد بيع ماء من بئرها  
بمنعه لما ذكر ولان البيع قد  
يؤدى لتعطيلها فيضر ذلك  
بمؤجرها (وسواء ملكه  
أم لا لا يلزمه بذل ما فضل  
عن حاجته) ولو لزعه  
(لزعه) وشجر لغيره أما  
على الملك فكسائر المملوكات  
واما على مقابله فلانه اولى  
به لسبقه (ويجب) بذل  
الفاضل عن حاجته الناجزة  
كما قيد به الماوردى قال  
الاذرعى محله إن كان ما

وإعراضه عنها كارتحاله كما اقتضاه كلام الرويانى اه معنى (قوله قال الاذرعى مالم يرتحل الخ) وهو حسن  
اه معنى (فهو كاحدم الخ) والاقرب ان الحكم كذلك لو كان الحافر غير مكلف وإن قصد نفسه تنزيلا لها  
منزلة ما حفر المكلف بلا قصد فتكون وقفا العامة للناس اه عش (قوله وليس له سدها الخ) ولا فعل ما  
يفسد ماءها كتنفوطه فيه عمدا اه عش (قوله لتعلق حق الناس بها) اى كما يعلم من قول المصنف الاتى  
ويجب لما شىء الخ (قوله بل النابعة) عبارة النهاية بل والنابعة بزيادة الواو وهى احسن ثم قال ويجرى  
الخلاف فى كل ما ينبغى فى ملكه من نفط وملح اه زاد المعنى وقرو نحوها اه قول المتن (فى ملك يملك الخ)  
ولو وقف المالك ارضا مثلا بشر استحق الوقوف عليه ماء البئر ليتنفع به على العادة وله منع غيره منه حيث  
احتاج اليه كما فى الملك ولو كانت البئر مشتركة بين اثنين لو وقف او ملك اقساما ماء على حسب الحصص  
إن لم يف بحاجتهما اه عش (قوله وقضية المعلل) اى فى قوله وإنما جاز الخ (قوله والتعليل) اى فى قوله لان  
عقد الاجارة الخش اه سم عن الشارح (قوله إلا ان يقال هو ملك ضعيف الخ) او يقال إنما يملكه بالتلافه  
فقبل الاتلاف لا ملك له ليتصور بيعه اه سم (قوله فقصر على انتفاعه الخ) قضيته انه يتمتع انتفاع غيره به  
ولو باذنه أو أنه لو أجر الدار لآخر لم ينتفع الآخر بالماء اه سم أى وكل منهما بعيد أقول ولك أن تمنع تلك  
القضية بان الكلام إنما هو فى النقل بعوض ولذا فرع عليه بقوله فلا يتعدى الخ قول المتن (وسواء ملكه) اى  
على الاصح (ام لا) اى على مقابله اه معنى (قوله ولو لزعه) لا موقع لهذه الغاية هنا كما لا يخفى على متامل  
إذا الحكم انه لا يلزمه بذل ماء وإن فضل عن حاجته فإى حاجة إلى بيان الحاجة وإنما تظهر هذه الغاية  
بالنسبة لقول المصنف الاتى ويجب لما شىء فكان الاولى تأخيرها إلى هناك اه رشيدى وقد يجب بانه  
أفادها دفع توهم اختصاص الحاجة بذى الروح (قوله ويجب بذل الفاضل الخ) ولا يجب بذل فاضل  
الكلالانه لا يستخلف فى الحال ويتمول فى العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من  
وجب عليه لبذل إعاره آلة الاستقاء ويشترط فى بيع الماء تقديره بكيل أو وزن لا برى الماشية والزرع  
الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض ان الاختلاف فى شرب الادعى اهون منه فى شرب  
الماشية والزرع نهاية ومعنى (قوله عن حاجته) الى قوله اه فى المعنى الا قوله قال الاذرعى إلى بلا عوض  
(قوله الناجزة) فلو فضل عنه الان واحتاج اليه فى ثانى الحال وجب بذله لانه يستخلف اه معنى (قوله  
ومحله) اى التقييد بالناجزة (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل الخش اه سم على حج وإتمام  
يجمل قوله قبل اخذه قيد فى البذل بلا عوض اى إنما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذه فى نحو اناء  
لان الصورة هنا أنه لا اضطرار فلا يجب عليه بذله ولو بعوض اه رشيدى (قوله فى نحو اناء) يدخل فيه مجتمع  
الماء كالبركة اه سيد عمر قول المتن (لماشية) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغى ان يجب ايضا السكن  
هل يقدم عليه شرب ماشيته وزرعه سم على حج أقول نعم ينبغى ان يقدم الماشية ويدل له ما صرحوا به  
(قوله لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا البرلسى هما مش شرح المنهج لكن قضية هذه العلة منه من سد البئر التى  
يحفرها فى ملكه وهو بعيداه وإنما كان قضيتها ذلك لتعلق حق الناس بها ايضا كما يعلم من قوله الاتى وسواء  
الخ (قوله وقضية المعلل) اى فى قوله وإنما جاز الخ (قوله والتعليل) اى قوله لان عقدا لاجارة الخ ش  
(قوله إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بالتلافه فقبل الاتلاف لا ملك له ليتصور بيعه  
(قوله فقصر على انتفاعه هو بعينه) قضيته امتناع انتفاع غيره به ولو باذنه (قوله فقصر على انتفاعه هو بعينه)  
قد يقتضى هذا انه لو أجر لآخر لم ينتفع بالماء ذلك الآخر (قوله فى المتن وسواء ملكه) أم لا لا يلزمه بذل ما  
فضل عن حاجته الخ) عبارة الروض فن حفر بئر فى موات للملك أى وفى ملكه أو انفجر فيه عين كما صرح  
بها الاصل ملكها وملك ماءها إذا لم يملك لكن يجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره وعن ماشيته  
وزرعه لما شىء غيره الخ وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغى ان يجب ايضا السكن هل يقدم عليه شرب  
ماشيته وزرعه (قوله فى المتن ويجب لما شىء) قال فى شرح الارشاد وقضية ما تقرر تقديم حاجة زرعه على

(لماشية) اذا كان بقره  
كلاما باح ولم يجد صاحبها  
ماء اخر مباحا (على  
الصحيح) بان يمكنه من  
سقيها منه حيث لم يضر  
زرعه ولا ماشيته والا فمن  
أخذه أو سوقه إليها حيث  
لا ضرر على الأوجه  
للاحاديث في ذلك ولحرمة  
الروح هذا ان لم يوجد  
اضطرار والاوجب بذله  
لذي روح محترمة كادى  
وان احتاجه لماشيته وماشية  
وان احتاجه لزرع وجوز  
ابن عبد السلام الشرب  
وسقى الدواب من نحو  
جدول ملوك لم يضر بمالكة  
اقامة للاذن العرفي مقام  
اللفظي ثم توقف فيما اذا  
كان لنحويتهم أو وقف  
عام ثم قال ولا أرى جواز  
ورود الف اهل جدولا  
ماؤه يسيراه وهذا معلوم  
من قوله أولا لم يضر بمالكة  
(والقناة المشتركة) بين  
جماعة لا يقدم فيها أعلى على  
أسفل ولا عكسه بل  
(يقسم ماؤها) المملوك  
الجارى من نهر أو بئر قهرا  
عليهم ان تنازعوا وضاق  
لكن على وجه لا يتقدم  
شريك على شريك وانما  
يحصل ذلك (بنصب خشبة)  
مثلا مستوا أعلاها وأسفلها  
بمحل مستو والحق بالخشبة  
ونحوها بناء جدار به ثقب  
محكمة بالحصص (في عرض  
النهر) أى قم المجرى (فيها  
ثقب متساوية أو متفاوتة

في التيمم من ان من اسباب التيمم احتياجه لملحش حيوان محترم ولو لمال لا ليراجع اه ع وش وقوله سم وينبغي الخ  
يخالفه قول الحلبي ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارته اه إلا ان يفرض كلام الحلبي في ماء في نحو اناه فلا  
مخالفة (قوله كلاما باح) الظاهر ان المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فلا يرجع اه رشيدى وفي البجيرى عن  
الحلبي ولعله أى تقييد الكلا بالمباح لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالعطف اه أى فهو قيد (قوله بان يمكنه الخ)  
تصوره للبذل (قوله ولا) أى وإن ضرر سقى ماشية الغير من الفاضل ماشية أو زرع صاحب الماء (قوله  
حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه ان من يملكه بئر وضر دخوله للاستقاء منها ينبغى الاطلاع على  
حرمة أو التضييق عليهم تضييقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمسكين اه سم (قوله هذا) أى الخلاف (قوله لذى  
روح محترمة) يدخل فيه الماشية فيقدم أى الأدمى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالأولى فأى حاجة مع  
ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزراع اه سم ولك ان تقول ان قوله كادى وإن احتاجه لماشيته الخ تفصيل  
لاجمال لقوله وجب بذله الخ إلا انه كان الأولى من ادمى الخ عبارة المغنى وشرح الروض يجب بذل الفاضل  
عن شربه لشرب غيره من الأدميين وعن ماشيته وزرعه لماشية غيره اه وفي سم قال في شرح الارشاد وقضية  
ما تقرر تقديم حاجة زرعه على حاجة ماشية غيره المحترمة وإن خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن يخالفه  
في خشية الهلاك قوله الاتى وماشية وان احتاجه لزراع فتأمل اه (قوله وماشية الخ) عطف على ادمى (قوله  
من نحو جدول) أى نحو نهر صغير اه ع ش (قوله اقامة للاذن العرفي الخ) أى ما لم يمنع صاحب الجدول  
عنه فان منع امتنع على غيره فعل ذلك اه ع ش (قوله ثم توقف الخ) عبارة المغنى ثم قال لو كان النهر لمن لا  
يعتبر لانه كالتيتم والاوقاف العامة فعندى فيه وقفه والظاهر الجواز اه (قوله أو وقف عام) عطف  
على نحويتهم قول المتن (والقناة الخ) أى والعين نهاية ومعنى أى أو النهر (قوله بين جماعة) الى قوله وفيها  
أيضافى النهاية الاقوله وأطال البلقينى في ترجيحه (قول من نهر) أى ملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر  
المباح لا يملكه كما مر اه سم (قوله وبئر) أى ملوكه لهم اه ع ش (قوله ان تنازعوا وضاق) اما اذا اتسع  
ماء القناة والعين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتاج لما ذكر اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح  
الروض وقد يقال ينبغى القسمة ايضا اذا طلبوها أو احدهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء اه  
(قوله مستوا أعلاها الخ) عبارة المغنى مستوية الطرفين والوسط اه قول المتن (ثقب) بضم المثناة  
أوله بخطه ولو قرئت بنون مضمومة جازاه معنى قول المتن (متساوية أو متفاوتة) أى فى الضيق والسعة لافى  
العدد اه بجيرى عن عبد البر (قوله من القناة ونحوها) نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله وقيل فى

حاجة ماشية غيره المحترمة ان خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن يخالفه في خشية الهلاك قوله الاتى وماشية  
وان احتاجه لزراع فتأمل اه (قوله بلا عوض) متعلق ببذل وكذا قوله قبل ش وعبارة شرح م وحيث  
وجب البذل لم يجز اخذ عوض عليه اه (قوله حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه ان من يملكه بئر وضر  
دخوله للاستقاء منها ينبغى الاطلاع على حرمة أو التضييق عليهم تضييقا لا يحتمل عادة لم يلزمه التمسكين  
(قوله هذا ان لم يوجد اضطرار الخ) فى الخادم ومحل الخلاف اذا اتصل الى حد الضرورة ولكن كان  
منعها من الماء يحوجها الى الانتقال الى الوضع اخر فان اشرفت على الهلاك وجب سقيها فضل ماؤه بالقيمة  
وفيه نظر فلا يرجع (قوله والاوجب بذله لذى روح محترمة) يدخل فى ذى الروح المحترمة الماشية فيقدم أى  
الأدمى على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرعه بالأولى فأى حاجة مع ذلك لقوله وماشية وان احتاجه لزراع  
(قوله الجارى من نهر) ينبغى المراد من نهر ملوك ماؤه اذا دخل الى ملكه من النهر المباح لا يملكه بدليل  
قوله السابق فى شرح وما اخذ من هذا الماء الخ وخرج بذلك الخ وصرح فى الروضة بان من حفر نهر  
يدخل فيه الماء من الوادى فالماء باق على اباخته لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل فى ملكه اه (قوله  
ان تنازعوا وضاق الخ) عبارة شرح الروض واعلم ان الاحتياج الى القسمة بتعريض الخشبة المذكورة  
محله عند ضيق الماء والا فلا حاجة إليها اه وقد يقال ينبغى القسمة ايضا اذا طلبوها أو احدهم

استيفاء كل حقه وعند تساوى الثقب وتفاوت الحقوق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فان جعل قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر ان الشركة بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء واطال البلقينى في ترجيحه هذا (٢٣٣) ان اتفقوا على ملك كل منهم

والارجح بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما مر فان قلت ينافي ما رجحه المصنف ما ذكره كالرافعى في مكاتيب خسيس ونفيس كوتبا على نجوم متفاوتة بحسب قيمتها فاحضرا مالا وادعى الخسيس انه بينهما والنفيس انه متفاوت على قدر النجوم صدق الخسيس عملا باليد قلت لا ينافيه لا مكان الفرق إذ المدار هنا على اليد وهي متساوية وفي مسئلتنا على الارض المسقية وهي متفاوتة فعمل في كل من المحايين بما يناسبه فتأمل وفي الروضة واصلها كل ارض امكن سقيا من هذا النهر إذ اراينا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمتنا عند التنازع بان لها شربا منه انتهى وافهم كلامهما ان ماعد لا جراه الماء فيه عند وجوده إلى ارض مملوكة دال على ان اليد فيه لصاحب الارض التي يمكن سقيا منها سواء اتسع المجرى وقلت الارض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لاحد ان يسقي بمائه ارضا له أخرى لا شرب لها منه سواء أحياءها أم لا لأنه يجعل لها رسم شرب لم يكن كما في الروضة وفيها أيضا لو أراد احياء

المغنى (قوله وعند تساوى الثقب الخ) كان يأخذ صاحب الثلث ثقة والآخر ثقتين و(قوله أو عكسه) كان يأخذ احد الشريكين ثقة واسعة والآخر ثقتين ضيقتين (قوله قسم على قدر الاراضى) على الاصح في زيادة الروضة اه مغنى (قوله ما رجحه المصنف) وهو القسمة على قدر الاراضى وان لم ينسب اليه فيأمر رشيدى وعش (قوله في مسئلتنا على الارض الخ) اى لجريان العادة كثير او مطردا بالاقتصار في أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله من هذا النهر) اى النهر المشترك بقرينة المقام (قوله ولم نجد لها شربا من موضع آخر) مفهومه أنه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يحكم بأن لها شربا من هذا النهر وقد يتوقف فيه بأنه ما المانع ان يكون لها شرب من موضعين ومجرد ان لها شربا من غيره لا يمنع ان لها شربا منه ايضا عش وسم ويؤيد التوقف قول الشارح الاق وافهم كلامهما الخ (قوله فيه) اى ماعد الخ و(قوله وجوده) اى الماء و(قوله إلى ارض الخ) كل منها متعلق باجراء الماء (قوله فيه) اى فيما عدا الخ (قوله منها) اى ماعد الخ والتاثير لرعاية المعنى اى الساقية كما ان التذكير في الضمائر الهارة لرعاية اللفظ (قوله وليس لاحد الخ) لعل محله إذا ضيق على البقية أخذنا من قوله وفيها الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله وليس لاحد ان يسقي بمائه الخ لإطلاقة قد ينافي ما يأتى من قوله ولوزاد نصيب احد من الماء الخ حيث صرح بان له التصرف في الزائد كيف شاء ومنه ما لو سقى به ارضا وقد يقال ما هنا في الماء المباح فانه ليس له فيه نصيب مقدر حتى تحتل مساواة لرى الارض وزيادة عليه وإتمامه سقى ارضه بقدر الحاجة فلو اراد سق هذا الماء المستحق او بعضه إلى ارض له أخرى لاستحقاق لها في هذا النهر المباح لادى إلى إثبات استحقاق لم يكن وإلى الاضرار بالشركاء عند الضيق وما يأتى في نهر مملوك له منه نصيب مقدر وقد يزيد على رى ارضه فيصرف فيه كيف شاء لانه ملكه فليتامل ثم رايت في فتاوى السهوبى نقل كلام الروضة واعتمده ونقل عن الخادم انه قال المتجه نقلا وتوجيها الجواز وعن قال بالجواز المتولى وبعض الاصحاب وصححه الكافى انتهى والحاصل ان كلام الروضة ان كان محمولا على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان مفروضا في النهر المملوك بالاشتراك وأن ما هنا مستثنى عما يأتى حيث زاد عقب قول الشارح السابق لأن الظاهر أن الشركة بحسب الملك ما نصه ويصنع كل واحد بنصيبه ما شاء لكن لا يسوقه لارض لا شرب لها منه لانه يجعل لها شربا لم يكن اه (قوله إحياء موات وسقيه) يؤخذ منه انه إذا لم يرد السقى منه فلا يمنع من الاحياء اه سيد عمر وسم (قوله وإذا منع من الاحياء الخ) كانه رحمه الله فهم ان المنع في عبارة الروضة عائد إلى

مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء (قوله قلت لا ينافيه لا مكان الفرق اذا مدار الخ) لا يخفى مع التأمل الصادق ما في فرقه كما اشرنا اليه ويمكن ان يفرق بجريان العادة كثير او مطردا بالاقتصار في أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال فليتامل (قوله اذا مدار هنا على اليد الخ) لقائل ان يقول هذا لا يخلص إذ للسائل يعود ويقول لم كان المدار هنا على اليد وفي مسئلتنا على الارض مع وجود اليد فيهما ومع تحقق التفاوت فيما ثبت الحق لاجله وهي المكاتبان هنا والاراضى في مسئلتنا فليتامل (قوله ولم نجد لها شربا من موضع آخر) لا يحكم بان لها شربا منه وغاية الامر أن لها شربا من موضعين وأى مانع من ذلك فليحذر (قوله وليس لاحد الخ) ان يسقي بمائه ارضه أخرى الخ لعل محله إذا ضيق على البقية أخذنا من قوله وفيها ايضا الخ (قوله وإذا منع من الاحياء فمن السقى بالاولى) فيه تصريح بان مراد الروضة المنع من الاحياء في نفسه وقد يقال هلا جاز الاحياء لكن يمنع من السقى من هذا النهر إلا ان يقال شرط إحياء نحو المزرعة ترتيب الماء وقد يمنع من هذا الماء فليتامل ثم رايت ما قدمته من قول شرح الروض وانه يتقيد بارادة سقى ذلك من

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - سادس) موات وسقيه من هذا النهر اى المباح فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا اراضهم بمراقبتها والماء من أعظم مراقبتها وإلا فلا منع انتهى وإذا منع من الاحياء فمن السقى بالاولى ولوزاد نصيب أحد من الماء على رى ارضه لم يلزمه بذلك لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل تحرم إعادته للوادى لانه إضاعة مال انتهى وفى كون ذلك إضاعة

نظر ظاهر واقى بعضهم فى ارض لو احد علوها ولاخر سفلها فاخر ب السيل احدهما فاعاده مالكة على وجه تنقص به الاخرى عن شربها المعتاد بانه يجبر على إعادة كما كان فان تعذر (٢٣٤) ذلك وقف الامر حتى يصطالحا (ولهم) أى الشركاء (القسمه مهايأة) مياومة مثلا كان

الاحياء فقط وليس بمتعين بل يحتمل عوده للسقى فقط ولهما معا كما هو واضح اه سيد عمر (قوله نظر ظاهر) لعل وجهه ما قدمته عن النهاية والمغنى من عدم حرمة صب الماء المملوك فى النهر (قوله علوها) أى الارض (قوله احدهما) أى جرى احدهما على حذف المضاف وكان الاولى تانيث الاحد (قوله أى الشركاء) إلى قوله لان حافة النهر فى النهاية قول المتن (مهايأة) منصوب اما على الحال من المبتدا وهو القسمه بناء على صحة الحال منه كما ذهب اليه سيويه وغيره او على انها مفعول بفعل محذوف بتقدير ويقسم مهايأة ويجوز كون القسمه فاعلة بالظرف بناء على قول من جوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه فينصب مهايأة على الحال من الفاعل مغنى ونهاية اقول ويجوز كونها حالا من فاعل الظرف المستتر الراجع إلى المبتدا بل هو لكونه محل وفاق احسن (قوله قال الزركشى وتعين المهايأة الخ) يؤخذ منه ان المهايأة متعينة فى قسمه ماء البشر المشتركة المتعذر قسمتها وهذا إن لم يكن للاصحاب رحمهم الله نقل فى كيفية قسمه ماء البشر فان ظفر بنقل فهو المتبع والله أعلم اه سيد عمر (قوله لبعد ارض بعضهم الخ) أى لان الاقرب يحصل له زيادة اه سم (قوله ونحو الخشبة) عطف على قوله المهايأة (قوله إذا كانت القناة الخ) يتأمل لان المهايأة إنما تكون بالتراضى ومعه لا نظر للتفاوت كما تقدم فى قوله ولا نظر الخ اه سيد عمر عبارة ع ش قوله فتمتتع المهايأة هذا قد يخالف ما مر فى قوله ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضى إلا ان يقال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن يرد على ذلك ان المهايأة لا اجبار فيها فالأولى أن يقال تصور ذلك بزيادة تارة من اعتياد كتحرك هواء ونحوه وما هنا بما عهدت الزيادة تارة والنقص اخرى من غير اعتياد وقت بخصوصه للزيادة و اخر للنقص اه وحاصله ان ما مر فى الزيادة المحتملة وما هنا فى الزيادة المحققة المعلومة بالعادة ومقتضاه امتناع المهايأة حيث دل مع التراضى من الجانبين ولعل وجه الجهل بمقدار الزائد وعدم انضباطه فيه مالا يخفى فالأولى حل مسألة الزركشى على الاجبار فيما إذا تنازعا وضاق الماء كما مر فى الشرح تقييد كلام المصنف بذلك (قوله قبل المقسم) بكسر السين عبارة النهاية وليس لاحد هم توسيع فم النهر ولا تضيقه ولا تقديم رأس الساقية التى تجرى فيها الماء ولا تأخير ولا غرس شجرة على حافته بدون رضا الباقين كسائر الاملاك المشتركة اه زاد المغنى ولا بناء قطرة ورحى عليه اه (قوله وحينئذ) أى حين اذا تفاوتت اراضيهم بالانخفاض والارتفاع (قوله الاصلية) صفة للنهر والتانيث هنا فى قوله فان عمرها بتاويل العين (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم اشتراط الضرر (قوله امتنع عليه) أى الاعلى (قوله فى العليا) متعلق باجراء الماء (خاتمة) فى المغنى والنهاية لا يصح بيع ماء البشر والقناة منفردا عنهما لانه يزيد شيئا فشيئا ويختلط المبيع بغيره فيتعذر التسليم فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باع صاعا من ماء راكد صح لعدم زيادته او من جار فلا لانه لا يمكن ربط العقد بمقدار مضبوط لعدم وقوفه ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع فى الجميع للجهالة وان افهم كلام الروضة البطالان فى الماء فقط عملا بتفريق الصفة فان اشترى البشر وماءها الظاهر أو جزاهما شائعا وقد عرف عمقها فيه ما صح وما ينبع فى الثانية مشترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترى او جزاها الشائع دون الماء او اطلق فلا يصح لثلاثيختلط الماء آن ولو سقى زرع به ماء مغصوب ضمن الماء ببدله والغلة لانه المالك للبذر فان غرم البذل وتحلل من صاحب الماء كانت الغلة اطيبله بما لو غرم البذل فقط ولو اشعل نار فى حطب مباح لم يمنع احدا لا تنافع بها ولا الاستصباح

يسقى كل منهم يوما كسائر الاملاك المشتركة ولا نظر لزيادة الماء ونقصه مع التراضى على أن لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشى وتعين المهايأة إذا تعذر ما مر لبعد ارض بعضهم من المقسم ونحو الخشبة إذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتمتتع المهايأة حينئذ كما منعوها فى لبون ليحلب هذا يوم وهذا يوما لما فيه من التفاوت الظاهر انتهى وليس لاحد الشركاء ان يحفر ساقية قبل المقسم لان حافة النهر مشتركة بينهم ولكن حرث ارضه وخفضها ورفعها وحينئذ يفرد كل ارضه بساقية يجرى الماء فيها اليها ومؤنة ما يخص كلا عليه بخلاف عمارة النهر الاصلية فانها على جميعهم بقدر الحصص فان عمرها بعضهم فزاد الماء لم يخص به لانه متبرع وان كان انما عمرها بعد امتناع الآخرين ولصاحب السفلى ان يحفر ويحفر فى ارضه ما يدفع به ضررها من غير ان يضر العليا وليس للاعلى ذلك كما اقضى به جمع أى لانه به ياخذ أكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والا

بان كان شرب السفلى من ماء العليا فلا يمنع أى حيث لا ضرر ومن ثم امتنع عليه ان يحدث فى أرضه شجرا منها أو نحوه ان أضر بالسفلى لحبسه الماء وأخذه منه فوق ما كان يعتاد قبل إحداث ما ذكر واقى الغزالي بأن لصاحب السفلى اجراء الماء المستحق لاجرائه فى العليا وان أضر بنخلها أو زرعها ولا غرم عليه لتقصير صاحبها بالزرع أو الغرس فى المجرى المستحق للأسفل

## ﴿كتاب الوقف﴾

هو لغة الحبس ويرادفه التسييل والتحبس وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نقل لكن حبس هي الواردة في الاخبار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولما سمعها أبو طلحة رضي الله عنه بادر الى وقف أحب أمواله اليه بريحاء حديقة مشهورة كذا قالوه وهو م' كل فان الذي في حديثه في الصحيحين وان أحب أموالى الى بريحاء وانها صدقة له تعالى وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشيئين أحدهما انها كناية فيتوقف على العلم بانه نوى الوقف بها لكن قد يقال سياق الحديث دال على انه نواه بها ثانيهما وهو العمدة انهم شرطوا في الوقف بيان المصرف فلا يكفي قوله الله عنه بخلافه في الوصية كما ياتي مع الفرق فقوله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف عندنا وان نواه بها وحيد فكيف يقولون انه وقفها فهو اما غفله عما في الحديث او بناء على ان الوقف كالوصية وخبر مسلم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث

منها فان كان الخطب له فله المنع من الاخذ منها الا اصطلاحها ولا الاستصحاب منها اه قال ع ش قوله مر ص ح اى وإن لم يأخذه لكن إذا تأخر مدة واختلط فيها الحادث بالموجود وتنازعا جاء فيه ما قيل في بيع الثمرة إذا اختلط حادثها بموجودها وهو تصديق ذى اليد اه

## ﴿كتاب الوقف﴾

(قوله هو لغة) الى قوله كذا قالوا فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله على ما نقل الى وشرعا (قوله والتحبس) اى والاحتباس أيضا أخذاً بما أتى اه ع ش (قوله لغة رديئة) عبارة المغنى ولا يقال اوقته الا فى لغة تميمية وهى رديئة وعلما العامة وهو عكس حبس فان الفصح احبس واما حبس فلغة رديئة اه (قوله من حبس) اى بالتشديد اه ع ش وقضية ما مر انفاعن المغنى انه بالتخفيف (قوله بقطع التصرف) الباء سببية او تصويرية ومتعلقة بحبس مال الخ وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك (قوله مباح) زاد النهاية والمغنى موجود اه قال ع ش قوله مر موجود اى على الراجح اما على مقابلة فلا يشترط ولو اسقطه ليتاى على كل من القولين لكان أولى كما فعل حج اه (قوله بريحاء) قال فى النهاية هذه اللفظة كثيرا ما تختلف الفاظ المحدثين فيها فيقولون فيها بريحاء بفتح الباء وكسرها ويفتح الراء وضمها والمدفها وبفتحها والقصر وهى اسم ماء وموضع بالمدينة وقال الزحشرى فى الفائق انها فعل على من البراح وهى الأرض الظاهرة اه المراد منه اه ع ش (قوله هو) اى قولهم هذا (قوله فى حديثه) اى ابنى طلحة (قوله وانها الخ) اى بريحاء (قوله هذه الصيغة) اى وانها صدقة لله تعالى (قوله فيتوقف) اى الوقف اى الحكم بخصوص الوقف بها (قوله ثانيهما) قد يقال يكفي فى الاحتجاج بما ذكر أن تكون الصيغة المذكورة تصلح للوقف عنده وإن لم تكن من صيغته عندنا اه سيد عمر عبارة سم يمكن ان يحجب بان يلتزم ان قوله لله يغنى عن بيان المصرف قال فى شرح الروض قال السبكي ومحل البطلان اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله ولا فيصح الخبر ابنى طلحة هى صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفى فتاوى الشارح لو قال وقتت هذا لله صح وصرف للفقراء قياسا على الوصية اه لكن قول شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياق فى الاكتفاء بنية المصرف نزاع بين الاذرعى والغزى فلعل أباطلحة نوى المصرف اه (قوله وإن نواهها) اى الوقف بهذه الصيغة (قوله عما فى الحديث) اى عن عدم بيان المصرف فيه قوله وخبر مسلم عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وخبر مسلم) الى قوله و اشار فى المغنى الا قوله وقيل الى وجاء الى قوله وانما يتجه فى النهاية (قوله اذا مات المسلم) عبارة المغنى وشرح المنهج اذا مات ابن آدم وعبرة الجامع الصغير اذا مات الانسان فلعلها روايات اه ع ش (قوله انقطع عمله) اى ثوابه واما العمل فقد انقطع بفرأه اه بجيرى (قوله أو علم ينتفع به الخ) أو بمعنى الواو (قوله أى مسلم) عبارة المغنى والصالح هو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولعل هذا محمول على كمال القبول واما اصله فيكفى فيه ان يكون مسلما اه (قوله يدعوله) هو من تمة الحديث اه ع ش وفى البجيرى قوله يدعوله اى حقيقة او مجازا فيشمل الدعاء بسببه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) فى شرح العباب للحج فى التيمم بعد كلام ثم رايت عن الزركشى انه نازع ابن الرفعة فى تفضيل الصدقة على الوقف بان العلماء فسروا الصدقة به وتخصيصه بالذكر يدل على أفضليته على غيره وعنه عن المحب السنكلونى أن الاشتغال بالتعليم الناجز أولى منه بالتخفيف لما

## ﴿كتاب الوقف﴾

(قوله وهذه الصيغة لا تفيد الوقف لشيئين الخ) يمكن ان يحجب عن الاول بما قاله وعن الثانى بان يلتزم ان قوله لله يغنى عن بيان المصرف كما قاله السبكي فقد قال فى شرح الروض فى الكلام على الشرط الرابع بيان المصرف ما نصه قال السبكي ومحل البطلان اى بطلان الوقف اذا لم يبين المصرف اذا لم يقل لله ولا فيصح الخبر ابنى طلحة هى صدقة لله ثم يعين المصرف اه وفى فتاوى الشارح سئل عن قال وقتت هذا لله فهل يصح وما مصرفه فاجاب بقوله قياس قولهم لو قال او صيت لله تعالى صح وصرف للفقراء انه يصرف هنا للفقراء اه

صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح أى مسلم يدعوله ومحل العلماء الصدقة الجارية على الوقف

دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لندرتها (٢٣٦) ووقف عمر رضي الله عنه ارضا اصحابا بخير بامرهم صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شروطا

في ذلك من المنفعة المعجلة اه والذي يتجه انه ان كان ثم من يقوم عنه بالتعليم كان التصديق أولى والا فالتعليم أولى انتهى اه ع ش (قوله دون نحو الوصية الخ) قديقال ما للمنافع من حمله على ما هو اعم ليشمل ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادر اه سيد عمر (قوله لندرتها) عبارة المغنى فان غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المتصدق عليه اعيانها ومنافعها ناجزا واما الوصية بالمنافع وان شملها الحديث فهي نادرة فحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى اه (قوله ووقف عمر الخ) عطف على قوله قوله تعالى الخ (قوله وشرط) بصيغة المضى (قوله ارضا) اى جزءا مشاعا من ارض اصحابها الخ اه ع ش (قوله بامرهم الخ) متعلق بوقف (قوله وان من وليها) اى قام بحفظها (قوله غير متمول فيه) اى فى الاكل يعنى لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة اه كرى عبارة ع ش لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذى الاموال ولا يحسن حمله على الفقير لانه لو كان مراد المبتدئ بالتصديق اه (قوله بل ووقف الخ) اى بل الاول ووقف الخ (قوله اموال مخيريق الخ) قال فى الاصابة مخيريق النضرى بفتحين كما فى اللب الاسرائيلى من بنى النصير كان عالما وكان اوصى بامواله للنبي صلى الله عليه وسلم وهى سبع حوائط فجعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى ع ش (قوله له مقدرة) اى على الوقف اوله غنى فى نفسه اه ع ش (قوله و اشار الشافعى الى ان هذا الوقف المعروف الخ) قديقال ان المراد بالماعروف هذا المعنى الشرعى المستوفى للشرايط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لها معنى لغوى اعم فينتقله الشارع الى ما هو اخص باشرائط شروط فيه تقتضى خصوصه كالاغنى وعبارة الشافعى رضى الله تعالى عنه ولم يحبس اهل الجاهلية فيما علمته دار او لا ارضوا وانما يحبس اهل الاسلام انتهت اه رشيدى (قوله قديقال ان المراد الخ) لا يخفى بعده بل يابى عنه ما يأتى فى كلامه من عبارة الشافعى (قوله وانما يتجه الرد به على ابي حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اى لان عمر رضى الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قديقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظر الى انه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط وقديقال انما شرط عمر ذلك ليعين عدم جواز بيع الوقف فليتأمل اه سم اى بدليل آخر الحديث (قوله خرج الصبي) الى قوله وان لم تجز اجازته فى المغنى الا قوله لكن جمع بينهما ايضا حا وقوله و ايراده الى ومكاتب وقوله كما يشير الى فلا يصح وقوله الذى ليس الى نحو ارضى وقوله لكن بشرط الى وام ولد الى قول المتن ويصح وقف عقار فى النهاية الا قوله الذى ليس الى نحو ارضى وقوله وزعم ابن الصلاح الى المتن (قوله فى الحياة) اى حتى لا يرد السفيه الا فى اذنيه اهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحيث قديقال اذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفيه فلا يحتاج الى اعتذار عنه بقوله الاقضى وصحة نحو وصيته الخ فتمام اه رشيدى (قوله ايضا حا) اى لانه يكتفى بالاقصا على الثانى اه سم (قوله فلا يصح من محجور عليه بسفه) محجور قيد الحياة وقوله ومكره ومكاتب ومفلس وولى محترم ما فى المتن (قوله وصيته) اى السفيه اه ع ش (قوله ومكره) اى بغير حق اما به كان نذرو وقف شىء من امواله ثم امتنع من وقفه فاكرهه عليه الحاكيم فيصح وقفه حيث قد انصر على امتناع وقفه الحاكيم على ما يرى فيه المصلحة ع ش اه بخير مى (قوله ومفلس) اى وان زاد ماله على ديونه كان طراله مال بعد الحجر او ارتفع سعر ماله الذى حجب عليه فيه اه ع ش (ولا لغيره) اى التبرع عطف على التبرع ع ش

لكن قوله فى شرح الروض ثم يعين المصنف يقتضى انه لا يتعين بنفس هذه الصيغة وسياق فى الاكتفاء بنية المصنف نزاع بين الاذرى والغزى فلعل باطلحة نوى المصنف (قوله وانما يتجه الرد على ابي حنيفة ان كان يقول ببيعه الخ) اى لان عمر رضى الله عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قديقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرا الى انه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط لما احتاج رضى الله تعالى عنه الى الشرط فليتأمل وقديقال انما شرط عمر ذلك ليعين عدم جواز بيع الوقف فليتأمل (قوله لكن جمع بينهما ايضا حا) اى لانه يكتفى بالاقصا على الثانى (قوله ولا لغيره)

منها انه لا يباع اصلا ولا يورث ولا يوهب وان من وليها ياكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير متمول فيه رواه الشيخان وهو اول وقف فى الاسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال مخيريق التى اوصى بهاله فى السنة الثالثة وجاء عن جابر ما يلقى احدا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف و اشار الشافعى رضى الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية وعن ابي يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع اصلا لم يرجع عن قول ابي حنيفة رضى الله عنه ببيع الوقف وقال لو سمعه لقال به وانما يتجه الرد به على ابي حنيفة ان كان يقول ببيعه اى الاستبدال به وان شرط الواقف عدمه اركانه موقوف وموقوف وعليه وصيغة واقف وبدا به لانه الاصل فقال (شرط الواقف صحة عبارته) خرج الصبي والمجنون واهلية التبرع فى الحياة كما هو المتبادر وهذا اخص بما قبله لكن جمع بينهما ايضا حا فلا يصح من محجور عليه بسفه وصحة نحو وصيته ولو بوقف داره لا ارتفاع حجره بموته ومكره فإرادته عليه وهم لانه فى حالة الاكراه ليس صحيح



من مبعوض وكافر ولو لم يجدوا ان اعتقده غير قربة ومن لم يبرأ لا يتخير اذ ارأى (١٢٧) ومن الاعشى (و) شرط (الموقوف)

كونه عينا معينة مملوكة  
ملكاً يقبل النقل يحصل  
منها مع بقاء عينها فائدة أو  
منفعة تصح اجارتها كما  
يشير ذلك كلامه الا في  
بذكره بعض محتررات  
ما ذكر فلا يصح وقف  
المنفعة وان ملكها مؤبداً  
بالوصية والملتزم في الذمة  
واحد عبديه وما لا يملك  
ككلب نعم يصح وقف  
الامام الذي ليس رقيقاً  
ليبت المال وان اعتقه  
ناظره كما يأتي نحو اراضي  
بيت المال على جهة ومعين  
على المنقول المعتمد لكن  
بشرط ان يظهر له في ذلك  
مصلحة لأن تصرفه فيه  
منوط بها كولي اليتيم ومن  
ثم لورأى تملك ذلك لهم  
جاز وام ولد ومكاتب  
وحمل وحده وذى منفعة  
لا يستأجر لها كآلة اللهو  
وطعام نعم يصح وقف  
فحل للضراب وان لم تجز  
اجارته له إذ يغتفر في  
القربة ما لا يغتفر في المعاوضة  
و ( دوام الانتفاع )  
المذكور ( به ) المقصود  
منه ولو بالقوة بان يبقى  
مدة تقصد بالاستئجار  
غالباً وعليه يحمل ما افاده  
كلام القاضي أبي الطيب انه  
لا يكفي فيها نحو ثلاثة أيام  
فدخل وقف عين الموصي

اه سم أى باعادة الخافض (قوله من مبعوض الخ) أى ومريض مرض الموت ويعتبر وقفه من الثلث اه  
مغنى (قوله وكافر الخ) لو وقف ذمى على اولاده الا من اسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكمات فابقيت  
الوقف والغيت الشرط ومال مر إلى بطلان الوقف سم على منهج اقول ولعل وجه ما مال اليه مرانه قد  
يحملهم على البقاء على الكفر وتقديم معرفتهم بالغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه ع ش وباقي في شرح  
اتباع شرطه اعتماد البطلان ايضا (قوله ولو لم يسجد) او مصحف ويتصور ملكه له بان كتبه او ورثه من  
أبيه ومثل المصحف الكتب العلمية اه ع ش (قوله فائدة) كاللبن والثرة ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبس  
ونحوهما اه مغنى (قوله تصح اجارتها) أى المنفعة اه ع ش عبارة المغنى ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر  
لها غالباً اه (قوله لذلك) أى لما ذكره من الشروط (قوله بذكره الخ) متعلق بيشير (قوله فلا يصح وقف  
المنفعة الخ) ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها اه ع ش (قوله والملتزم الخ) محترز عينا (قوله واحد عبديه)  
محترز معينة (قوله يصح وقف الامام) وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره واما ما عمت به البلوى بما يقع الآن  
كثير من الروق المرصدة على اما كن او على طائفة مخصوصة حيث تغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه  
اولافانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليتنبه له فانه يقع كثير او يفرق  
بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله  
بشرط ظهور المصلحة فوقه كايصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقويت للبال اه ع ش عبارة  
شيخنا نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على اولاده خلافاً للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع  
شرطه اه (قوله وان اعتقه) غاية لقوله رقيقاً اه سم (قوله نحو اراضي) مفعول وقف الامام وهذا لا يخالف  
ما تقدم في الشرح بعد قول المصنف ولو اراد قوم سقى ارضهم من ضبطه بفتح الراء بلا ألف لأن ذلك ضبط  
لما وقع التعبير به هناك في المنهاج فلا ينافي قرأته بالألف في حد ذاته الذي عبر به الشارح هنا خلافاً لما وقع في  
حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله وام ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش اه سم  
و (قوله وما لا يملك) محترز مملوكة و (قوله وام ولد ومكاتب وحمل وحده) محترز ملكاً يقبل النقل و (قوله  
وذى منفعة الخ) محترز تصح اجارتها و (قوله وطعام) محترز مع بقاء عينها ولو قدمه على قوله وذى منفعة الخ  
لكان اولاً إذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آلة اللهو واخر اجهما بقوله يحصل منها الخ يجعله قيداً واحداً  
وليس كذلك (قوله وحمل وحده) أما لو وقف حاملاً صح فيه تبعاً لاه كما صرح به شيخنا في شرح الروض  
اه مغنى ونهاية (قوله نعم يصح وقف فحل) أى وارش جنايته على من يكون في يده بعد الوقف حال جنايته  
ان نسب لثقة صير حتى اتلف اه ع ش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله المذكور) أى  
بقوله فائدة أو منفعة تصح اجارتها (قوله ولو بالقوة) غاية لدوام الانتفاع و (قوله بان يبقى) تصوير له (قوله  
وعليه يحمل) أى على ما لا تقصد اجارته في تلك المدة اه نهاية أى بان كانت منفعته فيها لا تقابل باجرة  
رشيدى (قوله فيها) أى في صحة الوقف و (قوله نحو ثلاثة أيام) أى امكان الانتفاع نحو ثلاثة الخ (قوله فدخل  
وقف عين الموصي بمنفعته) أى بقوله ولو بالقوة الذى هو غاية لدوام الانتفاع اه رشيدى (قوله مدة) أى  
ولو غير معينة كمدة حياة الموصي له اه ع ش عبارة الكردى بخلاف الموصي بمنفعته ابد او مطلقاً فانه لا يصح  
وقفه إذ لا منفعة فيه لانها مستحقة للموصي له اه (قوله والمأجور) أى المستأجر عطف على الموصي الخ (قوله  
ونحو الجحش) و (قوله والدرهم) عطف على عين الموصي الخ قال المغنى وهذه أى اجارة ارض ثم وقفها  
حيلة لمن يريد ابقاء منفعة الشيء الموقوف لنفسه مدة بعد وقفه اه (قوله مدتهما) أى الوصية والاجارة (قوله  
ونحو الجحش) كعبد صغير وزمن يرجي برؤه اه مغنى (قوله فانه يصح) أى وقف ما ذكر (قوله ولو

أى التبرع وهو عطف على للتبرع ش (قوله ملكاً يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان اعتقه الخ) غاية  
لقوله رقيقاً (قوله نحو اراضي) معمول لو وقف من قوله نعم يصح وقف وقوله وام ولد الخ عطف على المنفعة  
من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحمل ما افاده كلام القاضي أبي الطيب الخ) فيحمل على

بمنفعته مدة والمأجور وان طال مدتاهما نحو الجحش الصغير والدرهم لصاغ حلياً فانه يصح وان لم يكن له منفعة حالاً كما انصرف به

من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر (٢٣٨) والمعلق عتقه بصحة فأنهم ماوان عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيها

دوام نسبي ومن ثم صح وقف بناء وغراس في أرض مستأجرة لها كباقي وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا اجتماع عليه حقان متجانسان فقدم اقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق مالو اولد الواقف الموقوفه فانها لا تصير ام ولد وخرج مالا يقصد كنفد للترين به او الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء مثلا وكذا الوصية به لذلك كباقي ومالا يفيد نفعا كز من لا يرجي برؤه (لا مطعوم) بالرفع اى وقفه لأن نفعه في اهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء كربع اصبع على ما يفعل في بلاد الشام اختيار له (وريجان) لسرعة فسادهم ومن ثم كان هذا في محصود دون مزروع فيصح وقفه للشم قاله المصنف وغيره لانه يبقى مدة وفيه نفع آخر وهو التنزه (ويصح وقف) نحو مسك وعنبر للشم بخلاف عود البخور لانه لا ينتفع به الا باستهلاكه فالحاق جمع العود بالعنبر يحمل على عود ينتفع بنوام شمه و (عقار) اجماعا (ومنقول) للخبر الصحيح فيه نعم لا يصح وقفه مسجد الا بشرطه الثابت (ومشاع) وإن جهل قدر حصته أو صفته لأن وقف

من عاجز الخ) لعل الانسب ولو على عاجز الخ لأن كون الواقف عاجز عن الانتزاع لا غرابة فيه إذا كان الموقوف عليه قادرا على الانتزاع وإنما محل التوقف إذا كان الموقوف عليه عاجزا اللهم إلا أن ثبت نقل بعدم صحته حيثئذ فليراجع اه سيد عمر (قوله) وكذا وقف المدبر والمعلق الخ) اى دخلا بقوله بان يبقى مدة الخ الذى هو تفسير لدوام الانتفاع فى كلام المصنف اه رشيدى (قوله وبطل الخ) عطف على عتقا (قوله) ومن ثم) اى من اجل كفاية الدوام النسبي فى الصحة (قوله وان استحقا) اى البناء والغراس (قوله بعد الاجارة) اى بعد انقضاء مدتها (قوله كباقي) اى آتفاى المتن (قوله وفارق الخ) اى ما ذكر من صحة وقفهما ثم عتقهما بموت السيد ووجود الصفة وبطلانه بذلك (قوله مطلقا) اى وان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع اه ع ش (قوله عليه) اى الرقيق المدبر أو المعلق عتقه بصفة (قوله حقان الخ) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلاهما لله تعالى اه ع ش (قوله وبه فارق) اى بسبق المقتضى (قوله) وخرج مالا يقصد الخ) اى بقوله المقصود منه اى عرفا (قوله) ومالا يفيد نفعا) اى بقول المصنف الانتفاع به اه رشيدى (قوله كنفد للترين) ومثله وقف الجامعة لأن شرط الوقف أن يكون مملوكا للواقف وهى غير مملوك لمن هى تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم فى الفراغ عن شىء من الجامعة ليسكون لبعض من يقرأ القرآن مثلا فى وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هى بيده سقط حقه منها وصار الامر فيها الى رأى الامام فيصح تعيينه لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة وغيره نقضه ان رأى فى النقض مصلحة اه ع ش (قوله وكذا الوصية به) اى بالنقد (لذلك) اى للترين به ولا تجار فيه الخ (قوله) ومالا يفيد الخ) عطف على مالا يقصد وكان الاولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع واخر اجه بقوله يحصل منها فائدة او نفع (قوله اى وقفه) اى لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة المغنى لا مطعوم ووريجان برفعهما فلا يصح وقفهما ولا ما فى معناهما ويطلق الريحان على نبت طيب الريح فيدخل الورد لريحه اه (قوله) على ما يفعل الخ) اى على الوجه الذى يفعل الخ (قوله اختياره) اى لابن الصلاح (قوله كانهذا) اى عدم الصحة ثم هذا الى قول المتن عقار فى المغنى قول المتن (عقار) من ارض أو دار اه مغنى (قوله اجماعا) الى قوله ومر فى النهاية وكذا فى المغنى لاقوله نعم الى المتن وقوله وتجوز الزركشى الى ثم قول المتن (ومنقول) حيوانا كان او غيره ثم اذا اشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا وينبغى ان يأتى فى لحمه ما ذكره فى البناء والغراس فى الارض المستأجرة او المعارة اذا قلعا من انه يكون مملوكا للموقوف عليه حيث لم يثبت شراء حيوان أو جزئه بضمن الحيوان المذبح على ما يأتى اه ع ش (قوله نعم لا يصح الخ) عبارة النهاية اما جعل النقول مسجدا كفرش وثياب فوضع توقف لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاب ساكتة عن تنصيب بجواز أو منع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالاحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى وما نسب للشيخ رحمه الله من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه قال الرشيدى قوله مر فوضع توقف اى ما لم يثبت بنحو سمر اما اذا ثبت كذلك فلا توقف فى صحة وقفته مسجدا كما اقر به الشارح مر اه وقال ع ش قوله مر فالاحوط المنع اى منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ ان ثبت فى مكان بنحو سمر ثم توقف ولا تزول وقفته بعد زوال سمرها لأن الوقفية اذا ثبتت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به مر عن سؤال صورته لو فرش انسان بساطا أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب حيث وقف ذلك مسجدا بعد اثباته صح اه وعلى هذا فقوله مر فى الشرح اما جعل المنقول الخ حمله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه لا مكان حمله على ما لم يثبت وان مراده لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله فى الفتاوى بصحة وقفه مع الاثبات مستندا فيه لغير الشيخ اه وقوله ولا تزول وقفته الخ سياق عن سم عن السيوطى ما قد يخالفه وتقدم فى الاعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله او صفقتها) لعل صورته ان يجعل صفة ما منه الحصاة بان لم يره اه رشيدى (ولا يسرى للباقي) اى ولو كان الواقف موسرا بخلاف العتق اه ع ش (وان وقف مسجدا) مالا تقصدا جازته فى تلك المدة شرح مر (قوله ولا يسرى للباقي وان وقف مسجدا) فى شرح مر ولا فرق

في صحة هذا من اصله لتعذر قسمته اذا لا وجه انها لا تستثنى هذه للضرورة (٢٣٩) وتجوز الزر كشي المهايأة هنا بعيدا لا نظير

لكونه مسجدا في يوم وغير  
مسجدا في يوم ثم رأيت بعضهم  
جزم بوجوب قسمته و مر  
في مبحث خيار الاجارة انه  
يتصور لنا مسجد تملك  
منفعته ويمتنع نحو اعتكاف  
وصلاة فيه من غير اذن مالك  
المنفعة (لا) وقف (عبد  
وثوب في الذمة) لان حقيقة  
ازالة الملك عن عين نعم يجوز  
التزامه فيها بالنذر (ولا  
وقف حر نفسه) لان رقبته غير  
ملوكة له (وكذا مستولدة)  
لأنها اعدم قبولها للتقليل  
كالخروج مثلها المكاتب اى  
كتابة صحيحة فيما يظهر  
بخلاف ذى الكتابة الفاسدة  
لان الغلب فيه التعليق و مر  
في المعلق صحة وقفه (وكلب  
معلم) لانه لا يملك والتقييد  
بمعلم لاجل الخلاف (واحد  
عبدية في الاصح) كالبيع  
وفارق العتق بانه أقوى  
وانفذ لسرايته وقوله  
التعليق (ولو وقف بناء او  
غرسا في ارض مستأجرة)  
اجارة صحيحة او فاسدة او  
مستأجرة مثلا (لها) ثناء  
مع ان العطف باولائها بين  
ضدين باعتبار استحالة  
اجتماع حقيقتهما على شيء  
واحد في زمن واحد فلا  
اعتراض عليه خلافا لمن  
زعمه (فالاصح جوازها) لانه  
ملوك ينتفع به مع بقاء  
عينه وان كان معرضا للقلع  
باختيار مالك الارض المؤجر

كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه وتجب قسمته لتعنيها طريقا ولا فرق بين ان  
يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويحرم على الجنب الخ وقرر مر  
انه يطلب التحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعدة اكثر من ثلثمائة ذراع سم  
على حجج وراجع ما ذكره في طلب التحية اه عبارة البجيرمي وتصح التحية فيه اذ في تركها انتهاك لحرمة  
المسجد سلطان اه (قوله في صحة هذا الخ) اى وقف المشاع مسجدا (قوله بل تستثنى الخ) عبارة  
المعنى وتستثنى هذه الصورة من منع قسمة الوقف من لطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره  
جوازها وان بيعا مر اه سم وقلوبى عبارة السيد عمر لعل هذا اذا لم تكن القسمة افرزا اما اذا كانت  
افرزا فلا اشكال فيها لان قسمة الوقف من الطلق جائزة حينئذ مطلقا ولو غير مسجدا (قوله جزم بوجوب  
قسمته) اى فور او ظاهره وان لم يكن افرزا هو مشكل سم على حج اقول وقد يجاب بانه مستثنى  
للضرورة كما قاله في اثناء كلام اخرو هذا ظاهر ان امكنته القسمة فان تعذرت كان جهل مقدار الموقوف  
بقي على شيوعه ولا يطل الوقف والا قرب ان يقال ينتفع منه الشريك حينئذ بما لا ينافى حرمة المسجد  
كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته  
ويجب ان يقتصر في شغله له على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه اه ع ش قول المتن (لا عبد و ثوب) اى  
مثلا في الذمة سواء في ذلك ذمته وذمة غيره كان يكون له في ذمة غيره عبد او ثوب بسلام او غيره فلا يصح وقفه اه  
معنى (قوله نعم) الى قول المتن فالاصح في النهاية (قوله يجوز التزامه الخ) عبارة المعنى نعم يصح وقفه اه  
بالتزام نذر في ذمة الناذر كقوله لله على وقف عبد او ثوب مثلا ثم يعينه بعد ذلك اه (قوله و مر في المعلق  
صحة وقفه) وانه يعنى بوجود الصفة ويبطل الوقف سم على حج فاذا ادى النجوم عتق وبطل الوقف  
اه ع ش قول المتن (وكلب معلم) او قابل للتعليم اما غير المعلم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جز ما اه معنى  
(قوله او فاسدة) يتأمل فيه فانه لا يستحق بالاجارة الفاسدة بناء ولا غراس حتى لو فعل ذلك كلف القطع بجنا  
وعبارة المنهج و بناء وغراس وضعا بارض بحق اهو البناء في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع  
بحق وقد مر للشارح مر ان ما قبض بالشراء الفاسد لو بنى فيه او غرس لم يقطع بجنا لان البيع ولو فاسدا  
يتضمن الاذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله البغوى لكن قدم ان المعتمد خلافه فاهنا يمكن تخريجه على  
ما قاله البغوى لان الاجارة الفاسدة تتضمن الاذن اه (قوله مثلا) كان كانت موصى له بمنفعتها معنى  
وشرح المنهج (قوله او لاستحالة الخ) الاولى اسقاط او الا ان يقال انها للتبعية في التعبير وفي نسخ  
باعتبار استحالة الخ وهى ظاهرة قول المتن (فالاصح جوازها) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة ام بعده كما  
صرح به ابن الصلاح او بعد رجوع المستعير ويكفي دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة او رجوع المستعير  
اه معنى (قوله على ما يأتى) اى بقوله الوجه ما اختاره الخ (قوله والاقيل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل  
هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابقى موقوفا فان امكن ان يشتري به عقارا وجزؤه وجب كما قاله الاسنوى  
ويقدم على الانتفاع به مقلوعا لانه اقرب لغرض الواقف فالخاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بقي  
منتفعا به استمر وقفه ثم ان امكن ان يشتري به عقارا وجزؤه فعل وان لم يبق منتفعا به صار مملوكا للموقوف

بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل او الاكثر خلافا للزر كشي الخ اه وفيه ويحرم على الجنب المكث  
فيه اه وقرر مر انه يطلب التحية لداخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعدة اكثر  
من ثلثمائة ذراع (قوله اذا لا وجه الخ) اعتمده مر (قوله بل تستثنى هذه للضرورة) ظاهره جوازها وان  
كانت يبع للضرورة مر (قوله بعيد) كذا مر (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره  
وان لم تكن افرزا هو مشكل (قوله و مر في المعلق صحة وقفه) وانه يعنى بالصفة ويبطل الوقف (قوله  
والاقيل هو مع ارشه الخ) الوجه ان محل هذا اذا لم يمكن الانتفاع به مقلوعا والابقى موقوفا فان امكن ان

أو المعير له لانه بعده وقف بحاله اى على ما يأتى والارش لازم للمالك باختياره قلعه يصرف في نقله لارض اخرى ان امكن والاقيل هو مع  
ارشه للموقوف عليه وقيل للواقف

عليه شرح مراه سم (قوله) والذي يتجه الخ عبارة المغنى وجهاً قال الاسنوى والصحيح غيرهما هو شراء عقار او جزء من عقار وقال السبكي الوجهان بعيدان وينبغي ان يقال الوقف بحاله وان كان لا ينتفع به انتهى وكلام الاسنوى هو الظاهر ان كان الغراس المقلوع لا يصلح الا لاحراق وصارت آلة البناء لا تصلح له والافكلام السبكي وارش النقص الحاصل بقلع الموقوف يسلك به مسلكه فيشتري به شيء ويوقف على تلك الجهة اه وعبارة النهاية وجهان اصحهما اولها وقول الجلال الاسنوى ان الصحيح غيرهما هو شراء عقار الخ محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الاول اى اصحهما اولها محمول على عدمه اه (قوله) من بقاء وقفه بقاء الوقف على مختار السبكي واضح اما على مختار الاسنوى فحمل تامل الا ان يوجه بقاء حكمه في الجملة فينتقل ببيعته الى المشتري بشبه حكم الوقف واما عين الوقف المبيعة فتصير ملكاً للمشتري اه سيد عمر (قوله) فان صار غير منتفع به الخ) محل تامل فتأمل مع سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صديعة لصنيع النهاية والمغنى وغيرهما من كتب الاصحاب اه سيد عمر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتمده المغنى والمنهج وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما افق بذلك الوالدرحمه الله تعالى لا يقال غاية امره ان يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه لا نأقول وقفه في ارض مغصوبة ملاحظ فيه كونه غراساً قائماً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف منقول اه قال ع ش قوله مرو هذا مستحق الازالة ومنه ما لو بنى في حريم النهر بناء ووقفه مسجد افانه باطل لانه مستحق الازالة اه (قوله) على انه اى استحقاق القلع (قوله) وقياس ما ذكر الخ) اى من قوله فلا يصح وقف ما فيها اى لانه الخ (قوله) وجوب الخ) عطف على حرمة الخ (قوله) ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض) اى الاجرة التي يجب بعد الوقف اما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانه دين عليه وشرط وفاة دين الواقف من وقفه باطل سم على حج اه ش وقوله اى الاجرة التي يجب الخ اى كما ياتي في الشرح انفاً (قوله) المستأجرة) اى والمستعارة و(قوله) اذ ارضى المؤجر) اى والمعير مثلاً (قوله) على الاوجه

يشترى به عقار او جزءه وجب كما قاله الاسنوى ويقدم على الانتفاع به مقلوعاً لانه اقرب لغرض الواقف فالحاصل انه حيث لم يمكن نقله لارض اخرى فان بق منتفعاً به استمر وقفه ثم ان امكان ان يشترى به عقاراً او جزءه فعل وان لم يبق منتفعاً به صار مملوكاً للموقوف عليه شرح مر (قوله) والذي يتجه منهما الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوى الخ) المعتمد ما قاله الاسنوى حيث امكن وما قبله محله عند عدم امكان ذلك مر (فرع) في فتاوى السيوطي مانصه مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض المحتكرة لا اذا زالت عينه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم يزول حكمه اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذر اعادته لم يصح ملكاً اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد بدليل تعليلهم ذلك بان الصلاة تمكن في عرصته على ان في صحة وقف المسجد على الارض المحتكرة نظر الان بعض ائمتنا افق بان الموقوف في ارض مستأجرة اذا كان ريعه لا يني بالاجرة او وفي بها ولم يزول لا يصح له وقفه ابتداء لانه ملحق بما لا ينتفع به معلوم ان المسجد لا ريع له توفي منه اجرة الارض وعلى تقدير ان يكون الواقف استأجرها مودة ادى اجرتها فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الاجرة فلا يبقى الاتفرغ الارض منه وعلى تقدير صحة الوقف لاشك في زوال حكمه بزوال عينه وبني مالك الارض مكانه ما شاء اه اقول ولينظر لو اعد بناء تلك الالات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون بحد بدوقية لان تلك الالات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر (قوله) فلا يصح وقف ما فيها الخ) بعدم الصحة افق شيخنا الشهاب الرملي (قوله) ومع ذلك ففيه نظر واضح الخ) وبما يقوى النظر انه يصح وقف الملوغ من البناء والغراس حيث كان منتفعاً به ولو من بعض الوجوه كما هو ظاهر فمستحق القلع لا ينقص عن المقلوع بالفعل اللهم الا ان يفرق بانه قبل القلع انما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فليأمل (قوله) ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض الخ)

والذي يتجه منها الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوى من بقاء وقفه زاد الاسنوى انه يشترى به عقار او جزءه كمنظائره ويضم اليه ارشه في ذلك فان صار غير منتفع به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المستأجرة المغصوبة فلا يصح وقف ما فيها اى لانه لما لم يوضع بحق كان في حكم غير المنتفع به هذا غاية ما يوجه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح لتوجه الوقف الى عين الموضوع والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق القلع حالاً امر خارج على انه موجود في المستأجر فاسد والمستأجر وقولهم وان كان معرضاً الى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر في المغصوب بطلان وقف بيوت منى بناء على الاصح من حرمة البناء فيها وجوب قلعه حالاً بل الذي يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر في المغصوب من النظر لوضوح الفرق بينهما بامكان بقاء دوام المغصوب برضا او اجارة بخلاف تلك فانه لا يتصور بقاءها فكانت منافاتها لمقصود الوقف من الدوام اشد فتأمل ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستأجرة لهما من ريعهما على الاوجه

اذا رضى المؤجل ببقائها بهالان فيه عودا على الوقف بالبقاء المقصود للشارع (٢٤١) وافتاء الشمس ابن عدلان ببطالان وقف بناء في

ارض محتكرة بشرط صرف  
اجرة الارض من ريع  
الموقوف لانها تلزمه كارش  
جناية القن الموقوف  
مردود بان الظاهر انها لا  
تلزمه بل ان كان هناك  
ريع وجبت منه والالم  
يلزم الواقف أجرة لما بعد  
الوقف والمستحق مطالبته  
بالتفريغ وفارق جناية  
القن اذا وقفه بان رقبته محل  
لها لولا الوقف ولا كذلك  
نحو البناء انما محل التعلق  
ذمة مالكه وقد زال ملكه  
فزال التعلق ولهذا الوات  
القن قبل اختيار الفداء لم  
يلزم سيده شيء ولو انهدم  
لبناء لم تسقط الاجرة الماضية  
فالوجه صحة الوقف ولزوم  
للشروط وانقطاع الطلب  
عن الواقف ولولم يشترط  
ذلك والاجارة فاسدة صرف  
الحكر من الوقف مقدما  
على غيره كالعمارة أو صحبة  
أخذت من الواقف أو تركته  
أى لما قبل الوقف كما علم  
بما تقرر المعلوم منه ايضا  
انه حيث بقى بالاجرة بان  
اختارها المؤجر المالك أو  
كانت الارض وقفا اذا لا يقلع  
حيث كانت في مغلغ فان  
نقص في بيت المال (فان  
وقف) على جهة فسياني  
أو (على معين) واحد (أو  
جمع) قيل قول اصله جماعة  
أولى لشموله الاثنين انتهى  
ويرد بمنع ذلك بل هما سواء

اذا رضى الخ) وفي المغنى بعد أن ذكر عن ابن دقيق العيد وابن الاستاذ مثل كلام الشارح مانصه وما بحثه ابن  
دقيق العيد وانه ابن الاستاذ غير الصور المختلف فيها لان تلك في ارض استاجرته الواقف قبل الوقف ولزمت  
الاجرة ذمته وما قاله في اجرة المثل اذا بقى الموقوف بها والذي ينبغي ان يقال في الصورة الاولى انه ان شرط  
ان توفي منه ماضى من الاجرة فالبطلان او المستقبل فالصحة وكذا اذا اطلق فيحمل على المستقبل اهو في النهاية  
ما يوافق (قوله في ارض محتكرة) فرع في فتاوى السيوطى مسئلة المسجد المعلق على بناء الغير او على الارض  
المحتكرة اذا زالت عنه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم اذا تعلق لوقفية المسجد بالارض وانما قال  
الاصحاب اذا انهدم المسجد وتعذر اعادته لم يصير ملكا اذا كانت الارض من جملة وقف المسجد انتهى اقول  
ولينظر لو اعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح او في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء  
بدون تجديد وقفية لان تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر اه سم وميل القلب  
الى عدم العود لان الارض هي الاصل المقصود في المسجدية (قوله لانها تلزمه) اى الاجرة تلزم  
الواقف (قوله وللستحق) اى مستحق الاجرة وهو مالك الارض (قوله مطالبته) اى لواقف (قوله)  
بالتفريغ) اى تفريغ الارض عما فيها من البناء والغراس (قوله وفارق) اى نحو البناء اى ضرره  
في الارض (قوله جناية القن الخ) اى حيث يلزمه اى الواقف ارشها اه سم (قوله بان رقبته محل لها  
لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف اه سم (قوله لومات القن) اى الذي لم يوقف بخلاف الذي وقف  
فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه اه سم (قوله ولولم يشترط ذلك والاجارة فاسدة الخ)  
الوجه انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر لما قبل الوقف كما هو نظير مقابلة  
اى الصحيحة فهو مشكل وما الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اريد اجره لما بعد الوقف فظاهر  
لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد اه سم (قوله اخذت) اى  
الاجرة (قوله اى لما قبل الوقف) اذا تلزم الواقف لما بعده كما تقدم اه سم (قوله بما تقرر) وهو  
قوله ولا كذلك نحو البناء الخ (قوله انه الخ) اى قوله او صحيحة اخذت الخ (قوله بان اختارها) اى التبقية  
بالاجرة (قوله المؤجر الخ) اى أو المعير مثلا (قوله كانت) جواب قوله حيث بقى بالاجرة (قوله فان نقص  
الخ) اى ريع الوقف وكذا اذا لم يكن له ريع اصلا اخذنا ما مر (قوله اذا لا يقلع حيثن) ممنوع فليراجع  
وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف الارض انه يتخير لكن لا يقلع بالارش الا اذا كان اصلح للوقف  
من التبقية بالاجرة اه و ذكر الشارح نحوه ثم ايضا اه سم (قوله على جهة) الى قول المتن فان اطلق  
في النهاية الا قوله او على ان يطعم الى فان كان له (قوله به) اى بالحصول (قوله وحكم الاثنين الخ) الاخصر  
الاولى والمراد بالجمع ما فوق الواحد مجازا بقرينة المقابلة (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش اه سم

أى الاجرة التي تجب بعد الوقف أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه لانها دين عليه وشرط  
وفاء دين الواقف من وقفه باطل (قوله وفارق جناية القن اذا وقفه) اى حيث يلزمه ارشها (قوله بان  
رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف (قوله ولهذا الوات القن) اى الذي لم يوقف بخلاف  
الذي وقف فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الواقف فداؤه (قوله ولولم يشترط ذلك والاجارة فاسدة) الوجه  
انه حيث شرط صرف الحكر من الوقف ان اريد اجرة الحكر كما هو نظير مقابلة وهو الصحيحة فهو مشكل وما  
الفرق بين الفاسدة والصحيحة في ذلك وان اريد اجره لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع  
الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد (قوله اى لما قبل الوقف) اذا لا يلزم الواقف لما بعده كما تقدم  
(قوله اذا لا يقلع حيثن) عدم القلع حيثن ممنوع فليراجع وفي شرح الروض في العارية فيما اذا وقف  
الارض انه يتخير ايضا لكن لا يقلع الارش الا اذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجرة اه و ذكر الشارح  
نحوه ثم ايضا (قوله بالاثنتين) متعلق بالصادق ش والاولى ان المراد بالجمع ما ليس واحدا (قوله)

كما افاده قوله معين و (امكان تملكه) من (٢٤٢) الواقف في الحال بان وجد خارجا متاهلا لذلك لان الوقف تملكه المنفعة (فلا يصح)

(قوله في الحال) أي حال الوقف (قوله أو على أن يطعم) لا يحق أنه خارج عن المعين فلا حاجة إلى إخراجها  
بامكان تملكه كما أنه عليه سم عبارة النهاية أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه قال ع ش  
قوله م أو قبر أبيه الحى ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الأول اه (قوله المساكين) نائب فاعل يطعم  
(قوله ريعه) بالنصب مفعوله الثاني (قوله أو قبر أبيه) أي وهو حى (قوله وان علم) راجع للمستثنين  
(قوله وكان الفرق) أي بين الاطعام والقراءة (قوله فصحت) أي القراءة أي الوقف عليها (قوله بشرط  
معرفة) أي القبر (قوله ولا كذلك الاطعام الخ) أي فلم يصح الوقف عليه مطلقا (قوله عليه) أي رأس  
القبر (قوله على أنه يأتي تفصيل في مسألة القراءة) أي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الأول الخ  
عبارة نعم ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو قبر أبي أو جدي بخلاف وقفته  
الآن أو بعد موتي على من يقرأ على قبري بعد موتي فإنه وصية فان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره صح  
ولا فلا اه (قوله من تلك المحلة) أي في تلك الخ (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه المعين (قوله الصحة  
عليه) أي على نحو الحرني ع ش اه سم (قوله لا مكان تملكه) علة للإيهام اه رشيدى (قوله إذا لم  
يبينه) أي المسجد اه ع ش (قوله بخلاف دارى على من اراد سكنها) أي فإنه يصح ويعين من يسكن بها  
من اراد السكنى حيث تنازعوا الناظر على الواقف اه ع ش (قوله ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت  
صحيا أو وليا اطرد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف في مصالح ضريحه أو زواره فينبغي أن يصح الوقف  
لان اطراد العرف قرينة معينة لا رادة الوقف عليه تلك الجهة لا تملكه الممتنع وهو نظير ما ذكره في النذر له  
إذا اطرد العرف بصر فله مصالحه ونحو فقرائه وورثته اه سيد عمر وسيأتي عن المغنى قبيل قول المصنف  
ولا يصح إلا بلفظ ما يؤيده بل يصح به قول المتن (ولا على جنين) كذا في نسخ التحفة ويتعين أن يكون  
على هذه السابغة في قوله على معدوم من المتن اه سيد عمر اقول قضيته ان معدوم ايضا من المتن لكن الذى  
في المحلى والنهاية والمغنى فلا يصح على جنين اه بل ولفظ على معدوم لا وجود له في المحلى والمغنى اصلا  
فالظاهر ان كتابه ولا على نسخ التحفة على رسم المتن انما هي من المكتبة إلا ان ثبت هذا الرسم في اصل  
الشارح رحمه الله تعالى (قوله لان الوقف) إلى قول المتن فان اطلق في المغنى لإاقوله بل يوقف (قوله في الوقف  
على اولاده) أي بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحه وكذا أي يدخل في الذرية  
والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته انتهى والتقييد بالحادث الظاهر انه ليس لأخراج الموجود  
حال الوقف سم على حج وقوله فتوقف حصته يخالف قول الشارح م الاق فان انفصل استحق من غلة  
ما بعد انفصاله إلا أن يقال أراد بتوقف حصته عدم حرمانه إذا انفصل اه ع ش اقول ولا مخالفة اذ القول  
الاق في الوقف على الاولاد وكلام العباب والروض وشرحه في الوقف على الذرية والنسل والعقب وفي  
الفرق بينهما فليراجع (قوله بل يوقف) أي ريع الوقف مدة الحمل وهذا يخالف لكلامه الاق انفا  
الا ان يكون المراد وقف الحكم بالدخول وعدمه فعليه كان الاول حذفه كافي في المغنى (قوله كما يأتي بزيادة)

أو على فقراء أو اولاده ولا فقير فيهم) في شرح م أو على القراءة على رأس قبره أو قبر أبيه الحى اه (قوله أو على  
ان يقطع المساكين ريعه) كيف يصدق هنا المعين حتى يحتاج الى اخرج بامكان تملكه بدليل جعله في حين  
التفريع الذى في المتن (قوله الصحة عليه) أي على نحو الحرني ش (قوله في المتن على جنين) قال في شرح  
الروض ولا يصح وقف الحمل وان صح غنقه نعم ان وقف الحامل صح فيه تبعالاه اه (قوله ولا يدخل ايضا  
في الوقف) أي على الاولاد وكذا في شرح م بخلافه على نحو الذرية كما قال في العباب كالروض وشرحه  
وكذا أي يدخل في الذرية والنسل والعقب الجمل الحادث فتوقف حصته اه والتقييد بالحادث الظاهر  
انه ليس لأخراج الموجود حال الوقف (قوله كما يأتي بزيادة) عبارة في الفصل الاق ولا يدخل الحمل عند  
الوقف أي على الاولاد لانه لا يسمى ولذا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف  
فانه انما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه اه فقوله ولا يدخل الحمل عند الوقف أي لا يدخل

الوقف على معدوم كمل  
مسجد ببني أو على ولده  
ولا ولده أو على فقراء اولاده  
ولا فقير فيهم أو على أن يطعم  
المساكين ريعه على رأس  
قبره أو قبر أبيه وان علم  
واقف ابن الصلاح بأنه لو  
وقف على من يقرأ على  
قبره بعد موته فمات ولم  
يعرف له قبر بطل انتهى  
وكان الفرق ان القراءة على  
القبر مقصودة شرعا فصحت  
بشرط معرفته ولا كذلك  
الاطعام عليه على انه يأتي  
تفصيل في مسألة القراءة  
على القبر فاعليه فان كان له  
ولد أو فيهم فقير صح  
وضرف للحدث وجوده  
في الأولى أو فقره في الثانية  
لصحته على المعدوم تبعا  
كوقفته على ولدى ثم  
على ولد ولدى ولا ولد له  
وكعلى مسجد كذا وكل  
مسجد يبني من تلك المحلة  
وسيد كرى نحو الحرني ما  
يعلم منه ان الشرط بقاؤه  
فلا يرد عليه هنا إيهامه الصحة  
عليه لا مكان تملكه خلافا  
لمن رجمه ولا (على) أحد  
هدين ولا على عمارة المسجد  
إذا لم يبينه بخلاف دارى  
على من اراد سكنها من  
المسلمين ولا على ميت ولا على  
(جنين) لان الوقف تسليط  
في الحال بخلاف الوصية ولا  
يدخل أيضا في الوقف على  
اولاده بل يوقف فان



(ولا على العبد) ولو مدبرا

وأمو ولد (لنفسه) لأنه ليس

أهلا للملك نعم ان وقف على

جهة قربة كخدمة مسجد

أو رباط صح الوقف عليه

لأن القصد تلك الجهة

ويصح على الجزء الحرم

المبعض حتى لو وقف بعضه

القف على بعضه الحر صح

كالوصية له به ويؤخذ من

العلة أن الوجه صحته على

المكاتب كتابه صحيحة لأنه

يملك ثم ان لم يقيد بالكتابة

صرف له بعد العتق أيضا

ولا لا انقطع بهذا كله ان لم

يعجز ولا بان بطلانه لأنه

منقطع الاول فيرجع عليه

بما أخذه من غلته (فان

أطلق الوقف عليه فهو)

محمول يصح أو لا يصح على

انه (وقف على سيده) كالمو

وهب منه أو وصى له به

والقبول ان شرط منه وان

نهاه سيده عنه لا من سيده

ان امتنع نظير ما يأتي في

الوصية (ولو أطلق الوقف

على بهيمة) مملوكة (لغا)

لاستحالة ملكها (وقيل هو

موقوف على مالها)

كالعبد والفرق ان العبد

قابل لأن يملك بخلافها

وخرج باطلاق الوقف على

عقلها أو عليها بقصد مالها

وبالمملوكة المسبلة في ثغر

أو نحوه فيصح بخلاف

غير المسبلة ومن ثم نقلا عن

عبارته في الفصل الآتي ولا يدخل الحمل عند الوقف أي على الاولاد لأنه لا يسمى ولدا وإنما يستحق من غلة ما بعد الانفصال كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فإنه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه اه قال سم قرله ولا يدخل الحمل الخ أي لا يدخل الان بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي قوله وإنما يستحق الخ اه قول المتن (ولا على العبد الخ) عبارة العباد على رقيق الوقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده اه سم (قوله) وام ولد) أي حال كونها رقيقة كما هو الفرض وأما ما في الروض من صحة وقفه على أمهات أولاده فصورته أي يقول وقفت دارى مثلاً بعد موتى على أمهات أولادى أو يوصى بالوقف عليهن اه ع ش وفي سم ما يوافقه قول المتن (لنفسه) أي نفس العبد سواء كان له أم لغيره اه معنى (قوله) ان وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش اه سم (قوله) الوقف عليه) أي العبد (قوله) ويصح على الجزء الخ) عبارة المغنى والنهاية وأما لو وقف على المبعض فالظاهر كما قال شيخنا أنه ان كان مهايأة وصدر الوقف عليه يوم نوتته فكالحر أو يوم نوبة سيده فكالعبد وان لم تكن مهايأة وزع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل اطلاق ابن خيران صحة الوقف عليه اه قال ع ش قوله فكالحر الخ ينبغى ان هذا التفصيل عند الاطلاق فان عين الواقف شيئاً تابع حتى لو وقف في نوبة المبعض على سيده أو في نوبة السيد على العبد او عند عدم المهايأة على أحدهما بعينه عمل به فليراجع اه (قوله) من العلة) أي قوله لأنه لا ليس اهلا الخ (قوله) على المكاتب الخ) أي مكاتب غيره وأما مكاتب نفسه فلا يصح الوقف عليه كما جزم به الماوردى وغيره نهاية ومعنى ومرآة عن سم عن العباد مثله (قوله) وإلا) أي وان قيد الوقف بمدة الكتابة وفي معنى التقيد ما لو عبر بمكاتب فلان اه معنى (قوله) انقطع به) وينتقل الوقف الى من بعده نهاية ومعنى أي إذا ذكر بعده مصرفاً وإلا فالأقرب رحم أو اوقف (قوله) بما أخذه من غلته) ثم ان كان ما قبضه من الغلة بما أخذ منه وإلا فهو في ذمته يطالب به بعد العتق واليسار اه ع ش (قوله) فهو محمول ليصح الخ) عبارة المغنى فان كان له لم يصح لأنه يقع للواقف وان كان لغيره فهو وقف الخ اه (قوله) أو لا يصح) أي فيما لو كان سيده حال الوقف جنيثاً انفصل حياً أو كان عبداً للواقف اه سيد عمر أي وكان مرتداً أو حربياً (قوله) كما لو وهب) الى قول المتن ونفسه في النهاية (قوله) به) أي بشيء وكان الاولى حذفه كما في النهاية والمغنى (قوله) والقبول الخ) عبارة النهاية ويقبل هو ان شرطناه وهو الاصح الآتي اه (قوله) وان نهاه الخ) غاية (قوله) عنه) أي القبول (قوله) ان امتنع) أي العبد عن القبول (قوله) مملوكة) إلى قوله أما المباحة في المغنى (قوله) قابل لان يملك) عبارة المغنى أهل له بتملك سيده في قول اه (قوله) الوقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله) بقصد مالها) ينبغى رجوعه للمستثنين ليوافق ما في الروض وشرحه أي والمغنى سم وع ش (قوله) وبالمملوكة المسبلة الخ) عطف على باطلاق الوقف الخ (قوله) فيصح) ولو باع المالك البهيمة هنا والعبد في المسئلة السابقة فهل يبقى الموقوف له أو ينتقل الى

الآن بحيث يستحق من غلة ما قبل الانفصال فلا ينافي قوله وإنما يستحق الخ نظر الان الاستحقاق فرع الدخول وذلك لأن الدخول فيه بعد الانفصال (قوله) في المتن ولا على العبد لنفسه) عبارة العباد ولا على رقيق أو اوقف كام ولده ومكاتبه ولا على رقيق غيره لنفسه والاجاز وكان لسيده الخ اه وما ذكره في أم ولده قد يخالفه قول الروض بعد ذلك أو على أمهات الاولاد لا من تزوجت لم يعد استحقاقها بالطلاق اه ومراده أمهات اولاده بدليل قول شرحه في تحليل عدم عود استحقاقها بالطلاق لأنها لم تخرج به عن كونها تزوجت ولأن غرض الواقف أن تفي له أم ولده ولا يخلفه عليها أحد فن تزوجت لم تف بذلك اه ولا يخفى ان مسألة الروض مخالفة لمسئلة العباد في أم الولد لا ان تحمل مسألة الروض على ما إذا وصى بالوقف على أمهات اولاده فليراجع (قوله) نعم ان وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش (قوله) الوقف على علفها الخ) الوقف فاعل خرج ش (قوله) بقصد مالها) ينبغى رجوعه للمستثنين ليوافق قول الروض وشرحه مانصه ولا يصح الوقف على بهيمة ولو أطلق أو وقف على علفها لعدم اهليتها للملك إلى ان قال فان قصد به مالها فهو

المباحة ونوزع فيه ويؤيده ما يأتي أن الشرط في الجهة عدم المعصية ويحجب بان هذه الجهة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لما قصد حمام مكة بالوقف عليه عرفا كان المعتمد صحته عليه (٢٤٤) اما المباحة المعينة فلا يصح عليها جزم ما على نزاع فيه (ويصح الوقف ولو من مسلم

على ذمى) معين متحدا ومتعددا يجوز التصديق عليه نعم ان ظهر في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كنيسة للتعباد لعا كالوقف على نحو حصرها وكذا وقف عليه ما لا يملكه كفن مسلم ونحو مصحف ولو حارب ذمى صار الموقوف عليه كمنقطع الوسط او الاخر كما بحثه شارح وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رُق واضح (لا مرتد وحرى) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لهما ويفرق بينهما وبين نحو الزاني المحصن وان كانا دونه في الاهدار اذ لا تمكن عصمته بحال بخلافهما بان في الوقف عليهما منابذة لعز الاسلام تمام معاندتهما له من كل وجه بخلافه ومن ثم ترددوا في معاهدو مستامن هل يلحقان بالذمى كارجحه الغزى او بالحرى كما جزم به الدميرى وقال غيره انه المفهوم من كلامهم وتردد السبكي فيمن تحتم قتله بالمحاربة ورجح انه كالزاني المحصن (ونفسه في الاصح) لتذر تملك الانسان ملكه او منافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذ استحقاقه وقفا غيره

المشترى فيه نظر وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا يبعد مجيشه هنا فليراجع اه ع ش عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على علقها وعليها ان قصد به مالها لانه وقف عليه اه وفي البجيرى عن القليوبي قوله لانه وقف عليه قضيته انه له وان مات الذابة او باعها او نهيموته يكون منقطع الاخر وانه لا يتعين صرفه في علقها اه (قوله ونوزعا) الاولى الافراد (قوله فيه) اى فيما نقله عن المتولى من عدم الصحة (قوله ويؤيده) اى النزاع (قوله ويحجب) اى التأييد المذكور (قوله اما المباحة) اى الطيور المباحة اه ع ش (قوله على نزاع فيه) اى في دعوى الجرم (قوله ولو من مسلم) الى المتن في المغنى لا قوله كما بحثه شارح (قوله على معين) وسياتي الكلام في الوقف على اهل الذمة واليهود ونحو ذلك مغنى وع ش (قوله وكذا ان وقف عليه) اى على الذمى ش اه سم (قوله صار الموقوف عليه الخ) عبارة المغنى ينبغى ان يصرف الى من بعده اه (قوله كمنقطع الوسط) اى ان ذكر بعد الذمى مصرفا اى فيصرف لا قرب رحم الواقف مادام حيا ثم بعد موت الذى لمن عينه الواقف بعده (قوله والاخر) اى فيصرف لمن بعده من الآن ان عين الواقف جهة ولا فلا قرب رحمه اه ع ش وقوله يصرف لمن بعده الخ لا يترتب هذا على كونه منقطع الاخر كما يعلم بما ياتي فكان المناسب حذفه والاقتصار على قوله اى فيصرف لا قرب رحمه (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر اه نهاية اى ما بحثه من انه كمنقطع الوسط او الاخر ثم اذا سلم او ترك المحاربة والتزم الجزية هل يعود استحقاقه او لا فيه نظر وقياس ما ياتي من انه وقف على اولاده الا من يفسق منهم ففسق بعضهم ثم عا د لا من الا استحقاق استحقاقه هنا ع ش (قوله واضح) وهو انه بالعجز عن الكتابة يتبين انه باق على ملك السيد حتى ان السيد يستحق ما كسبه في مدة كتابته ولا كذلك لذى فانه لم يتبين بحرا بته الان بقاء حرا بته الاصلية ع ش وسيد عمر قول المصنف (لا مرتد) اى لا يصح الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه موقوف ان عاد الاسلام تبين صحته والا فلا لانقول ذلك لئنا هو فيما يقبل التعليق كالعق والطلاق بخلاف ما لا يقبله كالبيع والوقف فانه محكوم بطلانه من المرتد من اصله وان عاد الى الاسلام اه ع ش (قوله وبين الزاني المحصن) اى حيث صح الوقف عليه دونهما اه ع ش (قوله لا يمكن الخ) تعليل لسكونهما دونه في الاهدار (قوله بان في الوقف) متعلق بيفرق ش اه سم (قوله كارجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن بعده شرح م راى والخطيب اقول فلورجع اليها فاحكمه اه سم قال ع ش بعد فرقه بين رجوعهما الى دارنا وبين حرا بته الذى ثم رجوعه مانصه وعلى هذا فالظاهر انه اى كلام المعاهد والمستامن اذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواقف لم يتناول الامدة الاولى اه (قوله بالمحاربة) اى قطع الطريق (قوله ورجح) اى السبكي (انه الخ) هذا هو المعتمد فيصح الوقف عليه اه ع ش قول المتن (في الاصح) ونص المصنف في نكت التنبيه الخلاف بقوله وقفت على زيد الحرى او المرتد كما يشير اليه كلام الكتاب اما اذا وقف على الحرين او المرتدين فلا يصح قطعانها به ومعنى (قوله لتعذر) الى قوله ثم رايت في المغنى والى قوله ويفرق في النهاية لا قوله ثم رايت الى نعم (قوله الذى نظر الخ) نعم للاختلاف (قوله الذى اختاره الخ) نعم للمقابل (قوله لا يقوى الخ) خبر للاختلاف (قوله او انتفاء به) اى ولو بالصلاة فيما وقفه مسجدا اه ع ش (قوله ومنه) اى من

وقف عليه اه (قوله ويحجب بان هذه الجهة الخ) كذا شرح م (قوله وكذا ان وقف عليه) اى على الذمى ش (قوله كما بحثه شارح) وهو ظاهر شرح م (قوله فالفرق بينه وبين المكاتب اذا رُق اى حيث يتبين بطلانه) (قوله اذ لا يمكن الخ) تعليل لسكونهما دونه في الاهدار وقوله بان في الوقف الخ متعلق بيفرق ش (قوله كما رجحه الغزى) وهو الاوجه ان حل بدارنا مادام فيها فاذا رجع صرف لمن

ملكاً الذى نظر اليه المقابل الذى اختاره جمع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه ان يشترط نحو قضاء دينه بما وقفه او انتفاعه به لا شرط الوقف نحو شر به او مطالعته او طبخه من بشر او كوزا وفي كتاب او قدر وقفها على نحو الفقر اه كذا قاله شارح وليس بصحيح وكأنه توهمه من قول عثمان رضى الله عنه في وقفه لبشر وممة بالمدينة دلوى فيها كدلاء المسلمين وليس بصحيح فقد ايجابوا عنه بان لم يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار

بان للواقف ان ينفع بوقفه العام كالصلاة بمسجد وقفه والشرب من بئر وقفها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك يبطل الوقف نعم شرطه ان يصح عنه منه صحيح اخذا من قول الماوردي وغيره بصحة شرط ان يحج (٢٤٥) عنه منه أى لانه لا يرجع له من ذلك إلا

الثواب وهو لا يضرب له

المقصود من الوقف

ويفرق بينه وبين شرطه

الصلاة فيما وقفه مسجدا

بان الصلاة فيها انتفاع

ظاهر بالبدن فعاد عليه

بشرطه ذلك رفق دنيوى

ولا كذلك في نحو الحج

والاضحية واقى أبو

زرعة فيمن وقف بناء او

بستانا وشرط ان يبدان

ربعه بعمارة وما فضل له

ثم لا ولاده بانه صحيح

وما فضل عن العمارة يحفظ

مادام حيا جواز الاحتياج

اليه فيها ثم ما فضل حال

موته يصرف لا ولاده

وانما يبطل فيما جعله لنفسه

لانه لا يعرف ومن ثم لم

يكن كالوقف على زيد

ونفسه حتى يصح في نصفه

ويبطل في نصفه ولا كقطع

الوسط حتى يصرف

الفاضل في حياته لا قرب

الناس اليه لانه هنا ليس طبقة

ثانية بل من جملة الاولى

وان تقدم بعضها عليه وانما

لم يؤثر ضم المجهول وهو

ماله الى المعلوم لانه لم يشرك

بينهما بل قدم المعلوم وهو

نحو العمارة فصح فيه وآخر

المجهول المتعذر الصرف

اليه فحفظنا الفاضل لموته

لما مر هذا حاصل كلامه

المبسوط في ذلك وفيه ما فيه

الوقف على نفسه اه ع ش (قوله يبطل الوقف) وهو ظاهر لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت الذي يريد فاشبه الوقف على نفسه اه ع ش (قوله بصحة شرط ان يحج عنه الخ) فان اردت لم يحز صرفه في الحج وصرف الى الفقراء فان عاد الى الاسلام اعيد الوقف الى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز ايضا فان اردت فالوقف على حاله لان الجهاد يصح من المرد بخلاف الحج اه معنى (قوله ويفرق بينه) اى شرطه نحو الحج والاضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة سم على حج ومثل ذلك في البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصا وقف تخيلا على مسجد بشرط ان تكون ثمرتها هو الجريد والليف والخشب ونحوها للمسجد اه ع ش (قوله وبستانا) الو او بمعنى او (قوله ان ييدا) ببناء المفعول (قوله اليه) اى الفاضل (فيها) اى العمارة (قوله لانه) اى ما جعله لنفسه (قوله لم يكن) اى الوقف المذكور (قوله لانه) اى الواقف (قوله من جملة الاولى) وهى العمارة والواقف (قوله بعضها) اى بعض الاولى وهو العمارة (قوله وانما لم يؤثر ضم المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شرك بينهما او قدم المجهول ضرر كالواقف الحجازية المشروط فيها للزوجة الكفاية وللزوجة البر والصلة فان تقدم المجهول والتشريك بينهما وبين المعلوم يؤدى الى نزاع لا منتهى له فليتأمل اه سيد عمر (قوله ماله) يفتح اللام (قوله وهو نحو العمارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لموته) اى اليه (قوله لما مر) اى بقوله لجواز الاحتياج الخ (قوله وفيه ما فيه الخ) ولعل وجهه ان الوقف المذكور ماله الى الوقف لنفسه ثم لا ولاده فيبطل في كله فليراجع (قوله ولو وقف) الى قوله ولو اقر في المعنى لا قوله كما في الكافي الى ويصح وقوله وعمل به الى وان يؤثر وقوله وهاتان الى وان يستحكم الى المتن في النهاية الا قوله لغيره وقوله وهاتان الى وان يستحكم وما انبه عليه (قوله جازله الاخذ منه) اى كاحدهم اه ع ش (قوله بقدر اجرة المثل الخ) فان كان أكثر منهم لم يصح الوقف اه معنى قال ع ش اما ان شرط النظر لغيره وجعل للنظر أكثر من اجرة المثل لم يمنع كباقي بعد قول المصنف فان فوض اليه هذه الامور اه (قوله واعتمده ابن الرفعة الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله وكان) اى ابن الرفعة (يتناولوه) اى

بعده شرح مر اقول فلورجع اليها أى فاحكمه (قوله نعم شرطه ان يصح عنه الخ) كذا شرح مر (قوله ويفرق بينه وبين شرط الصلاة الخ) ينبغي ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثر في صحة الوقف اخذنا ما نقلناه عند قول المتن الآتى ولو قال وقفت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من ان ما يضاهى التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة يصح مؤبدا كالأذى كرفه شرطا فاسدا اه إلا ان يخص الشرط الفاسد في ذلك بغير ما يتعلق بالوقف على النفس ثم رأيت عبارة شرح البهجة تقتضى هذا (قوله ويفرق بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجدا) ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح البهجة مانصه اى كالا يصح الوقف اذا شرط ان يقضى من ريع الوقف ونما ثديونه او ان ياكل مما يطعم من ثمار او ان ينتفع به وان كان ينتفع به عند اطلاق الوقف كان شرط ان يقبر فيما وقفه مقبرة او ان يصلى فيما وقفه مسجدا او ان يستسقى من بئر وقفها واما قول عثمان الخ وهذا يرد ما قاله الماوردي الذى اعتمده في العباب بقوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كمقبرة ومسجد وبئر وكتاب شرطه ام لا (قوله ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه) في العباب ولو وقف على ولده ثم ورثته فمات ولده وهو من ورثته فلا شىء له اه وعبارة تجريد له ولو وقف على ولده ثم على ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته قال الماوردي والرويانى لم يصرف اليه وتكون حصته للفقراء ويصرف الباقي لبقية الورثة وبه اقضى الغزالى ثم قال على ان في صرف حصته للفقراء نظر او القياس انه لباقي الورثة كالأولى وقف على هذين ثم الفقراء فمات

للتأمل ولو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا اجاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كافى الكافى واعتمده السبكي وغيره ويصح شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر اجرة المثل فاقل ومن حيل صحة الوقف على النفس أن يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه فيصح كما قاله جمع متأخرون واعتمده ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه فوقف على الاقربة من بنى الرفعة وكان يتناولوه

وخالف فيه الاسنوي وغيره تبع الغزالي والخوارزمي فابطلوه ان انحصرت الصفة فيه والاصح لغيره قال السبكي وهو اقرب لبعده عن قصد الجهة وان يؤجره مدة طويلة ثم يقفه على (٢٤٦) الفقراء مثلاً ثم يتصرف في الاجرة أو يستأجره من المستأجر وهو الاحوط لينفرد بالبد

ويأمن خطر الدين على المستأجر وهاتان حيلتان لا ارتفاع بما وفقه لالوقفه على نفسه كما هو واضح وان يستحكم فيه من يراه ولو اقر من وقف على نفسه ثم على جهات مفصلة بان جاء كما يراه حكم به وبلزومه اوخذ باقراره ويجوز نقض الوقف في حق غيره على ما أفتى به البرهان المراعى وخالفه التاج الفزارى فقال يقبل اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كالموقال هذا وقف على وياتي قبيل الفصل ماله تعلق بذلك (تنبيه) افتى ابن الصلاح بان حكم الحنفى بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى باطناً من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وإنما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق بهذا ما في معناه انتهى وتبعه على ذلك جمع ورده آخرون بأنه مفرع على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطناً كما صرح به في تعليقه والاصح كما في الروضة في مواضع نفوذ باطناً ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل

ياخذ غلته اه ع ش (قوله وخالف فيه الخ) عبارة النهاية والمغنى وان خالف الخ (قوله لبعده عن قصد الجهة لتعليل لما قبل قوله والا كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله وان يؤجره) كقوله الاتى وان يسقى الخ عطف على قوله ان يقف على الخ (قوله ثم يتصرف الخ) ولو انفسخت الاجارة بعد الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم في الاجارة في شرح والاظهار انه لا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق اه ع ش (قوله او يستأجره) عطف على يتصرف (قوله وهو الاحوط) اى الاستأجر من المستأجر (قوله وهاتان) اى صورتا الاجارة (قوله وان يستحكم الخ) عبارة المغنى ومنه ان يرفع الى حاكم يرى حصته كما عليه العمل الآن فانه لا ينقض حكمه اه (قوله من يراه) اى الوقف على النفس كالحنفى اه ع ش (قوله بان حاكم الخ) متعلق باقر (قوله حكمه) اى بصحة الوقف (قوله ويجوز نقض الوقف الخ) عبارة النهاية ونقض الوقف الخ (قوله في حق غيره) اى في حق من يتلقى منه كما يأتى (قوله وخالفه التاج الفزارى الخ) وهو الاوجه اه نهاية (قوله عليه وعلى من يتلقى الخ) اى فلا يبطل في حقه ولا حق من يتلقى منه اه ع ش قال الرشيدى انظر هل المراد من يتلقى منه بجهة الوقف خاصة حتى يخرج نحو الزوجة فلا يسرى عليها او المراد ما هو اعم اه اقول الثانى هو الظاهر بدليل ما بعده (قوله ان حكم الحاكم الخ) بيان للضعيف (قوله في تعليقه) اى بقوله لان حكم الحاكم لا يمنع الخ (قوله ولا معنى له) اى للنفوذ باطناً (قوله ونحوهما) كالصحة والفساد (قوله بان حكم الحاكم الخ) اى ولو حاكم ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب اما لو قال الحاكم الحنفى مثلاً حكمت بصحة الوقف وبوجه من غير سبق ذلك لم يكن حكماً بل هو افتاء مجرد وهو لا يرفع الخلاف فكان لا حكم فيجوز للشافعى بيعه والتصرف فيه اه ع ش (قوله مسلم) الى الفرع في المغنى وإلى قوله وياتى او ائى الخ الى المتن وقوله ومر في النهاية لا قوله اما او لا الى قيل (قول المتن على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدته الواقف او الموقوف عليه او بعقيدتهما فيه نظر والاقرب ان العبرة بعقيدة الواقف مطلقاً لانه المباشر فتعتبر عقيدته وبقي ما لو اطلق الوقف على الكنائس فهل يحمل على ما تنزله المارة فيصح او على ما للتعبد فيبطل فيه نظر والاقرب كما في حاشية التحرير لشيخنا الشوبرى عن شيخه صالح البطان اه ع ش اقول ما استقر به واولاً من اعتبار عقيدة الواقف مطلقاً يرد عليه بطلان وقف الذى على عمارة كنيسة للتعبد فالاقرب اعتبار المعصية من حيث الشرع واما استقراره ثانياً فيؤيده ما تقدم ان الوقف على عمارة المسجد مطلقاً من غير بيان له لا يصح (قوله نحو الكنائس) صريح ما ذكر ان هذا اذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر لان غايته انه فعل امر محرماً لا يتضمن قطع الاسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى ان عمارة الكنيسة من المسلم كفر لان ذلك تعظيم لغير الاسلام وفيه ما لا يخفى لانا لانسلم ان ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره في نفسه وبتسليمه فجرد تعظيمه مع اعتقاد حقيقة الاسلام لا يضر لجواز كون التعظيم لضرورة فهو تعظيم ظاهر لا حقيقى اه ع ش اقول الاقرب ما نقل عن الشوبرى من الكفر في ظاهر الشرع إلا أن يقارن فعله بنحو ضرورة ظاهرة لنا والله اعلم (قوله التى للتعبد الخ) اى وإن كانت قديمة قبل البعثة اه معنى (قوله للتعبد) اى ولو مع نزول المارة اه ع ش (قوله وإن مكناهم منه) اى من الترميم عبارة المغنى وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها وإن لم يمنع ولا يعتبر تقييد ابن الرفعة عدم صحة الوقف على الترميم بمنعه اه (قوله او كتابة نحو التوراة) عطف على عمارة الخ زاد المغنى او السلاح لقطاع الطريق اه (قوله او قناديلها) او حصرها او خدامها

أحدهما وفيه بحث للرافعى اه وهذا قد يشكك على ما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً حيث يستحق وعلى ما لو وقف على اقله او لا دفلان وهو اوفقهم حيث يستحق فيحتاج الى الفرق فليتامل اقول ذكر الشارح في

وحرمة ونحوهما وقد صرح الاصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متفقاً عليه (فان وقف) اه مسلم أو ذمى (على جهة معصية كعمارة نحو الكنائس) التى للتعبد أو ترميمها وإن مكناهم منه كما بسطه السبكي وتبعه الأذرعى وغيره رد لاهام وقع في كلام ابن الرفعة أو قناديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل) لانه اعانة على معصية نعم لا يبطل ما فعله ذمى إلا ان ترفعوا اليها

وان قضى به حاكمهم امانحو كنيسة النزول المارة أو اسكنى قوم منهم دون غيرهم على الاوجه فيصح الوقف عليها وعلى نحو قناديلها أو اسراجها  
واطعام من يابى اليها منهم لا تنفاه المعصية لانها حينئذ رباط لا كنيسة كما ياتي في الوصية ومن (٢٤٧) ثم جرى هنا جميع ما ياتي ثم (فرع)

يقع لكثيرين انهم يفتقون  
اموالهم في صحتهم على  
ذكور اولادهم قاصدين  
بذلك حرمان اناسهم وقد  
تكرر من غير واحد الاقتناء  
بطلان الوقف حينئذ وفيه  
نظر ظاهر بل الوجه الصحة  
اما ولا فلان لم ان قصد  
الحرمان معصية كيف  
وقد اتفق ائمتنا كما كثر  
العلماء على ان تخصيص  
بعض الاولاد بماله كله أو  
بعضه ممة أو وقف أو غيرهما  
لا حرمه فيه ولو لم يغير عذر وهد  
صريح في ان قصد الحرمان  
لا يحرم لانه لازم للتخصيص  
من غير عذر وقد صرحوا  
بحله كما علمت وأما ثانيا  
فتسليم حرمته هي معصية  
خارجة عن ذات الوقف  
كشراء عنب بقصد عصره  
خمر افكيف يقتضى ابطاله  
(أو) على (جهة قرينة) يمكن  
حصرها (كالفقراء) والمراد  
بهم هنا فقراء الزكاة نعم  
المكتسب كفايته ولا مال له  
ياخذ منها (والعلماء) وهم  
حيث أطلقوا هنا اصحاب  
علوم الشرع كالوصية  
(والمساجد والمدارس)  
والكعبة والقنطرة وتجهيز  
الموتى فيختص به من لا تركه  
له ولا منفق يلزمه انفاقه  
(صح) لعموم أدله الوقف  
ولا نظر لكونه على جماد  
لان النفع عائد على المسلمين

اه معنى (قوله) وان قضى به الخ) أى قبضه اذ اترافعو البنا وان قضى به حاكمهم لا ما وقفوه قبل البعث على  
كنائسهم القديمة فلا تبطل بل تقرر حيث نقرها نهاية ومتى قال عرش قوله مر بل تقرر الخ اى وان لم  
نعلم شروطه عندهم لجواز ان لا يكون المعتبر في شريعتنا معتبرا في شريعتهم حين كانت حقا اه (قوله)  
لنزول المارة) اى ولو ذميين اه عرش (قوله في صحتهم) اى اما في حال المرض فلا يصح الا باجارة الاناث  
لان التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقيين اه (قوله) وقد تكرر من غير واحد  
الخ) عبارة النهاية والوجه الصحة وان نقل عن بعضهم القول بطلانه اه (قوله بل الوجه الصحة) أى  
مع عدم الاثم ايضا اه عرش (قوله بماله) بكسر اللام والباء ادخله على المقصور (قوله او غيرهما) اى  
كالنذر (قوله لانه) اى القصد (لازم الخ) اى لزوما يينا (قوله بحله) اى التخصيص قول المتن (اوجه قرينة)  
اى يظهر قصد القرينة فيها بقرينة قوله بعد اوجه لا يظهر فيها القرينة والا فالوقف كله قرينة اه معنى  
وياتي في الشرح مثله (قوله والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المعنى (تنبه) ظاهر كلام الراعى في قسم  
الصدقات ان فقير الزكاة والوقف واحد فامنع من احدهما منع من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على  
المساكين وقال في الروضة الاصح انه لا يعطى من وقف الفقراء فقيرة لها زوج بموئها ولا المكنتى بنفقة ايه  
اه (قوله ولا مال له) قضيته ان من له مال يقع موقعا من كفايته لا ياخذ لانه ليس بفقير اى الزكاة والظاهر  
انه غير مراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فمن له مال يقع موقعا من كفايته لكنه  
لا يكفيه فقير اه عرش ومن آتباع المعنى ما يوافقه قول المتن (والعلماء والقراء والمجاهدين) ويدخل في  
الوقف على الفقهاء من حصل في علم الفقه شيئا يهتدى به الى الباقي وان قل لا المبتدى من شهر ونحوه والمتوسط  
بينهم ادرجات والورع المتوسط الترك وان اقبى بالدخول كما نقله المصنف عن الغزالي وفي الوقف على  
المتفقه من اشتغل بالفقه مبتدئيه ومنتبه وفي الوقف على الصوفية النساء الزاهدون المشتغلون بالعبادة  
في غالب الاوقات المعروضون عن الدنيا وان ملك احدهم دون النصاب ولا يبق دخلة بخبرجه ولو خاط او نسخ  
احيانا في غير حانوت او درس او وعظ او كان قادر على الكسب او لم يلبسه الحرقة شيخ فلا يقدر شيء من ذلك  
في كونه صوفيا بخلاف الثروة الظاهرة ويكفى فيه مع مامر التزني بزيهم أو المخاطلة وفي الوقف على سبيل البر  
او الخير او الثواب اقارب الواقف فان لم يوجدوا فاهل الزكاة غير العاملين والمؤلفة وفي الوقف على سبيل الله  
الغزاة الذين هم اهل الزكاة فان جمع بين سبيل الله وسبيل البر وسبيل الثواب كان ثلث للغزاة وثلث لاقارب  
الواقف وثلث لاصناف الزكاة غير العاملين والمؤلفة اه معنى (قوله اصحاب علوم الشرع) اى ويصرف  
لهم ولو اغنياء عرش (قوله فيختص به) اى بالوقف على التجهيز (قوله وخرج يمكن الخ) عبارة النهاية فلزم  
يمكن ذلك اى الحصر كالوقف على جميع الناس صح كذلك ايضا كما افاده الودرحه الله تعالى تبعا للسبكي

شرح قول المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات أحدهما الى آخر مسألة التجريد ثم قال وقياسه مامر  
فيمن وقف على الفقراء وهو فقير او حدث فقير انه يدخل الى اخر ما اطال به فراجع (قوله امانحو كنيسة  
لنزول المارة الخ) كذا شرح مر (قوله واطعام من يابى اليها منهم) لهذا شبه بما تقدم في شرح امكان  
تمليكة تمثيلا لا يصح من قوله او على ان يطعم المساكين ريعه على راس قبره او قبر ابيه وان علم فليتأمل  
(قوله بل الوجه الصحة) كذا شرح مر (فرع) في فتاوى السوطى مانصه مسألة المدارس المبنية الان  
بالديار المصرية وغيرها ولا يعلم للواقف نص على انها مسجد لفقد كتاب الوقف ولا يقام بها جمعة هل تعطى  
حكم المسجد او لا الجواب المدارس المشهورة الان حالها معلوم فيها ما علم نص الواقف انها مسجد كالشيخوخة  
في الايوبانية خاصة دون الصحن ومنها ما علم نصها انها ليست بمسجد كالكاملية والبيهرسية فان فرض ما يعلم فيه  
فيه ذلك ولو بالاستفاضة لم يحكم بانها مسجد لان الاصل خلافه اه (قوله) لكن نازعهما السبكي اعتمد

ولا لا تقطاع العلماء دون الفقراء لان الدوام في كل شيء بحسبه وخرج يمكن  
حصرها الوقف على جميع الناس فيلزم كما قاله الماوردى والرويانى لكن نازعهما السبكي (أو) على (جهة لا يظهر فيها القرينة)

بين به ان المراد بجهة القرية  
ما ظهر فيه قصدها وإلا  
فالوقف كله قرية (كالاغنياء  
صح في الاصح) كما يجوز  
بل يسن الصدقة عليهم  
فالمرعى انتفاء المعصية عن  
الجهة فقط نظرا إلى ان  
الوقف تمليك كالوصية ومن  
ثم استحسانا بطلانه على نحو  
الذمين والفساق لانه اعانة  
على معصية لكن نازعوها  
نقلا ومعنى ومر في الطيور  
ما يعلم منه انه يشترط فيها  
ايضا ان تكون بما يقصد  
الوقف عليه عرفا قيل تمثيل  
المتن غير صحيح لسن الصدقة  
على الاغنياء فكيف لا يظهر  
فيهم قصد القرية اه وهو  
جود إذ فرق واضح بين  
لا يظهر ولا يوجد فامله  
ولو حصرهم كاغنياء اقاربه  
صح جزما كما بحثه ابن الرفعة  
وغيره والغنى هنا من تحرم  
عليه الزكاة قاله الزبيرى  
وبحث الاذرى اعتبار  
العرف ثم شك فيه وياتى  
أوائل الوصية حكم الوقف  
على الشيخ الفلاني او صريحه  
(ولا يصح) الوقف من  
الناطق الذى لا يحسن  
الكتابة (إلا بلفظ) ولا يأتى  
فيه خلاف المعاطاة وفارق  
نحو البيع بانها عهدت فيه  
جاهلية فامكن تنزيل النص  
عليها ولا كذلك الوقف فلو  
بنى بناء على هيئة مسجد او  
مقبرة وأذن في إقامة الصلوات

خلافا للوردى والرويانى اه قال ع ش قوله مر على جميع الناس وعلى الصحة ينبغي الصرف لثلاثة  
لكن لا يتجه هذا إذا فضل الربع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وإن كان  
المدفوع لهم اغنياء اه (قوله بين به) اى بقوله اوجه لا يظهر فيها الخ و (قوله ان المراد بجهة القرية)  
اى السابقة انفا (قوله على نحو الذمين والفساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفساق اه سم  
اقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرى ويصح على يهود او نصارى او فساق او قطاع طريق على المعتمد  
وفيه ما لا يخفى لانه اعانة على معصية انتهى حلى والظاهر ان محل الصحة إذا لم يكن الوصف القائم بهم باعثا على  
الوقف بان اراد ذو اتهم بخلاف ما إذا قال وقت هذا على من يفسق او يقطع الطريق فلا يصح اه (قوله  
استحسنا) اى الشيخان (قوله لكن نازعوها نقلا الخ) اعتمد مر النزاع اه سم عبارة النهاية وهو اى  
ما استحسناه من البطلان مردود نقلا ومعنى اه و عبارة المغنى وهذا اى صحة الوقف على اهل الذمة والفساق  
هو المعتمد وعن صرح بصحة الوقف على اليهود والنصارى والموردى والصميرى وهو المذكور فى الشامل  
والبحر والتمه اه (قوله يشترط فيها) أى الجهة أى فى الوقف عليها (قوله إذ فرق واضح الخ) قد يقال  
ليس هذا حق الجواب لان التعرض لم يسو بينهما بل ادعى الظهور فى الاغنياء الذى نقاه المصنف فكان حق  
الجواب إنما هو ادعاء منع الظهور اه رشيدى وقوله ادعاء منع الظهور لعل حقه منع ادعاء الظهور (قوله  
من تحرم عليه الزكاة) اى مال له لا بالقدرة على الكسب لما مر فى الفقير لكن فى سم على حج مانصه قوله  
والغنى الخ شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقراء فى الاخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ  
المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقراء وهو بعيد انتهى اه ع ش اقول وصرح بالشمول المغنى  
عبارة (تنبيه) لم يتعرضوا لضابط الغنى الذى يستحق به الوقف على الاغنياء قال الاذرى الاشبه  
الرجوع فيه الى العرف وقال غيره انه من تحرم عليه الصدقة المملوكة او لقوته وكسبه او كفايته بنفقة غيره  
وهو اولى ولو وقف على الاغنياء وادعى شخص انه غنى لم يقبل إلا بيينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء وادعى  
شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلا بيينة اه (قوله الزبيرى) وفى النهاية بدله الزبيل (قوله ويأتى)  
عبارة المغنى ولا يصح الوقف على تزويق المسجد ونقشه كما فى الروضة ولا على عمارة القبور قال الاسنوى  
وينبغي استثناء قبور الانبياء والعلماء والصالحين كنظيره فى الوصية قال صاحب الذخائر وينبغي حمله على  
عمارته ببناء القباب والقناطر عليها على وجه مخصوص لا ببنائها نفسها للنهى عنه انتهى وهذا ظاهر  
ويصح الوقف على المؤن التى تقع فى البلد من جهة السلطان ووقف بقرة او نحوها على رباط إذا قال لبشر  
لبنها من ينزله او لبيع نسلها ويصرف ثمنه فى مصالحه فان اطلق قال القفال لم يصح وان كنا نعلم انه يريد ذلك  
لان الاعتبار باللفظ قال الاذرى والظاهر ان ما قاله القفال بناء على طريقته أنه إذا وقف شيئا على مسجد كذا  
لا يصح حتى يبين جهة مصرفه وطريقة الجمهور تخالفة انتهى فالمعتمد كما قاله شيخنا هنا الصحة ايضا انتهى  
(قوله الوقف من الناطق) الى قول المتن وقوله تصدقت فى النهاية لا قوله قيل إلى نعم وقوله وفيه نظر الى  
وغيرهما وقوله واعتراض الى اما الاخرس وقوله بل قال المتولى الى المتن (قوله من الناطق) سياق يحترزه  
قبيل قول المتن وصريحه (قوله ولا يأتى فيه) اى الوقف و (قوله وفارق نحو البيع) اى حيث جرى فيه  
الخلاف اه ع ش (قوله فامكن تنزيل النص عليها) اما المعاطاة اى بان يحمل قوله إنما البيع عن تراض  
على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة اه ع ش (قوله ولا كذلك الوقف) اى لعدم وجوده فيها (قوله

شيخنا الشهاب الرملى الصحة شرح مر وينبغي عليها أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا ان فضل  
الربع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم وظاهره وان كان المدفوع لهم اغنياء (قوله على نحو الذمين  
والفساق) هل صورة المسئلة انه عبر بالذمين او الفساق (قوله لكن نازعوها نقلا ومعنى) اعتمد  
مر النزاع (قوله والغنى هنا من تحرم عليه الزكاة) شامل للمكتسب السابق لحاقه بالفقراء فى الاخذ من  
الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان ياخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء مع الفقراء وهو بعيد (قوله

او الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه



قبل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجداً له ويوجه مع ما فيه بأن الاعتكاف يستلزم المسجدية بخلاف نحو الصلاة نعم بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية لأنه ليس فيه إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه أي لا حقيقة ولا تقدير احتي محتاج إلى لفظ قوي يخرج عنه ويحول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لاقبله إلا أن يقول هي للمسجد (٣٤٩) ذكره الماوردي ومخالفة الفارقي فيه

ضعيفة واعتراض القمولى والبلقيني ما ذكره آخر ابان الذي ينبغي توقف ملكه للآلة على قبول ناظره وقضه وفيه نظر لأن الكلام في الآلة التي يحصل بها الأحياء وهو حيث لا ناظر له لعدم وجود المسجدية إلا بعد أن يوجد من البناء ما يحصل به الأحياء وإذا تعذر الناظر حيث اقتضت الضرورة أن ما يصير مسجداً يتبين أنه ملك تلك الآلة بمجرد قوله فما قاله صحيح لا غبار عليه وغيرهما زوال الملك عن الآلة باستقرارها بقول الروائي لو عمر مسجداً خراباً ولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء أه وقد يجاب بحمل هذا على ما إذا لم ين بقصد المسجد والاول على ما إذا بني بقصد ذلك وسيأتي في مبحث النظر ما يؤيده ذلك ثم رأت في كلام البغوي ما يرد كلام الروائي هذا وهو قول فتاويه لو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من ارضي للمسجد فضربه وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه كالصدقة التي اتصل بها القبض وله

قبل بخلاف ما لو أذن (المتجه أن مجرد الاذن في الاعتكاف فيه ليس انشاء لو قفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً بمجرد ذلك مراهيم عبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قال اذنت في الاعتكاف فيه صار بذلك مسجداً لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة أه زاد في النهاية وينبغي أن يصير ورته مسجداً بذلك إنما هو لتضمن كلامه الاقرار لا لكون ذلك صيغة إنشاء لو قفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقفاً باطناً أه (قوله في الاعتكاف فيه) أي وفي صلاة التحية أه ع (قوله نعم) إلى قوله إلا أن يقول في المغني (قوله تكفي فيه) أي في كون ذلك البناء مسجداً (قوله لأنه ليس الخ) عبارة المغني ووجهه السبكي بأن الموات لم يدخل في ملك من أحياء مسجداً وإنما احتيج للفظ لاخراج ما كان في ملكه عنه أه (قوله أي لا حقيقة الخ) أي لا عن ملكه الحقيقي ولا التقديري (قوله حتى محتاج الخ) تفريع على المنى لا النية (قوله) ويزول الخ) عطف على قوله تكفي فيه الخ (قوله فيه) أي قول الماوردي نعم بناء المسجد في الموات الخ (قوله) واعتراض القمولى والبلقيني الخ) اعتمده النهاية (قوله ما ذكره) أي الماوردي آخر أي قوله إلا أن يقول هي للمسجد أه رشدي (قوله توقف ملكه الخ) خبر أن (قوله وهو) أي للمسجد (حيث) أي قبل حصول الأحياء (قوله) بمجرد قوله) أي قول مرید البناء هذه الآلة للمسجد (قوله فما قاله) أي الماوردي (قوله) وغيرهما) بالرفع عطف على القمولى والبلقيني (قوله زوال) بالنصب مفعول اعتراض ش أه سم (قوله) وقد يجاب بحمل هذا الخ) معتمداً ع ش (قوله والاول) أي كلام الماوردي (قوله ذلك) أي الحمل (قوله) وهو) أي كلام البغوي (قوله والحق الاسنوي) إلى قوله والبلقيني في المغني (قوله بالمسجد) أي المبنى في الموات (قوله في ذلك) أي في أنه يصير وقفاً بنفس البناء في الموات والنية أه ع ش (قوله نحو المدارس) (فرع) في فتاوى السيوطي مسألة المدارس المبنية الآن بالديار المصرية وغيرها هل تعطى حكم المسجد أم لا الجواب المدارس منها ما علم نص الواقف أنها مسجداً كشيوخية ومنها ما علم نصه أنها ليست بمسجد كالكمالية فإن فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستقاضة لم يحكم بأنها مسجد لأن الأصل خلافه سم على حج وافهم أن ما لم يعلم فيه شيء لا بالاستقاضة ولا غير ما يحكم بمسجدية ككثافة بظواهر الحال أه ع ش أي بكونها على هيئة المسجد (قوله على طريقة ضعيفة) وهي عدم اشتراط اللفظ في الوقف طاقوا كفاية الفعل والنية (قوله والبلقيني) عطف على الاسنوي (قوله قال الشيخ أبو محمد الخ) أقره النهاية (قوله ليبي الخ) شامل لغير الموات بأن يشتري ويبني فيها نحو الرباط (قوله فيصير كذلك الخ) ولم يقصد الأخذ بحال عينه حال الأخذ هل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يبني فيه أو لا بد من التعيين فيه نظراً ولا يبعد الصحة توسعة في النظر لجهة الوقف ما أمكن ثم لو بقي من الدراهم التي أخذها ما ذكر شى بعد البناء فينبغي حفظه ليصرف على ما يعرض له من المصالح أه ع ش وبقي فيما لو أخذ من الناس شيئاً ليشترى به بيتاً في مكة مثلاً بدون قصد وبيان محل بعينه منها ويقفه على جهة مخصوصة مثلاً فهل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يشتريه فيه أو لا بد من تعيينه حال الأخذ وقضية قول المحشي ولا يبعد الصحة توسعة الخ الاول فليراجع (قوله بمجرد بنائه) أي نية الزاوية أو الرباط (قوله وكذا الشارع) أي في الموات (قوله بمجرد الاذن في الاعتكاف فيه الخ) المتجه أن مجرد الاذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لو قفه مسجداً بل متضمن للاعتراف بذلك فلا يصير مسجداً في نفس الامر بمجرد ذلك م (قوله وفيه نظر لأن الكلام الخ) النظر والمنظر به يدلان على عدم صيرورة الآلة مسجداً بخلاف كلام البغوي الا في (قوله وغيرهما)

(٣٢) - شرواني وابن قاسم - سادس - استرداده قبل أن يبني به أه والحق الاسنوي أخذ من كلام الرافعي بالمسجد في ذلك نحو المدارس والرباط والبلقيني أخذ منه أيضاً البر المحنورة للسبيل والبيعة المحيطة مقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئاً لبنى به زاوية أو رباطاً فيصير كذلك بمجرد بنائه واعتراض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرعه على طريقة ضعيفة قال ولده وكذا الشارع يصير وقفاً بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يريد جعله شارعاً لا بد فيه من اللفظ أه وقياس ما مر في المسجد بالموات أنه لا بد في مصير الموات شارعاً

من نية وقفه شارعا مع استطرأه له ولو مرة اما الاخر من فيصح باشارته واما الكاتب فيصح بكتابته مع النية (و صريحه) ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقفت كذا) على كذا (أو أَرْضِي) أو أملاكي (أو وقفة) أو وقف (عليه والتسبيل والتحبس) أي ما اشتق منها كاهلا كي حبس عليه (صريحان على الصحيح) فيها لا شهرهما (٢٥٠) شرعا وعرفا فيه بل قال المتولي ما نقل عن الصحابة وقف الابهام ومرفى الاقرار حكم اشهدو

على أنى وقفت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة ارضى موقوفة بلا خلاف واجيب بان فيه خلافا ايضا ويجاب بان موقوفة في الاولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فضعفت صراحتها أو مسلبة أو محبة أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة أو بئله قاله ابن خيران أو لا تورث (أو لا تباع ولا توهب) (أو لا تهب) أو إذا لوجه الاكتفاء باحدهما كما صححه في البحر وجزم به ابن خيران وابن الرفعة وإن نازع فيه السبكي (فصريح في الاصح) لأن لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يحتمل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وإنما لم يكن قوله لزوجه أنت بائن متى بينونة محرمة لا تحلين لي بعدها أبدا صريحا لاحتماله غير الطلاق كالتحريم بالفسخ بنحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وإن نواه) لتردده بين صدقة الفرض والنفل والوقف وقوله وإن نواه

(قوله من نية وقفه الخ) عن هذه النية اهتم يظهر أنها من المستطرق (قوله مع استطرأه له) كان وجه اعتباره هنا دون الصلاة بالفعل في المسجد انهم صنعوا المذبح كالبنا فاشتق به مع النية ولا كذلك هنا فلو فرض ان هنا صنعاه كذلك كقطع شجرة وتسوية ارض فلا يبعد الا كتهاء به مع النية وإن لم يحصل استطرأ في بالفعل فليتامل اه سيد عمر (قوله اما الاخر من) إلى المتن في المغنى (قوله باشارته) أي المفهمة وبكتابته اه مغنى (قوله فيصح بكتابته الخ) أي ولو احسن النطق (قوله ما اشتق من لفظ الوقف) الاولى ان يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وإن لم يقله لم يصح اه مغنى (قوله ما اشتق منها) الاولى وما اشتق الخ بنو أو العطف (قوله حبس عليه) أي محبوسه وهو بفتح الحاء مصدر حبس إذا وقف وبضمها الموقوف ففي المختار الحبس بوزن الفعل ما وقف اه ع ش عبارة الرشيدى لعله بضم الحاء والباء جمعا للحبس حتى يناسب التفسير قبله اه (قوله حكم اشهدو الخ) أي من أنه ثبت به الوقفية إذا ذكر المصروف (قوله واستشكل الخ) أي استشكل السبكي (قوله في هذه) أي صدقة موقوفة مع جزمه أو لا بصراحة ارضى موقوفة اه مغنى (قوله مع صراحة ارضى موقوفة بلا خلاف) أي مع ذكره صراحة ذلك بلا خلاف حتى يلاقي الجواب بان فيها خلافا ايضا على ما فيه وإلا فكيف يسلم أنه لا خلاف فيها ثم يدعى فيه الخلاف اه رشيدى (قوله واجيب بان الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب الخلاف محكي من خارج لأن في صراحة لفظ الوقف وجه الكثرة ضعيف أي فلا يناسب ان يعبر بالأصح وقال غيره ان موقوفة من طعنان القلم ويكون القصد كتابة لفظ مؤبدة كما قاله الشافعي والجمهور فسق القلم إلى كتابة موقوفة اه (قوله ويجاب الخ) أي على تسلم عدم الخلاف في ارضى موقوفة (قوله مقصودة) أي عمدة و (قوله تابعة) أي فضلة (قوله أو مسلبة الخ) كقوله الا في أو لا تورث الخ عطف على محرمه (قوله أو صدقة حبس) بالاضافة عطف على صدقة (قوله أو حبس محرم) عطف على حبس كما نبه عليه ع ش وكان الاولى عكس العطف ليفيد (قوله محرم) بفتح الراء نعت حبس (قوله الو او هنا) إلى قول المتن وإن الوقف على معين في المغنى الا قوله ولا كناية وقوله وإن إلى المتن وقوله فإن قيل إلى ونقل وقوله والاصار إلى المتن (قوله بغيره) وهو ما ضمه إلى تصدقت بكذا (قوله لا ختم له غير الطلاق الخ) والقياس حيثئذ أنه اذا لم يدع الطلاق يمنع عنهما مؤاخذه به باقره ثم يستفسر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة اه رشيدى (قوله بالفسخ الخ) المراد به ما يشمل الانفساخ (قوله في الوقف) إلى قوله ووقفته للاعتكاف في النهاية الا قوله وقوله إلى المتن (قوله على ما قدرته) أي قوله ولا كناية (قوله فلا اعتراض) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وإن نواه فهو من قبيل الكناية اه سم قول المتن (ينوى الخ) النظر ما اذا لم ينو اه سم والظاهر انه يصير مجردا بآخرة والله اعلم (قوله اذ هو صريح الخ) معتمداه ع ش (قوله فان قبل الخ) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسياق في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبرة الارشاد أو تصدقت ان عمم والافنوع هبة اه سم (قوله ونقل الزركشي الخ) عبارة المغنى

بالرفع عطف على القمول والباقي أو ذوال بالنصب مفعول اعتراض ش (قوله من نية وقفه شارعا الخ) عن هذه النية (قوله فلا اعتراض عليه) ويمكن ايضا توجيه كلامه بان قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقرينته قوله وإن نوى فهو من قبيل الكناية (قوله في المتن وينوى) النظر ما اذا لم ينو (قوله فان قيل) هلا ملكه بمجرد الدفع اليه كما هو شأن صدقة التطوع وسياق في باب الهبة جزمه بعدم اشتراط الايجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاخذ وعبرة الارشاد أو تصدقت ان عمم والافنوع هبة

دليل على ما قدرته اذ لم يعد تأثير النية في الصريح فلا اعتراض عليه (الأن أن يضيفه إلى جهة عامة) كتصدق هذا على الفقراء والاسنى (وينوى الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالعزيز وغيره وصوبه الزركشي ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حيثئذ فيه خلافا في المضاف إلى معين ولو جماعة فإنه لا يكون كناية وإن نواه اذ هو صريح في التملك بلا عوض فان قبل وقبض ملكه والافلا ونقل الزركشي عن

جمع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح ان قوله حرمة أو أبدته ليس به صريح) لانه لا يستعمل مستعلا بل مؤكدا كما ربل كناية لاحتماله وأتى بالاولى من أحد هما غير كناية (و) الاصح وان نازع (٢٥١) فيه الاسنوى وغيره (ان قوله جعلت البقعة

مسجدا) من غير نية صريح  
فحينئذ (تصير به مسجدا)  
وان لم يأت بلفظ مما رلان  
المسجد لا يكون إلا وقفا  
فان نوى به الوقف أو زاد الله  
صار مسجدا قطعاً ووقفته  
للاعتكاف صريح في  
المسجدية كما هو ظاهر  
والصلاة صريح في مطلق  
الوقفية وقوله للصلاة كناية  
في المسجدية فان نواه صار  
مسجداً أو لا صار وقفاً على  
الصلاة وان لم يكن مسجداً  
كالمدسة (و) الاصح (ان  
الوقف على معين) واخذوا  
جماعة (يشترط فيه قبوله)  
ان تاهل ولا فقبول وله  
عقب الايجاب او بلوغ الخبر  
كالهبة ورجح في الروضة في  
السرقة انه لا يشترط نظراً  
الى انه بالقرب اشبه منه  
بالعقد ونقله في شرح  
الوسيط عن النص وانتصر  
له جمع بانه الذي عليه  
الاكثر واعتمده بل  
قال المتولى محل الخلاف ان  
قلنا انه ملك للموقوف عليه  
أما اذا قلنا انه لله تعالى فهو  
كالاتاق واعترض بان  
الاتاق لا يرتد بالرد ولا يطله  
الشرط الفاسد ويرد بان  
التشبيه به في حكم لا يقتضى  
لحقه به في غيره وعلى الاول  
لا يشترط قبول من بعد  
البطن الاول وان كان

والاسنى هذا كله كاقال الزركشى بالنسبة الى الظاهر أما في الباطن فيصير وقفاً بينه وبين الله تعالى كما صرح  
به جمع منهم ابن الصباغ وسليم والمتولى وغيرهم اه (قوله كان وقفاً) معتمداً اه ع شر قال سم انظر هل  
يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في بابه الخ اه ويمكن ان يجاب باستثنائه عنها لتوسعم في الونف لشبهه بالاتاق  
قول المتن (حرمة أو أبدته) ويجرى الخلاف أيضاً فيما لو قال حرمة وأبدته اه معنى (قوله كما مر)  
اى آتافاً للمتن (قوله صريح) اى وان لم يقل الله اه معنى (قوله بلفظ عامراً) اى من الصرائح (قوله  
للاعتكاف) اى أولئحية المسجد اه يجزى عن القلوبى (قوله وللصلاة الخ) عطف على الاعتكاف  
(قوله وقوله للصلاة كناية) الاخصر الاوضح وكناية قول المتن (وان الوقف على معين) اعتمده النهاية  
والمعنى خلافاً للمنهج وظاهر ما يأتى في الشرح (قوله واحد او جماعة) الى قوله وبحث بعضهم في النهاية  
إلا قوله بل قال الى وعلى الاول وقوله على ما رجحه الى ولا قبول ورثة قول المتن (يشترط فيه) ولا يشترط  
القبض على المذهب وشذ الجورى فحكى قواين في اشتراطه في المعين اه معنى (قوله قبول وله) فلو لم  
يقبل وله بطل الوقف سواء كان الولي الوقف أو غيره ومن لاولى له خاص فوله القاضي فيقبل له عند بلوغ  
الخبر أو يقيم على الصبي من يقبل له فلو وقف على جمع فقبل بعضهم دون بعض بطل فيما يخص من لم يقبل  
عملاً بتفريق الصفقة اه ع ش (قوله عقب الايجاب) اى ان كان حاضراً (قوله او بلوغ الخبر) اى  
عقبه ان كان غائباً وان لم يبلغه الخبر إلا بعد طول الزمن لكن لو مات الونف فالظاهر عدم صحة قبوله بعده واه  
لالحاقهم الوقف بالعقد دون الوصية وفى سم على منهج مال مر الى بطلان الوقف فيما لو مات البطن الاول  
قبل القبول اورجع الوقف قبله وقال ان في المنقول ما يساعده فليحرراه وهو مستفاد من قول الشارح  
مر الآتى فان رد البطن الاول بطل الوقف اه ع ش (قوله كالهبة ورجح في الروضة الخ) عبارة النهاية  
والمعنى كالهبة والوصية وهذا هو الذى صححه الامام واتباعه وعزاه الراعى في الشرحين للامام وآخرين  
وصححه في المحرر ونقله في زيادة الروضة عنه مقتصر اعليه وهو المعتمد وان رجح في الروضة في السرقة الخ اه  
(قوله واعترض الخ) اى ما قاله المتولى (قوله بان الاتاق لا يرتد بالرد) اى بخلاف الوقف (قوله ويرد)  
اى الاعتراض (قوله وعلى الاول) اى الاصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول) بل الشرط  
عدم ردهم نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر بل الشرط عدم ردهم اى من بعد البطن الاول فلورد بطل  
فيما يخصه وانتقل لمن بعده ويكون كمنقطع الوسط اه (قوله وان كان الاصح الخ) عبارة المعنى قضية كلام  
المصنف ترجيح اشتراط القبول في البطن الثانى والثالث لانهم يتلقون الوقف من الواقف قال السبكي  
والذى يتحصل من كلام الشافعى والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول وانه يوتد  
بردهم كما يرتد الاول على الصحيح فيهما اه (قوله الاصح) اى من أنهم يتلقون من الواقف (قوله ولا قبول  
ورثة) عطف على لا يشترط قبول الخ ش سم (ولا قبول ورثة حائزين) الظاهر ان هذا ما بعده في الوقف  
بعد الموت كما يدل عليه السياق فليراجع اه رشيدى عبارة الحايى قوله وقف عليهم الخ اى في مرض موته اه  
وعبارة مصطفى الحموى في هامش التحفة قوله ما بين به الثلث اى اذا وقف في مرض موته لانه اذا وقف في  
الصحة لا يشترط ان ينفى به الثلث وصرح به الحلي في حاشية المنهج اه (قوله هنا) اى في الوقف على ورثة

اه (قوله كان وقفاً فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحاً في بابه الخ (قوله في المتن  
وان الوقف على معين الخ) اعتمده مر (قوله لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد  
شرح مر (قوله ولا قبول ورثة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش (قوله ويلزم من جهتهم بمجرد  
اللفظ الخ) كان وجه استثناء ذلك من اشتراط القبول من المعين ان الانسان غرضاً تاماً في دوام نفع ورثته

الاصح انهم يتلقون من الواقف على ما رجحه جمع متأخرون لكن الذى استحسنه انما اذا قلنا بالاصح اشتراط قبولهم ولا قبول ورثة حائزين  
وقف عليهم مورثهم ما بين به الثلث على قدر انصائهم فيصح ويلزم من جهتهم بمجرد اللفظ قهر اعليهم لأن القصد من الوقف دوام الاجر للواقف  
فلم يملك الوارث رده إذ لا ضرر عليه فيه ولا يملك انخراج الثالث عن الوارث بالكلية فوقفه عليه أولى وبحث بعضهم انه لا أثر هنا بعد وقفه على

أولاده بقدر انصابتهم لشرطه انه بعدهم لا ولاد الذكور دون اولاد الاناث وفيه نظر لانه إما وقف أو وصية وكل منهما يورث فيه شرطه فلا وجه لخروج هذا إلا أن يجاب بانه لما زعم في اصل (٢٥٢) الوقف رعاية قدر انصابتهم لزمه ذلك فيمن بعدهم ولو وقف جميع املاكه كذلك ولم

يجوزوه نفذ في ثلث التركة قهراً عليهم كما تقرروا خرج بالمعين الجهة العامة وجهة التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزماً ولم ينب الامام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لان هذا لا بدله من مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما وهب له (ولورد) الموقوف عليه المعين البطن الاول أو من بعده جميعهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) كالوصية نعم لو وقف على وارثه الخائز ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما مر وانتصر جمع لقول البغوى لا يرتد به كالتق وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد البطن الاول بطل عليها أو من بعده فكمنقطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاصحاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برده البطن الاول والاثر للرد بعد القبول كعكسه فلو رجع الراد وقبل لم يستحق شيئاً إن حكم حاكم برده وإلا استحق كما نقله وأقره لكن نازع فيه الاذرعى ويظهر انه لا اثر هنالذ من بعد الاول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصى (و) لما تم الكلام على اركانه

حائزين (قوله لشرطه) متعلق باثر وكأنه ضمنه معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منهما يؤثر الخ) محل تأمل بالنسبة للوصية لان الوصية بموت الموصى ينتقل الملك فيها للموصى له نعم إن قيل ان الموصى به حي عند انما هو المنفعة اتجه ما قاله اه سيد عمر (قوله ان لا يجاب الخ) يتأمل فان النظر اقوى في بادى النظر اه سيد عمر (قوله لزمه ذلك الخ) اى فصار الشرط المذكور لغوا (قوله ولو وقف جميع) إلى قوله وانتصر في النهاية (قوله كذلك) اى على اولاده بقدر انصابتهم (قوله كجهة العامة) اى كالفقراء (قوله لان هذا) اى نحو القود (ولا يشترط) إلى قوله ان حكم في المغنى إلى قوله وانتصر إلى وخرج (قوله ولا يشترط قبول ناظر المسجد الخ) وينبغي ان مثله الرباط والمدرسة والمقبرة لمشاهيرهم بالمسجد في كون الحق لله تعالى اه ع ش (قوله بخلاف ما وهب له) فانه لا بد من قبول ناظره وقبضه كالمو وهب لصي وقوله جعلته للمسجد كناية تملك لا وقف فيشترط قبول الناظر وقبضه اه معنى (قوله البطن الاول) بالرفع بدل من الموقوف عليه (قوله الوقف) مفعول رد قول المتن (شرطنا القبول الخ) اى من المعين اه معنى (قوله كما مر) اى آتفا (قوله فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه إذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بل حقه حتى إذا جاء البطن الثانى وقبل استحق وكذا مر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بانتفائه اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن ع ش عن سم على منهج عن م ما يوافقها (قوله بطل) اى اصل الوقف ش اه سم (قوله عليها) اى على اشتراط القبول وعدمه اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل اصل الوقف اى برده البطن الثانى حتى إذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم اه سم (قوله بردهم) اى من بعد البطن الاول (قوله ولا اثر للرد الخ) أى مطلقاً من البطن الاول أو من بعدهم (قوله والاستحق الخ) خلافاً للمغنى وشرح عبارتهما وقول الرويانى يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعى اه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الرد اعتماد النزاع كالمغنى وشرح الروض (قوله على الفقراء) إلى قوله ولا اثر في المغنى (قوله نعم إن اشبه التحرير) عبارة المغنى (نتيجه) ما ذكر محله فيما لا يضاهاى التحرير اما ما يضاهاه كالمسجد

فوسع له في الزام الوقف عليهم قهر اليتيم له ذلك الغرض (قوله لشرطه) متعلق باثر وكأنه ضمنه معنى اعتبار (قوله المعين البطن الاول أو من بعده الخ) عبارة الروض فصل لو وقف على معينين لاجبة عامة ومسجد ونحوه اشتراط قبول متصل من البطن الاول فقط واما الثانى اى وما بعده فلا يشترط الا عدم ردهم فان ردوا فنقطع الوسط وإن رد الاول بطل اه قوله بطل اى الوقف قطعاً كما شرحوه ومفهوم قوله وإن رد الاول بطل انه لو لم يرد ولم يقبل لم يبطل الوقف لكن مقتضى اشتراط قبوله واتصاله بطلان الوقف إذا انتفى قبوله المتصل وإلا فلا معنى لاشتراطه في الوقف كما هو صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال العراقي في النكت اى من الوقف كما صححوه وقال الماوردى من الغلة فعلى الاول ان كان البطن الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على الصحيح او الثانى فنقطع الوسط اه (قوله وخرج بحقه اصل الوقف فان كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على انه إذا لم يوجد من البطن الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقف بطل حقه حتى إذا جاء البطن الثانى وقبل استحق وكذا مر ولكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بانتفائه (قوله بطل) اى اصل الوقف ش وقوله عليها العمل المراد على اشتراط القبول وعدمه (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في انه لا يبطل أصل الوقف حتى إذا لم يرد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم (قوله فلورجع الراد وقبل) عبارته في شرح الروض فلورجع بعد الرد لم يعد له وقول الرويانى يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بينه الاذرعى اه (قوله نعم إن اشبه التحرير الخ) عبارة شروح الروض اما ما يضاهاه اى التحرير كقوله جعلته مسجداً سنة فيصح مؤبداً كالوذ كرفيه شرطاً فاسداً قاله الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

صح مؤيدا كما قاله الامام وتبعه غيره ولا اثر للتاقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدنيا اليه كما يحتمل الزركشي كالا ذرعى لان القصد منه التايد لا حقيقة التاقيت ولا لتاقيت الاستحقاق كعلى زيد سنة ثم على الفقراء او الا ان يلدلى ولدولا لتاقيت الضمنى فى منقطع الآخر المذكور فى قوله (ولو قال وقفت على اولادى او على زيد ثم نسله) ونحوهما لا يديم (ولم يرد) على (٢٥٣) ذلك (فالاظهر صحة الوقف) لان مقصوده

القربة والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادامته على سبيل الخير (فاذا انقضى المدكور) ومثله ما لم تعرف ارباب الوقف (فالاظهر انه يبقى وقفا) لان وضع الوقف الدوام كالتق (و) الاظهر (ان مصرفه اقرب الناس) رحما لارثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما اتفق به ابو زرعة ان المراد بما فى كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف او المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجيح بهما فى مستويين فى القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الاوجه (الى الواقف) بنفسه او بوكيله عن نفسه (يوم انقراض المذكور) لان الصدقة على الاقارب افضل القربات فاذا تعذر الرد للواقف تعين اقربهم اليه لان الاقارب مما حث الشارع عليهم فى جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا يطلعه لما اراد ان يقف يرخاء ارى ان تجعلها فى

والمقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فانه يصح مؤيدا كما لو ذكر فيه شرط فاسد اقاله الامام وتبعه غيره اى وهو لا يفسد بالشرط الفاسد اه وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهاى التحرير ايضا مما سياتى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح اه (قوله ان اشبه التحرير) اى بان تظهر فيه القربة اه بجيرى عن الحامى (قوله صح الخ) وفاقا للاسنى والمغنى وخلافا للنهاية (قوله ولا اثر) الى قوله اى يبلد الموقوف فى النهاية الا قوله او بوكيله عن نفسه وقوله على المنقول خلافا للتاج (قوله ولا اثر للتاقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء الف سنة او نحوها مما يعيد بقاء الدنيا اليه صح اه نهاية (قوله كما يحتمل الزركشى الخ) قد يشكل على ذلك ما قالوه فى البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما الا ان يقال الوقف لكون المقصود منه القربة المحضة نظرا وما يقصد من اللفظ دون مدلوله اه ع ش (قوله ولا لتاقيت الخ) عطف على للتاقيت (قوله ونحوهما) الى قوله ويؤخذ فى المغنى (قوله ومثله ما لم يعرف الخ) ظاهره ولو فى الابتداء اه سم (قوله الدوام) عبارة المغنى على الدوام اه (قول المتن وان مصرفه) اى عند انقراض من ذكر اه معنى (قوله ويؤخذ منه) اى من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا ترجيح بالارث والعصوبة (قال) اى ابو زرعة (قوله بل هما مستويان) قضيته ان الاخ الشقيق والاخ للاب - مستويان اه ع ش (قوله والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم) اعتمده المغنى ايضا قال ع ش قال الزركشى لو وقف على الاقارب اختص بالفقير منهم خلاف الوقف على الجير ان سم على منبج والاقرب حمل الجير ان على ما فى الوصية لمشايتها لها فى التبرع اه (قوله نحو الذكر الخ) عبارة النهاية الذكر على غيره فيما يظهر اه باسقاط لفظه النحو وقال السيد عمر قوله نحو الذكر كذى الجهتين فلا يقدم على ذى الجهة عند استواء الدرجة اه وقد يقال قد علم هذا من قول الشارح فلا ترجيح بهما الخ فالاولى اسقاطها (قوله او بوكيله) بين به ان المراد من له الوقف لا من اعطى الوقف كالوكيل اه رشيدى (قوله عن نفسه) سيد ذكر محترزه بقوله الاقرب اما الامام الخ (قوله لان الصدقة) الى قوله اى يبلد الموقوف فى المغنى الا قوله او كانوا الى صرفه الامام وقوله وورجحه جمع متاخرون (قوله فى جنس الوقف) يحتمل فنون وفى بعض النسخ فى حبس الخ بحاء فباء ويرجحه قول المغنى فى تحييس الوقف اه (قوله ارى ان تجعلها) فجعلها فى اقراره بو بنى عمه اه معنى (قوله وبه) اى الحث المذكور (قوله عدم تعينهم) من باب التفعّل (قوله فى نحو الزكاة) من المصارف الواجبة اه معنى (قوله لهذه) اى للزكاة وسائر المصارف الواجبة اه معنى (قوله او قال) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقراره الفقراء اه سم (قوله صرفه الامام الخ) معتمد اه ع ش (قوله كما نص عليه) عبارة النهاية وشرح الروض كما نص عليه البويطى فى الاول اه اى فى صورة فقد الاقارب (قوله وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة) عبارة المغنى وقيل يصرف الخ (قوله اى يبلد الموقوف الخ) وصرح فى الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة اه نهاية قال الرشيدى قوله وصرح فى الانوار اى بناء على القول الثانى اه اى على مقابل الاظهر (قوله من ترجيحه) اى يبلد الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) اى المار بقول المتن وان مصرفه اقرب الناس (قوله القائل) اى للقائل (قوله ومن ثم) اى من اجل ان المراد فقراء ومسكين بلدا لو وقف

ما يضاهاى التحرير ايضا مما سياتى فى قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح (قوله ومثله ما لم تعرف ارباب الوقف) ظاهره ولو فى الابتداء (قوله وسكت عن باقيها) ظاهره وان وجد اقراره الفقراء (قوله كما نص عليه) واعتمده (قوله اى يبلد الموقوف) وصرح فى الانوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد

الاقربين وبه فارق عدم تعيينهم فى نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عينه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت اقراره او كانوا كلهم اغنياء على المنقول خلافا للتاج السبكي او قال ليصرف من غائته لفلان كذا وسكت عن باقيها صرفه الامام فى مصالح المسلمين كما نص عليه وورجحه جمع متقدمون وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة يصرف للفقراء والمسكين اى يبلد الموقوف اخذ من ترجيحه على مقابل الاظهر القائل بصرفه اليهم ومن ثم قال الزركشى

قياس منع نقل الزكاة عن فقراء بلد ما منعه عن فقراء بلد الموقوف أما الامام إذا وقف منقطع الآخر فيصرف البصالح لا لأقاربه (ولو كان الوقت منقطع الاول كوقفته على) من يقرأ على قبرى او على قبر ابى وابوه حتى بخلاف وقفته الآن او بعد موتى على من يقرأ على قبرى بعد موتى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزؤه عرف بقره صح ولا فلا وكوقفته على (من سيولد) او على مسجد سبى ثم على الفقراء مثلا (فالمنع بطلانه) لبطال الاول ليعذر المصروف اليه عالا ومن بعده فرع وان قلنا يتلقى من الواقف ولو لم يذ كر بعد الاول مصرفا بطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقت (٢٥٤) على اولادى ومن سيولد على ما افصله ففصله على الموجودين وجعل نصيب من مات

منهم بلا عقب لمن سيولد له جاز واعطى من ولد له نصيب من مات منهم بلا عقب فقط ولا يؤثر فيه قوله وقفت على اولادى ومن سيولد لى لان التفصيل بعده بيان له (أو) كان (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفته على اولادى ثم) على عبد عمر و ثم الفقراء او ثم على (رجل) مبهم وبه يعلم انه لا يضر تردد فى وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله او بعده على تعيينه لانه لا يتحقق الانقطاع الا إن كان الابهام من كل وجه كما هو واضح وكلام الائمة فى فتاويهم صريح فى ذلك (ثم) على (الفقراء بالمنهج صحته) لو جرد المصرف حالا وما لا مصرفه عند توسط الانقطاع كمصرف منقطع الاخر وبحث ان محله ان عرف امد انقطاعه بان كان معينا كالمثال الاول والا كر جل فى المثال الثانى مصرف بعد موت الاول لمن بعد الموت وسط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكرته فى

(قوله منعه) أى منع ريع الوقف (قوله أما الامام) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله إذا وقف) أى من اموال بيت المال اما وقفه من مال نفسه فببغى انه كغيره فى الصرف لا قاربه عش ورشيدى ومغنى (قوله الآن او بعد موتى) أى او اطلق (قوله فانه وصية الخ) فالريع الحاصل فى حياة الواقف له كالفوائد الحاصلة من الموصى به اء عش (قوله او على مسجد) إلى قوله ولو قال وقفت فى المغنى وإلى قول المتن والاصح انه إذا وقف فى النهاية لا قوله وإن قلنا يتلقى من الواقف وقوله وكلام الائمة إلى المتن وقوله وفيه كلام إلى المتن وقوله كاذمات إلى وإذا علق وما سانه عليه (قوله ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الامثلة وسيد كر محترزه (قوله يتلقى) أى من بعد الاول (قوله بعد الاول) أى المعدوم (قوله لمن سيولد) أى للواقف (قوله بالتحريك) أى على الافصح ويجوز فيه الاسكان اء عش (قوله على عبد عمرو) أى نفس العبد اء مغنى (قوله مبهم) من كل وجه كما يأتى (قوله وبه يعلم) أى بقوله مبهم (قوله انه لا يضر) أى بخلاف (قوله تردد فى وصف الخ) أى فى عبارة الوقف بان كانت مترددة بين امرين وهناك من القرائن ما يدل على إرادته احدها وليس المراد تردد الواقف لانه مانع من صحة الوقف اء رشيدى (قوله قامت قرينة) أى فى عبارة الواقف و (قوله قبله) أى قبل ما فيه التردد اء عش وظاهر ان القرينة الحالية كاللفظة (قوله كمصرف منقطع الاخر) أى وهو الفقير الاقرب رحما للواقف (قوله وبحث الخ) اعتمده شرح المنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله كوقفته كذا على جماعة) أى ولم ينو معينا كما يعلم مما يأتى قريبا اء رشيدى (قوله وان قال الله) اعتمده النهاية والمغنى وكذا شرح الروض عبارة قال السبكي ومحل البطلان إذ لم يقل لله والا فيصح لخبر أى طلحة وهى صدقة الله تعالى ثم يعين المصرف وفما قاله نظر اء (قوله فاذ لم يعين متمسكا بطل الخ) ولو بين المصرف إجمالا كقوله وقفت هذا على مسجد كذا مصرف الى مصالحه عند الجمهور وإن قال القفال لا يصح ما لم يبين الجهة فيقول على عمارته ونحوه اء مغنى (قوله ولم يعينه الخ) يعنى لم ينو معينا فما يظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاخذ الاق (قوله يبطله) أى الجهل الوقف (قوله فعدمه) أى المصرف (قوله وإنما صح) الى المتن فى المغنى (قوله وبحث الاذرى) عبارة النهاية وما بحثه الاذرى الخ مردود كما قاله الغزى بانه الخ اء (قوله ورده الغزى بانه الخ) وهذا أظهر اء مغنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من تعليل الرد (قوله لو قال فى جماعة او واحد الخ) ظاهره ولوعلى التراخي عبارة المغنى ولو قال وقفته على من شئت او فماشت ركان قد عين له من شاء او ماشاء عند وقفه صح واخذ بديانه والا فلا يصح للجهة ولو قال فيما يشاء الله كان باطلا لانه لا يعلم مشيئة الله تعالى اء (قوله او واحد) أى فيمن شئت اء سم أى بخلاف من شاء الله كما مر انفاعن المغنى (قوله قبل الخ) عبارة النهاية لا يصح قيل وهو متجه اء ونظر فيه عش وقال سم قوله وهو متجه اعتمده مر اء وقال السيد عمر ان قول الشارح ومنه يؤخذ الى المتن

الموقوف بخلاف الزكاة شرح مر (قوله وبحث أن محله الخ) اعتمده مر (قوله صرف بعد موت الاول الخ) جزم بذلك شرح المنهج (قوله وان قال الله) اعتمده مر والذى فى شرح الروض قال السبكي ومحل البطلان إذ لم يقل لله والا فيصح ثم يعين المصرف اء (قوله ورده الغزى) اعتمد الرد مر (قوله او واحد)

فى شرح الارشاد (ولو اقتصر على) قوله (وقفته) كذا ولم يذ كر مصرفه أو ذ كر مصرفا متعذرا كوقفته كذا على جماعة فى (فالظاهر بطلانه) وان قال الله لان الوقف يقتضى تملك المنافع فاذ لم يعين متمسكا بطل كالبيع ولان جهة المصرف كعلى من شئت ولم يعينه عند الوقف او من شاء الله تبطله فعدمه اولى وإنما صح اوصيت بثلاثى وصرف للمساكين لان غالب الوصايا لهم فحمل الاطلاق عليهم ولانها اوسع اصحتها بالجمهور والتجس وبحث الاذرى انه لو نوى المصرف واعترف به ظاهر اصح ورده الغزى بانه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان النية إنما تؤثر مع لفظ محبة اء لا لفظ ما يدل على المصرف اصلوا منه يؤخذ انه لو قال فى جماعة او واحد نويت معينا قبل



وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضاهاى التحرير (كقوله (٢٥٥) إذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا لانه

عقد يقتضى نقل الملك إلى الله تعالى أو للوقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم تعليقه بالموت كذا مات فدارى وقف على كذا أو فقد وقفها إذا المعنى فاعلموا أنى قد وقفها بخلاف إذا مات وقفها والفرق أن الأول إنشاء تعليل والثاني تعليل لإنشاء وهو باطل لانه وعد محض ذكره السبكي وإذا علق بالموت كان كالوصية ومن ثم لو عرضه على البيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدبر أن الحق المتعلق به وهو العتق أقوى فلم يجوز الرجوع عنه إلا بنحو المبيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشى عن القاضى انه لو نجزه وعلق اعطاه للوقوف عليه بالموت جاز كالوكالة اه عليه فهو كالوصية ايضا فيما يظهر اماما يضاهاى التحرير كذا جاء رمضان فقد وقفت هذا مسجدا لانه يصح كباختاره ابن الرفعة لانه حينئذ كالعتق (ولو وقف) شيئا (بشرط الخيار) له أو لغيره في الرجوع فيه أو في بيعه متى شاء أو في تغيير شيء منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل) الوقف (على الصحيح) لما مر انه كالبيع والهبة وإنما لم يفسد العتق بالشرط الفاسد كما قاله القفال واعتمده

في النهاية اه وفي الرشيدى ما يفهمه فلعل نسخ النهاية هنا مختلفة قول المتن (ولا يجوز تعليقه) ومن ذلك ما يقع في كتب الاوقاف وان ما سيحدث فيه من البناء يكون فيه وقفا فانه لا يصح وهو باق على ملك الباني ولو كان هو الواقف لكن سياتى بعد قول المصنف بل ليشترى بها عبدا الخ ان ما بينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اه ع ش (قوله فيما لا يضاهاى الخ) سيد كر محترزه (قوله نعم) إلى المتن في المعنى لا لقوله إذا المعنى إلى وإذا علق وقوله ويفرق إلى ونقل وقوله وعليه فهو إلى اماما يضاهاى (قوله إلى الله تعالى) أي على الراجح و (قوله أو للوقوف عليه) أي على المرجوح (قوله كذا مات الخ) بضم التاء عبارة النهاية والمعنى كوقفت دارى بعد موتى على الفقراء اه (قوله إذا المعنى) أي في المثالين (قوله إذا مات) الظاهر إذا مات اه سم وهو محل تأمل بل الظاهر ما عر به الشارح اه سيد عمر اقول وما استظهره سم قد عر به شرح البهجة ثم ذكر الفرق الذى في الشرح (قوله والثاني تعليل إنشاء) فيه نظر بل يتجه صحته ايضا عند الاطلاق اه سم والظاهر ان بحث المحشى مبنى على ما سبق له من ان الظاهر إذا مات وقد سبق ان الظاهر ما عر به الشارح والحاصل أنه إذا علق الوقف بموت نفسه صح لأنه وصية سواء قال إذا مات فدارى وقف أو فقد وقفها بخلاف ما إذا علقه بموت غيره فلا يصح لانه تعليل وليس بوصية حتى يغتفر فيها التعليق لان ما لا يقبل التعليق من التملك كالهبة إذا علق بالموت صح لانه وصية كما نقله في الخادم عن المتولى والرافعى وأشار إلى توجيهه بما ذكره فليتأمل نعم فرق الشارح المنقول عن السبكي يقبل المناقشة إذ غاية ما يلح بينهما ان إذا مات زيد فقد وقفها يحتمل الوعد لا انه يتمتع حمله على إنشاء التعليق الا ترى انه إذا قال إذا مات زيد طلقت زوجتي يحتمل إنشاء التعليق وان احتمل الوعد ايضا ثم قولهم تعليل إنشاء لا يخلو عن مسامحة وكان المرابا بقرينة المقابلة تعليل وعد بايقاع وإنشاء اه سيد عمر اقول والذى يفيد التأمل في كلام الشارح ان المدار على كون الجزاء بمعنى المضى فيصح أو الاستقبال فلا يصح وبه يندفع ما أورده على سم والسبكي (قوله ذكره) أي الفرق المذكور (قوله كان كالوصية) قال الشارح مر في شرحه للبهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم تصرفه للوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبته واره اه رشيدى (قوله دون نحو العرض الخ) الاولى حذف لفظة نحو (قوله ونقل الزركشى) عبارة المعنى ولو نجز الوقف وعلق الخ جاز كما نقله الزركشى عن القاضى حسين اه (قوله وعليه فهو كالوصية) قد يقال ما الحكم في مصرف الريع قبل موته وقضية قوله وعليه الخ انه يكون للمالك وهو محل تأمل بل اطلاق قوله انه كالوصية محل تأمل فليتأمل وليحرر اه سيد عمر اقول قد مر انفا عن ع ش ما يصرح بتلك القضية وعن الرشيدى عن شرح البهجة ما يفيدها (قوله اماما يضاهاى الخ) أي بان تظهر فيه القرابة اه حلى قال ع ش فرع وقع السؤال في الدرس عما لو قال وقفت دارى كوقف زيد هل يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر انه ان علم شروط وقف زيد قبل قوله ذلك وصح الوقف والا فلا اه (قوله فانه يصح) يتأمل فيما لو مات قبل مجي رمضان اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله إذا جاء رمضان الخ هل يصير مسجدا من الآن أو لا بد من وجود الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا الزيادى الثاني اه (قوله له أو لغيره) إلى المتن في المعنى الا قوله لما مر انه كالبيع والهبة (قوله بوصف) كتغيير الشافعية إلى الحنفية و (قوله أو زيادة أو نقص) أي في الموقوف عليه (قوله لما مر انه كالبيع الخ) أي في مطلق عدم قبوله للشرط والافق من البيع لا يبطل بشرط الخيار اه رشيدى وقد يقال لاحاجة إلى ما قاله مع قول الشارح متى شاء نعم الاولى اسقاطه مع كالبيع لان ذلك يؤهم جواز شرط الخيار إلى ثلاثة أيام (قوله ان خلافه) أي ان بطلان العتق بالشرط الفاسد اه معنى (قوله لانه) أي العتق (قوله بخلاف الا تراك) أي الجرا كسنة الذين كانوا عبيدا لبنت المال ثم صاروا امراء مصر واستولوا على بيت ماله (قوله

أي فيمن شئت (قوله وهو متجه) اعتمده مر (قوله والثاني تعليل إنشاء وهو باطل) فيه نظر بل يتجه صحته أيضا عند الاطلاق (قوله فيما يظهر) اعتمده مر

السبكي بل قال ان خلافه غير معروف لانه مبنى على السراية لتشوف الشارع اليه (والاصح انه) أي الواقف للملكة بخلاف الا تراك فان شروطهم

في أو قافهم لا يعمل بشئ منها كما قاله اجلاء المتأخرين لانهم ارقاء لبيت المال فيتعذر عتقهم حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر اول العارية وياتي  
 وائل العتق وحينئذ فن له حق بيت المال تناولها وان لم يباشر ومن لا فلا وان باشر فتنفط له قال الدميري واول الاتراك عزالدين أيبك الصالح  
 ثم ابنه المنصور ثم قطن ثم الظاهر بيبرس (اذا وقف بشرط ان لا يؤجر) مطلقا أو الا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا  
 شرط ان الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كما ملئت اليه وبسطت ادلته في الفتاوى (اتبع) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر  
 شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلا فلا يصح كما أفق  
 به البلقيني وعلله بانه يخالف للكتاب والسنة (٢٥٦) والاجماع أي من الحض على الزوج وذم العزوبة ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم

مطلقا) الى قول المتن شرطه في المغنى الا قوله وكذا الى المتن والى قول الشارح اما ما خالف الشرع في النهاية الا  
 قوله وتكون العمارة الى المتن (قوله متجوه) أي ذى جاه وشوكة (قوله يسكن) أي بنفسه اهنية (قوله)  
 فلا يصح كما أفق البلقيني (الخ) الوجه الصحة مر اه سم (قوله عدم صحته) أي الوقف (قوله واما قول السبكي  
 (الخ) القلب الى ما قاله السبكي من الغاء الشرط فقط اميل وكذا في مسئلة شرط العزوبة اه سيد عمر  
 (قوله واما قول السبكي (الخ) هذا يدل على ان المراد عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فليراجع اه  
 سم (قوله ويلغو الشرط) أي شرط ان لا يسلم (قوله فبعيد) مر في اول الباب عن ع ش عن سم على  
 المنهج ان مر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) أي شرط ان لا يسلم بعد (كالاستثناء) أي استثناء  
 من كان مسلما وقت الوقف (قوله وتوهم فرق) مبتدأ أخبره خيال و (قوله بينهما) أي بين الشرط والاستثناء  
 (قوله ابطال شرط امتناعها) أي الاجارة و (قوله الوقف) مفعول ابطال ش اه سم (قوله بها) أي السوق  
 (قوله فيها) أي في الدار الموقوفة للسكنى (قوله لكن الذي اطلقه الاصحاب (الخ) يمكن حل كلام الاصحاب على  
 ما اذ لم تعين لدفع المنازعة وكلام ابن الرفعة على ما اذا تعينت له ويؤيده تقريرهم لما بحثه الزركشي من مسئلة  
 قسم النهر السابقة في احياء الموات اه سيد عمر (قوله وخرج بغير حالة الضرورة (الخ) يؤخذ منه أنه لو  
 وجد من ياخذ باجرة المثل ويستاجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على اجرة المثل واجارة  
 تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتنبه له وأنه لو وجد من ياخذ بدون اجرة المثل ويوافق شرط الواقف في  
 المدة ومن ياخذ باجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز اضرار عارية لشرط الواقف فيها اه ع ش  
 (ما لو لم يوجد غير مستاجر) عبارة النهاية ما لو لم يوجد الامن لا يرغب فيه الاعلى وجه مخالف لذلك فيجوز لان  
 الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه (قوله وان الطالب (الخ) عطف على لم يوجد (الخ) بتقدير فعل أي او شرط ان  
 الطالب والانسب لما قبله ان يقول وما لم يوجد غير مقيم الاولى وقد شرط ان لا يقيم الطالب اكثر من سنة  
 (قوله ان الطالب) أي للعالم مثلا (لا يقيم) أي في نحو المدرسة (قوله كما قاله ابن عبد السلام (الخ) قد سبق ذكره  
 قبيل فصل المعدن (قوله وان لا تؤجر ثانيا (الخ) او هنا مجرد التوبيخ في التعبير والافو بمعنى ما قبله (قوله)  
 ولو انه دمت) الى المتن في النهاية الا قوله وأن لا يدخل الى ولم يمكن عمارتها وقوله باجرة مثلاً الى بقدر ما يفي  
 (قوله أو أشرفت (الخ) الظاهر انه معطوف على انه دمت وعليه فلعن الواو بمعنى أو اه سيد عمر أي كما عبر بها  
 الهاية وبعض نسخ الشرح (قوله فتؤجر باجرة (الخ) جواب لو (قوله مراعى فيها) أي أجرة المثل (قوله)  
 المدة الطويلة) نصب على نزع خافض متعلق بالاجرة أي للمدة (قوله لاجل ذلك) أي التعميل (قوله مدة

لعدم صحة الوقف عدم صحته  
 أيضا فاما لو وقف كافر على  
 أو لاداة لا من يسلم منهم وأه  
 قول السبكي يصح ويلغو  
 الشرط فبعيد وإن أمكن  
 توجيهه بان الشرط كالاستثناء  
 وتوهم فرق بينهما خيال  
 لا يعمل عليه وبحث  
 الاذرعى أن الموقوف عليه  
 لو تعذر تنفاعة بدون الاجارة  
 كسوق ابطال شرط امتناعها  
 الوقف ورد بانه يمكنه ان  
 ينتفع بها من وجه آخر وان  
 يعبرها بناء على الظاهر في  
 المطلب أن للموقوف عليه  
 الاعارة إذا منع من الاجارة  
 ما لم يمنعه الواقف منها أيضا  
 وإذا منع الموقوف عليهم  
 الاجارة ولم يمكن سكنها  
 كلهم فيه معاها يؤا بحق  
 السكنى ويقرر للابتداء  
 ونفقة الحيوان على من هو  
 في نوبته وبحث ابن الرفعة  
 وجوب المهاياة لانها يتم  
 مقصود الواقف واستبعده  
 السبكي بانه لا يلزم المستحق  
 السكنى وغرض الواقف

(قوله فلا يصح كما أفق به البلقيني (الخ) الوجه الصحة مر (قوله واما قول السبكي (الخ) هذا يدل على أن المراد  
 عدم صحة الوقف في مسئلة شرط العزوبة فليراجع (قوله ابطال شرط امتناعها) أي الاجارة ش وقوله الوقف

ثم بااحتها واجاب الاذرعى بان ابن الرفعة لم يرد ايجابها بل ايجاب أصل المهاياة ثم بتخير ذو النوبة بين  
 السكنى وعدمها قال لكن الذي أطلقه الاصحاب ان لاهل الوقف المهاياة وأنه لا يجبر الممتنع عليها ولو قيل انه يجبر المعاند لم يبعد اه وخرج  
 بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستاجر الاولى وقد شرط ان لا يؤجر لاسنان أكثر من سنة وان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره  
 في السنة الثانية فيهمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انه دمت الدار المشروط ان لا تؤجر الا كذا وان  
 لا يدخل عقد على عقد وأن لا تؤجر ثانيا ما بقي من مدة الاولى شئ أو أشرفت على الانهدام بان تعطل الانتفاع بها من الوجه الذي قصده الواقف  
 كالسكنى ولم تمكن عمارتها الا بايجارها أكثر من ذلك فتؤجر باجرة مثلاً مر اعى فيها تعجيل الاجرة الطويلة اذ يتسامح لاجل ذلك في الاجرة  
 بما لا يتسامح به في اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع مدة مستقبله صعب أي فليحفظ لذلك ويستظهر

لتلك الاجرة بقدر ما بقى بالعمارة فقط مراعيافها مصلحة الوقف لا مصلحة المستحق وفي ذلك بسط بينته مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي الاتحاف في إجارة الاوقاف ويجب ان نعدنا لعقود في منع أكثر من سنة مثلا وان شرط (٢٥٧) مع الاستئناف كذا ائقي به ابن الصلاح

وخالفه تليذه ابن رزين  
وأئمة عصره فحوزوا ذلك  
في عقد واحد و قول الاذرعى  
 وغيره لا يجوز إجارته مدة  
طويلة لاجل عمارته لانها  
ينفسخ الوقف بالكلية كما  
 يمكن فيه نظر بل لا يصح  
لان غرض الواقف إقامتها  
 هو في بقاء عينه وان تملكه  
ظاهرا كامر (و) الاصح  
(انه إذا شرط في وقف  
المسجد اختصاصه بطائفة

كالشافعية) وزاد ان انقرضوا  
فلمسلمين مثلا اولم يزد شيئا  
(اختص) بهم فلا يصلى ولا  
يعتكف به غيرهم رعاية  
لغرضه وان كره هذا  
الشرط وبحث بعضهم ان  
من شغله بمتاعه لزمه اجرة  
لهم وفيه نظر إذ الذي  
ملكوه هو ان ينتفعوا به  
لا المنفعة كما هو واضح  
فالوجه صرفها لمصالح  
الموقوف ومر في إحياء  
الموات ماله تعلق بهذا ولم  
انقرض من ذكرهم ولم  
يذكر بعدهم احدا ففيما اذا  
يفعل فيه نظروا يظهر جواز  
انتفاع سائر المسلمين به لان  
الواقف لا يريد انقطاع  
وقفه ولا احد من المسلمين  
اولى به من احد ثم رايت  
الاسنوى بحث ذلك  
(كالمدرسة والرباط)  
والمقبرة إذا خصصها  
بطائفة فانها تختص بهم

(الخ) أى لمدة الخ متعلق بالمنافع (قوله بقدر ما بقى الخ) متعلق بقوله فتؤجر الخ (قوله مراعيافها مصلحة الخ)  
الاولى مراعاة لمصلحة الخ (قوله كذا ائقي به ابن الصلاح) اعتمده المغنى عبارته والذي ينبغي كما قال شيخنا  
ما ائقي به ابن الصلاح لان الضرورة تقدر بقدرها اه (قوله فحوزوا ذلك) معتمداه ع ش (قوله وان تملكه  
ظاهرا) لبقاء الثواب له اه نهاية (قوله كامر) اى في شرح يشترط قبوله (قوله وزاد) اى قوله وقيل في النهاية  
(قوله وزاد ان انقرضوا الخ) الاول زادوا الخ (قوله فلمسلمين) الاول فليسائر المسلمين (قوله فلا  
يصلى الخ) في فتاوى السيوطى الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن  
الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغازان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوى من عنده  
والقياس جوازها واقول الذى يترجح التفصيل فان كان موقفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر مثلا  
او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز  
لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف  
البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو  
ما شرطه الواقف للمعينين لانه تبع لهم وهم مقيدون بشرطه الواقف اه وتقدم في إحياء الموات في شرح  
ولو سبق رجل الى موضع الخ مانصه ولغير اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب ماؤها ما لم ينقص  
الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان هذا فيما إذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطى  
او هذا فيما اعتيدو ذلك في غيرهم على حج اقول وينبغي حل ما ذكر في الثاني من المنع على ما إذا شوش على  
الموقوف عليهم فلا ينافى ما تقدم في إحياء الموات اه ع ش (قوله ان من شغله) اى المخصوص بطائفة  
اه ع ش (قوله ففيما إذا يفعل) الاول فاذا يفعل فيه (قوله انتفاع سائر المسلمين) اى على معنى أن لكل  
فيه حقا فهو كالمسجد الذى لم يخصها واقفها باحد فكل من سبق الى محل منه فهو احق به اه ع ش (قوله وقيل  
المقبرة الخ) جرى المغنى والنهاية على كلام القليل (قوله اطلق بعضهم الخ) ظاهر المغنى اعتماده اى  
الاطلاق عبارته قال الدميرى عن السبكي قال لى ابن الرفعة افتيت بيطان خزائن كتب وقفها  
واقف لتكون في مكان معين في مدرسة الصاحبية بمصر لان ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال  
السبكي ونظيره إحداث منبر في مسجد لم يكن فيه فانه لا يجوز وكذا إحداث كرسي مصحف مؤبد ويقرا

مفعول أبطل ش (قوله وقول الاذرعى وغيره) كذا شرح مر (قوله في المتن) وأنه إذا شرط في وقف المسجد  
اختصاصه بطائفة الخ في فتاوى السيوطى المسجد الموقوف على معينين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه  
والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوى في الاغازان كلام القفال في فتاويه يوم المنع ثم قال الاسنوى  
من عنده والقياس جوازها واقول الذى يترجح التفصيل فان كان موقفا على اشخاص معينة كزيد وعمر وبكر  
وبكر مثلا او ذرية او ذرية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية  
والصوفية لم يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم  
يطرقه خلاف البتة وإذا قلنا يجوز الدخول بالاذن في القسم الاول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم  
الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعينين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بشرطه الواقف انتهى وتقدم في إحياء  
الموات في شرح قوله ولو سبق رجل الى موضع من رباط مسبل اوقية الى مدرسة الخ مانصه ولغير اهل المدرسة  
ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من مأثها ما لم ينقص الماء عن حاجة اهلها على الاوجه اه وكان  
هذا فيما إذا لم يشترط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطى او هذا فيما إذا اعتيدو ذلك في غيرهم فليحذر  
وعبارة العباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صح وكره واختص بها  
فلا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كما لو خص المدرسة والرباط بطائفة اه (قوله ويظهر جواز انتفاع الخ) اعتمد

(٣٣ - شروانى وابن قاسم سادس) قطعنا العود النفع هنا اليهم بخلافه ثم فان صلاتهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة  
كالمسجد فيجرى فيها خلافه (فرع) أطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيطل الوقف وعليه

وهو متجه ان ضيق على المصلين ولو في وقت الاجاز وضعه كحجر البروغرس الشجرة بل اولى لان النفع هنا على واجل وللرافعي كلام في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح العباب (٢٥٨) في احكام المساجد ومربعضه في الغصب (ولو وقف على شخصين) كذين (ثم الفقراء)

فيه كما يفعل بالجامع الازهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغير هذه الجهة قال والعجب من قضاة يثبتون وقف ذلك شرعا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاه (قوله) وهو متجه ان ضيق على المصلين (الخ) ويعلم منه حرمة وضع الازيار والزوارق في المسجد الحرام على وجه الدوام قول المتن (ولو وقف على شخصين الخ) ولو وقف عليه وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر او لا قارب الواقف وجهان او بينهما الاول وصححه الاذرعى ولورد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر شرح مرأى والخطيب وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه سم قول المتن (فالاصح المنصوص الخ) ومحل الخلاف ما لم يفصل ولا بان قال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل الاقرب انتقاله للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقاله للاخر بل الاقرب الى الواقف نهاية مغنى وشرح الروض اى ويكون كمنقطع الوسط ع ش (قوله) ومحل بحث بعضهم فيمن شرط الخ) هو الشهاب الرملى فانه اقر بما ذكره جازما به جزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بانه مجروح وهو ما خوذ من المسئلة المنقولة في المغنى والنهاية عن السبكي فيما قال وقتت على كل منهما نصفه فامله اه سيد عمر (قوله ان يصرف) اى الناظر (قوله) كمصرف منقطع الوسط) اى يصرف الى فقير اقرب رحما الى الواقف (قوله قال) اى البعض (قوله) وهو بعيد) اى ما قاله البعض ومر اتفاعن النهاية والمغنى وشرح الروض ما يوافق مقالة البعض (قوله يشهد) اى كل واحد من المدرك وكلام الاصحاب (قوله لعدم الفرق) اى بين التفصيل وعدمه (قوله الى الباقي) يعنى لا الى الاقرب الى الواقف كما يحتمل البعض فتقوله لا نه لم يجعل الخ لا يقوم به الرد على البعض فتأمل (قوله ثم ورثته) اى الولد (قوله) وهو واحد ورثته) الضمير المنفصل عائد على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الاقرب انه يدخل ش اه سم اى وقوله الاقرب لا شئ له بل حصته واما الضمير المتصل فعائد على الولد (قوله وبه) اى بما ذكره الماوردى والرويانى (قوله ويكون) اى الباقي (قوله بالسوية ان شرطها أو أطلق) اى لا يحسب إرثهم منه إلا أن يصرح به اه سيد عمر (قوله) وليس قياس المتن ذلك الخ) محل تأمل بل قد يقال انه من قياس الاولى لانه اذا صرف للثاني مع تعيين الاول فلان يصرف الى البقية مع عدم التعيين بالاولى فهو كما لو قال ابتداء وقتت على اولادى او ورثتى ثم الفقراء فانه لا ينتقل الى الفقراء ما بقى من الطبقة الاولى احدا اتفاقا غاية الامر ان المقتضى لا انتقال نصيبه في مسئلة المتن الموت وفي هذه عدم دخوله في عموم كلامه فكانه قال ثم على من عداى من ورثته نعم هذا القياس معارض

مر (قوله في المتن ولو وقف على شخصين ثم الفقراء الخ) ولو وقف عليها وسكت عمن يصرف له بعدهما فهل نصيبه للاخر او لا قارب الواقف وجهان او بينهما الاول وصححه الاذرعى ولورد احدهما او بان ميتا فالقياس على الاصح صرفه للاخر شرح مرأى وفي فتاوى البلقيني انه لا قارب الواقف ولا شك ان الوجه خلافه سم قول المتن (فالاصح المنصوص الخ) قال في شرح الارشاد (١) حق ميت مالو بان احدهما ميتا ولم يشترط القبول او شرطناه وقبل احدهما دون الاخر وقال بعضهم لم ارها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسئلة الكتاب ان يكون كله للاخر وبه قال الخفاف وغيره اه وهذا كله يقتضى الاكتفاء بقبول احدهما وفيه نظر ظاهر كما لا يخفى بل قياس اشتراط قبول المعين انه لا بد من قبولهما وانه لو قبل احدهما دون الاخر بطل الوقف في نصيب الاخر فليحجر (قوله في المتن فالاصح المنصوص ان نصيبه يصرف الى الاخر) قال في شرح الروض ومحل ذلك اذا لم يفصل فان فصل فقال وقتت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكي اى فلا يكون نصيب الميت منهما للاخر بل يحتمل انتقاله للاقرب للواقف او للفقراء وهو الاقرب ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب الاول اه (قوله) وهو واحد ورثته) الضمير المنفصل

مثلا) فأت أجد ههما فالأصح المنصوص ان نصيبه يصرف إلى الآخر) لانه شرط في الانتقال للفقراء انقراضها جميعا ولم يوجد وإذا امتنع الصريح منهم بنصه تعين لمن ذكره قبلهم وبحث بعضهم فيمن شرط ان يصرف من ربع وقفه لثلاثة معينين قدر أمعيانهم من بعدهم لأولادهم فأت اخذهم ثم الثاني صرف فيهما لمصرف منقطع الوسط فلذات الثالث صرف معلوم كل لولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه اى المذكور في المتن اذا لم يفصل الواقف معلوم كل اه وهو بعيد اذ كلامهم والمدرك يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لانه لم يجعل للاولاد شيئا الا بعد فقد الثلاثة وذكر الماوردى والرويانى فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فأت ولده وهو احد ورثته انه لا شئ له بل حصته للفقراء والباقي لبقية الورثة وبه افتى الغزالي ويكون بينهم بالسوية ان شرطها أو أطلق واعترض صرف حصته للفقراء بان قياس المتن صرفها للبقية

أيضا وفي كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير أو حدث بالقياس فقره أنه يدخل فان قلت يفرق بأن المقصود ثم الجهة لا هنا قلت لا أثر لذلك وإنما الملاحظ (١) (قوله حق ميت لعله بقى مالو بان الخ اه)

ان المتكلم يدخل في عموم كلامه على خلاف فيه في الاصول لا ياتي هنا للقريفة (٢٥٩) و خرج بشخصين مالور تبهما كمل

زيد ثم عمر و ثم بكر ثم  
الفقرات عمر و ثم زيد  
صرف لبكر كما اعتمده  
الزركشي لان الصرف اليهم  
مشروط بانقرضه ولا  
نظر لكونه رتبة بعد عمرو  
وعمر و بموته أو لالم يستحق  
شيئا ولو قال وقفت على  
اولادى فاذا انقرضوا  
وأولادهم فعلى الفقهاء كان  
منقطع الوسط كما في الروضة  
كاصلها لانهم بشرط  
لاولاد الاولاد شيئا وإنما  
شرط انقرضهم لاستحقاق  
غيرهم وادعاء ان هذا قريفة  
على دخولهم ممنوع وبقرضه  
هي قريفة ضعيفة وهي لا  
يعمل بها هنا فان دفع تاييده  
بان الانقطاع لا يقصد وإنما  
هذا من الكتاب و بان  
النظر الى مقاصد الواقفين  
معتبر كما قاله القفال  
﴿فروع﴾ جهلت مقادير  
معاليم وظائفه او مستحقه  
اتبع ناظره عادة من تقدمه  
وان لم يعرف لهم عادة  
سوى بينهم إلا ان تطرد  
العادة الغالبة بتفاوت بينهم  
فيجهت في التفاوت بينهم  
بالنسبة اليها ولا يقدم  
أرباب الشعائر منهم على  
غيرهم هذا ان لم يكن الموقوف  
في يد غير الناظر والاصدق  
ذو اليد يمينه في قدر حصه  
غيره كما يصرح به قولهم

بالقياس الذى أشار اليه الشارح ويبقى النظر في ترجيح أحدهما على الآخر وأما منع القياس على مسئلة المتن  
فليس في محله فتأمل ان كنت من اهله اه سيد عمر أقول ورجحان قياس الشارح ظاهر بل ما هنا من  
جزئيات ما مر إذ المدارف ما مر على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكلم الخ) خبر وإنما المحظ (قوله  
لا ياتي الخ) اى ذلك الخلاف (هنا) اى في مسئلة الماوردى والرويانى (للقريفة) اى وإنما الخلاف عند  
عدم القريفة وقد يقال فاقريفة الدخول هنا (قوله وخرج بشخصين) اى المذكورين على طريق التمثيل  
فثلثهما أشخاص معينة (قوله رتبهما) الانسب لما بعد رتب (قوله صرف لبكر الخ) كما لو وقف على  
ولده ثم ولد له ثم الفقراء فمات ولد الولد ثم الولد يرجع إلى الفقراء ووافق فتوى البغوى في مسئلة حاصلها  
انه إذا مات واحد من ذرية الواقف في وقت الترتيب قبل استحقاقه للوقف لحجبه بمن فوقه يشارك ولده  
من بعده اى بمن هو في درجته عند استحقاقه نهاية ومعنى اى عند دخول وقت استحقاقه بموت الاعمام  
وصيرورته هو واولاد الاعمام في درجة واحدة ع وورشيدى (قوله كما اعتمده الخ) وكذا اعتمده  
النهاية والمعنى (قوله لان الصرف اليهم) أى الفقراء (قوله بانقرضه) اى بكر (قوله ولو قال) اى قوله  
وادعاء الخ في النهاية والمعنى لا قوله كما في الروضة واصلها (قوله فاذا انقرضوا واولادهم) عبارة النهاية  
والمعنى فاذا انقرض اولادهم اه (قوله واولادهم) فيه عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل ولا  
تاكيد (قوله ان هذا) اى شرط انقرضهم (قوله على دخولهم) اى اولاد الاولاد في الوقف كما اختاره ابن  
ابى عصرون والاذرى نهاية ومعنى (قوله تاييده) اى الدخول (قوله بان الانقطاع) اى الوسط (قوله  
وإنما هذا) أى الانقطاع الذى في كتب الاوقاف (قوله كما قاله) اى كون النظر المذكور معتبرا (قوله  
جهلت الخ) اى لو جهلت الخ (قوله او مستحقه) عطف على وظائفه ويحتمل على مقادير الخ وان لم  
يساعده الخط و على هذا فقوله فان لم تعرف لهم عادة الخ تقرير على جهل المقادير وقوله الا ترى فان لم يعرف  
مصرفه الخ تقرير على جهل المستحقين (قوله بالنسبة اليها) اى إلى العادة الغالبة (قوله ارباب الشعائر)  
كالمدرسين والمؤذنين والائمة (قوله لو تنازعوا الخ) عبارة المعنى ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب  
بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم او فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم  
الاولوية وان تنازعوا في شرطه ولا يثبت ولا حدهم يصدق يمينه لا اعتضاد دعواه باليد فان كان الواقف حيا  
عمل بقوله بلايين او ميتا فوارثه فان لم يكن فناظره من جهة الواقف لا المنسوب من جهة الحاكم ولو وجد  
الوارث والناظر فالناظر كما قال الاذرى ولو وقف على قبيلة كالأطائيين اجزأ ثلاثة منهم ان قال وقفت على  
اولاد على وجعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء الغرباء وفقراء اهل البلد

عائد على من يمين وقف وكذا الضمير في قوله الا ترى انه يدخل ش (قوله ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على  
غيرهم) في فتاوى السيوطى مسئلة إذا عجز الوقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ  
اولا الجواب ينظر في هذا الوقف فان كان اصله من بيت المال كمدارس الديار المصرية وخوانقها روعى في  
ذلك صفة الاحقية من بيت المال فان كان في ارباب الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن  
ليس كذلك قدم الاولون على غيرهم كالعلماء وطلبة العلم وآل رسول الله ﷺ وإن كانوا كلهم بصفة  
الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج والافقر فالافقر فان استووا كلهم في الحاجة قدم الآكد فالآكد  
فيقدم المدرس او لاشتم المؤذن ثم الامام ثم المقيم وإن كان الوقف ليس ماخذه من بيت المال اتبع فيه شرط  
الواقف فان لم يشترط تقديم احد لم يقدم احد بل يقسم بين جميع اهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه  
وما ذكره فيما إذا كان الوقف من بيت المال مما حاصله عدم الاعتداد بوقف اموال بيت المال بسط بعد ذلك  
ما يوافقوه ومثل يصلح الدين بن ايوب والقلاونية لكن ذكر قبل ما يخالفه فانه سئل عن وقف صدر من صلاح  
الدين بن ايوب بسط نقلا ومعنى ما حاصله الاعتداد به ولو لم يصرح له وقوله في القسم الثاني

لو تنازعوا في شرطه ولا حدهم يصدق يمينه فان لم يعرف مصرفه صرف لا قرباء الواقف

نظير مامرو من اقراره لاحق له في هذا الوقف فظهر شرط الواقف بخلافه فالصواب كما قاله التاج السبكي انه لا يؤخذ باقراره وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلا عن العوام وسبقه لذلك والده في فتاويه فقال لا عبرة باقرار مخالف لشرط الواقف بل يجب اتباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم الاقرار ان كان لا احتمال له مع الشرط اصلا وجب الغاؤه لمخالفته الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكذب به الشرع وإن كان له احتمال ما واخذناه به ولم يثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه اى الغير على شرط الواقف اه وافق غيره بانه يقبل اقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم ويؤخذ منه ما اتي به البدر بن شبة أن ذلك حيث لم يعلم المقر شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف والا واخذنا باقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب البينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له الا ان يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله عن المقر وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الاقرار المبطل لحقه مالم يحكم حاكم به للمقر له لما مر من صحة رجوع راد الوقف صريحا مالم يحكم حاكم برده فكيف براده احتمالا (٢٦٠) ولو وقف ارضا على قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا

الزائد بنسبة انصابتهم كما اتي به بعضهم وايد به قول الماوردى لو وقف دارا على زيد وعمرو وعلى ان لزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسماها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة أخماسها ولعمرو خمساها ونازعه البلقيني في السدس بان الذى يتجه انه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذى يتجه بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول

(تنبيه) حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان اقرب إلى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم امتنع في السقايات المسبلة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب وظاهر

اه (قوله نظير مامر) أى في منقطع الآخر (قوله وأخذناه الخ) جواب وإن كان الخ وفي القاموس يقال اخذه بذنبه مؤاخذه ولا تغل واخذه اه وقال شارحه واخذه بالاول لغة البين وقرىء به في القرآن (قوله ويؤخذ منه) اى بما قاله التاج السبكي (قوله ان ذلك) بيان لما والاشارة إلى ما مر من عدم المؤاخذه بالاقرار (قوله في اختصاصه) اى المقر (قوله بالوقف) الباء داخلة على المقصور (قوله لتضمنه) اى الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على رد الخ (قوله ومع ذلك الخ) اى المؤاخذه (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا اه سم ولعل الفرق اقرب (قوله ولو وقف ارضا الخ) يظهر انه مصور بما إذا عين لكل شيء مقدر حتى لا يحتاج إلى قياسه على مسألة الماوردى وايضا فلو كانت وفقا عليهم من غير تقدير لكان استحقاقهم لما زاد في الربع واضحا لا غبار عليه اه سيد عمر (قوله فزادت) اى الغلة (عما كانت) اى الارض (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان قال وقتت نصفها على زيد وثلثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقتتها عليهما على أن لزيد النصف ولعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة اه سم (قوله وفيه نظر) اى في مقالة الماوردى ومقالة البلقيني (قوله فيه) اى السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله ولو للشرب) اى ولو كان النقل له (قوله به) اى الاستصحاب المقلوب (قوله كل من الاولين) وهما العرف المطرد والاقرب إلى مقاصد الواقفين (قوله المسميين) بصيغة الجمع نعت للقراء وقياس علم التصريف اسقاط الياء الاولى (قوله وفيما مر) اى أول الفروع وفى باب الاحياء قبيل فصل المعدن الخ (قوله عليه) اى ما تقرر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فلاكثر) الانسب فيها الاكثر (قوله وهو الخ) اى ما دلت عليه القرائن (قوله شرطه) اى تقديم ارباب الشعائر (قوله لاتسماء) اى اسم ارباب شعائر (قوله ٢٦٢) اى بارباب الشعائر (قوله على نفع الوقف) اى الواقف (قوله وبمجرد قراءة الخ) الو او حالية (قوله كذلك) اى عاتدا بوضعها على نفع الوقف والمسلمين (قوله وانكثر) اى الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حرمة الخ (قوله ولا عرف له) اى للوقوف للفطر (قوله في المسجد) حال من فان لم يشترط تقدم أحداى أو جهل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجرى هنا او يفرق بين الرد صريحا والرد احتمالا (قوله بل الذى يتجه الخ) هذا ظاهر لو كان

كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الآن في شيء فيعمل به أى عملا بالاستصحاب المقلوب لأن الظاهر وجوده الصوام في زمن الواقف وإنما يقرب العمل به حيث انتفى كل من الاولين وقد استفتيت عن قراءة الاجزاء المسميين بالصوفية هل يدخلون في ارباب الشعائر إذا شرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما تقرر هنا وفيما مر مع الزيادة عليه انه عرف مطرد في زمن الواقف وقد علم به عملنا به عمل النظار فان اختلف فلاكثر وإلا فبما دلت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر هنا ما في الآية من علامات الدين ثلثا يلزم عليه الغاء شرطه إذ تفسيرهم بذلك يدخل جميع ارباب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذى صرح به شرطه ثم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لاتسماء فتعين ان المراد بهم هنا من تعود اعمالهم بوضعها على نفع الوقف او المسلمين وبمجرد قراءة في جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدريس وطلب وناظر ومشد وجاب ووقع لبعضهم مخالفة في بعض هذا الوجه ما قررته وبحث بعضهم حرمة نحو بصاق وغسل وسخ في ماء مطهرة المسجد وإن كثروا ما وقف للفطر به في رمضان وجهل مراد الواقف ولا عرف له يصرف لصوامه في المسجد



ولو قبل الغروب ولو اغنياء وارقام ولا يجوز الخروج به منه وللناظر التفصيل والتخصيص اهـ والوجه انه لا يتقيد بمن في المسجد لان القصد حيازة فضل الافطار وهو لا يتقيد بمحل قال الفقهاء وتبعوا ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف ياخذ الناظر منه ليحمله على رده والحق به شرط ضمان فليس المراد منهم ما حقيقتهما وذكروا في الجملة انه يجوز اخذ العوض ( ٢٦١ ) على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان

النزول رجع بما دفعه وان كان قد ابرأ منه كما ائق به بعضهم قال لان الابرأ وقع في مقابلة استحقات الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فالصالح باطل لانه ابرأ من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الابرأ اهـ وفي قياسه نظر لان الصالح المذكور متضمن لاشتراط كون الابرأ في مقابلة الحلول فاذا اتق الحلول اتق الابرأ وفي مسئلتنا لم يقع شرط ذلك لاصريحا ولا ضمنا وانما وقع الابرأ مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي التبرع وانه لا يقبل قوله قصده في مقابلة صحة النزول لانه لو سكت عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع والكلام في ابرأ بعد تلف المعطى والا فالابرأ من الاعيان باطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقرر الناظر اخر بان انه نزل عنها لآخر لم يقدح ذلك في التقرير كما ائق به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع عليه بذلك فكذلك لان مجرد النزول سبب ضعيف اذ لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد تقديم المقرر واقفي

الصوام (قوله ولو قبل الغروب الخ) غاية ليصرف (قوله الخروج به منه) اي بذلك الموقوف من المسجد يعني الصرف لهم في خارج المسجد (قوله وهو) اي فضل الانظار (قوله ويجوز الخ) مقول قال (قوله كتاب وقف) بالتوصيف او الاضافة (قوله ياخذ) اي الرهن و(قوله منه) اي المستعير (قوله ليحمله) اي الرهن المستعير والجار متعلق بشرط رهن الخ (قوله منهما) اي الرهن والضامن (قوله قد ابرأ) اي الدافع الاخذ (منه) اي العوض (قوله وفي قياسه) اي وفتواه المبنى عليه كما يفيد اخر كلامه لكن القلب الى الفتوى اميل (قوله شرط ذلك) اي الابرأ عماد دفعه في مقابلة النزول (قوله وانه لا يقبل قوله الخ) قياس نظائره تقييده بالظاهر فيقبل باطنا فليراجع (قوله قصده) اي وقوع الابرأ (قوله لو سكت عنه) اي عن الابرأ (قوله المعطى) بفتح الطاء (قوله انه) اي صاحب الوظيفة (نزل) اي في حياته و(قوله لآخر) اي لغير ما قرره الناظر (قوله بذلك) اي بالنزول لآخر (قوله فكذلك) اي فالتقرير صحيح (قوله قدم المقرر) اي على المنزل له (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا اذا وقف عليه بعد ما تم فيحمل على ما ذكره ربي مالو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف اولا لانه صدقة وهي محرمة عليه وفي نموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي مانصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقي وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده اهـ سم اقول ويعلم من ذلك انه يحرم على اهل بيته صلى الله عليه وسلم ان يندلرله معينا كما قاله ع ش وان خالفه بعض المتأخرين واطال في الرد عليه بتأليف مستقل بمجرد الفهم بدون نقل (قوله غاب الخ) يعني ولو غاب الخ وانما خصه بالذكور لكونه محل توهم (قوله والاولى) اي مسئلة الوقف او النذر له صلى الله عليه وسلم

فصل في احكام الوقف اللفظية (قوله اللفظية) اي المتعلقة بلفظ الواقف عبارة ع ش اي التي هي مدلول اللفظ اهـ اي كالواو وثم قول المتن (يقضى التسوية) اي ثم ان زاد عليه ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الاولاد والا كان منقطع الاخر بعد البنتين الاولين كما ياتي اهـ ع ش قول المتن (بين الكل) هو جميع افراد الاولاد او اولادهم ذكورهم واناثهم اهـ معنى (قوله في الاعطاء) الى المتن

قال وقت نصفها على زيد وثلاثها على عمر وبخلاف ما لو قال وقتها عليهما على ان يزيد النصف والعمرو الثلث كما هو ظاهر العبارة (قوله بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهذا اذا وقف عليه بعد ما تم فيحمل على ما ذكره ربي مالو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف اولا لانه صدقة وهي محرمة عليه وفي نموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي مانصه اختص صلى الله عليه وسلم بتحريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه الى ان قال والمنذورات قال الباقي وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان يوقف عليه معينا لان الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده فانه قال صدقة التطوع كانت حراما عليه على الصحيح وعن ابي هريرة ان صدقة الاعيان كانت حراما عليه دون العامة كالمساجد ومياه الابار اهـ وبحثم في ذلك بانه كان يمكن دعوى الجواز لانه انما يستحق في الموقوف بعد تمام الوقف وبتمامه ينتقل الملك الى الله تعالى فانتفاعه بعد ذلك انتفاع بمملوك لله فلا ذل فيه وسياتي في الهبة عن السبكي ان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتملك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى

(فصل في احكام الوقف اللفظية)

بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم او النذر له بانه يصرف لمصالح حجرته الشريفة فقط او على اهل بلد اعطى مقيم بها غاب عنها الحاجة غيبة لا تقطع نسبتها اليها عرفا اهـ والاولى تاتي في النذر بزيادة (فصل في احكام الوقف اللفظية) (قوله وقتت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين الكل) في الاعطاء وقد ر المعطى لان الواو لمطلق الجمع وقول العبادى انها للترتيب شاذ

وان نقله الماوردى عن اكثر الاصحاب وبفرض ثبوته قيل محله في واول مجر العطف اما الواردة للتشريك كما في انما الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف انها ليست للترتيب اه (٢٦٢) وادخال ال على كل اجازة جمع (وكذا) هي للتسوية (لوزاد) على ما ذكر (ماتاسلوا)

في النهاية الا قوله قبل وكذا في المعنى الا قوله وبفرض الى وادخال الخ (قوله وان نقله) اي كون الو اول للترتيب (قوله قبل محله) اي الخلاف (قوله في واول مجر العطف الخ) يتأمل المراد بمجرد العطف والتشريك الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الو اول للتشريك دائما ومع انها للتشريك في على اولادى واولاد او لادى اسم وقد يقال المراد بمجرد العطف مطلق الجمع الصادق على المعية والترتيب والتشريك بالمعية (قوله ليست للترتيب) اي بل هي للتسوية وما هنا منه اه ع ش (قوله اجازة جمع) عبارة المعنى جائز عند الاخفش والفارسي ومنعه الجمهور نظرا الى ان اضافة كل معنوية فلا يجامعها ال اه (قوله هي للتسوية) اي قوله وقفت الخ والثاني بتاويل الصيغة قول المتن (ماتاسلوا) اي اولاد الاولاد وانه قال عليهم وعلى اعقابهم ماتاسلوا اه معنى (قوله اوزاد بطنا بعد بطن) او نسلا بعد نسل نهاية ومعنى (قوله لان بعد الخ) الى قوله لما مر في المعنى الا قوله وللإستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد الى عتل (قوله لان بعد تاتي بمعنى الخ) عبارة النهاية والمعنى لاقتضائه التشريك لا تلمزيد التعميم وهذا ما صححه في الروضة تبعاً للغوى وهو المعتمد ومثله ماتاسلوا بطنا بعد بطن اي بالجمع بينهما خلافاً للسبكي وقيل المزيد فيه بطنا بعد بطن للترتيب اه (قوله وللإستمرار) عطف على بمعنى مع ش اه سم (قوله فهو) اي قوله بطنا بعد بطن (قوله واعترض بان الجمهور الخ) عبارة المعنى وذهب الجمهور الى ان قوله بطنا بعد بطن للترتيب كقوله الاعلى فالاعلى اه قال السيد عمر اقول لعل الاقرب ان محل الخلاف حال الاطلاق اما اذا قال الواقف اردت الترتيب او الإستمرار فيقطع في الاول بالترتيب وفي الثاني بالتسوية فليتأمل اه وهذا وجهه يأتي في شرح ولا يدخل اولاد الاولاد في الوقف الخ ما يؤيده تايداً ظاهراً (قوله على انها) اي صيغة بطنا بعد بطن (قوله بينه) اي قوله بطنا بعد بطن (قوله ورد الخ) اي ما قاله الاسنوى من ان بعد اصرح من ثم والفاء في الترتيب اه معنى (قوله والا) اي وان لم يقيد بقيد ان لا يصح المعنى لان كل كلام الله الخ وفيه ان المقرر في علم الكلام ان القديم انما هو الكلام النفسى لا اللفظي (قوله وعلى الاول) اي ان قوله بطنا بعد بطن للتعميم والتسوية ثم قوله هذا الى المتن في النهاية (قوله ان طلقة بعد) اي بعد طلقة بخذف المضاف اليه ونيتوا بقاء المضاف بحاله لعطف العامل في مثل المحذوف على المضاف (قوله يقع به واحدة) اي ولا تقع الثانية ولو كانت بعد بمعنى مع وقع طلقتان كالم قال طلقة معها طلقة اه معنى (قوله ليس صريحاً في الترتيب) بل انما القصد به ادخال سائر البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الاخر اه معنى (قوله وهذا) اي بعدم صراحة البعدية في الترتيب (فارقت) اي البعدية (قوله لانه) اي الاعلى فالاعلى قول المتن (قوله ولو قال على اولادى ثم اولاد او لادى الخ) ولو جاء بثم للبطن الثاني والواو فيما بعده

(قوله قبل محله في واول مجر العطف اما الواردة للتشريك الخ) يتأمل المراد بمجرد العطف والتشريك الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على ان الو اول للتشريك دائماً ومع انها للتشريك في على اولادى واولاد او لادى (قوله وللإستمرار) عطف على بمعنى مع ش (قوله ما هو صريح في التسوية) قد يمنع الصراحة وقد يرد المنع بانه لو كان صريحاً في التسوية لكان فيه مع قوله الاعلى فالاعلى او الاول فالاول تناف ولا يحسب الظاهر وقد يجاب بانه صريح في التسوية والصريح يقبل الصرف فان وجد بعده صريح في الترتيب صرفه عن التسوية كما في الاعلى فالاعلى والا كما في بطنا بعد بطن فلا فان قلت لم صرف الاول بالثاني دون العكس قلت لان قاعدة الكلام ان يؤثر اخره في اوله دون العكس فليتأمل (قوله في المتن ولو قال على اولادى ثم اولاد او لادى ثم اولادهم الخ) قال في الروض وشرحه فان جاء بثم للبطن الثاني والواو فيما بعده من البطون كان قال وقفت على اولادى ثم اولاد او لادى واولاد او لادى او لادى ثم اولادهم الخ (قوله لانه) اي الاعلى فالاعلى قول المتن (قوله ولو قال على اولادى ثم اولاد او لادى الخ) ولو جاء بثم للبطن الثاني والواو فيما بعده

اذ لا تخصيص فيه (او) زاد (بطنا بعد بطن) لان بعد تاتي بمعنى مع كافي والارض بعد ذلك دحاها اي مع ذلك على قول وللإستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع الاخر فهو كقوله ماتاسلوا واعترض بان الجمهور على انها للترتيب لان صيغة بعد موضوعه لتأخير الثاني عن الاول وهذا هو معنى الترتيب واي فرق بينه وبين الاعلى فالاعلى زاد الاسنوى ان لفظ بعد اصرح في الترتيب من ثم والفاء ورد بانه خطأ مخالف لنص ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر اي قبل القران انزالا والافكل كلام الله تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تاخر ونقص عتل بعد ذلك زعيم اي هو مع ما ذكرنا من اوصافه القبيحة زعيم وللكلام العرب لاستعمالهم بعد بمعنى مع وعلى الاول ففارق ما هنا ما ياتي في الطلاق ان طلقة بعد او بعدها طلقة او قبل او قبلها طلقة تقع به واحدة في غير موطوءة وثلثان متعاقبتان في موطوءة بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية وتعقيه بالبعدية ليس صريحاً في الترتيب لما مر انها تاتي للإستمرار وعدم

الانقطاع واما ثم فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر من بعده وهذا فارقت الاعلى فالاعلى لانه صريح في الترتيب (ولو قال) وقفته (على اه لادى ثم اولاد او لادى ثم اولادهم ماتاسلوا الو) قال وقفته (على اولادى واولاد او لادى الاعلى فالاعلى

(او) الاقرب فالاقرب او (الاول فالاول) بالجر كما بخطه بدلا مما قبله (فهو لترتيب) لدلالة ثم عليه (٢٦٣) على الاصح وما ورد مما يخالف

ذلك مؤول كقوله تعالى  
ثم جعل منها زوجها اذ هو  
عطف على انشاها المقدر  
صفة لنفس وقوله ثم سواه اذ  
هو عطف على الجملة الاولى  
لا الثانية وقوله ثم اهتدى  
اذمعناه دام على الهداية  
والجواب بان ثم فيها الترتيب  
الاخبار لا الترتيب الحكم  
فيه نظر ولتصرحه به في  
الثانية وعمل به فيما لم يذكره  
في الاولى لان ما تناسلوا  
يقتضى التعميم بالصفة  
المتقدمة وهى ان لا يصرف  
لبطن وهناك احد من بطن  
اقرب منه وظاهر كلامه  
كالروضة واصلها ان ما تناسلوا  
قيد في الاولى فقط وله وجه  
لكن الذى صرح به جمع  
انه قيد في الثانية ايضا فان  
حذفه من احدهما يقتضى  
الترتيب بين البطنين  
المذكورين فقط ويكون  
يعنيهما منقطع الاخر  
حيث لم يذكر مصرفا لآخر  
وبحث السبكي انه لو توقف  
على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد  
ولد بنته فمات ولده ولا ولد  
لاخيه ثم حدث لاخيه ولد  
استحق (فرع) اختلاف  
البطن الاول والثاني مثلا  
في انه وقف ترتيب او  
تشريك او في المقادير

من البطون كان قال وقتت على اولادى ثم اولاد او لادى واولاد او لادى فالترتيب له ونهم عملا بتم فيه وبالو وفيهم وان عكس بان جاء بالو اوفى البطن الثانى وبتم فيما بعده كان قال وقتت على اولادى واولاد او لادى ثم اولاد او لادى والى ان عكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه اه معنى وفى سم بعد ذلك عن الروض مع شرحه ما حصله ان اولاد او لادى والاو لادى والاو لادى متاخر الاستحقاق عن الاولاد فى المسئلة الاولى كما يدل عليه كلام الروضة اه (او الاقرب) الى قوله ويدخل فيهما فى النهاية الا قوله وما ورد الى وتصريحه وقوله وله وجه (قوله بالجراخ) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل هذا سبب ضبط المصنف له بالجراخ عش (قوله بد لاخ) او على اضمار فعل اى وقتته على الاول فالاول اه معنى (قوله يخالف ذلك) اى دلالة تم على الترتيب (قوله ثم سواها) كذا فى عدة نسخ مصححة ولعله سبق قلم فالاية ثم سواه (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالا قول الثلاثة المذكورة (قوله وتصريحه) اى الوقف عطف على دلالة ثم الخ (قوله به) اى الترتيب (قوله فى الثانية) اى فى مسئلة الو او بصورها الثلاث (قوله وعمل) الى قوله ومبحث السبكى فى المغنى الا قوله وله وجه (قوله وعمل به الخ) هذا تصريح باعتبار الترتيب فممن بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا اه سم (قوله وعمل به) اى بالترتيب (فيما لم يذكره) اى فمن بعد البطن الثالث من البطون الداخلة فى قوله ماتنا سلوا ممن غير ذكر هاصرا حة و (قوله فى الاولى) اى فى مسئلة ثم و (قوله لان ماتنا سلوا) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم و (قوله وهى) اى الصفة ش اه سم (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة المغنى والاسنى لا وجه لتخصيص ماتنا سلوا بالاولى مع انه لا حاجة اليه فيها بل ان ذكره فيها وفى البقية لم يكن الوقف والترتيب خاصين بالطبقتين الاوليين والاختصاصهما كما صرح به القاضى وغيره ويكون بعدهما منقطع الاخر اه (قوله وله وجه الخ) عبارة النهاية والوجه كما صرح به جمع الخ (قوله فان) بسكون النون (حذفه) اى قيد ماتنا سلوا (قوله بين البطنين الخ) المذكور فى الاولى ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضميز التثنية فى قوله من احداهما صورتى الثانية فليتأمل اه سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سرى اليه هذا التعبير من شرعى الروض والمنهج ومتنهما اقتصرافى المستثنين على ذكر البطنين فقط (قوله ثم حدث لاخيه ولد استحق) والظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد ولد بنته والفرق بينهما وبين ماسياق فيما لو وقف على اولاده ولم يكن للواقف عند الوقف الاولاد الولد ثم حدث له ولد حديث يشاركه انه ثم لم يكن للواقف عند الوقف الاولاد الولد حملنا اللفظ على ما يشمل ماسياق اظهر ارادة الواقف له فصارت رتبة الولد واما هنا فاما اعطينا ولد ولد البنات نجر فدقدا بن الاخ على انه عطف هنا بتم المختصة للترتيب بخلافه ثم فاندفع بحث الشيخ عش التشريك اخدا بما بقى اه رشيدى وقوله حيث

كان قال وقتت على اولادى واولاد او لادى ثم اولاد او لادى والى ان عكس الحكم اى كان الترتيب لهم دونه  
اهو اياك ان تظن منه ان اولاد او لادى والاو لادى والاو لادى يستحقون مع الاولاد بخلاف اولاد او لادى والاو لادى  
فان الامر ليس كذلك بل جميع ما بعدهم متاخر الاستحقاق عن الاولاد ولا ينافى ذلك ان المتعاطفات كلها معطوفة  
على الاول وقد عطف اولاد او لادى والاو لادى على الاولاد بالو او المختصة للشاركة وذلك لتوسط ثم وان لم يكن  
العطف على مدخولها ويدل على ما قلناه تعبير الروضة بقوله (فرع) قال على اولادى ثم اولاد او لادى واولاد  
اولاد او لادى فقضاء الترتيب بين البطن الاول ومن دونهم واجمع بين من دونهم اه فقوله ومن دونهم  
شامل للبطن الثانى وما بعده لكن قول العباب فالترتيب بين البطن الاول والثانى فقط يقتضى خلاف ذلك  
الا ان يكون المراد فقط انه لا ترتيب بين الثانى والثالث (قوله وعمل به فيما لم يذكره فى الاولى الخ) تصريح  
باعتبار الترتيب فممن بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم وقوله وهى اى  
الصفة ش (قوله فان حذفه من احداهما الخ) جزم بذلك فى شرح الروض (قوله بين البطنين) المذكور  
فى الاولى ثلاث بطون اللهم الا ان يريد بضميز التثنية فى قوله من احداهما صورتى الثانية فليتأمل (قوله  
استحق) هل المراد انه يستحق ولد ولد البنات الى حدوث ولد الاخ فينقطع استحقاقه او المراد انه يستحق

يشاركه اى عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله حلفوا الخ) اى ان لم يكن فى يد بعضهم لما يأتى من ان القول قوله فلا معنى لتحليف غيره ثم ما ذكره الشارح يؤخذ منه جواب حادثة وهى ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلاً وقف وقفه هذا على اولاد الظهور فقط و اقاموا بذلك بينة ثم بعد مدة اقام غيرهم بينة بانه وقفه على اولاد الظهور والبطون معا ولم تسندوا واحدة من البينتين الوقف لتاريخ وهو انهم محلفون ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده وينبغى ان تصديق ذى اليد محله اذا لم تكن يده مستندة الى البينة التى اقامها ومنه ايضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من ان انسانا كان متصرفا فى محلات مدة طويلة ثم وقفها و اقام عليها ناظرا فتصرف الناظر فيها بقية حياة الواقف و بعد موته ايضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك هو قوف على مسجد كذا وهو انهم ان اقاموا بذلك بينة شرعية و بينت انه وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثانى يده عليه قدموا او الا فالقول قول الناظر بمقتضى وضع يده وتصرفه فى الوقف المترتب على يد الواقف وتصرفه اه عش (قوله وكذا الناظر) اى ولو امرأة اه عش (قوله ان كان فى يده) اى وان لم يكن من الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه والا فلا فائدة له اه سيد عمر و كتب عش عليه ايضا ما نصه المتبادر من هذه العبارة ان القول قوله يمينه وهو مشكل فان الشخص لا يثبت لغيره حقا يمينه وهو هنا يثبت يمينه حقا لاهل الوقف وان كان منهم فالأقرب انه يصدق بلا يمين اه ومر عن المغنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقر به (قوله على مصاريق ثم الفقراء) اى كان وقف ما صرف من ريعه مقدار كذا لقرء او نحوهم وما فضل عنهم للفقراء فاذا اتفق ان المصاريق كانت نصف الربع مثلا وكان ما فضل عن العمارة النصف فاقبل دفع للمصاريق ولا يقال ان المصاريق قبل العمارة كانت لا تستغرق الا النصف فليس لها الا نصف ما فضل اه رشيدى (قوله فعمر) اى بما حصل من غلته ولم يدفع فى مدة العمارة ما بقى بالمصاريق التى عنها اه عش (قوله لتلك المصاريق) لعل اللام بمعنى من البيانية عبارة النهاية لمن تجمله تلك المصاريق اه وهى ظاهرة (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) لو عتقوا ينبغى الاستحقاق من حين العتق وفارق عدم دخول الارقاء هنا عما مر من انه لو اطلق الوقف على عبد كان على سيده بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحتل هنا غيرهم واصل حمل التصرف على الصحة واذ لم يخصهم وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى اسادات والوقف تملك فاختص بمن يملك بقى ما لو لم يكن له اولاد الارقاء اه سم ويظهر ان الوقف حينئذ باطل لانه منقطع الاول و يأتى عن عش عند قول الشارح ولا يدخل الحمل الخ ما يؤيده (قوله اوبنائى) اولم منع الجمع والخلو معا كما يعلم مما يأتى انفاعن المغنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

ولا بينة - محفوا ثم ان كان فى ايديهم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او فى يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر ان كان فى يده و افاقى البلقينى فيمن وقف على مصاريق ثم الفقراء واحتاج الوقف لعماراة فعمر و بقيت فضلة بانها تصرف لما تجمد لتلك المصاريق لان الواقف قديمها على الفقراء ( ولا يدخل) الارقاء من الاولاد فى الوقف على الاولاد لانهم لا يملكون ويدخل فيهم الخشى بخلاف ما لوقال بنى اوبنائى لكن يظهر انه يوقف

معه وسياق نظير ذلك (قوله ولا يدخل الارقاء الخ) هلا دخلوا وكان الوقف على ساداتهم كالموقف فمقال وفتت على اولادى الارقاء او ذكرهم باسمائهم فان الظاهر انه يصح ويكون وقفا على ساداتهم اخذاما تقدم انه لو اطلق الوقف على عبد كان وقفا على سيده ويجاب بالفرق بانه اذا خص الارقاء كان التخصيص قرينة على ارادة ساداتهم لانهم لا يملكون ولا يحمل هنا غيرهم والاصح حمل التصرف على الصحة واذ لم يخص وذكر الاولاد لم توجد القرينة الصارفة الى السادات والوقف تملك فاختص بمن يملك بقى ما لو لم يكن له اولاد الارقاء (قوله ولا يدخل الارقاء) لو عتقوا ينبغى الاستحقاق من حين العتق (قوله لكن يظهر انه يوقف نصيبه) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه لا يوقف شىء لانه انما يوقف عند تحقق اصل الاستحقاق واصل الاستحقاق هنا مشكوك فيه واحتج بمسئلة النكاح المذكورة فى شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه يوقف نصيبه الى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلو لم يكن حال الوقف الاولاد خشى فقياس ووقف نصيبه ان يوقف امر الوقف الى البيان وقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تيننا صحة الوقف والا فلا واما ما اعتمد شيخنا الرملى فقيه نظر لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبطل بما لا وجه له فليتأمل (قوله لكن يظهر انه يوقف الخ) قد يؤيد

وفاقا للمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة الأولين ﴿ تنبيه ﴾ يدخل الخنثى في الوقف على البنين والبنات لكنه إنما يعطى المتيقن فيما إذا فوض بين البنين والبنات ويوقف الباقي إلى البيان ولا يدخل في الوقف على أحدهما لاحتمال أنه من الصنف الآخر وظاهر هذا كما قال الاسنوى أن المال يصرف إلى من عينه من البنين أو البنات وليس مرادنا لم نتيقن استحقاقهم لنصيب الخنثى بل يوقف نصيبه إلى البيان كما في الميراث كما صرح به ابن المسلم اه زاد النهاية وورده الوالد رحمه الله تعالى بأن كلام الشيخين هو المستقيم لأن سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيمن عداه موجود وشككتنا في مزاحمة الخنثى والأصل عدمه فاشبهه مالهو اسلم على ثمان كتابات فاسلم منهن أربع ومات قبل الاختيار فإن الاصح المنصوص أنه لا يوقف شيء للزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لأن استحقاق الزوجات غير معلوم اه قال سم وافرعه ش قوله لكن يظهر أنه يوقف نصيبه الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه لا يوقف شيء وفي شرح الروض عن الاسنوى الجزم بأنه يوقف نصيبه إلى البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وعليه فلم يكن حال الوقف الا ولد خنثى فقياس ووقف نصيبه ان يوقف امر الوقف إلى البيان وقف تبين فان بان من نوع الموقوف عليه تينا صحة الوقف وإلا فلا واما على ما اعتمد شيخنا الرملي ففيه نظر لأنه ان وقف الوقف اشكل بعدم وقف نصيبه الا ان يفرق وان ابطله اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق البطل بما لا وجه له فليتام اه (قوله المتيقن له) لا حاجة اليه هنا وإنما يحتاج اليه فيما لو وقف على البنين والبنات كما علم مما مر انفاعن المغنى وغيره (قوله يفرق بان التين الخ) يؤيد هذا الفرق ما ساق للشراح م فيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال لزوجته احدا كما طالق واحداهما كتابية أو وثنية من أنه يطالب بالبيان أو التعيين لأجل الارث بخلاف ما لو مات الزوج وإحداهما كتابية أو وثنية حيث لا يوقف للسلمة شيء من إمكان أنها ليست المطلقة للياس من البيان فيما لو مات الزوج دون ما لو ماتت اه ع ش (قوله فان التين يمكن) يؤخذ منه ان محله في خنثى يرجى اتضاحه وهو من له آلتان لا من لا يرجى كمن له ثقبه كشقة الطائر اه سيد عمر (قوله والكفار) إلى قول المتن ويدخل في النهاية إلا قوله وحده إلى وبحت الأذرعى (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش اه سم (قوله ولو حريين) ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا ضمنى تبى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حريين وصحته فيما تقدم إذا كان ضمنا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربي وينبغي صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حريين لأن المقصود الجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حريين سم على حج اه ع ش (قوله وقف دخوله على اسلامه) انظر هل المراد ان المتوقف على الاسلام نفس دخوله في الوقف حتى لا يستحق فيما مضى في زمن رده أو المتوقف عليه تبين الدخول من حين الوقف ويؤخذ مما يأتى في ولد اللعان ان المراد الثاني فلا يرجع اه رشيدى (قوله والنوعان) الى قول المتن ويدخل في المغنى الا قوله وكذا الى وكانهم وقوله ولو سلمنا الى اما إذا وقوله أى وحده وقوله قرينة الجمع إلى ولا يدخل (قوله والنوعان موجودان) سيد كر محترزه بقوله اما إذا لم يكن الخ (قوله لانه لا يسمى الخ) أى ولد الولد (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو

الوقف ما يأتى أنه لو استلحق أى حتى من الربع الحاصل قبل استلحاقه كما سذكره عن شرح الروض وقد يمنع هذا التأييد وإنما كان يؤيد ولو وقفنا للمغنى قبل استلحاقه وإنما نظيره هنا انه إذا اتضح من نوع الموقوف عليه استحقاق حتى من الحاصل قبل الاتضاح وقد يلتزم ذلك على اعتماد شيخنا (قوله والكفار) عطف على الخنثى ش (قوله ولو حريين الخ) كذا شرح م و ظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم واستحقاقهم منه وعليه فيفارق ما تقدم أنه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا ضمنى تبى وقضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع اولاده حريين وصحته فيما تقدم على الحربى إذا كان ضمنا كوقفت على هؤلاء وفيهم حربي وقد يقال ينبغي صحة الوقف وإن كان جميع الاولاد حريين لأن المقصود الجهة أى جهة الاولاد وقد يحدث له اولاد غير حريين (قوله ولهذا صح ان يقال ماهو ولده) أى وصحة النفي من علامات الحجاز

نصيبه المتيقن له لو اتضح فان قلت قياس ما يأتى قبيل خيار النكاح في ثمان كتابات أسلم منهن أربع لاشيء للمسلمات لاحتمال أن الكتابات هن الزوجات أنه لا يوقف له شيء هنا قلت يفرق بان التين ثم تعذر بموته فلم يمكن الوقف حينئذ لذلك بخلافه هنا فان التبين يمكن فوجب الوقف اليه والكفار ولو حريين كما هو ظاهر نعم المرتد ينبغي وقف دخوله على اسلامه ولا (أولاد الاولاد) الذكور والاناث ( في الوقف على الاولاد) والنوعان موجودان (في الاصح) لانه لا يسمى ولدا حقيقة ولهذا صح أن يقال ماهو ولده بل ولد ولده

وكذا أولاد أولاد أولاد في أولاد الأولاد (٢٦٦) وكانهم إن لم يحملوا اللفظ على مجازة أيضا لأن شرطه إرادة المتكلم له ولم تعلم هنا ومن

(الخ) أى وصحة النفي من علامات المجاز اه سم (قوله وكذا أولاد الخ) أى لا تدخل أولاد أولاد أولاد في الوقف على أولاد الأولاد (قوله وكانهم الخ) عبارة المغنى فان قيل كان ينبغي ترجيح هذا الى مقابل الأصح القائل بالدخول على قاعدة الشافعى في حمل اللفظ على حقيقة ومجازه اجيب بان شرطه على قاعدته إرادة المتكلم له والكلام هنا عند الاطلاق اه (قوله ايضا) أى كالحقيقة (قوله لأن شرطه) أى الحمل (قوله له) للمجاز (قوله ومن ثم لم يعلت) أى كان لم يكن له ولد أو كان ونصب قرينة على دخولهم كقولهم رفقا بأولاد أولادى أو بفلان وعلان مثلاً وهما من أولاد الأولاد بقى ما لو قال وقتت على آبائى وأمهاتى هل تدخل الأجداد فى الأول والجدات فى الثانى أم لا فيه نظر والأقرب الأول ويفارق عن الأولاد إذ لم يكن له إلا ولد وولد وولد حيث لا يدخل فيها ولد الولدان الأولاد يتعدون بخلاف الآباء والأمهات فإنه لا يكون للإنسان إلا أب وأم فالتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد والجدات فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملاً فى حقيقة ومجازه اه ع ش (قوله أجه دخولهم الخ) عبارة النهاية فالوجه دخولهم كقطع به ابن خيران اه وعبارة المغنى ومحل أى الخلاف عند الاطلاق فلو أراد جميعهم دخل أولاد الأولاد قطعاً أو قال وقتت على أولادى لصلى لم يدخلوا قطعاً اه (قوله لا عبرة بارادته) أى لا يتوقف الحمل على إرادته سم وع ش (قوله مرجع) أى لعدم الدخول (قوله عند ارادتهم) أى بان دلت قرينة على ارادتهم اه سم (قوله) فيحمل عليه قطعاً الخ (بقى ما لو كان له أولاد أولاد أو أولاد أولاد أو أولاد مثلاً فهل يحمل على الجميع اشمول المجاز الذى دلت القرينة على إرادته للجميع أو يختص بأولاد الأولاد لأنه أقرب الى الحقيقة فيه نظر سم على حج أقول والأقرب حملة على الجميع اه ع ش (قوله نعم أن حدث له ولد الخ) لو قال وقتت على أولادى ثم أولاد أولادى وانقرضت أولاده صرف لأولاد أولادهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يشاركهم أولاد الأولاد لأن آتيانه ثم يقتضى أنه لا يصرف لأولاد الأولاد مع فقد الأولاد اه ع ش (قوله أى وحده) قد يقال أن الوقف يصير حينئذ منقطع الأول (قوله اليهم) الأولى الأفراد (وقد وجدت) فيه أن الاسم ولو جامداً حقيقة فى الحال (قوله وبحث بعضهم أنها يشتركان) اعتمده النهاية والمغنى (قوله والأوجه الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله وقرينة الجمع تحتل الخ) قضيته أنه لو قال على أولادى الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اه رشيدى (قوله إلا أن يستلحقه) فيستحق حينئذ من الربع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفي كما استظهره الشيخ رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله قريبهم الى قوله خلافاً الخ) فى النهاية والمغنى الا قوله او هو هاشمى الى أنهم لا ينسبون (قوله وبعيدهم) أى فى غير الأخيرة اه نهاية أى فى غير الوقف على أولاد الأولاد وقد افاده الشارح ايضا بقوله السابق آنفاً وكذا أولاد الخ (قوله الرجل) سيد كرم محترزه (قوله أو وهو الخ) عطف على حال محذوفة من الرجل و (قوله الهاشمية) عطف على قول الماتن على من ينسب الخ إلا أن يقول الرجل بعد ما ذكره طلقاً على من ينسب الخ أو وهو الخ الهاشمية (قوله مثلاً) الأولى تأخيرها عن الهاشمية أى أو علوى العلوية (قوله أولاد بناته الخ) أى والحال أن أولاد بنات الهاشمى ليسوا هاشمية (قوله فلا يدخلون الخ) أى أولاد البنات فى الوقف على واحد من هذه الأربعة (حينئذ) أى حين أن يقول الرجل على من ينسب الخ (قوله لأنهم) أى أولاد بنات

ثم لو علت أجه دخولهم ولو سلمنا أنه لا عبرة بارادته فهنا مرجح وهو قرينة الولد المراجعة فى الأوقاف غالباً فرجحته وبه فارق ما يأتى فى الوقف على المولى ثم رايت ابن خيران قطع بدخولهم عند ارادتهم أما إذا لم يكن حال الوقف على الولد إلا ولد الولد فيحمل عليه قطعاً صوابه عن الإلغاء نعم أن حدث له ولد صرف إليه أى وحده على الأوجه لأن الصرف اليهم إنما كان لتعذر الحقيقة وقد وجدت وبحث بعضهم أنها يشتركان بعيدو بحث الأذرعى أنه لو قال على أولادى وليس له الأولاد وولد الولد أنه يدخل لقرينة الجمع وفيه نظر والأوجه ما يصرح به إطلاقهم أنه يختص به الولد وقرينة الجمع يحتل أنها لشمول من يحدث له من الأولاد ولا يدخل فى الولد المنفى بلغان إلا أن يستلحقه (وتدخل أولاد البنات) قريبهم وبعيدهم (فى الوقف على الذرية والنسل والعقب وأولاد الأولاد) لصدق كل من هذه الأربعة بهم (إلا أن يقول) الرجل (على من ينسب الى منهم) أو هو هاشمى مثلاً الهاشمية وأولاد بناته ليسوا كذلك فلا يدخلون حينئذ لأنهم

(قوله ولو سلمنا أنه لا عبرة بارادته) أى لا يتوقف الحمل على إرادته (قوله عند ارادتهم) أى بان دلت قرينة على ارادتهم (قوله فيحمل عليه قطعاً) بقى ما لو كان له أولاد أولاد أو أولاد أولاد أو أولاد مثلاً فهل يحمل على الجميع لشمول المجاز الذى دلت القرينة على إرادته للجميع أو يختص بأولاد الأولاد لأنه أقرب الى الحقيقة فيه نظر (قوله وبحث بعضهم الخ) هذا البحث هو الظاهر فى شرح الروض واعتمده مر (قوله والأوجه الخ) اعتمده مر (قوله إلا أن يستلحقه) قال فى شرح الروض والظاهر أنه يستحق من الربع الحاصل قبل استلحاقه وبعده حتى يرجع بما يخصه فى مدة النفي اه (قوله الرجل) يأتى محترزه (قوله

حينئذ لا ينسبون اليه بل الى آبائهم وقوله ﷺ فى الحسن رضى الله عنه أن ابنى هذا سيد من خصائصه أم المرأة فقوله الرجل



ذلك لا يمنع دخول اولاد البنات لان الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز اذ هو محمول على الانتساب للغوى لا الشرعى وبه يعلم ان هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركة بين الام والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف لانه لا يسمى ولدا وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف فانه يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لمن نازع فيه ونوازيد لا يشمل بناته بخلاف بنى تيم لانه اسم للقبيلة وذكر افي الآل في الوصية كلاما لا يبعد مجيئه هنا (فائدة) يقع في كتب الاوقاف (٢٦٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من

في درجته من اهل الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لا تأكيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من اهل الوقف كاف في افادة هذا فيلزم عليه الغاء قوله المستحقين وانه مجرد التاكيد والتاسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها ايضا لفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في انه هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا لقربة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي ان ينقل اجماع الائمة الاربعة عليه او يختص بالحقيق لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون ايضا ويؤيد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه واللغة ان ذا الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى

الرجل (قوله ذلك) اى على من ينسب الخ (قوله لبيان الواقع) بمعنى ان كلاما من اولادها ينسب اليها بالمعنى اللغوى فليس لها فرع لا ينسب اليها بهذا المعنى اه رشيدى اى حتى يحتراز بذلك عنه (قوله اذ هو) اى الانتساب الى المرأة هنا وكذا الاشارة بقوله ان هذا الخ (قوله وبه علم) اى بذلك الحمل (قوله ولا يدخل الحمل الخ) اى في الوقف على اولاد الاولاد كادل عليه تعليله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كاصرح به في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الاجمل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل سم على حجج اقول وفي حمل الولد على الحمل اذ لم يكن الاجمل نظرا لا يخفى لما مر من ان الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعا لغيره فالقياس انه منقطع الاول اه ع ش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله بقوله ولا يدخل الخ اى قبل انفصاله اه سم (قوله ونوزيد لا يشمل بناته) ظاهره لو لم يكن لزيد حال الوقف الا البنات لكن قياس ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على الولد الا ولد الولد من الحمل عليه حمل بنى زيد حينئذ على بناته فاي ارجع (قوله فائدة) خلاصة هذه الفائدة الى قوله ويقع في فتاوى الرملى اه سيد عمر (قوله يقع) الى قوله ويقع في النهاية (قوله تاسيس) اى مفيد لما لم يفده قوله من اهل الوقف اه ع ش (قوله حال موت من الخ) متعلق بالاتصاف (قوله لان قوله من اهل الوقف كاف الخ) افهم انه لو لم يذكر المستحقين بان اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت لمن في درجته وان كان محجوبا بمن فوقه اه ع ش ويعلم تصويره عما ياتي آتفا بقول الشارح افيتت في موقوف على محمد الخ (قوله فيلزم عليه) اى ذلك الحمل (قوله وانه مجرد الخ) عطف تفسير على الغاء الخ (قوله والتاسيس خير الخ) مبتدأ وخبر و (قوله به) اى التاسيس (قوله ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ (قوله فيها) اى في كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) قديم لقوله يحمل على ما يعم الخ (قوله في ذلك) اى الحمل (قوله وهو الخ) اى الاختصاص بالحقيق (قوله ويؤيد الاول) اى الحمل على ما يعم الخ (قوله قال) اى السبكي (قوله وعلى هذا افيتت) اى على الاول لكن قوله وبينت في الفتاوى الخ مشعر ان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سيد عمر (قوله ثم بنتيه وعتيقه) الضمير ان عائدا ان على محمد (قوله منهما) اى من البنتين وكذا ضمير احدهما وضمير مرتبتهما (قوله بان الخ) متعلق بافيتت و (قوله لها) اى للبنات الباقيات (قوله ويؤيده) اى ذلك الافتاء (قوله ذلك الخلاف) اى المار بقوله هل يحمل على ما يعم الخ او يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الاوقاف الخ) انظره مع قوله

ولا يدخل الحمل اى في الوقف على اولاد الاولاد كادل عليه تعليله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على الذرية والنسل والعقب فيدخل كاصرح به في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فيوقف نصيبه اه ولولم يكن له عند الوقف الا الحمل كان كانت نسوته الاربع حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد اذ لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل وقوله وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله لا يخفى ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل اى قبل انفصاله (قوله فيحمل على وضعه الخ) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله ما لم يصدر من الاوقاف ما يدل الخ) انظر مع قوله السابق مجاز الترتيب وقوله والقرائن في ذلك

موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال واذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ الموقوف على انقراض غيره انما هو اخذه لادخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا افيتت في موقوف على محمد ثم بنتيه وعتيقه فلان على ان من توفيت منهما حصتها للآخرى فتوفيت احدهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده ان الواقف لما جعل العتيق في مرتبتهما خشى انه ربما انفرد مع احدهما فينصفها فاخرج ذلك بقوله على الى آخره وبين ان احدهما متى انفردت مع العتيق لم تنصفه بل تاخذ ضعفه وبينت في الفتاوى ان محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة

كما هاشم رايتي ذكرت في بعض الفتاوى (٢٦٨) ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف انه لا يحرم

احدا من ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررته في كتابي سوابغ المدد ان الراجح الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا بعد افتائه بالاول ورد على السبكي واخرين ومنهم البلقيني اعتمداهم له اعنى الاول (ولو وقف على مواليه) او مولاه على الاوجه (وله معتق) بكسر التاء او عصبة (ومعتق) تبرعا او جوبا بفتحها او فراه صح و (قسم بينهما) باعتبار الرأس على الاوجه لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر وام ولد لانهما ليسا من الموالى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل بطل) لاجماله بناء على ان المشترك يحمل وهو ضعيف ايضا والاصح انه كالعام فيحمل على معنيه او معانيه بقرينة وكذا عند عدم ما قيل عموما وقيل احتياطا ولولم يوجد الا احدهما حمل عليه قطعا فاذا طرا الاخر شاركة على ما بحثه ابن النقيب وقاسه على ما للوقف على اخوته فحدث آخر واعترضه ابو زرعة بان اطلاق المولى عليهما اشترك لفظي وقد

السابق مجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك ضعيفة سم وسيد عمر اقول ويمكن الجمع بان ما سبق عند اطلاق النصيب والقرينة حاله كما يدل عليه قول الشارح الاتي نظر القصد الواقف الخ وما هنا عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كما هنا) اي في موقف على محمد الخ ولعل الدال على ذلك هنا ما ذكره بقوله ويؤيده ان الواقف الخ (قوله ان الراجح الثاني) اي الاختصاص بالحقيق (قوله وهو) اي الثاني (رجع اليه شيخنا) اي وعليه فتقسم غلة الوقف بعد محمد على البنت الموجودة والعتيق نصفين لكنه قدم ان استحقاق البنت الثلثين ليس مجرد قوله فاذا ماتت احدهما فنصيبها للآخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا اه ع (قوله بعد افتائه بالاول) اي الحمل على النصيب المقدر الذي اشار اليه بقوله وعلى هذا افتيت الخ اه ع (قوله المتن) (ولو وقف على مواليه الخ) (ولو وقف على مواليه) وليس له الا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر اه سم اقول قضية قول الشارح المار انفا وقرينة الجمع تحتل الخ الصحة وحمل الجمع على من يحدث من عصبة الموجود على ان قول الشارح الاتي ولولم يوجد الا احدهما الخ كالصريح في الصحة مطلقا (قوله او مولاه) (الى قول المتن والصفة في النهاية (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى قول المتن (وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبة الاخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبة او احدهما مع عصبة او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني اه سم (قوله تبرعا الخ) تعميم في المعتق بفتح التاء (قوله او جوبا) كان نذر عتقه او اشتراه بشرط العتق اه ع عبارة سم كعن كفارة اه (قوله باعتبار الرأس) اي لا على الجهتين مناصفة اه سم اي خلافا للمعنى عبارة نصفين على الصنفين لا على عدد الرأس على الراجح اه (قوله حال الوقف) اي لكونهما ارقاء (ولا حال الموت) اي لان عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاء له وانما هو لعصبة اه ع (قوله لاجماله) لانه محتمل لهما ولا احدهما (قوله ايضا) اي كالقول بالبطلان المبني على اجمال المشترك الضعيف (قوله انه) اي المشترك (قوله لقرينة) اي معمة (قوله وكذا) اي يحمل على معنيه الخ (عند عدمها) اي القرينة مطلقا (قوله قيل عموما وقيل احتياطا) فيه مخالفة لما في جمع الجوامع فليراجع اه رشدي ويمكن دفع المخالفة بحمل العموم على اللغوى (قوله ولولم يوجد) (الى قوله ورد في المعنى (قوله شاركة الخ) ضعيف اه ع (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقرض الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للاخر الحادث ويكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر اه سم (قوله على كل) اي من افراده (قوله من المتواطىء) اي من اطلاق المتواطىء وهو الذي اتحد معناه في افراده (قوله فيصدق) اي اسم الاخوة (على من طرا) فيصدق الوقف الا لان يقيد الواقف بالموجودين حال الوقف

ضعيفة (قوله في المتن ولو وقف على مواليه الخ) (ولو وقف على مواليه وليس له الا مولى واحد فهل يصح الوقف حملا على الجنس فيه نظر (قوله على الاوجه) اعتمده مر (قوله في المتن وله معتق ومعتق) قضية ما قرره الشارح انه لو وجد احدهما وعصبة الاخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبة او احدهما مع عصبة او وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقا او بترتيب الارث وقد يتبادر الثاني (قوله او جوبا) كعن كفارة (قوله باعتبار الرأس) اي لا على الجهتين مناصفة (قوله نعم لا يدخل مدبر الخ) قد يقال ينبغي دخوله بعد الموت مطلقا او اذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما ياتي عن ابن النقيب وابي زرعة وما قيل عليهما لان الوقف على نوع لا ينحصر في الموجود منه بل يستحق الحادث منه ايضا كالوقف على اخوته او اولاده فان الحادث بعد الوقف يستحق ايضا (قوله واعترضه ابو زرعة الخ) كذا شرح مر (قوله فصار المعنى الآخر غير مراد) قضية ذلك انه لو انقرض الموجود حال الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف للاخر بل يكون الوقف منقطع الاخر ان لم يذكر مصرفا آخر (قوله

دلت القرينة على ارادة احدهم معنيه وهو الاخصار في الموجود فصار المعنى الآخر غير مراد او اما الاخوة فحقيقة واحدة معنى واطلاقها على كل من المتواطىء فتصدق على من طرا

ورد بان إطلاق المولى عليه ما على جهة التواطؤ ايضا والموا لا تثنى وواحد لا اشتراك فيه لاتحاد المعنى وورد بمنع اتحادها لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منعيا بالنسبة للعتيق من حيث كونه منعيا عليه وهذا متغايران بلا شك ولو وقف على مواليه من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا لا مواليهم وقاس به الاسنوى مالم يوقف على مواليه من أعلى وورد بأن نعمة ولاء المعتق تشمل (٢٦٩) فروع العتق فسموا موالي بخلاف

نعمة الاعتاق فانها تختص بالمعتق بخلاف فروعها وورد بان قوله <sup>عليه السلام</sup> الولاء لمة كالحمة بالنسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصريح به في كلامهم كما سيأتي أن الولاء ثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها هنا مدلولها النحوي بل ما يفيد قيدا في غيره (المتقدمة على جمل) او مفردات ومثلوا بها لبيان ان المراد بالحل ما يعمها (معطوفة) لم يتخلل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي اولادى وأحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة عليها) أى عنها (و) كذا (الاستثناء إذا عطف) فى الكل (بواو كقوله على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين او إلا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشتراك المتعاطفات فى جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثلها الاستثناء بجامع عدم الاستقلال ومثل الامام للحمل بوقفت على بنى دارى وحبت على اقرار بنى ضيعتى وسبلت على خدى ببنى إلا ان يفسق منهم احداى او ان

معنى (قوله وورد) أى الاعتراض (قوله لا اشتراك فيه) أى لفظا (قوله ويرد) أى الرد (قوله من أسفل) أى بان اعتقهم (قوله لا مواليهم) أى لا يدخل عتق العتيق (قوله وقاس به الاسنوى الخ) معتمداه ع ش (قوله مالم يوقف على مواليه الخ) أى فدخل اولادهم اه سم (قوله وورد) أى القياس (قوله ويرد) أى الرد (قوله ان الولاء الخ) خبر بل المصريح به (قوله وليس المراد) إلى قوله فتامله فى النهاية (قوله ومثلوا بها) أى المفردات كما يأتى فى المتن قول المتن (معطوفة) أى يحرف مشرك اه منهج وقد افاده الشارح بقوله الآتى بخلاف بل ولكن اه (قوله لم يتخلل بينها) أى المتعاطفات (كلام طويل) سيد كر محترزه قول المتن (محتاجى) هو الصفة المتقدمة وقوله بعد المحتاجين هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وهم اولاد الاولاد) أى ذكر او انا ناه ع ش قول المتن (المحتاجين) قال فى شرح الروض أى والمعنى والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افتى به القفال انتهى والذى يتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او مطلبيا حتى يصرف للهاشمى والمطلبى ايضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى يكسب لا ياخذ وقياس ما مرفى الوقف على الفقراء الاخذ فلعل المراد هنا بالمحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه ع ش قول المتن (او إلا ان يفسق الخ) والذى يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبيرة او إصرار على صغيرة او صفائر ولم تغلب طاعاته معاصيه وبالعدالة انتفاء ذلك وإن ردت شهادته لحرم مروءة او تغفل او نحوهما اه نهاية قال ع ش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة اولا فيه نظر والذى يظهر الاستحقاق اخذ امام سياتى فيما لو وقف على بنته الارملة ثم تزوجت ثم تعزبت الخ اه (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلاقات ش اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء وشد الياء (قوله إلا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء المتأخر (قوله أى وإن احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة المتقدمة و (قوله والصفة) الاولى التفريع كفى النهاية (قوله مع الاولى) أى من الجمل خبر والصفة (قوله وقد يجاب عن استبعاده الخ) قد يقال قياس استبعاد الاسنوى الذى اشار اليه ان يأتى نظيره فى المتوسطات بالنسبة لما بعدها فكيف يصلح للجواب إلا ان ثبت عن الاسنوى عدم استبعادها فيصلح ما ذكر جوابا بالزاميا لا تحقيقيا اه سيد عمر وكذا فى سم لا لقوله إلا ان ثبت الخ (قوله فانها ترجع الخ) كذا فى المعنى (قوله خارج الخ) خبر ادعاء الخ (قوله اذ ملحظ الخ) وهو اشتراك المتعاطفات فى جميع الخ اه ع ش (قوله نعم رده) أى ابن العماد (قوله ظاهر) خبر رده (قوله ويفرق الخ) كلام مستأنف متعلق

ويرد بمنع الخ) كذا شرح مر وقضية المردود كرده وورد رده انه لو طرأ أحد من جنس الموجود شاركة فليتأمل (قوله مالم يوقف على مواليه) أى فدخل اولادهم (قوله ويرد بان قوله الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن محتاجى) هو الصفة المتقدمة قال فى شرح الروض والحاجة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افتى به القفال قال الزركشى وينفذ حينئذ مراجعة الواقف إن أمكنت اه ويتجه ان المراد جواز اخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشميا او مطلبيا حتى يصرف للهاشمى والمطلبى ايضا مر (قوله كالصفة الخ) تمثيل للتعلاقات ش (قوله فاستبعد الاسنوى الخ) لا يخفى ان قياس استبعاده فى المتقدمة استبعاده فى المتوسطات بالنسبة لغير جملتها اخذ من علته وحينئذ ينظر فى الجواب (قوله وقد يجاب الخ) فيه تأمل (قوله بأنها حينئذ كالصفة المتوسطات) إن اراد المتوسطات فى الجمل فالمتوسط فى الجمل يطررها هذا الاستبعاد اخذ من علته او المتوسطات فى المفردات لم يفيد لظهور الفرق اخذ من علته ايضا فليتأمل (قوله لما قبلها ثم قوله لما بعدها) فيه نظر

احتاجوا وأما تقدم الصفة على الجمل فاستبعد الاسنوى رجوعها للكل لأن كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الاولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بأنها حينئذ كالصفة المتوسطات فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لأنها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وادعاء ابن العماد أن ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه وقوف متعددة والكلام فى وقف واحد ممنوع اذ ملحظ الرجوع للكل موجود فيه أيضا نعم رد قول الاسنوى أن ما قاله هنا فى الاستثناء يخالف ما ذكره فى الطلاق ظاهر ويفرق بين ما ذكر فى

المتوسط وما اقتضاه كلامهما في عدي حر إن شاء الله وأمر أقي طالق أنه إذا لم ينز عوده للأخير لا يعود إليه بان العصمة هنا محققة فلا ينزلها إلا من قبل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهنا (٢٧٠) الأصل عدم الاستحقاق فيكون فيه أدنى دال فتأمل وخرج بتمثيله أو لا بالو أو وباشرطها

فما بعده ما لو كان العطف بشم أو الفاء فيختص المتعلقة بالأخير أى فيما إذا تأخر كما قاله جمع متقدمون ونقله عن الإمام وأقره واعتضه جمع متأخرون بأن المذهب أن الفاء وشم كالو أو بجامع أن كلا جامع وضعا بخلاف بل ولكن وبعدم تخال كلام طويل ما لو تخال كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ولا فنصيبه لمن في درجته فإذا انقرضوا صرف إلى أخوتي المحتاجين أو لا إن يفسق واحد منهم فيختص بالأخير وبحث شارح أن الجمل الغير المتعاطفة ليست كالتعاطفة وكلامهما في الطلاق يدل على أنه لا فرق (فرع) ذكر الرافعى أن لفظ الأخوة لا يدخل فيه الأخوات ونوزع فيه أى بان قياس الأولاد الدخول ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له يتميز عنه بالتاء فشم النوعين معا بخلاف الأخوة فإن له مقابلا كذلك وهو الأخوات فلم يشملهن ودخول الأنثى فإن كان له أخوة

بقوله السابق وقد يجاب الخ لا بما قبله ثم رأيت في الرشىدى ما نصه قوله ويفرق الخ هذا كلام مقتضب لا تعلق له بما قبله كالأخفى اه والله الحمد (قوله بان العصمة الخ) قديقال العود للأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود لأن العود يبقى العصمة وعدمه ينزلها فليتامل مع ذلك قوله فتأمل اه سم عبارة ع ش قوله بان العصمة الخ قديقال هذا إنما ثبت نقيض المطلوب لأن قوله أنه إذا لم ينز الخ يقتضى وقوع الطلاق لعدم عود المشبهة إليه وقوله بان العصمة هنا محققة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمنعها إلا من قبل قوى لكان أولى في مراده اه وعبارة الرشىدى هذا يوجب رجوع الاستثناء للكل لعدمه كالأخفى اه (قوله هنا) الأولى أن يقرأ بشد النون أى في عدي حر إن شاء الله الخ (قوله وهنا) أى فى الوقف (قوله وخرج بتمثيله الخ) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله ونقله عن الإمام وأقره) قال الزركشى وما نقل عن الإمام إنما هو احتمال له فالمذهب خلافه وقد صرح هو فى البرهان بان مذهب الشافعى العود إلى الجميع وإن كان العطف بشم قال فى المختار أنه لا يتقيد بالو أو بل الضابط وجود العطف بحرف جامع كالو أو الفاء وشم انتهى وهذا المختار هو المعتمد اه معنى عبارة النهاية وتمثيله أو لا بالو أو واشترطها فيما بعده ليس للتقيد بها فالمذهب كما قاله جمع متأخرون أن الفاء وشم الخ اه (قوله وبعدم تخال الخ) عطف على بتمثيله ثم هو إلى الفروع فى النهاية (قوله فيختص) أى المتعلقة (بالأخير) معتمد اه ع ش (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية وكلامهما فى الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتعاطفة وغيرها وأن بحث بعض الشراح الفرق بينهما علم بما قررنا أن كلام من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدم أو تأخر أو توسط اه وعبارة المعنى وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها فى عودها إلى الجميع وكذا المتوسط وإن قال ابن السبكي الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلا فيما ذكر الاستثناء وأعلم أن عود الاستثناء إلى الجمل لا يتقيد بالعطف فقد نقل الرافعى فى الإيمان أنه يعود إليها بلا عطف حيث قال أبو الطيب لو قال إن شاء الله أنت طالق عدى حر لم تطلق ولم يعق اه (قوله وكلامهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فروع) قال فى الروض ويدخل فى الفقراء الغرباء وأهل البلد قال فى شرحه أى فقراء أهلها والمراد ببلد الوقف كمنظيره فى الوصية للفقراء لأن أطعامهم تعلق ببلد الوقف ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا عين فقر أو هاسوا كانت بلد الوقف أو غيرها وإن لم عين كوقفت على الفقراء لم تعين م ركافى الأنوار فقراء بلد الوقف وهو المراد فى لجواز نقل الوصية التى نظرها الوقف اه سم وقوله وإن لم عين الخ قد منعنا عن المعنى ما أبو افقه (قوله وذكر الرافعى أن لفظ الأخوة) اعتمده المعنى والنهاية أيضا (قوله لا يدخل فيه الأخوات) ومثله عكسه اه ع ش (قوله بان هذا اللفظ) أى لفظ الأولاد (قوله فشم النوعين) الذكور والإناث (قوله كذلك) أى يتميز عنه بالتاء (قوله قياسى لالفظى) الأولى مجازى لاحقيق (قوله ولو وقف على زوجته) إلى قوله ولأن له غرضا فى المعنى وإلى قوله لكن فيه نظر فى النهاية لا قوله وبهذا إلى ويوافق (قوله على زوجته) أو بناته اه معنى (قوله أو أم ولده) أى كان وقف عليها تبعا لمن يصح الوقف عليه أو وقف عليها بعد موته ولا فقدم أنه لا يصح الوقف على أم الولد أى استقلالها وبهذا يزول التعارض الذى توهمه الشهاب ابن قاسم اه رشىدى (قوله بخلاف نظيره فى بنته الخ) عبارة ممعنى فان قيل لو وقف على بناته

ولعله معكوس (قوله بان العصمة هنا محققة الخ) قديقال العود للأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود لأن العود يبقى العصمة وعدمه ينزلها فليتامل مع ذلك قوله فتأمل (قوله فروع الخ) فرع قال فى الروض ويدخل فى الفقراء الغرباء وأهل البلد قال فى شرحه أى فقراء أهلها والمراد ببلد الوقف كمنظيره فى الوصية للفقراء لأن أطعامهم تعلق ببلد الوقف اه ويرد عليه أنه إن عينت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا عين فقر أو هاسوا كانت بلد الوقف أو غيرها وإن لم يعين كوقفت على الفقراء لم يعين كما فى الأنوار فقراء بلد

فلا تمه السدس قياسى لالفظى ولو وقف على زوجته أو أم ولده مالم تزوج بطل حقها بتزوجها ولم يعد بتعزها أخذ من كلامهم فى الطلاق والإيمان بخلاف نظيره فى بنته الأرملة لأنه أناط استحقاقها بصفة وبالتعزب وجعلت

وتلك بعدم الزوج والتعزب لم ينتف ذلك لان له غرضا ان لا يحتاج بنته وان لا يخلفه احد على حيلة وهذا يدفع افتاء الشرف المناوى ومن تبعه يعود استحقاقها نظرا الى ان غرضه بهذا الشرط احتياجا وقد وجد بتعزبها ويوافق الاول قول الاسنوى اخذا من كلام الراعى فى الطلاق أنه لو وقف على ولده مادام فقير فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لا نقطاع الديومة لكن فيه نظر ويفرق بان المدار ثم على الوضع اللغوى القاضى بانقطاع الديومة وهنالا تاثير له وحده بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كما مر ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير ان يخلفه شيء ينفيه وبه فارق ما تقرر فى الا ان تزوج فاذا وجد الفقر ولو بعد الغنى (٢٧١) استحق فيما يظهر ولو وقف او وصى

للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة ايام مطلقا ولا يدفع له حب إلا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال التاج الفزارى والبرهان المرامى وغيرهما من شرطه قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفزقا ونظرا له وفي المفرق نظر ولو قال ليتصدق بغلته فى رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده ولا ينظر مثله نعم إن قال فطرا الصومه انتظره وافتى غير واحد بانه لو قال على من يقرأ على قبر أى كل جمعة يس بانه إن حد القراءة بمدة معينة او عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظير ما قالوه من بطلان الوصية لزيد كل شهر بدينار الا فى دينار واحداه وإنما يتجه الحاق الوقف بالوصية إن علق بالموت لانه حينئذ وصية ووجه بطلانها فيما ذكر انها لا تنفذ الا فى الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له وعدمها

الارامل فتزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاد استحقاقها نهالا كان هنا كذلك أوجب بانه فى البنات أثبت استحقاقا لبناته الارامل والطلاق صارت ارملة وهنا جعلها مستحقة لان تزوج وبالطلاق لا تخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا وكلام ابن المقرئ اصله أن من لم تزوج اصلا ارملة وليس مراد ابل الذى نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه انها التى فارقتها زوجها وفى الوصية من الروضة انه الاصح وعلى هذا فلا سؤال اه (قوله وتلك) أى الزوجة او ام الولد أى اناط استحقاقها (قوله ذلك) أى الزوج (قوله ولان له غرضا) فى كل من الواقفين (قوله أن لا يحتاج بنته وأن لا يخلفه الخ) نشر على خلاف ترتيب اللف (قوله وبهذا) أى بالتعليل الثانى (قوله يعود استحقاقها) أى الزوجة او ام الولد (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى) اعتمده مر اه سم عبارة النهاية واخذ الاسنوى من كلام الراعى الخ وهو كذلك اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك أى خلافا لحج اقول والا قرب ما قاله حج لما علق مر به فى بنته الارملة اه (قوله بان المدار ثم) أى فى مسألة الزوجة وام الولد و (قوله هنا) أى فى مسألة الولد (قوله لا تاثير له وحده) أى وضع اللغوى (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها اه نهاية (قوله كما مر) أى فى التنبيه المار قبيل الفصل (قوله من غير ان يخلفه الخ) عبارة النهاية وإن تخلفه شيء ينفيه اه وهى ظاهرة (قوله وبه) أى بربط الاستحقاق هنا بالفقر فقط (قوله ولو وقف او وصى) الخ قوله قال التاج فى النهاية (قوله صرف للوارد) أى سواء جاء قاصدا لمن نزل عليه او اتفق نزوله عنده لجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل يامن فيه على نفسه اه ع ش (قوله مطلقا) ظاهره سواء عرض له ما يمنعه من السفر كمرض او خوف أو لاه ع ش (قوله الا ان شرطه) ينبغى ان يكون مثله اذا كان ذلك هو العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر (قوله الظاهر لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لغرض الواقف فلو كان البعض فقراء والبعض اغنياء ولم تف الغلة الحاصلة بهما قدم الفقير اه ع ش (قوله كفاه) أى الشرط المذكور أى فى تحقيقه (قوله تصدق) أى الناظر (قوله مثله) أى من السنة الاتية (قوله على من يقرأ الخ) أى وقفت على من الخ (قوله والابطال) أى الوقف (قوله الا فى دينار الخ) أى لا تبطل فيه (قوله ان علق) أى الوقف (قوله وعدمها) أى المساواة ش اه سم (قوله متعذرة) خبر ومعرفة الخ (قوله واما الوقف الخ) مقابل قوله ان علق بالموت (قوله صحته) خبر فالذى يتجه الخ (قوله وعجيب) خبر مقدم لقوله توهم ان الخ (قوله لم يمنع) أى الشك (قوله وانما يتجه) أى قول ابن الصلاح (فيما) أى فى عمل (قوله واقى الغزالى) الى قوله قال فى النهاية (قوله بانه يختص بالعقار الخ) والعرف مطرد فى بعض النواحي كبلاد العجم التى منها الامام الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التى نظرها الوقف (قوله ويوافق الاول قول الاسنوى الخ) اعتمده مر (قوله بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لان المحكوم عليه مدلول الالفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها ما لم تقم قرينة على ذلك فالمعول عليها شرح مر (قوله الظاهر لا) اعتمده مر (قوله وعدمها) أى المساواة ش (قوله بل الذى يتجه الخ) اعتمده مر

متعذرة واما الوقف الذى ليس كالوصية فالذى يتجه صحته اذ لا يترتب عليه محذور بوجه لان الناظر اذا قرر من يقرأ كذلك استحق مباشر مادام يقرأ فاذا مات مثلا قرر الناظر غيره وهكذا وعجيب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح احتمل أن يكون شرطا للاستحقاق وأن يكون توصية لاجل وقفه فان علم مراده اتبع وان شك لم يمنع الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد عرفا صرف الغلة فى مقابلته والا كليقرا او يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر واقى الغزالى فى وقفت جميع املاكى بانه يختص بالعقار لانه المتبادر للذهن وفيه وقفة بل الذى يتجه صحة وقف جميع ما فى ملكه كما يصح وقفه

قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذوو وظيفة كقراءة اخل بها في بعض الايام وقال المصنف ان اخل واستتاب لعذر كمرض او حبس بقى استحقاؤه ولا لم يستحق لمدة الاستتابة فافهم بقاء اثر استحقاؤه لغير مدة الاخلال وهو ما اعتمده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثر جواز استتابة الادون لكن صرح بعضهم بانه لا بد من المثل والكلام في غير ايام البطالة والعبرة فيها بنص الواقف وإلا فبصرف منه المطرد الذي عرفه وإلا فعبادة محل الموقوف عليهم وافتي بعضهم بان التعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الاول شيء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على ما إذا علم ذلك من شرط الواقف او قرائن حاله الظاهرة فيه

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (الظاهر ان الملك في رتبة الموقوف) على معين (او جهة ينتقل إلى الله تعالى اي) تفسير لمعنى الانتقال إليه تعالى وإلا فجميع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره إن سمي مالكا فانما هو بطريق التوسع (ينفك عن اختصاص الآدميين)

حجة الاسلام بتخصيص الاملاك بالعقار فلعل المذكور مبنى عليه ويرشد إلى ذلك تعليقه بقوله لانه اخل اه سيد عمر (قوله قال ابن عبد السلام الخ) (فرع في فتاوى السيوطي) (مسئلة) رجل وقف مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم حزب باو يدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارىء مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفى ذلك اه وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم (قوله ولا يستحق) (فائدة) قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض احكام الوقوف في آخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الاسلام الشيخ زكريا الانصارى مانصه وانه سئل عن قول العزبن عبد السلام في كتابه فوائد القرآن الوقف على الصلوات الخمس في مسجد وعلى قراءة القرآن في التربة هي شروط لا اعراض فمن اتى بجميع اجزاء الشرط الاجزاء كان اخل الامام بصلاة منها والقارىء بقراءة يوم فلا شيء له البتة لانه لم يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يشتغل شهر افله دينار فاشتغل اقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به اه فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيها ذكر وانه لا يستحق شيئا وهو اختياره يليق بالمتورعين وقال السبكي انه في غاية الضيق ويؤدي الى محذور فان احدا لا يمكنه ان لا يخل يوم ولا بصلاة لا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال وامان اخل بشرط الواقف في بعض الايام فيظن في كيفية اشتراط الشرط الذي اخل به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيها سقط استحقاؤه فيها وإلا فان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها إخلالا بالمشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاؤه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الايام واما البطالة في رجب وشعبان ورمضان فواقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها وما وقع قبل ذلك يمنع إذ ليس فيها عرف مستمر ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجعالة على شيئين بنفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبدى فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس في بعض الايام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعبيد فانها اشياء متفصلة فيستحق بقسط ما حضر فتفطن لذلك فانه بما يغلط فيه اه ع ش وقوله فان في قوله فان كان الخ وقوله فان لم يشترط الخ لعله محرف عن بان بالباء وقوله يكون تركه الخ لعل صوابه لا يكون الخ (قوله والا) اي بان استتاب لغير عذر (قوله لغير مدة الاخلال) اي وإن اخل بلا عذر ولا استتابة (قوله بأن المعلم) أي ونحوه ممن جعل القلة في مقابلة عمله

﴿فصل في أحكام الوقف المعنوية﴾ (قوله في احكام الوقف) إلى قوله وظاهر اطلاقهم في النهاية والمعنى (قوله لمعنى الانتقال) اي للراد به (قوله بطريق التوسع) اي والمالك الحقيقي هو الله تعالى لكنه لما اذن في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعى رتب عليه احكاما خاصة كالقطع بسرقة وجوب رده على من غصب منه إلى غير ذلك من الاحكام اه ع ش (قوله عن اختصاص الآدميين) اي اختصاص

(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع في فتاوى السيوطي (مسئلة) رجل وقف مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم حزب باو يدعوله وجعل له على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فاقام القارىء مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم اراد التوبة فطريقه الجواب طريقه ان يحسب الايام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم حزبا ويدعو عقب كل حزب للواقف حتى يوفى ذلك اه وظاهره انه إذا فعل هذا الطريق استحق ما يتناوله في الايام التي عطلها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر (قوله وفيه نظر ظاهر) كدامر

﴿فصل في احكام الوقف المعنوية﴾ (قوله في المتن اي بنفك عن اختصاص الآدميين) اي اختصاص



كالتق وانما ثبت بشاهد يمين دون بقية حتى يرق الله تعالى لان المقصود ربه وهو (١١٣) حتى آدمي وظاهر اطلاقهم بثبوتها بالشاهد

واليمين واختلافهم في الثابت  
بالاستفاضة هل تثبت بها  
شروطه او لا ثبت شروطه  
ايضا في الاول وقد يفرق  
بانه اقوى من الاستفاضة  
وان كان في كل خلاف (فلا  
يكون للواقف) وفي قول  
يملكه لانه انما زال ملكه  
عن فوائده (ولا للموقوف  
عليه) وقيل يملكه كالصدقة  
والخلاف فيما يقصد به  
تملك ريعه بخلاف ما هو  
تحرير نص كالمسجد  
والمقبرة وكذا الربط  
والمدارس ولوشغل المسجد  
بامتعة وجبت الاجرة له  
وافناء ابن رزين بانها  
لمصالح المسلمين ضعيف كما  
مر (ومنافعه ملك للموقوف  
عليه) لان ذلك مقصوده  
(يستوفيه بنفسه وبغيره  
باعارة واجارة) ان كان له  
النظر والالم يتعاط نحو  
الاجارة الا الناظر او نائبه  
وذلك كسائر الاملاك  
ومحله ان لم يشترط ما يخالف  
ذلك ومنه وقف داره على  
ان يسكنها معلم الصبيان او  
الموقوف عليهم او على ان  
يمطى اجرتها فيمتنع غير  
سكنها في الاولى وما نقل عن

الآدمي عن غيره من الخلق اه سم اي فلا يرد انه تعالى كان متصرفا فيه قبل وقفه ايضا فالاختصاص في  
كلام المصنف المراد به الاضافي (قوله وانما ثبت الخ) اي الوقف هذا ظاهر ان كان الموقوف عليه معينا  
اما ان كان جهة عامة او نحو مسجد في الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يتأتى الخلف منها والناظر في حلفه  
اثبات الحق لغيره اه ع ش (قوله دون بقية حقوق الله تعالى) فانها لا تثبت الا بشاهدين اه معنى (قوله  
لان المقصود) اي بالثبوت اه معنى (قوله وظاهر اطلاقهم) مبتدأ خبره ثبوت شروطه (قوله ثبوته)  
مفعول اطلاقهم (قوله واختلافهم) عطف على اطلاقهم (قوله في الثابت) اي في الوقف الثابت (قوله  
في الاول) اي بشاهد يمين في معنى الباء (قوله بانه) اي الاول (قوله وفي قول) الى قوله ولوشغل في  
المعنى والى قول المتن ويملك الاجرة في النهاية الا قوله وسر الى وانما لم تمتنع (قوله تحرير نص) تركيب وصي  
(قوله وكذا الربط والمدارس) اي فالمملك فيها لله تعالى قطعا (قوله وجبت الاجرة له) اي للمسجد وتصرف  
على مصالحه اه ع ش (قوله كما مر) اي في كتاب الغصب وفي شرح وانه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه  
بطائفة الخ (قوله لان ذلك) اي تملك الموقوف عليه لمنافع الموقوف (قوله مقصوده) اي الوقف اي منه  
قول المتن (بنفسه وبغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كما ياتي اما الوقف لينةفع به الموقوف عليه  
استوفاه بنفسه او نائبه وليس له اعارة ولا اجارة سم على حج اه ع ش (قوله ان كان) الى قوله ولوشغل  
ارضا في المعنى الا قوله وما نقل الى ولو خرجت (قوله ان كان له النظر) او اذن له الناظر في ذلك اه معنى  
(قوله نحو الاجارة) وفي سم بعد ذكر عبارة المحل وعبارة الروض وشرحه ما نصه وقضية ذلك توقف الاعارة  
ايضا على الناظر اه (قوله او نائبه) اي ولو الموقوف عليه كما مر انما عن المعنى (قوله وذلك) اي استيفاء  
الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ (قوله ومحله) اي محل تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الاملاك  
(قوله ومنه) اي من شرط المخالف (قوله او الموقوف عليهم) عطف على معلم عطف عام على خاص (قوله  
فيمتنع الخ) عبارة المعنى ليس له ان يسكنها غيره باجرة ولا بغيرها وقضية هـ ا منع اعارتها وهو كذلك وان  
جرت عادة الناس بالمساحة باعارة بيت المدرسة ونحوه وقد نقل ان المصنف لما ولي الخ اه (قوله غير سكنها)  
اي فلو اعدت سكنى من شرط له كان دعت ضرورة الى خروجه من بلد الوقف او كان الموقوف عليه امرأه  
ولم يرض زوجها بسكنها في المحل المشروط لها فينبغي ان يكون كقطع الوسط فيصرف لاقرب رحم  
الواقف مادام العذر موجودا ولا تجوز له اجارته لبعده الاجارة عن غرض الواقف من السكنى اه ع ش  
(في الاولى) اي في الموقوفة للسكنى (قوله ولو خربت) اي الدار الموقوفة على السكنى (قوله ولم يعمرها)  
اي تبرع اه ع ش (قوله وغير استغلالها) عطف على غير سكنها ش اه سم (قوله وغير استغلالها)  
قد يقال فلو اوجرت ودفعت الاجرة للموقوف عليه واستاجر هـ ا من المستاجر ما حكمه ينبغي ان لا مانع منه  
فليحرر بل ينبغي فيما لو كان الموقوف عليه غير الناظر ان يجوز للناظر اجارته له لانه انما يسكن حيث  
حيث ملكه للمنفعة بعقد الاجارة لا من حيث الوقف نعم ان صرح الواقف بمنع سكنها ولو من الحيثية المذكورة  
امتنع وربما يكون للواقف غرض في ذلك لكون الموقوف عليه يضرب بالوقف سكنها لخرفته او غيرها اه  
سيد عمر (قوله في الثانية) اي في الموقوفة على اعطاء اجرتها (قوله كرماس الحمام) سياقي قبيل

الآدمي عن غيره من الخلق (قوله في الثابت) اي في الوقف الثابت (قوله والخلاف فيما الخ) كذا شرح  
مر (قوله ان كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحل عقب قول المتن واجارة من ناظره اه وعبر الروض  
بقوله باجرة واعارة فعلمه شارحه بقوله من ناظره اه وقضية ذلك توقف الاعارة ايضا على الناظر (قوله  
وغير) عطف على غير من غير سكنها ش (قوله كرماس الحمام) سياقي قبيل قول المصنف ولو جفت  
الشجرة انه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص  
الحمام بامكان اعادة مثل فانت الحجر برقته وينبغي ان رقه البلاط المفروش في الموقف بالاستعمال كرفة

(٣٥ - شرواني وابن قاسم - سادس) الموقوف عليه اوجرت بما يعمرها للضرورة اذ الفرض انه ليس للوقف ما يعمره  
سرى الاجرة المدجلة وغير استغلالها في الزاوية في المطالب يازم الموقوف عليه ما انفصه الانتماع من عين الموقوف كرماس الحمام

فيشترى من أجرته بدل فائته ولو وقف أرضا غير مغروسة على معين لم يجوز له غرسها إلا أن نص الواقف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات كإرجاعه السبكي وكذا البناء ولا يبنى ما كان مغروسا وعكسه والضابط أن كل ما غير الوقف بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع وإلا فلا نعم أن تعذر المشروط جاز إبداله كما يأتي مبسوطا آخر الفصل واقتى أبو زرعة في علو وقف أراد الناظر هدم واجهته واخراج رواشن له في هوام الشوارع بامتناع ذلك إن كانت الواجهة صحيحة أو غيرها واضر بجدار الوقف ولا يجوز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ومرفق في فصل اشتراط علم المنفعة في الإجارة عن ابن الرفعة والسبكي ماله تعلق بذلك فراجع وإنما لم تمتنع الزيادة مطلقا لأنها لا تغير معالم الوقف (ب) وبملك الإجارة) لأنها بدل المنافع المملوكة له وقضيته أنه يعطى جميع المعجلة ولولمدة لا يحتمل بقاؤه إليها ومما فيه آخر الإجارة (فلا يملك (فوائده) أي الموقوف (كشجرة) ومن ثم لزمه زكاتها كما مر بقيدته في بابها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها أو شرط ولم يؤد قطعها لموت أصله أو الثمرة الموجودة حال الوقف إن تابرت فهي للواقف وقف

قول المصنف ولو جفت الشجرة إلخ أنه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرحي الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحمام بامكان إعادة مثل فائت الرصاص بمحله بخلاف مثل فائت الحجر برقته وينبغي أن رقة البلاط المغروش في الموقوف بالاستعمال كرقعة الحجر بالاستعمال وإن فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام سم وسيد عمر (قوله فيشترى من أجرته بدل فائته) قال الدميري وعليه عمل الناس اه معنى زاد النهاية قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر اه قال ع ش قوله مر وفي كونه أي الموقوف عليه يملكها أي الأجزاء الفائتة إذا بقي لها صورة وقوله نظر الأقرب الملك اه (قوله لم يجوز له غرسها) أي وينتفع بها فيما تصلح له غير مغروسة اه ع ش (قوله إلا أن نص إلخ) ظاهره عدم جواز الغرس وإن اطرده العرف في زمن الواقف بعدم الانتفاع بمثلها إلا بالغرس وعلم به ولو قيل بالجواز حينئذ لم يعد بل قديفده كلامه في التنيه السابق قليل الفصل الأول ويجري هذا في البناء ثم رايت في الشرح والنهاية في آخر الفصل ما يؤيده (قوله وكذا البناء) أي ولو وقف أرضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها مالم ينص عليه ولم يشترط له جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتملة على أما كن وخرب بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بناء ما كان منه ما فيها حيث لم يضر بالعامر لأن الظاهر رضا الواقف بمثل هذا اه ع ش وفي هذا تأييد لما قدمته أنفا (قوله في علو) بتثليث العين وسكون اللام (قوله أو غيرها) أي غير صحيحة (قوله وإلا) أي بان كانت غير صحيحة ولم يضر بجدار الوقف (قوله بشرط أن لا يصرف إلخ) لعلمه مقيد بما إذا لم يرد بذلك الإجارة زيادة يعتد بها في راجع (قوله مطلقا) أي سواء كانت الزيادة من ريع الوقف أو مال الناظر وقول ع ش أي ضرت أم لا فيه مالا يخفى (قوله لأنها) أي هذه الخصلة اه ع ش (قوله وقضيته أنه يعطى إلخ) اعتمده النهاية خلافا للشارح والاسنى والمغنى (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه قول المتن (فوائده) أي الحاصلة بعد الوقف عند الإطلاق أو شرط أنها للوقوف عليه اه معنى (قوله ومن ثم) إلى قوله نظير ما مر في النهاية (قوله غصن) بالتثنية عبارة المغنى واغصان خلاف ونحوه مما يعتاد قطعه لأنها كالثمرة بخلاف مالا يعتاد قطعه نعم إن شرط قطع الأغصان التي يعتاد قطعها مع ثمارها كانت له قاله الإمام اه وفي شرح الروض ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع بالمنفعة اه أي فلا يجوز إيجارها ولا إعارتها (قوله اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر الأثل واعتيد قطعها إلى جذوره التي تثبت ثانيا أو شرط ذلك كان للوقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود في حال الوقف كان وقف جذور الأثل أما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف أخذنا ما ذكر في الثمرة غير المؤبرة اه سم (قوله ولم يؤد قطعها إلخ) ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضا سم على حج وهو ظاهر لأن العمل بالشرط إنما يجب حيث لم يمنع منه مانع اه ع ش (قوله وإن تابرت فهي للواقف) لو صرح بإدخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه أن يتحد عقد الوقف ويتأخر

حجر الرحي بالاستعمال وإن فوات عين البلاط بالكلية كفوات رصاص الحمام (قوله فيشترى من أجرته بدل فائته) قال الدميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها هذه الحالة نظر شرح مر (قوله فائته) هل المراد فوات عينه بالكلية فقط أو ما يشمل رقته أيضا (قوله واقتى أبو زرعة إلخ) كذا شرح مر (قوله ومنها غصن) عبارة الروض ولا الأغصان أي ليست للوقوف إلا من خلاف ونحوه قال في شرحه بما يعتاد قطعها قال ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع بالمنفعة انتهى (قوله اعتيد قطعها) قد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر الأثل واعتيد قطعها إلى جذوره التي تثبت ثانيا أو شرط ذلك كان للوقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في غير الموجود حال الوقف كان وقف جذور الأثل وأما الموجود حال الوقف فيشمله الوقف أخذنا ما ذكره في الثمرة غير المؤبرة فليتام (قوله ولم يؤد إلخ) ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضا (قوله إن تابرت فهي للواقف) لو صرح بإدخال المؤبرة في الوقف هل يصح تبعا للشجر وعليه هل يشترط فيه أن يتحد عقد الوقف ويتأخر وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط

بابها ومنها غصن وورق توت اعتيد قطعها أو شرط ولم يؤد قطعها لموت أصله أو الثمرة الموجودة حال الوقف إن تابرت فهي للواقف وقف

والاشتملها الوقف على الاوجه نظير ما مر في البيع ان المؤبرة للبائع وغيره بالنشرى ويلحق بالتأثير هنا ما الحق به ثم كما هو ظاهر ثم رايت السبكي ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرم ما به حصر ومات ان الحصر لم يورثه لانه اولى به من الموقوف عليهم ويؤيد القياس ايضا تصحيح الاذرعى انه لو وقف شجرة او جدارا لم يدخل مقرهما وبه صرح القفال في الاولى قال اغنى (٢٧٥) الاذرعى ورايت من صحح دخوله اى كما هو وجه

في البيع وإذا قلنا ان ما هنا كالبيع ياتي هنا نظير ما في الانوار وغيره ثم ان البائع يصدق في ان البيع وقع بعد نحو التأثير أو وضع الحمل اى لان الاصل بقاء ملكه من غير ان يعارضه شيء فلا نظر حينئذ ليدول لعدمها خلافا للاذرعى ولمن نازع في اصل هذا الحكم بكلامهم في الكتاب مع وضوح الفرق كما ذكرته في شرح العباب حينئذ يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التأثير للاصل المذكور ولو كان البعض مؤبرا فقط فهل يجري هنا ما مر ثم من التبعية او يفرق محل نظر والاول اقرب لانهم عللوا التبعية ثم بعسر الافراد أداء الشركة إلى التنازع إلى غاية وهذا موجود هنا وفي الروضة كاصلها ان الولد مثلا لو كان حلا وانفصل لا يستحق من غلة من حله شيئا لانه حينئذ لا يسمى ولدا بل مما حدث بعد انفصاله زاد في الروضة انه يتفرع على ذلك انه لو كان الموقوف نخلة فخرجت ثمرة قبل انفصاله لا يكون له شيء منها كذا قطع به الفوراني والبغوي واطلقاه وقال الدارمي في الثمرة

وقف الثمرة فيه نظر وقال مر يصح ويشترط ما ذكره على حج فليراجع اه ع ش (قوله ولا شتملها الوقف) ولا يرد ذلك على عدم صحة وقف المطعوم ونحوه لان ذلك فيما إذا كان استقلا لا لا بطريق التبعية سم (قوله على الاوجه) وفاقا للبغوي (قوله على الاوجه) لم يبين حكمها حينئذ وانه لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يستحق اخذ عين الوقف فماذا يفعل بها ويحتمل مر انها تباع ويشترى بشمها شجرة او شقصها ووقف كالاصل وكذا يقال في نظير ذلك ففي البيض إذا شتملها الوقف يشترى به دجاجة او شقصها وفي اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصها واما الصوف فيمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فلا يبعد امتناع بيعه وينفع بعينه ثم يحتمل جواز غزله ونسجه والانتفاع به منسوجا فليتامل اه سم على حج اه ع ش ورشيدى عبارة البجيرمي عن القلوبي ولا ففى وقف فتباع ويشترى بقدر ثمنها من جنس اصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكا للموقوف عليه فان تعذر فلا قرب الناس إلى الواقف ثم للفقراء اخذ اعماسيا وكذا يقال في الصوف ونحوه اه (قوله ويؤيد القياس) اى المار بقوله نظير ما مر في البيع (قوله وبه) اى عدم الدخول و (قوله في الاولى) اى وقف الشجرة (قوله ان ما هنا) اى الوقف (قوله حينئذ) اى حين إذا كان الاصل ما ذكر (قوله في اصل هذا الحكم) اى في أن ما هنا كالبيع في تفصيل الثمرة الموجودة (قوله فحينئذ) اى حين ان ياتي هنا نظير ما في الانوار وغيره ثم الخ (قوله وهذا) اى عشر الافراد الخ و (قوله هنا) اى في الوقف (قوله ان الولد) اى قوله زاد في النهاية لا قوله مثلا ولى قوله كذا في المعنى لا قوله مثلا زاد في الروضة انه (قوله مثلا) اى او الاخ او ولد الولد (قوله لا يستحق من غلة من حله شيئا) هذا في الوقف على الاول ولا بخلافه على الذرية والنسل والعقب فان الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الروض وشرحه اه سم (قوله واطلقاه) اى عن قيد التأثير (قوله في الثمرة التي اطلعت الخ) اى في وقف الترتيب (قوله هل لها الخ) بيان للقولين وسياق ترجيحه الاول (قوله هنا) اى في مسألة الحمل (قوله قال غيره) اى في تفسير الاطلاق المذكور فقوله اى من الخ مقول غير البلقيني (قوله قطع به) اى باعتبار وجود الثمرة لا تأثيرها (قوله اه) اى قول الغير (قوله لا الحكم) اى فانه فيهما واحد كما ياتي بقوله وقد سبق البلقيني الخ (قوله بين هذا) اى الوقف الشامل للستين حيث نظروا فيه لمجرد الوجود (وما مر في البيع) اى حيث نظروا فيه للتأثير (قوله ثم) اى في البيع (قوله لما شتملها) اى ثمر شتملها الصيغة اى الشجرة فضمير النصب لما ولم يبرز ضمير الرفع لامن اللبس (قوله وهو) اى ما شتملها الصيغة شرعا (قوله وما لا) عطف على ما شتملها (قوله وهو) اى ما لا شتملها الصيغة اصلا (هنا) اى في الوقف و (قوله وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف اى الانصاف به حقيقة اخذ اعماسيا ياتي او وصف الولدية في مسألة الحمل والانقراض وعدمه في مسألة البطين

التي اطلعت ولم تؤبر قولان هل لها حكم المؤبرة فتكون للبطن الاول أم لا فتكون للثاني وهذا القولان يجريان هنا اه قال البلقيني والصواب ما اطلقه الفوراني والبغوي في الحمل قال غيره من ان المعترف في الثمرة وجودها لا تأثيرها ومن قطع به القاضي في تعليقه اه وفرق أغنى البلقيني بين مسألة الحمل ومسألة البطين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويفرق بين هذا وما مر في البيع بان المملك ثم صيغة فنظر لما شتملها عرفا وشرعا وهو غير المؤبر وما لا وهو المؤبر والمملك هنا وصف فقط فنظر لما يقارن الوصف

وهو اول وجود نحو الثمرة وهذا لو ضوحه هو الحامل الى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف بجامع ما ذكر ان كلافه صيغة مملكة لا بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق مهم وقد سبق البلقيني لاعتماد النظر لمجرد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الاول مثلا السبكي وغيره فتمى وجدت قبل تمام انفصال الحمل تا برت أو لا لم يستحق منها شيئا لان بروزه سابق بروزه بخلاف ما اذا برزت بعد بروزه وإن لم تتأخر فانه يستحقها كلا أو بعضا وكذا (٢٧٦) وجدت ولو طلعا ثم مات المستحق فتنقل لورثته لآل من بعده وقد اطال السبكي الكلام في

تقرير هذا ونقل ما مر عنه عن القاضي اى في تعليقه كما مروا الذى فى فتاويه فهو ان الميت بعد خروج الثمرة يملكها ان كانت من غير النخل او منه وتا برت والا فوجهان اى واصحهما انها كذلك اعنى السبكي وهذا الفرع ينبغى الاعتناء به فان البلوى تعم به والنزاع فيه قد يكون بين البطن الثانى ورثته البطن الاول مثلا فى وقف الترتيب وبين الحادث والموجود فى وقف التشريك والذى اقتضاه نظرى موافقة الجمهور فى ان المعبر وجود الثمرة لا تأخيرها ثم اشار للفرق بين ما هنا والبيع بما يوافق ما فرقت به وهو ان التأخير وان اعتبره الشرع إلا ان الثمرة به نصير كعين اخرى اى فلا يتناولها نحو البيع الا بالنص عليها وقبله تتبع الثمرة الرقبة اى فيتناولها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه فى شيء اى لما قررته ان المدار هنا على مجرد تعلق الاستحقاق قال هذا كله فى موقوف لا على عمل ولا شرط للواقف فيه والا كاذب على المدارس او على نحو الاولاد

(قوله وهو) اى ما يقارن ذلك الوصف (قوله وهذا) اى الفرق المذكور (قوله على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف) اى المار بقوله والثمره الموجودة حال الوقف الخ (قوله ان كلافه صيغة الخ) بيان لما ذكر وكان الاولى الاقتصار عليه لانه لما ذكر الصيغة المملكة فى البيع دون الوقف (قوله لا بالنسبة) اى المشار الى ذلك النى بقوله زاد فى الروضة الخ (قوله لاعتماد الخ) اى اليه (قوله السبكي الخ) فاعل سبق (قوله ولا) اى ولو طلعا (قوله لم يستحق) اى الحمل (قوله بعد بروزه) اى بتمامه (قوله كلا) اى اذا انحصر الاستحقاق فيه (أو بعضا) اى اذا لم ينحصر فيه (قوله لو وجدت الخ) اى الثمرة فى صورة البطن الاول مثلا (قوله فتنقل لورثته الخ) كذا فى النهاية (قوله لمن بعده) اى للبطن الثانى مثلا (قوله فى تقرير هذا) اى ان المدار فى الوقف على مجرد وجود الثمرة (قوله ونقل) اى السبكي (ما مر الخ) اى بقوله وقد سبق البلقيني الخ السبكي وغيره الخ (قوله عن القاضي) متعلق بنقل (قوله كما مر) اى بقوله ويمن قطع به القاضي الخ (قوله فى فتاويه) اى القاضي (قوله ولا) اى بان لم تأخر ثمرته النخل (قوله كذلك) اى يملكها الميت (قوله وهذا الفرع) اى ان المعبر فى الثمرة وجودها أو تأخيرها (قوله قد يكون الخ) خبر والنزاع الخ (قوله الذى اقتضاه الخ) من كلام السبكي (قوله ثم اشار) اى السبكي (قوله بين ما هنا) اى اعتبار وجود الثمرة فى الوقف (قوله والبيع) اى وبين اعتبار التأخير فيه (قوله ما فرقت به) اى بقوله المار آنفا ويفرق الخ (قوله وهو) اى الفرق المشار اليه (قوله وان اعتبره الشرع إلا ان الثمرة الخ) الاخصر الواضح انما اعتبره الشرع لان الثمرة به الخ (قوله وقبله) اى التأخير عطف على قوله به (قوله قال) اى السبكي (قوله ما نحن فيه) الظاهر انه بيان لشيء فقيه تقديم الحال على صاحبها المجرور وفيه خلاف للنحاة (قوله فى شيء) خبر ليس اى فليس التأخير معتبرا فى صورة من صور الوقف (قوله هنا) اى فى الوقف (قوله على مجرد تعلق الاستحقاق) اى بالانفصال فى مسألة الحمل والانقرض وعدمه فى مسألة البطنين (قوله قال هذا كله) اى اعتبار وجود الثمرة على المعتمد وتأخيرها على خلافه (قوله ولا الخ) اى ان كان الوقف على عمل كالوقف على المدارس فى مقابلة التعلم او لا على عمل لكن للواقف فيه شرط كان وقف على نحو اولاده وشرط تقسيطه الخ (قوله وشرط الواقف الخ) مفعول معه أو بصيغة المضى عطف على متعلق الجار أو جملة حالية على تقدير قد (قوله على المدة) اى مدة العمل او مدة ازمة الحياة (قوله فهنا) اى فى الموقوف على عمل او بشرط اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمره) تمثيل للغلة (قوله منه) اى الغلة والتذكير باعتبار الربيع (قوله قسط ما) اى قسط مدة (قوله باشره الخ) يعنى باشر العمل فيها او عاش فيها فقيه حذف ولا يصال (قوله بعد موته) اى الموقوف عليه (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله الذى يتجه الخ) اى بالنظر للمستحقين اه سم (قوله ان غير الموجود الخ) اى من الثمرة (قوله هنا) اى فى مسألة البطنين مثلا اه سيد عمر (قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر اه سم عبارة السيد عمر اى فى مسألة التأخير لكن دعوى عدم عسر الافراد اى هنا لا يخلو عن تأمل اه (قوله ولومات) الى المتن فى النهاية الا قوله اول عامله الى وافى (قوله فهو) اى الربيع (قوله ولمن بعده اجرة بقاته) اى حيث كان البطن الذى انتقل اليه الحمل يدخل ويوقف نصيبه كاقدمته عن الروض وشرحه (قوله ان غير الموجود هنا) اى بالنظر للمستحقين (قوله بخلافه فيما مر) اى ان غير المؤبر يتبع المؤبر

وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط على الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من مات غير قسط ما باشره او عاشه وان لم توجد الغلة الا بعد موته انتهى والذى يتجه ان غير الموجود هنا لا يتبع الموجود لانه لا يمسر افراده بخلافه فيما مر فان اختلط ولم يتميز تاتى كما هو ظاهر هنا ما مر آخر الاصول والثمار من تصديق ذى اليد لومات المستحق وقد حملت الموقوفة قائل له او وقد زرعت الارض فالربيع لذى البذر فان كان البذر له اى المستحق فهو لورثته ولمن بعده اجرة بقاته فى الارض

أو لعامله وجوز ناه قال الغزى فان مات قبل أن يسئل اتجه أن الحاصل من الفلحة يوزع على (٢٧٧) المدد قال غيره أو بعد أن يسئل فالتعويض

انه بعد الاشتداد كبعد تأخير

النخل أو لمن أجره ان يزرعه

بطعام معلوم استحق حصته

الماضي من المدة على المستاجر

وأقضى جمع متأخرون في

نخل وقف مع أرضه ثم

حدث منها ودى بان تلك

الودى الخارجة من اصل

النخل جزء منها فلها حكمها

كاغصانها وسبقهم لنحو

ذلك السبكي فانه أبقى في

أرض وقف بها شجر موز

فزالت بعد أن نبت من

اصولها فراخ ثم كذلك في

الثانية وهكذا بان الوقف

ينسحب على كل ما نبت من

تلك الفراخ المتكررة من

غير احتياج الى انشائه وإنما

احتيج له في بدل عبد قتل

لفوات الموقوف بالكلية

(وصوف) وشعر ووبر

وريش وبيض (ولبن وكذا

الولد) الحادث بعد

الوقف من مأ كول وغيره

كولدامة من نكاح اوزنا

(في الاصح) كالثمرة وفارق

ولد الموصى بمنافعها بان

التعلق هنا أقوى للملكة

الاكساب النادرة به

وخروج الاصل عن

استحقاق الآدمي ولا

كذلك ثم فيهما اما إذا

كان حلالين الوقف فهو

وقف والحق به نحو الصوف

وولد الامة من شبهة حر فعلى

أبيه قيمته ويملكها الموقوف

عليه (والثاني يكون وقفا)

غير الوارث أما هو فتسقط الاجرة عنه اه ع ش (قوله أو لعامله) وقوله الآتى أو أجره عطف على له عبارة  
ع ش قوله فان كان البذر له الخ أى وإن كان لغيره فالزرع له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضها ودفعها  
للموقوف عليه لاستحقاقه اياها رجع على تركته بقسط ما بقى من المدة اه (قوله وجوز ناه) أى كون  
البذر من العامل المسمى بالمخبرة وقد تقدم في المساقاة بعض طرق تجويزه (قوله قال الغزى الخ) جواب ان  
كان البذر لعامله الخ (قوله فان مات) أى المستحق (قوله بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام  
الحصة بدون توزيع على المدد فليحرر وقديهم من كلامه انه قبل الاشتداد كقبول ان يسئل فليحرر اه أى  
سم عبارة السيد عمر سكنت عن حاله قبل الاشتداد وقياس ما تقدم في الثمرة انه كذلك فليحرر اه  
كبعد الاشتداد (قوله أو لمن أجره) أى لشخص أجر المستحق ذلك الشخص الارض فالصلة جارية على غير  
من هى له والمفعول الثانى لآجر محذوف و (قوله ان يزرعه) أى لأن يزرع ذلك الشخص الارض فضمير  
النصب للارض والتذكير بناويل الموقوف و (قوله بطعام الخ) متعلق باجر وظاهر ان الطعام مثال لا قيد  
(قوله كاغصانها) يؤخذ منه انه يجوز قطعها حيث اعتيد او شرطه او اتف ومثله فيها يظهر لو اضرت باصلها  
وحيث قلعت فهى ملك الموقوف عليه كالغصن حيث جاز قطعه اه سيد عمر وقوله فهى ملك للموقوف  
عليه أى وإن لم يكن الانتفاع بهامع بقاء عينها ولم يمكن شراء شقص بقيمتها كما مروى بقى (قوله وشعر) الى  
قوله وفارق في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ويبيض وقوله من مأ كول وغيره (قوله الحادث الخ) سيذكر  
محتزره (قوله من نكاح اوزنا) سيذكر محتزره (قوله وفارق) أى ولد الموقوفة (قوله أقوى الخ) نظر فيه  
سم ثم ايد النظر باعتماد الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة (قوله وخروج الخ) عطف  
على ملكه (قوله فيهما) أى الملك والخروج (قوله اما إذا كان) الى قول المتن والثاني في المغنى وإلى قول  
المتن والمذهب في النهاية لا قوله والحق الى وولد الامة وقوله لكنه القياس وقوله قال الى وسياقى (قوله فهو  
وقف) وعليه فلو استثناه حال الوقف احتمل بطلان الوقف قياسا على ما لو قال بعثت اى لا حملها اه ع ش  
(قوله والحق به) اى بالحل المقارن للوقف (قوله نحو الصوف الخ) قدم عند قول الشارح وإلا شملها  
الخ ما يفعل بهذا (قوله وولد الامة الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ملكة لولد الامة إذا كان من نكاح اوزنا  
فان كان من وطء شبهة فهو حر وعلى الوطء قيمته وتكون ملكا للموقوف عليه ان جعلنا الولد ملكا له والا  
فیشترى بها عبدا ووقف كما قالاه وظاهره انه لا فرق بين ان يكون الولد ذكر او انثى وهو كذلك اه وقوله  
ان جعلنا الولد الخ اى بان حدث بعد الوقف وقوله وإلا الخ اى بان قارن الوقف كإفيدة كلامه بعد (قوله  
ومحله) اى الخلاف (قوله فولده وقف) اى من غير إنشاء وقف اه ع ش (قوله هذا) اى قول المصنف  
وكذا الولد فى الاصح (قوله هذا) الى قوله كإرجاءه فى المغنى (قوله فالموقوفة على ركوب انسان الخ) لو  
احتاج الى ركوبها فى سفر هل يجوز له اخذها والسفر بها وإن فوت على الواقف فوائدها كالدرام لا فيه نظر  
وظاهر اطلاقهم استحقاقه للركوب الاول حيث لم يقيدوه ببدا الواقف اه ع ش (قوله فولدها) عبارة المغنى  
وشرح الروض والنهاية فقوا ندها اه زاد الاول ولان الحيوان الموقوف للانزاع لا يستعمل فى غير الانزاع نعم  
لو عجز عن الانزاع جاز استعمال الواقف له فى غير كإقاله الاذرع اه (قوله للواقف) ومؤنها عليه ايضا لانهم

(قوله انه بعد الاشتداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام الحصة بدون توزيع على المدد فليحرر وقديهم  
من كلامه انه قبل الاشتداد كقبول ان يسئل فليحرر (قوله أو لمن أجره) عطف على لعامله ش (قوله بان  
التعلق هنا أقوى الخ) قد يعارض ويقال بل التعلق هناك أقوى بدليل انه يستقل بالاجارة والاعارة مطلقا  
بخلاف الموقوف عليه إنما يستقل إذا كان له النظر وبدليل ان المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه ولذا  
اعتمد شيخنا الشهاب الرملى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة وقرق بان تعلق الموصى له أقوى واحتج  
عليه بما ذكر فليتأمل (قوله نحو الصوف الخ) انظر ما يفعل بهذه الامور (قوله فوائدها للواقف الخ)

تبعا لامة كولد الاضحية ومحله فى غير المحبس فى سبيل الله اما هو فولده وقف كاصله هذا ان أطلق أو شرط ذلك للموقوف عليه فالوقوفة  
على ركوب انسان فوائدها للواقف كإرجاءه وان نوزع فيه (ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اختص بجلدها لانه أولى من غير هذا ان لم يندبغ

يجعل منها المستحق لا الركوب فكأنها باقية على ملكه اه ع ش (قوله ولا) أى وان اندبغ ولو بنفسه كما يحته شيخنا عاد الخ مغنى ونهاية (قوله ولو اشرفت الخ) عبارة المغنى وان قطع بموت الهيمة الموقوفة الماكولة جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحما ما يراه مصلحة او يباع ويشترى بثمنه دابة من جنسها وتوقف وجهان رجع الاول ابن المقرئ والثاني صاحب الانوار وهو كقول شيخنا اولى بالترجيح فان لم يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالايحوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلام الروضة انه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك كما صرح به المحاملى والجرجاني وان قال الماوردى بالجواز اه وكذا في النهاية إلا انه عكس في حكاية الترجيح فقال قال الشيخ والاول اولى بالترجيح اه وردده الرشيدى بما نصه الذى فى كلام الشيخ ان الاول بالترجيح إنما هو الثانى كفى شرحه للروض وجزم به فى شرح الهجة اه وفى سم بعد ان ذكر عن شرح الروض مثل ما مر عن المغنى ما نصه وفى شرح مر ويجمع بينهما أى كلام المحاملى والجرجاني وكلام الماوردى يحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر اه (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالتجته عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها او شقص منه مر اه وقوله ويجمع بينهما الخ اعتمده ع ش وقوله حية فباعها لعل صوابه مذبوحة فذبحها (قوله فان تعذر) أى شراء الشقص (صرف) أى اليمن (قوله نظير ما يأتى) أى فى قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليراجع سم على حجج اه ع ش عبارة المغنى وإذا وطئها الموقوف عليه لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بتلفه أو بانقاده حرا لان المهر له وولد الموقوفة الحادث له اه قول المتن (بشبهة) اما إذا زنى بها مطاوعة وهى مميزة فلا مهر لها اه مغنى قول المتن (ان صححناه) هذا القيد متعين لاجل حصول المقابلة بين مسألة النكاح ومسئلة وطء الشبهة فقول من قال لا مفهوم له ليس فى محله اه سيد عمر وقوله فقول من قال الخ اقول من صرح به المغنى وان قول الشارح كانهية وكذا ان لم نصحه الخ كالصريح فيه واما قوله هذا القيد متعين الخ فانما ثبت له فائدة لا مفهوما فلا يتم به الرد عليهم (قوله ويزوجها) إلى قوله على ما رجحاه فى المغنى إلا قوله خرج إلى يحرم وقوله على ما حكى إلى وعلى الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزمه الاذن فى تزويجها وان طلبته منه لان الحق له اه مغنى (قوله لا منه الخ) أى لا يزوجه القاضى للموقوف عليه ولا للواقف اه شرح منبهج عبارة المغنى ولا يحل له أى للموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله لو وقفت عليه زوجته) ومثله عكسه اه ع ش (قوله انفسخ نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشتراط القبول اه مغنى زاد شرح الروض وافرده سم وع ش وإلا فلا حاجة اليه وعليه لو رد به ذلك اتجه الحكم بطلان الفسخ ويحتمل خلافه ذكره الاسنوى اه وقوله وعليه لو رد بعد ذلك لعل المراد على القول بعدم اشتراط

عبارة الروض ولو وقف دابة للركوب فقوا ثدها للواقف اه (قوله ولو اشرفت ما كولة على الموت ذبحت واشترى بثمنها من جنسها الخ) عبارة الروض وان قطع بموت الموقوفة ذبحت وفعل الواقف بلحما ما رآه مصلحة انتهى وبين فى شرحه ان الترجيح من زيادته وان الاول بالترجيح ما ذكره الشارح ثم قال فان لم يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالايحوز اعتاق العبد الموقوف وقضية كلامه كاصله انه لا يجوز بيعها حية وهو ما صححه المحاملى والجرجاني لكن جزم الماوردى وغيره بالجواز والمعتمد الاول انتهى وفى شرح مر ويجمع بينهما يحمل كل منهما على ما إذا اقتضته المصلحة فان تعذر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر انتهى (فرع) لو رأى المصلحة فى بيعها حية فباعها ثم تبين ان المصلحة فى خلافه فالتجته عدم ضمان النقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بثمنه مثلها او شقص منه مر (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف عليه فلا يجب بوطئه مهر إذ لو وجب لوجب له والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فليراجع (قوله ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه) قال فى شرح الروض ان

ولما عاد وقفا وعبر بالاختصاص لان النجس لا يملك ولو اشرفت ما كولة على الموت ذبحت واشترى ثمنها من جنسها فان تعذر صرف للموقوف عليه فيما يظهر نظير ما يأتى (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه البكر أو الثيب (إذا وطئت) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كان أكرهت أو طأعته وهى نحو صغيرة أو معتقدة الحل وعزرت (أو نكاح) لانه لانه من جملة الفوائد هذا (ان صححناه) أى نكاحها وكذا ان لم نصحه لانه وطء شبهة هنا أيضا (وهو الاصح) لانه عقد على المنفعة فلم يمنع الوقف كالأجارة ويزوجها القاضى باذن الموقوف عليه لانه ولا من الواقف ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه وخرج بالمهر ارش البكارة



فهو كارش طرفها ( تنبيه ) يحرم وطؤها على الواقف ويحد به على ماحكى عن ( ٢٧٩ ) الاصحاب وتخريجهما كغيرهما

له على أقوال الملك المقتضى  
لعدم حده لأنه مالك على  
قول أشار في البحر إلى  
شدوده لكنه القياس  
وعلى الموقوف عليه ويحد به  
على ما رجحاه قالا كوطء  
الموصى له بالمنفعة واعتراضا  
بتصريح الاصحاب بخلافه  
للشبهة وبأنه الموافق لما  
رجحاه في الوصية في وطء  
الموصى له بالمنفعة وسيأتي  
الفرق بينهما ( والمذهب  
أنه ) أي الموقوف عليه ( لا  
يملك قيمة العبد ) وذكره  
للتتمثيل ( الموقوف إذا  
اتلف ) من واقفه أو اجنبي  
وكذا موقوف عليه تعدى  
كان استعماله في غير ما وقف  
له أو تلف تحت بدضمته له  
أما إذا لم يتعد بالتلف ما  
وقف عليه فلا يضمن كما  
لوقع منه من غير تقصير  
بوجه كوز مسبل على  
حوض فانكسر ( بل  
يشترى ) من جهة الحاكم  
وقال الأذرعى بل الناظر  
الخاص ويردوان جرى  
عليه صاحب الأنوار بأن  
الوقف ملك لله تعالى  
والمخصص بالتكلم على جهاته  
تعالى العامة هو الحاكم  
دون غيره ( بها عبد مثله )  
سنا وجنسا وغيرهما  
( ليكون وقفا مكانه )  
مراعاة لغرض الواقف

القبول لورد الزوج الوقف بعد قبوله ( قوله فهو كارش طرفها ) أي فيفعل به ما يفعل في بدل العبد إذا تلف  
اه عش ( قوله ويحد به ) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتي اه سم وكذا اعتمده المغنى عبارته  
ويلزمه أي الموقوف عليه الحديث لا شبهة كالواقف ولا اثر للملكة المنفعة وهذا هو المعتمد كما جرى عليه  
ان المقر في روضه وسياتي في باب الوصية إن شاء الله تعالى ان الموصى له بمنفعة أمة إذا وطئها لاحد عليه اه  
( قوله على ماحكى الخ ) عبارة النهاية كما حكى الخ ومن خرج وجوب الحد على أقوال الخ فقد شذ اه ( قوله  
له ) أي الحد ( قوله أشار الخ ) خبر وتخريجهما الخ ( قوله إلى شدوده ) أي التخريج ( قوله لكنه ) أي ذلك  
التخريج ( قوله وعلى الموقوف عليه ) عطف على قوله على الواقف ( قوله على ما رجحاه ) عبارة النهاية كما  
رجحاه هنا وهو المعتمد اه ( قوله بخلافه ) أي بعدم حد الموقوف عليه و ( قوله للشبهة ) أي شبهة ملكة المنفعة  
( قوله وبأنه الخ ) أي خلاف ما رجحاه هنا ( قوله لما رجحاه الخ ) أي من عدم حد الموصى له بالمنفعة ( قوله  
وسيأتي ) أي في الوصية اه نهاية ( قوله الفرق بينهما ) وهوان ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف  
عليه بدليل أن له الاجارة والاعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه  
لا بد من إذن الناظر ولا تورث عنه المنافع رملى انتهى شيخنا الزياى اه عش ( قوله أي الموقوف  
عليه ) إلى قوله والناظر في المغنى إلى قوله جرى عليه صاحب الأنوار وقوله والمختص إلى المتن وإلى قوله  
فلو تعدى شراء شقص في النهاية إلا ما ذكر ( قوله ) وكذا موقوف عليه تعدى الخ قضية هذا الصنيع ان  
الواقف والاجنبي ضامنان مطلقا وظاهر انه لا ضمان عليهما إذا اتلفاه بغير تعدى كان استعماله فيما  
وقف له باجارة مثلا فلوا سقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليتأمل اه رشيدى أي كما فعله المغنى باقامة  
ام مقامه ( قوله أو تلف ) عطف على اتلف ( قوله ضامنه له ) أي لرقبته اه مغنى ( قوله كالأوقع منه الخ )  
عبارة المغنى ومن ذلك كما في زيادة الروضة الكيزان المسئلة على احواض الماء وكذا الكتب الموقوفة على  
طلبة العلم مثلا فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بل اتعد فان تعدى ضمن ومن التعدى استعماله في غير  
ما وقف له اه ( قوله كوز مسبل على حوض ) أي مثلا ( قوله من جهة الحاكم ) معتمد اه عش ( قوله ملك  
لله تعالى ) أي على الراجح قول المتن ( بها ) أي القيمة ( قوله لغرض الواقف ) من استمرار الثواب اه مغنى  
( قوله وبقية البطون ) عطف على غرض عبارة المغنى وتعلق بقية الخ ( قوله لا بد من إنشاء وقفه الخ ) اما  
ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو يعمره منها أو من إحداها لجهة الوقف فالمنشئ لوقفه هو  
الناظر كما اتفق به والوالد رحمه الله والفرق بينهما وبين الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو في بدل  
الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار واما ما يبينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران  
الموقوفة فإنه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالكلية  
والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبني بهما كالوصف التابع لما شرح مر اه سم وقوله مر والفرق  
بينه الخ في المغنى مثله ويأتي في الشرح في آخر الفصل الآتى ما يوافقه قال عش قوله مر أو يعمره منهما الخ أي  
مستقلا كبناء بيت للمسجد لما ياتي من ان ما يبينه في الجدران بما ذكر يصير وقفا بنفس البناء وقوله مر  
فالمنشئ لوقفه الخ أي ولا يصير وقفا بنفس الشراء أو العمارة فان عمر من ماله ولم ينشئ لذلك فهو باق على ملكه  
ويصدق في عدم الانشاء أو اشتراه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلا يبيعه إذا اقتضته المصلحة وبقى ماله

قبل على القول باشتراط قبول وإلا فلا حاجة اليه وعليه لورد بعد ذلك اتجه الحكم بطلان الفسخ ويحتمل  
خلافه ذكره الأسنوى انتهى ( قوله فهو كارش طرفها ) اعتمده مر وسياتي حكم الارش في الشرح قريبا  
( قوله ويحد ) اعتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتى قريبا ( قوله من جهة الحاكم ) اعتمده مر قال في  
شرحه أما ما اشتراه الناظر من ماله أو من ريع الوقف أو عمره منهما أو من احدهما لجهة الوقف فالمنشئ  
لوقفه هو الناظر كما اتفق به شيخنا الشهاب الرملى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره في  
شرح المنهج إنما هو بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الأنوار واما ما يبينه من ماله أو من

وبقية البطون ثم بعد شرائه لا بد من إنشاء وقفه من جهة

دخل في جهته شيء من مال الوقف وأراد العماره به لهد ذلك ويستطعن ذمته أو لا بد من إذن الحاكم حتى لو فعل ذلك من غير إذنه كان متبرعا به فيه نظر والاقرب الثاني وعلمه ما لم يخف من الرفع اليه غرامة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادرو قوله من ربح الجدران الموقوفة خرج بما ينشئه من البناء في الارض الموقوفة فلا يصير وقفها بنفس البناء كما شمله كلامه المتقدم وإن اقتضى التوجيه الاقوى صيرورته كذلك اه كلامه ع ش قال الرشيدى وقديم مع هذا الاقضاء بانه لا يلزم من استتباع الارض لهذا الشيء اليسير استتباعها لأمور خطير إذ اليسير عهده في التبعية كثير افتاهل اه أقول وقول ع ش فان لم يشهد لم يبرأ اى في ظاهر الشرع دون باطنه اخذا من نظائره (قوله الحاكم او الناظر) اى على ما تقدم انفا اه سم اى من الخلاف وترجيح الاول (قولا) وقال القاضى الخ عبارة النهاية وقول القاضى الخ محل نظاره (قوله صيرورة القيمة) اى قيمة الموهون (قوله وعدم الخ) عطف على صيرورة الخ وكان الاول ان يقول وصيرورة بدل الاضحية الخ (قوله إذا اشترى) اى بدل الاضحية (قوله ونوى) اى البدلية وهو راجع للعطوف فقط (قوله بأن القيمة هناك ملك الفقراء) اى لان الاضحية تملك اه سم (قوله) واما القيمة هنا فليس ملك احد اى لان الوقف لا يملك اه سم (قوله) وافهم قوله عبدا انه لا يجوز الخ) لولم يمكن ان يشتري بقيمة العبد الامامة او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيحتمل الجواز سم على حج ونفى ما لو امكن شراء شئ وشراء صغير هل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والاقرب الاول لانه ينفع به حالا ولو قيل بالثاني لم يكن بعيدا لانه اقرب الى غرض الوانف من وقف رقبة كاملة ادع ش وياتى عن سم آتفا ما وافق الثاني (قولا) وما نضل من القيمة شترى الخ) قد يفضل منهما ما يصل عبدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشئ باعتبار الغالب اه سم (قوله خلاف نظيره الاقوى الخ) عبارة شرح المنهج ولا يرد عليه ما لو اوصى ان يشتري بشئ ثلاث رقاب فوجدنا به رقبتين وفضل ما لا يمكن شراء رقبة به فان الاصح صرفه للوارث لتعذر الرقبة المصرح بها ثم خلاف ما هنا اه (قوله صرف للوقوف عليه) ظاهره وإن امكن ان يشتري به امة او شقصا اه سم اى وهو بعيد عن غرض الواقف (قوله استوفاه الحاكم الخ) وينبغى جواز العفو عن القود بمال ان رآه مصلحة ويشترى به بدله وينشئ وقفه نظائر ما تقدم في بدل المجنى عليه اه ع ش أقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله) وانما اختلفوا الخ) عبارة النهاية كمنظيره من الاضحية على الراجح الاقوى في بابها ووجه الخلاف فيها ان الشقص من حيث هو الخ (قوله) صرفت للوقوف عليه) خلافا للبعنى عبارة فان تعذر الشقص ففيه ثلاثة اوجه احدهما يبقى البدل الى ان يتمكن من شراء شقص ثانيها يكون ملكا للوقوف عليه ثالثها يكون لاقرب الناس الى الواقف وهذا اقربها اه

مشتريه الحاكم او الناظر فيتعين احد الفاظ الوقف وقال القاضى يقول اقته مة امه ونظر غيره فيه وفارق هذا صيرورة القيمة رهنافى ذمة الجاني كما مر بانه يصح رهنها دون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية اضحية اذا اشترى بعين القيمة او فى الذمة ونوى بان القيمة هناك ملك الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالدين اومع النية واما القيمة هنا فليست ملك احد فاحتيج لانشاء وقف ما يشتري بها حتى ينتقل الى الله تعالى وافهم قوله عبدا انه لا يجوز ان يشتري امة بقيمة عبد كعكسه بل لا يجوز شراء صغير بقيمة كبير وعكسه لاختلاف الغرض وما فضل من القيمة يشتري به شقص كالارش بخلاف نظيره الاقوى فى الوصية لتعذر الرقبة المصرح بها فيها فان لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للوقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبته الجناية اليه ولو أوجب قودا استوفاه الحاكم كما قالاه وان نوزعا فيه (فان تعذر) شراء عبد بها (فبعض عبد) يشتري بها لانه اقرب لمقصوده وإنما اختلفوا فى نظيره من الاضحية لان الشقص من

ربيع الوقف فى الجدران الموقوفة فانه يصير وقفها بالبناء لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف ان الرقيق قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوب والحجر المبنى بهما كالوصف التابع لها انتهى (قوله الحاكم او الناظر) اى على ما تقدم انفا (قوله بان القيمة هناك ملك الفقراء) اى لان الاضحية تملك (قوله) واما القيمة هنا فليست ملك احد اى لثلا بوقف الملك (قوله) وافهم قوله عبدا انه لا يجوز ان يشتري امة بقيمة عبد الخ) لولم يمكن ان يشتري بقيمة العبد الامامة او العكس او بقيمة الكبير الاصغير او العكس فيحتمل الجواز (قوله) وما فضل من القيمة يشتري به شقص) قد يفضل منها ما يحصل عبدا آخر كاملا ولعل الاقتصار على الشقص باعتبار الغالب (قوله) فان لم يمكن شراء شقص الخ) عبارة العباب فان تعذر الشقص فهل البدل ملك للوقوف عليه ام للاقرب للواقف ام يبقى بحاله تبعا لاصله وجوه ولعل المراد بقاؤه الى وجود الشقص انتهى وقال الشارح فى شرح الارشاد فى الوجه الاخير ولعله الاقرب انتهى وعليه قد يشكك على ما استظهره فى مسئلة اشرف الما كولة على الموت السابقة الا ان يسوى بينهما وقد يقال ينبغى ان محل البقاء ان رجى وجود شقص فان كان ميؤسا منه عادة فهو للوقوف عليه (صرف للوقوف عليه) ظاهره وان امكن ان يشتري به امة او شقصا (لانه اقرب لمقصوده) كمنظيره من الاضحية على الراجح الاقوى فى بابها

أوجبت مالا ففى في بيت المال وفي فتاوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه حجر رحالقه الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رقب كالا يضمن المستأجر والمستعير ما تلف بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضا إلا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته بعمارته فيكون وقفًا كالأصل قال القمولى ولعله منه تفريع على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه إذا لم يشرطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى إلا أن يكون الخ لأن شراء غيره ليس عمارة نعم إن شرط الواقف ابداله اذارق اتجه ما قاله وكقوله ليكون وقفًا بل لا بد من إنشاء وقفه ومن ثم ائق الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقارًا كان طلقًا إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومراده بالطلق أنه ملك للمسجد (ولو جفت الشجرة) الموقوفة أو قلعهما نحو ربح أو زمنت الدابة (لم ينقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداء لقوة الدوام (بل ينتفع بها جذا) باجارة

وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مثله وعن العباب ترجيح الوجه الأول (قوله ولو جنى الموقوف الخ) ولومات الموقوف الجاني لم يسقط الفداء نهاية اى عن السيد ولا عن بيت المال عش (قوله ففى في بيت المال) عبارة المغنى ولو جنى الموقوف جنابة توجب قصاصا اقتصر منه وفات الوقف كالومات او وجب بجنايته مال او قصاص وعنى على مال فداءه الواقف باقل الامر من قيمته والارش وان مات العبد بعد الجنابة ولا يتعلق المال برقبته لتعذريه وله ان تكررت الجنابة منه حكم ام الولد اى في عدم تكرار الفداء ومشاركة المجنى عليه الثانى ومن بعده الأول في القيمة ان لم تف بأرش الجنابات وان مات الواقف ثم جنى العبد ادى من كسبه في احدى وجهين يظهر ترجيحهما والوجه الاخر من بيت المال كالحرم المعسر ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت إلى الورث اه وفي النهاية نحوها إلا انها رجحت الوجه الاخر وقال للشارح قال عش وقول حج ولو جنى الموقوف جنابة او جبت مالا ففى في بيت المال مفروض فيما إذا تعذر فداؤه من جهة الواقف ماؤه واقفه على ما يفده قول الشارح مر فان مات الواقف اه وعبارة سم قوله ففى في بيت المال قال في الروض لا في تركه الواقف انتهى واقى يكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامر من كافى الروض اه (قوله ولعله) اى قول القاضى ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه ايضا إلا ان يكون الخ (قوله على ان نفقة العبد لا تجب الخ) اى وهو مرجوح (قوله وفيه) اى قول القمولى (قوله لأن شراء غيره) اى غير الحجر الموقوف (قوله ليس عمارة) ولو فرض وسلم انه عمارة فتقديم العمارة لا يتوقف على شرط الواقف اه سيد عمر (قوله وكقوله) عطف على قوله ش اه سم (قوله ليكون وقفًا) موافق لما سبق عنه عن القاضى فيكون الخ بالفاء (قوله إلا اذارى وقفه الخ) اى ووقفه عليه بالفعل (قوله ومراده بالطلق الخ) ومعنى الطلق الوضعى عدم التقيد وإطلاقه على الملك للعلاقة ان مالكة يتصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد بوجه بخلاف الواقف اه عش (قوله الموقوفة) إلى قوله وكذا الدابة في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله اوزمنت الدابة (قوله الموقوفة) وقع السؤال في الدرس عما يوجب عدم الاشجار في المساجد ولم يعرف هل هو وقف او لا فماذا يفعل فيه إذا جف والظاهر من غرسه في المسجد أنه موقوف فيحتمل جواز بيعه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين ان لم يمكن الانتفاع به جافا ويحتمل وجوب صرف ثمنه لمصالح المسجد خاصة ولعل هذا الثانى هو الاقرب اه عش وسياقى في اخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهر ان مثل ما وجد في المساجد ما وجد في نحو المدارس (قوله نحو ربح) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن إعادتها إلى مغرسها قبل جفافها اه معنى (قوله اوزمنت) من باب تعب يقال زمن زمانا وزمانته وهو مرض يدوم زمانا طويلا اه عش (قوله وان امتنع الخ) لعله فيما إذا تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها اعنى الشجرة واما الدابة الزمنة فحكمها واضح سيد عمر وعش (باجارة وغيرها) ادامة للوقوف في غيرها ولا تباع ولا توهب للخير السابق اول الباب اه معنى (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وان يشتري بثمنها واحدة من جنسها أو شقها اتجه وجوب ذلك لا يقال الفرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها فصيح بيعها وكذا يقال في مسألة الدابة سم على حج اه عش (قوله انقطع الخ) عبارة النهاية والمغنى فان لم يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها

شرح مرفقول شرح الروض بخلاف الاضحية حيث لا يشتري بقيمتها شقص شاة اى على وجهه (ففى في بيت المال) قال في الروض لا في تركه الواقف انتهى واقى يكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملى ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بان مات ثم جنى فان كان حيا فداءه باقل الامر من كافى الروض وعبارته ومتى وجب مال أو عنى عليه فداءه الواقف باقل الامر من وله ان تكررت الجنابة حكم ام الولد فان مات الواقف ثم جنى فمن كسب العبد او بيت المال وجهان لا من تركه الواقف (قوله وكقوله) اى القاضى عطف على كقول ش (قوله ليكون وقفًا) لعل قوله وقفًا حكاية لمعنى الاصل (قوله وان امتنع الخ) يتأمل (قوله فان تعذر الانتفاع بها إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحالة هذه بيعها وأن يشتري بثمنها واحدة من

أى ويملكها الموقوف عليه حيث على (٢٨٢) المعتمد وكذا الدابة الزمنة بحيث صار لا ينتفع بها هذا إن اكلت إذ يصح بيعها للحمها بخلاف

غيرها (وقيل تباع) لتعذر الانتفاع كما شرط الواقف (والثمن) الذى يمت به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فيأتى فيه مأمرا واقفيت فى ثمرة وقفت للفرقة على صوامر رمضان فبئى تلقى قبله بان الناظر يبيعها ثم فيه يشتري بثمنها مثلها فان كان اقرارها اصلح لهم لم يبعد تعيينه (والاصح جواز بيع حصر المسجد اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت) او اشرفت على الانكسار (ولم تصح الا للاحراق) لئلا تضع فتحصل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنيت من بيع الوقف لانها صارت كالمعدومة ويصرف ثمنها لمصالح المسجد ان لم يمكن شراء حصر او جذوع به واطال جمع فى الانتصار للبقابل انها تبقى نقلا ومعنى والخلاف فى الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف الملوكة للمسجد بنحو شراء فانها تباع جزما وخرج بقوله ولم تصلح الخ ما اذا امكن ان يتخذ منه نحو الواح فلا تباع قطعا بل يجتهد الحاكم ويستعمله فيها هو اقرب المقصود الواقف قال السبكي حتى لو امكن استعماله بادراجه فى آلات العمارة امتنع بيعه

باحراق ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه كما صححه ابن الرفعة والقولى وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه كنهها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية لكن اقتصار المصنف على ما ذكره كالحاوى الصغير يقتضى انها لا تصير ملكا بحال واعتمده الشيخ رحمه الله وقال انه موافق للدليل وكلام الجمهور ولا يلزم عليه اى الاول تناف بسبب القول بعدم بطلان الوقف مع كونه ملكا لان معنى عوده ملكا انه ينتفع به ولو باستهلاكه كالا حراق ومعنى عدم بطلان الوقف انه مادام باقيا لا يفعل به ما يفعل بسائر الاملاك من بيع ونحوه كما مر اه قال ع ش قوله لم يكن لا تباع اى مع صيرورتها ملكا للموقوف عليه والحاصل من هذه المسئلة انه حيث تعذر الانتفاع بها من الجهة التى وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه بمعنى انه ينتفع بها كانتفاع الملاك بغير البيع والهبة وإن لم يتعذر الانتفاع بها من الجهة التى قصدت بالوقف لا ينتفع بها الموقوف عليه لنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وإن لم يكن على الاوجه الا كمال اه (قوله اى ويملكها الموقوف عليه الخ) قال فى شرح الروض كنهها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية اه مر اه سم (قوله وكذا الدابة الخ) هلا جازييعها والشراء بثمنها من جنسها شقص كما اذا ذبحت المشرفة على الهلاك وفعل بثمنها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك اذا امكن اه سم (قوله اذ يصح بيعها للحمها) قد يدل على جواز بيعها بقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا اه سم (قوله واقفيت فى ثمرة وقفت) اى اصلها وهذا الفرع ليس بما نحن فيه لكنه له به مناسبة اه سيد عمر (قوله او اشرفت الى قوله واطال جمع فى رده فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله بل يجتهد الى قال السبكي (قوله) ويصرف ثمنها الخ) عبارة المغنى وهذا ما جرى عليه الشيوخان وهو المعتمد وعلى هذا يصرف ثمنها الخ اه (قوله ووقفها) قيد لما قبله اه ع ش (قوله بنحو شراء) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر اه ع ش (قوله بنحو شراء) اى كالهبة اه معنى (قوله فانها تباع جزما) اى وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها فى شراء حصر بدلها اه ع ش (قوله نحو الواح) اى كابواب اه معنى (قوله وقد تقوم) الى قوله

جنسها او شقصا اتجه وجوب ذلك لا يقال الغرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانها منتفع بها باستهلاكها فيصح بيعها وكذا يقال فى مسئلة الدابة (قوله انقطع) لم يذكر فى شرح الروض فى هذا الشق الانقطاع بل اقتصر فيه على قوله صارت ملكا للموقوف عليه كنهها لا تباع ولا توهب لكن قوله بعد تقر بهذا الشق والذى قبله ما نصه لكن اقتصر منهاج كاصله وحاوى الصغير على قوله وإن جفت الشجرة لم يقطع الوقف وقضيته انه لا يصير ملكا بحال وهو المعتمد الموافق للدليل وكلام الجمهور على ان دعواه ملكا مع القول بانه لا يبطل مشكل اه يقتضى ان المراد فى هذا الشق انه لا يبطل الوقف وعليه فيمكن أن يجاب عن اشكاله بان المراد العود بمجرد جواز انتفاعه ولو باستهلاكه كالا حراق كما ان المراد بعدم بطلان الوقف انه لا يفعل به مادام باقيا ما يفعل بالاملاك ونحوه فليتأمل ثم رايت مر ذكرى فى الجواب (قوله اى ويملكها الموقوف عليه حيث) قال فى شرح الروض كنهها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها كام الولد ولحم الاضحية اه مر (قوله وكذا الدابة الزمنة) هلا جازييعها والشراء بثمنها من جنسها شقص كما اذا ذبحت المشرفة على الهلاك وفعل بثمنها ذلك كما تقدم وينبغى وجوب ذلك اذا امكن (قوله اذ يصح بيعها للحمها) قد يدل على جواز بيعها بقياس المنع فى الشجر المنقول عن شرح الروض المنع هنا (قوله واقفيت فى ثمرة وقفت للفرقة الخ) يتأمل فيه فان الوقف ان كان لنفس الثمرة كما هو ظاهر هذه العبارة فيرد عليه ان الثمرة من المطعوم وقد تقدم انه لا يصح وقفه لان شرط الموقوف امكان الانتفاع به مع بقاء عينه وان كان الوقف لاصلها لتصرف الثمرة للفرقة فان الثمرة مملوكة فلا حاجة الى بيان جواز بيعها للحاجة واستثناء ذلك من منع بيع الوقف كما هو صريح السياق فليتأمل (قوله واستثنيت من بيع الوقف الخ) كذا الى اخر المسئلة مر (قوله ولو بان اشتراها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق فى مسئلة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل

فما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والنجاة مقام التراب ويختلط به أى يقوم مقام التبن الذى يخلط به الطين وأجريا

وأجريا الخلاف في دار  
منهدمة أو مشرفة على  
الانهدام ولم تصلح للسكنى  
وأطال جمع في رده أيضا  
وانه لا قائل بجواز بيعها من  
الاصحاب ويؤيد ما قالاه  
نقل غير واحد الاجماع  
على ان الفرس الموقوف  
على الغزو إذا كبر ولم يصلح  
له جاز يبعه على ان بعضهم  
أشار للجمع بحمل الجواز  
على نقضها والمنع على أرضها  
لان الانتفاع بها يمكن فلا  
مسوغ لبيعها (ولو انهدم  
مسجدو تعذرت اعادته لم  
يبيع بحال) لا مكان الانتفاع  
به حالا بالصلاة في أرضه  
وبه فارق ما مر في الفرس  
ونحوه ولا ينقض إلا ان  
خيف على نقضه فينقض  
ويحفظ او يعمر به مسجد  
آخر إن رآه الحاكم  
والاقرب إليه أولى لانحو  
بترأ وباط قال جمع الا ان  
تعذر النقل لمسجد آخر  
وبحث الاذرعى تعين  
مسجد خص بطائفة خص  
بها المنهدم ان وجد وان بعد  
والذي يتجه ترجيحه في بيع  
وقف المنهدم أخذ بما مر  
في نقضه انه ان توقع عوده  
حفظ له والا صرف لمسجد  
آخر فان تعذر صرف  
للفقراء كما يصرف النقض  
لنحو رباط

وأجرى ما من كلام السبكي (قوله في دار منهدمة الخ) وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره  
وافقوا والد رحمه الله تعالى بان الراجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره  
إن منع بيعها هو الحق ولان جوازها يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حل القول بالجواز على  
البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ وهذا الحمل اسهل من تضعيفه اه قال ع ش قوله لم رخصة أي دون الارض  
فلا يجوز بيعها (قوله في رده) أي القول بجواز بيعها (ايضا) أي كرد جواز بيع حصر المسجد الخ (قوله  
وانه الخ) أي وفي أنه الخ (قوله على أن بعضهم أشار الخ) مال إليه النهاية كما مر وجزم به المغنى عبارة تنبيه  
جدار الدار الموقوفة المنهدم إذا تعذر بناؤه كالتلف فيأتي فيه ما مر اه أي في حصر المسجد إذا بليت وجدوعه  
الخ (قوله بحمل الجواز الخ) لا يبعد القول بالجواز في النقض عند احتمال ضياعها لان حفظه حيثئذ يكاد ان  
يتعذر فيباع منه بقدر ما يعمر ببقية وان قل اخذنا من المسائل الآتية في نحو المسجد اه سيد عمر قول المتن (ولو  
انهدم مسجد الخ) أي او تعطل بخراب البلد مثلاً اه مغنى (قوله لا مكان) إلى قوله أي وحيثئذ في النهاية (قوله  
ولا ينقض) إلى قوله قال جمع في المغنى (قوله أو يعمر به الخ) أي إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه  
قوله الآتي اخذنا ما مر في نقضه فتأمل اه سم (قوله أو يعمر به مسجد آخر الخ) أي ويصرف للثاني  
جميع ما كان يصرف الاول من الملة الموقوفة عليه ومنه بالاولى مالوا كل البحر المسجد فتقل انقاضه  
لحل آخر ويفعل بقلته ما ذكره مثل المسجد ايضا غيره من المدارس والربط واضرحة الاولياء نفعا  
الله بهم فينقل الولي منها إلى غيرها للضرورة ويصرف على مصالحه بعد نقله ما كان يصرف عليه في محله  
الاول ع ش (قوله والاقرب الخ) أي المسجد الاقرب اه ع ش (قوله لانحو بتر الخ) عبارة  
المغنى ولا يبنى به بتر اكالا يبنى بنقض بتر خربت مسجد ابل بتر اخرى مراعاة لغرض الواقف ما يمكن  
ولو وقف على قطرة وانخرق الوادى وتعطلت القطرة واحتيج إلى قطرة اخرى جاز نقلها إلى محل الحاجة  
وغلة وقف الثغر وهو الطرف الملاصق من بلادنا ببلاد الكفار إذا حصل فيه الامن يحفظها الناظر لاحتمال  
عوده ثغرا اه (قوله لانحو بتر وباط) أي وإن كانا موقوفين اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ) معتمد اه  
ع ش (قوله تعين مسجد) أي تعميره (قوله وان بعد) أي ولو في بلد آخر اه ع ش (قوله في ريع وقف الخ)  
عبارة النهاية اما ريع المسجد المنهدم فقال والد رحمه الله انه إن توقع عوده حفظ له وهو ما قاله الامام وإلا  
فان امكن صرفه إلى مسجد آخر صرف اليه وبه جزم في الانوار وإلا فنقطع الاخر فيصرف لاقرب الناس  
إلى الواقف فان لم يكونوا صرف الى الفقراء او المساكين ومصالح المسلمين اه قال سم بعد ذكر كلام  
الشهاب الرملى المذكور واعلم ان الوقف على المسجد إذا لم يذكر له مصرف اخر بعد المسجد من منقطع  
الاخر كما في الروض وقد تقررت في منقطع الاخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فتقوله ه هنا انه  
إذا لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد آخر او اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فلتأمل اه وقال ع ش  
قوله مر او مصالح المسلمين أي على الخلاف السابق والراجح منه تقديم المصالح اه (قوله لمسجد آخر) أي  
قريب منه اه شرح المنهج وبقى ما لو كان ثم مساجد متعددة واستوى قربها من الجميع هل يوزع على الجميع

الوقف بقيمته ووقفه وبين الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشتري منها وان فاعل الاول الحاكم دون  
الناظر بخلاف الثاني في فعله الناظر مر (قوله وأجريا الخلاف في دار منهدمة الخ) شامل للوقوفة على المسجد  
والموقوفة على غيره وافق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان الراجح منه منع بيعها سواء أوقفت على  
المسجد أم على غيره ويمكن حمل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه قول الروض وجداد داره المنهدم وهذا  
الحمل اسهل من تضعيفه شرح مر (قوله ويؤيد ما قالاه الخ) كذا شرح مر (قوله او يعمر به مسجد آخر)  
أي إن لم يتوقع عوده على ما يقتضيه قوله الآتي اخذنا ما مر في نقضه فتأمل (قوله والذي يتجه ترجيحه الخ)  
الذي اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى انه إن توقع عوده حفظ والا صرفه لاقرب المساجد وإلا  
فلا قرب إلى الوائف والا للفقراء او المساكين او مصالح المسلمين وحمل اختلافهم على ذلك اه واعلم ان

أما غير المنهدم فأنزل من غلة الموقوف على مصلحه فيشتري له بها عقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها اي ان توقعت عن قرب كما اشار اليه السبكي ويظهر ضبطه بان توقع قبل عروض ما يخشى منه عليه وإلا لم يدخر منه شيء لاجلها لانه يعرضه للضياع او لظالم يأخذه أي وحينئذ يتعين ان يشتري به (٢٨٤) عقارا له وإن أخرجه بشرطه لعمارته للضرورة حينئذ وعليه ينبغي تعيين صرف غلة هذا للعمارة ان وجدت

لانه اقرب الى غرض الواقف المشترط له على عمارته فان لم يحتاج للعمارة فان امن عليها حفظها والا صرفها لمصلحه لا مطلق مستحقه لان المصالح اقرب الى العمارة ولو وقف أرضا للزراعة فتعذرت وانحصر النفع في الغرس او البناء فعل الناظر احدهما او اجرها لذلك وقد اتي البلقيني في أرض موقوفة لتزرع حبا فاجرها الناظر لتغرس كرم ما به يجوز اذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف اه فان قلت هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لتزرع حبا متضمن لاشتراط ان لا تزرع غيره قلت من المعلوم انه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر في المنطوق به على ان الفرض في مسئلتنا ان الضرورة الجأت إلى الغرس او البناء ومع الضرورة تجوز مخالفة شرط الواقف للعلم به انه لا يريد تعطيل وقفه وثوابه ومسئلة البلقيني ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقييد بعدم مخالفة شرط الواقف (فرع) في فتاوى ابن عبد

أو يقدم الا حوج فيه نظر والا قرب الثاني فلو استوت الحاجة والقرب جاز صرفه لواحد منها اه ش (قوله) اما غير المنهدم إلى قوله اي ان توقعت في المغنى (قوله) اي بما فضل من الغلة (قوله) اي القرب (قوله) لانه اي الادخار (يعرضه) اي ما يدخر من ريع الموقوف على العمارة (قوله) اي وحينئذ اي حين إذا لم يجوز الادخار (قوله) به اي ريع الموقوف على العمارة و (قوله) اي المسجد (قوله) وإن أخرجه الخ اي لا شراء الناظر عما شرطه الواقف من صرفه للعمارة فقوله شرطه بالنصب على نزاع الخافض (قوله) للضرورة متعلق بيبين الخ (قوله) لمصلحه (فرع) تقدم عمارة الموقوف على حق الموقوف عليهم لما في ذلك من حفظ الوقف ويصرف ريع الموقوف على المسجد وقفا مطلقا او على عمارته في البناء والتجسيص للمحكم والسلم والوارى للتظليل بها والمكانس ليكنس بها المساحي لينقل بها التراب وفي ظله تمنع افساد خشب الباب بمطرو نحوه ان لم تضر بالمارة وفي اجرة قيم لا مؤذن وامام حصر ودهن لان القيم يحفظ العمارة بخلاف الباقي فان كان الوقف لمصالح المسجد صرف من ريعه لم يذكر لافي التزويق والنقش بل لو وقف عليها لم يصح اه مغنى زاد انما يه وهذا المذكور من عدم صرف ذلك للؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله الروضة عن البغوى لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه يصرف لهما كما في الوقف على مصلحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد وهذا الاصح ويتجه الحاق الحصر والدين بهما في ذلك اهو وفيهما ايضا لاهل الوقف المهاية لا قسمته ولو افرازا اه قال ع ش قوله لم لا قسمته هو واضح ان حصل بالقسمه تغيير لما كان عليه الوقف كجعل الدار الكبيرة دارين اما عند عدم حصوله كان تراضوا على ان كل واحد منهم ياخذ دارا ينتفع بهامدة استحقا فظاهر الجواز وله الرجوع عن ذلك متى شاء اه وقوله دارا الخ أي أو بيتا مثلا (لا مطلق مستحقه) اي الشامل للفقراء المجاورين فيه والطائفة المختصة به (قوله) ولو وقف أرضا (اي الفرع في النهاية) (قوله) وقد اتي البلقيني الخ) تأييدا لما قبله (قوله) على ان الفرض الخ) وفي سم بعد استشكله مانصه نعم يمكن ان يقصد هذه العلاوة الفرق بين مسئلة البلقيني وما قبلها حيث اشترط فيها لا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صريحا إلا ان جعل هذه علاوة غير ظاهر اه (قوله) في مسئلتنا (أراد بها ما قبل مسئلة البلقيني) (قوله) وجمع) أي بين ما في فتاوى ابن عبد السلام وما في الروضة (قوله) بحمل هذا) اي ما في الروضة (قوله) لانه اضاعة مال) فيه ان اضاعة المال جائزة لادنى غرض وتعظيم المسجد غرض اي غرض (قوله) بحمل الاول على ما اذا الخ) قد يناهيه قوله تعظيما له لانه مشعر بانه لا غرض فيه سوى التعظيم اه سم (قوله) وحمل الثاني) اي ما في الانوار (قوله) على الموقوفة

الوقف على المسجد اذ لم يذكر له مصرف آخر بعد المسجد من منقطع الآخر كما قال في الروض وإن وقفها اي الدار على المسجد صح ولو لم يبين المصرف وكان منقطع الآخر ان اقتصر عليه ويحمل على مصلحه اه وقد تقرر في منقطع الآخر انه يصرف الى اقرب الناس الى الواقف فقوله لم يتوقع عوده يصرف الى مسجد آخر او اقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فليتأمل (قوله) فما فضل من غلة الموقوف على مصلحه الخ) كذا شرح مر (قوله) بخلاف الموقوف على عمارته) كذا شرح مر وفي التفرقة بين الوقف على مصلحه والوقف على عمارته مع ان عمارته من مصلحه (قوله) وقد اتي البلقيني الخ) كذا شرح مر (قوله) على ان الفرض في مسئلتنا الخ) فيه بحث لانه ان اراد بمسئلتنا ما قبل مسئلة البلقيني فلا موقع لهذه العلاوة من الجواب لانه جواب عن اعتبار البلقيني عدم مخالفة شرط الواقف مع انه صور المسئلة بما يقتضي مخالفة

السلام يجوز ايقاد اليسير في المسجد الخالي ليلا تعظيما له لانهارا للسرف والتشبه بالنصاري اي وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا اسرج من وقف المسجد او ملكه والاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذي يتجه الجمع بحمل الاول على ما اذا توقع ولو على ندور احتياح أحد لما فيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك وفي الانوار ليس للامام اذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة اي مثلا وصرف غلتها للمصالح وحل على الموقوفة



فالمملوكة مال الكفا ان عرف بالافال ضائع أى ان ايس من معرفته يعمل فيه الامام بالمصلحة وكذا المجبول ولا يجوز لغير الموقوف عليه البناء مثلاً في هو الموقوف لانه موقوف كما ان هو المملوك مملوك والمستاجر مستاجر فلمستاجر منع المؤجر من البناء فيه اى ان اضره كما هو ظاهر (تنبيه) يقع كثير الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخرجه ابوزرعة (٢٨٥) على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير

بيان مصرفه فالقفال يبطله وغيره يصححه وهو المعتمد وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف لعمارة المسجدين وتوابعها لا للقراء المجاورين فيهما هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرينة على ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والا حقيقةتهما المتبادرة منهما جميعهما والواجب الحل على الحقيقة ما لم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعنت الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلها اذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذى يتجه ان ناظرهما بخير في الصرف لعمارة المسجدين ولمن فيهما من الفقراء والمساكين

(فصل) في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر (ان) كان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص او العام او ينتفع به الموقوف عليه واطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بان يركبه الدابة مثلاً ليقضى له عليها حاجة فلا ينافى ذلك

أى على المقبرة الموقوفة (قوله فالمملوكة مال الكفا) مبتدأ وخبر (قوله وكذا المجبولة) أى وما لا يعلم كونها مملوكة او موقوفة مال ضائع فالمملوكة المجبول مال الكفا (قوله والمستاجر) أى وان هو المستاجر اه (قوله اى ان اضره) أى المستاجر بكسر الجيم (قوله وخرجه ابوزرعة على اختلافهم الخ) لعل محل التردد قبل اطراد العادة بالصرف الى اهل الحرمين دون عمارة المسجدين اما بعد اطرادها كما هو الواقع الآن فلا وجه للتردد في الصرف الى اهلها فقط حيث عليه الواقف اه سيد عمر اقول وكذا يعمل بالعرف المطرد الآن ان لم يعلم المعتاد في زمن الواقف عملاً بالاستصحاب المقلوب كما مر (قوله فهو) أى الوقف على المسجد من غير بيان مصرف (قوله فيصرف) أى الوقف على الحرمين (قوله لعمارة المسجد) الاولى تشية المسجد (قوله وتوابعها) أى توابع عمارة المسجد كفر شه وسراجة (قوله فيهما) أى المسجدين (قوله حاصل كلامه) أى انى زرعة (قوله جميعهما) أى الحرمين من مكة المكرمة والمدينة المنورة (قوله والواجب الخ) الو او حالية (قوله الشاملة لهما الخ) فديقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى فالذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخير اه سم (قوله من الفقراء الخ) أى وغيرهم على ما مر عن المعنى وسم ان الوقف على اهل بلدي دخل فيه اغنياؤهم خلافا لشرح الروض

(فصل في بيان النظر على الوقف) (قوله في بيان النظر) الى قوله وهل في النهاية (قوله وشروطه) أى النظر (قوله ووظيفة الناظر) أى وما يتبع ذلك كعدم انفساخ الاجارة بزيادة الاجرة اه ع ش (قوله بان يركبه) أى الغير (قوله فلا ينافى الخ) المتبادر انه تفريع على قوله بان يركبه الخ وان الاشارة بقوله ذلك الى التقسيم المار وان وجه عدم المنافاة ان ما تقدم متناوشر حافى الوقف المطلق عن الاستقلال والانتفاع وما هنا في المقيد باحد هالكن لم يظهر لى وجه التفرع (١) فلو كان ادعى عدم المنافاة من غير تفريع ثم وجهه بما قلت لظهر الكلام والله اعلم (قوله وما قيده به) أى من قوله ان كان ناظراً الخ اه ع ش (قوله لحلقته) أى من يحصلها (قوله كل محتمل) الثانى اوجه بل متعين اذ لاجماع بين المسئلتين لانه في مسألة الاجارة لا يستحق جميع منفعة الدابة وهو قدر ما تطيقه وانما يستحق من ذلك قدر ثقله فتعين اعتبار المثلية بخلاف ما نحن فيه فانه يستحق جميع المنفعة وان يحملها قدر ما تطيق من راكب فقط او امة فقط او منهما نعم ليس له تحميلها فوق الطاقة كلك اه سيد عمر قول المتن (او غيره) واحداً كان او اكثر اه معنى وياتى في الشرح ما يفيد (قوله وكذا الو شرط الخ) صادق بما لو كان النظر للقاضى فتعين عليه استنابة المشروط له وفيه شىء لما فيه من التحجير عليه مع انه انما يستفيد النظر بالولاية العامة فليتاامل اه سيد عمر (قوله عن كل الخ) متعلق بنبابة (قوله لزيد الخ) متعلق بشرط الخ فزيد ثم اولاده نائب الناظر في حياته

شرط الواقف وان ارادها مسألة البلقينى فقوله ان الضرورة الحيات ينافى قوله ومسألة البلقينى الخ فليتاامل نعم يمكن ان يقصد بهذه العلاوة الفرق بين مسألة البلقينى وما قبلها حيث اشترط فيها الا فيما قبلها عدم مخالفة شرط الواقف واهل المراد على هذا عدم مخالفة شرط الواقف صريحاً الا ان جعل هذه علاوة غير ظاهرة (قوله والمستاجر مستاجر) أى وان هو المستاجر الخ (قوله الشاملة لهما) بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى اهلها ما قد يقال مقتضى ذلك تعين صرف البعض لاهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقوله الآتى والذى يتجه الخ كيف يوافق ذلك الا ان يجاب بان الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الامرين ومتحققة فيه فصح التخير (فصل في بيان النظر على الوقف الخ) (قوله فلا ينافى ذلك الخ) كذا شرح مر

ما مر آنفاً في قول المتن باعارة واجارة وما قيده به وهل يعتبر كونه مثله خلقة نظير ما مر في الاجارة أو يفرق بان القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظر لحلقته بخلافه ثم كل محتمل ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه او غيره) وكذا لو شرط نيابة النظر أى عن كل من وليه لزيد واولاده (١) قوله التفرع كذا بخطه وامل الاولى التفرع اه من هامش

(اتبع) كسائر شروطه وروى ابو داود عن عمر رضي الله عنه ولى امر صدقة ثم جعله لحفصة ما عاشت ثم لاولى الراى من اهلها وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه (٢٨٦) لا الموقوف عليه لان بشرطه شئ من مال الوقف على ما بحث وقول السبكي انه اشبه

بالا باحة فلا يرتد بالرد بعد بل لو قبله ثم اسقط حقه منه سقط وان شرط نظره حال الوقف فلا يعود إلا بتولية من الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافا لمن نازع فيه ويؤيده كلامهم في الوصى ومن ثم ينبغي ان يحى فيه ما في الموصى من انه لو خيف من انزاله ضرر يلحق المولى عليه ثم يعزل لنفسه ولم ينفذ ويؤيد كونه كالوصى ما صرحوا به انه باق هنا في جعل النظر لاثنتين تفصيل الايصاء لاثنتين من وجوب الاجتماع تارة وعدمه اخرى ومن ان احدهما قد يكون مشرفا فقط ولا يستحق المشرف شيئا مما شرط للنظر كما هو ظاهر لانه لا يسمى ناظرا ومنصب الحاكم ونائب الناظر كالوكيل جزما (والا) بشرط لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر في مال اليتيم (على المذهب) لانه صاحب النظر العام فكان اولى من غيره ولو واقفا وموقوفا عليه ولو شخصا معينا وجزم الماوردى بثبوته للواقف بلا شرط في

قول المتن (اتبع) أى شرطه سواء فوضه له في حياته أم وصى به له لانه المتقرب بالصدقة فيتبع شرطه كما يتبع في مصارفها وغيرها ولو جعل ولاية وقفه لفلان فان مات فلفلان جاز اه معنى (قوله) كسائر شروطه الى قوله لا الموقوف عليه في المعنى والى قوله وان شرط نظره في النهاية قال ع ش ومنها اى من سائر الشروط ما لو شرط ان لا يؤجر باكثر من كذا وان كان ما شرطه دون اجرة مثل تلك الاماكن الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستاجر غنيا حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه فلو آجره باكثر مما شرطه الواقف فالاجارة فاسدة ويجب على المستاجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة المثل واجرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان اجرة المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما اخذ من المستاجر زائدا على ما وجب عليه لا يملكه الاخذاه (قوله) صدقته اى وقفه ع ش (قوله) كقبول الوكيل اى فلا يشترط قبوله لفظا معنى وشرح الروض (قوله) انه اى جعل النظر لشخص (قوله) فلا يرتد اى حق النظر (قوله) بعيد) خبره وقول السبكي (قوله) سقط اى حقه من النظر وانتقل لمن بعده اه ع ش (قوله) وان شرط نظره الخ) خلافا للمعنى والنهاية عبارتهما الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافا لنعيم يقيم الحاكم متكلما غيره مدة اعواضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة اه قال ع ش قوله مر فلا ينزل الخ ومن عزل نفسه ما لو اسقط حقه من النظر لغيره بفرغ فلا يسقط حقه ويستتنب القاضى من يباشر عنه في الوظيفة ثم هذا مع قوله مر السابق بكيفية شروطه يفيد ان الواقف اذا شرط من الوظائف شيئا لاحد حال الوقف اتبع ومنه ما لو شرط الامامة او الخطابة لشخص ولذريته ثم ان المشروط له ذلك فرغ عنهما لا خروا وباشر المفروغ له فيهما مدة ثم مات الفارغ عن اولاد فينتقل الحق في ذلك للاولاد وفي فتاوى الشارح مر ما يصرح بانتقال الحق للاولاد اه (قوله) ولا يشترط الخ) عبارة النهاية اى وان لم يشترط لاحد اى حال الوقف والمعنى قال ع ش قوله مر وان لم يشترط لاحد اى ان لم يعلم شرطه لاحد سواء علم عدم شرطه او جهل الحال اه (قوله) اى القاضى الى المتن فى المعنى والى التنبيه فى النهاية (قوله) لماعدا ذلك اى كقسمة الغلة (قوله) ولو واقفا اى ولو كان الغير واقفا ش اه سم (قوله) وموقوفا عليه ولو شخصا الخ) اى لو كان الموقوف عليه شخصا الخ اه ع ش الو او بمعنى او (قوله) وجزم الماوردى مبتدأ (قوله) ضعيف) خبره (قوله) بلا شرط اى حال الوقف (قوله) والخوارزمى عطف على الماوردى (قوله) زاد اى الخوارزمى (قوله) للسبكي الى قوله واستدل فى المعنى (قوله) افتاء طويل الخ) ووقع هذا الافتاء بعد تولية القضاة الاربعة اه معنى (قوله) شرط اى النظر (قوله)

(قوله) وقبول من شرط له النظر الخ فى الروض وقبوله أى المشروط له النظر حكم قبول الوكيل انتهى (قوله) وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الاوجه لا الموقوف عليه الخ) وظاهر ان من لم يشترط له النظر بل فوضه اليه الواقف حيث كان له النظر او الحاكم حكم قبوله كقبول الوكيل ايضا وإنما خص من شرط له النظر لثلاثتهم انه كالوقوف عليه المعين كما اشار بقوله لا الموقوف عليه الخ (قوله) بعيد بل لو قبله ثم اسقط حقه منه سقط كذا شرح مر (قوله) ان شرط نظره حال الوقف فلا يعود الخ) فى شرح مر الا ان يشترط نظره حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الراجح خلافا لمن زعم خلافا لنعيم يقيم الحاكم متكلما غيره مدة اعراضه فلو اراد العود لم يحتج الى تولية جديدة انتهى وفى شرح الشارح للارشاد وقضية هذا اى من شرط له النظر حال الوقف لو عزل نفسه لم ينصب بدله الحاكم انه ينزل بعزل نفسه لكن قال السبكي الذى اراده انه لا ينزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع ويرفع الامر للقاضى ليقم غيره مقامه وعليه فتولية الحاكم غيره كما مر ليس لانزاله بل لامتناعه فاذا عدا النظر له اه (قوله) ولو واقفا اى ولو كان الغير واقفا ش (قوله) ضعيف) كذا مر

مسجد المحلة والخوارزمى فى سائر المساجد

او وزاد ان ذريته مثله ضعيف (تنبيه) للسبكي افتاء طويل ان القاضى الشافعى يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط للحاكم من غير قيد

أو سكت عن نظره أو آل نظره للحاكم واستدل به بما توقف الأذرع فيه والذي ينتج من محله في وقف قبل سنة أربع وستين وسبعمائة لأن الشافعي هو المعهود حيث تدو القضاة الثلاثة إنما أحدهم من حيث الملك الظاهر وأما بعد فينبغي (٢٨٧) اناطة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي يتبادر

إليه عرف أهل ذلك المحل  
مالم يفوض الإمام نظر  
الأوقاف لغیره ومن ثم كان  
النظر في الحقيقة إنما هو  
للإمام كما صرحوا به في موضع  
وتصريحهم بالقاضي في  
مواضع إنما هو لكونه نائبه  
ومخالفة السبكي في ذلك  
مردودة ثم رأيت بأزرعة  
ذكر كلام السبكي بطوله ثم  
اعتمدته متى عاب بالقاضي  
حمل على غير السلطان للعرف  
المطرد بذلك أو بالحاكم  
تناول القاضي والسلطان  
لغوه ولا عبرة بالعرف لأنه  
فيه مضطرب فلكل  
التصرف فيه والسلطان  
تفويضه لغير القاضي قال  
السبكي وليس للقاضي أخذ  
ما شرط للناظر إلا أن صرح  
الواقف بنظره كما ليس له  
أخذ شيء من سهم عامل  
الزكاة قال ابنه التاج ومحل  
في قاض له قدر كفاية وفيه  
نظر وبحث بعضهم أنه  
لو خشي من القاضي أكل  
الوقف لجوره جاز أن هو  
بيده صرفه في مصارفه أي  
أن عرفها والأفوضه أفيقه  
عارف بها وأوصاله وصرفها  
«فرع» شرط الواقف  
لناظر وقفه فلان قدرا فلم  
يقبل النظر إلا بعد مدة  
بان استحقاقه لمعلوم النظر  
من حين آل إليه كذا قبل

أو سكت الخ) عطف على شرط (قوله أن محله) أي اختصاص القاضي الشافعي بالنظر فيما ذكر (قوله واستدل له الخ) عبارة المغني قال لأن القاضي الشافعي هو المفهوم عرفا عند الإطلاق في قبل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وإن أريد غيره فيدو وقد استقر ذلك في الديار المصرية اه (قوله إنما أحدهم) أي القضاة الثلاثة (قوله من حيث) أي حين دخول السنة المذكورة أي بعده (قوله ما جعل للقاضي) أي من غير تعيين (قوله ومخالفة السبكي في ذلك) أي التفصيل المار حيث ادعى الاختصاص للقاضي الشافعي مطلقا ولو بعد التاريخ المذكور (قوله حمل) أي القاضي (قوله أو بالحاكم) عطف على القاضي (قوله تناول) أي الحاكم (قوله ولا عبرة بالعرف) أي الغير المطرد بقريته ما بعده (قوله فلكل) أي من القاضي أو السلطان (قوله إلا أن صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بان لم يشترط لاحد فليتنامل اه سم وظاهر أن من التصريح شرط النظر لا ولاده مثلا ثم للقاضي (قوله وفيه نظر) أي في قول التاج ولعل وجه النظر أن المتبادر من إطلاق الناظر الناظر الخاص (قوله صرفه في مصارفه) أي ولو بإجارة اه ع ش (قوله وصرفها) أي صرف فيها على الحذف والإيصال (قوله فرع شرط الواقف الخ) في الروض وشرحه فان شرط أي الواقف له أي للناظر عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم إن عز له بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه اجرة استحقاقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله لأنه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولية به اه وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ أنه لا يحمل الشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر أن هذا إذا غير الناظر فان شرط شيئا لمن يكون ناظر اثم أقام هو أو الحاكم ناظر اسقط استحقاقه بعزله وعلى هذا اعني أنه لا يحمل الشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورت مسألة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقليل المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع اه سم أقول المتبادر من قول صاحب القليل لمعلوم النظر حيث لم يقل لمعلوم الناظر الأول ومن قول الشارح وإنما ينتج الخ الثاني (قوله شرط الواقف) أي لو شرط الخ و (قوله لناظر وقفه) مضاف ومضاف إليه و (قوله فلان) بدل من ناظر (قوله لمعلوم النظر) بالاضافة أي المشروط في مقابله (قوله من حين إل الخ) أي الناظر وإن لم يباشره (قوله كذا قيل) أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله وإنما ينتج في المعلوم) هل يستحق جميع المعلوم حيث تدو القدر الزائد على اجرة المثل محل تامل والأقرب الأول بالنظر لعبارة والثاني بالنظر للمعنى فلو عبر بقوله وإنما ينتج فيما زاد على اجرة المثل لكان حسنا اه

(قوله إلا أن صرح الواقف الخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بان لم يشترط لاحد فليتنامل (قوله فرع شرط الواقف لناظر وقفه الخ) في الروض وشرحه وللناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وإن زاد على اجرة المثل وكان ذلك اجرة عمله نعم أن شرطه لنفسه تقييد ذلك باجرة المثل كما مر فان عمل بلا شرط فلا شيء له فان شرط عشر الغلة اجرة لعمله جاز ثم إن عزله بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه اجرة استحقاقه ولا يبطل استحقاقه له بعزله لأنه وقف عليه فهو كاحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله أن يشترط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة ثم يولية به اه وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ أنه لا يحمل الشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض الشارط لذلك أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون اجرة ويستحقه مطلقا وظاهر أن هذا إذا عين الناظر فان شرط شيئا لمن يكون ناظر اثم أقام هو أو الحاكم ناظر اسقط استحقاقه فقوله وعلى هذا اعني أنه لا يحمل الشروط على أنه اجرة إلا إذا تعرض لذلك فان صورت المسئلة في الفرع المذكور بما إذا كان المشروط اجرة فالوجه ما قاله الشارح خلافا للقليل المذكور وإن صورت بما إذا لم يكن اجرة فالوجه القليل المذكور فليراجع (قوله كذا قيل) أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله

وإنما ينتج في المعلوم الزائد على اجرة المثل لأنه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوي لاجرة مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لأنه في مقابلة عمله ولم يوجد منه فلا وجه لاستحقاقه له (وشرط الناظر)

الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الأذرعى خلافا لا كنفاء السبكي بالظاهرة في منصرف الواقف فيعزل بالفسق أى المحقق بخلاف نحو كذب أمكن أن له فيه عذرا كما (٢٨٨) هو ظاهر وإذا العزل بالفسق فالنظر للحاكم كىأتى وقياس ما يأتى فى الوصية والنكاح

صحة شرط ذمى النظر لذمى عدل فى دينه أى ان كان المستحق ذميا (والكفاية) لما تولاها من نظر خاص أو عام (و) هى كما فى مسودة شرح المذهب أو الأهم منها كما فى غيره (الاهتداء إلى التصرف) المفوض اليه كما فى الوصى والقيم لانه ولاية على الغير وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم عند السبكي ولمن بعد غير الاهل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي ما قاله بان لم يجعل النظر للمتأخر إلا بعد فقد التقدم فلا سبب لنظره غير فقدته وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للابعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر له بعدود الاهلية إلا ان كان نظره بشرط الواقف كما افق به المصنف لقوته إذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به ولعارض مانع من تصرفه لاسباب لولايته ويؤخذ منه ان الاوجه كلام السبكي ان شرط له ذلك لرجاء عوده له وكلام ابن الرفعة إن لم يشترط له لانه لا يمكن عوده اليه فدان كالمعدوم لكن ظاهر كلامهما انه مفروض فيمن شرط له وحينئذ

سيد عمر (قوله الواقف) إلى قوله أى إن كان فى النهاية قول المتن (العدالة) أى ولو امرأة (قوله مطلقا) أى سواء تولاها الواقف أو الحاكم أم عشا وفى الجبرمى عن الشوبرى ولو اعمى وعن القليوبى ولو اعمى وخشى اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمدهم راه سم (قوله لا كنفاء السبكي الخ) اعتمده المغنى (قوله بالفسق الخ) قضيته انه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المروءة راه عشا (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن أن له فيه عذرا اه سم (قوله للحاكم) أى العادل (قوله كىأتى) أى انفاق الشرح (قوله وقياس ما يأتى فى الوصية والنكاح صحة شرط الخ) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذى موليته واضح شرح م راه سم قال عشا قوله لم لكن يرد الخ معتمد وقوله واضح وهو ان ولى النكاح فيه وازع طبعي يحمله على الحرص على تحصيل موليته دفعا للعار عنه بخلاف الوقف اه (قوله وهى) أى الكفاية مبتدأ (قوله أو الأهم منها) أى من الكفاية عطف عليه وقول المتن (الاهتداء الخ) خبر عبارة المغنى تنبيه فى ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاهتداء إلى التصرف ولذلك حذفه من الروضة كاصلها وحينئذ فطفت الاهتداء على الكفاية من عطف التفسير أو يقال افرد بالذكر لكونه المهم من الكفاية ولو كان له النظر على مواضع ثابت اهليته فى مكان ثبتت فى باقى الاماكن من حيث الامانة ولا تثبت من حيث الكفاية إلا لأن ثبت اهليته فى سائر الاوقاف قاله ابن الصلاح وهو كما قال الدميرى ظاهر إذا كان الباقي فوق ما ثبت فيه اهليته أو مثله بكثرة مصارفه وعماله فان كان أقل فلا اه معنى وقوله ولو كان الخ فى النهاية مثله (قوله المفوض) إلى قوله ويؤخذ منه فى النهاية (قوله لانه ولاية الخ) تعليل للقياس (قوله وعذروا لاهلية) عبارة المغنى فان اختلفت احداهما نزاع الحاكم الوقف منه وإن كان المشروط له النظر الواقف وقضية كلام الشيخين ان الحاكم يتولاها استقلالاً فيؤله من اراد فان النظر لا ينتقل لمن بعده إذ شرط الواقف النظر لانسان بعده إلا ان ينص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اه (قوله يكون النظر للحاكم) اعتمدهم راه سم وكذا اعتمده المغنى كما مر انفا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كارجحه السبكي لمن بعده خلافا لابن الرفعة لانه لم يجعل الخ اه (قوله الابعد فقد المتقدم) وذلك بان قال على ان النظر فيه لزيد ثم عمر ومثلا اه عشا (قوله وبهذا) أى بقوله فلا سبب لنظره الخ (قوله ولا يعود الخ) عبارة المغنى فان زاد الاختلال عاد نظره ان كان مشروطا فى الوقف منصو صاعليه بعينه كما ذكره المصنف فى فتاويه اه (قوله اذ ليس لاحد عزله) ومر عن النهاية والمغنى انه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله ان شرط له ذلك) أى شرط الواقف له النظر و (قوله وكلام ابن الرفعة ان لم يشترط له) أى بان كان متوليا من قبل الحاكم اه سيد عمر (قوله اسكن ظاهر كلامهما) أى السبكي وابن الرفعة اه سيد عمر (قوله انه مفروض) أى الخلاف (قوله فالوجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمغنى اعتماده (قوله عند الاطلاق) أو تفويض جميع الامور له اه معنى ويأتى فى الشرح مثله (قوله على الاحتياط) لانه ينظر فى مصالح الغير فأشبهه ولى اليتيم معنى قول المتن (والاجارة) أى فله ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو اجنيا حيث رأى المصلحة فى ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم يشترط الواقف السكنى بنفسه اما إذا شرط ذلك فليس للناظر الايجار بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه اه عشا (قوله إلا ان يكون) أى الناظر قول المتن (والعمارة) فى الروض وشرحه أى والمغنى نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله أو من مال الواقف وإلا فمن منافعه أى الموقوف ككسب العبد وغلّة العقار

الباطنة مطلقا اعتمدهم (قوله بخلاف نحو كذب أمكن الخ) قد يقال الكذب صغيرة فلا يفسق به وإن لم يمكن أن له فيه عذر (قوله وقياس ما يأتى فى الوصية والنكاح صحة شرط ذمى النظر لذمى) لكن يرد باشتراط العدالة الحقيقية والفرق بين هذا وصحة تزويج الذى موليته واضح شرح م راه سم (قوله يكون النظر للحاكم عند السبكي)

فالوجه ما قاله السبكي وإن قال الأذرعى فى كلام الماوردى ما يشهد لابن الرفعة (ووظيفته) عند الاطلاق حفظ فاذا الاصول والغلات على الاحتياط (الاجارة) باجرة المثل لغير محجوره إلا ان يكون هو المستحق كما مر بما فيه مبسوطا فى الوكالة فراجعه

(والعمارة) وكذا  
الاقتراض على الوقف  
عند الحاجة لكن ان شرطه  
له الواقف أو أذن له القاضي  
كافي الروضة وغيرها وان  
نازع فيه البقني وغيره  
سواء مال نفسه وغيره قال  
الغزي وإذا أذن له فيه  
صدق فيه مادام ناظرا لا  
بعد عنه (وتحصيل الغلة  
وقسمتها) على مستحقيها  
لأنها المعبودة في مثله  
ويلزمه رعاية زمن عينه  
الواقف وانما جاز تقديم  
تفرقة المنذور على الزمن  
المعين لشبهه بالزكاة المعجلة  
ولو استتاب في شيء من  
وظيفة غيره فلا جرة عليه  
لا على الوقف كما هو ظاهر  
قال السبكي وتمسك بعض  
فقهاء العصر بان وظيفة  
ذلك على أنه ليس له تولية  
ولا عزل ثم رده بان ذلك  
في وقف لا وظائف فيه  
وبان المفهوم من تفويضهم  
القسمه له أن ذلك له لكن  
للحاكم الاعتراض عليه  
فيما لا يسوغ وفي ولاية من  
هو أصلح للسبلين ونقل  
الاذرعي عن لا يحصى  
وقال انه الذي نعتقه

فاذا تعطلت منافعه فالنفقة ومؤن التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما العمارة فلا  
تجب على أحد حينئذ كمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمة انتهى اه سم على حج وظاهر  
ان مثل العمارة اجرة الارض التي بها بناء او غراس موقوف ولم تنف منافعه بالاجرة اه ع ش (قوله وكذا  
الاقتراض) الى قول المتن فان فوض في النهاية الاقوله قال الغزي الى المتن وقوله قال السبكي الى ونقل وقوله  
ويوافقه الى محل ما ذكر (قوله عند الحاجة) عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عمارته باذن  
الامام او نائبه والاتفاق عليهما من ماله ليرجع وللإمام أن يقرضه من بيت المال انتهت وخرج بالحاجة  
ما اذا تعطلت منافع العقار اذا لتجب العمارة حينئذ اه سم (قوله ان شرطه له الخ) أي شرط النظر للناظر  
الواقف حال الوقف (قوله او اذن له فيه القاضي) أي فلو اقترض من غير اذن له القاضي ولا شرط من  
الواقف لم يجوز ولا يرجع بما صرفه لتعديده به اه ع ش (قوله سواء مال نفسه) مقتضاه انه يتولى الطرفين  
حينئذ وينبغي ان يكون مثله ما لو شرط له الواقف او اذن له القاضي في الاتفاق من ماله والرجوع  
وهل له ما ذكر في صورة الاقتراض لانه اقتراض في المعنى او يتعين فيه صورة القرض الحقيقي  
بالإيجاب والقبول كما هو المتبادر محل تأمل اه سيد عمر وقوله حينئذ أي حين اقتراضه من مال نفسه وقوله  
ما ذكر أي الاتفاق من ماله وقوله لانه أي الاتفاق من ماله وقوله محل تأمل القلب الى الأول اميل (قوله  
واذا اذن له الخ) لعل المراد بالاذن ما يشمل ما لو شرط النظر له الواقف فاقترض او اتفق عند الحاجة من  
ماله (قوله لانها) أي المذكورات من الحفظ وما عطف عليه (قوله عنه الواقف) أي لقسم الغلة (قوله ذلك)  
أي ما في المتن والشرح (قوله على انه) متعلق بتمسك المتضمن معنى الاستدلال (قوله ليس له) أي للناظر من  
جهة الواقف (قوله ثم رده) أي رد السبكي ما قاله البعض (قوله بان ذلك) أي كون وظيفة الناظر ما ذكره  
المصنف وحصرها فيه (في وقف لا وظائف فيه) أي لا مطلقا (قوله ان ذلك) أي التولية والعزل (قوله وفي  
ولاية من هو أصلح الخ) الا صوب وفي ولاية غير هو الخ أي كتولية من مع وجود من هو أصلح منه للطلبة  
مدرس (قوله ونقل الاذرعي عن لا يحصى الخ) ينبغي ان يكون محل الخلاف والتردد حيث لم ينص  
الواقف على تفويض ذلك الى أحدهما ولم يكن ثم عرف مطرد في زمنه كما هو ظاهر والا فلتبج شرطه أو  
العرف المذكور بخلاف والله اعلم اه سيد عمر وعبارة الرشيدى قوله ونقل الاذرعي عن لا يحصى وقال  
الخ أي والسلام في النظر الخاص لا من نصبه الحاكم حيث النظر له وعبارة الاذرعي في محل فائدة قد يؤخذ  
من قوله أي المنهاج أن شرط الواقف النظر الخ أنه ليس للقاضي أن يولى في المدرسة وغيرها الا عند فقد  
الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له معه كما دل عليه كلامهم ولم ارنصا يخالفه اه ثم قال في محل  
بعد هذا (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشيخين هنا في انه ليس للناظر التولية في الوظائف في المدرسة  
وغيرها ظانا انه للحصر وصاروا يقولون بان التولية في التدريس للحاكم وحده وليس للناظر الخاص  
وهذا غير سديد وانتصب لنصر هذا بعض الشراح واطال القول فيه وهو الذي نعتقه وان الحاكم  
لا نظر له معه ولا تصرف الى آخر ما ذكره عنه الشارح مع زيادة فقد علمت ان الكلام في الناظر الخاص  
وكيف يتمتع تصرف الحاكم مع من هو نائب عنه مع ان النظر في الحقيقة انما هو له وانما جوزوا له الانابة  
اعتمده مر (قوله في المتن والعمارة) في الروض وشرحه فصل نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من  
حيث شرطت أو شرطها الواقف من ماله أو من مال الوقف وإلا فمن منافعه أي الموقوف ككسب العبد  
وغلة العقار فاذا تعطلت منافعه والنفقة ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن أعتق من لا كسب له أما  
العمارة فلا تجب على أحد حينئذ كمالك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمة اه (قوله عند الحاجة)  
عبارته في شرح الارشاد وله الاقتراض في عمارته باذن الامام أو نائبه والاتفاق عليها من ماله ليرجع  
وللإمام أن يقرضه من بيت المال الخ اه وخرج بالحاجة ما اذا تعطلت منافع العقار إذ لتجب العمارة  
حينئذ (قوله كافي الروضة الخ) اعتمده مر (قوله فالاجرة عليه الخ) كذا اشرح مر (قوله ونقل الاذرعي الخ)

أن الحاكم لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظرا حاطة ورعاية ثم حل افتاء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر جامعاتهم على أنه كان عرف زمنه المطرد (٢٩٠) والافجر دونه مدرسا لا يوجب له تولية ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى واعتراض

بأن المتجه ما قاله العز لا سيما في ناظر لا يميز بين فقيه وفقيه ورد بان الناظر قائم مقام الواقف وهو الذي يولى المدرس فكيف يقال بتقدمه عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لأثره لانه يمكنه ان يسأل من يعرف مراتبهم وفي قواعد العز يجب تفريق المعلوم للطلبة في محل الدرس لانه المالوف ورد بان ذلك لم يؤلف في زمننا وبان اللائق بمحاسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكر عن الامور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق وسئل بعضهم عن المعيد في التدريس بم يتخلص عن الواجب فقال الذي يقتضيه كلام المؤرخين واشعره اللفظ انه الذي يعيد للطلبة الدرس الذي قراه على المدرس ليستوضحوه أو يتفهموا ما أشكل لا انه عقد مجلس لتدريس مستقل ويوافقه قول التاج السبكي ان المعيد عليه قدر زائد على سماع الدرس من تفهيم الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الاعادة وحل ما ذكر ان اطلق نظره كما مر ومثله بالاولى ما اذا فوض اليه جميع ذلك (فان فوض اليه بعض هذه الامور لم يتعده) اتباعا

فيه لكثرة اشغاله كما هو ظاهر وهذا سقط ما في حواشي الشباب بن قاسم مع ما أردفه به شيخنا في حاشيته اه عبارة شيخه ع ش قوله أن الحاكم لا نظره معه الخ انظر لو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر رسم على حج أقول لا نظره معه ولو كان هو الذي ولاه اه (قوله معه) أي مع الناظر (قوله ثم حل) أي الاذرعى (قوله واعتراض) أي الخلل المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بان الناظر الخ) اعتمده م ر اه سم وكذا اعتمده المغنى كما يأتي (قوله بان الناظر قائم مقام الواقف) فانه قد أقامه مقام نفسه اه مغنى (قوله وهو الذي الخ) أي الناظر (قوله فكيف يقال الخ) وهذا هو المعتمد كما صوبه الزركشى وغيره اه مغنى (قوله بتقدمه) أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وسئل الخ) عبارة النهاية والاقرب أن المراد بالمعيد من يعيد للطلبة الدرس الخ (قوله عن المعيد في التدريس بم يتخلص الخ) أي حيث كان ثم معيد للدرس مقرر من جهة الواقف أو القاضي أو الناظر اه ع ش (قوله عن الواجب) أي عن العمل الواجب عليه في مقابلة معلومه (قوله أو يتفهموا ما أشكل) أي بما قرره الشيخ أو لا فلو ترك المدرس التدريس أو امتنعت الطلبة من حضور المعيد بعد الدرس استحق المعيد ما شرط له من المعلوم لتعذر الاعادة عليه اه ع ش (قوله عقد مجلس) أي عاقده (قوله ويوافقه) أي ما قاله البعض في تفسير المعيد (قوله على سماع الدرس) أي اسماعه (قوله من تفهيم الخ) بيان للقدر الزائد (قوله وعمل ما الخ) عطف عليه ويحتمل على قوله قول التاج (قوله وحل ما ذكر) أي في المتن والشرح من الوظائف (قوله كما مر) أي عقب قول المصنف ووظيفته (قوله ما اذا فوض له جميع ذلك) وقياس ما مر في الوكيل وولى الصبي انه ان قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز تفويضها لغيره والاجاز له التفويض فيما عجز عنه اولم تلق به مباشرة ولا فرق في المفوض له بين المسلمو الذي حيث لم يجعل له ولاية في التصرف في مال الوقف بل استتابه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه اه ع ش (قوله اتباعا) الى قوله نعم في النهاية والى قوله ولانه الاحوط في المغنى (قوله ما لم يكن) أي الناظر فقوله الواقف بالنصب على الخبرية (قوله نعم له رفع الامر الى الحاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو فقد الحاكم بذلك المحل أو تعذر الرفع اليه لما يخشى منه من المفسدة على الوقف فهل له الاستقلال بما ذكر أو لا محل تأمل وعلى الاول فيحتمل ان يكون هو محل كلام ابن الصباغ ما لم يثبت عنه نص بالتعميم والله اعلم اه سيد عمر ويؤيد الاول ما مر في الشرح قبيل الفرع ولكن الاحوط ان يحكم فيه عالمادينا بقرره ما ذكر (قوله فلا جرة له) قال شيخنا الزيادي بعد ما ذكر وليس له أي الناظر اخذ شيء من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا باقباضه للحاكم وهذا هو المعتمد رمى انتهى وقضية قوله للحاكم انه لا يبرأ بصرف بدله في عمارته أو على المستحقين وهو ظاهر اه ع ش ومرعته مانصه وحله ما لم يخف من الرفع الى الحاكم غرامة شيء فان خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود نادرا اه وقوله غرامة شيء أي او نزاع الوقف عن يده وقوله لم يبرأ أي في ظاهر الشرع فقط (قوله ليقرر له) أي وان كان من جملة المستحقين في الوقف اه ع ش (قوله الاقل الخ) عبارة المغنى ليقرر له أجرة فهو كما اذا تبرع الولي بحفظ مال الطفل فرفع الامر الى القاضي ليثبت له اجرة اه (قوله كولى اليتيم) قال الشيخ الظاهر هنا انه يستحق أن يقرر له اجرة المثل وان كان اكثر من النفقة وانما اعتبرت النفقة ثم لوجوبها على فرعه سواء كان وليا على ماله ام لا بخلاف الناظر اه نهاية قال ع ش قوله مر الظاهر الخ معتمد وقوله انه أي الناظر وقوله ثم أي في الولي اه (قوله ما يشتره الناظر) أي قوله أي بنية ذلك الخ

كذا شرح مر (قوله ان الحاكم لا نظره معه الخ) انظر ولو كان الحاكم هو الذي ولاه النظر (قوله ورد بان الناظر الخ) اعتمده م ر (قوله انه الذي يعيد للطلبة الخ) اعتمده م ر (قوله من تفهيم الطلبة)

للشروط وللناظر ما شرط له من الاجرة وان زاد على اجرة مثله ما لم يكن الواقف كما مر فان لم يشرط له شيء فلا اجرة له نعم له قد مناه رفع الامر الى الحاكم ليقرر له الاقل من نفقته واجرة مثله كولى اليتيم ولانه الاحوط للوقف واقى ابن الصباغ بان له الاستقلال بذلك من غير حاكم (فرع) ما يشتره الناظر من ماله او من ريع الوقف لا يصير وقفا الا ان وقفه الناظر بخلاف بدل الموقوف



المنشئ لوقفه هو الحاكم كما مر والفرق ان الوقف ثم فاته بالكلية بخلافه هنا اما ما بينه من ماله او من ريع الوقف في نحو الجدر الموقوفة فيصير وقفا بالبناء لجهة الوقف اى بنية ذلك مع البناء ومرت في بناء المسجد بموات ماله تعلق بذلك ولو شرط لبعض الموقوف عليهم النظر في حصته فللبطن الثاني منعه من ايجارها اكثر من سنة على ما اتي به الاصحح وابن عجيل لان لهم حقاً منتظراً ويرده ما مر آخر الاجارة من انفسا خبايموته فلا ضرر عليهم فيها ولو وقف ارضاً ليصرف من غلتها كل شهر كذا ففضل (٢٩١) شئ عند انقضاء الشهر اشترى به

عقاراً او بعضه ووقفه على  
الوجه فان قل الفاضل  
جمعه من شهور متعددة  
واشترى به عقاراً او بعضه  
ووقفه (والواقف عزل  
من ولاته) نائباً عنه بان شرط  
النظر لنفسه (ونصب غيره)  
كالوكيل واتي المصنف  
بانه لو شرط النظر لانسان  
وجعل له ان يسنده لمن شاء  
فاسنده لاخر لم يكن له عزله  
ولا مشاركته ولا يعود  
اليه بعدموته وبظنير ذلك  
اتي فقهاء الشام وعلوه  
بان التفويض بمثابة التملك  
وخالفهم السبكي فقال بل  
كالوكيل واتي السبكي بان  
لواقف الناظر من جهته  
عزل المدرس ونحوه اذا  
لم يكن مشروطاً في الوقف  
ولو تغير مصلحة وبسط  
ذلك لكن اعترضه جمع  
كالزركشي وغيره بما في  
الروضة انه لا يجوز للامام  
اسقاط بعض الاجناد  
المثبتين في الديوان بغير  
سبب فالناظر الخاص  
اولى واجيب بالفرق بان  
هو لاربطوا انفسهم للجهاد  
الذي هو فرض ومن ربط  
نفسه بفرض لا يجوز اخراجه  
منه بلا سبب بخلاف الوقف

قد منافي فصل احكام الوقف المعنوية عن النهاية والمغني مثله مع زيادة عن عرش الرشيدى راجعه (قوله  
المنشئ الخ) استئناف بيان ولو زاد او الاستئناف كان اولي (قوله لبعض الموقوف الخ) اى اول كل منهم  
(قوله عند انقضاء الشهر) و (قوله من شهور) اى ملا قول المتن (ولو واقف) عبارة المغني وللواقف الناظر  
عزل الخ اما غير الناظر فلا يصح منه تولية ولا عزل بل هي للحاكم (تنبيه) قد يقتضى كلامه ان له  
العزل بلا سبب وبه صرح السبكي في فتاويه اه وعبارة سم عبارة المنهج ولواقف ناظر عزل الخ وقول  
المتن عزل من ولاته اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر قال في شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بسبب والا  
فليس له عزله وان عزل لم يعزل بعيداه انتهت (قوله نائباً عنه) الى قوله ولذا قلنا لا ينفذ في المغني الا  
قوله لكن رده الى اعتمد البلقيني وما انبه عليه الى قول المتن الا ان يشرط في النهاية (قوله كالوكيل) عبارة  
المغني وشرح الرض كما يعزل الموكل وكيله وينصب غيره اه (قوله واتي المصنف بانه الخ) عبارة المغني  
ولو قال الواقف جعلت النظر لفلان وله ان يفوض النظر الى من اراد ففوض النظر الى شخص فهل يزول  
نظر المفوض او يكون المفوض اليه وكيلاً عن المفوض وفائدة ذلك انه لو مات المفوض هل يبقى النظر  
للمفوض اليه او مات المفوض اليه هل يعود للمفوض او لا يدل الاول ما في فتاوى المصنف اذا شرط الواقف  
النظر لانسان وجعل له ان يسند الى من شاء وكذلك مسند بعد مسند فاسند الى انسان فهل للمسند عزل  
المسند اليه او لا وهل يعود النظر الى المسند بعد موته او لا ولو اسند المسند اليه الى ثالث فهل الاول عزله او لا  
اجاب ليس للمسند عزل المسند اليه ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعدموته وليس له لولا الثاني عزل الثالث  
الذي اسنده اليه الثاني اه (قوله ان يسنده لمن شاء) اى بان يجعل النظر لمن يختاره اه عرش (قوله لم  
يكن له) اى للمسند (عزله) اى للمسند اليه (قوله بان التفويض) اى من الانسان المشروط له النظر الى  
الآخر اه رشيدى (قوله بان لواقف) اى الناظر اه مغني (قوله من جهته) اى لا من جهة الحاكم  
(قوله عزل المدرس الخ) خبر ان (قوله ولك رده) اى الفرق المذكور (قوله كذلك) عبارة النهاية فحكمه  
كذلك اه اى لا يجوز اخراجه منها بلا سبب (قوله ان الربط الخ) بيان لما ذكر (قوله ان الربط به)  
اى بالجهاد (كالتلبس به) اى بالتدريس (قوله والا) اى وان لم نسلم ما ذكر (فستان ما بينهما) اى بين الربط  
بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه اى والثاني اقوى من الاول (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الربط بنحو  
التدريس اقوى من الربط بالجهاد (قوله ان عزله) اى نحو المدرس (قوله بل يقدم في نظره) اى  
فيمنع عزل حيث لا شبهة له فيما فعله لنفسه اه عرش (قوله تهورا) التهور الوقوع في الشئ بقلة مبالاة انتهى  
مختار اه عرش (قوله وهو) اى خوف الفتنة (قوله مفقود في الناظر الخ) قضيته ان غير الامام من ارباب  
الولايات ينفذ عزله لارباب الوظائف الخاصة خوفاً من الفتنة لكن في كتاب القضاء التصريح بخلافه  
فليراجع وساتي في كلام الشارح اه عرش (قوله ونفوذ العزل في الامر العام الخ) مقول قال (قوله الاذان

قضيته ان المدرس ليس عليه تعميم (قوله في المتن ولواقف عزل من ولاته ونصب غيره) عبارة المنهج  
ولو واقف ناظر عزل من ولاته ونصب غيره اه (قوله في المتن عزل من ولاته) اى ولو بغير سبب كما هو ظاهر  
(قوله كالوكيل) قال في شرح الروض فاقيل انه انما يعزله بنسب والا فليس له عزله وان عزل لم يعزل

فانه خارج عن فرض الكفايات ولك رده بان التدريس فرض ايضا وكذا قراءة قرآن فنربط نفسه بهما كذلك بناء اعلى تسليم ما ذكر ان  
الربط به كالتلبس به والافستان ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقيني ان عزله من غير مسوغ لا ينفذ بل يقدم في نظره وفرق في الخادم بينه وبين  
نفوذ عزل الامام للفاضل تهورا بان هذا الخشية الفتنة وهو مفقود في الناظر الخاص وقال في شرح المنهج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب  
ونفوذ العزل في الامر العام اما الوظائف الخاصة كالاذان والامامة والتدريس والطلب والنظر ونحوه فلا يعزل اربابها بالعزل من غير سبب

كما اُفتي به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين (٢٩٢) فقال من تولى تدريسا لم يجز عزله بمثلوه ولا بدونه ولا ينزل بذلك اهـ وإذا قلنا لا ينفذ

(الخ) بدل من الوظائف الخاصة عبارة النهاية والمغنى كالإذان الخ بالكاف (قوله) كما اُفتي به كثير من المتأخرين (الخ) وهذا هو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) لم يجز عزله بمثلوه ولا بدونه (أى) ولا بأعلى منه كما علم مما مر ولعل ابن رزين انما قيد بما ذكره لانه يرى جواز عزله بأعلى منه اهـ رشيدى (قوله) إذا وثق (ببناء المفعول) (قوله) بانه الخ) أى التقيد بما ذكره (قوله) بانه لا حاصل له (أى) لانه يغنى عنه اشتراط العدالة والكفاية عبارة الرشيدى قوله بانه لا حاصل له عبارة أى التاج السبكي في التوشيح لا حاصل لهذا القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر او لم اراد علما ودنيا زائدتين على ما يحتاج اليه الناظر فلا يصح إلى آخر ما ذكره ولك ان تتوقف في قوله فانه ان لم يكن كذلك لم يكن ناظر افانهم لم يشترطوا في الناظر العلم اهـ اقول شرط الكفاية متضمن لاشتراط علم يحتاج اليه التصرف (قوله) ثم بحث (الخ) معتمدو (قوله) انه ينبغي وجوب بيانه لمستنده مطلقا (أى) وثق بعله أولا اهـ ع ش (اخذنا من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المغنى ولو ادعى متولى الوقف صرف الربيع للمستحقين فان كانوا معينين فالقول قولهم وقولهم مطالبته بالحساب وإن كانوا غير معينين فهل للامام مطالبته بالحساب أولا وجه الوجهين الاول ويصدق في قدر ما انفقه عند الاحتمال فان اتهم الحاكم حلفه والمراد كما قال الاذرعى انفاقه فيما يرجع إلى العادة وفي معناه الصرف إلى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف انفاقه على الموقوف عليه المعين فلا يصدق فيه لانه لم ياتمه اهـ (قوله) وقال (ابوزرعة الخ) ضعيف اهـ ع ش (قوله) التقيد (أى) بالوثوق بعله ودينه (قوله) وله الخ) أى للتقيد (قوله) اذ عدلته (أى) وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده (قوله) طلب المستحقون (أى) لو طلب الخ (قوله) كما اُفتي به بعضهم) عبارة النهاية كما اُفتي به الوالد رحمه الله تعالى (قوله) كتب الحديث (و) جمع الكتب ليس بقيد وكذا الحديث فيما يظهر (قوله) سماع غيره معه لها) نائب فاعل كتب والضمير ان الاولان لصاحب الخ والضمير الاخير لكتب الحديث (قوله) ان يعيره) فاعل يجب وضمير النصب للغير ومعلوم انه انما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم نقله منها واعطائه (قوله) وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهره ولورضى المستحق بغيره بما يساويه قيمة او دونه وفيه وقفة فليراجع (قوله) قيل حررت) عبارة النهاية قال الوالد رحمه الله تعالى قد قيل انها حررت اهـ (قوله) المتعامل بها الآن) وقيمتها اذ ذاك نصف فضة وثلاث وتساوى الآن اربعة انصاف فضة ونصف نصف اهـ ع ش وقوله وقيمتها أى قيمة كل درهم من الدراهم الفلوس وقوله اذ ذاك (أى) في زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكردى الديوانية هى التى يقال لها فى مصر انصاف الفضة اهـ وقوله وتساوى الآن (أى) في زمن ع ش قول المتن (الان) يشترط نظره الخ) عبارة الروض وشرحه لامن شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان له عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جنحة ثم ما ذكره (أى) الروض في التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه جواز عزله وصححه النووي لعدم صيغة شرط انتهت ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتامل وما ذكره من جواز عزل المفوض اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر له فليتامل اهـ سم وقوله لكن ينبغي تقييده الخ اعتمده المغنى والشارح والنهاية وقوله في التفويض (أى) في حالة الوقف وقوله وبحث الرافعى الخ اعتمده الشارح والنهاية كما باتى خلافا للمغنى عبارة تهو ليس له عزل من شرط تدريسه او فوضه اليه حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فانه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البغوى واقراءه لكن ينبغي كما قال شيخنا تقييده في تفويض

عزله الا بسبب فهل يلزمه يانه اُفتي جمع متأخرون بانه لا يلزمه لكن قيده بعضهم بما إذا وثق بعله ودينه ونازعه التاج السبكي بانه لا حاصل له ثم بحث انه ينبغي وجوب بيانه لمستنده مطلقا اخذا من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال ابوزرعة الحق التقيد وله حاصل اذ عدلته ليست قطعية فيجوز ان تختل وان يظن ما ليس بقادح قادحا بخلاف من تمكن علما ودنيا زيادة على ما يشترط في الناظر من تمييز ما يقدر وما لا يقدر ومن ورع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى (فرع) طلب المستحقون من الناظر كتاب وقف ليكتبوا منه نسخة حفظا لاستحقاقهم لزمه تمكينهم كما اُفتي به بعضهم اخذا من افتاء جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها ان يعيره أياها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف بما كان يتعامل به حال الوقف زاد سعره او نقص سهل تحصيله أولا فان فقد اعتبرت قيمته يوم المطالبة ان لم يكن له مثل

بعيد اهـ (قوله) كما اُفتي به كثير من المتأخرين (وهو المعتمد شرح مر) (قوله) كما اُفتي به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله) قيل حررت الخ) ممن نقله شيخنا الشهاب الرملى (قوله) في المتن الان يشترط نظره حال الوقف) عبارة الروض وشرحه لامن شرط نظره او تدريسه او فوضه اليه حالة الوقف فليس له

حيث ان الاوجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف ان لفلان من الدراهم النقرة كذا قيل حررت فوجد كل درهم منها يساوى ستة عشر درهما من الدراهم الفلوس المتعامل بها الان انتهى (الان) يشترط نظره

او تدرسه مثلا (حال الوقف) بان يقول وقت هذا مدرسة بشرط ان فلانا ناظرها (٢٩٣) او مدرسا وان نازع فيه الاستوى فليس

له كغيره عزله من غير سبب  
يخل بنظره لانه لا نظر له  
بعد شرطه لغيره ومن ثم لو  
عزل المشروط له نفسه لم  
ينصب بدله الا الحاكم كامر  
أما لو قال وقفه وفوضت  
ذلك اليه فليس كالشرط  
ولو شرطه للارشد من اهل  
الوقف استحقه الارشد  
منهم وان حجب بابه مثلا  
لكونه وقف ترتيب لانه  
مع ذلك من اهله وتردد  
السبكي فيما اذا شهدت بيته  
بارشدية زيد ثم اخرى  
بارشدية عمرو وقصر الزمن  
بينهما بحيث لا يمكن صدقها  
بأنهما يتعارضان سواء  
اكانت شهادة الثانية قبل  
الحكم بالاولى او بعده لان  
الحكم عندنا لا يمنع وقال  
ابو حنيفة لا اثر له بعد الحكم  
ثم هل يسقطان او يشتركان  
زيد وعمرو وبالثاني افي  
ابن الصلاح اما اذا طال  
الزمن بينهما بحيث امكن  
صدقها قال السبكي فقتضى  
المذهب انه يحكم بالثانية  
ان صرحت بان هذا امر  
متجدد واعترضه شيخنا  
بمنع ان مقتضاه ذلك  
ولما مقتضاه ما صرح به  
الماوردي وغيره انا إنما  
نحكم بالثانية اذا تغير حال  
الارشد الاول أى بان  
شهدت به البيعة ولو استوى  
اثنان في اصل الارشدية

التدريس بما اذا كانت جنة اه (قوله او تدرسه) الى قوله أى بان شهدت في النهاية لا قوله وان حجب الى  
وتردد قوله سواء الى ثم هل (قوله او تدرسه مثلا) اعلم ان هذا لا يناسب ما حل به المتن فيما مر من قصره على  
ما اذا ولى نائب عنه في النظر على ان مفهومه انه اذا لم يشترط تدرسه في الوقف وقرره بعده فيه حيث كان له  
ذلك بان كان النظر له ان يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما مر آتفا فليتأمل اه  
رشيدى وقد يجاب بان في المفهوم تفصيلا فلا يعاب (قوله وان نازع فيه الخ) اى في المدرس (قوله لو عزل)  
اى او فسق اه معنى (قوله كامر) اى في شرح وشرط الناظر الخ ومرة هناك ان نفوذ عزله نفسه فيه خلاف  
راجعه (قوله اما لو قال الخ) اى ولو في حال الوقف (قوله فليس كالشرط) اى فله عزله حيث شرط النظر لنفسه  
كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه لى وفوضت التصرف فيه لفلان اه ع ش (قوله ولو شرطه  
الاشد الخ) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعدلين من اولاده وليس فيهم سوى عدل نصب الحاكم آخر اى  
وجوبه وان جعله للارشد من اولاده فالارشد فائت كل منهم انه ارشدا شتركون في النظر بلا استقلال ان  
وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيئات فيها ويبقى اصل الرشدين ووجدت في بعض  
منهم اى وان كانت امرأة اختص بالنظر عملا بالبيعة فلو حدث منهم ارشده لم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشد  
حين الاستحقاق فصار مفصولا انتقل النظر الى من هو ارشده منه ويدخل في الارشد من اولاد اولاده الارشد  
من اولاد البنات لصدقه به اه وفي المعنى مثله لا قوله فلو حدث الى ويدخل وفي الروض وشرحه مثل ما في  
المعنى لا قوله ولو جعل الى وان جعله قال ع ش قوله فالارشد هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل  
به ومنه يعلم رد ما نقله سم على منج عن مقتضى إفتاء البلقيني من انه لو شرط النظر لنفسه ثم لا اولاده بعده لم  
يثبت النظر للاولاد لما فيه من تعليق ولا يتهم والولاية لا تعلق لا في الضرورى كالقضاء اه (قوله بانهما)  
عبارة النهاية فانهما بالفاء بدل الباء (قوله يتعارضان) الاولى هنا وفي قوله الآتى يسقطان التائيت (قوله  
لا يمنع) اى التعارض ش اه سم (قوله وبالثاني) اى الاشتراك (افق ابن الصلاح) وبواقفه مامر  
انفا عن النهاية والمعنى وشرح الروض كما نبه عليه سم (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد  
السبكي اه سم عبارة السيد عمر لك ان نقول انتقال الارشدية الى الثاني يتصور بترقيه فيها مع بقاء الاول  
على حاله وبقائه على حاله مع تسفل الاول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فواجه اعتراضها بمقالة  
الماوردي وغيره فليتأمل اه اقول قد يوجه الاعتراض بان القسم الاول ليس بمراد لما قدمت عن النهاية  
من أنه لو حدث منهم ارشده منه ينتقل اليه (قوله الاول) نعت الارشد (قوله فى أصله) أى أصل الرشد  
والاضافة للبيان (قوله فهل يكون) اى ذلك الو احد فقوله الناظر خبر يكون (قوله عند وجود المشاركة)

عزله ولو لمصلحة كالوقف على اولاده الفقراء لا يجوز تبديلهم بالا اعتبار لانه نظر له بعد شرطه النظر  
في الاولى لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فان عزله كما مر في مسألة النظر لكن ينبغي  
تقييده في تفويض التدريس بما اذا كانت جنة ثم ما ذكره في التفويض تبع فيه البغوى وبحث الرافعى فيه  
جواز عزله وصححه التوى لعدم صيغة الشرط اه ويستفاد منه انه ليس للواقف عزل من شرطه النظر  
ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليتأمل وما ذكره من جواز عزل المفوض  
اليه ينبغي توقف عزله من الواقف على ان يكون النظر اليه فليتأمل (قوله وتردد السبكي فيما اذا شهدت بيته  
بارشدية زيد ثم اخرى بارشدية عمرو الخ) في الروض وان جعل النظر للارشد من اولاد اولاده فثبت  
كل انه الارشد اشتركون بلا استقلال ان وجدت الاهلية فيهم لان الارشدية قد سقطت بتعارض البيتين  
فيها وبقي اصل الرشد اه قال في شرحه فصار كالواقف البينة برشد الجميع من غير التفصيل وحكمه التشريك  
واما عدم الاستقلال فكما لو وصى الى اثنين مطلقا اه (قوله لا يمنع) اى لا يمنع التعارض ش (قوله  
وبالثاني افي ابن الصلاح) كلام الروض المار بواقفه (قوله إنما نحكم الخ) ما المانع من انه مراد السبكي

وزاد أحدهما بتمييز في صلاح الدين أو المال فهو الارشد وان زادوا احد في الدين وواحد في المال فالوجه استواؤهما في شتركان ولو  
انفردوا احد بالرشديان لم يشارك في أصله غيره فهل يكون الناظر لان الظاهر ان أفعل التفضيل إنما يعتبر مفهومه عند وجود المشاركة

اولا عملا بمفهوم افعل تردد فيها السبكي ثم قال وعمل الناس على الاول (ولذا آجر الناظر) الوقف على مدين اوجبه اجمارة صحيحة (فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة) قال الامام وقد كثروا لا تعتبر جزما (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته فاشبه ارتفاع القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجمارة (٢٩٤) مال المحجور ومراة لو كان هو المستحق أو اذن له جاز اجماره بدون اجرة المثل وعليه

أى فى أصل الوصف ولا مشار كنهنا فلا مفهوم (قوله أو لا) عدل قوله هل يكون الخ (قوله وعمل الناس على الاول) ويؤيده ما مر عن النهاية والمغنى والروض مع شرحه (قوله الوقف) إلى قوله انتهى فى النهاية (قوله على معين الخ) متعلق بالوقف و(قوله وقد كثروا) أى الطالب بالزيادة ش أه سم عبارة النهاية ومحل الخلاف كما قاله الامام إذا كثرت الطالب والا الخ أه قال ع ش قوله مر إذا كثرت الطالب أى كثرة يغلب على الظن أنه إذا لم يأخذوا احد منهم اخذ الاخر أه وعبارة السيد البصرى قوله وقد كثرت أى الطالب لان كثرت تشعر بان التصرف الاول جرى على خلاف الغبطة بخلافه إذا قل لانه قد يكون زيادته حيث نذوان كثرت لخصوص رغبته فيه (قوله ومرا الخ) أى فى باب الاجارة أه رشيدى (قوله لو كان هو) أى المؤجر و(قوله أو اذن له) أى اذن المستحق للمؤجر (قوله وعليه فينبغى الخ) تقدم له فى الاجارة نقله عن ابن الرفعة نعم قوله عن الخ من زيادته هنا وكذا قوله أو اذن له وقوله لا تتقاه أى نظارة الوقف صادق بان تقاها بزوال الاهلية او بالموت للاجنى او المستحق وحيث نذو لو كان الناظر الاول اجنبا واجر به بدون اجرة المثل باذن المستحق ثم انتقل النظر إلى اجنى اخر مع بقاء المستحق الاذن فينبغى عدم الانفساخ وان اقتضى الصنيع خلافه هذا وينبغى ان يلحق بانتقال النظارة انتقال الاستحقاق من الاذن إلى غيره مع بقاء الناظر المؤجر باذن المستحق والله اعلم أه سيد عمر (قوله من ياذن له) أى اما إذا اذن له فى ذلك فلا تنسخ الاجارة بانتقال الحق له لرضاه او لا باسقاط حقه بالاذن على ما افهمه التقييد بقوله من ياذن له وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضى انفساخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر أه ع ش أقول ما قاله مبنى على ارجاع ضمير بانتقالها إلى العين الموقوفة واما على ارجاعه إلى النظارة كما مر عن السيد عمر وتفسير من قول الشارح من المستحق حال الاجارة فلا افهام ولا توقف (قوله واقتناء ابن الصلاح) إلى قوله ولودفع فى المغنى (قوله وزادت الخ) عبارة المغنى وطرات اسباب توجب زيادة اجرة المثل أه (قوله بانه يتبين بطلانها) ضعيف أه ع ش (قوله وخطوهما) أى الشاهد من (قوله حيث استمرت الخ) عبارة المغنى إذا استمر الحال الموجودة حالة التقويم التى هى حالة العقد أه (قوله تقويمه المقوم) عبارة النهاية تقويمه الصواب أه (قوله قال الاذرعى الخ) خبر افتاء ابن الصلاح عبارة النهاية ويعلم بماسياتى اخر الدعوى والبيانات ان كلامه أى ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البيينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبيينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا لانه يؤدى الخ أه (قوله والذي يقع فى النفس الخ) معتمد أه ع ش (قوله فى جميع المدة الخ) أى بالنسبة إلى جميع الخ والجار متعلق بقوله تنتهى الخ (قوله مع قطع النظر الخ) أى ومع مراعاة كون الاجرة معجلة او مقسطة على الشهور مثلا أه ع ش (قوله ولودفع الناظر للمستحق) أى او قبض المستحق الناظر (قوله رجع من استحق الخ) أى إذا لم يكن وارثا له (قوله أو لا) اعتمده مر أه سم (قوله بالعقد الخ) راجع إلى المؤجر ايضا (قوله فى الاثناء) هذا انما يظهر فى الاجرة فكان الاولى ان يزيد قوله وقبل الوطء (قوله على معين) متعلق بالوقف وقوله وقد كثرت أى الطالب بالزيادة ش (قوله واقتناء ابن الصلاح إلى قوله قال الاذرعى مشكل) فى شرح مر ويعلم بماسياتى اخر الدعوى والبيانات ان كلامه أى ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البيينة الاولى فان لم تكن كذلك لم يعتد بالبيينة الثانية واستمر الحكم بالاولى وبما قررناه اندفع كلام الاذرعى ان افتاءه مشكل جدا الخ (قوله أو لا)

فينبغى انفساخها بانتقالها  
اغيره من لم ياذن فى ذلك  
واقفاء ابن الصلاح فيما إذا  
آجر بأجرة معلومة فشهد  
اثان انها اجرة المثل حالة  
العقد ثم تغيرت الاحوال  
وزادت اجرة المثل بانه  
يتبين بطلانها وخطوهما  
لان تقويم المنافع المستقبلية  
انما يصح حيث استمرت  
حالة العقد بخلاف ما لو طرا  
عليها احوال تختلف بها  
قيمة المنفعة فانه بان ان  
المقوم لها أو لا لم يطابق  
تقويمه المقوم قال الاذرعى  
مشكل جدا لانه يؤدى إلى  
سد باب اجمارة الاوقاف  
إذ طرو التغير الذى ذكره  
كثير والذي يقع فى النفس  
اننا ننظر إلى اجرة المثل التى  
تنتهى إليها الرغبات حالة  
العقد فى جميع المدة المعقود  
عليها مع قطع النظر عما  
عساه يتجدد انتهى وهو  
واضح موافق لكلامهم  
ولودفع الناظر للمستحق  
ما آجر به الوقف مدة فوات  
المستحق اثناءها رجع من  
استحق بعده على تركته  
محصنة ما بقى من المدة وهل  
الناظر طريق لانه لا يتعين  
عليه الدفع إلا بعد مضى مدة  
يستحق بها المعلوم أو لا

لانه لا تقصير منه لاسيما و الاجرة ملكها المدفوع اليه بمجرد العقد فلم يسغ للناظر ائسا كها عنه ولا منعه  
من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به فى نظائر لذلك كما مؤجر يملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان  
احتمل سقوط بعض الاجرة وكل المهر بالفسخ فى الاثناء وكالموصى له بمنفعة دار حيا ته فآجرها مدة يملك الاجرة ويأخذها وان احتمل  
موته اثناء المدة رجع كلام رجحون والذي يتجه ان المدة ان قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر

من بقائها عنده أو عند غيره  
عليها لم يكن طريقاً وإلا  
كان ولو حكم حاكم بصحة  
اجارة وقف وإن الاجرة  
أجرة المثل فإن ثبت بالتواتر  
أنها دونها تبين بطلان الحكم  
والاجارة وإلا فلا كما يأتي  
بسطه آخر الدعاوى وأقوى  
أبوزرعة فيمن استاجر وقفا  
بشرطه وحكم له حاكم شافعي  
بموجبه وبعدم انفساخها  
بموت أحدهما وزيادة  
راغب أثناء المدة بأن هذا  
افتاء لا حكم لأن الحكم  
بالشيء قبل وقوعه لا معنى  
له كيف والموت أو الزيادة  
قد يوجدان وقد لا فلينرفع  
له الحكم بمذهبه اه وما علل  
به بمنوع وفيه تحقيق بسطته  
في أواخر الوقف من  
الفتاوى وفي كتابي  
المستوعب في بيع الماء والحكم  
بالموجب المسطر أوائل  
البيع من الفتاوى فراجع  
فانه مهم (كتاب الهبة)  
من هب مرمرورها من يد  
إلى أخرى أو استيقظ لأن  
فاعلها استيقظ للاحسان  
والاصل في جوازها بل  
ندها بسائر أنواعها الآتية  
قبل الإجماع الكتاب والسنة  
وورد تهادوا تحابوا أي  
بالتشديد من المحبة وقيل

ليرجع إلى المهر (قوله من بقائها) أي الاجرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أي الناظر (قوله وإلا كان) شامل لما إذا لم يجد إلا مستاجراً بمدة طويلة وكون الناظر طريقاً حينئذ محل نظر فليراجع (قوله ولو حكم) إلى قوله وفيه تحقيق في النهاية (قوله فإن ثبت بالتواتر الخ) مفهومه أنه لو ثبت ذلك بينة لم يحكم بالبطلان وهو ظاهر اه ع ش (قوله تبين بطلان الحكم) أي فیر الناظر ما قبضه من المستاجر إن كان باقياً وإلا فبدله من ماله إن كان صرفه في غير مصالح الوقف ومن مال الوقف إن كان صرفه في مصالحه ولو باجاره مدة طويلة حيث تعينت لتوفية ما قبضه من المستاجر الأول والكلام كله حيث لم يفسق بتعديه بالاجارة والصرف وإلا فمعلوم أنه لا يجوز له الاجارة ثانياً ولا تصح منه لانزعاله اه ع ش (قوله وبعدم انفساخها الخ) من عطف المرادف (قوله وزيادة الخ) الو او بمعنى او (قوله بأن هذا افتاء لا حكم) بل الوجه أنه حكم يتمتع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الأصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت مراره سم (قوله قد يوجدان) الأولى الأفراد (قوله فلينرفع الخ) خبر مقدم للحكم (قوله وما علل به) أي من قوله لأن الحكم الخ (قوله ممنوع) معتمد اه ع ش (قوله وفيه الخ) أي في الحكم بالموجب (قوله المستوعب الخ) بدل او عطف بيان من كتابي الخ (قوله المسطر الخ) نعت لقوله كتابي (خاتمة) لو نبتت شجرة بمقبرة فثمرتها مباحة للناس تبعاً للمقبرة وصرفها إلى مصالح المقبرة أولى من صرفها للناس لا ثمرة شجرة غرست للمسجد فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصرف الإمام عوضها لمصالح المسجد وإنما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ للقرينة الظاهرة وخرج بغرسها للمسجد غرسها مسبلة فيجوز أكلها بلا عوض وكذا أن جهلت نيت حيث جرت العادة به وتقطع الشجرة من المسجد إن رآه الإمام بل إن جعل البقعة مسجداً وفيها شجرة فللإمام قلعها وإن أدخلها الواقف في الوقف اه معنى

### (كتاب الهبة)

(قوله من هب) إلى قوله ولو قال اشترى بدرهمك خبراً في النهاية إلى قوله وقد بسطت ذلك في تاليف حافل وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله وهي هنا بالمعنى الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا إلى ومنه أيضاً وقوله إلا أن يفرق (قوله من هب مر) أي مأخوذة من هب بفتح الهاء وشد الباء بمعنى مرو في هذا الأخذ بنظر ظاهر إذا لمأخوذ من المثال الواو والمأخوذ منه من المضاعف (قوله لمرورها) أي الهبة بمعنى الموهوب ففيه استخدام (او استيقظ) عطف على مر (قوله استيقظ للاحسان) عبارة النهاية تيقظ الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وقوله تعالى وأتى المال على حبه الآية اه شرح منيج زاد المعنى وقوله تعالى وإذا حييتم الآية قيل المراد منها الهبة اه (قوله والسنة) كخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة أي ظلفها شرح منيج ومعنى قال البجيرمي قوله لا تحقرن بابه ضرب مختار أي لا تستصفرن هدية لجارتها ع ش فالمفعول محذوف وعبارة سلطان فيه نهى لكل منهما أي للمعطية وللمهدى إليها وقوله فرسن بكسر الفاء والسين وسكون الراء كافي الصحاح والقاموس وفتح السين كما في المشكاة ع ش وقوله أي ظلفها أي المشوى المشتمل على بعض لحم لأن النبي قد يرميه أخذه فلا ينتفع به اه كلام البجيرمي (قوله أي بالتشديد من المحبة) أي ويكون مجزوماً في جواب الأمر و (قوله وقيل

اعتمده مر (قوله ولو حكم حاكم بصحة اجارة الواقف وأن الاجرة أجرة المثل الخ) أجر الوقف باجرة شهدت البينة أنها اجرة المثل وحكم حاكم به ثم شهدت بينة بانها دون اجرة المثل فان كانت العين باقية بجالها بحيث يقطع بكذب الأولى عمل بالبينة الثانية وتبين غلط الأولى ونقض الحكم وإن تغيرت العين فالحكم صحيح لا يجوز نقضه ولا التفات إلى البينة الثانية هذا ملخص ما ائق به شيخنا الشهاب الرملي مر (قوله بأن هذا افتاء لا حكم) بل الوجه أنه حكم يتمتع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الأصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت مر

### (كتاب الهبة)

بالتخفيف من المحاباة وصح تهادوا فان الهدية تذهب بالضغائن وفي رواية فان الهدية تذهب وحر الصدر وهو بفتح المهملة من مافيه من نحو حقد وغيظ نعم يستثنى من ذلك ارباب الولايات (٢٩٦) والعمال فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية بتفصيله الا في القضاء وقد بسطت ذلك

في تأليف حافل ويحرم الاهداء لمن يظن فيه صرفها في معصية (التملك) لعين او دين بتفصيله الا في او منفعة على ما ياتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة وقسميهما ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب نعم هذا هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق وسياتي او اخر الايمان ما يعلم بتامله انه لا ينافي هذا فخرج بالتمليك العارية والضياقة فانها اباحة والملك انما يحصل بالازدراء والوقف فانه تملك منفعة لا عين كذا قيل والوجه انه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة الاباحة ثم رايت السبكي صرح به حيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى ولا تخرج الهدية من الاضحية لغنى فان فيه تمليكاً وإنما الممتنع عليه نحو البيع لامر عرضي هو كونه من الاضحية الممتنع فيه ذلك وبلا عوض نحو البيع كالهبة بثواب وسباق وزيد في الحد في الحياة لتخرج الوصية فان التملك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح بما لا يصح

بالتخفيف (الخ) أى ويكون أمراً ثانياً للتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني بفتح الباء كما هو القياس وما في حاشية الشيخ ع ش من انه يضمنه ما اعرف سببه اه رشيدى اقول عبارة شيخه ع ش فالباء مضمومة اه ولعلها محرفة من فالياء محذوفة (قوله بالضغائن) جمع ضغينة وهى الحقد اه ع ش (قوله وهو) اى الوحر (قوله قبول الهبة والهدية) بقى الصدقة ويبقى ما فيها ايضاً اسم (قوله ويحرم الاهداء الخ) بل الهبة بجميع انواعها معنى وسم وع ش ورشيدى (قوله في معصية) هل العبرة في ذلك باعتقاد الدافع او باعتقاد الآخذ فيه نظروا الاقرب الاول فلو وهبه أو هداه لحنى يصرفه في نبيذ كان من ذلك اه ع ش قول المتن (التمليك الخ) وكان الاولى في تعريف الهبة كما في الحاوى الصغير اى والمنهج الهبة تملك الخ فان الهبة هى المحدث عنها اه معنى (قوله على ما ياتي) اى من الخلاف في ان ما وهبت منافعه عارية او امانته والراجع منه الثاني اه ع ش (قوله وقسميهما) وهو الهبة المفتقرة الى إيجاب وقبول اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التامل انه ليس في التقديم ما يشعر بالمعنى الاعم اللهم إلا ان يقال مخالفة الاسلوب تشعر بان ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدى الى البحث عما يقتضيه فر بما ظهر للنظر انه لا رادة للمعنى الاعم اه ع ش (قوله قدم الحد) اى على المحدود (قوله على خلاف الغالب) اى من محل المحدود على الحد فان الغالب العكس بان يقول الهبة تملك بلا عوض وليس المراد انه قدم حد الهبة على احكامها كما سبق الى فهم الرشيدى فقال قوله على خلاف الغالب اى من عدم ذكره للحد بالسكينة وليس المراد على خلاف الغالب من تقديمه فيكون الغالب ذكره له لكن مؤخر اذ هذا خلاف الواقع وإن اومه كلام الشيخ ع ش في الحاشية اه (قوله نعم هذا) أى قسميهما ش اسم (قوله انه لا ينافي) أى ماسياً (هذا) اى قوله نعم هذا الخ (قوله فانها) اى الضياقة اه رشيدى (قوله بالازدراء) والراجع بالوضع في الفهم اه ع ش (قوله فانه تملك منفعة لا عين) فاطلاهم التملك انما يريدون به الاعيان اه معنى (قوله كذا قيل) وافة المعنى وقيد التملك في المتن بقوله لعين خلافاً للشارح والنهاية حيث جعله شاملاً للدين والمنفعة ايضاً (قوله لا تملك فيه) يعنى من جهة الخلق فلا ينافي ما ياتي عن السبكي (قوله من الاضحية) اى او الهدى او العقيقة اه معنى (قوله وانما الممتنع الخ) ينبغى أنه لو مات قبل اكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه اه سم (قوله الممتنع عليه) الاولى امتنع عليه (قوله نحو البيع) كالهبة بثواب اه نهاية (قوله وبلا عوض الخ) عطف على التملك (قوله وزيد في الحد الخ) وجرى على زيادة هذين القيدتين المعنى (قوله واعترضه) اى زيادة قيد في الحياة (قوله بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض ان التملك في الوصية يحصل بالايجاب ويتاخر الملك الى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق احد المتضايين بدون الآخر (قوله وتطوعا) عطف على في الحياة ش اه سم (قوله وفيه نظر الخ) والنظر قوى جدا سم على حج وقد نجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا قبل اداء المالك فاعطاه وتفرغ لما في ذمته لا تملك مبتداً وكذا يقال في النذر والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انه يجوز ان لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وانما لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الاول وإن مضى على ذلك اعوام اه

(قوله فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهدية الخ) بقى الصدقة ويبقى ما فيها ايضاً (قوله ويحرم الاهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) اى قسميهما ش (قوله انما يحصى بالازدراء) او غيره كالوضع في الفهم على الخلاف في ذلك (قوله فانه تملك منفعة الخ) فيه تأمل مع او منفعة السابق في قوله لعين او دين او منفعة (قوله وانما الممتنع عليه نحو البيع الخ) ينبغى انه لو مات قبل اكله انتقل لوارثه واطلق تصرفه فيه (قوله وتطوعا الخ) فيه ان الكفارة قد تكون تطوعاً كما بينته اول باب الكفارة (قوله وتطوعا) مطوف على في الحياة ش (قوله وفيه نظر) النظر قوى (قوله لأن كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكاً)

وتطوعا ليخرج نحو الزكاة والنذر والكفارة ورد بأن هذه لا تملك فيها بل هى كوفاء الدين وفيه نظر لأن كونها كوفائه لا يمنع ان فيها تملكاً (فان ملك) اى اعطى شيئاً بلا عوض (محتاجاً) وإن لم يقصد الثواب او غنيا



عش (قول المتن لثواب الآخرة) هل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج به مالو قصد ان الله تعالى يجازيه في الدنيا بنحو سعة الرزق او خرج بخارج الغالب محل تأمل والقلب إلى الثاني أميل اه سيد عمر اقول وقد يؤيد الاول قول المغني والاسنى خرج بذلك مالو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة اه زاد سم ومعلوم انه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة اه اى ان خلا عن الصيغة وصحيحة ان اشتمل عليها عش (قوله ايضا) اى كما انه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله وهي افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيما لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج او مع قصد الثواب بايجاب وقبول واقباض او اذن في القبض اه سم عبارة عش قوله وهي افضل الثلاثة وظاهره وان كانت لغنى بقصد ثواب الآخرة إلا ان يقال التفضيل للماهية لا يقتضى التفضيل لكل فرد من افرادها على غير ما هو عبارة السيد عمر قوله وهي افضل الخ ينبغى ثم الهدية لورود الاثار في الحظ عليها لا سيما بالنسبة للمسافر اه (قوله اذا اجتمع النقل والقصد) اى او النقل والاحتياج اه عش عبارة المغني وقد يجتمع الانواع الثلاثة فيه لو ملك محتاجا لثواب الآخرة بلا عوض ونقله اليه اكراما بايجاب وقبول اه (قوله المملك) بفتح اللام (قول المتن اكراما) ينبغى ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية سم على حج وعليه فهدية العقار ممكنة وهو مناف لقوله الا فى فلا دخل لها فيما لا ينقل اه عش (قوله لانه) اى الاكرام (قوله إلى ذلك) اى مكان الموهوب له اه عش (قوله بل احترز به عما ينقل للرشوة الخ) للسببى ان يلزم كون ذلك من الهدية غاية الامر انه هدية ورشوة ويدل عليه خبر هذا بالعمال غول ونحوه فسمهاها هدايا والاصل الحقيقة ويدخل على ما قاله السبكي ما إذا لم يكن مع قصد شىء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتا مل اه سم عبارة السيد عمر قوله او لخوف الهجو الخ قد يتوقف في كون ذلك لا يسمى هدية وكذا ما ينقل لدفع ما يتوقع من المظلة المالية واما الرشوة الحقيقية فواضح عدم اطلاق لفظ الهدية عليها ولا ينافى ما تقرر من اطلاق لفظ الهدية عدم حصول الملك حقيقة لان الكلام في مطلق الهدية لا في الصحيحة المترتب عليها الملك الحقيقي اه (قوله ايضا) اى كما انه هبة بالمعنى الاعم اه سم (قوله فلا دخل لها الخ) عبارة المغني ولا يقع اسم الهدية على العقار فان قيل قد صرحوا في باب النذر ان الشخص لو قال لله على ان اهدى هذا البيت مثلا صح وابعه وتقل ثمنه اجيب بانهم توسعوا فيه بتخصيصه بالاهداء إلى فقراء الحرم وتعميمه في المنقول وغيره

بل صرحوا بالتملك في الكفارة (قوله ايضا) اى كما انه هبة بالمعنى الاعم بقى مالو ملك غنيا بلا قصد ثواب الآخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا ان يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة ثم رايت في شرح الروض ويلزمهم اى السبكي والزركشى وغيرهما انه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه (قوله) وهي افضل الثلاثة) يقتضى ان الكلام فيها لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تملك محتاج او مع قصد الثواب بايجاب وقبول واقباض او اذن في القبض (قوله في المتن فان نقله إلى مكان الموهوب له) عبارة الروض ما يحمل غالبا الخ وفسر في شرحه الحل بالبعث ثم قال وادخل بقوله غالبا ما يهدى بلا بعث بان نقله المهدى اه وهو يفهم ان النقل لا بد منه سواء كان بيعت او بدونه بان نقله المهدى فقول الاستاذ السبكي في كنهه ولا يشترط البعث اى خصوصه بل يكفي النقل بدونه فليتا مل (قوله في المتن اكراما) ينبغى ان الدفع بلا نقل لكن بقصد الاكرام هدية (قوله بل احترز عما ينقل للرشوة) بقى مالو لم يقصد بالنقل شيئا من اكرام او رشوة وعلى ما قاله السبكي يكون دخلا (قوله بل احترز عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي ان يلزم كون ذلك من الهدية غاية الامر انه هدية ورشوة ويدل عليه خبر هذا بالعمال غول ونحوه فسمهاها هدايا والاصل الحقيقة ولو سلم فلا احتراز عما ذكر لا يتوقف على هذا التقييد بل يحصل مع التقييد بان لا يكون لنحو رشوة او خوف هجو وحينئذ يدخل ما إذا لم يكن مع قصد شىء مطلقا فان الظاهر انه من الهدية فليتا مل (قوله ايضا) كما انه هبة بالمعنى الاعم

(لثواب الآخرة) اى لاجله  
(فصدقة) ايضا وهي افضل  
الثلاثة (فان) قيل الاولى  
قول اصله وان لا يهاهم الفاء  
ان الهدية قسم من الصدقة  
نعم ايهاه انه إذا اجتمع  
النقل والقصد كان صدقة  
وهدية صحيح انتهى والذي  
رايته في نسخ الواو فلا  
اعتراض (نقله) اى المملك  
بلا عوض (إلى مكان  
الموهوب له اكراما) ليس  
بقيد وإنما ذكر لانه يلزم  
غالبا من النقل إلى ذلك  
كذا قاله السبكي وهو مردود  
بل احترز به عما ينقل للرشوة  
او لخوف الهجو مثلا  
(فهدية) ايضا فلا دخل  
لها فيما لا ينقل ولا ينافيه  
صحة نذر

اه (قوله فيما لا ينقل) اى كالعقار اه ع ش (قوله اهدائه) اى ما لا ينقل ش اه سم (قوله فالشرط هنا بمعنى الركن) عبارة النهاية فيشمل الركن كما هنا اه وهى اولى (قوله بمعنى الركن) اى الذى هو الصيغة وهى ركنها الاول و (قوله وركنهما الثانى) هو بالرفع مبتدأ وخبره العاقدان والجملة عطف على وهى ركنها الاول الذى قدرناه اه ع ش اقول والاولى عطفها على قول المصنف وشرط الهبة ايجاب الخ لانه على حل الشارح بمعنى وركنهما الاول ايجاب الخ (قوله وهى هنا) بالمعنى الثانى هذه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فى المتن وما يؤممه صنيعة من ان قول المتن ايجاب الخ خبر وهى الخ ليس بمراد لانه مع استلزامه بقاء المبتدأ فى المتن بلا خبر يخالف للواقع ولما يقتضيه ما قبله من ان الايجاب والقبول بعض اركان الهبة لاجمعها ولعل النهاية إنما أسقطها لذلك الايهام عبارة المغنى واما تعريفها بالمعنى الثانى وهو المراد عند الاطلاق فاركانها ثلاثة عاقد وصيغة وموهوب وقد اخذ المصنف فى بيان بعض ذلك فقال وشرط الهبة لتحقيق عاقدان كالبيع وهذا هو الركن الاول ولهما شروط الخ وايجاب وقبول لفظا من الناطق مع التواصل المعتاد كالبيع وهذا هو الركن الثانى الخ اه وهى ظاهرة (قوله بالمعنى الثانى) اى المذكور بقوله السابق نعم هذا هو الذى الخ اه سم قول المتن (ايجاب وقبول لفظا) قال فى التكملة هذا فى المعين اما الهبة للجهة العامة فان الغزالى جزم فى الوجيز بالصحة وتوقف فيه الرافعى ثم قال ويجوز ان يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد فيجوز تملكها بالهبة كما يجوز الوقف عليها وحينئذ فيقبلها القاضى اه وقضية الحاق الهبة للجهة العامة بالوقف عليها فى الصحة ان لا يشترط القبول اه سم وفى المغنى ويقبل الهبة للصغير ونحوه ممن ليس اهلا للقبول الولى فان لم يقبل انزل الوصى ومثله القيم وأما التركهما لاحظ بخلاف الاب والجد الكمال شفقتهمما ويقبلها السفه نفسه وكذا الرقيق لاسيده وان وقعت له اه (قوله كوهبتك ومنحتك) بالتخفيف وهذا قوله نخلتكم اه ع ش (قوله وملكتكم) زاد المغنى بلائمن اه (قوله هذا) لا يناسب كونه مفعولا لعظمتكم اى واكرمتكم بل المناسب له هذا اه سم قول المتن (لفظا) راجع لكل من ايجاب وقبول وقول الشارح واسارة معطوف على لفظا المذكور و (قوله اشترط) معطوف على قوله انعقدت ش اه سم (قوله لانها تملك الخ) يؤخذ منه امتناع الهبة للحمل وهو ظاهر لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولى له لعدم تحققه اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل انها كالبيع (قوله انعقدت بالسكنانية) هذا يشعر بان ما تقدم كله صريح وخو عليه فقد يشكل الفرق بين اطعمتك وكسوتك بل بين نحو لك هذا وكسوتك هذا وبك عظمتك واكرمتك فليتأمل وقد يقال ان تلك الصيغ اشتهرت فيما بينهم فى الهبة فكانت صريحة بخلاف هاتين الصيغتين اه ع ش اقول الاشكال قوى جدا (قوله كان الخ) ومن الكناية الكتابة اه معنى قال ع ش ومنها ما اشتهر من قولهم فى الاعطاء بلا عوض جبا فيكون هبة حيث نواها به اه (قوله او كسوتك هذا) ظاهره لو فى غير الثياب ويكون بمعنى نخلتكم اه ع ش (قوله جميع ما مر الخ) فيعتبر فى المملك اهلية التبرع وفى المملك اهلية الملك اه شرح الروض زاد المغنى فلا تصح الهبة لبهيمة ولا الرقيق نفسه فان اطلق الهبة له فهى لسيداه (قوله فيها ثم) اى فى الاركان الثلاثة فى البيع (قوله ومنه) اى بما مر (موافقة القبول الخ) ومنه الرتبة فالاعمى لا تصح هبته ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص

(قوله اهدائه) اى ما لا ينقل ش (قوله وهى) اى الهبة هنا بالمعنى الثانى اى المذكور بقوله السابق نعم هذا هو الذى ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق (قوله هذا) لا يناسب كونه مفعولا لعظمتكم بل المناسب له هذا (فى المتن ايجاب وقبول لفظا) قال فى التكملة هذا فى غير الضمنى الى ان قال وفى المعين اما الهبة للجهة العامة فان الغزالى جزم فى الوجيز فى باب اللقيط بالصحة وتوقف فيه الرافعى لكونه غير معين يعنى وتعين المتهب شرط كالشترى ثم قال ويجوز ان يقول الجهة العامة بمنزلة المسجد حتى يجوز تملكها بالهبة كما يجوز الوقف عليها وحينئذ فيقبلها القاضى اه وقضية الحاق الهبة بالوقف فى الصحة اذا كانت لجهة عامة انه لا يشترط القبول ويستثنى ايضا المرأة اذا وهبت ليلتها من ضررتها فلا يشترط قبولها على الصحيح فى الروضة فى باب اه كلام التكملة (قوله فى المتن لفظا) راجع لكل من ايجاب وقبول وقول الشارح واسارة معطوف على لفظا

اهدائه لان الهدى اصطلاحا غير الهدية خلافا لمن زعم ترادفهما ويؤيده اختلاف احكامهما وبه يندفع ما لشارح هنا (وشرط الهبة) الذى لا بد منه فى تحقق وجودها فى الخارج فالشرط هنا بمعنى الركن وركنهما الثانى العاقدان والثالث الموهوب وهى هنا بالمعنى الثانى (ايجاب كوهبتك ومنحتك وملكتكم وعظمتك واكرمتك ونخلتكم هذا وكذا اطعمتك ولو فى غير الطعام كان نقل عن النص (وقبول) كقبلت واتهبت ورضيت (لفظا) فى حق الناطق واسارة فى حق الاخرس لانها تملك فى الحياة كالبيع ومن ثم انعقدت بالكناية مع النية كلك او كسوتك هذا وبالمعاطاة على قول اختيار واشترط هنا فى الاركان الثلاثة جميع ما مر فيها ثم ومنه موافقة القبول

لايجاب خلافاً من زعم عدم اشتراطها فلوقال وهبتك هذا او وهبتك ما قبل الاول او احد الاثنين نصفه لم يصح لما تقرر ان الهبة ملحقة بالبيع اى من حيث انها عقد مالى مثله فاعطيت احكامه وان تخاف بضمها فيه كما هنا إذ المانع ثم ان الايجاب لما اشتمل على الكل المقابل بالثمن الذى ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبولاً لغير ما اوجبه من كل وجه وانما ينظروا (٢٩٩) لهذا بل سوا بينهما فى البطلان نظراً

لما هو أقوى من ذلك وهو  
الالحاق المذكور إذ لو ابطال  
هذا سرى بطلانه الى البقية  
إذ لا مرجح فوجب التعميم  
طرذا للباب فتأمل ومنه  
ايضاً اشتراط الفورية فى  
الصيغة وان لا يضر الفصل  
الا باجنبي واختلفوا فى  
وهبتك وسلطتك على قبضه  
فقبل ان سلطتك على قبضه  
فصل مضر لان الاذن فى  
القبض انما يدخل وقته  
بعد تمام الصيغة فكان  
اجنبياً وقيل غير مضر  
لتعلقه بالعقد الذى يتجه  
الثانى ثم رايت الاذرى  
رجحه ثم نظرت فى الاكتفاء  
بالاذن قبل وجود القبول  
وقياس ما مر فى مرجح الرهن  
بالرهن الاكتفاء إلا ان  
يفرق وقد لا تشترط صيغة  
كما لو كانت ضمنية كاعتق  
عبدك عنى فاعتقه وان لم  
يقبل بجانا وكما لو زين ولده  
الصغير بحلى بخلاف زوجته  
لانه قادر على تملكه بتولى  
الطرفين قاله القفال واقره  
جمع لكن اعترض بان  
كلامهما يخالفه حيث  
اشترط فى هبة الاصل تولى  
الطرفين بايجاب وقبول  
وهبة ولى غيره ان يقبلها  
الحاكم او نائبه ونقلوا

بخلاف صدقته واهدائه فيصح لا طباق الناس على ذلك وهو الوجه الذى لا ينبغي خلافه كذا بهامش وهو  
قريب ويصرح باشتراط الرؤية فى الواهب والمتهب قول المحلى فطريق الاعمى اذا اراد ذلك التوكيل انتهى  
اه عش (قوله لم يزعم عدم اشتراطها الخ) وفاقا للمغنى عبارة وهى يصح قبول بعض الموهوب او قبول  
احد الشخصين نصف ما وهب لهما وجهان او جهتها كما قال شيخى تبعاً لبعض اليمانيين الصحة بخلاف البيع  
فانه لا يصح لانه معاوضة بخلاف الهبة فاغتفر فيها ما لم يغتفر فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق  
ليس بقادح اه (قوله لم يصح) هذا احد وجهين ثانيهما الصحة فيها واعتمده مر اه سم ولعله فى غير  
النهاية والافظاهر النهاية موافق لما فى الشرح عبارة الجيرمى عن القليوبي فلو اوجب له بشيئين فقبل  
أحدهما أو شيئاً فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافاً لاخطيب فانه نقله عن والدينا المذكور اه  
وهى صريحة فى الموافقة ولكن ما مر عن المغنى وسم هو الاقرب (قوله وان تخاف بعضها الخ) اى مقتضى  
بعضها على حذف المضاف بقرينة التعليل الاتى (قوله فيه) اى عقد الهبة (قوله لهذا) اى التخلف  
المذكور (قوله إذ لو ابطال) اى الالحاق المذكور (هذا) اى بالتخلف المذكور (سرى بطلانه) اى  
بطلان الحاق (قوله ومنه) اى ما مر (قوله اشتراط الفورية الخ) اى التوصل المعتاد بين الايجاب  
والقبول اه معنى (قوله والذى يتجه الثانى) اعتمده مر اه سم (قوله فى الاكتفاء بالاذن) اى من  
الواهب كان يقول وهبتك هذا واذنت لك فى قبضه فيقول المتهب قبلت اه عش (قوله وقياس ما مر الخ)  
معتمد اه عش (قوله إلا ان يفرق) اسقطه النهاية واقتصر على ما قبله (قوله وقد لا يشترط) الى قوله  
اه فى المغنى لا لقوله نقلوا عن العبادى واقروه انه (قوله صيغة) اى التصريح بها ولا فى معتبرة تقديرها  
كما قاله المحلى فى اول البيع اه عش (قوله بخلاف زوجته) لانه قادر على تملكها الخ يؤخذ منه ان الشخص  
إذا دفع شيئاً الى نحو خادمه او بنت زوجته لا يصير ملكاً له بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ونحوه ان تاهل  
للقبول او ليه ولم يتاهل فليتنبه له فانه يقع كثير انعم ان دفع ذلك لمن ذكر لا يحتاجه له او لقصد ثواب  
الآخرة كان صدقة فلا يحتاج الى ايجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك إلا منه وقد تدل القرأتان الظاهرة على شيء  
فيعمل به اه عش (قوله قال القفال الخ) عبارة النهاية وما قاله القفال واقره جمع من انه لو زين الخ  
مردود بان كلامهما الخ اه (قوله لكن اعترض الخ) عبارة المغنى ويرد هذا قول الشيخين وغيرهما فان  
وهب للصغير ونحوه ولى غير الاب والجد قبل له الحاكم وان كان اباً او جداً تولى الطرفين فلا بد من الايجاب  
والقبول اه (قوله بايجاب وقبول) اى فلا فرق بين الزوج وولد وغيرهما فى ان التزين لا يكون تملكاً  
اه عش (قوله وهبة ولى غيره) اى الاصل عطف على هبة الاصل و(قوله ان يقبلها الخ) عطف على تولى الخ  
(قوله ونقلوا الخ) كقوله الاتى واقى الخ عطف على اعترض الخ (قوله لم يكن اقراراً) اى ولا تملكاً للابن  
اخذاً مما يأتى فى قوله والفرق الخ اه عش (قوله فانه اقرار) لاحتمال ان يكون الاجنبى او ولده الرشيد  
وكله فى شرائها وان يشترها الغير الرشيد من مال نفسه او مال المحجور عليه اه عش (قوله ولو قال الخ)  
عطف على لو غرس الخ (قوله لم يملكه) اى الابن وينبغى ان يكون كتابه كافى البيع اه عش (قوله)  
اتمى) اى كلام العبادى (قوله قال انه) اى قول القفال (قوله والسبكى الخ) عطف على الاذرى (قوله)

المذكور وقوله واشترط معطوف على قوله انعقدت ش (قوله لم يصح) هذا احد وجهين ثانيهما الصحة  
فيهما واعتمده مر (قوله والذى يتجه الثانى) اعتمده مر (قوله حيث اشترط فى هبة الاصل الخ) اعتمد

اعن العبادى واقروه انه لو غرس أشجاراً او قال عند الغرس أغرسها لابنى مثلاً لم يكن اقراراً بخلاف ما لوقال لعين فى يده اشتريتها لابنى أو لفلان  
لاجنبى فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لابنى لم يملكه إلا ان قبل وقبض له اه والفرق بان الحلى صار فى يد الصبي دون الغرس لا يجدى لان صيرورته  
فى يده بغير لفظ ملك لا يفيد شيئاً على ان كون هذه الصيرورة تفيد الملك هو محل النزاع فلا فرق ثم رايت الاذرى قال انه لا يمتشى على قواعد  
المذهب والسبكى والاذرى وغيرهما ضعفوا قول الخوارزمى وغيره ان لباس الاب الصغير حلياً يملكه اياه ورايت آخرين نقلوا عن القفال

نفسه انه لو جهز بنته بامتنعة  
بلا تملك يصدق يمينه في انه  
لم يملكها ان ادعته وهذا  
صريح في رد ما سبق عنه  
واقى القاضي فيمن بعث  
بذته وجهازها الى دار الزوج  
بانه ان قال هذا جهاز بنتي  
فهو ملك لها والافه عارية  
ويصدق يمينه وكخلع الملوك  
لاعتياد عدم اللفظ فيها  
ولا قبول كهبة النوبة من  
الضرة ولو قال اشترى  
بدرهمك خبز فاشترى له  
كان الدرهم قرضا لاهبة  
على المعتمد كما مر ( ولا  
يشترط ان ) اي الايجاب  
والقبول ( في ) الصدقة بل  
يكفي الاعطاء والاخذ لان  
كونه محتاجا او قصده الثواب  
يصرف الاعطاء للملك  
حيثذ ولا في ( الهدية ) ولو  
لغير ما كول ( على الصحيح  
بل يكفي البعث من هذا )  
ويكون كالايجاب ( والقبض  
من ذلك ) ويكون كالقبول  
لان ذلك هو عادة السلف  
بل الصحابة مع النبي صلى  
الله عليه وسلم ومع ذلك كانوا  
يتصرفون فيه تصرف  
الملاك فاندفع ما توهم انه  
كان اباحة وشرط الواهب  
اهلية التبرع والمتب  
اهلية الملك فلا تصح هبة  
ولي ولا مكاتب بغير اذن

صريح في رده الخ) قد تمتع الصراحة بحمل كلامه في البت على الرشيدة وهو غير قادر على تملكها بخلاف  
الصغيرة على ما مر له ع وشور شيدى ( قوله فيمن بعثه ) اي سواء كان الباعث رجلا او امرأة اه ع ش ( قوله  
وجهازها ) بفتح الجيم وكسر الهاء قليلة مصباح اه ع ش ( قوله فهو ملك لها ) اي مؤاخذه باقراره مر  
اه سم وع ش ( قوله والافه عارية ) وكذلك يكون عارية فيما يظهر اذا قال جهزت بنتي بهذا اذ ليس  
هذا صيغة اقرار بملك مر اه سم والفرق ان الاضافة الى من يملك تقتضى الملك فكان ما ذكره في  
مسئلة القاضي اقرار بالملك بخلاف ما هنا اه ع ش ( قوله ويصدق يمينه ) أى إذا نوزع في انه ملكها  
بهبة او غيرها اه ع ش ( قوله وكخلع الملوك ) عطف على كمالو كانت ضمنية ( قوله ولا قبول ) عطف على  
صيغة من قوله وقد لا يشترط صيغة اه سم ( قوله وكخلع ) الى قوله ولو قال في المغنى ( قوله على المعتمد )  
اعتمد المغنى ان الدرهم يكون هبة لافرضا ( قوله اي الايجاب ) الى قول المتن ولو قال في المغنى الا قوله لان كونه  
محتاجا الى المتن والى قول المتن ولو قال اربعة في النهاية الا ذلك القول وقوله ووجه خروج الى وخرج ( قوله  
لان كونه محتاجا الخ ) قضيته انه لو اتنى الامران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك اه سم  
( قول المتن والقبض من ذلك ) هل يكفي الوضع بين يديه كافي البيع ثم رابت في تجريد المزجد وفي العباب  
التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وان اخذها بغير مالوا تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمها  
وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهائها له ووضعها بين يديه سم على حج اه ع ش اقول سياتى في  
شرح ولا يملك موهوب الا بقبض اعتماد الشارح والنهاية والمغنى عدم كفاية الوضع بين يديه بلا اذن في  
الهبة بالمغنى الا اعم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وع ش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية  
الوضع المذكور ( قوله لان ذلك الخ ) عبارة المغنى كما جرى عليه الناس في الاعصار وقد اهدى الملوك الى  
رسول الله ﷺ السكوة والدواب والجوارى وفي الصحيحين كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة  
رضى الله تعالى عنها وعن ابويها ولم ينقل ايجاب وقبول والثاني يشترط ان كالهبة وحمل ما جرى عليه الناس  
على الاباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف الملاك والفروج لا تباح بالاباحة اه ( قوله والمتب اهلية  
الملك ) ( فرع ) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقة فهل يملكها الولد بوقوعها في يده  
كألو احتطب او احتش ام لا يملكها لان القبض غير صحيح فاجاب بانه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا بقبض  
وليه سم على حج فهل يحرم الدفع للصبي كما يحرم تعاطى العقد الفاسد معه ام لا لاتفاء العقد فيه نظر  
والا قرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الاباحة كتقديم الطعام للضيف فيتاب عليه فليسبح  
الرجوع مادام باقيا هذا وحمل الجواز حيث لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما ان كان ذلك يعود  
على دناءة النفس والردالة فيحرم حيث اه ع ش ( قوله فلا تصح هبة ولي ) اي من مال المولى اه سم

الا شراط المذكور مر ( قوله فهو ملك لها ) أى مؤاخذه باقراره مر ( قوله والافه عارية ) كذلك يكون عارية  
فيما يظهر اذا قال جهزت بنتي بهذا اذ ليس هذا صيغة اقرار بملك مر ( قوله وكخلع الملوك ) عطف على كمالو  
كانت ضمنية وقوله ولا قبول عطف على صيغة من قوله السابق وقد لا يشترط صيغة ش ( قوله لان كونه  
محتاجا الخ ) قضيته انه لو اتنى الامران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك ( قوله في المتن  
والقبض من ذلك ) هل يشترط الوضع بين يديه كافي البيع ثم رابت في تجريد المزجد ما نصه في فتاوى البغوى  
يحصل ملك الهدية بوضع المهدى بين يديه إذا علم به ولو اهدى الى صبي ووضع بين يديه او اخذه الصبي  
لا يملكه اه وهو يفيد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جدوا ذلك قبضا في البيع وعبارة العباب وتملك الهدية  
بوضعها بين يدي المهدى اليه البالغ لا الصبي وان اخذها اه بغير مالوا تلفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمها  
وينبغي عدم الضمان لانه سلطه عليها باهائها له ووضعها بين يديه كما يؤخذ مما سياتى في الوديعه انه لو باع  
الصبي شيئا وسله له فالتف لم يضمه لانه سلطه عليه والهبة كالبيع كما هو ظاهر والوضع بين يديه اقباض كما تقرر  
( قوله فلا تصح هبة ولي ) اي من مال المولى ( فرع ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عن رقيق تصدق عليه شخص

سيده ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مفسد كان لا تزيله عن ملكك ولا مؤقتة ولا معلقة إلا في مسائل العمري والرقبي كما قال (ولو قال) عالم بمعنى هذه الألفاظ أو جاهل بها كما اقتضاه إطلاقهم لكن استشكله الأذرعى قال وفي الروضة في (٣٠١) الكتابة عن المروزي أن قريب الإسلام

وجاهل الأحكام لا يصح تدبيره بلفظه حتى تنضم إليه نية أو زيادة لفظ هو الذي يتجه اخذاً من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه أنه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه حتى يقصده نعم لا يصدق من أتى بصريح في أنه جاهل بمعناه إلا إن دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخالطته لمن يعرف ذلك ثم رايت الأذرعى صرح به اعمرتك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلاً أي جعلتها لك عمرتك (فاذا مت فهي لورثتك) أو لعقبك (فهي) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة هبة طول عبارتها فيعتبر قبورها وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغاء الظاهر لفظه عملاً بالخبر الآتي ولا تعود للواهب بحال لخبر مسلم أيما رجل اعمر عمرى فانها للذي اعطياها لا ترجع إلى الذي اعطاها (ولو اقتصر على اعمرتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة (في الجديد) لخبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافي انتقالها لورثته فان الأملاك كلها مقدرة

(قوله ولا تصح الهبة الخ) ولا تصح الهبة لهيئة ولا لرقيق نفسه فإن أطلق الهبة له فهي لسيده اه معنى عبارة ع ش سئل شيخنا الشهاب الرملي عن رقيق تصدق عليه شخص ثوب أو دراهم مثلاً وشرط انتفاعه بهادون سيده هل يصح ذلك التصديق فإن قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمتنع على سيده اخذها منه ويجب صرفها على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الإباحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم فأجاب بأنه إن قصد المتصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن إباحة أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط اه سم على حج أقول ما ذكر من الصحة مع الشرط المذكور مشكل على ما في حج أنه لو اعطاه درهم بشرط أن يشتري بها عمامة لم يصح اه ع ش وقوله ولم يكن إباحة فيه وقفة فإن قياس ما مر عنه أنفاً في التصديق على الصبي أن يكون هناء من قبيل الإباحة لا سيما إذا احتاج إليها الرقيق ولم يصرفها سيده إليه (قوله) كان لا تزيله الخ) وكشروط أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما لو دفعه ليشتري به ذلك من غير تصريح بالشرط فإنه يصح ويجب عليه شراء ما قصده الدافع قال شيخنا الزيادي ومثل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا فإن دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً وإن قصد التبسط المعتاد صرفه كيف شاء اه ع ش وقوله كما صرح به حج أي فيما يأتي قبيل قول المصنف وللأب الرجوع في هبة ولده (قوله أو جاهل بها) الأولى التذكير (قوله بلفظه) أي التدبير (قوله أو زيادة لفظ) يدل على أنه أراد إعتاقه بعد الموت اه ع ش (قوله أنه لا بد من معرفة معنى اللفظ) أي فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مراداً اه ع ش (قوله أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إن نالم ياخذوا في المعنى قول المتن (فاذا مت) بفتح التاء اه معنى (قوله طول) أي الواهب (قوله وتكون لورثته) عبارة المعنى فاذا مات كانت لورثته فإن لم يكونوا فليت المال ولا تعود للواهب بحال اه (قوله ولا تختص بعقبه) أي بل تشمل جميع الورثة كالآعام والأخوة اه ع ش (قوله أيما رجل) بالجرو والرفع والأول واضح والثاني يدل من أي وما زائدة لتوكيد الشرط اه شرح الأعلام لشيخ الإسلام اه ع ش (قوله هو هبة) الأنسب لما قبله هي بالتأنيث وكذا يقال في نظيره الآتي (قوله وجعلها له الخ) أي الذي أضمنه قوله أعمرتك اه رشدي (قوله إنما العمري) أي التي يقتضى لفظها أن يكون هبة اه ع ش (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله إنما ياخذوا (قوله أو جعلتها) إلى قوله ووجه خروج في المعنى لإقوله إن كنت مت وقوله وإن

بصدقة كثوب أو دراهم وشرط المتصدق انتفاعه بهادون سيده هل يصح التصديق فإن قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمتنع على سيده اخذها منه ويجب صرفها على الرقيق وإن قلتم لا يصح فهل لذلك حكم الإباحة حتى يجوز للعبد أن يلبس الثوب وينتفع بالدرهم ويمنع ذلك على السيد فأجاب بأنه إن قصد المتصدق نفع الرقيق بطلت ولم تكن إباحة أو السيد أو أطلق صح ويجب مراعاة ذلك الشرط كما لو أوصى لدابة بشيء وقصد صرفه في علفها ولا يؤثر فيها شرط انتفاعه بهادون سيده لأن كفايته على سيده فهو المقصود بالصدقة اه وسئل أيضاً عن شخص بالغ تصدق على ولد يميز بصدقة ووقعت الصدقة في يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها في يده كالأحوط أو احتش أو نحو ذلك أم لا يملكها لأن القبض غير صحيح وقد قالوا في نثار الولية أنه لو أخذه أحد مملوكه هل نثار الولية يكون فائده معرضاً عنه إرضاء صاحبتي يكون له الرجوع فيما أعطاه للصبي والحال أن الصدقة صدقة تطوع أم لا فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه إلا بقبض وليه والفرق بينه وبين مملوكه للشارع واضح اه (قوله والذي يتجه اخذ الخ) كذا شرح مر (قوله لأنه قاله بحسب اجتهاده) ولا يعارضه حديث أبي داود الآتي (قوله والحق به السبكي الخ) كذا

بحياة المالك وكانهم إن نالم ياخذوا بقول جابر رضي الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها لأنه قاله بحسب اجتهاده (ولو قال) اعمرتك هذه أو جعلتها لك عمرتك والحق به السبكي وهبتك هذه عمرتك (فاذا مت عادت إلى) أو إلى ورثتي إن كنت مت (فكذا) هو هبة (في الأصح) الغاء للشرط الفاسد وإن ظن زومه لا إطلاق الأخبار الصحيحة

ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافي لمقتضاه الا هذا ووجه خروج هذا عن نظائره بتوجيهات كلها مدخولة كما يعلم بتأملها وخارج بعمر كعمرى أو عمر يزيد فبطل لانه تأقيت حقيقة اذ قيموت هذا أو الاجنبى أو لا (ولو قال أرقبتك) هذه من (٣٠٢) الرقوب لان كل واحد يقرب موت صاحبه (أو جعلتها الرقبي) واقتصر على ذلك أو ضم

اليه ما بعداى التفسيرية في قوله ( اى ان مت قبلى عادت الى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم ) فعلى الجديد الاصح تصح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها والقبض وذلك لخبر ابي داود والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا فن أرقب شيئا او اعمره فهو لورثته اى لا ترقبوا ولا تعمروا طمعا في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث وبمحت السبكي تحريمها لهذا النهي وان صحاحا لحديث اخر وفيه نظر بل يؤخذ من احاديث الصحة لان الاصل فيما صح جواز فعله ان النهي للتنزيه (وما جاز بيعه جاز) لم يؤثته ليشا كل ما قبله او لان تأنيث فاعله غير حقيقى (هبة) بالاولى لانها اوسع نعم المنافع يصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجهان احدهما انها ليست بتمليك بناء على ان ما وهبت منافعة عارية وقضية كلامهما كما قاله الاسنوى ترجيحه وبه جزم الماوردى وغيره ووجه الزكشى ثانيهما انها تمليك بناء على ان

ظن لزومه (قوله عدلوا به) اى هذا الشرط (قوله الا هذا) اى العمرى والرقبي وعلى هذا فكل ما قبل فيه يصح العقد ويلغو الشرط يجب فرضا فيما لا يكون الشرط منافيا للعقد اه ع ش (قوله وخارج) الى قوله وذلك لخبر فى المغنى (قوله بعمر ك) اى المذكور معنى فى بعض الصيغ المتقدمة وصراحة فى بعضها كجعلتها لك عمر ك (قوله هذه من الرقوب) الى قول المتن و هبة الدين فى النهاية الا قوله وبمحت السبكي الى المتن وقوله وفى ذلك بسط ذكرته فى شرح الارشاد وقوله بناء على أنه ملكه وقوله والا فهو وقوله وفارق الى وكذا (قوله يرقب) بابه دخل انتهى مختاراه ع ش (قوله واقتصر الخ) نعم ان عقدها اى الرقبي بلفظ الهبة كوهبتها لك عمر ك احتيج للتفسير المذكور اه معنى (قوله ما بعداى الخ) اى او اى وما بعدها كما هو ظاهر اه سم (قوله لورثته) اى المتب (قوله وبمحت السبكي الخ) اقره المغنى (قوله للتنزيه) اول الارشاد اه سم عبارة السيد عمر اول الارشاد والنصيحة حتى لا يقع الآتى بهما فى الندامة فانه يتوهم العود ولا عود لانهما فى حد ذاتهما مذمومان شرعا بوجه من الوجوه بل حيث صدران عارف بهما وبما استقر عليه حكمهما شرعا وانهما من جملة افراد الهبة التى حكمها النذب كما مر اول الباب واتى بهما تقر بالالى الله تعالى امثالا للامر السندى كان مثابا عليهما فتأمل حقه التامل حتى يظهر لك التفاوت بينه وبين قول الشارح ان النهي للتنزيه والله اعلم بحقيقة الحال اه (قوله لم يؤثته) الى قوله وقد يقال فى المغنى الا قوله فلا تلزم الى وما فى الذمة وقوله والمريض الى والولى (قوله اولان الخ) اى او نظرا للمعنى الهبة من كونه تمليك او عقدا اه سم (قوله انها ليست) اى هبة المنافع (قوله بناء على الخ) مع قوله الآتى بناء على الخ من فوائد الخلاف اه سم (قوله امانة) وهو الراجح اه ع ش (قوله ووجه جمع الخ) وهو الظاهر معنى واقفى به الى الدرحة الله تعالى نهاية (قوله وعليه) اى على كونهما تمليك (قوله وهو بالاستفتاء الخ) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير سم على حج اقول ويؤخذ منه ايضا للبالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المتب المنفعة بقبض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالاجارة وغيرهما اه ع ش (قوله وما فى الذمة) اى الموصوف فى الذمة (يصح الخ) عطف على جملة المنافع يصح الخ (قوله لاهبته) وسياق هبة الدين (قوله وان عينه) اى ما فى الذمة (قوله يجوز بيعهما) اى بيع الاول لمال موليه والثانى لما فى يده (قوله لاهبتهما) وقد تقدم هذا فى شرح والقبض من ذلك (قوله لاهبتها ولو للرتين) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتقها المعسر بالنسبة للرتين وكذا غيره باذنه فليتا مل اه سم عبارة ع ش فى عدم صحة هبة المرهونة من المعسر للرتين نظر لان العتق انما امتنع من المعسر لما فيه من التفويت على المرتين بغير اذنه وقوله للهبة متضمن لرضاءها هو اشارة الرشى الى الجواب بما نصه قوله ولو من المرتين اى لما فيه من ابطال حق العتق وانما جاز البيع وان تضمن ذلك لتعينه طريقا لوفاء الحق الذى تعلق برقبته

شرح مر (قوله ما بعداى) اى او اى وما بعدها كما هو ظاهر (قوله ان النهي للتنزيه) أو انه للارشاد (قوله اولان تأنيث فاعله غير حقيقى) اى او نظرا للمعنى الهبة من كونه تمليك او عقدا (قوله بناء على ان ما وهبت منافعه امانة) هذا مع قوله السابق عارية من فوائد الخلاف (قوله ووجه جمع الخ) واقفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهو بالاستفتاء لا بقبض العين) يؤخذ منه انه لا يؤجر ولا يعير سم (قوله وما فى الذمة يصح بيعه لاهبته) وسياق هبة الدين (قوله فوهبتك الخ) كذا اشرح مر (قوله لاهبته) هذا مجرى فى غير الوارث وان اختلفت وصيتهما (قوله لاهبتها ولو للرتين) فيه نظر فى الاولى وهى ما اذا اعتقها معسر بالنسبة للرتين وكذا غيره باذنه فليتا مل

ما وهبت منافعه امانة ووجه جمع منهم ان الرفعة والسبكي والبقينى وعليه فلا يلزم الا بالقبض وهو بالاستفتاء لا بقبض العين اه وفارقت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجارة والتصرف فى المنفعة وفى ذلك بسط ذكرته فى شرح الارشاد وما فى الذمة يصح بيعه لاهبته فوهبتك الف درهم فى ذمتى باطل وان عينه فى المجلس وقبضه والمريض يصح بيعه لو ارثه بضمن المثل لاهبته بل يكون وصية والولى والمكاتب يجوز بيعهما لاهبتهما والمر هو نداء اعتقها معسر أو استولدها يجوز بيعها للضرورة لاهبتها ولو للرتين



وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة أمر خارجي في العاقد او طرفي المعقد عليه (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومغصوب)  
غير قادر على انتزاعه (وضال) وأبق (فلا) تجوز هبته بجماع ان كلا منهما تملك في الحياة ولا يرد خبرن وأرجح لان الرجحان المجهول وقع تابعا  
لمعلوم على ان الذي يتجه ان المراد بارجح تحقق الحق حذر من التساهل فيه ولا قوله صلى الله (٣٠٣) عليه وسلم للعباس رضى الله عنه في المال

الذي جاء من البحرين بناء  
على انه ملكه خذ منه  
الحديث لان الظاهر ان  
ما ذكر في المجهول إنما هو  
في الهبة بالمعنى الاخص  
بخلاف هديته وصدقته  
فيصحان فيما يظهر واعطاء  
العباس الظاهر انه صدقة  
لاهبة ولا فهو لكونه من  
جملة المستحقين وللعطى  
ان يفاوت بينهم (الا) في  
مال وقف بين جمع للجهل  
بمستحقه فيجوز الصلح بينهم  
فيهم على تساوي تفاوت  
للضرورة قال الامام ولا بد  
أن يجري بينهم تواهب  
ولبعضهم اخراج نفسه من  
البين لكن ان وهب لهم  
حصته على ما قاله الامام أيضا  
بخلاف اغراض الغانم أي  
لانه لم يملك ولا على احتمال  
بخلاف هذا ولولي محجور  
الصلح له بشرط ان لا ينقص  
عما يده كما يعلم بما يأتي قبيل  
خيار النكاح والافيما إذا  
اختلف متاعه بمتاع غيره  
فوهب احدهما نصيبه  
لصاحبه فيصح مع جهل  
قدره وصفته للضرورة والا  
فيما لو قال لغيره أنت في حل  
بما تأخذ او تعطى او تأكل  
من مالي فله الاكل فقط لانه  
اباحة وهي تصح بمجهول

اه (قوله وقد يقال الخ) لا يظهر فيما في الذمة سم وعش (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الجزم  
بعدم الصحة غاية الامر أنه يسوغ ترك الاستثناء اه سم (قوله أمر خارجي) انظر ما وجهه في الاولى  
اه رشيدى وعبرة عش انظر ما هو فيما لو وهب شيئا في الذمة حيث قلنا بطلانه اه (قوله تحقق الخ)  
بصيغة الامر او المصدر او المضارع وعلى كل هو خبر ان (قوله ان ما ذكر الخ) اي في المتن (قوله انما هو)  
خبر انما ذكر الخ والجملة خبر ان الظاهر الخ (قوله بالمعنى الاخص) وهو الهبة المتوقعة على ايجاب وقبول  
اه عش (قوله بخلاف هديته الخ) أي المجهول (قوله فيصحان) الاولى التأنيت (قوله الظاهر انه الخ)  
الجملة خبر واعطاء الخ (قوله ولا) اي وان لم يكن صدقه اه رشيدى والظاهر ان المراد وان لم يكن  
المال المذكور مالا له صلى الله عليه وسلم بل لبيت المال (قوله فهو لكونه الخ) حاصله اننا اذا قلنا ان ما يأتي  
له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا انه حق بيت المال فالعباس من جملة  
المستحقين له وللامام ان يفاضل بينهم في الاعطاء بحسب ما يراه عش ورشيدى (قوله في مال) الانسب  
لما يأتي اسقاط في ثم هو الى قوله قاله العبادي في المغنى لا قوله وللبعضهم الى بخلاف اعراض وقوله ولولى الى  
ولى فيما اذا اختلط (قوله وقف الخ) كالمو خلف ولدين احدهما خشي اه مغنى (قوله أي لانه لم يملك) اي  
فلا يحتاج الى الهبة لانه الخ (قوله ولا على احتمال) واي لا على يقين ولا على احتمال (قوله ولولى محجور  
الصلح له) اي فيما هو موقوف بينه وبين غيره للجهل بحصته منه اه رشيدى (قوله بشرط ان لا ينقص  
عما يده) حاصل هذا الشرط ان المحجور تارة يكون يده شيء من ذلك الموقوف وتارة لا فان كان يده شيء  
منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان اليد دليل الملك ولا يجوز للولى التبرع بملك المحجور وان لم يكن في يده  
منه شيء عجز الصلح بلا شرط لا تنفاء ذلك المحذور فلا توقف فيه خلافا لما في حاشية الشيخ عش اه رشيدى  
(قوله اذا اختلط الخ) عبارة المغنى اذا اختلط حمام برجين فوهب الخ ومثل ذلك مالو اختلطت خطته بخطة  
غيره او متاعه بمتاع غيره او ثمرته بشجرة غيره اه (قوله فله الاكل فقط) ينبغى ان يا كل قدر كفايته وان  
جاوز العادة حيث علم المالك بحاله والا امتنع اكل ما زاد على ما يعتاد مثله غالبا لانه اه عش (قوله لانه  
اباحة الخ) تعليل لاصل حل الاكل ولا امتناع غيره اه رشيدى قال عش كان الاولى ذكر هذه المسئلة  
بغير صورة الاستثناء كان يقول ولو قال أنت في حل الخ الا ان يقال هو بالنظر لما ياكله هبة صورة اه (قوله  
لا يزيد) اي لا بقرينة (قوله على عنقود) اي لا كل بدليل ما قبله وما يأتي عن الانوار وهل نظير العنقود  
الرجون فيما لو قال خذ من ثمر نخلي ماشئت سم على حجة اقول الظاهر الفرق لكثرة ما يحمله الرجون  
وحينئذ يقتصر على ما يغلب على الظن مساحمة مالكة به اه عش (قوله واستشكل) اي ما قاله العبادي  
من أنه لا يزيد على عنقود اه عش (قوله ويرد) أي ذلك الاستشكل (قوله وظاهره) اي افتاء الفقهاء  
(قوله وما قاله الفقهاء) اي من انه لا يزيد على عنقود (قوله عندها) اي الاباحة (قوله لم تحصل الاباحة)

(قوله وقد يقال الخ) في اطلاقه ما فيه ولا يظهر فيما في الذمة (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم  
الصحة غاية الامر انه يسوغ ترك الاستثناء (قوله لان الظاهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيجوز الصلح بينهم  
الخ) كذا شرح مر (قوله فله الاكل فقط) ما قدره (قوله لانه اباحة) فكيف يعد من المستثنيات بما الكلام  
فيه وهو الهبة (قوله لا يزيد على عنقود) اي لا بقرينة (قوله لا يزيد على عنقود) اي لا كل بدليل ما قبله وما  
يأتي عن الانوار وهل نظير العنقود فيما لو قال خذ من ثمر نخلي ماشئت الرجون (قوله ولم يعلم المسيح الجميع)

بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادي قال وفي خذ من عنب كرمى ماشئت لا يزيد على عنقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويرد بان  
الاحتياط المبنى عليه حق الغير اوجب ذلك التقدير وأفتى الفقهاء في أبحث لك ان تأخذ من ثمار بستانى ماشئت بانه اباحة وظاهره ان له أخذ  
ما شاء وما قاله العبادي أحوط وفي الانوار لو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي من العنب فله أكله دون بيعه وحمله واطعامه لغيره وتقتصر  
الاباحة على الموجود أي عندها في الدار والكرم ولو قال أبحث لك جميع ما في داري أكله واستمالا ولم يعلم المسيح الجميع لم تحصل الاباحة اه

وبعض ما ذكره في فتاوى البغوي وقوله (٣٠٤) وتقتصر الخ موافق للكلام القفال لا العبادي وما ذكره آخر الايتاني ما مر من صحة الاباحة

بالمجهول لان هذا مجهول من كل وجه بخلاف ذاك وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد ولا (حتى الحنطة ونحوها) من المحقرات فانه يمتنع بيعها لاهبتها اتفاقا كما في الدقائق فيبحث الرافعي انه لا تصح هبتها ضعيف وان سبقه إليه الامام اذ لا محذور ان يتصدق الانسان بالمحقر كما في الخبر وفارق نحو الكلب بان هنا ملكا اذ غير المتمول مال مملوك كما صرحوا به لاثم على انه نص في الام على صحة هبته وكذا جلد نجس على تناقض فيه في الروضة جمع بينه بحمل الصحة على معنى نقل اليد كما صرحوا به في الكلب وعدمها على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس والجلد الاضحية ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة واللاحق التحجر لا يصح نحو بيعه وتصح هبته اي بمعنى نقل اليد ايضا حتى يصير الثاني أحق به وكذا اطعام الغنمة بدار الحرب فن اطلق صحة هبته يتعين حمله على ان المراد بها نقل اليد لتصريحهم بانه مباح لهم لا مملوك والا الثمر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع والالهبة ارض مع بذر او زرع لا يفرد بالبيع فتصح في الارض لا تنفاه

أي فيمتنع عليه أخذ شيء مما لم يعلمه المبيع اه ع ش (قوله في فتاوى الخ) خبر وبعض الخ (قوله موافق للكلام القفال) قد يقال لا موافقة لواحد منهما لاختلاف المسئلتين لان مسئلتها مصورة بمن التبعية المصرحة بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وايضا فكل كلام كل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة ع ش قد يقال ما هنا لا يخالف كلام العبادي ايضا لان من في مسئلة العبادي يمنع من الاستيعاب فعمل معها بالا احتياط بخلاف مسئلتنا فان ما المعبر بها فيها من صيغ العموم فتصدق بالجميع اه وعبارة السيد عمر يظهر ان ما قاله القفال واقتضاه اطلاقه واطلاق الانوار هو الافة لاسيما اذا توفرت القرائن على مطابقة السريرة للظاهر بخلاف ما اذا دلت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التجمال الظاهري فالأقتصار حينئذ على ما قاله العبادي والله أعلم اه (قوله وما ذكره) اي صاحب الانوار (آخر) اي من قوله ولو قال اجبت الخ (قوله بمجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما مري ليس كذلك نظرا اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الاوجه مر اه سم قول المتن (ونحوها) بالجر عطف على الحنطة اه ع ش هذا على ما في النهاية من عدم ثنية الضمير واما على ما في الشرح والمغنى من ثنيته فيتمنع عطفه على حتى الخ (قوله من المحقرات) الى قوله وان سبقه في المغنى (قوله بيعها لاهبتها) اي المحقرات وكذا ضمير هبتها الآتية ويحتمل ان الضمير عائد إلى حتى الخ ونحوهما او الى نحوهما فانظر الماصدق عليه النحو من الافراد وعبارة المغنى بضمير المثني ووجهه ظاهر (قوله وفارق) اي المحقر او نحو حتى الحنطة (نحو الكلب) اي من النجاسات حيث جازية الاول دون الثاني (قوله على صحة هبته) اي الكلب (قوله وكذا) الى المتن في المغنى لا قوله ولا جلد الى واللاحق (قوله وكذا) اي مثل الكلب (قوله جلد نجس) بالتوصيف (قوله جمع بينه) اي بين ما في الروضة من الكلامين المتناقضين (قوله وعدمها) اي وحل عدم الصحة (قوله جلدا الاضحية الخ) عبارة المغنى والنهاية صوف الشاة المجمعولة اضحية ولبنها اه (قوله بخلاف التصديق به الخ) هذا يقتضي ان الكلام في الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر اه سم (قوله مباح لهم) اي للغائبين ماداموا في دار الحرب اه معنى (قوله ونحوه) كالزروع الاخضر قبل بدو صلاحه اه ع ش (قوله من غير شرط قطع) أي ويحصل القبض فيه بالتخلية ويكلف المتب قطعها لاحتياجه طلبه الواهب وان لم يكن منتفعا به ولا يجبر الواهب على ابقائه بالاجرة اه ع ش (قوله لا يفرد بالبيع) كالقمح في سنبله لكنه يشكل بالزروع قبل بدو صلاحه فانه اذا وهب مع الارض جاز وان لم يشرط قطعه على ما فهمه قوله ولا الثمر ونحوه الخ ع ش وسم (قوله فتصح في الارض) اي دون البذر والزروع اه ع ش عبارة المغنى فان الهبة تصح في الارض وتفرق الصفة هنا على الارجح والجهالة في البذر لا تنصرف في الارض اذ لا ثمن ولا توزيع اه (قوله فيهما) أي الارض والبذر او الزرع اه سم (قوله المستقر) الى قول المتن باطلا في النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاعتياض

الخ انظره مع قوله السابق وهي تصح بمجهول ثم رأيت ما ياتي وفيه ما فيه (قوله موافق للكلام القفال الخ) قد يقال لا موافقة لواحد منهما لاختلاف المسئلتين لان مسئلتها مصورة بمن التبعية المصرحة بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلته وايضا فكل كلام كل واحد منهما صالح لارادة اقتصار الاباحة على الموجود بل هو قياس ما ذكره في الانوار (قوله لان هذا مجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما مري ليس كذلك نظر (قوله وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد) وهو الاوجه مر (قوله لاهبتها) ظاهر ان هذه الهبة مملوكة مع عدم تمول المملوك (قوله بخلاف التصديق به) هذا يقتضي ان الكلام في الهبة بالمعنى الاعم وفيه نظر (قوله ونحوه) يدخل فيه الزرع وفي الروض فتجوز هبة ارض مزروعة مع زرعها واحدها دون الآخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع اه قال في شرحه ذكر عدم شرط القطع من زيادة وهو ان صح انما يصح في هبة الزرع وحده اه وقوله ان صح اشارة الى منع قوله انما يصح الخ كان لان بيع الارض وحدها لا يتصور فيه هذا الشرط وبيع الزرع قبل الصلاح مع الارض لا يحتاج فيه لهذا

(إبراهيم) فلا تحتاج إلى قبول نظر اللامعنى (و) هبته (لغيره) أى المدين (باطلة فى الأصح) بنام (٣٠٥) على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغير

من هو عليه أما على مقابله  
الأصح كما مر فتصح هبته  
بالأولى وكأنه فى الروضة  
لأنما جرى هنا على بطلان  
هبته مع ما قدمه أنه يصح  
بيعه اتكالا على معرفة  
ضعف هذا من ذلك  
بالأولى كأنه يقرر على الصحة  
قيل لا تلزم إلا بالقبض  
وقيل لا تتوقف عليه فعليه  
قيل تلزم بنفس العقد وقيل  
لا بد بعد العقد من الأذن  
فى القبض ويكون كالتحلية  
فما لا يمكن نقله والذي  
يتجه الأول اخذنا من  
اشتراطهم القبض الحقيقى  
هنا فلا يملك إلا بعد قبضه  
بأذن الواهب وعلى مقابله  
لوالد الواهب الرجوع فيه  
تزيلا له منزلة العين ولو

تبرع موقوف عليه بحصته من  
الأجرة لا آخر لم يصح لأنها  
قبل قبضها أما غير مملوكة له  
أو مجهولة فإن قبض هو أو  
وكيله منها شيئا قبل التبرع  
وعرف حصته منه ورآه هو  
أو وكيله وأذن له فى قبضه  
وقبضه صح والإفلا ولا  
يصح إذنه لجأبى الوقف أنه  
إذا قبضه يعطيه للتبرع  
عليه لأنه توكيل قبل الملك  
على أنه فى مجهول وإنما صح  
تبرع أحد الورثة بحصته  
لأن محله فى أعيان رآها  
وعرف حصته منها (ولا  
يملك) فى غير الهبة الضمنية

عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول والظاهر أن التقييد بالمستقر لما ذكره من  
الخلاف فى هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فإنه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعا والافتحوم  
الكتابة يصح الإبراء منها فينبغى صحة هبتها للمكاتب أعش قول المتن (إبراهيم) قضيت أنه هبة الدين صريح فى  
الإبراء وهو كذلك وإن قال فى الذخائر أنه كناية نعم ترك الدين للدين كناية إبراء مغنى ونهاية قال عش  
قوله نعم ترك الدين الخ كان يقول تركته لك أو لا أخذه منك فلا يكون ما أطلبه منك كناية إبراء لا تنفاه ما  
يدل عليه أه عبارة القليوبى قوله إبراء أى صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك (قوله) فلا يحتاج  
الخ كذا فى المغنى قول المتن (باطلة فى الأصح) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية والمغنى وإن قلنا  
بصحته يبعه أه سم (قوله) فتصح هبته الخ اعتمده الطيلاوى أه سم وكذا اعتمده المنهج خلافا للنهاية والمغنى  
كامر (قوله) لا تتوقف أى الهبة أى لزومها (قوله) الأول أى توقف الزوم على القبض (قوله) وعلى مقابله  
ينبغى وعليه أيضا إذا قبضه بأذن الواهب كفى سائر هبات الأعيان أه سم (قوله) ولو تبرع) إلى قول المتن  
ويسن فى النهاية لإقوله منها شيئا إلى وأذن له وقوله وكذا نحو الأكل إلى وإن كان فى يد المتهب وقوله نعم  
يكفى إلى وليس للحاكم (قوله) ولو تبرع الخ (فرع) تمليك المسكين أى مثلا الدين الذى عليه أو على غيره  
عن الزكاة لا يصح لأن ذلك فيما عليه أبدال وهو لا يجوز وفيما على غيره تمليك وهو لا يجوز أيضا مغنى ونهاية  
أى فطريقه أن يدفعها إليه ثم يسردها منه بدل دينه عش (قوله) موقوف عليه الخ ظاهره ولو معينا  
منحصرا وبعد الأيجار وتعيين الأجرة وفى عدم الصحة حينئذ توقف وقد تقدم أن الموقوف عليه المعين  
يملك الأجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ فالوجه أنها إن كانت فى يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها  
صح التبرع بها وإن كانت فى ذمة المستأجر ولم يقبضها الناظر فهى مملوكة للوقوف عليه فيكون من قبيل الدين  
فإن تبرع بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراء أو غيره لم يصح على الخلاف الآتى فيحمل  
قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتامل  
سم على حج أه عش (قوله) لم يصح (ومثله مال كدار أو شقص منها تبرع لغيره بما يتحصل من أجرها  
أه عش (قوله) لأنها قبل قبضها الخ) قضيته أنها لو علمت قبل قبضها جاز التبرع بها أه عش وفيه نظر  
ظاهر (قوله) فإن قبض هو الخ) أى الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الآتى آنفا (قوله) ورآه هو  
أو وكيله (يغنى عنه ما قبله (قوله) وأذن له) أى للآخر المتبرع عليه (قوله) فى غير الهبة) إلى قول المتن فلو  
مات فى المغنى الإقوله وبحث بعضهم إلى والهبة الفاسدة وقوله خلافا إلى وإن كان فى يد المتهب وقوله الواهب  
على ما إلى المتهب لأن وقوله نعم يكفى إلى والهبة ذات (قوله) فى غير الهبة الضمنية) سيذكر محترزه (قوله)  
بالمعنى الأعم الخ) عبارة المغنى بالهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة أه  
(قوله) ونقل ابن عبد البر الخ) عبارة المغنى خلافا لما حكاه ابن عبد البر أه (قوله) ابن عبد البر) هو مالكى

الشرط فليتامل (قوله) فيهما) أى الأرض والبذر والزرع ش (قوله) من الجهل بما يخصها) من الثمرة إذ  
لا ثمن هنا (قوله) فى المتن باطلة فى الأصح) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن قلنا بصحته يبعه (قوله) فتصح  
هبته فى الأولى) اعتمده الطيلاوى (قوله) وعلى مقابله) ينبغى وعليه أيضا إذا قبضه بأذن الواهب كما فى  
سائر هبات الأعيان (قوله) موقوف عليه) ظاهره ولو معينا منحصرا وبعد الأيجار وتعيين الأجرة وقد  
يتوقف فى عدم ملكها حينئذ وقد تقدم أن الموقوف عليه يملك الأجرة فإذا كانا اثنين وعلمت الأجرة وهب  
أحدهما حصته فما المانع من الصحة (قوله) لم يصح) أقول تقدم أن الموقوف عليه المعين يملك الأجرة  
والمنافع وقد تكون معلومة له وحينئذ فالوجه أنها إن كانت فى يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع  
بها وإن كانت فى ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهى مملوكة للوقوف عليه فتكون من قبيل الدين فإن تبرع  
بحصته المعلومة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراء أو على غيره لم يصح على الخلاف الآتى فيحمل

فيما مر بتفصيله نعم لا يكنى  
هنا الاتلاف ولا الوضع  
بين يديه بلا إذن لأن قبضه  
غير مستحق كالوديعة  
فاشترط تحققه بخلاف  
المبيع وبحث بعضهم  
الاكتفاء به في الهدية فيه  
نظروا وإن تسوخ فيها بعدم  
الصيغة للخبر الصحيح أنه  
صلى الله عليه وسلم أهدى  
إلى النجاشي ثلاثين أوقية  
مسكاً فأت قبل أن تصل  
إليه فقسمه صلى الله عليه وسلم  
بين نسائه ويقاس بالهدية  
الباقى وقال به كثيرون من  
الصحابة رضي الله عنهم ولا  
يعرف لهم مخالف والهدية  
الفاسدة المقبوضة كالصحيحة  
في عدم الضمان لا الملك  
ولا تمانع بالقبض إن كان  
باقباض الواهب أو (بإذن  
الواهب) أو ووكيله فيه أو  
فما يتضمنه كالاعتاق وكذا  
نحو الاكل خلافا للقاضي  
على ما قاله شارح لكن جزم  
غير واحد بما قاله القاضي  
وإن كان في يد المتهب فلو  
قبضه من غير إذن ضمنه  
ولو أذن ورجع عن الإذن  
أو جن أو أغنى أو حجر  
عليه أو مات أحدهما قبل  
القبض بطل الإذن ولو  
قبضه فقال الواهب رجعت  
عن الإذن قبله وقال المتهب  
بعده صدق الواهب على ما  
استظهره الأذرعى من

أه ع ش (قوله فيما مر بتفصيله) فلا بد من إمكان السير إليه إن كان غائباً والزيادة الحادثة من الموهوب قبل  
قبضه للواهب لبقائه على ملكه ويقبض المشاع بقبض الجميع منقولاً كان أو غيراً فإن كان منقولاً ومنع من  
القبض شريكه ووكله الموهوب له في قبض نصيبه صح فإن لم يوكله الموهوب له قبض له الحاكم ولو بنائبه  
ويكون في يده لها ويصح بيع الواهب للموهوب قبل القبض وإن ظن لزوم الهبة وحصول الملك بالعقد  
ويبطل الهبة معنى وروض مع شرحه (قوله لا يكنى هنا الاتلاف) أى إلا أن كان الاتلاف بالاكل أو العتق  
وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً أه شيخنا الزياى أه ع ش وسيفيده الشارح بقوله كالاعتاق وكذا  
نحو الاكل أه (قوله ولا الوضع بين يديه الخ) تقدم في هامش قوله في الهدية والقبض من ذلك عن التجريد  
وغيره مع نقله عن البغوى أنه يكنى الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الإذن بل الاعلام وهو متجه وقد  
يقال الاعلام يقوم مقام الإذن سم على حج أه ع ش وقوله وقد يقال الخ أى فلا مخالفة (قوله وبحث بعضهم  
الخ) عبارة النهاية والوجه اعتبار ذلك أى القبض في الهدية خلافاً لما حثه بعضهم فيها أه (قوله الاكتفاء  
به الخ) أى كما عليه عمل الناس (قوله فيه نظر) ولعل الخلاف إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فقط فلو تصرف  
المهدي إليه في الهدية المذكورة فلا يطالب بها في الآخرة فليراجع (قوله للخبر الصحيح) تعليل للتمسك أه  
رشيدى عبارة المغنى عقب المتن فلا يملك بالمقدار ما روى الحاكم في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم أهدى إلى النجاشي  
ثلاثين أوقية مسكاً ثم قال لا مسلمة أنى لا رى النجاشي قدماء ولا أدري الهدية التى أهديت إليه إلا تسترد  
وإذا ردت فهى لك فكان كذلك أه (قوله بين نسائه) أى صلى الله عليه وسلم لكن الذى مر أنفاعة المغنى  
عن الحاكم يقتضى في الهبة تخصيصه بام مسلمة فليحذر أه سيد عمر (قوله وقال به) أى باشرط القبض فى  
الهبة بالمعنى العام (قوله كثيرون من الصحابة الخ) أى فهو إجماع سكوتى وإنما احتاج لهذا بعد الخبر  
الصحيح لأن لقائل أن يقول إن الهدية باحدثين القبض أو الوضع بين اليدين مثلاً ولم يوجد واحد منهما  
فيه فتصرفه صلى الله عليه وسلم فى الهدية لا تنفائهما أه رشيدى (قوله باقباض الواهب) أى أو وكيله (قوله  
فيه) أى القبض والجار متعلق بإذن الخ (قوله يتضمنه) أى القبض أو الإذن فيه (قوله كالاعتاق) تمثيل  
لما يتضمنه (قوله وكذا الخ) عطف على الاعتاق ش أه سم ولا يخفى ما فى هذا العطف ولو قال راجع  
إلى الاعتاق لكان أولى عبارة المغنى فإن أذن له فى الاكل أو العتق عنه أى المتهب فأكله أو اعتقه كان قبضاً  
أه (قوله على ما قاله شارح) لعل الأسبك تقديمه على قوله خلافاً للقاضى قال سم جزم به أى بما قاله  
شارح الروض حيث قال فرع ليس الاتلاف أى من المتهب قبضاً إلا أن أذن له فى الاكل أو العتق أى  
عنه قال فى شرحه فيكون قبضاً ويقدر أنه ملكه قبل الإزداد أو العتق أه وكذا جزم به المغنى والزياى  
كأمر وقوله قبل الإزداد الخ قال ع ش قياس ما هو المعتمد فى الضيافة من الملك بالوضع فى الفم أن  
يقدر انتقاله إليه هنا قبيل الوضع فى الفم والتلفظ بالصيغة أه أى صيغة العتق (قوله وإن كان فى يد المتهب)  
غاية لما فى المتن أه رشيدى (قوله من غير إذن) أى ولا إقباض أه معنى (قوله قبل القبض) أى قبل  
تمامه ولو معه أه ع ش (قوله قبل القبض) راجع إلى قوله ورجع وما عطف عليه (قوله ولو قبضه  
الخ) ولو أقبضه وقال قصدت به الإيداع أو العارية وانكر المتهب صدق الواهب كما فى  
الاستقصاء أه نهاية زاد المغنى ولو اختلفا فى الإذن فى القبض صدق الواهب أه (قوله صدق الواهب الخ)  
عبارة النهاية صدق المتهب لأن الأصل عدم الرجوع خلافاً لما استظهره الأذرعى من تصديق الواهب

قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليتأمل  
(قوله ولا الوضع بين يديه بلا إذن) تقدم فى هامش قوله فى الهدية والقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع  
نقله عن البغوى أنه يكنى الوضع بين يديه إذا علمه فلم يشترط الإذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام  
يقوم مقام الإذن (قوله كالاعتاق) تمثيل لما يتضمنه وقوله وكذا الخ عطف على الاعتاق ش (قوله على  
ما قاله شارح) جزم به فى الروض حيث قال فرع ليس الاتلاف أى من المتهب قبضاً إلا أن أذن له فى الاكل أو

وله احتمال بتصديق المتب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الارشاد في باب الرهن مع فروع أخرى يتعين استحضارها هنا ويكفي الاقرار بالقبض كان قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم والاقرار أو الشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتب ملكا لازما كما مر أو آخر الاقرار (٣٠٧) قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد

عنه ثلاثا يتنبه له والهبة ذات الثواب بيع فاذا اقبض الثواب استقل بالقبض (قلو) مات احدهما أي الواهب والمتب بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة على الاوجه (بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه) في القبض والاقباض لانه خليفته (وقيل يفسخ العقد) بالموت لجوازه كالشركة وقرن الاول بانها تؤل للزوم بخلاف نحو الشركة وتؤخذ وتؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني ان الهدية تنفسخ بالموت قبل وصولها قول واحد لعدم القبول اه ووجه ضعفه ان المداير ليس على القبول بل على الايلولة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ولا تبطل الهبة بمجنون الواهب ولا غمائه فيكفي اقباضه بعد إفاقة لا اقباض وليه قبلها وكذا المتب نعم لوليه القبض قبل إفاقة (ويسن الوالد) أي الاصل وإن علا (العدل في عطية اولاده) أي فروعهم وإن سفلوا ولو الاحفاد مع وجود الاولاد على الاوجه وفاقا لغير واحد وخلافًا لخصص الاولاد سواء أكانت تلك العطية

اه (قوله لان الاصل عدم الرجوع الخ) ظاهره وإن اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمجيء تفصيل الرجعة فيه لم يبعد فيقال إن اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتب وفي عكسه يصدق الواهب وفيما إذا لم يتفقا على شيء يصدق السابق بالدعوى وإن ادعى ما صدق المتب اه ع ش (قوله وهو قريب الخ) أي الاحتمال (قوله والاقرار والشهادة الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس الاقرار بالهبة ولو مع الملك اقرار باقبض للو هو ب لجواز ان يعتد لزومها بالعقد والاقرار يحمل على اليقين إلا ان قال وهبته له وخرجت منه اليه وكان في يد المتب وإلا فلا وقوله وهبته وأقبضته له إقرار بالهبة والقبض اه (قوله نعم يكفي الخ) وينبغي ان يأتي مثله فيما لو قال الشاهد اشهد انه ملكه ملكا لازما فيغنى ذلك عن قوله وهبه وأقبضه اه ع ش (قوله سؤال الشاهد عنه) أي القبض وينبغي ان يحل في العالم بانها لا تملك إلا بالقبض اه ع ش (قوله استقل) أي المتب (قوله أي الواهب) أي قوله لا اقباض وليه في المغنى لإاقوله ويؤخذ إلى وهو جار (قوله في القبض الخ) أي وارث الواهب في الاقباض والاذن في القبض ووارث المتب في القبض اه معنى (قوله للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل اخذه اه سم (قوله بانها) أي الهبة (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الفرق (قوله وهو جار) أي الايلولة إلى الزوم (قوله أيضا) أي كالهبة بالمعنى الخاص (قوله لا اقباض وليه الخ) ولولي المجنون قبضه قبل الإفاقة نهاية ومعنى (قوله أي الاصل) إلى الفرع في النهاية الاقوله وقضيته إلى بل في شرح مسلم وتوله وإنا بفضل إلى ويسن (قوله وإن سفلوا) أي ذكورا كانوا أو إنا اه ع ش (قوله خصص الاولاد) عبارة النهاية خصصه بالاولاد اه (قوله أم تبرعا آخر) كالأباحة اه سم عبارة السيد عمر يشمل مالو كان بطريق المحاباة في ضمن عقد وهو ظاهر اه (قوله كره الخ) وهو المعتمد اه معنى (قوله في ذلك) أي سن العدل (قوله فامر اه الخ) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله وأن تسميته الخ) عطف على جملة امره بأشهاد الخ فكان الاولى حذف ان كافي النهاية (قوله المطلوب) أي ندبا (قوله اعطى) أي

العق عنه قال في شرحه فيكون قبضا ويقدر أنه ملك قبل الازدراء والعق (قوله وله احتمال بتصديق المتب) اعتمده مر (قوله الشامل للهدية والصدقة) كان صورة الصدقة ان يقول لآخر خذ هذا صدقة فيموت قبل اخذه (قوله في المتن قام وارثه مقامه) علم منه ومن قوله وقيل ينفسخ العقد الخ ان الصحيح عدم انفساخ كل من الهبة والهدية والصدقة بالموت فان قلت لا فائدة لعدم الانفساخ لما تقدم من بطلان الاذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فان اذن كان ابتداء تملك منه وإلا لم يملك شيئا قلت بل له فائدة فانه إذا مات الواهب بعد عقد الهبة فاذن وارثه في القبض ملك المتب بالقبض ولو حكم بانفساخ العقد لم يملك به وتوقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المتب ثم القبض باذن الوارث ولو ارسل الهدية ثم مات قبل تسليمها للهدى اليه فاذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انفسخ الاهداء لم يكف بمجرد الاذن في التسليم لانه ليس إهداء بل كان يحتاج إلى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه درهما على وجه التصديق به عليه فمات قبل قبضه فاذن الوارث له في قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانفساخ التصديق لم يملك بمجرد إذن الوارث في قبضه فيما يظهر بل كان بالأباحة أشبه قليلا مل (قوله ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني) أي ولا ينافي تضعيفه ما تقدم في قضية النجاشي إذ ليس فيها انفساخها بل رجوع المهدى وهو هو عليه الصلاة والسلام ولا إشكال فيه (قوله وإن سفلوا الخ) كذا شرح مر (قوله أم تبرعا) كالأباحة (قوله

هبة أم هدية أم صدقة أم وقعام تبرعا آخر فان لم يعدل لغير عدل كرهه عند أكثر العلماء وقال جمع يحرم والاصل في ذلك خبر البخاري اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وخبر أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم أشهد على هذا غيري ثم قال أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بل قال فلا إذن فامر به بأشهاد غيره صريح في الجواز وأن تسميته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أعطى الآخرين ما يحصل به العدل

والارجح ندب الامر به في رواية نعم (٣٠٨) الأوجه أنه لو علم من المحروم الرضا وظن عقوق غيره لفقره ورقة دينه لم يسن الرجوع ولم

يكراه التفضيل كما لو أحرم فاسقا ثلاثا يصرفه في معصية أو عاقا أو زادا أو أثر الاحوج أو المتميز بنحو فضل كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله عنهما والأوجه أن تخصيص بعضهم بالرجوع في هبته كهبها لربة فيما مر وافهم قوله كغيره عطية أنه لا يطلب منه التسوية في غيرها كالتودد بالكلام وغيره لكن وقع في بعض نسخ الديميري لأخلاف أن التسوية بينهم مطلوبة حتى في القليل أي للمميزين وله وجه إذ كثيرا ما يترتب على التفاوت في ذلك ما مر في الاعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضا استثناء التمييز لعذر ويسن للولد أيضا العدل في عطية أصوله فان فضل كره خلافا لبعضهم نعم في الروضة عن الدارمي فان فضل فالأولى أن يفضل الأم واقره لما في الحديث أن لها ثلثي البر وقضيته عدم الكراهة إذ لا يقال في بعض جزئيات المكروه أنه أولى من بعض بل في شرح مسلم عن المحاسب الإجماع على تفضيلها في البر على الأب وإنما يفضل عليها في الإرث لما يأتي وإن ملحظه العسوية والعاصب أقوى من غيره وما هنا ملحظه الرحم وهي فيه أقوى لأنها أحوج وهذا فارق ما مر أنه يقدم عليها في الفطرة لأن ملحظها الشرف كما رويسن على الأوجه العدل بين نحو الأخوة أيضا لكنها دون طلبها في الأولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الأخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الأكبر من الأخوة بمنزلة الأب وإنما يحصل

الأصل المفضل (قوله ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف أه سم (قوله ورقة دينه) لعل الو أو بمعنى أو (قوله ولم يكراه الخ) لا ينبغي ما في عطفه على ما قبله إلا أن يراد بالمحروم ما يشمل المحروم بالفعل وبالأرادة وبالعقوق ما يشمل العقوق لورجع والعقوق لولم يفضل تأمل ولو قال كما لا يكراه التفضيل لو أحرم فاسقا الخ لكان واضحا عبارة المغني (نتبه) محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة أو عدمها وإلا فلا كراهة وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم فيما يأتي ويستثنى العاق والفاسق إذا علم أنه يصرفه في المعاصي فلا يكراه حرمانه أه قال ع ش بقي ما لو اختلف العصيان كان أحدهما مبتدعا والآخر فاسقا بشرب الخمر مثلا أو أراد دفعه لاحدهما والأقرب أنه يؤثر به الأول لأنه بني عقيدته على شبهة فهو معذور ومن ثم تقبل شهادته وينبغي أنه لو لم يكن لاحدهما شبهة لكن كانت معصية أحدهما غلظت ككونه فسق بشرب الخمر والزنا والواطو والآخر يشرب الخمر فقط أو يتعاطى العقود الفاسدة أن يقدم الأخف أه وقوله والأقرب أنه يؤثر الخ ينبغي حمله على ما إذا لم يكن هناك قول بكفره يبدعته وإلا فالأقرب أنه يؤثر به الثاني (قوله معصية) ينبغي أن يحرم إن غلب على الظن صرفه في المعصية أه سيد عمر (قوله أو عاقا) تأمل الجع بينه وبين ما مر أنفا في قوله وظن عقوق غيره فانه قد يقدار أنهما متنافيان وأيضا فاطلاق حديث صل من قطعك وأعف عن ظلمك وأحسن إلى من أساء إليك يقتضي أنه أولى بالبر من البار فليتأمل لا سيما إذا غلب على الظن أن الحرمان يزيد في عقوقه ولعله يحول على ما إذا ظن زوال العقوق بالحرمان ثم رأت قول الشارح الاتي في الرجوع وبحث الأسنوي الخ وهو مؤيد لما ذكرته والله أعلم أه سيد عمر وقوله إذا ظن زوال العقوق الخ أقول أو ظن عدم إفادة الاعطاء والحرمان شيئا أخذنا بما يأتي (قوله أو زاد) أي في الاعطاء عطف على أحرم (قوله أو أثر) أي للاعطاء (قوله الأحوج الخ) تنازع فيه الفعلان وأعمل فيه الثاني (قوله بنحو فضل) كالعلم والورع أه حلي والجار متعلق بالمتميز (قوله كما فعله الصديق مع عائشة الخ) وعمر مع عاصم وعبد الله بن عمر مع بعض أولاده رضي الله تعالى عنهم أه مغني (قوله والأوجه الخ) كذا في المغني (قوله كهو) أي كال تخصيص (قوله فيما مر) أي في كراهته بلا عذر (قوله وغيره) أي غير الكلام كالقبلة والواو بمعنى أو (قوله حتى في القليل) أي الكلام أه سم (قوله في ذلك) أي في نحو الكلام (قوله ما مر الخ) انظر في أي محل عبارة المغني عقب التعليل بالأحاديث المارة ولثلا يقضي بهم الأمر إلى العقوق أو التحاسد أه ولعل الشارح توهم سبق نظيرها منه (قوله هنا) أي في كراهته التفضيل بغير الهبة (قوله التمييز) أي تفضيل بعض أولاده بنحو الكلام (قوله ويسن للولد) أي قوله وقضيته في المغني إلا قوله خلافا إلى فان فضل وقوله واقره (قوله فان فضل) أي فان ارتكب المكروه وفضل قاله ع ش ورشيدى وهذا إنما يناسب مختار النهاية كالمغني من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافا للشارح (قوله ثلثي البر) وعليه يحمل ما في شرح مسلم الخ كذا في النهاية وكذا كان في أصل الشارح ثم ضرب وزاد ما ترى أه سيد عمر قال الرشيدى قوله مر وعليه يحمل الخ أي على ما إذا ارتكب المكروه وهذا ما يظهر من الشارح مر وأما ما في التحفة عن الروضة من ذكر الأولوية التي استنبط منها عدم الكراهة فلا يوافق ما في الروضة وعبارتها ينبغي للوالدان يعدل بين أولاده في العطية فان لم يعدل فقد فعل مكرها إلى أن قال وكذا الولد لو وهب لوالديه قال الدارمي فان فضل فليفضل الأم والله أعلم أه (قوله إذ لا يقال الخ) فيه نظر إذ لا مانع من كون بعض أفراد المكروه أخف من بعض (قوله وإنما يفضل الخ) أي الأب (قوله وهي فيه) أي الأم في الرحم (قوله لأنها أحوج) يتأمل فان الاحوجية لا تدل على تلك الاقوية أه سم (قوله ويسن على الأوجه) إلى المتن في المغني (قوله لكنها) أي العدالة والتسوية (قوله وروى البيهقي الخ) المراد أنه كما يستحب للوالد التسوية بين أولاده فكبير الأخوة يستحب له العدل بين أخوته فيما

ولا يرجع) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقف (قوله حتى في القليل) أي الكلام (قوله لأنها أحوج)

يتبرع في الفطرة لأن ملحظها الشرف كما رويسن على الأوجه العدل بين نحو الأخوة أيضا لكنها دون طلبها في الأولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الأخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الأكبر من الأخوة بمنزلة الأب وإنما يحصل



العدل بين من ذكر (بان يسوى الذكر والانثى) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق والخبر ضعيف متصل وقيل الصحيح ارساله سووا بين اولادكم في العطية ولو كنتم منضلا احد النضات النساء وفي نسخة البنات (وقيل كعسمة الارث) وفرق الاول بان ملاحظ هذا المعصية وهي مختلفة مع عدم تهمة فيه وملاحظ ذلك الرحم وهما فيه. وادع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في اعطاء اولاد الاولاد مع الاولاد تتصور التسوية بان يفرض الاسفلون في درجة الاعلى نظير ما ياتي في ميراث الارحام على قول (٣٠٩) (فرع) اعطى اخو دراهم ليشترى بها عمة مثلاً ولم تدل قرينة

حاله على ان قصده مجرد التبسط المعتاد لزمه شراء ما ذكره وان ملكه لانه ملك مقيد يصرفه فيما عينه المعطى ولومات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا كما هو ظاهر لزوال التقييد بموته كما لومات الدابة الموصى بعلمها قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مال كما كيف شاء ولا يعود لورثة الموصى أو بشرط ان يشتري بها ذلك بطل الاعطاء من أصله لان الشرط صريح في المناقضة لا يقبل تأويل بخلاف غيره (وللاب الرجوع في هبة ولده) عينا بالمعنى الاعم الشامل للهبة والصدقة بل يوجد هذا في بعض النسخ وتناقض في الصدقة لكن المعتمد كما قاله جمع ما ذكره وان كان الولد فقيرا صغيرا مخالفا له ديناً للخبر الصحيح لا يحل لرجل ان يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده واختص بذلك

يتبرع به عليهم وهذا بناء على الغالب من أن الكبير يتم في العادة عن أخوته يكف لهم ويتصرف في أمورهم وإلا فقد يحصل للصغير من الأخوة صرف يتميز به عن كبارهم فينبغي له مراعاتهم والعدل بينهم اه ع ش وقوله المراد انه الخ فيه تامل (قوله وفي نسخة الخ) اي رواية اه ع ش (قوله ملاحظ هذا) اي الميراث (قوله مع عدم تهمة فيه) اي لان الوارث رضى بما فرض الله تعالى اه معنى (قوله وملاحظ ذلك) اي عطية الاصل (قوله مع التهمة فيه) اي لانها برأى المعطى (قوله وعلى هذا وما مر الخ) يتامل المراد به سيد عمر اقول بعمل الو او بمعنى مع يتضح ان المراد بدفع ما يترأى من التناهي بين هذا القيل الظاهر في حجب اولاد الاولاد عن العطية بالاولاد وبين ما مر الصريح في عدم الحجب (قوله فرع اعطى الخ) يتامل مناسبة لهذا المحل اه سيد عمر اي والمناسب ذكره في مبحث شروط الهبة قبيل العمرى والرقى (قوله ولومات) اي المعطى له (قوله او بشرط الخ) دفع على ليشترى بها الخ (قوله في المناقضة) اي للتملك (قوله بخلاف غيره) اي كليشترى بها عمة قول اتين (والاب الرجوع الخ) على التراخي من دون حكم حكاه به وعبد الولد غير المكاتب كالولد لان الهبة لبدا للولد بخلاف عبده المكاتب لانه كالاجنبي نعم ان انفسخت الكتابة تبين ان الملك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالاجنبي معنى ونهاية (قوله عينا) الى قول اتين فيمتنع في النهاية واحترزها عن هبة الدين فانه لا رجوع فيه جزما اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله عينا مفعول هبة اخرج به الدين كما ياتي اه (قوله بالمعنى الاعم) الى قوله واختص في المعنى الا قوله بل الى وان (قوله بل يوجد هذا) اي التعبير بما يشمل الهدية والصدقة اي لفظ عطية (قوله وتناقضا) اي الشيطان يعنى كلامها (قوله ولان كان الخ) غاية في المتن (قوله مخالفا له ديناً) انما نص عليه لثلاثتهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينها اه ع ش (قوله لانتفاء التهمة فيه الخ) وهذه حكمة لا يجب اطرادها (قوله فليزدره به) اي بالرجوع اه سم (قوله فان اصر) اي على العقوق او المعصية (قوله وكرهته في العاق الخ) ينبغي ان يقال يندب ان توقع زوال العقوق ويجب ان قطع بزوال العقوق او غلب على الظن لانه طريق في ازالة المعصية ويحرم ان قطع بزيادة العقوق او غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة المعصية والله اعلم وفيما ياتي عن الاذرعى تايد لبعض ذلك اه سيد عمر (قوله والبلقينى الخ) عبارة النهاية ويمتنع الرجوع كما بحثه البلقينى في صدقة الخ (قوله كزكاة ونذر) لا يقال كيف ياخذ نحو الزكاة مع انه ان كان فقيرا فنفته واجبة على ابيه فهو غنى بماله وان كان غنيا فليس له اخذ الزكاة من اصلها لاناختار الاول فنقول انما يجب عليه نفقته لانفقة عياله كزوجته ومستولده فياخذ من صدقة ابيه ما زاد على نفقة نفسه اه ع ش اقول وايضا يجوز ان يكون ابوه ايضا فقيرا فلا يلزم من وجوب الزكاة في ماله

يتامل فان الاحوجية لا تدل على تلك الاقوية (قوله في المتن وللاب الرجوع في هبة ولده) قال في الروض وعبد غير المكاتب اه اي وفي هبة عبده ولده لان الهبة لغير المكاتب لولد قال في شرحه بخلاف عبده المكاتب لانه كالاجنبي نعم ان انفسخت الكتابة فقد بان بالاجرة ان الملك للولد بالانفساخ على ما تقدم في الوقف انه اذا وقف على المكاتب ثم عجز تبين انه وقف على السيد فان الوقف على العبد وقف على السيد (قوله عينا) وسياتي الدين (قوله فليزدره به) اي بالرجوع ش (قوله فان اصر الخ) قضيته الكراهة

لانتفاء التهمة فيه إذ ما طبع عليه من اثار لولده على نفسه يقضى بانه إنما يرجع لحاجة أو مصلحة ويكره له الرجوع إلا لعذر كان كان الولد عاقا او يصرفه في معصية فليزدره به فان اصر لم يكره كما قاله وبحث الاسنوى نذبه في العاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه ونذبه ان ازاله وابعثه ان لم يفد شيئا والاذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب له لنفقة او دين بل نذبه ان كان الولد غنيا عنه ووجوبه في العاصي ان تعين طريقا في ظنه إلى كفه عن المعصية والبلقينى امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذرو كفارة

وكذا في لحم أضحية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه ممتنع وبما ذكره ائمة كثير من سبقه وتأخر عنه وردوا على من ائق بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيره او قول بعضهم محله ان وجدت صيغة نذر صحيحة غير محتاج اليه لان النذر حيث اطلق

انما يراد به ذلك ولا نظر لكونه تمليكا محضا لان الشرع اوجب الوفاء به على العموم من غير مخصص وقياس الواجب على التبرع ممتنع ولا رجوع في هبة بثواب بخلافها بلا ثواب وان انا به عليها كما قاله القاضي ولا فيما لو وهبه ديناه عليه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه ولا فيما وهبه لفرعه المكاتب اذ ارق لان سيده ملكه ويجوز الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيما اقر بان له لفرعه كما ائق به المصنف وسبقه اليه جمع متقدمون واعتمده جمع متأخرون قال الجلال البلقيني عن ابيه وفرض ذلك فيما اذا فرسه بالهبة وهو فرض لا بد منه اه قال المصنف لو وهب واقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض والمتهب كونه في الصحة صدق اه ولو اقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معهما زيادة علم (وكذا لسائر الاصول) من الجهتين وان علو الرجوع كالاب فيما ذكر (على المشهور) كما في عتقهم ونفقةهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم الفروع والحواشي كما ياتي بما فهم

وجوب نفقة ابنه عليه (قوله وكذا في لحم أضحية الخ) شامل للاهداء لولده الغني كما صرح به شيخنا البكري في كنهه وقضية التعليل المذكور اه سم (قوله بكلام الروضة الخ) متعلق بردوا (قوله محله الخ) مقول القول والضمير الامتناع بالنذر (قوله غير محتاج الخ) خبره (قوله ولا نظر لكونه تمليكا محضا) اي فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه (قوله من غير مخصص) اي فلم يخصه بغير الفرع اه رشيدى (قوله ولا رجوع في هبة بثواب) صادق بما اذا كان فيها محاباة والظاهر انه كذلك لان التبرع لما وقع في ضمن معاوضه بعتق لازم لم يتمكن من الرجوع اه سيد عمر (قوله ولا فيما لو وهبه) الى قوله وله الرجوع في المغنى (قوله اذ لا يمكن عوده الخ) فاشبهه بالموهوبه شيئا فانها نهاية ومعنى (قوله ولا يسقط) اي الرجوع (بالاسقاط) كان قال الاصل اسقطت حتى ن جواز الرجوع اه سيد عمر (قوله وسبقه اليه الخ) عبارة النهاية وهو المعتمد ومحله كما فاده الجلال الخ (قوله فيما اذا فرسه بالهبة) قضية اطلاقه ولو تراخى التفسير عن زمن الاقرار الى زمن الرجوع ثم رايت تصويرا صاحب المغنى المسئلة ما مش قول المصنف ويحصل الرجوع الخ بما يصرح بذلك اه سيد عمر (قوله قال المصنف لو وهب الخ) ليست هذه المسئلة من مسائل الرجوع فان كنته ذكرها فيه ولعلمها وقمت في فتاوى المصنف مجموعة مع المسئلة السابقة في محل واحد اه سيد عمر (قوله كما في عتقهم الخ) هذا جامع القياس اه رشيدى (قوله فلا يجوز الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو وهب شيئا لولده ثم مات ولم يرثه الولد لما منع قام به وانما ورثه جد لم يرجع في الهبة الجد الحائز للبراث لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بقية المال وهو اى الجد لا يرثه اه (قوله لا يه) اي اى الواهب ش اه سم وكذا ضمير لومات (قوله ولم يرثه) اي المال الموهوب (فرعه) اي لما منع قام به وورثه نهاية ومعنى قول المتن (وشرط رجوعه) اي الاب او احد سائر الاصول اه مغنى عبارة النهاية او الاب بالمغنى المار اه (قوله غير متعلق به حق الخ) حال من الموهوب اه رشيدى (قوله وان طرا عليه) اي الموهوب غاية فيما يفهمه المتن اي فيجوز الرجوع حين تحقق ذلك الشرط وان الخ (قوله وان كان الخيار باقيا) خلافا للنهاية والمغنى عبارة وفي النهاية ما يوافق تنبيه قضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان من ابيه الواهب وهو كما قال شيخنا ظاهر لا برهنه ولا هبة قبل القبض فيها بقاء السلطنة وقياس هذا انه لو باعه بشرط الخيار له اولهما ثبوت الرجوع لبقاء سلطنته لان الملك له وهو ظاهر

قبل الاصرار (قوله وكذا في لحم أضحية تطوع) شامل للاهداء لولده الغني وهو قضية التعليل المذكور ولهذا عبر شيخنا البكري في كنهه بقوله وكذا اضيافة الله تعالى كلحم اضحية دفع له وهو غنى او فقير اه (قوله ولا فيما لو وهبه ديناه عليه) خرج مال الوهبة ديناه على غيره وقلنا بصحة الهبة فينبغي جواز الرجوع (قوله وفرض ذلك فيما اذا فرسه بالهبة) قضيته انه لا يكتفى ترك التفسير مطلقا وفيه نظر (قوله فلا يجوز لا يه) اي اى الواهب ش (قوله في المتن وشرط رجوعه الخ) قال في الانوار الرابع اي من شروط الرجوع ان يكون الرجوع منجزا فلو قال اذا جاء راس الشهر فقد رجعت لم يصح الرجوع اه ثم قال ولو صنع او خلط بمال نفسه لم يكن رجوعا واذ رجوع ولم يتردد فهو امانة لو تقايلا في الهبة او تفاسخا حيث لا رجوع لم تنفسخ اه وقد يوجه عدم دخول التقابل والتفاسخ في الهبة بانها انما يانسان المعاوضات لانه يقصد بهما الاستدراك والهبة احسان فلا ياتي بها ذلك (قوله في المتن فيمتمتع ببيعه) نعم لو كان في زمن خيار لم ينقل الملك عنه اتجه الرجوع شرح مر (قوله لكن بحث الاذرى جوازه ان كان البيع من ابيه الواهب) قال في شرح الروض وقضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من ابيه الواهب وهو ظاهر اه قال الشارح في شرح الارشاد وقد يستشكل بما مر آنفا عن الزركشى فيما لو رهنه

كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز لا يه لومات ولم يرثه فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتهب) اي استيلائه ليشمل ما ياتي في التخمير ثم التخلل غير متعلق به حق لازم يمنع البيع وان طرا عليه حجر سفه (فيمتمتع) الرجوع (ببيعه) كله وكذا بعضه بالنسبة لما باعه وان كان الخيار باقيا لولد كما اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الاذرى جوازه ان كان البيع من ابيه الواهب

وخياره باق وهو ظاهر ولو وهبه مشاعا فاقسمه ثم رجع فيما خص ولده

(٣١١)

بالقسمة جازان كانت القسمة افرزا والام

اه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما اه سم (قوله ولو وهبه) الى قول المتن ويحصل الرجوع في النهاية (قوله فاقسمه) اي الولد المتهب مع شريك اصله الواهب (قوله عن ملكه) اي الولد (قوله رجع في نصفه) اي نصف النصف ش اه سم اي لان النصف الذي آل اليه بالقسمة كان له نصفه قبلها شائعا فلم يخرج عن ملكه رشيدى (قوله ان شرطناه الخ) اي بان كان على معين اه ع ش (قوله لانه قبله) اي قبل القبول اه ع ش (قوله وبين البيع في زمن الخيار) الثابت للبشترى وحده اه نهاية فاطلاق الشارح هنا مبنى على مختاره المار آنفا خلافا للنهية والمغنى كما قدمناه هناك (قوله ويمتنع) الى قوله وبتخمر في المغنى (قوله مالم يؤده الراجع) ينبغي او المتهب سم على حج وانما سكنت عنه الشارح م ر لعدم بقاء الحق متعلقا برقبته اه ع ش (قوله وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ويمكن الوالد من فداء الجاني ليرجع فيه لامن فداء الموهوب بان يبذل قيمته ليرجع فيه لما فيه من ابطال تصرف المتهب نعم له ان يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبي لكن بشرط رضا الغريم اه (قوله الناقصة) لعله ليس بقيدع ش وسم ويؤيده اسقاط المغنى وشرح الروض اياه كما مر انفا (قوله لو خرجت مستحقة) اي القيمة اه رشيدى (قوله وفسخه) اي باداء القيمة (قوله فانه يقبله الخ) عبارة المغنى لانه ليس بعقد فجاز ان يقع موقوفا فان سلم ما بذله له والارجع اليه اه (قوله دبع جلد الميتة) اي بان وهبه حيوانا فمات فدبع جلد اه رشيدى (قوله وصيرورة الخ) عطف على تعقن الخ (قوله لكن المعتمد الخ) وفاقا للنهية والمغنى (قوله وباحرام الواهب) الى قوله قال شارح في المغنى الا قوله والمرتهن غير الواهب كما هو ظاهر (قوله مالم يتخلل) فلو تتخلل والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى (قوله وردة الواهب) وبنحوه فانه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوعه لولي له بل اذا افاق كان له الرجوع ذكره القاضي ابو الطيب اه مغنى (قوله مالم يسلم) فلو عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الولد رجع اه مغنى (قوله ولا يتعلق) عبارة المغنى ومثلها في سم عن الانوار ولا يصح الرجوع الا منجزا فلو قال اذا جاء راس الشهر فقد رجع لم يصح لان الفتوح لا تقبل التعليق كالعقود اه زاد النهاية ولو حكم شافعى بموجب الهبة ثم رجع الاصل فيها والعين باقية في يد الولد فرفع الامر لحنى فحكم ببطالان الرجوع زاعما ان موجبا خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له واما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعى غير داخله فيه كان حكمه اي الحننى باطلا كما اقتضى به والد الخالفته لما حكم به الشافعى اذ

أى من الاصل فان له الرجوع لان المانع منه في صورة الاجنبي وهو ابطال حقه هنا متصف ولهذا صححو ايعه من المرتين دون غيره ويحاج بان البيع سبب لا انتقال الملك اليه وزوال ملكه عنه فتعذر عوده اليه من جهة الفرع لعدم امكانه وسم ملك الفرع باق وانما يتعلق به حق يزول برجوعه اه (قوله وخياره) قد يشمل خيارهما (قوله رجع في نصفه) اي نصف النصف ش (قوله مالم يؤده الراجع) ينبغي او المتهب (قوله وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة الخ) عبارة الروض وشرحه ويمكن الولد من فداء الجاني ليرجع فيه لامن فداء الموهون بان يبذل قيمته ليرجع فيه لما فيه من ابطال تصرف المتهب نعم له ان يفديه بكل الدين لان له ان يقضى دين الاجنبي لكن بشرط رضا الغريم اه (قوله لان اداءها الخ) هذا يقتضى عدم تقييد القيمة بالناقصة (قوله لكن المعتمد الخ) اعتمده م ر (فرع) لو تفرخ بيض النعام فهل يرجع في قشره لانه متقوم او لا لانه صار في حكم التالف فيه نظر (فرع اخر) قال في الانوار قال المحاملى في المجموع والمقنع ولو كان ثوبا قابلا لم يرجع اه والمتبادر انه ليس المراد باطلاه انه فنى راسا والا فهذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى نفيه بل انه انسحق وكان وجه عدم الرجوع حيثئذ انه صار في معنى التالف (قوله وباحرام الواهب والموهوب صيد الخ) واستثناء الدميى من الرجوع ماله ووهبه

يرجع الا فيما لم يخرج عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنقض القسمة (ووقفه) مع القبول ان شرطناه فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عقد يفضى الى تخروجه عن ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن الخيار ويمتنع ايضا بتعلق ارش جنانية برقبته مالم يؤده الراجع وانما لم يجب لاداء قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان اداءها يطل تعلق المرتين به لو خرجت مستحقة فيتضرر واداء الارش لا يطل تعلق الحننى عليه به لو بان مستحقا والفرق ان الرهن عقد وفسخه لا يقبل وقف بخلاف ارش الجنانية فانه يقبله وبحجر القاضي على المتهب لا فلاسه مالم ينفك الحجر والعين باقية وبتخمر عصير مالم يتخلل لان ملك الخل سببه ملك العصير والحق به الاذرعى دبغ جلد الميتة وبتعفن بذر مالم ينبت وصيرورة بيض دما مالم يصرف راسا كما اقتضاه كلام البغوى لكن المعتمد انه لا رجوع وان نبت او تفرخ وانما رجع المالك فيما نبت وتفرخ عند الغاصب لان استهلاك المغصوب لا يمنع حقه بالكلية بخلاف استهلاك

الموهوب هنا وبكتابتها أى الصحيحة لما يأتى في تعليق العتق مالم يعجزوا بايلا دمو باحرام الواهب والموهوب صيد مالم يتحلل وبردة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يتعلق (لا) بنحو غصبه وابقاه ولا (برهنه) قبل القبض (وهبه قبل القبض) لبقاء السلطنة بخلافها بعده

والمرتحن غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وان كانت الهبة من الابن لابنه ولا خيه لايه لان الملك غير مستفاد من الجد والاب قال شارح ولو مرض الابن ورجع الاب ثم مات الابن هل يصح رجوعه او لا لا نه صار محجورا عليه لم انقلوا اه والذي يظهر صحة رجوعه لان الحجر عليه انما هو في التبرعات ونحوها ثم رايت الاذرعى (٣١٢) وغيره صرحوا بما ذكرته و فرق بعضهم بينه وبين حجر الفلاس بانه اقوى لمنعه

التصرف واثار بعض  
الغرماء والمرضى انما يمنع  
الحاجة ولا يمنع الاثارة (ولا)  
بنحو (تعلق عقته) وتديره  
والوصية به (وتزويجها  
وزراعتها) لبقاء السلطنة  
(وكذا الاجارة على المذهب)  
لبقاء العين بحالها ومورد  
الاجارة المنفعة فيستوفى فيها  
المستاجر من غير رجوع  
للوأهب بشئ على المؤجر  
وفارق ما هنار رجوع البائع  
بعد التحالف بان الفسخ ثم  
أقوى ولذا جرى وجهان  
الفسخ ثم يرفع العقد من  
أصله ولا كذلك هنا (ولو  
زال ملكه) اى الفرع عن  
الموهوب (وعاد) ولو باقالة  
اورد يعيب (لم يرجع)  
الاصل الواهب له (في الاصح)  
لان الملك غير مستفاد منه  
حينئذ نعم قد يزول ويرجع  
كما مر في نحو تخمر العصور  
وكالو وهبه واقبضه صيدا  
فاحرم ولم يرسله ثم تحلل كذا  
قيل ورد بان ملك الولد  
الزائل بالاحرام لا يعود  
بالتحلل بل يلزمه ارساله ولو  
بعده وخرج بزال مالولم  
يزل وان اشرف على الزوال  
كالو ضاع فالتقطه ملتقط  
وعرفه سنة ولم يتم ملكه فحضر  
المالك وسلم له فلا يسه  
الرجوع فيه ولو وهبه الفرع

قوله بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلية فكأنه قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند  
وقوعه وهكذا الى اخر مقتضياتها سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقد قال انما يقع الفرق بين الحكم بالصحة  
والحكم بالوجوب من اوجه منها ان العقد الصادر اذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في وجوبه  
فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالوجوب امتنع الحكم بموجبه عند  
غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه اذا كان تدبير امطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حنفى بصحة  
التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر اى كاشافعى ولو حكم حنفى بموجبه  
التدبير امتنع البيع اى عند الشافعى اه بخذف وفيها هنا فوائد لا يستغنى عنها قال الرشيدى قوله مر  
لا يمنع من العمل بموجبه يعنى ما يخالفه في الموجب وكذا يقال فيما ياتى وقوله مر مطلقا انما يقيد به لانه  
حل الخلاف بيننا وبين الحنفى اما اذا كان مقيدا كما اذا قال اذ مات من هذا المرض مثلا فالحنفى يوافقنا على  
صحة بيعه اه (قوله والمرتن الخ) الوال للحال سم وعش (قوله لزوالها) اى السلطنة (قوله من  
الابن) اى المتهب عبارة المغنى ولو وهب لولده شيئا وهبه الولد لولده لم يرجع الاول في الاصح لان الملك غير  
مستفاد منه ولو باعه من ابنه او انتقل بموته اليه لم يرجع الاب قطعا لان ابنه لا رجوع له فالاب اولى ولو وهبه  
لولده فوهبه الولد لاختيه من ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك فالاب اولى ولو وهبه الولد لجدته ثم  
الجد لولده فالرجوع للجد فقط اه (قوله بينه) اى حجر المرض (قوله من غير رجوع الواهب الخ) وعليه  
فلو انفسخت الاجارة فقياس ما مر من ان المالك لو اجر الدار ثم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع  
للاشترى انها تعود هنا للاب اه عش (قوله وفارق ما هنا) اى حيث يرجع الواهب في الموهوب مسلوب  
المنفعة من غير رجوعه بشئ على المؤجر (قوله رجوع البائع) اى حيث يرجع على المشتري المؤجر باجرة  
المثل لما بقى من المدة اه رشيدى (قوله اى الفرع) الى قول المتن ويحصل الرجوع في المغنى الا قوله وخرج  
الى ولو وهبه وقوله سواء الى المتن وقوله وزرعه الى ولو عمل (قوله ولو باقالة الخ) اى او ارث نهاية ومعنى  
قول المتن (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعائد كزائل لم يعد \* فى فلس مع هبة للولد

اه عش (قوله لا يعود بالتحلل الخ) اى فلا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل أيضا اه  
سم (قوله كالو ضاع الخ) اى أو كاتبه ثم عجز فله الرجوع اه معنى (قوله ام لا) وهو الراجح اه عش  
(قوله بالابطال) اى ابطال الرجوع للهبة (قوله تعلم صنعة وحرقة) لا بتعليم الفرع فيما يظهر اخذا من  
نظيره فى الفلاس اه نهاية عبارة المغنى ذكر من الزيادة المتصلة تعلم الحرقة وحرث الارض لكن ذكر فى  
باب التفليس أن تعلم الحرقة كالعين وقضيته أن الولد يكون شريكا فيها بما زاد كالفصارة وأجاب عن ذلك  
الزركشى بان ما هنا تعلم لا معاملة للسيد فيه وما هناك تعلم فيه معاملة اه (قوله وحرقة) عطف تفسير  
اه عش (قوله وحرث الارض) قد يشكل هذا بما يحتمل مر فى تعليم الفرع اه عش ويؤيد الاشكال  
ما مر عن المغنى عن الزركشى وما ياتى من قول الشارح ولو عمل فيه الخ بل تدعى دخوله فى نحو  
الفصارة (قوله وان زادت بها) اى بالزيادة المتصلة (قوله لاجل الخ) اى فلا يتبع الام فى الرجوع

صيدا فاحرم الفرع ولم يرسله ثم تحلل بمنوع لزوال ملك الفرع عنه بالاحرام على الاصح المنصوص شرح مر  
(قوله والمرتن غير الواهب) حال (قوله لزوالها) اى السلطنة ش (قوله ورد بان ملك الولد الخ) كان  
حاصل الردانه لا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الفرع بعد التحلل وقد صار الصيد مباحا فلا اصل اخذه لا بطريق

(قوله)

ثم عوده سواء أقلنا أن الرجوع ابطال للهبة أم لا لان القائل بالابطال لم يرد به حقيقته والا لرجع فى الزيادة المنفصلة (ولو  
زاد رجوع بزيادته المتصلة) لانها تابعة ومنها تعلم صنعة وحرقة وحرث الارض وان زادت بها القيمة لاجل عند الرجوع حدث بيده

وإن كان له الرجوع حالا ومثله طلع حدث ولم يتأخر على ما في الحاوي لكن رد بان (٣١٣) كلامها في التفليس نقلا عن الشيخ أبي حامد

مخالفه ( لا المفصلة )  
تكسب واجرة فلا يرجع  
فيها لحدوثها بملك المتهب  
وليس منها حل عند القبض  
وإن انفصل في يده وسكت  
عن النقص وحكمه أنه لا  
يرجع بارشه مطلقا ويبقى  
غراس متهب وبنائه باجرة  
او يقلع بارش او يترك  
بقيته وزرع إلى الحصاد  
بما نال احترامه بوضعه له حال  
ملكه الأرض ولو عمل فيه  
نحو قصارة او صبغ فان  
زادت به قيمته شارك بالزائد  
والا فلا شيء له (ويحصل  
الرجوع برجعت فيما وهبت  
او استرجعته او اردته الى  
ملكه او نقضت الهبة) او  
ابطلتها او فسختها وبكناية  
مع النية كاخذه وقبضته  
لان هذه تفيد المقصود  
لصراحتها فيه ( لا يبيعه  
ووقفه وهبته) بعد القبض  
(واعتاقه ووطئها) الذي  
لم يحمل منه (في الاصح)  
لكمال ملك الفرع فلم يبق  
الفعل على إزالته وبه فارق  
انفساخ البيع به في زمن  
الخيار اما هبته قبل القبض  
فلا تؤثر رجوعا قطعا وعليه  
بالاستيلاد القيمة وبالوطء  
مهر المثل وهو حرام وإن  
قصد به الرجوع وبقاء يده  
عليه بعد الرجوع امانة لانه  
لم يأخذه بحكم الضمان وبه  
فارق يد المشتري بعد الفسخ  
(ولا رجوع لغير الاصول

(قوله وإن كان الخ) عبارة المغنى والنهاية ويرجع في الام ولو قبل الوضع في أحد وجهين صحة الفاضى  
وهو المعتمد اه (قوله حالا) اى على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر إلى الوضع اه سم (قوله ومثله)  
اى الحل الحادث بيد المتهب (طلع حدث الخ) اى فلا يتبع الاصل في الرجوع (قوله لكن رد بان  
كلامها الخ) والاول اوجه قياسا على الحل مغنى ونهاية (قوله مطلقا) اى قبل القبض او بعده اه  
عش ولعل المناسب سواء كان نقص عين او منفعة (قوله ويبقى الخ) ببناء المفعول (وغراس الخ)  
نائب فاعله ويجوز كونه ببناء الفاعل وفاعله ضمير الاصل المستتر وحذف ضمير المفعول من الفعلين  
المعطوفين عليه لظهوره عبارة المغنى ولورجع الاصل في الأرض التي وهبها للولد وقد غرس الولد او بنى  
تخييرا الاصل بعد رجوعه في الغرس او البناء بين قلعه بارش ونقصه وتملكه بقيته باجرة كالعارية  
اه (قوله او يقلع الخ) اى والخيرة في ذلك للواهب اه عش (قوله وزرعه) اى ويبقى زرع المتهب  
(قوله ولو عمل) اى الفرع اه عش قول المتن (ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهب لولده واقبضه  
في الصحة فشهدت بيته لباقي الورثة ان اباه رجع فيما وهبه له ولم تذكر ما رجع فيه لم تسمع شهادتها ولم  
تنزع الدين منه لاحتمال انها ليست من المرجوع فيه اه مغنى وروض مع شرحه زاد النية فلو ثبت  
إقرار الولد بان الاب لم يهبه شيئا غير هذه ثبت الرجوع اه (قوله او ابطالها) إلى قول المتن ولا رجوع في  
في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله الذي لم يحمل منه وقوله بعد القبض وقوله اما هبته الى وعليه (قوله لان هذه  
تفيد الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وبكناية كافي النهاية والمغنى (قوله بعد القبض) سيد كر محترزه  
قال الرشيدى قوله بعد القبض أى قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول مع القبض اه (قوله الذي لم  
تحمل منه) وجه هذا القيد انها اذا حملت منه صارت مستولدة للاب وإن لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى  
ملكه بسبب الاستيلاد فلا يتأق الخلاف حينئذ في حصول الرجوع او عدمه فليتامل سم على حج اه  
رشيدى (قوله بها) اى بالخمس المذكورة في المتن (قوله وعليه) اى على الوالد للفرع (قوله القيمة)  
اى قيمة الامة (قوله بالوطء الخ) ينبغى ملاحظة ماسبق في باب النكاح من سبق الانزال مغيب الحشفة  
والعكس إذا أحبلها سم على حج اه عش (قوله مهر المثل) أى مهر مثل الامة نيبا ويلزمه أيضا أرش  
بكارة ان كانت بكرا اه عش (قوله وهو حرام) ومع ذلك لاحد لشبهة الخلاف اه عش قال المغنى  
وتحرم به الامة على الولد لانها موطوءة والده وتحرم موطوءة الولد التي وطئها عليهما معا كما سياتى ان شاء الله  
تعالى في موانع النكاح ولو تفاسخ المتواهبان الهبة او تقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به صاحب  
الانوار اه وقوله ولو تفاسخ الخ في النهاية مثله قال عش قوله مر حيث لا رجوع اى كان كانت لا جنبي  
وقوله لم تنفسخ وقد يوجه بان التفاسخ والتقاييل إنما يناسبان المعاوضات لانه بقصد بهما الاستدراك والهبة  
احسان فلا يليق بهاذلك سم على حج اه (قوله للخبر السابق) ولقوة شفقة الاصل ولهذا كان افضل  
البربر والدين بالاحسان لها وفعل ما يسرها مما ليس بمنهى عنه وعقوقها كبيرة وهو اذا وهبها بما  
ليس هينا ما لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسنة صلة القرابة وتحصل بالمال وقضاء الخواج والزيارة والمكاتب

الرجوع (قوله ان كان له الرجوع حالا) اى على اصح الوجهين والثاني عليه الصبر الى الوضع (قوله)  
ومثل طلع حدث ولم يتأخر) انظر نظايره اذا رد المبيع بعيب (قوله لكن رد بان كلامها مخالفه) والوجه  
الاول شرح مر (قوله في المتن) ويحصل الرجوع برجعت الخ) ولو وهبه واقبضه في الصحة فشهدت بيته  
انه رجع فيما وهب ولم يذكر ما رجع فيه لغت شهادتها فلو ثبت اقرار الولد بان الوالد لم يهبه شيئا غير هذه  
ثبت الرجوع شرح مر (قوله الذي لم يحمل منه) وجه هذا القيد انها اذا حملت منه صارت مستولدة  
للاب وان لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاد فلا يتأق الخلاف حينئذ في حصول الرجوع  
او عدمه فليتامل (قوله وبالوطء مهر المثل) ينبغى ملاحظة ماسبق في ابواب النكاح من سبق الانزال

في هبة ( مطلقة أو ( مقيدة بنقي الثواب ) اى العوض للخبر السابق ( ومضى وهب مطلقا ) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحها  
( ٤٠ - شروانى وابن قاسم - سادس )

والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد كما يتأكد كراهة اخلافه ويكره شراء ما وهبه من  
 الموهوب له قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في ملا من الناس فوهبه منه استحباب منهم ولو كان خاليا  
 ما اعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شئ لا لقاء شره او سعائته انها زيادة المغنى قال الغزالي  
 وإذا كان في مال احد ابو به شبهة ودعاه لاكل منه فليتلطف به في الامتناع فان عجز فلما كل ويقل بتصغير  
 اللقمة وتطويل المضغ قال وكذا اذا البسه ثوبا من سببه وكان يتاذى برده فليقبله واليملسه بين يديه وينزعه  
 اذا غاب ويجهتد ان لا يصلي فيه الا بمحض ربه قال البيهقي في شعبه عن عمار بن ياسر كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا ياكل من هدية حتى يامر صاحبها ان ياكل منها الشاة التي اهديت اليه يعني المسمومة بخبر وهذا اصل لما  
 يفعله الملوك في ذلك ويلحق بهم من في معناهم اه وقوله لم ير مالم يكن الخ عبارة البجيرمي عن الرحمان مالم  
 يكن ما آذاه به مطلوب باشرا كترك عبادة او فعل حرام او مكروه اذا ارتكبه الاصل وآذاه الفرع بسببه  
 وليس من العقوق مخالفة الاصل في طلاق زوجة يحبها او بيع ماله او مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل  
 يحرم على الاصل ذلك اذا طلبه وامتنع مع قدرته اه وقوله مر واجبا قال غش دخل فيه ما لو امتنع من  
 بيع امواله وعق ارقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك ما يشق عليه وقد مر به والظاهر ان ذلك ليس مرادا  
 وقوله والمراسلة اي من غير كتاب كان يقول لشخص سلم على فلان وقوله ويتأكد استحباب الوفاء بالعهد ونقل  
 شيخنا الشوبري عن حجاج ان الوعد مع نية عدم الوفاء كبيرة وقوله حرم اي ولا يملكه وقوله او سعائته اي  
 التكلم فيه بسوء عند من يخافه (قوله على تاويل بعيد) يحتمل ان مراده ان مطلقا صفة مصدر محذوف اي  
 هبة مطلقا والتذكير بتاويل الهبة بالعقد او التملك اه سم وجعله المغنى صفة مفعول محذوف عبارته  
 شيئا مطلقا عن تقيده بثواب وعنده اه (قوله في المرتبة الدنيوية) كالملك لرعيته والاستاذ لغلامه  
 ﴿تنبيه﴾ الحق الماوردي بذلك سبعة انواع هبة الاهل والاقارب لان القصد الصلوة وهبة العدو لان  
 القصد التالف وهبة الغنى للفقير لان المقصود نفعه والهبة للعلماء والزهاد لان القصد القرية والتبرك وهبة  
 المسكف اغيرة لعدم صحة الاعتياض منه والهبة للاصحاب الاخوان لان القصد تاكل المودة والهبة لمن اعانه  
 بجاهه او ماله لان المقصود مكافأته وزاد الدارمي هدية وهبة المتعلم لمعلمه وهو داخل في عموم كلام الماوردي  
 اهمغنى (قوله وان نواه) يظهر انه اذا اطلع المتهم على نية الثواب وقصده انه يجب عليه باطنا الثواب او الرد  
 والحال انه لا قرينة حالية ولا لفظية فهو غير بحث الاذرعى الا في ثمر ايت الفاضل المحشى كتب على قوله  
 الا في كلام الاذرعى والاوجب مانصه قياس ذلك الوجوب ايضا اذا نوى الثواب وعلت نيته او صدقه  
 المتهم فيها انتهى سيد عمر قول المتن (لا على منه) كهبه الغلام لاستاذ اه مغنى (قوله في ذلك)  
 اي في المرتبة الدنيوية فكان الاولى التانيث (قوله لان القصد) الى قوله واختار الاذرعى في المغنى والى  
 المتن في النهاية (قوله واختار الخ) عبارة النهاية وان اختار الخ (قوله هو او الرد) ظاهر او باطنا وبهذا  
 فارق ما بحثناه انفا اه سيد عمر (قوله ولو قال وهبتك) الى قول المتن في الاصح في المغنى الا قوله او على  
 البحث الى المتن (قوله لان الاصل عدم البذل) اي عدم ذكره اه مغنى (قوله على ان يقضى له حاجة  
 الخ) اي بان شرطه عند الدفع او دلت قرينة على ذلك فلو بذلها ليخلص له محبوسا مثلا فسمي في خلاصه  
 فلم يتفق له ذلك وجب عليه رد الهدية لاصحابها لان مصادره لم يحصل نعم لو اعطاه ليشفع له ففقط قبلت شفاعته

تغيبت الحشفة اذا أحبلها (قوله لتوقفه على تاويل بعيد) يحتمل ان مراده ان مطلقا بالفتح  
 صفة مصدر محذوف لكن المصدر الهبة وهى مؤنث فيحتاج لتاويله بالعقد والتبكي حتى يصح وصفه بالمذكر  
 اعنى قوله مطلقا وقد يقال قياس مصدر وهب كاي علم من قول الالفية

فعل قياس مصدر المعدي \* من ذى ثلاثة واحدا لقول ابن جواز استعمال المصدر القياسي وان كان  
 الوارد غير دونه فليتامل (قوله والاوجب هو او الرد لا محالة) قياس ذلك الوجوب ايضا اذا نوى الثواب  
 وعلت نيته او صدقة المتهم فيها (قوله وهو بحث ظاهر) اعتمدهم (قوله لزمه رده الخ) فان فعل

لتوقفه على تاويل بعيد  
 بان لم يقيد بثواب ولا عدمه  
 (فلا ثواب) أى عوض (ان  
 وهب لدونه) في المرتبة  
 الدنيوية لاذ لا يقتضيه لفظ  
 ولاعادة (وكذا) لا ثواب  
 له وان نواه ان وهب (لا على  
 منه) في ذلك (في الاظهر)  
 كالأعارة داره الحاقا للالعيان  
 بالمنافع ولان العادة ليس  
 لها قوة الشرط في المعاوصات  
 وكذا الاثواب له نواه أو لان  
 وهب (لنظيره على المذهب)  
 لان القصد حينئذ الصلة  
 وتأكيد الصداقة والهدية  
 كالهبة فيما ذكر وكذا  
 الصدقة واختار الاذرعى  
 من جهة الدليل ان العادة  
 متى قضت بالثواب وجب  
 هو او رد الهدية وبحيث ان  
 محل التردد ما اذ لم تظهر حالة  
 الاهداء قرينة حالية أو  
 لفظية دالة على طلب  
 الثواب والاوجب هو او  
 الرد لا محالة وهو بحث ظاهر  
 ولو قال وهبتك ببذل فقال  
 بل بلا بدل صدق المتهم كما  
 مر أول القرض لان الاصل  
 عدم البذل ولو أهدى له  
 شيئا على ان يقضى له حاجة



فلم يفعل لزمه رده ان يتي ولا يفدله (فان وجب الثواب) على الضعيف او على البحث المذكور لتلف الهدية او لعدم ارادة المتبرر ردها (فهو قيمة الموهوب) ولو مثليا اى قدرها يوم قبضه (في الاصح) فلا يتعين للثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للتهب وقيل يثبته الى ان يرضى ولو باضعاف قيمته للخبر الصحيح ان اعرايا و هب للنبي ﷺ ناقة فاثابه عليها وقال له ارضيت قال لا فزاده الى ان قال نعم واختاره جمع (فان) قلنا تجب اثابته و (لم يثبه) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبته لخبر من وهب هبة فهو (٣١٥) فهو احق بها مالم يثب منها صححه الحاكم

لكن رده الدار قطنى والبيهقى

بانه وهم ولا نما هو اثر عن ابن عمر (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا على ان تثنى كذا فقبل (فالاظهر صحة العقد) نظر للمعنى اذ هو معاوضة بمال معلوم فكان كبعثك (و) من ثم (يكون يباع على الصحيح) فيجرى فيه عقب العقد احكامه كالخيارين كما مر بما فيه والشفعة عدم توقف الملك على القبض (او) بشرط ثواب (مجهول فالذهب بطلانه) لتعذر تصحيحها بيعا لجهالة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على الاصح انها لا تقتضيه (ولو بعث هدية) لم يعده بالباء لجواز الامرين كما قاله ابو على خلا فالنصويب الحريرى تعين تعديته بها (في ظرف) او وهب شيئا في ظرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقوصرة) بتشديد الراء في الافصح (تم) اى وعاته الذى يكثر فيه من نحو خصوص ولا يسمى بذلك الا وهو فيه والا فهو زنبيل وكعلبة حلوى (فهو هدية) او هبة (ايضا) اى كما فيه

او لا ففعل لم يجب الرد فيما يظهر لانه فعل ما اعطاه لاجله اه ع ش (قوله فلم يفعل لزمه رده) فان فعل حل له وان تعين عليه الفعل شرح مر اه سم (قوله على الضعيف) اى من مقابلى الاظهر والمذهب (قوله على الضعيف) الى التثنية في النهاية لا قوله للخبر الى المتن وقوله لخبر من الى المتن (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور وفيها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الاتى او مجهول الخ الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره اه سم (قوله فلا يتعين الخ) تفريع على قوله اى قدرها ولكن عدم التعين فيما اذا دلت القرينة على قصد ثواب معين محل تامل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع اه سم (قوله في هبته) ان بقيت وبدلها ان تلفت نهاية ومعنى (قوله كما مر بما فيه) عبارة للمعنى وما صححناه في باب الخيار من انه لا خيار في الهبة ذات الثواب مبنى على انها ليست ببيع كما مر من الاشارة اليه اه قول المتن (أو مجهول) كوهبتك هذا العبد ثوب اه معنى قول المتن (فالذهب بطلانه) اى ويكون مقبوضا بالشرع الفاسد فيضمنه ضمان المضمون اه ع ش (قوله تصحيحها) اى الهبة ذات الثواب المجهول (قوله لجواز الامرين) اى تعديته بالبعث بنفسه وتعديته بالباء (قوله او وهب شيئا الخ) اى بالمعنى الشامل للصدقة قول المتن (برده) اى بل بعدم رده عبارة شرح الروض وسياق ما يوافقه من النهاية والمعنى وعلمه اى كون الظرف هدية كما ظاهروا فاذاجرت الحالة بعدم رده كما قيد به الاصل فان اضطررت فآلوجه انه امانة فيحرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اه ويدل على ذلك ايضا قول الشارح الآتى تحكما للعرف المطرد اه (قوله ولا يسمى) اى الوعاء (بذلك) اى بالقوصرة (قوله وكعلبة الخ) عطف على كقوصرة الخ عبارة للمعنى ومثله علب الحلوى والفاكهة ونحوهما اه (قوله اى كما فيه) اى كالذى في الظرف اه سم (قوله لم تدل قرينة) كان كتب له فيه رد الجواب بظهره و (قوله على عوده) اى واخفائه اه ع ش (قوله ملك المكتوب اليه) جزم به الروض عبارة مع شرحه وفي المعنى نحوها والكتاب ان لم يشترط كاتبه الجواب اى كتابته على ظهره هدية للمكتوب اليه فان اشترطه كان كتب فيه واكتب الى الجواب على ظهره لزمه رده اليه اه (قوله وقال غيره) اقتصر المعنى على كلام المتولى واقره (من آض اذ ارجع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما اشار اليه الشارح بقوله السابق اى كما فيه (قوله الى الاخبار عنهم) اى عن الاصحاب (قوله او اخبر بما تقدم الخ) الاولى او

حل له وان تعين من الفعل شرح مر (قوله فهو قيمة الموهوب ولو مثليا) قضية هذا صحة الهبة والهدية في صورة البحث المذكور ولا كان الواجب ردها مطلقا حيث بقيت ومثلا اذا تلفت وكانت مثلية وفي صحتها نظر بل يخالفه في الهبة قوله الاتى او مجهول الا ان يفرق بين الشرط صريحا وغيره (قوله فلا يتعين للثواب جنس من الاموال) قد يظن مخالفة لقوله فهو قيمة الموهوب ويجاب بان قوله اى قدرها بين انه ليس المراد خصوص نفس القيمة بل قدرها من اى جنس فليتامل (قوله ولا غيره) قد يقتضى اطلاق وجوب قبول ثواب الغير فليراجع (قوله اى كما فيه) اى كالذى في الظرف (قوله تحكما للعرف المطرد) قال في شرح الروض ومحل اذاجرت العادة بعدم رده كما قيد به الاصل فان اضطررت فآلوجه انه امانة فيحرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اه (قوله قال المتولى ملك المكتوب اليه) وهو الاجه شرح مر

تحكما للعرف المطرد وكتاب الرسالة الذى لم تدل قرينة على عوده قال المتولى ملك للمكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب وللمكتوب اليه الانتفاع به على سبيل الاباحة (تنبيه) ايضا من آض اذ ارجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوبا سماعا ويجوز كونه حالا حذف عاملا وصاحبها قد يقع بين العامل ومعموله كيحل اكل الهدية ويحل ايضا استعمال ظرفها في اكلها اى ارجع الى الاخبار عنهم كحل الاكل من ظرفها رجوعا واخبر بما تقدم من حل اكلها حال كونى راجعا الى الاخبار عنهم يحل الاكل من ظرفها وقد لا كما هنا اى ارجع الى الاخبار عنهم بحكم الظرف رجوعا واخبر بما تقدم من حكم المظروف حال كونى راجعا الى الاخبار

بحكم الظرف فلم انما لا تستعمل إلا مع شئين ولو نقدير اختلف جازيد ايضا وبينهما توافق في الماثل بـلا ف جاء ومات ايضا ويمكن استئلال كل منهما بالمال بخلاف اختم زيد وعمر و ايضا (والا) بان اعتيد رده (الا) يكون هدية بل امانة فيده كلودية (ويحرم استعماله) لانه انتفاع بملك الغير بغير اذنه (إلا في) كل الهدية منه إن اقتضته العادة (عملاها) ويكون عارية حيث نؤيسن رد الوعاء حال الخبر فيه قال الأذرعى وهذا في ما كولا اما غيره فيختلف رد (٣١٦) ظرته باختلاف عادة النواحي فينتج العمل في كل ناحية بعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف

طبقاتهم (فرع) الهدايا المحمولة عند الختان ملك للاب وقال جمع للاب فعليه يلزم الاب قبولها اى حيث لا محذور كما هو ظاهر ومنه ان بقصد التقرب للاب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما يحته شارح وهو متجه ونحل الخلاف إذا اطلق المهدى فلم يقصدوا احدا منهما ولا فهى لمن قصده اتفاقا ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق او قصده ولهم عند قصدهم وله ولهم عند قصدهما اى ويكون له النصف فيما يظهر اخذاما يأتي في الوصية لزيد الكاتب والفقراء مثلا وقضية ذلك ان ما اعتيد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم تقسم على الخالق او الخاتن ونحوه يجرى فيه ذلك التفصيل فان قصد ذاك وحده او مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وإن اطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء وبهذا يعلم أنه لا نظر هنا للعرف أمام قصد خلافه فواضح وأما مع الاطلاق فلان حمله على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلامنا هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولى ميت بمال فان قصد انه يملكه لغاوان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها ولا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر لولى صرف لهم (تنبيهان) أحدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادم المذكور فالذى ينتج بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الاخذ لقصدته تقتضى رده

فرغت عن الاخبار عنهم بحل كلها (قوله بحكم المظروف) صوابه الظرف (قوله) أو أخير بما تقدم (الخ) فيه ما مر انفا (قوله فعلم انما) اى لفظة ايضا (قوله ويمكن الخ) عطف على قوله بينهما توافق (قوله بان اعتيد) إلى التبيين في النهاية (قوله بان اعتيد رده) او اضطررت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ نهاية ومغنى (قوله بل امانة في يده الخ) اى الاحال الاكل فيه الا ترى كما هو قضية كونه عارية حيث نؤيسن (قوله عملاها) إلى الفرع في المغنى لا لقوله وهذا إلى فيختلف (قوله) ويكون عارية حيث نؤيسن (قوله) فيجوز تناولها منه ويضمنها بحكمها وقيدته اى الروض في بابها بما إذا لم تقابل بعوض ولا فهو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة شرح روضاه سموعش (قوله خبر فيه) عبارة المغنى لخبر استبقوا الهدايا برد الظروف قال الأذرعى والاستحباب المذكور حسن وفي جواز حسمه بعد تفرغه نظر الا ان يعلم رضا المهدى به وهل يكون إبقاءها فيه مع إمكان تفرغه على المادة هضمه لانه استعمال غير ما ذون فيه لا لافذا ولا عرفا فام لا في كلام القاضي ما يفهم الاول وهو محل نظر واما الخبر المذكور فلا عرف له اصلا (قوله عند الختان) ومثله الولية إذا فعلها الاب او الام لاسيما إذا كان الابن او البنت غير مكف (قوله) ومنه) اى المحذور شاه سم (قوله فلا يجوز له الخ) اى مع كونها لابن شاه سم (قوله) ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية الخ) انظر هل يجرى ذلك التفصيل فيما يعطاه المتولى من الشيعيين بخدمة الكعبة المشرفة وفتح بابها وإغلاقه مع وجود غيره من بنى شعبة الحميين أم لا فيشترك جميعهم فيه مطلقا والا قرب الاول والله أعلم (قوله خادم الصوفية) اى وخادم طلبة العلم (قوله) اى ويكون له النصف الخ) وقد يفرق شاه سم عبارة السيد عمر هذا محل تأمل بل الظاهر ان حكمه كما قال لزيد الفقراء فيكون له اقل متمول اللهم إلا ان يحمل كلامه على ما اذا وكل شخصا فقال له اعط هذا فلان خادم الصوفية وللصوفية فتأمل اه (قوله وقضية ذلك) اى ما ذكر في خادم الصوفية (قوله فان قصد ذلك) اى نحو الخاتن (قوله من وضع طاسة الخ) اى او دوران احدا من طرف صاحب الفرح بها (قوله) او مع نظرائه المعاوين الخ) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في النقوظ لافرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدفوع اليه حيث جرت بالرجوع رجوع ولا فلام راه سم على حج اه عش (قوله وبهذا) اى بما ذكر في الهدايا المحمولة وخادم الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله هنا) اى في الهدايا المحمولة عند الختان وفيما يعطاه خادم الصوفية وما اعتيد في بعض النواحي الخ (قوله خلافه) اى خلاف العرف (قوله ان كلاً الخ) بيان للغالب (قوله) هو عرف (الشرع) خبر فلان (قوله فيقدم) اى من ذكر من الاب الخ (قوله لقصدته) اى المعطى (قوله رده) اى

(قوله) بل امانة في يده كالودية) اى الاحال الاكل فيه الا ترى كما هو قضية كونه عارية حيث نؤيسن (قوله) ويكون عارية حيث نؤيسن) قال في شرح الروض فيجوز تناولها منه ويضمنه بحكمها وقيدته في بابها بما إذا لم تقابل بعوض ولا فهو امانة في يده بحكم الاجارة الفاسدة اه (قوله) ومنه) اى المحذور ش (قوله فلا يجوز له) اى مع كونها لابن (قوله) اى ويكون له النصف فيما يظهر اخذا بما ياتي الخ) كذا شرح مر وقد يفرق (قوله) او مع نظرائه المعاوين له) هل يقسم بينه وبين المعاوين له بالسوية او بالتفاوت وما ضابطه

الآخذ على من ذكر من الاب والخادم وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلامنا هؤلاء هو المقصود هو عرف الشرع فيقدم على العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولى ميت بمال فان قصد انه يملكه لغاوان اطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها ولا فان كان عنده قوم اعتيد قصدهم بالنذر لولى صرف لهم (تنبيهان) أحدهما لو تعارض قصد المعطى ونحو الخادم المذكور فالذى ينتج بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الاخذ لقصدته تقتضى رده

لا قباضه له المخالف لقصدده ثانياً يؤخذ بما تقرّر في العتيد في بعض النواحي أن محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد في الافراح إذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذه لنفسه أما إذا اعتيد أنه لنحو الخاتن وأن معطيه إنما قصده فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعطي على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء إنما هو لأجله لأن كونه لأجله من غير دخول في ملكه لا يقتضي (٣١٧) رجوعاً عليه بوجه فتأمل ولو أهدى

من خصله من ظالم ثلاثين قبض ما فعله لم يحل له قبوله وإلا حل أي وإن تعين عليه تحليله بناء على الأصح أنه يجوز اخذ العوض على الواجب العيني إذا كان فيه كلفة خلافاً لما يوهه كلام الأذرع وغيره هنا ولو قال خذ هذا واشتر لك به كذا تعين ما لم يرد التبسط أي أو تدل قرينة

حاله عليه كما مر لأن القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيراً درهماً بنية أن يغسل به ثوبه أي وقد دلت القرينة على ذلك تعين له ولو شكاً إليه أنه لم يوف أجره كاذباً فاعطاه درهماً أو أعطى لظن صفة فيه أو في نسبه فلم يكن فيه باطلاً لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفي في كونه أعطى لأجل ظن تلك الصفة بالقرينة ومثل هذا ما يأتي آخر الصداق مبسوطاً من أن من دفع لخطوبته أو وكيلها أو ولها طعاماً أو غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجع على من أقبضه وحيث دلت قرينة أن ما يعطاه إنما هو للحياء حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي إجماعاً وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه إلا

الآخذ (قوله لا قباضه له) أي قباض المعطي للأخذ أو للمعطي (قوله المخالف) أي القباض (قوله لقصدده) أي الآخذ (قوله إذا كان الخ) خبران (قوله يعتاد) ببناء المفعول (قوله وإن معطيه إنما الخ) عطف تفسير لقوله أنه لنحو الخاتن (قوله ولو أهدى) إلى قوله ولو قال خذ في النهاية عبارة المغني ولو خلاص شخص آخر من بد ظالم ثم أنفذ إليه شيئاً هل يكون رشوة أو هدية قال القفال في فتاويه ينظر إن كان أهدى إليه مخافة أنه ربما لو لم يبره بشيء لنقض جميع ما فعله كان رشوة وإن كان يامن خيائته بأن لا ينقض ذلك بحال كان هبة (قوله ومن ثم قالوا) هذا تفريع على العلة أعني قوله لأن القرينة الخ لا على المعلل أعني قوله أو تدل الخ لعدم الملامة اه سيد عمر (قوله ولو شكى) أي الفقير المذكور (قوله أنه لم يوف) أي الدرهم (قوله أجره) أي للغسال (قوله كاذباً) حال من فاعل شكى (قوله بالقرينة) نائب فاعل يكتفي (قوله من أن الخ) بيان ما يأتي (قوله لخطوبته الخ) أي أو لخطوبها (كتاب اللقطة)

(قوله وهو الإفصح) أي ما بضم ففتح اه ع ش (قوله وهي لغة) إلى المتن في النهاية لا قوله ومنه ركاز بقيده السابق فيه وقوله وزعم إلى قال (قوله ومنه) أي المال (قوله أو اختصاص) عطف على مال (قوله محترم) قيد في الاختصاص (قوله ضاع) قيد في كل من المال والاختصاص قال المغني ويرد عليه أي التعريف ولد اللقطة فانه ليس بضائع والركاز الذي هو دفين الاسلام يصح لقطه وليس مالا ضائعاً والخبر غير المحترمة يصح التقاطها ولا مال ولا اختصاص اه (قوله بنحو غفلة) عبارة المغني بسقوط أو غفلة ونحوهما اه (قوله ولا امتنع الخ) الأولى اسقاط هذا القيد لما يأتي من جواز التقاط الممتنع للحفظ فهو داخل في أفراد اللقطة اه ع ش (قوله فانه لم يدعه) بأن نقاه أو سكت اه ع ش (قوله أول مالك الخ) عبارة المغني والاسنى وبعض نسخ النهاية فانه لما لك الأرض ان ادعاه وإلا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي إلى المحي فان لم يدعه فيحتمل أن يكون لقطه قد يرد على قومه غير مملوك فان هذا لقطه مع انه وجد

ولا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرّر من الرجوع في النقوط لا فرق فيه بين ما يستهلك كالاطعمة وغيره ومدار الرجوع على عادة أمثال الدافع لهذا المدفوع إليه فيحتمل جرت بالرجوع رجع وإلا فلا مر (قوله فيظهر الجزم بأنه لا رجوع على صاحب الفرح) لم يصح بالرجوع على نحو الخاتن أو عدمه ولا يبعد عدم الرجوع عليه (قوله رجع على من أقبضه) صريح في رجوعه إذا كان المدفوع مما يستهلك كالاطعمة وهو الصواب ولا التفات إلى المخالفة في ذلك مر

(كتاب اللقطة)

(قوله فلو وجد بمملوك للمالك) أي على الترتيب من المالك الآن إلى من قبله فهو للمالك الآن ان ادعاه والا فلن قبله إلى المحي ويشير إلى ذلك قوله فان لم يدعه أول مالك ولو اراد مالكاً واحداً استغنى عن قوله أول مالك وعبارة الروض وما وجد في مملوك فلان لم يدعه فلن قبله إلى المحي ثم يكون لقطه اه وقوله ثم يكون لقطه قد يرد على قوله غير مملوك فان هذا لقطه مع انه وجد في محل مملوك فليتامل ومعنى قوله ثم يكون لقطه ثم إذا لم يدعه المحي يكون لقطه كما قدره كذلك في شرحه (قوله فان لم يدعه أول مالك) أي وهو المحي فلقطة أقول يفارق هذا حيث شرط في كونه لأول مالك ان يدعيه ما تقدم في الركاز حيث كان له وان لم يدعه ما لم ينفع به ان الركاز يملكه تبعاً للملك الأرض بالاحياء بخلاف الموجود في ظاهر الأرض من المنقولات لا يملك

بمال كتزويج بنته بخلاف امساك لزوجته حتى تبرئه أو تقتدي بمال ويفرق بأنه هنا في مقابلة البضع المتقوم عليه بمال (كتاب اللقطة) بضم فسكون أو ففتح وهو الإفصح ويقال لقاطه بضم اللام ولقط بفتح أوليه وهي لغة ما يؤخذ بعد تطلب وشرعاً مال ومنه ركاز بقيده السابق فيه أو اختصاص محترم ضاع بنحو غفلة بمحل غير مملوك لم يحرز ولا عرف الواجد مستحقه ولا امتنع بقوته فلو وجد بمملوك للمالك فان لم يدعه أول مالك فلنقطه نعم ما وجد بدار حرب ليس به مسلم وقد دخلها بغير امان غنيمة أو به فلقطه وما القاء بخوريح أو هارب

لا يعرفه بنحو حجره او داره وودائع مات عنها مورثه ولا تعرف ملاكها مال ضائع لا لقطه خلافا لما وقع في المجموع في الاولى امره اللامام في حفظه او ثمنه ان رأى يبعه او يقتضيه لبنت المال الى ظهور مال كذا ان توقعه والا صرفه لمصارف بيت المال وحيث لاحاكم او كان جائرا فعل من هو بيده فيه ذلك كما مر نظيره قال الماوردي ولو وجد لؤلؤا بالبحر خارج صدفه كان لقطه لانه لا يوجد خلقه في البحر الا داخل صدفه وظاهره انه لا فرق بين المثقوب وغيره (٣١٨) لكن قال الروياني في غير المثقوب انه لو وجد لؤلؤا وجد قطعة عنبر في معدنه كالبحر وقربه

في محل مملوك فليتأمل اه (قوله لا يعرفه) أي الهارب (قوله وودائع) عطف على ما ألقاه (قوله في الاولى) أي ما ألقاه نحو ربيع الخ (قوله فعل من هو بيده فيه ذلك) أي ما عدا القرض لبنت المال اه عش (قوله قال الروياني الخ) معتمد اه عش (قوله انه لو وجد) قديوجه باحتمال ان يكون بعض حيوانات البحر اكل صدفه وتركه او ثم القاه بطريق التقية او التروث اه سيد عمر (قوله كالبحر) لعل الكاف استقصائية (قوله وقربه الخ) الواو بمعنى او اه عش قال الرشيدى الظاهر رجوع الضمير لمعدنه فتأمل اه ويحتمل للبحر (قوله وسمكة) عطف على البحر اه عش ويحتمل على المعدن وعلى كل فالواو بمعنى او (قوله اخذت منه) أي من البحر (قوله يملكه مال كذا) خبر ما اعرض الخ (قوله تعمد اخذ نعله) وكذا لو لم يتعمد حيث اخذها منه اه عش (قوله بشرطه) وهو تعذر وصوله الى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذاك والاضاع عليه ما بقي كغير ذلك من بقية الديون اه عش اي وان زاد فيرد الزائد عليه بطريق (قوله واجمعوا) الى قوله وخصه الغزالي في المغنى (قوله اخذها) أي اللقطه اه سم (قوله الشاملة للبر) عبارة المغنى الآسرة بالبر اه (قوله بل قال جمع الخ) عبارة المغنى ويكره تركه كما قاله المتولي وغيره اه (قوله واختاره السبكي) وكذا اختاره النهاية والمغنى (قوله وخصه الغزالي الخ) معتمد (قوله اذا لم يكن عليه تعب) أي عادة (قوله ولا يضمن) أي اللقطه اه عش (قوله وبحث الخ) الاولى ان يقدمه على قوله ولا يضمن الخ (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمده النهاية (قوله بان لم يكن الخ) أي او كان وخشى ضياعها اذا تركها اه عش (قوله وجب كنظيره الخ) اقول يؤيد الوجوب قول التنبيه اذا وجد الحر الرشيد لقطه في غير الحرم في موضع يامن عليها فالاولى ان ياخذها واذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه ان ياخذها انتهى وشمل قوله لا يامن عليها ما اذا كان ثم غيره وما اذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الامن عليها اه سم اقول ويمكن حمل الرد الاتي في الشرح بقريته ما نقله عن الجمع وافرده على فرض اطلاق البحث فلا مخالفة (قوله ورد بان شرط الخ) اجاب عنه النهاية بالفرق بعذر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقه والتزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره إتلاف حقه بما ناقل ويؤيده ما سياتي في الجملة لومات رفيقه في سفر وخاف ضياع امتعته وجب نقلها بحاجتها اه وافرده سم قول المتن (لغير واثق) أي ويكون مكروها خروجا من خلاف من حرمه اه عش اقول وقضية صنيع المتن الاباحة (قوله بامانة نفسه) إلى قول المتن وينزع الولي في النهاية إلا قوله ولو بنحو ترك

بذلك (قوله خلافا لما وقع في المجموع في الاولى الخ) كذا شرح مر (قوله واجمعوا على جواز اخذها) أي اللقطه (قوله ولا بان لم يكن ثم غيره وجب) اقول يؤيد الوجوب قول التنبيه اذا وجد الحر الرشيد لقطه في غير الحرم في موضع يامن عليها فالاولى ان ياخذها واذا كان في موضع لا يامن عليها لزمه ان ياخذها اه وشمل قوله لا يامن عليها ما اذا كان ثم غيره وما اذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الامن عليها (قوله ورد بان شرط الوجوب الخ) اجيب بالفرق بعذر المالك هنا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقه والتزام اجرة العمل والحرز فلا يلزم غيره إتلاف حقه بحاجتها ونظير ذلك مالومات رفيقه في سفر وخاف ضياع امتعته وجب نقلها بحاجتها ولو كان موجودا حاضر اما وجب ذلك بحاجتها فليتأمل (قوله مع عدم فسقه) وسياتي

وسمكة اخذت منه فهو له والالقطه وزعم ان البحر ليس معدنه ممنوع فقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على انه ثبت في البحر قال جمع وما أعرض عنه من حب في أرض الغير فنبت يملكه مال كذا ومن اللقطه ان تبدل نعله بغيرها فيأخذها فلا يحل له استعمالها إلا بعد تعريضها بشرطه او تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعمد اخذ نعله جاز له بيعها ظفر ابشرطه واجمعوا على جواز اخذها في الجملة لاحاديث فيها يأتي بعضها مع أن الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبها للهبة لأن كلاً تملك بلا عوض وغيره لاهياء الموات لان كلاً تملك من الشارع ويصح تعقيبها للقرض لان تملكها اقتراض من الشارع واركائها لاقط ولقطو ملقو طوستعلم من كلامه وفي اللقطه معنى الامانة إذ لا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال

المحجور والاكتساب بتملكها بشرطه وهو المذهب فيها (يستحب الالتقاط لو اثق بامانة نفسه) لما فيه من البر قال جمع صلاة يكره تركه لئلا يقع في يد خائن (وقيل يجب) حفظ المال الآدمي كنفسه وأجيب بأنها امانة أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء وقال جمع بل نقل عن الجمهور ان غلب على ظنه ضياعها لو تركها وجب ولا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي بما اذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وان اثم بالترك وبحث الزركشى تقييد محل الخلاف بما اذا لم يتعين ولا بان لم يكن ثم غيره وجب كنظيره في الوديعة بل الاولى لان تلك بيد مال كذا ورد بان شرط الوجوب ثم ان يبذل له المالك اجرة عمله وحرزه وهذا لا يتأتى هنا (ولا يستحب لغير واثق) بامانة نفسه مع عدم فسقه

خشية الضياع او طرو الخيانة وقول ابن الرفعة ان التعبير بخائف على نفسه يفارق هذا لان الخوف اقوى في التوقع رده السبكي بانه لا فرق بينهما اى من حيث ان المدار كما هو ظاهر على أن يكون او يطرأ عليه ما يتولد (٣١٩) عنه ولو احتمالا لكن قريبا

ضياعها (ويجوز) له مع ذلك الالتقاط (في الاصح) لان خيانتهم لم تتحقق وعليه الاحتراز اما اذا علم من نفسه الخيانة فيحرم عليه اخذها كالوديعة (ويكره) تنزيها وقيل تحريما الالتقاط (لفاسق) ولو بنحو ترك صلاة وان علمت امانته في الاموال كما شمله اطلاقهم لانه قد يخون فيها وبحث الزركشي كالاذرعى ان محل الخلاف اذا خيف هلاكها لو تركها والا حرم قطعاً وفيه نظر (والمذهب) انه لا يجب الاشهاد على الالتقاط (بل يسن ولو لدل كالوديعة ولا يمتنع به من الخيانة ووارثه من اخذها اعتماداً لظاهر اليد ولا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الا في ذكره في التعريف ولو خشي منه علم ظالم بها واخذها لم يمتنع وقيل يجب واختير لخير صحيح بالامر به من غير معارض له بل قال الاذرعى لو جزم بوجوبه على غير الواثق بامانة نفسه لانتجها وانما وجب في اللقيط لان امر النسب اهم وتسن الكتابة عليها انها لقطعة وقيل تجب (و) المذهب (انه يصح

صلاة الى المتن وقوله واختير الى وانما وقوله قال جمع بل يعرفه معه وقوله وله بعد التعريف التملك (قوله خشية الضياع الخ) تعليل للمتن (قوله يفارق هذا) اى التعبير بغير واثق بامانة نفسه (قوله في التوقع) اى لطر والخيانة (قوله ما يتولد الخ) تنازع فيه الفعلان (و) (قوله ضياعها) فاعل يتولد (قوله اما اذا علم من نفسه) اى غلب على ظنه اه معنى (قوله ولو بنحو ترك صلاة الخ) ظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم تمض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا تنفاه ما يحمله على الخيانة حال الاخذ اه ع (قوله ان محل الخلاف) اى ان يكون بقول الشارح وقيل تحريماً (قوله ولو لدل) اى ولو لالتقاط عدل ويظهر عدم الاكتفاء هنا بالمستور ويفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط غالباً بين الناس فاكتفى فيه بالمستور والغرض من الاشهاد هنا الامتناع من الخيانة فيها وجدد الوارث لها فلم يكتف بالمستور اه ع (قوله ووارثه) عطف على الضمير المستتر فيمتنع قول المتن (انه لا يجب الاشهاد الخ) سواء كان لملك او حفظ اه معنى (قوله ولا يستوعب) الى قوله واختير في المعنى (قوله فيه) اى الاشهاد (قوله صفاتها الخ) ويكره استيعابها كما ذكره القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار معنى ونهاية واسنى قال ع ش قوله ويكره الخ اى ولا يضمن اه (قوله ولو خشي منه) اى من الاستيعاب ش اه سم والاصوب من الاشهاد كما في ع ش والمعنى عبارته تنبيه محل استحباب الاشهاد اذ لم يكن السلطان ظالماً يخشى انه اذا علم بها اخذها والا فيمتنع الاشهاد والتعريف كما جزم به المصنف في نكت التنبيه اه (قوله يجب) اى الاشهاد ش اه سم (قوله لخير صحيح بالامر به الخ) اجاب النهاية والمعنى بان القياس على الوديعة اوجب حمله على الذنب اقول وقد يفرق اه سم (قوله قال الزركشي) الى قول المتن في دار الاسلام في المعنى (قوله فان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع الايراد (قوله هل ثبت الخ) اى قد ثبت (قوله والتقاط الصبي والمجنون) حيث كان لها تمييز كما بحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر اه نهاية عبارة المعنى وشرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعى ومثله المجنون اه (قوله وبهذا) اى التعليل (قوله والتقاط المرتد) عبارة المعنى اما المرتد فقد رد لقطته على الامام وتكون في شأن مات مرتداً فان اسلم فحكمه كالاسلم اه (قوله والذى الخ) خرج به الحرى اذا وجداه في دار الاسلام فانما تنزع منه بلا خلاف اى ومن اخذها منه كان له تعريفها وتملكها كما هو ظاهر كلامهم اه معنى وفي سم عن شيخه البكرى مثله قال

حكم الفاسق (قوله ولا يستوعب فيه صفاتها) عبارة الروض ولا يحرم استيعابها قال في شرحه بل يكره كما نقله القمولى عن الامام وجزم به صاحب الانوار (قوله ولو خشي منه) اى من الاستيعاب ش (قوله امتنع) هل يضمن اذا خالف فاخذها الظالم (قوله وقيل يجب) اى الاشهاد ش (قوله من غير معارض) له اجيب بحمل الامر على الذنب بدليل القياس على الوديعة اقول قد يفرق (قوله والتقاط الصبي والمجنون) بحيث كان لهما نوع تمييز كما بحثه بعضهم وهو ظاهر شرح مر وعبارة شرح الروض وشرط الامام في صحة التقاط الصبي التمييز قال الاذرعى ومثله المجنون اه (قوله والتقاط المرتد) كذا في الروض (قوله في المتن والذى) كذا في الروض وسكت الشارح عن الحرى وقال الزركشي وخرج بالذى الحرى وفي الناشرى وافهم اطلاق المصنف ان الكافر يجوز التقاطه مطلقاً وذاك خاص بالذى وربما شرط فيه العدالة في دينه قال الاذرعى وهل المعاهد والمستامن اذا جاءنا كالذى لم ارفه ونقلوا هذا اذا كان في دار الاسلام واما في دار الحرب فان كان فيها مسلم فلقطه والا في او غنيمه او كله لوالى اجدوا ربعة اخماسه واخمسه لاهل النى فيه خلاف قاله البغوى اه وفي شرح المتفقين لشيخنا الامام العارف البكرى ولقطه الحرى بدار الاسلام لا يملكها ومن اخذها منه عرفها كغيرها ولقطه المرتد كالحرى اه وانظر ما ذكره في المرتد مع

التقاط الفاسق) قال الزركشي وليست هذه مكررة مع قوله ويكره لفاسق فان المراد بالصحيح هنا ان احكام اللقطة هل تثبت له وان منعناه لاخذ (و) التقاط (الصبي) والمجنون والمحجور عليه بسفه لان الغلب فيها معنى الاكتساب لا الامانة والولاية وبهذا يتبين ما في قول الاذرعى المراد بالفاسق من لا يوجب فسقه حجراً عليه في ماله (و) التقاط المرتد (الذى) والمعاهد والمستامن (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلاً في دينه

عش والظاهر عدم صحة التقاط نحو الذي للمصحف لان صحته تستدعي جواز تملكه وهو ممنوع منه قال ويؤيده ما ياتي في التقاط الامة التي تحل له من الامتناع اهـ (قوله على الواجهة) اعتمده مر اهـ سم (قوله لذلك) اي لان الغلب فيها معنى الاكتساب الخ ش اهـ سم (قوله تفصيل مر) اي في اول الباب قال الرشيدى الذي مر بالنسبة للمسلم انه اذا وجد به دار حرب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير امان فغنيمة او بامان فلقطة فانظره بالنسبة للذي ونحوه وراجع باب قسم الفى والغنيمة اهـ (قوله فيما ياتي) يشمل قوله وانه لا يعتد بتعريفه اى وحده اهـ سم (قوله الا العدل في دينه) اى فلا تنزع منه اهـ عش (قوله لان مال) الى قول المتن والظاهر بطلان الخ في المعنى الا قوله وكان الفرق الى بخلاف السفيه وقوله وللولى الى المتن (قوله القاضى) اى فان لم يفعل ذلك اثم وقياس ما مر في قوله ولا يضمن وإن اثم بالترك عدم الضمان وقياس ما ياتي من ضمان ولى الصبي حيث لم ينزع منه ولو حاكما الضمان وقد يفرق بين الفاسق والصبي ولعل هذا اى الفرق اقرب اهـ عش قول المتن (لا يعتد بتعريفه) اى وحده اهـ سم عبارة عش اى مستقلا بدليل قوله بل يضم الخ اهـ (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المعنى (قوله كالكافر) هذا مجرد تأكيد لقوله السابق ومثله فيما ياتي الكافر (قوله تملكها) عبارة النهاية فللملتقط التملك اهـ زاد المعنى وإذا لم يملكها تركت بيد الامين اهـ (قوله واشهد عليه) اى وجوبا اهـ عش (قوله ومؤنته) اى التعريف معنى وعش (قوله عليه) اى الملتقط ولو غير فاسق اهـ عش (قوله حيث لم يكن الخ) لعل الاولى حيث تعذر اخذها من بيت المال لفلسه او جور متولى ثم هذا القيد خاص باجرة المضموم ولذا غير الشارح الاسلوب بقوله وكذا الخ بخلاف مؤنة التعريف فانها على الواجد الفاسق ابتداء كغير الفاسق وينبغى انه ان توقف الاشهاد على مؤنة ان يكون مؤنة المضموم والله اعلم اهـ سيد عمر وقوله ثم هذا القيد الى قوله وينبغى في عش مثله وفي المعنى ما يوافقه (قوله وله بعد التعريف التملك) مكرمع قوله فاذا ثم التعريف تملكها (قوله ولو ضعف الامين) عبارة المعنى ولو كان الملتقط امينا لكنه ضعيف لا يقدر على القيام بهالم تنزع الخ (قوله بل يعضده الخ) اى وجوبا (قوله بامين الخ) قياس ما مر في اجرة الرقيب ان الاجرة هنا على الملتقط ان لم يكن في بيت المال شيء اهـ عش اقول وقد يفرق (قوله وجوبا) الى الفصل في النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمحجور عليه بالسفه اهـ (قوله لحقه) اى

ما ذكره الشارح كالروض فيه (قوله على الواجهة) اعتمده مر (قوله لذلك) اى لان الغالب فيها معنى الاكتساب الخ ش (قوله ففيها تفصيل مر) اى اول الباب وقضيته ان ما التقطه الذي منها وقد دخل بلا امان غنيمة خمسة وفيه نظر (قوله فيما ياتي) يشمل قوله وانه لا يعتد بتعريفه فيرجع اليه ايضا ما نقله عن الاذرعى فليحرر (قوله في المتن وانه لا يعتد بتعريفه) اى وحده (قوله فاذا تم التعريف تملكها) هذا يشكل في المرتد بل ينبغى توقف تملكه على عوده الى الاسلام فليراجع (قوله ومؤنته عليه) وكذا اجرة المضموم اليه حيث لم يكن في بيت المال شيء كذا اشرح مر وفي الروض و تنزع اللقطة منهم اى الذي والفاسق والمترد الى عدل قال في شرحه قال في الانوار واجرة العدل في بيت المال اهـ (قوله ومؤنته عليه) هل شرطه كون الالتقاط للتملك والافعل ما ياتي في الذي وهل يصح التقاطه للحفظ او لا لانه ليس من اهله وقد جعل الزركشى محل الصحة في الفاسق والكافر والصبي اذا التقطوا للتملك قال واما لقطة الحفظ فالظاهر امتناعها عليهم واختصاصها بالمسلم الامين لكن في العباب ما يدل على صحة التقاطهم للحفظ حيث قال الثانى اى من الاركان الا لاقط وهو مكتسب لاولى فتصح من ذمى في دارنا ومن فاسق ومر تدو تنزع منهم الى عدل ويضم اليهم مشرف عدل في التعريف واجرتهم من بيت المال الا ان ارادوا التملك فهي عليهم واذا تم التعريف فان تملكوها اخذوها من العدل واشهد عليهم القاضى والابقيت معه اهـ وانظر قوله فهي عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما قاله الزركشى من عدم صحة التقاطهم للحفظ فن اخذها منهم فهو الملتقط كما هو ظاهر (قوله وله بعد التعريف التملك) ما هذا مع فاذا تم الخ (قوله والتعريف) فيه

على الواجهة لذلك وخرج بهادار الحرب ففيها تفصيل مر (ثم الاظهر) بناء على صحة التقاط الفاسق ومثله فيما ياتي الكافر قال الاذرعى الا العدل في دينه (انه ينزع) الملتقط (من الفاسق) وان لم يخش ذهابه به (ويودفع عند عدل) لان مال ولده لا يقر في يده فالولى غيره والمتولى للوضع والنزع القاضى كما هو معلوم (و) الاظهر (انه لا يعتد بتعريفه) كالكافر (بل يضم اليه رقيب) عدل يراقبه عند تعريفه وقال جمع بل يعرف معه وذلك لئلا يفرط في التعريف فاذا تم التعريف تملكها قال الماوردى واشهد عليه الحاكم بغرمها اذا جاء صاحبها ومؤنته عليه وكذا اجرة المضموم اليه حيث لم يكن في بيت المال شيء وله بعد التعريف التملك ولو ضعف الامين عنهما لم تنزع منه بل يعضده الحاكم بامين يقوى به على الحفظ والتعريف (وينزع) وجوبا (ولى لقطة الصبي) والمجنون والسفيه لحقه وحق المالك وتكون بده نائبة عنه ويستقل بذلك



( ويعرف ) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او يبيع له جزءا منها ( ٣٢١ ) وكان الفرق بين هذا وما ياتي ان

مؤنة التعريف على الممتلك  
وجوب الاحتياط لمال  
الصبي ونحوه ما أمكن ولا  
يصح تعريف الصبي  
والجنون قال الدارمي الا  
ان كان الولي معه  
والاذرعى الا ان راق  
ولم يعرف بكذب بخلاف  
السفيه الغير الفاسق فانه  
يصح تعريفه لانه يوثق  
بقوله دونهما ( ويملكها  
للصبي ) او نحوه ( ان رأى  
ذلك ) مصلحة له وذلك  
( حيث يجوز الاقتراض له )  
لان تملكها كالاقتراض  
فان لم يره حفظا أو سلبها  
للقاضي الامين ( ويضمن )  
في مال نفسه ولو الحاكم  
فيما يظهر خلافا للزكشي  
ومن تبعه ( ان قصر في  
انتزاعه ) أي الملتقط من  
المحجور ( حتى تلف ) او  
أُتلف ( في يد الصبي ) أو  
نحوه لتقصيره كالمترك ما  
احتطبه حتى تلف أو أُتلف  
ثم يعرف التالف أما إذا  
لم يقصر بان لم يشعر بها  
فألتفها نحو الصبي ضمنها  
في ماله دون الولي وان  
تلفت لم يضمنها أحد  
وللولي وغيره أخذها منه  
التقاطا ليعرفها ويملكها  
ويبرأ الصبي حيثن من  
ضمنها ( والاظهر بطلان  
التقاط العبد )

الثابت له شرعا بمجرد الالتقاط حيث كان يميز المايأتي أن غير المميز لاحق له اه ع ش و افراد ضمير لحقه وما  
بعده اما الرعاية المتن واما بتاويل المحجور او من ذكر من الصبي والجنون والسفيه ( قوله ) ويراجع الحاكم  
الخ ( ما الحكم عند فقده او فقد عدلته ثم راي الشارح فيما سياتي في بيان التقاط ما يسرع فساد ذك  
عقب قول المصنف فان شاء باعه مانصه باذن الحاكم ان وجد اه سيده عمر ( قوله ) وكان الفرق الخ ( الاولي ان  
يقول وهذا مستثنى من كون مؤنة التعريف على الممتلك لوجوب الاحتياط الخ ( قوله ) أن مؤنة الخ بيان  
لما ياتي ( قوله ) قال الدارمي الخ عبارة النهاية نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو  
قياس ما سرفى الفاسق مع المشرف وما بحثه الاذرعى من صحة تعريف المراهق الخ مخالف لكلامهم اه  
قال ع ش قوله مر نعم صرح الدارمي الخ معتمد اه ( قوله ) والاذرعى الخ ظاهر كلامهم خلافا مر اه  
سم ( قوله ) الا ان راق الخ اي من غير ضم احد اليه اه ع ش ( قوله ) فانه يصح تعريفه ( ولا بد من اذن وليه  
كما قاله الزكشي اه خطيب و ظاهر إطلاق الشارح مر أي والتحفة انه لا يتوقف على اذن الولي ويوجه  
بان اذن الولي لما يعتبر فيما فيه تقويت على السفيه ومجرد تعريفه لا تقويت فيه وهو طريق إلى تملكه فيه  
مصلحة له اه ع ش ( قوله ) دونهما اي الصبي والجنون قول المتن ( حيث يجوز الخ ) اي بان كان ثم  
ضرورة للاقتراض اه ع ش ( قوله ) حفظها الخ ) فليس له اخذها لنفسه اه سم قول المتن ( ويضمن ) اي  
الولي ( قوله ) ولو الحاكم ) وفاقا للنهاية والمعنى ( قوله ) او ألتف ) ببناء المفعول عبارة المعنى حتى تلف في يد  
الصبي ومن ذكر معه أو ألتفه كل منهم اه وهي أحسن ( قوله ) كالمترك ما احتطبه الخ ) أي فانه يضمنه للصبي  
اه ع ش ( قوله ) ثم يعرف التالف الخ ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ويعرف التالف المضمون ويملك  
للصبي ونحوه القيمة وهذا بعد قبض الحاكم لها اما ما في الذمة فلا يمكن تملكه لهم اه ( قوله ) ضمنها في ماله الخ ) اي  
فلو ظهر مال كها و ادعى ان الولي علم بها وقصر في انتزاعها حتى ألتفها للصبي اي او ألتف في يده صدق الولي في  
عدم التقصير لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان اه ع ش ( قوله ) وان تلفت لم يضمنها احد ) عبارة النهاية  
والمعنى وان لم يلتفها لم يضمنها احد وإن تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي بها حتى كل الآخذ فهو كما أخذها حال  
كالماله سواء استاذن الحاكم فاقصره في يده ام لا كما هو احد وجهين للصبر يتجه ترجيحه اه قال ع ش قوله  
مر بتقصير ظاهره وان كان الملتقط يميز او ظاهر قوله ويبرأ الصبي حيثن من ضمنها خلافا فان التعبير بنبي  
الضمان عنه يشعر بضمنها لو تلفت في يده إلا ان يقال المراد بنبي الضمان عنه الضمان المتوقع بالتلافه لها  
او الضمان المتعلق بولي وقوله سواء استاذن اي نحو الصبي بعد كاله اه ( قوله ) اخذها منه الخ ) كذا في  
الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاط الصبي إلا ان يحمل هذا على الصبي غير المميز ثم راي مر في شرحه قال  
أخذها من غير المميز الخ اه سم قول المتن ( بطلان التقاط الخ ) ويستثنى التقاط تار الوليمة فانه يصح ويملكه  
سيده كما في الروضة اخر الوليمة وكذا الحقير كتمرة وزبيبة وهذا في الحقيقة لا يستثنى من اللقطة لان هذا  
لا تعريف فيه ولا تملك فهو كالاختطاب والاصطياد اه معنى قول المتن ( العبد ) اي البالغ العاقل كما هو

أن الامين لا يعرف ( قوله ) في المتن ويعرف ) قال في الروض لا من مال الصبي بل يرفع إلى القاضي قال في  
شرحه لبيع جزءا منها مؤنة التعريف اه ( قوله ) ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف الخ ) ظاهره وإن  
التقط للملك وسياتي بل الكلام في صحة التقاط نحو الصبي للحفظ ( قوله ) ان مؤنة الخ ) بدل من ما ( قوله )  
والاذرعى الا ان راق الخ ) ظاهر كلامهم خلافا مر ( قوله ) فان لم يره حفظها الخ ) فليس له اخذها لنفسه  
( قوله ) ولو الحاكم ) اعتمده مر ( قوله ) وإن تلفت لم يضمنها احد ) وإن تلفت بتقصير ( قوله ) وللولى  
وغيره أخذها منه الخ ) كذا في الناشرى وهو مشكل مع صحة التقاط الصبي الا ان يحمل هذا على الصبي غير  
المميز او على ما اذمير له المصلحة لكن قد يخالف هذا قوله فان لم يره حفظها أو سلبها للقاضي الامين فليتأمل  
ثم راي مر في شرحه قال وللولى وغيره أخذها من غير المميز الخ ( قوله ) في المتن والاظهر بطلان التقاط العبد

اي القن الذي ياذن له سيده (٣٣٣) ولم ينه وان نوى سيده لانه يعرضه للبطالة ببدلها لوقوع الملك له ولان فيه

شائبة ولاية وتملك وليس من أهلها وبه يفرق بينه وبين نحو الفاسق فانهم وإن انتفت عنهم الشائبة الأولى فيهم اهلية للشائبة الثانية على أن المقلب معنى الاكتساب أما إذا أذن له ولو في مطلق الاكتساب فيصح وان نهاه لم يصح قطعاً (ولا يعتد بتعريفه) إذا بطل التقاطع لان يده ضامته وحينئذ لا يصح تملكه ولو لسيد باذنه وإذا لم يصح التقاطع فهو مال ضائع (فلو أخذه) أي الملتقط (سيده) أو غيره (منه كان التقاطع) من الآخذ فيعرف ويتملك ويستقط الضمان عن العبد وليسيده ان يقره بينده ويستحفظه اياه إن كان أميناً والا ضمنه لتعديه باقراره معه حينئذ فكانه أخذه منه وورده اليه ويتعلق الضمان بسائر أمواله ومنها رقة العبد فيقدم صاحبها برقبته فان لم يعلم تعلق رقة العبد فقط ولو عتق قبل أن يؤخذ منه جاز له تملكه ان بطل الالتقاط وإلا فهو كسب قنه فله أخذه ثم تعريفه ثم تملكه (قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كتابه صحيحة) لانه كالحر في الملك

ظاهر اه ع ش (قوله القن الذي الخ) ومثله في بطلان الالتقاط ما لو قال له التقط عن نفسك فيما يظهر اه نهاية (قوله لانه) أي التقاط العبد وتصحيحه (قوله يعرضه) أي السيد (قوله ولان فيه) أي الالتقاط اه ع ش (قوله فانهم) أي نحو الفاسق ش اه سم (قوله الشائبة الأولى) أي الولاية (قوله الشائبة الثانية) أي التملك (قوله اما إذا اذن له) عبارة المغني فان اذن له كقوله متى وجدت لقطة فاتي بها صح جز ما والاذن في الاكتساب إذن في الالتقاط في احدى وجهين يظهر ترجيحه كما يؤخذ من كلام الزركشي اه قال سم وأقره ع ش أفتي شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما انتهى وينبغي انها تكون للشريكين ولا يختص بها الآذن ويؤيده أن البعض حيث لا مهاباة يصح التقاطه بغير إذن وتكون بينهما اه (قوله إذا بطل التقاطه) أي لعدم إذن السيد فيه اه ع ش قال المغني وعلى صحة التقاطه يعتد بتعريفه ولو بغير إذن سيده في الاصح وليس له بعد التعريف ان يملكه لنفسه بل يملكه سيده باذنه ولا يصح بغير إذن والمذبر ومعلق العتق وام الولد كالقن إلا ان الضمان في ام الولد يتعلق بسيدها لا برقبته اعلم سيدها ام لا اه (قوله أي الملتقط) إلى قوله واعتراض حمل المتن في المغني لا لقوله وإلا فهو إلى المتن وقوله ولو تخلل إلى المتن وقوله ظاهر كلام شارح ان وقوله وفيه نظر إلى المتن (قوله أو غيره) أي اجنبي وان لم ياذن له السيد اه معنى (قوله وليسيده الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وفي معنى اخذ السيد إقراره اللقطة في يد العبد ان كان أميناً لإذنه كيداه فان استحفظه وهو غير أمين او أهمله من غير ان يستحفظه إياها فيتعلق الضمان بالعبد وسائر اموال السيد حتى لو هلك العبد لا يسقط الضمان ولو افلس السيد قدم صاحب اللقطة في يد العبد على سائر الغرماء اه (قوله ويتعلق الخ) عطف على ضمنه (قوله بسائر امواله الخ) لعل المراد من التعلق باموال السيد انه يطالب فيؤدى منها او من غيرها وليس المراد التعلق باعيانها حتى يتمتع عليه التصرف في شيء منها لعدم الحجر اه ع ش (قوله فان لم يعلم) سيد العبد التقاطه (قوله جاز له) أي للعبد (تملكه) عبارة شرح الروض فله ان يملك بعد التعريف اه (قوله ثم تعريفه) ظاهره ولو عرفه قنه فليراجع (قوله فيعرف الخ) ولو تملكها المكاتب بعد تعريفها وتلفت ببدلها في كسبه وهل يقدم به مالهما على الغرماء اولاً وجهان اوجهما الثاني قال الزركشي وينبغي جريانها في الحر المفلس او الميت روض مع شرحه ونهاية ومعنى (قوله ما لم يعجز قبل التملك) المفهوم منه انه إذا عجز

أفتي شيخنا الشهاب الرملي في عبد مشترك بصحة التقاطه باذن أحدهما اه وينبغي انها تكون للشريكين ولا يختص بها أحدهما إلا باذن ويؤيده ان البعض حيث لا مهاباة يصح التقاطه بغير إذن ويكون بينهما (قوله فانهم) أي نحو الفاسق ش (قوله والا ضمنه) أي ويتعلق الضمان بسائر امواله عبارة الروض وان استحفظه وهو غير أمين او أهمله ضمن السيد مع العبد اه وقوله ولو رأى عبده الخ هو حاصل ما في الروضة وظاهر كلامها كما يعلمه الواقف عليه عدم تقييد هذا بما إذا دخل المال في يد العبد وحينئذ يشكل استئناف هذا بما يأتي في الجنايات من أن ماله جناية الرقيق يتعلق برقبته فقط وإن أذن سيده في الجناية وعملوه بما يصح بعدم ضمان السيد كقولهم إذا لا يمكن إلزامه لسيده لانه لإضرار به مع براءته الخ وإذا لم يضمن مع إذنه في الجناية فكيف يضمن مع مجرد عله وسكوته إلا ان يخص ما هنا بالأموال وما في الجنايات بالآدمي أو الحيوان ويحتاج حينئذ لفرق واضح وقال ر م ان ما هنا و قول الروض ولو رأى عبده الخ مشكلاً مع ما يأتي في الجنايات ان مال جناية العبد لا يضمنه السيد وإن أذن له في الجناية إلا ان يفرق بان المال هنا ما دخل في يد العبد وعلم به السيد كان حق السيد حفظه لسهولة ذلك وكون يد عبده كيد ولا كذلك ما في الجنايات وتحمل مسئلة رؤيته العبد يتلف مالا على ما إذا دخل المال في يد العبد وإلا فلا ضمان على السيد اه وقوله على ما إذا دخل العبد الخ خلاف ظاهر الروضة (قوله جاز له) أي للعبد ش (قوله جاز له تملكه الخ) عبارة الروض وشرحه فكانه التقطه حينئذ فله أن يملكه بعد التعريف اه (قوله ما لم يعجز قبل التملك) المفهوم منه انه إذا عجز بعد التملك كانت للسيد كغيرها ما في يده (قوله

والا اخذها القاضي لا السيد وحفظها للمالك اما المكاتب مكتابة فاسدة فكالفن (٢٢٣) (و) التقاط (من بعضه حر) لانه

كالحر فيما ذكر (وهي)  
اي اللقطة (له ولسيدة)  
يعرفانها ويتملكانها  
بحسب الحرية والرق لان لم  
يكن بينهما مهايأة (فان كان)  
بينهما (مهايأة) بالهمز أي  
مناوبة (ة) اللقطة بعد  
تعريفها وتملكها (لصاحب  
النوبة) منها التي وجدت  
اللقطة فيها (في الاظهر)  
بناء على الاصح من دخول  
الكسب النادر في المهايأة  
ولو تخلل مدة تعريف  
المبعض نوبة السيد ولم  
يأذن له فيه اناب من يعرف  
عنه على الأوجه ولو تنازعا  
فيمن وجدت في يده صدق  
من هي يده كما دل عليه  
النص فان لم تكن بيد واحد  
منهما كانت بينهما فيما  
يظهر بعد أن يحلف كل  
للآخر (وكذا حكم سائر  
النادر) اي باقيه (من  
الاكساب) كالهبة  
بأنواعها والوصية والركاز  
لان مقصود المهايأة  
التفاضل وان يختص كل  
بما في نوبته (و) من  
(المؤن) كاجرة طبيب  
وحمام الخاق للغرم بالغنم  
وظاهر كلام شارح أن  
العبرة في الكسب بوقت  
وجوده وفي المؤن بوقت  
وجود سببها كالمرض وفيه  
نظر والذي يتجه أنها سواء

بعد التملك كانت للسيد كغيرها بما في يده اه سم (قوله لا السيد) لان التقاط المكاتب لا يقع لسيدة ولا  
ينصرف اليه وإن كان التقاطها اكتسابا لان له يد الحر فليس للسيد ولا لغيره اخذها منه بل يحفظها الحاكم  
الخ معنى وشرح الروض (قوله فكالفن) فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده اه معنى قول المتن (ومن  
بعضه حر) ظاهر كلامهم انه في يوم نوبة سيده كالفن فيحتاج إلى إذنه وفي نوبة نفسه كالحر فان لم تكن مهايأة  
اتجه عدم الاحتياج إلى إذن أغليا للحرية نهاية ومعنى قال ع ش والحاصل انه يصح التقاط المبعض بغير  
إذن سيده إن لم تكن مهايأة وكذا إن كانت في نوبة نفسه وقضيته انه لا ضمان على السيد باقرارها اي في  
الصورتين في يده سم على حج اه (قوله فيما ذكر) اي الملك والتصرف (قوله بحسب الحرية والرقية)  
كشخصين التقاطها اسنى ومنهج (قوله بحسب الخ) المتبادر تعلقه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف  
السيد نصف سنة والمبعض نصف اه ع ش (قوله وجدت اللقطة) اي اخذت فيوافق تعبير شرح الروض  
وغيره بان الاعتبار بوقت الالتقاط (قوله فيه) اي التعريف (قوله ولو تنازعا الخ) عبارة شرح الروض  
فلو تنازعا فقال السيد وجدت في يومي وقال المبعض بل في يومي صدق المبعض كما نص عليه الشافعي لانها في  
يده اه وعبرة البجيرى ولو تنازعا في اي النوبتين حصلت صدق لانها في يده سم فان كانت يدهما أولا  
يبدأ أحده حلف كل وقسمت بينهما برماوى اه (قوله في يده) لعله في نوبته اه ع ش اقول وهو الظاهر  
المتعين الموافق لتعبير شرح الروض وسم المارآفا (قوله وهي يده) شامل للسيد وقد يقال لا عبرة  
بيده للعلم بكونها مسبوقه بيد المبعض ضرورة انه الملتقط ويجاب بان مجرد سبق يد المبعض بالتقاطها لا اثر له  
ولا يرجح جانبه لاحتمال كون الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد له فلذا اعرضا عن سبق يد المبعض  
ونظرنا لليد بالفعل حال النزاع فليتامل اه سم (قوله فان لم تكن الخ) اي او كانت يدهما كما مر انفا عن  
البرماوى قول المتن (وكذا سائر النادر الخ) وكذا زكاة الفطر على الاصح معنى ونهاية (قوله وظاهر كلام  
شارح الخ) اعتمده المغنى (قوله بوقت وجود سببها الخ) هل المراد بسببها مجرد المرض او الاحتياج اليها  
فان المرض له احوال يحتاج في بعضها إلى الدواء ون بعض يتجه الثاني سم على منهج اه بجيرى (قوله  
والذى يتجه الخ) لاشك ان الاحتياج انما يكون مع بقاء السبب فوقه وقت من اوقات وجود السبب فلا

والا اخذها القاضي) أى فلا يأخذها المالك قد يحتاج للفرق بين عدم أخذ المالك هنا وبين مالو وهب  
لمالك فرعه ثم عجز فان الملك ينتقل للسيد ويجوز للاصل الرجوع حيثئذ فهلا انتقل الملك هنا له عند العجز  
إلا ان يفرق بان الالتقاط الصحيح لا يثبت معه التقاط لغير الملتقط وان انقطع حكمه عنه وايضا في مسألة  
الهبة لا انتقال هناك بل يتبين بالعجز وقوع الملك للسيد ابتداء وهنا لا يتبين ان الالتقاط للسيد وبدل على هذا  
او يعينه جواز الرجوع الاصل إذ لم يتبين الملك ابتداء<sup>(١)</sup> كان مستفادا من غير الاصل فلا يجوز الرجوع  
(قوله في المتن ومن بعضه حر) اطلاقهم كالمرصحة التقاطه بدون إذن مالك بعضه مطلقا وإن كان  
بينهما مهايأة وكان في نوبة سيده لاسيما مع تعليمهم بأنه كالحر ويحتمل أن يستثنى من ذلك مالو كان بينهما  
مهايأة ووقع الالتقاط في نوبة السيد فيشترط إذنه لافي نوبته كالرقيق الممتحض رقه وهذا لعله اوجه  
والحاصل حينئذ صحة التقاطه بغير إذن سيده ان لم يكن مهايأة وكذا ان كانت في نوبة نفسه (قوله كالحر)  
والاوجه انه لا يشترط اذن السيد اذا لم تكن مهايأة تغليا للحرية وقضية ذلك انه لا ضمان على السيد  
باقرارها يده مر (قوله في المتن فان كان مهايأة الخ) قال في شرح الروض بخلاف زكاة الفطرة اي لا  
تدخلها المهايأة الخ اه والمعتمد دخول المهايأة زكاة الفطر مر (قوله التي وجدت اللقطة) عبارة الروض  
وغيره الالتقاط (قوله من هي يده) شامل للسيد وقد يقال لا عبرة بيده للعلم بكونها مسبوقه بيد المبعض  
ضرورة انه الملتقط ويجاب بان مجرد سبق يد المبعض بالتقاطها لا اثر له ولا يرجح جانبه لاحتمال كون  
الالتقاط في نوبة السيد فتكون اليد له فلذا اعرضا عن سبق يد المبعض ونظرنا لليد بالفعل حال النزاع  
فليتامل (قوله كانت بينهما الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر والذي يتجه الخ) كذا شرح مر

للمؤمن وأن وجد سببها في نوبة  
الآخر (الارش الجنائية)  
منه أو عليه الواقعة في نوبة  
أحدهما ( والله اعلم ) فلا  
يدخل لتعلقه بالرقبة وهي  
مشتركة واعتراض حمل  
المتن على الثانية لأنها مبحوثة  
لمن بعده يرد بان كلامه اذا  
صلح لها بان انها غير مبحوثة  
لمن ذكر وان لم توجد في  
كلام غيره

﴿فصل﴾ في بيان لفظ  
الحيوان وغيره وتعريفهما  
(الحيوان المملوك) ويعرف  
ذلك بكونه موسوما او  
مقرطا مثلاً ( الممتنع من  
صغار السباع ) كذئب  
ونمرود ونوزع فيه بان  
هذه من كبارها واجيب  
بحملها على صغيرها اخذاً  
من كلام ابن الرفعة ويرد  
بان الصغر من الامور  
النسبية فهذه وان كبرت في  
نفسها هي صغيرة بالنسبة  
للاسد ونحوه (بقوة كعبير  
وفرس) وحمار وبغل (أو  
بعدو) كان بوظيفي وطيران  
كحمار ان وجد بمفاضة (ولو  
آمنه وهي المهلكة قيل  
سميت بذلك على القلب  
تفاؤلاً وقال ابن القطاع بل

هي من فاز ملك ونجا فهو  
ضد فهي مفعلة من الهلاك  
(فللقاضي) أو نائبه (التقاطه  
للمحفظ) لان له ولاية على  
أموال الغائبين ولا يلزمه  
وان خشي ضياعه كما اقتضاه  
كلامه بل قال السبكي اذا

منافاة بينه وبين قول الشارح المذكور لانه لم يقل أول وقت وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود  
زمان الحدوث اه سيد عمر اقول ويؤيده ما مر انفا عن سم (قوله فيعتبر وقت الاحتياج) راجع  
للمؤمن كما هو ظاهره واما الكسب فالعبرة فيه بوقت وجوده اه ع ش (قوله فلا يدخل) اي ارش الجنائية  
في المهاياة عبارة المغنى فلا يختص ارشها بصاحب النوبة بل يكون الارش بين المبعض والسيد جز ما اه  
(قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها  
بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتأمل اه سم (قوله على الثانية) أي ما يشمل الثانية  
وهي قوله او عليه الخ (قوله لمن بعده) وهو الزركشي مغنى وشرح المنهج (قوله بان أنها غير  
مبحوثة الخ) في الجزم بالبينونة ما لا يخفى لاحتمال انه لم يردها اه سم

﴿فصل﴾ في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله في بيان لفظ) الى الفرع في النهاية الا قوله ورجح الزركشي  
الى والذي يتجه وقوله ويفرق الى ولا يجوز وقوله خلافاً لمن وهم فيه (قوله وتعريفهما) اي وما يتبع  
ذلك كدفعهم للقاضي اه ع ش (قوله موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون  
الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على حج وقوله في نحو الطير اي كالوحش اه ع ش (قوله أو  
مقرطا) كعظم اي في اذنه قرطوه هو هنا الحلقة مطلقاً لا ما يعلق في شحمة الاذن خاصة الذي هو معناه اه  
ع ش (قوله كذئب الخ) ان جعل تمثيلاً للسباع لا لصغار السباع سقط النزاع المشار اليه من اصله ويوضحه  
ماسياقي في الحاشية المتعلقة بالحمار والبقر اه سيد عمر (قوله فيه) اي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله  
ويرد) أي كل من النزاع والجواب عبارة النهاية وما نوزع به من كون الخ واجب عنه بحملها الخ مردود  
اه قول المتن (كعبير الخ) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز فك عقاله اذ لم يأخذه ليرد الشجر والماء  
فيه نظروا الاقرب الجراز ولا ضمان عليه بل لا يبعد الوجوب ان غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء  
والشجر الا بذلك اه ع ش (قوله وحمار وبقر) اي وبغل نهاية ومعنى قال السيد عمر في ذكر الحمار  
والبقر فيما يتمتع بقوة اشعار بان مرادهم صغار الثمر ونحوه لا مطقة اذ ليس لها قوة يتمتعان بها عن كبار  
التمر والفهد لان الضبع الكبير وهو أضعف منهما بكثير يتصرف في الحمار وياكله ويفترسه ولا يتمتع عنه  
بقوته والله اعلم اه عبارة البجيرمي وانما لم يعتبروا الامتناع من كبارها لان الكبار أقل فعولوا على الكثير  
الاغلب والى هذا اشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من اكثر السباع اه تامل (قوله وهي  
المهلكة) اي شأنها ذلك فلا ينافي قوله ولو آمنه (قوله سميت) اي المهلكة (بذلك) اي بلفظ المفاضة (قوله  
على القلب) اي قلب اسم احد الضدين ونقله الى الآخر (قوله تعاؤلاً) اي بالفوز (قوله بل هي) اي المفاضة  
(قوله من فاز الخ) الاولى من أسماء الاضداد يقال فاز اذا نجأ أو هلك عبارة الرشيدى كان الاولى من فاز هلك  
اذ يستعمل فيه كنجاء فهو ضد اه (قوله من الهلاك) كان الاولى من الفوز بمعنى الهلاك اه رشيدى  
(قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجيء هنا ما مر في شرح قوله اول الباب وقيل يجب اه سم اي من قول الشارح  
وقال جمع الخ عبارة ع ش قياس ما مر من الوجوب على الملتقط ان علم ضياعها لو لم يأخذها وجوبه على  
القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر اه (قوله والاذرعى الخ) عبارة المغنى قال الاذرعى

(قوله فيعتبر وقت الاحتياج للمؤمن) ظاهره وان تاخر الفعل كالحجم والتطبيب لنوبة الآخر  
فليراجع (قوله واعتراض حمل المتن الخ) يجاب عن هذا الاعتراض بانه لا منافاة لان البحث  
باعتبار عدم التعرض لها بخصوصها واحتمال عدم ارادتها من العبارة فليتأمل (قوله بان انها  
غير مبحوثة الخ) في الجزم بالبينونة ما لا يخفى لاحتمال انه لم يردها

﴿فصل﴾ في بيان لفظ الحيوان الخ (قوله ويعرف ذلك بكونه موسوما الخ) الظاهر انه انما يحتاج للعلامة في  
نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الاملوكة (قوله ولا يلزمه الخ) يمكن ان يجيء هنا ما مر في شرح قوله  
أول الباب وقيل يجب (قوله والاذرعى يجب الخ) لعل ما قاله الاذرعى متعين

بتركه إذا اكتفى بالرعي وأمن عليه ولو أخذه احتاج إلى الاتفاق عليه فرضا على مالكه واحتاج مالكه لاثبات أنه ملكه وقد يعتذر عليه ذلك وقال القاضي يبيعه حيث لا حرج ويحفظ ثمنه لأنه لا نفع نعم ينتظر صاحبه يوم ما أو يومين أن يجوز حضوره والذي يتجه تخيير القاضي بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالأصلح في مال الغائب تعين الأصلح عليه هنا (وكذلك غيره) من (٣٢٥) الأحاد أخذه للحفظ من المفازة في

(الأصح) صيانته له ومن ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعا وامتنع إذا أمن عليه أي يقينا قطعا كما في الوسيط ومحلّه كما اعتمدته في الكفاية أن لم يعرف صاحبه والا جاز له أخذه قطعا ويكون أمانة بيده (ويحرم) على الكل (التقاطه) زمن الأمن من المفازة (للتملك) للنهي عنه في ضالة الأبل وقيس بها غيرها بجامع إمكان عيشها بل أراعى أن يجدها مالكها لطلبه لها فإن أخذه ضمنه ولم يبرأ الأبل برده للقاضي أما زمن النهب فيجوز التقاطه للتملك قطعا في الصحراء وغيرها قيل هذا إن لم يكن عليه أمانة والا ولم يمكن أخذها الا بأخذه فالظاهر أن له حيثن أخذها للتملك تبعاً لها ولأن وجودها عليه وهي ثقيلة تتمتع من ورود الماء والشجر والفرار من السباع وقد يفرق بين الأمانة الخفيفة والثقيلة وهو الأوجه اه وفيه نظر واضح إذا تلازم بين أخذها وأخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضع يده عليه فيتخير في أخذها بين التملك والحفظ وهو لا يأخذها الا للحفظ

وهذا أي ما قاله السبكي حسن في غير الحاكم اه وهو ظاهر اه (قوله) والأذرعى يجب الخ) لعل ما قاله الأذرعى متعين اه سم (قوله) بتركه) أي ترك الأخذ اه ع ش (قوله) ولو أخذه الخ) عطف على إذا اكتفى الخ أو حال من فاعله (قوله) وقال القاضي الخ) عطف على قول المتن للحفظ عبارة النهاية فإن لم يكن ثم حرجي قال القاضي الخ وهو أحسن (قوله) بين الثلاثة) أي الالتقاط أي للحفظ والترك والبيع خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد الثلاثة الآية في كلام المصنف لفساده كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) وقضية لزوم العمل الخ) عبارة النهاية والأوجه تخيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصلح أخذاً من الزامه بالعمل به في مال الغائب اه (قوله) تعين الأصلح الخ) يجب الجزم به فإنه المتجه لا التخيير الذي قاله اه سم (قوله) من الأحاد) إلى قوله قيل في المغنى (قوله) جاز له ذلك) أي للغير الأخذ للحفظ (قوله) كما في الوسيط) تقدم مثله عن الأذرعى فيما لو اكتفى بالرعى وانظر هل ما هنا يغنى عن كلام الأذرعى أم لا وقد يقال الثاني بناء على أن الأذرعى لا يشترط يتقن الأمن بل يكفي بالعادة الغالبة في محله اه ع ش (قوله) ومحلّه) أي محل الخلاف المحكى بقول المتن في الأصح اه سيد عمر (قوله) والجاز له الخ) عبارة المغنى محل الخلاف كما قاله الدارمى إذا لم يعرف مالكه فإن عرفه وأخذه لبرده إليه كان في يده أمانة جز ما حتى يصل إليه اه (قوله) على الكل) أي الإمام وغيره (قوله) بجامع إمكان عيشها) أي الضالة الشاملة لضالة الأبل وغيرها (قوله) فإن أخذه) أي للتملك وينبغي أن مثله ما لو أطلق اه ع ش (قوله) الأبل برده للقاضي) هو ظاهر أن كان الملتقط غير القاضي فإن كان الملتقط القاضي فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب رده إلى قاض ولو نائبه فيه نظروا الأقرب الأول اه ع ش (قوله) للقاضي) ما الحكم لو فقدت أمانته اه سيد عمر وقد يقال يجعل يده حيثن للحفظ من الآن أو يرده إلى أمين آخر أن كان أميناً ولا يفرده إلى أمين فليراجع (قوله) قبل هذا) أي قول المصنف ويحرم التقاطه للتملك (قوله) أمانة) ومنها البرذعة ونحوها من كل ما عليه اه ع ش (قوله) يمنع من ورود الماء الخ) أي فيصيره كغير الممتنع (قوله) في أخذها) أي الأمانة (قوله) وهو الخ) أي الحيوان في المفازة الأمانة اه سم (قوله) بمنوعة) أي لا نسلم أن كونها عليه يمنع من الرعى وورود الماء ودفع السباع اه ع ش يعني لا نسلم إطلاقه وكليته (قوله) غير الخ) هلا فصل فيه كالمملوك اه سم (قوله) بعد تعرفه سنة) أن كان عظم المنفعة كما يأتي (قوله) والبعر الخ) هو من الغير الخارج بالمملوك فلو عطفه على كلب ثم قال فلو أجده الخ بالناء لكان أولى (قوله) أخذه الخ) فاعل الظرف والمجموع خبر أو لبعر الخ (قوله) قوة القرينة الخ) خبر وكان الخ اه رشيدى (قوله) مع التوسعة به على الفقراء

(قوله) تعين الأصلح عليه هنا) يجب الجزم به فإنه المتجه لا التخيير الذي قاله (قوله) وامتنع إذا أمن عليه الخ) عبارة المنهج الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع يجوز لقطه لا من مفازة أمانة لملك اه فافاد جواز لقطه من مفازة غير أمانة لملك فلا يحفظ أولى كما فاد جواز لقطه للحفظ لكن يمكن حمله على ما إذا لم يتقن الأمن عليه حتى لا يخالف ما ذكره الشارح (قوله) وامتنع إذا أمن عليه) أي يقينا قطعا كما في الوسيط ومحلّه كما اعتمدته في الكفاية إذا لم يعرف صاحبه وإلا جاز له أخذه قطعا ويكون أمانة في يده شرح مر (قوله) وفيه نظر واضح الخ) كذا شرح مر (قوله) وهو لا يأخذ الخ) أي في المفازة الأمانة (قوله) ودعوى أن وجودها ثقيلة الخ) وقضية هذه الدعوى أنه لو وجد معقولا أو مربوطا بنحو شجرة أنه يصير كغير الممتنع وهو بعيد من كلامهم (قوله) غيره) هلا فصل فيه كالمملوك

ودعوى أن وجودها ثقيلة عليه صيره كغير الممتنع ممنوعة وخارج بالمملوك غيره ككلب يقتنى فيحل التقاطه وله الاختصاص والانتفاع به بعد تعرفه سنة والبعر المقلد تقليد الهدى لو أجده أيام مني أخذه وتعرفه فإن خشي خروج وقت النحر نحره وفرقه ويسن له استئذان الحاكم وكان سبب تجويزهم ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع أنه لا يزيل به ملكه قوة القرينة المغلبة على الظن أنه هدى مع التوسعة به على الفقراء أو عند تمهيد الواجد فإن المصلحة لهم لاله فاندفع ما للشارح هنا مظهر أنه لو ظهر صاحبه وقال أنه غير هدى صدق بيمينه

وحينئذ فالقياس أن الذابح يستقر عليه ما بين قيمته حيا ومذبو حلاله الذي فوته بذبحه والآكلين تستقر عليهم قيمة اللحم والذابح طريق ورجح الزركشي من تردده في موقف وموصى بمنفعته ابدالم يعلم مستحقهما انه لا يتملك والذي يتجه في الاول جواز تملك منفعته بعد التعريف لانها مملوكة للموقوف عليه فهي من جن الاموال المملوكة وفي الثاني جواز تملكها كرقبته لانها مملوكة الرقبة للوارث والمنفعة للوصى له (وان وجد) الحيوان المذكور (بقرية) (٣٢٦) مثلاً او قريب منها اى عرفاً بحيث لا يعد في مملوكة فيما يظهر (فالاصح جواز التقاطه)

في غير الحرم والاخذ بقصد الحياة (للملك) لتطرق أيدي الخونة اليه هنا دون المفازة لندرة طروقها ولا اعتياد إرسالها فيها بلا راع فلا تكون ضالة بخلاف العمران وقد يتمتع التملك كالبعير المقلد وكألو دفعها للقاضي معرضاً عنها ثم عاد لأعراضه المستقط لحقه (وما لا يتمتع منها) أي من صغار السباع (كشاة) وعجل وفصيل وكسيرا بل وخيل (يجوز التقاطه) للحفظ (للملك في القرية والمفازة) زمن الامن والنهب ولو لغير القاضي كما اقتضاه اطلاق الخبر وصوناله عن الضياع (ويتخير اخذ) أي المأكول للملك (من مفازة) بين بين ثلاثة أمور (فان شاء عرفه) وينفق عليه (وتملكه) بعد التعريف كغيره (أو باعه) باذن الحاكم إن وجدته بشرطه الآتي (وحفظ ثمنه) كالأكل بل أولى (وعرفها) أي اللقطة بعد بيعها لا الثمن ولذا انت الضمير هنا حذرا من إيهام عوده على الثمن وذكره في أكله لانه إيهام

أي وإن كان هو فقير فلا يمنعه فقره من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الاخذ منه وإن كان فقيراً لاتحاد القابض والمقبض اه ع ش اقول وقوله على أنه الخ قد يؤيده قول الشارح كالتهاية وعدم تهمة الواجد الخ (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش اه سم (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم اه سم عبارة النهاية بدل اللحم اه (قوله والذابح طريق) قضية اطلاقه وان تعذرت معرفة الآكلين وهو ظاهر لان حال الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه ماله ثم غصب منه وتعذر انتزاعه فانه طريق في الضمان وإن لم يعرف الاخذ منه اه ع ش (قوله في موقف الخ) أي من المنقولات أما غير هافلا لعدم انطباق تعريف اللقطة عليها اذ هي من الاموال المحرزة وقد تقدم ان امرها لا يمين بيت المال اه ع ش (قوله لم يعلم مستحقهما) أي ولكن علم ان الاول موقوف والثاني موصى بمنفعته ابداه سم (قوله الرقبة للوارث) مبتدأ وخبر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش اه سم أي وغير الاخذ الخ (قوله ولا اعتياد الخ) عطف على قوله لندرة الخ (قوله كالبعير الخ) وكالجارية التي لا تحل له فانه لا يتملكها بناء على انه لا يجوز اقتراضها اه معنى (قوله المقلد) أي تقليد الهدى اه سيد عمر (قوله وكألو دفعها) أي اللقطة مطلقاً اه سيد عمر أي حيواناً أو لافي المفازة وغيرها (قوله زمن الامن الخ) ظاهره وإن اعتيد إرساله فيها بلا راع ونذر وجود السباع وفيه وقفة قول المتن (ويتخير) فيما لا يتمتع اخذه بمد الهمة بخطة اه معنى (قوله وينفق عليه) أي في مدة التعريف (قوله إن وجدته) أي وإن لم يجده باعاً استقلالاً اه محلي ولم يتعرض للشهاد ويوجه بانه مؤتمن وان المقلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استجابه اه ع ش (قوله بشرطه الآتي) أي في شرح فان شاء باعه عبارة المغنى أي وإن شاء باعه مستقلاً إن لم يجد حاكماً وباذنه إن وجدته في الاصح اه (قوله كالأكل) تعليل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) أي يمكن يصلح التعريف اه معنى (قوله حذرا) علة للعلية (قوله او تملكه) أي المأكول (قوله ويقرق الخ) استشكله سم (قوله كما يصرح به) أي بعدم الاحتياج (قوله يوم تملكه) معمول لقيمه وقوله لا أكله عطف بتملكه ش اه سم عبارة المغنى والقيمة المعبرة قيمة يوم الأخذ ان اخذ لأكلاً وقيمة يوم التملك ان اخذ للتعريف كاحكياه عن بعض الشروح وقرأه اه (قوله في هذه الخصلة) أي التملك حالاً اه ع ش (قوله عند الامام لانه لا فائدة فيه وصححه في الشرح الصغير قال الاذرعى لكن الذي يفهمه اطلاق الجمهور انه يجب ايضا ولعل مراد الامام انها لا تعرف بالصحرى لا مطلقاً

(قوله وحينئذ فالقياس الخ) كذا شرح ر (قوله والآكلين) عطف على الذابح ش (قوله قيمة اللحم) هلا قال مثل اللحم (قوله ابدالم يعلم مستحقهما) أي ولكن علم ان الاول موقوف والثاني موصى بمنفعته ابداه (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح ر (قوله والاخذ) عطف على الحرم ش (تمله) ويفرق بين احتياجه الخ) عندى ان هذا الذي فرق به لا يصلح للفرق وذلك لان مصلحة المالك مقدمة على مصلحة الملتقط وكل من الامور الثلاثة قد يكون فيه مصلحة المالك وقد يكون في خلافه فمما احتيج في الاول الى نظر الحاكم ليأذن فيه ان رأى فيه مصلحة ويمتنع ان رأى المصلحة في خلافه فليحتج في البقية الى نظره لذلك وتحقق مصلحة ناجزة في بعضها للتلقط لا ينافي ذلك بل يؤكد لانه إذا نيط بنظره ما لاحظ فيه حالاً لغير المالك فقيمته حظ لغيره حالاً او لى فليتأمل ولا يسوغ الاعراض عن النظر في ان ذلك البعض مصلحة للمالك فيسوغ ولا فيمتنع فتأمل فانه في غاية الحسن والدقة (قوله يوم) معمول لقيمه وقوله لا أكله

فيه (ثم تملكه) أي الثمن (أو) تملكه حالاً ثم (أكله) ان شاء اجماعاً ويفرق بين احتياجه لاذن الحاكم في البيع لاهنا انتهى كما يصرح به كلامهم بان البيع فيه رعاية مصلحة المالك وهي منوطة بنظر الحاكم والتملك المصلحة فيه الناجزة للتلقط فقط فلم يتوقف على نظر حاكم ولا يجوز له اكله قبل تملكه نظير ما ياتي فيما يسرع فساداً (وغرم قيمته) يوم تملكه لا أكله كما يصرح به آخر الباب خلافاً لمن وهم فيه لما لملكه (ان ظهر ملكه) ولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الامام





﴿فرع﴾ أعياب غيره مثلا فتركه مقام (٣٢٨) به غيره حتى عاد لحاله ملكه عند أحد واليثة ورجع بمصر فنه عند مالك وعندنا لا يملكه ولا

يرجع بشيء الا ان استاذن الحاكم في الاتفاق أو أشهد عند فقدته أنه ينفق بنية الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن قدّم هنا غير نادر كما علم مما مر آخر الاجارة ومن أخر متاعا غرق ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه (فان أخذه من العمران) أو كان غير ما كوله (فله الخصلتان الاوليان لا الثالثة) وهي الاكل (في الاصح) لسهولة البيع هنا لثمن ومشقة نقلها الى العمران وقضيته أنه لو نقله للعمران فيما مر امتنع الاكل (ويجوز أن يلتقط) من يصح التقاطه في زمن الامن والخوف ولو للتملك (عبدا) أي قنا (لا يميز) ويميز الكن في زمن الخوف لا الامن لأنه يستدل على سيده نعم يمتنع التقاط أمة تحل له للتملك مطلقا وحيث جاز له التقاط القن فله الخصلتان الاوليان وينفقه من كسبه ان كان والا فكا مرسوم الفارقي معرفة رقه دون مال كسبه بان تكون به علامة دالة على الرق كعلامة الحبشة والزنج ونظر فيه غيره ثم صورته بما اذا عرف رقه أو لا وجعل ملكه ثم وجده ضالا ولو ظهر مال كسبه بعد تملك الملتقط

شيخنا الزبدي جواز تملكه في هذه الحالة للاستبقاء أيضا ويوجه بان العلة في جواز اكل المالك في الصحراء عدم تيسر من يشتريه ثم غابا وهذا موجود في غير المالك كوله اه ع ش وهذا وجه لكن كلام المغني وشرح المنهج كالصريح في الامتناع كما يأتي (قوله فرع) الى قول المتن وقيل في النهاية لا قوله او نواه الى من اخرج (قوله لا يملكه) أي ثم إذا استعمله لزمته اجرته ثم ان ظهر مال كسبه فظاهر ولا يقياس ما مر اول الباب فيما لو اقلت الريح ثوبا في حجره الخ انه يكون من الاموال الضائعة اه ع ش (قوله او نواه فقط الخ) قضية صنيعة أنه يصدق فيها يمينه (قوله أو كان غير ما كوله) عبارة المغني وشرح المنهج ولو كان الحيوان غير ما كوله كالجحش ففيه الخصلتان الاوليان ولا يجوز تملكه في الحال بل بعد تعريضه اه (قوله وورد بالاجماع على خلافه) أي فيكون المتاع للمالك ان رجيت معرفته ولا فلقطه كما يعلم مما تقدم في اللؤلؤ وقطعة العنبر اه ع ش اقول ولعل الاقرب اخذنا من عهنا اننا من الاموال الضائعة (قوله ملكه الخ) لعل محله على القول به عند يأس مال كسبه منه وإعراضه عنه وحيثما قال قول به قريب بما قاله احمد واليثة في مسألة البعير السابقة ثم رأيت كلام شارح الرسالة المعلوم منه أنه لا فرق وبه يعلم ما في قول التحفة وورد بالاجماع على خلافه اه سيد عمر قول المتن (الاوليان) بضم الهمزة وبمشة تحتية وهما الامساك والبيع اه معنى (قوله وقضيته) أي كل من التعليلين (قوله لو نقله) ظاهره ولو بعد التملك فليراجع (قوله فيما مر) أي في الماخوذ من المفاضة قول المتن (ويجوز ان يلتقط عبدا الخ) بل قد يجب الالتقاطان تعين طريقا لحفظ روحه اه معنى (قوله أي قنا لا يميز) (فرع) هل يلتقط المبعوض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز سم على حج اه ع ش (قوله لا الامن) أي لا يجوز التقاط المميز في الامن لا في مفاضة ولا في غيرها اه معنى (قوله يستل) أي في زمن الامن (قوله نعم) إلى المتن في المغني لا قوله ونظر فيه غيره (قوله أمة تحل له للتملك) بل للحفظ وإن لم تحل له كجوسية ومحرم جاز له التقاطها مطلقا نهاية معنى وشرح المنهج أي للتملك والحفظ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسني ما نصه فلو اسلمت أي الجوسية بعد التملك فينبغي بقاءه لكن يمتنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كافي قيمة الحيولة كما قدمته في باب الغصب اه ع ش عن حواشي الروض ما يوافق (قوله مطلقا) أي في زمن الامن والخوف ميزة أو لا (قوله وينفقه من كسبه الخ) هلا ذكرنا ذلك في الحيوان ايضا بان يؤجره وينفق عليه من اجرته سم على حج اقول يمكن انهم انما تركوه لان الغالب في الحيوان الذي يلتقط عدم تاقى ايجاره فلو فرض امكان ايجاره كان العبد اه ع ش (قوله فكما مر) أي في الحيوان (قوله اذا عرف رقه) أي واخبر بان رقيق لا نه يقبل في حق نفسه اذا كان بالغاه اه ع ش (قوله او نحو بيعه) كذا في شرح الروض وانظر ما الصورة مع ان يبيعه لا يمنع بيع الملتقط لانه يبيعه على مال كسبه مطلقا سواء كان البائع أو المشتري اه رشيدى (قوله صدق يمينه) ثم لو كذب نفسه وأقر ببقاء الرق ليأخذ الثمن فهل يقبل أو لا وجهان اه سم على منهج اقول الاقرب عدم القبول تغليظا عليه ولتشوف الشارع للعق ولان الرجوع عما اقر به من الحقوق اللازمة له لا يقبل اه ع ش (قوله وبطل التصرف) هو واضح فيما لو ادى عتقه او وقفه اما اذا ادعى بيعه فقد يقال يصح تصرف الملتقط فيه وتلزيمه قيمته لمشتريه من هذا التخيير أنه التقط للتملك فليأتمل (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ويجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) انظر بهم يفارق التقاط الرقيق لقطة وقد يجتمع في اخذه الجهتان ويختلفان بالاعتبار فهو لقطة من حيث كونه مالا لا تجري فيه احكام اللقطة بهذا الاعتبار ولقيط من حيث كونه نفسا انسانية ضائعة فتجري فيه احكام اللقيط بهذا الاعتبار فليأتمل (فرع) هل يلتقط المبعوض الذي لا يميز ولا يبعد الجواز (قوله نعم يمتنع الخ) كذا شرح مر (قوله أمة تحل له بخلاف ما لا تحل) كجوسية فلو اسلمت بعد التملك فينبغي بقاءه لكن يمتنع الوطء وقد يتخلف الوطء عن الملك لعارض كافي قيمة الحيولة كما قدمته في باب الغصب (قوله وينفقه من كسبه) هلا ذكرنا ذلك في الحيوان ايضا بان يؤجره وينفق عليه من اجرته (قوله وصورة الفارق الخ) كذا شرح مر

وتصرفه فادعي عتقه أو نحو بيعه قبله صدق يمينه وبطل التصرف (ويلاقط غير الحيوان) من الجهاد كالنقد وغيره حتى الاختصاص المالك

كامر) فان كان يسرع فساده كهريسة) ورطب لا يستمر تخير بين خصلتين فقط (فان (٣٢٩) شاء باعه) باذن الحاكم إن وجدته ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر وإلا

استقل به) قضيته انه لا يجب الاشهاد ويوجه بانه مؤمن وان الغلب في اللفظة من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استحبابه اه ع ش قول المتن (وعرفه) اي اللفظ الذي ليس بحيوان و (قوله لائمه) عطف على ضمير النصب في عرفه قول المتن (وإن شاء تملكه الخ) ولا يجب إفراز القيمة المغربية من ماله نعم لا بدم إفرازها عند تملكها لان تملك الدين لا يصح قاله القاضي نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا التملك غير السابق لأن ذاك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك واثره الزائد على عدمه وقد يجعل من اثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذ لم يظهر المالك كما يأتي إلا ان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة ايضا اكتفاء بتملك الاصل فليراجع اه (قوله وفيما مر) اي في الحيوان و (قوله بما يأتي) اي في اول الفصل الا في قول المتن (واكله) سواء اوجده في مفازة ام عمران معنى وشرح المنهج (قوله واكله) قياس مامر عن الماوردي أنه إذا تملك لا يتعين أكله بل إن شاء أكله وان شاء جففه وادخره لنفسه اه ع ش أقول قد ينافيه قول الشارح هنا ورطب لا يتمر الا ان يراد به لا يتمر جيدا (قوله فعل الا حظ منها) والاقرب كما قاله الاذرعى اي في المسئلة الآتية انه لا يستقل بعمل الا حظ في ظنه بل يراجع الحاكم نهاية اي مالم يخف منه والا يستقل بعمل الا حظ سيد عمر زاد ع ش حيث عرفه والاراجع من يعرف الا حظ وعمل بخبره ولو اختلف عليه بخبر ان قدم اعلمها فان استويا عند اخذ بقول من يقول ان هذا احظ لكذ الان معه زيادة علم بمعرفة وجه الا حظية اه (قوله نظير ما يأتي) اي في مسئلة التجفيف (قوله لاصحراء) اعتمده النهاية دون المعنى كما يأتي (قوله ونازع فيه الاذرعى الخ) منازعة الاذرعى ليست خاصة بهذه بل جارية فيها وفي المسئلة السابقة وقد تقدم بها مشا نفل كلامه عن المعنى واعتماده لما اقتضاه كلامه من وجوب التعريف مطلقا اه سيد عمر (قوله نظير مامر) اي في الحيوان الماخوذ من الصحراء (قوله قال ولعل مراد الامام) هذا هو الظاهر اهمعنى عبارة البجيرمي قوله ولعل مراد الامام الخ ترجى هذا الجمع يتعين لان فرض الخلاف انما هو في المفازة ولا يقول احد بعدم الوجوب مطلقا اذ ليس لنا لفظة متمولة لا يجب تعريفها تأمل اه أقول ويصرح بالوجوب مطلقا ما يأتي في شرح ولم يوجب الا كثرون الخ من قول الشارح والنهاية والمعنى اما اذا اخذها للتملك او الاختصاص فيلزمه التعريف جزما (قوله وجبت) الى قوله والعمران في النهاية والى قول المتن ومن اخذ في المعنى الا قوله لا غير كامر (قوله بعد مراجعة القاضي) ينبغي تقييده ببقيد السابق ثم رايت قوله الآتى ان وجده الخ اه سيد عمر قول المتن (والايع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على حج أقول ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا ان يقال الزام ذمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهى منتفية حيث امكن بيع جزء منه اه ع ش (قوله نحو المدرسة الخ) وينبغي ان من ذلك كل ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة والمركب (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يوجد من الامتعة والمصاغ في عش الحداقة والغراب ونحوهما ما حكمه والجواب الظاهر انه لفظة فيعرفه واجده سواء كان مالك النخل ونحوه او غيره ويحتمل انه كالذى القته الريح في داره

(قوله أى ولم يخف عليه الخ) كذا شرح مر (قوله وان شاء تملكه في الحال وأكله) قال في شرح الروض مع غرم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب إفراز قيمته قال في شرحه نعم لا بدم إفرازها عند تملكها لان تملك الدين لا يصح قاله القاضي اه وهذا التملك غير السابق لأن ذاك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبدل بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل فائدة هذا التملك واثره الزائد على عدمه وقد يجعل من اثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذ لم يظهر المالك كما يأتي إلا ان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة ايضا اكتفاء بتملك الاصل فليراجع (قوله في المتن والايع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التجفيف

(٤٢) - شرواني وابن قاسم - سادس) بعضه) المساوى لمؤنة التجفيف (لتجفيف الباقي) طلبا للاحظ كولي التيم وانما باع كل الحيوان ثلثا لياكل كاه كامر والعمران هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذهي والموات محال للقط لا غير

(كأمر ومن أخذ لقطة للحفظ أبدا) وهو (٣٣٠) أهل اللاتقاط (فهي) كدورها ونسائها (أمانة بيده) لأنه يحفظها المال كماله كالوديع ومن

أو حجره وتقدم أول الباب أنه ليس بلقطة وأمله الأقرب فيكون من الأموال الضائعة أمره ليست المال أه  
عش وقوله ولعله الأقرب الخ هذا إنما يظهر فيما إذا كان العش في مملوك بخلاف ما إذا كان في الموت ونحوه  
المسجد فالأقرب حيث أن يكون لقطة (قوله كأمر) أي في أول الباب (قوله وهو أهل) إلى قوله ومن ثم في  
المغنى وإلى قول ابن تين ووكاه في النهاية الأقوله ويؤخذ إلى وإذا ضمن وقوله وإنما لم يعد إلى وخرج (قوله وهو  
أهل اللاتقاط) يشمل الفاسق مثلاً وفي صحة التقاطه للحفظ كلام قدمته وعبارة شرح م رأى بان كان ثقة  
انتهت أه سم (قوله على ما يأتي) أي بقوله وقال الأقولون يجب الخ (قوله ومحل) أي محل كون ترك التعريف  
تقصيراً مضمناً (قوله ومحل) كما بحثه الأذرعى الخ هذا وإن كان مفروضاً فيما إذا أخذ للتعريف إلا أن مثله  
الماخوذ للتملك كما سياتي التصريح به خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع ش أه رشدي عبارة عش قوله  
ومحل كما بحثه الأذرعى الخ قضية فرض ما ذكر فيمن أخذ للحفظ أنه لو أخذ لذلك لم يعذر في ترك التعريف  
ولا في اعتقاد حلها له من غير تعريف بل ينبغي كفر من استحل ذلك حيث كان للقطة وقع فان وجوب تعريفها  
بما لا يخفى فلا يعذر من اعتقد جوازها فيقع لكثير من العامة من أن من وجد شيئاً جاز له أخذه مطلقاً لا يعذر  
فيه ولا عبرة باعتقاده ذلك لتقصيره بعدم السؤال عن مثله أه (قوله لأنه ينقلها إلى أمانة الخ) يحتمل أن  
الضمير للقاضي أذهو المحكوم عليه بالزوم أي لأنه بقبولها ينقلها إلى أمانة أقوى وهو مستودع الشرع  
ويحتمل أنه راجع للملتقط أي أنما لزم القاضي القبول لأن الملتقط ينقلها إلى أمانة أقوى فليزم القاضي  
موافقته عند الدفع إليه حفظاً لمال الغائب الذي هو من وظائفه أه رشدي أقول ويحتمل أنه علة لما  
يفهمه المقام أي ويراد أمانة الملتقط به أي الدفع لأنه الخ (قوله قبول الوديعة) أي من الوديعة (قوله لا مكان  
ردها إلى مالها) أي لأنه معلوم أه سم (قوله مع أنه الخ) أي الوديعة (قوله لا يجوز دفعها) أي اللقطة  
مطلقاً (قوله وأنه لا يلزمه الخ) بل قياس ما تقدم حرمة حيث علم من نفسه الحيثية فيها أه ع ش (قوله  
له) أي لغير الأمين (قوله بضمها) أي يكون طريقاً الضمان والقرار على من تلقت تحت يده منها أه  
ع ش قول المتن (ولم يوجب الأكثرون الخ) ضعيف أه ع ش (قوله أي كونه) إلى المتن في المغنى إلا  
نوله أي حيث إلى ثلاثاً وقوله فيضمنه إلى ولو بدا (قوله وقال الأقولون يجب) ورجحه الإمام والغزالي وهو  
المعتمد نهاية ومغنى ومنهج (قوله واختاره الخ) أي المصنف وفي كلامه هنا إشارة إليه حيث عزي عدم  
التعريف إلى الأكثرين ولم يقل على الأصح كعادته أه مغنى (قوله واعتمده الأذرعى) قال ولا يلزمه مؤنة  
التعريف في ماله على القولين وأن نقل الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب أه نهاية أي بل تكون في بيت  
المال كما يأتي في كلام المصنف ع ش (قوله لنحو سفر الخ) كالحبس والموت والجنون أه مغنى (قوله عن  
الوجوب) عبارة المغنى من تعب التعريف أه (قوله فيضمن الخ) متفرع على ما قاله الأقولون من الوجوب  
عبارة سم عن القوت فان أوجبناه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدا التعريف بعد ذلك فهلك في سنة  
التعريف ضمن قلت ويشبه أن يكون موضع التضمن ما إذا تركه بغير عذر كما اشترت إليه قريباً أه  
(قوله أي بالعزم الخ) أي وأما ترك الفورية فسياتي في شرح ثم يعرفها أه سم (قوله به) أي بالترك

ليرجع بشرطه فليراجع (قوله وهو أهل اللاتقاط) يشمل الفاسق مثلاً وفي صحة التقاطه للحفظ كلام  
قدمته وعبارة شرح م رأى بان كان ثقة أه (قوله أي كخشية ظالم الخ) كذا شرح م (قوله لا مكان  
ردها إلى مالها) أي لأنه معلوم (قوله فيضمن بترك التعريف الخ) كذا شرح م وعبارة القوت فان  
أوجبناه فتركه ضمن بالترك حتى لو ابتدا التعريف بعد ذلك فهلك في سنة التعريف ضمن قلت ويشبه أن  
يكون لموضع التضمن ما إذا تركه بغير عذر كما اشترت إليه قريباً أه (قوله أي بالعزم على تركه من أصله)  
أي وأما ترك الفورية فسياتي في شرح ثم يعرفها (قوله به) أي بالترك وقوله بدا أي بالتعريف ش  
(قوله خلافاً لما نقله الغزالي) انظر هذا الكلام مع ما يأتي في قول المصنف ولا يلزمه مؤنة التعريف أن

ثم ضمنها إذا قصر كان ترك  
تعريفها لزمه على ما يأتي  
ومحل كما بحثه الأذرعى  
وسياتي عن النكت وغيرها  
ما يصرح به حيث لم يكن  
له عذر معترف في تركه أي  
كخشية أخذ ظالم لها وكذا  
الجهل بوجوبه أن عذر به  
على الأوجه (فان دفعها إلى  
القاضي لزمه القبول) حفظاً  
لها على صاحبها لأنه ينقلها  
إلى أمانة أقوى وإنما لم يلزمه  
قبول الوديعة حيث لا ضرورة  
لا مكان ردها إلى مالها مع  
أنه التزم الحفظ له وكذا لو  
أخذ للتملك ثم تركه وردها  
له يلزمه القبول وظاهر أنه  
لا يجوز دفعها لقاض غير  
أمين وأنه لا يلزمه القبول  
وإن الدفع له يضمنها (ولم  
يوجب الأكثرون التعريف  
في غير لقطة الحرم) والحالة  
هذه (أي كونه أخذاً  
للحفظ لأن الشرع إنما  
أوجبه لأجل أن له التملك  
بعده وقال الأقولون يجب أي  
حيث لم يخف أخذ ظالم لها  
كما يعلم مما يأتي لثلاث يفتوت  
الحق بالكتم واختاره  
وقواه في الروضة وصححه  
في شرح مسلم واعتمده  
الأذرعى لأن صاحبها قد  
لا يمكنه انشادها لنحو سفر  
أو مرض ويمكن الملتقط  
التخلص عن الوجوب  
بالدفع للقاضي الأمين  
فيضمن بترك التعريف أي

بالعزم على تركه من أصله ولا

يرتفع ضمانه به لو بدا له بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القولين خلافاً لما نقله الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب

ولو بدله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بما عرفه قبله أما إذا أخذها للتملك أو الاختصاص فليزمه التعريف جزماً (فلو قصد بعد ذلك) أي أخذها للحفظ وكذا بعد أخذها للتملك (خيانة لم يصر ضامناً) بمجرد القصد (في الأصح) فإن انضم لقصد ذلك استعمال أو نقل من محل لاخر ضمن كالوديع فيها ويؤخذ منه أنه يأتي هنا جميع ما يأتي ثم (٣٣١) في مسائل الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا

ضمن في الاثناء بخيانة ثم اقلع واراد ان يعرف ويتملك جاز ولائماً لم يعد الوديع اميناً بغير استئمان ثانياً من المالك لجواز الوديعة فلم تعد بعد رفعها بغير عقد بخلاف اللقطة وخرج بالاثناء ما في قوله (ولأن اخذها) ها (بقصد خيانة فضاء من) لقصد المقارن لاخذه ويبرأ في الدفع لحاكم امين (وليس له بعد دهان يعرف ويتملك) او يختص (على المذهب) نظر الالبته لانه غاصب (وإن اخذها) (ليعرف ويتملك) بعد التعريف (فهى) امانة بيده (مدة التعريف) وكذا بعدها ما لم يختر التملك في (الأصح) كما قبل مدة التعريف وان اخذها لا بقصد حفظ ولا تملك او لا بقصد خيانة ولا امانة او بقصد احدها ونسيه فامانة وله تملكها بشرط اتفاقا وقضية كلام شارح هنا أنه يكون اميناً في الاختصاص ما لم يختص به فيضمنه حينئذ كما في التملك وهو في غفلة عما مر في الغصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلف أو أ تلف (وعقب الاخذ) يعرف بفتح أوله ندباً على الواجبه

و (قوله ولو بدا) أي التعريف ش اه سم (قوله عرفها سنة الخ) أي وعليه مؤنة التعريف من الآن ثم إن كان اقترض على مال كهاؤنة تعريف ما مضى فالاقرب رجوعه بذلك على مال كهاؤنة انما اقترضه لغرض المالك ولا نهم لم يعتدوا بتعريفه السابق فابتداء اخذه للتملك كانه من الآن ولا نظر لما قبله اه عش (قوله اي اخذها) إلى قوله ولائماً لم يعد في المعنى لا قوله ويؤخذ الى وإذا ضمن (قوله فيها) اي في عدم الضمان بمجرد القصد والضمان إذا انضم له ما ذكر (قوله ويؤخذ منه) لفظة منه ليست في نسخة الشارح ولكنهما ابد منها اه سيد عمر (قوله وإذا ضمن بخيانة) أي بحقيقتها على الأصح أو بقصدها على مقابله اه معنى (قوله واراد ان يعرف) قال سم فلو وقعت الخيانة في اثناء التعريف ثم اقلع فهل يبنى او يستأنف اه اقول والاقرب الاول لان قصد الخيانة لم يبطل اصل اللقطة فلا يبطل حكم ما بني عليها اه عش اقول ويؤيد الثاني قول الشارح المار آنفا ولا يعتد بما عرفه قبله (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه افصاح بعود الامانة او عدم عودها وقد يقتضى عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ لكن قوله وانما لم الخ كالصريح في العود هنا اه سم (قوله وانما لم يعد الوديع الخ) كان حاصل الفرق ان الوديع إنما صار اميناً على ما استودع يجعل المالك له بعقد فاذا عرض ما يرفع العقد احتج إلى إعادته والمقتطع الاهل الذي عرى اصل قصده عن الخيانة امين بالوضع الشرعي وهو امر مستمر على الدوام فلما زال ما عرض له في الاثناء عاد إلى أصله وقد يفرق بان ولاية الوديع جعلية فلم تعد بعد نزول المنا في كفسق القاضي إذا طرأ ثم زال ولاية الملتقط شرعية فعدت بعد نزول المنا في كفسق ولى النكاح والاصل الولي في مال فرعه إذا طرأ ثم زال فليتأمل اه سم (قوله ويبرأ بالدفع الخ) ظاهره أنه لا يبرأ بالاقلع كافي الاثناء على ما قدمته آنفا اه سم (قوله الحاكم امين) ما الحكم ان كان الملتقط الحاكم او فقد الحاكم او امانته وقد يقال انه يجري فيها ما مر في اول الفصل قول المتن (بعده) اي الاخذ خيانة (قوله كما قيل) إلى قوله وقضية ما في المعنى (قوله ولا تملك) اي او اختصاص (قوله او لا بقصد خيانة الخ) لفظة او للتوزيع في التعبير (قوله اميناً في الاختصاص) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كلباً في جواز الانتفاع به وعدمه وفي جواز التقصير في حفظه وعدمه فقبل اختصاصه به لا يجوز الانتفاع به ولا التقصير في حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص اه عش قول المتن (جنسها) اي اللقطة من نقد او غيره (وصفتها) من صحة وكسرو ونحوهما اه معنى (قوله بعدد) الاولى بعد كافي النهاية والمعنى (قوله فان عبارة القاموس الخ) قصده بذلك تعقيب حصر الشارح المذكور لمعنى العفاص على ما ذكره وليس قصده من العفاص فيما فسر هوبه من الوعاء حقيق كاللاخني اه رشيدى اي وبه يندفع ما في السيد عمر ان القاموس لا يفرق بين الحقيقة والحجاز فلا يستدل بكلامه على اخذ لحفظ الخ وما ذكر في شرحه والظاهر أن هذا الذي نقله الغزالي هو الآتي هناك عن الروضة وأصلها في كلام الشارح لكن فيه ما يبينه هناك (قوله ولا يعتد بما عرفه قبله) كذا في اصل الروض (قوله ثم اقلع) مفهومه انه قبل الاقلع ليس له ما ذكر فلو وقعت الخيانة في اثناء التعريف ثم اقلع فهل يبنى او يستأنف (قوله جاز) كذا في الروض وليس فيه افصاح بعود الامانة وعدم عودها وقد يدل على عودها قوله ولائماً لم يعد الوديع اميناً الخ لكن قد يقتضى عدم العود قوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ فليتأمل (قوله ولائماً لم يعد الوديع اميناً الخ) كالصريح في العود هنا (قوله لجواز الوديعة الخ) انظره مع جواز دفع اللقطة للقاضي (قوله ويبرأ بالدفع لحاكم امين) ظاهره أنه لا يبرأ بالاقلع كافي الاثناء على ما قدمته آنفا (قوله وفاقاً للاذرعى الخ) كذا شرح مر

وفاً للاذرعى وغيره وخلافاً لابن الرفعة محل النقاطها و (جنسها وصفتها) الشامل لنوعها (وقدرها) بمدد أو ذرع أو كيل أو وزن (وعفاصها) أي وعاءها توسعاً إذا صله جلد يلبس رأس القارورة كذا قال شارح وفيه نظر فان عبارة القاموس صريحة في أنه مشترك بين الوعاء الذي فيه النفقة جلد أو خرقه

وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي بهراسها (ووكاءها) بكسر اوله وبالمدى خيطها المشدودة به لاسره عليه السلام بمعرفه هذين وقيس بهما غيرهما لثلاثتختلط بغيرها وليعرف صدق (٣٣٢) واصفها ويسن تقيدها بالكتابة كما مر خوف النسيان اما عند تملكها فتجب معرفة ذلك

على الوجه ليخرج منه لما لكها اذا ظهر (ثم) بعد معرفته ذلك (يعرفها) بضم اوله وجوبا او ندبا على ما مر بنفسه او نائبه من غير ان يسلمها له العاقل الذي لم يشتهر بالمجون والخلاعة ولو غير عدل ان وثق بقوله ولو محجورا عليه بسفه وافهم قوله ثم انه لا تجب المبادرة للتعريف وهو ما صححاه لكن خالف فيه القاضي ابو الطيب فقال يجب فورا واعتمده الغزالي قبل قضية الاول جواز التعريف بعد عشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفورية المتصلة بالالتقاط اه وتوسط الاذرعى فقال لا يجوز تاخيرها عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقلتها وكثرتها ووافقه البلقيني فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرضوا له اه وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجها

الاشتراك الحقيقي فتأمل اه (قوله وغلاف الخ) كقوله والجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر اوله) الى قوله لكن خالف في المعنى لا قوله لثلاثتختلط بغيرها والى قوله التمتع للحفظ في النهاية لا قوله او ندبا على ما مر وقوله وان ذلك التأخير ينجر الى وفي نكت المصنف (قوله اى خيطها المشدودة) عبارة المنفى وهو ما يربط به من خيط او غيره اه (قوله لثلاثتختلط الخ) كانه علة لاسره عليه السلام ولهذا لم يعطف عليه واما قوله وليعرف الخ فالظاهر انه معطوف على قوله لاسره فتأمل اه رشدى وصنع المنفى صريح فيما استظهره (قوله ويسن تقيدها الخ) عبارة المنفى ويندب كتب الاوصاف قال الماوردى وانه التقطها في وقت كذا اه (قوله كما مر) اى فى اوائل الباب (قوله ليخرج الخ) عبارة النهاية يعلم ما يرده لما لكها لو ظهر اه (قوله منه) اى من غرم اللقطة (قوله وجوبا الخ) عبارة المنفى وهذا واجب ان قصد التملك قطعاً والافعل ما سبق اه اى من الخلاف بين الاكثرين والافلين (قوله من غير ان يسلمها له) اى وان كان امينا لان الملتقط كالوديع وهو لا يجوز له تسليم الوديعة لغيره الا عند الضرورة كما هو ظاهر اه ع (قوله العاقل) اى النائب ويحتمل انه راجع لنفس الملتقط ايضا (قوله ولو محجور الخ) غاية في المتن ويحتمل انه راجع للنائب ايضا عبارة النهاية ويكون المعرف عاقلا اه (قوله والخلاعة) عطف تفسير وفي المختار المجون ان لا يبالي الانسان بما صنع اه ع (قوله ولو غير عدل) انظره مع قول المصنف اول الباب وانه لا يعتد بتعريفه اى الفاسق بل يضم اليه رقيب اه سم ولك ان تقول ما تقدم فيما اذا كان الفاسق المعرف هو الملتقط فعدم الوثوق بتعريفه لاحتمال تقصيره فيه ليتوسل به الى الحيانة في اللقطة وما هنا فى نائب عن الملتقط يوثق به ولا غرض له يهتم فيه اه سيد عمر (قوله وهو ما صححاه الخ) عبارة المنفى وهو كذلك على الاصح فى اصل الروضة اه (قوله قضية الاول) وهو ما صححه الشيخان من عدم وجوب المبادرة (قوله ان مراده) اى الاول عبارة النهاية والوجه ما توسطه الاذرعى الخ قال ع (قوله لم يترضوا له) اى لقيده ما لم يغلب الخ (قوله وقد تعرض له في النهاية الخ) وعليه فقول البلقيني لم يترضوا له اى صرخا اه ع (قوله فانه حكى فيها وجها الخ) ما طريق استفادة ما ذكر من حكاية النهاية هذا الوجه حتى يقيد به كلام الشيخين اه سم وقد يقال ان طريقا تنكير ذلك الوجه المشعر بضعفه وقوة مقابله (قوله وان ذلك التأخير الخ) و (قوله وان من الخ) عطفان على ان التعريف الخ (قوله فالخاصل الخ) اى حاصل ما فى هذا المقام (قوله وذكر وقت وجدانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعى والبلقيني وحل كلام النهاية على غير ذلك اه سم (قوله وان ما مر الخ) عطف على انه متى الخ (قوله وعن الاذرعى الخ) عطف على عن الشيخين (قوله وفي نكت المصنف) الى قوله ويكره فى المنفى (قوله بيده امانة الخ) لعله مادام يرجى معرفة مالها اما اذا حصل الباس من معرفة مالها فينبغى ان يكون حكمها حكم المال الضائع لانتها حينئذ منه

(قوله فتجب معرفة ذلك على الوجه) اعتمده مر (قوله ولو غير عدل) عبارة شرح الروض هنا قال ابن الرفعة ولا يشترط فيه الامانة اذا حصل الوثوق بقوله اه وانظر ذلك مع قول المصنف اول الباب لا يعتد بتعريفه اى الفاسق بل يضم اليه رقيب (قوله والظاهر ان مراده) اى الاول ش (قوله وتوسط الاذرعى الخ) هو الوجه شرح مر (قوله وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجها الخ) انظر من أين استفيد من كلام النهاية ما ذكر بحكاية هذا الوجه حتى تقيد كلام الشيخين (قوله فالخاصل انه متى آخر حتى ظن نسيانها الخ) انظر لو كان التأخير مع ذكر وقت الوجدان يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حينئذ ما قاله الاذرعى والبلقيني ويحمل كلام النهاية على غير ذلك

متى آخر حتى ظن نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدانها لما زادوا الافلا وأن ما مر عن الشيخين مقيد بذلك وعن الاذرعى والبلقيني قوى مدركا لا نقلا في نكت المصنف كالجمل انه لو غلب على ظنه اخذ ظالم الحارم التعريف وكانت بيده امانة اذ



أى فلا يملكها بعد السنة كما أقي به الغزالي لكن أقي ابن الصباغ بأنه لو خشي من التعريف استئصال ماله عذرى تركه وله تملكها بعد السنة والاول أوجه (في الاسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند (٣٣٣) خروج الناس منها لأنه أقرب الى وجدانها

ويكره تنزيها مع رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل تحريما وانتصر له غير واحد بل حكى فيه الماوردي الاتفاق بمسجد كانشادها فيه واستثنى الماوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن المعرف منهم بقصد التملك وبه يرد على من الحق به مسجد المدينة والاقصى وعلى تنظير الاذرعى في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (ونحوهما) من المجامع والمحافل ومحاط الرحال لما مر وليكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يعطيها بامر القاضي من يعرفها وإلا ضمن نعم لمن وجدها بالصحرى تعريفا بمقصده قرب أم بعد استمرام تغير وقيل يتعين أقرب البلاد لمحلها واختير وان جازت بمحلها قافلة تتبعها وعرفها (فرع) وجد بيته درهما مثلا وجوز أنه لمن يدخلونه عرفه لهم كاللقطة قاله الفقهاء ويجب في غير الحقيقير الذى لا يفسد بالتأخير ان يعرف التقط سنة ولو منفردين عند السبكي كذا مرو عبارة شرح الروض تن السبكي بل الاشبه ان كلامها يعرفها

فأمل ام سيد عمر عبارة عش قوله بيده أمانة الخ ظاهره ولو كان حيوانا وانظر ماذا يفعل في مؤنته وهل تكون عليه ام لافيه نظر وينبغي ان يقال هو في هذه الحالة كالمال الضائع فيا قى فيه ما قيل في المال الضائع من ان امره لبيت المال فيدفعه له ليحفظه ان رجي معرفة صاحبه ويصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم ترج وهذا ان كان ناظر بيت المال امنا والادفعه لثقة يصرفه مصارف اموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصارفها ولا يصرفه بنفسه اه (قوله فلا يملكها) اى ولو ايس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش اى وحكمها حكم المال الضائع كامر (قوله عند قيامها) اى في بلد الالتقاط اه معنى (قوله) عند خروج الناس الخ) ينبغي اودخولهم اه سم (قوله لانه اقرب الخ) اى التعريف في الاسواق الخ (قوله) الى وجدانها) عبارة المغنى الى وجود صاحبها اه (قوله ويكره الخ) عبارة المغنى وخروج بقوله ابواب المساجد فيكره التعريف فيها كما جزم به في المجموع وان افهم كلام الروضة التحريم إلا المسجد الحرام فلا يكره التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه يجمع الناس ومقتضى ذلك ان مسجد المدينة والاقصى كذلك اه (قوله) وقيل تحريما وانتصر له الخ) عبارة النهاية لا تحريما خلافا لجمع بمسجد كانشادها فيه إلا المسجد الحرام كما قاله الماوردي والشاشي اه (قوله بمسجد) متعلق بالضمير المستتر في يكره الراجع الى التعريف (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليجرح اه سم (قوله المسجد الحرام) اى في لقطة الحرم كما يصرح به ما بعده خلافا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش اه رشيدى اى من التعميم للقطعة الحرم وغيره (قوله فالتعريف فيه الخ) اى في أيام الموسم وغيرها اه ع ش (قوله وبه يرد) اى بذلك الفرق (قوله على من ألحق به الخ) مال الى ذلك اللاحق المغنى كامر (قوله في تعميم ذلك) اى اباحة التعريف في المسجد الحرام (قوله من المجامع) الى الفرع في المغنى لا قوله وقيل الى وان جازت (قوله) ومحاط الرحال) عبارة النهاية ومحال الرجال اه زاد المغنى ومناخ الاسفار اه (قوله لامر) اى من قوله لانه اقرب الخ (قوله بل يعطيها) اى لو اراد السفر (قوله والاضن) عبارة المغنى فان سافر بها واستتاب بغير اذن الحاكم مع وجوده ضمن انقصيره اه (قوله بمقصده) اى بلده (قوله قرب ام بعد) معتمداه ع ش (قوله تبعها) ينبغي أن لا يلامه ذلك إذ افوت عليه مقصده واقامة ارادها ثم اه سم عبارة المغنى وان التقط في الصحراء وهناك قافلة تتبعها وعرف فيها لا ذلا فائدة في التعريف في الاماكن الخالية فان لم يرد ذلك ففي بلدة يقصدها قربت او بعدت سواء قصدتها ابتداء ام لاحتى لو قصد بعد قصد الاول بلدة اخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف العدول عنها الى اقرب البلاد الى ذلك المكان اه وهى صريحة فيما قاله سم (قوله عرفه لهم كاللقطة) ظاهره انه لا يكتفى بالتعريف لكل واحد منهم مرة بل لابد من التعريف سنة على الوجه الآتى ولعله ليس بمراد فليراجع (قوله ويجب الخ) دخول في المتن (قوله التقط للحفظ الخ) اى سواء التقط الخ (قوله) الذى لا يفسد بالتأخير) اى حاجة الى هذا القيد مع وجوب التعريف فيه سنة غاية الامر انه مخير بين بيعه وغيره كما علم كل ذلك مما سبق اه سم (قوله من اول وقت التعريف) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله ان يعرف اه رشيدى (قوله عرفاها سنة ولو منفردين عند السبكي) اعتمده المغنى والنهاية فقالوا ولو التقط اثنان بقطة عرفها كل واحد نصف سنة كما قاله السبكي انه الاشبه وان خالف في ذلك ابن الرفعة اه (قوله وكل) عطف

(قوله والاول أوجه) اعتمده مر (قوله عند خروج الناس منها) ينبغي اودخولهم (قوله) واستثنى الماوردي الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليجرح (قوله تبعها) ينبغي ان لا يلزمه ذلك إذ افوت عليه مقصده واقامة ارادها ثم (قوله الذى لا يفسد بالتأخير) اى حاجة الى هذا القيد مع وجوب التعريف فيه سنة غاية الامر انه مخير بين بيعه وغيره كما علم كل ذلك مما سبق (قوله عرفاها سنة ولو منفردين عند السبكي) كذا مرو عبارة شرح الروض تن السبكي بل الاشبه ان كلامها يعرفها

وجوب التعريف فيه أو للتملك (سنة) من أول وقت التعريف للخبر الصحيح فيه ولو وجدها اثنان عرفاها سنة ولو منفردين عن السبكي لان قسمتها إنما تكون عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرفعة

لأنه في النصف كقطة كاملة وهو المتجه نعم لو أناب أحدهما الآخر اعتد بتعريفه عنهما فيما يظهر ويظهر أيضا أنه لو عرف أحدهما سنة دون الآخر جازله تملك نصفها وطلب القسمة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة قاصدا الحفظ بناء على أن التعريف حينئذ واجب ثم يريد التملك فيلزمه من حينئذ سنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمنا ومحلا وقد ر (يعرف أولا كل يوم) مرتين (طريق في النهار) أسبوعا (٣٣٢) (ثم كل يوم مرة) طرفه إلى أن يتم أسبوع آخر (ثم كل أسبوع مرة أو مرتين) أي إلى أن

يتم سبعة أسابيع أخذنا بما قبله (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينسى أن الأخير تكرار للاول وزيد في الازمنة الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتحديد المرتين وما بعدها بما ذكر أوجه من قول شارح مرادهم أنه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة (تنبيه) الظاهر أن هذا التحديد كله للندب لا للوجوب كما يفهمه ما يأتي أنه يكتفي سنة مفرقة على أي وجه كان التفريق بقية الآتي (ولا تكتفي سنة متفرقة) كان يفرق اثني عشرة شهرا من اثني عشرة سنة (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التوالى وكما لو حلف لا يكلم زيدا سنة (قلت الاصح) تكتفي والله أعلم (لاطلاق الخبر) كما لو نذر صوم سنة ويفرق وبين هذا والحلف بان القصد به الامتناع والزجر وهو لا يتم إلا بالتوالى

على فاعل عرفها (قوله لانه الخ) أي كل منهما (قوله كقطة الخ) أي كقطة على حذف المضاف (قوله وهو المتجه) مرآة فاعن النهاية والمعنى خلافه (قوله وطلب القسمة) عطف على تملك الخ أي وأوجب في طلب القسمة (قوله وقد يجب) إلى قوله أي إلى أن يتم في المعنى وإلى قول المتن وأن أخذ للتملك في النهاية إلا قوله أو ذكر وقت الوجدان إلى ولومات وقوله ولو ذكر الجنس إلى المتن وقوله ويوافق كلام الروضة إلى المتن (قوله استيعاب السنة) أي بالتعريف في كل يوم منها قول المتن (طريق في النهار) أي لا ليلا ولا وقت القيلولة اه معنى عبارة البجيرى عن العزيزى المراد بالطرف وقت اجتماع الناس سواء كان في أوله أو وسطه اه (قوله أسبوع آخر) أو أسبوعان اه شرح منهج (قوله أو مرتين) كافي المحرر معنى وسيد عمر (قوله أي إلى أن يتم سبعة أسابيع) التعبير يتم ظاهر في أنه يحسب من السبعة الأسبوعان الاولان اه رشيدى أقول قول الشارح اخذا الخ كالصريح في عدم حسابهما من السبعة (قوله بحيث لا ينسى الخ) الظاهر أن الحيثية هنا حيثية تعليل لا حيثية تقييد اه رشيدى أقول عبارة المعنى وهي ثم في كل شهر مرة تقرىبا في الجميع بحيث الخ ظاهرة في كونها تقييدية وفي البجيرى عن شرح الارشاد للشارح زيادة على ذلك ما نصه حتى لو فرض أن المرة في الأسابيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان وجب مر تان كل أسبوع ثم مرة كل أسبوع اه وهو كالصريح في كونها تقييدية (قوله بقية الآتي) أي في قوله ومحل هذا أن لم يفحش الخ (قوله وكما لو حلف الخ) فانه لا بد لعدم الحنث حينئذ من ترك تكليمه سنة كاملة ولا يبرأ بترك سنة متفرقة اه ع (قوله ومحل هذا) أي ما صححه المصنف من الكفاية (قوله أو ذكر وقت الوجدان الخ) قد يقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فأملاه اه سم أقول وكلام النهاية والمعنى كالصريح في وجوب ذكر الوقت مع التأخير المذكور مطلقا (قوله اخذا مامرا) أي عن النهاية في شرح قول المتن ثم يعرفها اه سم (قوله بنى ووارثه كما بحثه الزركشى) كذا في المعنى (قوله وورد) أي أبو زرعة (قوله بمحصول الخ) متعلق بورد اه رشيدى (قوله ندبا) إلى قوله وإذا ذكر الجنس في المعنى إلا قوله ومحل وجدانها (قوله كجنسها) فيقول من ضاع له دنائرها معنى (ومحل وجدانها) عبارة شرح الروض زمان بدل محل أي بان يقول من ضاعت له لقطة بمحل كذا اه ع (قوله لانه) أي ذكر بعض أوصافها (قوله لوجدانها) عبارة المعنى إلى الظفر بالمالك اه (قوله ولا يستوعبها) ويفارق ما مر اول الباب من أنه يجوز استيفاءها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم تهمتهم معنى ونهاية (قوله ضمن) هل له بعد ذلك أن يعرف ويتملك مطلقا وإذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الاثناء وعلى هذا فالاقلاع هنا اه سم عبارة البجيرى وهل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأفة بعد الاستيعاب

نصف سنة اه (قوله وتحديد المرتين الخ) كذا شرح مر (قوله الظاهر أن هذا التحديد الخ) اعتمده مر (قوله والواجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان) قد يقال قضية المدرك وجوب ذكر الوقت مع الاستئناف أيضا فتامله (قوله اخذا مامرا) أي في قول المتن ثم يعرفها من كلام النهاية ش (قوله كما بحثه الزركشى الخ) في شرح الروض عقب ما تقدم عن السبكي قال الاذرعى وهذا ظاهر وقد قالوا ابني الوارث على تعريف مورثه اه (قوله أي يحرم عليه ذلك) ويفارق جواز استيعابها في الاشهاد بحضرة الشهود وعدم تهمتهم شرح مر (قوله فان فعل ضمن الخ) هل له بعد ذلك أن يعرف ويتملك

ومحل هذا أن لم يفحش التأخير بحيث ينسى التعريف الاول والواجب الاستئناف أو ذكر وقت ضمن الوجدان أخذا مامرا في تأخير أصل التعريف إذ لا فرق بينه وبين هذا ولومات الملتقط أثناء التعريف بنى ووارثه كما بحثه الزركشى وأبو زرعة ورد قول شيخه البلقيني الاقرب الاستئناف كما لا يبنى على حول مورثه في الزكاة بمحصول المقصود هنا لاثم لا تقطاع حول المورث بخروج الملك عنه بموته فيستأنف الوارث الحول لا بتداء ملكه (ويذكر) ندبا (بعض أو صافها) في التعريف كجنسها وعفاصها ووكائها ومحل وجدانها لانه أقرب لوجدانها ولا يستوعبها أي يحرم عليه ذلك لثلا يعتمدها كاذب فان فعل ضمن كما صححه في الروضة لانه قد يرغمه

الى من يلزمه الدفع بالصفات وإذا ذكر الجنس لم تجز الزيادة عليه على ما اعتمد (٣٣٥) الاذرعى (ولا تلزمه مؤنة التعريف إن أخذ

الحفظ) أو لا لحفظ ولا تملك  
او اختصاص لا نه لمصلحة  
المالك (بل يرتبها القاضى  
من بيت المال) قرضا كما قاله  
ابن الرفعة واعترض بان  
قضية كلاهما انه تبرع  
واعتمده الاذرعى ( او  
يقترض ) من الاقط او  
غيره (على المالك) او بامر  
الملتقط به ليرجع على المالك  
او يبيع جزءا منها ان رآه  
نظير ما مر في هرب الجمل  
فيجتهد ويلزمه فعل الاخط  
للمالك من هذه الاربعة  
فان عرف من غير واحد  
بما ذكر فتبرع وظاهر  
المتن واصله جريان ذلك  
اوجبت التعريف او لا  
وصرح به جمع واعتمده  
محققو المتأخرين ويوافق  
كلام الروضة واصله وهو  
إن قلنا ما لا يجب التعريف  
فهو متبرع ان عرف وان  
قلنا يجب فليس عليه مؤنته  
بل يرفع الامر الى القاضى  
وذكر ما فى المتن وهو  
صريح فيما ذكر وبه صرح  
الاذرعى فقال لا تلزمه  
مؤنة التعريف فى ماله على  
القولين خلافا لما نقله الغزالي  
ان المؤنة تابعة للوجوب  
(وان اخذ) رشيد (للملك)  
او الاختصاص ابتداء او  
فى الاثناء ولو بعد لقطه  
للحفظ (لزمته) مؤنة  
التعريف وان لم يملك بعد  
لان الحظ له فى ظنه حالة

ضمن وينبغى أنه كالدول على الوديعة اه (قوله من يلزمه الخ) أى قاض يلزم الاقط أن يدفع اللقطة لشخص  
يصفها له من غير اقامة حجة على انها له اه بجزى (قوله لم تجز الزيادة) كذا شرح مر اه سم (قوله او لا لحفظ  
ولا تملك الخ) اى او لا أحدهما ونسبه اخذاهما رقبيل ويعرف جنسها (قوله لا نه لمصلحة المالك) فيه نظر  
بالنسبة لقوله او لا لحفظ الخ فان له فيها التملك بعد مضي مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها  
بشرطه اتفاقا لكن مقتضى قوله فى اول الفصل الاقضى بعد قصده تملكها انه لا يعتد بتعريفه قبل  
ذلك وعليه يقرب شبهها بمن التقط للحفظ اه ع ش (قوله قرضا) الى قوله فيجتهد فى المعنى (قوله بان قضية  
كلاهما الخ) معتمد سم عن مر اه ع ش (قوله واعتمده الاذرعى) ويدل عليه قول المصنف او يقترض الخ  
نهاية وسم زاد المعنى وهذا الذى يدل عليه كلام الاصحاب اه قول المتن (على المالك) اى فلو لم يظهر المالك  
كانت من الاموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال وللأقط او غيره الرجوع على بيت المال بما اخذ منه  
اه ع ش (قوله او بامر الملتقط به) اى بصرف المؤنة من ماله اه معنى (قوله او يبيع الخ) اى القاضى اه معنى  
(قوله فيجتهد الخ) اى القاضى اه رشيدى (قوله من هذه الاربعة) قديقال من الاربعة أو لها على  
قضية كلاهما والمصلحة منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد اه سم (قوله فان عرف الخ) عبارة النهاية فان انفق  
اى الملتقط على وجه غير ما ذكر فتبرع وسوا فى ذلك اوجبت التعريف ام لا على ما اعتمده السبكي والعراقي  
ونقله عن جمع لكن الذى فى الروضة واصله ان اوجبت فعليه المؤنة والا فلا هو قوله على ما اعتمده السبكي  
الخ قال السيد عمرهى عبارة الشارح فى الاصل الرجوع عنه ثم ضرب عليها وابدلها بما هنا اه وكتب سم على  
الاصل المرجوع عنه مانصه قوله لكن الذى فى الروضة واصله الخ كذا شرح مر ر ثم سرد عبارة الروض ثم  
عبارة الروضة الموافق كل منهما الماعدل اليه الشارح ثم قال فانظر مع ذلك قول الشارح الذى فى الروضة  
واصلها الخ اه وقد تبين بذلك ان سم لم يطلع على رجوع الشارح عن العبارة الاصلية الى ما هنا (قوله فتبرع)  
اى ان انفق من ماله والافيض من بدل ما انفق من بيت المال له اه ع ش (قوله جريان ذلك) اى ما ذكر فى  
المتن والشرح من الوجوه الاربعة اه رشيدى (قوله وذكر) اى المصنف فى الروضة (وهو صريح) اى كلام  
الروضة (فيما ذكر) اى من جريان ذلك اوجبت التعريف او لا (قوله وبه صرح الخ) اى بالجريان المذكور  
(قوله رشيد) الى قوله ومرفى الزكاة فى النهاية (قوله رشيد) عبارة النهاية غير محجور عليه  
اه وعبارة المعنى مطلق التصرف اه (قوله او الاختصاص) عبارة المعنى وكالتك بقصد الاختصاص  
وقصد الانقاط للخيانة اه (قوله وبعد لقطه الخ) الاولى اسقاط اداة الغاية (قوله مؤنة التعريف) الى  
قوله وبقولى بعده فى المعنى (قوله وقيل الخ) خبر الاولى (قوله ليشمل الخ) متعلق به بعد اعتبار تعلق ليوافق  
به عبارة النهاية ونحوها فى المعنى وعبر فى الروضة بقوله وقيل الخ وهو الاولى ليشمل الخ اه (قوله أما  
غير الرشيد الخ) عبارة المعنى والنهاية اما المحجور عليه بسفه او صبا وجنونا الخ (قوله بل يرفعها للحاكم فلو

مطلقا أو إذا قلع كما تقدم فيه إذا خاف فى الاثناء وعلى هذا فالافلاخ هنا (قوله لم تجز الزيادة الخ) كذا  
شرح مر ر (قوله بان قضية كلاهما الخ) اعتمده مر ر ويدل عليه قوله او يقترض الخ فتامله ثم  
رايت فى شرح مر ر ذلك (قوله من هذه الاربعة) قديقال من الاربعة أو لها على قضية كلاهما والمصلحة  
منحصرة فيه فلا يتأتى الاجتهاد (قوله كلام الروضة واصله الخ) كذا شرح مر ر وعبارة الروض  
فرع ومن قصد التملك مؤنة التعريف عليه تملك ام لا ومن قصد الحفظ فهى على بيت المال او المالك انتهى  
ولم يز فى شرحه على شرح ذلك وعبارة الروضة فيمن اخذها للحفظ مانصه وان قلنا يجب اى التعريف فليس  
عليه مؤنة بل يرفع الامر الى القاضى ليبدل اجرته من بيت المال او يقترض على المالك او بامر الملتقط به  
ليرجع كفى هرب الجمل اه فانظر مع ذلك قول الشارح كلام الروضة واصله الخ (قوله او فى الاثناء)  
نظر مؤنة التعريف الماضى إذا كانت قرضا على المالك هل يستمر قرضا عليه لا نه كان لمصلحة وإن تغير

التعريف (وقيل إن لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له قيل الاولى فى حكاية هذا ليوافق ما فى الروضة وقيل ان ظهر المالك فعليه ليشمل  
ظهوره بعد التملك اما غير الرشيد فلا يخرج وليه مؤنته من ماله وإن رأى التملك له احظ بل يرفعها للحاكم

ليبيع جزءا منها لمؤنته وان نازع فيه الاذرعى (والاصح ان الحقير) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرقة والاصح عندهما انه لا يتقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر اسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتأسف عليه سنة واطال جمع في ترجيح المقابل بانه الذى عليه الاكثرون (٣٣٦) والموافق لقولها ان الاختصاص يعرفه سنة ثم يختص به ويرد بان الكلام كما هو

ظاهر في اختصاص عظيم المنفعة يكثر اسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح انه لا يلزمه ان يعرفه الا (ز) ما يظن ان فاقده يعرض عنه (بعده) غالبا) ويختلف باختلافه فداق الفضة حالا والذهب نحو ثلاثة ايام ويقولى بعده الدال عليه السياق اندفع ما قيل الاولى ان يقول لا يعرض عنه او الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيجعل ذلك الزمن غاية لترك التعريف لا طرقا للتعريف هذا كله ان تمول والا كحبة زبيب استبد به واجده ولو في حرم مكة كما هو ظاهر وقد سمع عمر رضى الله عنه من ينشد في الطواف زبيبة فقال ان من الورع ما يمقته الله وراى <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> تمر في الطريق فقال لولا اخشى ان تكون صدقة لا خذتها قيل هو مشكل لان الامام يلزمه اخذ المال الضائع لحفظه وليس في محله لان ذلك يقتضى اعراض مالكها عنها وخروجها عن ملكه ففى الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشيرا له الى ذلك ويجوز اخذ نحو سنابل الحصادين التى اعتيد الاعراض عنها

فقدأ وفقدت عدالتها فقد تقدم ما فيه بما مش قول المصنف وينزع الولي الخ اه سيد عمر (قوله لبيع جزءا الخ) تقدم في شرح وينزع الولي الخ ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او لبيع له جزءا منها اه والذى في شرح مر وشرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا اه سم (قوله بل ما يظن ان الخ) اى باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يردان صاحبه قديكون شديد البخل فيدوم اسفه على التائه اه ع ش (قوله ولا يطول الخ) من عطف اللازم (قوله في ترجيح المقابل) اى من انه يعرف سنة لعموم الاخبار نهاية ومعنى (قوله والموافق الخ) عطف على قوله الذى الخ (قوله ويرد) اى قول الجمع ان المقابل هو الموافق لقولها الخ (قوله في اختصاص الخ) فان فرض قلة الاسف عليه فهو داخل في قول المصنف اه معنى (قوله بل الاصح انه الخ) ومقابل الاصح يكفي مرة لانه يخرج به عن عدة الكتبان وقيل لا يجب تعريف القليل أصلا اه معنى (قوله ويختلف) أى الزمن (باختلافه) اى المال الحقير (قوله حالا) أى يعرف في الحال (قوله والذهب الخ) عبارة المعنى ودائق الذهب يوم او يومين او ثلاثة اه (قوله اندفع ما قيل الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا اولوية المذكورة سم على حجج اه رشيدى (قوله ان يقول لا يعرض عنه) اى بزيادة لافى اخر كلامه (او الى زمن يظن الخ) اى بزيادة الى اول كلامه و (قوله فيجعل الخ) اى بزيادة لاحداهما (قوله ذلك الزمن) اى الذى يظن ان فاقده يعرض عنه (قوله لترك التعريف) صوابه للتعريف (قوله هذا كله) الى قوله ومر في الزكاة فى المعنى لا قوله قبل الى ويجوز (قوله هذا كله الخ) اى ما ذكر من الخلافين (قوله استبد به واجده) هل يملك بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد التملك او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله و ينبغى ان لا يحتاج الى تملك او على لفظ لا نه ما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ سم على حجج اه ع ش عبارة الجبرمى لعل محله اى الاستبداد ان لم يظهر المال كخيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام باقيا وكذا بدله تالفا ان كان متمولا هكذا يظهر ووافق عليه مر اه سم اه (قوله هو مشكل) اى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله وليس الخ) اى ذلك الاستشكال (قوله لان ذلك) اى وقوع التمرة في الطريق (قوله فتركها) اى ترك صلى الله عليه وسلم التمرة (قوله مشير له) اى لمن يريد تملكها عبارة النهاية مشير به اه اى بالترك وهو احسن (قوله الى ذلك) اى الى كونها مباحة (قوله التى اعتيد الاعراض الخ) عبارة المعنى اذا ظن اعراض المالك عنها او ظن رضاه باخذها ولا فلا اه (قوله تخصيصه) اى جواز اخذ ما ذكر (قوله تحل) اى الزكاة (قوله معترض) خبر وقول الزركشى الخ (قوله اغتفار ذلك) اى اغتفار اخذه وان تملكته به الزكاة اه ع ش (قوله وببحث غيره) عطف على قول الزركشى الخ (قوله لمن لا يعبر الخ) اى من نحو الصبي (قوله بخلاف السنابل) اى فانها ليست

ذلك بقصد التملك الطارىء (قوله لبيع جزءا منها) تقدم قوله مع المتن وينزع وجوبا الى لقطه الصبي والمجنون والسفيه ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليقترض او يبيع له جزءا منها انتهى والذى في شرح الروض الاقتصار على بيع الجزء كما هنا و مر (قوله اندفع ما قيل الاولى ان يقول الخ) لا يخفى ان ما قاله إنما يدفع دعوى الفساد لا الاولوية المذكورة (قوله ولا كحبة زبيب استبد به واجده الخ) هل يملك بمجرد الاخذ او يتوقف الملك على قصد تملكه او على لفظ او لا يملكه لعدم تموله و ينبغى ان لا يحتاج الى تملكه لانه مما يعرض عنه وما يعرض عنه اطلقوا انه يملك بالاخذ (قوله وليس في محله لان ذلك يقتضى اعراض مالكها الخ) كذا شرح مر (قوله اعترضه البلقينى الخ) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للولى وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر

وقول الزركشى ينبغى تخصيصه بما لا زكاة فيه أو بمن تحل له كالفقير معترض بأن الظاهر اغتفار ذلك كما جرى عليه مقصودة السلف والخلف وببحث غيره تقييده بما ليس فيه حق لمن لا يعبر عن نفسه اعترضه البلقينى بان ذلك إنما يظهر في نحو الكسرة بما قد يقصد وسبقت اليد عليه بخلاف السنابل والحق بها اخذها بملوك يتسامح به عادة ومر في الزكاة وياتى قبلى الاضحية ما لوتعلق بذلك فراجع

مقصودة بل ار باها يعرضون عنها ويقصدها غيرهم بالاخذ وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وان امكن وكان لها وقع وفيه نظر سم على حج اقول وقد يقال ان كان لها وقع وسهل جمعها بحيث لو استؤجر من يجمعها كان للباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا اه ع ش

(فصل في تملكها وغرمها)

وما يتبعهما ( اذا عرف )

اللقطة بعد قصده تملكها

( سنة ) او دونها في الحقيق

جازله تملكها الا في صور

مرت كان أخذها للخيانة

او اعرض عنه او كانت امة

تحل له و قول الزركشي ينبغي

انه يعرفها ثم تباع ويملك

ثمها نظير ما مر فيما يتسارع

فساده رد بوضوح الفرق

بان هذا مانعه عرضي وهي

مانعها ذاتي يتعلق بالضع

لما مر في القرض وهو يمتاز

بميزا احتياط واذا اراده

( لم يملكها حتى يختاره

بلفظ ) من ناطق صريح فيه

( كتملك ) او كناية مع

النية فيما يظهر كما هو قياس

سائر الأبواب كاخذته او

اشارة اخرس وبحث ابن

الرفعة انه لا بد في الاختصاص

ككلب وخمر محترمين من

لفظ يدل على نقل الاختصاص

الذي كان لغيره لنفسه

( وقيل تكفي النية ) اي

تحدد قصد التملك اذ

لا معاوضة ولا ايجاب ( وقيل

تملك بمعنى السنة ) بعد

التعريف اكتفاء بقصد

التملك السابق ( فان

(فصل في تملكها) (قوله في تملكها) الى قول المتن فان دفع في النهاية الاقوله قيل وقوله كالمو باع العدل الى المتن (قوله اللقطة) الى قول المتن وقيل تكفي في المعنى (قوله بعد قصده تملكها) قضية التقييد بما ذكر انه اذا اخذ لا بقصد حفظ ولا تملك ثم عرف قبل قصد التملك لا يعتد بتعريفه اه ع ش قول المتن (سنة) اي في الخطير (قوله جازله تملكها) ولو هاشميا او فقيرا اه نهاية اي ولا يقال انه يتمتع على الهاشمي لاحتمال انها من صدقة فرض وعلى الفقير لانه لا يقدر على بدلهاء عند ظهور مالها هكذا اظهر رشيدى عبارة المعنى لافرق عندنا في جواز تملك اللقطة بين الهاشمي وغيره ولا بين الفقير وغيره وقال ابو حنيفة لا يجوز تملكها لمن لا تحل له الصدقة وقال مالك لا يجوز تملكها للفقير خشية ضياعها عند طلبها اه (قوله كان اخذها للخيانة) تقدم ذلك في قول المتن وان اخذ بقصد خيانة الخ (قوله او اعرض عنه) تقدم ذلك قبيل قول المتن وما لا يتمتع منها كشاة (قوله او كانت امة الخ) تقدم ذلك في شرح ويجوز ان يلتقط عبدا لا يميز قال سم ان استثناء الامة المذكورة مشكل لان الكلام في اللقطة بقصد التملك والامة المذكورة يتمتع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم اه (قوله ان يعرفها) اي الامة التي تحل له (قوله ثم تباع) الانسب يبيعها (قوله يرد الخ) خبر و قول الزركشي الخ (قوله بان هذا) اي ما يتسارع فساد (قوله وهي) اي الامة المذكورة (قوله وهو) اي البضع (قوله واذا اراده) اي التملك بعد التعريف وكذا ضمير يختاره قول المتن (حتى يختاره الخ) والظاهر كما قال شيخنا ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملا عند التقاطها وانفصل منها قبل تملكها والا لمسلكته مالا له وعليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف تبعا لامة اي وتملكها اه معنى قال ع ش بعد ذكر مثل ذلك عن سم عن شرح الروض وقضية قوله وانفصل منها قبل تملكها انها لو حملت به بعد الالتقاط وانفصل قبل التملك انه لا يملك تبعا لامة وعليه فينبغي ان المراد انه لا يملكه بتمليك امة بل يتوقف على تملك له بخصوصه وينبغي ايضا ان ما حملت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في البيع اه وقوله وقضية قوله وانفصل الى قوله وينبغي ايضا الخ محل تأمل (قوله صريح الخ) نعت للفظ قول المتن (كتملكت) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل قالوا ان ملكها ملك قرض فلينظر هل يملك القرض المحجول مر اه سم على حج اقول وقد يستفاد الاشتراط من قول الشارح السابق اما عند تملكها فالوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد مالها لو ظهر وقوله هل يملك القرض المحجول الظاهر انه لا يملك لتعذر رد مثله مع الجهل اه ع ش (قوله او اشارة اخرس) الاولى من اخرس (قوله من لفظ يدل) كان يقول نقلت الاختصاص به الى اه ع ش قول المتن (وقيل تكفي النية) اي بعد التعريف اه معنى (قوله بعد التعريف)

(فصل في تملكها وغرمها وما يتبعهما) (قوله الا في صور مرت الخ) لا يخفى صراحة السياق ان في هذا الاستثناء من التملك بعد الالتقاط للتملك فيشكل استثناء الامة المذكورة لانه يتمتع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم (قوله او اعرض عنه) قال في شرح الروض ولو دفعها للحاكم وترك تعريفها وتملكها ثم استقال اي طلب من الحاكم اقالته منها ليعرفها ويتملكها منع من ذلك لانه اسقط حقه انتهى (قوله وهي مانعها ذاتي الخ) قد يقال كون مانعها كذلك انما يقتضي امتناع تملكها نفسها لا امتناع تملك ثمنها ويفارق القرض بانه لا يتاقي تقدم الاعتراض على البيع للمحذور ولا تاخره اذ ليس له يبيعه مع وجود المالك (قوله في المتن لم يملكها حتى يختاره بلفظ) هل يشترط في صحة التملك معرفتها حتى لو جهلت لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل لو قالوا ان ملكها ملك قرض فلينظر هل يملك القرض المحجول مر (فرع) قال في شرح الروض والظاهر ان ولد اللقطة كاللقطة ان كانت حاملا به عند التقاطها

يعني من اول التعريف (قوله فلم يظهر) الفاء هنا وفي قول المتن فظهر ليست على بابها (قوله لم يطالب بها الخ) لو تملك ما يسرع فسادا في الحال واكلاه ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظرويته الثانية سم على حج وقال شيخنا الزياي بعد مثل ما ذكره الشارح وينبغي ان يكون محله اذا عزم على ردها او ردها اذا ظهر مالها وقضية كلام الشارح انه لا فرق وقد يوجه بانه حيث اتى بما وجب عليه من التعريف وملك صارت من جملة اكسابه وعدم نيته ردها الى مالها لا يزيل ملكه وان اثم به وعلى مقاله شيخنا فينبغي ان يلحق به ما لو لم يقصد ردا ولا عدمه اه ع ش (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كالمثل لم يزل مر اه سم وع ش قول المتن (واتفقا على رد عينها) ويجب على الملتقط ردها لملكها اذا علمه ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وهذا يدل على انتفاض الملك بمجرد ظهور المالك اه (قوله او بدوها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشتراط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك اه سم ووجه ظاهر خلافا لما في ع ش (قوله عليه) اي الملتقط لانه قبض العين لغرض نفسه اما اذا حمل الرد قبل تملكها فثبوت الرد على مالها كما قاله الماوردي مغنى ونهاية (قوله المتصلة) وان حدث بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدث قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام مغنى واسنى قال ع ش هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقط وعلى الاول فهل يكفي ما بقى من تعريف الام فيه نظر سم على حج اقول نعم يكفي ما بقى من تعريف الام لانه تابع وبقي ما لو انفصل بعد تمام التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظر والظاهر سقوطه اكتفاء بما سبق من تعريف الام اه (قوله لا المتصلة الخ) وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالمفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك للملتقط اه مغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مروا ان حدثت بعد التملك تبعا للاصل اه لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا اه (قوله رجع) اي المالك (قوله ولم يتعلق بها حق لازم الخ) بان لم يتعلق بها حق اصلا او تعلق بها حق جائز كالعارية او حق لازم لا يمنع بيعها كالاجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالرهن وانظر هل يرد لها اذا كانت مؤجرة مسلوقة المنفعة مدة الاجارة اولافيه تامل وقياس ما تقدم في القرض الاول لوقوع الاجارة من الاقط حال ملكه للملقوط فالاجارة له (قوله سليمة) اي او معية مع الارش اه مغنى (قوله حسا) الى قوله على ما جزم به في المغنى الا قوله قيل (قوله حسا) اي بان ماتت و (قوله او شرعا) كان اعتقها الملتقط اه ع ش قول المتن (غرم مثلها الخ) ولو قال الملتقط للمالك بعد التملك كنت بمسكها

وانفصل منها قبل تملكها والام ملكه تبعا لاه وعليه يحمل قول من قال انه يملك بعد التعريف لاه اي وتملكها اه (قوله لم يطالب بها في الاخرة) لو تملك ما يسرع فسادا في الحال واكلاه ثم عرفه ولم يملك القيمة هل تسقط المطالبة ايضا في الاخرة اولافيه نظرويته الثانية (قوله وهي باقية بحالها) لو كان زال ملكه عنها ثم عاد فالتجته انه كالمثل لم يزل مر (قوله في المتن واتفقا على رد عينها الخ) قال في شرح الروض ويلزم الملتقط ردها اليه قبل طلبه ذكره الاصل في الوديعة اه وهذا يدل على انتفاض الملك بمجرد ظهور المالك (قوله او بدوها) هل يشترط ايجاب وقبول القياس الاشتراط ان كان الملك ينتقض بمجرد ظهور المالك (قوله المتصلة) قال في شرح الروض وان حدثت بعد التملك تبعا للاصل بل لو حدثت قبله ثم انفصلت ردها كنظيره من الرد بالعيب فلو التقط حائلا فحملت قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه (تنبيه) هل يجب تعريف هذا الولد بعد انفصاله مع الام او لا لانه لم يلتقط وعلى الاول فهل يكفي ما بقى من تعريف الام فيه نظر (قوله لا المتصلة ان حدثت بعد التملك) قال في شرح الروض وتقدم في الرد بالعيب ان الحمل الحادث بعد الشراء كالمفصل فيكون الحادث هنا بعد التملك اه وهذا لا يخالف قولنا عنه فيما مروا ان حدثت بعد التملك تبعا للاصل اه لانه في غير الحمل فهو مخصوص بهذا (قوله وهو كما قال الخ) كذا

تملكها فلم يظهر المالك لم يطالب بها في الاخرة لانه من كسبه كما في شرح مسلم او (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتفقا على رد عينها) او بدوها (فذلك) ظاهر اذا الحق لا يعدو هما ومثونة الرد عليه ويردها بزيادتها المتصلة لا المتفصلة ان حدثت بعد التملك والارجع فيها لحدوثها بملكه وان ارادها المالك واراد الملتقط العدول الى بدوها (ولم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها) اجيب (المالك في الاصح) كالقرض ومن ثم لو تعلق بها ذلك تعين البدل فان لم يتنازعا وردها له سليمة لزمه القبول (فان تلفت) المملوكة حسا او شرعا بعد التملك (غرم مثلها) ان كانت مثلية (او قيمتها) ان كانت متقومة وبحث ابن الرفعة اخذ من تشبيهها بالقرض انه يجب فيماله مثل صوري رد المثل الصوري ورده الاذرعى بانه لا يبعد الفرق وهو كما



قال وذلك لأن ذاك تملك برضا المالك وإحسانه فروعى وهذا قهرى عليه فكان بضمان البذلقة لا بالتخمس فلا بد لها ولا لمنفعتها كالكتاب وتعتبر قيمتهما (يوم التملك) أى وقته لأنه وقت دخوله فى ضمانه (وان نقصت بعيب) أو نحوه طرأ بعد التملك (فله) بل يلزمه لو طلب بدلها والمثلة طردها مع أرشها (أخذها مع الأرض فى الأصح) للقاعدة أن ما ضمن كله عند التلف يضمن بعرضه عند النقص قيل ولم يخرج عنها إلا المعجل فإنه لا يجب إرشه كما سئل لو وجدها مبيعة فى زمن الخيار الذى لم يختص بالمشتري (٣٣٩) فله الفسخ وأخذها على ما جزم به ابن

المقرى ويوافقه قول  
المالودى للبائع الرجوع  
فى البيع إذا باعه المشتري  
وحجر عليه بالفلس فى زمن  
الخيار إلا أن يفرق بان  
الحجر ثم مقتضى للتقويت  
ولا كذلك هنا وبه يتأيد ما  
اقتضاه كلام الرافعى أنه ان  
لم يفسخه انفسخ كالمو باع  
العدل الرهن بضمن مثله  
وطلب فى المجلس بزيادة أى  
فكما أن العدل يلزمه الفسخ  
ولم يفسخ رعايته لمصلحة  
المالك فكذا البائع هنا  
يلزمه ذلك لمصلحة المالك  
لأن الفرض أنه أراد  
الرجوع لعين ماله فان قلت  
ما الفرق بين المالك هنا  
والشفيع فان له لإبطال  
تصرف المشتري قلت  
يفرق بان الشفيع لو لم يجز له  
ذلك ضاع حقه من أصله  
ولا كذلك المالك هنا فإنه  
حيث تعذر رجوعه وجب  
له البدل (وإذا ادعاها رجل  
ولم يصفها ولا بينة) له بها  
(لم تدفع) أى لم يجز دفعها  
(إليه) مالم يعلم انهالها  
لو أعطى الناس بدعواهم  
ويكفى فى البينة شاهد ومبين

لك وقلنا بالأصح أنه لا يملكها إلا باختيار التملك لم يضمنها وكذا لو قال لم أقصد شيئا فان كذبه المالك فى ذلك  
صدق الملتقط بيمينه لأن الأصل براءة ذمته أما التلف قبل التملك من غير تفريط فلا ضمان فيه على الملتقط  
كالمودع اه معنى (قوله وذلك) لا حاجة إليه (قوله أما المختصة الخ) قسم للملوكة اه ع ش (قوله  
بل يلزمه) أى المالك قول المتن (مع الأرض) هو ما نقص من قيمتها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط  
أو وقت التملك أو وقت طرأ العيب ولو بعد التملك فيه نظر والأقرب الأخير لأنه لو ظهر مالها قيل  
طرأ العيب لو جبردها كذلك اه ع ش أقول بل الأقرب الثانى قياسا لتلف البعض على تلف الكل  
ولأن ما حدث بعد التملك فقد حدث فى ملكه (قوله قيل ولم يخرج الخ) عبارة النهاية إلا ما استثنى وهو  
المعجل اه وعبارة المعنى ولم يخرج عن هذه إلا مسألة الشاة المعجلة فانها تضمن بالتلف وان نقصت لم  
يجب إرشها اه (قوله إلا المعجل) أى من الزكاة (قوله لم يختص بالمشتري) أى بان كان للبائع أولهما  
(قوله فله) أى المالك اه ع ش عبارة سم قوله فله الفسخ أى فللمالك كما يصرح به قول شرح  
الروض وقيل ليس له الفسخ لأن خيار العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول  
الشارح أى فكأن العدل الخ على أن المراد بقوله فله الفسخ أى للبائع الذى هو الملتقط اه وعبارة المعنى لو  
جاء المالك وقد بيعت اللقطة بشرط الخيار أو كان خيار المجلس باقيا كان له الفسخ وأخذها ان لم يكن  
الخيار للمشتري فقط كما جزم به ابن المقرى لاستحقاق الرجوع لعين ماله مع بقائه أما إذا كان الخيار  
للمشتري فقط فلا رجوع له كالبائع اه وهى سالمة عن الاشكال (قوله ويوافقه) أى ما جزم به ابن  
المقرى وكذا ضمير قوله الاتى وبه يتأيد الخ ولا يخفى أن كلامنا دعوى الموافقة دعوى التأييد إنما يظهر  
على رجوع ضمير فله الفسخ إلى البائع وقد تقدم ما فيه (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كما جزم الخ  
(قوله إلا أن يفرق الخ) عبارة النهاية والفرق بينهما بان الحجر الخ غير مؤثر والأوجه أن الملتقط لا يجبر على  
الفسخ لكن قضية كلام الرافعى ترجيح انفساخه ان لم يفسخ اه (قوله وبه يتأيد ما اقتضاه الخ) يتأمل  
هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم أى المتعلقة على قول الشارح فله الفسخ قول المتن (رجل)  
أى مثلا نهاية ومعنى (قوله مالم يعلم) إلى قوله نعم لو قال فى المعنى لا قوله فان خشى إلى المتن (قوله مالم يعلم  
انهاله) فان علم انهاله وجب عليه دفعها إليه وعليه العهدة لأن الزمته بتسليمها بالوصف حاكم اه معنى  
والمراد بالعلم هنا أخذ ما يأتى ما يشمل الظن (قوله ولا يكفى إخبارها الخ) لعله أخذ ما يأتى أنفا إذ لم  
يظن صدق البينة (قوله فان خشى منه) أى القاضى (قوله ولعل هذا أقرب) اعتمده م اه سم  
عبارة النهاية وهو أوجه اه (قوله كينة سليمة الخ) مثال للحجة اه رشيدى (قوله إن لم يعتد  
وجوب الدفع الخ) أى وإلا فلا يلزمه ذلك اه نهاية أى وان اعتقد المدعى عليه أنه يلزمه تسليمها  
شرح م (قوله فله الفسخ) أى فللمالك كما يصرح به قول شرح الروض وقيل ليس له الفسخ لأن خيار  
العقد إنما يستحقه العاقدون غيره انتهى فانظره مع دلالة قول الشارح أى فكأن العدل الخ ان المراد  
بقوله فله الفسخ أى للبائع الذى هو الملتقط (قوله على ما جزم به ابن المقرى الخ) واعتمده م (قوله وبه  
يتأيد ما اقتضاه الخ) يتأمل هذا الصنيع وانظر القولة السابقة (قوله ولعل هذا أقرب) اعتمده م

ولا يكفى إخبارها للملتقط بل لابد من سماع القاضى لها وقضائه على الملتقط بالدفع فان خشى منه أن تراها لشدة جوره احتمل  
الاكتفاء بإخبارها للملتقط واحتمل أنهما يحكما من يسمعها ويقضى على الملتقط ولعل هذا أقرب (وإن وصفها) وصفا احاط  
بجميع صفاتها (وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) إليه قطعاً عملاً بظنه بل يسن هذا أن اتحد الوصف والابان ادعاها كل لنفسه ووصفها  
لم تسلم لاحد إلا بحجة كينة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لأنه مدع فيحتاج للبينة ومتم باحتمال سماعه لوصفها من نحو  
مالها أم لا إذ لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الوصف يلزمك تسليمها إلى حلف قال شارح إن لم يعتد وجوب الدفع بالوصف

انه لا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن تملكها فهل ترد هذه اليمن كغيرها ولا لان الرد كان لا فرا وإقرار الملتقط لا يقبل على مالها كما ينفي عنه غير الوصف كل محتتمل وان قال نعم انها ملكي حلف انه لا يعلم ولو تلفت انشهدت البيعة بوصفها ثابتة لزمه بدلها كما في البحر عن النص بظاهر ان محله ان ثبت باقراره أو غيره أن ما شهدت به البيعة من الوصف هو وصفها (فان دفع) للقطعة الانسان بالوصف (فاقام آخر بيعة) أي حجة بانها ملكه قال الشيخ ابو حامد وغيره وبانها لا تعلم انها انتقلت منه ويوجه بفرض اعتياده بالاحتياط للملتقط لكونه لم يقصر (حولت اليه) لان الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (٣٤٠) (فان تلفت عنده) أي الوصف المدفوع اليه لا بالزام كما يرى الدفع اليه بالوصف

(فصاحب البيعة تضمنين الملتقط) لانه بان ايه سلم ما ليس له تسليمه (والمدفوع اليه) لانه بان انه اخذ ملك الغير وخرج بدفع للقطعة ما لو تلف عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس للمالكها تغريم الواصف لان ما اخذته مال الملتقط لا المدعى (والقرار عليه) أي على المدفوع اليه لتلقفه في يده فيرجع عليه اللاقط بما غرمه ما لم يقر له لانه حيثئذ يزعم ان الظالم له هو ذو البيعة وفارق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه إنما اعترف له بالملك لظاهر اليد بان اليد دليل الملك شرعا فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصرا بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تحل لقطعة الحرم) المكي (للملك) ولو بلا قصد تملك (ولا حفظ على الصحيح) بل لا تحل إلا للحفظ أبدا للخبر الصحيح لا تحل لقطعة إلا لمنشأ أي

بالوصف لا يلزمه الحلف أنه لا يلزمه التسليم بل يطالبه بيعة عش (قوله انه لا يلزمه الخ) مفعول حلف (قوله ولم يكن تملكها) اما إذا كان تملكها فيرد عليه اليمن من غير تردد لانه مالك اه رشيدى (قوله كل محتتمل) والاول اقرب اه نهاية وهو قوله ترد هذه اليمن كغيرها وفائدة الرد انه يلزم بتسليمها للدعى اه عش أي باليمن المردودة (قوله فشهدت البيعة الخ) أي السالبة عن المعارض اخذنا مما رانفا (قوله ان محله) أي لزوم اليد بتلك الشهادة (قوله للقطعة لانسان) إلى قوله فان اراد سفرا في المعنى إلى قوله ويوجه إلى المتن وقوله كما صححه إلى وبالمكي وإلى الكتاب في النهاية إلى قوله ويوجه إلى المتن وقوله وفي وجه إلى وبالمكي (قوله قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والمعنى وبانها لا تعلم انها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ قول المتن (حولت) أي للقطعة من الاول اه معنى (قوله لا بالزام حاكم الخ) أما إذا ألزمه بالدفع كما يرى فلا ضمان عليه لعدم تقصيره معنى ونهاية زاد سم وينبغي ان الملتقط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للواصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل لزوم الحاكم مر اه (قوله ما ليس له تسليمه) أي في الواقع وان جاز في الظاهر كما مر اه رشيدى (قوله تلف عنده) أي بعد التملك مطلقا او قبله بتقصير منه اخذنا مما رانفا (قوله فليس للمالكها تغريم الواصف) أي وإنما يغرم الملتقط بدلها ويرجع به على الواصف اه عش أي إذا لم يقر له بالملك كما يأتي آنفا (قوله ان الظالم هو ذو البيعة الخ) أي والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه قول المتن (قلت الخ) أي كما قال الرافعي في الشرح اه معنى (قوله والاخ) أي وإن لم يكن المراد على الدوام بل سنة فلا فائدة لتخصيص مكة لان سائر البلاد تعرف لقطعتها سنة ايضا في كلامه قلب (قوله وادعاءها) أي فائدة التخصيص ش اه سم (قوله لبيته) أي بان يزيد قوله كغيره مثلا (قوله والا) أي وان سلطنا احتمال ان المراد بذلك الخبر المدفوع المذكور (فايهام ما قلناه الخ) أي فاحتمال ان المراد بذلك دفع الاكتفاء بتعريفها سنة وانها تعرف ابد المتبادر منه اشد واوى فينبغي اخذها واختياره (قوله ولان الناس الخ) عطف على قوله للخبر الصحيح عبارة المعنى والمعنى فيه ان حرم مكة شرفها الله تعالى مثابة للناس الخ وهي أحسن (قوله كما صححه الخ) أي قوله ولو عرفة (قوله لان ذلك الخ) أي عدم حل اللقطة للملك وهذا تحليل لما صححه صاحب الانتصار (قوله لافرق) أي بين الحرم وعرفة اه سيد عمر (قوله أي جمع جميعهم) اشارة إلى حذف المضاف (قوله وبالمكي حرم المدينة) فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الدارمي والرويانى خلافا للبقينى نهاية ومعنى قول المتن (قطعا) أي فان ايس من معرفة مالها فينبغي ان يكون مالا ضامنا امره لبيت المال اه عش (قوله للخبر) أي المار آنفا

(قوله كل محتتمل) والاول اقرب شرح مر (قوله لا بالزام حاكم يرى الخ) أي ولا فلا ضمان على الملتقط لانتفاء تقصيره شرح مر وينبغي ان الملتقط لو ذكر في التعريف جميع اوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للواصف لم يندفع عنه الضمان لانه صار ضامنا بذكر جميع الاوصاف قبل لزوم الحاكم مر (قوله وادعاءها) أي فائدة التخصيص ش (قوله دفع إيهام الخ) على انه قد يقال هذا لا يرفع الإيهام (قوله

لمعرف على الدوام وإلا فانسائر البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وادعاء أنها دفع إيهام الاكتفاء بتعريفها (قوله في الموسم) بمنع انه لو كان هذا هو المراد لبيته وإلا فإيهام ما قلناه المتبادر منه اشد ولان الناس يكثر تكرر عودهم اليه فربما عاد مالها او نائبه فغلظ على أخذها بتعين حفظها عليه كما غلظ على القاتل فيه خطأ بتغليظ الذية عليه مع عدم إساءته وخرج بالحرم الحل ولو عرفة كما صححه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وفي وجه لافرق وانتصر له بخبر مسلم نهى عن لقطه الحاج أي جمع جميعهم اثلا يدخل فيه كل فرقة منهم وبالمكي حرم المدينة واختار البلقيني استواءهما (ويجب تعريفها) أي الملقوطة فيه للحفظ (قطعا والله أعلم) للخبر

(قوله فيلزمه الاقامة له الخ) قال ابن المقرئ وقد يجيء هذا التخيير في كل ما التقط للحفظ اه معنى زاد سم اى وإن لم يكن بحرم مكة وتقدم ان ما التقطه للتملك لو دفعه للقاضي لزمه القبول اه (قوله عند امين) اى غير الحاكم فلو بان عدم امانته فيحتمل تضمين الملتقط لتقصيره بعدم البحث عن حاله ويحتمل خلافه قياسا على ما لو اشهد مستورين وبانا فاسقين ولعله الاقرب اه ع ش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتعريفه سم على حج اه ع ش (قوله قال الغزى الخ) معتمد اه ع ش (قوله لا يقبل قوله الخ) (فرع) لو اخذ لقطة اثنان فترك احدهما حقها من الالتقاط للآخر لم يسقط وإن اقام كل منهما بينة بانه الملتقط ولم يسبق تاريخ احدهما تعارضتا وتساقطتا ولو سقطت من ملته طها فالتقطها اخر فالاول اولى هاهنا لسبقه ولو امر واحد اخر باللتقاط لقطة رآها فاخذها فبى للأخذ إلا ان قصد بها الامر وحده أو مع نفسه فيكون للأمر اى فى الاول اولها اى فى الثانى وهذا لا يخالف ما مر فى الوكالة من عدم صحتها فى الالتقاط لان ذلك فى عموم الالتقاط وهذا فى خصوص لقطة وجدت ويشمل المستثنى منه ما إذا لم يقصد نفسه ولا غيره وان رآها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمها نهاية زاد الاستنى لانها لم تحصل فى يده وقضيته عدم ضمانها وان تحولت من مكانها بالدفع وهو ظاهر وعلى قياسه لا يضمن المذبح الحجر الذى درججه اه قال ع ش قوله مر لم يسقط اى فان اراد التخلص رفع الامر الى الحاكم كما لو لم يتعدد الملتقط وقوله مر وتساقطتا اى فبقى فى يد الملتقط فلو ادعى عليه كل انه يعلم انها حقه فان حلف لكل تركت فى يده وان نكل فان حلف احدهما سلمت له او حلفا جعلت فى ايديهما وكذا لو تنازعا ولا بينة لاحدهما فلكل منهما تحليف الملتقط الخ وقوله مر فدفعها برجله اى ولم تنفصل عن الارض اه

### كتاب اللقيط

(قوله فعيل بمعنى مفعول) الى قوله وظاهر تخصيصهم فى النهاية لا قوله بناء على الاصح الى المتن وقوله كان قال خذه الى المتن وقوله لم يقل عنى الى المتن (قوله ينبوذ) اى باعتبار انه ينبوذ ويسمى ملقوطا ايضا باعتبار انه يلقط اه نهاية زاد المعنى ودعياء اه اى للجهل بمن ينسب اليه (قوله وهو) الى قوله لان تسليمه حكم فى المعنى لا قوله كاملا وقوله المنصوص عليه فى المختصر وقوله فلا ينافى الى قال الماوردى (قوله وهو) اى اللقيط ش اه سم (قوله ينبوذ) وينبذه فى الغالب اما لكونه من فاحشة خوفان العار او للعجز من مؤنته اه معنى (قوله بنحو شارع) عبارة المعنى فى شارع او مسجد او نحو ذلك لا كافل له معلوم اه (قوله فهو) اى اللقيط (قوله من مجاز الاول) اى بحسب اللغة ثم صار حقيقة شرعية نهاية وسم (قوله وذكر الطفل للغالب الخ) هذا صريح فى ان المميز لا يسمى طفلا ويشعر به قول المصنف ويجوز التقاط المميز اه وهو احد قولين فى اللغة فى المصباح الطفل الولد الصغير قال بعضهم ويبقى هذا الاسم حتى يميز ثم يقال صبي وحزور ويافع ومراهق وبالغ وفى التهذيب يقال له طفل الى ان يحتلم اه ع ش (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما يأتى فى المميز اه سم (قوله فكانما احى الناس الخ) إذ باحياها سقط الحرج عن الناس فاحياهم بالنجاة من العذاب اه معنى (قوله واركانه) اى اللقط الشرعى معنى وشرح منهج عبارة الرشيدى اى اللقط المفهوم من اللقيط او اركان الباب اه وقال البجيرمى دفع بهذا اى بقيد الشرعى ما يلزم على كلامه من كون

فتلزمه الاقامة له أو دفعها للقاضي اى الامين فان أراد سفر او لا قاضى أمين ثم اتجه جواز تركها عند أمين (فرع) التلقط ما لا ثم ادعى أنه ملكه قبل قوله كما فى الكفاية قال الغزى ومحل عدم المنازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى أنه ملكه لا يقبل قوله فيه

### كتاب اللقيط

فعيل بمعنى مفعول ويقال له منبوذ ودعى وهو شرعا طفل ينبذ بنحو شارع لا يعرف له مدع فهو من مجاز الاول وذكر الطفل للغالب إذ الاصح ان المميز والبالغ المجنون يلتقطان لاحتياجهما إلى التعهد والاصل فيه قوله تعالى ومن أحيائها فكانما احى الناس جميعا وقوله تعالى وافعلوا الخير وأركانه لقيط ولاقط ولقط

فيلزمه الاقامة له أو دفعها للقاضي) قال فى الروض وقد يجيء هذا أى التخيير فى كل ما التقط للحفظ اى وإن لم يكن بحرم مكة اه وتقدم ان ما التقطه للتملك لو دفعه للقاضي لزمه القبول (قوله قبل قوله) ظاهره ولو بعد اعترافه بانه لقطة وتعريفه اه

### كتاب اللقيط

(قوله وهو) أى اللقيط ش (قوله فهو) اى اللقيط من مجاز الاول قديقال هذا بحسب اللغة أما فى عرف اهل الشرع فهو حقيقة كما فى نظائره (قوله يلتقطان) اى وان لم يجب كما يأتى فى المميز

وستعلم من كلامه ( النقاط المنبذ ) ( ٣٤٢ ) أى المأروح والتعبير به للغالب أيضا كما علم (فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن

الشيء ركنها لنفسه وحاصل الدفع أن الذى جعل ركنها هو اللقط بمعنى مطلق الاخذ والاول اللقط الشرعى وهو اخذ الصبي والمجنون الذى لا كافل له معلوم اه (قوله وستعلم من كلامه) أى يعلم الثالث من قوله النقاط الخ والثانى من قوله ولما ثبتت ولاية الالتقاط الخ واما الاول فمن قوله المنبذ (قوله للغالب) إذ مثله ما إذا كان ماشيا وليس معه احداه بجيرى (قوله كما علم) لعلمه من قوله إذا اصح الخ سم ورشيدى قول المتن (فرض كفاية) ولو على فسقه علموا به فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم أى فعل الحاكم انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العلم من كلامهم اه ع ش (قوله جمع) أى متعدد اه نهاية (قوله ولما) أى بان علم واحد فقط (قوله ما مر فى اللقطة) أى من الاستحباب قول المتن (ويجب الاشهاد) أى لرجلين ولو مستورين لانه يعسر عليه اقامة العدلين ظاهرا وباطنا اه ع ش (قوله مشهور العدالة) أى ثابته بان تثبت بالمزكين واشتهرت حملا للفظ على فردة الكامل فغيره كمستور العدالة من باب اولى اه ع ش (قوله ووجوبه) أى الاشهاد (قوله على مامعه) أى كشيابه (قوله المنصوص عليه) أى الوجوب (قوله بطريق التبع) أى للقيط وقياس ما مر فى اللقطة من امتناع الاشهاد إذا خاف عاها من ظالم انه هنا كذلك اه ع ش وساقى عن السيد عمر ما يوافقه (قوله فلا ينافى ما مر الخ) أى من انه لا يجب الاشهاد اه سم (قوله فى اللقطة) وقد يقال لا منافاة وان لم تعتبر التبعية لان المذهب فيها معنى الكسب وفى الالتقاط الولاية على اللقيط ومامعه اه ع ش (قوله لم تثبت له ولاية الحضانة) فيجوز الانتزاع للقيط ومامعه منه والمنزعة منه ومن يأتى الحاكم اه روض مع شرحه ويأتى فى الشرح ما يوافقه (قوله إلا ان تاب الخ) قضية جعله الولاية مسلوقة إلى التوبة ان ترك الاشهاد كبيرة وفيه كلام السبكي الاقنى اه ع ش (قوله جديدا من حيث الخ) صريح فى انه لا يشترط مدة الاستبراء وهو قياس ما اعتمدته الشارح وصاحب المغنى والنهاية فيما ساقى فى ولى النكاح إذا تاب وساقى ثم عن ابن المقرئ اشتراط فعله هل يقال هنا بنظره او يفرق تحل تأمل ومر فى اللقطة انه إذا عرض فيها قصد الحيانة فى الاثناء ثم زال ما يأتى فيه نظير ما ذكر هنا فراجع اه سيد عمر وتقدم عن ع ش فى اللقطة ترجيح عدم اشتراط الاستبراء (قوله على الضعيف الخ) أى من حيث اطلاقه وإلا فساقى فى الفرائض انه حكم فى قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها اه رشيدى (قوله بان تسليم الحاكم فيه الخ) أى وان لم يكن بمجلسه احد فلعل وجهه ان ما يفعله الحاكم يشتهر امره فيستفاد به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة اه ع ش (قوله ويجوز) إلى قوله وقضية كلامه فى المعنى إلا قوله بل لو خشى إلى ويجب وقوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله لكن إلى المتن (قوله ويجوز التقاط المميز) هذا اللفظ من المتن فى النهاية وكذا كان فى اصل الشارح ثم اصلح وكتب بالمداد الاسود وليس فى المعنى معدودا من المتن فلعل النسخ مختلفة اه سيد عمر اقول وعلى كل فهذا مكر مع قول الشارح السابق إذا الاصح ان المميزو البالغ المجنون يلتقطان (قوله بل لو خشى ضياعه لم يبعد الخ) عبارة شرح الهجة و لقط غير بالغ ولو ميز أن نبذ فرض اه وهى كالصرحة فى وجوب التقاط المميز مطلقا وكذا اصنع المنهج وشرحه فليراجع سم وع ش (قوله ويجب رد الخ) أى بان ياخذ الواجد له ويوصله اليه وليس المراد انه إذا اخذه يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء اه ع ش (قوله وقاض) كان مراده ما إذا كان القاضى تعاطى كفالاته بالفعل وإلا فالقاضى له الكفالة العامة الشاملة لكل من لا كافل له فى ولايته فلو وجب الرد مطلقا لنافى ذلك قولهم ولا تقتصر ولاية الالتقاط الى اذن الحاكم وغير ذلك من فروع الباب كما هو واضح لمن تتبعها فتأمل ثم ينبغى ان يحل اى الرد للقاضى حيث لا يخشى عليه منه اه سيد عمر قول المتن (وانما تثبت ولاية الالتقاط الخ) ولا تقتصر إلى اذن الحاكم لكن يستحب دفعه اليه نعم لو وجده فاعطاه غيره لم

(قوله كما علم) كانه من اذا الاصح الخ (قوله فلا ينافى ما مر) أى أنه لا يجب الاشهاد (قوله وانما يأتى هذا على الضعيف الخ) كذا شرح مر (قوله فالوجه لتعليقه بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد الخ) يحتمل ان محل الاكتفاء بتسليم الحاكم اذا كان فى مجلسه شاهدان او واحد معه كما هو الغالب حتى لو لم يكن عنده احد

الهلاك هذا ان دلم به جمع ولو مترتبا على المعتمد والا ففرض عين وفارق مامر فى اللقطة بان المذهب فيها معنى الاكتساب المجبول على حبه النفوس كالوطء فى النكاح (ويجب الاشهاد عليه) أى الالتقاط وان كان الملتقط مشهور العدالة (فى الاصح) لئلا يسترق ويضيع نسبه المبني على الاحتياط له اكثر من الهال ووجوبه على ما معه المنصوص عليه فى المختصر وقع بطريق التبع له فلا ينافى ما مر فى اللقطة ومتى ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحضانة الا ان تاب واشهد فيكون التقاطا جديدا من حيث كما بحثه السبكي مصرحا بان ترك الاشهاد فسق نعم قال الماوردى وغيره متى سلبه له الحاكم سن ولا يجب لان تسليمه حكم يفتى عنه انتهى وانما يأتى هذا التعليل على الضعيف ان تصرف الحاكم حكم مطلقا فالوجه لتعليقه بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد فاغنى عنه ويجوز التقاط الصبي المميز لان فيه حفظا له وقيامًا بتربيته بل لو خشى ضياعه لم يبعد وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصى وقاض وملتقط لكافله (ولما تثبت ولاية الالتقاط

والا فللكافر العدل في دينه التقاطه وبحث ابن الرفعة جواز التقاط اليهودي للنصراني وعكسه كالتوارث وخالفه الاذرعى بناء على الاصح انه لا يقر على انتقاله لدين ملتقطه الا لازم من تمسكه من التقاطه وفيه نظر لان الممتع (٣٤٣) الانتقال الاختياري على انه قد يخير بين

الدينين كما ياتي قبيل نكاح  
المشرك (عدل) ظاهرا  
فيشمل المستور وسيصرح  
باهليته لكن يوكل القاضي  
به من يراقبه خفية لئلا  
يتاذى فاذا وثق به صار  
معلوم العدالة (رشيد) ولو  
اشي كما هو شأن سائر الولايات  
على الغير وقضية كلامه  
وجود العدالة مع عدم الرشد  
ولا ينافيه خلافا لمن ظنه  
اشتراطهم في قبول الشهادة  
السلامة من الحجر لان العدالة  
السلامة من الفسق وإن لم  
تقبل معها الشهادة والسفيه  
قد لا يفسق وبحث الاذرعى  
اعتبار البصر وعدم نحو  
برص اذا كان الملتقط يتعاهده  
بنفسه كما في الحاضنة (ولو  
التقط عبد) اي قن ولو مكاتباً  
ومعضوا ولو في نوبته كما رجحه  
الاذرعى وغيره (بغير اذن  
سيده انتزع) اللقيط منه  
لانه ولاية قوت برع وليس من  
اهلها (فان علمه) اي  
التقاطه (فاقره عنده او  
التقط) غير المكاتب (باذن  
سيده) كان قال له خذوه وان  
لم يقل لي فيما يظهر خلافا  
لما يوهمة كلام شارح  
وشرط قوله ذلك له وهو  
غائب عنه عدالة القن  
ورشده فيما يظهر (فالسيد

يجز حتى يدفعه الى الحاكم قاله الدرايمى اه معنى (قوله والا) أى وان كان محكوما بكفره بالدار اه  
معنى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المغنى والنهاية عبارة الاول ومقتضى كلامهم جواز التقاط  
اليهودي للنصراني وعكسه وهو كذلك كالارث وان قال ابن الرفعة لم اره منقولا اه عبارة الثاني والاوجه  
كما يحته ابن الرفعة جواز الخ خلافا للاذرعى اه (قوله وعكسه) اي ثم بعد البلوغ ان اختار دين ابيه  
فذلك والا بان لم يختره لجله به او غيره فهو على دين اللاقط فيقر عليه لا نافر كلام اليهودي والنصراني على  
مائه وهذا المالم يعلم له ملة يطلب منه تمسكه بها كان كمن لم يتمسك في الاصل بدين ثم لما طلب منه التمسك بملة وقد  
سبق له قبل تمسك بملة اللاقط اقر اه عرش (قوله وسيصرح باهليته) اي بقوله ويقدم عدل على مستور  
(قوله يوكل القاضي به الخ) اي وجوبا و(قوله من يراقبه الخ) ظاهره الا كفتاء بواحد ومؤنته في بيت  
المال و(قوله مع عدم الرشد) اي وهو كذلك كما ياتي في قوله والسفيه قد لا يفسق اي بان يضع المال  
بغبن فاحش مع الجهل بقيمته والفاسق قد لا يحجر عليه بان بلغ مصلحا لدينه وماله ثم فسق اه عرش (قوله  
ولا ينافيه) اي وجود العدالة مع عدم الرشد (قوله لمن ظنه) أى المناقاة (قوله وبحث الاذرعى الخ)  
عبارة النهاية والاوجه كما يحته الاذرعى الخ (قوله وعدم نحو برص) كالجدام ونحوه مما ينفر عادة  
اه عرش (قوله ولو مكاتب الخ) ومدبر او معلقا بصفة وام ولد اه معنى قول المتن (انتزع) والمتنزع  
هو الحاكم كما مر عن شرح الروض قول المتن (فاقره عنده) يتجه استثناء المكاتب لان مجرد اقراره لا يزيد  
على مطلق امره بالاتقاط الذي لا يكون السيد به ملتقطا كما ياتي آنفا والمبعض في نوبة نفسه اذ مجرد اقراره  
لا يزيد على مطلق اذنه مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما ياتي ايضا فتامله اللهم الا ان  
يدعى زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث بذلك مع مر فوافق سم على حج  
اه عرش اقول وظاهر شرح المنهج استثناء المكاتب وظاهر الروض مع شرحه استثناءه والمبعض في نوبة  
نفسه فلم يرجع (قوله وشرط قوله ذلك له) اي قول السيد لقنه خذوه اي كفاية هذا القول (قوله وهو  
غائب عنه) اي والحال ان السيد غائب عن القن وقت التقاطه (قوله عدالة القن الخ) خبر وشرط الخ  
(قوله والعبد نائبه الخ) اذ يده كيده ولا بد ان يكون اهلا للترك في يده اه معنى (قوله بخلاف المكاتب) الاولى  
واما المكاتب فلا يكون الخ (قوله ولو اذن) الى قوله وجوبا في المعنى الا قوله مالم يقل الى المتن وقوله ولو كافر  
لقبطا (قوله ولو اذن للمبعض) محترز قول المصنف بغير اذن سيده اه عرش (قوله للمبعض الخ) عبارة النهاية  
والمغنى ولو اذن لمبعض ولا مهايأة او كانت والتقط في نوبة السيد فكالقن او في نوبة المبعض فباطل في اوجه

لم يكف تسليمه لانه وان كان شاهدا الا ان كونه لقيطا لا يثبت بشاهد واحد مر (قوله بل لو خشى ضياعه  
لم يبعد وجوب التقاطه) كذا شرح مر وعبارة شرح البهجة ولقط غير بالغ ولو يميز ان نبذ فرض انتهى  
وهي كالصريحة في وجوب التقاط المميز مطالقا وكذا صنيع المنهج وشرحه فليراجع (قوله وبحث ابن الرفعة  
الخ) اعتمده مر (قوله لان الممتع الانتقال الاختياري) قضيته انه يتمتع الملتقط في دينه ويحصل هنا انتقال  
اضطرارى فلي نظر (قوله وبحث الاذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله كما رجحه الاذرعى) اعتمده مر (قوله  
في المتن فاقره عنده) يتجه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد لان مجرد اقراره لا يزيد على مطلق امره  
بالاتقاط الذي لا يكون السيد بمجرد ملتقطا كما ياتي في قوله بخلاف المكاتب الخ والمبعض في نوبة نفسه اذ  
مجرد اقراره فيها لا يزيد على مطلق اذنه فيها مع بطلان التقاطه حينئذ وعدم وقوعه للسيد كما ياتي في قوله ولو  
اذن للمبعض الخ فتامله اللهم الا ان يدعى زيادة مجرد الاقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحث  
بذلك مع مر فوافق (قوله بخلاف المكاتب الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولو التقط صبي الخ)

الملتقط) والعبد نائبه في الاخذ والتربية بخلاف المكاتب لا يكون نائباً عنه عند أمره بمطلق الانتقال لاستقلاله ولا لاقطاً لانه  
غير حر فينزع منه ولا يكون السيد لاقطاً الا ان قال له التقط لي ولو اذن لمبعض ولا مهايأة او وثم مهايأة وهو في نوبة السيد فكالقن  
أوفي نوبة المبعض فباطل على الاوجه مالم يقل له عنى كما هو ظاهر فيكون نائبه (ولو التقط صبي) أو يجنون

تخصيصهم الانتزاع بالحاكم  
انه لو اخذه اهل من واحد  
من ذكر لم يقر وعليه فيفرق  
بين هذا واخذه ابتداء بانه  
هنا وجدت يدو النظر فيها  
حيث وجدت انما هو  
للحاكم بخلاف ما اذا لم  
توجد فانه في حكم المباح  
فاذا تاهل اخذه لم يعارض  
اما المحكوم بكفره بالدار  
فيقر يبد الكافر كافر (ولو  
ازدحم اثنان على اخذه)  
فاراده كل وهما اهل (جعله  
الحاكم عند من يراه منهما  
او من غيرهما) اذ لاحق  
لهما قبل اخذه فلزمه فعل  
الاحظه (وان سبق واحد  
فالتقطه منع الآخر من  
مزاحمته) للخبر السابق من  
سبق الى ما لم يسبق اليه فهو  
أحق به أما لو لم يات قطه فلا  
حق له وان وقف على راسه  
ويتردد النظر فيما لو سبق  
بوضع يده على بدنه أو بجره  
على الارض من غير اخذه  
هل يثبت به حق أو لا وظاهر  
تعبيرهم بالاخذ يقتضى  
الثاني لكن الذى يتجه فى  
الجرانه كالاخذ لان المداير  
على الاستيلاء وهو يحصل  
بالجر لا بجر ودفع اليدين  
غير أخذ (وان التقطاه  
معا وهما اهل) لحفظه  
وحفظ ماله (فالاصح انه  
يقدم غنى) ويظهر ضبطه  
بغنى الزكاة بدليل مقابلته  
بالفقير (على فقير) لانه

الوجهين اه قول المتن (او فاسق) قال فى الروض وكذا من لم يختبر اى حاله اه سم على حجج والمراد  
انه لم يكن ظاهر العدالة ولا لم ينزع منه كافر ان المستور يصح التقاطه ويوكل الحاكم من يراقبه خفية  
اه ع ش (قوله ولو كافرا) اى ولو كان كل من الصبي وماعطف عليه او كل من الفاسق والمحجور عليه  
اه سيد عمر اقول الاولى تاخير هذه الغاية عن قوله لقيطا او يقول ولو مسلما (قوله لقيطا) ولو كافرا اه  
رشيدى قول المتن (مسلم) اى حقيقة لا لكونه مسلما بالحكم بالدار فانه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكانه لم  
يحكم باسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره الخ اه ع ش (قوله اى انتزعه الحاكم) ظاهره أن غير  
الحاكم لا ينتزع لكن ينبغى انه اذا تعذر كان لغيره الانتزاع مر اه سم (قوله اهل) اى الالتقاط  
(قوله من واحد) متعلق باخذه (قوله من ذكر) اى من القن والصبي وماعطف عليه مر اه بجرى  
(قوله وعليه) اى الظاهر المذكور (قوله بين هذا) اى اخذ الاهد من واحد من ذكر وكذا قوله هنا  
(قوله فيها) اى فى اليد اى فى المسبوق بها (قوله لم يعارض) اى لا من الحاكم ولا من غيره اه ع ش  
(قوله أما المحكوم بكفره بالدار الخ) عبارة المغنى وخرج بالمسلم المحكوم بكفره الخ (قوله بالدار) اى بأن  
وجد به وليس بها مسلم اه ع ش (قوله فيقر في يد الكافر) وكذا يبد المسلم كما سياتى اه مغنى  
(قوله وهما اهل) اى فلو كان احدهما غير اهل فهو كالمسلم فيستقل الاهد به فافى سم من ان الاهد له  
نصف الوا لانه ويعين الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيدان الحق لا يثبت لاكثر من واحد  
ماسياتى من انهما لو تنازعا اقرع ولو كان الحق يثبت لاكثر من واحد شرك بينهما اه ع ش قول المتن  
(من يراه منهما) قضيته أنه ليس له جعله تحت يدهما معا وعليه فقد بوجه بان جعله تحت يدهما قد يؤدى  
الى ضرر الطفل بتواكهما فى شانه اه ع ش اقول وسيأتى فى شرح فان استويا اقرعا ما يصرح به (قوله  
فى الجرانه كالاخذ) الاولى انه كالاخذ فى الجر دون وضع اليد (قوله لحفظه) الى قول المتن ونفقتة فى النهاية  
الا قوله لم يقدم مقيم الى المتن وقوله وان كانت اقل فسادا الى والبادية وقوله ولو لمحلة الى بل لمثله قول المتن  
(يقدم غنى على فقير) قال فى شرح الارشاد وان كان الاول مستور العدالة والثانى معلوما على الواجهة  
اه قيل والواجهة خلافه اه سم وسيأتى ما يتعلق به (قوله بغنى الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب  
ولعله غير مراد وان المراد هنا غنى المال نظير ما مر فى الوقف على الفقراء بدخل فهم الغنى بكسب ويشعر به  
قول الشارح وقد يواسيه الخ نعم لو كان احدهما كسوبا والآخر لا كسب له قدم ذوالكسب اه ع ش  
(قوله ولا عبرة) الى قوله كذا قالوا فى المغنى الا قوله على ما بحث (قوله ولا عبرة بتفاوتهما الخ) عبارة شرح  
الارشاد للشارح ويؤخذ منه اى التعليل بكون حظ الطفل عند الغنى اكثر انه او علم شح الغنى شحا مفرطا

لو التقطه اثنان معا أحدهما واحد من المذكورين والآخر كامل فهل يستقل به الكامل ولا حاجة لانتزاع  
الحاكم لان المزاحم له كعدم لفساد التقاطه وانما يثبت له التقاط النصف والنصف الآخر ينتزعه الحاكم  
ويجعله تحت يده أو يد غيره كما لو التقط غير الكامل الجميع لان النصف هنا بمنزلة الجميع اذا استقل فيه نظر  
فليتأمل ومال مر للثاني (قوله فى المتن او فاسق) قال فى الروض وكذا من لم يختبر اى حاله وظاهره  
الامانة انه لو سافر أن ينتزع منه ان اراد السفر ويراقب فى الحضر سر الثلاث ينادى به فان وثق به فكعدل اى  
فلا ينتزع منه انتهى (قوله اى انتزعه الحاكم) ظاهره ان غير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغى انه اذا تعذر  
كان لغيره الانتزاع مر (قوله اى انتزعه الحاكم) يحتمل ان التقييد بالحاكم لان المراد الانتزاع  
القهرى وانه لو تيسر لغيره اخذه على وجه اللقط جاز وكان هذا ابتداء لقط منه لفساد اللقط الاول مر  
(قوله فى المتن يقدم غنى على فقير) قال فى شرح الارشاد وان كان الاول مستور العدالة والثانى معلوما  
على الواجهة انتهى قيل والواجهة خلافه (قوله ويظهر ضبطه بغنى الزكاة) بخلاف ما يأتى فى قوله قام  
المسلون بكفايته والفرق اختلاف المدرك مر (قوله لانه أرفق به غالبا) وقد يقال مطلق الغنى أرفق به  
(قوله ولا عبرة بتفاوتهما فى الغنى الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح الارشاد للشارح ولا يقدم إلا غنى



قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لأن الحظ حينئذ عند الفقير أكثر اه و ظاهر كلامهم خلاف هذا سم على حج  
اه ع ش عبارة النهاية والمغنى و ظاهر انه يقدم الغنى على الفقير وإن كان الاول بخيلا اه قال ع ش قوله م ر وإن  
كان الاول بخيلا ظاهره وإن افترط في البخل اه (قوله احدهما) اى الغنيين (قوله ويقدم مقيم الخ) عبارة المغنى  
لو ازدحم على اخذ لقيط يبلد او قرية طاعن إلى بادية او قرية و اخر مقيم فالمقيم اولى لانه ارفق به و احوط  
لنسبه لا على طاعن يظن به إلى بلد اخرى بل يستويان بناء على انه يجوز للسفر ونقله إلى بلده كاستياني واختار  
المصنف تقديم ق روى مقيم بالقرية على بلدى طاعن ونقله عن ابن كج لكن منقول الاصحاب أنهما يستويان  
كما نقله هو تبعاً للرافعى اه قول المتن (وعدل على مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لأن  
مصلحة العدالة باطنا ارجح من مصلحة الغنى إذ قد لا يكون عدلاً في الباطن ويسترق لعدم الديانة المانعة له سم  
على حج اه ع ش عبارة البجيرمى قوله وعدل باطنا ولو فقير اعلى مستور ولو غنياً يادى ومثله في سم عن م ر  
اولا ثم اعتمد م ر في مرة اخرى تقديم الغنى المستور على الفقير العدل باطنا وهو الظاهر في شرح البهجة ع ش  
اه وقد مر عن شرح الارشاد ما يوافقهما وأما تعاليل سم خلافة بما مر انفا فقد يمنع بان المستور قد يكون  
عدلاً عند الله دون العدل باطناً عبارة الغنى ويقدم عدل باطناً بكونه مركزاً عند حاكم على مستور اى عدل  
ظاهر ابان لم يعلم فسقه ولم يعرف تركه عند حاكم اما العدل عند الله فلا يعلمه إلا الله اه (قوله ولا يقدم مسلم  
على كافر الخ) ولا امرأة على رجل (كذا فى المغنى) (قوله قال الاذرى الخ) عبارة النهاية الامرضة فى  
رضيع كما بحثه الاذرى والاخلية فتقدم على المتزوجة كما بحثه الزركشى اه قال ع ش ظاهره م ر وإن كان  
الزوج من عادته ان لا يأتى بيت زوجته الا احياناً وكانت صنعتها نهاراً ولا يأتى زوجته إلا بعد حصّة من  
الليل لانه ر بما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل الى من يقوم به و ظاهره ايضا ولو باذن الزوج اه (قوله  
وبحثه تقديم الخ) عبارة النهاية وما بحثه اى الاذرى من تقديم الخ صحيح حيث ثبت لها الولاية بالشرط  
المأراه (قوله ينافيه ما مر عنه الخ) فيه ان هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد بنفسه والمطلق لا ينافى المقيد  
لجواز حمله على ما إذا اتفق عنه ذلك القيد فاين المنافاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله اى الاذرى كفى شرح  
الروض ان قيل باهليتهم للالتقاط فعلى هذا لا توهم للمنافاة سم وسيد عمر (قوله فى الصفات) الى قول المتن  
وإن للغريب فى المغنى الا قوله وان اعترضاه وقوله وان كانت اقل إلى والبادية (قوله ولعدم ميله طبعاً الخ)  
اى بخلاف تخيير الصبي المميز بين ابويه لتعويلهم ثم على الميل الناشئ عن الولادة اه مغنى (قوله واجتماعها  
مشق الخ) عبارة المغنى ولا يهاياً بينهما الاضرار باللقيط ولا يترك في يدهما التعذر او تعسر الاجتماع على الحضنة  
اه زاد شرح الروض ولا يخرج عنهما لما فيه من ابطال حقهما اه (قوله وليس للقارع) اى من خرجت  
له القرعة (ترك حقه) اى للآخر اه مغنى اى فيأثم به وهل يسقط حقه به ام لا فيه نظر والظاهر  
الثانى فيلزمه به القاضى لانه بالتقاطه تدين عليه تربيته اه ع ش (قوله كالمنفرد) اى كما انه ليس  
للمنفرد نقله الى نقله الى غيره اه مغنى (قوله بخلافه قبل القرعة) عبارة المغنى ولو ترك حقه قبل القرعة انفرد

على الغنى خلافا لما يوهمه كلام الحاوى الا ان كان احدهما بخيلاً والاخر جواداً فيقدم كاقدم الغنى على الفقير  
لان حظ الطفل عنده اكثر ويؤخذ منه انه لو علم شح الغنى شحاً مفرطاً قدم الفقير الذى ليس كذلك عليه  
لان الحظ حينئذ عند الفقير اكثر اه و ظاهر كلامهم خلاف هذا الاخير (قوله والاستويا) راجع شرح  
البهجة (قوله فى المتن وعلى مستور) صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المتجه لان مصلحة  
العدالة باطنا ارجح من مصلحة الغنى مع الستر إذ قد لا يكون عدلاً في الباطن ويسترق لعدم الديانة المانعة  
له (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمزيد مزية  
عدالة المسلم كزيد مزية العدل باطناً (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده م ر (قوله ينافيه ما مر عنه الخ)  
فيه ان هذا مطلق وذلك مقيد بمن يتعاهد بنفسه والمطلق لا ينافى المقيد لجواز حمله على ما اتفق عنه ذلك  
القيد فاين المنافاة لاسيما وقد قيد هذا بقوله كفى شرح الروض عنه ان قيل باهليتهم للالتقاط فعلى

أحدهما بنحو سخاء وحسن  
خلق على ما بحث ويقدم  
مقيم على طاعن أى محل يمنع  
من نقله اليه وإلا استويا  
كذا قالوه ونازع فيه  
الأذرى وغيره (وعدل)  
ولو فقيراً باطناً (على  
مستور) احتياطاً للقيط  
ولا يقدم مسلم على كافر في  
محكوم بكفره ولا امرأة  
على رجل وإن كانت أصبر  
منه على التربية قال الأذرى  
بحثاً الامرضة في رضيع  
وبحثه تقديم بصير على أعشى  
وسليم على مجذوم وأبرز  
ينافيه ما مر أنه لاحق لهما  
بقيدته فعلى أن لهما حقايتجه  
ما قاله (فان استويا)  
فى الصفات المعبرة وتناحاً  
(أقرع) بينهما إذ لا مرجح  
ولعدم ميله اليهما طبعاً لم  
يخير المميز بينهما واجتماعها  
مشق كالمهاية بينهما وليس  
للقارع ترك حقه كالمنفرد  
بخلافه قبل القرعة (وإذا  
وجد

بلدى لقيطاً ببلد) أو قرية (فليس له نقله) ولو لغير نقله كان نقلاً وأقرأه وان اعترضنا (إلى بادية) لخشونة عيشها وفوات أدب الدين والدينا ومن ثم لوقربت البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك منها أى بلا كبير مشقة فيما يظهر لم يمنع ولو وجده ببلد لم ينقله لقرية وان كانت أقل فساداً وقيل يراعى فينقله إليها لا منها والبادية (٣٤٦) خلاف الحاضرة وهى العمارات فأتت قرية أو أكثر فبلى أو عظمت فمدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف

به الآخر اه قول المتن (بلدى) أو قروى أو بدوى نهاية ومعنى (قوله) ولو لغير نقله) كاستجاره زيارته اه شرح الروض (قوله) ولو لغير نقله) يشمل ما إذا كان يرجع عن قرب بليراجع اه رشيدى (قوله) فريف) قضيته اعتبار العمارات فى معنى الريف وظاهر ما تقدم فى باب المناهى خلافه الا ان يقال تسميتها بعمارة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه ويؤيده ما فى احياء الموات من تسمية تهمة الأرض للزرعة ونحوها بعمارة الا ان هذا الجواب يبعد جعله العمارات مقسماً اه ع عبارة المعنى البادية خلاف الحاضرة لأن الحاضرة المدن والقرى والريف والقرية هى العمارات المجتمعة فان كبرت سميت بلداً وان عظمت سميت مدينة والريف هى الأرض التى فيها زرع وخصب اه وهى كالصريح فى عدم اعتبار العمارات فى معنى الريف قول المتن (والاصح ان له نقله الى بلد آخر) والنقل من بادية إلى بادية ومن قرية إلى قرية كالنقل من بلد إلى بلد اه معنى (قوله) السابق) أى فى شرح إلى بادية (قوله) توصل الاخبار) أى على العادة اه ع (قوله) وأمن الطريق) والمقصود اه شرح الروض عبارة ع ش قوله وأمن الطريق اراد بالطريق ما يشمل المقصد فلا ينافى قوله الآتى وان شرط جواز النقل الخ حيث جعل الشروط هناك ثلاثة اه (قوله) بالشرطين الخ) أى توصل الاخبار وأمن الطريق (قوله) لمسار) انظر ما مراده به اه رشيدى اقول هذا راجع للمتن فراده به عدم المحذور السابق (قوله) وحيث منع الخ) عبارة المعنى محل الخلاف فى الغريب المختبر امانته فان جهل حاله لم يقر بیده قطعاً اه (قوله) وحيث منع الخ) أى كان اراد النقل إلى ما منع النقل إليه اه سم (قوله) وهذه) أى مسئلة المتن اه رشيدى (قوله) مغايرة الخ) إذا الثانية على ما ذكره اخبر من الاولى فليس المراد بالمغايرة تباينهما اه ع ش (قوله) لمن زعم الخ) وافقه المعنى عبارة هذه المسئلة لا حاجة لذكرها لدخولها فى المسئلة قبلها اه (قوله) وصدق الاولى) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل تدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه سم وع ش قول المتن (ببادية) فى محلة أو قبيلة اه معنى (قوله) وإلى قرية) إلى المتن فى المعنى قول المتن (بدوى) أو قروى اه معنى (قوله) وهوسا كن البدو) يقتضى ان البدو كالبادية اسم للحل او هو على تقدير مضاف أى محل البدو اه سيد عمر (قوله) فان أقام به الخ) عبارة المعنى فان اراد المقام به اقر بیده اونه إلى بلد او بادية فعلى ما تقدم اه (قوله) ولو محله من بلد الخ) قد يناقش فيه بما تقدم من انه يجوز نقله من البلد إلى البادية إذا قربت من البلد إذ قضيته جواز النقل من محلة إلى محلة أخرى مطلقاً بقياس الاولى لان الاختلاف بين المحلات وان تفاوتت وتباينت لا يصل إلى رتبة الاختلاف بين البلد والبادية اه سيد عمر و اشار ع ش الى دفع المناقشة المذكورة بما نضاه قوله ولو محله من بلد الخ لا ينافيه قوله السابق ومن ثم لو قربت البادية من البلد الخ لا مكان حمل ما هنا على ما لو فحش الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل فى العود إلى المنقول منه مشقة كبيرة اه اقول ويؤيد المناقشة قول الشارح الآتى لان أطراف البادية كمحال البلد الخ (قوله) لكن يلزمه نقله الخ) أى بان ينتقل معه إلى الأمانة ان كانت مسكنه أو يقيم مقامه اميناً يتولى امره فى الأمانة ان كان مسكنه غير ها اه ع ش (قوله) والظاهر انه) أى اللقيط (من أهلها) هذا لا توهم للبناء (قوله) ولو لغير نقله) قال فى شرح الروض كاستجاره وزيارته (قوله) وحيث منع) أى كان اراد النقل إلى ما منع من النقل اليه (قوله) وصدق الاولى الخ) هذا لا يمنع ان تلك تغنى عن هذه بل يدل عليه نعم قد يغفل عن خصوص هذه (قوله) او غريباً عنهما) لا ينافيه قوله واذا وجد بلدى لصدقه بما اذا وجد بغير بلده وهذا قال ببلد ولم يقل ببلده (قوله) لان اطراف البادية) نظير البحث السابق فى غيرها بقوله ولو محله من بلد الخ (قوله) وعلم ما تقرر الخ) كذا شرح مر

(والاصح ان له نقله) من بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولو للنقل لعدم المحذور السابق لكن يشترط توصل الاخبار وامن الطريق والامتنع ولولدون مسافة القصر (و) (الاصح) ان للغريب اذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده) بالشرطين المذكورين فيما يظهر لما مر وحيث منع نزع من يده لئلا يسافر به بغتة ومن ثم بحث الاذعى انه لو التزم الإقامة ووثق منه بها أقر بیده وهذه مغايرة للتي قبلها خلافاً لمن زعم اتحادهما لإفادة هذه انه غريب باحدهما فقط وصدق الاولى بما لو كان مقيماً بهما او باحدهما أو غريباً عنهما نعم لو قال أولاً ولو غريباً أفاد ذلك مع الاختصار (وان وجده) بلدى) ببادية آمنة فله نقله الى البلد) وإلى قرية لانه أرفق به أما غير آمنة فيجب نقله الى ما من ولو مقصده وان بعد (وان وجده بدوى) وهوسا كن البدو (يباد فكا لخضرى) فان أقام به فذاك والى نقله لا دون من محل وجوده ولو محله من بلد اختلفت محلاتها فيما يظهر بل لمثله أو أعلى

بالشرطين السابقين (أو) وجده بدوى (ببادية أقر بیده) لكن يلزمه نقله من غير آمنة إليها (وقيل ان كانوا ينتقلون إلى للجمعة) بضم فسكون أى لطلب الرعى أو غيره (لم يقر) بيده لان فيه تضيقاً للنسب و الأصح انه يقر لان اطراف البادية كمحال البلد الواسعة والظاهر انه من أهلها فيكون احتمال ظهور نسبه فيها أقرب من البلدة وعلم مما تقرر ان له نقله من بلد أو قرية أو بادية لمثله ولا أعلى منه لا لدونه

وان شرط جواز النقل مطلقا من الطريق والمقصود تواصل الاخبار واختبار امانة (٣٤٧) الا لقط (ونفقت في ماله) كغيره (العام

كوقف على اللقطاء )

وموصى به لم لا يقال كيف

صح الوقف عليهم مع عدم

تحقق وجودهم لانا نقول

الجهة لا يشترط فيها تحقق

الوجود بل يكفي امكانه كما

دل عليه كلامهم في الوقف

ثم رايت الر كشي صرح

بذلك واطافة المال العام

اليه تجوز لانه حقيقة للجهة

العامه وليس ملكه ولا

يصرف له من وقف الفقهاء

لان وصف الفقر لم يتحقق

فيه قاله السبكي وخالفه

الاذري اكتفاء بظاهر

الحال انه فقير (او الخاص

وهو ما اختص به كشياب

ملفوفة عليه ) فلبوسة له

التي باصله اولى (ومفروشة

تحت ) ومغطى بها ودابة

عنانها بيده او مشدودة

بنحو وسطه (وما في جيبه

من دراهم وغيرها ومهده

الذي هو فيه (ودنانير

منثورة فوقه وتحت ) اجماعا

لان له يدا واختصاصا

وقضية المتن التخيير في

ذلك واعترض بان الاوجه

انه يقدم الخاص اولا

( ولان وجهه ) وحده

( في دار ) لاتعلم لغيره

او حانوت او بستان

او خيمة كذلك وكذا

قرية كما ذكره الماوردي

وغيره لكن استبعد ذلك

في الروضة ثم بحث انها ليست

كذلك ( فهي ) وما فيها

(له) للبدان وجد بها غيره

اي البادية (قوله والمقصود) لم يتقدم له ذكر في كلامه اه رشيدى وتقدم عن عرش الجواب بان الشارح اراد فيما مر من الطريق ما يشمل المقصد قول المتن (ونفقت) اي اللقيط ومثونه حضائته اه معنى (قوله وموصى به) الى قول المتن ودنانير في المعنى الا قوله كمدل عليه الى واطافة المال وقوله ولا يصرف له الى المتن وإلى قوله وبستان في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد انه يصرف اليه منه وان لم يكن ملكه بعموم كونه لقيطا او موصى له وقد يكون المال له بخصوصه كالوقف عليه نفسه او الهبة او الوصية ويقبل له القاضي من ذلك ما يحتاج الى القبول اه معنى (قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه اه نهاية قال عرش قوله مر وهو اوجه وعليه فلو تبين له مال او منفق فالتقياس الرجوع بما صرف له عليه اه (قوله فلبوسة له الخ) عبارة المعنى وملبوسة له كما صرح به في المحرر واسقطه من الروضة لفهمه بما ذكر بطريق الاولى اه (قوله عنانها بيده الخ) اورا كب عليها نهاية ومعنى (قوله مشدودة) اي عنانها اه عرش (قوله وقضية المتن التخيير في ذلك) وهو كذلك وإن قال في التوشيح لم اجد فيه نقلا وقال بعض المتأخرين الافقه تقدم الخاص فلا ينفق من العام الا عند فقد الخاص اه معنى واعتمد النهاية الا اعتراض فقال والاوجه كما افادة بعض المتأخرين تقديم الثاني على الاول فان حملت او في كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اه (قوله لاتعلم لغيره) اي لا يعرف لها مستحق اه معنى (قوله او بستان) عبارة النهاية ولا يحكم له ببستان وجدفيه في آوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدفيه كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد كما نبه عليه الزركشي بكون ما ذكر له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع اه لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه اه وكذا في المعنى الا قوله وهو كذلك وقوله واخذ الى والمراد في الاسنى الا قوله وهو كذلك وقوله والمراد الخ قال عرش قوله فلا يسوغ الخ وفائدة ذلك انه لو ادعاه احد ببينة سلم للمدعى اه (قوله كذلك) اي لا يعلم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) اي المصنف في الروضة (قوله للبدان) الى قوله ثم ان بان في النهاية الا قوله او لهم بحسب الرؤوس وقوله مطلقا وقوله ويؤيده ما ياتي الى وعلى الاول وقوله ويؤيده ما مر آنفا عن السبكي وقوله ولو حال (قوله منبذ الخ) بالرفع بدل من غيره (قوله فهي لها) كما لو كانا على دابة فلور كبا احدهما وقادها الآخر فلاول فقط التمام الاستيلاء ولو

(قوله وخالفه الاذري الخ) وهو اوجه شرح مر (قوله واعترض بان الاوجه الخ) لا ينافي ذلك كلام المصنف ان جعلت اول التوزيع (قوله او بستان) ولا يحكم له ببستان وجدفيه في آوجه الوجهين كما رجحه بعض المتأخرين بخلاف الدار لان سكناها تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك ولا بضعية وجدفيه كما قال في الروضة ينبغي القطع بان لا يحكم له بها واخذ الاذري من كلام الامام ان المراد بها المزرعة التي لم تجر عادة بسكناها والمراد كما نبه عليه الزركشي بكون ما ذكر له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازع اه لانه طريق للحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك ان يقول ثبت عندى انه ملكه شرح مر (قوله او كامل فهي لها) كما لو كانا على دابة فلور كبا احدهما وقادها الآخر فلاول لتمام الاستيلاء وما في الروضة عن ابن كج من انها بينهما وجه كما قاله الاذري والصحيح انها للراكب والحق بذلك الاذري ايضا لو كانت الدابة مربوطة بوسطه وعليها راكب معترضا بذلك قول الشيخين انها بينهما وقد يجاب بان العادة جارية بان السائق يكون آلا للراكب ومعيناه فلا بد له معه بخلاف ما هنا فان ربطها بوسط الطفل قرينة ظاهرة على ان له فيها يد او يد الراكب ليست معارضة لها فقسمت بينهما هذا والاوجه فيها ايضا ان اليد للراكب كالتى قبلها شرح مر (قوله ويتردد النظر فيما لو وجد الخ)

منبذ او كامل فهي لها او لهم بحسب الرؤوس ويتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار لكنه في هوائها

لانه لا يسمى فيها عرفا سمى ان كان باهية ولا بخلاف وجوده به حاجها الذي لا مصلحته منها لان هذا يسمى فيها عرفا (وليس له مال مدفون تحته) بحكم لم يحكم بملك له ككبير جاس (٣٤٨) على ارض تحتها دفن وإن كان به ورقة معلقة به انه له نعم بحث الاذرعى انه لو اتصل خيط

بالدفن وربط بنحو ثوبه  
قضى له به لاسيما ان انضمت  
الرقعة اليه (وكذا ثياب)  
ودواب (وامتعة موضوعة  
بقربه) في غير ملكه ان لم  
تكن تحت يده (في الاصح)  
كما لو بعدت عنه وفارق البالغ  
حيث حكم له بامتعة موضوعة  
بقربه عرفا بان له رعاية  
امام بملكه فهو له قطعا  
(فان لم يعرف له مال) خاص  
ولا عام (فالاظهر انه  
ينفق عليه) ولو محكوما بكفر  
لان فيه مصلحة للمسلمين  
إذا بلغ بالجزية (من بيت  
المال) من سهم المصالح  
بجائنا كما اجمع عليه الصحابة  
(فان لم يكن) في بيت المال  
شئ او كان ثم ما هو اهم منه  
او منع متوليها فاقترض  
عليه الحاكم ان رآه والا  
(قام المسلمون) اى مياسيرهم  
ويظهر ضبطهم بمن ياتى في  
نفقة الزوجة فلا تعتبر  
قدرته بالكسب (بكفايته)  
وجوبا (قرضا) بالقاف  
اى على جهته كما يلزمهم  
اطعام المضطر بالعوض  
وفي قول نفقة) فلا يرجعون  
بهالعجزه ويؤيده ما ياتى  
اوائل السيرانهم ينفقون  
المحتاج من غير رجوع  
وعلى الاول يفرق بان ذاك

كان على الدابة المحكوم بكونها لشيء فله ايضا نهاية ومعنى (قوله لانه لا يسمى الخ) عبارة النهاية  
والاقرب لانه الخ قال عرش قوله روالا اقرب لا اى عدم الحكم بكونه له اه قول الماتن (مال مدفون  
تحت) وحكم هذا المال ان كان من دفن الجاهلية فركاز والافلطة اه معنى (قوله بحمل) الى قوله ان رآه  
في المغنى الا قوله كما لو بعدت (قوله بحمل لم يحكم الخ) اماما وجد به كان حكمه بانه له فهو تبع للمكان كما  
صرح به الدارمي وغيره نهاية ومعنى (قوله وان كان به ورقة الخ) اى معه ورقة مكتوب فيها ان تحته دفينا  
وانه له اه كردى (قوله متصلة به) اى باللقيط عبارة المنهج مع شرحه لا مال مدفون ولو تحته او كان فيه  
او مع اللقيط رقعة مكتوب فيها انه له اه (قوله نعم بحث الاذرعى الخ) معتمد اه عرش (قوله قضى له  
به) اى والقرض انه ليس بحمل يعلم انه ملك لغير اللقيط اه لو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده  
على البيت وعلى ما فيه والاقرب انه يقسم بين اللقيط وصاحب البيت لان لكل منهما ايداه عرش قول  
الماتن (بقربه) لم يتعرضوا لضابط القرب قال السبكي والمحال عايه فيه العرف اه معنى (قوله ان لم تكن)  
الاولى التذكير كما في بعض النسخ (قوله ان لم تكن تحت يده) اى بنحو اجارة سم امالو كان تحت يده  
بنحو اجارة فان ما فيه يكون له رشيدى (قوله كما لو بعدت) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله وفارق البالغ  
الخ) يؤخذ من هذا ان لو نازع هذا المكف غير فالة قول المكف وتقدم بينته لان ايداه سم اه  
بحيرى (قوله مطلقا) اى قرب منه اولا (قوله ومحكوما بكفره) هو ظاهر في غير دار الحرب اما هي فان  
اخذ بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه تجب عليه نفقته وامالو لم يقصد ذلك فهل ينفق عليه من بيت المال ام لا  
فيه نظروا الا قرب الاول لان اخذه له صيره كانه في امانه اه عرش (قوله بجائنا) عبارة شرح الروض بلا  
رجوع كما صرح به في الروضة اه ولعل محله ما لم يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بما لا او قريب مو سر  
فليراجع اه سم وسياتى عنه ترجيح الاطلاق (قوله ما هو اهم الخ) كسد ثغر يعظم ضرره لو ترك  
اه معنى (قوله اقترض عليه) اى على اللقيط معنى وعرش (قوله ان رآه والا الخ) عبارة المغنى والروض  
فان تعذر الاقتراض قام الخ (قوله بمن ياتى الخ) وهو من زاد دخله على خرجه اه عرش قول الماتن  
(قرضوا نفقة) منصوبان بنزع الخائض اى بالقرض والنفقة او على التمييز اى من جهة القرض  
والنفقة اه معنى (قوله على جهته) اى اللقيط اه عرش (قوله ويفرق بين كونها قرضا الخ) هذا الفرق  
صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق اه سم وهو صريح قول الشارح قبل  
من سهم المصالح بجائنا اه عرش (قوله واذا لزمهم) اى الاتفاق اه عرش (قوله فان شق الخ) اى فان  
تعذر استيعابهم لكثيرتهم قسطها على من رآه منهم باجتهاده فان استواءى اجتهاده تخير معنى وروض مع  
شرحه (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة المغنى فان ظهر له سيد رجوعا عليه او ظهر له اذا كان حراما او اكتسبه  
فالرجوع عليه او قريب رجوعا عليه فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا كسب ولا للرفيق سيد فالرجوع على

والاقرب لا شرح مر (قوله لان هذا يسمى فيها عرفا) كذا شرح مر وليتامل (قوله نعم بحث الاذرعى  
الخ) كذا شرح مر (قوله ان لم يكن تحت يده) اى بنحو اجارة (قوله بجائنا) عبارة شرح الروض فلا  
رجوع كما صرح به في الروضة انتهى ولعل محله ما لم يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بما لا او قريب مو سر  
فليراجع (قوله ويظهر ضبطهم الخ) كذا شرح مر (قوله وعلى الاول يفرق الخ) هذا الفرق يصرح  
به ما ذكره في شرح الروض جوابا عن استشكل الرجوع على بيت المال فراجعوه وتاملوه ويؤيده ما مر  
(قوله ويؤيده ما مر انفا عن السبكي) وما هنا يؤيد السبكي وقد يفرق (قوله ويفرق بين كونها قرضا  
الخ) وهذا الفرق صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال او منفق (قوله ثم ان بان قنا الخ) عبارة

تحقق حاجته فوجبت مواساته وهما لم تتحقق فاحتيط لمال الغير ويؤيده ما مر انفا عن السبكي فان امتنعوا كلهم قاتلهم الامام بيت  
ويفرق بين كونها هنا قرضا وفي بيت المال بجائنا بان وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حال فلهم فيه حق مؤكد دون مال المياسير  
وإذا لزمهم وزعها الامام على مياسير بلده فان شق فعلى من يراه الامام منهم فان استواءى نظره تخير ثم ان بان قنا رجوعا على سيده

بيت المال من سهم الفقراء أو الغارمين بحسب ما رآه الامام وإن حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه ويساره  
قصي منه وإن حصل له مال مع بيت المال معافى ماله اه وفي سم عن الروضة مثلها إلا ما ذكر في القريب (قوله)  
أو حرا وله مال ولو من كسبه أو قريب) قال سم يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلا  
في نفس الامر حين الانفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيثن أي أو جهل أن الحال كذلك  
كما يؤخذ مما يأتي عن شرح الروض اما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الانفاق  
بعد الانفاق عليه فلا رجوع مطلقا لانه حين الانفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كما في  
غير اللقيط المحتاج فانه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ثم قال بعد أن سرد كلام شرح الروض فقد افاد  
هذا كما ترى تصوير ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئا ما ذكر أي حين الانفاق أو جهل الحال وأنه  
لو علم أنه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه ظاهر وقد اوردته على مر فوافق عليه بعد توقف اه  
(قوله) أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه الخ) قال في شرح الروض في التقيد بقبل بلوغه نظر اه سم  
(قوله) ولا الخ) عبارة النهاية وهذا لم يبلغ اللقيط فان بلغ فن سهم الفقراء الخ قال الرشيدى قوله وهذا  
الخ يعني كون ما ينفقه عليه المياسير قرضا خلافا لما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله) ولا الخ) ولعل المراد  
اخذا بما مر عن المغنى والروضة وإن لم يبين كونه قنا ولا حرا له مال ولو من كسبه أو قريب ولم يحدث في  
بيت المال مال قبل بلوغه ويساره فالرجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رايت في الجبرمي عن سلطان مثله  
إلا قوله ولم يحدث في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره (قوله) فن سهم الفقراء والمساكين الخ) أي بحسب  
ما يقتضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه يأخذ من جميعها اه ع ش (قوله) وضعف) إلى الفصل في النهاية  
(قوله ورد) إلى قوله وللقاضى نزعه في المغنى (قوله) ووجه انها الخ) قال في شرح البهجة قلت

الروضة ثم إن بان عبدا فار جوع على سيده وإن ظهر له مال أو اكتسبه فالرجوع عليه فان لم يكن له شيء وقضى  
من سهم المساكين أو الغارمين وإن حصل في بيت المال مال قبل بلوغه ويساره وقضى منه وإن حصل في بيت  
المال وحصل للقيط مال دفعة واحدة وقضى من مال اللقيط كما لو كان له مال وفي بيت المال مال اه وقضيته لزوم  
القضاء مع حدوث المال له وأول بيت المال مع انه عند الانفاق محتاج إلا أن يقال لم يتحقق احتياجه (قوله) أو  
حرا وله مال ولو من كسبه أو قريب) يتجه أن محل هذا إذا كان ذلك المال ولو من كسبه حاصلا له في نفس  
الامر حين الانفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه نفقته حيثن أي أو جهل أن الحال كذلك كما يؤخذ  
بما يأتي عن شرح الروض اما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الانفاق بعد  
الانفاق عليه فلا رجوع مطلقا لانه حين الانفاق من محاييج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم كما في غير  
اللقيط المحتاج فانه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ويؤيد ذلك جراب الاشكال المذكور في شرح الروض  
فانه لما قال الروض فان لم يظهر له شيء من ذلك أي من السيد والقريب والمال ولم يكتسبه فعلى بيت المال أي  
الرجوع قال في شرح حواء أنه كل بأنه إذا لم يظهر له مال ولا كسب اه تبين أن النفقة لم تكن قرضا فلا رجوع  
بها على بيت المال ويجب أن كلامهم محله إذا لم يعلم أنه لا شيء له من ذلك فان علمناه فظاهر انه لا رجوع كما لو  
أفتقر رجل وحكم الحاكم على الاغنياء بالانفاق عليه لا رجوع عليه إذا ايسر كما عرج به في الانوار اه فقد  
افاد هذا الجواب كما ترى تصوير ما ذكره من الرجوع بما إذا علم أن له شيئا ما ذكر أي حين الانفاق دليل  
ما احتج به من مسألة الانوار أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لا شيء له ما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه  
ظاهر وقد اوردته على مر فوافق عليه بعد توقف ولا يخفى أن في الجواب المذكور إشعارا بأنه لا يكتفى في  
الوجوب على المستثنين الجمل بحاله بخلاف بيت المال لانه أوجب الرجوع لهم على بيت المال عند الجمل  
بالحال فتأمل (قوله) ولو من كسبه أو قريب) انظر إذا اجتمع كسبه وقريبه (قوله) أو حدث في بيت المال  
مال قبل بلوغه الخ) قال في شرح الروض لكن في تقييده هذا بقبل بلوغه نظر (قوله) ووجه انها صارت دينا  
بالاقتراض) قال في شرح البهجة قلت انما اقترضاها على اللقيط لا على القريب واستقرارها على القريب

أو حرا وله مال ولو من  
كسبه أو قريب أو حدث  
في بيت المال مال قبل  
بلوغه ويساره فعليه ولا  
فن سهم الفقراء أو  
المساكين أو الغارمين  
وضعف في الروضة ما  
ذكر في القريب بأن نفقته  
تسقط بمضى الزمان ورد  
بأنه المنقول بل المقطوع  
به ووجه أنها صارت  
دينا بالاقتراض (ولللمتقط  
الاستقلال بحفظ ماله في  
الاصح) لانه يستعمل  
بحفظ المالك فما له أولى

وبحث الاذرى تقييده بعدل يجوز ايداع (٣٥٠) مال اليتيم عنده ومع استقلاله بحفظه لا يخصم من ادعاه وللقاضى نزعه منه وتسليمه

لما اقترضا على اللقيط لا على القريب واستقرارها على القريب باقتراضها لانما هو اذا اقترضت عليه ولا يشكل بالريق لان يده كيدسيده اه سم وقد يجاب بان وجوب النفقة على القريب بنفس الامر نزل منزلة الاقتراض عليه (قوله وببحث الاذرى الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال الاذرى الخ (قوله تقييده بعدل الخ) قد يقال لا حاجة لهذا القيد لان الملتقط لا يكون إلا عدلا لان العدالة شرط من شروطه كما تقدم (قوله يجوز ايداع الخ) اى بان كان امينا امنا اه ع ش (قوله لا يخصم الخ) لا بولاية من الحاكم نهائية ومغنى (قوله لان ولاية المال) الى الفصل فى المغنى (قوله اى ان امكنت مراجعته) اى بان سهل استئذانه بلا مشقة ولا بذل مال وإن قل اه ع ش (قوله وإلا) اى بان لم يجده فى مسافة قريبة وهى ما دون مسافة العدوى على المعتمد ع ش اه بحيرى (قوله واشهاد الخ) اى وجوب اقول ابن الرفعة كل مرة فيه حرج والاوجه عدم تكليفه ذلك كل مرة اه نهائية زاد المغنى فان لم يشهد مع الامكان ضمن اه قال ع ش قوله والاوجه عدم تكليفه الخ اى ويصدق فى قدر الانفاق إن كان لا ثقابه ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان رجلا اذن لوالد زوجته فى الانفاق على بنته وولدها فى كل يوم خمسة انصاف من الفضة العديدة مدة غيبته ثم ان الشهود شهدوا بأنه أنفق ما أذن له فى إنفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الانفاق فى كل يوم وهو ان الحق يثبت بشهادتهم وإن لم ينصوا على انهم رأوا ذلك فى كل يوم ويجوز لهم الاقدام على ذلك لرؤية اصل النفقة منه والتعويل على القرائن الظاهرة فى اداء النفقة اه ع ش (فصل فى الحكم باسلام اللقيط) (قوله فى الحكم) الى قوله ويحال بينهما فى النهاية إلا قوله وإن لم يملكوها وقوله كان حيث إلى وعن جد الخ وقوله وباقى ذلك مع زيادة فى الامان وقوله خلافا لما قد يتوهم من المتن (قوله بالتبعية) للدار او غيرها نهائية ومغنى قول المتن (بدار الاسلام) بان يسكنها المسلمون اه مغنى (قوله ولو فى زمن قديم) معتمده اه ع ش (قوله كقرطبة) مدينة بالاندلس اه ع ش (قوله ان محله) اى قوله ومنها ما علم الخ (قوله منها) اى ما علم الخ والثانى لثراعية معنى ما (قوله وإلا فهى دار الخ) ويترتب على كونها دار اسلام أو كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين أنه يكفي فى دار الاسلام وجود مسلم ولو مجتازا بخلاف دار الكفر كما يعلم بما قرره المصنف والشارح اه سم قول المتن (وفى اهل ذمة) ليس بقيد بل مثله مالو كانوا يسكنونها ثم جلاهم الكفار عنها اسنى ومغنى (قوله او عهد) الى قوله وببحث الاذرى فى المغنى الا قوله حتى الاولى الى المتن (قوله على وجهه) أى الصلح (قوله وان لم يملكوها) الانسب قبل ملكها كما فى المغنى (قوله حتى الاولى) ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها احترام افعالها كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد فينبغى الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا معارض سم على حج اه ع ش (قوله والاخير تان دار الاسلام) اى كالاولى اه ع ش (قوله من المتن) عبارة المغنى وقضية كلامه ان المعطوف على دار الاسلام ليس دار اسلام وليس مرادا فقد صرح فى أصل الروضة أن الجميع دار اسلام اه قول المتن (مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الاذرى الآتى ولا سيما الخ اه سم (قوله يمكن كونه) اى اللقيط قول المتن (حكم

باقتراضها انما هو اذا اقترضت عليه ولا يشكل بالريق لان يده كيدسيده اه (قوله وببحث الاذرى تقييده بعدل الخ) فان قلت لا حاجة لهذا القيد لان الملتقط لا يكون إلا عدلا لان العدالة من شروطه كما تقدم (قوله لا يخصم من ادعاه) الا بولاية من الحاكم شرح مر (فصل فى الحكم باسلام اللقيط) الخ (قوله والا فهى دار كفر) اعتمده مر ويترتب على كونها دار اسلام او دار كفر مع اشتراط مسلم فيها فى الحالين أنه يكفي فى دار الاسلام وجود مسلم ولو مجتازا بخلاف دار الكفر كما يعلم بما قرره المصنف والشارح (قوله حتى الاولى الخ) كذا شرح مر ولا يبعد أن اشتراط ذلك فيها احترام افعالها كان فيها كفار فقط اما لو لم يكن فيها احد فينبغى الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا معارض (قوله فى المتن مسلم) ولو امرأة اخذ من قول الاذرى الآتى ولا سيما الخ (قوله فى المتن حكم

لأمين غيره مباشر الانفاق عليه بالمعروف اللائق به او يسلمه للملتقط يوم ما يوم (ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضى قطعا) اى على الاصح ومقابلته لان ولاية التصرف فى المال لا تثبت الا لاصل او وصى او حاكم او امينه فان انفق بغير اذنه ضمن اى ان امكنت مراجعته والا انفق واشهد ولا يضمن حينئذ (فصل فى الحكم باسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية) اذا وجد لقيط بدار الاسلام ومنها ما علم انه مسكن المسلمين ولو فى زمن قديم فغلب عليه الكفار كقرطبة نظرا لاستيلائنا القديم لكن نقل الرافعى عن بعض المتأخرين ان محله ان لم يمنعونا منها والا فهى دار كفر واجاب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر صورة لاحكاما وباقى ذلك مع زيادة فى الامان (و) ان كان (فيها اهل ذمة) او عهد (او بدار فتحوها) اى المسلمون (واقروها بيد كفار صالحا) اى على وجهه وان لم يملكوها (او) وجد بدار اقروها بيدهم (بعد ملكها بجزية وفيها) اى الدار فى المسائل الثلاث حتى الاولى كما قاله الدارمى وان نظر فيه غيره والاخير تان

دارا اسلام كاقلاه خلافا لما قد يتوهم من المتن وإن نظر السبكي فى الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو مجتازا (حكم باسلام



باسلام اللقيط) تغليباً لدار الاسلام لخبر احمد وغيره الاسلام يعولوا لا يعلى عليه قال الماوردي وحيث لا ذمي ثم فسلم باطنا ايضا ولا فظاهرا فقط اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاحتياط تغليبا لحرمة دارنا بخلافه في قوله (ولان وجد بدار كفار فكافران لم يسكنها مسلم) ولا عبرة باحتيازه فيها (وان سكنها مسلم) يمكن كونه منه (كاسير) منتشر (وتاجر فسلم (٣٥١) في الاصح) تغليباً للاسلام فان نفاه

ذلك المسلم قبل في نفسه دون اسلامه وبحث الاذرعى ان المراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر قال بل ينبغي الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقوع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طروقه بنحو شهر لاستحالة كونه منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلاً حكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسابق فذاك أو لا مكان كونه منه ولو على بعد وهو ففيه الظاهر نظرو لا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة اه وانت خير من اكتفائهم في دارنا بالاحتياط وفي دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم إلا بالامكان القريب عادة وحينئذ فتى امكن كونه منه إمكاناً قريفاً عادة فسلم ولا فلا وهذا الوجه بما ذكره الاذرعى فتأمله ويفرق بين الدارين بان شرف الاولى اقضى الاكتفاء فيها بالامكان وإن بعد فدخل الاحتياط بخلاف الثانية فاشتراط فيها قرب الامكان وهو إنما يوجد عند السكنى لا

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه ذلك المسلم كما صرح به شرح الروض اه سم أي وقول الشارح الا في فان نفاه ذلك المسلم الخ (قوله لا ذمي ثم) أي كافر كاسياً في شرح ومن حكم باسلامه بالدار عبارة المغنى لا مشرك في دار الاسلام كالحرم اه مغنى (قوله فسلم باطنا) قضيته انه لو بلغ ووصف كفراً كان مرتداً اه سم اقول وسيأتي التصريح به في شرح ومن حكم باسلامه بالدار (قوله اما اذا لم يكن ثم مسلم) عبارة المغنى اما لو كان جميع من فيها كفار فهو كافر اه أي بخلاف ما اذا لم يكن فيها احد فقد تقدم عن سم انه ينبغي الحكم حينئذ باسلامه (قول المتن بدار كفار) وهي دار الحرب اه مغنى (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد احيث أمكن ولو في زمن قليل حيث أمكن كونه حملاً واحداً خصوصاً مع قولهم ان الحمل لا ضبط له اه سم (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام في تهجه انه لا اثر له كما لا اثر للمجتاز اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة نهاية ومغنى (قوله ما يقطع حكم السفر) وهو أربعة ايام غير يوم الدخول والخروج اه ع ش (قوله وان ذلك الخ) عطف على الوقاع (قوله اه) أي ما قاله الاذرعى (قوله فتى أمكن كونه الخ) معتمد اه ع ش (قوله إمكاناً قريفاً) بقى ماله أمكن في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كما لو اشتبه طفل مسلم بطفل كافر سم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكم باسلام من وقع فيه الشك وان كثر رعايته لحق الاسلام كما حكم بالاسلام ونفى النسب فيما لو كان مسلم يمكن كونه منه فنفاه وانكر الوطء من اصله رجلاً كان او امرأة حتى لو وجدت المسلمة التي في البلد بكراً أي او كانت لا يمكن الوصول اليها عادة ككون المسلمة بنت ملكهم لحقها على ما هو مقتضى اطلاقهم اه ع ش وقوله حتى لو وجدت الخ قد ينفيه ما مر عن النهاية والمغنى في الاسير المحبوس بل لا يصدق عليه الامكان القريب عادة (قوله بما ذكره الاذرعى) أي او لا بقوله بل ينبغي الاكتفاء بلبث الخ (قوله لا الاحتياط) أي الذي لا يتأتى معه الامكان عادة إمكاناً قريفاً لا يتأتى ما مر له اه سيد عمر (قوله حيث لا ذمي ثم) أي ولا اقام كافر بئنه بنسبه اخذاً بما يأتي انفاً (قوله كما مر) أي في شرح حكم باسلام اللقيط (قوله والظاهر انه مثال) أي مثله المعاهد والمؤمن (قوله وخصه غيره) عبارة النهاية والمغنى وهو ظاهر ان كانت برية دارنا أو لا يدلا حد عليها وإن كانت برية دار حرب لا يطر قها مسلم فلا وولد الذميه من الزنا بمسلم كافر كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لانه مقطوع النسب عنه خلافاً لابن حزم ومن تبعه اه (قوله

باسلام اللقيط) ينبغي وإن نفاه المسلم اذ النفي ليس قطعياً في انتفاءه ويؤيد ذلك ما يأتي في قوله فان نفاه ذلك المسلم الخ فليتامل ثم رايته في شرح الروض صرح بذلك (قوله قال الماوردي الخ) كذا شرحه مر (قوله وحيث لا ذمي) انظر المعاهد وغيره ثم رايته ما يأتي أي في شرح قول المتن ومتى حكم باسلامه بالدار (فسلم باطنا) وقضيته انه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتداً (قوله يمكن كونه منه) ولو متعدد احيث أمكن ولو في زمن قليل حيث أمكن كونه حملاً واحداً خصوصاً مع قولهم ان الحمل لا ضبط له (قوله منتشر) اما اسير محبوس في مطمورة قال الامام في تهجه انه لا اثر له كما لا اثر للمجتاز اه وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين إذا لم يكن في المحبوسين امرأة شرح مر (قوله او لا مكان كونه منه) هذا هو الموافق لقول الشارح السابق يمكن الخ (قوله من اكتفائهم في دارنا الخ) اعتمد مر (قوله وهذا الوجه بما ذكره الاذرعى) بقى ماله أمكن إمكاناً في البعض فقط ولم يتعين ولا يبعد ان يكون كما لو اشتبه طفل مسلم بطفل كافر (قوله باطنا ايضا كما مر) قد ينفيه قوله الآتي فكافر اصلي وقول المتن الآتي وتبعه في الكفر وقوله عقبه وارفع ما ظنتاه الخ (قوله فكافر اصلي) كذا في اصل الروضة وظاهره وان لم يكن بالدار كافر يمكن كونه منه

الاجتياز (ومن حكم باسلامه بالدار) كان حيث لا ذمي ثم مسلماً باطناً أيضاً كما مر فاذا بلغ وأفصح بالكفر كان مرتداً وحيث ثم ذمي مسلماً ظاهراً فقط فاذا بلغ وأفصح بالكفر فكافر اصلي لضعف الدار والتعبير بذمي هنا وفيما مر هو ما وقع في كلام شارح والظاهر انه مثال وعن جد شارح التيجين بانه لو وجد برية فسلم وخصه غيره بما اذا كانت بدارنا أو لا يدلا حد عليها ومن حكم باسلامه بالدار (فاقام ذمي)

أو حرى بينة بنسبه لحقه) لأنه كالمسلم في النسب (و تبعه في الكفر) و ارتفع ما ظنناه من اسلامه لان الدار حكم باليدو البينة اقوى من مجرد بدو تصور علوقه من مسلمة بوطه شبهة نادر لا يعول عليه مع البينة و شملت البينة محض النسوة و خرج بها إلحاق القائف و قد حكى الدارمى فيها وجهين و الذى يتجه اعتبار الحاقه لأنه (٣٥٢) حكم فهو كالبينة بل أقوى و فى النسوة أنه إن ثبت بهن النسب تبعه فى الكفر و إلا فلا (وإن

أقتصر) الكافر (على الدعوى) بان ابنه ولا حجة له (فالمذهب انه لا يتبعه فى الكفر) وإن لحقه نسبه لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع إمكان تلك الشبهة النادرة و محل ذلك إن لم يصدر منه نحو صلاة و إلا لم يغير عن حكم الاسلام قطعاً و يحال بينهما وجوباً و كذا نداء بأن قلنا يتبعه فى الكفر كميز اسلم (تنبيه) مقتضى حكمهم باسلام اللقيط تارة و كفره اخرى ان لقاض رفع اليه امر لقيط الحكم بكفره فيما نصوا على كفره فيه وهو ظاهر و أما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضا به اه فهو غلطة. يجب إذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة أحد ولا بكفر لقيط وهو فاسد و افسد منه ما علل به لان الحكم بالكفر ليس معناه إلا الحكم باناره المترتبة عليه فلا رضا به قطعاً و يلزمه ان لا يحكم بنحو زنا لانه رضا به نعم له إذا أسلم يميز أن يحكم بعدم صحة إسلامه إذا احتيج اليه لا بكفره إلا بالنسبة للأحكام

أو حرى) عبارة النهاية و المعنى أو معاهد أو مؤمن كما قاله الزركشى اه (قوله و ارتفع) إلى قوله و محل ذلك فى المعنى إلا قوله و تصور علوقه إلى المتن (قوله و شملت الخ) عبارة المعنى هذا إن شهد عدلان و إن شهد أربع نسوة فى الحكم بتبعيته فى الكفر و جهان حكاهما الدارمى و كذا الوالحقة القائف و يؤخذ من العلة التبعية اه (قوله فيها) أى فى الإلحاق و شهادة النسوة (قوله و الذى يتجه) أى فى القائف (قوله و فى النسوة) عطف على قوله فى الإلحاق المقدر عقب قوله يتجه (قوله و فى النسوة الخ) معتمداً عرش (قوله إن ثبت بهن النسب) أى بأن شهدن بولادة زوجة الذى له عرش و رشيدى (قوله تلك الشبهة) أى علوقه من مسلمة بوطه شبهة (قوله و محل ذلك) أى الخلاف المشار إليه بقول المصنف فالمذهب (قوله عن حكم الاسلام) أى الذى حكم له به بسبب الدار و تقوى بالصلاة أو الصوم اه عرش (قوله و يحال بينهما الخ) عبارة النهاية و سواء قلنا بتبعيته فى الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين أبوى يميز وصف الإسلام و بينه قال فى الكفاية و قضية إطلاقهم و جوب الحيلولة بينهما إن قلنا بعدم تبعيته فى الكفر لكن فى المذهب انه يستحب تسليمه لمسلم فاذا بلغ و وصف الكفر فان قلنا بالتبعية قرر لكنهم يهدد لعله يسلم و إلا فى تقريره ما سبق من الخلاف اه قال عرش قوله لكن فى المذهب الخ هذا هو المعتمد و قوله ما سبق من الخلاف أى لراجع منه الإقرار اه (قوله و اما ما قيل الخ) هذا الذى قيل أفتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه اه سم (قوله ليس معناه إلا الحكم) قد يقال بل لو كان أى الحكم به نفسه أى نفس الكفر لم يقتض الرضا لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به و مجرد ذلك ليس فيه الرضا به اه سم (قوله إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به إثارة الدنيوية اه سم قول المتن (آخرين) أى غير تبعية الدار اه معنى قول المتن (لا يقرضان) الأولى التانيث (قوله و إنما ذكرنا) إلى قول المتن الثانية فى النهاية الأقول الشارح و قد سئلت الى وكالصبي (قوله قبل الظفر الخ) سواء كان إسلام القن قبل الظفر به الخ (قوله بعدموته) أى الأحد (قوله و لو مع وجود حى) إلى قول المتن حكم باسلامه فى المعنى (قوله حى) أى كافر (قوله نسبة تقتضى الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة و لعله ما يأتى فى الوصية فيقال إن المراد بالأصل هنا ما ينسب الشخص إليه من جهة الآباء أو الأمهات و يعد قبيلة كما يقال بنو فلان فمن فوق الجدة الذى حصلت الشهرة به و النسبة له لا يعتبر اه يجزى قول المتن (فهو مسلم) أى تجزى عليه أحكام المسلمين و منها انه لو بلغ ولم يعلم باسلام أحد اصوله ثم مات غسل و كفن و صلى عليه و دفن

فليراجع لكن مقتضى قوله السابق كان حيث لا ذى ثم مسلماً باطناً أيضاً انه لو بلغ و وصف الكفر كان كافراً أصلياً (فرع) ولد الذمية من الزنا بمسلم كافر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لأنه مقطوع النسب عنه خلافاً لابن جزم و من تبعه شرح مر (قوله و الذى يتجه اعتبار الحاقه) اعتمده مر (قوله و اما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر احد الخ) هذا الذى قيل أفتى شيخنا الشهاب الرملى بما يوافقه فانه أفتى فى صغير من أولاد الذميين أسلم أو مات أبوه ثم أسلم بانه لا يجوز للقاض الحكم بكفره لأن الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فلم يخالف الحكم باسلامه اه (قوله ليس معناه إلا الحكم باناره المترتبة عليه الخ) قد يقال بل لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لان الحكم إظهار حصول المحكوم به و مجرد ذلك ليس فيه الرضا به (قوله لا يكفره إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فانه إنما يقصد به إثارة الدنيوية (قوله و إن حدث الولد بعدموته) و يصدق انه مسلم وقت العلوق

الدنيوية و كذا يقال فى اطفال الكفار لانهم فى الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم (و يحكم باسلام الصبي بمجتنبين آخرين فى لا يقرضان فى لقيط) و إنما ذكرنا فى باب استطراد (أحدهما الولادة فاذا كان أحداً بويه مسلماً وقت العلوق) و إن علا ولو أنشئ غير و ارثة أو قنا قبل الظفر به أو بعده كما يأتى بسطه فى السير و إن حدث الولد بعد موته على الأوجه من تردد فيه و لو مع وجود حى أقرب منه بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم أبو البشر صلى الله على نبينا و عليه وسلم (فهو مسلم) إجماعاً

وان ارتد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفرا) أى أعرب به عن نفسه كما باصه (فترد) لانه مسلم (٢٥٣) ظاهر او باطنا (ولو علق بين كافرين

ثم أسلم أحدهما) وإن علا  
كاذر قبل بلوغه ولو بعد  
تميزه (حكم باسلامه) لإجماعا  
في إسلام الاب والخبر  
الإسلام يعملوا لا يعلى عليه  
ولو أمكن احتلامه فادعاه  
قبل إسلام أصله فظاهر  
إطلاقهم قبول قوله فيه  
لزم إن كانه قبوله هنا فلا  
يحكم باسلامه وبحث ابي  
زرعة عدم قبوله إلا لان ثبت

شعرعته الحشن فيه نظر  
ظاهر اللهم إلا ان يقال  
الاحتياط للإسلام يلغى  
قوله المانع له لاحتمال  
كذبه فيه والاصل بقاء

الصغر وقد سئلت عن  
يهودى أسلم ثم وجد بنته  
مزوجة فادعى صباها لتتبعه  
وادعت البلوغ هي وزوجها  
فأفتيت بأنه يصدق اما

في دعوى الاحتلام فلما  
تقرر ان الاحتياط للإسلام  
اقتضى مخالفة القاعدة من  
تصديق مدعى البلوغ  
بالاحتلام واما في دعوى

السن أو الحيض فبالأولى  
لامكان الاطلاع عليهما  
فكلف مدعى أحدهما  
الينة وقد صرحوا بأنه لو

باع او كاتب او قتل ثم ادعى  
صبا يمكن صدق بخلاف مالمو  
زوج لان النكاح محتاط له  
ويجوز بين الناس فكون

الولى صيا بعيد جدا فلم  
يلتفت اليه وان أمكن  
والجنون المحكوم بكفره

في مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على ترك الصلوات ونحوها لانه مخاطب بها بتقدير كفرة  
فكيف وهو الان مسلم فليتنبه له اه ع ش وقوله ولم يعلم باسلام احدا صوله لعله ليس بقيد ولو قال بدله  
ولم يصف الكفر لكان حسنا وقوله وإن عوقب الخ فيه ان الكلام هنا في الصبي (قوله وان ارتد) أى الاحد  
اه ع ش قول المتن (فان بلغ) أى الصغير المسلم بالتبعية لاحدا بويه اه معنى قول المتن (قوله ولو  
علق الخ) أى حصل او وجد ويجوز قرأته للفعول أى علق به بين كافرين اه ع ش قول المتن (ثم  
أسلم أحدهما) هذا يوم قصره على الابوين وليس مراد ابل في معنى الابوين الاجداد والجدات وان لم  
يكونوا وارثين وكان الاقرب حيا اه معنى عبارة المنهج احد اصوله اه أى الصبي الذى علق بينهما  
(قوله وان علا) فيه مسامحة بعد فرض الكلام فيمن علق بين كافرين فالمراد وان علا أحد اصول أحدهما  
اه ع ش وقوله اصول أحدهما الأولى اصوله أى الذى علق بينهما (قوله ولو بعد تميزه) أى وبعد وصفه  
اه معنى (قوله فادعاه الخ) أى او ادعى من أسلم احدا صوله انه احتمل قبل إسلام ذلك الاحد حتى لا يتبعه  
في الإسلام اه ع ش (قوله قبول قوله فيه) أى في الاحتلام ش اه سم (قوله فيه نظر ظاهر الخ اللهم  
الخ) كذا في النهاية قال ع ش قوله فيه نظر الخ هذا السوق يقتضى اعتمادا اقتضاء إطلاقهم ومثله في حج ثم  
ذكر انه ائفى في حادثة بما يوافق بحث ابي زرعة فهو يدل على اعتماده للثاني وهو كلام ابي زرعة اه وياتى  
عن سم مثله (قوله المانع له) أى للإسلام (قوله فافتيت الخ) هذا الافتاء موافق لبحث ابي زرعة المذكور  
ومخالف للتظير فيه فقد اعتمد ذلك البحث وقوله في السؤال فادعى صباها ينبغى ان يكون دعوى صباها  
حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم وقع النزاع يوم الجمعة فادعى أنها كانت يوم  
الخميس صبية وادعت البلوغ حيثن فيصدق هو وان علم انها في يوم الجمعة بالغة ويتخرج على ذلك ما وقع  
السؤال عنه وهو مالوغاب ذى واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده ووقع النزاع من غير بينة في ان ولده كان  
بالغا عند إسلامه أولا اه سم أى فيصدق الوالد (قوله اما في دعوى الاحتلام) أى اما تصديق الاصل  
في صورة دعوى الفرع الاحتلام (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) يتامل وجه الاستدلال من هذا على مدعاه  
اه سم وقد يقال ان محط الاستدلال قوله لان النكاح محتاط له فيحاط للإسلام بالأولى (قوله صدق)  
المعتمد خلافة في البيع كما تقدم التنبيه عليه في باب اختلاف المتبايعين فراجع اه سم (قوله ويجزى) أى  
يشتمر (قوله يلحق احدا بويه الخ) ان بلغ مجنونا وكذا ان بلغ عاقلا ثم جن في الاصح ويدخل في قول  
المصنف بين كافرين الاصليان والمرتان على ترجيحه من ان ولده المرتد مدرتك كاسيا في كتاب الردة اما على  
ترجيح الرافعى من انه مسلم فلا يدخل في ذلك اه معنى وقوله وكذا ان بلغ الخ قضيته انه لو بلغ عاقلا ثم جن  
وحكم باسلامه نفعه ذلك في إسقاط ماسبق على الجنون بعد البلوغ من الكفر وغيره اه ع ش (قوله إذا  
أسلم) أى احدا بويه ش اه سم (قوله كالصبي) أى في الحكم باسلامه اه ع ش (قوله لسبق الحكم  
الخ) فاشبهه من أسلم بنفسه ثم ارتد اه معنى (قوله لان تبعيته الخ) عبارة المعنى لانه كان محكوما بكفره

(قوله قبول قوله فيه) أى في الاحتلام ش (قوله وبحث ابي زرعة الخ) كذا اشرح مر (قوله فافتيت)  
هذا الافتاء موافق لبحث ابي زرعة المذكور ومخالف للتظير فيه كما هو ظاهر فقد اعتمد ذلك البحث وقوله في  
السؤال صباها ينبغى ان تكون دعوى صباها حين إسلامه وان كانت الآن بالغة كالو أسلم يوم الخميس ثم  
وقع النزاع يوم الجمعة فادعى انها كانت يوم الخميس صبية وادعت البلوغ حيثن فيصدق هو وان علم انها في يوم  
الجمعة بالغة ويتخرج على ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالوغاب ذى واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده  
ووقع النزاع من غير بينة في ان ولده كان بالغا عند إسلامه أولا (قوله وقد صرحوا بأنه الخ) يتامل وجه  
الاستدلال على مدعاه (قوله صدق) المعتمد خلافة في البيع كما تقدم التنبيه عليه في باب اختلاف  
المتبايعين فراجع اه سم (قوله إذا أسلم) أى احدا بويه ش (قوله هو) أى التجهيز كسلم ش (قوله

(٤٥) - شروانى وابن قاسم سادس) يلحق أحدا بويه إذا أسلم كالصبي (فان بلغ ووصف كفرا فترد) لسبق  
الحكم باسلامه ظاهر او باطنا (وفي قول) هو (كافر أصلى) لان تبعيته أزال الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعاد لما كان عليه أولا

وبني عليه أنه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الأول ومن ثم لومات قبل التلفظ جهر كسلم بل قال الإمام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضا لأن هذه الأمور مبنية على الظواهر وظاهره الاسلام اه وكانهم لم ينظروا لوجوب التلفظ عليه على الثاني لأن تركه يوجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول (٣٥٤) الاحياء كالحليمي المسلم بالاسلام أحد ابويه لا يغني عنه اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه اما

غريب بل سبق قلم على ما قاله الاذرعى أو مفرع على وجوب التلفظ ولو تلفظ ثم ارتد فمرد قطعاً ولا ينقص ما جرى عليه من أحكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة (الثانية) إذا سبي مسلم (ولو صيما مجنوناً وإن كان معه كافر كامل (طفلاً) أو مجنوناً والمراد الجنس ليشمل ذكر كل وأنثاء المتحد والمتعدد (تبع السابي في الاسلام) ظاهر أو باطنا (ان لم يكن معه أحد أبويه) اجماعاً خلافاً لمن شذ ولأنه صار تحت ولايته كالابوين وقضية الحكم باسلامه باطناً أنه لو بلغ ووصف الكفر كان مرتداً وهو متجه خلافاً لما يؤهمه كلام شارح أنه كافر أصلي ثم رأيتهم صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحدهما وأن علا فيما يظهر ثم رأيت الاذرعى أشار إليه بأن كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وإن لم يتحد المالك وقدسياً معاً أو تقدم الاصل فيما يظهر خلافاً لمن أطلق عن تعليق القاضي انه اذا سبق سبي

وأزيل ذلك الحكم بالتبعية فاذا استقل انتقضت فيعتبر بنفسه اه (قوله وبني عليه) أى القول بكونه كافراً أصلياً (انه يلزمه) أى الصغير المسلم بتبعية اصله (قوله بخلافه على الأول) يعنى أنا إذا قلنا الصغير المسلم بتبعية اصله إذا وصف الكفر بعد بلوغه هو كافر أصلي فاذا بلغ ولم ينطق بشيء من الكفر والاسلام يطالب بكلمة الاسلام لا نهزال الحكم باسلامه بعد استغلا له بالبلوغ وإذا قلنا هو مرتد فاذا بلغ ولم ينطق بشيء من ذلك لا يطالب بها لأنه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافي إسلامه الذى حكم به اه ع (قوله بخلافه على الأول) انظره مع كوننا حكمنا برده لأن الصورة أنه وصف الكفر إلا أن يقال إن هذا البناء على مبنى القولين لا على نفس القولين اه رشيدى (ومن ثم لومات) أى بعد البلوغ (قبل التلفظ) أى بشيء من الكفر والاسلام (قوله هو) أى الصغير المذكور (كذلك) أى يجهر كسلم لومات قبل التلفظ (قوله لان تركه) أى التلفظ اه ع (قوله أو مفرع على وجوب الخ) هذا لا يظهر مع قوله وكانهم لم ينظروا الخ اه سم عبارة السيد عمر قوله أو مفرع الخ يتأمل مع قوله السابق لان تركه يوجب الاثم لا الكفر اه وقد يجاب بان ما سبق مبنى على أن وجوب التلفظ من الوجوب الفرعى العملى وما هنا مبنى على أنه من الوجوب الاصولى الاعتقادى (قوله ولو تلفظ ثم ارتد الخ) عبارة المغنى (تنبيه) محل الخلاف المذكور إذا لم يصدر منه بعد البلوغ بوصف الاسلام فان وصفه ثم وصف الكفر فمرد قطعاً وعلى القول الاول لا تنقضى الاحكام الجارية عليه قبل الحكم برده من إرث وغيره من الاحكام حتى لا يرد ما اخذه من تركه قريه المسلم ولا يخذ من تركه قريه الكافر ما حرماه منه ولا يحكم بان اعتاقه عن الكفارة لم يقع جزئاً لأنه كان مسلماً ظاهر باطناً بخلاف ما إذا قلنا أنه كافر أصلي لو أعرب بالكفر اه وقوله على القول الاول الخ فى الروض مع شرحه مثله (قوله ولو صيما) أى قوله ولو اشتبه فى النهاية لا قوله وقضى به غير واحد وما ابنه عليه (قوله وإن كان معه كافر الخ) أى مشارك له فى سببه (قوله والمراد الخ) أى بالطفل وإنما يحتاج إلى هذا التاويل بناء على أن الطفل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور لغة اه ع (قوله المناسبات لقول الشارح ذكر كل الخ) ان يقال أى بالمسلم والطفل (قوله المتحد الخ) الاولى متحد او متعدد (قوله اما إذا كان الخ) أى المتن فى المغنى لا قوله وإن علا إلى فلا يحكم باسلامه (قوله خلافاً لمن أطلق الخ) عبارة النهاية وإن أطلق القاضي فى تعليقه أنه إذا الخ (قوله فلا يحكم باسلامه) جواب اما عبارة المغنى فانه لا يقع السابي جزماً اه (قوله لان تبعيةهما) الاولى هنا وفى قوله الاقوى وإن ماتا الا فرادى راجع الضمير إلى الاحد (قوله لان التبعية الخ) لتعليل للغاية (قوله لا أبويه فى الاصح) فلو كان سايه يهودياً أو نصرانياً صار هو كذلك وإن كان أبواه يهوديين أو وثنيين مثلاً ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين أو بعضهم فى اليهود والتصور وهذا ينفعك فى صور ذكرها فى الفرائض يستشكل تصويرها سم وع (قوله لان كونه الخ) أى الذى (قوله ولا يفيد) أى الطفل (حيثئذ) أى إذا سباه ذمى (قوله اسلام أبويه) أى بعد سبيهما المتأخر عن سبيه (قوله على أو مفرع الخ) هذا لا يظهر مع قولهم وكانهم لم ينظروا الخ فتأمل (قوله وقدسياً معاً أو تقدم الاصل الخ) كذا شرح مر وعبارة شرح البهجة وخرج بما قاله مالو كان معه فى السبي احد اصوله وسبى معه أو بعده وكان فى عسكر واحد وإن اختلف سايهما فليس بمسلم اه والظاهر أن نائب فاعل قوله وسبى للولد والهاء فى معه وبعده لا احد فتأمل (قوله بل بكونه على دين سايه) فلو كان سايه يهودياً أو نصرانياً صار هو كذلك وإن كان أبواه يهوديين أو وثنيين مثلاً ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين أو بعضهم فى اليهود والتصور وهذا ينفعك فى صور ذكرها فى الفرائض يستشكل تصويرها (قوله

أحد هما سبى الآخر تبع السابي فلا يحكم باسلامه لان تبعيةهما أقوى من تبعية السابي وإن ماتا بعد لان التبعية انما تثبت فى ابتداء السبي ما (ولو سباه ذمى) قال الامام قاطن ببلادناو البغوى ودخل به دارناو الدارمى وسباه فى جيشناو كل انما قيد للخلاف فى قولهم (لم يحكم باسلامه) بل بكونه على دين سايه لا أبويه (فى الاصح) لان كونه من أهل دارنا لم يفده كذريته الاسلام فسيه أولى ولا يفده حيثئذ اسلام أبويه

على ما قاله الخليلي وهو ان صح مقيد لما من تبعية الأصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قياسه انها لو اسلمنا بانفسها بدارهم  
او خرجنا اليها وقسما لا يحكم باسلامه لانفراده عنها قبل ذلك وما اظن الاصحاب يسمعون (٣٥٥) به انتهى وخرج بسباه في جيشنا نحو

سرقته له فان قلنا يملكه كله  
فكذلك او غنيمة وهو  
الاصح فهو مسلم لان بعضه  
للمسلمين وبحث السبكي  
ومن تبعه انه لو اسلم سايه  
الذي او قهر حربي صغيرا  
حرياً وملكه ثم اسلم تبعه  
لان له عليه ولاية وملكاً  
وذلك علة الاسلام في السابي  
المسلم وفي فتاوى البغوي  
بداً وجهمين في كافر اشترى  
صغيراً ثم اسلم هل يتبعه  
والذي يتجه منهما انه لا  
يتبعه بل وكذا فيما قبله ولا  
يلحق بالسبي غيره لانه مع  
كونه اقوى في الفهر انما  
يؤثر ابتداء فلا يقاس به  
غيره في الائناء ثم راي  
الشيخين صرحا بما قدمته  
ان التبعية انما تثبت في  
ابتداء السبي وهـ ويؤيد ما  
ذكرته والمستامن كالذي  
(ولا يصح) بالنسبة لاحكام  
الدنيا (اسلام صبي يميز  
استقلاً على الصحيح) كغير  
المميز بجامع عدم التكليف  
ولان لطفه بالشهادتين اما  
خبره وخبره غير مقبول او  
انشاء فهو كعقوده نعم تسن  
الحيلولة بينه وبين ابويه  
لثلا يقتناه وقيل تجب  
ونقله الامام عن اجماع  
الاصحاب وانتصر جمع  
لصحة اسلامه وقضى به

ما قاله الخليلي الخ) عبارة النهاية والوجه انه لو سبي ابواه ثم اسلمنا صار مسلماً باسلامها خلافاً للخليلي ومن  
تبعه ويقاس به ما لو اسلمنا بانفسهما في دار الحرب او خرجا اليها واسلمنا اه قال ع ش قوله م ثم اسلمنا اي  
او احدهما اه (قوله والظاهر انه ليس الخ) اعتمده م اه سم (قوله وقياسه) اي ما قاله الخليلي (قوله  
فكذلك) اي لم يحكم باسلامه اه ع ش (قوله او غنيمة) وهو الاصح اه نهاية قال ع ش قوله او غنيمة  
وهو الاصح عبارة شيخنا الزبيدي في اول باب الاستبراء بعد حكاية تحريم وطء السراي عن الجويني والقفال  
والمعتمد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السابي من لا يلزمه التحميس كذمي ونحوه لا نالنا نحرم بالشك رملي  
اه عبارة الرشيدى سياتي له م في قسم التي و الغنيمة خلاف هو التصحيح وهو انه يملكه كله وصحة ابن  
حجر هنا اه (قوله لان بعضه للمسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سبي الا ان ينزل وقوع الملك لهم بسببه منزلة  
سبيهم اه سم (قوله والذي يتجه الخ) (فرع) سبي جمع بعضهم مسلمون جمعاً من الصبيان يتجه الحكم باسلام  
الجميع لان كلام السابين سبي جزء من المسلمين اي مشاركتهم في سبي كل منهم اه سم عبارة النهاية والمغنى  
ولو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تغليبا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره لو سبي الذي صبياً أو مجنوناً  
وباعه لمسلم او باعه المسلم السابي له مع احداً ابويه في جيش واحد ولو دون ابويه من مسلم لم يتبع المشتري  
لفوات وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء اه (قوله لان له) اي لمن ذكر من الذي والحري (قوله فيما قبله)  
اي في اسلام السابي الذي والحري (قوله غيره) اي كالشراء واسلام السابي بعد سبيه (قوله لانه) اي السبي  
(قوله بالنسبة لاحكام الدنيا) الى قوله ولو اشتبه في المغنى لا قوله ونقله الامام الى وانتصرو قوله وقضى به غير  
واحد وقوله اتفاقاً الى كاطفال المشركين (قوله كغير المميز الخ) عبارة المغنى لانه غير مكلف فاشبهه غير المميز  
والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقاً كما سياتي اه (قوله تسن الحيلولة بينه وبين ابويه) على الصحيح في  
الشرح والروضة هنا في تظلف بوالديه ليؤخذ منهما فان اياها فلا حيلولة اه معنى (قوله واليهي وغيره  
الخ) قال السبكي وهو الصحيح لان الاحكام انما انيط بخمسة عشر عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك  
بسن التميز اه منى (قوله وفارق نحو صلاته) اي حيث صحت من المميز و (قوله بانه لا ينتقل به) اي بالاسلام

والظاهر انه ليس كذلك اعتمده م (قوله وخرج بسباه الخ) كذا شرح م (قوله او غنيمة وهو الاصح  
الخ) هذا يقتضى ان ما سباه في جيشنا ليس غنيمة والالزم كونه مساباً ايضاً لان بعضه للمسلمين وفي الروض  
وان سبي الذي الصبي وباعه او باعه السابي المسلم دون ابويه من مسلم لم يتبعه اي المشتري لفوات الوقت اي  
وقت التبعية لانها انما تثبت ابتداء انتهى وهذا يدل على ان المسي مطلقاً ملك لسايه وليس غنيمة ويوافقه  
قوله السابق وان لم يتحد المالك ويحتمل ان يفرق بين الذي يملك مسيه ولا يكون غنيمة كما هو صريح  
الفرق بين سبيه وسرقته والمسلم فلا يملك جميعه بل هو غنيمة كما يسبق الى الفهم من كلامهم في غير هذا المحل  
ويؤول بيعه في المسئلة المذكورة بان المراد بيع ما يخصه منه بعد ملكه بشرطه فلتحرر المسئلة بتأمل  
كلامهم في بابي قسم الغنيمة والسير وقد اوردت على م لم كان سبي الذي يملكه ومسروقه غنيمة كما  
افاده ما سمعته مع ان كلا استيلاء قهرى فاجاب بما لم يتضح وقول الروض السابق او باعه السابي المسلم الخ  
الدال على انه لم يتبعه في الاسلام لا ينافي ما تقدم انه يتبع السابي فيه لجواز حل هذا على فقد شرط التبعية  
كان كان معه احداً ابويه فليتا مل (قوله لان بعضه للمسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سبي الا ان ينزل  
وقوع الملك لهم بسببه منزلة سبيهم (قوله والذي يتجه منهما انه لا يتبعه بل وكذا فيما قبله) اعتمد ذلك  
م (فرع) لو سباه مسلم وذمي حكم باسلامه تغليبا لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره شرح م (فرع)  
سبي جمع بعضهم مسلمون جمعاً من الصبيان يتجه الحكم باسلام الجميع لان كل مسلم من السابين سبي جزء  
من المسلمين اي مشاركتهم في سبي كل منهم (قوله وخبره غير مقبول) قد يقال قبلوا اخباره عن فعل نفسه (قوله

غير واحد ويدل له صحة اسلام على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده احمد بمنع كونه قبل بلوغه واليهي وغيره بأن الاحكام  
لذلك كانت منوطة بالتمييز الى عام الخندق وفارق نحو صلاته بانه لا ينتقل به اما بالنسبة لاحكام الآخرة

فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا (٣٥٦) تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين ولو اشتبه طفل مسلم

بطفل كافر وقف أمرهما ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه التاج الفزاري فقال يحكم باسلامهما ويوقف نسبهما الى البلوغ

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع لذلك (إذا لم يقر اللقيط برقه فهو حر) اجماعا وبحث البلقيني تقييده بغير دار حرب لا مسلم فيها ولا ذمي لأن دار الحرب تقتضي استرقاق النساء والصبيان واعتراض بانها إنما تقتضي استرقاق هؤلاء بالاسر ومجرد اللقيط لا يقتضيه وإذا حكم له بالحرية وبالاسلام فقتله حر مسلم أو غيره قتله به الامام أو عفا على الدية لا يجازا لانه لا يثبت المال وهو لا يجوز له التصرف فيما يتعلق به على خلاف المصلحة نعم لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته وبالاسلام بالدار ولم يصف الاسلام لم يقتل به الحر على ما نص عليه وصوبه الاسنوي لكن ظاهر الروضة واصلها خلافه والقياس ان حد قاذفه ان احصن وقاطع طرفه يجزى فيها ما ذكر في قتله وان امكن الفرق بان القتل محتاط له اكثر بخلافها ومن ثم نص على أنه لا يحذف قاذفه الا ان قال اللقيط انا حر (الا ان يقيم احد بيته برقه) فيعمل بها

اه ع ش (قوله فيصح) ولا تمنعه من الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الزركشي اخذ من كلام الشافعي اه معنى (قوله اتفاقا) اي فلا يجزى فيه الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين سم على حج اه ع ش (قوله بين الاحكامين) فيه ان الجمع لا يثنى إذ شرطه ان يكون مفردا اه رشيدى (قوله ولو اشتبه الخ) هذه المسئلة ذكرها المعنى في آخر الفصل الاق مفضلة (قوله) قاله المصنف اعتمده النهاية والمعنى

(فصل في بيان حرية اللقيط ورقه) (قوله اجماعا) الى قوله وإذا حكم في النهاية (قوله) وبحث البلقيني تقييده الخ وهو ظاهر المعنى اه معنى (قوله واعتراض بانها الخ) عبارة النهاية وورده الشيخ بان دار الحرب الخ قال ع ش قوله مر ورده الشيخ الخ معتمد لكنه جرى عليه في شرح منجه اه (قوله) ومجرد اللقيط لا يقتضيه ان ثبت انه يعتبر في الاسر قصد التملك فاذا كرم مسلم وان اكتفى فيه بالاستيلاء فكون مجرد اللقيط لا يقتضيه محل تأمل اه سيد عمر (قوله وإذا حكم له الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو جنى اللقيط المحكوم باسلامه خطأ او شبه عمد فوجبه في بيت المال إذ ليس له عاقلة خاصة او عمد او هو بالغ عاقل اقتص منه ولا فالدية مغلظة في ماله كضمان متلفه وان لم يكن له مال ففي ذمته وان قتل خطأ او شبه عمد ففدية كاملة عملا بظاهر الحرية توضع في بيت المال وارش طرفه له وان قيل عمد افلا مام العفو على مال لا يجازا لانه خلاف مصلحة المسلمين او يقتص لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالا سلام اي فلا يقتص له الا مام لعدم تحقق المكافاة بل تجب ديته اي وتوضع في بيت المال ايضا كما صححه المصنف في تصحيحه وصوبه في المهمات ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالا سلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ الى بلوغه وفاقته أى وان طال مدة انتظار البلوغ والافاقه وياخذ الولي ولو حاكما دون الوصى الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصى غنى أو فقير فلو افاق المجنون واراد رد الارش ليقص منه اه بادي زيادة من ع ش (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الاق في حد القاذف ان يراد هنا ولم يقل انا حر اه سم (قوله لم يقتل به الحر) وفي سم بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروض ما نصه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الديه بان حق الدم محتاط له مالا محتاط للبال اه (قوله) وصوبه الاسنوي) وجزم به في الررض اه سم ومرانفا عن النهاية والمعنى اعتماده قول المتن (الا ان يقيم الخ) ويتعرض لسبب الملك اه معنى (قوله فيعمل بها) الى قول المتن والمذهب في النهاية لا قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا على مامر (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبارة النهاية وان لم يكن رشيدا كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام الخ اه (قوله ما يقتضى اعتبار رشده) اعتمده المعنى والسيد عمر ومال اليه سم عبارة الاول تنبيه سكتوا عن اعتبار الرشدي المقر هنا وينبغي كما قال الزركشي

ويكون من الفائزين اتفاقا) اي فلا يجزى فيه حيثخذ الخلاف الواقع في اطفال المشركين وان كان هو منهم وينبغي ان يكون من الفائزين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التمكن من النطق بالشهادتين

(فصل) في بيان حرية اللقيط الخ (قوله ولم يصف الاسلام) قياس النص الاق في حد القاذف ان يزداد هنا ولم يقل انا حر (قوله لم يقتل به الحر) قال في شرح الروض وهو موافق لما صححه به لاقصاص يقتل المحكوم باسلامه بتبعية غير الدار فيما ذكر بل اولى كما قاله صاحب البيان وغيره اه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الديه بان حق الدم محتاط له مالا محتاط للبال (قوله وصوبه الاسنوي) وجزم به في الررض قال م ر في شرحه وصححه المصنف في تصحيحه ويقتص لنفسه في الطرف ان افصح بالا سلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ الى بلوغه وفاقته وياخذ الولي ولو حاكما كما دون الوصى الارش لمجنون فقير لا لغنى ولا لصى غنى أو فقير فلو افاق المجنون وأراد رد الارش ليقص منه انتهى (قوله اعتبار رشده) قد يؤيد انه اقرار بمال وشرطه الرشد اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه



وظاهر كلامهم خلافه كذا من (تصديقه) ولو يسكت عنه عن تكذيبه لان فيه تصديقه (قبل ان لم يسبق اقراره) اى اللقيط ويصح عوده على كل منه ومن المقر له اذ لو اقر انسان بحريته فاقرا اللقيط به لم يقبل وان صدقه كما هو واضح (٣٥٧) (بحرية) كسائر الاقارب بخلاف ما اذا

كذبه وان صدقه بعد او سبق اقراره بالحرية وهو مكلف لانه به التزم أحكام الاحرار المتعلقة بحقوق الله والعباد فلم يقدر على اسقاطها وانما قبل اقرارها بالرجعة بعد انكارها لان الاصل عدم انقضاء العدة مع تفويض الشرع أمر انقضائها اليها والاقرار بالرق مخالف لاصل الحرية الموافق للاقرار السابق ولا يرد على المتن ما لو اقر به لزيد فكذب فاقربه لعمره فصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحرية لان اقراره الاول يتضمن نفي الملك لغيره وقد بطل ملكه برده فصار حرا لاصل والحرية يتعذر اسقاطها لما مر ولو انكر رقة فادعى عليه به وحلف ثم اقر به له فان كانت صيغة انكاره لست برقيق لك قبل اولست برقيق فلا تتضمنه الاقرار بانه حرا لاصل ولو اقر بالرق لمعين ثم بحرية لاصل لم تسمع لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا على مامر (وامذهب انه لا يشترط) في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضى نفوذه

اعتباره كغيره من الاقارب فلا يقبل اعتراف الجوارى بالرق كما حكى عن ابن عبد السلام لان الغالب عليهن السفه وعدم المعرفة قال الاذرى وهذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسيما من قرب عهدهم بالبلوغ اه وبعبارة السيد عمر قوله وظاهر كلامهم خلافه قد يقال انما سكتوا عن هذا اكتفاء بذكره في نظائره اذ الغالب ان استيعاب الشروط انما يكون في الباب المعقود اصاله البيان ذلك الحكم كباب الاقرار هنا ثم رايت المحشى قال قوله اعتبار برشده قد يؤيده انه اقرار بمال وشرطه الرشد اللهم الا ان يمنع ان الاقرار بالرق ليس من الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال اه وهو اشارة الى ما نبهنا عليه واما قوله اللهم الا ان لا ينجني ما فيه من البعد بل المكابرة اذ لا معنى لقوله انا عبده او نحوه الا انا مملوك له وهو نص في المالية اه اقول وقول سم ليس من الاقرار الخ لعل صوابه اسقاط ليس و (قوله لان فيه تصديقه) فيه نظر اه رشيدى (قوله) ويصح عوده على كل الخ اى على البدل اه رشيدى (قوله بحريته) اى اللقيط و (قوله به) اى بالرق (قوله كسائر الاقارب) الى قوله ولو انكر رقة في المغنى (قوله وانما قبل الخ) عبارة المغنى فان قيل لو انكرت المرأة الرجعة ثم اقرت بها فانها تقبل فهذا كان هنا كذلك اوجب بان دعواها الرجعة مستندة الى اصل وهو عدم انقضاء العدة الخ (قوله والاقرار بالرق الخ) عطف على الاصل (قوله ولا يرد على المتن) اى منعه (قوله ما لو اقر به) اى اقر اللقيط بالرق اه ع ش (قوله وان لم يسبق منه) اى من كل من اللقيط وعمره (قوله لغيره) اى غير زيد وكذا ضمير الملك برده (قوله لما مر) اى من قوله لانه به التزم احكام الاحرار اه ع ش (قوله فادعى عليه به) عبارة النهاية بعد الدعوى عليه به اه وهى الظاهرة (قوله لمعين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير اضافة لاحد كان قال انارقيق او لمبهم كان قال انارقيق لرجل ويوجه بانه ليس فيه ابطال حق لمعين اه ع ش (قوله لكن ان كان حال الاقرار الاول رشيدا) والمعتمد عدم اشتراط الرشد اه ع ش (قوله على مامر) اى انفا عن ابن عبد السلام (قوله في صحة الاقرار) الى قول المتن وكذا ان ادعاه في المغنى الى قوله ولورايته في النهاية قول المتن (بل يقبل اقراره الخ) (فرع) اقرت حامل بالرق ينبغي ان لا يتبع الحل راجعه سم على منهج اه ع ش (قوله وعليه) عطف على قوله في قوله فيما له اه رشيدى (قوله نعم الخ) هذا الاستدراك صوري (قوله لو اقرت متزوجة الخ) وان كان المقر بالرق ذكر انفسخ نكاحه اذ لا ضرر على الزوجة ولزمه المسمى ان دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها لان سقوط ذلك يضرها وحينئذ يؤيده بما في يده او من كسبه في الحال والاستقبال وان لم يوجد بقى في ذمته الى ان يعتق ولو جنى على غيره عمدا ثم اقر بالرق اقتص منه حرا كان المجنى عليه اورقيقا وان جنى خطأ وشبه عمدا قضى الارش بما يده فان لم يكن معه شيء تعلق الارش برقبته وان اقر بالرق بعد ما قطعت يده مثلا عمدا اقتص من الرقيق دون الحر لان قوله مقبول فيما يضره او بعد ما قطعت خطأ وجب الاقل من نصفي القيمة والدية لان قبول قوله في الزائد يضر بالجاني نهاية ومعنى وروض مع شره (قوله والزواج) الو او حالية اه ع ش (قوله من لا تحل له الامة) عبارة المغنى والاسنى سواء كان الزوج ممن يحل له الامة ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة اه وبعبارة سم والرشيدى قوله ممن لا تحل له الامة وبالاولى اذا كان ممن يحل له اه (قوله لم ينفسخ نكاحه) لكن للزوج

المال (قوله وظاهر كلامهم خلافه) اعتمده مر (قوله ولو يسكت عنه الخ) كذا شرح مر (قوله) ويصح عوده الخ) كذا شرح مر (قوله وعليه) عطف على له من قوله فيما له ش (قوله من لا تحل له الامة) وبالاولى اذا كان ممن يحل له (قوله لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر الزوج فيما مضى سواء كان ممن يحل له نكاح الاماء ام لا كالحرا اذا وجد الطول بعد نكاح الامة ثم قال في الروض وشرحه لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط ثم قال او الحادثون بعده اى اولادها الحادثون بعد الاقرار ارقاء لانه وطئها عالما برقتها اه وهذا

حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه) الماضية المضرة به (المستقبل) فيما له كايقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الاقارب نعم لو اقرت متزوجة بالرق والزواج ممن لا تحل له الامة لم ينفسخ نكاحه وتسليم له تسليم الحرائر

الخيار في فسخ النكاح ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط فان فسخ بعد الدخول به الزمة للمقر له الاقل من المسمى ومهر المثل لان الزائد منهما يضر الزوج وان اجاز لزمه المسمى بزعمه وان كان قد سلبه اليها اجزاء فلو طلبها قبل الدخول سقط المسمى لان المقر له يزعم فساد النكاح مغنى ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الروض وشرحه مانصه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع عليه برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا ظاهر افلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعترافه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحرم اه اقول ويندفع الاشكال بقولهم المار كالحر اذا وجد الطول الخ فيغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله ويسافر الخ) اي زوجها (قوله بلا اذن) اي من سيدها (قوله وتعتد عدتهن الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واذا طلقت تعتد بثلاثة اقران لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الامامات) اي بشهرين وخمسة ايام سواء اقرت قبل موت الزوج ام بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقصها اه شرح الروض عبارة ع ش قال سم بعد كلام طويل ما لم يطأها بظن الحرية ويستمر ظنه الى الموت اه وبعض الهوامش اما اذا وطئها كذلك فتعتد باربعة اشهر وعشر مر واعتمده شيخنا الزيادي وهو قريب اه (قوله وولدها) الحاصل من الزوج (قبل اقرارها حر) لظنه حريتها ولا يلزمه قيمته لان قولها غير مقبول في الزامه (وبنده رقيق) لانه وطئها عالما برقتها مغنى وشرح الروض (قوله وذلك) يعنى عدم الانفساخ المتقدم في قوله لم يفسخ نكاحه كما يعلم من شرح الروض اه رشيدى عبارته كالمغنى لم يفسخ النكاح بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر بالزوج فيما مضى اه (قوله ولهذا) اي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقا) اي مستقبلا وماضيا اه ع ش عبارة الرشيدى اي ولو بالنسبة لما يضر بالغير اه قول المتن (قضى منه) فلا يقضى من كسبه لان الديون

ويسافر بها بلا اذن وتعتد عدتهن لنحو طلاق وعدة الامامات وولدها قبل اقرارها حرو بعده رقيق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا لا يفسخ نكاح امة بطر ونحو يسار (لا) في الاحكام الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل اقرار بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير بدین مثلا وقبل البينة برقه مطلقا وعلى الاظهر (فلو) لزمه دين فاقر برق وفي يده مال قضى منه) ثم ان فضل شيء فللمقر له

كله يدل على عدم الانفساخ مع عليه برقتها الا ترى الى قوله كالحر اذا وجد الطول الخ اذ لو لم يكن عالما ولم يوافق على الرق لم يحتج لذلك الى قوله لفوات الشرط اذ لو لم يكن كذلك لم يفت الشرط عنده فلا وجه لخياره والى قوله لانه وطئها عالما برقتها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحته او لا ظاهر افلا يرتفع بالاحتمال نعم ان صرح باعترافه بانها رقيقة عند العقد فعدم الانفساخ مشكل فليحرم (قوله وتعتد عدتهن لنحو طلاق) قد يقال العدة من المستقبلات الا ان يقال انها من آثار النكاح الماضى وعدة الوفاة وان كانت كذلك الا ان الحق فيها لله تعالى (قوله وعدة الامامات) قال في شرح الروض سواء اقرت قبل موت الزوج ام بعده في العدة لعدم تضرره بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فيقبل قولها في نقصها اه (قوله وعدة الامامات) اي وان كان اقرارها بعدم موت الزوج وهذا لا يعارض ما ياتي في لعددة الزركشى انه لو وطئ زوجته الامة يظنها حرة واستمر ظنه للموت اعتدت عدة الحرائر وذلك لان اثر هناك الوطء مع الظن واستمراره للموت وذلك غير لازم هنا لجواز ان لا يظن الحرية بل يظن عدمها بل قد يعلمه ولو فرض ظنه فيجوز ان لا يطأها بعد ذلك ومجرد الظن لا يكفي عند الزركشى بل لا بد معه ومع استمراره الى الموت من الوطء قبله وبذلك يعلم فساد ما توهمه بعض الطلبة من المعارضة بينهما بل كلامهم كالصريح في شمول المسئلة اذا علم رقتها بعد الاقرار بل في انحصار حاله بعد الاقرار في علم رقتها لانهم قالوا اذا اقرت بالرق لم يفسخ النكاح لكن للزوج الخيار في فسخه ان شرطت الحرية فيه لفوات الشرط فلو لانه موافق على الرق لم يكن له الخيار الذى اطلقوه ولم يفصلوا فيه بين ان يوافق على الرق او لا ولما عللوا بفوات الشرط اذ لفوات في اعتقاده على تقدير عدم الموافقة ولاهم عللوا كون اولاده مانه بعد الاقرار اقرارا بانه وطئها عالما برقتها اه فليتأمل ان فرض انه ظن حريتها وطئها مع هذا الظن واستمر الى الموت احتمال ان تعتد كالحرة كافي تلك وان يفرق بان ظنه عارضه اقرارها بالرق وثبوت الرق شرعا في الجملة وفيه نظر لو جود المعارضة ثم ايضا (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الروض فلا يقضى من كسبه لان الديون لا تتعلق

والاتباع بما بقي بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بينة لم يقبل) (٣٥٩) قطعاً لان الاصل والظاهر الحرية

فلا تترك الاحتياط بخلاف النسب لما فيه من الاحتياط والمصلحة (وكذا ان ادعاه الملتقط بلا بينة فلا يقبل) (في الاظهر) لما ذكر وبه فارق ما قاس عليه المقابل من دعواه ما لا التقطه ولا منازعه اذ ليس في دعواه تغيير صفة للعلم بمملوكيته له او لغيره ثم يستمر بيده عند المظني ويجب انتزاعه منها عند الماوردي لخروجه بدعوى رقه عن الامانة وربما استرقه بعد وايداه الاذرعى بقول العبادى لو ادعى الوصى ديناً على الميت أخرجت الوصية عن يده لئلا يأخذها الا أن يرى ونظر الزركشى في تعليل الماوردي بانه لم يتحقق كذبه حتى يخرج عن الامانة ويرد بان اتهمه صيره كغير الامين لان يده صارت مظنة الاضرار باللقط نعم قياس العبادى انه لو أشهد أنه حر الاصل بقي بيده (ولو رأينا صغيراً ميمزاً أو غير ميمز) أو مجنوناً (في يد من يسترقه) أى يستخدمه مدعي رقة (ولم يعرف استنادها الى التقاط حكم له بالرق) إذا ادعاه عملاً باليد والتصرف بلا معارض. نعم ان كذبه المميز احتاج الى يمين

لا تتعلق بكسب العبد بعد الحجر عليه فما اذن له فيه بخلاف المهر شرح الروض اه سم على حج وهذا مستفاد من قول الشارح م الاقوى ان يبقى عليه شيء اتبع به بعد عتقه اه ع ش (قوله والا تتبع الخ) الاولى ان يقال اتبع به او بما بقي لان قوله والاصدق بالمساواة ايضاً ثم رايته المحشى قال قوله والا تتبع يتأمل هذا الجزء مع الشرط المشار اليه بالا هو كانه اشارة الى ما ذكر اه سيد عمر وقوله الاولى ان يقال اتبع به او بما بقي لم يظهر لى وجه صحة هذا القول فضلاً عن اوليته وعبارة المغنى والنهاية فان بقى من الدين شيء اتبع به بعد عتقه اه وهى ظاهرة (قوله لما فيه من الاحتياط الخ) عبارة المغنى فان قبوله مصلحة للصبي وثبوت حقه اه (قوله وكذا ان ادعاه الملتقط بلا بينة) اي واستنده الى الالتقاط اه مغنى (قوله لما ذكر) اي من قوله لان الاصل الخ (قوله وبه) اي بهذا التعليل عبارة النهاية والثاني يقبل ويحكم له بالرق كالمال المملوك وليس في دعواه تغيير صفة له واللقط خرق ظاهر او في دعواه تغيير صفته اه (قوله بيده) اي الملتقط الذى ادعى رقه (قوله عند المظني الخ) عبارة النهاية كما قاله المظني وهو الاوجه وان جرى الماوردي على وجوب انتزاعه منها لخروجه الخ (قوله وايداه) اي كلام الماوردي (قوله اخرجت الوصية) اي التركة (قوله ويرد) اي التظير في التعليل وهذه مناقشة لفظية مع الزركشى لا تقتضى اعتماد كلام الماوردي اه رشيدى (قوله انه الخ) اي الملتقط (قوله لو أشهد الخ) اي بعد دعوى الرق اه ع ش قول المتن (ولو رأينا صغيراً الخ) اي امالو رأينا بالغاً في يد من يسترقه ولم تعلم سبق حكم عليه بالرق في صغيره فادعى الحرية قبلت دعواه ما لم تقم بينة برته ومنه ما يوجد من بيع الارقاء البالغة بمصر فأنهم لو ادعوا أنهم أحرار بطريق الاصلالة قبل منهم وان تكرير بيع من هم في ايديهم مراراً وليس منه دعواهم الاسلام ببلادهم ولا ثبوته باخبار غيرهم لجواز كونهم ولدوا من اماء في حكم برقهم تبعاً لامهاتهم اه ع ش (قوله اي يستخدمه) الى قول المتن عرض على القائف في النهاية الا قوله ان كذبه المميز وقوله وافاق المجنون وقوله او جنون وقوله او حجة اخرى وقوله او نحوها (قوله اي يستخدمه مدعي الخ) هذا تفسير لمعنى قول المصنف يسترقه وان كان قول المصنف المذكور غير قيد في نفسه كما يعلم من قول الشارح الاقوى سواء ادعى رقه حينئذ الخ فتامله فلعل به يتدفع ما اشار اليه الشهاب سم من اثبات المناقضة بين هاتين العبارتين اه رشيدى (قوله مدعي رقه) الى قول المتن ومن اقام بينة في المغنى والروض مع شرحه الا قوله ان كذبه المميز وقوله وكذا الى بان اليد قول المتن (الى التقاط) اي ولا غيره اه مغنى (قوله اذا ادعاه) عبارة النهاية بعد حلف اليدو الدعوى عملاً الخ وعبارة المغنى والاسنى بدعواه على الصحيح ويحلف وجوباً على الاصح المنصوص وقيل ندباً اه قال الرشيدى قوله مر بعد حلف ذى اليد الخ هذا منه صريح في حمل الحكم في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان صريح التعاليل الاتية بخلافه ومن ثم لم يذكره الشهاب بن حجر كغيره ثم ان قضيته مع قول المصنف الاقوى فان بلغ وقال الامر الخ انه اذا لم يحكم الحاكم له برقه في صغيره ان يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية فليراجع اه رشيدى اقول قولهم الاقوى انفسا سواء ادعى رقه حينئذ او بعد البلوغ الخ صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه في الحرية مطلقاً حكم الحاكم له برقه في صغيره ام لا قوله نعم ان كذبه المميز الخ) صريح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه اخرج ما اذ لم يكذب وما اذ المميز اه سم اقول قضية اطلاق المغنى وشرح الروض لوجوب اليمين وتعليل الثاني له بقوله لخطر ثائن الحرية عدم خروج ذلك وهو

بكسب العبد بعد الحجر عليه فما اذن له فيه بخلاف المهر انتهى (قوله اتبع الخ) يتأمل هذا الجزء مع شرطه المشار اليه بالا (قوله بلا بينة فلا يقبل) يفيد قبول بينته (قوله ثم يستمر بيده عند المظني) وهو الاوجه شرح م ر (قوله مدعي رقه) كذا اشرح م ر (قوله ولم يعرف استنادها الى التقاط) خرج ما اذا عرف ذلك كما علم من قوله السابق وكذا ان ادعاه الملتقط في الاظهر (قوله في المتن حكم له بالرق) بعد حلف ذى اليدو الدعوى عملاً باليد والتصرف بلا معارض شرح م ر (قوله نعم ان كذبه المميز الخ) اخرج ما اذا

انه ملكه (فان بلغ) الصبي الذى استرقه صغيراً

سواء ادعى رقه حينئذ او بعد البلوغ او افاق المجنون (وقال ان احرم لم يقبل قوله في الاصح الابينة) بالحرية لانه حكم برقه في صغره او جنونه فلم يزل الابحية نعم له تحليفه وفارق مالوراينا صغيرة بيد من يدعى نكاحها قبلت وانكرت فان على المدعى البينة وكذا لو ادعى عليه حسبه وهي صغيرة بان الدليل الملك في الجملة ويجوز ان يولدوه وملكه ولا كذلك في النكاح فاحتاج للبينة (ومن فام بينة) او حجة اخرى (برقه) بعد الاحتياج اليها لان لم يحتج اليها كينة داخل قبل (٣٦٠) انراف يده على الزوال (عمل بها) ولو لخارج غير ملتقط (ويشترط ان تعرض البينة)

او نحوها في اللقيط (لسبب الملك) من نحو ارث وشراء لثلا يعتمد ظاهر اليد وقضيته ان بينة غير الملتقط لا تحتاج لذلك ويكفي قولها ولو اربع نسوة لان شهادتين بالولادة تثبت الملك كالنسب في الشهادة بالولادة انه ولد امته وان لم تعرض للملك خلافا لما في صحيح التنبيه لان الغالب ان ولد امته ملكه (وفي قول يكنى مطلق الملك) كسائر الاموال وفرق الاول بان اللقيط محكوم بحريته بظاهر الدار فلا يزال ذلك الظاهر الاعن تحقيق وفي الكفاية ان طريقة الجمهور جريان الخلاف في الملتقط وغيره والمتن محتمل لذلك لكن سياقه يخصه بالملتقط وفرقه هذا وتعليمه الذي قضيته مامر ظاهر ان فيه (ولو استلحق اللقيط) يعنى الصغير ولو غير لقيط (حر مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار اجماعا وثبت احكام النسب من الجانين ولا يلحق بزوجه الابينة كما يعلم مما ياتي واستحبوا للقاضي ان يقول للملتقط

ايضا قضية مامر آتفاعن النهاية (قوله سواء ادعى رقه الخ) عبارة المغنى ولا فرق في جريان الخلاف بين ان يدعى في الصغر ملكه ويستخدمه ثم يبلغ وينكر وبين ان يتجرّد الاستخدام الى البلوغ ثم يدعى ملكه وينكر المستخدم كما صرح به الرافعي في الدعوى اه (قوله فان على المدعى الخ) تعليل للمفارقة (قوله ويجوز ان يولد الخ) اي فن يدعى رقه مستمسك بالاصل اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض ويجوز ان يولد المملوك مملوكا والنكاح طار بكل حال فيه تاج الى البينة اه قول المتن (ومن اقام الخ) من ملتقط وغيره اه معنى (قوله غير ملتقط) قضيته اولوية الملتقط ويؤخذ توجيهه من قول المصنف السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط واجرى الخلاف فيه اه سم (قوله في اللقيط) صرح في شرح الروض اي والمغنى باشرط ان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا سم وعش (قوله من نحو شراء وارث) انظر من اين يعلم ذلك مع انه لقيط اه رشيدى (قوله ويكفي قولها الخ) راجع الى المتن (قوله لان شهادتين الخ) تعليل للغاية وقوله في الشهادة متعلق بقولها (قوله بالولادة) متعلق بالشهادة (قوله انه ولد امته) موقوف قولها ش اه سم (قوله انه ولد امته الخ) اي ان امته ولدته وان لم يقل في ملكه اه معنى (قوله لكن سياقه الخ) هذا هو المعتمد اه عش ومرآة اعتماد المغنى وشرح الروض الاول اي طريقة الجمهور وقول المتن (حر مسلم) رشيد اوسفيه نهاية ومعنى (قوله ذكر) الى قول المتن او اثنان في المغنى الا قوله اجماعا الى ولا يلحق وقوله وسياق في الشهادات ما يؤيده (قوله بشروطه) وقوله دون الرق الابينة عليه وقوله وحينئذ لا يفتى عنه الا باللعان (قوله ولو غير ملتقط) هذه للغاية علمت من قوله ولو غير لقيط اه رشيدى ولك ان تقول ان له فائدة التخصيص على العموم بالنسبة للقيط (قوله مما ياتي) اي من قول المصنف وان استلحقته امرأة الخ (قوله وقال الزركشى الخ) هو المعتمد اه عش عبارة المغنى بل ينبغي كما قال الزركشى الخ (قوله او جهل ذلك) اي اذا كان الملتقط عن جهل ذلك اه معنى (قوله اما الكافر الخ) عبارة المغنى والنهاية قوله مسلم لا مفهوم له فان الكلام في لقيط محكوم باسلامه وقد مر انه يصح للكافر استلحاقه الخ وقوله حر لا مفهوم له ايضا كما يشير اليه قوله وان استلحقه عبد الخ وانما فصله المصنف عن الحر لاجل قوله وفي قول تشرط اه (قوله كافر) اي في اوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل قول المتن (وان استلحقه عبد الخ) ولو استلحق حر عبد غيره وهو بالغ عاقل فصدقه لحقه ولا عبرة بما فيه من قطع الارث المتوهم بالولاء وان استلحقه وهو صغير او مجنون لم يلحقه الابينة كافر في الاقرار مغنى وروض مع شرحه (قوله لانه كافر في النسب) لا مكان حصوله منه بنكاح او وطء شبهة معنى ونهاية (قوله لكن يقرير الملتقط) ولا يسلم الى العبد ليعجزه عن نفقته اذ

لم يكذب به وما لا ذم يميز (قوله سواء ادعى رقه الخ) كذا شرح مر وانظره مع مدعي رقه (قوله وفارق مالوراينا الخ) كذا شرح مر (قوله غير ملتقط) قضيته اولوية الملتقط ويؤخذ توجيهه من قوله السابق ولو ادعى رقه الخ حيث قطع في غير الملتقط واجرى الخلاف فيه (قوله في اللقيط) صرح في شرح الروض باشرط بيان سبب الملك في الشهادة والدعوى في غير الملتقط ايضا (قوله وقضيته الخ) كذا شرح مر (قوله انه ولد الخ) هذا مقول قولها ش (قوله في المتن حر مسلم) رشيدا اوسقبا شرح مر (قوله ذكر) قال في شرح الروض اما الخنثى فصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اني الفرج البرز او ثبت النسب بقوله لان النسب يحتاط له انتهى (قوله لكن يقرير الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستلحق

من اين هو ولدك من زوجتك او امتك او شبهة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب وقال الزركشى ينبغي وجوبه ان لا جهل ذلك احتياطاً للنسب وسياق في الشهادات ما يؤيده اما الكافر فيستحق من حكم بكفره وكذا من حكم باسلامه لكن لا يتبعه في الكفر كما مر (وصاروا لى بتريته) من غير لبث ابوته له فالولى ليست على بابها كفلان احق بماله نعم ان كان كافرا والقيط مسلما بالدار لم يسلم اليه (وان استلحقه عيد) بشروطه (لحقه) في انه سب دون الرق الابينة عليه لانه كافر في الله ب لكن يقرير الملتقط وينفق عليه من بيت المال

لا مال له وعن - ضاتته لانه لا يتفرغ لها اه اسنى قول الماتن (واستلحقته امرأة الخ) وأما الخثى فيصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اى الفرج البراز ويثبت ان نسب بقوله لان النسب يحتاط له اه اسنى زاد المعنى فان اتضحت ذكوره بعد استمرار الحكم او انوثته بخلاف المرأة اه قال ع ش فلو مات هذا الوالد فهل ترث الخثى الثلث ويوقف الباقي لاحتمل انه انثى او ترث الثلثين بشرطه او لا ترث شيئا لانه قد لا يصح استلحاقه فليراجع سم على منهج اقول والا قرب عدم الارث لانه بشرط تحقق الجهة المقتضية للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث كما فى استلحاق الرقيق فانه ثبت النسب دون الارث اه (قوله) واذا اقامتها لحقها) ولو تنازعت امرأتان لقيطا او مجهولا واقامتا بينتين تعارضتا وعرض معهما على القائف فلو الحق به احدهما لحقها ولحق زوجها بالشرط المتقدم اى امكان العلوق منه وشهادة البينة بالولادة على فراشه فان لم يكن بيته لم يعرض على قائف المامر ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة معنى وروض مع شرحه (قوله) ولا يثبت رقبه لولاها) باستلحاقها لاحتمال انعقاده بوطء شبهة اه معنى (قوله) زوجها) أى المرأة (قوله) الا ان امكن) أى العلوق منه (وشهدت) أى البينة اه معنى قول الماتن (لم يقدم) وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان اقام احدهما بيته عمل بها وان اقاما بينتين وتعارضتا فان كان لاحدهما يد من غير التقاط ولو المرأة قدم والا قدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لا تعارضه لعدم صحة استلحاقها ومن هذا يعلم جواب حادثة وقعت وهى ان بنتا يد امرأة مدة من السنين تدعى المرأة امومتها لتلك البنت من غير معارض ومع شيوخ ذلك بين اهل محلتهما وجاء رجل ادعى انها بنته من امرأة ميتة له امدة وهو انه ان اقام احدهما بيته ولم تعارض عمل بها والابقيت مع المرأة لا اعتضاد دعواها باليد اه ع ش وقوله فان كان لاحدهما به الخ اى وسبق استلحاقه اخذاهن كلام الشارح الاقيا وياقيا ايضا عن سم عن شرح الروض ما يصرح بذلك (قوله) ويد الملتقط لا تصلح الخ) لان اليد انما تدل على الملك لا على النسب معنى واسنى وسيدكره الشارح ايضا قبيل الكتاب الاقيا (قوله) قدم لثبوت النسب منه الخ) بخلاف ما لو سبق استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كما قال الروض وان لم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتمتد البينة فان لم يكن بيته او تعارضتا واسقطناهما فالقائف اه وقوله استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشهره فاذا لم يفعل صارت يده كيد الملتقط فى انها لا تدل على

(قوله) ولا يثبت رقبه لولاها) لاحتمال انعقاده حر المولاها بوطء شبهة قاله فى شرح الروض (قوله) ولا يلحق زوجها الا ان امكن وشهدت الخ) (فرع) لو تنازعت امرأتان لقيطا او مجهولا واقامتا بينتين تعارضتا وعرض معهما على القائف فلو الحق به احدهما لحقها ولحق زوجها ايضا فان لم تكن بيته لم يعرض على القائف المامر ان استلحاق المرأة انما يصح معهما اى بالبينة كذا فى شرح الروض فانظر قوله ولحق زوجها ايضا هل شرطه الا مكان وان تشهد بيتهما بالولادة على فراشه اخذاهن قول الشارح ولا يلحق زوجها الا ان الخ والوجه ان شرطه ذلك فالخاضع الى الحاقه بالمرأة فى نفسه لا يقتضى الاحاق بالزوج بل ان وجد ما يقتضى الاحاق به كثبوت فراشه له يقتضى الاحاق به لحقه والا فلا ويدل على ذلك قول الروض وشرحه قبل ذلك فرع لو استلحقته امرأة بلا بيته لم يلحقها وان كانت خلية او بيته لحقها وكذا يلحق زوجها ان شهدت بيتهما بوضعه على فراشه وامكن العلوق منه ولا ينتفى عنه الابلعان والاى وان لم تشهد بذلك او شهدت به لكان لم يمكن العلوق منه فلا يلحقه اما الخثى فيصح استلحاقه على الاصح عند القاضي اى الفرج البراز ويثبت النسب بقوله لان النسب يحتاط له اه وعلى هذا فلا تنافى بين ما ذكره الروض أولا وثانيا (قوله) قدم لثبوت النسب منه معتضداً باليد) بخلاف ما لو سبق استلحاق غير ذى اليد فلا يقدم كما قال فى الروض وان لم يستلحقه ذو اليد الا وقد استلحقه آخر استويا فتمتد البينة فان لم تكن بيته او تعارضتا واسقطناهما فالقائف الخ وقوله استويا قال فى شرحه فلا يقدم به ذو اليد اذ الغالب من حال الاب ان يذكر نسب ولده ويشهره فان لم يفعل صارت يده كيد الملتقط فى انها لا تدل على النسب اه وبارة العباب ثم ان كان احدهما اى الملتحقين

(وفى قول يشترط تصديق سيدة) لانه يقطع ارثه بفرض عتقه واجاب الاول بان هذا لا نظر اليه لصحة استلحاق ابن مع وجود أخ (وان استلحقته امرأة لم يلحقها فى الاصح) لا مكان إقامة البينة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل واذا اقامتها لحقها ولو أمة ولا يثبت رقبه لمولاها ولا يلحق زوجها الا ان امكن وشهدت بالولادة على فراشه وحينئذ لا ينتفى عنه الا باللعان (أو) استلحقه (اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذمى) وحرى (وعبد) لصحة استلحاق كل منهم ويد الملتقط لا تصلح للترجيح هنا (فان) كان لاحدهما بيته سليمة من المعارض عمل بها وان (لم يكن) لو احدهما (بيته) أو كان لكل بيته وتعارضتا فان سبق استلحاق أحدهما ويده عن غير التقاط قدم لثبوت النسب منه معتضداً باليد فهمى

عاضدة لامرجحة وإن لم يسبق أحدهما كذلك كان استلحقه لاقطه ثم ادعاه آخر (عرض على القائف) (الاقى قبيل العتق) (فيلحق من الحق به) لما ياتى ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه (٣٦٢) بواحد الحاقه باخر لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قائفان كان الحكم

للسابق وتقوم البيئة عليه وإن تأخرت كما يقدم هو على مجرد الانتساب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبلد او بدون مسافة القصر منه وقيل بالدينيا وقيل بمسافة العدوى (أو) وجدولكن (تخير أو نفاه عنها أو الحق بهما) وقف الامر الى بلوغه (أمر بالانتساب) قهر عليه وحسب ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقف الامر على الوجه (بعد بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهما) لما صح عن عمر رضى الله عنه انه امر بذلك ولا يجوز له الانتساب بالتشهى بل لابد من ميل جبلى كميل القريب لقريبه وشرط فيه الماوردى ان يعرف حالهما ويراها قبل البلوغ وان تستقيم طبيعته ويتضح ذكاؤه وافر ابن الرفعة وايدى الزركشى بقولهم ان الميل بالاجتهاد أى وهو يستدعى تلك المقدمات ولو انتسب لغيرهما صدقه ثبت نسبه ولم يختر المميز كما ياتى فى الحصانة لان رجوعه يعمل به ثم لاهنا فقله ملزم والصبي ليس من اهل الالزام وينفقانه مدة الانتظار ثم من ثبت له

النسب اه سم (قوله عاضدة) أى للدعوى (لامرجحة) أى البيئة (قوله وإن لم يسبق أحدهما الخ) فعلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البيئة اه سم أى كما يفيد تفريع ذلك على عدم البيئة قول المتن (عرض) أى اللقيط مع المدعين اه معنى (قوله الاق) إلى الكتاب فى النهاية لا قوله ثم بنيت كما يعلم مما رآه من الاجارة (قوله ولا يقبل منه) أى القائف (قوله وتقدم البيئة) إلى قوله ثم بالاشهاد فى المعنى الا قوله وقيل إلى المتن وقوله وشرط فيه إلى ولم يختر المميز (قوله وتقدم البيئة عليه) لانها حجة فى كل خصومة معنى وأسنى (قوله كما يقدم هو) أى الحاق القائف وإن تأخر (قوله او بدون مسافة القصر) هذا هو المعتداه ع ش قول المتن (او الحق بهما) قديقال إذا الحق بهما تبين انه غير قائف نعم إن حمل ما ذكر على ما إذا الحق قائفان باثنين فى آن واحد كان واضحا وإلا ففيه التامل المذكور اه سيد عمر قول المتن (وامر بالانتساب) فمن انتسب اليه منها الحق ولا يقبل رجوعه عن انتسابه معنى وأسنى (قوله والا) أى وإن لم يظهر الميل (أمر بذلك) أى بالانتساب (قوله وشرط فيه) أى فى اللحق بالانتساب (قوله بالاجتهاد) خبران (قوله أى وهو) أى الاجتهاد (قوله يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيته قبل البلوغ تامل اه سم (قوله ولم يختر المميز الخ) محترز قول المتن بعد بلوغه (قوله كما ياتى) أى تخيير المميز بين ابويه (قوله لان رجوعه) أى المميز عن الاول (قوله ثم) أى فى الحصانة و (قوله لاهنا) أى فى النسب (قوله ثم من ثبت له رجوع الاخر عليه) أى فلو لم يثبت لواحد منهما بل ثبت لغيرهما ولم يثبت نسبه لاهل ولا لغيرهما فهل يرجع المنفق على من ثبت نسبه منه او على اللقيط نفسه لوجود الاتفاق عليه فيه نظروا الا قرب عدم الرجوع فيهما لانه لم يقصدوا احدا منهما بالاتفاق اه ع ش اقول قياس ما مر فى نفقة اللقيط من الرجوع على قريبه إذا بان انه يرجع هنا على من ثبت نسبه فليراجع (قوله ثم بنيت الخ) يعنى إذا فقد الشهود وانفق بنية الرجوع و فيه ان فقد الشهود نادر فقياس ما مر للشارح من عدم الرجوع اه ع ش (قوله ولو تداعاه امر اتان الخ) ولو تداعيا مولودا فادعى احدهما ذكوره والآخر انوثته فبان ذكرا لم تسمع دعوى من ادعى الانوثة فى اوجه احتماليين ولو استرضع ابنه يهودية ثم غاب ثم عاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنتها وقف الامر كما افاق به المصنف إلى تبين الحال ببيئة او قافة او بلوغهما وانتسابهما انسابا مختلفا وبوضعان فى الحال فى يدهم سلم فان لم يوجد شيء مما مردام الوقف فليأمر رجوع للنسب ويتلف بهما ليسلما فان اصرأ على الامتناع لم يكره عليه وإذا ماتا دفنا بين مقابر المسلمين والكفار وتجب الصلاة عليهما وينوبها على المسلم منهما إن صلى عليهما معا ولا فاعليه إن كان مسلما كما علم مما مر فى صلاة الجنائز نهاية ومعنى قال ع ش قوله فبان ذكرا او انثى لم تسمع دعوى

الملتقط وهو بيده لم يقدم بل ان التحق أو لا عرض مع الاخر على القائف فان نفاه عنه بقى للملتقط وان الحق به عرض مع الملتقط فان نفاه عنه فهو للاخر وإن الحق ووقف الامر وإن كان يدا الاخر فان التحق اولاه لم يؤثر التحاق الملتقط او عكسه لم يقدم ذو اليد بل يستويان اه (قوله وإن لم يسبق أحدهما كذلك) فعلم ان السبق كذلك مقدم على القائف وظاهر انه غير مقدم على البيئة (فرع) فى شرح م ر ولو تداعيا مولودا فادعى احدهما ذكوره والآخر انوثته فبان ذكرا لم تسمع دعوى من ادعى الانوثة فى اوجه احتماليين لانه قد عين غيره اه (فرع آخر) فى شرح المنهج ولو أقام اثنان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفتين فلا ترجيح اه (قوله فى المتن) فيلحق من الحق به قضيته انه فى المثال المذكور لو الحق بالآخر الحق بمجرد ذلك لكن فى الروضة ما نصه نعم من ادعى لقيطا استلحقه ملتقطه عرض معه على القائف فان الحق به عرض مع الملتقط فان الحق به ايضا أعذر العمل به أى بقوله فيوقف قال فى شرحه وإن نفاه عنه فهو للدعى انتهى (قوله وهو يستدعى تلك) فى استدعائه كون رؤيتهما قبل البلوغ تامل (قوله

رجع الاخر عليه بما أنفق ان كان باذن الحاكم ثم بالاشهاد على نية الرجوع ثم بنيت كما يعلم مما مر آخر الاجارة والا فهو متبرع ولو تداعاه امر اتان انفقتا ولا رجوع هنا مطلقا من



من ادعى ذكره وقياسه أنه لو بان خثي لم تسمع دعوى واحد منهما وقوله ولو استرضع ابنه الخ قوة كلامه  
تشمع بجواز استرضاع اليهودية وغيرهما من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لأن استرضاعها استخدام لليهودية  
واستخدام الكفار غير ممنوع ولا نظر إلى انها تخاف منها على الطفل لانا نقول هذه الحالة اذا وجدت في المسئلة  
امنع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان بيتهما بيتا وليه اه (قوله لا مكان القطع بالولادة)  
أن بالينة بالولادة اه ع ش (قوله كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما  
ويخالفه ما في شرح المنهج والروض من أنه لو أقام اثنتان بينتين مؤرختين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح  
اه إلا أن يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش الاخر  
من سنة اه سم اقول ويرد هذا التصوير ما في الجبري مما نصه قوله مؤرختين بتاريخين الخ هذا مستثنى  
من كون الحكم للسابقة تاريخا كما قاله النووي وقال الخطيب ان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه  
وقوله فلا ترجيح هذا بخلاف المال فانه يعمل فيه بمقدمة التاريخ ع ش اه (قوله واليد هنا غير مرجحة)  
أى ولا عاضدة ولا ينافى ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما إلى قوله فهى عاضدة لا مرجحة  
يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل سم على حج اه ع ش

### (كتاب الجمالة)

(قوله بتلث الجيم) الى قوله نعم في المعنى والى قوله واستعيد في النهاية الا قوله وأردء ولك كذا وقوله ولا  
نيته (قوله بتلث الجيم) لم يبينوا الافصح ولعله الكسر لاقتصار الجوهرى عليه اه ع ش (قوله اللديغ  
بالتاخرة الخ) متعلق بالرقية (قوله في الصحيحين الخ) نعمت قوله أحاديث الخ (قوله منها) أى الاحاديث (قوله  
جوازها) أى الجمالة (قوله من دواء ورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهر ثم ينبغي ان  
يقال ان جعل الشفاء غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء أو لترقيته الى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق  
الجعل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجاعل عليه وهو المداواة والرقية الى الشفاء وان لم  
يجعل الشفاء غاية لذلك كالتداوى الى الشفاء استحق بقراءتها سبعا لا نه لم يقيد بالشفاء ولو قال  
لترقيته ولم يرد أو زاد من علة كذا قبل يتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله في مسألة  
المداواة الآتية في الفرع قبيل ولو اشترك اثنتان والا فاجرة المثل فساد الجمالة هنا وجوب اجرة المثل فليحرر  
سم على حج اه ع ش وهذا كما يفيد اول كلامه اذا لم يعين العمل كقراءة الفاتحة سبعا وكالتداوى  
بالدواء الفلاني سبعة ايام والا فالظاهر انه يستحق المسمى وان لم يحصل الشفاء (قوله وعقبت هنا) عبارة  
المعنى وذكرها تبعا للجمهور بعد باب اللقيط اه (قوله تسليم الجعل) أى تسليم الجاعل الجعل له ولو  
حذف لفظ تسليم هنا وفما ياتى كفى النهاية لكان أولى (قوله فلو شرط تعجيله) ولو قال من رد عبدى فله  
درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدرر اه نهاية قال ع ش قوله مر قبله أى قبل الرد وقوله مر

كان اتحد تاريخهما) مفهومه عدم التساقط اذا اختلف تاريخهما ويخالفه ما مر عن شرح المنهج ويأتى عن  
شرح الروض الا ان يصور ما هنا بان تشهد احدهما بانه ولد على فراشه من سنتين والاخرى بانه ولد على فراش  
الاخر من سنة (قوله واليد هنا غير مرجحة) أى ولا عاضدة ولا ينافى ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق  
احدهما الى قوله فهى عاضدة لا مرجحة يحمل هذا على ما اذا لم يسبق استلحاق ذى اليد فليتامل (قوله  
واليد هنا غير مرجحة الخ) في شرح الروض ويفارق ما لو استلحقاه ولكل منهما بيعة حيث لا يقدم باليد كما مر  
ولا يتقدم تاريخ بان أقامها أحدهما بانه بيده من ذنبة والاخر بانه من ذنبر بان اليدو تقدم التاريخ يدلان  
على الحضانة دون النسب اه

### (كتاب الجمالة)

(قوله من دواء ورقية) أى بشرط ان يكون في ذلك كلفة كما هو ظاهر ثم ينبغي أن يقال ان جعل الشفاء  
غاية لذلك كالتداوى إلى الشفاء أو لترقيته إلى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وان فعل ولم

لا مكان القطع بالولادة  
فاوخذت كل بموجب قولها  
(ولو أقاما بينتين) على  
النسب (متعارضتين) كان  
اتحد تاريخهما (سقطتا في  
الظاهر) اذا لم يرجع فيرجع  
للقائف واليد هنا غير  
مرجحة خلافا لجمع لانها لا  
تثبت النسب بخلاف الملك  
(كتاب الجمالة)  
(هى) بتلث الجيم كالجعل  
والجميلة لغة ما يجعله  
الانسان لغيره على شيء  
يفعله وأصلها قبل الاجماع  
أحاديث رقية الصحابي وهو  
أبو سعيد الخدري رضى الله  
عنه اللديغ بالفاتحة على  
ثلاثين رأسا من الغنم في  
لصحيحين وغيرها واستنبط  
منها البلقيني وتبعه الزركشى  
جوازها على ما ينتفع به  
المريض من دواء ورقية  
وعقبت هنا للقيط لانها  
طلب لا لتقاط الضالة وفى  
الروضة وغيرها للاجارة  
لانها عقد على عمل نعم  
تفارقها في جوازها على  
عمل مجهول وصحتها غير  
معين وكونها جائزة وعدم  
استحقاق العامل تسليم  
الجعل الا بعد تسليم العمل  
فلو شرط تعجيله فسد المسمى  
ووجبت أجرة المثل

بطل أى العقد بشرط تعجيل الجعل اه (قوله فان سلمه) أى الجعل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل او بعده اه ع ش (قوله ولم يجوز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه اقول هو مسلم في التصرف فيه بالانتفاع به بنحو اكله او لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز لعدم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو اكله فالوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له بجائز بل على انه عوض وهل له رهنه او لا فيه نظر سم على حج اقول قياس ما قدمته من منع بيعه منع رهنه اه ع ش (قوله ويفرق بينه) أى عقد الجعالة (قوله بانه) أى العامل (ثم) أى فى الاجارة (ملكه) أى للعوض (بالعقد وهنا لا يملكه) قد يقال لم (قوله وشرعا) عطف على لغة لكن من غير ملاحظة قوله كالجعل والجهيلة عبارة المغنى والنهاية وهى لغة اسم لما يجعل الخ وكذا الجعل والجعيلة وشرعا التزام عوض معلوم الخ وهى احسن (قوله لمعين) متعلق بالاذن ش اه سم (قوله بمقابل) أى معلوم متعلق بعمل قول الماتن (كقوله من ردا الخ) قال سم بعد ان ذكر اولا عن الخادم عن الراعى جواز الجعالة فى رد الزوجة الحرة والامة ثم الظاهر فيه مانصه فالتجته عدم صحة مجاعة الزوج عليها

فان سلمه بلا شرط لم يجوز تصرفه فيه على الاوجه ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه الا بالعمل وشرعا الاذن فى عمل معين أو مجهول لمعين أو مجهول بمقابل (قوله) أى مطلق التصرف المختار (من رد آتى) أو آتى زيد كما سيصرح به (فله كذا)

يحصل الشفاء لم يستحق شيئا اعدم وجود المجاعل عليه وهو المداواة والرقية الى الشفاء وان لم يجعل الشفاء غاية لذلك ككتفى على الفاتحة سبعا مثلا استحق بقراءتها سبعا لانه لم يقيد بالشفاء ولو قال اترقني ولم يزد او زاد من غلة كذا فهل بتقيد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخذ من قوله فى مسئلة المداواة الا فى الفرع قبيل ولو اشترك اثنان والا فاجرة المثل فساد الجعالة هنا وجوب اجرة المثل فليحرر (قوله فان سلمه بلا شرط لم يجوز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أى من حيث كونه جعلا اما من حيث رضا المالك الدافع الذى تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه اقول هو مسلم في التصرف فيه بالانتفاع به بنحو اكله او لبسه اما التصرف فيه بنقل المالك كبيعته وهبته فلا يجوز لعدم المالك الذى يتوقف عليه ذلك ولو اتلفه بنحو اكله فهل يضمنه الوجه انه يضمنه لانه لم يسلمه له بجائز بل على انه عوض وهل له رهنه لان تسلم المالك اياه عن الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضمونا كما تقدم او لا لان قبضه عن الجعالة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر (قوله لم يجوز تصرفه فيه) اعتمده م (قوله لمعين الخ) متعلق بالاذن ش (قوله فى الماتن كقوله من رد آتى الخ) قال فى الخادم هل تجرى الجعالة فى رد الزوجة هذه مسئلة مهمة لم يصرحوا بها وقد يتوقف فيها من جهة ان الحر لا يدخل تحت اليد لكن فى كلام الراعى فى باب الضمان ما يؤخذ منه الجواز حيث قال تصح الكفالة بيد المرأة لمن ثبتت زوجيته لان الحضور مستحق عليها كما تصح الكفالة بيد عبد آتى لما سكه اه فلو كانت امة فجعل السيد لشخص جعل على ردها وجعل الزوج جعل اخر فمن سبق منهما استحقه فان رداها ما استحق كل واحد نصف ما شرطه اه وما ذكره فى الحرة فيه نظر للفرق بين ما هنا وثم لان الكفالة تتوقف على اذنها للكفيل فاذا تكفل بها بعد اذنها وجب عليها الحضور اذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فانه لا اذن يسلطه وهى لا تدخل تحت اليد فلا تصح المجاعة على ردها نعم ان وكلة الزوج فى ردها أى ولم يجعل او اذن الحاكم فى ردها جاز وهذا غير الجعالة نعم قد يقال فى الاولى شائبة جعالة واما ما ذكره فى الامة فى صحة مجاعة الزوج على ردها نظر لانها وان دخلت تحت اليد فى نفسها الا انها من حيث انها زوجة لا تدخل تحت اليد كما صرحوا به ولا علة للزوج بها الا من حيث الزوجية فالتجته عدم صحة مجاعة الزوج عليها كالحرة فليتأمل وقال فى الخادم لا تنحصر صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان رددت عليك عبدك فلى كذا فيقول نعم صح كما اشار اليه الراعى فى مسئلة الصلح اه اقول وينبغى انعقادها ايضا بقوله ارد عبدك او ان ارد عبدك بكذا فيقول افعل مثلا (فرع) فى شرح م لو قال من رد عبدى فله درهم قبله بطل قاله الغزالى فى كتاب الدرر اه (فرع اخر) قال احد الشريكين فى عبد من رد عبدى فله دينار فرده الشريك الاخر استحق عليه جميع الدينار كما فى شرح م قال فى التقرير لا نرد عبده لان اضافة العبد اليه للتعريف والمجاعة على ملكه منه اه اقول وينبغى ان يكون فى ضمان الراغب الشريك نصف الشريك ما قيل فى

أى الزوجة الأمة كالحرّة وقال فى الخادم لا تنحصر صورها بما ذكره المصنف بل لو قال شخص إن رددت عليك عبدك فى كذا فىقول نعم صح كما أشار إليه الرافعى فى مسألة الصلح اه اقول وينبغى انعقادها ايضا بقوله ارد عبدك او اناراد عبدك بكذا فىقول افعل مثلاه وقال ع ش مانصه وفى كلام سم بعد كلام طويل جواز الجمالة على رد الزوجة من عند اهلها نقلا عن الرافعى ثم توقف فيه واقول الاقرب ما قاله الرافعى وهو قياس ما اقمى به المصنف فىمن حبس ظلما الخ اه (قوله اورده) الى قوله واستفيدى المغنى الا قوله ولا نيته (قوله والاوجه الخ) كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمى اه سم (قوله وكقول من الخ) عطف على كقوله فى المتن (قوله من حبس ظلما) مفهوما انه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك وينبغى أن يقال فيه تفصيل وهو أن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على أن ينظره الدائن إلى بيع غلاته مثلا جاز له ذلك واستحق ما جعل له والا فلا ووقع السؤالى فى الدرس عما يقع بمصرنا من ان الزياتين والطحانين ونحوهم كالمرأكة يجعلون لمن يمنع عنهم المحتسب واعوانه فى كل شهر كذا هل ذلك من الجمالة ام لا والجواب عنه انه من الجمالة الفاسدة فيستحق اجرة المثل لما عمله نظير ما يأتى فى ان حفظت مالى الخ اه ع ش (قوله لمن يقدر الخ) بجاهه او غيره نهاية ومعنى قال ع ش قضيته انه اذا تكلم فى خلاصه استحق الجمل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن فى كلام سم فيما لو جاعله على الرقيا أو المداواة أنه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة لم يستحق الا اذا حصل الشفاء والاستحق الجمل مطلقا فقياسه هنا انه ان جعل خروجه من الحبس غاية لتكلم الواسطة لم يستحق الا اذا اخرج منه اه (قوله على المعتمد) عبارة النهاية اقضى المصنف بانها جمالة مباحة واخذ عوضها حلال ونقله عن جماعة اه (قوله بشرط ان يكون فى ذلك كلفة) لعل قصة ابنى سعيد حصل فيها تعب كذا به لموضع المريض أو أنه قرأ الفاتحة سبع مرات مثلا فلا يقال أن قراءة الفاتحة لا تعب فيها وينبغى ان المراد بالتعب التعب بالنسبة لحال الفاعل اه ع ش (قوله واستفيد من قوله الخ) ماوجه استفادة أو ماذونه اه سم (قوله قدرته على الرد بنفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند الداء لكن ينافى ذلك ما يأتى انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله فى المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون المقابلة بالنظر للمجموع فليتأمل اه سم عبارة ع ش قوله مر اما اذا كان منهما فيكفى عليه بالنداء الخ اى دون قدرته على العمل لكن فيه انه حيث اتي به بانت قدرته الا ان يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة غالبا وهذا لا ينافى وجود العمل مع العجز على خلاف الغالب او يقال لا يشترط قدرته أصلا ويكفى اذنه لمن يعمل فيستحق باذنه الجمل ويصرح بهذا قول العباب لو كان العامل معينا ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان عاملا فعمل به شخص ثم وكل استحق الاول وهذه صريحة فى موافقة القضية المذكورة (قوله ان كان غير معين) قال الماوردى هنا لو قال من جاء بأق فله دينار فمن جاء به استحق من رجل او امرأة أو صبي او عبد عاقل أو مجنون اذا سمع النداء أو علم به لدخولهم فى عموم من جاء اه نهاية زاد المغنى وهذا هو المعتمد اه قال ع ش قوله مر قال الماوردى الخ معتمد اه (قوله وهذا لا ينافى الخ) كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق انما يتناول القادر واذا تناوله جاز له ان يوكل اه سم (قوله وانه لا يشترط) الى قوله من الاضطراب للمتأخرين فى المغنى والى قوله وتزيلهم فى النهاية الا قوله ولا يقاس الى وقضية الحد (قوله لا يشترط فيه) اى العامل (بسميه) اى المعين والمبهم

أورده وملك كذا والاوجه  
انه لا يشترط ان يقول على  
ولا نيته واحتمل ايهام  
العامل لانه قد لا يعرف  
راغبا فى العمل وكقول  
من حبس ظلما لمن يقدر  
على خلاصه وان تعين عليه  
على المعتمد ان خلصتني فلك  
كذا بشرط أن يكون فى  
ذلك كلفة تقابل باجرة  
عرفا وأركانها عمل وجعل  
وصيغته وعاقده كما علمت مع  
شروطها من كلامه هنا  
وفيما يأتى واستفيد من  
قوله من ردان الشرط فى  
العامل قدرته على الرد  
بنفسه ان كان غير معين  
وبنفسه أو ماذونه ان كان  
معينا وهذا لا ينافى ما يأتى  
فى التوكيل فتأمل وانه لا  
يشترط فيه بسميه تكليف  
ولا رشد ولا حرية ولا  
اذن سيد او ولى

الرد لغير اذن مالكة كما قدمته عن شرح الروض نقلا عن الماوردى والامام (قوله والاوجه) أى  
كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمى (قوله واستفيد من قوله الخ) ماوجه استفادة او  
مأذونه (قوله قدرته على الرد بنفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند النداء لكن قد ينافى ذلك  
ما يأتى انه يجوز لغير المعين التوكيل وقضيته مع ما قبله فى المعين الجواز سواء كان قادرا او عاجزا الا ان تكون  
المقابلة بالنظر للمجموع فليتأمل (قوله وهذا لا ينافى ما يأتى الخ) كان وجه ذلك ان العقد عند الاطلاق

فيصح من صبي ومجنون الخ) فيه تصریح بصحة عقد الجعالة معها اه سم أى فيستحقان المسمى كما هو ظاهر السياق وهو الذى سياتى عن السبكي والبقينى اه رشيدى (قوله قدر المال) أى الذى يحفظه سواء عليه بمجرد الرؤية أو غيرها اه ع ش (قوله لان الظاهر الخ) أى ولان العمل غير معلوم من كل وجه (قوله دل به) أى المثال (قوله لتحقق) عبارة المغنى وأركانها أربعة صيغة الخ وقد بدأ بالأول معبرا عنه بالشرط كما مر له في غير هذا المحل فقال ويشترط الخ قول المتن (صيغة) قال في شرح الروض أى والمغنى فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شىء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد في ضمانه كما جزم به الماوردى وقال الامام فيه الوجهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه سم على حج وقوله معروفا برد الضوال الخ منه رد الوالى وشيوخ العرب مثاله فلا اجرة لهم فيدخل المردود في ضمانهم حيث لم ياذن مالكه فى الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة وحفظ ما فيها مالم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذاه ع ش أى وإلا فلا ضمان كما يأتى (قوله من الناطق الذى الخ) قيد بما ذكر لانه حمل الصيغة على اللفظ وجعل الاشارة والكتابة قائمتين مقام الصيغة والظاهر ان ماسلكه غير متعين لا مكان حمل الصيغة على ما يشمل ذلك اه ع ش عبارة السيد عمر قديقال مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظا أو كتابة وإشارة من آخرس ولهذا صرحوا فى بعض الأبواب بان الكتابة كناية وان الاشارة تكون صريحا وكناية اه (قوله معلوم) إلى قوله كذا قاله فى المغنى إلا قوله وأما الناطق إلى المتن (قوله لذلك) أى الاذن فى العمل بعوض معلوم الخ أو عقد الجعالة وكذا الاشارة والضمير فى قوله ذلك ونواه الخ قول المتن (فلو عمل بلا إذن الخ) من ذلك ما جرت به العادة فى قرى مصر ناهم أن جماعة اعتادوا حراسة الجرين نهارا وجماعة اعتادوا حراسته ليلا فان اتفقت معاقدتهم على شىء مع أهل الجرين أو مع بعضهم باذن الباقيين لهم فى العقد استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجعالة صحيحة وإلا فاجرة المثل وأما إن باشروا الحراسة بلا إذن من أحد اعتادوا على ما سبق من دفع ارباب الزرع للحارس سها معلوما لم يستحقوا شيئا اه ع ش أقول أخذنا من قول المصنف الآتى ولو قال أجنى الخ أن قوله مع أهل الجرين الخ ليس بقيد كما يشير اليه قوله بلا إذن من أحد (قوله من غير ذكر عوض) أى أو بذكر عوض غير مقصود كالدم اه مغنى (قوله لانه لم يلزم الخ) عبارة المغنى أى لو احدى ذكر اما العامل فلما رأى انه عمل متبرعا وأما المعين فلم يعمل اه (قوله وإن عرف برد الضوال الخ) ودخل العبد مثالا فى ضمانه كما جزم به الماوردى اسنى ومغنى تقدم ويأتى عن ع ش تفسيده بما إذا لم تدل قرينة على رضا المالك برد ما اخذ (قوله نعم الخ) عبارة المغنى نعم إن كان الغير رقيق المأذون له ورد بعد علم سيده بالالتزام استحق المأذون له الجعل لان يدري قيده كيده اه وعبارة سم قوله له رد قن المقول له الخ أى بعد علم المقول له كفاى شرح الروض وفيه وظاهر أن مكاتبه ومبعوضه فى نوبته كالأجنى اه (قوله كذا قاله) جرى عليه المغنى والاسنى كما مر آنفا (قوله وأيده الاذرعى الخ) عبارة النهاية قال الاذرعى وقول القاضى فان رده بنفسه أو بعبد استحق يفهم عدم الاستحقاق إذا استقل العبد بالرد اه قال ع ش قوله عدم الاستحقاق هذا هو المعتمد خلافا لابن حجج أى

لما يتناول القادر وإذا تناوله جاز له أن يوكل (قوله فيصح من صبي ومجنون الخ) فيه تصریح بصحة عقد الجعالة معها (قوله فى المتن ويشترط صيغة) قال فى شرح الروض فلو عمل أحد بلا صيغة فلا شىء له وإن كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد فى ضمانه كما جزم به الماوردى وقال الامام فيه الوجهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرد إلى المالك والاصح فيه الضمان اه ولقائل ان يقول كان ينبغى عدم الضمان كما لو أخذه ممن لا يضمن كالحرى بجامع أنه ليس فى يد ضمانته وقوله ولا يلزم الخ يدل على جواز الرد فليراجع ما قدمه فى اول باب الغصب مما يتعلق بذلك وقد يؤيد الجواز ما يأتى فى جواب إشكال ابن الرفعة (قوله نعم رد قن المقول له) أى بعد علم المقول له كفاى شرح الروض وفيه نظر وظاهر أن مكاتبه

صح أن يقال رده بعده وإن لم يأذن له ولو قال من رد عبدي من سامعي ندائي فرده من علمه ولم يسمعه لم يستحق ولمن سمع النداء العام التوكيل كهو في تملك المباح وكذا الخاص لكن إن لم يحسنه أو لم يلق به أو عجز عنه وعلم به القائل وإلا فلا وإن طرأ له نحو مرض نظير ما مر في التوكيل فعلم أن من جوعل على الزيارة لا يستنيب فيها إلا أن عذر وعلمه المجاعل حال الجعالة (ولو قال أجنبي) مطلق التصرف مختار (من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد) العالم به (على الأجنبي) لأنه التزمه وإن لم يأت بعلي على المنقول وإن نازع فيه السبكي نظر إلى أن المتبادر منه ذلك واستشكل ابن الرفعة استحقاق الراد بأنه لا يجوز له وضع يده عليه بغير إذن مالكة بل يضمنه وأجيب بفرضه فيما إذا أذن المالك لمن شاء في الرد والتزم الأجنبي الجعل وقد يصور بما إذا ظنه العامل المالك أو عرفه وظن رضاه على أن وضع اليد عليه للرد يرضى به المالك غالبا وكفى بذلك مجوزا وظاهر أن المراد من الأجنبي غير الوكيل

والاسنى والمغنى (قوله وتزيلهم) مبتدأ خبره قوله يؤيد الأول (قوله وقولهم) أي القاضي ومن تبعه (المذكور) وهو فان رده بنفسه أو بعده الخ (قوله لا يخالفه) أي الأول وهو قول الشيخين (قوله ولو قال من رد) إلى قوله فعلم في المغنى وإلى قول المتن وإن قال في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله غالبا ومسئلة الوكيل (قوله وعلم به القائل) أي حالة الجعالة أخذ بما ذكره آنفا أه سم (قوله على الزيارة) كأن المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف أه سم قول المتن (ولو قال أجنبي) ليس من عادته الاستهزاء والخلاعة كما بحثه الزركشي أه معنى قول المتن (من رد عبدا) (ولو قال من رد عبدا فله كذا) فهل هو كالمو قال من رد عبدا حتى إذا رد أحد عبدا واحدا أو عبدا موقوفا مثلاً استحق ينبغي نعم مر أه سم على حج وقد يشمل ذلك قول الشارح في التعريف لمعين أو مجهول أه ع ش (قوله لأن التزمه) إلى المتن في المغنى إلا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله وقديصور إلى على أن وقوله غالبا ومسئلة الوكيل (قوله استحقاق الرد) أي بعوض بقول الأجنبي (قوله بما إذا ظنه العامل المالك) في كون هذا بمجرد بني الضمان نظر لا يخفى أه رشیدی أقول الكلام في حرمة بني اليد فقط لافيه مع بني الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما (قوله يرضى به المالك) وعليه فينبغي أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رضاه برده منزل منزلة أذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع المقتضوب من يد غير ضامنة كالخبري ليرده على مالكة فانه لا ضمان فيه إذا تلف لكن في كلام سم مانصه ومع ذلك أي الرضا بالرديضمنه كما هو ظاهر إذ ليس من جملة الامانات إلى آخر ما ذكره وما ذكره ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان أه ع ش (قوله وكفى بذلك مجوزا الخ) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الامانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن صيغة عن الماوردي والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصبا أه سم وتقدم آنفا عن ع ش أنه ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد والافلا ضمان أه (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوزاد على أجره المثل فهل تفسد الجعالة أو تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجعالة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على أجره المثل فسد الجعالة ووجب أجره المثل مر أه سم على حج وقوله ووجب أجره المثل أي في مال المولى عليه وقد يقال قياس مالو وكلت في اختلافها اجنبيا بقدر فزاد عليه من أن عليها ماسمت وعليه الزيادة أن يكون هنا كذلك أه ع ش (قوله قدر أجره المثل) قد يتوقف فيه بما إذا لم يمكن تحصيله إلا بأكثر بان كان لا يقدر على رده غير واحد مثلاً وطلب أكثر من أجره المثل ولا يخفى أن بذل أكثر من أجره المثل أسهل من ضياع الضالة

ومبعضه في نوبته كالأجنبي أه (قوله وتزيلهم فعل فنه الخ) قد يقتضي التزيل المذكور أنه لا يشترط علم القن بالنداء (قوله وكذا الخاص الخ) كذا شرح مر (قوله وعلم به القائل) أي حال الجعالة أخذ بما ذكره آنفا (قوله فعلم أن من جوعل على الزيارة الخ) وقوله الآتي قبيل قول المتن ولو اشترك اثنان الخ أو على حج وعمرة أو زيارة الخ صريح في صحة الجعالة على الزيادة فلينظر ما المراد بالزيارة فانه غير السلام والدعاء بدليل أنهم ابطوا الاستئجار للزيارة وصحوه للسلام والدعاء كما بينه الشارح في مؤلف الزيارة وكان المراد بها مجرد الوقوف عند القبر الشريف (قوله في المتن من رد عبدا فله كذا) لو قال من رد عبدا فله كذا فهل هو كالمو قال من رد عبدا حتى إذا رد أحد عبدا واحدا أو عبدا موقوفا مثلاً استحق ينبغي نعم مر (قوله بل يضمنه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة بجامع عدم إذن المالك (قوله وكفى بذلك مجوزا) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الامانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة عن الماوردي والرويان والامام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعديه فليس غاصبا بخلاف المبيع يباع فاسدا حيث يضمن بأقصى القيم للتعدي المشتري بوضع يده على قصد الملك بطريق تعدي بها إذ البيع الفاسد تمتع فوضع اليد للمالك بسببه تعد فليتأمل (قوله والجعل قدر أجره المثل الخ) فلوزاد على أجره المثل فهل تفسد الجعالة أو

والولي فلو قال ذلك عن موكله أو محجوره والجعل قدر أجره المثل

رأساه رشدي أقول المطلوب فيما صوره هو أجرة المثل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف الأحوال وكتب عليه السيد عمر أيضا ما نصه هذا في مسألة الولي وكذا الولي إن لم يعين موكله شيئا مخصوصا ولا لظاهره أنه لا يزيد عليه وإن نقص عن أجره المثل (وان قال الاجنبي) ولو قال أحد الشريكين في عبد من رذعدي فله دينار فرده الشريك الآخر استحق عليه جميع الدينار كما في شرح مراه سم قال ع ش ومثله ما لو رده غير الشريك ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصين وبين آخر شركة في بهائم فسرق البهائم أو غصبت فسعى أحد الشريكين في تحصيلها وردّها وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئا وهو أن الغارم لا رجوع له على شريكه بشيء مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال له كل شيء غرمته أو صرفته كان علينا ويغتفر الجهل في مثله للحاجة ويؤيد ما لو قال عمر داري على أن ترجع بمصرفته حيث قالوا يرجع بما صرفه اه ع ش (قوله ان كذبه) إلى قوله انتهى في المغنى وإلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله لأن المحذور إلى المتن وقوله وبأن الأخيرة إلى المتن وقوله إذ لا كلفة إلى أو من هو يد غيره (قوله بذلك) أي بانه قاله (قوله وقيد الرافعي الخ) جرى المغنى على إطلاق قوله ولا الخ لكن قول الشارح ويتجه أن محل قوله الخ أوجه (قوله لفظ الجاعل) أي أو إشارته أو كتابته (قوله ومن ثم لو رده الخ) أفاد هذا أن الجمالة ترد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام إذ لا رد ثم بالكلية بخلافه هنا كما علم بما ذكره فيما يأتي هذا محصل كلامه أولا وآخره وقرر م أن المعتمد أنها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الامام الآتية فسألته ما الفرق حيثندين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به أحدهما عن الآخر فلم يبد مقنعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال قوله لا قبلها أو ردتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في ردتها فليتامل اه سم أي والمعتمد ارتدادها بالرد (قوله وظاهره ينافي المتن) إذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن أن يجاب عن المتن بوجهين أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني أن أو وان عينه للحال فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله صار كل الخ) خبر ان (قوله ولا تشترط المطابقة) أي مطابقة القبول لليجاب اه ع ش (قوله استحق الدينار) كذا في النهاية وكتب ع ش عليه ما نصه قضية ما يأتي عن حج انه لو قال رده بلا شيء لا يستحق عوضا وسيأتي للشارح ما رده في قوله أو دعوى انه الخ فيستحق الكل اه وفي الرشدي مثله (قوله قاله الامام) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من قول الامام والقمولى انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجمل من اصله اثره أو بعضه فلا لا اثر لها وقال في الانوار ولورده أي الا بق مثلا الصبي أو السفينة استحق أجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه

تصح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجمالة إلى المحجور فإذا زاد المسمى على أجرة المثل فسد ووجب أجرة المثل م (ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد) أفاد هذا أن الجمالة ترد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الامام أن لا رد ثم بالكلية بخلافه هنا كما علم بما ذكره الشارح فيما يأتي هذا محصل كلامه أولا وآخره وقرر م أن المعتمد انها لا ترد بالرد أخذ من مسألة الامام الآتية فسألته ما الفرق حيثندين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يتميز به أحدهما عن الآخر فلم يبد مقنعا وقد يقال الرد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخرين وقد يقال قوله لا قبلها أو ردتها ليس صريحا في الفسخ فلا ترتفع به وهو بعيد جدا في ردتها فليتامل (قوله وظاهره ينافي المتن) وإذ دل قوله وإن عينه على تصور قبول غير المعين ويمكن أن يجاب عن المتن بوجهين أحدهما أن عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني أن أو وان عينه للحال فليتامل (قوله قاله الامام الخ) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من كلام الامام والقمولى انها لا ترد بالرد ودعوى انه ان رد الجمل من اصله اثره أو بعضه فلا لا اثر له وقال في الانوار ولورده الصبي أو السفينة استحق أجرة المثل لا المسمى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء قال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وجزم

الراد (عليه) أي الاجنبي شيئا لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لذلك ولا تقبل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لأنه متهم في ترويح قوله أما إذا صدقه فيلزمه الجعل وقيد الرافعي بما إذا كان الاجنبي ممن يقبل خبره ولا لافكا لو رده غير عالم باذنه انتهى ويتجه أن محل قوله والا الخ ما إذا لم يصدقه العامل والا استحق على المالك المصدق لأن المحذور عدم علم العامل وبتصديقه يصير عالما ولا نظر لانتهامه لأن عليه وعده لا يعلم إلا منه مع قوته بموافقته للمالك (ولا يشترط قبول العامل) لفظا لما دل عليه لفظ الجاعل (وان عينه) بل يكتفى بالعمل كالوكيل ومن ثم لو رده ثم عمل لم يستحق إلا باذن جديد (نتيه) في الروضة وأصلها إذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينافي المتن وقد يجاب بان معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمخاطبات العادية ومعنى تصوره الذي أفهمه المتن انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع سامع مطابقة لعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله ولا تشترط المطابقة فلو قال ان ردتها آتت فلك



المسائل كلها وجزم بذلك البلقيني في الصغير ولم يقيد بشيء اه نهاية قال ع ش قوله مر انها لا ترتد بالرد هذا  
بخالف ما مر في قوله مر ومن ثم لو رد ثم عمل لم يستحق الخ لا ان يحمل ما تقدم على ما لو رد القبول من اصله  
كما لو قال لا ارد العبد وما هنا على ما لو قبل ورد العوض وحده كقوله ارده بلا شيء ثم رايت سم استشكل  
ذلك واجاب بقوله وقد يقال الرد عند العقد الخ وقوله مر استحق اجرة المثل معتمد وقوله مر ورد المجنون  
كرد الجاهل والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تمييز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون اذا رد لان المراد بما  
تقدم من له نوع تمييز وعبرة سم اقول يتجه في المجنون أنه ان عين اشترط ان يكون له نوع تمييز بحيث يعقل  
الاذن والا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن تمييزه وعليه بالاذن  
اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتامل نعم ان عرض المجنون بعد علمه بالاذن فقد يتجه عدم  
اشتراط التمييز حال رده فليتامل اه وقوله كرد الجاهل بالنداء اي فلا يستحق اه اقول وقول سم نعم  
ان عرض الخ فيه وقعة ظاهرة فليراجع (قوله واعترض) الى قوله وبان الاخيرة في المعنى الا قوله كالجعالة  
الى وقد يجاب (قوله بان الطلاق الخ) يشكل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة  
والطلاق فما ذكره هذا وجه الاعتراض بما يظهر فالحاصل ان قولهم المذكور دل على ان اللازم هنا نصف  
الدينار فهو مخالف لقولي الامام وظاهر ان الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة سم على  
حج اقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض اه ع ش اقول ويؤيده  
اسقاط المعنى لفظه كالجعالة كما مر (قوله كاعلم) الى قوله ولو قال من دلتى في المعنى الا قوله كمن رده من  
موضع كذا (قوله وذكروه هنا الخ) على ان تمثله اول الباب ليس نصافي ذلك لاحتمال المعلومية كمن موضع  
كذا من طريق كذا اه سم (قوله وقيد جمع الخ) عبارة النهاية وهو مقيد كما افاده جمع بما الخ وعبارة المعنى  
وهو مخصوص كما قال ابن الرفعة تبع للقاضي حسين بما الخ (قوله وطوله الخ) ترك العرض وهو مراد بلا شك  
وعطف الارتفاع على السمك عطف تفسير كما يعلم مما تقدم في الاجارة اه سيد عمر اقول الاولى ان يراد  
بالسمك معنى العرض (قوله ومر) اي اوائل الباب (قوله من كلفة) او مؤنة كرد آبق او ضال او حج  
او خياطة او تعليم علم او حرفة او اخبار فيه غرض وصدق فيه نهاية عبارة المعنى والروض ولو جعل لمن اخبره  
بكذا جعلنا فخير لم يستحق شيئا لانه لا يحتاج فيه الى عمل فان تعب وصدق في اخباره وكان للمستخير غرض في  
الخبر به كما صرح به الرافعي في اخر الجعالة استحق الجعل اه (قوله فلوردد من الخ) عبارة المعنى والنهاية وعلى  
هذا الوسم النداء من المطلوب في يده فردوه في الرد كلفة كالأبق استحق الجعل ولا فلا يستحق شيئا لان ما لا

به البلقيني في الصغير ولم يقيد بشيء شرح مر (أقول) يتجه في المجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع  
تمييز بحيث يعقل الاذن ولا كان رده كرد غير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرده بعد ان عقل الاذن  
لتمييزه وعليه بالاذن اذ رده بدون ذلك كرد من لم يعلم الاذن فلا شيء له فليتامل نعم ان عرض المجنون بعد علمه  
بالاذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليتامله (قوله وقد يجاب بان الطلاق الخ) يشكل على هذا  
الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكره هذا وجه الاعتراض بما يظهر  
فالحاصل ان قولهم المذكور دال على ان اللازم هنا نصف الدينار فهو مخالف لقولي الامام وظاهر ان  
الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجعالة (قوله وذكروه هنا ضرورة التقسيم) على ان تمثله اول  
الباب ليس نصافي ذلك لاحتمال المعلومية كمن موضع كذا من طريق كذا (قوله وقيد جمع ذلك الخ) ش  
مر (قوله ولو قال من دلتى على مالى فله كذا فدل من هو يديه فلا شيء له الخ) قال في الروض وان جعل لمن  
دله عليه فله استحق لان كان في يده او لمن أخبره أى بشيء فخير به فلا الا ان تعب وصدق وكان للمستخير  
غرض اه ويفرق بين اعتبار الصدق في الخبر هنا وعدم اعتباره فيه في الطلاق بان ذاك تعليق على صفة وهي  
الاخبار الشامل للكذب فيقع الطلاق بوجود مسماها وما هنا معاوضة ولا يصلح الاخبار للعوضيه الا  
اذا تعلق به غرض معتبر ولا يتحقق ذلك بدون الصدق على ان هذه المسئلة منقولة عن القفال وكلام الخادم

واعترض بقولهم في طلقني  
بالف فقال بما تطلقت بها  
كالجعالة وقولهم في اغسل  
نوبى وأرضيك فقال لا  
أريد شيئا لم يجب له شيء  
وقد يجاب بان الطلاق لما  
توقف على لفظ الزوج  
ادبر الامر عليه وبان  
الاخيرة ليست نظيرة  
مستلثة لان ما فهارد للجعل  
من اصله فائتر بخلاف رد  
بعضه (وتصح) الجعالة  
(على عمل مجهول) كاعلم من  
تمثله اول الباب وذكروه  
هنا لضرورة التقسيم وقيد  
جمع ذلك بما يعسر ضبطه  
لا كبناء حائط فيذكر محله  
وطوله وسمكه وارتفاعه  
وما يبنى به وخياطة ثوب  
فيصفه كالاجارة (وكذا

معلوم) كمن رده من موضع  
كذا (في الاصح) لانها اذا  
جازت مع الجهل فع العلم  
اولى ومرانه لا بد في العمل  
من كلفة فلوردد من هو  
يده ولا كلفة فيه كدينار  
فلا شيء له ولو قال من دلتى  
على مالى فله كذا فدل من  
هو يديه فلا شيء له اذ لا كلفة

وعله شارح بوجوبه عليه وهو مبنى على ما شرط في العمل انه يشترط كونه غير واجب عليه وهو ضعيف كما مر نعم ان عصى بوضع يده عليه بنحو غصب ثم سمع قول مالك مثلاً من رد مالى فله كذا فردد لم يستحق شيئاً وان كان فيه كلفة لتعين الرد عليه فور الخرج به عن المعصية وعلى هذا يحمل من شرط في العمل عدم تعيينه عليه (٣٧٠) وقد يجمع أيضاً بان ما تعين لعارض كفرض كفاية انحصرت في واحد له الاجرة فيه ومنه

قولهم باستحقاقها في نحو تعلم الفاتحة وحرز الوديعة وان تعينا عليه وما كان متعيناً اصالة لأجرة فيه ومنه مسألة الغاصب المذكورة أو من هو يبد غيره استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة بالبحث عنه وقيد الاذرعى بما اذا كان البحث المشق بعد الجمالة اما السابق عليها فلا عبرة به أى لانه محض تبرع حينئذ (ويشترط) لصحة العقد عدم تاقيته فيبطل من رد عبدى إلى شهر سواء أضم إليه من محل كذا أم لا لانه قد لا يجده فيه (كون الجعل) مالا (معلوماً) بمشاهدة المعين أو وصفه أو وصف مافى الذمة مقصوداً يصح غالباً جعله ثمناً لانه عوض كالاجرة ولا حاجة لجهالته بخلاف العمل (فلو قال من رده فله) ثيابه ان علمت ولو بالوصف فهى للراد ولا فله اجرة المثل واستشكله الاستوى بان وصف المعين لا يغنى عن رؤيته وأجاب عنه البلقينى بان هذه المعاقدة دخلها التخفيف فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه صحة فله نصفه ان علم وان لم يعرف محله وهو أحد وجهين

كلفة فيه لا يقابل بعوض اه (قوله وعلاه) أى عدم الاستحقاق (قوله كما مر) أى فى شرح من رد آتقى فله كذا (قوله نعم ان عصى الخ) عبارة النهائية وكذا أى مثل قوله من دلى على مالى الخ لو قال من ردلى مالى فله كذا فردد من هو فى يده ويجب عليه رده وقضيته انه لو كان الدال او الراد غير مكلف استحق ويوجب بان الخطاب متعلق بولى لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئاً اه قال ع ش قوله مر ويجب عليه رده أى كالغاصب والسارق بخلاف ما لو رد من هو فى يده امانة كان طيرت الريح ثوباً إلى داره او دخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد اه وقوله كالغاصب الخ أى والمستعير كافى المغنى (قوله أو من هو) عطف على من فيمن هو بيده ش اه سم (قوله لان الغالب انه تلحقه مشقة) لاختفاء ان هذا الكلام صريح فى انه يستحق وان لم تلحقه مشقة بالفعل نظراً للغالب وما من شأنه فلا يلاقيه قول الشارح وقيد الاذرعى الخ اه رشيدى وهذا مجرد منافضة فى التعبير فلا ينافى ما مر انه لا بد فى العمل من كلفة (قوله لصحة العقد) الى قول المتن وللراد فى النهاية (قوله عدم تاقيته) كالقراض ويؤخذ من التشبيه بالقراض انه لا يصح تعليقها وهو ظاهر وان لم أر من تعرض له اه مغنى (قوله فيبطل) عبارة شرح المنهج فيفسدها فهل للراد حينئذ اجرة المثل وقضية تشبيههم الجمالة بالقراض انه يستحقها فليراجع (قوله الى شهر) لعله مقيد بما اذا قصد به مطلق التأخير (قوله لا يجده فيه) أى الوقت المقدر فيضيق سعيه (قوله لا) الى قوله وان لم يعرف محله فى المغنى إلا قوله يصح غالباً جعله ثمناً (قوله أو وصفه) أى المعين ش اه سم (قوله أو وصفه أو وصف) أى بما يفيد العلم نهائياً ومغنى (قوله ولا حاجة) عبارة النهائية والمغنى ولا نه عقد جواز للحاجة ولا حاجة الخ (قوله ان علمت ولو بالوصف) كان الاولى تأخير عن قوله فهى للراد (قوله ولو بالوصف) ثم (قوله وأجاب عنه البلقينى) قضية الصحة ايضا فى فله الثوب الذى فى بيتى ان علم ولو بالوصف سم على حج اه ع ش اقول وهذه صريح قول الشارح المار او وصفه (قوله فله اجرة المثل) فائدة الاعتبار فى اجرة المثل بالزمان الذى حصل فيه كل العمل لا بالزمان الذى حصل فيه التسليم كما قالوه فى المسابقة اه مغنى (قوله وقياسه) أى صحة فله ثيابه الخ (قوله فله نصفه) أى المردود (قوله ان علم) أى ولو بوصفه مغنى وسم (قوله وهو) أى الصحة (قوله وقياس الرافعى له) أى فله نصفه (قوله يقتضى تأجيل ملكه) أى وهو مطلق اه ع ش (قوله أو فله ثوب الخ) عطف على فله ثيابه (قوله أو فله خمر الخ) او اعطيه خمر او خنزيراً او مغصوباً به نهاية (قوله وفى غير المقصود الخ) عطف على جملة وللراد اجرة مثله (قوله ومر صحة الحج الخ) عبارة ان نهاية والمغنى ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل مالم يجعل الامام لمن يدل على قلعة الكفار جعلاً كجارية منها فانه يجوز مع جهالة

قد يقتضى ان اعتبار الصدق هنا مبنى على قوله باعتباره فى الطلاق خلافاً لغيره فراجع (قوله لم يستحق شيئاً) وكذا يقال فيمن دلى على مالى (قوله لم يستحق شيئاً) أى وان كان فى الرد كلفة وان كان الراد نحو صبي وان لم يتعلق به خطاب لتعلقه بولى مر (قوله او من الخ) عطف على من فى من هو بيده ش (قوله او وصفه) أى المعين ش (قوله فله ثيابه ان علمت ولو بالوصف) ثم قوله وأجاب عنه البلقينى الخ قضيته الصحة أيضاً فى فله الثوب الذى فى بيتى ان علم ولو بالوصف (قوله وقياسه صحة) هو ما كتبه شيخنا الشهاب الرملى بخطه بهامش شرح الروض (قوله ان علم) قد يقال بل قياسه او وصف (قوله يتجه ترجيحه) واعتمده مر (قوله يقتضى تأجيل ملكه) قد يقال تأجيل الملك معهود فان كلاً من الاجرة فى الذمة والثن فى الذمة يملك بالعقد بشرطه ويصح تأجيله فلهذا قال بدل هذا يقتضى تأجيل المعين وهو لا يؤجل فليتأمل

يتجه ترجيحه ثم رأيت الانوار وغيره رجحاه أيضاً وقياس الرافعى له على استئجار المرضعة بنصف الرضيع بعد الفطام أوجب الغرض عنه فى الكفاية بان الاجرة المعينة تملك بالعقد فجعلها جزءاً من الرضيع بعد الفطام يقتضى تأجيل ملكه وهذا انما يملك بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد ولا عمل يقع فى مشترك أو فله (ثوب أو أرضيه) أو فله خمر مثلاً (فسد العقد) لجهالة العوض أو عدم ماليتها (وللراد) الجاهل بان الفاسد لا شئ فيه فيما يظهر أخذ مما مر فى القراض (اجرة مثله) كالاجارة الفاسدة وفى غير المقصود كالدلم لا شئ له لانه لم يطعم فى شئ ومروم صحة الحج

بالنفقة للحاجة وحمل على حج غنى وأعطيك نفقتك لانه ارضاق لا جمالة بخلاف حج غنى بنفقتك (٣٧١) فانه فاسد كافي الام وجزم به الماوردي

ويأتى آخر السير صحة من دل على قلعة فله جارية منها وإذا قلنا بأنه ارضاق لزومه كفايته كما هو ظاهر ثم هل المراد بها كفاية أمثاله عرفا أو كفاية ذاته نظير ما ياتي في كفاية القريب والقن كل محتمل (ولو قال) من رده (من بلد كذا فرده) من تلك الجهة لكن (من) ابعد منه فلا زيادة له لتبرعه بها او من (أقرب منه فله قسطه من من الجعل) لانه قبول بكل العمل فيوزع على ما قد وجد منه وما عدم ومحله ان تساوت الطريق سهولة او حزنونة وإلا بان كان النصف مثلا الذي اتي به ضء ف ما تركه استحق ثلثي الجعل اما إذا رده من جهة اخرى فلا يستحق شيئا مطلقا على ما يحتمل السبكي وتبعه الاذرعى او لا لانه لم ياذن له في الرد منها وله احتمال انه يستحق بقدر ما يستحقه لو رد من الجهة المعينة وهو المنقول في الكافي واعتمده اعنى الاذرعى قال لان التعيين إنما يراد به الارشاد لمحله ومن ثم لو اراد حقيقة التعيين لم يستحق شيئا ولا يشكل على ما ذكر نحو من خاطلى ثوبا او بنى لى حائطاً او عبنى سورة كذا فاتى ببعضه لم يستحق شيئا لانه لم يحصل غرضه الذى سماه و ثم حصل غرضه ومن ثم لو ذكر شيئين

الغرض للحاجة وما لو قال حج غنى وأعطيك نفقتك فيجوز كما جزم به الخ ورد بان هذه لا تستثنى لأن هذا إرفاق لا جمالة وإنما يكون جمالة إذا جعله عوضاً فقال حج غنى بنفقتك وقد صرح الماوردي في هذه بانها جمالة فاسدة ونص عليه في الاماه قال عرش قوله مر بانها جمالة فاسدة معتمد اى فيستحق اجرة المثل اه وسياق عن السيد عمر مثله (قوله وحمل) اى ما مر من صحة الحج بالنفقة (قوله لانه) اى قوله حج غنى وأعطيك نفقتك وكذا ضمير بأنه الآتى اه عرش (قوله فانه فاسد) وعليه فهل يستحق اجرة المثل الظاهر نعم لكن ببقية الذى بحثه الشارح اخذ من القراض اه سيد عمر (قوله لزومه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعاقدة إلا ان يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة عرش قوله كفاية أمثاله عرفا أو كفاية ذاته اقول والا قرب الثاني ان علم بحاله قبل سؤاله في الحج والا فالاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه اجبر عليه او من وقت الاحرام ولا يلزمه ذلك إلا إذا فرغ من اعمال الحج وقبل الفراغ للجماع الرجوع لان غايته انه كالجماع القوهى جائزة فيه نظروا الا قرب الاخير وعليه فلو انفق بعض الطريق ثم رجع وقلنا بجوازها فالظاهر انه يرجع عليه بما انفقه لوقوع الحج لمباشرة كالمواستاجر المعضوب من يحج عنه ثم شنى المستاجر اه قول المتن (فرده من اقرب منه) ولورده من المعين وراى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل اه نهاية قال الرشيدى قوله مر وراى المالك في نصف الطريق الخ صريح فى ان ذهاب العامل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه انه لو راى المالك في المحل الذى لقي فيه الآبق مثلاً انه لا يستحق عليه شيئاً وهو مشكل وربما يأتى فى الشارح مر ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله ابعد منه) إلى قوله اما إذا رده فى النهاية والمغنى (قوله بان كان النصف الخ) اى بان كانت اجرة نصف المسافة ضعف اجرة النصف الاخر مغنى ونهاية (قوله وله احتمال الخ) اعتمده النهاية وشرح المنهج وكذا المغنى عبارة (تنبيه) شمل قوله من اقرب تلك البلدة وغيرها وهو كذلك وان نظرت فى ذلك السبكي فلو قال مكى من رد عبدى من عرفة فله كذا فرده من مئى او من التعميم استحق بالقسط لان التنصيص على مكان إنما يراد به الارشاد إلى موضع الآبق أو مظنته لأن الرد منه شرط فى أصل الاستحقاق إذ لو أريد حقيقة ذلك المكان لكان لا ارده من دونه لا يستحق شيئا لانه لم يرد منه (قوله ومن ثم لو اراد الخ) لعل المراد به ما قدمته انقاع المغنى والإفظاره مخالف لاطلاق المتن وغيره (قوله على ما ذكر) اى من قول المصنف من اقرب منه فله قسطه من الجعل (لو ذكر شيئين) إلى قوله ومرئيه فى المغنى لا قوله وقيدته إلى قوله والحق الزركشى (قوله استحق نصف الجعل الخ) لأنه لم يلتزم له اكثر من ذلك ولو قال ان رد عبدى فلما كذا فرد احدهما احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف اوردهما استحق المسمى ولو قال اول من رد عبدى فله دينار فرده اثنان اقتسما لانهما يوصفان بالاولية فى الرد ولو قال لكل من ثلاثة فرده ولك دينار فردوه فلكل منهم ثلثه توزيعا على الرؤوس هذا اذا عمل كل منهم لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبى فلا شئ له ولكل منهما نصف ما شرط له اى للرد او اثنان منهم اغنا صاحبنا فلا شئ لهما وله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلا شئ له ثم ان قصد بعمله المالك او قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع المشروط فان اعان احدهم فلم معاون بفتح الواو النصف وللآخرين النصف لكل منهما الربع او اعان اثنين منهم فلكل منهما ربع وثمان من المشروط وللثالث ربعه وان عادا الجميع فلكل منهم الثلث كما ولم يكن معهم غيرهم فان شرط لاحدهم جعلاً بمجولا ولكل من الآخرين دينار فردوه فله ثلث اجرة المثل ولهما ثلثا المسمى ولو

(قوله لزومه كفايته) لزوم الكفاية تشعر بلزوم هذه المعاقدة إلا ان يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل (قوله ثم هل المراد بها كفاية أمثاله الخ) وهل المراد انه يعطيه النفقة يوماً ما يوم او لا يعطيه إلا بعد الفراغ لانه وقت الاستحقاق (قوله فى المتن فرده من اقرب منه) ولو رده من المعين وراى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل شرح مر (قوله وله احتمال انه يستحق الخ) اعتمده مر (قوله ولا يشكل على ما ذكر) أى من قوله أى المصنف من اقرب منه فله قسطه من الجعل (قوله

مستقلين كمن رد عبدى فله كذا استحق نصف الجعل برداً أحدهما وقيد شارب بما إذا تساوى محلها أى وقد استوت طريقهما سهولة

وحزونة اخذان تقديم بذلك للرد (٣٧٢) من نصف الطريق المعين والحق الزركشي بذلك غيبة الطالب عن الدرس اياما وقد قال

قال اي رجل رد عبدى فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما ولو كان عبد بينهما اثلاثا فابق لجعل لمن رده دينارا لزمهما بنسبة ملكهما اه نهاية قال ع ش قوله مر ولكل من الاخرين الخ بمعنى انه قال لكل من الثلاثة بانفراده رد عبدى وقال لاحدهم ولك ثوب مثلا وللآخر ولك دينار وقال للثالث كذلك وليس المراد انه جعل لمجموع الثلاثة ثوبا ودينارين اه (قوله بذلك) اي باستواء الطريق سهولة او حزونة (قوله والحق الزركشي بذلك) اي بما لو ذكر شيئين مستقلين كمن رد الخ (قوله فيستحق قسط ما حضر الخ) زاد المغنى قال اي الزركشي ففتن لذلك فانه بما يغلط قال الدميرى ولذلك كان الشيخ تقي الدين القشيري اذا بطل يو ما غير معهود البطالة في درسه لا ياخذ لذلك اليوم معلوما قال وسالت شيخنا عن ذلك مرتين فقال ان كان الطالب في حال انقطاعه مشتغلا بالعلم استحق ولا فلا قال يعنى شيخه ولو حضر ولم يكن يصدد الاشتغال لم يستحق لان المقصود دفعه بالعلم لا مجرد حضوره وكان يذهب الى انه من باب الارصاد انتهى (قوله لتفاضل الايام) عبارة المغنى فان الايام كمشكلة العبيد فانها اشياء متفاضلة اه (قوله ثم ان عين لذلك حد الخ) وفي سم بعد كلام طويل مانصه ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح الجعالة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة وفرق في الجواهر بين الجعالة والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الا بق قد لا يكون مقدورا مع صحة الجعالة عليه اه (قوله ولا فاجرة المثل) تدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حد او الثانية ان يعين حد او لا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع اذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كمالو جاعله على رد آبقه فلم يردده انه لا يستحق شيئا وان عمل فليحمل كلامه على الصورة الاولى فليتامل سم وسيد عمر (قوله ولو جاعله على رد عبيد الخ) يعنى عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شيئين مستقلين الخ (قوله اي بالقيدين المذكورين) اي بقوله وقيد شارح الخ (قوله او لا وقد عمهما النداء) الى قوله وقضية في المغنى لا قوله وبحت السبكي الى المتن وقوله بخلاف ما مر الى ولا شيء للمعاون وقوله قال غيره الى والزركشي ولى قوله والذي يتجه في النهاية لا قوله وبحت السبكي الى المتن (قوله او ثلاثة فكذلك) يعنى عنه قوله المار مثلا (قوله اذ لا ينضبط)

ثم ان عين لذلك حد كالثفاء ووجد استحق المسمى) قد يصور ذلك بما لو قال داو في فان شفيت فلك كذا ويعترض بان الشفاء غير فعل له ولا مقدور له فلا تصح الجعالة عليه فغاية ما يتجه في هذا انه جعالة فاسدة توجب اجرة المثل ويمكن ان يقال لا يتعين تصويره بذلك بتسليم الفساد فيه بل يمكن تصويره بنحو ان داو يتنى الى الشفاء فلك كذا ويتجه حينئذ صحة الجعالة اذ الجعالة ليست على الشفاء بل على المداوة ولا نما جعل الشفاء ميना لحدها وغايتها فلا محذور ولو سلم انه على الشفاء فذلك امر ضمني ويغتر في الضمني ما لا يغتر في القصدى ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وانه يصح الجعالة على الشفاء وان لم يكن مقدورا لان اسبابه مقدورة وفرق في الجواهر بين الجعالة عليه والاجارة وما يؤيد الصحة ان نفس رد الا بق قد لا يكون مقدورا مع صحة الجعالة عليه وقوله ولا فاجرة المثل يدخل تحت والاصورتان احدهما ان لا يعين حد او الثانية ان يعين حد او لا يوجد وجوب اجرة المثل في الثانية ممنوع اذ لم يوجد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كمالو جاعله على رد آبقه فلم يردده انه لا يستحق شيئا وان عمل فليحمل كلامه على الصورة الاولى فليتامل (قوله فرد بعضهم استحق قسطه) ينبغي هنا ما تقدم من تفيد شارح (قوله ولو قال ان رد دتما عبدى فلما كذا الخ) ولو قال ان رد دتما عبدى فلما كذا فرد احدهما استحق الربع او كليهما استحق النصف شرح مر وفي شرح الروض قال السبكي ولو قال اي رجل رد عبدى فله درهم فرده اثنان قسط الدرهم بينهما على الاقرب عندى اه وان قال لكل اول من ير عبدى فله دينار فرده اثنان اقتسام وان قال لكل من ثلاثة رده والدينار فردوه فلكل ثلثة كذا في الروض وقوله وان قال اول من ير عبدى الخ هل مثله في حكمه مالمو قال من رد عبدى او لا فله درهم حتى لو رده اثنان اقتسام ويتجه انه مثله ولا يخفى ان ذلك كله مخالف لقول

الواقف من حضر أشهر ا فله كذا فيستحق قسط ما حضر لتفاضل الايام ومر فيه كلام في الوقف فراجع (فرع) تجوز الجعالة على الرقية بجزائركا ومتريض مريض ومد او اتة ولو دابة ثم ان عين لذلك حدا كالثفاء ووجد استحق المسمى والا فاجرة المثل ولو جاعله على رد عبيد فرد بعضهم استحق قسطه باعتبار العدد اي بالقيدين المذكورين لان اجرة رددهم لا تفاوت حينئذ غالبا او على حج وعمرة وزيادة فعمل بعضها استحق بقسطه بتوزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة (ولو اشترك اثنان) مثلا معينين او لا وقد عمهما النداء (في رده اشترك في الجمل) او ثلاثة فكذلك بحسب الرؤوس وان تفاوت عملهم اذ لا ينضبط حتى يوزع عليه وبه فارق توزيعه بقدر الملك على ملاك التزموه وفارق ذلك ايضا من دخل دارى فاعطه درهما فدخلها جمع استحق كل درهما بان كلا هنادا خل وليس كل ثم مراد له وانما المراد له بمجموعهم ولو قال ان رد دتما عبدى فلما كذا فرد احدهما استحق النصف لانه لم

يلتزم له سواء كما قالاه وبحت السبكي انه لا شيء له ضعيف (ولو التزم جعل المعين) كان رد دته فلك دينار (فشاركه غيره) أى في العمل ان قصد اعانته بجانا او بعوض منه (فله) أى ذلك المعين (كل الجمل) لأن قصد الملتزم الردين التزم له باى وجه امكن

فلم يقصر لفظه على المخاطب  
وحده بخلاف مامر فيما  
إذا أذن لمعين فردته نائبه  
مع قدرته لأن المالك لم  
يأذن فيه أصلا ولا شيء  
للمعاون إلا أن التزم له  
المخاطب أجرة وأخذ  
السبكي من كلامهم هنا  
وفي المساقاة جواز الاستنابة  
في الإمامة والتدريس  
وسائر الوظائف القابلة  
للنيابة وإن لم يأذن الواقف  
إذا استتاب من وجد فيه  
شرط الواقف مثله أو خيرا  
منه ويستحق المستنيب كل  
المعلوم وضعف اقتفاء  
المصنف وابن عبد السلام  
أنه لا يستحقه واحد  
منهما المستنيب لعدم  
مباشرته والنائب الذي لم  
يأذن له الناظر لعدم  
ولا يتهود عليه الأذرع  
ذلك وأطال ثم قال وما  
ذكره فيه فتح باب لا كل  
أرباب الجهات مال الوقت  
دائما المرصد للنصاب  
الدينية واستنابة من لا  
يصلح أو يصلح بنزير سير  
قال غيره وهكذا جرى  
فلا حول ولا قوة إلا بالله  
هو يرد بانه سد ذلك الباب  
بأشراط كونه مثله أو  
خيرا منه والزركشي بأن  
الريع ليس من باب جعالة  
ولا إجارة إذ لا يمكن وقوع  
العمل مسلما للاستاجر  
أو الجاعل وإنما هو إباحة  
بشرط الحضور ولم يوجد

أي غالبا اه معنى (قوله فلم يقصر لفظه الخ) عبارة المغنى فلا يحمل لفظه على قصر العمل على المخاطب اه (قوله)  
من كلامهم هنا وفي المساقاة) عبارة المغنى من استحقاق المجمول له تمام الجعل إذا قصد المشارك اعانته من  
استحقاق العامل في المساقاة نصيبه إذا تبرع عنه المالك أو اجني في العمل اه (قوله جواز الاستنابة الخ)  
أي ولو بدون عذر فيما يظهر اه نهاية وسياق ما فيه (قوله وسائر الوظائف القابلة الخ) وقع السؤال في  
الدرس عما يقع كثيرا من أن صاحب الخطابة يستنيب خطيبا يخطف عنه ثم أن النائب يستنيب آخر هل  
يجوز له ذلك ويستحق ما جعله له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر أنه أن حصل له عذر منعه من  
ذلك وعلم به المستنيب أو دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له أن يستنيب مثله ويستحق ما  
جعل له وإن لم يحصل ذلك له ولم تدل قرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم  
مباشرته وعليه لمن استنابه أجرة مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضا عن مسجد أنهدم وتعلقت شعائره  
هل يستحق أرباب الشعائر المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمكنه المباشرة مع الانهدام  
كقراءة جزء به فاته يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم أن يشر من لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد  
وفراشه استحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لا يمكن إعادته وإلا وجب على الناظر القطع  
عن المستحقين وإعادته أن أمكنه والنقل لا قرب المساجد إليه اه خ ش (قوله مثله أو خير منه) أي فيما يتعلق  
بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلا وكان المستنيب عالما لا يشترط في النائب كونه عالما بل يكفي  
كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستنيب عبارة سم قوله أو خير منه أي باعتبار المقصود من الوظيفة اه  
ع ش (قوله ويستحق المستنيب كل المعلوم) أي والنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو مباشر  
شخص الوظيفة بلا استنابة من صاحبها لم يستحق المباشر لها عوضا لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة  
حيث لم يباشر لا شيء له إلا إذا امتنع الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لعذره في ترك المباشرة ومن هذا  
يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا بينه وبين ولداخيه إمامة شركة بمسجد ثم أن الرجل  
صار يباشر الإمامة من غير استنابة من ولداخيه وهو أن ولداخ لا شيء له لعدم مباشرته ولا شيء للعم زيادة  
على ما يابل نصفها المقرر هو فيه لأن العم حيث عمل بلا استنابة كان متبرعا وولد الأخ حيث لم يباشر ولم  
يستنب لا شيء له لأن الواقف إنما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فإيخص ولداخ يصرفه الناظر لمصالح  
المسجد فتنبه له فانه يقع كثير أو وقع من بعض أهل العصر إفتاء بخلاف ذلك فأحذره اه ع ش (قوله وضعف  
أي السبكي (قوله المستنيب) و (قوله والنائب) بدل من قوله واحد منهما بدل مفصل من يحمل (قوله ورد  
عليه) أي على السبكي و (قوله ذلك) أي أخذه المذكور (قوله لا كل أرباب الخ) عبارة المغنى لأرباب  
الجهات والجهات في تولى المناصب الدينية واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنزير سير من المعلوم ويأخذ  
ذلك المستنيب مال الوقف على عمر الأعصار اه (قوله واستنابة من الخ) عطف على اكل عطف سبب على  
مسيبه (قوله بنزير سير) متعلق بالاستنابة أي بشيء قليل في النزر تجر يد ياني لانه في الأصل بمعنى القليل  
كاليسير (قوله ورد) أي الأذرع (بأنه) أي السبكي سد ذلك الباب بأشراط كونه مثله الخ هذا إذا كان مراد  
الأذرع بآرباب الجهات النيابة وأما إن كان مراده بهم أرباب الوظائف بمعنى أنهم يأخذون الوظائف  
التي ليسوا أهلا لها ويستنبون كما هو صريح عبارته فيرد بأن الكلام كله عند صحة التقرير في الوظيفة وذلك لا  
يكون إلا لمن هو أهل لها فتأمل رشدي (قوله والزركشي الخ) عطف على الأذرع (قوله بشرط الحضور)

التلويح في فصل العام والثالث أن يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل  
من دخل هذا الحصن أولا فله درهم فكل واحد دخله أولا منفردا استحق الدرهم ولو دخله جماعة معا  
لم يستحقوا شيئا ولو دخلوه متعاقبين لم يستحق إلا الواحد السابق اه (قوله فردته نائبه الخ) أي على مامر  
(قوله جواز الاستنابة في الإمامة الخ) اعتمده مر (قوله وسائر الوظائف القابلة الخ) أي ولو بدون  
عذر فيما يظهر شرح مر (قوله أو خير منه) أي باعتبار المقصود من الوظيفة

أى وأداء الوظيفة (قوله أخذه) أى السبكي (قوله وقضيته) أى كلام الزركشى (قوله وقضية كلام الأذرى خلافة) وهو الأوجه عملا بالعرف المطرد بالمساحة حينئذ شرح مر وقوله مر وهو الأوجه الخ ولتأمل هذا مع ما تقدم قريبا من قوله مر أى ولو بدون عذر فيما يظهر اه سم أى فإن ما نقله عن الأذرى حاصله منازعة من قال بالاستحقاق وأشار الرشيدى إلى الجواب عن نظر سم بما نصه قوله مر حينئذ أى حين العذر وكون النائب مثل المستنيب أو خير منه وهذا لا ينافى ما استظهره فيما مر فى قوله مر رأى ولو بدون عذر الخ لانه اذا صح مع عدم العذر فعه أولى فاستجابه مر صحيح فتأمل اه أقول لا يخفى بعد هذا الجمع ويمكن أن يجلب ايضا بان ما ذكره النهاية أو لا مجرد استظهار لمعاد السبكي فقط وما ذكره آخر اهنايان لما هو الراجح عنده وفاقا للشرح وخلافا للمغنى عبارة وهو الذى ينبغى أن يقال فى ذلك ان هذه الوظائف ان كانت من بيت المال وكان من يده مستحقا فهو يستحق معلومها سواء احضر ام لا استناب ام لا واما النائب ان جعل له معلوما فى نيابته استحققه وإلا فلا وإن لم تكن من بيت المال او كانت منه ولم يكن مستحقا فيه فاقاله المصنف هو الظاهر اه (قوله حينئذ) أى حين اذ وجد القيدان المذكوران (قوله وعليه) أى على هذا الاستثناء المتجه (قوله صار الخ) أى المستنيب (قوله ويؤخذ) الى قول المتن فان فسخ فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ان شاركه من اول العمل (قوله ان المتفقه لا يجوز له الاستنابة الخ) اعتمد مر جواز الاستنابة للمتفقه ايضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجوز ان يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستنابة للايتام المنزليين بمكاتب الايتام فليتأمل سم على حجج وفي حاشية شيخنا الزيادى مثل ما اعتمده مر ولكن الاقرب ما قاله حجج وقول سم للايتام أى بشرط ان يكون يتما مثله اه ع ش (قوله قال غيره) عبارة المغنى قال ابن شبة اه (قوله فى غير الأتراك) أى ملوك مصر من الأتراك كسة الملوكن لبيت المال (قوله فيها) الاولى التذكير (قوله بجعل الخ) متعلق بقصد و (قوله اول نفسه الخ) عطف على للمالك و (قوله اولم يقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أى القسط و (قوله ان قصد) أى المشارك ش اه سم (قوله وثلاثة ارباعه الخ) وذلك لان ما يخص العامل فى مقابلة عمله النصف والنصف الآخر فى مقابلة عمل معاون له وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم الربع الى النصف

(قوله وقضيته انه لا شئ للمستنيب ولو لعذر) شرح مر (قوله وقضية كلام الأذرى خلافة) وهو الأوجه شرح مر ولتأمل ما تقدم قريبا من قوله أى ولو بدون عذر فيما يظهر (قوله ان المتفقه لا يجوز له الاستنابة الخ) اعتمد مر جواز الاستنابة للمتفقه ايضا لان المقصود احياء البقعة بتعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستنابة وجواز انه يؤخذ من ذلك ان تجوز الاستنابة للايتام المنزليين بمكاتب الايتام فليتأمل (قوله وهو) أى القسط وقوله وان قصد أى المشارك ش (فروع) قال فى شرح الروض قال فى الاصل ولو شاركه اثنان فى الرد فان قصدا عنه فله تمام الجعل او العمل للمالك فله ثلثاه ثم قال فى الروض وشرحه ولو قال لكل من ثلاثة رده وثلث دينار فده فلكل منهم ثلثه توزع على الرؤوس قال فى الاصل قال المسعودى هذا اذا عمل كل منهم لنفسه اما لو قال احدهم اعنت صاحبي فلا شئ له ولكل منها نصف ما شرط له او اثنان منهم اعنا صاحبنا فلا شئ لهما وله جميع المشروط فان شاركهم رابع فلا شئ له فان قصد المالك او قصد اخذ الجعل منه فلكل من الثلاثة ربع فان اعان احدهم فليعاون أى يفتح الو او النصف وللآخر النصف واثنين منهم فلكل منهم ربع وثلث وللثالث ربع فان شرط لاحدهم مجهولا كثوب مع شرطه لكل من الآخرين ديناراً فردوه فله ثلث اجرة المثل ولها ثلثا المسمى اه شرح الروض ولو كان عبدا بينهما اثلاثا فابق فجعل لمن رده ديناراً لزمها بنسبة ملكيها مشرح مر وفيه ولو قال لو احدهم رددته فلك ديناراً ولاخر ان رددته ارضيك فرداه فلاول نصف الدينار والآخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال ان رددت عبدى فلك كذا فامر به بقيقه برده ثم اعطاه فى اثناء العمل استحق كل الجعل كما فى به شيخنا الشهاب الرملى لا نأبته اياه فى العمل المذكور ولا يؤثر طريان حريته كالمواضع اجنبى فيه ولم يقصد المالك واقى ايضا فى ولد قرا عند فقيه مدة ثم نقل الى فقيه آخر فطاع

فلا يصح أخذه المذكور وقضيته انه لا شئ للمستنيب ولو لعذر ولو لمن هو خير منه وقضية كلام الأذرى خلافة والذى يتجه استثناء النيابة لمثله أو خير منه لعذر عملا بالعرف المطرد بالمساحة فى النيابة حينئذ وعليه فيجاب عما ذكره الزركشى بانه لما أُناب بالقيد المذكورين سوغ له وإن لم يتصور هنا اجارة ولا جعالة عملا باطراد العرف بهذه المساحة المطالع عليها الواقفون والمنزلة منزلة شروطهم وحينئذ صار كانه حاضر فاستحق المعلوم ولزمه ما التزم لثأبه ويؤخذ من قول السبكي القالة للنيابة أن المتفقه لا يجوز له للنيابة حتى عند السبكي إذ لا يمكن أحدا أن يتفقه عنه وبه جزم الغزى قال غيره وهو واضح والكلام كاه فى غير وقف الأتراك لما مر فيها (وإن قصد) المشارك (العمل للمالك) يعنى الملتزم بجعل أو دونه أو لنفسه أو للجميع أو لاثنين منهم أو لم يقصد شيئا (فللاول قسطه) إن شاركه من أول العمل وهو نصف الجعل إن قصد نفسه أو الملتزم أو هما أو أطلق وثلاثة أرباعه إن قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم وثلاثه إن قصد الجميع



الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع يبقى للملتزم ومثل ذلك يقال في الثلثين فان العامل يستحق في مقابلة علة النصف وما تبرع به المعاون له ثلث النصف الذي فضل وذلك يضم إلى النصف الذي استحقه ومجموعهما الثلثان اهـ عـ ش قول المتن (ولا شيء للبشارك الخ) ولو قال لو احدث ان رددته فلك دينار ولا خـ رددته ارضيك فرداه فللاول نصف الدينار وللآخر نصف اجرة مثل عمله ولو قال ان رددت عبدي فلك كذا فامر رقيقه برده ثم اعتقه في اثناء العمل استحق كل الجعل كما اقي به والد رحمه الله تعالى لانا بته إياه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرية كالأول اعانه أجنبي فيه ولم يقصد المالك وأقي أيضا في ولد قدر اعند فقيه مدة ثم نقل إلى فقيه آخر فطلع عنده سورة يعمل لها سرور كالاصاري فمثلا وحصل له فتوح بانه للثاني ولا يشاركه فيه الاول اهـ شرح مـ اهـ سم قال عـ ش قوله استحق كل الجعل اي السيد ظاهره وان قصد العبد نفسه بعد الحرية وقياس ما لو قصد المعاون نفسه حيث قلنا ان العامل إنما يستحق القسط سقوط ما يقابل عمل العبد من وقت إعتاقه وقوله فطلع عنده الخ اي فقر اعنده شيئا وإن قل ثم طلع سورة الخ اهـ وقال الرشيدى قوله كالأول اعانه الخ قضية التشبيه أن العبد لو قصد المالك حينئذ أن السيد المعق لا يستحق شيئا فليراجع اهـ (قوله اي في حال مما ذكر الخ) نعم إن التزم له العامل بشيء لزمه له اهـ معنى قول المتن (ولكل منهما الخ) وينقسم العقد باعتبار لزومه وجوازه إلى ثلاثة أقسام احدها لازم من الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة لغير الفروع وبعد القبض والخلع ولازم من احدهما قطعاً من الآخر على الاصح وهو النكاح فانه لازم من جهة المرأة قطعاً من جهة الزوج على الاصح وقدرته على الطلاق ليس فسخاً ثانياً لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالكتابة وكذا الرهن وهبة الأصول للفروع بعد القبض والضمان والكفالة ثالثها جائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية والوديعة وكذا الجعالة قبل فراغ العمل ولذا قال ولكل منهما الخ نهاية (قوله رده) اي العقد (قوله ثم هو) اي فسخ العامل (قوله لا يتاق إلا في المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه في العمل نهاية ومعنى زاد سم ما نصه وفي فسخ غير المعين بعد الشروع نظر إذ العقد لم يرتبط به اي وحده فكيف يرفعه رأساً فان أريد رفعه بالنسبة له فقط فمحتمل اهـ (قوله بعده) عبارة النهاية والمعنى ما بعده اهـ قول المتن (فان فسخ) ببناء المفعول نهاية ومعنى (قوله من المالك او الملتزم) كان الاول الاقتصار على الملتزم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم انه لا يشترط القبول اهـ سم (قوله او العامل) اي وإن كان صيباً كما يأتي اهـ عـ ش (قوله وقد علم العامل الخ) مفهومه قوله اما إذا لم يعلم الخ وسيأتي ما فيه قول المتن (او فسخ العامل) شمل كلامهم الصبي اهـ نهاية قال عـ ش ولعل المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشروع وإلا ففسخ الصبي لغواه وقوله ولعل المراد الخ سيأتي عن سم عن الروض مع شرحه ما قد يخالفه قول المتن (فلا شيء له) ولو فسخ العامل والمليزم معاً ار من ذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع مقتضى المانع اهـ معنى (قوله وإن وقع) إلى قوله اما إذا في النهاية والمعنى إلا قوله كان شرط إلى لانه (قوله وإن وقع العمل مسلماً) كذا في شرح الروض ثم قال هو والروض

عنده سورة يعمل لها سرور كالاصاري فمثلا وحصل له فتوح بانه للثاني ولا يشاركه الاول اهـ (قوله لان العمل فيها مجهول) قد يكون معلوماً كما تقدم (قوله رده) هل يأتي على القول بانها لا ترتد بالرد (قوله ثم هو) اي فسخ العامل (قوله قبل العمل) يفهم تصوره من غير المعين بعد الشروع في العمل وفي الاعتداد به نظر لعدم ارتباط العقد به ولذا الوسبق غيره ولو بعد شروعه لرده استحق دونه فليتامل (قوله لا يتاق إلا في المعين) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه إلا بعد شروعه في العمل والمراد بالفسخ رفع العقد ورده كذا شرح مـ ر وفي فسخ غير المعين بعد الشروع نظر إذ العقد لم يرتبط به خصوصه فكيف يرفعه رأساً فان أريد رفعه بالنسبة له فقط فمحتمل (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى كما تقدم أنه لا يشترط القبول ايضاً (قوله فلا شيء له وإن وقع العمل مسلماً) كذا في شرح الروض ثم قال هو والروض وإن خاط

(ولا شيء للبشارك بحال)  
اي في حال مما ذكره لنتبرعه  
(ولكل منهما) أي الجاعل  
والعامل (الفسخ قبل تمام  
العمل) لانه عقد جائز من  
جهة الجاعل لتعلق  
الاستحقاق فيها بشرط  
كالوصية والعامل لأن العمل  
فيها مجهول كالقراض  
والمراد بفسخ العامل رده  
لما مر انه لا يشترط قبوله ثم  
هو قبل العمل لا يتاق إلا في  
المعين وخرج بقبل تمامه  
بعده فلا اثر للفسخ حينئذ  
لان الجعل قد لزم واستقر  
(فان فسخ) من المالك أو  
المليزم او العامل المعين  
القابل للعقد وقد علم العامل  
الذي لم يفسخ بفسخ الجاعل  
او أعلن الجاعل بالفسخ  
أي أشاعه والعامل غير  
معين (قبل الشروع) في  
العمل (او فسخ العامل  
بعد الشروع) فيه (فلا شيء  
له) وإن وقع العمل مسلماً  
كان شرط له جعلاً في مقابلة  
بناءً خاطئاً فبني بعضه بحضرته  
لانه في الاول لم يعمل شيئاً  
وفي الثانية فوت بفسخه  
غرض الملتزم باختياره  
ومن ثم لو كان فسخه فيها  
لاجل زيادة الجاعل في  
العمل

قال الاسنوي او نقصه من الجعل اه (٣٧٦) وفيه مشاحة لان حيث الحكم بينها شيئا استحق اجرة المثل لان الجاعل هو الذي الجاء الى ذلك اما اذا لم يعمل العامل المعين ولم يعلن المالك بالرجوع فيما اذا كان غير معين فانه يستحق الشروط اذا لا تقصير منه بوجه واكتفى بالاعلان لانه لا يمكن مع الابهام غيره (وان فسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعتاق المردود مثلا (بعد الشروع) في العمل لم يستحق العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى بالفرغ من العمل فكذا بعضه وحينئذ (فعليه أجرة المثل) لما مضى (في الاصح) لاحترام عمل العامل فلم يفوت عليه بفسخ غيره وورجع يبدله كاجارة فسخت بعيب ولو حصل بما مضى من العمل بعض المقصود كان علت ابني القرآن فلك كذا ثم منعه الاب من تمام التعليم ومثله ما لو منع المالك ماله من ان يتم العامل العمل فيه فتلزمه اجرة مثل ما عمله فيها لان منعه فسخ او كالفسخ وقد تقرر ان فسخ الملتزم يوجب اجرة المثل للباضي وبهذا يتضح رد قول الاذرعى انه يستحق القسط من الجعل واستشكل وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقولهم اذا مات احدهما اثناء العمل انفسخ واستحق القسط من المسمى اى ان رد العامل لو ارث المالك او وارث العامل للمالك والا فافى فرق بين الفسخ والانفساخ ويفرق بان الفسخ أقوى فكانه اعدام للعقد مع آثاره فرجع لبدله وهو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب القسط ثم رأيت شارح فرق

وان خاط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه أو لم يتعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ومحله فيما عدا الاخرة اذا لم يقع العمل مسلما ولا فله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه ففيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الاثناء وتركه حينئذ وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما (قوله او نقصه من الجعل) قال الاسنوي قال في شرح الروض وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق الشروط) خالفه المغني والنهاية فقالا ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عا لما به فلا شيء له او جاهلا به فكذلك على الاصح وإن صرح الماوردي والرويانى بان له المسمى إذا كان جاهلا به واستحسنه البلقيني اه قال ع ش قوله مر فكذلك على الاصح اى خلافا للحج اه وقال سم بعد ذكره عن الروض مع شرحه مثل ما مر عن النهاية والمغني انفا مانصه فالشارح وافق الماوردي والرويانى اه (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا قال الشيخ في شرح منهجه والاقرب خلافه لا يستحق العامل حيث اعتق المالك المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له اه نهاية وقوله قاله الشيخ الخ اى والمغني وقوله مر في شرح منهجه اى وشرح الروض قال ع ش قوله مر فلا يستحق العامل الخ اى ومع ذلك ما قاله في شرح المنهج ظاهر لحصول التفويت من جانب المالك وقوله مر حيث اعتق المالك ينبغي ان مثل الاعتاق الواف لوجود الالة فيه اه (قوله لما مضى) كذا في النهاية والمغني (قوله فلم يفوت) ببناء المفعول (قوله ورجع يبدله) وهو اجرة المثل نهاية ومعنى (قوله ولو حصل) عبارة النهاية والمغني ولا فرق بين ان يكون ماصدا من العامل لا يحصل به مقصود اصلا كرد الا بقل الى بعض الطريق او يحصل به بعضه كالمو قال إن علت ابني الخ اه (قوله ثم منعه الخ) اى فعله بعضه ثم منعه الخ (قوله واستشكل) الى قوله ثم رايت في النهاية (قوله اذا مات احدهما الخ) اى او جن او اغنى عليه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله او وارث العامل الخ) هذا اذا كان العامل معيناً اما غير المعين فيظهر انه يستحق الجميع بعمله وعمل مورثه كالمورثه اثنان وهذا ظاهر ولم اذكر اه معنى (قوله ثم رايت شارحا الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره هو اى الشارح فلا نظر اه سم (قوله فرق بان الخ)

نصف الثوب فاحترق أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه أو لم يتعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ومحله فيما عدا الاخرة اذا لم يقع العمل مسلما ولا فله اجرة ما عمل بقسطه من المسمى بقرينة قوله الخ اه ففيه تصريح باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وبذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الاثناء وتركه حينئذ وانه في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه ان وقع العمل مسلما (قوله او نقصه من الجعل) قال الاسنوي قال في شرح الروض وفيه نظروا ان كان الحكم صحيحا لان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق الشروط) قال في الروض وان عمل بعد الفسخ ولو جاهلا فلا شيء قال في شرحه لكن صرح الماوردي والرويانى بان له المسمى اذا كان جاهلا وهو معين او لم يعلن المالك بالفسخ واستحسنه البلقيني والتصريح بحكم الجاهل من زيادة المصنف اه فالشارح وافق الماوردي والرويانى لكن لا يخفى ان ذلك في فسخ المالك قبل الشروع وهل يقولان به في فسخه بعده بالنسبة لما بعد الفسخ فيه نظر (قوله ولو باعتاق المردود مثلا) كذا في شرح المنهج والاقرب خلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المردود شيئا لخروجه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما له شرح مر (قوله لما مضى) كذا شرح مر (قوله واستحق القسط من المسمى اى ان رد الخ) في شرح الروض وان مات العامل فردده وارثه استحق القسط ايضا قاله الماوردي اه (قوله ويفرق بان الفسخ أقوى الخ) فرق ايضا بان الجاعل اسقط حكم المسمى في مسئلته بفسخه بخلافه في تلك شرح مر (قوله ثم رايت شارح فرق

أو وارث العامل للمالك والا فافى فرق بين الفسخ والانفساخ ويفرق بان الفسخ أقوى فكانه اعدام للعقد مع آثاره فرجع لبدله وهو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فانه لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب القسط ثم رأيت شارح فرق

بأن العامل في الانفساخ تم العمل بعده ولم يمنعه الهالك منه بخلافه في الفسخ وفيه نظر (٣٧٧) اذا اثر له في الفرق بين خصوص الوجوب

من المسمى تارة ومن اجرة  
المثل اخرى كما هو واضح  
للتامل ثم راي شيخنا  
اجاب بما اجاب به هذا  
الشارح وقد علمت ما فيه  
(وللمالك) يعني الملتزم (ان  
يزيد وينقص في) العمل  
وفي (الجعل) وان يغير  
جنسه (قبل الفراغ) سواء  
ما قبل الشروع وما بعده  
كالتمن في زمن الخيار  
(وفائده) اذا وقع التغيير  
(بعد الشروع) في العمل  
مطلقا او قبله وعمل جاهلا  
بذلك ثم اتم العمل (وجوب  
اجرة المثل) لجميع عمله ومحل  
قولهم لو عمل بعد الفسخ  
لا شيء له حيث كان الفسخ  
بلا بدل وذلك لان النداء  
الاخير فسخ للاول والفسخ  
من الملتزم اثناء العمل  
يقتضي الرجوع الى اجرة  
المثل نعم بحث ابن الرفعة انه  
يستحق لعمال جاهلا قبل  
النداء الثاني ما يقابله من  
الجعل الاول لان العقد  
الاول باق لم يفسخ وفيه  
نظرو قول المتن فعليه اجرة  
المثل في الاصح يرده لما تقرر  
ان النداء الاخير فسخ  
للاول وان الفسخ يوجب  
اجرة المثل فاندفع قوله ان  
العقد الاول باق لم يفسخ  
والحق بذلك فسخه بالتغيير  
قبل العمل المذكور فان  
عمل في هذه عالما بذلك فله  
المسمى الثاني (نتيه)

ارضى المغني بهذا الفرق (قوله بأن العامل) أي أو وارثه (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باقيا  
بحاله لحصول المقصود به بلا منعه وبهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتامل سم على حجج اه رشيدى  
قول المتن (وللمالك ان يزيد وينقص في الجعل) فلو قال من رد عدي فله عشرة ثم قال من رده فله خمسة او  
بالعكس فالاعتبار بالاخير نهاية ومعنى (قوله وان يغير) الى قوله نعم بحث في النهاية والمعنى (قوله وان يغير  
جنسه) كان يقول من رده فله دينار ثم يقول فله درهم اه معنى (قوله اذا وقع التغيير) اي بالزيادة او  
النقص او لجنس الجعل وكان الاولى ان يقول اي التغيير لاذ وقع (قوله مطلقا) اي اتم العمل عالما بالتغيير  
او جاهلا به (قوله وعمل الخ) اي شرع في العمل وسيدكر محترزه بقوله فان عمل في هذه الخ قول المتن (وجوب  
اجرة المثل) ويستثنى من الاولى ما لو علم المسمى الثاني فقط فله منه قسط ما عمله بعد علمه فيما يظهر اه شرح  
منهيج وسياتي عن النهاية ما يوافقه قال الحايي قوله فقط اي وجعل المسمى الاول وفيه ان هذا غير عامل شرعا  
لعدم علمه بالجعل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة لجميع العمل اذ وقع التغيير بعد الشروع وعمل  
عالما وسياتي في قوله فان قلت الخ اه سم (قوله ومحل وطم الخ) عبارة المعنى واجرة المثل فيما ذكر لجميع  
العمل لا الهاضى خاصة ولا ينافيه ما مر من انه لو عمل الخ لان ذلك فيما اذا فسخ بلا بدل بخلاف هذا اه (قوله  
وذلك) اي وجوب اجرة المثل لجميع العمل فيما ذكر (قوله وقول المتن الخ) اي المتقدم (قوله يردده)  
قد يجاب بان كلامه فيما قبل النداء الثاني والمقدم قبل النداء الثاني باق بلا اشكال اه سم (قوله فاندفع قوله  
ان العقد الاول باق) مراده كما هو ظاهر باق الى النداء الثاني اه سم (قوله والحق بذلك) اي الفسخ  
في اثناء العمل بالتغيير (قوله المذكور) بالرفع نعت فسخه أي المذكور بقوله الهار او قبله وعمل جاهلا  
الخ (قوله فان عمل الخ) عبارة المعنى فان سمع العامل ذلك اي التغيير قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الاخير  
وللعامل ما ذكر فيه اه (قوله في هذه) اي صورة التغيير قبل الشروع في العمل (قوله عالما بذلك)  
اي بالتغيير (قوله ما اقتضاه) الى قوله فان قلت في النهاية (قوله ما اقتضاه المتن) من اين هذا الاقتضاء  
اه سم عبارة النهاية ومحل اي كلام المتن فيما قبل الشروع ان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به فيما  
اذا كان معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين قال الغزالي في وسيطه يتقدح ان يقال يستحق  
اجرة المثل وهو الراجح كما اقتضاه الخ (قوله من ان له الخ) جواب لو فكان الصواب فله الخ (قوله هو) اي

الخ) يمكن حل هذا على ما ذكره وهو فلا نظير (قوله تم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باق بحاله لحصول  
المقصود به بلا منعه وبهذا يتضح الفرق ويندفع النظر فليتامل (قوله لجميع عمله) يفيد وجوب الاجرة  
لجميع العمل اذا وقع التغيير بعد الشروع وعمل عالما وسياتي في قوله فان قلت الخ (قوله نعم بحث ابن  
الرفعة الخ) قد يقال ما محتمه وقياس ما تقدم في قوله اما اذا لم يعلم العامل المعين الخ من استحقاق المشروط  
بل قد يقال قياسه استحقاق الجعل الاول لما بعد النداء الثاني ايضا حيث كان الجهل شاملا بل وقياسه  
ايضا ما يأتي في التنبيه عن الماوردي والرويانى إلا أن يفرق بين الفسخ لا إلى بدل والفسخ الى بدل كما في هذه  
المذكورات هنا فانه لو روى الاول عند الجعل لزوم اهدار فعل العامل فلم يلتفت اليه ولزم المشروط بخلاف  
الثاني فانه لا يازم من مراعاته الا اهدار لا اتزاه بدلا اخر فلذا روى حتى وجبت اجرة المثل اه (قوله وقول  
المتن) اي المتقدم وقوله يردده الخ قد يجاب بان كلامه قبل النداء الثاني باق بلا اشكال إلا ان قضية هذا ان  
يكون حالة العلم كذلك إلا ان يفرق بينهما على انه ان اريد الجهل بالنداء الثاني فالعمل قبله لا يتصور إلا مع  
الجهل به اذ العلم بوجود الشيء قبل وجوده محال (قوله فاندفع قوله ان العقد الاول باق) مراده كما هو  
ظاهر باق الى النداء الثاني (قوله قبل العمل المذكور) اي في قوله المار او قبله وعمل جاهلا بذلك ثم اتم  
العمل ش (قوله ما اقتضاه المتن) من اين هذا الاقتضاء (قوله هو ما بحثه في الوسيط الخ) وهو الراجح كما

(٤٨ - شرواني وابن قاسم - سادس)  
العامل معينا ولم يعلن به الملتزم فيما اذا كان غير معين من ان له اجرة المثل هو ما بحثه في الوسيط واقتضاه كلام الروضة واصلا ايضا

وقال الماوردي والرويان يستحق الجعل - (٣٧٨) الاول واقره جمع متاخر ونالذي يتجه الاول فان قلت علم ما تقرر انه لو علم بالثاني

قبل الشروع استحقه أو في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعده قلت يفرق بانه قبل الشروع لم يلتزم شيئا فاذير الامر على الثاني وبعده التزم حكم الاول فوجب له مسماه ان سلم من الفسخ والافاجرة المثل ولا نظر للثاني لانه وقع به الفسخ لا غير (ولو مات الآبق) او تلف المردود (في بعض الطريق) او مات المالك قبل تسليه (او هرب) كذلك او غصب كذلك او خا ط نصف الثوب فاحترق او بنى بعض الخا ط فانه دم ولو بلا تفریط من الباني او لم يتعلم الصبي لبلادته (فلا شيء للعامل) لتعلق الاستحقاق بالرد او الحصول ولم يوجد وانما استحق اجير لحج مات اثناء قسط ما عمل لا تنقاع المحجوج عنه بثواب ما عمله ولو لم يجد المالك ولا وكيله سلبه للحاكم فان فقد أشهد واستحق أى وان مات او هرب بعد ذلك ويجرى ذلك في تلف سائر محال الاعمال ومحل في غير الاخيرة اعني عدم تعلم الصبي كما استفيد من المتن وغيره حيث لم يقع العمل مسلما للمالك فان وقع

ما اقتضاه المتن (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى الثاني وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي يتجه الاول) وفاقا للبغنى والنهاية (قوله بالثاني) اى النداء الثاني و(قوله استحقه) اى مسمى الثاني (قوله او في الاثناء) اى سواء وقع التغيير بعد الشروع او قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذى جرى عليه شرح الروض اى والنهاية اه سم (قوله منه) اى مسمى الثاني (قوله بعده) اى العلم بالنداء الثاني (قوله بأنه) اى العامل (لم يلتزم شيئا) اى من احكام النداءين قول المتن (ولو مات الآبق الخ) اى بغير قتل المالك له اما اذا قتله المالك فيستحق العامل القسط كما لو فسخ المالك اه معنى (قوله او تلف المردود الخ) (فرع) لو رد الآبق لا صطلب المالك وعلم به كفى كمنظيره من العارية وغيرها م اه سم على حج اه ع ش (قوله او تلف المردود) الى الخاتمة في النهاية الا قوله والمالك حاضر (قوله او مات المالك قبل تسليه) اى ولم يسلبه لوارثه اخذنا ما تقدم في قوله اى رد العامل لوارث المالك اه سم وفى أكثر النسخ اوياب المالك كما في النهاية كذلك (قوله قبل تسليه) راجع لكل من الموت والتلف (قوله او غصب كذلك) او ترك اى المردود العامل ورجع بنفسه نهاية ومعنى (قوله فاحترق) اى وهو فى يده اى الخياط اه ع ش (قوله ولم يوجد) الاولى الثانية لان او العاطفة للتبوع (قوله ولو لم يجد) اى العامل (قوله سلبه للحاكم) واستحق الجعل اه نهاية في دفعه له الحاكم من مال الملتزم ان كان والآبق في ذمته ع ش (قوله بعد ذلك) اى التسليم للحاكم والاشهاد عند فقده (قوله ويجرى ذلك) اى عدم لزوم شيء للعامل عند نحو موت الآبق (قوله ومحل) اى عدم اللزوم فيما ذكر فى المتن والشرح (قوله ومحل) الى قوله بخلاف رد الآبق فى المعنى (قوله حيث لم يقع العمل مسلما) اى بان لم يكن بحضرة المالك ومن كونه محض ته حضوره فى بعض العمل وامره به اه ع ش (قوله كان مات الخ) وكان تلف الثوب الذى خا ط بعضه او الجدار الذى بنى بعضه بعد تسليمه الى المالك استحق اجرة ما عمل اى بقسطه من المسمى اه نهاية (قوله حر) سيد كر محترزه (قوله لما تقرر ان العمل الخ) وفى الشامل انه لو خا ط نصف الثوب ثم احترق وهو فى يد المالك استحق نصف المشروط انتهى اه نهاية قال ع ش قوله وهو فى يد المالك اى بان سلبه له بعد خياطة نصفه او خا ط بيت المالك وان لم يكن بحضرة حيث احضره لملتزمه اه (قوله اذا هرب من الاثناء) اى قبل تسليمه للمالك لما قدمته فى

اقتضاه كلامها شرح م (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو عمل من سماع النداء الاول خاصة ومن سماع الثاني استحق الاول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي للاول نصف الجعل الاول وللثاني نصف الثاني شرح م (قوله او في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا) هذا علم من قوله السابق وجوب اجرة المثل لجميع عمله بعد قوله بعد الشروع فى العمل مطلقا (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو ما فى شرح الروض فانه لما قال الروض وان زاد او نقص اعتبر النداء الاخير فلو لم يسمعه او كان بعد الشروع وجب اجرة المثل اه قال فى شرحه فى النسخ المتأخرة و اجرة المثل فيما قاله فى الاولى لجميع العمل وفى الثانية لعمله قبل النداء الثاني اما عمله بعده فقيه قسطه من مسماه اه (قوله فى المتن ولو مات الآبق الخ) (فرع) لو رد الآبق لا صطلب المالك وعلم به كفى كمنظيره من العارية وغيرها (فرع آخر) فى شرح الروض ولو اعتق عبده قبل رده قال ابن الرفعة يظهر ان يقال لا اجرة للعامل اذ اردته بعد العتق وان لم يعلم لحصول الرجوع ضمنا اى فلا اجرة لعمله بعد العتق تنزيلا لاعتاقه منزلة فسخه اه (قوله او مات المالك قبل تسليه) اى ولم يسلبه لوارثه اخذنا ما تقدم فى قوله اى رد العامل لوارث المالك (قوله كان مات صبي حر) خرج الرقيق اى لان وقوع تعليمه مسلما انما يكون اذا كان بحضرة المالك او فى ملكه ثم رايت الشارح صرح بذلك (قوله بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء) ان كان المراد ولو بعد تسليمه

مسلما له وظهر اثره على المحل كان مات صبي حر أثناء التعليم استحق اجرة ما مضى من المسمى قول لما تقرر وان العمل وقع مسلما بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء وكذا الاجارة ومن

قول المتن فرده من أقرب الخ من أنه لور أي المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق نصف اه سم أي  
ولقول الشارح كذلك عقب قول المصنف أو هرب (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يعتبر في وجوب القسط  
وقوع العمل مسلماً للمالك وظهور أثره على المحل (قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة الخ) أو انكسرت  
السفينة مع سلامة المحمول كما أفتى بذلك الوالدرحه الله تعالى اه نهاية قال عرش قوله مر مع سلامة  
المحمول أي سواء كان المالك حاضراً أو غائباً كما شمله إطلاقه وفي حج التقييد يكون المالك حاضراً اه  
(قوله والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بعده أما القن الخ أنه يكفي  
هنا تسليم الخلل للمالك إذا لم يكن حاضر أو يكون الشرط حضور المالك أو تسليم الخلل له بعد موت الدابة  
وظاهر ذلك استحقاق القسط حينئذ وإن تلف الخلل بعد ذلك وهو مشكل لا شترأطهم في استحقاق القسط  
وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على المحل ثم ما قالوه من اشتراط ظهور الأثر على المحل مع تصريحهم بأن الخلل  
نما لا يظهر أثره وتصور الروض المسئلة بالتلف يقتضي أنه محل الاستحقاق حتى لو لم يتلف لا يستحق إلا أن  
تم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسألتنا إذا لم يتلف الخلل ووجهه عدم وجود الشرط وهو تمام العمل  
مع امكانه لكن كلام شرح الروض مصرح بعدم توقف استحقاق القسط في مسئلتنا على تلف الخلل فإنه لما  
قال الروض وإن خا ط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهدم أو تركه أو لم يتعلم الضي  
لبلا دته فلا شيء له قال في شرحه ومحله فيما عدا الأخيرة إذا لم يقع العمل مسلماً وإلا فله أجره ما عمله بقسطه من  
المسمى الخ فقوله ومحل الخ بعد قوله أو تركه صريح في وجوب القسط مع عدم انتاف وع الترك فليتامل اه سم  
بحدف (قوله تسليمه للسيد) وهل مثل تسليم المعلم عود العبد بنفسه على ما جرت به العادة في كل يوم إلى سيده  
أو لا بد من تسليم الفقيه بنفسه أو نائبه فيه نظراً للظاهر الأول (قوله أو في ملكه) كان يعلمه في بيت السيد  
اه عرش (قوله لأنه إنما يستحق) إلى الخاتمة في المعنى إلا قوله أو جنسه قول المتن (إذا انكسر شرط الجعل) بأن  
اختلفا فيه فقال العامل شرطت لي جعلاً وانكسر المالك اه معنى عبارة النهاية كان قال ما شرطت الجعل أو

للمالك فهو مشكل إلا أن يوجه بأن العمل لم يظهر أثره على المحل ولا يخفى ما فيه والظاهر أن هذا غير مراد ثم  
رايت ما قدمته في قول المتن فرده من أقرب منه أنه لور أي المالك في نصف الطريق فدفعه له استحق نصف  
(قوله بخلاف ما إذا ماتت الدابة أو نهبت والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن  
قياس قوله بعده أما القن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم بحضرته أو في ملكه أنه يكفي هنا تسليم  
الخلل للمالك إذا لم يكن حاضر أو فيكون الشرط حضور المالك أو تسليمه الخلل بعد موت الدابة وظاهر ذلك  
استحقاق القسط حينئذ وإن تلف الخلل بعد ذلك وهو مشكل لا شترأطهم في استحقاق القسط ووقع العمل  
مسلماً وظهور أثره على المحل كما قال في الروض وشرحه وإن تلف ثوب استؤجر لخياطته وقد خا ط الاجير  
نصفه مثلاً استحق نصف من المسمى هذا إن كان العمل في ملك المستأجر أو بحضرته لأنه حينئذ يقع العمل  
مسلماً وإلا فلا يستحق شيئاً كما مر ذلك في فصل استؤجر في قصارة ثوب لأن تلف جرة حملها الاجير نصف  
الطريق فلا يستحق شيئاً من الاجرة والفرق أن الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلماً بظهور أثره  
والخلل لا يظهر أثره على الجرة فلم يمتقرر أنه يشترط في وجوب القسط وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على  
المحل اه فان هذا الكلام مصرح بأنه لا بد في استحقاق القسط من ظهور أثر العمل على المحل وبأن الخلل لا يظهر  
أثره وبأنه لا يجب القسط في مسئلة الاجرة وإن كان المالك معها لأن كونه معها غاية أنه يوجب وقوع العمل  
مسلماً وذلك لا يكفي بل لا بد معه من ظهور أثر العمل ولم يظهر بصريح قوله والخلل لا يظهر أثره بل قوله أن  
الخياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلماً يقتضي عدم وقوع العمل مسلماً في مسئلة الجرة لاقتضائه أن  
العمل لا يقع مسلماً إلا أن كان مما يظهر أثره ولا خفاء في أن الخلل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حمل  
الجرة من أفراد الخلل بل لا يتأتى فرق بين أن يكون المحمول جرة أو أن يكون غير جرة فوجوب القسط في مسئلة  
الخلل يخالف ما قالوه في مسئلة الجرة من عدم وجوب شيء وما قالوه من اشتراط ظهور الأثر على المحل من

ثم لو نهب الخلل أو عرق  
أثناء الطريق لم يجب  
القسط لأن الخلل لم يقع  
مسلماً للمالك ولا يظهر أثره  
على المحل بخلاف ما إذا  
ماتت الدابة أو نهبت أو  
المالك حاضر أما القن  
فيشترط تسليمه للسيد أو  
وقوع التعليم بحضرته  
أو في ملكه (ولذا رده  
فليس له حبسه لقبض  
الجعل) لأنه إنما يستحق  
بالسليم ولا حبس قبل  
الاستحقاق وعلم منه بالأولى  
أنه لا يحبس أيضاً ما أنفق  
عليه بالأذن (ويصدق)  
بيمينه الجاعل سواء  
(المالك) وغيره (إذا  
أنكسر شرط الجعل

شرطته في عبد آخر اقول الماتن (أوسعيه في رده) كان قال لم ترده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه اه نهاية  
 (قوله والرد الخ) تطف على قوله الجماعل (قوله او في قدر العمل) كان قال شرطت مائة على رد عبيدين  
 فقال العامل بل على رده هذا فقط اه نهاية (قوله بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة النهاية إذا وقع الاختلاف  
 بعد فراغ العمل والتسليم أو قبل الفراغ فيما إذا وجب للعامل قسط اه قال ع ش اى بان كان الفسخ من  
 المالك أو بعد تالف الجماعل على العمل فيه ووقع العمل مسلما اه وقوله بان كان الخ اى وبان وقع التغيير  
 في الائناء وسمع العامل النداء الثاني فقط وقوله الفسخ أى و. اى حكمه كاعتاق الآبق أو قتله (قوله أى ان  
 كان) عبارة النهاية ويد العامل على الماخوذ إلى رده بامانة ولو رفع يده عنه وخلاه بتفريط كان خلاه بمضيعة  
 ضمنه ونفقته على المالك فان اتفق عليه مدة الرد فتبرع الان اذن له الحاكم فيه او اشهد عند فقده ليرجع  
 ولو كان رجلا ن بادية ونحوها فرض احدهما وغشى عليه وعجز عن السير وجب على الآخر المقام معه  
 إلا ان خاف على نفسه أو نومه وانما يلزمه ذلك وإذا اقام معه فلا اجرة له فان مات وجب عليه اخذ ماله وايصاله  
 إلى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم يكن ثقة لم يجب عليه الاخذ وان جازله ولا يضمه في  
 الحالين اى لو تركه الحاكم يحبس الآبق إذا وجده انتظارا لسيده فان اباط سيده باعه الحاكم وحفظ ثمنه فاذا جاء  
 سيده فليس له غير الثمن وان سرق الآبق قطع كغيره ولو عمل لغيره عملا من غير استجار ولا جمالة فدفع اليه  
 ما لا على ظن وجوبه عليه لم يحل للعامل وعليه ان يبعه او لا لانه لا يجب عليه البذل ثم المقبول هبة لو اراد الدافع  
 ان يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه هبة حل اه وكذا في المغنى الا قوله ولو عمل لغيره الخ  
 قال الرشيدى قوله لم كان خلاه بمضيعة قال المصنف لا حاجة الى التقييد بالمضيعة حيث خلاه ضمن اه قال  
 الاذرى مراد الرافعى انه لو اراد الاعراض فسيبيله ان يرفع الامر الى الحاكم ولا يترك ذلك مهملا ولم يرد  
 انه يتركه بمهلكه انتهى اه وقال ع ش قوله لم وان جازله يتامل فيه فان تركه يؤدي الى ضياعه  
 وقضية ما مر في اللقطة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان فاسقا لكن لا تثبت يده عليه بل ينتزعه  
 الحاكم منه اه وقوله لم والحاكم يحبس الخ اى وجوبه بالان من المصالح العامة واذا احتاج الى نفقة انفق  
 عليه من بيت المال بمجانا قياسا على اللقيط فان لم يكن فيه شىء اى او كان وثم ما هو اهم منه او حالت الظلمة دونه  
 اقترض على المالك فان تعذر الاقتراض فنفقته على ميسير المسلمين قرضا اه بادن زيادة (قوله بشرطه)  
 اى شرط كفاية نية الرجوع من فقد القاضى والشاهد (قولوا كره) الى الكتابة في النهاية (قوله ولو  
 اكره مستحق الخ) وفى معنى الا كرهه فيستحق ايضا المعلوم ما لو عزل عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره  
 اذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها سم على حج ويؤخذ منه  
 جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان طائفة من شيوخ العرب شرط لهم طين مرصدا على غفر محل معين  
 وفيهم كفاءة لذلك وقوة ويدهم تقرير في ذلك ممن له ولاية التقرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرصدة ثم

تصريحهم بان الحل مما لا يظهر أثره وتصوير الروض المسئلة بالتلف يقتضى انه محل الاستحقاق حتى لو لم  
 يتلفه لا يستحقه الا ان تم العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسئلتنا اذ لم يتلف الحل ووجه عدم وجوب  
 المشروط وهو تمام العمل مع امكانه لكن في الروض وشرحه فيما لو غير الناسخ ترتيب الكتاب انه ان لم  
 يمكن البناء سقطت الاجرة وان امكن استحقاق القسط وقضية ذلك عدم توقف استحقاق القسط في مسئلتنا  
 على تلف الحل بل شرح الروض مصرح بذلك هنا فانه لما قال الروض وشرحه وان خاط نصف الثوب فاحترق  
 او تركه او بنى بعض الحائط فانهدم او تركه او لم يتعلم الصبي لبلادته فلا شىء له قال في شرحه ومحل فيما عدا  
 الاخيرة اذا لم يقع العمل مسلما والافله اجرة ما عمله بقسطه من المسمى الخ فقوله ومحل الخ بعد قوله او تركه  
 صريح فى وجوب القسط مع عدم التلف ومع التترك فليتامل (قوله وعلم منه بالاولى الخ) وقد يفرق بان  
 النفقة بالاذن استقرت مطلقا (قوله ولو اكره مستحق الخ) وفى معنى الا كرهه فيستحق ايضا المعلوم ما لو  
 عزل عن وظيفة بغير حق وقرر فيها غيره اذ لا ينفذ عزله نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق

أوسعيه) أى العامل (فى رده) لان الاصل عدم الشرط والردو الرادى فى انه بلغه النداء اوسمعه (فان اختلفا) أى الجماعل والعامل بعد الاستحقاق (فى) نحو (قدر الجعل) أو جنسه أو فى قدر العمل بعد الفراغ وكذا بعد الشروع ان قلنا له قسط المسمى (تحالفا) نظير ما مر فى البيع وللعامل اجرة المثل (خاتمة) تردد الرافعى فى مؤنة المردود وفى الروضة عن ابن كج انه إذا أنفق عليه الراد فهو متبرع عندنا أى ان كان بغير اذن معتبر مع عدم نية الرجوع بشرطه نظير ما مر فى هرب الجبال وبذلك يعلم ان مؤنة على المالك حيث لا متبرع ولو اكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما أفتى به التاج الفزارى واعتراض الزركشى له بانه لم مباشر ما شرط عليه فكيف يستحق حيث يجاب عنه بان هذا مستثنى شرعا وعرفا من تناول الشرط له لعذره ونظير ذلك فيما يظهر مدرس يحضر موضع الدرس



ان ملتزم البلد اخرج المشيخة عنهم ظلما ودفعها لغيرهم وهو انهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم مثلهم في الكفاءة بالقيام بذلك بل اكفاهم لان المذكورين حيث صح تقريرهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم اه ع ش وقوله ان تمكن من مباشرتها اي ولو بنائبه اخذا بما ياتي في الغيبة لعذر (قوله احدهم الطلبة) اي من ارباب الوظائف او غيرهم لان غرض الواقف احياء المحل وهو حاصل بحضور غيرهم ايضا قاله شيخنا العلامة الشوبري ولو شرط الواقف ان يقرأ في مدرسة كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه اهلية لسماع ذلك الكتاب والانتفاع منه فغيره لما مر انه اذا عذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن لان الواقف لا يقصد تعطيل وقفه اه ع ش (قوله وانما عليه الانتصاب الخ) هذا قد يقتضي ان استحقاق المعلوم مشروط بالحضور والمتجه خلافه في المدارس بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون المقتدين يحصل به احياء البقعة بالاهل فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متمم لا فائدة فيه فحضوره بعد عثا اه ع ش (قوله واقى ايضا) اي ابوزرعة اه ع ش (قوله بانه لا يسقط حقه الخ) اي وان طال ما دام العذر قائما لم يكن ينبغي ان محله حيث استناب او عجز عن الاستنابة اما لو غاب لعذر وقد رعى الاستنابة فلم يفعل فينبغي سقوط حقه لتقصيره اه ع ش (قوله واقى بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله محل النزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامك المقرر فيها فيجوز لمن له شيء من ذلك وهو مستحق له بان لا يكون له ما يقوم بكفائته من غير جهة بيت المال النزول عنه ويصير الحال في تقرير من اسقط حقه له موكولا الى نظر من له ولاية التقرير فيه كالباشافيقرر من رأى المصلحة في تقريره من المفروغ له او غيره واما المناصب الديوانية كالكتبة الذين يقررون من جهة الباشا فيها فالظاهر انهم انما يتصرفون فيها بالنيابة عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخير بين ابقائهم وعزلهم ولو بلا جرحه فليس لهم يد حقيقة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا انفسهم انزلوا او اذا اسقطوا حقهم عن شيء لغيرهم فليس لهم العود الا بتولية جديدة بمن له الولاية ولا يجوز لهم اخذ عوض على نزولهم لعدم استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض فتي عزل نفسه من القراض ان عزل فافهمه فانه نفيس اه ع ش (قوله من اقسام الجمالة) ولو قال اقترض لي مائة ولك عشرة اى في مقابلة الاقراض فهو جمالة ذكره الماوردي والرويانى اه نهاية اى ويقع الملك في المقترض للقائل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع ع ش (قوله لانه) اى الناظر (قوله بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وان شرط الرجوع على الفارغ اذا لم يقرر في الوظيفة قال سم في القسم والشوز يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشارح مر بهامش نسخته مانصه وللمنزول له في هذه الحالة الرجوع ان شرطه او اطلق ودلت قرينة على بذل ذلك في تحصيلها له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما والا فلا اه ع ش والله تعالى اعلم بالصواب وقد تم الربع الثاني تصحيحا من حاشية التحفة على يد مؤلفها فقير رحمة به عبد الحميد بن الحسين الداغستاني الشرواني غفر الله تعالى له ذنوبه وسرعيوبه في خامس جمادى الاولى سنة خمس وتسعين بعد الف ومائتين واسأله تعالى الاعانة على الاتمام بحمد محمد سيد الانام وهو حسي ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

( كتاب الفرائض )

(قوله اى مسائل قسمة الموارث الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اصطلاحا لجملة من العلم مشتملة على مسائل والمراد بالفرائض الموارث مطلقا وان كان اللفظ موضوعا للمقدرة لكنها غلبت على غيرها كما أشار اليه رحمه الله تعالى وقوله قسمة اشارة الى المضاف المقدر اه سيد عمر (قوله بمعنى

المعلوم عليها (قوله واقى بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه بالخيار بينه وبين غيره) ش مر والله تعالى اعلم والحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة واشرف التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين

( كتاب الفرائض )

ولا يحضر احدهم من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يحضرون بل قد يقال بالجزم بالاستحقاق هنا لان المكروه تمكنه الاستنابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكر نعم ان امكنه اعلام الناظر به وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف ثم رأيت ابا زرعة ذكر ما ذكرته وجعله اصلا مقبسا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضروا لم يحضر احدا استحق لان قصد المصلحة والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الانتصاب لذلك واقى ايضا فيمن شرط الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر يخوف طريق بانه لا يسقط حقه بغيبته قال ولذلك شواهد كثيرة واقى بعضهم محل النزول عن الوظائف بالمال اى لانه من اقسام الجمالة فيستحقه النازل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر المنزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره والله اعلم ( كتاب الفرائض ) اى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة

من الفرض بمعنى التقدير فهي هنا شرعا ( ٣٨٢ ) نصيب مقدر للوارث غلبت على غيرها لفضلها بتقدير الشارع لها ولكثرتها او ورد الحث

(التقدير) عبارة النهاية والفرض لغة التقدير ويرد بمعنى القطع والتبيين والازال والاحلال والعطاء اه قال  
الرشيدى ظاهر السياق انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره او انه مشترك بين هذه المعاني واستعماله في التقدير  
اكثر وعبارة والده في حواشي شرح الروض بعد ان اورد تلك المعاني بشواهد ما فيجوز ان يكون الفرض  
حقيقة في هذه المعاني او في القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك اللفظي او بالتواطؤ  
وان يكون حقيقة في القطعي مجاز في غيره لتصريح كثير من اهل اللغة بانه اصله اه (قوله فهي الخ) لعل  
الاولى وهو بالواو (قوله هنا) اي في كتاب الفرائض (قوله نصيب مقدر) اي شرعا نهاية ومعنى وشرح المنهج  
فخرج بمقدر اي لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول ما يؤخذ بالتعصيب وبشرعا ما يؤخذ بالصية بقوله  
للو ارث اي الخاص ربع العشر مثلا في الزكاة ابن الجمل وبجبري (قوله غلبت) اي في الترجمة اه سيد  
عمر (قوله على تعليه الخ) اي علم الفرائض (قوله وعلوه) اي علم الفرائض وروى وعلوها اي الفرائض  
اه معنى (قوله او لتعلقه بالموت) استحسنت المعنى والنهاية هذا التوجيه فذكر الاول بلفظة قيل وقال السيد  
عمر اقول لاشك انه على هذا التقدير ليس المراد به حقيقة النصف اذ لا تساوى بين العليين بل المراد ان العلم  
قسما قسم يتعلق بالحياة واخر بالموت فيرجع الى الاول فتأمل اه (قوله اي اقرب رجل الخ) اراد  
بالاقرب ما يشمل الاقوى اه ع ش (قوله وفائدة ذكره الخ) عبارة المعنى فان قيل ما فائدة ذكره كرجل  
رجل اجيب بانه للتاكيد لثلاثتهم انه مقابل الصبي بل المراد به مقابل الاثني فان قيل لو اقتصر على ذكر كني  
فما فائدة ذكر رجل معه اجيب بانه لثلاثتهم انه عام مخصوص اه (قوله بيان ان الرجل الخ) عبارة  
النهاية بيان ان المراد بالرجل هنا ما قابل المرأة فيشمل الصبي لا ما قابل الصبي المختص بالبالغ اه وهي اولى  
(قوله يطلق بازاء المرأة فيعم) اي وان هذا المعنى هو المراد هنا ولو اقتصر على ذكر لم يستفد ان الرجل يطلق  
بهذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) اي علم الفرائض بمعنى قسمة التركات فانه هو الذي يحتاج الى هذه  
الثلاثة واما الفرائض التي في الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانها تحتاج الى شيئين فقط المسائل  
الحسابية وفقه الموارث كالعالم بان للزوجة كذا اه بجبري (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث  
من التركة والنسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انتسابه للميت وعلم الحساب بان يعلم من اي  
حساب تخرج المسئلة وحقيقة مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلوم  
نهاية ومعنى (قوله وجوبا) الى التنبيه في المعنى الاقوله من حق الى كخمر والى قوله وفي شرح الارشاد في  
النهاية (قوله وجوبا) اي عند ضيق التركة والافندا اه بجبري وسياتي في الشرح ما يتعلق به (قوله  
وهي) اي التركة من حيث هي سم على حج اي وان لم يثبت منه التجهيز ولا قضاء الديون كحد القذف اه  
ع ش (قوله او اختصاص) كالسرجين والخمر المحترمة والكلاب المعلقة وكذا القابلة للتعليم في الاصح اه  
ابن الجمل (قوله او اختصاص) انظر لو كان ما يؤخذ في مقابلة رفع اليد عنه اي الاختصاص وقع هل يكلف  
الوارث ذلك وتوفي منه ديونه او لا فيه نظر والاقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت ونظيره ما قيل ان  
المفلس اذا كان يبدو وظائف جرت العادة باخذ العوض في مقابلة النزول عنها كلف ذلك اه ع ش (قوله  
كخمر تخللت) فان لم تتخلل فهي من جملة الاختصاص وقدم اه ع ش (قوله ودية) اي سواء وجبت ابتداء  
كدية الخطا او بالعفو منه او من وارثه عن القصاص اه ع ش (قوله لدخولها الخ) اي تقديرا اه سم  
(قوله وكذا اما وقع الخ) ظاهر كلام النهاية كالشارح اعتماده وهو واضح لان الصيد ليس من زوائد التركة  
وان كانت آلة في تحصيله سيد عمر وابن الجمل (قوله على ما قاله الخ) عبارة المعنى كما قاله الخ (قوله وفيه نظر)  
عبارة النهاية وما نظر به من انتقالها الخ رد بان سبب الخ (قوله الا ان يحجب الخ) وقد يحجب بان الشخص لو  
غصب شبكة ونصبها ثم وقع فيها صيد كان للغاصب لا للمالك فهذا امثلة او اولى معنى وسيد عمر (في سؤاله)

على تعليه وتعليمه في خبر  
ضعيف تعلموا الفرائض  
وعلموه فانه نصف العلم اي  
صنف منه او لتعلقه بالموت  
المقابل للحياة وهو ينسب  
وهو اولى علم ينزع من امي  
اي بموت اهله وصح تعلموا  
الفرائض وعلموه فاني امرؤ  
مقبوض وان العلم سيقبض  
وتظهر الفتن حتى يختلف  
اثنان في الفريضة فلا  
يجدان من يقضى بها وصح  
ايضا الحقوا الفرائض  
باهلها فمات في فلولي اي  
اقرب رجل ذكر وفائدة  
ذكره بيان ان الرجل يطلق  
بازاء المرأة فيعم وبازاء  
الصبي فيخص البالغ وقيل  
غير ذلك مما فيه تكلف  
ظاهر وهو متوقف على علم  
الفتوى والنسب والحساب  
(يبدأ) وجوبا (من تركة  
الميت) وهي ما يخلف من  
حق كخيار وحد قذف او  
اختصاص او مال كخمر  
تخللت بعد موته ودية  
اخذت من قاتله لدخولها  
في ملكه وكذا ما وقع بشبكة  
نصبها في حياته على ما قاله  
الزركشي وفيه نظر لا تتقاهما  
بعد الموت للورثة فالواقع  
بهان زوائد التركة وهي  
ملكهم الا ان يحجب بان  
سبب الملك نصبه للشبكة  
لاهي واذا استند الملك لفعله  
يكون تركة (تنبيه) افق  
بعضهم فيمن عاش بعد موته  
معجزة لنبي بانه يتدين بقاء  
ملكه لتركته وفيه نظر ظاهر الا ان يعمل على انه بالاحياء بان ان لم يمت ذلك خلاف الفرض في سؤاله اذ لا توجه المعجزة

اي المستغنى (قوله) (لا بعد تحقق الموت) اي باخبار نحو معصوم اه ع ش (قوله) (بلا تبين الخ) بلا تبين من قبيل بين ذراعي وجهه الاسديعني بلا تبين بقاء ملك وبلا عود ملك او بتبوين اعوض عن المضاف اليه (قوله) وفي شرح الارشاد الخ قال فيه في مبحث التشطير ونه بقوله في حياته على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر جميعه كما مروا كالموت مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعداء وارتاعلى الواجه الخ انتهى اه سم عبارة النهاية في المبحث المذكور ويلحق بالموت مسخ احدهما جامدا بخلاف مسخه حيرانا وان كان الزوج وكان قبل الذخول فانما تنجز الفرقه كما في التدريب ولا يسقط شيء من المهر إذا لا يتصور عوده الزوج لا تنفاه اهلية تملكه ولا الورثة لانه حتى فيق للزوجة ولو مسخت حيوانا حصلت الفرقه من جهتها وعاد كل المهر للزوج كما في التدريب اه بخذف (قول المتن بمؤنة تجهيزه) ولو كافرا اهية اي غير حربي ولا مرتد ع ش وان كان الميت فاقد المايجهزه بمؤنة تجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة من قريب او سيد فان تعذر فعلى بيت المال فان تعذر فعلى المسلمين فرض كفاية اه ابن الجلال (قوله) حيث (لا زوج الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاق المصنف المرأة المزوجة وخادمها فتجهيزهما على زوج غنى عليه نفقتهما اى ولو غنية وكان الزوج البائن الحامل اه زاد ابن الجلال وكذا امة سلت له ليلا ونهارا ورجعية في عدوة وخرج بالتى يجب نفقتها الناشزة والصغيرة وبالعنى المعسر فون تجهيزها في مالها اه (قوله) ثم تجهيز (مونه) قال في شرح الارشاد وتجهيز مونه الميت قبله او معه كما هو ظاهر انتهى وفيه امر ان الاول انه احتزر عن مونه الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تتقاهل الى ملك لو ارث قبل موت ذلك الممون الثاني ان قوله مومن شامل لرقيقه حتى في مسألة المعية لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك منتف عند موته لماقارنته لموت السيد الذى يقتضى انقطاع الملك إلا ان يقال انه يتأخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة ما لو تقدم عليه اه سم اقول صريح الجبرمى عن الحلبي عدم الوجوب في مسألة المعية وهو ظاهر المغنى ايضا عبارة تهويدا ايضا بمؤنة تجهيزه من على الميت مؤنته ان مات في حياته اه (قوله) (بهما) الاولى هنا وفي قوله حالهما افراد الضمير (قوله) (وان خالف الخ) عبارة غيره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقديره اه (قوله) وفي اجتماع مومنين الخ) وفي النهاية وسم وابن الجلال ما خاصله انه لو اجتمع جمع من مومنه وما توادفعه واحدة قدم من يخشى غيره وان بعدو كان مفضولا لثم الزوجة ثم المملوك الخادم لها ثم غيره ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالأقرب وقدم اب على ابن وان كان افضل منه بنحو فقهه وابن على امه لفصله المذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على اثني وافرغ بين الزوجات وبين الممالك مطلقا لا مزية اى من حيث الزوجية والملك وقدم الاكبر سنا من نحو الاخوين والافضل بنحو فقهه إذا استويا فيه اما إذا تباينوا فقدم السابق حيث امن فساد غيره ولو بعدو كان مفضولا هذا كله ان امكنه القيام بأمر الجميع وإلا فكفى الفطرة

ينتقل الملك للوارث) قد يقال الانتقال للوارث شرطه الموت الذى لا انتهاء الاجل بخلاف ما لعارض كافى قوله تعالى فقال لهم الله موتوا ثم احياهم وقوله فاما ته الله مائة عام ثم بعثه (قوله) وفي شرح الارشاد الصغير الخ) قال فيه في مبحث التشطير وبقوله اى ونه بقوله في حياته على ان الفرقه بالموت لا تشطير فيه لانه مقرر لجميعه كما مروا كالموت مسخ احدهما حجر افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعداء وارتاعلى الواجه اه (قوله) بمؤنة تجهيزه) قال في شرح الارشاد وتجهيز مونه الميت قبله او معه كما هو ظاهر اه وفيه امر ان (الاول) انه احتزر عن مونه الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركته لا تتقاهل الى ملك الوارث قبل موت ذلك الممون فلم يمت إلا وماتته عاجز عن تجهيزه لعدم بقاء ملكه (والثاني) ان قوله مونه شامل لرقيقه حتى في مسألة المعية فيلزم تجهيزه فيها وهذا يسبق الى الذهن لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والملك منتف عند موته لماقارنته لموت السيد الذى يقتضى عدم الملك وانقطاعه إلا ان يقال لما لم يتأخر وقت الوجوب عن موت السيد كان بمنزلة ما لو تقدم عليه لان الاصل بقاء عليه الوجوب حتى يوجد ما نفعها ولم يوجد قبل موته فليتأمل (قوله) وفي اجتماع مومنين له كلام لي في شرح الارشاد) عبارة في شرح الارشاد ما نصه ولو اجتمع

الابعد تحقق الموت وعند تحقيقه ينتقل الملك للوارث اجماعا فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة بلا تبين عود ملك ويلزمه ان نساءه لو تزوجن ان تعدن اليه وليس كذلك بل يبقى نكاحهن لما تقرر والحاصل ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل وفي شرح الارشاد الصغير في الصداق حكم الممسوخ حيوانا او جامدا بالنسبة لخلقها فرأى اجمعه (بمؤنة تجهيزه) من نحو كفن وحطو وماء واجرة غسل وحمل وحفر حيث لا زوج اولاً مؤنة غلبه لنشوز تجهيز مونه بما يليق بهما عرفا الآن ينسرا وعسرا وان خالف حالهما في الحياة وفي اجتماع مومنين له كلام لي في شرح الارشاد (ثم) بعد مؤنة التجهيز (تقضى

فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير وذكرهم الاخوين هنامع ان الكلام انما هو فيمن  
تجب مؤنته لعله اذا انحصرتجهزهما فيه بان لم يكن ثم غنى إلا هو او الزمة به من يرى وجوب مؤنتهما عليه اه  
(قول المتن ديونه) اى المتعلقة بذمتها اما المتعلقة بعين التركة فستأتى نهاية ومعنى (قوله مقدما الى قوله ان  
اخذ) فى النهاية لا قوله الذى شذبه ابو ثور (قوله كزكاة وكفارة وحج الخ) اما بعض هذه الثلاثة مع  
بعض فهل يخير فى تقديمه او لافيه نظروا الاقرب الاول والكلام بالنسبة للزكاة مفروض فيما لو تلف المال  
حتى تكون فى الذمة اما لو كان باقيا كانت متعلقة به تعلق شركة اه ع ش (قوله او قبلها) لا حاجة اليه  
(قوله وما الحق بها الخ) اى من عتق علق بالموت وتبرع بنجز فى مرض الموت وما الحق به معنى ونهاية (قوله  
وعكسه الخ) اى تقديم الوصية فى الاية على الدين ذكرنا الذى انفرد بتقديمها عليه ابو ثور قولنا وحكما  
(قوله لحث الورثة الخ) خبر عكسه وقوله لتوانيتهم الخ متعلق بالحث (قوله بعد الدين) اى كانه عليه المصنف  
بهم معنى ونهاية (قوله ان اخذ) راجع لما قبله (قوله فلا تقتضى الخ) الاولى ترك التفريع عبارة  
المغنى تنبيه قول المصنف من ثلث الباقي قد يوهم انه لو استغرق الدين التركة لم تنفذ الوصية ولم يحكم بان عقادها  
حتى لو تبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه لا تنفذ الوصية حيثئذ وليس مراد ابل يحكم بان عقادها وتنفذ  
حيثئذ كما ذكره فى باب الوصية اه (قوله احد) تنازع فيه ابرو تبرع قاله سيد عمر والاولى ارجاع ضمير  
ابرا ببناء المعلوم الى المستحق المعلوم من المقام وبناء المجهول الى الميت (قوله بان نفوذها) اى فالوصية  
موقوفة ان تبرع متبرع بقضاء الدين او ابرا المستحق منه تبين انعقادها ولا فلا اه ع ش (قوله صورة  
يتساوى الخ) هما انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف  
وصدقهما الوارث معاقست التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت قال فى شرح الارشاد  
لكن الاصح بل الصواب كفى الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقهما معا ام لا كما لو ثبتا بالينة اهرم  
وكذا فى النهاية لا قوله قال فى شرح الارشاد قال الرشيدى قوله قسمت التركة الخ اى بان يضم الموصى به الى  
الدين وتقسم التركة على وفق نسبة حق كل منهما الى مجموع الموصى به والدين اه عبارة ع ش قوله قسمت  
التركة بينهما ارباعا اى لا تازيد على مخرج الثلث بسطه وهو واحد ونعطيه للموصى له وهو ربع وحاصله  
ان اقرار الوارث بالدين يجعل كوصية اخرى فكان الميت اوصى لرجل بجميع ماله ولاخر بثلثه وطريق  
قسم ذلك ان يزداد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم اه (قوله

مع موهو لم يف المالم إلا باحدهما فظاهر تقديمه او اجتمع جمع من موهو فان ما توادفعا فالذى فى الروضة  
والجواهر وغيرهما انه يداين خشى تغييره ثم بايه لانه اكثر حرمة ثم امه لان لها حاشم الاقرب فالاقرب  
ويقدم الاكبر سنامن اخوين مثلا ويقرعه بين زوجته لاذلا مزية اه ويظهر ان الزوجة تقدم على  
جميع الاقارب وان المملوك بعدها لان العلة بينهما اتم كما يعلم من كلامهم فى النفقات وقياس كلامهم فيما لو  
دفن اثنان فاكبر فى قبرانه يقدم هنامن نحو الاخوين المستويين سنا الا فضل بنحو فقه او ورع وانه لا يقدم  
فرع على اصله من جنسه بخلافه من غير جنسه فيقدم اب على ابن وان كان افضل منه وابن على امه لفضيلة  
الذكورة ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على امرأة فان استوا اقرع بينهم ثم رايت الاذرعى وغيره  
قالوا عقب كلام الروضة السابق وفى تقديم الاكبر مطلقا نظر اذا كان الاصغر اتقى واعلم او ورع وهو يؤيد  
ما ذكرته الى ان قال اما اذا تبرعوا فيقدم السابق حيث لم يخش على غيره فساد وان كان مفضولا هذا اذا امكنه  
القيام بامر الجميع والا فالذى يتجه انه يجرى هنا نظير ما مر فى الفطرة فتقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام  
فالكبير ثم رايت الزركشى يحجه الى ان قال وذكرهم الاخوين لعله اذا انحصرتجهزهما فيه او الزمة به من  
يرى وجوب مؤنتها اه وفى هامشه كلام لنا على بعضه (قوله صورة يتساوى فيها الدين والوصية الخ)  
هما انه لو ادعى واحد ان له على الميت الف دينار و اخر انه اوصى له بثلث ماله والتركة الف وصدقهما  
الوارث معاقست التركة بينهما ارباعا فان صدق مدعى الوصية او لا قدمت قال فى شرح الارشاد لكن الاصح

ديونه) مقدما منها دين الله  
تعالى كزكاة وكفارة وحج  
على دين الادى (ثم) بعد  
الدين وان كان انما ثبت  
باقرار الوارث بعد ثبوت  
الوصية او قبلها كما علم مما  
نقلناه عن الصيد لاني ومن  
غيره (تنفذ وصاياه) وما  
الحق بها مما يأتى فهى  
متاخرة عن الدين وعكسه  
فى الاية الذى شذبه ابو ثور  
لحث الورثة على المبادرة  
باخراجها لتوانيتهم عنه  
غالبا (من) لا ابتداء  
فتدخل الوصية بالثلث ايضا  
(ثلث الباقي) بعد الدين ان  
اخذ كما هو الغالب وبقي  
بعده شىء فلا يقتضى عدم  
نفوذها اذا استغرق فلوا ابرا  
او تبرع احد بوفائه بان  
نفوذها ونقل الشيخان فى  
الاقرار عن الاكثرين  
صورة يتساوى فيها الدين  
والوصية وصورة تقدم فيها  
الوصية وينت ما فى ذلك فى  
خطبة شرح العباب بما  
يتعين الوقوف عليه قال  
بهضهم

ووجوب الترتيب في اذكر انما هو عند المزا حة فلو دفع الوصى مثلاً مائة للدائن ومائة للوصى له ومائة للوارث معاً لم يتجه الا الى الصحة أى والحل ويوجه بانه حيث لم يتقارن الدفع مانع ونظيره من عليه حجة الاسلام وغيره فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهم ما قالوا والمراد به ان لا يتقدم على حجة الاسلام غيرها لان لا يقارنها غيرها ومراخر الرهن حكمه ما لو غاب الدائن (ثم (٣٨٥) يقسم الباقي) عنها (بين الورثة) على

ما ياتي يعنى انهم يتسلطون على التصرف حيث لا يمتنع الارث ومن ثم فازوا بزوائد التركة كما مروى يعلم ما ياتي في الوصية انه يقبوا لها سواء المعينة كذا وغيرها كالثلاث يتبين ملكها بالموت فهي مانعة له حيث في عين الاول وثلاث الثاني شائماً لا قبله لان الامر فيه موقوف وما يتوهم من بعض العبارات من الفرق بين المعينة والمطلقة انما هو من جهة الخلاف لا غير (قلت) محل تاخر الدين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق بعين التركة حق (فان تعلق بعين التركة حق) بغير حجر في الحياة قدم (كالزكاة) الواجبة فيها قبل موته وان كانت من غير الجنس فتقدم على مؤنة التجهيز بل على سائر الحقوق المتعلقة بالتركة لما مر ان تعلقها تعلق شركة غير حقيقية لجواز الاداء من غيرها فكانت التركة كالمرونة بها ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من اربعين مات عنها فقط لم يقدم الا ربع عشرها على الاوجه ويوجه بان حق

وجوب الترتيب الخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث او لا مثلاً لم يصح ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويتجه الحل حيث لم يظن عند البدء بالمؤخر الفوات على المقدم والنقد حيث بان وصول كل الى حقه فليتامل وحيث لم يست هذه نظير مسألة الحج اه سم اقول ما ذكره متجه لا دافع له لكن يبقى النظر فيما لو دفع للوارث قبل الدائن اى بشرطه المار فهل يجوز للورثة التصرف وينفذ تصرفه محل تأمل اه سيد عمر و اقول لا مانع من ذلك اذ لا فائدة لصحة الدفع له وحله قبل الدائن الاحل ونفذ التصرف فان تصرف ثم تبين خلافه غيرنا الحكم اه ابن الجلال (قوله فلو دفع الوصى الخ) اى لو كانت التركة اربعمائة فاكثرت (قوله عنها) اى التركة (قوله على ما ياتي) اى من بيان الانصباء (قوله يعنى انهم) تفسير للمتن (قوله حيث) اى بعد وفاة الدين (قوله لا يمتنع الارث الخ) اى وانما يمنع التصرف (قوله كما مر) اى في اواخر الرهن اه سم وقال ع ش اى في قوله فالواقع بها من زوائد التركة الخ اه (قوله انه) اى الوصى له يقبوا لها اى الوصية بعد الموت (قوله المعينة) اى الوصية المعينة (قوله ملكها) اى الوصية يعنى الوصى به (قوله فهي) اى الوصية وقوله حيث اى حين اذ وجد القبول بعد الموت (قوله في عين الاول) متعلق بضمير له العائد للارث وقدر ما فيه غير مرة (قوله وثلاث الثاني) لعل الصواب وقدر الثاني كافى ببعض النسخ الصحيحة (قوله لا قبله) اى قبل القبول (قوله فيه) اى فيما قبل القبول (قوله محل تاخر) الى قوله واثر به في النهاية الا قوله هو كما بعده الى فاذا تعلق (قوله إذا لم يتعلق الخ) خبر قوله محل تاخر الخ (قوله بغير حجة الخ) سيد ذكر محترزه عقب قول المتن والله اعلم (قوله وان كانت من غير الجنس) اى كشاة في خمسة من الابل اه ع ش (قوله لما مر) اى في باب الزكاة (قوله ان تعلقها) اى الزكاة (قوله من غيرها) اى غير عين تعلق بها الزكاة (قوله مات عنها) اى الشاة (قوله لم يقدم) اى المستحق وقوله الاربع الخ منصوب على نزع الخافض اى ربع الخ (قوله فتزخر) اى عن مؤن التجهيز وكان الاولى التذكير بارجاع الضمير الى الحق (قوله كما) المناسب وما (قوله فاقبله) اى كالزكاة (قوله انه الخ) بيان لظاهره (قوله كما مر) اى بقوله الواجبة فيها الخ (قوله ففيه) اى في المتن (قوله وامامراد به المال) اى بذكر المتعلق بكسر اللام وارادة المتعلق بفتح اللام (قوله فاذا تعلق الخ) الفاء تفصيلية (قوله قدم المجنى عليه) محل ذلك إذا وقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التجهيز لتعلقها بالجاني بالموت فقد سبق تعلقها الجناية فتقدم عليها وكذا لو قارنت الموت كما يقتضيه قول الديمري وصورة الثانية اى الجاني ان يجنى العبد جناية توجب ما لا يتم بموت السيد الخ قال العلامة سم وله وجه وجهه اه ابن الجلال (قوله والرهن يتعلق الخ) اى في تقديم الجناية جمع بين المصلحتين اه سيد عمر (قوله او بذمته مال) كمالو

بل الصواب كافى الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقهما معاً لم لا كالتبنا بالبينة اه (قوله فلو دفع الوصى الخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث او لا مثلاً لم يصح بل ولم يحل وقد يمنع اطلاق ذلك ويتجه الحل حيث لم يظن عند البدء بالمؤخر الفوات على المقدم ولا لزوم تاخير له وقع على المقدم مع طلبه والنقد حيث بان وصول الى حقه فليتامل فليس هذا نظير مسألة الحج اه (قوله كما مر) اى في الرهن (قوله بغير حجر) ياتي محترزه في قوله وخرج بقولي بغير حجر الخ (قوله لم يقدم الاربع عشرها على الاوجه) اعتمده مر (قوله في المتن والجاني) هذا ظاهر ان وقعت الجناية قبل الموت فلو وقعت بعده فهل يقدم ايضاً او تقدم مؤن التجهيز لتعلقها بالجاني فندسب تعلقها الجناية فتقدم عليها ولو قارنت الموت فهل هي كمالو سبقته او كمالو

(٤٩) — شروانى وابن قاسم — سادس — الفتراء من التالف ديون مرسله فتؤخر لما تقرر ان الكلام في زكاة متعلقة بعين موجودة (والجاني) هو كما بعده امثلة للتركة المتعلقة بها حتى فاقبله اما على ظاهره انه مثال للحق كما مر ففيه توزيع وامامراد به المال الزكوى فاذا تعلق ارش الجناية برقبته ولو بالعضو عن قوده قدم المجنى عليه باقى الامرين من الارش وقيمة الجاني حتى على المرتبة لا انحصار تعلقها في الرقبة فلو قدم غيرها ففات والرهن يتعلق بالذمة ايضاً اما إذا تعلق برقبته قودا او بذمته مال فلا يمنع تصرف الوارث فيه والمرهون رهنها جعليان وان حجر على

الراهن بعده أو أثر به بعض غرامته في مرض موته أن اقضيه له دون وارثه على الوجه فيقدم حقه على مؤن التجهيز والحق بعضهم بالمرهون حجة الاسلام إذا مات وقد استقرت في ذمته (٣٨٦) لتعلقها بعين التركة حينئذ قال فلا يصح تصرف الورثة في شيء منها حتى يفرغ الحاج

اقتراض ما لا يغير اذن سيده وانلقه وقوله فلا يمنع الخ اي فلا يقدم المجنى عليه والمقرض على غيرهما وللوارث التصرف في رقبته بالبيع وغيره ابن الجبال ونهاية قال ع ش اي ويبقى القرض في ذمة الرقيق الى ان يعتق ويوسر ويمكن مستحق القصاص الاقتصاص منه متى شاء ويرجع المشتري بعد الاقتصاص على البائع بما دفعه ان جعل بتعلق القصاص برقبته واستمر جهله الى الاقتصاص فان عليه حين الشراء او بعده ولم يفسخ فلا رجوع ويلزمه تجهيزه سم على حج بالمعنى اه (قوله بعده) اي الرهن (قوله او أثر به) اي الراهن بالرهن (قوله ان اقضيه له) اي ان اقضيه الراهن للرهن لان اقضيه له وارث الراهن بعد موت مورثه فلا يقدم اه سيد عمر (قوله حقه) اي المرتن (قوله الذي مر) اي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم يقضى ديونه كما يعلم من شرح ذلك اه سم (قوله بينها) اي حجة الاسلام (قوله الى اخر اجه) اي الحق من العين (قوله من مثلهم) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله المذكورة) اي في المتن (قوله وبتسليمه) اي ما قاله البعض (قوله فالاستثناء) اي في قوله الا للضرورة اه سم (قوله حينئذ) اي حين الضرورة (قوله ويظهر الخ) اي وبتسليمه يظهر الخ وينبغي انه إذا باعه للضرورة لا يتصرف في شيء من ثمنه الا بعد فراغه عن الحج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله ويظهر الخ عطف على الاستثناء الخ فيكون ايضا مفرعا على تسليم ما مروى ويحتمل بناؤه على المعتد لكنه فيه ماسبق للمحشى عند قوله وجوب الترتيب الخ فراجع اه (قوله لان الدم الخ) قد يقال الدم قد يكون ماليا لازما لجهة الميت ويفوت بفوات التركة (قوله ولا يصدق الخ) قد يقال ذمته وان برئت من الحج لم تبرأ من الواجب الا لازم لجهته سم على حج اه ابن الجبال (قوله بضمن في الذمة) الى قوله وقد بينت في النهاية (قول المتن اذا مات المشتري مفلسا) وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت للبائع حق الفسخ لغنية مال المشتري وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حينئذ اي قبل الفسخ فلم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به نهاية وابن الجبال (قوله بضمنه) اي كلا وكذا بعضا فاذا قبض البائع شيئا من الثمن قدم بمالم يقبض له مقابلا فيمكن من الفسخ ويفوز به اه ابن الجبال (قوله ولكون الفسخ الخ) جواب عن استشكل السبكي لاستثناء المبيع وتفصيلهما في النهاية والامداد (قوله من حينه) اي الفسخ وكذا ضمير به (قوله حق لازم) اي ككتابة (قوله وكذاخير فسخه الخ) يفيد انه فوري اه سم اي كما صرح به الامداد والنهاية (قوله وان تعلق) اي حق الغرماء اه سم (قوله لانه لم يخرج الخ) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك سم ورشيدى ولك ان تجيب بظهور الفرق بين التعلق العام كما هنا والتعلق الخاص كما في الرهن والمبيع (قوله فالذي يظهر الخ) اقول هذا الاستظهار داخل في قوله السابق بل على سائر الحقوق الخ

تاخرت في كل ذلك نظر فليراجع ثم رايت الديمري قال وصورة الثانية اي الجاني ان يجنى العبد جناية توجب مالا ثم يموت السيد الخ وهي تشعر بان الجناية بعد الموت ليست كمن قبله وله وجه وجهه (قوله دون وارثه) اي بان مات الراهن قبل اقباض الرهن واقبضه وارثه بعد موته للرهن فلا يقدم حقه هنا (قوله فلا يصح الخ) هذا التفريع لا يتوقف على التعلق بالعين لما تقدم من تقدم الدين على تصرف الوارث وغيره الا ان يريد منع التصرف ولو في مؤنة التجهيز فيظهر التفريع وظاهر الكلام منع التصرف قبل الفراغ وان كان الحاج عنه قبض اجزته فليتأمل (قوله الذي مر) اي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونه كما يعلم من شرح ذلك (قوله فالاستثناء) اي في قوله الا للضرورة (قوله لان الدم يقوم مقامها) قد يقال الدم قد يكون ماليا لازما لجهة الميت ويفوت بفوات التركة وقوله ولا يصدق الخ قد يقال ذمته وان برئت من الحج لم تبرأ من الواجب الا لازم لجهته (قوله وكذاخير فسخه بلا عذر) يفيد انه فوري (قوله ان تعلق) اي حق الغرماء (قوله لانه لم يخرج عن كونه مر سلا في الذمة) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك

عنه من جميع اعمال الحج الا لضرورة كان خيف تلف شيء منها ان لم يبادر الى بيعه اه وقوله لتعلقها الى آخره يحتاج لسند بل تاخير الحج عن مؤن التجهيز الذي مر يرد هوى فرق بينهما وبين تحوز كاة في الذمة وكأنه فهم ان المراد بالتعلق بالعين وجوب المبادرة فور الى اخر اجه وليس كذلك كما هو معلوم من مثلهم المذكورة ويأتي في تعليل تعلق الغرماء بماله بالحجر ما يوضح رد ما قاله فالاستثناء منقطع لان البائع لها حينئذ الحاكم لا الوارث كما هو ظاهر وبتسليمه يظهر جواز التصرف بمجرد فراغه من التحلل الثاني وان بقيت واجبات اخرى لان الدم يقوم مقامها ولا يصدق حينئذ ان يقال ان ذمة الميت برئت من الحج وحيث برئت ذمته منه جاز التصرف لان المنع انما كان لمصلحة براءتها (والمبيع) بضمن في الذمة (اذا مات المشتري مفلسا) بضمنه ولم يكن هناك مانع من الفسخ فيمكن البائع منه ويفوز به حجب عليه قبل موته ام لا وليكون الفسخ انما يرفع العقد من حينه لم يخرج به عن كونه تركة فان وجد مانع كتعلق حق

لازم به وكذاخير فسخه بلا عذر قدم التجهيز لا تنفاه التعلق بالعين حينئذ وانما (قدم) ذلك الحق في تلك الصور (على مؤنة الذي تجهيزه) ايثار اللام كما تقدم تلك الحقوق على حقه في الحياة (والله اعلم) وخروج بقولي بغير حجر تعلق الغرماء بماله بالحجر فيقدم التجهيز ان تعلق بعين ماله قبل موته لانه لم يخرج عن كونه مر سلا في الذمة ولو اجتهعت الزكاة والجناية في عبد تجارة فالذي يظهر تقديم الزكاة لا تحصار تعلق



الذي ظاهره النقل عن الاصحاب فلا وجه لبحثه اه ابن الجمال (قوله حقين) اي حق الله وحق الادى اه  
 رشيدى (قوله لا تنحصر الخ) اي كما اشار اليه بالكاف في اولها والخاص لها التعلق بالعين اه معنى (قوله  
 في شرح الارشاد) قال فيه منها - كنى المعتدة عن الوفاة فتقدم به اى باجرته على مؤن التجهيز ومنها ما وجب  
 للمكاتب على سيده من الايتام من نجوم الكتابة إذا قبضها السيد ومات قبل الايتام والمال او بعضه باق  
 فالمكاتب مقدم به على غيره ومنها القرض فاذا مات المقرض عما اقترضه فقط فالمقرض مقدم به ومنها  
 عامل القراض إذا أئلف صاحب المال مال القراض بعد الربح وقبل القسمة الا قدر حصه العامل ومات ولم  
 يترك غيره فالعامل مقدم به ومنها ما لورث المشتري المبيع بسبب إلى البائع ومات قبل اقباضه الثمن او إلى وارثه  
 بعد موته فيقدم المشتري بالمبيع حيث لم يوجد غيره ومنها ما لو اصدقها عنا ثم طلقها قبل الدخول وماتت عن  
 العين او نصفها فقط فيقدم الزوج بالنصف ومنها ما لو سلم الغاصب قيمة المغصوب للحيلولة ثم قدر عليه فانه  
 يجب عليه رده ويرجع بما اعطاه فان كان تالفًا تعلق حقه بالمغصوب وقدم به ومنها الشفع فانه مقدم بالشقص  
 إذا دفع ثمنه للورثة ولم يحصل منه تأخير بغير عذر ومنها نفقة الامة المزوجة إذا قبضها السيد ولم يؤدها  
 نفقتها فتقدم بها ومنها كسب العبد إذا قبضه السيد فان نفقة زوجته تعلق به فيقدم بها ومنها النذر لشيء  
 معين فيقدم لإخراجه للجهة المعينة ومنها اللقطة إذا ظهر مال الكها بعد التملك وهي موجودة فيقدم بها وإن كان  
 للملتقط مال سواها ومنها إذا ثبت للمشتري الارش ووجد الثمن بعينه فيقدم بالارش منه ومنها إذا  
 تحالفا ومات المشتري قبل فسخ العقد فللبائع فسخه والرجوع في المبيع فيقدم به ومنها إذا فسخ المسلم بعد  
 موت المسلم اليه لسبب ورأس المال باق فيقدم به ومنها أنه لو مات أخذ الزكاة المعجلة التي وجب ردها  
 لسبب قبل ردها فيقدم مال الكها بها على مؤن التجهيز ويظهر تقديم المعتدة على بائع المفلس والمقرض وتقديم  
 ذى الارش على الرد بالعيب ومثل ذى الارش الفاسخ في صورتي التحالف والسلم وتقديم المكاتب بالايثام  
 على من يتصور اجتماعه معه ويقدم كل من الزكاة والفطرة والكفارة والنذر وجزاء الصيد والحج على دين  
 الادى اه ملخصا اه ابن الجمال (قول المتن واسباب الارث الخ) اعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة  
 امور وجود اسبابه وشروطه وانتفاء موانعه وقد شرع المصنف في بيان الامر الاول فقال واسباب الارث  
 الخ وما شرطه فاربعة ايضا والها تحقق موت المورث او الحاقه بالموتى تقديرًا كجنين انفصل ميتا في حياة  
 امه او بعدم موتها بجناية عليها موجبة للفرقة فيقدر ان الجنين عرض له الموت لتورث عنه الفرقة او حكمًا كفقود  
 حكم القاضى بموته اجتهدا او ثانيها تحقق حياة الوارث بعدم موت مورثه ولو بلحظة وثالثها معرفة ادلائه للبيت  
 بقرابة أو نكاح أو ولاء واربعا معرفة بالجهة المقتضية للارث تفصيلا وهذا يخص بالقاضى فلا يقبل  
 شهادة الارث مطلقة بل لا بد من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه والدرجة التي اجتمع فيها وامامو افع  
 الارث فستأتى في كلامه اه معنى بتصرف وقد يقال ان الشرط الرابع يغنى عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم  
 بدل الثالث شرط تحقق وجود الوارث عند موت المورث ولو نطفة قال شيخنا ولا يغنى عنه الثاني لصدقه  
 بمن حدث من الورثة بعدم موت المورث اه (مجمع عليها) عبارة النهاية ثلاثة بجمع عليها واما الرابع فعندنا  
 وعند المالكية خلافا للحنفية والحنابلة اه (قول المتن قرابة) أى خاصة شرح المنهج أى المجمع على ارثهم  
 من الذكور والاناث فخرج ذوو الارحام بحيرى (قوله ياتى تفصيلها) الى قوله ابن زياد في النهاية (قوله  
 الاق) اي انفاء (قول المتن ونكاح) وان كان في مرض الموت خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى فان العقد  
 عنده باطل في مرض الموت ولا ارث قاله الشنشورى في شرح الرحبية وقال فيه ايضا ولو تزوجت في مرض  
 الموت رجلا لم يرثها اه ابن الجمال (قوله ولو قبل الدخول) اي ولو وقع الموت قبل الدخول اه سيد عمر  
 عبارة ابن الجمال وان لم يحصل وطء ولا خلوة اه (قوله يخرج من ثلثه) وكذا لو لم يخرج وأجازت  
 الورثة عتقها اه ع (قوله فيتوقف) اي عتقها (قوله وهى منهم) يقتضى ان الوصية للوارث تتوقف  
 على اجازته اه بحيرى (قوله وهى متوقفة) اي الحرية (قوله وبه يعلم) اي بتوجيه الدور (قوله

كل في العين وتزيد الزكاة  
 بان فيها حقين فكانت أولى  
 والمستثنيات لا تنحصر فيما  
 ذكر وقد بينت أكثرها  
 مع فوائد نفيسة في شرح  
 الارشاد (واسباب الارث  
 أربعة) بجمع عليها (قرابة)  
 يأتى تفصيلها نعم لو اشترى  
 بعضه في مرض موته عتق  
 عليه ولا يرث لاداء توريثه  
 إلى عدمه كما يعلم من الدور  
 الحكمى الآتى في الزوجة  
 (ونكاح) صحيح ولو قبل  
 الدخول نعم لو اعتق أمة  
 تخرج من ثلثه في مرض  
 موته وتزوج بها لم ترثه  
 للدور إذ لو ورثت لكان  
 عتقها وصية لو ارث فيتوقف  
 على اجازة الورثة وهى  
 منهم واجازتها تتوقف على  
 سبق حريتها وهى متوقفة  
 على سبق اجازتها فادى  
 ارثها لعدم ارثها وبه يعلم

ان الكلام في غير المستولدة لان عتقها ولو في مرض الموت لا يترقب على اجازة احد لان الاجازة إنما تعبر بعد الموت وهي به تعتق من راس المال (وولاء) ويختص دون سابقه (٣٨٨) بطرف (فيرث المعتق) ومن يدلي به (العتيق ولا عكس) اجماعا إلا ما شذبه ابن زياد والخبر

ان الكلام في غير المستولدة) أي أمأهي فترث حيث أعتقها وتزوجها لان عتقها لا يتوقت على اجازة بل ولولم يعتقها في مرضه لعنتت بموته من راس المال اه ع ش (قوله وهي به) أي المستولدة بالموت (قول المتن وولاء) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فالراجح ان ولاءه الثاني انتهى سم وابن الجمل (قوله إلا ما شذبه الخ) أي القول الذي شذبه اه ع ش عبارة ابن الجمل وشذبان زياد لحديث ضعيف اه (قوله والخبر فيه) أي في العكس (قوله على انه) أي صلى الله عليه وسلم اعطاه أي العتيق من تركه المعتق (قوله فيرق) أي معتقه الحربى والذي بان التحق الذي بدار الحرب فاسترق (قوله فله على معتقه الخ) تفريع على قوله او يشتري الخ (قوله ولا يرد الخ) أي كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث الخ) أي بل من حيث كونه معتقا اه ع ش (قوله أي جهته) إلى قوله ويوجه في النهاية والمعنى إلا قوله لكن إلى المتن (قوله أي جهته) قال شيخ الاسلام وفي جعله أي ابن الهائم جهة الاسلام سببا تنبيه على ان الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل ان التحقيق انه أي الوارث جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لهم ليس بشيء انتهى اه سم وابن الجمل اقول ورجح القول بان الوارث جهة الاسلام لا المسلمون المعنى وهو ظاهر قول الشارح والنهاية كشرح المنهج أي جهته وقولها ومن ثم الخ كالصريح فيه إذ المعنى من اجل ان الوارث جهة الاسلام خلا فالقول ابن الجمل أي من اجل ان الوارث المسلمون جاز إذ التفريع لا يظهر عليه بل قولها الا في شرح بل المال الخ لان الارث لجهة الاسلام صريح فيه وفي البجيرمي إنما فسر الاسلام بالجهة لثلاث يلزم عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولثلاث يلزم عليه اخذ المسلمين له مع ان الامام هو الذي يأخذه ويضعه في بيت المال اه وبذلك يندفع قول السيد عمر (قوله أي جهته) قد يقال فيه ايهام احتياج اخراج العبارة عن ظاهرها وليس بضروري اه (قوله جاز فله الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله على ما اقتضاه) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله مسلما) سيد كر محترز قول المصنف لبيت المال قال ابن الجمل اذا كان منتظما كما يعلم من كلامه فيما بعد ثم قال بعد كلام طويل فاذا علمت ذلك علمت اجماع الاربعة على عدم توريث بيت المال اليوم اه (قوله لانهم يعقلون عنه) أي من جهة كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى القاتل والا فلا شيء على احد من المسلمين اه ع ش (قوله لقن) أي من فيرق فيشمل البعض والمكاتب كما صرح بهما النهاية والمعنى (قوله نعم يجوز الخ) عبارة المعنى والنهاية ولو أوصى لرجل شيء من التركة اعطيه وجزان يعطى منها ايضا فيجمع بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بلا اجازة اه (قوله ابان فيه) أي في ذلك المال (قوله في تلك) أي في القن والكافر والقاتل وقوله في هذه أي فيمن له وصية الخ اه سيد عمر (قوله وكان هذا) أي قوله نعم يجوز الخ عبارة المعنى ولما كانت الاسباب الثلاثة خاصة لم يفرد كلا منهما بالذكور ولما كان الرابع عاما فرده اه (قوله فيسأل) ببناء المفعول عنها أي المغيرة وسببها (قوله لا وارث له) أي اوله وارث غير مستغرق وقوله فان مالهما أي اوباقه اه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) أي ولو غير منتظم لجور الامام مثلا وانتظامه انما هو شرط في الارث لافي النية اه شيخنا على الرحية (قوله فيثا) كذا في النهاية ومعنى

(قوله في المتن وولاء) في شرح الفصول للشيخ الاسلام لو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتيق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فليل ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له اولا وقيل للثاني لان عتقه اقرب الى الموت وهو الراجح واطال في ذلك وما يتعلق به بما هم فيل طالع (قوله أي جهته) قال الاسلام في شرح الفصول مانصه وفي جعله جهة الاسلام سببا تنبيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين

فيه محمول على أنه أعطاه مصلحة لارثا على ان البخارى ضعفه وقد يتوارثان بان يعتقه حربى فيستولى على سيده ثم يعتقه أو حربى أو ذمى فيرق فيشتريه ويعتقه او يشتري ابا معتقه ثم يعتقه فله على معتقه ولاء الانجرار ولا يرد لانه لم يرث من حيث كونه عتيقا (والرابع الاسلام) أي جهته ومن ثم جاز نقله عن بلد المال على ما اقتضاه كلامهم واعطاؤه لواحد وبذلك فارق الزكاة لكن اعتمد غير واحد امتناع نقله كهي وعليه يجوز للامام نقلها (فصرف التركة) أو بعضها إذا كان الميت مسلما (لبيت المال ارثا) للمسلمين بسبب العصوبة لانهم يعقلون عنه كقاربه (إذالم يكن) له (وارث بالاسباب الثلاثة) المتقدمة وقيل مصلحة كالمال الضائع فعلى الأول لا يصرف منه شيء لقن ولا كافر ولا يجوز لمن له وصية ولمن اعتق او ولد او اسلم بعد موته ويوجه بان شائبة ارث وشائبة مصلحة فغلبت الاولى في تلك لتبجحها

والثانية في هذه لعدمه وكان هذا وسبب قوله الرابع لينبه به على ان بينه وبين الثلاثة قبله مغايرة فيسأل عنها أما الذي الذي (قوله لا ارث له ومن له امان نقضه واسترق ثم مات وله مال عندنا فان مالهما يصرف لبيت المال فيثا) والجمع على ارثهم من الرجال

أى الذكور (عشرة) بطريق الاختصار وخمس عشر بالبسط (الابن وابنه وإن سفل والاب (٣٨٩) وأبو دؤاد (دلا والاخ) مطلقا وابنه

إلامن الأم والعم (ليت  
وابنه وجده (إلامن وكذا  
ابنه الزوج والمعق) ومن  
يدلى به فى حكمه (ومن  
النساء سبع) بالاختصار  
وبالبسط عشر (البنت  
وبنت الابن وإن سفل)  
عدل عن قول أصله سفلت  
وإن وافق إلا كثر فى عود  
الضمير على المضاف لايهامه  
أن بنت بنت الابن وارثة  
(والأم والجددة) من الجهتين  
بشرط ادلائها بوارث  
(والأخت) لابوين أو  
لاب أو لام (والزوجة)  
الأفصح زوج لكنهم آثروا  
المرجوح للاحتياج للتمييز  
هنا (والمعتقة) ومن يدلى  
بها فى حكمها (ولو اجتمع  
كل الرجال) ويلزم منه كون  
الميت أثنى (ورث الأب  
والابن والزوجة فقط) لأن  
من بقى محجوب بغير الزوج  
إجماعا ويصح أصلها من  
أثنى عشر أو اجتمع (كل  
النساء) ويلزم كون الميت  
ذكرا (ف) بالوارث هو  
(البنت وبنت الابن والأم  
والأخت للابوين والزوجة)  
لأن غيرهن محجوب بغير  
الزوجة ويصح أصلها من  
أربعة وعشرين (أو)  
اجتمع كل من (الذين يمكن  
اجتماعهم من الصنفين  
ف) بالوارث هو (الابوان  
والابن والبنت) لم يقل  
الابن مغلبا كالأذى قبله

(قوله أى الذكور) إلى قوله وافهم فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله لم يقل ابنان إلى الميت (قوله أى الذكور)  
ولو عبر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل ذير البالغين من الذكور اه مغنى (قول الميت وإن سفل)  
أى محض الذكور فخرج ابن البنت وكل من فى نسبته إلى الميت أثنى وسفل بفتح الفاء وضمها كما ضبطه  
الماتن وزاد عليه فى العباب الكسر تاركا الضم ففیه الحركات كلها اه وقوله مطلقا أى شقيقا أو لاب أو  
لام وقول الميت وابنه أى ابن الاخ وإن نزل بمحض الذكور وقول الميت إلامن الأم أى شقيقا أو لاب  
وقول الميت إلامن الأم فى قوله ومغنى من وقوله وجده أى وإن علا وقول الميت وكذا ابنة أى ابن العم  
لابوين أو لاب اه ابن الجمل (قوله ومن يدلى به الخ) أى بالمعتق فلا يرد على الحصر فى العشر ذلك اه نهاية  
عبارة المغنى والمراد به أى المعتق من صدر منه الاعتاق أو ورث به فلا يرد على الحصر فى العشرة عصبه المعتق  
ومعتق المعتق اه (قوله ومن يدلى بها الخ) عبارة المغنى وهى من صدر منها التقاو ورثت به كما مر اه  
(قوله ومن يدلى بها الخ) تبع فيه من سبق من الشراح كالحقق المحلى وهو صحيح كمال لكن فيه شىء من حيث  
أن الكلام فيمن يرث من النساء فتأمل اللهم إلا أن يكون مرادهم بما ذكره معتقة المعتقة ومع ذلك فلا حاجة  
إليه لشمول المعتقة لها اه سيد عمر قول الميت كل الرجال أى فقط وكذا قوله والنساء ثم يجوز فيه الجر  
بتقدير كل والرفع بلا تقدير اه مغنى (قوله لأن من بقى محجوب الخ) فابن الابن بالابن والجد بالاب  
وكل من الباقيين بكل منهما أو بالابن لقوته على الأب عصوبة فاسناد الحجب إليه أولى اه ابن الجمل (قوله)  
ويصح أصلها من أثنى (وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أثنى الخ عبارة المغنى وتصح مسئلتهم من  
أثنى عشر لأن فيها ربعا وسدسا للزوج الربع وللاب السدس والابن الباقي اه (قوله من أثنى  
عشر) للاب السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة وللان الباقي سبعة اه ابن الجمل عبارة الحلبي  
لأن فيها ربعا من أربعة وهو فرض الزوج وسدسا من ستة وهو فرض الاب والحاصل من ضرب نصف  
أحدهما فى كامل الآخر ذلك ثلاثة للزوج وهى الربع واثنان للاب وهما السدس والباقي وهو سبعة للابن  
اه (قوله لأن غيرهن محجوب الخ) فالجددة بالأم والأخت للام بالبنت وهو أولى لقوتها أو بنت الابن  
أو بهما معا والأخت للاب والمعتقة بالشقيقة لأنها صارت عصبه مع الغير فحكمها حكم الشقيق اه ابن الجمل  
(قوله ويصح أصلها من أربعة الخ) وفى بعض النسخ الصحيحة وتصح من أصلها أربعة الخ (قوله من أربعة  
وعشرين) للام السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنات النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس تكملة  
الثلاثين أربعة والواحد الباقي للشقيقة اه ابن الجمل عبارة الحلبي لأن فيها سدسا من ستة وهو فرض كل  
من بنت الابن والأم وثمان من ثمانية وهو فرض الزوجة والحاصل من ضرب نصف أحدهما فى كامل  
الآخر ذلك للبنت النصف اثنا عشر ولبنت الابن السدس وهو أربعة وللزوجة الثمن  
ثلاثة وللأخت الواحد الباقي اه (قوله أو اجتمع كل الخ) الموصول من صيغ العموم فلا حاجة لتقدير كل  
اه سيد عمر (قوله لايهام هذا) أى أن المراد بالابن الابن وابن الابن اه ع شر عبارة ابن قاسم والسيد عمر  
وابن الجمل أى أن المراد تنبئة الابن حقيقة اه (قوله دون ذلك الخ) ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد  
بخلاف الابن اه سم (قوله لشهرته) أى لفظ الابوين فى الاب والأم فلا يتوهم إرادة الاب والجد  
اه سيد عمر (قوله لحجبهم من عداهم) الأولى لحجب من عداهم بمن عدا أحد الزوجين اه سيد عمر  
(قوله ثم هى) أى المسئلة (قوله والميت ذكر) جملة حالية (قوله من أربعة وعشرين) لكل من الابوين  
السدس أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة والباقي ثلاثة عشر منكسرة على الابن والبنت وتباينهما فتضرب

وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أن التحقيق أنه جهة الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلث ماله لهم ليس  
بشى وستعرف الجواب عن دليله اه (قوله فى الميت إلامن الأم) أى إلا الاخ من الأم فليس ابنه ووارثا وقوله  
والعم إلا للام أى بان يكون اخا إليه لا مه فى عم الميت وهكذا (قوله فى الميت ولو اجتمع كل لرجال) أى فقط  
وقوله كل النساء أى فقط (قوله لشهرته) أى ويؤيده أن الأب حقيقة لا يتعدد بخلاف الابن (قوله)

لايها هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزركشى هنا (وأحد الزوجين) لحجبهم من عداهم ثم هى والميت ذكر من أربعة وعشرين وتصح من

اثنتين وسبعين أو هو أنى من اثني عشر (٣٩٠) وتصح من ستة وثلاثين وأفهم قوله يمكن استحالة اجتماع الزوج والزوجة على ميت واحد

الثلاثة عدد رؤسهما في الأربعة والعشرين فتصح من اثنين وسبعين ثم تضرب أربعة لكل من الأب والأم في الثلاثة فيحصل لكل منهما اثنا عشر وثلاثة للزوجة في الثلاثة بتسعة والثلاثة عشر الباقية للأب والبنث في الثلاثة بتسعة وثلاثين للأب منهم ستة وعشرون والبنث ثلاثة عشر اه ابن الجمال بادنى تصرف (قوله أو هو) أى الميت وهو عطف على قوله والميت ذكر (قوله من اثني عشر) لكل من الأب والأم السدس اثنان وللزوج الربع ثلاثة والخمسة الباقية للأب والبنث تباين عددهما فتضرب الثلاثة عددهما في اثني عشر فتصح من ستة وثلاثين ثم يضرب الاثنان لكل من الأب والأم في الثلاثة بستة وثلاثة للزوج فيها بتسعة والخمسة الباقية للأب والبنث فيها بخمسة عشر للأب عشرة والبنث خمسة اه ابن الجمال (قوله وهو) اولاده (الخ) انما قيد به لتفيد بينته القطع فتصلح دافعة لبينة المرأة رشيدى (قوله اذ هو) أى ذو الاثنتين (قوله واشكاله) لا حاجة اليه (قوله ثقبه) أى لا تشبه واحدة من الاثنتين اه ابن الجمال (قوله ولا يعمل بواحدة الخ) أى لعدم امكان ما شهدت به (قوله فمن النص الخ) جواب لو اقام الخ (قوله وعليه الخ) أى النص (قوله اجتماع الكل) أى كل الرجال وكل النساء اه ابن الجمال (قوله فيقسم) أى الثمن بينهما أى الزوجين (قوله) واولادها ينازعون فى ثمن (قوله) أى لانهم يدعون له لكونه من جملة الباقى بعد الفروض بمقتضى بينة أهم اه سم (قوله فيقسم) أى الثمن بينهما أى الزوج واولاد الزوج (قوله فيعطى) أى الزوج وقوله وهى الخ أى وتعطى الزوجة نصف الثمن (قوله ويقسم الباقي بين الاولاد الخ) محل تأمل بالنسبة الى نصف الثمن المسترجع من الزوج فان المتبادر اختصاص اولادها به لانه لما ثبت لهم بينة أهم ومقتضى بينة الزوج ان يكون له لا لاولاده فكذلك البنتين متفقتان على عدم استحقاق اولاده له فليتامل سيد عمر اه ابن الجمال (قوله الباقي الخ) أى الذى بعد السدسين والربع أى كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم اقول والانساب الاخضر أى الذى بعد السدسين والثمن ونصفه (قوله وقال الاستاذ الخ) اعتمده النهاية وابن الجمال ايضا (قوله بينة الرجل اولى) أى فيعمل بها وجوباً وعلى هذا فمما يجتمع الزوجان اه ع ش (قوله لان الولادة صحت الخ) مقتضى هذا التعليل انه إذا لم يكن هناك اولاد وانما ادعى الرجل ان الملفوف زوجته والمرأة انه زوجها فكشف الخ ان لا تقدم بينة الرجل قال العلامة ابن قاسم وينبغى حينئذ ان يجرى فيه ما يجرى فى غيره مما اذا اقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجح من المرجحات اه وهو واضح اه ابن الجمال (قوله بطريق المشاهدة الخ) هذا واضح بالنسبة الى الاولاد لا بالنسبة الى الزوجة اللهم الا على سبيل التبعية فقد ثبتت الشئ ضمناً بما لا يثبت به اصالته كالنسب والارث بشهادة النساء تبعاً للشهادتين بالولادة اه سيد عمر (قوله وهو وجهه) أى ما قاله الاستاذ وهو المعتمد م ر اه سم (قوله أى الورثة) الى قول المتن غير الزوجين فى النهاية (قوله

نعم لو اقام رجل بينة على ميت ملفوف فى كفن انه امراته وهؤلاء اولاده منها واقامت امرأة بينة انها زوجته وهؤلاء اولادها منه فكشف عنه فاذا هو خنثى له الاثتان اذ هو الذى يمكن اتضاحه واشكاله وامان له ثقبه فهو مشكل ابداً فلا يصح نكاحه ولا يعمل بواحدة من البنتين فعن النص يقسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وحينئذ من لا يختلف نصيبه كالأبوين حكمه واضح وهو انهما السدسين ومن يختلف كالزوجين حكمه ان الزوجة تنازع الزوج فى ثمن فيقسم بينهما واولادها ينازعونه فى ثمن فيقسم بينهما فيعطى الثمن وهى نصف الثمن ويقسم الباقي بين الاولاد من الجانين للذكر مثل حظ الانثيين ووقع لشارح هنا بما يخالف ذلك فاجتنبه وان أمكن تأويله وقال الاستاذ ابو طاهر بينة الرجل اولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والالحاق بالأب امر حكى والمشاهدة اقوى وهو وجه مدركا ثم رايت البلقينى قال انه الارجح وإن الاول مفرع على ضعيف هو استعمال البنتين عند التعارض اه على انهم

قالوا ان هذا النص غريب نقلاً (ولو فقدوا) أى الورثة (كلهم فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام) الاقنى استئناف بيانهم لما صح انه صلى الله عليه وسلم استفتى فيمن ترك عمته وخالته لا غير فرفع راسه الى السماء فقال اللهم رجل ترك عمته وخالته لا وارث له

غيرها ثم قال أن السائل قال ها أنا ذاق لأميراثها وبه يعتضد الحديث المرسل أنه صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء يستخير الله في العمة والخالة فانزل الله لأميراثهما (ولا) استئناف لفساد العطف بإيهامه التناقض (ويرد على أهل الفرض) فيما إذا وجد بعضهم ولم يستغرق كبت أو أخت فلا يرد عليهم ما الباقي لثلاث بطل فرضهما المقدر (بل المال) وهو الكل في الأول والباقي في الثاني (ليت المال) وأن لم ينظم بأن جار متوليه أو لم يكن أهلا لأن الارث لجهة الاسلام ولا ظلم من المسلمين فلم يبطل حقهم بحجور (٣٩١) الامام ومعنى الاصل هنا المعروف

الثابت المستقر من المذهب

وقد يطرأ على الاصل ما

يقضى بخالفته (و) من ثم

(أقوى المتأخرون) من

الاصحاب وفي الروضة أنه

الاصح او الصحيح عند

محققي الاصحاب منهم ابن

سراقة من كبار أصحابنا

ومتقدمهم ثم صاحب

الحاوي والقاضي حسين

والمثولي وآخرون وبه كقول

ابن سراقة هو قول عامة

شيوخنا اعترض تخصيصه

بالمأخرين وقد يجاب بأنه

أراد أكثرهم كما دل عليه

كلامه في الروضة فلا ينافي

أن كثيرين من المتقدمين

عليه ومن هذا يؤخذ أن

المأخرين في كلام الشيخين

ونحوها كل من كان بعد

الاربعة أو أباهم والآن وقبله

فهم من بعد الشيخين (إذ الم

ينظم أمر بيت المال) بأن

فقد الامام أو بعض

شروط الامامة كان جار

(بالرد على أهل الفرض)

للاتفاق على انحصار مصرف

التركة فيهم أو في بيت المال

فاذا تعذر تعيينوا وإنما

جاز دفع الزكاة للجائر لأن

للزكاة غرض في الدفع

استئناف) أي أو معطوف على جملة لو فقدوا الخ سم ورشيدى أي باعتبار المعنى والتقدير كما في المعنى واصل المذهب ايضا فيما إذا لم يفقدوا كلهم بأن وجد بعضهم ولم يستغرق التركة أنه لا يرد ما تبقى على أهل الفرض (قوله لفساد العطف) أي على قوله لا يورث الخ (قوله بإيهامه التناقض) أي لأن الكلام مفروض فيما لو فقدوا كلهم وعلى العطف يصير التقدير أنهم فقدوا كلهم وأنه مع ذلك وجد من يرد عليه اه ع ش (قوله بإيهامه التناقض) وقد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد اه سم أقول قد يدفع ما ذكره بأن المراد بالآهام الإيقاع في الوهم أي الذهن اه سيد عمر أي لا نقض المظنون (قوله وهو الكل) إلى قوله وما أو همته في المعنى (قوله في الأول) أي في فقد الكل وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستغرق (قوله المستقر من المذهب) أي فيما بين الاصحاب اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل طرو ما يقتضى ذلك هنا (قوله ومتقدمهم) لأنه كان موجودا قبل الاربعائة اه معنى (قوله وبه) أي بقول الروضة منهم ابن سراقة الخ (قوله تخصيصه) أي المصنف الرد (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه من الخفاء اه سيد عمر (قوله بأنه) أي المصنف (قوله أكثرهم) أي المتأخرين (قوله عليه) أي الرد (قوله ومن هذا) أي الجواب (قوله أو بعض شروط الامامة) في الاكتفاء بفقد بعض الشروط مع توفر العدالة وإيصال الحقوق نظر من حيث المعنى لا سيما إذا كان المفقود نحو نسب سيد عمر أقول وما أحق هذا الكلام بالاعتماد اه ابن الجلال (قوله فيهم أو في بيت المال) أو لمنع الخلو اه سم (قوله فاذا تعذر) أي بيت المال لعدم انتظامه تعيينوا أي أهل الفرض (قوله لأن للزكاة غرض في الدفع إليه لتيقنه الخ) لا يخفى ما فيه من المصادرة إلا أن يجعل اللام بمعنى من البيانية (قوله ولا غرض هنا) أي في الميراث اه معنى (قوله دون الارث) فيه تردد فقد ورد أن وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه ثم رابت المحشى سم به عليه سيد عمر اه ابن الجلال (قوله وما أو همته عبارة من أنه) كذا في النهاية لكن لا يظهر وجه هذا الاتهام إلا أن يكون لا في قوله لا يصرف زائدة عبارة المعنى وكلامه قد يوهم أنه إذا قلنا بعدم الرد أنه يصرف لبيت المال وأن لم ينظم وليس مراد اقطاع بل أن كان في يد أمين نظر أن كان في البلد قاض ما ذون له في التصرف دفع إليه وان لم يكن قاض بشرطه صرف الامين بنفسه إلى المصالح اه وهي ظاهرة (قوله صرفه لقاضي البلد الخ) أقول هذا البيان لا يخلو عن قصور يظهر لك مما اذكره فلو قبل صرفه للقاضي الأهل الشاملة ولايته لها فان لم تشملها ولايته تخير بين صرفه له وصرفه بنفسه ان كان عارفا وان لم يكن أمينا لان المدار على وصول الحق لاهله وإنما اشترطنا الامانة فيمن يدفع له لاجل حل الدفع إذا الخائن لا يؤمن لاجل صحة التصرف ثم رابت في أصل الروضة أن غير الامين يدفعه للامين ولعل وجهه أنه لا يامن على نفسه من الحيانة عليه فيتعين الدفع لذلك وهذا لا ينافي صحة التصرف حيث وقع الموقع ودفعه لامين عارف فان لم يكن القاضي اهلا لتخير بين الآخرين فان لم يكن هو امينا او كان ولكنه غير

استئناف لفساد العطف) لاحاجة الاستئناف لا مكان العطف على جملة لو فقدوا الخ (قوله بإيهامه التناقض) قد يقال مجرد الاتهام لا يصلح علة للفساد (قوله في المتن بالرد الخ) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول واطلاق الاصحاب القول بالرد بآثار ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله فيهم أو في بيت المال) انظره مع صرف التركة لها إذا انتظم وكذا إذا لم ينظم في أصل المذهب وقد يجاب بأن أو لمنع الخلو لكنه قد لا يناسب التعبير بالانحصار (دون الارث) هل فيه اشكال مع ما روى اعقل

إليه لتيقنه به براءة ذمته وتوفر مؤنة التفرقة عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد التمسك لولم يبادر بالدفع إليه ولا غرض هنا وأيضا فستحق الزكاة قد ينصرفون بالأشخاص فيطالبون ولا كذلك جهة المصالح فكانت أقرب للضياع وأيضا فالشارع نص على ولاية الامام للزكاة دون الارث وما أو همته عبارة من أنه عند فقد ذوى الارحام وغيرهم لا يصرف على رأى المتأخرين لغير المنتظم غير مراد بل على من هو بيده صرفه لقاضي البلد الأهل ليصرفه في المصالح ان شملتها ولايته فان لم تشملها لتخير بين صرفه له وتوليه صرفه لها بنفسه ان كان أمينا عارفا كالمفقود

عارف تعين الاول والاخير سيد عمر اه ابن الجبال يعني تخير بين صرفه للقاضي الاهل الغير الشامل ولايته للمصالح وصرفه لامين عارف فلو فقد القاضي الاهل تعين الاخير (قوله الاهل) اي الجامع لشروط القضاء (قوله كالمفقدين) اي كما يجوز تولية الصرف بنفسه لو فقد الخ فليس المراد تشبيهه بالتخير المذكور بل ما تضمنه من جواز الصرف بنفسه عند فقد شمول ولاية القاضي (قوله تخير) اي بشرط سلامة العاقبة كما يأتي عن شيخنا (قوله فان لم يكن الخ) اي من يده المال (قوله لامين عارف) شامل للقاضي الاهل الغير الشامل ولايته للمصالح (قوله حرره فيها) ولا يجب على المباشر لذلك صرفه على اهل محله أي الميت فقط بل ان رأى المصاحف في صرفه في محله بغيره من محله وجب نقله اليها وفي سم على منعه هنا وينبغي ان يجوز للبشر ان يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه اه وينبغي ان يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من هو احوج منه لان هذا القدر يدفعه له الامام العادل اه ع ش وسكت شيخنا وسم عن قيد الحيثية فليراجع (قوله بل الظاهر وجوبه) اي بشرط سلامة العاقبة اه شيخنا (قوله على ما فيه) اي لان الزوجين ليسا بدين لاهل الفروض بل منهم رشدي وسم (قوله اجماعا) اي المتزفي النهاية المغني (قوله ومن ثم ترث الخ) اي زيادة على حصتها بالزوجية اه ع ش (قوله بعمومة او خوولة) وقول المغني هذا اذا لم يكونا من ذوى الارحام الخ صريحان في ان علة الرد مطلق القرابة وفي سم عن شيخ الاسلام فان قلت كان ومن حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه يرد عليهما قلت ممنوع فان الرد مختص بذوى الفروض النسبية فعلة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة اه وفي ابن الجبال بعد ذكر ما تقدم عن شيخ الاسلام فان قلت ينبغي ان يكون الخلف لفظيا لانه اذا لم يكن غيرهما يأخذان المال جميعا سواء قلنا انه بالرد او بالرحم قلت تظهر فائدة فيما اذا كان غيرهما من ذوى الارحام كما اذا خلف الميت بتي خالة احدهما زوجته او ابني خال احدهما وجه فعلى الاول استقل الزوج او الزوجة بالباقي ولم يشاركه من ذكر معه لان الرد مقدم على ذوى الارحام مع ان المذهب المشاركة فتعين عدم الاستثناء اه (قوله على ضعف فيه) اي لانه مصدر مقرون بال اسم (قوله بنسبة فروضهم) اي نسبة سهام كل واحد منهم الى مجموع سهامهم (قوله طلبا للعدل) علة اكون الرد بنسبة الفروض اه سيد عمر (قوله فللبنت وحدها السك الخ) الاولى ان يقول فللبنت مع الام الخ ثم يقول عقب قوله الى اربعة وان لم يجتمع اكثر من ذلك فان كان من يرد عليه شخصا واحدا كبتت فله كل التركة فرضا وردا وان كان جماعة من صف كبنات قسم بينهم بالسوية (قوله فاجعلها) اي الاربعة (قوله واقسمها) اي الاربعة بينهما اي البنت والام (قوله ويصح ان تقول يتي الخ) عبارة المغني وشرح المنهج في بنت وام يتي بعد اخراج فرضيهما سهمان من ستة للام ربعهما نصف سهم وللبنت ثلاثة ارباعهما فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف ومن اربعة وعشرين ان اعتبر

الاهل فان لم يكن امينا فوضه لامين عارف وعبارة ابن عبد السلام اذا جار الملوك في مال المصالح وظفر به أحد ممن يعرفها صرفه فيها وهو ماجور على ذلك بل الظاهر وجوبه (غير) بالجر صفة لاهل على ما قيل ويوجه بتعريفها بالاضافة ان وقعت بين ضدين على ما فيه والنصب على الاستثناء وهو اولي او متعين (الزوجين) اجماعا لانه لارحم لهما ومن ثم ترث زوجة تدلى بعمومة او خوولة بالرحم لا بالزوجية (ما) محمول للرد على ضعف فيه (فضل عن فروضهم بالنسبة) أي بنسبة فروضهم ان اجتمع اكثر من صف وعدد سهامهم اصل المسئلة طلبا للعدل فللبنت وحدها السك ومع الام ثلاثة ارباع وربع للام لان اصلها من ستة وسهامها منها اربعة فاجعلها اصل المسئلة واقسمها بينهما ارباعا ويصح ان تقول يتي سهمان للام ربعهما

وارثه (قوله بين ضدين) انظر ذلك مع كون الزوجين من افراد اهل الفرض فكيف يضاده ثم انظر ما المانع من ان يجعل اضافة اهل للجنس فيجوز معاملته معاملة المعروف بلام الجنس فيوصف بالنكرة وقد صرح غير واحد بانقسام الاضافة انقسام اللام الا ان يجب ان المانع ان جعل الاضافة للجنس يقتضي انه يكفي الرد على بعضهم مع وجود غيره منهم (قوله ومن ثم ترث زوجة) عبارة شرح الفصول لشيخ الاسلام (فان قلت) كان من حقه ان يستثنى من ذلك ما اذا كانا من ذوى الارحام فانه يرد عليهما (قلت) ممنوع فان الرد مختص بذوى الفروض النسبية ولذلك علل الرافي تقديم الرد على ارث ذوى الارحام بان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض اقوى فعلم ان علة الرد القرابة المستحقة للفرض لا مطلق القرابة وان كان معها فرض آخر فالزوجان لا يرد عليهما مطلقا وارثهما بالرحم انما يكون عند عدم الرد فافهم اه وعبارة شرح الغوامض وتقدم انه لا يرد على الزوجين بالاجماع لان الرد انما يستحق بالرحم ولا رحمة للزوجين من حيث الزوجية وان كان لا حد للزوجين رحم كبتت عم او بنت خال فلا يفرض لهما بغير الزوجية ويأخذان الباقي بالرحم لانهما من ذوى الارحام وليس لهما فرض بالنسب اه (قوله على ضعف فيه) اي لانه مقرون بال (قوله)



مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار على التقديرين إلى أربعة للبنت ثلاثة للام واحد  
قال الحلبي قوله بعد اخرج فرضيهما الخ وهما النصف للبنت وللأم السدس النصف ثلاثة والسدس واحد  
الباقي اثنان يقسمان بينهما اربعة للبنت ثلاثة اربعة وواحد ونصف وللأم ربعهما وهو نصف انكسرت  
على مخرج النصف تضرب اثنان في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسئلة من اثني  
عشر الخ للبنت النصف ستة وللأم السدس اثنان فالاصل للبنت ثلاثة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة  
ربعها وهي الاثنان فتعطي البنت من الاربعة ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة والام ثلاثة وهذه  
الاعداد متوافقة بالا ثلاث فيؤخذ من كل ثلث ما معه فيؤخذ من البنت ثلاثة وهي ثلث التسعة ومن الام  
واحد وهو ثلث الثلاثة ويجمع ذلك اربعة وقوله وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض  
يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو اثنان لاربعة لها فقد انكسرت على مخرج الربع  
فتضرب اربعة في الستة اه (قوله يضرب في الستة الخ) كذا في اصله وهو بحسب الظاهر مشكل لان  
حاصل ضرب النصف في الستة ثلاثة فتأمل اه سيد عمر وقد علم مما مر عن المغنى وشرح المنهج ان كلام  
الشارح مبنى على اعتبار مخرج النصف على حذف المضاف (قوله ان الرضد العول الخ) لانه زيادة في قدر  
السهام ونقص في عددها والعول نقص في قدرها وزيادة في عددها نهاية ومعنى (قوله ارثا) على الاصح  
عند المصنف وقيل مصلحة ورجحه الرافعي وابن الجلال ومغنى وسيد عمر (قوله عصوبة) اي بالعصوبة فهو  
منسوب بنزع الخافض اه ع ش (قوله عصوبة) كذا في النهاية هنا وقال السيد عمر وقع للشارح عند  
تفسير العصبة الا في المتن ما يناقض هذا وعبرة المغنى والاسنى والغرر وقضية كلامهم ان ارث ذوى  
الارحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض او بالعصوبة وهو ظاهر وقول القاضى تورثهم تورث  
بالعصوبة لانه يراعى فيه القرب ويفضل الذكور ويحوز المنفرد الجميع تفريع على مذهب اهل القرابة  
اه وكذا عبارة النهاية الا انها اسقطت قول القاضى إذ اعلم ذلك علم ان في كلام النهاية تناقضا ايضا كما به  
عليه مولانا السيد عمر اى والرشيدي ايضا اه ابن الجلال (قوله ولو غنيا) وقيل يختص به الفقراء منهم  
اه مغنى (قوله للحديث الصحيح الخال الخ) ويحتاج مع ذلك للجواب عما تقدم انه صلى الله تعالى عليه  
وسلم استغنى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لاميراث لهما الا ان يدعى نسخه بالقياس على الخال اه سم  
اقول اما القياس فلا بد منه واما دعوى النسخ فستغنى عنه لجواز ان يحمل احدهما على ما اذا انتظم بيت  
المال والاخر على ما اذا لم ينتظم وهذا احسن من تكلف دعوى النسخ لانه يحتاج لاثبات تاخر التاريخ ومجرد  
الجواز غير كاف فيه لان نسخ الاول بالثاني ليس اولى من عكسه والله اعلم سيد عمر اه ابن الجلال اقول ذلك  
الحل اشد تكلفا من دعوى النسخ إذ المتبادر ان الاستفتاء المذكور كان عما وقع بالفعل (قوله وفي ارثهم)  
إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيجعل إلى في بنت (قوله وفي ارثهم) خبر مقدم لقوله مذهب اهل  
القرابة (قوله ومذهب اهل التنزيل) وهو الاصح مغنى ونهاية وشرح المنهج وقد اشار الشارح اليه  
بالنفريع عليه دون مذهب اهل القرابة (قوله بان ينزل الخ) والتنزيل انما هو بالنسبة للارث لا للحجب  
فلومات عن زوجة وبنت بنت لا تحجبها إلى الثمن نهاية ومعنى قال الرشيدي قوله لا للحجب يعنى حجب اصحاب  
الفروض الاصلية بدليل تمثله فلا ينافيه ما بقى من قوله ويراعى الحجب فيهم الخ اه (قوله فيجعل ولد البنت)  
كذا في اصله رحمه الله تعالى والاولى الثلثة كبنت الاخ والعم والاولى فيهما ايضا كما بهما وابويهما اه سيد عمر  
(قوله وبنت الاخ، العم كايهما) يعنى ان كل واحدة منهما منفردة كايهما فتحوز جميع التركة اه رشيدى  
(قوله والعمة) مطلقا سم اى سواء كانت لابوين اولاب اولام اه سيد عمر (قوله المال بينهما الخ) عبارة

نصف يضرب في الستة  
فتصح من اثني عشر وترجع  
بالاختصار إلى اربعة ولو  
تددد وفرض قسم بينهم  
بالسوية فعلم ان الرضد  
لعول الآتى (فان لم يكونوا)  
اى ذوى الفروض (صرف  
إلى ذوى الارحام) ارثا  
عصوبة فيأخذه كله من  
انفرد منهم ولو اثني وغنيا  
للحديث الصحيح الخال  
وارث من لا وارث له وقدم  
الردلان القرابة المفيدة  
لاستحقاق الفرض اقوى  
وفى ارثهم إذا اجتمعوا  
مذهب اهل القرابة وهو  
تقديم الاقرب للميت  
ومذهب اهل التنزيل بان ينزل  
كل منزلة من يدلى به فيجعل  
ولد البنت والاخت كما بهما  
وبنت الاخ والعم كايهما  
والخال والخاله كالام  
والعم للام والعمة كالاب  
فقى بنت بنت وبنت بنت  
ابن المال بينهما

ذو فرض) اى كبنت (قوله في المتن فان لم يكونوا صرف الى ذوى الارحام) يحتاج مع ذلك للجواب  
عما تقدم انه صح انه صلى الله عليه وسلم استغنى فيمن ترك عتمته وخالته لا غير فقال لاميراث لهما الا  
ان يدعى نسخه بالقياس على الخالة (قوله والعمة كالاب) اى مطلقا

أرباعاً وإذا نزل كل كما ذكر قدم الأسبق للوارث لالبيت فان استوا وافر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعلون نصيب كل لمن أدلى به على حسب ارثه منه لو كان هو الميت الا (٣٩٤) أولاد ولد الام والأخوال والخالات منها بالسوية ويراعى الحجب فيهم كالمشبهين بهم ففي

المعنى فعلى الأول أى مذهب أهل التنزيل يجعلان بمنزلة بنت وبنت ابن فتحوزان المال بالفرض والرد أرباعاً بنسبة ارثيهما وعلى الثانى أى مذهب أهل القرابة المال لبنت البنت لأقربها إلى الميت اه (قوله أرباعاً) أى لان بنت البنت تنزل بمنزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل بمنزلة بنت الابن وهو لومات شخص على هذين كان المال بينهما كذلك فرضاً ورداً اه ع ش (قوله على حسب ارثه منه) عبارة المعنى على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت فان كانوا يرثون بالعصوبة اقتصمو نصيبه للذكر مثل حظ الانثيين او بالفرض اقتصمو نصيبه على حسب فروضهم اه زاد ابن الجمال ومن انفرد بوارث انفرد بنصيبه اه (قوله الا اولاد داخ) عبارة ابن الجمال ويستثنى من ذلك مسئلتان أحدهما اولاد ولد الام فانهم ينزلون بمنزلة ولد الام ويقسمون نصيبه على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر والانثى كاولاد الام ولو ورثوا نصيبه على حسب ميراثهم من ولد الام لو كان هو الميت كان للذكر مثل حظ الانثيين على القياس الثانية اذا اجتمع أخوال من الأم وخالات منها نزلوا بمنزلة الأم فيرثون نصيبها لكن يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيب الأم على حسب ميراثهم منها لو كانت هى الميت لاقتسموه على عدد رؤسهم بالسوية (تنبيه) وقع فى المعنى والتحفة والنهاية تبعا لشرح الروض فى موضع ان الأخوال من الام والخالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف للنقول فى الروضة وسائر كتب الفرائض من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين ووقع فى شرح الروض عند اجتماع الأخوال والخالات والاعمام والعمات للأخوال والخالات الثلث يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين وهو موافق للنقول فى الروضة وشرح الفصول اعنى شارح الروض وغيرهما من سائر كتب الفرائض لجل من لا يسهوا به بحذف وفى سم ما يوافقه (قوله منها) أى الام (قوله فبالسوية) أى بين ذكرهم وانثاهم ولو نزلوا بمنزلة الوارث من ادلوا به لقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اه ع ش (قوله أبوها) أى بنت الشقيق وقوله أبوها أى بنت الأخ من الاب اه ع ش (قوله وجريت عليه) أى مافى الروضة وغيرها (قوله أنفاً) أى فى قوله والعمة كالاب (قوله وحيثنظ فالمال كله للعمة الخ) وهو واضح وان امكن ان يوجه كلام الدميرى بانه جرى على القول بان العمة تنزل بمنزلة العم لأنه ضعيف اه ابن الجمال (قوله شرعاً) إلى الفصل فى النهاية لإلا قوله وبناتهم ذكراً فى بنات الاخوة (قوله شرعاً الخ) عبارة المعنى لغة كل قريب وشرعاً من سوى الخ (قول المتن من الاقارب) بيان لمن الخ (قول المتن وكل جد وجدة ساقطين) ضابط الجد الساقط كل جديدلى بانثى وضابط الجد الساقطة كل جدة تدلى بذكر بين اثنين وعطف الجد الساقط على أى الام من عطف العام على الخاص اه ابن الجمال (قوله وإن علياً) الانسب علواً لأن علا وأوى ثم رأيت فى شرح الحمزية لحج ان الياء لامة اه ع ش (قوله هؤلاء الخ) الاولى زيادة الواو عبارة المعنى وهذا صنف واحد ومن جعلها صنفين عدوى الارحام احد عشر اه (قوله مطلقاً) أى لا بون ولا بولام (قوله غير الاخوة الخ) نعت لذكور (قوله ذكراً فى بنات الاخوة) أى وفهم بالاولى من وبنو الاخوة للام (قوله لان الام تدلى الخ) فيه تأمل عبارة المعنى وابن الجمال أى العشرة ما عدا الساقط من الجد والجدة إذ لم يبق فى ذلك الساقط من يدلى به اه وهى ظاهرة

ثلاث بنات اخوة متفرقين لبنت الاخ للام السدس ولبنت الشقيق الباقي وتحجب بها الاخرى كما يحجب أبوها أبوها (تنبيه) وقع للدميرى فى عمه لام وبنت أخ شقيق ان الثانية تقدم عند الجميع المقرين والمنزلين وهو غلط منشوء الغفلة عما فى الروضة وغيرها وجريت عليه آتفاً ان العمة ولو للام تنزل بمنزلة الاب وهو مقدم على الاخ وحيثنظ فالمال كله للعمة على الاصح (وهم) شرعاً كل قريب وفى اصطلاح الفرضيين (من سوى المذكورين من الاقارب) من كل من ليس له فرض ولا عصوبة (وهم عشرة أصناف) وبالمثل الآتى يصيرون أحد عشر (أبو الام وكل جد وجدة ساقطين) كابى أبى الام وأم أبى الام وإن علياً هؤلاء صنف (وأولاد البنات) ذكور واناثا ومنهم أولاد بنات الابن (وبنات الاخوة)

(قوله والأخوال والخالات منها بالسوية) كذا فى شرح الروض فقال ويستثنى من ذلك أولاد الاخ من الام والأخوال والخالات منها فلا يقتسمون ذلك للذكر مثل حظ الانثيين بل يقتسمون بالسوية كما يعلم ماسياتى فى كلامه اه وفيه امران الاول ان قوله كما يعلم ماسياتى فيه نظير بل الذى يعلم ما اشار اليه خلاف ذلك فى الاخوال والخالات من الام فانظر ما ذكره فى شرح قول الروض فصل والأخوال والخالات بمنزلة الام الخ وقوله فيه وثله للخال والخالة للام كذلك وتصح من تسعة واستشككها الامام الخ والثانى انه صرح فى شرح

مطلقاً دون ذكور وغير الاخوة للام (وأولاد الاخوات) مطلقاً (وبنو الاخوة للام) وبناتهم ذكرت فى بنات الاخوة

(والعم للام) أى أخوال اب لاه (وبنات الاعمام والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات) وعطف على (فصل) بمشرة قوله (و) الفروع المدلون بهم أى المذكورين ما عدا الاول لان الام تدلى به وهى ذات فرض

(المقدرة) فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها الالرد أو عول (في كتاب الله تعالى) للورثة (سنة) وأخصر ما يعبر به عنها الربع والثلث ونصف كل وضعفه وثلث ما يبقى فيما ياتي مزيد لدليل آخر وليس المراد ان كل من له شيء منها يأخذه بنص القرآن لان فيه من أخذ بالاجماع أو القياس كما ياتي (النصف) بدوؤه لانه نهاية الكسور المفردة في الكثرة وبعضهم بدأ بالثلثين اقتداء بالقرآن أى ولانه نهاية ماضوعف (فرض خمسة زوج) بالجر ويجوز الرفع وكذا انصب لولا تغييره للفظ المتن وبدوؤه تسبيلا للتعليم لان كل ما قل الكلام فيه يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين أقل منه على غيرها والقرآن العزيز بالاولاد لانهم أهم عند الآدمي ومن ثم ابتدوا في تعليم القرآن بأخذه على خلاف السنة في قراءته (لم تخلف زوجته ولدا ولا ولد ابن) ذكر أو أنثى وارتا للآية وابن الابن وان سفل ملحق به اجماعا (وبنت أو بنت ابن أو أخت لابوين أو لاب منفردات) عن ياتي للآيات فيهن مع الاجماع على الثانية وعلى اخراج الاخت للام من الآية

(فصل في بيان الفروض) (قوله في بيان الفروض) الى التنبيه في النهاية الاقوله وظاهر الخ (قوله وذويها) وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص الا لعارض عول في قص أو رد فيزيد معنى (قوله للورثة) متعلق بالمقدرة (قول المتن ستة) خبر الفروض (قوله وثبت ما ياتي الخ) مبتدأ خبره قوله مزيد الخ (قوله فيما ياتي) عبارة للمعنى في الغراوين كزوج وابوين وزوجة وابوين وفي مسائل الجد حيث معه ذو فرض كام وجد وخمسة اخوة اه (قوله مزيد) أى على الستة المذكورة (قوله لدليل آخر) عبارة ابن الجمل باجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم اه (قوله وليس المراد الخ) لا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله تعالى لانه لم يزل المقدرة فيه لكل من يرث منها بل المراد في الجملة اه سم (قوله منها) أى الستة (قول المتن النصف) أى احدها النصف رفيه ثلاث لغات بتثنية نونه والرابعة نصيف كطريف اه ابن الجمل (قوله وبعضهم) هو ابو النجا اه ابن الجمل (قوله أى ولانه) أى ما ذكر من الثلثين اه ع ش ويجوز ان يكون الافراد يتاويل الفرض (قوله نهاية ماضوعف) أى من الكسور يعنى ان الكسور اذا ضوعفت انتهت المضاعفة الى الثلثين لان النصف لا يضاعف اه كرى عبارة سم قوله ماضوعف أى ما عبر به عنه في الفرائض اه (قوله بالجر) أى على البدلية من خمسة وقوله ويجوز الرفع أى على انه خير لمبتدأ محذوف وقوله وكذا النصب أى باعنى المقدر (قوله لولا تغييره الخ) هما مشران هذا وجد وضروبا عليه بخطاه مر اه ولعل وجهه انه يمكن تخريجه أى النصب على لغرية اه ع ش (قوله للفظ المتن) يعنى لصورته الخطية والافتغير اللفظ مشترك بين الرفع والنصب فلو عبر بما فسرته به لكان أوضح اه سيد عمر (قوله به) أى الزوج (قوله لان كل ما قل الخ) الاولى كفاي المعنى لان الابتداء بما يقل فيه الكلام اهل واقرب الى الفهم اه (قوله وهو) أى الكلام (قوله والقرآن الخ) عطف على ضمير بدوؤه (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدوؤه تسبيلا الخ (قوله ابتدوا الخ) أى جرت العادة بينهم بذلك اه ع ش (قوله ذكر الخ) مفردا او جمعا يعنى منه او من غيره ولو من زنا ابن الجمل (قوله وارثا) أى بالقرابة الخاصة وخرج بالوارث ولد قام به مانع من نحورق ككفروا بالقرابة الخاصة الوارث بعمومها كولد البنت معنى وابن الجمل (قوله وابن الابن الخ) عبارة ابن الجمل وولد الابن سمي ولدا اما حقيقة او مجاز لانه ملحق به في الارث والحجب والتعصيب اجماعا اه وعبارة المعنى ولفظ الولد يشملهما اعمالا له في حقيقة ومجاز اه كماله الشافية وغيرهم ابن الجمل (قول المتن او بنت ابن) أى عند فقد البنت اه ابن الجمل واوهنا وفي قوله واخت بمعنى الو او (قول المتن منفردات) خرج به ما لو اجتمعت مع اخوتهن واخواتهن واجتمع بعضهن مع بعض كما ياتي وليس المراد الا تفردا مطلقا فانه لو كان مع كل من الاربع زوج فلها النصف أيضا نهاية ومعنى (قوله عن ياتي) أى في شرح وبنى ابن فاكتر الخ عبارة ابن الجمل أى عن يعصبا أو يساوها من الاناث من اخت للجميع وبنت عم لبنت الابن (فائدة) الذى يمكن اجتماعه من اصحاب النصف الزوج والاخت شقيقة اولاب اه (قوله للآيات فيهن مع الاجماع الخ) يعنى للآيات فيما عدا الثانية وللاجماع فيها وكذا يقال فيما ياتي في ابن الابن في حجه للزوج اه رشيدى عبارة المعنى مع المتن وفرض بنت او بنت ابن وان سفل لقوله معه في البنت وان كانت واحدة فلها النصف وبنت الابن كالبنت بما مر في ولدا لابن اه وهو الاحسن الموافق لظاهر الشارح (قوله على الثانية) أى بنت الابن اه ع ش

الفصول كغيره بخلافه فقال واللفظ لشرحه الصغير مانصه ويستثنى من اطلاق المصنف مسئلتان احداها اذا اجتمع أخوال وخالات من الام ينزلون منزلتها ويرثون نصيبها لكن يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيبها على حسب ميراثهم منها لو كانت من الميتة لا تقسموه على عدد رؤسهم يستوى فيه ذكرهم وانثاهم لانهم اخوتها من امها وهذه تعلم من كلامه الاتي مع اشكال فيها ذكره هناك

(فصل) (قوله وليس المراد الخ) ولا ينافي قوله المقدرة في كتاب الله لانه لم يقل المقدرة فيه لكل من يرث بها بل المراد في الجملة (قوله ماضوعف) أى ما عبر به الفرائض

وارث وإن نزل الآية مع الإجماع في ولد الابن فإن فقد الولد أو كان غير وارث لنحو قتل أو ورث بعموم القرابة كفرع البنت فله النصف (وزوجة) فأكثر إلى أربع بل وإن زدن في حق نحو مجوسى (ليس لزوجها واحد منهما) كذا ذكر للآية (والثمن) لو أحد لانه (فرضاها) أى الزوجة فأكثر (مع أحدهما) كذا ذكر (٣٩٦) الآية أيضا وجعل له في حالته ضعف ما لها في حالتها لأن فيه ذكرورة وهى تقتضى

التعصيب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كر توارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعى (والثمنان فرض) أربع (بنين فصاعدا) للآية وفوق فيها صلة الإجماع على أن للبتين الثلثين المستند للحديث الصحيح أنها نزلت في بتين وزوجة وابن عم فقط صلى الله عليه وسلم الزوجة بالثمن وللبتين بالثلثين ولابن العم الباقي (وبنى ابن فأكثر) إجماعا (واختين فأكثر لا بويين أو لاب) الآية في الثنتين والإجماع فيما زاد على أنها نزلت في قصة جابر لما مرض وسأل عن أرث أخواته السبع منه وما قيل لما مات غلط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقديرها ثنتين فأكثر ويشترط انفراذهن عن يعصهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا (والثمن فرض) اثنين فرض (أم ليس لميتها ولد ولا ولد ابن) وارث (ولا اثنين من الأخوة والأخوات يقينا فإن شك في نسب اثنين فسيأتى في الموانع للآية وولد الولد كالولد إجماعا وجمع الأخوة فيها المراد

(قوله وارث) أى بالقرابة الخاصة منه أو من غيره ولو من زنا معنى وشرح المنهج وابن الجمل (قوله بعموم القرابة) لا يخفى ما فيه من عدم ذكر خصوص القرابة المخرج للوارث بعمومها كما فعله أى الذكر غيره اه سيد عمر (قوله فله النصف) أى للزوج مع الوارث العام (قول المتن وزوجة) وقد ترث الأم الربع فرضا في حال يأتى فيكون الربع لثلاثة أه معنى (قوله في حق نحو مجوسى) أى للحكم بصحة نكاح الكفار مطلقا حيث لم يوجد مفسد يعتقده ومن ثم لو أسلم على أكثر من مباحه اختار مباحه وإن تأخر نكاحهن اه ع ش (قوله كذا ذكر) أى ذكر أو اثني وارث بخصوص القرابة منه أو من غيره ولو من زنا وإن نزل أى الابن (قوله وسيد كر) أى في كتاب الطلاق (قوله في عدة الطلاق) متعلق بقوله توارث (قوله وفوق فيها صلة) كفى قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فالآية تدل على البتتين ويقاس بهما بنتا الابن أو همادا اخلتان فيهما بناء على القول بأعمال اللفظ في حقيقته ومجازه اه معنى عبارة ع ش (قوله وابن عم) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المشكاة والغور انعم فليتامل الجمع بينهما اه سيد عمر عبارة ابن الجمل ووقع في التحفة ابن عم والذي في المشكاة والغور وكتب الفرائض عم فكان ما فيها سبق قلم اه (قوله صلة) أى زائدة وقوله الإجماع صلة قوله صلة اه (قوله إجماعا) وقد مر من المعنى أنفا دليل آخر لبنتي ابن وسيأتى عنه دليل آخر للاكثر (قوله فكان تقديرها الخ) تفريع على قوله على أنها الخ (قوله ثنتين فأكثر) وقيس بالأخوات أو البنات بنات الابن بل هن داخلات في البنات على القول بأعمال اللفظ في حقيقته ومجازه اه ابن الجمل (قول المتن ولأولاد ابن) أى وإن نزل (قوله وارث) أى بخصوص القرابة ذكر أو اثني أو خنثى اه ابن الجمل (قول المتن ولا اثنين من الأخوة والأخوات) أى للبتين سواء كانوا أشقاء أم لا ذكر أو أم لا مجبوجين بغيرها كاخوين لام مع جد أم لانهاية ومعنى ابن الجمل (قوله فإن شك الخ) كان وطى اثنين امرأة بشبهة واتت بولدوا اشتبه الحال ثم مات الولد قبل لحوقه بأحدهما ولا أحد هما دون الآخر ولدان فلام من مال الولد السدس فى الأصح والصحيح كفى زيادة الروضة اه معنى (قوله وجمع الأخوة) مبتدا والاضافة لليسان وقوله المراد به الخ خبره (قوله قبل ظهور خلاف الخ) قد يقال قبلية الظهور لا تنكفى بل لا بد من قبلية نفس الخلاف اه سم عبارة ابن الجمل واجمع التابعون على القول يحجبها بالاثنتين بعد ابن عباس وهذه مسألة أصولية فإن الأصح أن الإجماع الحاصل عقب الخلاف حجة اه على هذا كان الصواب أن يقول الشارح بعد ظهور الخ لكن النهاية والمعنى عبرا بقبل الخ كالشارح (قوله في أحد الغراوين) وقد مر فى أول الفصل (قوله مع الأخوة) أى الأشقاء أو لاب أو هما اه ابن الجمل (قوله فيما يأتى) أى فيما إذا نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا على مثليه كالو كان معه ثلاث أخوة ولم يكن معهم ذو فرض (قوله ليس فى القرآن) بل ثبت باجتهاد الصحابة اه حلى (قول المتن أو ولد ابن) أى وإن نزل (قوله وارث) أى فرع وارث بخصوص القرابة فإن كان الفرع الوارث ذكر أو أنثى أو ولد أو الجدة غيره أو أنثى وفضل عن الفروض شىء أخذه تعصيفا فيجمع إذ ذاك بين الفرض والتعصيب اه ابن الجمل (قوله فيها)

(قوله بل وإن زدن الخ) قال فى شرح الارشاد وشمل قوله فأكثر ما لو مات ذمى عن ثمان نسوة فيقسم بينهما الربع أو الثمن وهو ما اقتضاه كلام الفقهاء وصرح به ابن القاص لصحة انكحتهما (قوله وسيد كر توارث الزوجين) أى فى باب الطلاق (قوله قبل ظهور خلاف ابن عباس) قد يقال قبلية الظهور لا تنكفى بل لا بد من قبلية نفس الخلاف

بالثمن من هذا الجنس إجماعا قبل ظهور خلاف ابن عباس رضى الله عنهما وسيأتى أن فرضها فى إحدى الغراوين ثلث الباقي (وفرض اثنين فأكثر من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ أو اخت الآية أى من أم إجماعا وهى قراءة شاذة وهى إذا صح سندها كخبر الواحد فى وجوب العمل بها خلافا لشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الأخوة) فيما يأتى وبه يكون الثلث لثلاثة وإن كان الثالث ليس فى القرآن والسدس فرض سبعة أب وجد) بدل باثني (لميتها ولد أو ولد ابن) وارث للآية والجد كالاب فيها (وأم لميتها ولد أو ولد ابن)



بينه وبين الميت) إجماعا كالأب لأن كل من (٣٩٨) أدلى للميت بواسطة حجبته إلا أو لادالام وخرج بد كرم من أدلى باني فانه لا يرث

أصلا فلا يسمى حجابا كاعلم  
من حده السابق (والأخ  
لابوين يحجبه الأب والأبن  
وابن الأبن) وإن سفل إجماعا  
(و) (الأخ) (الأب) يحجبه  
هؤلاء لأنهم حجبوا الشقيق  
فهو أولى (وأخ لابوين)  
لأنه أقوى وأقرب منه  
وبحجبه أيضا اخت لابوين  
معها بنت أو بنت ابن وهو  
وإن كان حجابا بالاستعراق  
لكنه لا يخرج عن كونه  
حجب بأقرب منه فربما د  
على تعبيره المذكور ولا  
يشمله قوله الاتي وكل عصبة  
تحجبه أصحاب فروض  
مستغرة لأن الاخت هنالم  
تاخذ إلا تعصيا نعم إجاب  
ابن الرفعة بأن الكلام في  
مطلق من يحجبه وكل من  
البنت أو بنت الابن والشقيقة  
لا تحجبه عند الإطلاق (و)  
الأخ (لام يحجبه أب وجد  
وولد وولد ابن) وإن سفل  
ولو اتى للخبر الصحيح أنه  
صلى الله عليه وسلم فسر  
الكلالة في الآية التي فيها  
إرث ولد الأم كما مر بأنه من  
لم يخلف ولدا ولا ولدا  
(وابن الأخ لابوين يحجبه  
سنة أب وجد) وإن علا  
لأنه أقوى منه وقيل يقاسم  
أبا الجد لاستواء درجتيهما  
كالأخ مع الجد ويرد بان  
هذا خارج عن القياس كما  
يأتي فلا يقاس عليه (وابن  
وابنه وأخ لابوين ولاب)  
لأنه أقوى منه وذكر سنة

(قوله) (الأولادالام) أي فأنهم يحجبونها من الثلث إلى السدس أم ع ش وحق المقام أن يقول فأنها  
لا تحجبهم (قوله) (وخرج بد كرم) عبارة المغني لم يقيد المصنف المتوسط بالذ كرم كذا ذكره أيضا حالان من  
بينه وبين الميت أن لا يرث أصلا فلا يسمى حجابا وإنما عبر بمتوسط ليتناول حجب الجد بابه وما فوقه من  
الصور اه (قوله) (فانه) أي من أدلى باني وقوله حجابا أي محجوبا (قوله) (وأقرب منه) قال الفاضل المحشي سم  
أن أريد أن يذكر إبقاء رجوع إلى معنى أقوى أو أزيد قربا فقيه نظر إذ مسافتهم إلى الميت واحدة اه أقول  
يتعين حمل على الأول والعطف تفسيري وعبارة النهاية أي والمغني لقوته بزيادة قرب به وهي أغرب لأنها مصرحة  
بالاحتمال الفاسد في عبارة الشارح والله أعلم سيد عمر اه ابن الجمل (قوله) (ويحجبه أيضا) عبارة  
المغني فإن قيل يرد على الحصر أنه يحجبه أيضا الخ ولا يصح أن يحجب عنه بامر أي من أنه سيد كره آخر الفصل  
الخ لأنه في هذه الصورة لم يحجبه أصحاب فروض مستغرة الخ أجيب بأن كلامه فيمن يحجب بمفرده وكل من  
البنت أو بنت الابن والاخت لا تحجب الأخ بمفرده بل مع غيرها اه (قوله) (وإن كان حجابا) يرد عليه أنه  
ليس منه كما اعترف هو به بعد بقوله لأن الاخت وقوله لكنه لا يخرج الخ يرد عليه أن الحجاب له إن كان هو  
الشقيقة فقط فليست أقرب منه بل مسافتهم إلى الميت واحدة وإن كان البنت وحدها أو المجموع فليست  
البنت وإن كانت أقرب حاجبة للأخ من الأب لأنها صاحبة فرض غير مستغرق وأجيب ليس إلا أصحاب  
الفروض المستغرة على ما فيه فلم من ذلك أن الأخ من الأب تحجبه الشقيقة إذا كانت عصبة مع الغير كما  
صرحوا به ولا يرد ذلك على المتن لأنه ليس في كلامه ما يقيد الحصر اه ابن الجمل (قوله) (بأقرب منه) قال  
المحشي سم فيه تأمل اه لعل وجه عدم إشعار المتن بهذا القيد اه سيد عمر (قوله) (يرد على تعبيره الخ)  
كان وجه الإيراد أنه يتبادر من العبارة أنحصار حاجته فيمن ذكر سم رشيدى وقدر عن ابن الجمل دفع  
الإيراد بأنه ليس في كلام المصنف ما يقيد الحصر (قوله) (ولا يشمله الخ) أي خلافا ما ادعى شموله أي كالميرى  
فغرض الشارح بهذا الرد عليه اه رشيدى (قوله) (في مطلق من يحجبه) الأولى من يحجبه على الإطلاق  
وقوله عند الإطلاق الأولى على الإطلاق سم ورشيدى (قول آت) (ولداي ذكرًا كان أو أنثى اه مغني  
(قوله) (كامر) أي الآية في شرح وفرض اثنين فأكثر من الأم ونذكر كير الفعل بتأويل القول (قوله) (لأنه أقوى  
الخ) عبارة المغني مع المتن أب لأنه يحجب أباه فهو أولى وجد لأنه في درجة أبه فجبه كايه وابن وابنه لأنها  
يحجبان أباه فهو أولى اه وعبارة ابن الجمل مع المتن أب وجد وإن علا لأن جهتهما مقدمة فيكون من  
القاعدة الثانية ويزيد الأب بكونه حاجا إليه الذي هو الأخ لأنه أدلى به فيكون حاجبا له بالأولى فيكون من  
القاعدة الأولى أيضا وعلل في التحفة كون الجد يحجبه بأنه أقوى منه فقد علمت بأمري ما فيه وأنه ليس هناك  
اشتراك بين ابن الأخ والجد في جهة ولا قرب حتى نعلم بأنه أقوى اه بخذف وقوله بأمري يعني بما قدمه في  
أول الفصل من بيان ما ينشئ عليه باب الحجب من قاعدتين ومتمماتهما راجعه فانه نفيس (قوله) (لأنه أقرب  
منه) عبارة ابن الجمل لأن جهته مقدمة فيكون من القاعدة الثانية وقع في التحفة أي والنهاية التعليل بأنه  
أقرب منه وقد علمت أنا ما ننظر إلى القرب إلا بعد الاتحاد في الجهة وإلا فالنظر إلى الجهة اه (قوله) (ذكر سنة  
الخ أي الضبط هنا بالعدد دون غيره) (قوله) (عن هذا) أي ولاب الأول وما يليه أي ولاب الثاني ولو قال في قوله  
ولاب ويفيد أنه معطوف الخ لكان أخصروا أولى (قوله) (الأول) أي من قوله وابن أخ لابوين (قوله)  
لاعلى ما يليه) أي لا على لابوين من قوله وأخ لابوين لو قال لا الثاني لكان أخصروا أوضح (لأنه أقرب)  
عبارة النهاية والمغني لأنه أقوى وعبارة ابن الجمل لأنه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة

هنا ليرفع إيهام التكرار المحض عن هذا وما يليه وليقيد قوله (والأب) هذا معطوف على لابوين التعليل  
الأول لا على ما يليه (يحجبه هؤلاء) ستة (وابن أخ لابوين) لأنه أقرب منه (والعم لابوين يحجبه هؤلاء) السبعة (وابن أخ لاب)



لانهم اقرب منه (و) العم (لاب يحجبه هؤلاء) الثانية (وعم لابوين) كذلك (و ابن عم لابوين يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لابو) ابن عم (لاب يحجبه هؤلاء) العشرة (و ابن عم لابوين) كذلك ولا يرد عليه أن كلام من العم بقسميه يطلق على عم الميت وعم ابيه وعم جده مع ان ابن عم الميت وان نزل يحجب عم ابيه وابن عم ابيه وان نزل يحجب عم جده وذلك لأن الكلام (٢٩٩) بقرينة السياق في عم الميت لاعم

أيه ولا عم جده (والمعنى يحجبه عصبه النسب) اجماعا لأن النسب اقوى ومن ثم اختص بالحرمة ووجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها (والبنت والام والزوجة لا يحجب) حرمانا اجماعا (وبنت الابن يحجبها ابن) مطلقا لانه ابوها او عمها (او بنتان إذ لم يكن معها يعصبها) لانه لم يبق من الثلثين شيء فان وجد معها ذلك كاخيه او ابن عمها اخذت معه الثلث الباقي تعصيا (والجدة للام لا يحجبها الا الام) لادلائها بها ولا كذلك الاب والجدة (و) الجدة (للاب يحجبها الاب) لادلائها به وقال جمع مجتهدون لا يحجبها لحديث فيه لكن ضعفه عبدالحق وغيره وقد تراث وابن ابنها او ابن بنتها حتى من ابنه في صورة هي ان تكون جدة من جهتين بان يموت ابنها او بنتها وترك ولدا متزوجا بنت عمته او خالته وله منها ولد فيموت هذا الولد بعد موت أمه وأمها ويترك أباه وجدته العليا التي هي أم أم أمه

التعليل بأنه اقرب منه فأوله مولانا السيد عمر بأنه أزيد قرابة اه (قوله لانهم اقرب منه) أى السبعة وابن الاخ لاب ولكن الاولى الافراد كما بقه لما يلزم عليه من التكرار ومنافاة مقصده من الاختصار اه سيد عمر عبارة ابن الجلال امامنا عن ابن الاخ لاب فلما تقدم فيهم من كون جهتهم مقدمة وكذا ابن الاخ لاب فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة التعليل بانهم اقرب منه وقد عملت ما فيه اه (قوله لذلك) عبارة ابن الجلال اما فيما عدا العم لابوين فلما تقدم فيهم واما فيه فلانه اقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في التحفة ايضا التعليل بأنه اقرب وحينئذ فيجرب فيه التأويل المار عن شيخنا السيد عمر اه (قول المتن وعم لاب) اما فيما عداه فلما تقدم واما فيه فلانه اقرب منه اه ابن الجلال (قوله لذلك) اى لانه اقرب منه بالتأويل المار بالنسبة للعطوف وبدونه بالنسبة للعطوف عليه (قوله بقسميه) أى لابوين ولاب (قوله وابن عم ابيه) عطف على ابن عم الميت (قوله وذلك) اى عدم الورود (قوله اجماعا) إلى قوله وقال جمع في المغنى وإلى قول المتن والمعنف في النهاية إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله لتحقيق إلى والجندات وقوله بتيقنها (قوله ووجوب النفقة) اى في الجملة لانها لا تجب لغير الاصول والفروع من بقية الاقارب اه ع ش اقول وكذلك قيد في الجملة معتبر فيما قبله وما بعده (قوله ونحوها) اى الثلاثة المتقدمة وما بعده (قول المتن والبنت الخ) شروع في حجب الاناث وقد تم الكلام على المذكور لشرفهم اه ابن الجلال (قوله اجماعا) لما مر في الاب والابن والزوج (فائدة) ضابط من لا يدخل عليه الحجب بالشخص كل من ادلى الى الميت بنفسه إلا المعتق والمعتقة اه معنى (قوله مطلقا) أى سواء كان معها من يعصبها أم لا (قوله من الثلثين) أى اللذين هما فرض البنات (قوله ذلك) اى من يعصبها (قوله او ابن عمها) اى وان سفل (قوله الثلث الباقي) اى بعد الثلثين للذكر مثل حظ الانثيين (قوله ولا كذلك الاب والجدة) عبارة المغنى فلا تحجب بالاب ولا بالجدة اه (قوله وقد تراث) اى الجدة للاب وقوله وابن ابنها الخ جملة حالية وقوله من ابنه متعلق بقوله تراث والضمير اى الحى الذى هو ابن الابن او ابن البنت (قوله ان تكون) اى المرأة (قوله بنت عمته او خالته) نشر على ترتيب الف (قوله ويترك) اى الميت الذى هو الابن او البنت (قوله وله منها) اى والحال ان لذلك الولد من زوجته التى هي بنت عمته او خالته (قوله وأمها) أى أم الام (قوله أم أمه) أى فى الصورتين معا (قوله وأم أم ابيه) اى فى الصورة الاولى وهى ان يموت ابنها ويترك ولدا متزوجا بنت عمته وقوله او ام ام ابيه اى فى الثانية وهى ان يموت بنتها ويترك ولدا متزوجا بنت خالته اه سم (قوله فترثه) اى تراث الجدة العليا من ذلك الولد (قوله من جهة كونه ابن بنت بنتها) اى لانها من الجهة الاولى جدة لام وهى لا يحجبها الا الام والام مفقودة هنا من الجهة الثانية أى بشقيها جدة لاب وهى لا يحجبها كل من الاب والام والاب موجود هنا فيحجبها اه سم (قوله لا من جهة كونه ابن ابن ابنها) اى الذى فى الصورة الاولى وقوله او ابن ابن بنتها اى الذى فى الصورة الثانية (قوله اجماعا) إلى قوله والقربى من جهة امهات الاب فى المغنى إلا قوله وقصر إلى نعم وقوله لتحقيق إلى والجندات وقوله بتيقنها (قوله ادلت) اى البعدى بها اى القربى (قوله وقصر الخ) مبتدا خبره قوله اصطلاح اخر (قوله فالمنع) اى على هذا القصر الذى هو اصطلاح اخر (قوله

وأم أم ابيه) أى فى الصورة الاولى وهى ان يموت ابنها ويترك ولدا متزوجا بنت عمته وقوله أو أم أم ابيه أى فى الثانية وهى ان يموت بنتها ويترك ولدا متزوجا بنت خالته (قوله من جهة كونه ابن بنت بنتها الخ) اى لانها من الجهة الاولى جدة لام وهى لا يحجبها الا الام والام مفقودة من الجهة الثانية جدة لاب وهى يحجبها كل من الاب والام والاب موجود هنا فيحجبها (وقصر) مبتدا خبره قوله اصطلاح (قوله فالمنع) اى على هذا

وأم أم ابيه أو أم أم ابيه فترثه من جهة كونه ابن بنت بنتها لا من جهة كونه ابن ابن ابنها أو ابن ابن بنتها (والام) اجماعا ولانها اقرب منها فى الامومة التى بها فى الارث (و) الجدة (القربى من كل جهة تحجب البعدى منها) سواء أدلت بها كام أب وأم أم أب وأم أم وأم أم أم الام لا كام أب وأم أم أب وقصر اتحاد الجهة على المدلية فالمنع فى المثال الاخير للاقرية مع اختلاف الجهة اصطلاح آخر



كلها (كالاخ) منها في جبر من يجبه بنه بحياه السابق ندم الشتيقة والن لاب (٤٠١) لا جبر افروض مستفزة حيث فرض لها

والتي لاب لها السدس مع  
الشقيقة والاخ ليس كذلك  
ولا يرد للعلم به من كلامه  
(والاخوان الخالص لاب  
يحجبين ايضا) شقيقة مع  
بنت لاستغراقها (اختان  
لابوين) لانه لم يبق من  
الثلاثين شي وخرج بالخالص  
مالو كان معهن اخ لاب  
فيعصبهن وياخذ الثلث هو  
وهما (والمعتقة كالمعتق)  
فيحجبها عصبات النسب  
(وكل عصبه) لم تنتقل  
للفرض وهو غير ابن لما  
قدمه اولا انه لا يحجب  
(يحجبه) استشكل تسمية  
هذا حجابا بمرده انه لا  
مشاحة في الاصطلاح فاخذ  
شارح بقضية الاشكال  
ليس في محله (اصحاب فروض  
مستغرفة) للمال كزوج  
وام وولد ام وعم لاشي و للعلم  
للخبير المتفق عليه الحقوا  
الفرائض باهلها فما بقي  
فلاولى رجل ذكر وخرج  
بقولى لم ينتقل للفرض الاخ  
لابوين في المشركو لاخت  
لابوين اولاب في الاكدرية  
فكل منهما عصبه ولم يحجبه  
الاستغراق لانه انتقل  
للفرض وان لم يرث به في  
الاكدرية (تنبيه) شرط  
الحجب في كل ما مر الارث  
فن لا يرث لما منع مما ياتي  
لا يحجب غيره حرمانا ولا  
نقصانا ولا يحجب فكذلك  
الافى صور كالاخوة مع

الروض والقرنى من جهة آباء الاب كام أى الاب لا تحجب البعدى من جهة أمهات اب كما شمله كلامه أى  
الروض واقتضاه كلامه له لكن قال ابن الهائم الاصح خلافه لما فطع به الا كثرون ان قرنى كل جهة تحجب  
بعدها ومن اكثر النظر فى كتب القوم لا يتوقف فيما صحناه اه فدل ان الشارح غير موافق على ما صححه  
ابن الهائم اه سم يحذف ر فى ان الجمل بعد ذكر كلامه شرح الروض ما نصه وجرى على هذا ما صححه ابن  
الهائم غيره اه (قوله كلاً) الى قول المتن يحجب به فى المعنى الاول ولا يرد الى المتن وقوله شقيقة الى المتن (قوله  
بتمصيله) فتحجب الاخت لابوين بالاب وابن وتجب الاخت لاب مؤلاً وأخ لابوين والاخت  
لام باب وجد وولد وفرع ابن وارت اه معنى (قوله فروض مستفرقة) كزوج وام ولديها وقوله  
حيث فرض لها أى للشقيقة أو لآل الاب النصف وتعمل المسئلة الى تسعة اه ابن الجمل (قوله والتى  
لاب الخ) عط على الشقيقة الخ (قوله والاخ ليس كذلك) فانه يسقط فى الاولى بالاستغراق ويحجب فى  
الثانية بالشقيق (قوله لعدم به من كلامه) اما الاولى فلما يأتى ابن الجمل اى فصل ارت الحواشى واما الثانية  
فن قوله السابق أى فى الفروض ولاخت أو اخرات لاب مع أخت لابوين معنى (قوله مع بنت) أو بنت  
ابن اه سم (قوله وخرج بالخاص الخ) هذا فى مسألة المتن لا فيما زاده اه سم (قوله وبأخذ الثلث  
هو الخ) اى للذكر مثل حظ الانثيين اه ابن الجمل (قوله وهما) الاولى وهن كافى ابن الجمل (قوله  
كزوج الخ) الى قوله الا فى صورتى فى المعنى والى الفصل فى النهاية (قوله فى المشتركة) بفتح الراء وكسرهما  
اى فى زوج وام أو جدة واخوة لام وعصبة شقيق فاعلمها من ستة للزوج النصف ثلاثة للام أو الجدة  
السدس واحد والآخوة للام الثلث اثنان فلم يبق للعصبة الشقيق شىء وكان مقتضى الحكم السابق  
ان يسقط الاستغراق الفروض لكن المشهور عن الامام الشافعى الذى قطع به الاصحاب التشريك  
بين الاخوة للام والاخوة الاشقاء كانهم كلهم اولاد الام وتقسيم الثالث بينهم بالسوية اه ششورى (قوله  
فى الاكدرية) اى فى زوج وام وجد واخت شقيقة اولاب فاصلها من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان  
ويبقى واحد وهو قدر السدس فياخذه الجد وكان مقتضى ما سبق ان تسقط الاخت لكن مذهبنا  
كالماكية والحنابلة أن يفرض النصف للاخت والسدس للجد حتى تعول المسئلة الى تسعة للزوج ثلاثة  
وللام اثنان وللجد واحد للاخت ثلاثة ولما كانت الاخت لو استقلت بمافرض لها زادت على الجد ردت  
بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم حصته لحصتها وتقسيم الاربعة بينهم الاثلاث للذكر مثل حظ الانثيين  
اه ششورى (قوله لما منع مما يأتى) اى فى الموانع (قوله والحجب) عطف على قوله لما منع (قوله يحجبون)  
ببناء المفعول وقوله ويردون بيناء الفاعل (قوله وولديها) اى الام عطف على الاخوة (قوله وفى زوج  
الخ) عطف على قوله فى صور وعدم عطفه على الاخوة كما فعله بعض الشراح لعله لعدم استقلال  
الحاجب هنا فى الحجب (قوله لاشياء الاخ) فللزوج النصف وللشقيقة النصف وللأم السدس  
ويسقط الاخ من الاب وهو مع الشقيقة حجبا لام الى السدس فهى محجوبة بمحجوب ووارث  
اه ابن الجمل اى وتعول الستة اصل المسئلة الى سبعة

جهة آباءه كام أب أبيه لان سقط بعدى جهة أمهاته الخ ( في شرح الروض والقرنى من جهة اباء  
الاب كام اى الاب لا تحجب البعدى من جهة امهات الاب كام ام ام الاب كما مثله كلامه واقتضاه  
قول اصله نقلا عن البغوى فيه القولان يعنى فى مسئلة قبلها لكن قال ابن الهائم الاصح خلافه  
لما قطع به الاكثرون ان قربى كل جهة تحجب بعدها ولان الموجود من كلام البغوى حكاية  
القولين بلا ترجيح ولا يلزم من الترتيب على خلاف الاتحاد فى الراجح منه قال ومن اكثر  
النظر فى كتب القوم لا يتوقف فيما صححناه انتهى فعلم ان الشارح غير موافق على ما صححه ابن  
الهائم (قوله مع بنت ) اى ابنت ابن وقوله وخرج بالخلص الخ هذا فى مسئلة المتن لا فيما زاده

( ٥١ - شروانی وابن قاسم - سادس )  
 الاب يحبون به ويردون الام من الثلث الى السدس وولديها مع  
 الجد ويحبان به ويردانها الى السدس ففي زوج وشقيقة وام واخ لاب لاشيء الا مع الشقيقة يرد ان الام الى السدس

(فصل في ارث الاولاد واولاد الابن اجتماعا وانفرادا) (الابن) المنفرد (يستغرق المال) بالعصر بة (وگذا البنون) اجماعا (وللبنت) المنفردة عن يعصبها (النصف ولبنتين) كذلك (فصاعد الثلثان) كما مر وذكروا هنا تميمما وتوطئة لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين) الآية واجماع وفضل الذكر لا خصاصه بنحو النصرية وتجميل العقل والجهاد وصلاحية الامامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلا لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى بل قد استغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها الاحتياج ولا نه قد لا يرغب فيها غايبا اذا لم يكن لها مال (٤٠٢) فابطل تعالى حرمان الجاهلية لها (واولاد الابن) وان سفلوا (اذا انفردوا كأولاد الصلب)

فما ذكر اجماعا لتنزيلهم منزلتهم (فلو اجتمع الصنفان) اي اولاد الصلب واولاد الابن (فان كان من ولد الصلب ذكر) وحده او مع انثى (حجب اولاد الابن) اجماعا (والا) يكن منهم ذكر (فان كان للصلب بنت فلها النصف والباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث) لاد كرمثل حظ الانثيين كأولاد الصلب (فان لم يكن منهم) الا انثى او اناث فلها اولهن السدس تكلمة الثلثين اجماعا) ولخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قضى به للواحدة (وان كان للصلب بنتان فصاعدا اخذتا) او اخذن (الثلثين) لما سبق (والباقي لولد الابن الذكور والذكور والاناث) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشيء للاناث الخالص) اجماعا (الا ان يكون اسفل منهن) او مساوين كما فهم بالاولى وقد يدخل فيما قبله بجعل قوله لولد الابن للجنس الصادق باخين وابن عمهن بل صرح بذلك في قوله

(فصل في ارث الاولاد) (قوله في ارث الاولاد) الى الفصل في النهاية الا قوله تنبيه الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وقد يدخل الى المتن وقوله ولو كان في هذا المثال الى قالوا (قول المتن يستغرق) المال لو عبر هنا وفيما سياتي بالتركة لتشمل غير المال كان الاولى اه معنى (قوله المنفردة عن يعصبها) عبارة المغنى الواحدة اه (قوله كذلك) اي المنفردتان عن يعصبهما (قوله كما مر) اي في فصل اصحاب الفروض (قوله تميمما) اي للاقسام معنى (قول المتن بنون وبنات) المراد به الجنس الصادق بالقليل والكثير (قوله وهي لها) اي الانثى (قوله ولم ينظر اليه) اي الزوج اه ع ش أي الاستغناء بالزوج (قوله وان سفلوا) عبارة المغنى وان نزل اه وهي الاولى (قول المتن اذا انفردوا) اي عن اولاد الصلب (قوله او مع انثى) عبارة المغنى او مع غيره اه اي ذكر او انثى (قوله والا) يكن منهم اي من اولاد الصلب (قول المتن لولد الابن الذكور) فقط بالسوية بينهم معنى (قوله كأولاد الصلب) اي قياسا عليهم (قوله فان لم يكن منهم) اي من اولاد الابن اه معنى (قوله قضى به) اي بالسدس وقوله للواحدة أي وقيس بها الاكثر اه ابن الجمل (قوله لما سبق) أي فصل اصحاب الفروض (قول المتن لولد الابن الذكور) اي بالسوية نهاية ومعنى (قوله وقد يدخل) اي حكم المساوى فيما قبله اي في قوله او الذكور والاناث من قوله والباقي لولد الابن الذكور الخ (قوله بجعل قوله لولد الابن) اي الابن في هذا المركب الاضافي (قوله الصادق باختن الخ) اي بنات الصلب (قوله بل صرح بذلك) اي بحكم المساوى (قوله الا ان بنات الخ) بدل من قوله الاتى (قوله ويصح كونه) اي الاستثناء (قوله مقصورا على من الخ) أي فوجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى (قوله وحينئذ يختص الخ) لعل وجهه انه لو لم يختص المساوى بابن العم كان المعنى ولا شيء للاناث الخالص عن الاخ الا ان يكون معهن من في درجتهم من الاخ وابن العم او اسفل ولا يخفى ما فيه من التناقض بالنسبة للاخ (قوله اشرنا الخ) اي بقوله او مساوين (قوله بابن العم) متعلق بقوله يختص (قوله بابن العم) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى سم وابن الجمل (قوله وفيه ما فيه) اذ لا وجه للاختصاص فلا يخلو ظاهر العبارة عن الاشكال في المتصل فتعين المنقطع اه كردى (قوله وحيازته الخ) عطف على اسقاط عبارة المغنى اذ لا يمكن اسقاطه لانه عصبة ذكر ولا اسقاط من فوقه افراده بالميراث مع بعده الخ وعبارة ابن الجمل لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر أو لا يمكن اسقاط من في درجته وحيازته للباقي دونها فاخذت معه الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وفي التنازل بالاولى اه (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع المراد باخوته في الاسفل مطلقا وفي المساوى اذا كان ابن عم اه سم وقد يقال المراد بالاخ مطلق القريب من الحواشي مجازا كما يؤيده تسمية بعضهم له

(فصل) (قوله ولم ينظر اليه) كان المراد الى انه يكفيها فلا تكون محتاجة لنفسها أيضا (قوله وفيه ما فيه) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد بالخالص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهن خالص بهذا المعنى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع

الآتي الا ان بنات الابن يعصبهن من في درجتهم أو اسفل (تنبيه) المتبادر من كلامهم ان المراد بالخالص أن لا يكون معهن معصب مساو او انزل وعليه فالاستثناء منقطع لانهم مع وجوده لسن بخلص ويصح كونه متصلا بجعل الخالص مقصورا على من ليس معهن اخ وحينئذ يختص المساوى الذى اشرنا لدخوله بابن العم وفيه ما فيه (ذكر فيعصبهن) لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكروا حيازته مع بعده أو مساواته فاخذ الواحد منه مثلى نصيب الواحدة منهن ويسمى الاخ المبارك (واولاد ابن الابن مع اولاد الابن كأولاد الابن مع اولاد الصلب) في جميع مامر (وكذا سائر المنازل)

فلـ كل ذي درجة نازلة مع أعلى منها حكم ما ذكر (وانما يعصب الذكر النازل من في درجته) كاخته وبنت عمه فإخذ مثلها استغرق الثلثان أم لا  
وخرج بمن في درجته من هي أسفل منه فانه يسقطها (ويعصب من) هي (فوقه) لم يكن (٤٠٣) لها شيء من الثلثين) كبنتي وبنت

ابن وابن ابن بن بخلاف  
ما إذا كان لها منهما شيء  
كبنت وبنت ابن وابن ابن  
ابن فلها السدس وتستغني  
به وله الثلث الباقي ولو كان  
في هذا المثال بنت ابن ابن  
ايضا قسم الثلث بينهما لأن  
هذه لا شيء لها في السدس  
الذي هو تكملة الثلثين  
فعصبا قالوا وليس لنا من  
يعصب أخته وعمته وعمه  
ايه وجده وبنت اعمامه  
واعمام ايه وجده إلا  
المستقبل من اولاد الابن  
﴿فصل﴾ في كيفية إرث  
الاصول وقدم الفروع  
لأنهم أقوى (الاب يرث  
بفرض) فقط هو السدس  
غير عائل (إذا كان معه ابن  
او ابن ابن) وارثا وبنتان  
وأم وعائل إذا كان معه  
بنتان وأم وزوج (و)  
يرث (بتعصيب) فقط (إذا  
لم يكن) معه (ولد ولا ولد  
ابن) سواء انفردا وكان معه  
ذو فرض آخر كزوجة أو  
أم أو جدة (و) يرث (بهما  
إذا كان) معه (بنت أو بنت  
ابن) او هما وبنتان او بنتا  
ابن (له السدس فرضا  
والباقي بعد فرضهما) أي  
فرض الاب وفرض البنت  
او فرض بنت الابن قيل  
لا يصح افراد الضمير وان  
وجب بعد العطف باو  
لاقتضائه انه عند اجتماعها

بالغريب المبارك (قوله) كل ذي درجة نازلة) كالولاد ابن الابن مع اولاد ابن الابن (قوله) يأخذ  
أي الذكر النازل من اولاد الابن وقوله مثليها أي الاثني التي في درجته منهم (قوله) استغرق (ببناء المفعول  
وقوله) الثلثان نائب فاعله عبارة المغني في عصبتها مطلقا سواء افضل لها من الثلثين شيء أم لا اه (قوله) فلها  
السدس الخ) عبارة المغني لم يعصبها لان لها فرضا استغنت به عن تعصبيه ولا يقال تأخذ السدس  
ويعصبها في الباقي لان الجمع بين فرض وتعصيب بجهة واحدة من خصائص الاب والجد اه (قوله) ايضا  
أي كبنت الابن (قوله) بينهما أي بنت ابن الابن وابن ابن الابن للذكر مثل حظ الانثيين (قوله) قالوا الخ) أي  
قال الفرضيون ليس في الفرائض من الخ اه معنى

﴿فصل في كيفية إرث الاصول﴾ (قوله) وقدم الفروع) أي في الفصل السابق (قوله) لأنهم أقوى) أي  
بدليل أن الابن قد فرض للاب معه السدس واعطى هو الباقي ولانه يعصب اخته بخلاف الاب اه ع ش  
(قوله) فقط) إلى قوله قيل في النهاية والمغني (قوله) وعائل) أي إلى خمسة عشر (قوله) او هما) فإخذ في كلامه  
مانعة خلو مانعة جمع اه نهاية (قول المتن والباقي الخ) أي وله الباقي وهو الثلث او السدس اه معنى  
(قوله) افراد الضمير) أي ضمير فرضهما (قوله) وان وجب الخ) أي افراد الضمير مطلقا وانما عبر بكلمة  
الوصل لما تقدم عن سم عن ابن هشام ان او التوزيعية أي كما هنا كالواو في رعاية المطابقة وعليه لا يجب  
الافراد هنا بل لا يجوز وان لم يقتض ما ذكر (قوله) لاقتضائه) أي الافراد هنا على ان او لمنع الخلو فقط  
(قوله) انه) أي الاب (قوله) عند اجتماعهما) أي اجتماع البنت وبنت الابن مع الاب (قوله) باخذ الباقي  
الخ) أي وليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء الفاسد عدل عن الافراد الواجب اه كردد (قوله)  
بعد فرض احدهما) أي فرض البنت وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المغني لان الذي يأخذه بالعصوبة  
ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فليتأمل اه سم (قوله) الاوان الخ) أي كقوله وان  
الخ (قوله) بناء على الخ) أي عدم صحة قوله المذكور مبنى على الخ (قوله) في حله) أي حل الضمير ونفسيره (قوله)  
لم يسبق في هذين عطف باو) أي لم يسبق في افادة هذين الارتباطين أي ارتباط البنت مع الاب  
وارتباط بنت الابن مع الاب عطف باو وانما هو في افادة ارتباط بنت الابن مع البنت وبه يندفع ما لسم هنا  
(قوله) عطف باو) بل ولا بغيرها (قوله) على انها الخ) أي هذا المبني عليه أعني كون الضمير للاب والبنت  
الخ معنى على ان الاب والبنت وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف بجعل او لمنع الخلو فقط في الحل بخلاف  
ما إذا لم تدخل فيها أي بجعل او لمنع الخلو والجمع معا (قوله) ويصح شمول عبارته الخ) عبارة ابن الجلال  
ويصح رجوع ضمير فرضهما للبنت وبنت الابن وحيث لا يصح افراد الضمير وان وجب بعد العطف  
باو لان محله مع صحة المغني وهنا يمتنع لاقتضائه انه عند اجتماعهما الخ اه (قوله) فيصح ما قاله) أي بتمامه (قوله)  
ويرد عليه) على المصنف مطلقا سواء رجع الضمير إلى الاب والبنت او بنت الابن او إلى البنت وبنت  
الابن قال ابن الجلال وجوابه أي الايراد المذكور ان المراد بقول الماتن إذا كان بنت الخ مثلا فلا يراد اه  
اقول وقد يجاب ايضا بحمل البنت وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة (قوله)

المراد باخوته في الاسفل وفي المساوى إذا كان ابن عم (قوله) من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله)  
لان هذه لا شيء لها) فيه إشعار بانها قد يكون لها في ذلك السدس مع ان قضية كونها في درجته انها تأخذ  
بالتعصيب مطلقا فليراجع

﴿فصل﴾ (قوله) او بعد فرضي البنت وبنت الابن (١) في هذا الصنيع قصور في المغني لان الذي يأخذه  
بالعصوبة ليس الباقي بعد ما ذكر فقط بل وبعد السدس فرضا فتأمل وقوله على انها تدخل الخ أي بجعل او  
لمنع الخلو فقط (قوله) لاقتضائه) فيه نظر فليتأمل (قوله) ولم يسبق في هذين) ان كان المشار إليه الاب

يأخذ الباقي بعد فرض احدهما اه وهو صحيح لا قوله وان إلى آخره بناء على أن الضمير كما تقرر في حله للاب والبنت أو وبنت الابن ولم يسبق  
في هذين (١) قول المحشي قوله او بعد فرضي البنت وبنت الابن ليس هذا في النسخ التي بأيدينا اه

عطف باو على انها تدخل في عبارته ويصح شمول عبارته لذلك الابن فيصح ما قاله ويرد عليه فرضا البنين وبنى الابن فان له ما فضل عن فرضهما ايضا (بالعصوبة) للخبر السابق آنفا (وللام الثلث او السدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تسميما وتوطئة لقوله (ولها في مستلقي زوج او زوجة وابوين ثلث ما بقى بعد الزوج) اصلها من اثنين للزوج واحد يتيق واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب اثنين في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان (٤٠٤) وللأم واحد ثلث ما بقى (او الزوجة) اصلها من اربعة لان فيها ربعا وثلاث ما يتيق

منها نصح للزوجة واحد وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها لان كل انثى مع ذكر من جنسها له مثلاها وقال ابن عباس بعد اجماع الصحابة على ما تقرروا خرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده كما ياتي في العول لها الثلث كاملا لظاهر القرآن واجاب الآخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين لنص القرآن على ان له مثليها عند انفارادها فكذا عند اجتماع غيرهما معها اذ لا يتعقل بين الحالين فرق ولم يعبروا بسدس في الاول وربع في الثاني نادبا مع ظاهر لفظ القرآن وزعم انه لا تادب مع مخالفة معناه ليس في محله لان المخالفة للدليل كما هنا واجبة فلتعذر مخالفة المعنى وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة تادبا اي تادب وتلقبان بالغرارين تشديها لها بالكوكب الاغراي المضى لشهرتها بالغريريتين لانه لا نظير لها بالعمريتين

فان له ما فضل عن فرضهما) اي وعن السدس ايضا فرضا الباقي بالعصوبة وان اوهمت عبارته تخصيصه بالثاني فتامل اه سيد عمر (قوله للخبر السابق الخ) اي في شرح وكل عصبية يحجبها اصحاب الخ (قوله وذكر تسميما) الى الفصل في النهاية الا قوله وزعم الى قوله ويلقبان (قوله اصلها من اثنين) يخالف لما عليه الجمهور بل الاتفاق كما في الروضة من ان اصلها ستة وسياتي اي في كلام الشيخ في فصل التصحيح والله اعلم اه سيد عمر عبارة المغنى فللزوج في المسئلة الاولى وهي من اثنين النصف والباقي ثلثه للام وثلثاه للأب واقل عدده نصف صحيح وثلث ما يتيق ستة فتكون من ستة فهي تاصيل لا تصحيح كما سياتي في الاصلين الزائدين اه (قوله ومنها نصح) اي من الاربعة تصح المسئلة (قوله له) اي للأب وقوله ضعفها اي الام اي نصيبها (قوله من جنسها) اي بان كانا في درجة واحدة وتساويان في الصفة اه ع ش (قوله وخرق الاجماع) مبتدا خبره قوله انما يحرم الخ والجملة اعتراضية (قوله انما يحرم الخ) اي فلا اجماع حقيقة اه سم (قوله عنده) اي وقت انعقاد الاجماع (قوله لها الثلث الخ) مقول قال (قوله بتخصيصه) اي ظاهر القرآن اه رشدي (قوله بغير هذين الحالين) اي اللذين في المتن (قوله عند انفارادها) اي الابوين (قوله غيرهما يعني احد الزوجين) (قوله بين الحالين) اي حال الانفاد والاجتماع (قوله في الاول) اي في مسئلة الزوج وقوله في الثاني اي في مسئلة الزوجة (قوله تادبا مع ظاهر القرآن) فان ظاهر القرآن ان لها ثلث جميع المال وهو مخالف لما لها من السدس او الربع اه ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدا خبره قوله ليس في محله (قوله لان المخالفة الخ) اي مخالفة ظاهر القرآن لاجل الدليل الصارف عنه (قوله ويلقبان) اي مسئلتا المتن والتذكير بتاويل الحالين (قول المتن كالأب) اي عند عدمه (قوله في جميع ما تقدم) اي في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء متصلا اه رشدي اذا حالان الاولان سبقا في فصل الحجب والثاني سبق في هذا الفصل كانه عليه السيد عمر ردا على سم (قوله بينهما) اي الفرض والتعصيب (قوله فيما مر) اي في قول المتن وبهما اذا كان بنت او بنت ابن الخ اي في نظيرها (قوله في هذه) اي فيما مر من مسئلة جمع الاب بين الفرض والتعصيب (قوله لزيد) اي الوصية المذكورة وصية لزيد (قوله ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر اه سم اقول يمكن ان يقال منشأ توهم المعترض ما اشتهر من ان السكوت في مقام البيان يقتضي الحصر حيث افاد المتن ان الاب والجدير ثان بهما وهم ذلك الحصر فيهما لكنه مدفوع بان المقصود بيان كيفية ارث الاصول لا بيان من يرث بهما وحيث نزل جواب الشارح على سبيل التنزيل والله اعلم اه سيد عمر (قوله بجهتين) اي بالزوجية وبنوة العم او الولاء في الاولى وبالزوجية والولاء في الثانية (قوله في جمعها) اي الفرض والتعصيب (قوله كأم) اي في فصل والبنت او بنت الابن فكان اللائق ان يقول ولم يسبق في الاوليين وان كان ذلك يجعله واحدة وما بعده لم يثبت قوله ولم يسبق فيما بعده وان كان للبنت وبنت الابن لم يثبت قوله ولم يسبق وهو ظاهر فتامله (قوله وخرق الاجماع) وهو حال وقوله انما يحرم اي فلا اجماع حقيقة (قوله في جميع ما تقدم) هذا يوجب انقطاع الاستثناء الاتي اراد ما تقدم في هذا الفصل او اعم فها قال في جميع احواله ليتصل الاستثناء (قوله ولا يرد عليه) اما طريق الايراد والمصنف لم يدع حصر

لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما بذلك (والجد كالأب) في جميع ما تقدم حتى في جمعه بينهما فيما مر وقيل لا ياخذ في هذه الحجب الاب بالتعصيب ومن فوائد الخلاف ما لو اوصى بشي مما يبقى بعد الفرض او بمثل فرض بعض ورثته او بمثل اقلهم نصيبا فاذا اوصى لزيد بثلث ما يتيق بعد الفرض ومات عن بنت وجد فعلى الاول هي لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف ولا يرد عليه جمع زوج هو ابن عم او معتق وزوجة معتقة بين الفرض والتعصيب لانه بجهتين والكلام في جمعها بجهة واحدة (الا ان الاب يسقط الاخوات) للميت كأم (والجد يقاسمهم ان كانوا الابوين او الاب) كما ياتي تفصيله (والاب يسقط ام نفسه) لانها تدلى به (ولا يسقطها) اي ام الاب (الجد)



لأنها لا تبدل به (والاب في زوج أو زوجة وأوين ير دالام من الثالث الى ثالث الباقي ولا يرد لها الجد) بل تاخذ الثالث كما لا لانه لا يساويها فلا يلزم تفضيلها عليه ولا يرد على حصره ان جد المعنق يحجبه اخو المعنق وابن اخيه و ابو المعنق يحجبهما لانه سيد كذا ذلك بقوله لكن الاظهر الى آخره وان الاب لا يرث معه إلا جدة واحدة والجد يرث معه جدتان لانه معلوم من قوله والاب يسقط الى آخره و ابو الجد ومن فوقه كالجد في ذلك وكل جدي يحجب ام نفسه ولا يحجبها من هو فوقه فكل ما علا الجد درجة زاد معه جدة (٥٠٥) وارثة فيرث مع الجد جدتان ومع اب الجد

ثلاث ومع جد الجد أربع وهكذا (وللجدة السدس) لما تقدم (وكذا الجدات) اي الجدتان فاكثر لان المراد بالجمع في هذا الباب ما فوق الواحد وذلك للحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وفي مرسل انه اعطاه لثلاث جدات وعليه اجماع الصحابة (وترث منهن أم الام وامهاتها المدليات باناث خالص) كام أم الام وان علت اتفاقا ولا ترث من جهة الام إلا واحدة دائما (وأم الاب وامهاتها كذلك) اي المدليات باناث خالص لما صح عن ابى بكر رضى الله عنه انه قسم السدس بين أم الام وأم الاب لما قيل له وقد أثر به الاولى اعطيت التي لومات لم يرثها ومنعت التي لومات ورثها (وكذا أم أب الاب وأم الاجداد فوقه وامهاتهن) يرثن (على المشهور) لانهن يدلين بوارث فهن كام الاب

الحجب (قوله لأنها لا تبدل به) عبارة المغنى لأنها زوجته والشخص لا يسقط زوجة نفسه فالاب والجدسيان في ان كلا منهما يسقط ام نفسه اه (قوله لا يساويها) اي في الدرجة (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) اقول بل يلزم تفضيلها عليه في مسألة الزوج فلو قال فلا محذور في تفضيلها عليه لكان النسب اه سيد عمر وسم عبارة النهاية والمغنى فلا يلزم تفضيله عليها اه قال الرشيدى اي لا يلزمنا تفضيله عليها فاللزم بمعنى الوجوب لا اللزم المنطوق (قوله ولا يرد على حصره الخ) يمكن دفعه ايضا بان ترتيب عصابات الولا لم يسبق له ذكر فليس داخل في المستثنى منه اه سيد عمر (قوله و ابو المعنق يحجبهما) جملة حالبة (قوله سيد كذا الخ) اي في فصل الولا (قوله وان الاب الخ) عطف على قوله ان جد المعنق الخ وقوله لانه معلوم الخ عطف على قوله لانه سيد كذا الخ فهو من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد من غير تقدم المجزوء ولا يجوز (قوله الاجدة واحدة) وهى التي من جهة الام وقوله ومن فوقه اي فوق الجد من آباءه (قوله كالجد) خبر و ابو الجد (قوله في ذلك) اي انه يرث معه جدتان (قوله فكل ما علا الجد درجة الخ) وفي المغنى هنا بسطوا ايضا حتى رسم هنا جدولا (قوله جدتان) اي ام الاب وام الام وان علنا (قوله ثلاث) اي ام الاب وام الام وام الجد (قوله أربع) اي والرابعة ام ابى الجد (قوله لما تقدم) عبارة المغنى كما مر و ذكرت توطئة لقوله وكذا الجدات اه وهى احسن (قول المتن وكذا الجدات) سواء استوين في الادلاء ام زادت احدهما بجهة اه مغنى وقد مر في الحجب مثال ذات الجنتين (قوله في هذا الباب) اي باب الفرائض (قوله وفي مرسل) عبارة المغنى وفي مراسيل ابى داود اه (قوله وعليه الخ) اي على ما في المرسل (قوله اتفاقا) لو ذكره عقب وترث منهن كافي المغنى ليظهر رجوعه لسل من الاربع كان اولى (قوله لما قيل الخ) ظرف لقوله قسم (قوله وقد أثر) اي ابو بكر به اي بالسدس الاولى اي ام الام اه ع ش (قوله اعطيت) وقوله الآتى منعت بفتح التاء (قوله لم يرثها) اي لانه ولد بنت وقوله ورثها اي لانه ولد ابن اه سم (قول المتن وامهاتهن) انظر ما فائدته (قوله اي ارثن) او يقال اي من يرث منهن بل لعله اقرب الى عبارة الضابط اه سم (قوله على ذلك) اي على ما ذكر في الضابط اه ع ش

(فصل في ارث الحواشي) (قوله في ارث الحواشي) اي وما يتبعه كتعريف العصة اه ع ش (قوله وفي نسخ) الى الفصل في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وقوله لثراخي الى المتن (عن الاخوة والاخوات) وانظر ما فائدته في حق الاشقاء مع ان حالهم لا يختلف بالانفراد والاجتماع المذكورين اه رشيدى (قوله كل المال) اي اذا لم يكن معه او معهم ذو فرض وقوله والباقي اي اذا وجد ذلك (قوله الذكر) بدل من المجتمعون اي وياخذوا المجتمعون من الذكور والاناث الذكور منهم مثل حظ الانثيين (قوله هنا) اي في (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) انظر في الاولى هلا قال فلا محذور في تفضيلها عليه (قوله لم يرثها) اي لانه ابن بنت وقوله ورثها اي لانه ابن ابن (قوله اي ارثن) او يقال ان من يرث منهن بل لعله الاقرب الى عبارة الضابط (قوله كام ابى الام) في شرح الفصول وام ابى ام اب (فصل) (قوله هنا) اي في التشبيه لانه صار مخصوصا بما تقدم

لا كام ابى الام (وضابطه) اي ارثن المعلوم من السياق ان تقول (كل جدة ادلت بمحض اناث) كام أم أم (أو) بمحض (ذكور) كام ابى الاب (أو) بمحض (اناث الى ذكور) كام أم أب (ترث ومن ادلت بذكرين اثنتين) كام أبى الام (فلا) ترث و حكي ابن المنذر الاجماع على ذلك (فصل) في ارث الحواشي (الاخوة والاخوات لا بوين اذا) وفي نسخة ان (انفردوا) عن الاخوة والاخوات لاب (ورثوا) كالولاد الصلب) فياخذوا احدا كثيرا كل المال والباقي والواحدة نصفه والثنتان فاكثر ثلثيه والمجتمعون الذكور مثل حظ الانثيين وقدم ان الابن لا يحجب بخلاف الشقيق فلا يرد عليه هنا (وكذا ان كانوا الاب) وانفردوا عن الاشقاء فياخذون المال كذا كراجماعا (الا) استثناء بما تضمنه كلامه

التشبيه لانه مخصوص بما قدمه (قوله ان الاخوة الخ) بيان لما الموصولة (قوله بفتح الراء) أى المترك  
 فيها الشقيق وولد الام على الحذف والايصال وقوله وقد تكسر بمعنى فاعلة التشريك مجاز (قول المتن وهى  
 زوج الخ) وتسمى هذه ايضا بالحجرية والحجرية واليمنية لانها وقعت في زمن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه  
 فحرم الاشقاء فقالوا هب ان ابانا كان حارا السنامن ام واحدة فترك بينهم وروى كان حجرا ملقى في  
 اليم وبالنسبة لانه سئل عنها على المنبر واصل المسئلة ستة وتصح من ثمانية عشر اذ لم يكن مع الاخ من يساويه  
 فان كان معه اخت صحت من اثني عشر ولا تفاضل بينه وبينها نهاية ومعنى (قوله اوجدة) ينبغي فاكثر اه سم  
 عبارة شرح المنهج والجدة كام حكما اه اى لا تسمى مشركة بحجري (قوله ام ذكورا وانانا)  
 الاولى فقط او معهم اننى تامل (قوله وانانا) اى بخلاف ما لو كانوا كلهم لانانا اه سم (قوله فياخذ)  
 اى كل واحد من اولاد الابوين الذكور والذكور والاناث (قوله الذكور والاثني) اى من اولاد  
 الابوين وقوله في ذلك اى في الاخذ كواحد من اولاد الام (قوله لاشترأكم الخ) تعليل لكل من  
 قوله فياخذ الخ وقوله الذكور الخ (قول المتن ولو كان بدل الاخ الخ) ولو كان بدله خنى فبتقدير  
 ذكورتها المشركة وتصح من ثمانية عشر كما روت بتقدير انوثته تعول إلى تسعة وبينهما تداخل فتصحان  
 من ثمانية عشر والاضر في حقه ذكورتها وفي حق الزوج والام انوثته ويستوى في حق ولى الام الامران  
 فاذا قسمت تفصل اربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان باثني اخذها او ذكرا اخذ الزوج ثلاثة  
 والام واحد اناية ومعنى وشرحا الروض والمنهج (قوله او مع اختها واخته) عبارة النهائية مع اخيه او  
 اختها وقوله واخوته الاولى فاكثر (قوله وهن) المناسب وهما (قوله المشوم) اصله مشوم نقلت حركة  
 الهمزة إلى الشين ثم حذف الهمزة فوزنه قبل النقل مفعول وبعده مفعول امعش (قوله او اخت الخ)  
 عطف على اخ لاب وقوله واختان الخ الاولى فاكثر (قوله وعالت) اى إلى تسعة او عشرة (قوله فان كان  
 الشقيق الخ) لا يخفى ما فيه من القصر وعبارة المغنى فان كان من اولاد الابوين ذكروا ولو مع اثني حجب اولاد  
 الاب او اثني فلها النصف والباقي لا اولاد الاب الذكور فقط او الذكور والاناث للذكور مثل حظ الانثيين  
 فان لم يكن من ولد الاب الا اثني او اثنا فلها اولهن السدس تكلة الثلثين وان كان ولد الابوين اثني

ان الاخوات لاب كالاخوة  
 (فى المشركة) بفتح الراء  
 المشددة وقد تكسر وهى  
 زوج وأم) اوجدة وولدا  
 ام) فاكثر (واخ) فاكثر  
 (لابوين) سواء كانوا  
 ذكورا ام ذكورا وانانا  
 (فيشارك الاخ) الشقيق  
 فاكثر (ولدى الام فى الثالث)  
 باخوة الام فياخذ كواحد  
 منهم الذكور والاثني فى ذلك  
 سواء لاشترأكم فى القرابة  
 التى ورثوا بها وهى بنوة الام  
 وقيل يسقط الشقيق لانه  
 عصبه ولم يبق له شئ (ولو  
 كان بدل الاخ) لابوين  
 (اخ لاب) وحده او مع  
 اختها واخته (سقط) هو  
 وهن اجماعا لفقد قرابة  
 الام ويسمى الاخ المشوم او  
 اخت او اختان لاب فرض  
 لها النصف ولها الثلثان  
 وعالت كما لو كانت شقيقة  
 او شقيقتان (ولو اجتمع  
 النصفان) اى الاشقاء  
 والاخوة لاب (فكا جتماع  
 اولاد الصلب واولاد البه)  
 فان كان الشقيق ذكرا حجبهم  
 اجماعا وانثي فلها النصف  
 او اكثر فلها الثلثان ثم ان  
 كان ولد الاب ذكرا او مع  
 اناث اخذوا الباقي للذكر  
 مثل حظ الانثيين وانثي  
 او اكثر فلها اولهما مع  
 شقيقة السدس تكلة الثلثين  
 ومع شقيقتين لاشئ لهما

(قوله بفتح الراء) أى المترك فيها وقوله وقد تكسر أى على نسبة التشريك اليها مجاز (قوله اوجدة) ينبغي  
 فاكثر (قوله وانانا) اى بخلاف ما لو كانوا كلهم لانانا (ولدى الام) هلا زاد الشارح هنا ايضا قوله فاكثر  
 وبجواب بانه احاله على فهمه بما قبله وقد يقال فلها احاله ايضا في قوله ويشترك الاخ لان يقال نيه بالتصريح به  
 على مثله فيما بعده للثاني يغفل عما تقدم (قوله فى المتن ولو كان بدل الاخ) قال فى شرح الروض ولو كان بدل  
 العصبه فى المشركة خنى لابوين فبتقدير ذكورتها المشركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الام اثني  
 وبتقدير انوثته تعول إلى تسعة وبينهما تداخل فيصحان من ثمانية عشر فيعامل بالاضر في حقه وحق غيره  
 والاضر في حقه ذكورتها وفي حق الزوج والام انوثته ويستوى فى حق ولى الام الامران فاذا قسمت  
 فضل اربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان باثني اخذها او ذكرا اخذ الزوج ثلاثة والام واحد اه  
 واعلم ان طريق العمل ان تقول بين المسئلتين الثمانية عشر والتسعة تداخل فيسكتن با كبير هما فهى  
 الجامعة والمراد ان الجامعة مثل الاكبر لان جامعة المسئلتين غيرهما وانما كانت جامعة لانقسامها عليهما  
 والخارج من قسمتها على الثمانية عشر جزء سهم مسئلتها وهى واحد وعلى التسعة جزء سهم مسئلتها اثنان فن  
 له شئ من احدهما ياخذ مضر وبافى جزء سهمهما ثم يعامل من يختلف ارثه بالاضر ويوقف الباقي للزوج  
 من مسئلة التسعة ثلاثة فى اثني بسة ومن مسئلة الثمانية عشر تسعة فى واحد بتسعة فيعطى الستة الاقل  
 معاملة بالاضر والام من مسئلة التسعة واحد فى اثني باثني ومن مسئلة الثمانية عشر ثلاثة فى واحد بثلاثة  
 فتعطى الاثني الاقل معاملة بالاضر ولكل من ولى الام من مسئلة التسعة واحد فى اثني باثني ومن مسئلة  
 الثمانية عشر اثنان فى واحد باثني فارثهما لا يختلف فلكل اثنان بكل حال وللحنى من مسئلة التسعة ثلاثة فى  
 اثني بسة ومن مسئلة الثمانية عشر اثنان فى واحد باثني فيعطى اثنان لانها الاضر ويوقف الفضل

إلا إن كان معهما أخ يعصيهما ويسمى الأخ المبارك لا ابن أخ كما قال (إلا إن بنات الابن يعصيهن من في درجتهم أو أسفل) كما مر (والأخت لا يعصيهما إلا أخوها) بخلاف ابن أخيهما بل الكل له دونها والفرق أن ابن الأخ لا يعصيه (٤٠٧) أخته فعمته أولى وابن الابن يعصيه عمته

فأكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لولد الأب الذكور فقط أو الذكور والآنثاء ولا شيء للأنثاء الخالص منهن مع الأخنتين لا بون فأكثر (قوله ذكر) أي ولو مع اثني (قوله فلها) الأولى فلن أو فلها أولهن (قوله ذكر) كان ينبغي أن يذكر بعده ليظهر ما بعده قوله فقط فله الباقي (قوله أولها) فيه ما مر انفا (قوله لا شيء لهما) الظاهر لها أولهما وكذا يقال في تاليه فليتامل اه سيد عمر أقول بل الظاهر في الأول لها أولهن وفي الثاني معها أو معهن وفي الثالث يعصيهما أو إياهن (قوله إلا إن كان معهما أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثاء مستدرك لا يأتي مع فرض ولد الأب المستثنى هذا منه اثني أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتامل سم اه رشدي عبارة السيد عمر قوله إلا إن كان أخ استثناء منقطع لأن الفرض أنفرادهما ولا حاجة إليه لأن حالة الاجتماع سبقت إلا أن يقال ذكره وتوطئة لما بعده والله أعلم اه (قوله لا ابن أخ) عطف على قوله أخ من قوله إلا إن كان معهما أخ اه رشدي (قوله كما مر) أي في فصل أرث الأولاد (قوله بخلاف ابن أخيهما) عبارة المغني لا ابن الأخ ولا ابن العم فلو خلف شخص أختين لا بون واختلاف لابن أخ لاب فلأختين الثلثان والباقي لابن الأخ ولا يعصيه الأخ وأختاه وبه علم أن المراد بالكل في كلام الشارح كل الباقي بعد فرض الشقيقتين فأكثر (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت أي الأخت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن فالباقي لها أي الأخت دونه أي ابن الأخ كما سيأتي اه سم (قوله والفرق أن ابن الأخ) وأيضا ابن الابن يسمى ابنا حقيقة أو مجازا وابن الأخ لا يسمى أخا وسكت المصنف عما لو اجتمع أخ لا بون ولا بولام وحكمهم أن لاخ اللام السدس والباقي للشقيق ولا شيء للاخ لاب فان كان الجميع أنا كان للشقيقة النصف وللق لاب السدس تسكعة الثلثين وللق اللام السدس اه معنى (قوله كما مر) أي في فصل الفروض (قوله لا رواية) عبارة النهاية إلا ما نقل عن ابن عباس شاذاه (قوله وهذا) أي استواء ذكورهم وأنثاهم ثم قوله هذا إلى المتن في المغني (قوله تميزوا) أي أولاد اللام عن بقية الورثة (قوله والبقية) أي من الخمسة (قوله مع من يدلون به) أي الامام وكذا قوله وانهم يحجبون من يدلون به أي الامام وقوله إن ذكرهم يدل بآتي أي الامام اه سم (قوله ومع بنت الابن) الأولى الاخصر أو بنت الابن (قول المتن الأخوات لاب) وكذا الاخ لاب كافى الروض والمنهج اه سم عبارة المغني الأخوة والأخوات لاب كما يسقطهم الاخ الشقيق (تنبيه) لو قال بدل الأخوات لاب أولاد الاب لاب لكان أولى ليشمل ما قدرته اه (قوله أن انفرد الخ) عبارة النهاية والمغني المال عند انفردا وبأخذ ما فضل عن الفروض وعند

وهو أربعة فان بان أثني أخذها أو ذكر أعطى الزوج منها ثلاثة والام واحدا (قوله إلا إن كان معهما أخ) هذا مع دخوله في قوله السابق أو مع أنثاء فهو مستدرك لا يأتي مع فرض الاب المستثنى هذا منه أو اثني أو أكثر أي فقط بدليل مقابلته بما قبله فليتامل (قوله بخلاف ابن أخيهما) شامل لابن أخيهما لا غيرها أو منحصر فيه (قوله بل الكل له دونها) أي بخلاف ما إذا كانت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن فالباقي لها دونه كما سيأتي (قوله مع من يدلون به) أي وهي الامام وكذا قوله وانهم يحجبون من يدلون به أي وهي الام (قوله في المتن والأخوات لا بون الخ) عبارة الفصول وشرحه لشيخ الإسلام والأخت من الابوين أو من الاب حال كونها عاصبة مع غيرها تحجب من يحجبه أخوها لانها في درجته فتحجب هذا الأخوة والاعمام وبنيهم والشقيقة تحجب الاخ لاب بخلاف ما إذا كانت صاحبة فرض فانها لا تحجب من يحجبه أخوها اه فالأخت للاب مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن تحجب ابن أخيهما وسيأتي بخلاف ما إذا كانت مع أختين شقيقتين فيقدم ابن الأخ عليها كما تقدم فياخذ الباقي دونها (قوله في المتن الأخوات لاب) وكذا الاخ للاب كما قال في الروض فالأخت للابوين مع البنت أي أو بنت الابن أو معهما تحجب الاخ للاب اه وعبارة المنهج فتسقط أخت لا بون مع بنت ولدا قال في شرحه وتعبيره بولد الاب أعم من تعبيره بالأخوات

اجتماعا وانفردا) فبستغرق الواحد أو الجمع المال أن انفرد وإلا أسقط ابن الشقيق ابن الأخ لاب (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون الام) من الثلث (إلى السدس) وفارقوا ولد الولد بأنه يسمى ولدا مجازا مشهورا

فأخته أولى (ولو واحد من الأخوة والأخوات لام السدس وللأختين فصاعدا الثلث) كما مر وذكر توطئة لقوله (سواء ذكرهم وإنهم) إجماعا لا رواية شاذة عن ابن عباس رضي الله عنهما ولأن أرثهم بالرحم كالابوين مع الولد وأرث غيرهم بالعصوبة وهي تقتضي تفضيل الذكر وهذا أحد الأحكام الخمسة التي تميزوا بها والبقية أن ذكرهم المفرد كائشاه المنفردة وأنهم يرثون مع من يدلون به وانهم يحجبون من يدلون به حجب نقصان وإن ذكرهم يدل بآتي ويرث (والأخوات) أو الأخت (لا بون أو لاب مع) البنت أو (البنات) ومع بنت الابن (أو بنات الابن عصبه كالأخوة) إجماعا إلا ما حكى عن ابن عباس وغيره أنه لا يرث أخت مع بنت بل الباقي للعصبة كان الأخ أو العم وإذا كن عصبه (فتسقط أخت لا بون مع البنت) أو بنت الابن (الأخوات لاب) كما يسقط الشقيق الاخ لاب (وبنو الأخوة لا بون أو لاب كل منهم كأي

بل حقيقة وابن الاخ لا يسمى أخا كذلك (٤٠٨) (ولا يرثون مع الجد) إجماعا لانه كاخ والاخ يسقطهم (ولا يصبون اخواتهم) لانهم

اجتماعهم يسقط ابن الشقيق ابن الاخ لا ب (قوله بل حقيقة) عبارة النهاية بل قيل حقيقة (قوله وفاروا) اي اولاد الاخ (قوله كذلك) اي اخلا حقيقة ولا مجازا مشهورا (قوله لانه) اي الجد كاخ بدليل تقاسمها لاجتماعها معنى (قوله اي اولاد الاخوة الخ) تفسير لصغير يسقطون (قوله الاشقاء) اي بخلاف اولاد الاخوة لا ب لان الاخوة لا ب وبينهم سيات في السقوط في المشتركة فلا يتصور المخالفة وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق سم ومعنى (قوله كما صرح به) اي باختصاص هذه المخالفة باولاد الاخوة الاشقاء (قوله أصله) أي المحرر (قوله وعلم بأمم) إلى قوله وذلك الخ لا يظهر له فائدة إذ لو أراد به الاعتذار عن ترك التقييد فالعبارة لا تساعد ولو أراد به تعليل الماتن فمع عدم مساعدة العبارة غنى عنه قوله وذلك لان الخ ولعل لذلك اسقطه المعنى (قوله ان اولاد الاب الخ) فيه ان هذا عين مأمرا لا علم منه (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن (قوله وابن ولد الام الخ) والاولى كما في المعنى وهي مفقودة في ابن الاخ (قوله وفي ان الخ) عطف على قول المصنف في انهم الخ عبارة المعنى تنبيه قد اقتصر المصنف تبعا للمرافى على استثناء هذه الصور الاربع وزاد في الروضة ثلاث صور آخر ثم ذكر مثل ما في الشارح إلى قوله بخلاف آبائهم (قوله وإن بنى الاخوة) اي مطلقا لا بون اولاب وكذا قوله مع الاخوات (قوله مع البنات) اي او بنات الابن او البنات او بنات الابن كما مر (قوله بخلاف آبائهم) يؤم ان المراد ان آبائهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات وليس كذلك لان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبها فلا تكون عصبه مع البنات والذي لا ب إذا وجد معها حجب بها ومع التي للاب المجتمعة مع البنات عصبها بل المراد انهم يرثون مع الاخوات المجتمعة مع البنات بان يعصبوهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين سم ورشيدى ولو قدمه الشارح وذكره عقب المتن كما فعل المعنى سلم عن ذلك الايهام (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه الخ) اما الاوليان فعلمتا من فصل الحجب واما الثالثة فن قوله انفا عصبه كالاخوة اي كاخوتهن فتكون الشقيقة كاخيهما والتي لا ب كاخيهما فتذكر وتدبر اه سيد عمر (قول المتن من الجهتين) اي لا بون اولاب (قول المتن اجتماعا وانفرادا) منصوب بنزع الخافض اي في الاجتماع والانفراد او على التمييز أي من جهة الاجتماع والانفراد اه معنى (قوله او مابق) أي بعد الفرض (قوله وهو) أي العلم لا ب وقوله بنى الشقيق (قوله ومر) اي في فصل الحجب (قوله ما يعلم منه) وهو قول المصنف وعم لا بون يحجب هؤلاء وابن اخ لا ب وعم لا ب يحجب هؤلاء وعم لا بون اه فادخل في هؤلاء الاولى ابن اخ لا بون وفي الثانية ابن اخ لا ب (قوله وبنو الاخوات الخ) عبارة المعنى فان قيل يرد على المصنف بنو الاخوات التي هن عصبه مع البنات مع ان بنين ليسوا مثلهن وهن من عصبه النسب اجيب بان الكلام في العصبه بنفسه اه (قوله بل يتأمل الخ) هذا إن جعل سائر معطوفا على بنى العلم كما هو الظاهر فان عطف على العلم تعين دفعه بما سبق من ان الكلام في العصبه بنفسه والله اعلم اه سيد عمر (قوله إن اولادهم) اي الاخوات العصبه (قوله خرجوا بقوله عصبه النسب) إذ ليسوا من عصبه النسب

اه (قوله أي اولاد الاخوة الاشقاء) بخلاف اولاد الاخوة لا ب لان اباءهم يسقطون في المشتركة فهم كآبائهم في السقوط فلا يتصور الحكم بمخالفتهم لآبائهم في ذلك وكان المصنف ترك التقييد لظهوره مما سبق (قوله بخلاف آبائهم) كذا قالوه وقد يسبق إلى الفهم منه ان المراد ان اباءهم يرثون مع الاخوات إذا كن عصبات مع البنات ولا ينبغي ان يكون مراد الان الشقيق إذا وجد مع الشقيقة التي مع البنات عصبها فلا تكون عصبه مع البنات والذي لا ب له إذا وجد معها حجب بها او وجد مع التي للاب الموجودة مع البنات عصبها بل المراد انهم يرثون مع الاخوات الموجودة مع البنات بان يعصبوهن وياخذون معهن للذكر مثل حظ الانثيين (قوله وهذه الثلاثة علمت من كلامه) الاولى والثانية من هذه الثلاثة علمتا من فصل الحجب والثالثة علمت بالنسبة لبنى الاخوة لا ب من قوله هنا كل منهم كايه مع قوله فتسقط اخت لا بون وبالنسبة لبنى الاخوة لا بون (قوله خرجوا بقوله عصبه النسب) اي ليسوا من عصبه النسب بل هم من ذوى

من ذوى الارحام لتراخي قربهم مع ضعف الانوثة (ويسقطون في المشتركة) اي اولاد الاخوة الاشقاء كما صرح به أصله وعلم مما مر ان اولاد الاب يسقطون فيها فاولى ابناء الاشقاء المحجوبون بهم وذلك لان ماخذ التشريك قرابة الام وابن ولد الام لا يرث وفي أن اولاد الاشقاء لا يحجبون الاخوة لا ب بخلاف الانثاء وان الاخ لا ب يحجب ابن الشقيق وابنه لا يحجبه وان بنى الاخوة لا يرثون مع الاخوة إذا كن عصبات مع البنات بخلاف آبائهم وهذه الثلاثة علمت من كلامه كما يظهر بادن تأمل (والعلم لا بون اولاب) سواء عم الميت وعم أبيه وعم جده وهكذا (كالاخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا) فياخذ الواحد فاكثر منهم المال او مابق ويسقط العلم الشقيق العم للاب وهو يسقط بنى الشقيق ومر ما يعلم منه ان بنى الاخوة من الجهتين يحجبون الاعمام (وكذا قياس بنى العلم) لا بون اولاب فيحجب بنو العلم الشقيق بنى العلم لا ب (وسائر) اي باقى (عصبه النسب) كبنى بنى الاخوة وبنى بنى العلم وهكذا فكل ابن منهم كايه وليس بعد بنى الاعمام عصبه وبنو الاخوات العصبه ليسوا مثلهن ولا يرثون عليه لان الكلام في العصبه بنفسه بل يتأمل أن اولادهم خرجوا بقوله عصبه النسب يدفع الايراد من أصله بل

(والعصبة) بنفسه وبغيره  
ومع غيره وهو يشمل الواحد  
والمعتد والذكر والانثى  
(من ليس له سهم مقدر)  
حالة تعصبيه من جهة  
التعصيب (من المجمع على  
توريثهم) خرج بمقدر ذو  
الفرض وبما بعده ذوو  
الارحام بناء على ان من  
ورثهم لا يسهمهم عصبة  
وفيه خلاف بل على مذهب  
أهل التنزيل ينقسمون إلى  
ذوى فرض وعصباء  
ودخل في الحد بمراعاة  
قولنا حالة تعصبيه إلى آخره  
البنات مع الابن والاخت مع  
البنات والاب والجد وابن  
العم الذى هو اخ لام او زوج  
فان أخذهم للفرض ليس في  
حالة التعصيب ولا ينافي  
ماقررت من شمول الحد  
لثلاثة تفرعه ما يختص  
بالعاصب بنفسه او بنفسه  
وبغيره وهو قوله (فيرث  
المال) المخلف كله إذ لم يكن  
معه ذو فرض لانهم قد  
لا يلاحظون في التفرع  
بعض ما سبق على ان الآخرين  
يرث كل منهم على حدة كل  
أما إذ لم ينتظم امر بيت  
المال وذلك للخبر السابق  
فما أبقيت الفروض فلاولى  
رجل ذكر (او ما فضل بعد  
الفروض) أو الفرض  
وهذا يعم الانواع الثلاثة

بل هم من ذوى الارحام اه سم (قوله وهو الخ) جملة افتراضية دفعها ما يرد من أن التعريف يكون  
للمباهية والعصبة جمع عاصب (قوله يشمل الخ) قاله الطارزى وتبعه المصنف وانكر ابن الصلاح اطلاقه  
على الواحد لأنه جمع عاصب ومعناه لغة قرابة الرجل لايه وشرعاً ما قاله المصنف اه معنى (قوله) والذكر  
الخ) لو ترك العطف هنا لكان النسب إذ هو تفصيل لسابقه فلا تغاير اه سيد عمر (قوله من جهة التعصيب)  
يعنى عما قبله فتأمل اه سيد عمر (قوله وبما بعده) أى فى المتن اه سم (قوله ذوو الارحام الخ) زاد  
المعنى عقب المتن قوله وغيرهم من ذوى الارحام ثم قال وأدخلت فى كلامه ذوى الارحام إذا صحح فى  
توريثهم مذهب أهل التنزيل كما مر فانهم ينزلون كلامهم من نزلة من بدلى به وهم ينقسمون إلى ذوى فرض  
وعصباء اه (قوله وفيه) أى فى تسميتهم تعصبة (قوله ينقسمون الخ) قال رحمه الله تعالى عند قول المصنف  
سابقاً صرف إلى ذوى الارحام ما انفقه ارثاً وصوبة اه فتأمل ما بينهما من التناقض اه سيد عمر (قوله  
ودخل فى الحد بمراعاة الخ) أى دخول بقوله حالة تعصبيه البنات والاخت المذكورتان إذ يصدق على كل  
منهما أنه ليس له سهم مقدر حالة تعصبيه وإن كان له سهم مقدر فى حالة أخرى وبقوله من جهة التعصيب  
الاب والجد وابن العم المذكور فان كلامهم يصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدر حالة التعصيب من جهة  
التعصيب وان كان له نصيب مقدر فيها من جهة الفرض اه سم (قوله ليس فى حالة التعصيب) أى من جهة  
التعصيب اه سم عبارة السيد عمر الظاهر زيادة اولاه من جهة التعصيب فان كلاماً من الثلاثة الأخيرة له  
سهم مقدر فى حالة التعصيب لكن لاه من جهته فلو اقتصر على ما تركه كان أولى لا غنائم عما ذكره ولا عكس  
كما سلف آنفاً فتدكروا الله أعلم اه (قوله للثلاثة) أى العصبة بنفسه والعصبة بغيره والعصبة مع غيره (قوله  
او بنفسه وبغيره) يريد بهذا ان الابن مع اخته يرثان جميع المال فيصدق ان العصبة بنفسه وبغيره معاً اخذاً  
جميع المال زيادى اه بجمعى عبارة السيد عمر هذا قسم واحد مركب من عصبة بنفسه وعصبة بغيره  
كالابن والبنات والاخ والاخت فيدفع المال كله او الباقي لمجموع الاثنين فتبين ان للعصبة قسمين رابعاً أى  
لا بنفسه ولا بغيره ولا مع غيره فتأمل اه (قول المتن فيرث المال) أى وما الحلق به اه معنى (قوله إذ لم  
يكن معه ذو فرض) وإن لم ينتظم فى صورة ذوى الارحام بيت المال اه معنى وشرح المنهج (قوله لانهم  
قد يلاحظون الخ) تعليل لقوله ولا ينافي الخ (قوله على ان الآخرين) أى العصبة بغيره فقط أو مع غيره اه  
سيد عمر (قوله الآخرين) بكسر الحاء عبارة النهاية الآخرين اه قال ع ش هما قوله وابن العم  
الذى هو اخ لام وقوله او زوج اه (قوله يرث كل منهما الخ) فيه أنه ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه  
اه سم عبارة السيد عمر قوله على حدته الخ لا يخفى انه حينئذ ليس تعصبه مطلقاً فتأمل اه (قوله وذلك  
للخبر السابق الخ) تعليل للمتن اه رشيدى اقول وعلى هذا كان حقه ان يذكر بعد المعطوف (قوله  
الانواع الثلاثة) أى العصبة بنفسه أو بنفسه وغيره معاً والعصبة بغيره والعصبة مع غيره عبارة المعنى  
(تنبيه) قوله فيرث المال صادق بالعصبة بنفسه وهو ما تقدم وبفسه وبغيره معاً والعصبة بغيره من  
البنات والاخوات غير ولد الام مع اخيهن وقوله او ما نضل الخ صادق بذلك وبالعصبة مع غيره  
وهن الاخوات مع البنات وبنات الابن فليس لمن خال يستغرق المال اه

الارحام (قوله وبما بعده) أى فى المتن (قوله ودخل فى الحد بمراعاة الخ) أى دخل بقوله حال تعصبيه  
البنات والاخت فى الصورتين المذكورتين إذ يصدق على كل منهما أنه ليس له سهم مقدر فى حالة أخرى  
وبقوله من جهة التعصيب الاب والجد وابن العم المذكور فان كلامهم وان جمع بين الفرض  
والتعصيب فيصدق عليه أنه ليس له نصيب مقدر حال التعصيب من جهة التعصيب وان كان له نصيب مقدر  
لا من جهة التعصيب بل من جهة الفرض (قوله ليس فى حالة التعصيب) أى من جهة التعصيب (قوله فى  
التفرع) التفرع صادق بان ثبت المفرع للتفرع عليه فى الجملة وقوله يرث كل منهما الخ فيه أنه  
ليس بالتعصيب الذى الكلام فيه

(فصل) في الارث بالولاء  
(من لا عصبه له ينسب وله  
معتق) استقر ولاؤه عليه  
فخرج عتيق حر بي رق  
وعتقه مسلم فانه الذي يرثه  
على النصف (فقاله) كاه  
(أو الفاضل عن الفروض)  
أو الفرض (له) وسيعلم بما  
سذكره انه يلحق بالعتيق  
كل منتسب اليه (رجلا  
كان) المعتق (أو امرأة)  
للحديث الصحيح إنما الولاء  
لمن اعتق وللإجماع (فان  
لم يكن) أي يوجد المعتق  
مطلقا أو بصفة الارث  
(و) المال (لعصبته) أي  
المعتق (بنسب المتعصبين  
بأنفسهم لا لبنته) العصبه  
بغيرها (واخته) العصبه مع  
غيرها لان الولاء أضعف من  
النسب المتراخي وإذا تراخي  
النسب لم ترث الاثني كبت  
الاخ والعمة وعلم من تفسيري  
يكن بما مر رد ما أورده  
البلقيني وغيره عليه من ان  
كلامه صريح في ان الولاء  
لا يثبت للعصبه في حياة المعتق  
بل بعدموته وليس كذلك  
بل هو ثابت لهم في حياته  
حق لو كان مسلما وأعتق  
نصرانيا ثم مات ولمعتقه أولاد  
نصارى ورثوه مع حياة أبيهم  
(و ترثيهم) هنا (كترتيبهم  
في النسب) فيقدم عند  
موت المعتق ابن فانبه وان  
سفل الاقرب فالأقرب فان  
فجدوا ن علا

﴿فصل في الارث بالولاء﴾ (قوله في الارث) إلى الفصل في النهاية لإلا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استمر الخ (قوله رق) أي العتيق اه ع ش (قوله وعقته) الأولى كما في النهاية اعتقه من الافعال (قوله مسلم) لم يظهر وجه التقيد به اه سيد عمر ولعل وجهه كونه عمل النص وإلا فثله نحو الذي (قوله فان الذي يرثه) أي المسلم اه ع ش (قول المتن فانه) أي وما الحق به اه معنى (قوله مطلقا وبصفة الارث) لو اقتصر على الثاني لكان اخصر اذ هو صادق بالاول اه سيد عمر عبارة النهاية مطلقا شرعا أو حسا اه قاله ع ش قوله شرعا أي بأن قام به مانع اه (قوله فالمال) أي كله أو الناضل (قول المتن فلعصبته) وقع السؤال عن امرأة اعتقت عبدائم ماتت وترك ابنها ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه واطال جد في الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى اه سم وياق عن ابن الجمال مايو افقه (قول المتن لالبنته) قال الزيايحي الحنفى في شرح السكندري لو مات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر رواية اصحابنا وبوضع ماله في بيت المال وببعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها اقرب الناس الى الميت فكانت أولى من بيت المال الا ترى انها لو كانت ذكرا كانت تستحقه وليس في زماننا نيت المال ولو دفع الى السلطان أو القاضي لا يصرفه الى المستحق ظاهر او على هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرده عليه لانه اقرب الناس اليه ولا يوضع في بيت المال والا بن والبنت من الرضاع يصرف اليهما اذا لم يكن هناك اقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية اه سيد عمر اه ابن الجمال (قول المتن لالبنته وأخته) أي ولو مع أخويهما المعصين لهما نهاية ومعنى (قوله لم ترث الاثنى الخ) عبارة المعنى ورث الذكور دون الاناث كبنى الاخ وبنى العم دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت الاخ وبنت العم فبنت المعتق أولى ان لا ترث لانها ابعد منهما اه (قوله صريح الخ) عبارة المغنى كالصريح اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصرحة الظهور لانه أي كلام المصنف قريب من الصراحة فهو كالصرحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح اه بحذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراني اه ع ش (قوله ولعقته أولاد الخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم ارتد وأولاد المعتق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أولاد المعتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع اه ع ش وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم عند الخ) إلى الفصل في المغنى إلا قوله أو ابنه وقوله أو ابن عمه (قوله ابن) أي للعتق وكذلك قوله فابجد (قوله فجد) هذا تفسير للبتن بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجمال ثم الجدو الاخ ثم الشقيق ثم الابن ثم ابن الشقيق ثم للاخ من الاب ثم للعم الشقيق ثم للاب ثم ابن العم الشقيق ثم للاب ويستثنى من ذلك مسائل يبينها بقوله لكن الخ

﴿فصل﴾ (قوله في المتن فان لم يكن فلعصبته الخ) وقع السؤال عن امرأة أعتقت عبدا ثم ماتت وترك ابنا ثم مات الابن وترك ابن عم له ثم مات العتيق فهل يرثه ابن عم ولد المعتقة وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه عدم ارثه واطال جد في الاحتجاج لذلك نقلا ومعنى من جملة ما احتج به قول الرافعي للاصحاب عبارة ضابطه لمن يورث بولاء المعتق اذ لم يكن المعتق حيا وهي انه يرث العتيق بولاء المعتق ذكره يونس عصبه للمعتق لو مات المعتق يوم موت العتيق بصفته وهذا الضابط يخرج عنه عصبه المعتق قطعاً لأن المرأة لو ماتت وابن عم ولدها موجود لم يرثها اجماعاً وقول الرافعي ايضا ولا ميراث لغير عصبات المعتق الا لمعتق ابيه او جده ولا شك ان عصبه العصبه غير عصبه المعتق فدخلوا في هذا التني اه كلام السيوطي ولا شك ان قول المتن فلعصبته بنسب الخ يفيد ذلك ايضا (قوله رد ما اورده البلقيني) قديقال المتبادر من قوله لم يكن عدم وجوده مطلقاً فأورده البلقيني هو ظاهر المتن ولعل مراده بالصراحة الظهور لأنه قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى النصوصية لظهور احتمال المتن لتفسير الشارح نعم قد يمنع دلالة المتن على ما قاله البلقيني راسالان الذي افاد توقفه على موته هو اخذ المال لا بثبوت الولاء وهو غير اخذ المال



فبقية الحواشي كما مر (لكن الاظهر أن أبا المعق) لا بون أو لاب (وابن اخيه) كذلك (يقدمان على جده) هنا وفي النسب الجد يشارك الاخ ويسقط ابن الاخ أما في الاول فلأن تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلالته بالبوة وهي مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك أنه في النسب كذلك لكن صدعنه الاجماع وأما في الثانية فتوة البوة كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب (١١٤) ويجرى ذلك في عم المعق وأبوه وأبي

جده فيقدم عمه وابن عمه وفي كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى ذلك العم باب دون ذلك الجد وضم في الروضة لتينك ما إذا كان للمعق ابنا عم احدهما اخ لام فإنه يقدم وفي النسب يستويان فيما يبقى بعد فرض اخوة الام لانه لما اخذ فرضها لم تصلح للتقوية وهنا لا فرض لها فتمحضت للترجيح (فان لم يكن له عصبة فلمعق المعق ثم عصبته) من النسب (كذلك) أي كالترتيب السابق في عصبة المعق فان فقدوا فلمعق معق المعق ثم لعصبته وهكذا ثم لبنت المال (ولا ترث امرأه بولاء إلا معقها) بفتح التاء ومنه خلافا لمن اعترض المتن أبوها وأبناها إذا ملكته فمعق قهرا أو قهرية عتقه عليها لا يخرجها عن كونه معقها شرعا لان قبولها لنحو شرائها بمنزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر (أو منتما اليه بنسب) كابن ابنه وإن سفل (أو ولأه) كعتيقه وعتيق عتيقه وهكذا لان النعمة على الاصل نعمة على فروعه فلو اشترت

اه (قوله بقية الحواشي الخ) وهم أي الحواشي ما عدا الاصول والفروع وأما الاصول والفروع فهم عمود النسب فالحوشي الاخوة والاعمام اه بجمري عن العزيزي وبه ظهر انه كان الاول إسقاط لفظ بقية (قوله كذلك) أي لا بون أو لاب (قول المتن يقدمان على جده) أي ثلاثي له مع وجود احدهما اه ع ش (قوله أما في الاول) أي تقديم الاخ على الجد هنا وكان الاول إسقاط في (قوله لادلالته بالبوة) أي والجد يدل بالابوة (قوله قياس ذلك) أي التعادل المذكور وكان الاول ان يذكر هنا عقب قوله الآتي على الاب (قوله انه) أي الجد وقوله كذلك أي يسقط بالأخ (قوله لكن صدعنه الاجماع) أي اجماع الصحابة رضي الله عنهم على ان الاخ لا يسقط الجد ولا قياس في الولاء فصرنا إلى القياس اه مغنى (قوله وأما في الثانية) كان الانسب تذكير هذا وتأييد عديله المار (قوله كما يقدم ابن الابن وإن سفل على الاب) أي بان يرد من الثلث إلى السدس (قوله ويجرى ذلك) أي الاظهر المذكور (قوله أو ابنته) أي عم المعق (قوله وابي جده) أي المعق (قوله باب دون ذلك الجد) عبارة التصحيح وكثر شيخنا البكري بان ذلك الجد اه سم (قوله وضم في الروضة الخ) عبارة ابن الجبال ويستثنى مع ما ذكر من الجد والاخ أو ابنته ابنا عم الخ (قوله لتينك) عبارة النهاية لذيك قال ع ش أي اخ المعق وابن اخيه اه (قوله كانه يقدم) أي على اخيه الذي ليس فيه اخوة الام (قوله لانه) أي الاخ لام وقوله فرضها أي اخوة الام (قول المتن فان لم يكن له عصبة فلمعق المعق الخ) هذا يفيد ما في ابن الجبال عن كتب كثيرة من انصه ولا يرث لعصبة عصبة المعق بحال إذا لم يكونوا عصبة المعق فلو مات ابن المعق بعد ما عن أبيه أو عمه أو ابن عمه مثلاً ثم مات عتيقه أو عتيق عتيقها عنهم فميراثه لا قرب عصباتها كاخيهما فان لم يكونوا فلفلسلمين لا لعصبة ابنتها عند الشافعي ومالك وإني حنيفة والجمهور وواضح الروايتين عن احمد إلا ان يكون عصبته عصبة لها فترثه من حيث كونها عصبة لها من حيث كونها عصبة الابن اه (قوله بفتح التاء) أي بخطه وهو من اعتقه اه مغنى (قوله ومنه) أي من معتقها خبر لوله الاتي أبوه الخ (قول المتن اليه) أي إلى معتقها (قوله كابن ابنه الخ) عبارة المغني وابن الجبال وشرح الروض والبهجة والمنهج كابنه (قوله ثم هو عبدا) أي ثم اشترى أبوها العتيق عبدا (قوله عنها وعن ابن) أي عن بنته المعققة إياها وعن ابن له (قوله ثم عتيقه) أي عتيق الاب وقوله عنهما أي البنات والابن (قوله معتقة معق) فهي عصبة المعق من الولاء (قوله والاولى) أي عصبة المعق من النسب مقدمة أي على عصبته من الولاء ويؤخذ من ذلك ان ذكر الابن مثال وإلا فغيره من عصبة النسب كالاخ والعم يقدم عليها اه ع ش (قوله حيث قدموها) أي البنات وجعلوا الميراث لها (فصل في حكم الجد مع الاخوة) (قوله في حكم الجد) إلى قوله واما هو في النهاية إلا قوله ووجهه إلى وقيل وقوله اه إلى وينبئ وقوله واما هو إلى المتن (قول المتن واخوات) أو اوفيه بمعنى أو التي تمنع الخلو (قوله فقيه) أي في الاجتماع أي حكمه (قوله ان يقتحم) أي يدخل من غير روية (قوله جرائم جهنم) أي

بل هو سبب لا أخذه إلا أن يقال توقف أخذه عن الموت يدل على توقف سببه عليه وفيه نظر (قوله وفي كل عم الخ) عبارة التصحيح وكل عم مع جد ادلى ذلك العم بان ذلك الجد (قوله وقد ادلى ذلك العم باب الخ) عبارة كثر شيخنا البكري بان ذلك الجد (قوله في المتن إلا معتقها) أي فلا ترث عتيق أيها الغير العتيق لها مثلا (قوله كابن ابنه) عبارة شرح الروض كابنه (فصل)

امرأة أباهما وعتق عليها ثم هو عبدا وأعتقه فمات الاب عنها وعن ابن مثلاً ثم عتيقه عنها فميراثه لابن دونها لانه عصبة معق من النسب بنفسه وهي معتقة معق والاولى مقدمة قيل اخطاني هذه اربعة ثمانية فاض غير المتفقة حيث قدموها (فصل) في احكام الجد مع الاخوة إذا (اجتمع جد) وإن علا (واخوة واخوات لا بون أو لاب) فقيه خلاف منتشر بين الصحابة رضوان الله عليهم ومن ثم عدوا الكلام فيه خيرا حتى قل عمر وعلى رضي الله عنهما اجرؤكم على قدم الجد اجرؤكم على قدم النار قال علي من سره ان يقتحم جرائم جهنم

بحر وجهه فليقض بين الجد والاخوة وقال ابن مسعود سئل في عماشتم من هذاكم ولا تسالوني عن الجد لحياء الله ولا يباه والحاصل انهم اجتمعوا على انهم لا يستأمنونهم قال كثير من الصحابة واكثر التابعين انه يحجبهم كالأب وذهب اليه ابو حنيفة واختاره جمع من اصحابنا وقال الأئمة الثلاثة ككثير من الصحابة انه يقاسمهم على تفصيل فيه حاصله انه متى اجتمع معهم (فان لم يكن معهم ذو فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كاخ) لانه اجتمع فيه جمة تافرض (٤١٢) وتصيب وجهه خصوص الثالث انه مع الام ياخذ منها ما هو والاخوة لا ينقصه ونها عن

السدس فوجب أن لا ينقصوه

أصولها وقهرها (قوله بحر وجهه) أي بخالصه (قوله لحياء) أي لا ملكه وقوله ولا يباه أي لا أضحكه كذا نقل عن السيوطي (قوله عماشتم الخ) أي عن مسائل الخ اه ع ش (قوله على انهم الخ) أي الاخوة والاخوات (قول المتن فان لم يكن) أي لم يوجد (قوله لانه) إلى قول المتن فالباقى في المغنى لا قوله ثم قيل الى اودون مثليه (قوله لانه اجتمع فيه جمة تافرض الخ) فيه نظر من وجوه الاول ان محل اجتماع الجتهين فيه إذا كان هناك فرع اثني وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة والثاني ان من اجتمع فيه الجتهان يرث بهما كما سياتى لا باكثرهما والثالث ان فرضه الذي يرث به إنما هو السدس إذ هو الذي يجمع التعصيب ويحجب عن الثاني بان محل الارث بالجتهين إذا كان كل منهما سببا مستقلا كالزوجية وبنوة العم واثار الجد بالفرض والتعصيب بجمة واحدة هي الابوة اه بحيرى (قوله انه مع الام) أي وليس معهم ما غيرهما (قوله عن ضعفه) أي ضعف السدس اه ع ش (قوله والمقاسمة) عطف على الثالث (قوله استويا) أي الثلث والمقاسمة اه ع ش (قوله ثم قيل الخ) أي في حالة الاستواء (قوله وقيل بل الخ) مال اليه المغنى وكذا النهاية عبارة لكن ظاهر كلام الراعى انه تعصيب الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله وقد يفرض) أي الثالث اه سم (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليتأمل اه سم وقال السدس عر قوله صريح في الاول محل تأمل لانه لا عوم في عبارة تولاقرية على إرادة هذه مخصوصها بل يحتمل حملها على ما هو على ما إذا كان الثالث خيرا له فان اخذه له حيث لا يفرض بالاتفاق وعليها مقابل لعل الثاني اقرب والله اعلم اه (قولا وقول السبكي) أي معالا للثاني (قوله في الصورة الثالثة) أي فيها إذا كانوا فوق مثليه (قوله لعدم تعصبيه) لارثه بالفرض (قوله وللفرض الخ) أي وليس كذلك كما يأتى في المتن آنفا (قوله المنصوص عليه) أي أخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم (قوله نظائر ما يأتى في الاكدرية) فيه شيء لا ذليس هذا على نمط ما في الاكدرية (قوله وينبئ عليها) أي قول الفرض والتعصيب (قوله بجزء بعد الفرض) أي فان قلنا بالاول حسب الجزء مما زاد على نصيب الجد وإن قلنا بالثاني لم يكن ثم فرض فيؤخذ الجزء من اصل التركة اه ع ش (قوله اودون مثليه) وقوله اوفوق مثليه كل منهما معطوف على قوله مثليه من قوله ثم ان كانوا مثليه (قوله لكونهم الخ) الاول بان يكون معه اخت او اخ الخ (قوله الامثلة المذكورة) أي للثانين وللدون (قول المتن فله الاكثر) أي وان رضى بالانقص وقوله وثالث الباقى أي بعد الفرض وقوله والمقاسمة أي للاخوة والاخوات في الباقى اه ابن الجلال (قوله ان الاولاد) أي للبيت لا ينقصونه أي الجد عنه أي السدس (قوله وثالث الباقى) وقوله الاتى والمقاسمة كل منهما عطف على السدس (قوله اخذ ثلث المال) أي فاذا خرج قدر الفرض مستحقا اخذ ثلث الباقى وكان الفرض تلف من المال اه مغنى (قوله وذوات الفرض معهم) أي المتصور وارثا معهم (قوله بنت) أي فاكثر وكذا يقال في بنت ابن وجدة وزوجة (قوله فالسدس الخ) عبارة المغنى وشرح الروض وضابط معرفة

عن ضعفه والمقاسمة انه مستو معهم في الادلاء بالأب (فان أخذ الثلث فالباقى لهم) للذكر مثل حظ الانثيين ثم ان كانوا مثليه لكونهم اخوين أو أخا وأختين أو اربع اخوات استويا ثم قيل يحكم على ماخوذه بانه الثلث فرضا وصححه ابن الهائم ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام ووجهه انه منها يمكن الاخذ بالفرض كان اولى لقوته وتقديم صاحبه وقيل بل هو تعصيب وهو ظاهر كلام الراعى رحمه الله واعتمده الزركشى قال وقد تضمن كلام ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا عليه انتهى لكن قول المتن السابق وقد يفرض للجد مع الاخوة صريح في الاول وقول السبكي رحمه الله لو اخذ بالفرض لاخذت الاخوات الاربع فاكثرى في الصورة الثالثة الثلثين بالفرض لعدم تعصبيه لهن وفرض لهن إذا كان ثم ذو فرض يحجب عنه بان تغليب أخذه بالفرض نظرا لما

فيه من جهة الولادة كالأم المنصوص عليه فيها لا يقتضى قطع النظر عما فيه من جهة التعصيب للاخوات نظير ما يأتى في الاكدرية وينبئ عليهما مالو اوصى بجزء بعد الفرض اودون مثليه لكونهم اختا او اخا وأختين أو ثلاث اخوات او اخا واختا فالمقاسمة خير له اوفوق مثليه وذلك فيما عدا الامثلة المذكورة فالثلث خير له (وإن كان) معهم (ذو فرض فله) بعد الفرض (الاكثر من سدس) جميع (التركة وثلث الباقى والمقاسمة) وجه السدس ان الاولاد لا ينقصونه عنه فالاخوة اولى وثلث الباقى انه لو فقد ذو الفرض اخذ ثلث المال والمقاسمة مأمرة من تنزله منزلة الاخ وذوات الفرض معهم بنت ابن ام جدة زوجة زوج فالسدس خير له

في زوجة و بنتين وجدواخ و ثلث الباقي في جدة وجدو خمسة اخوة و المقاسمة في جدة وجدواخ (وقد لا يبقى شيء) بعد اصحاب الفروض (كنتين وام زوج في فرض له سدس ويزاد في العول) اذ هي من اثني عشر وعالت لثلاثة عشر فيزاد له (١٣) الى خمسة عشر (وقد يبقى دون سدس كنتين

وزوج في فرض له و يعال)  
 اذ هي من اثني عشر يفضل  
 واحد يزاد عليه آخر فتعال  
 بثلاثة عشر (وقد يبقى  
 سدس كنتين وام) اصلها  
 ستة يفضل واحد (فيفوز  
 به الجدة وتسقط الاخوة)  
 والاخوات (في هذه  
 الاحوال) لانهم عصبة ولم  
 يبق بعد الفروض شيء ولو  
 كان مع الجدة اخوة وأخوات  
 لا يوين ولا ب (فحكم الجدة  
 ماسبق) من خير الامرين  
 حيث لا صاحب فرض  
 وخير الثلاثة مع ذي فرض  
 كما لو لم يكن معه إلا احد  
 الصنفين المذكور اول الفصل  
 ومن ثم عطف ثم باو وهنا  
 بالواو (ويعد اولاد الابوين  
 عليه اولاد الاب في القسمة)  
 أي يدخلونهم معهم فيما إذا  
 كانت خير له (فاذا اخذ  
 حصته فان كان في أولاد  
 الابوين ذكر) واحد او  
 اكثر معه اثني او اكثر او  
 كان الشقيق ذكر او حده او  
 اثني معها بنت او بنت ابن واخ  
 لاب (فالباقي في الاولى  
 باقسامها لهم) للذكر مثل  
 حظ الانثيين وفي الثانية له  
 وفي الثالثة لها أي تعصبا  
 لما امر انها معها عصبة مع

الاكثر من الثلاثة انه ان كان الفرض نصفاً فادونه فالقسمة أعبط ان كان الاخوة دون مثليه وان زادوا  
 على مثليه فثلث الباقي أعبط وان كانوا مثليه استويا وقد استوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعبط  
 ان كان معه اخت ولا فله السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثمان فاقسمة أعبط  
 مع اخت او اخ او اختين فان زادوا فله السدس اه (قوله في زوجة و بنتين الخ) مسئلتهم من اربعة وعشرين  
 لان فيها اثنا وثلثين للزوجة الثمن وثلثون للبنتين الثلثان ستة عشر وللجد السادس اربعة ويبقى واحد للاخ  
 اه ع ش (قوله في جدة وجد اخ) مسئلتهم من ستة للجدة السدس واحد يبقى خمسة على ستة وثلاثها خير للجد  
 من المقاسمة والسدس فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر للجدة سدسها ثلاثة وللجد ثلث الباقي وهو خمسة  
 يبقى عشرة لكل اخ اثنان اه ع ش (قوله بعد اصحاب الفروض) الاولى بعد الفرض (قول المتن كنتين  
 وام وزوج) أي مع جدواخوة اه معنى (قوله اذ هي) أي المسئلة (قوله من اثني عشر) للبنتين الثلثان ثمانية  
 وللزوج الربع ثلاثة ويبقى للام سهم اه معنى (قوله وعالت) أي المسئلة بواحد قبل اعتبار الجدة وقوله  
 فيزاد له أي يزداد في عولها بالسدس المفروض للجد اه ابن الجمال (قول المتن وقد يبقى دون سدس) فاعل  
 يبقى ضمير عائدة على شيء السابق ومتعلق دون حال منه فلا يتوهم أنها متصرفه وتجعل فاعلا لإدلا ضرورة  
 تدعو لذلك اه سيد عمر (قول المتن كنتين وزوج) أي مع جدواخوة اه معنى (قول المتن في فرض له)  
 أي السدس للجد (قوله يفصل) أي بعد فرض البنتين ثمانية وفرض الزوج ثلاثة وقوله واحد أي وهو  
 اقل من السدس (قول المتن كنتين وام) أي مع جد واخوة اه معنى (قوله يفضل) بعد فرض البنتين  
 اربعة وفرض الام واحد (قول المتن في هذه الاحوال) أي الثلاثة (قوله من خير الامرين) أي المقاسمة  
 وثلث جميع المال وقوله وخير الثلاثة أي المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع (قوله مع ذي فرض) أي  
 وقد فضل بعده اكثر من السدس اه ابن الجمال (قوله ومن ثم) أي من اجل ان الكلام هنا في اجتماعها  
 بخلاف ما هناك اه معنى (قوله عطف) أي قوله لاب على قوله لا يوين (قول المتن ويعد) أي يحسب  
 أولاد الابوين بالرفع بخطه فاعل يعد عليه أي الجدة أولاد الاب بالنصب بخطه مفعول يعد اه معنى  
 (قوله فيها) أي القسمة وقوله أي للجد (قول المتن حصته) وهي الاكثر مما سبق معنى (قوله معه)  
 أي الذكر (قوله وكان الخ) عطف على كان من قول المصنف فكان (قوله الشقيق) عبارة النهاية البعض  
 اه وهي احسن (قوله واخ لاب) عطف على قوله بنت وانظر ما فائدة التصريح بذلك مع ان الكلام  
 في اجتماع الصنفين (قوله باقسامها) أي الاربعة (قوله انها معها) أي الاخت مع البنت او بنت  
 الابن (قوله وحجابه) أي الشقيق والاخ لاب الجدة هذا مثال للثانية من الصور الثلاث المتقدمة  
 من المقاسمة للشقيق إلى الثلث اه ع ش (قوله مع ان احدهما) وهو ولد الاب الصادق بالاخ  
 والاخت وقوله كما يحجبان الام صادق بالاخ والاخت اه ع ش (قوله كما يحجبان الخ) أي قياسا  
 عليه (قوله ان له) أي الجدة وقوله كهي أي الام (قوله معه) أي الجدة وكذا ضمير به (قوله وكما أنهم)  
 أي الاخوة (قوله والاب يحجبهم) أي والحال (قوله وفارق) إلى قول المتن إلا في الاكدرية في  
 المعنى لا قوله وعدم زيادة الواحدة إلى المتن (قوله ما تقرر) أي من ان الشقيق لما حجب ولد الاب فاز  
 بحصته اه سم (قوله له) أي الاخ لام (قوله اخ) أي الشقيق وقوله عن اخ أي لام (قوله ولا

(قوله أولاد) أي أو ولدان أو يحمل أولاد على ما فوق الواحد (قوله إذا كانت خيرا) فيه إشارة  
 إلى أنه إذا كان غير هاهو الخير له لا يختلف الحال بعدهم أو بعدم عدمه فليتأمل (قوله معه) أي الجدة وقوله  
 به أي الجدة (قوله ما تقرر) أي من الشقيق لما حجب ولد الاب فاز بحصته

الغير (وسقط أولاد الاب) كما في جد وشقيق وأخ لاب للجد الثلث والباقي للشقيق وحجابه مع أن أحدهما غير وارث كما يحجبان الام عن  
 الثلث بجما مع ان له ولادة كهي وكما يحجبها معه ولداها مع حجبهما به وكما أنهم يردونها إلى السدس والاب يحجبهم ويأخذ ما نقص من الام  
 وفارق ما تقرر اجتماع اخ لام مع جد وشقيق فان الجدة هو الحاجب له مع انه لا يفوز بحصته بان الاخوة جهة واحدة فجاز أن ينوب أخ عن أخ ولا

كذلك الجدودة والاخوة وايضا ولد الاب (٤١٤) المعدود غير محروم ابد ابل قد ياخذ كما ياتي فكان لعه وجه والاخ لام محروم باحد

أبدا فلا وجه لعه (ولما) يكن فيهم ذكر بل تمحضوا انا (فأخذ الواحد إلى النصف) أي النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لأب من خمسة ويصح من عشرة للجد أربعة وللشقيقة النصف خمسة أي فرضا يفضل واحد للأخ من الأب ودونه أخرى كجد وزوجة وأم وشقيقة وأخ لأب للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف لأنه ربع وعشر (و) تأخذ (الثلاثان فصاعدا إلى الثلاثين) أي الثلاثين تارة كجد وشقيقتين وأخ لأب من ستة ولا شيء للأخ ودونهما أخرى كجد وشقيقتين وأخت لأب من خمسة للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلاثين وعدم زيادة الواحدة إلى النصف والثنتين إلى الثلاثين يدل على أن ذلك تعصيب وإلا يزيد وأميل وظاهر أن هذا تعصيب بالغير وإن لم يأخذ مثليها لأنها عارض هو اختلاف جهة الجدودة والاخوة (ولا يفضل عن الثلاثين شيء) لأن الجد لا يأخذ أقل من الثلث (وقد يفضل عن النصف) شيء (فيكون لأولاد الأب) كأم في جد وشقيقة وأخ لأب (و) الجد مع اخوات

كذلك الجدودة والاخوة) فانهما جهتان مختلفتان فلا يجوز أن يستحق الجد نصيب الأخ اه معنى (قوله المعدود) أي على الجد (قوله كما ياتي) أي في شرح إلى النصف وفي قول المصنف وقد يفضل الخ (قوله) والاي (يكن فيهم ذكر) أي ولا أنثى معها بنت أو بنت ابن أخذ إماما من أنفاسيد عمر وسم ورشيدى أي في شرح فاذا أخذ حصته الخ (قوله أي النصف الخ) أي تأخذ النصف تارة الخ (قوله من خمسة الخ) أي أصلها من خمسة عدد الرؤوس لأن الشقيقة تعد الأخ من الأب على الجد فيكون معه مثل ونصف فالمقاسمة احظ له فيأخذ اثنين من الخمسة وتأخذ الشقيقة نصفها ولا نصف لها صحيح فاضرب مخرج النصف اثنين فيها تبلغ عشرة اه ابن الجمل عبارة عش قوله من خمسة وتصح من عشرة لأن فيها نصفها وخزجه اثنتان فيضربان في عدد رؤوسهم وهو خمسة بعشرة للاخت النصف اثنتان بالمقاسمة وثلاثة تبلغ بهما النصف وللجد أربعة بالمقاسمة للاخت والأخ ويفضل واحد بعد حصتها للأخ اه (قوله ودونه الخ) عطف على قوله النصف ففيه جعل دون متصرفه مفعولا بلا ضرورة وهو خلاف المقرر في النحو (قوله كجد وزوجة وأم وشقيقة الخ) فالمقاسمة للأخوة في الباقي بعد فرض الزوجة والأم أحظ للجد والرؤوس خمسة فتضربها في أصلها اثني عشر تصح من ستين للزوجة ربعها خمسة عشر وللأم سدسها عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون للجد منها بالمقاسمة أربعة عشر يبقى واحد وعشرون تأخذها الشقيقة وهي دون النصف إذ هي ربع وعشر ولا شيء للأخ للأب ابن الجمل وعش وقوله اثني عشر أي لأن فيها ربع الزوجة وسدس الأم (قوله أي الثلاثين) أي تأخذ الثلاثين (قوله من ستة) هذا ان اعتبر عدد الرؤوس وان اعتبر مخرج الثلث فالمسئلة من ثلاث مخرج الثلث الذي يأخذه الجد (قوله ولا شيء للأخ) إذ يعد الشقيقتان الأخ من الأب على الجد فتستوى له المقاسمة وثلث جميع المال فاذا أخذه كان الثلثان الباقيان للشقيقتين اه ابن الجمل (قوله من خمسة) أي عدد الرؤوس (قوله وعدم زيادة الخ) مبتدا خبره قوله يدل الخ (قوله ان ذلك) أي ما يأخذه الشقيقة واحدة أو أكثر (قوله تعصيب بالغير) وهو الجد (قوله إن لم يأخذ) أي الغير وقوله مشابها أي الشقيقة (قوله لأن الجد الخ) عبارة ابن الجمل لأن الجد فاما إذا لم يكن معهم صاحب فرض لا يأخذ أقل من الثلث وفيما إذا كان معهم صاحب فرض لا يبقى بعد أخذ صاحب الفرض نصيبه والجد لا حظ الأقل من الثلاثين كما تقدم فلا شيء للأخوة من الأب مع الشقيقتين اه (قوله كأم) أي آفا (قوله يبنين) عبارة المغنى بسببين اه (قوله وأما هو) أي الجد وكذا الضمير في قوله له وقوله لأنه وقوله فرجع (قوله كأم) أي في قول المصنف في فرض

(قوله وأن لا يكن فيهم ذكر) هلا قال أخذ إماما سبق ولا أنثى معها بنت أو بنت ابن ولعله لفهم ذلك مما سبق سكت عنه (قوله أي النصف تارة ودونه أخرى) لاجل ذلك عبر المصنف بقوله إلى النصف ولم يعبر بقوله فيأخذ الواحد النصف وكذا يقال في قوله الاتي إلى الثلاثين (قوله وللشقيقة النصف) في شرح الفصول لشيخ الاسلام وقوله فللشقيقة النصف أي يجعل لها ابتداء من غير قسمته وهذا ما قال ابن اللبان أنه الصواب كما نقله عنه الرافعي وغيره لأن إدخالهم في الحساب إنما كان لاجل النقص على الجد فاذا أخذ فرضه فلا معنى للقسمه وعن بعض الفرضيين أنه يجعل الباقي بينها وبين ولدا الأب ثم يردون عليها قدر فرضها انتهى وفي شرح الروض وقضية كلامه ان الاخت تأخذ ذلك بالفرض وهو ما صوبه ابن اللبان ولو كان مع الجد زوجة وأم وشقيقة وأخ لأب أخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر ولا تزداد عليه وهذا يدل على أن ما تأخذه في هذه الصورة بالتعصيب ولا لزيدو أعيلت ويؤيده قولهم لا يفرض للاخت مع الجد إلا في الاكدرية لكنه معارض بأن ما تأخذه بعد نصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت اما عاصبة بنفسها وهو باطل قطعاً أو بغيرها فكذلك ولا لكان لها نصف ما لمعصبها أو مع غيرهما فكذلك أيضاً لما مر في بيان أقسام العصبه وقد ختم الثاني ويقال هذا الباب مخالف لغيره (قوله وأخ لأب) المقاسمة هنا خبر للجد (قوله لأنه ربع وعشر) أي لأن أصل المسئلة اثنا عشر لأن فيها ربع الزوجة وسدس الأم وتصح من ستين والفاضل منها بعد الربع والسدس خمسة وثلاثون للجد منها أربعة عشر يفضل واحد وعشرون للاخت وهي ربع الستين وعشرها (قوله في المتن

كأنه فلا يفرض لمن معه) ولا أعمال المسئلة يبنين وأما هو فقد يفرض له وأعمال كأم لأنه صاحب فرض فرجع إليه عند الضرورة له

(إلا في الاكدرية) قيل نسبة لا كدر الذي سأل عنه عبد الملك فاعلمنا والذي ألفها على ابن مسعود أو زوج الميتة أو بدلها أو كدر قوهي الميتة وقيل لأن زيدا كدر على الاخت باعطائها النصف ثم استرجاعه بعضه منها وقيل (٤١٥) لأنها كدرت عليه مذهبه فإنه لا يفرض

للأخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها وأعال وقيل لتكدر أقوال الصحابة فيها (وهي زوج وام وجد واخت لابوين أولاب فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف) إذ لا مسقط لها ولا معصب لأن الجد لو عصبتها نقص حقه (فتعول) المسئلة بنصفها من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثا له الثلثان) لا ينقسم عليهما فتضرب ثلاثة في تسعة للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وقسم الثلثان بينهما التعذر تفصيلهما عليه كما في سائر صور الجد والاخت ففرض لها بالرحم وقسم بينهما بالتعصيب رعاية للجانيين قال القاضي ومحل الفرض لها إذا لم يكن معها اخت أخرى لا تساويها وإلا أخذت السدس ولم تزد وهذه ما يغلط فيها كثيرا انتهى ويوجه ذلك بأن تعدد الاختين حجب الأم عن الثلث فبقي سدس فتعين للشقيقة لعددها اختها عليه وقوله لا تساويها ليس بقيد

له سدس ويزاد في العول اه معنى (قول المتن إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض بأنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك واردا على حصرهم هذا فرأجبه اه سم واجاب ابن الجلال بأن محل الحصر المذكور بدليل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغنى بأن الفرض هناك أي في المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الأخ لا بالجد (قوله عنها) أي عن تلك المسئلة (قوله أو زوج الميتة الخ) بتقدير مبتدا عطى على قوله القها الخ (قوله وقيل لأنها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي تسميتها مكدر لا اكدرية اه معنى (قوله فيها) أي الاكدرية (قوله لو عصبا) أي ابتداء وإلا فهو يعصبا انتهاء كما يأتي (قوله نقص حقه) وهو السدس معنى عبارة البجيرى لأنه لو عصبتها ابتداء لكان الفاضل لها واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثاه (قوله بنصيبها) أي الأخت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) أي نصيب الجد ونصيب الأخت (قوله ينقسم) أي يجمع نصيبهما الأربعة وقوله عليهما أي الأخت والجد المعدود باعتبار سهمه اثنين عبارة النهاية والمغنى ولها الثلث فانكسر أي الأربعة على مخرج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ سبعة وعشرين للزوج تسعة الخ اه (قوله وقسم الثلثان) لعله أراد بالثلثين الأربعة التي ثلثا الستة لكن يرد عليه أن المنقسم الأربعة التي من أجزاء التسعة لا التي من أجزاء الستة وشتان ما بينهما ولعل لهذا عدل النهاية والمغنى إلى التعبير بالثلث ولعلمنا أراد به ثلث التسعة فرض الأخت وإنما اقتصرنا عليه وإن كان الواحد فرض الجد منها منقسما أيضا فنظر إلى أن أصل القصد دفع فضلها على الجد بتقصيص سهمها والله أعلم (قوله وقسم بينهما) أي وقع التقسيم بينهما (قوله إذا لم يكن معها الخ) أي إذا لم يكن مع الشقيقة اخت لا بوقوله والاخذت أي الشقيقة (قوله ولم تزد) أي لا تعول المسئلة (قوله فتعين للشقيقة) ثم قوله واخذتا السدس قضية الاقتصار على السدس أنه تعصيب اه سم (قوله اختها) أي التي لا ب عليه أي الجد (قوله إذ لو كان معها الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو اختان فللأم السدس ولها السدس الباقي ولا عول اه

(فصل في موانع الارث) (قوله في موانع الارث) إلى قوله وخبر الحاكم في المغنى وإلى قول المتن لكن المشهور في النهاية قال ابن الجلال وهو أي الموانع جمع مانع وهو في اللغة الحائل وفي العرف ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده لا عدم قال الرافعي ويعنون بالمانع ما يجتمع السبب من نسب وغيره ويجمع الشرط فيخرج اللعان فإنه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استبهاام تاريخ الموت بفرق ونحوه لعدم الشرط ويخرج الشك في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحمل لعدم الشرط أيضا وهو تحقق وجود المدلى عند موت المورث انتهى (قوله وما معها) أي من قوله ولو خلف حملا يرث الخ قاله البجيرى لكن مقتضى ما مر انقاع ابن الجلال أن قوله ولو مات متوارثا الخ منه أيضا (قوله بنسب وغيره) عبارة المغنى ولا فرق بين الولاء والنسب على المنصوص في الأم والمختصر وغيرها واجمع عليه أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه وعنه وعبارة ابن الجلال ولو خلف الكافر ابنا مسلما وعمما أو معتقا كافر أو رثة العم أو المعتق الموافقان في دينه دون الابن المخالف على المنصوص حتى في الولاء في الأم والمختصر خلافا للقاضي حسين في الولاء حيث قال ينتقل الارث إلى بيت المال اه (قوله المتفق عليه) أي بين البخاري ومسلم اه عش (قوله على الثاني) أي عدم إرث الكافر من المسلم (قوله وفارق الخ) أي عدم إرث

إلا في الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض أنه يفرض لها في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويجعل ذلك واردا على حصرهم هذا فرأجبه (قوله فتعين للشقيقة ثم قوله واخذتا السدس) قضية الاقتصار على السدس أنه تعصيب (قوله إذ لو كان معها شقيقة مثل الخ) عبارة الروض أو اختان فلزوج النصف وللأم السدس وللجد السدس والباقي لها أي للاختين ولا عول اه (فصل)

إلا في أخذها السدس وحدها إذ لو كان معها شقيقة مثلها حجب الأم وأخذتا السدس (فصل) في موانع الارث وما معها (لا يتوارث مسلم وكافر) بنسب وغيره للحديث المتفق عليه لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم والاجماع على الثاني وفارق جواز نكاح المسلم للكافرة

بان مبنى ما هنا على الموالاته ولا موالاة بينهما بوجوه اما النكاح فمن نوع الاستخدام وخبر الحال كما هو صحيح لا يرث المسلم الذعراني إلا ان يكون عبده أو أمته مؤول بأن ما في يده للسيد كما في الحياة لا الارث الحقيقي من العتيق لأنه سماه عبده على أنه أعل واعترض المتن بأن نفي التفاعل الصادق بانتفاء أحد الطرفين لا يستلزم نفي كل (٤١٦) منهما المصرح به في أصله ويرد بأنه عول في ذلك على شهرة الحكم فلم يبال بذلك الايهام على أن

التفاعل يأتي كثيرا لأصل الفعل كعاقبت اللص وبأنه يوم انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم اسلمت ثم ولدت لم يرث ولدها لأنه مسلم تبعا لها وليس في محله لان العبرة بالاتحاد في الدين حالة الموت وهو محكوم بكفره حينئذ والاسلام هنا لما طرا بعده ولم تأورث مع كونه جمادا لأنه بان بصيرورته للحيوانية انها كانت موجودة فيه بالقوة ومن ثم قيل لنا جماد يملك وهو النطفة واعتراضه بان الجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا اى ولا خرج من حيوان والا لم يتم الاعتراض يرد بان هذا تفسير للجماد في بعض الابواب لا مطلقا فلا يرد (ولا يرث) زنديق وهو من لا يتدين بدن ولا (مرتد) حال الموت بحال وان اسلم لانه لا مناصرة بينه وبين احدا له داره وبحث ابن الرفعة ارثه اذا اسلم خارق للاجماع قاله السبكي (ولا يورث) بحال بل ماله فيه لبس المال سواء ما اكتسبه في الاسلام والردة ارتد في صحته او مرضه وسيأتي في الجراح ان وارثه لو لا الردة يستوفى قودطره (ويرث

المسلم من الكافر جزا الخ وهذا رد لما قبل الجمهور الفائل بآرث المسلم من الكافر قياسا على النكاح (قوله بان مبنى ما هنا) ان بناء التوارث (قوله على انه) اى الخبر وقوله اعل اى فلا يحتج به اه عش (قوله المصرح به في اصله) اى المحرر عبارته لا يرث المسلم الكافر وبالعكس (قوله ويرد بانه الخ) هذا لما يفيد لو ادعى المعترض عدم صحة تعبير المصنف واما اذا ادعى اوضحية تعبير الاصل منه كما هو المستفاد من المعنى فلا فاعمل لهذا عقبه بالجواب العلوى (قوله كعاقبت اللص) تأمل ما في هذا التمثيل اللهم إلا ان يحمل على التنظير اى كما ان المفاعة تاتي لاصل الفعل وان كان الاصل فيها الاشتراك سيد عمر اه ابن الجمال وفي عش مثله (قوله وبانه يوم الخ) عطف على بان نفي التفاعل الخ والضمير راجع الى المتن ثم هذا الاعتراض وجوابه يجريان في كلام المحرر ايضا (قوله وليس الخ) اى الاعتراض الثاني (قوله حينئذ) اى وقت موت ايه (قوله ولما ورث) اى الحمل وقوله انها كانت الخ اى الحيوانية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل انه ورث مذ كان حملا (قوله قيل لنا جماد الخ) ولوقيل لنا جماد يرث كان اغرب لظهور ان الجماد قديمك كالمساجد سم اه سيد عمر وابن الجمال (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها الا بعد موته لتبين انها ولد له عند موته اه سم (قوله واعترضه) اى ما قيل (قوله اى ولا خرج الخ) الانسب اى ولا يصير حيوانا اه سيد عمر (قوله ولا خرج من حيوان) اى وهذا خرج من حيوان فلا يكون جمادا اه سم (قوله والا) اى وان لم يرد قوله ولا خرج الخ (قوله يتم الاعتراض) قديوذا المعترض بان هذا حيوان بالقوة فيتم الاعتراض بدون الزيادة كذا قاله المحشى وهو وجه سماه قول الشارح ولا خرج الخ شامل للفضلات فيحتاج الى التقييد اه سيد عمر (قوله يرد الخ) خبر قوله واعتراضه (قوله زنديق) الى قول المتن لكن المشهور في المعنى لا قوله ونقل المصنف الى قوله وتصوير الخ (قوله وهو من لا يتدين الخ) ويعبر عنه بمن يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهما متقاربان اه النهاية اى والامداد وهو محل تأمل اه سيد عمر لعل وجهه ان بينهما عموما وخصوصا وجهي فان التقارب (قوله ولا مرتد الخ) وكذا نصراني يهود او نحوه اه معنى (قوله وإن اسلم) اى بعد موت مورثه اه معنى (قوله وبحث ابن الرفعة ارثه اذا اسلم خارق الخ) وفي شرح الترتيب ولا يرث مرتد وان اسلم قبل قسمة التركة خلافا للامام احمد اه ثم رايت مخالفته في منتهى الارادات من فروع الحنابلة في قول التحفة وبحث ابن الرفعة الخ وقول الامداد ولا يرث مرتد ونحوه كيهودى تنصرون وان اسلم بعد الموت اجماعا اه فيما نظر لما علت ان الامام احمد قائل بذلك وحينئذ فبحث ابن الرفعة موافقا لما قاله الامام احمد اه ابن الجمال (قوله والردة) اى وما اكتسبه في الردة (قوله وسياتي الخ) عبارة ابن الجمال ولا فرق بين المال والقصاص وان استوفاه وارثه لو لا الردة لانه لا يستوفيه ارثا كما نقله السبكي عن الاصحاب اه عبارة عش قوله يستوفى قودطره اى تشفيا لارثا كما فهمه قوله ولا الردة اه (قوله يستوفى الخ) اى بعد موته بالسراية وقوله قودطره اى المقطوع في الاسلام مع المكافاة اه معنى وسم (قوله ونقل المصنف) مبتدا خبره قوله سهو (قوله وتصوير ارث الخ) مبتدا خبره قوله ظاهر (قوله فانه) (قوله لنا جماد يملك) قديقال لو قيل لنا جماد يرث كان اغرب لظهور ان الجماد قديمك كما في المساجد بانها تملك (قوله وهو النطفة) اى وان لم تستدخلها الا بعد موته لتبين انها ولد بعد موته وان كانت حينئذ نطفة (قوله ولا خرج من حيوان) اى وهذا خرج من حيوان فلا يكون جمادا وقد يرد المعترض أن هذا حيوان بالقوة والمآل فيتم الاعتراض بدون هذه الزيادة (قوله وسياتي في الجراح

الكافر الكافر وإن اختلفت ملتتهما) لأن جميع ملل الكفر في البطلان كالملة الواحدة قال تعالى فاذا بعد الحق إلا الضلال اى ونقل المصنف في شرح مسلم عن الاصحاب ان الحريين في بلدين متحاربين لا يتوارثان سهو وتصوير ارث اليهودى من النصراني وعكسه مع أن المنتقل من ملة للملة لا يقر ظاهر في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن احدا بويه يهودى والآخرون نصراني فانه يخير بينهما بعد البلوغ وكذا اولاده فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعضهم اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا توارث بين حربي وذمي) او معاهد او مستامن



بيلادنا لا نتفاء الموالاة بينهم ما يتوارث ذمي ومعاهدو مستامن واحد هؤلاء بيلادهم وحربى (١٧٤) (ولا يرث من فيهرق) وإن قل إجماعا

ولأنه لو ورث ملكه السيد وهو اجنى عن الميت وإنما لم يقولوا إنارثته ثم تلقى سيده له بالملك كما قالوه في قبول قته لنحو وصية أو هبة له لأن هذه عقود اختيارية تصح للسيد فإيقاعها لقته إيقاع له ولا كذلك الإرث وافهم المتن أن الحر يرث وإن استغرقت منافعه بالوصية وسباق ما فيه ثم (والجديد أن من بعضه حر يرث) جميع ما ملكه به بعضه الحر لأنه تام للملك عليه كالحر وافهم هذا ما باصلا أن الرقيق لا يرث إلا في صورة هي كافر له أمان جنى عليه ثم نقض الأمان فبى واسترق ومات بالسراية فتاقد الدية لو ارث ويحجب بانهم إنما أخذوها نظرا للحرية السابقة لاستقرار جنايتها قبل الرق في الحقيقة لاستثناء إلا بالنظر لكونهم حالة الموت أحرار أو هو قن (ولا يرث) قاتل) باى وجه كان وإن وجب عليه كالفاضى يحكم به من مقتوله شيئا كان حفر بشر ابداره فوقع بها مورثه لأخبار فيه بقوى بعضها بعضا وإن لم تخل من ضعف نعم قال ابن عبد البر في بعضها ليس للقاتل من مقتوله شيء أنه صحيح بالاتفاق واجمعوا عليه في العمديل وتطابقت عليه الملل السابقة ولأنه

أى من أحد أبويه الخ وكذا أخمير أو لادته (قوله بيلادنا) خلافا للنهية كما بأتى وظاهر المغنى حيث أسقطه (قوله بيلادنا) كما قيد به الصيمرى قال في شرح الروض وقضيته أنه لو عقد الامام الدية لطائفة قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع أهل الحرب قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه سم زاد ابن الجلال وخالف العلامة الرملى في النهاية حيث قال وقضية لإطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذمى بدارنا أو لا وهو كذلك كما في الروضة وما اقتضاه تقييد الصيمرى مردود باطلاقهم اه (قوله بيلادهم) أى الكفار (قوله وحربى) عطف على ذمى (قول المتن ولا يرث من فيهرق) مدبر أو مكاتب أو مبعضا أو أم ولد نهية ومغنى (قوله وهو) أى السيد (قوله له) أى للوروث (قوله لنحو وصية أو هبة له) أى للقب متعلق بالوصية والهبة (قوله وافهم هذا) أى قول المصنف والجديد الخ (قوله أن الرقيق) لا يرث بيان لما فى الأصل (قوله أى إلا في صورة) من كلام الشارح (قوله فقد الدية الخ) أى دية الجرح لادية النفس وإطلاق الدية عليهما من باب التوسع عزى وعنانى اه بجيرى عبارة المغنى فان قدر الارش من قيمته لورثته اه (قوله ويحجب الخ) أى عن إيراد هذه الصورة على مفهوم المتن ومنطوق أصله (قوله إنما أخذوها) أى الورثة الدية (قوله جنايتها) أى الدية والإضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب عبارة النهاية لاستقرارها بما قبل الرق اه (قوله بالنظر لكونهم) أى الورثة (قوله ولا يرث قاتل الخ) وليس من ذلك ما لو قتله بالحال أو بعينه فيرث منه فيما يظهر اه ع ش (قول المتن ولا يرث قاتل) (فرع) سقاء دواء فان كان عارفا ورثه أو غير عارف لم يرثه م ركذا فى حاشية سم على المنهج وفى شرح تحرير الكفاية للشيخ الاسلام إطلاق عدسقى الدواء من الموانع وهو الذى تقتضيه قاعدة الباب لأن الضمان غير ملحوظ هنا وأما التخصيص فأنما يناسب حكم التضمنين على أنه فى النهاية قبيل مبحث الختان مشى على ضمان الطبيب والمطبيب وإن مشى غيره على التفصيل بين الطبيب الخاذق فلا يضمن وبين غيره فيضمن اه اقول وكذلك أطلق ابن الجلال كون سقى الدواء مانعا عابره ومنها إذا سقى الوارث مورثه الدواء أو بطل جرحه على سبيل المعالجة إذا أفضى إلى الموت اه وكذلك أطلقه شيخنا عبارة ومثل ذلك سقيه دواء أفضى إلى موته كما فى شرح الترتيب اه (قوله بأى وجه كان) عبارة النهاية وإن لم يضمن كان قتله بحق لنحو قود أو دفع صائل سواء كان بسبب ام بشرط ام مباشرة وإن كان مكرها أو حاكما وشاهدا أو مزكيا اه فالقاتل مستعمل فى حقيقته ومجازه (قوله وإن وجب) أى القتل عبارة الشنشورى ولو كان بغير قصد كنائم ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة كضرب الاب لابن للتأديب وبطل الجرح للمعالجة اه وقوله من مقتوله صلة يرث اه سم (قوله كان حفر بشر ابداره) قضيته أنه لا يرث سواء كان متعديا بحفرها أم لا وسيأتى فى كلامه هنا فى التنبيهات اشتراط التعدى (قوله لأخبار فيه الخ) تعليل للبتن (قوله أنه صحيح بالاتفاق) مقول قال (قوله واجمعوا عليه) أى على عدم ارث القاتل (قوله وتطابقت عليه) أى عدم الارث فى العمد العدوان (قوله ولأنه) عطف على قوله لأخبار الخ عبارة شرح المنهج ولهمة استعجال قتله فى بعض الصور وسدا للباب فى الباقي اه (قوله مطلقا) أى قتله عمدا أو بدونه كما فى النائم والمجنون والطفل (قوله أى باعتبار السبب) أى سبب الموت وهو القتل (قوله ويرث المفتى الخ) ولو فى

عبارة المصنف هناك ولو ارث المجروح ومات بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح فى الاظهر يستوفيه قريه المسلم وقيل الامام (قوله بيلادنا) كما قيد به الصيمرى قال فى شرح الروض وقضيته أنه لو عقد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب انهم يتوارثون مع دار الحرب قال الأذرى ويجوز تنزيل الاطلاق على الغالب فلا مخالفة اه (قوله لاستقرار جنايتها) قد يقال الموجود قبل الرق لا يساوى الدية (قوله إلا بالنظر الخ) كنى هذا خصوصا والعبرة بحالة الموت والانتقال والارث إنما يثبت حينئذ على أن دعواه استقرار الجناية قبل الرق مع اعترافه بأن سرايتها بعد الرق ممنوعة (قوله وإن وجب) أى القتل

ورأى خبر موضوع به على الوجه لأن قتله لا ينسب اليهما بوجه لأن ما صدر عنها لا يختص بمعين حتى يقصده بخلاف حكم الحاكم (وقيل إن لم يضمن وورث) لأنه قتل بحق ويرده أن المعنى إذا لم ينضبط أنيط الحكم بوصف اعم منه مشتمل عليه منضبط غالبا كالمشقة في السفر وقصد الاستعجال هنا وبه يندفع ما قيل كاد الشافعي أن يكون ظاهرياً محضاً في هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله ويضمن بضم أوله ليدخل فيه القاتل خطأ فان العاقلة تضمنه ورد بانه مبني على ضعف أن الدية تلزمهم ابتداءً وقد يرث المقتول قاتله كان يجرحه ثم يموت هو قبله ومن الموانع الدور الحكمي كما مر آخر الاقرار (٤١٨) وكون الميت نيباً قال عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ويحتاج لذلك عند موت عيسى

عليه السلام على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء (تنبيهات) منها وقع في كلام الشيخين وغيرهما تقييد ما ذكر في الحفر بالعدوان فمن قتل مورثه بشر حفرها بملكه يرثه وكذا وضع الحجر ونصب الميزاب وبناء حائط وقع عليه وغير ذلك وعن صرح به بذلك الماوردي وسبقه اليه ابن سريج فانه لما نقل عن أبي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله تعالى أنه لو أخرج كنيفاً أو ميزاباً أو ظلة أو تطهر بماء أو صب ماء في الطريق أو أوقف دابة فيه فبالت مثلاً فبات بذلك مورثه ورثه قال وهذا كله مخرج على قياس قول الامام الشافعي على معنيين أحدهما أن كل شيء فعله من ذلك مما له فعله لم يمنع أن يرثه وما ليس له فعله أو كان متعدياً فيه أو كان عليه حفظه كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذرعى هذا قال عقبه وظاهر كلام الأصحاب أن المذهب أن كل مهلك مضمون عليه أو على عاقلة

معين نهاية وابن الجبال (قوله ورأى خبر موضوع) أي أو صحيح أو حسن بالاولى اه عش (قوله لان ما صدر الخ) عبارة النهاية إذ قد لا يعمل به اه (قوله حتى يقصده) أي يقصد المعين بما صدر منها (قول المتن إن لم يضمن) كان وقع قصاصاً واحداً اه معنى عبارة ابن الجبال بقصاص أو بدية أو بكفارة اه لانه قبل بحق ويحمل الخبر على غير ذلك للمعنى اه معنى (قوله ويرده الخ) قد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه اه سم (قوله ان المعنى الخ) أي المعنى المقتضى للحكم وهو الذي يسميه الأصوليون علة الحكم فالحكم هنا منع الارث والمعنى كون القتل عدواناً اه كردى (قوله كالمشقة في السفر الخ) استشكله سم (قوله وبه) أي بالرد (قوله ان يكون ظاهرياً) أي أخذاً بظاهر الحديث اه عش (قوله بضم أوله) أي وفتح ثالثه بلا شد واسناده إلى ضمير القتل (قوله ليدخل فيه) أي في القاتل الغير الوارث اه كردى (قوله تضمنه) أي القتل خطأ (قوله ورد بانه الخ) أي فيجوز فيه الضم والفتح اه عش واجاب سم عن ذلك الرد بان المصنف أراد الضمان المستقر كما هو المتبادر فلارد به اه (قوله تلزمهم) أي العاقلة (قوله كان يجرحه) أي مورثه (قوله ثم يموت هو) أي الجارح قبله أي موت المجروح عبارة المعنى ثم يموت المجروح من تلك الجراحة اه (قوله عند موت عيسى) أي أو الحضر على القول بنبوته وأنه حي وهو الراجح فيهما اه عش (قوله ما ذكر في الحفر) وهو قوله كان حفر بئراً بداره الخ في تمثيل القاتل اه كردى (قوله بالعدوان) متعلق بالتقيد (قوله فمن قتل مورثه بشر الخ) يعني من مات مورثه بوقوعه في بئر الخ (قوله أو تطهر) أي بماء (قوله على معنيين) أي امرين أو صابطين والجار متعلق بقوله مخرج (قوله أحدهما) وسكوته عن ثاني المعنيين لعله لعدم تعلق غرضه به (قوله أو كان متعدياً فيه) لعل أو هنا بمعنى الواو (قوله ولما نقل الأذرعى هذا) أي قول ابن سريج (قوله كل هلاك مضمون عليه) أي على فاعله المعلوم من السياق ويحتمل رجوع الضمير على الهلاك بمعنى المهلك على طريق الاستخدام (قوله عقب مامر) أي انفاني أول التنبيه (قوله انه الصواب) أي التفصيل (قوله ولم ينظرا) أي الأذرعى والزر كشي (قوله مشهور المذهب الخ) مقول القول (قوله انه لافرق) أي بين العدوان وغيره في منع الارث (قوله لقول المطلب الخ) متعلق بقوله لم ينظر أو علة لعدم النظر (قوله وتبعه الخ) أي القمولى (قوله اه) أي قول المطلب (قوله ما ذكر) أي عقب قول المصنف ولا يرث من قوله بأي وجه كان فقوله انه لافرق الخ بيان له باعتبار معناه (قوله كمن حفر بئراً) يحتمل أن يكون للتظهير ولعل هذا اليق بهما من أن يمثلاً للسبب بجزئيات الشرط أو يؤول كلامهما بأنهما أرادا وقوله من مقتوله صلة يرث (قوله ويرده أن المعنى إذا لم ينضبط الخ) يتأمل فيه وقد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه وقوله كالمشقة في السفر إن كان مثلاً لا لوصف الاعم المنضبط ففيه نظر إذ لا انضباط للمشقة بل المناط وصف السفر وايضاً فاهو المعنى الذي لم ينضبط حتى عدلنا عنه إلى هذا إن كان السفر فهو ممنوع بل السفر اضبط من المشقة أو غيره فاهو وإن كان مثلاً للمعنى الذي لم ينضبط المعدول عنه فواضح إذ ليس لها انضباط غالباً وهو ظاهر فلا حاجة لبيان عدم انضباطها فليتأمل (قوله ورد

بما ذكر في الدييات يمنع الارث وقال أيضاً عقب مامر من التفصيل بين الحفر العدوان وغيره أنه الصحيح أو الصواب بالسبب وتبعه الزر كشي فقال انه الصواب ولم ينظر والقول بعض الأصحاب مشهور المذهب انه لافرق لقول المطلب وتبعه في الجواهر لا خلاف أن من حفر بئراً بملكه أو وضع حجراً فبات به قريه ولا تفرط من صاحب الملك أنه يرثه وكذا إذا وقع عليه حائطه لانه لا ينسب اليه القتل اسما ولا حكماً اه ومنها ما ذكر انه لافرق بين المباشرة والسبب والشرط هو ما صرحوا به حتى الشيخان فانهما وإن اقتصرنا على الاولين مثلاً لا شبهة السبب ببعض صور الشرط كالخفر فقالوا أو السبب كمن حفر بئراً عدواناً ومنها يؤخذ بما تقرر في صور الحفر ونحوه من

كل ما ذكره في الديات من التفصيل بين العدو وغيره ان قولهم لا فرق بين المضمون وغيره محله في المباشرة والسبب دون الشرط ويفرق بان المباشرة محصلة للقتل والسبب له دخل فيه فلم يفرق الحال فيهما بين المضمون وغيره بخلاف الشرط فانه لا يحصل ولا يؤثر اذ هو ما حصل التلف عنده لا به فليعد إضافة القتل اليه احتيج الى اشتراط التعدي فيه ومنها ما وقع في بحر الرويانى امسكه قتلته آخر ورثه الممسك لا القاتل لانه الضامن وجرى عليه القمولى وغيره لكن جزم به بعض متأخري الفرضيين بخلافه فقال لا يرث الممسك للجلاد أو غيره ويوجه الاول بان الامساك شرط لا سبب كما صرحوا به وقد تقرر في الشرط أنه لا بد من تعدي فاعله لضعفه وقضية رعاية ضعفه اشتراط أن لا يقطعه غيره كما في الممسك مع الحازم ينظر اليه وأنيط الامر بالمباشر وحده لا ضمحل فعل ذلك في جنب فعله ومنها لا يرث شهود التزكية ولا الاحصان سواء شهدوا به قبل الزنا أو بعده كما اقتضاه اطلاقهم قال الزركشى وهو لم يقول في الغرم عند الرجوع ثم استشكل ما هنا بانهم بعد الرجم لو رجعوا هم وشهود الزنا غرم شهود الزنا الاحصان وهذا يدل على أنه لا تأثير لشهادتهما في (٤١٩) القتل فينا في ما هنا أن لها تأثيرا وقد يفرق

بان الملاحظ يختلف اذ هو هنا مجرد وجوده في الوقت ولو مع غيره وإن جاز أو وجب ولولم يضمن به حسنا للباب ولا كذلك ثم لانهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا بنظيره في الضمان واثر فيه ان القتل به الرجوع إنما يضاف لشهود الزنا لا غير قتله ومنها صرحوا في الرهن في مسائل ان الميتة بالولادة السبب في موتها الوطء فمن ذلك قولهم لو احبلها الراهن فماتت بالولادة ضمن قيمتها لأن وطأها هو السبب في هلاكها بخلاف ما لو زنى بامة من غير ان يستولى عليها فماتت باحباله لأن الشرع لما قطع نسبة الولد عنه انقطع نسبة الوطء

بالسبب ما يقابل المباشرة فيشمل الشرط والقرينة التمثيل بما ذكره سيد عمر (قوله من كل الخ) بيان للنحو وقوله من التفصيل بيان لما تقرر (قوله للجلاد الخ) متعلق بالتمسك (قوله ويوجه الاول) اى ما في البحر من ارث الممسك (قوله لضعفه) اى الشرط (قوله وقضية الخ) لا يخفى ما فيه (قوله ان لا يقطعه الخ) اى الشرط يعنى ان لا يجعله فعل غيره كالعدوم (قوله كما في الممسك الخ) مثال للبنى بالميم (قوله لم ينظر اليه) اى الممسك وكان الأسبك ولم ينظر الخ بواو الاستئناف (قوله بالمباشر) اى الحازم (قوله وهو المنقول) اى التعميم المذكور (قوله ثم استشكل) اى الزركشى (قوله بانهم لو رجعوا الخ) اى شهود التزكية والاحصان (قوله لا الاحصان) اى ولا التزكية (قوله لشهادتهما) اى نوعى شهود التزكية وشهود الاحصان (قوله ان لها) اى لشهادتهما وقوله تأثيرا اى في القتل (قوله اذ هو هنا) اى في منع الارث (قوله وإن جاز الخ) اى القتل (قوله ولولم يضمن) اى القاتل به اى بالقتل (قوله ثم) اى في الضمان (قوله واثر فيه ان القتل الخ) لا يخفى ما فيه من الركة ولو قال وإنما اثر فيه اى الضمان رجوع شهود الزنا لا غير لأن القتل إنما يضاف بعد الرجوع لشهود الزنا الخ لا تنضح المقام (قوله فتامله) لعل وجهه الاشارة إلى المصادرة في تعليل عزم شهود الزنا لا غير في الرجوع بعد الرجم (قوله إن الميتة الخ) اى بان الميتة (قوله فمن ذلك) اى بما يصرح بذلك (قوله باحباله) بالولادة الناشئة عنه (قوله وقيل الخ) من جملة مقولهم (قوله ولا يضمن) اى الزوج وزوجته اى الميتة بالولادة الناشئة عن وطئه والجملة استثنائية او عطف على قوله وقيل الخ (قوله بما اذالم يعلم الخ) اى لم يظن اذ لحاق الولد بالفراش ظنى (قوله كون السبب) وهو الوطء هنا (قوله أعرضوا عن النظر لقائله) اى قائل ذلك الاحتمال يعنى لم يعينوا القاتل وقالوا قيل الخ ولو اعتبروا بقوله لقائله قال فلان كما هو الشائع اه كردى (قوله فاعله) اى الوطء (قوله عنه) اى الوطء (قوله فهو) اى اطلاق القاتل على الواطئ (قوله فلم يدخل) اى الواطئ وموقوله في اللفظ الخ اى لفظ القاتل ومعناه وهذا ما بالغ في نفي التسمية ولا فالدخول لا يتصور إلا في المعنى إلا ان يراد بالمعنى الحكمة (قوله ما بحثه) اى الارث (قوله اما الاول) اى التعليل بعدم التسمية (قوله لم يشترطوا) اى في منع الارث وقوله تسميته اى تسمية من له دخل في القتل اى حتى يلزم من عدم التسمية الارث (قوله ان الوطء الاول) اى الواطئ بصيغة الفاعل وقوله كذلك اى له دخل في القتل بالسبية (قوله قطع نسبة الولد للزاني) اى ولولا

اليه وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت ليس من وطئه بل لعارض آخر ولا يضمن زوجته بلا خلاف لتولد هلاكها من مستحق عليها هو وطؤه ونازع ابن عبد السلام في اطلاقهم المذكور في الزاني بانه يتعين تقييده بما اذالم يعلم أن الولد منه ولا فينبغى ان يضمن لان إفضاء الوطء إلى الاتلاف والفوات لا يختلف بين كون السبب حلالا او حراما وهذا كله كما ترى صريح في ان الزوج لا يرث من زوجته التي احبلها فماتت بالولادة لما علمت ان الوطء الذى هو فعله سبب في الهلاك بواسطة الاحبال الناشئة عنه الولادة الناشئة عنها الموت ولا نظر لاحتمال طرو مهلك آخر لما علمت انهم اعرضوا عن النظر لقائله حيث عبروا عنه بقولهم وقيل لا يضمن الراهن لاحتمال ان الموت إلى اخره ثم رايت عن بعض المتأخرين انه قال ينبغى ان يرث وعلمه بان احد الا يقصد القتل بالوطء فلا يسمى فاعله قاتلا وبانها لم تمت بالوطء الذى هو فعله بل بالولادة الناشئة عن الحبل الناشئة عنه فهو مجاز بعيد في المرتبة الثالثة فلم يدخل في اللفظ ولا في المعنى وانت خير بان كلا تعليليه لا ينتج ما بحثه اما الاول فلانهم لم يشترطوا تسميته قاتلا بل ان يكون له دخل في القتل بمباشرة او شرط ولا شك ان الوطء كذلك بل كلامهم الذى في الرهن مصرح بانه يسمى قاتلا وبان الوطء يفضى للمهلك من غير نظر لاحتمال طرو مهلك وبان الشارع قطع نسبة الولد للزاني فلم يضمن المزني بها

وأما الثاني فلا نهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين الداخل القريب والبعيد كتركبة مزكي الشاهد باحصان المورث الزاني فتأمل بعد هذا المدخل مع منعه الارث فبطل جميع ما وجه به بحشه الذي افاده بذكره بعد ذكر ما تقدم عنهم في الرهن انه اعني بحشه مخالف للنقول ووجه مخالفته له ما قررته لكن صرح الزركشي بان الزوج يرث جازما به جزم المذهب وحينئذ في جريه على قواعدهم دقة والذي يتضح به جريه عليها ان يقال لاشك ان الوطء من باب التمتع وهي من شأنها ان لا يقصد بها قتل ولا ينسب اليها وإنما خالفوه في الرهن لكون الراهن حرجا على نفسه به في المهره فاقضى (٢٠٠) الاحتياط لحق المرتين منع الراهن من الوطء لحرمة ونسبة النفوت اليه بواسطة نسبة الولد اليه

ليغرم للبدل وأما هنا فقد تقرر في الشرط مع انه من جنس ما يقصده النفوت وينسب اليه القتل أنه لا بد من التعدي به لبعده إضافة القتل اليه فما لا تعدي به لا يمنع فاذا كان هذا لا يمنع قالوا إذا الشرط من جنس ما يقصد ولا كذلك الوطء ومنها اللعان والشك في النسب فلو تنازعا مجهولا ولا حجة فان ما تأقلمه وقف إلى البيان من تركه كل ارث ولد او عكسه وقف من تركته ارث اب وسئلت عن وطئت بشبهة فانت بولداي يمكن كونه من الزوج وواطء الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فانت قبل لحوقة باحدهما ولا حدهما ولدان من غيرهما فهل ترث السدس او الثلث فاجبت اخذ من كلامهم المذكور بانها تأخذ السدس لانها تستحقه على كل تقدير ويوقف السدس الآخر بينهما وبين بقية الورثة الى البيان للشك في مستحقته مع احتمال ظهوره لها وغيرها فلا مقتضى

يقطعها السمي الزاني قاتلا (قوله وأما الثاني) أي التعليل ببعدسية الوطء للقتل (قوله في منع ماله دخل الخ) أي للارث (قوله بعد الخ) بضم الباء مفعول قوله فتأمل (قوله في بطل) ببناء الفاعل من الإبطال وقوله جميع الخ بالنصب مفعول له وقوله انه الخ مفعول له (قوله جازما به جزم المذهب) وكذا جزم به جزم المذهب المغني وكذا جزم شيخنا في حاشية الشنشوري وفي ابن الجمل بعد ذكر مثله عن شرح الترتيب ما نصه وفي التحفة فيها أي في مسألة ارث الزوج كلام مبسوط محصله آخر انه يرث اه وقال الكردي ان مرضي الشارح يعني التحفة ما ذكره أولا من منع الارث وان ما ذكره هنا بيان لذلك الوجه ولا يلزم من بيان وجه الشيء أن يكون ذلك الشارح مرضيا عند كافي بيان وجه المقابل للصحيح اه اقول إن ما مر عن ابن الجمل من ان مرضي الشارح الارث هو الظاهر وان ما ذكره الشارح أولا مجرد بحث ومدار الفقه على النقل وهو مع الثاني فقط (قوله وفي جريه) أي ما جزم به الزركشي (قوله على قواعدهم) أي قواعد الاصحاب هنا (قوله به) أي بالرهن (قوله واما هنا) أي في المنع للارث (قوله انه لا بد الخ) فاعل تقرر (قوله فاذا كان هذا) أي الشرط الذي لا تعدي به (قوله مجهولا) أي ولدا مجهولا نسبة صغيرا كان أو مجنونا اه معنى (قوله أو عكسه) أي وجد عكسه بان يموت الولد قبل المتنازعين وكذا إذا مات قبل احدهما (قوله المذكور) أي انفا بقوله فلو تنازعا الخ (قوله حكى فيها) أي في مسألة وطء الشبهة (قوله من قول المصنف) أي في غير المنهاج (قوله وعدم تحقق الخ) عطف على اللعان (قوله هذا) إلى قول المتن والإفلا في النهاية إلا لقوله وفي نسخ إلى المتن وقوله وكلام البسيط الموهوم خلاف ذلك مؤول (قوله ومنه ان يعلم الخ) أي من الجهل بالسابق عبارة المغني والجهل بالسبق صادق بان يعلم أصل سبق ولا يعلم عين السابق وبان لا يعلم سبق أصلا وصور المسئلة خمس العلم بالمعية العلم بعين السابق وعين السابق الجهل بالمعية والسبق الجهل بعين السابق مع العلم بالسبق التباس السابق بعد معرفة عينه في الصورة الأخيرة يوقف الميراث إلى البيان او الصلح وفي الصورة الثانية تقسم التركة وفي الثلاثة للباقي مال أي تركة كل لباقي ورثته اه (قوله وإلا) أي بان رجبى يانه (قوله وصفين) كسجين موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات كانت به الوقعة العظمى بين علي ومعاوية رضى الله عنهما اه قاموس (قوله والحره) بفتح الحاء وتشديد الراء موضع بظاهر المدينة تحت واقم وبه كانت وقعة الحره أيام يزيد اه قاموس (قوله يتقنا الخطا) لانهما إن ما تامعا فقيه تورث ميت من ميت او متعاقبين فقيه تورث من تقدم من تأخر فيقدر في حق كل ميت انه لم يخلف الآخر اه معنى (قوله ونفيه التوارث الخ) عبارة المغني تنفيه كان الأولى التعبير بقوله لم يرث احدهما عن الآخر كعبارة التنبيه فان استبهم تاريخ الموت مانع من الحكم بالارث لان نفس الارث وقوله لم يتوارثا ليس بخاصر فانه لو كان احدهما يرث من الآخر دون عكسه كالعمة وابن أخيها كان الحكم كذلك اه (قوله فلا يرث الخ) قد يقال ان المراد لا يدفع الايراد (قوله عليه) أي نفي المصنف التوارث (قوله إيهام امتناعه الخ) من إضافة المصدر إلى مفعول هو الاصل لإيهام النفي امتناع الخ ثم هو مع قوله ولأن أحدهما الخ المعطوف

يقينا لأخذها له ثم رأيت شارحا حكى فيها وجهين وقال أصحابهما السدس اه وكأنه أخذ من ذلك من قول المصنف لو شك في وجود علي اخوين فهل للام الثلث او السدس لانه المتيقن وجهان ارجحهما الثاني اه ولم يتعرضوا لوقف السدس الآخر ولا بد منه كما ذكرته وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ومن ثم قال (ولو مات متوارثان بغرق او هدم) او نحوهما كحريق (او في غربة معا او جهل اسبقهما) ومنه ان يعلم سبق ولا يعلم عين السابق أي ولا يرجى بيانه والوقوف فيما يظهر اخذ من نظائر له تأتي (لم يتوارثا) لاجماع الصحابة عليه فانهم لم يجعلوا التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصفين والحره إلا فيمن علوا تاخر موته (وما ل كل) منهما (لباقى ورثته) إذ لو ورثنا احدهما كان تحكما او كلاما من الآخر يتقنا الخطا ولو علم السابق ثم نسي وقف للبيان او الصلح ونفيه التوارث باعتبار الحكم والاغلب فلا يرده عليه لإيهام امتناعه في

على قوله إيهام الخ نشر على ترتيب الالف (قوله ولا أن أحدهما الخ) أي فلا يشمل في الارث هاتني التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث أحدهما أصالة في التوارث لا يقال هذا لا يوافق قوله ومال كل لباقي ورثته لا نأقول هذا لا ينافيه بل يصدق معه فتأمل اه سم (قوله وكثير من تلك الموانع الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كفايته الموانع الحقيقية أربعة القتل والرق واختلاف الدين والدور الحكمي وما زاد عليها قسميته مانعا مجازا وقال في غيره انها ستة الأربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وان ما زاد عليها مجاز وانتفاء الارث معه لا لأنه مانع بل لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب في انتفاء النسب وهذا أوجه اه وعبارة ابن الجلال فائدة تقدم في أول الكلام على الموانع أن مرادهم بالمانع ما يجمع السبب من نسب وغيره ويجمع الشرط فخرج بذلك اللعان فان انتفاء الارث به لا انتفاء سببه وهو النسب واستهتام تاريخ الموت فعدم الارث فيه لفقد الشرط وهو تحقق تأخر حياة الوارث عن موت المورث قال في التحفة ومن الموانع الشك في النسب فلو تنازع الخ أقول فيه بحث فان انتفاء الارث فيه حالا لا لكونه مانعا لأنه الوصف الوجودي الخ وليس هو وصفا قائما بالولد بل عدم الارث حالا للشك في استحقاقه من تركه أحد المتنازعين على التعيين فهو نظير مالومات متوارثان بنحو غرق وعلينا سبق لكن لا نعلم عين السابق مع رجاء بيانه فانا نوقف الارث لليان اه بحذف (قوله فانتفاء الارث) أي في ذلك الكثير (قوله أما لا انتفاء الشرط) كما في جهل التاريخ أو السبب أي كما في انتفاء النسب بنحو اللعان أي والانتفاء وصف عدمي لا وجودي (قول المتن ترك ماله) أي وقف ماله ولم يقسم إن كان له مال وأريد الارث منه اه معنى (قول المتن تغلب على الظن) أراد المصنف بغلبة الظن كما قاله بعض المحققين وإنما عبروا بهذه العبارة للتنبيه على أن الغلبة أي الرجحان ما خوذ في ماهية الظن اه معنى أقول هذا كلام ينبغي أن يكتب بماء العين فاني طالما كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة استشكلها أنا لا نشك أن بين الشك واليقين مراتب متفاوتة لكن من راجع وجد أنه وانصف من نفسه أخواته اعترف أنه لا سبيل إلى تحصيل اماراة تميزه ما يسمى ظنا بما يسمى غلبة ظن مع الاذعان بما سلف من أن ثم مراتب متفاوتة في القوة اخذه في الترتي فيها إلى أن ينتهي لمرتبة اليقين فتأمل إن كنت من اهله سيد عمر اه ابن الجلال (قوله فالرابط الخ) راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للتفريع (قوله محذوف) فيه أنه إن أراد به رابط المبتدأ وهو من لم يصح لأن رابطه موجود في خبره وكذا فيما تعلق به من الغاية لأن ضمير بموته وضمير يعيش راجعان إليه أيضا وإن أراد رابط الموصوف وهو مودة لم يصح أيضا لأن رابطها موجود في صفتها وهي يغلب الخ لأن ضمير فوقها راجع للدة اه سم (قوله ومعنى تغليبها الظن الخ) أي على النسخة الأولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية ولا معنى على علمها ويمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن أنه لا يعيش فوقها وملخصه أن يكون المظنون أنه لا يعيش فوقها اه سم أقول هذا الملخص إنما يناسب ما مر عن المغنى دون قول الشارح فلا يكفي الخ (قوله ولا يتقدر) إلى قوله ولو قول بعضهم في المغنى لا أقوله بعد الحكم بموته وقوله بأن يستمر حيا

نفس الامر ولا أن أحدهما قد برث من الآخر دون عكسه كالعممة وابن أخيهما وكثير من تلك الموانع فيه تجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم فانتفاء الارث إما لا انتفاء الشرط أو السبب (ومن أسوأ وقد انقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته أو تمضي مدة) من ولادته (يغلب على الظن) وفي بعض النسخ اسقاط على ويغلب اما بضم الفوقية وتشديد اللام أو بفتح التحتية وتخفيف اللام فالرابط محذوف أي بسببها ومعنى تغليبها الظن تفويتها بحيث يصير قريبا من العلم فلا يكفي أصل الظن (أنه لا يعيش فوقها) ولا يتقدر

الخ المصنف أراد الضمان المستقر وهو المتبادر فلا رد (قوله ولا أن أحدهما قد برث) أي فلا يشمل في الارث هاتني التوارث الذي عبر به وفيه نظر إذ يصدق مع انتفاء ارث أحدهما أصالة في التوارث لا يقال لكن هذا لا يوافق قوله ومال كل لباقي ورثته لا نأقول هو لا ينافيه بل يصدق معه فليأمل (قوله وفي الفسخ اسقاط على) فيه أمر أن الأول أن قوله فالرابط محذوف مما لا محل له لأنه إن أراد رابط المبتدأ وهو من لم يصح لأن رابطه موجود في خبره وهو ترك ماله وفيما تعلق به من الغاية لأن ضمير بموته راجع إليه وضمير يعيش راجع إليه أيضا وإن أراد رابط الموصوف وهو مودة لم يصح أيضا لأن رابطها موجود في صفتها وهي يغلب الخ لأن ضمير فوقها راجع للدة والثاني أنه كما احتاج إلى بيان المعنى على هذه النسخة فهو محتاج إلى بيانه على الأولى فانه ما معنى الغلبة على الظن وما معنى على على هذا فكان ينبغي بيانه أيضا بل هو احوج إلى البيان ويمكن حمل على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن أنه لا يعيش فوقها وملخصه أن يكون المظنون

بشيء على الصحيح (فيجتهد القاضي (٤٢٢) ويحكم بموته) لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث إلا ييقين أو ما نزل منزلته ومنه الحكم لأنه

إلى فراغ الحكم وقوله أو معه (قوله بشيء) وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل بثلاثين وقيل بتسعين وقيل بمائة  
وقيل بمائة وعشرين اهـ معنى وشرح البهجة (قول المتن فيجتهد القاضي الخ) خرج به المحكم فليس ذلك لأنه  
يشترط لصحة حكمه رضا الخصمين والمفقود لا يتصور منه الرضا اهـ ع ش (قوله ومنه) أي ما نزل منزلة اليقين  
(قوله إلى العلم) أي علم القاضي أي إذا كان مجتهدا (قوله فهو) أي الحكم المستند إلى العلم (قول المتن ثم  
يعطى ماله الخ) أي وتعتد زوجته وتزوج بعد انقضاء عدتها اهـ شرح الروض (قول المتن وقت الحكم) قال  
غيره أو قيام البينة وعبارة شرح المنهج حين قيام البينة أو الحكم انتهت وهي صريحة في أنه لا يحتاج مع البينة  
إلى حكم فيكون قوله فيجتهد القاضي ويحكم الخ خاصا بمضى المدة لكن لا بد في البينة من نحو قبول القاضي لها  
لأنها بمجرد هال لا يعول عليها سم ورشيدي زاد ابن الجلال وعبارة الامداد قضيتها أنه عند قيامها لا يحتاج للحكم  
بالموت بل يكفي الثبوت المجرد وقضية عبارة أصله خلافه وكلام الشيخين وغيرهما يوافق الأول وعبارة فتح  
الجواد ولا يحتاج بعد ثبوتها أي بالبينة إلى الحكم به على الأوجه اهـ أقول وكعبارة شرح المنهج عبارة المغني  
بل قول الشارح كالتحاية فهو منزل منزلة البينة وقوله فان قيدته البينة الخ وقوله يعلم بما تقرر أنه لا يكفي الخ كل  
منها يفيد مفادها (قوله إلى فراغ الحكم الخ) قد يقال كان قياس ذلك أن يقول المصنف من يرثه عقب الحكم  
اهـ سم ويعلم جوابه بما يأتي عن شرح البهجة (قوله قبله الخ) أي الحكم وفراغه (قوله وكلام البسيط الخ)  
هو قوله يرثه من كان حيا قيل الحكم (قوله مؤول) أي أوله السبكي بما حاصله حمل كلام البسيط على من استمر  
حيا إلى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحكم لا يرث قول الأصحاب الموجودين وقت الحكم أي وقت الفراغ  
منه فلا خلاف بينهما اهـ شرح البهجة (قوله هذا) أي قول المصنف وقت الحكم أي وقول غيره وقت  
الحكم أو قيام البينة (قوله أن اطلق) ببناء المفعول أي الحكم عبارة المغني إذا اطلق الحكم فان استند  
إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يطلب على الظن أنه لا يعيش فوقه وحكم بموته من تلك المدة السابقة  
فيذبحي أن يعطى من كان وارثا لذلك الوقت وإن كان سابقا على الحكم ومثل الحكم في ذلك البينة بل أولى  
اهـ (قوله أو قيده هو) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن الخ) أي وتضاف سائر الأحكام إلى ذلك  
الزمن وعليه فلو كانت زوجاته مقتضية العدة باعتبار ذلك الوقت تزوجن حالا اهـ ع ش (قوله ومن  
كان الخ) عطف على ذلك الزمن (قوله بعد رفع إليه) أي وطلب الفصل منه (قوله ليس بحكم) اعتمده م ر أي  
والمغني اهـ سم (قوله بما تقرر) يعني قوله ثم بعد الحكم بموته يعطى الخ عبارة المغني أفهم كلامه أنه لا بد  
من اعتبار حكم الحاكم فلا يكفي الخ (قوله وحدها) الأولى التذكير (قوله بل لا بد معه من الحكم) أي حتى لو  
تعذر الرفع إلى القاضي أو امتنع من الحكم لا بد من الأمر ولم تدفعها المرأة ولا غيرها لم يجر لها الزواج قبل الحكم  
اهـ ع ش (قوله معها) أي مع المدة أي مضيا (قوله قبل الحكم) أي وإقامة البينة معنى وشرح المنهج  
(قوله وبما قررت الخ) يعني قوله كلا أو بعضا مع قوله أي ما خصه الخ قال سم قد يقال ما قرر به كلامه  
لا يناسب قول المصنف وعملنا في الحاضر الخ اهـ وفي المغني ما يوافق (قوله اندفع ما توهم الخ) وعلى هذا  
فقوله الاتي وعملنا الخ أي إن كان معه غيره وقد يصور المتن بما إذا كان معه غيره فقط ولا ينافيه  
قوله يرثه لأن فيه الحذف والإيصال والأصل يرثه منه وترك على هذا ما إذا لم يكن معه على المقايضة

أن استند إلى المدة فواضح  
أو إلى العلم وإن لم تمض مدة  
فهو منزل منزلة البينة  
المنزلة منزلة اليقين (ثم)  
بعد الحكم بموته يعطى ماله  
من يرثه وقت الحكم (بان  
يستمر حيا إلى فراغ الحكم  
فمن مات قبله أو معه لم يرثه  
وكلام البسيط الموهوم  
خلاف ذلك مؤول هذا  
أن اطلق فان قيدته البينة  
أو قيده هو في حكمه بزمن  
سابق اعتبر ذلك الزمن ومن  
كان وارثه حينئذ ولا  
تضمن قسمة الحاكم الحكم  
بموته إلا أن وقعت بعد  
رفع إليه لأن الأصح أن  
تصرف الحاكم ليس بحكم  
إلا إذا كان في قضية رفعت  
إليه وطلب منه فصلها ويعلم  
بما تقرر أنه لا يكفي مضى  
المدة وحدها بل لا بد معه  
من الحكم وقول بعضهم  
لا يحتاج معها إليه لقولهم في  
قن انقطع خبره بعد هذه  
المدة لا تجب فطرته ولا  
يجزى عن الكفارة اتفاقا  
ولم يذكرنا الحكم اهـ  
فيه نظر بل لا يصح لأن  
ما هنا أمر كلي يترتب عليه  
مصالح ومفاسد عامة فاحتيط  
له أكثر (ولو مات من يرثه  
المفقود) كلا أو بعضا قبل  
الحكم بموته (وقفنا حصته)  
أي ما خصه من كل المال أن



لا التام بين يرثه الظاهر في ارث الكل وحصة الظاهر في ارث البعض ولو مات عن اخوين احدهما مفقود وجب وقف نصفه إلى الحكم بموته ثم إذا لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الاول إلى الحاضر وليس لورثته المفقود منه شيء إلا لارث بالشك لاحتمال موته قبل موثرته ذكره الغزالي رحمه الله وغيره وهو ظاهر (وعلمنا في حق) (الحاضرين بالاسوا) فمن يسقطه المفقود لا يعطى شيئا ومن تنقصه حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مفقود وشقيقتين وعم يعطيان اربعة من سبعة ويوقف الباقي في أخ (٢٣٣) لاب مفقود وشقيق وجدي قدر حيا

في حق الجد وميتا في حق الآخر ويوقف السدس ومن لا يختلف حقه بحياته وموته تزوج وابن مفقود وبنت يعطى الزوج الربع لانه له بكل حال وتلف الموقوف للغائب يكون على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما إذا بانت حياة الحمل وذكرورة الحنثي فيما ياتي (ولو خلف حملا يرث) مطلقا لو كان منفصلا وإن لم يكن منه كان مات من لا ولده عن زوجة ابن حامل (أو قدير) بتقدير الذكورة كحمل حليلة الاخ أو الجد أو الانوثة كمن ماتت عن زوج وشقيقة وحمل لابها فانه ان كان ذكر لم يأخذ شيئا لانه عصبه ولم يفضل له شيء أو انثى ورثت السدس واعيلت (عمل بالاحوط في حقه) أي الحمل (وحق غيره) كما يأتي (فان انفصل) كله (حيا) حياة مستقرة يقينا وتعرف بنحو قبض يد وبسطها لا بمجرد نحو اختلاج لانه قد يقع مثله لانضغاط وتقلص عصب ومن ثم الغواكل مالا تعلم به الحياة

اه سم (قوله لا التام الخ) أي ولو قال من يرث منه لحصل الالتام اه معنى (قوله لم تظهر حياته الخ) ينبغي اخذ اعمار زيادة وقام البيئة أو حكم الحاكم بموته (قوله فمن يسقطه) إلى المتن في المعنى (قوله يعطيان) الاولى الثانية عبارة المعنى إن كان الزوج حيا فلاختين اربعة من سبعة وسقط العم أو ميتا فلهما سهمان من ثلاثة والباقي للعم فيقدر في حقهم حياته اه (قوله من سبعة) هي المستئلة بعولها بواحد (قوله في حق الجد) أي في اخذ الثلث وقوله في حق الاخ أي في اخذ النصف (قوله ويوقف السدس) أي فان تبين موته فليجد أوحياته فلاخ (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذه وموته اخذته البنت فرضا ورثا بشرط اه سم (قوله وتلف الموقوف) يعني إذا وقف للغائب شيء ثم تلف ثم رجع الغائب يجب حصته على الكل اه كرده (قوله استرد ما دفع الخ) أي جميعه ومن فوائده المشاركة في زوائد التركة اه عش (قوله مطلقا الخ) أي ذكر أو انثى أو خنثى منفردا أو متعددا ابن الجمل ومعنى (قوله وإن لم يكن) أي الحمل منه أي الميت (قوله عن زوجة اب) هذا لا يوافق الارث مطلقا فالصواب اما اسقاط اب كافي المعنى أو ابداله بابن كافي النهاية (قوله كحمل حليلة الاخ الخ) أي لا بويه أو لاب فان الحمل إن كان ذكر في الصورتين ورث وإلا فلا (قوله فانه إن كان) أي الحمل (قوله ورثت السدس) أي تكلمة الثلثين واعيلت أي لسبعة (قوله كما يأتي) أي في قول المصنف بيان الخ (قول المتن فان انفصل الخ) أي ولو بعد موت امه فيما يظهر اه عش (قوله يقينا) وقع السؤال عن شخص تزوج بامرأة ودخل بها ثم مات والقت جنيئا بعد خمسة اشهر من العقد ومكث حيا نحو يوم ومات فهل يرث أولا والجواب أن الظاهر عدم الارث لانه إن كان ولدا كاملا فهو من غير الزوج المذكور لان اقل مدة الحمل ستة اشهر وإن لم يكن كاملا فحياته غير مستقرة وهي مشترطة للارث فاحفظه فانه مهم ولا تغتر بمن ذكر خلافه اه عش (قوله وتعرف) أي الحياة المستقرة اه عش (قوله بنحو قبض يد وبسطها) قد يتوقف في ان مجرد ذلك علامة مستقلة مع قوله في الجنايات ان الحياة المستقرة هي التي يكون معها ابصار ونطق وحركة اختيارا وبمجرد قبض اليد وبسطها لا يستلزم انه عن اختيار اه عش عبارة المعنى وابن الجمل وتعلم الحياة المستقرة باستهلاله صارخا أو بعطاسه أو الثأوب أو التقاط الثدي أو نحو ذلك اه (قول المتن يعلم وجوده) أي ولو بمادته كالميت اه سم (قول المتن عند الموت) أي موت مورثه اه معنى (قوله بان ينفصل) إلى قوله ولا ينافي في المعنى إلا قوله أو اعترف إلى المتن وقوله كان شك إلى المتن (قوله أو اعترف الورثة) أي أو انفصل لفوق ستة اشهر ودون فوق اربع سنين وكان فراشا لكن اعترف الخ اه عش وعبارة السيد عمر أي وإن ولده لستة اشهر فأكثر وهي فراش لان الحق لهم اه (قوله لثبوت نسبه) أي لثبوت نسبه لليت حال الموت فتحقق سبب الارث فيه سيد عمرو وابن الجمل (قوله وفيما إذا حز الخ) عطف على في الصلاة الخ (قوله إذا حز لإنسان رقبته) أي وفيه حياة مستقرة كما قاله الأذرعى اه معنى (قوله وبجياة مستقرة) عطف على قوله بلكه وكان ينبغي ان يزيد قوله يقينا ليظهر قوله الآتي كان شك الخ (قوله كان شك الخ) كان الاولى بان انفصل حيا حياة غير مستقرة أو شك الخ (قوله بان انفصل) منه ونزل هذا على ما إذا لم يكن معه على المقايسة (قوله يعطى الزوج) أي وتعطى البنت ثلث الباقي ويوقف

لاحتمال أنه لعارض آخر (لوقت يعلم) أو يظن إذ الحاق الولد بالفراش ظني أقامه الشارع مقام العلم فالعلم في كلامهم المراد به الحقيقي أو المنزل منزلته (وجوده عند الموت) بان انفصل لاقل من أكثر من مدة الحمل ولم تكن فراشا لاحد أو لدون ستة اشهر وإن كانت فراشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) لثبوت نسبه وخرج بلكه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام إلا في الصلاة عليه إذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما إذا حز لإنسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به وبجياة مستقرة ماله انفصل وحياته ليست كذلك كان شك فيها أو في استقرارها فهو في حكم الميت (والا) بان انفصل ميتا

ولو بجناية أو حيا ولم يعلم وجوده عند الموت (فلا يرث لان الاول كعدمه والثاني منتفئ نسبه عن الميت ولا ينافي هذا المقتضى لتوقف ارثه على ولادته بشرطها مامر أنه ورث وهو جمد لان هذا باعتبار الظهور وذلك باعتبار التبين ثم رأيت الامام مذكر ما يصرح بذلك وأن الشروط بالشرطين إنما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه وبعضهم أجاب بما يوجب خلاف ذلك فلا يعول عليه واعلم أن من يرث مع الحل لا يعطى إلا اليقين (بيانه) أن تقول (إن لم يكن وارث (٤٣٤) سوى الحل أو كان من قديم حجه) المحل (وقف المال) إلى انفصالة (وإن كان من لا يحجبه) الحل

إلى التنبيه في النهاية (قوله ولو بجناية) أى على أمه (قوله أو حيا) أى حياة مستقرة (قوله لان الاول) هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو حيا ولم يعلم الخ اه ع ش (قوله ولا ينافي هذا) أى قول المصنف فان انفصل الخ اه ع ش (قوله بشرطها) وهو الانفصال حيا لوقت يعلم الخ (قوله مامر) أى قبيل قول المصنف ولا يرث مرتد (قوله مامر انه وارث الخ) قد يقال مامر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جmada عند الموت فان انفصل حيا به بذلك ملك من حين الموت ولا فلا سم ورشيدى وأشار المغنى إلى دفع المناقاة بما نصه وممر ان الحل يرث قبل ولادته ولو كان شرط استقرار ملكه الارث ولادته حيا كما قال فان انفصل الخ (قوله لان هذا) أى ما هنا وقوله وذلك أى مامر (قوله باعتبار التبين) لوقال باعتبار نفس الامر المكان اعمد اذا التبين قريب من الظهور او عينه سيد عمر اه ابن الجمل (قوله وان الشروط) أى ولان الخ اه ع ش (قوله بالشرطين) أى انفصالة حيا وان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى ورشيدى وقال ع ش هما كونه حيا حياة مستقرة يقينا اه (قوله واعلم الخ) دخول فى المتن (قول المتن بيانه) أى بيان العمل بالاحوط فى حقه وحق غيره اه سم ولك أن تقول نظرا لصنيع الشارح أى عدم الاعطاء الالبيين (قول المتن ان لم يكن) أى فى مسئلة الحل وقوله من أى وارث وقوله عائلات بمثابة فوقية أى الثمن والسدسان اه منى (قوله لاحتمال) إلى التنبيه فى المغنى (قوله انه) أى الحل وقوله فتكون أى المسئلة (قوله من اربع) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بترك التاء اه سيد عمر وعبرة النهاية والمغنى وابن الجمل اربعة بالتاء (قوله فان كان) أى الحل (قوله بتنين) أى فاكثر اه سم (قوله فلهما) أى فالباقي لهما (قوله والا كل) أى بان كان بنتا وحينئذ يفضل عن الفرض واحد ياخذ الالب ايضا تصيبا وكان اذا فياخذ الباقي تصيبا اه سم عبارة المغنى او ذكرا فاكثر او ذكرا وانثى فاكثر كمل للزوجة الثمن بغير عول والابوين السدسان كذلك والباقي للاولاد اه (قوله على روى العين الخ) فيه تسامح اذ الروى هى العين فقط واما الالف فوصل على ان اطلاق الروى على الحرف الذى تنبى عليه الاجتماع محل تأمل اه سيد عمر وعبرة المغنى وكان اول خطبته الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المسأب والرجعى فسل حينئذ عن هذه المسئلة فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا ومضى فى خطبته يعنى ان هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أى العول (قوله وان كلا الخ) عطى على مقدر والاصل من ان امرأة اتت فى بطن واحد اربعين ولدا وان كلا الخ (قوله انه يحصل الخ) أى بنحو القرض (قوله ولم يوجد متبرع) أى بالعمل (قوله ولا متبرع) أى بالانفاق (قوله يقترض) أى القاضى وكذا ضمير الزم وقوله لهم أى للمحجورين من الاولاد ولو افرد لكان اولى وكذا يقال فى ضمير عليهم (قوله فان لم يكن) أى للمحجور من الاولاد (قوله ما ذكر) أى

(وله) سهم (مقدر اعطيه) عائلا ان امكن عول كزوجة حامل وابوين لها ثمن ولهما سدسان عائلا (لان) لاحتمال انه بنتان فتكون من اربع وعشرين وتعول لسبعة وعشرين للزوجة ثلاثا وللأبوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين فهو لهما والا كل الثمن والسدسان وهذه هى المنبرية لان عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهى تحب بمنبر الكوفة على روى العين والالف فقال ارتجالا صار ثمن المرأة تسعا (وان لم يكن له مقدر كاولد لم يعطوا) حالاشيئا اذا لا ضبط للحمل لانه وجد منه فى بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وكذا اربعون على ما حكاه ابن الرفعة رحمه الله وان كلامهم كان كالاصبع وانهم عاشوا وركبوا الخيل مع ابيهم فى بغداد وكان من سلاطينها (تنبيه) اذالم يعطوا شيئا حالوا لم يكن لهم مال غير حصتهم من التركة فالكامل منهم الحكم فيه ظاهر وانه يحصل كفاية نفسه الى الوضع لان حصته الآن بمنزلة العدم واما المحجور فهو الذى يحتاج

الباقي منه فان بان حياة المفقود اخذته او موته اخذته البنت فرضا ورثه بشرطه (قوله يعلم وجوده) أى ولو بمادته كالتى (قوله مامر انه ورث الخ) قد يقال مامر مشروط بهذا فلا إشكال فانه اذا كان جmada عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والافلا وقد يقال هذا يرجع لما ذكره (قوله بالشرطين) أى انفصالة حيا وان يعلم وجوده عند الموت (قوله فى المتن بيانه) أى بيان العمل بالاحوط فى حقه وحق غيره (قوله فان كان بنتين) أى فاكثر (قوله والا كل) أى والابان كان بنتا وحينئذ يفضل عن

النظر والذى يظهر فيه أن الولي الوصى أو غيره يرفع الامر الى القاضى ليفعل نظير ما مر فى هرب نحو عامل المساقاة الاقتراض اذا تعذر بيع نصيبه ولم يوجد متبرع وفى اللقيط اذالم يوجد مقرض ولا بيت مال ولا متبرع فحينئذ يقترض لهم من بيت المال او غيره فان تعذر الزم الاغنياء بالانفاق عليهم قرضا فان تعذر القاضى ولو بغية فوق مساقاة العدوى او خيف منه على المال اقترض الولي وله الانفاق من ماله والرجوع ان شهد انه انفق يرجع فان لم يكن وليا لم يلزم صلحاء البلد اقامة من يفعل ما ذكر اخذ امامرا و آخر الحبر والذى يظهر اخذ امامرا

في زكاة نحو المصوب ان الحاكم لا يقترض هنا لاجرا زكاة الفطر بل يؤخر للوضع ثم يخرج لما مضى وفارقت النفقة بانها حلالا ضرورية ولا كذلك الزكاة ويجري ذلك كله في سائر صور الوقف في كلامهم (وقيل أكثر الخ لاربعة) (٢٢٥) بالاستقراء وانتصر له كثيرون (فيعطون اليقين) فيوقف ميراث

اربعة ويقسم الباقي في ابن وزوجة حامل لها الثمن وله خمس الباقي ويمكن من دفع لشيء من التصرف فيه ولا يطالب بضامن وان احتمل تلف الموقوف ورد ما اخذه ليقسم بين الكل كما مر (تنبه) يكتفى في الوقف بقولها أنا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كل م الشيوخ انه متى احتمل لقرب الوطء وقف وان لم تدعه (والخنثي المشكل) وهو من له آلتا الرجل والمرأة وقد يكون له كثبة الطائر وما دام مشكلا استحال كونه أبا أو جدا أو أما أو زوجا أو زوجة وهو من تخنث الطعام اشتبه طعمه المقصود بطعم آخر (ان لم يختلف ارثه) بذكوره وانوثته (كولد أم ومعتق فذاك) واضح انه يدفع له نصيبه (ولأ) بان يختلف ارثه بالذكورة وضدها (فيعمل باليقين في حقه وحق غيره ويوقف الباقي (المشكوك فيه حتى يتبين) حاله ولو بقوله وان اتم فان ورث بتقدير لم يدفع لشيء ووقف ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث عليهما لكن يختلف ارثه اعطى الاقل ووقف الباقي

الاقتراض ثم الزام الاغنياء بالانفاق (قوله لاخراج زكاة الفطر) أي عن المحجور (قول المتن فيعطيه) أي الاولاداه معنى (قوله فيوقف) إلى قوله ولا يطالب في المعنى وإلى التنبه في النهاية (قوله وله خمس الباقي الخ) عبارة ابن الجلال والمعنى ولا يصرف لابن شيء على الاول وعلى الثاني له خمس الباقي على تقدير انهم اربعة ذكور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حلتهم من التصرف فيها وجهان أحدهما نعم وإلا فلا فائدة للصرف اه (قوله ويمكن الخ) مستأنف اه ع ش (قوله وان احتمل الخ) أي لانه ملكه ظاهرا والاصل السلامة فلا وجه لمطالبة بضامن فيما ملكه اه ع ش (قوله ليقسم بين الكل) فيه إشارة إلى تبين بطلان القسمة الاولى ومن فوائد بطلانها أنه لا يفوز بالزواج والتدبير تقسم بين الورثة بالمحاصة اه ع ش (قوله كما مر) أي قبيل قول المصنف ولو خلف (قوله بل ظاهر كلام الشيخين الخ) عبارة الروض ولولم تدعه أي المرأة الحبل واحتمل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضي ترجيح الوقف اه سم (قوله وهو) أي الخنثي من له إلى قوله وزعم انه في المعنى وإلى الفصل في النهاية لإلا قوله وقد يكون له كثبة الطائر (قوله من له آلتا الرجل والمرأة) فان أمنى هذا من ذكره أو بال منه دون فرجه فهو ذكر ولو كبير وان حاض أو حبلى أو أمنى أو بال من فرج النساء فهو أنثى وان بال من ذكره وفرجه معا ولكن سبق البول من أحدهما فالحكم له وان بال منهما على السواء ومال إلى الرجال فهو امرأة أو مال إلى النساء فهو رجل وان مال اليهما على السواء ولم يميل إلى واحد منهما فهو مشكل ولا أثر لاجلية ولا ليهودئدى ولا لتفاوت أضلع اه ابن الجلال زاد المعنى ولا يكتفى اخباره قبل بلوغه وعقله ولا بعدهما مع وجود شيء من العلامات السابقة لانهما محسوسة معلومة الوجود وقيام الميل غير معلوم فانه ربما يكذب في اخباره اه (قوله وقد يكون كثبة الطائر) أي لا تشبه آلة الرجل ولا فرج المرأة وهذا مشكل حتى يبلغ ويحيض أو يحبل فيكون أنثى أو لا يحيض ولا يحبل ويخبر عن نفسه أي بعد عقله انه يميل إلى الرجال فيكون امرأة أو إلى النساء فيكون رجلا أو اليهما على السواء ولا يميل إلى فريق منهما فيكون مشكلا اه ابن الجلال عبارة المعنى ولا ينحصر ذلك أي التضاح في الميل بل يعرف ايضا بالحيض والمني المتصف بصفة أحد النوعين اه (قوله وهو) أي الخنثي من تخنث الخ أي مأخوذه منه (قوله اشتبه الخ) سمي الخنثي بذلك لاشتراك الشبهين فيه اه معنى (قول المتن كولد ام) أي فان له السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله ومعتق أي فان له جميع المال عند الانفراد ذكر أو أنثى اه ابن الجلال (قوله ولو بقوله الخ) قال في الروضة فلو قال أي الخنثي انار رجل أو امرأة صدقناه بيمينه لان قال انار رجل وهو مجنى عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق اه سم زاد ابن الجلال وقيل يصدق كما في الاولى وفرق الاول بان الاصل براءة ذمة الجاني فلا يرتفع بقوله بخلافه ثم اه وقدر انه لا يكتفى اخباره قبل بلوغه وعقله (قوله وان اتم) أي لانه لا يعلم إلا منه اه ابن الجلال (قوله فان ورث) أي الخنثي (قوله بتقدير) أي كولد الاخ او الجد (قوله عليهما) أي التقديرين (قوله أمثلة ذلك) أي قول المصنف وإلا فيعمل باليقين في حقه وحق غيره (قوله النصف) أي ويوقف الباقي ثم ان بان ذكره اخذ الباقي وان بان أنثى اخذه الاخ اه سم (قوله بين الخنثي والعم) أي فان بان ذكره اخذه وانثى اخذه العم (قوله ويوقف الباقي) وهو سهم واحد من اثني عشر (بينه وبين الاب)

الفرض واحد ياخذ الاب أيضا تعصيا وكان ابنا فتأخذ الباقي تعصيا (بل ظاهر كلام الشيخين) عبارة الروض ولولم تدعه أي الخنثي والمرأة واحتمل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الاصل يقتضي ترجيح الوقف اه (ولو بقوله وان اتم) قال في الروض فلو قال أي الخنثي انار رجل أو امرأة صدقناه بيمينه لا وهو مجنى عليه أي لان قال انار رجل وهو مجنى عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق (قوله للولد النصف)

(٥٤) - شرواني وابن قاسم - سادس (أمثلة ذلك التي في أصله ولد خنثي وأخ يصرف للولد النصف ولد خنثي وبنت وعم يعطى الخنثي والبنت الثلثين بالسوية وبه قف الثلث بين الخنثي والعم ولد خنثي وزوج وأب للزوج الربع وللأب السدس وللخنثي النصف ويوقف الباقي بينه وبين الاب ولو مات الخنثي مدة الوقف والورثة غير الاولين

أو اختلف ارثهم لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكل في حق أنفسهم على تفاوت وتساو واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو توأب واغتر  
مع الجهل للضرورة ولا يصلح نحوولي (٤٢٦) محجور على أقل من حقه بفرض ارثه (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتعصيب كزوج هو معتق

أي فان بان ذكر أخذه أو أنثى أخذه الأب (قوله أو اختلف ارثهم) أي من الأول والخنى اه سم (قوله لم يبق إلا الصلح) أي لتعذر بيان الحال اه سم (قوله ويجوز) أي الصلح سم وع ش (قوله واسقاط الخ) عطفه على الضمير المستتر في يجوز أولى من عطفه على الصلح عبارة المفتى بعد ذكر جواز الصلح من الكل دون الولي نصه ولو أخرج بعضهم نفسه من البنين ووجه لهم على جهل بالحال جاز أيضا كما قاله اه (قوله ولا بد من لفظ صلح أو توأب) ظاهر صنيع الشارع رجوعه لكل من مسئلتى الصلح والاسقاط ولو قيل برجوعه للأولى فقط وتعين نحو لفظ الهبة في الثانية كما يفيد صنيع المفتى لم يعد فليراجع (قوله نحوولي الخ) اسقط النحو النهاية والمغنى وابن الجلال (قوله عن أقل من حقه الخ) انظر إذا اختلف قدر ارثه لا اختلاف قدر ارث الخنى بتقدير المذكورة أو النوتة اه سم أقول الأقرب الجواز إذا اقتضته المصلحة كان احتياج إلى ثمن عقار يشتره لموليه والله اعلم (قول المتن جهتا فرض الخ) المراد بالجهة السبب كما أشار إليه المفتى وشرح المنهج (قول المتن وتعصيب) أي بنفسه بجبري ومغنى (قوله لا خلا فهما الخ) عبارة المفتى لا نوارث بسبيين مختلفين فاشبه ما لو كانت القرابتان في شخصين اه (قوله ثم ماتت العليا) ولو ماتت الصغرى أو لا فالكبرى امها واختها لا يبا فترث بالامومة قطعاً ولا يجزى الوجه المذكور لأن هنا فرضين وفي تلك فرض وعصوبة اه سم عن الشهاب البرلسي (قوله فقط) أي لا بها وبالاخوة لانهما الخ (قوله وزعم انه الخ) أي لا بطل القياس على الاخت لا بوبن (قوله من انتفاء التورث الخ) أي في المقيس عليه وهو الاخت لا بوبن وقوله انتفاؤه بجتهى فرض وتعصيب أي في المقيس وهو بنت هي اخت لاب (قوله ولا يرد) أي على ما افاده قول المصنف قلت الخ من امتناع التورث بجتهى فرض وتعصيب ويحتمل على قول الشارح لان الفرض الخ (قوله ما مرفى الزوج) أي من انه وورث بجتهى فرض وتعصيب اه سم (قوله لان كلامنا الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر فيه انه يرد عليه ما سياتى في ابن عم اخ لام فان ارثها مامها مامها اه (قوله من جهة القرابة) أي بخلاف ما مرفان الفرض في مثاليه من جهة النكاح والتعصيب من جهة الولاء في الأول ومن جهة بنوة العم في الثاني (قوله إلا ان يفرق الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي وقد يفرق بان هاتين القرابتين مجتمعان في الاسلام اختياراً بخلاف الأولتين اه سم (قوله بأن وجود ابن العم الخ) فيه انه ليس وجوده معه شرطاً لارثه مامها كما صرحوا به ثم رأيت المحشى أشار إلى نحو ذلك اه سيد عمر (قوله مامه) أي مع ابن العم الذى هو اخ لام وكذا ضمير لمولة عليه اه على ابن العم فقط وقوله بقضيته أي التميز (قوله قضية ذلك) أي الفرق المذكور وقال ع ش أي قوله لاتحاد الآخذاه (قوله إنه لو كان الخ) قد يقال وقضيته ايضاً انه لو لم يكن

أو ابن عم وورث مامها لا خلا فهما في اخذ النصف بالزوجية والباقي بالولاء أو ببنوة العم وخرج بجتهتا فرض وتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة هي الابوة (قلت فلو وجد في نكاح المجوس أو الشبهة بنت هي اخت) لاب بان وطى بنته فاولدها بنتا ثم ماتت العليا عنها فهي اختها من ايها وبنتها (ورثت بالبنوة) فقط لانهما قرابتان يورث بكل منهما بالفرض عند الافراد فباقواهما عند الاجتماع كالاخت لا بوبن لا ترث النصف باخوة الاب والسدس باخوة الام وزعم انه لا يلزم من انتفاء التورث بجتهى فرض انتفاؤه بجتهى فرض وتعصيب ممنوع لان الفرض أقوى من التعصيب فاذا لم يؤثر فاولى التعصيب ولا

يرد ما مرفى الزوج لان كلامنا هنا في جتهى فرض وتعصيب من جهة القرابة (وقيل) ترث (بهما) النصف بالبنوة والباقي بالاخوة وهو قياس ما يأتى في ابني عم احدهما اخ لام حيث ياخذ باخوة الام وبنوة العم الا ان يفرق ان وجود ابن العم فقط معه اوجب له تميزاً

عليه فوجب العمل بقضيته

وهنا لا موجب للتميز لاتحاد الآخذ فان قلت قضية ذلك انه لو كان مع هذه البنت التي هي اخت لاب اخت اخرى غير بنت اخذت الاولى النصف بالبنوة وقسم الباقي بينهما بالاخوة وكلامهم بان ذلك يقتضى ان الباقي للثانية فقط قلت ليس فضيته ذلك لان التعصيب

في الاولى لما جاء فيها من جهة البنية التي فيها وقد اخذت بها بخلاف بنوة العم في الاخ للام فان تعصبيه بها ليس من جهة اخوته التي اخذ بها وقولهم السابق في الولا لما اخذ فرضها لتصلح التقوية يؤيد ذلك فتأمل (وانه اعلم) وهذا استدراك على اطلاق اصله ان من فيه جهتا فرض وتعصيب يرث بهما وقول جمع من الشراح لا يحتاج لهذه الزيادة لعلها من قوله الاتي ومن اجتمع (٤٢٧) فيه جهتا فرض نعم افادت حكاية

وجه ليس في أصله غير  
سديد لان ما هنا من قاعدة  
اجتماع فرض وتعصيب  
إذا اخت عصبة مع البنت  
وما ياتي من قاعدة اجتماع  
فرضين ولا يلزم من رعاية  
الفرض الاقوى ثم رعاية  
خصوص الفرض وانه  
الاقوى هنا نعم في عبارة  
أصله ما يفهم هذا الاستدراك  
ولعله اشار لذلك بقوله فلو  
تفرعنا على ما في أصله  
المفهم له ومع ذلك هو حسن  
لوضوحه وخفاء ذلك لان  
في التصريح من الوضوح  
وبيان المراد ما ليس في غيره  
لا سيما ما فيه خفاء (ولو  
اشترك اثنان في جهة  
عصوبة وزاد احدهما  
بقربة اخرى كاني عم  
احدهما اخ لام) بان يتعاقب  
اخوان على امرأة وتلد  
لكل ابنا ولا حد هما ابن من  
غيرها فابناء ابنا عم الاخر  
واحد هما اخوه لاه (فله  
السدس) فرضا باخوة الام  
(والباقي بينهما بالسوية)  
ولما اخذ الاخ من الام في  
الولاء جميع المال لما مر  
ان اخوة الام لا ارث بها  
فيه فتمحضت للترجيح

لا ابن عم هو اخ لام لم يأخذ بجتهى الفرض والتعصيب اه سم (قوله في الاولى) وهي مسألة الماتن (قوله  
من جهة البنية) اي ان التعصيب بسبب الاجتماع مع البنية اه سم (قوله لما اخذ) اي ابن عم المعلق الذي  
هو اخ لام له وقوله فرضها اي الاخوة لام (قوله وهذا) اي قول المصنف قلت فلو وجد اخ (قوله استدراك  
على اصله الخ) وهذا الاستدراك مستدرك اذ ليس مع الاخ في هذه الصورة بنت حتى تكون الاخ مع  
البنت عصبة ولما اخت نفسها هي البنت فكيف تعصب نفسها وايضا الكلام في العاصب بنفسه  
(تنبيه) لو ذكر المصنف عبارة المحرر لم يحتاج لهذه الزيادة لانه قال وإذا اجتمعت قرابتان لا يجتمعان في  
الاسلام قصد الميراث بهما وذلك يشمل الفرضين والفرض والتعصيب وان كان مثاله يخص بالثاني واحترز  
بقوله قصد اعن وطء الشبهة فانهما يجتمعان اه معنى وسياق في الشارح قيل قول المصنف ولو اشترك الخ  
الا عتذار عن المصنف (قوله وقول جمع الخ) مبتدأ وخبره قوله غير سديد (قوله حكاية توجه) وهي قوله وقيل  
بهما (قوله ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكره في شرح وراثت بالبنوة من قوله وزعم انه الخ  
منوع لان الفرض الخ (قوله من رعاية الفرض الاقوى) اي من الفرضين المجتمعين في وراثت ولو قال من  
رعاية اقوى الفرضين لكان اوضح (قوله ثم) اي فيما ياتي (قوله وانه) اي الفرض الاقوى اي من التعصيب  
وهو عطف على خصوص الخ (قوله في عبارة اصله الخ) قد ذكرناها انفا عن المعنى (قوله على امرأة) اي بوطء  
نكاح او شبهة (قوله فابناء) اي الاحد وقوله ابنا عم الاخر اي الولد الاخر وكان الاوضح ان يقول ابنا عم  
لابن الاخر (قوله لما مر) اي في الولا (قول المتن به) اي بالباقي (قوله لما حجت الخ) اي لم يورث بها لاحبا  
اصطلاحا بقربة قوله الاتي فان الحجب هنا الخ اه سيد عمر عبارة سم قوله كاخ لا بوين قضية هذا التنظير ان  
اخوة الام حجت هنا باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة  
الام لما لم يورث بها هنا تمحضت للترجيح اه (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها  
مطلقا فهو اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمقتل  
والحجب لاحدى جهتي شخص واحد بالاخرى فان الاولى اقوى اهم سم (قوله مقتض للارث بها الخ) قد يقال  
ما وجد مقتض للارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض للارث بها فلا كان اولي بالترجيح اه سم  
(قوله وجد مانع) وهو البنوة وقوله لما مر اي في شرح وراثت بالبنوة من قوله لانها قرابتان الخ اه ع ش  
(قوله حجب حرمان) الى الفصل في المعنى لا قوله نعم الى قال الشيخان (قول المتن فالاول) اي حجب لاحدهما

ابن عم هو اخ لام لم يأخذ بجتهى الفرض والتعصيب (قوله من جهة البنية) أي ان التعصيب بسبب  
الاجتماع مع البنية واستشكل بعضهم كون البنت تعصب نفسها ومنع الاجتماع بسبب ذلك بر (قوله  
في عبارة اصله) هل عبارة المناج كذلك (قوله كاخ لا بوين) قضية هذا التنظير ان اخوة الام حجت هنا  
باخوة الاب مع ان الاخ للاب لا يحجب الاخ للام وكان فيه مسامحة والمراد ان اخوة الام لما لم يورث بها هنا  
تمحضت للترجيح فليتأمل (قوله ابطال اعتبار قرابة الام) قد يقال ان اريد ابطال اعتبارها مطلقا فهو  
اول المسئلة او باعتبار منع الارث بها فهذا لا يمنع الترجيح بها نعم قد يفرق بين الحجب بمقتل والحجب لاحدى  
جهتي شخص واحد بالاخرى فان الاولى اقوى لكن قضيته وفاقا لظاهر تنظير الشارح ان اخوة الام في الاخ  
لا بوين حجت باخوة الاب فيه مع ان الاخ للام لا يحجب بالاخر لا بوين فكان في الكلام تجوز اه (قوله  
مقتض للارث بها) قد يقال ما وجد مقتض للارث به لكن له مانع اقوى مما لم يوجد مقتض للارث به فلا

بخلافه هنا (فلو كان معهما بنت فلها نصف والباقي بينهما) بالسوية لسقوط اخوة الام بالبنت (وقيل يختص به الاخ) لان اخوته  
للأم لما حجت تمحضت للترجيح كاخ لا بوين مع اخ لاب ويرد بوضوح الفرق فان الحجب هنا ابطال اعتبار قرابة الام فكيف يرجح بها  
حيث لا يراد ما في الولا لانها لم يوجد مقتض للارث بها وهنا وجد مانع لها عنه وشتان ما بينهما (ومن اجتمع فيه جهتا فرض وراثت  
باقواهما فقط) (المر) والقوة بان تحجب احدهما الاخرى (حجب حرمان او نقصان) (او لا تحجب) اصلا والاخرى قد تحجب (او تكون اقل

حجبا) من الاخرى (فالاول كبرت هي اخت لام بان يطأ بجوسى او مـ لم يشبهه امه فقلت بنتا) فالاخوة الام ساقطة بالبنتية وصوره حجب النقصان ان ينسكح بجوسى بنته فقلت بنتا ويموت عنها فلها الثلثان ولا دبرة بالزوجية لان البنت تحجب الزوجة من الربع الى الثمن (والثاني كام هي اخت لاب بان يطأ بنته فقلت بنتا) فترث (٤٢٨) بالامومة لانها لا تحجب حرمانا اصلا والاخت تحجب (والثالث كام ام هي اخت) لاب

(بأن يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا فالاولى ام امه) اى الولد (واخته) لايه فترث بالجدودة لانها اقل حجبا اذ لا يحجبها الا الام والاخت يحجبها جماعة نعم ان حجبت القوية ورثت بالضيفة كالمات هناعن الام وأما فأقوى جيت العليا وهي الجدودة محجوبة بالام فترث بالاخوة فالام الثلث بالامومة ولا تنقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعليا النصف بالاخوة ويلغز بها فيقال قد ترث الجدة ام الام مع الام ويكون للجدة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يرثون هنا بالزوجية قطعا لطلانها وفيه نظر بناء على الاصح من صحة انكحتم

(فصل في اصول المسائل) وما يعول منها وتوابع لذلك (ان كانت الورثة عصبات بالنفس وتاتي فيه الاقسام الثلاثة الاتية او بالغير ويختص بالثالث (قسم المال) يعنى التركة من مال وغيره (بينهم بالسوية ان تمحسوا ذكورا) كبنين أو أخوة (أو أانا) كثلث نسوة اعتقن قنا بالسوية

الاخرى (قول فالاخوة الام الخ) أى فترث هذه البنت من أبيها بالبنتية لا بالاختية لان اخوة الاب ساقطة بالبنتية ولا تكون هذه الامة ورة الا وامايت رجل امه غنى (قوله) وصوره حجب النقصان الخ) عطف على مقدار اى ما ذكره صورته حجب الحرمان وصوره الخ (قوله ان ينسكح) اى يتزوج (قوله عنهما) اى عن البنتين اللتين إحداهما زوجة (قول ان تزو الثاني) وهو ان لا تحجب إحداهما اصلا (قول ان يتن بان يطأ) اى من ذكر امه غنى (قول فترث) اى والدتها منها بالامومة اى لا بالاختية لاب (قول المات والثالث) وهو ان تكون احداهما اقل حجبا (قوله فترث بالجدودة) اى دون الاختية (قوله) كالمات (اى الولد المذكور) (قوله) قال الشيخان الخ) لكنهما حكيا عن البغوى فى كتاب النكاح ان منهم من بنى التوارث على الخلاف فى صحة انكحتم كذا فى الماتى وعبارة النهاية وقول اشيخين فلا ترث هنا بالزوجية قطعا يعارضه اى القطع ما حكياه عن البغوى الخ ام سيد عمر (قوله ولا يرثون) عبارة النهاية ولا ترث امه وعبارة المغنى ولا يرثون امه وكل منهما ظاهر وامل ما فى الشارح يحرف عن الثانية (قوله هنا) اى فى مسائل وطء المجوسى (قوله وفيه نظر) اى فى القطع امه عش

(فصل فى اصول المسائل) (قوله فى اصول الخ) الى قول الماتى والذي يعول فى النهاية (قوله فى اصول المسائل) اى فيما تتصل منه المسئلة ويصير اصلا براسه ام يجزى (قوله) وتوابع لذلك) ككون احد العددين مائلا او موافقا او مبينا للآخر امه عش (قوله فيه) اى فى العصبية بالنفس (قوله) الاقسام الثلاثة الخ) اى تمحض الذكور وتمحض الاناث واجتماعهما واستشكله سم بانه كيف ياتى فيه الثالث مع انه مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير واجاب عنه الرشيدى وابن الجلال بان مراده تاتي فيه بمحض النظر الى الذكور وقطعه عن الاناث لان كل وجه بل بالنسبة الى العدم بالنفس وكذا استشكل سم (قوله ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصبية بالغير بل مركب منه ومن العصبية بالنفس واجاب عنه ايضا بنظير الجواب السابق (قوله او بالغير) وترك العصبية مع الغير لانه لا يتصور فيه شىء من الاحكام المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة سم وابن الجلال (قوله وغيره) من الاختصاصات امه غنى (قوله بالسوية) قيد به ليطابق قول الماتى بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الارث بحسبه معنى (قوله ولا يتصور فى غيرهن) زاد المغنى وقد يتصور ايضا فى النسب فى مسائل الرد امه (قوله فيها) اى المعتقات ولو قال فيهن لكان النسب (قوله بما لاجدوى له) وهو ان كل واحدة منهن لو انفردت لم تحز المال وإنما تاخذ قدر حصتها من الولا امه رشيدى ووجه عدم الجدوى ان حيازتهن حين اجتماعهن كاف فى التصور (قوله عطف على ان الاولى) فيه تسميح ومراده ان هذه الجملة الشرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى لا الثانية ثم لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قدر كل ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان بل هذا اقرب مما قاله خصوصا مع سلامته من الايهام الذى

كان أولى بالترجيح (قوله فى الماتى حجبا) مصدر المجهول أى محجوبة (قوله وان ينسكح بجوسى) أى يتزوج (قوله كالمات) اى الولد

(فصل) (قوله الاقسام الثلاثة) كيف ياتى الثالث مع انه مركب ويختص بالثالث عصبية بالغير بل مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير وتركه العصبية مع الغير لانه لا يتصور فيه شىء من الاحكام المذكورة فى هذه الاقسام الثلاثة كالا يخفى (قوله بالسوية) قيد به ليطابق قول الماتى بالسوية (قوله عطف على ان الاولى) اقول لا يتعين ذلك بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبات قدر كل

ولا يتصور فى غيرهن على ان السبكي نازع فى أنه وجد فيها اجتماع عصبات حائزات لكن بما لاجدوى له (وان) عطف أوردته على ان الاولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه يوم ان هذا القسم ليس فيه ان الورثة عصبات ولم يبال به لوضوح المراد (اجتمع الصنفان) من النسب (قدر كل ذكر اثنين) عدل اليه عن قدر للثلاثى نصف نصيبه لا تقاومهم على عدم ذكر الكسر (وعدد الرؤوس المقسوم عليهم) يقال له



أورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه يقدر اى قدر كل ذكر منهم سم اه رشيدى وابن الجبال عبارة السيد عمر قول المتن ان كانت الورثة عصبات جملة شرطية اولى وقوله ان تمحضوا شرطية ثانية حذف جواها لدلالة ما قبلها عليه وقوله وان اجتمع الخ من الشرطية وجواها معطوف على ان تمحضوا مع جواها وبمجموع الشرطيتين جواب الاولى والمعنى ان كان الورثة عصبات فان تمحضوا ذكر اورا وانا انا قسم المال بينهم بالسوية وان اجتمع فيهم الصنفان قدر كل ذكر كاثنتين وهذا مما لا غبار عليه فلا وجه لنسبة الفساد اليه والله اعلم اه (قوله لفساد المعنى) اى لانه حينئذ يفيد ان قوله قسم المال بالسوية مسلط عليه ايضا اه رشيدى (قول المتن اجتمع الصنفان) اى الذكور والاناث كاثنتين وبنتين (قوله عدل اليه الخ) قضيته ان ما عدل عنه تعبير الاصل او الاصل فى التعبير وكل منهما محل تأمل اه سيد عمر عبارة المعنى ولا يقال يقدر للثلاثي نصف نصيبه لثلاثي بنطبق بالكسر لانهم اتفقوا على عدم النطق به اه (قوله على عدم ذكر الكسر) اى فى تصحيح المسائل فيما يظهر والاولى فى بيان نكتة ذلك التعبير فيما ظهر لهذا الحقيقير ملائمة لنظم القرآن الشريف المصون عن التبديل والتحريف اه سيد عمر اى لقوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين (قوله قيل الاحسن الخ) قول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراد بيانه ان يجعل مبتداً ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتداً والحد خبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتداً هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير اه سم (قوله اعراب اصل الخ) مبتداً ثاناً وقوله مبتداً الخ خبره والجملة خبر الاحسن ولو قال جعل اصل مبتداً مؤخر ا لكان حسناً (قوله ويجاب بان المراد الخ) كذا فى النهاية ايضا وجزم فى المعنى تبعاً لابن شبة بان الاصل مبتداً مؤخر اه سيد عمر (قوله وكذا فى الولاء الخ) اى يقال اصلها عدد رؤس المعتقين اه ع ش (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم وقوله وان دل السياق الخ فيه نظر بل قد يقال ان مقابلة قوله ان كاتب الورثة الخ بقوله وان كان فيهم الخ ظاهر فى ان الضمير للورثة ولو تنزلنا عن ذلك لانسلم الفساد لجواز حمل فى على المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض الخ اه سم (قوله بالثنائية) الى قول المتن والذى يعول فى المعنى (قوله او ذوى فرضين) وصح جعله خبر اعن ضمير الجمع اذ المراد بالجمع ما فوق الواحد اه ع ش وقد يقال فيئذ هو داخل فيما قبله ولا حاجة لذكره (قوله فالأقتصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده فى عبارة المصنف فانهم اذا كانوا

(أصل المسئلة) قيل الاحسن  
اعراب أصل مبتداً مؤخر  
ويجاب بان المراد الحكم  
على هذا العدد بانه يقال له  
ذلك كما قدرته فقى ابن  
وبنت هي من ثلاثة وكذا  
فى الولاء ان لم يتفاوتوا فى  
الملك والافاضل المسئلة من  
مخرج المقادير كالقروض  
(وان كان فيهم) اى الورثة  
لا العصبات وان دل السياق  
عليه لفساد المعنى (ذو  
فرض أو ذوا) بالثنائية  
(فرضين) أو كانوا كلهم  
ذوى فرض أو ذوى فرضين  
فالأقتصار

ذكر اثنتين ان اجتمع الصنفان اى الذكور والاناث بل هذا أقرب بما قاله خصوصاً مع سلامته من الابهام الذى اورده على ما قاله ولا يرد على هذا انتفاء الربطان وجب لانه مقدر اى قدر كل ذكر منهم على ان ما ذكره لا يصح على ظاهره اذ ليست واحدة من ان فى المواضع الثلاث معطوفاً ولا معطوفاً عليه بل ذلك العطف من عطف الجمل (فان قلت) لا يذنب اى اراد مثل ذلك عليه لانه تسمح فى التعبير قلت قد اورد مثل ذلك على الشارح المحقق فى باب الجنائز حيث قال فى قول المصنف وكذا الزوج معطوف على اصل التركة مع انه تسمح فى التعبير ومراده انه معطوف على جملة اصل التركة و اراد العطف بحسب المعنى فتأمل (قوله قيل الاحسن) اقول وجهه ان المقصود بيان اصل المسئلة وحق ما يراد بيانه ان يجعل مبتداً ويحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان المحدود مبتداً والحد خبر الجعل قوله اصل المسئلة مبتداً هو المناسب للمقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغنائه عن التقدير فى ملاقة الجواب حينئذ لما ذكره هذا القيل نظر ظاهر لا يخفى على ماهر (قوله اى الورثة) هو المتبادر لانه المحدث عنه والمقسم فاحذر ما زعمه الشارح وقوله وان دل السياق فى دلالة السياق نظر بل قد يقال ان مقابلة قوله ان كانت الورثة عصبات بقوله وان كان فيهم ظاهر فى ان الضمير للورثة لان المتبادر من هذا الصنيع وهذه المقابلة انه اراد تقسيم الورثة المقسمين الى انهم عصبات وان فيهم ذوى فرض فليحذر ما زعمه الشارح على انالو تنزلنا على ذلك لم نسلم ما زعمه من الفساد لجواز حمل فى على المصاحبة اى وان كان مع العصبات ذو فرض او ذوى فرضين الخ فليأمل (قوله فالأقتصار الخ) على انه يمكن ادراج ما زاده فى عبارة المصنف فانهم اذا كانوا كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذافرض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان

على الصورة الاولى للتبثيل (متاثلين فالمسئلة) اصلها (من مخرج ذلك الكسر) ففي بنت وعم هي من اثنين وفي أم وأخ لام وأخ لأب هي من ستة وزوج وشقيقة أو اخت لأب هي من اثنين وتسمى القيمة اذ ليس لنا شخصان يرثان المال مناصفة فرضا سواهما واختين لغير أم وأخوين لام هي من ثلاثة والمخرج اقل عدد يصح (٤٣٠) منه الكسر (فمخرج النصف اثنان والثلاث) والثلاثين (ثلاثة والرابع اربعة والسادس

سبعة واثنان ثمانية) وكلها مشتقة من اسم العدد لفظا ومعنى الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستوأتهم ما ولو اريد ذلك لقليل ثنى بضم اوله كثلث وما بعده (وان كان) اى وجد (فرضان مختلفا المخرج فان تداخل مخرجاهما فاصل المسئلة اكبرهما كسدس وثلاث) في أم وأخ لام وعم هي من ستة (وان توافقا) باحد الاجزاء ضرب وفق احدهما في الآخر والحاصل اصل المسئلة كسدس وثمن) في أم وزوجة وابن (فالاصل اربعة وعشرون) حاصله من ضرب نصف احدهما في كامل الآخر هو اربعة في ستة او ثلاثة في ثمانية (وان تبانينا ضرب كل) منهما (في كل والحاصل الاصل كثلث وربيع) في أم وزوجة وشقيق (الاصل اثنا عشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في اربعة او عكسه (فاصول) اى الخارج (سبعة) فرعه على ما قبله لعله من ذكره للخارج الخمسة وزيادة الاصلين الآخرين (اثنان وثلاثة

كلهم ذوى فرض صدق ان فيهم ذافر ض واذا كانوا ذوى فرضين صدق ان فيهم ذوى فرضين اه سم واستوضح ما قاله في الاولى شيخنا ومولانا السيد عمر واما الثانية فقال لا فيها محل تأمل اه وهو صحيح اه ابن الجمال (قوله على الصورة الاولى) اى صورة اجتماع العصة وذوى الفرض (قوله في بنت الخ) وقوله وفي أم الخ مثالا لان ما في المتن وقوله ومزوج الخ وقوله واختين الخ مثالا لما زاده الشارح ثانيا والاول للتماثل في الفرض والمخرج الثاني للتماثل في المخرج فقط ولم يذكر مثالا لما زاده اولا فليراجع (قوله وتسمى اليتمة) عبارة النهاية وتسمى النصفية اذ ليس لنا الخ وتسمى ايضا باليتمة لانها لا نظير لها كالدرجة اليتمة اه (قوله فرضا سواهما) احترز بقوله فرضا عما لو مات عن بنت وشقيقة أو لاب او ماتت عن زوج وأخ وعم فانها وان كان الوارث فيها اثنين لكل النصف لكن احدهما بالفرض والآخر بالتعصيب اه ع ش (قوله والمخرج) هو فعل بمعنى المكان فكانه موضع يخرج منه سهام المسئلة صحيحة والكسر اصله مصدر والمراد به الجزء الذى دون الواحد اه معنى (قوله والثلاثين) سكوت المصنف عن الثلاثين بفهم انه ليس جزءا برأسه وهو كذلك وانما هو تضعيف الثلث اه معنى (قوله لقليل ثنى) اى يعبر عن النصف ثنى ليكون مشتقا من العدد وهو اثنان اه سم (قوله بضم اوله) اى على وزن هدى (قول المتن فان تداخل الخ) والمتداخلان عدداً مختلفان اقلهما جزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلاثة من تسعة او ستة اه معنى (قوله باحد الاجزاء) عبارة ابن الجمال بجزء او اجزاء والمعتبر ادهما اه (قول المتن وفق) والوفق ما خوذ من الموافقة اه معنى (قول المتن وان تبانينا) والمتبانين هما العدداً اللذان ليس بينهما موافقة بجزء من الاجزاء اه معنى (قول المتن الاصل اثنا عشر) اى اصل كل مسئلة اجتمع فيها ما ذكر اثنا عشر اه معنى (قوله للخارج الخمسة) اى النصف والثلث والرابع والسادس والثلثون وقوله وزيادة الاصلين الخ بالجر عطف على ما ذكره الخ وبالنصب على انه مفعول معه واليه يشير قول ابن الجمال مع زيادة الاصلين الخ اه (قوله الاصلين الآخرين) اى اصلي التوافق والتباين واما المتداخل فلم يزد على الخمسة سم ورشيدى وفسرهما المعنى وابن الجمال بالاثني عشر والاربعة والعشرين وهو الاحسن وان كان مالهما واحدا (قوله وزاد متاخرو الاصحاب الخ) يعنى ما اقتصر عليه المصنف هو الذى جرى عليه قدماء الاصحاب وزاد متاخروهم اصلين آخرين احدهما ثمانية عشر والثاني ستة وثلاثون اه كردى (قوله بعد الفروض) المراد بالجمع هنا الجنس الصادق للقليل والكثير (قوله ثمانية عشر) مع قوله وستة وثلاثين بدله من اصلين آخرين او مفعول لا عنى المقدرة (قوله هذا) اى طريق المتأخرين (قوله واختاره الخ) ويؤيده مقتضى القواعد الحسابية فيما اذا اجتمع كسر مضاف للباقي مع كسر للجملة كما هنا وفى الغراوين وذلك ان تاخذ مخرج الكسر المضاف الى الجملة وتأخذ من ذلك الكسر وتقسم الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي فان انقسم فمخرج الكسر المضاف للجملة هو مخرجهما وفى زوجة وابوين وهى احدى الغراوين اذا اخذنا من مخرج فرض الزوجة ربعه وقسمنا الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي انقسم فالجامع لها مخرج فرض الزوجة وهو الاربعة وان لم ينقسم فان بانه فاضرب مخرج الكسر المضاف الى الباقي فى المخرج المضاف الى الجملة والحاصل هو المخرج الجامع لهما فى أم وجد وخمسة اخوة لغير الأم السدس والباقي وهو خمسة والاحظ

فيهم ذوى فرضين (قوله لقليل ثنى) اى يعبر عن النصف ثنى ليكون مشتقا من العدد وهو اثنان (قوله وزيادة الاصلين) اى اصلي التوافق والتباين واما المتداخل فلم يزد على الخمسة

وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) لان الفروض القرآنية لا يخرج حسابها عن هذه وزاد متاخرو الاصحاب اصلين آخرين فى مسائل الجدو الاخوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خيرا له ثمانية عشر كجدو أم وخمسة اخوة لغير أم لان اقل عدله سدس صحيح وثلث ما يبق هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وأم وجد وسبعة اخوة لغير أم لان اقل عدله ربع وسدس صحيحان وثلث ما يبق هو الستة والثلاثون واستصوب المتولى والامام هذا واختاره فى الروضة للجد

لانه اخصر ولا نثلث ما يبق فرض ضم لغيره فلتكن الفريضة من مخرجها كافي زوج وابوين هي من ستة اتفاقا فلو لازم ثلث الباقي للنصف  
اكانت من اثنين وتصح من ستة ونوزع في الاتفاق بان جمعا جعلوا من اثنين واعتذر الامام عن القدماء بانهم انما جعلوا ذلك تصحيحا لوقوع  
الخلافا في ثلث الباقي والاصول انما هي موضوعة للمجمع عليه (والذي يعول منها) اي من (٢٣١) هذه الاصول ثلاثة وممران العول زيادة

في السهام ونقص في الانصاء  
وقد اجمع الصحابة رضي  
الله عنهم عليه لما جمعهم عمر  
مستشكل القسمة في زوج  
واختين فاشار عليه العباس  
به اخذ امواله معلوم فيمن  
مات وترك ستة وعليه  
لرجل ثلاثة وثلاثين  
ان المال يجعل سبعة اجزاء  
ووافقوه ثم خالف فيه ابن  
عباس رضي الله عنه او كانه  
من يرى ان شرط انعقاد  
الاجماع الذي تحرم مخالفته  
انقراض العصر وسكوته  
ليس لظنه ان عمر لا يقبل  
الحق لو ظهر له بل لكونه لم  
يقوعنده سبب المخالفة  
كذا قيل ويلزم منه ان  
لا اجماع الا ان يقال ان  
عدم ظهور شيء له حيث  
صيره كالعدم بالنسبة لانعقاد  
الاجماع وان جازله خرقه  
بعد بالنظر لعدم انقراض  
العصر بل بالنظر لهذا يجوز  
له خرقه وان وافق المجمعين  
اولا ونظيره وما وقع لعلي  
كرم الله وجهه في بيع ام الولد  
حيث وافقهم على منعه ثم  
راى جوازه فقال له عبيدة  
السلماني رايتك في الجماعة  
احب اليك من رايتك وحدك  
وحيث لا اشكال اصلا  
( الستة الى سبعة كزوج  
واختين ) لغير ام فتعول

للجد فيها ثلث الباقي فاذا اخذنا السدس من الستة للام وقسمنا الباقي على مخرج الثلث لا ينقسم ويباين  
لنضرب مخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لها ثمانية عشر وفي مسألة ام وزوجة وسبعة اخوة  
فغير ام وجد للام السدس اثنان من اثني عشر وللزوجة ربع ثلاثة منها وثلث الباقي احظ للجد وليس له  
اي الباقي ثلث صحيح فنضرب مخرج الثلث في الاثني عشر يحصل ستة وثلاثون وان وافق فاضرب وفق المخرج  
المضاف للباقي في المخرج المضاف للجملة كالمواضع ثلث وربع الباقي فمخرج الكسر المضاف للجملة ثلاثة  
فاذا اخذ من ثلثه كان الباقي اثنين يوافقان مخرج الربع المضاف للباقي بالنصف فاضرب نصفه اثنين في مخرج  
الكسر المضاف إلى الجملة تحصل ستة فهي مخرج الثلث وربع الباقي اه ابن الجمل ( قوله لانه اخصر )  
اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل اه سم ( قوله وتصح من ستة ) لان للزوج واحد ويبقى واحد  
وليس له ثلث صحيح فنضرب مخرج الثلث في اثنين فتصير ستة اه معنى ( قوله ونوزع في الاتفاق الخ )  
عبارة المغني لكن قال في المطلب انه غير سالم من النزاع فان جماعة من الفرضيين ذكروا ان اصلها من اثنين  
اه ( قوله جعلوها ) اي مسألة زوج وابوين من اثنين وعليه مشي الشارح رحمه الله تعالى فيما سبق في  
شرح قول المتن ولها يعني الام في مسئلتى زوج وابوين الخ فتذكر اه سيد عمر ( قوله انما جعلوا ذلك  
تصحيحا الخ ) عبارة المغني لم يعدوها مع ما سبق اه وعبارة السيد عمر قوله انما جعلوا ذلك الخ اي جعلوا  
الاول من ثمانية عشر والثانية من ستة وثلاثين تصحيحا لانا صلا فاصلها عندهم في الاولى يخرج فرض  
لام ستة وفي الثانية حاصل ضرب وفق مخرج فرضها في مخرج فرض الزوجة مثلا اثنا عشر اذا علمت ذلك  
فالاولى ذينك لذلك اه ( قوله في السهام ) اي عددها وقوله في الانصاء اي قدرها ( قوله فاشار عليه  
العباس به ) اي العول وقيل ان المشير على وقيل زيد بن ثابت قال السبكي والظاهر انهم كلهم تكلموا في ذلك  
لاستشارة عمر رضي الله تعالى عنه اياهم اه ابن الجمل ( قوله ستة ) اي من الدراهم ( قوله ان المال الخ )  
بيان لما هو معلوم الخ ( قوله ثم خالف فيه الخ ) عبارة المغني وكان ابن عباس صغيرا فلما كبر اظهر الخلاف  
بعد موت عمر اه ( قوله وكانه ممن يرى ان شرط الخ ) اي وان كان الراجح عند المحققين عدم اشتراط ذلك اه  
ابن الجمل ( قوله وسكوته ليس الخ ) لعلمه بان عمر كان من اشد الناس اتقيادا الى الحق كما عرف من اخلاقه  
اه ابن الجمل ( قوله بل لكونه الخ ) والحاصل ان المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث  
يجب المصير اليه فساغ له عدم اظهار ما ظهر له اه ابن الجمل ( قوله ويلزم منه ) اي من ذلك القول اي  
ان سكوتها ليس الخ المبني على المرجوح من انه يشترط في انعقاد الاجماع انقراض العصر ( قوله شيء ) اي  
دليل ظاهر وقوله حينئذ اي في حياة عمر رضي الله تعالى عنه او حين انعقاد الاجماع ( قوله صيره ) اي  
ابن عباس ( قوله بعد ) اي بعد الانعقاد ( قوله لهذا ) اي عدم الانقراض ( قوله ونظيره ) اي نظير  
خرقه بعد الموافقة هنا ( قوله رايتك ) وهو منع البيع في الجماعة اي معهم وقوله من رايتك الخ اي الجواز  
( قوله وحيث ) اي حين ان يقال ان عدم ظهور شيء له الخ وقوله لا اشكال اي في تحقق الاجماع على العول  
وفي خرق ابن عباس ذلك الاجماع ( قول المتن الستة خبر والذي الخ ) وقوله الى سبعة متعلق بتعول محدوفا  
اي ان الستة تعول الى اربع مرات على توالي الاعداد الى عشرة في ثلاثة عشر مسألة مشتملة على نيف وثمانين  
صورة اه ابن الجمل ثم ذكر تلك المسائل راجعه ( قوله فتعول الخ ) وهذه اول فريضة عالت في  
الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه اه ابن الجمل ( قوله وكزوج الخ ) عبارة المغني ومن صور العول

( قوله لانه اخصر ) اي من جعلها تصحيحا لكثرة العمل

بمثل سدسها ونقص من كل سبع ما نطق به ( واولى ثمانية  
كهم ) ادخال الكاف على الضمير لغة عدل اليها مع قلتها وما للاختصار ( وام ) لها السدس وكزوج واخت لغير ام وام وتسمى المباهلة  
من البهل وهو اللعن لان عمر لما قضى فيها بذلك خالفه ابن عباس بعد موته فجعل للاخت ما بقى بعد النصف والثلث فقيل له خالفت الناس

فطلب المباهلة المذكورة في الآية وفيه ما مر آنفاً (وإلى تسعة كهم واخ لام) له السدس (وإلى عشرة كهم واخ لام) له السدس وتسمى ام الفروخ بالخاء المعجمة والجيم لكثرة الالات فيها اول لكثرة سهامها العائلة والشريحة لان القاضي شريح اول من جعلها عشرة (والاثنا عشر) تعول (إلى ثلاثة عشر كزوجة وام واختين) لغير ام فتعول بنصف سدسها (وإلى خمسة عشر كهم واخ لام) له السدس (وسبعة عشر كهم واخ لام) له السدس وكثلاث زوجات وجدتين وأربع أخوات لام وثمان أخوات لغير ام وتسمى ام الارامل لان فيها سبع عشرة أنثى متساويات والدينارية لان الميت لو ترك سبعة عشر (٤٣٢) دينار اخص كل دينار (والاربعة والعشرون) تعول (إلى سبعة وعشرين) فقط

(كنتين وأبون وزوجة) فتعول بمثل ثمنها ومر أنها تسمى المنبرية (وإذا تماثل العددان) ثلاثة وثلاثة (فذاك) ظاهر انه يكتفى بأحدهما (وان اختلفا وفي الأكثر بالاقل مرتين فأكثر ثلاثة مع ستة أو تسعة) أو خمسة عشر (فتد اخلان) لدخول الأقل في الأكثر حينئذ وهو المراد من التفاعل فيكتفى بالكبر ويجعل اصل المسئلة كامر (ولان اختلفا) (لم يفيهما العدد ثالث فتوافقان بحزته كاربعة وستة) فانهما متوافقان (بالنصف) لان الاربعة لا تقفى الستة بل يبقى منها اثنان يفيان كليهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بحزته وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الافاء ونسبته للاثنتين النصف وللثلاثة كتسعة واثني عشر إذ لا يفيهما إلا الثلاثة الثلث وإلى الاربعة كثمانية وأربعين مع اثنتين وخمسين

لثمانية زوج الخ (قوله فطلب المباهلة) عبارة ابن الجمال والمغنى فقيل له ما بالك لم نقل هذا العمر فقال كان رجلا ما بأهنته فقال له عطاء بن ابي رباح ان هذا لا يغني عني ولا عنك شيئا لو مت او مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس الان فقال فان شاؤا فلندع ابناءنا وابناءهم ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك من البهل وهو اللعن اه (قوله ما مر آنفاً) اي بقوله لو كانه من يرى إلى المتن (قول المتن وآخر) أي وأخ آخر (قوله وتسمى ام الفروخ الخ) عبارة ابن الجمال وتقلب هذه بام الفروخ لكثرة السهام العائلة شبت بطائر حولها فافراخها وهذا ما صححه في الفصول ويقال لها ام الفروج بالجيم ذكره القمولى لان اكثر من فيها نساء وقيل ان ام الفروج بالجيم والخاء لقب لكل عائلة إلى عشرة وجرى عليه ابن الهائم في كفايته في اخرها وجزم به في شرحها هنا ومضى عليه التحفة اه (قوله ولكثرة سهامها الخ) لف ونشر غير مرتب اه سيد عمر (قوله تعول الخ) اي ثلاث مرات او تاراً الاولى إلى ثلاثة عشر الخ (قوله وكثلاث زوجات الخ) عبارة المغنى ومن صورها ام الارامل وهي ثلاث الخ (قوله متساويات) اي فيما تاخذه كل واحدة اه سم (قوله والدينارية) اي الصغرى نهاية ومغنى زاد ابن الجمال وقولهم الصغرى فيه إشارة إلى أن لهم كبرى وستأتى ان شاء الله تعالى اه (قوله ومر) اي في مسائل الحمل قيل قول المصنف وإن لم يكن له مقدر (قوله ثلاثة وثلاثة) مخرجى الثلث والثلثين كما في مسئلة ولدى ام واختين لغير ام مغنى ونهاية (قول المتن وفي) بالكسر كما في المختار اه ع ش (قول المتن ثلاثة مع ستة الخ) فان الستة تقفى باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة باسقاطها ثلاث مرات والخمسة عشر باسقاطها خمس مرات مغنى ونهاية (قوله لدخول الأقل الخ) اي سمي بذلك لدخول الخ اه مغنى (قوله كما مر) اي في اوائل الفصل (قول المتن بحزته) اي ذلك العدد الثالث المغنى لهما (قوله لان العبرة بنسبة الواحد لما وقع به الخ) عبارة المغنى لان العبرة بنسبة الواحد إلى العدد الذي وقع به الافاء فما كانت نسبته اليه كانت الموافقة بتلك النسبة ونسبة الواحد إلى الاثنين نصف الخ (قوله هنا) اي في ثمانية وأربعين الخ (قوله وللثلاثة) اي ونسبة الواحد للثلاثة الثلث وقوله كتسعة الخ معترض اه رشيدى وكذا يقال في قوله وإلى الاربعة الخ (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار اذ الاجزاء اه سم (قوله فقال التوافق الخ) الاولى مثالا للتوافق (قوله وهكذا إلى العشرة) اي فبالعشر اه مغنى (قوله المغنى) اي العدد الثالث المغنى للعددتين المختلفين (قوله كجزء من إحدى عشر) اي وغير ذلك إلى ما لا نهاية اه مغنى (قوله ومر) اي في اوائل الفصل (قوله ان حكمهما) اي المتوافقين انك تضرب وفق أحد العددين في الآخر أي والحاصل أصل المسئلة اه مغنى (قوله لكن العبرة الخ) الاولى ذكره عقب قوله المارو الانصاف (قوله بادق الاجزاء) اي اقلها (قوله كالسدس هنا) اي والعشر في المتوافقين بالاخماس والاعشار اه مغنى (قوله لم يقل عدد الخ) اي كما قال قبله (قوله لانه) اي الواحد ليس بعدد بل هو مبدؤه اه مغنى (قوله لان منفيهما الخ) اي سمي متباينين لان الخ (قوله وهو الواحد) جملة معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله من غير جنسهما) اي من (قوله متساويات) اي فيما تاخذه كل واحدة (قوله لانه سبق الخ) هلا قال مع ان الاعتبار اذ الاجزاء

إذ لا يفيهما إلا أربعة الربع ولم يعتبر هنا افناء الاثنين لانه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا مبانيهما إلى العشرة فان كان المغنى أكثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء كجزء من احد عشر ومتى تعدد المغنى فالتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر يفيهما ثلاثة وستة واثنان ونسبة الواحد للاولى ثلث وللثانية سدس وللثالثة نصف فوافقها بالاثلاث والاسداس والانصاف وهي ان حكمهما انك تضرب وفق احد العددين في الآخر لكن العبرة بادق الاجزاء كالسدس هنا (وان اختلفا) (لم يفيهما الا واحد) لم يقل عدداً واحد لانه ليس بعدد عند اكثر الحساب (تبايناً) لان منفيهما وهو الواحد من غير جنسهما

وهو العدد وكانه أشار الى هذا الفرق بتغيير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كثلاثة وأربعة) يضرب أحدهما في الآخر ويجعل الحاصل اصل المسئلة كما مر (والمتمد اخلا من توافقان) أي كل متداخلين متوافقان باجزاء ما في العدد الاقل ثلاثة مع ستة بينهما توافق بالاثلاث (ولا عكس) بالمعنى اللغوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق (٢٣٣) ولا تداخل كسنة مع ثمانية لان شرط

التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف الاكثر والمراد بالتوافق هنا مطلقه الصادق بغير التباين لا التوافق السابق لانه قسم التداخل كما عرف من حديثهما السابقين فكيف يصدق عليه الا ترى ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لان شرطه ان لا يقينهما الاثالث والثلاثة تقى الستة (فرع) في تصحيح المسائل وتوقفه على معرفة تلك الاحوال الاربعة وطأله بيانها وجعل الفرع ترجمة له لانه المندرج تحت كل سابق فالترجمة به هنا اظهر منها فيما بعد ولكون القصد به سلامة الحاصل لكل من الكسر سمي تصحيحا (اذا عرفت أصلها) أي المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أي الورثة بلا كسر كزوج وثلاثة بنين (فذلك) واضح غنى عن العمل (وان انكسرت) السهام (على صنف) منهم (قوبلت) سهامه المنكسرة (بعده فان تباينا) أي السهام والرؤوس (ضرب عدده في المسئلة بعولها ان عالت) فما اجتمع صحت منه كزوجة واخوين لها ثلاثة منكسرة يضرب اثنان عددهما في اربعة

مباينهما (قوله وهو) أي جنسهما العدد أي والواحد ليس بعدد (قوله الى هذا الفرق) أي بين الواحد وغيره وقوله لتغيير الجزء أي جزء الكلام وقوله الموجب أي التغيير (قول المتن ثلاثة وأربعة) لانك اذا اسقطت الثلاثة من الاربعة يبقى واحد فاذا سلطته على الثلاثة ففيت به اه معنى وكذا كل عددين متوالين متباينان كسبعة وثمانية وستة وسبعة اه ابن الجمال (قوله كما مر) أي في اوائل الفصل (قوله متوافقان باجزاء الخ) أي مشتركان في جزء من الاجزاء اه بغير معنى عن الحلبي (قوله توافق بالاثلاث) أي اشتراك في الانقسام الى ثلاثة أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح المنهج بالثلاث بدل بالاثلاث (قوله بالمعنى اللغوي) أي واما بالمعنى المصطلح عليه في المنطق وهو تبديل احد جزأي القضية بالاخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه فالعكس هنا بعض المتوافقين متداخلان اذا الموجهة. طلقا تعكس الى موجهة جزئية (قوله ولا تداخل) جملة لية عبارة ابن الجمال حيث لا تداخل اه (قوله هنا) أي في قوله والمتداخلان متوافقان (قوله مطابقه الخ) عبارة ابن الجمال غير التباين اه وهي اخصر (قوله بغير التباين) عبارة شرح المنهج بالتماثل والتداخل والتوافق اه (قوله السابقين) أي ضمنا في قول المصنف وان اختلف الخ (قوله حقيقة) أي بالمعنى السابق (قوله لان شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله ان لا يقينهما) أي العددين المتوافقين (قوله الاثالث) أي عدد ثالث (فرع في تصحيح المسائل) (قوله ولتوقفه) أي التصحيح متعلق بقوله وطأ (قوله تلك الاحوال الخ) أي التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله وطأ) أي المصنف من التوطئة وقوله له أي للتصحيح وقوله بيانها أي تلك الاحوال الاربعة (قوله وجعل الخ) استئناف (قوله ترجمة له) أي للتصحيح (قوله ولكون القصد الخ) متعلق بقوله سمي الخ عبارة المعنى والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من اقل عدد بحيث يسلم الحاصل لكل منهم من الكسر ولذا سمي بالتصحيح اه (قوله به) أي تصحيح المسائل اه معنى (قوله لكل) أي من المستحقين وقوله من الكسر متعلق بقوله سلامة الخ (قوله كزوج وثلاثة بنين) هي من اربعة لكل منهم واحد (قول المتن على صنف) ويتصور وقوعه في كل من الاصول التسعة اه ابن الجمال (قول المتن بعده) أي رؤس ذلك الصنف (قول المتن فان تباينا الخ) وانما انحصرت النسبة هنا في المباني والموافقة لان المماثلة لا انكسار فيها والمداخلة ان كان عدد الصنف داخلا في نصيبه فكذلك لا انكسار فيها وان كان العكس فهو داخلا في الموافقة اذ هي اعم من المداخلة مطلقا كما مر سم وابن الجمال (قوله كزوجة الخ) أي مثالها بلا عول كزوجة (قوله وكزوج الخ) أي ومثالها بالهول كزوج الخ أصلها من ستة وتعول الى سبعة للزوج ثلاثة وقوله هن أي الاخوات وقوله لا تصح أي الاربعة عليهن أي ولا توافق وقوله يضرب عددهن أي الخمسة وقوله في سبعة هي المسئلة بعولها (قوله ومنها) أي من خمسة وثلاثين الحاصلة بالضرب اعلم ان الضرب عند اهل الحساب تضعيف احد العددين بعدد ما في الاخر من الاحاد اه معنى (قول المتن وان توافقا) من التوافق التداخل كما مر اه سم (قوله كام الخ) أي مثالها بلا عول أم واربعة اعمام هي من ثلاثة للام سهم ولهم أي الاعمام (قوله في المتن وان انكسرت) عبارة الفصول وان لم يصح أي قسم نصيب الصنف عليه فاما ان يكون مباينا لعدم ذلك الصنف او موافقا قال شيخ الاسلام في شرحه وانما انحصرت النسبة هنا في المباني والموافقة لان المماثلة لا انكسار فيها والكلام فيه واما المداخلة فلانه ان كان عدد الصنف داخلا في نصيبه فلا انكسار ايضا والعكس فهو داخلا في الموافقة اذ هي اعم من المداخلة مطلقا كما مر فاعتبر الاعم لتعذر اعتبار الاخص اه (قوله في المتن وان توافقا) من التوافق التداخل

أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تصح وكزوج وخمس

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - سادس)

أخوات هن اربعة لا تصح يضرب عددهن في سبعة ومنها تصح (وان توافقا ضرب وفق عدده) أي الصنف (فيها) بعولها ان كان (فما بلغ صحت منه) كام واربعة اصمام لهم سهران موافقان عددهم بالنصف فيضرب اثنان في ثلاثة

ومنها تصح وكروج وأبو بن وسنت بنات تعول خمسة عشر للبنات ثمانية توافق عدد من النصف فيضرب نصفهن ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصح (وان انكسرت (٤٣٤) على صنفين قوبلت سهام كل صنف) منها (بعدده فان توافقا) اى سهام كل منها وعدده

ويحتمل عود الضمير على مطلق السهام والعدد ليشمل توافق واحد فقط (رد الصنف) الموافق اى عدد رؤسه (الى) جزء (وفقوه لا) يتوافقا كذلك بأن تباينا في كل من القسمين او احدهما (ترك) عدد كل فريق بحاله في الاولى وترك المباين بحاله في الثانية فهذه ثلاثة احوال إما ان يوافق كل او لا يوافق واحد منها او يوافق احدهما فقط وفي كل منهما اربع نسب بين ذوات الصنفين توافق وتداخل وقسماهما (ثم ان تماثل عدد الرؤس) في تلك الاحوال (ضرب) أحدهما في أصل المسئلة بعولها) ان كان (وان تداخل) ضرب أكبرهما في ذلك (وان توافقا ضرب وفق) احدهما في الآخر (ثم) (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعولها إن كان (ضرب احدهما في الآخر ثم) ضرب (الحاصل في) أصل (المسئلة) بعولها إن كان (فما بلغ) الضرب في نوع مما ذكر (صحت المسئلة منه) ويسمى المضروب في المسئلة من المثل أو الأكبر أو الوفاق أو

سهمان الخ (قوله ومنها) أى من الستة الحاصلة بالضرب (قوله وكروج الخ) أى ومثالها بالعول زوج الخ وقوله تعول الخ اى من اثني عشر (قوله ويحتمل عود الضمير الخ) جعله المعنى مساويا للاول وكذا ابن الجلال عبارة اى سهام كل صنف وعدده او سهام صنف وعدده دون الاخر ولا تماثلت المتن على ذلك وان كان صاحب التحفة جعله احتمالا لا نصريح قوله بعد رد النصف الموافق إلى جزء وفقه به حيث لم يقل رد كل منها إلى وفقه اه (قوله توافق واحد) اى صنف واحد اه (قوله في الاولى) اى في التباين في كل من الصنفين وقوله في الثانية اى في التباين في احدهما فقط (قوله فهذه) اى الاحوال المعتبرة بين كل صنف وسهامه المذكورة في قول المصنف فان توافقا الخ (قوله اما ان توافق كل الخ) اى الاول ان يوافق كل من الصنفين سهامه والثاني ان يباينها والثالث ان يوافقها احدهما دون الاخر (قوله وفي كل منها) من هذه الاحوال الثلاثة (قوله وقسماهما) وهما التماثل والتباين (قول المتن ثم ان تماثل عدد الرؤس) اى في الصنفين برد كل منها الى وفقه او يبقائه على حاله او يرد احدهما وبقاء الاخر ضرب احدهما اى العددين المتماثلين اه معنى (قوله في تلك الاحوال) اى الثلاثة (قول المتن وان تداخل) اى العددين اه معنى (قوله او الوفاق او الكل) هذان خاصان بما اذا كان الانكسار على صنف او ما عداهما بما اذا كان على صنفين فاكثروا الله اعلم اه سيد عمر عبارة سم قوله او الوفاق او الكل لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا لقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيه فيما اذا توافق عدد الرؤس او تباينا الحاصل من ضرب وفق احدهما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الوفاق او الكل كما هو ظاهر اه (قوله أو حاصل كل) أى من ضرب الوفاق أو الكل في الآخر اه سم (قوله جزء السهم) أى حظ السهم الواحد من اصل المسئلة او مبلغها بالعول ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم انه اذا قسم المصحح على الاصل تاما او عالتا خرج هو لان الحاصل من الضرب اذا قسم على احد المضروبين خرج المضروب الاخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه يسمى سهام والخط يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم اى حظ الواحد من الاصل او المنتهى اليه بالعول اه ششورى (قوله تلك الاحوال الاثني عشر) اى الحاصلة من ضرب الاحوال الثلاثة بين سهام الصنفين وعددهما من التوافق في الكل والتباين فيه والتوافق في احدهما والتباين في الاخر في الاحوال الاربعة بين عددي الصنفين من التماثل والتداخل والتوافق والتباين (قوله منها الخ) اى الامثلة (قوله للتوافق مع التماثل) عبارة المعنى فكل حالة من الثلاثة لها اربع مسائل امثلة الحالة الاولى وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما توافق ام وستة اخوة لام وثنتا عشرة اختا لاهى من ستة وتعول إلى سبعة للاخوة سهمان الخ ام وثمانية اخوة لام وثمان اخوات لاهى يرد عدد الاخوة إلى اربعة واخوات إلى اثنتين وهما متداخلان فتضرب الاربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين ومنها تصح ام واثنا عشر اخا لام وست عشرة اختا لغير ام ترد عدد الاخوة إلى ستة واخوات إلى اربعة وهما متوافقان فيضرب نصف احدهما في الاخر تبلغ اثني عشر تضرب في سبعة تبلغ اربعة وثمانين ام وستة اخوة لام وثمان اخوات لاهى يرد عدد الاخوة إلى ثلاثة واخوات إلى اثنتين وهما متباينان فتضرب احدهما في الاخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنتين واربعين ومنها تصح اه (قوله ومنها للتباين الخ) عبارة المعنى امثلة الحالة الثانية وهى فيما اذا كان بين الصنفين وعددهما

(قوله أو الوفاق أو الكل) لعل هذا راجع لقسم الانكسار على صنف لا لقسم الانكسار على صنفين لان جزء السهم فيه فيما اذا توافق عدد الرؤس او تباينا الحاصل من ضرب وفق احدهما في التوافق او كله في التباين في الاخر لا مجرد الوفاق او الكل كما هو ظاهر واما قوله او حاصل كل اى من الوفاق او الكل في الاخر فهو راجع

الكل أو حاصل كل جزء السهم وأمثلة تلك الاحوال الاثنا عشر ظاهرة منها التوافق مع التماثل تباين ام وستة اخوة لام وثنتا عشرة اختا لغير ام للاخوة سهمان من سبعة يوافقان عددهم بالنصف فترجع لثلاثة وللأخوات أربعة توافق عدد من بالربع فترجع لثلاثة فتمثالا فتضرب ثلاثة في سبعة ومنها تصح ومنها للتباين ثلاث بنات واخوان لغير ام



تصح من ثمانية عشر ومنها للتوافق في أحدهما مع التداخل أربع بنات وأربعة إخوة لغيرهم يرجع عددهن لاثنتين فيستد اخلان فتضرب أربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصح (ويقاس على هذا) المذكور (الانكسار على ثلاثة اصناف) كجدتين وثلاثة إخوة لام وعين (وأربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة إخوة لام وعين فينظر في سهام كل صنف وعدد رؤسهم (٤٣٥) فحيث وجدنا الموافقة رددنا الرؤس

إلى جزءه الموافق والا  
أبقيناها بمجالها ثم في عدد  
الاصناف تماثلا وتوافقا  
وقسيمهما فالأولى من  
سنة وتصح من ستة وثلاثين  
والثانية من اثني عشر وتصح  
من اثنين وسبعين (ولا يزيد  
الانكسار على ذلك) في  
غير الولاء بالاستقراء  
لان الورثة في الفريضة  
الواحدة عند اجتماع كل  
الاصناف لا يمكن زيادتهم  
على خمسة كما علم بأمير أول  
الباب ومنهم الأب والأم  
والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا  
أردت) بعد فراغك من  
تصحيح المسئلة (معرفة نصيب  
كل صنف من مبلغ المسئلة  
فاضرب نصيبه من اصل  
المسئلة) بعولها إن كان  
(فيما مضى) فيها فابلق فهو  
نصيبه ثم تقسمه على عدد  
الصنف) مثاله بلا عول  
جدتان وثلاث أخوات  
لاب وعم من ستة وتصح  
من ستة وثلاثين جزءا سهمها  
سنة للجدتين وأحد فيأبسة  
والأخوات أربعة فيها بأربعة  
وعشرين والباقي للعم وبمول  
زوجتان وأربع جدات وست  
شقيقات من اثني عشر وتقول  
لثلاثة عشر جزءا سهمها ستة  
فتصح من ثمانية وسبعين

تباين ثلاث بنات وثلاثة إخوة لأب هي من ثلاثة والعقدان متماثلان تضرب أحدهما في ثلاثة تبلغ تسعة  
ومنها تصح ثلاث بنات وستة إخوة لغيرهم والعقدان متماثلان تضرب أحدهما في ستة تبلغ ثمانية عشر  
ومنها تصح تسع بنات وستة إخوة لغيرهم والعقدان متوافقان بالثلاث تضرب كل واحد منهما  
في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنها تصح ثلاث بنات وأخوان لغيرهم  
والعقدان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنها تصح (قوله  
فصح من ثمانية عشر) اذ بين سهام الصنفين وعددهما تباين وبين عدديهما كذلك تباين فيضرب أحد  
العديدين في الآخر تبلغ ستة تضرب في أصلها وهو ثلاثة تبلغ ما ذكر (قوله للتوافق في أحدهما مع التداخل)  
وامثلة التوافق في أحدهما مع التماثل أو التوافق أو التباين في الشنشوري وابن الجبال راجعهما (قوله  
وقسيمهما) وهما التداخل والتباين اه عش (قوله وتصح من ستة وثلاثين) اذ بين كل من السهام  
وعدد الاصناف تباين وبين الجدتين والعمين تماثل وبينهما وبين الإخوة تباين فيضرب اثنان  
عدد أحدهما في الثلاثة عددا الإخوة يبلغ ستة تضرب في الستة اصل المسئلة تبلغ ما ذكر اه عش (قوله  
وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر اه سم عبارة عش لان وفق رؤس الجدات  
اثنان وعدد الزوجات اثنان وعدد الأعمام اثنان فالثلاثة اصناف متماثلة يكتفي بأحدها وهو اثنان  
وبينهما وبين الثلاثة عددا الإخوة تباين فيضرب الاثنان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في الاثني عشر  
تبلغ ما ذكر اه (قول المتن على ذلك) أي أربعة اصناف اه معنى (قوله في غير الولاء) والوصية اما  
الولاء الوصية فيزيد الكسر فيهما على أربعة اصناف اه معنى (قوله ولا تعدد فيهم) واما الابن فيتعدد  
وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على انه لا يزيد  
على صنفين واجيب بان الأم تخلفها الجددة وفيها التعدد الزوج تخلفه الزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان  
فيصنفان للصنفين السابقين واما الأب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يزيد على أربعة في صورة  
اجتماع من يرث من الذكور والاناث فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى اه بجبري عن شيخه  
العشماوي (قوله والباقي) وهو ستة (قوله جزءا سهمها ستة) أي حاصلة من ضرب اثنين هما عدد الزوجتين  
وعدد وفق الجدات الأربع المتماثلان في ثلاثة هي عدد وفق الشقيقات الست (قوله فتصح من ثمانية  
وسبعين) أي من ضرب الستة جزءا السهم في اصل المسئلة بعولها وهو ثلاثة عشر (فرع في المناسخت)  
(قوله لغة) لا موقع له وقوله مفاعلة أي على وزنها (قوله الازالة) كما في نسخ الشمس الظل إذا ازالته  
وحلت محله اه معنى (قوله والنقل) عطف مغاير عش أي كنسخة الكتاب إذا نقلت ما فيه بجبري  
(قوله هنا) أي في عرف الفرضيين (قوله ان يموت الخ) أي ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من  
اطلاق السبب على المسبب اه بجبري عبارة السيد عمر فيه مسامحة لان المناسخة هي نفس تصحيح مسئلة  
يموت فيها أحد الورثة قبل القسمة اه (قوله والمعنى اللغوي) أي كل من المعنيين اللغويين فقوله إذ  
المسئلة الخ مع قوله وإضا الخ نشر على ترتيب اللف عبارة ابن الجبال عن شيخ الاسلام لازالة أو تغيير ما صحت  
منه الأولى بموت الثاني أو بالمصحح الثاني أو لا انتقال المال من وارث إلى آخر وهي أحسن اه (قوله قد  
تناسخته الخ) أي تداولته بالاستحقاق فلا ينافي انه مات قبل قسمة المال اه عش (قوله من عويص)  
لقسم الانكسار على صنفين فليتأمل (قوله وتصح من اثنين وسبعين) من ضرب ستة في اثني عشر

من له شيء منها أخذه مضروباً في ستة (فرع) في المناسخت وهي من جملة تصحيح المسائل فلذا أحسنت ترجمتها بفرع كالذي قبلها وهي  
لغة مفاعلة من النسخ وهو لغة الازالة والنقل وشرعاً هنا ان يموت أحد الورثة قبل القسمة والمعنى اللغوي موجود فيه إذ المسئلة الأولى  
ذهبت وصار الحكم للثانية مثلاً وإضا فالأول قد تناسخته الأولى وهي من عربص علم الفرائض (مات من ورثة فمات أحدهم قبل  
القسمة فان لم يرث الثاني غير الباين وكان ارثهم) أي الباين (منه) أي الثاني (كارثهم من الأول جمل) الحال

بالنظر للحساب (كان الثاني) من ورثة الاول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كاخوة واخوات) لغيرهم (او بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الاخوة لاتحاد ارثهم من الاول والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف البنين فانه في الاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة وما اشعر به كلامه وتمثله من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبه ليس بشرط الاترى أنها لو ماتت عن زوج وابنين من غيرهم مات أحد الابنين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبه فيهما دون الزوج وهو ذو فرض في الاولى وغير وارث في الثانية فيفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج والباقي للابن (ولم ينحصر ارثه في الباقيين) لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه (او انحصر ارثه فيهم) (واختلف قدر الاستحقاق لهم من (٤٣٦) الاول والثاني) فصحيح مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الاول

على مسئلته فذاك) واضح  
كزوج واختين لاب ماتت  
احداهما عن الاخرى وبنت  
فالاولى بعولها من سبعة  
والثانية من اثنين ونصيب  
الميتة اثنان من الاولى ينقسم  
على مسئلتها (والا) ينقسم  
(فان كان بينهما موافقة  
ضرب وفق مسئلته في مسألة  
الاول) كجدتين وثلاث  
أخوات متفرقات ماتت  
الاخت لام عن اخت لام  
هي الشقيقة في الاولى وام  
أم هي إحدى الجدتين وعن  
شقيقتين فالاولى من ستة  
وتصح من اثني عشر والثانية  
من ستة صحيحة ونصيب الميتة  
الثانية من الاولى اثنان  
يوافقان مسئلتها بالنصف  
فيضرب نصف مسئلتها في  
الاولى تبلغ ستا وثلاثين  
لكل من الجدتين في الاولى  
سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة  
في الثانية سهم في واحد واحد  
وللاخت للاب في الاولى  
سهمان في ثلاثة بستة

بالعين المهمة بمعنى الصعب عبارة القاموس والعويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه اه (قوله  
بالنظر للحساب) والاختصار فيه لالكونه واجبا شرعا اه معنى (قوله اذ هو) اى ارثهم (قوله فانه) اى  
ارث البنين (قوله في الاول الخ) لفظة في هنا وفي قوله وفي الثاني بمعنى منه كما عبر بها النهاية (قوله وهو عصبه  
الخ) وقوله وهو ذو فرض الخ كل منهما جملة حالية (قول المتن ارثه) اى الميت الثاني (قوله غيرهم) اى فقط  
اى او بعضهم فقط وقوله يشاركهم اى او بعضهم فالاحوال اربعة خلافا لابن الجمل حيث جعلها خمسة  
(قوله فيه) اى الارث (قوله ونصيب الميتة) اى الثانية (قول المتن بينهما) اى نصيب الثاني ومسلته اه  
رشيدى (قوله وام ام) عطف على اخت (قوله وعن شقيقتين) ولم تر ثاني الاولى ايضا لقيام مانع بهما عندها  
كرك وكان زائلا عند الثانية نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله وعن شقيقتين تبع في هذا التصوير الشارح  
المحقق وهو محل تامل اذ على هذا التقدير يلزم ان يكون الوارث في الاولى من اولاد الام جمعا لا واحدا  
للمم لان يفرض قيام مانع بخورقها تين عند موت الاول فليتام اه (قوله وتصح من اثني عشر) من  
ضرب اثنين عدد الجدتين المنكسر عليهم مسهمهما الواحد المباين لعدد هما في ستة هي اصل المسئلة (قوله  
نصف مسئلتها) وهو ثلاثة وقوله في الاولى وهي اثنا عشر (قوله وللوارثة) اى الجدة الوارثة (قوله في  
واحد) وهو وفق اثنين هما نصيب الثاني من الاولى (قوله ولا ياتي هنا) اى بين نصيب الميت الثاني من المسئلة  
الاولى وبين مسئلته التماثل والتداخل اى لانه مع التماثل منقسم وقد تقدم وكذا مع تداخل المسئلة في النصيب  
ولان كان العكس فهو داخل في الموافقة ابن الجمل وزيادى (قول المتن كلها فيها) اى كل المسئلة الثانية في  
الاولى و (قوله محتما) اى المستلطان اه معنى (قوله جميع المسئلة الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله ان  
تباينا) اى مسألة الثاني ونصيبه من الاولى (قوله هم الباقيون) اى الام والثلاثة اخوة (قوله تصح من  
ثمانية عشر) من ضرب ثلاثة عدد الاخوة المنكسر عليهم مسهمهم الخمسة في ستة هي اصل المسئلة (قوله سهم  
في ثمانية عشر) اى ثمانية عشر اه معنى (قوله واحد في ثلاثة) كذا في النهاية وهذا لانما يناسب  
لاستخراج نصيب الزوجة من تصحيح المسئلة الثانية بعد التاصيل لا من تصحيح المسئلتين في التناسخ الذي فيه  
الكلام فلعل الصواب المطابق للبتن قول المغنى ثلاثة في واحد بثلاثة اه (قوله في واحد) وهو نصيب  
الميتة من الاولى (قوله فاذا مات الخ) راجع المعنى وابن الجمل ان رمت التفصيل والتمثيل

تم الجزء السادس من حواشى تحفة ابن حجر ويليه الجزء السابع اوله كتاب الوصايا

واللاخت الابوين في الاولى ستة في ثلاثة بثمانية عشر وفي الثانية سهم في واحد واحد وللشقيقتين في الثانية أربعة في واحد باربعة (ولما) يكن  
بينهما توافق بل تباين ولا ياتي هنا التماثل والتداخل (ضرب كلها فيها فابلق صحتها منه ثم) قل (من له شيء من) المسئلة (الاولى اخذه مضروبا  
فيما ضرب فيها) وهو جميع المسئلة الثانية أو وفقها (ومن له شيء من الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني من الاولى) ان تباينا (أو)  
في (وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) كزوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة هم الباقيون من ورثة الاول  
فالاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب الميتة من الاولى سهم يبين مسئلتها فتضرب الثانية في الاولى تبلغ مائة واربعين  
الزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ومن الثانية واحد في ثلاثة واكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر ومن الثانية خمسة في واحد  
وما صحتا منه يصير كمسئلة اولى فاذا مات ثالث عمل في مسالته ماعمل في مسألة الثاني وهكذا

﴿ فهرست الجزء السادس من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٦١ فصل فى أحكام الوقف اللفظية	٢ كتاب الغصب
٢٧٢ فصل فى أحكام الوقف المعنوية	١٦ فصل فى بيان حكم الغصب
٢٨٥ فصل فى بيان النظر على الوقف وشروطه	٣١ فصل فى اختلاف المالك والغاصب
ووظيفة الناظر	٤١ فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة
٢٩٥ كتاب الهبة	ووطء وانتقال للغير وتوابعها
٣١٧ كتاب اللقطة	٥٣ كتاب الشفعة
٣٢٤ فصل فى بيان لقط الحيوان وغيره	٦٦ فصل فى بيان بدل الشقص
وتعريفهما	٨١ كتاب القراض
٣٣٧ فصل فى تملكها وغرمها وما يتبهما	٨٩ فصل فى بيان الصيغة
٣٤١ كتاب اللقيط	١٠٠ فصل فى بيان القراض جائز من الطرفين
٣٥٠ فصل فى الحكم باسلام اللقيط وغيره	والاستيفاء والامتداد وحكم اختلافهما
وكفرهما بالتبعية	١٠٦ كتاب المساقاة
٣٥٦ فصل فى بيان حرية اللقيط ورقه	١١١ فصل فى بيان الاركان الثلاثة الاخيرة
واستلحاقه وتوابع لذلك	ولزوم المساقاة وهرب العامل
٣٦٣ كتاب الجمالة	١٢١ كتاب الاجارة
٣٨١ كتاب الفرائض	١٤١ فصل فى بقية شروط المنفعة
٣٩٥ فصل فى بيان الفروض التى فى القرآن	١٥٥ فصل فى موانع لايحوز الاستئجار لها
الكريم وذويها	١٦٣ فصل فيما يلزم المكبرى أو المكبرى
٤٠٢ فصل فى بيان إرث الارلاد وأولاد	لعقار وادابة
الابن اجتماعا وانفرادا	١٧١ فصل فى بيان غاية المدة التى تقدر بها المنفعة
٤٠٣ فصل فى كيفية إرث الاصول	١٨٦ فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة
٤٠٥ فصل فى إرث الحواشى	والتخير فى فسخما وعدمهما الخ
٤١٠ فصل فى الارث بالولاء	٢٠١ كتاب إحياء الموات
٤١١ فصل فى أحكام الجد مع الاخوة	٢١٦ فصل فى بيان حكم منفعة الشارع
٤١٥ فصل فى موانع الارث	وغيرها من المنافع المشتركة
٤٢٨ فصل فى أصول المسائل وما يعول	٢٣٥ كتاب الوقف
منها وتوابع لذلك	